



# مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

## في هذا العدد

الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن ( رؤية شرعية مقاصدية )

الحس الأمني ودوره في مكافحة الجريمة

تحليل سوسيولوجي لأنماط وإتجاهات الجريمة في

شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد

المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية بالمرحلة

الثانوية في المملكة العربية السعودية

البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام

## أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى نشر الإنتاج العلمي في مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجنائي، الصناعي، الغذائي، المائي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث... الخ) وتحقيقاً لهذا الغرض، ينشر في المجلة ما يلي:

- ١- الأبحاث العلمية.
- ٢- تقارير اللقاءات العلمية (المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية).
- ٣- مراجعات الكتب والرسائل الجامعية والدراسات المتخصصة.

## المراسلات:

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:  
ص.ب: ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢ المملكة العربية السعودية

## هواتف المجلة:

رئيس التحرير: ٢٤٦٢٦٨٨

مدير التحرير: ٢٤٦٣٦٨٤

فاكس: ٢٤٦١٣٧٦

ردمد ١٦٥٨-٠٤٣٥

ISSN.1658-0435

رقم الإيداع ٢٢/٣٣٩١



المملكة العربية السعودية  
وزارة الداخلية  
كلية الملك فهد الأمنية  
مركز البحوث والدراسات

# مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجالات الأمن بمفهومه الشامل  
تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

المجلد ١٢ العدد ٢٤ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ / يونيو ٢٠٠٣م

الآراء والمعلومات تنشر على مسئولية كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كلية الملك فهد الأمنية.







(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ  
الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (الأنعام: ٨٢)

### الهيئة الاستشارية

- أ. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- أ. د. خالد بن عبدالرحمن الحمودي وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي
- د. فهاد بن معتاد الحماد نائب مدير عام معهد الإدارة العامة للبحوث والمعلومات
- اللواء د. / علي بن حسين الحارثي مدير عام السجون
- اللواء د. / خالد بن سليمان الخليوي مساعد مدير عام الكلية للشئون التعليمية
- الدكتور / علي بن عبدالله الشهري رئيس الدراسات المدنية بكلية الملك فهد الأمنية

### هيئة التحرير

- العميد د. / محمد بن علي القحطاني الدكتور / فوزان بن عبدالعزيز الفوزان
- العقيد د. / حامد بن أحمد العامري الدكتور / فيصل بن عبدالعزيز اليوسف
- الرائد د. / فايز بن عبدالله الشهري الدكتور / إبراهيم بن عبدالله الزهراني
- الدكتور / محمد السيد عرفه

## **المشرف العام**

**اللواء/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الضدا**  
مدير عام كلية الملك فهد الأمنية

## **رئيس التحرير**

**الدكتور/ مفرج بن سعد الحقباني**  
مدير مركز البحوث والدراسات

## **مدير التحرير**

**الرائد/ عبدالحفيظ بن عبدالله المالكي**

## **سكرتير التحرير**

**الرائد/ محمد بن سليمان المنيع**

- ❖ جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة البحوث الأمنية، ويجوز إعادة النشر بعد الحصول على إذن خطي من رئيس تحرير المجلة، كما يجوز الاقتباس مع الإشارة إلى المصدر.
- ❖ تخضع البحوث والدراسات المنشورة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ❖ يتم ترتيب المواد العلمية في كل عدد وفقاً لاعتبارات فنية.

## قواعد النشر بمجلة البحوث الأمنية

يراعى أن تتسم الأوصال المقدمة للنشر بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة، وأسلوب واضح ، مع ملاحظة ما يلي.

### أولاً: البحوث العلمية

ضوابط نشر البحوث والدراسات العلمية

١. أن يكون الباحث متخصصاً في المجال نفسه ، ويحاول أن يشارك في كتابة البحث الثاني.
٢. تقليل الأعمال العلمية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
٣. ألا يتجاوز العمل العلمي ١٥٠٠ كلمة، ولا يقل عن ٨٠٠ كلمة.
٤. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر بالمجلة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

### ثانياً: عروض الكتب

تنشر المجلة المراجعات التقييمية للكتب (العربية والأجنبية) حديثة النشر إذا توافقت للشروط التالية.

١. أن يعالج الكتاب إحدى قضايا أو مجالات الأمن المتعددة، ويشتمل على إضافة علمية جديدة.
٢. أن يكون الكتاب متميزاً ومشتملاً على إضافة علمية جديدة.
٣. أن يكون منه المراجعة متخصصة في نفس المجال العلمي للكتاب.
٤. ألا يكون قد سبق تقديم العرض للنشر في مطبوعة أخرى.
٥. أن يعرض المراجع مخلصاً وألياً لمحتويات الكتاب مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور.
٦. ألا يزيد عدد صفحات العرض عن (١٥) صفحة.

### ثالثاً: عروض الرسائل الجامعية

يراعى في الرسائل الجامعية موضوع العرض أن تكون حديثة، وتمثل إضافة علمية جديدة في أحد مجالات الأمن، ولا يزيد عدد صفحات العرض عن (٢٠) صفحة، مع مراعاة أن يشتمل على ما يلي.

١. مقدمة لبيان أهمية موضوع البحث.
٢. ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وأهميته وتحديداته.
٣. ملخص لمنهج البحث وفروعه وعيّناته وأدواته.
٤. ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية)، وأهم نتائجها.
٥. خاتمة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

### رابعاً: تقارير اللقائات العلمية

تنشر المجلة التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بأحد المجالات الأمنية التي تعقد داخل المملكة أو خارجها، ويشترط أن يغطي التقرير فعاليات الندوة أو المؤتمر، وأن يركز على الأبحاث العلمية وأوراق العمل المقدمة ونماذجها، وأهم التوصيات التي يتوصل إليها اللقاء، ولا يزيد عدد صفحات التقرير عن ٢٠ صفحة.

### خامساً: ملاحظات عامة

- ١) يرفق ملخصاً لكل عمل علمي أحدهما بالعربية والآخر بالإنجليزية، على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة.
- ٢) يرفق مع العمل نبذة عن سيرته الذاتية تتضمن: الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي وجهته، أهم الإنجازات العلمية، عنايته البريدي (العادي والإلكتروني)، ورضي الهاتف والفكس .
- ٣) ترسل ثلاث نسخ ورقية من المادة العلمية المراد نشرها، مع نسخة إلكترونية على قرص من IBM
- ٤) بعد استكمال إجراءات التعديل والبول العمل العلمي للنشر تقدم نسخة ورقية ونسخة إلكترونية على قرص من IBM
- ٥) توضع الملاحق (إن وجدت) بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة، وتنشر إذا رأت هيئة التحرير ضرورة ذلك.
- ٦) ترفق إذا جمع البيانات (إن وجدت) مع العمل العلمي وتنشر مع الملاحق إذا رأت هيئة التحرير ذلك.
- ٧) تعطي الأولوية في النشر للبحوث والتقارير حسب الأسبقية الزمنية للورود إلى هيئة تحرير المجلة، وذلك بعد إجازتها تحكيمياً، ووفقاً للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
- ٨) تنتقل الحقوق المتعلقة بالأوصال العلمية المقبولة إلى المجلة.
- ٩) تصرف مكافآت مالية لكاتب الأوصال العلمية التي يتم نشرها في المجلة.
- ١٠) لا تصدق أصول المواد العلمية إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.

### سادساً: طريقة التوثيق

يجب أن يشير الكاتب إلى ما يقتبسه من الآخرين، سواء كان ذلك على شكل نصوص منقولة حرفياً أو لفكار لكتاب آخرين، ولكنها مصنوعة بلغة الكاتب نفسه، ولذلك على النحو التالي:

• الاقتباس الحرفي: يجب نقله كما هو ، وتمييزه عن كلام الكاتب بأحدى طريقتين:

\* إذا كان النص المقص من حدود خمسة أسطر، فيسرد عن النص بوضعه بين علامتي تنصيص في بدايته ونهايته.

\* إذا كان النص المقص أكثر من خمسة أسطر، فيطرح في فقرة جديدة بعيداً عن الهامشين الجانبيين (جواي سم واحد

لداخل)، مع تضيق المسافة الرأسية بين أسطره بحيث تكون مسافة سطر واحد.

• الاقتباس غير الحرفي: وهو عرض لآراء كتاب آخرين وأفكارهم، مصنوعة بلغة الكاتب يتم دمجها مع المتن.

تواقي الاقتباسات في العمل العلمي يوضح التهامش داخل المتن، وذلك على النحو التالي:

- (١) عندما يكون الاقتباس لنص يذكر رقم صفحة الاقتباس أو صفحاته بعد سنة النشر مباشرة:  
(السعيد، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م: ٩٤) (George, 1985: 69)  
(السعيد، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م: ٣٥) (George, 1985: 45)
- (٢) عندما يكون الاقتباس عاماً، فإنه يشار إلى مصدر/مصادر الاقتباس الفكرة، وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف/المؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:  
(البار، ١٤٢١ هـ) (Walter, 1995)  
(٣) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سجلت الإشارة إليه في متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولاً ثم توضع سنة النشر بين قوسين:  
(البار، ١٤٢١ هـ) (Walter 1995)  
(٤) إذا ورد اسم المؤلف في الفقرة نفسها بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى، فإنه يكتب في ذكر اسم الكاتب فقط: وقد وجد البار أيضاً ..... وقد وجد Walter أيضاً ....
- (٥) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمصادر مختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين: (البار، ١٤٢١ هـ؛ المالكي، ١٤٢١ هـ) (George, 1993; Smith, 1995; David, 1997)
- (٦) عند الاقتباس أو الاستشهاد بأكثر من مرجع لمؤلف واحد نشرت في نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:  
(البار، ١٤٢١ هـ أ) (البار، ١٤٢١ هـ ب). (Al-Baz, 2000 a) (Al-Baz, 2000 b)
- (٧) عند الاقتباس من عمل لأكثر من مؤلف تذكر في المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين، تليها سنة النشر بين قوسين:  
(السعيد، ضياء الدين، هلال، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م)  
(George, Jones, and Smith 1985)  
وفي المرات التالية يذكر للألقاب (الأسماء الأخيرة) للمؤلفين الأول، تليه عبارة ولغون تليها سنة النشر بين قوسين:  
(السعيد، ولغون، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م). (George et al. 1985)

سلباً: طريقة كتابة قائمة المراجع

يدرج أي مرجع يشار إليه في متن البحث أو الدراسة في قائمة المراجع، وتصنف في قائمة واحدة في نهاية البحث مهما كان نوعها: كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية، إلخ... وتوضع المراجع العربية أولاً تليها المراجع الأجنبية، وترتب أبجدياً حسب الاسم الأخير للمؤلف أو الباحث، وذلك على النحو التالي.

(أ) الكتب

ربيع، حامد (١٩٨٤)، نظرية الأمن القومي للعربي والتطور المعاصر للمعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار المؤلف العربي.

(ب) فصل في كتاب

النمر، سموع بن محمد (١٤١١/١٩٩١)، التخطيط، في: سموع النمر ولغون، الإدارة العامة: الأسس والوظائف. الرياض: مطابع للفرزلق التجارية، ص ٨٥-١٣٤.

Baha El-Din, A. (1981). An Arab View of Superpower "Security" In the Gulf. In Abdel Majed Farid et al. Oil and Security in The Arabian Gulf. London: Croom Helms.

(ج) البحوث والدراسات

مثال: أحمد، محمد (١٩٨١)، "حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات"، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت: معهد الإمام العربي، ١: ٤٠-٩٠.

Al-Rumaihi, M. (1987-88) "Arabian Gulf Security". American - Arab Affairs, 23; 47-56.

(د) الوثائق والنشرات الرسمية

- الكتاب الإحصائي (١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م)، الرياض: وزارة الداخلية.  
- نظام خدمة الضباط الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٣/م) في ١٣٩٢/٨/٢٨ هـ.

(هـ) الرسائل العلمية

المالكي، عبدالعظيم (١٤٢١)، تكويم مناهج كلية الملك فهد الأمنية الخاصة بمكافحة الشغب ودورها في تأهيل ضباط الأمن، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: كاتدرائية نايف العربية للعلوم الأمنية.

Alshehri, F. (2000). Electronic Newspapers on The Internet : A Study of the Production and Consupation of Arab Dailies on the World Wide Web. Unpublished doctoral dissertation, University of Sheffield, UK.

## كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

تواصل مجلة البحوث الأمنية انطلاقتها العلمية بفضل من الله سبحانه وتعالى ثم بفضل الجهود العلمية المميزة للباحثين المختصين في مجال الأمن وقضاياها المختلفة. ولعل من أبرز سمات انطلاقة هذه المجلة المتخصصة تواصلها مع الباحثين المختصين في الجامعات ومراكز الأبحاث على مستوى الوطن العربي مما ساهم في إضفاء روحاً علمية خاصة على محتوى ومضمون الأعداد المتعاقبة للمجلة. وهنا لا بد أن نشير إلى أن سعينا إلى الوصول إلى الباحث العربي كان بهدف توسيع دائرة التبادل الفكري كخطوة ضرورية لتهيئة البيئة الملائمة للاستفادة من الخبرات العلمية المتخصصة في المجالات المختلفة التي تخدم أغراض الأمن بمفهومه الشامل.

وفي هذا العدد تتواصل جهود الباحثين المهتمين بقضايا الأمن بمفهومه الشامل من خلال الأبحاث والدراسات المتميزة التي تتناول موضوعات مهمة ذات صلة بمكونات البناء الفكري الأمني. فمن خلال الدراسة الأولى، يتناول الدكتور/ نور الدين بن مختار الخادمي مفهوم الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن كروية شرعية مقاصدية ويعرض في دراسته إلى الكيفية التي من خلالها يمكن للهندسة الوراثية أن تسهم في إحداث خلل في بعض المنطلقات الأمنية ووسيلة للاحتراز والاستغلال من خلال عمليات المتاجرة بالأجنة والأعضاء الأدمية.

ولقد تناول البحث الثاني الذي أعده اللواء الركن / فهد بن خالد الحارثي دور الحس الأمني في مكافحة الجريمة حيث يؤكد من خلاله على أهمية الحس الأمني باعتباره من العوامل الرئيسية التي تساعد رجل الأمن على أداء واجبه في مكافحة الجريمة. فكلما كان الحس الأمني لدى رجل الأمن متطوراً، كان بإمكانه القيام بواجبه في ميدان الضبط الإداري وال ضبط الجنائي بصورة أفضل.

ومن الأبحاث المهمة التي تضمنتها هذا العدد البحث الذي قدمه الدكتور/ يوسف بن أحمد الرميح حول التحليل السوسولوجي لأنماط واتجاهات الجريمة في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد. ويكتسب هذا البحث أهميته من قدرته على رصد أبرز ملامح وأنماط الجريمة في مجتمع شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد خاصة وأن هذه الفترة تشككي من ندرة شبه مطلقة للدراسات النوعية التي تعالج القضايا الأمنية في إطار علمي متخصص.

ومن الدراسات الميدانية ذات العلاقة المباشرة بالعمل الأمني دراسة الدكتور/ رشيد بن النوري البكر التي حاول من خلالها رصد المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. وقد توصل من خلال نتائج تحليل المحتوى لكتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي إلى أن معظم المفاهيم الأمنية قد وردت في شكل جمل ثم في شكل عناوين فرعية ثم في شكل عناوين رئيسة. واستناداً إلى هذه النتيجة المهمة وغيرها من النتائج ذات الصلة أوصى الباحث بضرورة تركيز المناهج الدراسية على الأهداف الأمنية والاهتمام بزيادة المفاهيم الأمنية التي دلت نتائج الدراسة على عدم توفرها في المناهج التعليمية.

وكعادة مجلة البحوث الأمنية في إتاحة الفرصة للباحث العربي في طرح تصوره وخلصه ستأجبه الفكرية بما يخدم ويحقق النمو الفكري الأمني للقارئ الكريم، فقد جاء بحث الدكتور/ البسيوني عبد الله البسيوني من جمهورية مصر العربية ليناقل البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام وليؤكد خصوصية السياسة الجنائية في الإسلام من خلال ارتباطها الوثيق بالبعد الاجتماعي والوازع الديني لدى المسلم.

وفي هذا العدد نطالع أيضاً عدداً من التقارير العلمية المتخصصة التي تسعى إلى تنمية وتطوير الفكر الأمني لدى رجل الأمن المتخصص ولدى القارئ المهتم بالقضايا الأمنية المختلفة. كل ما نرجوه هو أن نكون قد وفقنا في إعداد مادة علمية شهية تسهم في تنمية مكونات الثقافة الأمنية والاجتماعية لدى القارئ الكريم وتساعد على تحقيق الدرجة المطلوبة من الشمولية العلمية لمجلة البحوث الأمنية.

وفي الختام أقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الزملاء الباحثين وإلى رئيس وأعضاء هيئة الإشراف وإلى الزملاء أعضاء هيئة التحرير على ما بذلوه من جهد وما أبدوه من تعاون ساهم في استمرار تميز مجلة الجميع مجلة البحوث الأمنية. الشكر للخالص إلى الزملاء في الهيئة الإدارية بالمجلة وعلى رأسهم الزميل الرائد/ عبد الحفيظ المالكي مدير التحرير والزميل الرائد/ محمد المنيع سكرتير التحرير لما يقدمانه من جهد متميز لتطوير وتنمية التواصل العلمي مع الباحثين المختصين وما يبذلونه من جهود رائعة في سبيل الرقي بالعمل الإداري في مجلة البحوث الأمنية.

نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

الدكتور/ مفرج بن سعد الحقباني  
drmofo@yahoo.com





## المحتويات

### أولاً: البحوث العلمية

- الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن ( رؤية شرعية مقاصدية )  
الدكتور/ نور الدين بن مختار الحادامي ..... ١٥
- التحسُّ الأمني ودوره في مكافحة الجريمة  
الواء ركن م/ فهد بن خالد الحارثي ..... ٥٥
- تحليل سوسيولوجي لأنماط وإتجاهات الجريمة في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد  
الدكتور/ يوسف بن أحمد بن عامر الرميح ..... ١٠٣
- المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية  
الدكتور / رشيد بن النوري البكر ..... ١٥٣
- البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام  
الدكتور/ البسيوني عبدالله جاد البسيوني ..... ١٩٩

### ثانياً: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب والرسائل الجامعية

- عرض كتاب : أولويات التدريب الأمني العربي "رؤية منهجية"  
الرائد/ عبدالحفيظ بن عبدالله المالكي ..... ٢٧٣
- تقرير عن ندوة : حقوق الملكية الفكرية  
الدكتور / محمد السيد عرفة ..... ٢٩٥



---

## أولاً: البحوث العلمية

---



# الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن (رؤية شرعية مقاصدية)

---

إعداد

الدكتور/ نور الدين بن مختار الخادمي

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية

جامعة الزيتونة - تونس

---



#### ملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً هو الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن ، والهندسة الوراثية كما عرفها العلماء هي : دراسة الطبايع والخصائص الوراثية للإنسان والحيوان والنبات، والتحكم فيها بالتغيير والتعديل والدمج بصورة إبتقائية وبتقنيات علمية معينة . ومن أهم مجالاتها : الاستنساخ ، والتغيير الجيني .

ورغم وجود بعض الفوائد للهندسة الوراثية تتمثل في بعض المجالات الصحية والغذائية والبيئية والبحثية إلا أن لها مخاطر جمة تظهر في الميدان الصحي والبيئي والاجتماعي والأخلاقي . وقد ركز الباحث في بحثه على إخلال الهندسة الوراثية بالأمن الشامل؛ وهو ما يعبر عنه علماء الأصول والمقاصد والفقه بعبارة الكليات الخمس . فعلى مستوى حفظ الدين قد يتوهم البعض من خلال المنجزات الوراثية غلبة سلطان العقل على الدين والعقيدة وهو غير صحيح . وأما على مستوى حفظ النفس فإن تجارب الاستنساخ والتغيير الجيني قد تؤدي إلى إهدار حرمة النفس بسبب ما تحدثه من أضرار ومفاسد صحيه ونفسية وبنية ، وأما ضررها على العقل فإن تجارب الهندسة الوراثية قد تؤدي إلى إشغال العقل بالفلساف والضلالات والكفريات ، وصرفه عن التأمل والتفكير والقيام بدوره الطبيعي . ويتضح خطر الهندسة الوراثية على مستوى النسل بصورة كبيرة فالقيام بالاستنساخ يلقي دور الأب في الإجاب وتلقي فيه الأم الواحدة مما قد يكون ذريعة للزنا والإحراف ، كما أن الهندسة الوراثية قد تكون وسيلة للإبتراز والاستغلال من خلال عملية المتاجرة بالأجنة والأعضاء الأدمية والخلايا والأنسجة الحيوية المختلفة .

ويخلص الباحث في ختام بحثه إلى أنه يتعين على أهل العلم والخبرة والسلطة ضبط نشاط الهندسة الوراثية أو تقييده بالشروط الشرعية والأخلاقية حتى تحقق أغراضها المشروعة وتندأ أضرارها ومفاسدها .

#### المقدمة

الهندسة الوراثية مصطلح علمي معاصر، ومكتشف معرفي يتطور، وينمو ويتزايد الاهتمام به بسرعة فائقة للغاية، وبصورة مدهشة ومحيرة .

وقد أصبح شائعاً على ألسنة العلماء والباحثين والإعلاميين والسياسيين أن القرن الحادي والعشرين الميلادي " الخامس عشر الهجري " سيكون قرن الهندسة الوراثية، والعلوم البيولوجية أو الثورة البيولوجية - كما يسميها بعضهم<sup>١</sup> - ( البيولوجيا هي علم الحياة : إبراهيم : ١٤١١ - ١٩٩٠ : قسم ٢ ص ١٣٢ ) .

<sup>١</sup> والبيولوجيا كلمة مركبة من عبارتين : عبارة ( البيو ) وهي الحياة، وعبارة ( لوجيا ) وهي علم . ويراد بالكلمة المركبة علم الحياة أو علم الكائنات الحية .

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تزايد الاهتمام الملحوظ على صعيد الدراسات والأبحاث والتجارب الوراثية والبيولوجية في مجال الإنسان والحيوان، والنبات، والكائنات والمخلوقات الدقيقة .

وقد أثارت الهندسة الوراثية عدة مخاوف وتحفظات لدى الأفراد والمؤسسات والدول والمنظمات، وذلك لما يمكن أن تؤول إليه من أخطار جمة، وأضرار فادحة على صعيد صحة الإنسان وحياته، وأمنه وكرامته وبيئته، وعلى صعيد منظومة الأخلاق والأعراف والأديان والقوانين .

ونلتقي كل هذه الأخطار والأضرار في تهديد أمن الأفراد والشعوب والمجتمعات، والإخلال بالنظام الحياتي والنماء الإنساني والتطور الحضاري بوجه عام .

وقد أصبح من المتداول في الآونة الأخيرة مصطلح الأمن الشامل، أو الأمن العام، ليستدل به على أمن الإنسان في جميع مناحي حياته، وفيما يتصل بسائر ضروراته وحاجياته وتحسيناته .

ولذلك أطلق الباحثون والمختصون عبارة الأمن الشامل أو العام على أمن الإنسان على حياته وصحته، وعرضه وممتلكاته وبيئته، وعلى كل ما يحقق سلامته في الدنيا، وسعادته في جنات الله العلية .

ومعلوم أن الهندسة الوراثية، كما تتطوي على محاسنها وفوائدها، فإنها تتضمن كذلك مفاستها وأضرارها، وهذا يتحدد بحسب طبيعة الاستخدام والتوظيف والتطويع، وفي ضوء تعدد القصور والنوايا والإرادات للقائمين على أمر الهندسة الوراثية وعلى أبحاثها وتجاربها وتطبيقاتها .

وقد تقرر بناء على هذا تخوف الكثيرين من أخطار هذه الهندسة على صعيد



الأمن الشامل، وذلك لما يمكن أن تحدثه التجارب والتطبيقات الوراثية من أضرار ومفاسد على أمن الإنسان على حياته وصحته، أو على دينه وإيمانه، أو على عرضه وكرامته، أو على بيئته ومجتمعه .

ولذلك أطلقت صحبات جمهور العلماء والإعلاميين والسياسيين ورجال القانون والأدب وغيرهم<sup>١</sup>، مناديات بوجوب الحذر والحيلة والانتباه، ويلزوم التروي والتأني في تقرير الأبحاث والنتائج، والحقائق والتطبيقات الوراثية المختلفة .

وليس من هدف لهذه الصيحات والدعوات سوى تأكيد ضرورة تحقيق أمن الإنسان الشامل، وجلب مصالحه وسعادته في الدنيا والآخرة .

لذا شارك هؤلاء العقلاء في دعواتهم كثير من علماء المسلمين المعاصرين، باعتبار الأمن الشامل في الإسلام من الدعائم الثابتة، والركائز التي تقوم عليها الحياة السعيدة ، استنادا إلى ما قرره أسلافهم في هذا الشأن .

فالعلماء المسلمون ( الفقهاء، الأصوليون، المقاصديون ) يعبرون عن مصطلح الأمن الشامل بمصطلح حفظ الكليات الخمس ( حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال). ووضح أن هذه الكليات تستغرق جميع مفردات الأمن الإنساني، وتستوعب مختلف حقوقه ومصالحه .

ولتحقيق هذه الكليات شرع الشارع جملة الأحكام والوسائل الشرعية المنقورة والمعروفة في هذا الصدد، وهي التي تأخذ حكم الكليات نفسها من حيث الفعل والقيام بها، ولذا قال علماء القواعد والأصول والمقاصد : ( الوسائل لها أحكام المقاصد ).(العز بن عبد السلام : ٤٦/١ )

<sup>١</sup> هذه الصيحات والدعوات أطلقها رؤساء دول وحكومات، ومنظمات وهيئات نيابية وقانونية، سياسية وفكرية ودينية مختلفة. ينظر دوس : ١٩٩٩ ص ٨٩ وما بعدها، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩ .

وعليه فإن الوسيلة المحققة للمقصد الشرعي تتعين وتلزم، كتعين ولزوم المقصد الشرعي نفسه. ومثال ذلك: تحريم القتل، وتشريع القصاص من القاتل، فإنهما موضوعان لتحقيق حفظ النفس وصونها وسلامتها. فالوسيلة والمقصد متفقان ومتحدان من حيث وجوب الرعاية والإعمال والاعتبار .

وكذلك فإن الوسيلة التي تفوت المقصد الشرعي تُلغى وتُهمل وتُبعد. ومثال ذلك: السرقة والرشوة والغصب، فإنها ممارسات تفوت مقصد حفظ المال وصونه وسلامته، ولذلك وقع تحريمها، وتجريم فاعلها ومعاقبته وتأديبه.

فالوسائل والطرائق والكيفيات واجبة الاعتبار والمراعاة، بالنظر إلى المقاصد والغايات الشرعية، أو بالنظر إلى المبدأ الشرعي المعروف بمراعاة مآلات الأفعال ونتائجها.

وفي موضوع الحال ( الهندسة الوراثية ) يلاحظ أن هناك بعض الاستخدامات التي ضيعت وأهملت، أو التي ستضيع وتهمل بعض المقاصد، والكليات الشرعية المعتمدة. وعليه تكون هذه الاستخدامات بمثابة الوسائل المفوتة للمقاصد، ويُحكم عليها عندئذ بالفساد والبطلان ، وللزوم الترك والإهمال والإبعاد.

وهذا هو الذي قصدته في هذا البحث، وأطلقت عليه عنوان ( الهندسة الوراثية والإخلال بالأمن - رؤية شرعية مقاصدية )، وأبرزت فيه المظاهر التي أضرت أو التي قد تضر في الهندسة الوراثية بأمن الإنسان على حياته وعرضه، وممتلكاته وسائر حقوقه.

ويمكن أن يُحكم على هذه الاستخدامات بأنها في حكم الوسائل المُبعدة والمنروكة، وفي معنى ما يحرم فعله ويُمنع، وذلك لأنها تفوت المقاصد المشروعة، وتجلب المفاسد الممنومة.

وما يجدر التنبيه إليه أن إبراز الجوانب السلبية للهندسة الوراثية على صعيد الأمن الشامل لا يعني البتة إغفال أو إهمال الجوانب الإيجابية والمفيدة للهندسة الوراثية على صعيد الأمن الشامل نفسه وعلى صعيد الحياة الإنسانية بوجه عام، وإنما يعني فقط الاستجابة لغاية بحثية وعلمية ومنهجية، تبيّن من خلالها الجوانب التي أضرت وأخلت بهذا الأمن الشامل.

ومن الممكن للباحث أو لغيره القيام ببحث آخر يبرز فيها هذه الجوانب الإيجابية والنافعة، وهذا كذلك لا يعني إهمال الجوانب السلبية، ولكل مقام مقال.

### الدراسات السابقة في الموضوع :

تناول العلماء والباحثون دراسة الهندسة الوراثية من جهتين أساسيتين:

- جهة علمية تجريبية صرفة تتصل بحقيقتها وتقنياتها ونتائجها ... وهذا هو عمل المختصين وعلماء البيولوجيا والوراثة والجينات .
  - جهة فكرية فلسفية أدبية شرعية تتصل بتقويم الهندسة الوراثية في ضوء الدين، والأخلاق والقوانين والأعراف، وهذا العمل يتولاه علماء الشريعة والأخلاق والقوانين والسياسة.
- وقد انتشرت كتب و مقالات وأبحاث كثيرة تناولت الهندسة الوراثية في ضوء الجهتين المذكورتين.

غير أن تناول الهندسة الوراثية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية لم يكن يُتناول بالصورة المطلوبة من حيث التخصيص والتدقيق والإفراد بالتأليف، وإنما وقع بطريق عام وإجمالي ومتداخل مع موضوعات ومباحث أخرى، ولذلك رأيت من اللازم والمفيد تخصيصه بالذكر والبحث، وذلك لإبراز صلته بالمقاصد الشرعية والحكم عليه في ضوئها، وإبراز المقاصد الشرعية نفسها، التي يترادى الاهتمام بها

في العصر الحالي، ولإبراز صلته بمفهوم الأمن الشامل، الذي يتوافق مع ما يصطلح عليه بالكليات المقاصدية الخمس (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال).

### خطة البحث

عناصر البحث ثلاثة :

- حقيقة الهندسة الوراثية، وفيها أبين تعريف الهندسة الوراثية وفوائدها وأخطارها، ومجالاتها.
- حقيقة الأمن، وفيه أعرف بإيجاز بالأمن، وأبين أهميته وضرورته.
- المظاهر التي قد تخل فيها الهندسة الوراثية بالأمن، وفيه أبين أهم المظاهر التي يمكن أن تخل فيها الهندسة الوراثية بأمن الإنسان في دينه وعقيدته، وفي نفسه وحياته، وفي عقله وتفكيره، وفي نسله ونسبه وعرضه، وفي ماله وممتلكاته .

### حقيقة الهندسة الوراثية

تعريف الهندسة الوراثية: الهندسة الوراثية جزء من العلوم البيولوجية أو الثورة البيولوجية الحديثة. وهي فن من فنون العلوم الوراثية ومحور هام من محاورها . وهي باختصار شديد تعني دراسة الطوائع والخصائص الوراثية للإنسان والحيوان والنبات والكائنات الحية المختلفة، والتحكم فيها بالتغيير والتعديل والدمج بصورة انتقائية وبتقنيات علمية معينة، وذلك على نحو: تغيير البروتين المعيب، والعضو المريض، وإيجاد كميات من الدماء والأعضاء البشرية، وتحسين السلالات الحيوانية، وتوفير بعض الأطعمة والأدوية ذات الجودة العالية والمقادير الكبيرة،

وغير ذلك مما هو من مشمولات الهندسة الوراثية ومن نتائجها ومحصلاتها. وقد عرفت الهندسة الوراثية بأنها: (علم التحكم والسيطرة والتعامل مع الجينات في خلايا الكائنات الحية وتنشيطها للعمل بالطرق المعملية) (الغامدي وآخرون : ص ٢٦٧، نقلا عن حسن : ص ٢٠).

وعرفت بأنها (دراسة المادة في تركيباتها الأساسية، والتعرف على كنهها وطريقة نموها، ومحاولة إدخال التغييرات الممكنة عليها، بما يجعلها أكثر ملاءمة وخدمة لمصالح الإنسان، وذلك باستخدام وسائل البحث العلمي الحديث) (الكردي: ١٤٢١ / ٢٠٠٠ : ج٢ - ص ٢٢٩)

### مجالات الهندسة الوراثية

ذكر العلماء أن الهندسة الوراثية تتناول مباحث تتمثل أساسا في:

- التحكم في الجينات والسيطرة عليها، أو التغيير الجيني.
- الاستنساخ الحيوي.
- إعادة تركيب الحامض النووي ( د - ن - أ ) الذي يحمل الخصائص الوراثية للإنسان. (البقصي : ١٩٩٣/١٤١٣ : ص : ٩١ ، وشوقي : ص : ٨٦ نقلا عن حسن : ص ١٠ ، والحفار : ص : ١٣٤ نقلا عن حسن : ص : ٧٥).
- وللاستنساخ، والتغيير الجيني بالخصوص صلة وثيقة بالأمن الشامل. ويجدر بالباحث التعريف بهما قبل بيان صلتها بالأمن.

### تعريف الاستنساخ

الاستنساخ في اللغة له عدة معان، ومن بينها: طلب النسخة المتطابقة مع الأصل المنسوخ منه ( ابن منظور: ٢٨/٤ ، وابن عاشور: ٢٥ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ ).

أما الاستساخ في الاصطلاح فهو توليد الكائنات الحية وإيجاد نسخ نباتية أو حيوانية أو بشرية تتطابق مع الأصل ( الظواهري : ١٤١٣/ ١٩٩٣ : ص : ١٧ ) ، وتتشابه معه ( الشعبوني : ١٤١٨ / ١٩٩٧ : ص ٣٥ ) كلياً أو جزئياً .

فهو - أي الاستساخ - حدث علمي معاصر، ظهر وشاع مع تطور علم الهندسة الوراثية، لا سيما أثناء الإعلان عن بعض تطبيقاته ونتائجه وأخباره، كخبر النعجة دوللي<sup>١</sup> :

ولحصول الاستساخ طريقتان:

أ - طريقة الاستساخ بالتشطير: وهو تشطير بويضة مخصبة في مرحلة تسبق تمايز الأنسجة والأعضاء إلى شطرين، ليتولد منها توأمان متماثلان ( قرار مجمع الفقه: رقم ١٠٠ / ٢ / د ١٠ ) ، بحيث تتصرف كل من الخليتين الناجمتين عن أول انقسام للبويضة، وكأنهما بويضتان جديدتان من البداية. (المسلمون : عدد ٦٤٧).

ب - طريقة الاستساخ على مثال النعجة دوللي :

وهو نقل النواة من خلية جسدية إلى بويضة منزوعة النواة، لتكون خلية كاملة تحتوي على ٤٦ كروموزوما ( صبغية ) . وهذه الخلية الكاملة يطلق عليها اسم اللقحة. وهي تمتلك طاقة الانقسام والتكاثر - بمشيئة الله تعالى - .

وقد تولدت بهذه الطريقة - بمشيئة الله - النعجة دوللي. ( قرار مجمع الفقه، ومصباح : ١٤١٨ / ١٩٩٧ : ص ٥ ، وسلامة : ١٤١٨/ ١٩٩٧ : ص ٢٥ ) .

<sup>١</sup> هي أول الثدييات التي ولدت من غير أب، وسميت باسم النجمة الأمريكية . وقد ولدت في بريطانيا سنة ١٩٩٦ م .

وقد أثار الإعلان عن التجارب الاستساخية المجراة على الإنسان بالخصوص عدة مخاوف وتحذيرات وتحركات من قبل علماء الأبنان والأخلاق والقانون ورجال السياسة والصحافة، وذلك للنتائج الخطيرة والمدمرة التي يمكن أن يؤول إليها أمر هذه التجارب على الإنسان الذي كرمه الله تعالى وشرفه وفضله على كثير من المخلوقات.

ولقد تمحورت كل هذه التحذيرات والتحركات حول الدعوة إلى منع جميع التجارب الاستساخية البشرية وحظرها، وإلى ضرورة استصدار القوانين والأوامر التي تنص على منع تلك التجارب، وحظر تمويلها وتشجيعها، والإسهام فيها بأي شكل من الأشكال، وكذلك إلى ملاحقة الجهات أو الأفراد القائمين بها، ومقاضاتهم وتسلط أشد العقوبات عليهم، من بين المؤسسات التي دعت إلى ذلك: مجمع الفقه بجدة، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، والمجلس الإسلامي الأعلى بتونس، والمنظمة العالمية للصحة، والمجلس الأوروبي، وعديد من المجالس النيابية العالمية ( ينظر: الخادمي: الاستساخ: ١٤٢٢/١/٢٠٠١ ص ١٩٣ وما بعدها ).

### تعريف التغيير الجيني

التغيير الجيني هو أحد فروع الهندسة الوراثية، ومظهر من مظاهر تطبيقاتها. ويراد به تغيير المكونات والخصائص الوراثية ( الجينات )، والتحكم فيها بالتبديل أو التقيص أو الزيادة.

وللتغيير الجيني تقنياته وكيفياته المعروفة لدى المختصين والخبراء. وهو يهدف إلى تحقيق المنافع الغذائية والعلاجية والبيئية والبحثية ... ولكنه مع ذلك ينطوي على عدة أخطار وأضرار يجب الانتباه إليها والحذر منها ( ينظر مطلب فوائد وأضرار الهندسة الوراثية ومبحث ضوابط الهندسة الوراثية ).

ومن بين تلك الأخطار والأضرار ما يتصل بإمكان تهديد أمن الإنسان وأمانه وسلامته. وهو ما سابينه لاحقاً – بمشيئة الله تعالى – .

### فوائد الهندسة الوراثية وأضرارها

الهندسة الوراثية لها فوائدها، كما لها أضرارها. والبحث – كما بينت في المقدمة – سيعرض لبيان الأضرار على صعيد الأمن، وهذا لا يعني خلو الهندسة الوراثية مما تنطوي عليه من الفوائد والمنافع الكثيرة. ويمكنني في هذا الصدد إجمال القول في بيان هذه الفوائد والمنافع، وهذه الأضرار والمفاسد.

### فوائد الهندسة الوراثية

للهندسة الوراثية فوائد غذائية وعلاجية وبحثية.

**\*\* فعلى المستوى الغذائي** تهدف الهندسة الوراثية لإنتاج نباتات خالية من الفيروسات ومسببات الأمراض، والاحتفاظ بالأصول الوراثية بصورة تفوق الطرق التقليدية، وإنقاذ أجنة الأنواع المعرضة للانقراض التي تعاني من ضعف الخصوبة، وتربية نباتات أفضل بالنسبة للاستخدام الآدمي، وتقليل تكاليف الإنتاج النباتي (الكردي : ج ١-ص ٢٣١) وإيجاد سلالات جيدة في الثروة الحيوانية وتكثير المنتج من اللحم والحليب والجلود ( الخادمي : ص ٣٣، ٣٤ ).

**\*\* وعلى المستوى العلاجي** تهدف الهندسة الوراثية لمقاومة الأمراض الموروثة كالسكر والسرطان وضغط الدم والقلب وغيرها، وإيجاد الأدوية اللازمة وتصنيع الهرمونات والبروتينات وتوفير الأعضاء البشرية، والتنبؤ ببعض العاهات والعيوب العصبية والعضوية، بغرض الوقاية منها قبل وقوعها أو استئصالها ... (الخادمي: ص ٣٤ وما بعدها، والكردي: ص ٢٣٢).



**\*\* وعلى المستوى البحثي تهدف الهندسة الوراثية لتطوير الدراسات والأبحاث والتجارب العلمية الوراثية بغرض الوصول إلى النتائج والحقائق التي تعود بالخير والنفع على الإنسانية والبيئة والحياة. ( الخادمي: ص ٣٨ ، ٣٩ ).**

### أضرار الهندسة الوراثية

الهندسة الوراثية لها محاذير وأخطار وأضرار كثيرة، تتصل بمختلف مجالات الحياة الإنسانية، كالمجال الصحي العلاجي، والمجال الأخلاقي الديني، والمجال البيئي الحيائي ... ومن بين تلك الأخطار والأضرار:

- إمكان تعريض الحقوق الإنسانية كحق الحياة، وحق الصحة، وحق الكرامة للإنتهاك.

- إمكان تعريض البناء الوراثي البشري للتلاعب والتشويه والخلط ، خاصة بتطبيق الاستنساخ البشري ( الظواهري : ص ١٧ ).

- التبرير لوقوع حالات الإجهاض والتكثير منها، بسبب التجارب الوراثية الواقعة على الأجنة، بغرض توفير الأنسجة والخلايا والمكونات الجينية التي يحتاج إليها المرضى، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور ما يعرف بتجارة الأجنة ( البقصي : ص ٩٨ ).

- إحداث التشوهات والأمراض الخطيرة.

- تقليل المناعة في جسم الإنسان ، بسبب الأغذية المعدلة جينياً.

- إحداث الاضطرابات والعقد النفسية، وذلك من خلال إمكان تعرف الإنسان على احتمال إصابته بأمراض وعاهات في المستقبل.

- تدمير النظام الجيني الحيواني والنباتي، وذلك من خلال ما يعرف بالخلط بين الأجناس المختلفة، كالخلط بين الحيوان والنبات، وبين الحيوان

- والحيوان(صالح : ص ١١٠ وما بعدها، نقلا عن البقصي: ص ٢٠٤) .
- إمكان حدوث وباء عالمي ، بسبب هروب فيروس أو بكتيريا صغيرة من المختبر. ( الربيعي: ١٤٠٦/١٩٨٦: ص: ١٩١ ، والبقصي : ص ٩٩) .
- إمكان إنتاج الأسلحة الجرثومية الفتاكة ( الربيعي: ص ١٩٣ )

### تعريف الأمن وضرورته

الأمن بتسكين الميم وفتحها وكسرهما، اطمأن، وضد خاف، فهو أَمِن. وأَمُنَ يَأْمُنُ أمانة ضد خان، فهو أمين. واستأمن طلب الأمن، والأمن ضد الخائف. والأمان الطمأنينة والصدق والعهد والحماية والذمة، أو ما يقابل الخوف. والأَمْن والأَمَن ضد الخوف مطلقاً، أي سواء كان من العدو أو غيره أو هو عدم توقع المكروه في الزمان الآتي. والأَمِن المستجير ليأمن على نفسه. والأَمَنَةُ الأمن ( محيط المحيط: ص ١٧ ، ولسان العرب: ص ١٠٧) . يقول تعالى: { ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة ناعسا ... الآية } ( آل عمران الآية ١٥٣) .

وعليه فإن الأمن هو اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه، وعقله وأهله وماله وسائر حقوقه، وعدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي، في داخل بلاده ومن خارجها، من العدو ومن غيره، ويكون ذلك على وفق توجيه الإسلام وهدي الوحي ومراعاة الأخلاق والأعراف والمواثيق والعهود.

جاء في الموسوعة الفقهية أن الأمن عند الفقهاء المسلمين ما به يطمئن الناس على دينهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويتجه تفكيرهم إلى ما يرفع شأن مجتمعاتهم، وينهض بأمتهم ( ٢٧١/٦) .

وهو ضرورة ملحة للغاية بالنسبة للأفراد والشعوب والدول والأمم، وذلك لأجل تمكين الاستقرار، والتنمية والتقدم.

وقد وقع التنويه به، والأمر به في نصوص شرعية كثيرة، منها قوله تعالى: {الذين آمنوا ولم يَلْبِسُوا إِيْمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ} ( الأنعام الآية ٨٢ )، وقوله تعالى: { يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ } ( الدخان الآية ٥٥ )، وقوله صلى الله عليه وسلم: [ من أصبح منكم آمناً في سربه معافى في بدنه عنده قوت يومه فكأنما جمعت له الدنيا ] (الترمذي ، في الزهد ٣٤، وابن ماجة في الزهد ٩، وقال عنه الترمذي في جزء ٤ صفحة ٥ حديث رقم ٢٤٤٩: هذا حديث حسن غريب.

### إخلال الهندسة الوراثية بالأمن

الهندسة الوراثية - كما هو معلوم - لها محاسنها وفوائدها، ولها مساوئها وأضرارها. وما سآيينه في هذا الصدد يتعلق بالمساوئ والأضرار فقط، وهو لا يعني خلوها من المحاسن والفوائد على صعيد أمن الإنسان والشعوب والمجتمعات في مجالات الحياة المختلفة. وقد بينت قبل هذا المبحث مجمل فوائد هذه الهندسة وأخطارها وأضرارها.

فاقتصاري - في هذا البحث - على بيان المظاهر التي أخلت فيها الهندسة الوراثية بالأمن يأتي في سياق تأكيد ضرورة وضع القيود والضوابط لاستخدامات هذه الهندسة وتجاربها ومنجزاتها، وذلك بغرض حماية الإنسان وصون حياته وكرامته، وحفظ حقوقه المادية والمعنوية، للدنيوية والأخروية، الفردية والاجتماعية، وحتى لا تكون هذه الهندسة وتطبيقاتها كارثة ووبالا ودمارا على الإنسانية والبيئة والحضارة بوجه عام.

وسأبين في هذا الصدد مظاهر إخلال الهندسة الوراثية بالكليات الشرعية الخمس: ( حفظ الدين وحفظ العقل، وحفظ النفس، وحفظ العرض، وحفظ المال ). ولكن قبل ذلك يجدر بالباحث التعريف الموجز - على الأقل - بحقيقة هذه الكليات.

### تعريف الكليات الخمس

الكليات الخمس هي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. وقد أسماها إبراهيم أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هجري بالضروريات، وقال عنها: " ومجموع الضروريات خمسة. وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل. وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة " ( الشاطبي: ١٠/٢ ). وقد ذكر شارح كتاب الموافقات الشيخ عبد الله دراز أن ترتيبها من العالي للنازل هكذا: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، على خلاف في ذلك ( دراز: شرح الموافقات: ١٠/٢ ).

وذكر الشاطبي أن حفظ هذه للضروريات يكون بأمرين:

أحدهما: ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها. وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب الوجود.

والثاني: ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها. وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب عدم. ( الشاطبي: ٨/٢ )؛ أي أن هذه الضروريات تراعى من جانب الوجود بفعل ما به قيامها وثباتها، وتراعى من جانب عدم بترك ما به تتعدم ( دراز: ٨/٢ ).

### توافق الكليات الخمس والأمن الشامل

الكليات الخمس التي ينص عليها العلماء تتوافق مع مضمون الأمن الشامل، وذلك لأنها تستغرق كل المطالب والحاجيات الإنسانية التي ينبغي أن تراعى

وتصان، سواء على صعيد الدين والاعتقاد أو على صعيد الحياة والسلامة الروحية والحرمة الجسدية، أو على صعيد الفكر والعقل، أو على صعيد النسل والنسب والعرض، أو على صعيد المال والممتلكات.

وهذه المطالب والحاجيات هي نفسها منصوص عليها في مضمون الأمن الشامل، وإن كانت الصيغ والتعابير والتقسيمات قد تختلف أحيانا لأمر شكلي أو ترتيبية أو دراسية وبحثية.

وهذا التوافق دليل اهتمام الإسلام بمطلب الأمن الشامل والكامل في حياة الناس وضرورته، ودوره في تحقيق ما فيه صلاح الإنسانية في عاجل أمرها وآجله. أي أن تقرير الكليات المقاصدية الخمس وتأكيدا دليل على الإلزام بتقرير الأمن الشامل وبثه في أنحاء الحياة الإنسانية، وفي شتى مجالاتها، وفي كل وقت وحين. وعليه فإن أي إخلال بهذه الكليات - كلياً أو جزئياً، بصفة دائمة أو مؤقتة - هو إخلال باستتباب الأمن واستقراره، وإخلال بما يترتب على ذلك الأمن من تنمية وازدهار وتقدم.

ويمكن للنظر في الهندسة الوراثية أن يلاحظ أن استخداماتها وتطوراتها قد تقضي إلى الإخلال بالأمن الشامل، أو ببعض جوانبه ومطالبه، وذلك لسوء استعمال تقنيات ونتائج هذه الهندسة، أو لعدم التريث والتأني في استصدار قوانينها ومحصلاتها، أو للاستجابة لضغط الواقع ولضرورة المنافسة وما أشبه ذلك. ويمكن بيان بعض المظاهر التي قد تخل فيها الهندسة الوراثية بالأمن الشامل على النحو التالي.

### إخلال الهندسة الوراثية بالأمن العقدي الإسلامي ( حفظ الدين )

الأمن العقدي الإسلامي هو أمن المسلمين في دينهم وعقيدتهم وتقرير الإيمان الصحيح في النفوس من غير خوف أو تهديد أو تشويه، وتجذير وتفعيل جميع الأحكام الإسلامية في الواقع والحياة من غير تحريف وتشويه وتشكيك.

ويعبر العلماء عن الأمن العقدي الإسلامي بعبارة حفظ الدين، ويجعلونها أولى الكليات الشرعية المقاصدية، وهذا بناء على أصلية العقيدة في الشريعة، وعلى أنها أساس لكل الأحكام، وقاعدة لجميع الحلول والبدائل الإسلامية المتعلقة بثتى مجالات الحياة وشؤونها.

وذكر عبارة الأمن العقدي الإسلامي يدل دلالة واضحة على أن العقيدة الإسلامية الصحيحة تستلزم تقرير الأمن والأمان في الواقع والحياة وفي المآل والمصير، أي أن ممارسة العقيدة الإسلامية الصحيحة تحقق أمن الناس وأمانهم على حياتهم وعقولهم وأعراضهم وأموالهم وسائر أحوالهم، وذلك لما تنطوي عليه هذه العقيدة من مبادئ وتعليمات وقواعد تنظم الأمن الشامل وتدعو إليه وترغب فيه وتحث عليه وتتصدى لمن يعمل على إبطاله أو تنقيصه والإخلال به.

كما أن ممارسة هذه العقيدة تجلب الأمن والأمان في مآل الناس ومصيرهم، وذلك بحصول الجزاء الحسن، وحيازة مرضاة الله عز وجل يوم القيامة. وبناء على هذا فإن الأمن الشامل في المنظور الإسلامي يشمل الدنيا والآخرة، كما يشمل جميع مجالات الحياة ومختلف الفئات والجماهير الإنسانية.

### مظاهر إخلال الهندسة الوراثية بالأمن العقدي الإسلامي

قد يبدو للناظر أن هناك بونا شاسعا بين الأمن العقدي الإسلامي (أو حفظ الدين)، وبين الهندسة الوراثية ومجالات عملها واستخداماتها. فليس هناك اتصال بينهما، أو أنه لا توجد صلة تأثر وتأثير بينهما، فكل ميدانه ولكل حقيقته. غير أن النظر بدقة وشمول ( أي بالنظر الدقيق في حقيقة الهندسة الوراثية وأسرارها وتطبيقاتها، وبالنظر الشامل الذي ترتبط فيه الظواهر والحقائق ببعضها وبالعقيدة الإسلامية الشاملة )، يفيد بأن هناك تواصلا وتكاملا بين حفظ الدين، أو الأمن العقدي من جهة وبين الهندسة الوراثية واستخداماتها من جهة ثانية. ولهذا التوصل ضربان اثنان:

- ضرب مفيد وإيجابي، وهو الذي يتعلق بدور الهندسة الوراثية في تقوية الإيمان في النفوس، وتجذير وتعميق الاعتقاد الصحيح في الله تعالى وفي عظمته وقدرته وإبداعه وإتقانه وسائر صفاته العليا وأسمائه الحسنى، وذلك من خلال إدراك ومعرفة ما للهندسة الوراثية من حقائق مذهشة وأسرار بالغة. وهذا مصداقا لقوله تعالى { سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد } (سورة فصلت الآية ٥٣).

- ضرب ضار وسلبي، وهو الذي يتعلق بما قد يريد البعض الإيهام به من أن الهندسة الوراثية ونتائجها المبهرة معودة من أكبر المنجزات التي تكبر العقل وتمجده وتعظمه، وتجعل له سلطانا على العقيدة والدين. وقد تجلى هذا الإيهام بالخصوص لما حدث أمر الاستنساخ، سواء بإعلان استنساخ النعجة دوللي، أو بادعاء استنساخ الإنسان والدعوة إليه، والتلويح بإنجازه.

فقد أحدث الاستساخ توها مزعوما إزاء بعض المسلمات العقيدية القطعية، وأوقع بعض النفوس الضعيفة في إيمانها في دائرة من الشك والحيرة، وليس عيها طائفا من الشيطان وإيهاما مغلوطا بأن هذا الاستساخ ضرب من القدرة الفائقة والغلبة العلمية والسلطة العقلية التي قد تقترب من مضاهاة الخلق الإلهي ومماراته، الأمر الذي قد يؤدي إلى قلب البناء العقدي الإسلامي القطعي المقرر منذ بدأ الخلق، وإلى تنقيص الإيمان الصحيح من النفوس أو إزالتة، حتى يتهيأ لهؤلاء الأدياء المتحاملين تحقيق ما يريدون وما يسعون إليه من نشر للكفر والشرك والتضليل والإفساد.

غير أن واقع الحال يقول: أين هم من الخلق أو بعض الخلق الذي تفرد الله تبارك وتعالى به. يقول الحق تبارك وتعالى: { أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار } (الرعد الآية ١٦). ويقول: { والله خلقكم وما تعملون } (سورة الصافات الآية ٩٦). وأين هم مما أوهموا به ضعاف النفوس ومرضى القلوب ومغفلي العوام؟ ولعلمهم يدركون في بواطن نفوسهم أن عملهم هذا لم يكن سوى جهد بشري أذن فيه الله تعالى وسخره لأصحابه وأعانهم عليه، لما فيه من الفوائد والمنافع لهم ولغيرهم من البشر والدواب والأنعام. ولعلمهم يدركون كذلك أن هذا العمل واقع في دائرة الأشياء المخلوقة من قبل. (دوس : ص ١٠٠)، أي أنه واقع في دائرة الخلايا والصبغيات والبويضات ومختلف المكونات الوراثية المخلوقة والموجودة، فهم لم يوجدوا شيئا من العدم، وإنما تصرفوا في مواد مخلوقة وموجودة ونسقوا بينها وتوصلوا إلى ما توصلوا إليه بموجب قدرة الله ومشيتته ورحمته وفضله، فهو الذي سخر عقول هؤلاء كي تنظر وتنسق وتكتشف، وسخر تلك المواد كي تكون محل البحث والدراسة



والاكتشاف، وسخر العلماء كي يردوا على هذه المزاعم والادعاءات، وكى يقلبوا السحر على الساحر، وذلك بجعل منجزات الهندسة الوراثية طريقا إلى تقوية الإيمان في النفوس وتقرير الاعتقاد الصحيح في الحياة، وتأكيد حقيقة الإعجاز القرآني والسني، وحقيقة صلاحية الإسلام في كل زمان ومكان.

وهذه هي رسالة العلماء المسلمين ، سواء في مجال الهندسة الوراثية أو في مجال العلوم الشرعية، إذ عليهم واجب بيان حقيقة التوحيد، وإبراز النواحي الإعجازية في الكتاب والسنة، واستثمار المكتشفات العلمية في تقوية العقيدة، وتأكيد عظمة الإسلام وخلوده.

### إخلال الهندسة الوراثية بأمن النفوس

أمن النفوس يعبر عنها علماء الأصول والمقاصد بعبارة حفظ النفوس أو حفظ النفس. وحفظ النفس معناه صون النفس الإنسانية والمحافظة على حياتها وصحتها وسلامتها ، بجلب مصالحها ومنافعها، ودفع الأضرار والمفاسد عنها. ( الشاطبي: ٢/ ٩، العالم: ١٤١٥/١٩٩٤: ص ٢٧١ وما بعدها، واليوي: ١٤١٨/١٩٩٨: ص ٢١١ وما بعدها ) .

### مظاهر إخلال الهندسة الوراثية بأمن النفوس

من المظاهر التي تبين فيها إمكان إخلال الهندسة الوراثية بأمن النفوس، مظهر التجارب الاستساخية على الإنسان، سواء التجارب التي تمت بالفعل، أو التجارب التي يلوح بعض العلماء بإجرائها في المستقبل، ومظهر عمليات التغيير الجيني أو التحكم والتلاعب بالجينات والمكونات الوراثية للإنسان والحيوان والنبات. فهذان المظهران ينطويان على أخطار كثيرة يمكن أن تلحق الأضرار البالغة

بالبشر والحيوان والبيئة. ومن هذه الأخطار:

\* إمكان انتهاك الحقوق والكرامة والصحة الإنسانية، والإخلال بالنمو العادي للإنسان وبسلامته في بدنه ونفسه وعقله. وهذا يحصل بالقيام بالتجارب والفحوص الجينية على الإنسان، وبالتدخل في تركيبته الوراثية، وبالتحكم في خلاياه الجذعية (خلايا المنشأ)، وبالشروع في استتساخ البشر، أو الإعداد له والتلويح به.

إن إجراء تلك التجارب والفحوص على الإنسان والقيام بتلك الأعمال الوراثية المختلفة سيؤدي بحياة الإنسان وكرامته وحرمة إلى الخطر والضرر، وسيؤدي إلى التلاعب بالبناء الوراثي للبشر، وبالتأثير السلبي على صحته ، وبالنمو الطبيعي للخلق ( الطواهري: ص ١٧، والمسلمون / عدد ٦٤٧). كما أن تلك التجارب والأعمال ستؤدي إلى حدوث الأمراض والتشوهات والمضاعفات الخطيرة والمدمرة.

وقد ذكر البروفسور ديريك سميث ( من جامعة برمنجهام ) أن التلاعب الجيني قد يكون بداية لتشويهات يتعرض لها الجنس البشري بدعوى الوصول إلى السوبرمان، أو الرجل العملاق (مجلة الإمامة، العدد ٤٥).

وجاء أن غرس الجينات قد يؤدي إلى الأورام السرطانية، بالنسبة للإنسان المصاب نفسه، وبالنسبة لغيره ، بسبب العدوى والانتقال. ( بدران: ١٤١٣ - ١٩٩٣).

وجاء أن تكنولوجيا الهندسة الوراثية تحمل معها أخطارا شديدة، فالميكروبات التي تحوي جسيمات وراثية مركبة يمكن أن تحمل أخطارا تهدد الصحة والبيئة (مجلة المنهل : ص ١٢).

وجاء أن الأدوية الجينية زادت من احتمال المضاعفات الخطيرة على حياة

المريض ( مجلة العربي العدد ٤١٩ : ١٩٩٣ : ص ٧٤ ).  
وجاء أن هذه للتجارب الجينية النباتية تقلل من المناعة في جسم الإنسان بسبب  
التغذية المعدلة جينياً ( مجلة الدعوة السعودية: العدد ١٧١٨ ).

\* إمكان تعريض النظام الوراثي للإنسان إلى الخطر والهلاك، بسبب التلاعب  
بالجينات، والعبث بالمادة الوراثية الإنسانية تحت ذريعة تطوير البحوث العلمية،  
وتحسين السلالات الوراثية، ومعالجة الأمراض، وجلب الصحة والسعادة.  
وهذا يؤدي - بلا شك - إلى معارضة أمن الإنسان وسلامته، وحقه في خطئه  
الوراثي، ونظامه البيولوجي الذي خلقه الله تعالى عليه.  
وعليه فإنه يوصل إلى خطر الفوضى والاضطراب والتداخل وتمزيق التكامل  
الطبيعي للخط الوراثي البشري ( هارسناي، وريتشارد: ١٤٠٩ - ١٩٨٨ : ص  
٢٩، ٢٩٢ ).

ولعل من قبيل ما يؤدي بالبناء الوراثي الإنساني إلى الخطر والدمار، ما يعرف  
بالخلط بين الأجناس المختلفة، كالخلط بين الإنسان والحيوان ( وكذلك الخلط بين  
الحيوان والنبات، كما هو الحال في خبر نمج خليتين من جين ماعز وجين شاة،  
فجاء المولود بوجه ماعز وجلد شاة. مجلة المنهل عدد ٥١١ : ص ١٠ )، وعلى  
نحو الخبر الغريب للمرأة التي تلد مولوداً نصفه كلب ونصفه إنسان، أو الخلط بين  
الإنسان والنبات، لإيجاد ما أسماه الدكتور عبد المحسن صالح بالإنسان الأخضر  
(صالح، نقلاً عن البقصي: ص ٢٠٤)، أو تشكيل مخلوق غريب وعجيب لا  
يعرف له أصل ولا فصل - كما يقال -، بسبب الخلط بين المكونات الوراثية والعبث  
بها. (مستجير: الدعوة عدد ١٧١٨، ونان كوفي: مجلة المنهل العدد ٥١١: ص ٩).

\* إمكان إحداث وباء عالمي خطير ومدمر ومهلك للإنسانية جمعاء، وللبيئة كلها. وهذا الوباء - نسأل الله تعالى السلامة والعافية - محتمل الوقوع والحدوث بكل يسر وسهولة، ويكفي لوقوعه هروب وانفلات بكتيريا أو فيروس من المختبر، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الأعداد الموهلة للبكتيريا أو الفيروس، وإلى انتشارها بسرعة عالية جدا، وهو ما يؤدي - لا سمح الله - إلى الوباء والهلاك في العالم كله. (الربيعي: ص ١٩١، والبقصي: ص ٩٩).

\* إمكان إنتاج الأسلحة الجرثومية القاتلة التي تهدد أمن الشعوب وسلامة الأرض والبيئة (الربيعي: ص ١٩٣).

\* تعميق التمييز العنصري والعريقي، وربما إبادة بعض الأعراق والأجناس التي لا يرغب فيها بعض الجبارين والمستكبرين والطغاة، فيلجؤون إلى سحقها وطمسها، باعتماد سياسة التجارب الوراثية، وتحت ذرائع تحسين النسل وإنتاج الفصائل البشرية الممتازة والرفيعة، وتخليص البشرية من ذوي العاهات والإعاقات والأدواء والأسقام، وسائر الفئات الإنسانية التي لا يرغب فيها (مقتبس من التارزي: ١٤١٨ / ١٩٩٧: ص ٢٥).

وقد وقع هذا بالفعل في أمريكا في أوائل القرن العشرين عندما وقع التخلص من حوالي ثمانين ألف شخص، ووقع في ألمانيا زمن هتلر الذي عظم الجنس الآري، وكون المحكمة الوراثية المعروفة، وهي التي تخلص بها من حوالي خمسين ألف شخص. (التارزي: ص ٢٥، والربيعي: ص ٢٦٢).

ولا شك أن لهذه الممارسات والاستخدامات والنتائج الوراثية أثرها الواضح على سلامة النفوس الإنسانية، وصونها من القتل أو التشويه أو الإضرار، كليا أو جزئيا، ظرفيا أو دائما.

### إخلال الهندسة الوراثية بأمن العقول ( حفظ العقل )

العقل هبة من الله تعالى، ونعمة كبرى، وآلة الفهم والتمييز، وشرط التكليف والامتثال. وحفظه يُعد إحدى الكليات الشرعية الخمس. وقد جاء في شرع الله أحكام كثيرة لتحقيق هذه الكلية، ودرء ما يُعيقها أو يُخل بها. ومن بين تلك الأحكام: الأمر بالقراءة والتدبر والتأمل في نصوص الوحي، وفي شواهد الواقع والكون والنفوس، وترشيد التعقل والتفكر، وضبط التأويل، والاجتهاد والاستنباط، وتحريم المسكرات والمفترات، والشعوذة والدجل والكهانة، وكل ما يشغل العقل عن وظيفته ومهمته النظرية والتأملية والإبداعية. ولذلك لجأ ويلجأ الكثير من خصوم الإسلام وأعداء الأمن والحرية والكرامة الإنسانية إلى التوجه إلى العقل لإشغاله بالضلالات والكفريات، والفساسف، وصرفه عن المعالي والقيم والفضائل، وذلك من أجل تهميش الفعل الإنساني البنائي والإبداعي، وتعطيل الطاقة الفكرية والتنظيرية والتأصيلية لفئات الأمة وأفرادها .

ويمكن أن يكون لبعض استخدامات الهندسة الوراثية أثر على صعيد العقل المسلم، من حيث تهميشه أو تعطيله، وذلك من خلال أمور، منها:

- احتكار معلومات وحقائق الهندسة الوراثية من قبل بعض الجهات والشركات العالمية الاحتكارية الاستغلالية التي لا تريد لشعوب العالم الإسلامي، ولا للشعوب الضعيفة والنامية أي تقدم أو ازدهار، أو الاستفادة من خبرات الكون ومدخراته ومكتشفاته.

ولا شك أن هذا الاحتكار يسهم في تعطيل أو تباطؤ وتأخر النمو العقلي العلمي الإبداعي للأمة المسلمة، وهو ما يكون له أثر واضح على صعيد أمنها ومناعتها، ومواجهتها لأعدائها الذين قد يستخدمون المنجزات الوراثية في حربهم وتهديدهم

لها.

- تسويق وتصدير المنجزات الوراثية الضارة والمفسدة أو المنجزات التي يراد اختبارها ومعرفة نتائجها، فتسوق هذه المنجزات بين المسلمين، وبين شعوب أخرى لا حول لها ولا قوة ليقوموا بتجربتها ومعرفة مضاعفاتها وتأثيراتها على الصحة والبيئة. ولا شك أن هذا يوقع المسلمين في دائرة من الضعف المتزايد والتأخر الملحوظ، الأمر الذي يقوي أسباب انعدام الأمن الإسلامي والعربي الشامل أو ضعفه وقلته.

- الإيهام بأن المنجزات والمكتشفات الوراثية عمل عقلي خارق وغالب، يتحدى المنقول والموروث، ويكون سلطانا على الدين والقيم، ويغني عن الثواب والعقاب، وعن التعلق بالجزء والحساب، ولا شك أن هذا الإيهام واقع في دائرة تغطيل الدور النافع للعقل، وإشغاله بما يصرفه عن ربه وصلاحه، وهو موقع له في مصير الهلاك والنار، وبئس المصير هذا.

ومعلوم أن هذا الإيهام، وما يؤدي إليه من شعور بتفوق العقل وسلطانة موصل إلى تهديد الأمن وزعزعة أركانه التي من أرقاها وأعظمها الخوف من الله وخشيته وانتظار جزائه وثوابه، واعتبار العقل آلة فهم كل ذلك وتصوره وتعلقه.

### إخلال الهندسة الوراثية بأمن الأعراض ( حفظ النسل والنسب والعرض )

أمن الأعراض معناه صون الأسرة وحفظها من كل ضرر وخلل، باستدامة وجودها وبقائها عن طريق التناسل، وباستدامة انتظام الرابطة النسبية بين أفرادها، وباستدامة أخلاقيتها وحرمتها.

وقد عبر الفقهاء والعلماء عن كل هذا بعبارات حفظ النسل والنسب والعرض. وهذه العبارات تتوافق وتتكامل فيما بينها، لتحقيق الأسرة الكاملة المستقيمة وفق

هدي الله وتوجيهه. (اليوبي: ١٤١٨: ص ٢٤٥ وما بعدها، الشاطبي: ١٧/٢، وابن عاشور: ص ٨١، والرازي: ١٩٨٠/١٤٠٠: ج ٢-٢/٢، والزركشي: ١٤١٤/ ١٩٩٤: ٢٦٧/٧، والعبادي: ١٣٣/٤، ١٣٤، ومنون: ص ٢٠٨). ويمكن شرح هذه العبارات باختصار وإجمال، بغية معرفة مدلولاتها وتكاملها.

- حفظ النسل: ومعناه المحافظة على عملية التناسل والتوالد من أجل إعمار الأرض وإحيائها، وفق مشيئة الله تعالى وإرادته. ومعلوم أن هذا النسل يجب أن يكون في إطار الزواج الشرعي الصحيح.
- حفظ النسب: ومعناه المحافظة على سلامة انتساب الولد إلى والديه بموجب رابطة الزواج الشرعي الصحيح.
- حفظ العرض: ومعناه حفظ الشرف والسمعة والكرامة.

والمعنى الإجمالي لكل ما ذكر يتصل بتقرير النظام الخلقي الشرعي والكوني، والذي من ضروره إقامة الرابطة الزوجية الشرعية الصحيحة، وترتيب آثارها عليها، وهي التي تتمثل في إقامة الأسرة، وإنجاب الأولاد، ورعاية الأخلاق، والفضائل الإسلامية، ودرء الفساد والانحراف والذائل.

ويلاحظ لدى الناظر أن بعض استخدامات الهندسة الوراثية وبعض تطبيقاتها قد يكون لها تأثير مباشر وملوموس على صعيد أمن الأعراض، وحفظ النسل والنسب، ومنظومة الأخلاق الإسلامية بوجه عام.

فالقيام بالاستنساخ البشري، باعتباره فرعاً من فروع ونوعاً من أنواع استخدامات الهندسة الوراثية يؤدي - بلا شك ولا ريب - إلى إهدار رابطة الزواج الشرعي الصحيح، وتبديد كيان الأسرة، وتغييب حقيقة التناسل المشروع، ورابطة

النسب المعتبرة، وإفناء الأواصر الاجتماعية والإنسانية المقبولة والمقررة منذ بدء الخلق.

- إن الاستنساخ البشري مُميت للمؤسسة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وذلك لأنه يحدث أسلوباً شاذاً وغريباً في عملية التناسل، إذ إنه لا يقوم على إيجاد الأولاد بالطريقة الشرعية المعروفة التي تتمثل في تلاقح الحيوان المنوي بالبويضة بسبب الاتصال الجنسي بين الزوجين، وإنما يقوم على إحدى طريقتي الاستنساخ المذكورة. وهاتان الطريقتان وغيرهما من الطرق المحتملة للظهور والوقوع، تعد طرقاً غريبة وشاذة، ومخالفة لطريقة الإنجاب الشرعية المعروفة.

ومعلوم أن هذه الطريقة تعد مقوماً أساسياً لقيام المؤسسة الزوجية والأسرية والاجتماعية، فبالزوجين والأولاد تتكون الأسرة، وبالأسر يتكون المجتمع، وبالمجتمعات تتكون الإنسانية قاطبة. وهذا الأمر مقرر ومعترف به لدى العالم كله.

- والاستنساخ البشري يعارض معارضة صريحة معاني المودة والسكن، والمحبة والرحمة والتآلف بين أفراد الأسرة الواحدة، تلك المعاني التي تحصل وتنمو بسبب ما أودعه الله تبارك وتعالى في نفوس الزوجين والأولاد من مشاعر العطف والحنان، وأحاسيس الميل والانجذاب، وغير ذلك مما هو كامن في أصل الخلق والفطرة، ومما هو مدعم ومقوّل تلك المعاني.

- والاستنساخ البشري يضيع معنى الأبوة، ومعنى الأمومة، ومعنى البنوة، وسائر معاني القرابة المعروفة والمنظمة والمطرودة على مر تاريخ الإنسانية. أي أنه مضيع لمقصد النسب، ولمعنى صحة انتساب الولد إلى والديه، وصحة انتساب الأقارب بعضهم لبعض.

وهذا الخلل في النسب يحصل - كما هو معلوم - باستنساخ ولد مستنسخ بين



امرأتين فقط ومن غير وجود وتأثير للأب، فنحصل - لا سمح الله - على مولود ليس له أب مطلقاً، وله أكثر من أم، ولا تعرف درجة قرابته مع أولاد الأم وأخواتها وعماتها ... فليست هناك أبوة، وليست هناك أمومة واحدة وواضحة، وليست هناك قرابات معلومة ومنظمة، بل هناك الفوضى والاضطراب في درجات القرابة وسلم الأواصر والروابط الأسرية والاجتماعية والإنسانية.

فالأبوة في الاستنساخ البشري معدومة ومنقبة، والأب المسكين لا وجود له ولا وجود ولا أثر لموروثاته وخصائصه وتوجيهه، فالاستنساخ يمكن الاستغناء فيه عن الأب بصورة كلية ( مصباح: ص ٣٣، والسلامي: ١٤١٨/١٩٩٧: ص ٢٥ ). وعليه يكون الاستنساخ مؤدياً إلى إبادة نصف المجتمع بإلغاء الأب من الوجود وحرمان الأولاد " المستنسخين " من وجود الأب، ومن قيامه بدوره التربوي والعاطفي والتوجيهي ( الخادمي: الاستنساخ : ص ١٠٠ وما بعدها ).

والأمومة كذلك مختلفة ومضطربة في الاستنساخ البشري الذي يلوح بعض العلماء بإنجازه وتحقيقه، وذلك لأن استنساخ كائن بشري يمكن حصوله بين امرأتين، إحداها تعطي نواة خلية جسدية، والثانية تعطي ببيضة منزوعة النواة، لتتشكل اللقيحة المكونة من تلك الببيضة منزوعة النواة ومن تلك النواة الجسدية التي حلت محل نواة الببيضة. ( لمعرفة تقنيات الاستنساخ ينظر: قرار مجمع الفتوى رقم ١٠٠/٢/١٠٠، ومصباح: ص ٥، وسلامة : ص ٢٥ ).

وهذه اللقيحة هي التي سيتكون بموجبها - بمشيئة الله - المولود المستنسخ " المأمول والمنشود ".

ويمكن أن تتدخل امرأة ثالثة لتحمل هذه اللقيحة في رحمها، ولتضع المولود

المستسخ بعد مدة لا ندري طبيعتها ومضاعفاتها على حياته وحياة حاملته، وعلى سائر أفراد المجتمع، وأواصر المجتمع، وسنن الحياة.

وتعدّد الأمومة في عملية الاستسناخ معلوم الفساد والدمار والهلاك على صعد كثيرة، منها: ما يتصل بمكانة الأمومة ودورها حملاً ووضعاً، ورعاية وتربية، ومنها ما يتصل باستقرار الأسرة والمجتمع، وما يلحقهما من تشتت واهتزاز، واضطراب وتداخل في الروابط والعلاقات، وفي الحقوق والواجبات، وفي القيام برسالة الاستسناخ الرباني والشهود الحضاري والصلاح، والإصلاح في الأرض. (لزيادة التفصيل ينظر: الخادمي: الاستسناخ: ص ٩٥ وما بعدها).

وإذا كانت العملية الاستسناخية البشرية مضیعة لمعنى الأبوة ومعنى الأمومة، فإنها تكون كذلك مضیعة وممیتة لمعنى البنوة (ابن سالم: ١٩٩٧/١٤١٨: ص ٤٠) ولما يترتب عليها من آثار شرعية وحقوقية وأخلاقية (الخادمي: الاستسناخ: ص ١٠٣، ١٠٤).

ولا شك أن كل هذا مفوت للمقاصد الشرعية المترتبة على قيام معنى الأبوة والأمومة والبنوة وسائر درجات القرابة، وموقع فيما لا يحصى من المفاصد والأضرار النفسية والتربوية والجسمانية، الفردية والأسرية والاجتماعية. وكل ذلك يعود بلا شك بالوبال والخراب على أمن الإنسان الشامل في حياته ومحيطه، في صحته وكرامته، في حقه المتعلق بسلامة الانتساب إلى والديه وأقربائه، وفي حق التمتع بمنافع الأبوة والأمومة، وفوائد الأسرة الصالحة الموجهة والمربية.

- والاستسناخ البشري يمكن أن يؤدي إلى هناك مقصد صون الأعراض وحراسة الفضيلة، وذلك من جهة كون الأعمال الاستسناخية البشرية قد تكون ذريعة للانحراف الجنسي بمختلف صورته وكيفياته، إذ يمكن في هذه الأعمال الاستغناء

عن الزواج الشرعي الصحيح، واستبداله بعلاقات إباحية وشاذة يُؤتى فيها بأولاد غير شرعيين تحت علة أو دعوى أن هؤلاء الأولاد قد أنجبوا بطريق الاستنساخ البشري، فيكون الاستنساخ البشري بهذا الاعتبار ذريعة واضحة للزنى والشذوذ، وطريقا سهلا وآمنا من كل ما يترتب على انكشاف جريمة الزنى من فضيحة وعار، ومعاقبة وتأديب وتأنيب.

وهذا بلا شك يؤدي إلى الإخلال بأمن أعراض الناس وأخلاقهم.

### إخلال الهندسة الوراثية بأمن الأموال ( حفظ المال )

المال هو ما كان له قيمة مادية بين الناس وجاز شرعا الانتفاع به، في حال السعة والاختيار<sup>١</sup>. ( الدريوش: ١٤٠٩/١٩٨٩: ص ٥٩ ).

وحفظ المال معناه صون المال من التلف والاندثار أو التناقص والتآكل. أي أن المال يجب أن يُنمى ويُستثمر في الأنشطة والأعمال المباحة النافعة.

وقد ورد في الشرع عدة أحكام لحفظ المال وصيانته. ومن بين تلك الأحكام: الأمر بالعمل والكسب والحث على التجارات والصنائع والحرف، ومنع السرقة والرشوة والاحتكار والربا، وتشريع العقوبات في كل ذلك، والأمر بالزكاة والحث

<sup>١</sup> هذا التعريف يوسع دائرة الأموال في هذا العصر، لتشمل أشياء لم تكن معروفة فيما قبل مادام أن صفة المالية قد تحققت فيها، وذلك مثل الأشياء المعنوية، فيما يعرف بالحقوق الذهنية، وحقوق الابتكار، وكذلك الدم البشري الذي يؤخذ من الإنسان ليحتفظ به في بنوك الدم من أجل الانتفاع به انتفاعا مشروعاً في العمليات الجراحية، ويكون له قيمة بين الناس. وكذلك الجرائم التي يتم تصنيعها في معامل الأدوية... انظر الملكية في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد السلام العبادي: ج ١ ص ١٧٩ ، ١٨٠: مكتبة الاقصى، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى عام ١٩٧٤/١٣٩٤ ، نقلا عن الدريوش: ص ٥٩.

على الصدقات، والتشجيع على الذين يكتزون الذهب والفضة والأموال ولا ينفقونها في سبيل الله ولا يستثمرونها في التصرفات والأعمال المباحة، ... ( الشاطبي: ٢/ ٩ ، والعالم: ص ٤٩٥ وما بعدها، واليوفي ص ٢٨٦ وما بعدها ).

### مظاهر إخلال الهندسة الوراثية بأمن الأموال

بعض استخدامات الهندسة الوراثية قد تخل بالأمن المالي والاقتصادي. ويمكن أن أبين أهم مظاهر ذلك فيما يأتي عرضه:

- إن من أكبر مخاوف ومحاذير الهندسة الوراثية أن تتخذ بعض استخداماتها ذريعة لقيام ما يعرف بتجارة الأعضاء والخلايا والنفط وتوظيف العلوم والبيولوجيا والتجارب الوراثية بغرض تكديس الأموال وجمعها بطرق غير مشروعة، خاصة إذا ما استغلت الحاجات الإنسانية والصحية الملحة التي يكون أصحابها مضطرين إلى اقتناء هذه الأعضاء والخلايا والنفط بأسعار باهظة، وبأساليب مشبوهة أو محظورة.

ولعل من أجلى هذه الأساليب احتكار تقنيات ونتائج الهندسة الوراثية، واحتكار الشركات والمعامل والمختبرات القائمة بشأن العلوم والبحوث البيولوجية ( أي بحوث علم الحياة ).

وقد ذكر أن كبرى الشركات الاقتصادية العالمية بدأت تراهن على خيارات اقتصادية جديدة تكون بديلا عن تجارة الأسلحة ووسائل النقل والنفط، هذه التجارة التي بدأ سوقها يكسد بالمقارنة مع تجارة الهندسة الوراثية التي أصبح الاهتمام بها يتزايد ويتنامى.

فقد أصبحت هذه الشركات والتي بلغ عددها ٣٧ ألف شركة أم و ١٣٠ ألف شركة فرعية ( سلامة: ص ٢٦ )، لا تقنع بالتمويلات في النفط والأسلحة

والطائرات والسيارات، ومن ثم أخذت تقوم بالأبحاث الوراثية والجينية قصد تحقيق مآربها وأغراضها الاقتصادية والمالية.

فقد قامت في الآونة الأخيرة عدة شركات بدعم الأبحاث البيولوجية، فاستقطبت عددا من العلماء لإجراء الأبحاث والتجارب الوراثية بهدف الوصول إلى النتائج والحقائق التي تحقق الهدف المالي والاقتصادي المنشود. ومن بين هذه الشركات: شركة روكفلر، وشركة جنرال موتورز الأمريكيتين، وشركة البيوجين في جنيف، والمؤسسة الدوائية التي تدعى جينيك (البقصي: ص ٦٦ ، ٧٩) وشركة ( p - p i - ) الإنكليزية لصناعة الأدوية التي مولت مخبر بحوث روزلان، وقد ارتفعت أسهمها غداة الإعلان عن النعجة دوللي بنسبة ١٣ % في بورصة لندن (السلامي: ص ٢١).

كما وصل سعر أسهم بعض الشركات إلى المليون دولار. ومن المنتظر أن تتزايد عوائد الأبحاث الوراثية في بداية القرن الحادي والعشرين الميلادي ( القرن الخامس عشر الهجري ).

إن هذا التوجه المالي الاحتكاري والابتزازي لمجال الهندسة الوراثية يعد أوضح نمط اقتصادي مستند إلى النزعة الاحتكارية ومتشعب بالتوجه الأناني والاستغلالي ومتأسس على الانفراد بالسوق المالي العالمي، وبالربح والكسب على حساب كثير من الفئات والشركات الصغيرة والضعيفة، التي لم يكتب لها الاشتغال بمجال الهندسة الوراثية والأبحاث والتطبيقات الجينية.

ويؤدي هذا التوجه بلا أدنى شك إلى الإخلال بالتعامل المالي والاقتصادي المبني على التكافؤ في الفرص والمساواة بين الأفراد والمؤسسات في النماء والاستثمار والتطوير، ومراعاة الطرق المشروعة في العمل والإنتاج، وتحصيل العوائد

## والأموال والأرباح.

وهو يؤدي إلى حدوث الخوف على الأموال والمكتسبات والممتلكات، والخوف على المستقبل وعلى النفس والأولاد والأسر والمجتمعات، والخوف من وقوع فتن الفقر، والحاجة والتنازع بين الطبقات الثرية التي لا حد لغناها وبين الفئات الضعيفة والمعدومة. وهذا كله مخالف للأمن المالي والاقتصادي أو لأمن النفوس على عيشها وقوتها، ومخالف للأمن الاجتماعي وللاستقرار الحياتي، بسبب ما يمكن أن يحدث من صراعات ونزاعات بين الأغنياء المحتكرين، وبين الفقراء المحرومين.

كما يؤدي كذلك إلى تهيش وتحجيم الصناعات والمنتجات التي تكون عوائدها المالية أقل من منتجات البضاعة البيولوجية، وهو ما يؤدي بدوره إلى حرمان فئات اجتماعية كثيرة من هذه الصناعات والمنتجات التي تكون هذه الفئات في حاجة ماسة إليها، من أجل قيام مصالحهم وتحقيق منافعهم.

- إن القيام بالأعمال الوراثية المحرمة أو المكروهة أو المشبوهة، كاستنساخ الخزائير من أجل تكثير اللحوم والشحوم المعدة للغذاء أو للتداوي، وكاستنساخ الأعضاء البشرية من أجل بيعها والمتاجرة بها، وكل هذه الأعمال التجارية الاستثمارية التي يُراد بها كسب المال وجمعه لا تجوز شرعاً، ولا تُعد من وسائل حفظ المال وتنميته، وذلك لأنها تصرفات واقعة على أشياء محرمة، أو مؤدية إلى ما هو محرم . ( الخادمي: الحكم الشرعي لاستعمال الخزير في الهندسة الوراثية: ١٤٢١/٢٠٠: ص ٣٢ ).

## ضوابط الهندسة الوراثية لحفظ الأمن الشامل

إنه على الرغم من الفوائد الجمة للهندسة الوراثية، إلا أنه يتعين وضع الضوابط والشروط اللازمة لها، حتى لا تعود على الأمن الإنساني بالوبال والدمار.

وقد عبر العلماء والباحثون عن هذه الضوابط والشروط بعبارات كثيرة مختلفة، منها : قيود الهندسة الوراثية وحدودها، وأخلاقيتها وإنسانيتها وشرعيتها وإسلاميتها، وقانونيتها ودستوريتها، وغير ذلك مما يؤكد على صلاحيتها للإنسانية والبيئة، من غير أن تكون ذريعة للاستغلال والابتزاز والإضرار والإفساد. ومجمل هذه الضوابط: ( الروكي : ٢٠٠٠/١٤٢١ : ١ / ٢٢١ وما بعدها، والخادمي: الاستساخ: ٢٢٤ وما بعدها ):

- أن تكون الهندسة الوراثية موجهة لصالح الإنسان، وتسخير خيرات الكون لما فيه نفعه في الدنيا والآخرة.
- عدم تعريض الحقوق والكرامة الإنسانية للخطر أو الإخلال.
- منع الاتجار والمسمرة بالحرمة الجسدية أو الروحية للإنسان.
- عدم معارضتها للنصوص والقواعد والمقاصد الإسلامية، وللأعراف والقيم الإنسانية. ومن ذلك: استثمارها في الطببات دون الخبائث.
- عدم إفضائها إلى العبث والفوضى والتشكيك في العقيدة والأخلاق.
- التأكد والتريث من نتائجها، وعدم التسرع في التطبيق، لا سيما بالنسبة للإنسان.
- ألا تكون في حدود الإسراف والتبذير ومجاوزة الحدود العادية.
- التأكد من الخبرة والثقة في الذي يمارسها ويستخدمها.
- عدم إفضائها لتعذيب حيوان.

ولعل الضابط الجامع لكل هذا هو مراعاة قاعدة المصالح والمفاسد الشرعية، وما يتعلق بها من أمور مبسوطة في مظانها. والله أعلم.

### الخلاصة

- الهندسة الوراثية حدث علمي معاصر، يتطور بسرعة كبيرة، ويتشعب ويتعدّد بشكل محير ومدهش. وهي سلاح ذو حدين، لانطوائها على الفوائد والمحسن، وعلى الأضرار والمخاطر.
- لبعض الاستخدامات الوراثية آثار خطيرة على صعيد حفظ الأمن الإنساني الشامل في مختلف المجالات الحياتية، كالأمن على الحياة والصحة، والأمن على الأعراض والأموال، والأمن البيئي والاجتماعي.
- الأمن في الإسلام يتسع مفهومه ليشمل كل نواحي الحياة الفردية والأسرية والاجتماعية، وليعم الأمن في الدنيا والآخرة. ولذلك وردت نصوص شرعية كثيرة تتكلم عن الأمن، وعن عدم الخوف، وعدم الحزن في الدنيا، وفي الحساب والجزاء يوم القيامة.
- عبارة الأمن الشامل توافقها العبارة الشرعية المقاصدية " حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ". وهذا يؤكد توافق الدراسات الأمنية المعاصرة مع الدراسات الفقهية الإسلامية.
- وضع الضوابط والشروط في الهندسة الوراثية مهم للغاية، وذلك لصون الإنسان والبيئة من كل الأضرار والأخطار، ولجلب المنافع الحقيقية للبشر في المجال الغذائي والعلاجي وغيره.

### التوصيات

- على الدول والمنظمات والجمعيات وضع السياسات والقوانين والضوابط الشرعية والأخلاقية المنظمة لمسيرة الهندسة الوراثية، لا سيما المتعلقة بالمجال الإنساني.



- على الهيئات العلمية والتعليمية والتربوية، والدعوية والخطابية، والخيرية والإعلامية توجيه الجماهير المسلمة والرأي العام العالمي نحو التعامل الحسن مع الهندسة الوراثية وتطوراتها ومنجزاتها.
- على الهيئات والمجامع الفقهية والمواقع الإفتائية، والمراكز الشرعية بحث الأحكام الفقهية الشرعية لمستجدات الهندسة الوراثية وتطوراتها المختلفة، وتعميم نشر ذلك في الدوائر العامة والخاصة، حتى يعلم الناس بذلك. وينصح بتوحيد الجهود والتنسيق بين تلك المؤسسات ربعا للوقت، واستئناسا بالرأي الجماعي المبارك، وتعاوننا على البر والتقوى والخير، وتقليلًا للتكاليف والمصاريف. وللذكر فإن هناك العديد من المؤسسات التي أسهمت في هذا بإجراء البحوث والدراسات، ويعقد الندوات والمؤتمرات، ومن بينها: مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، والمجمع الفقهي بمكة المكرمة، ومجمع الفقه بالهند، والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، والأكاديمية الإسلامية للعلوم، وغيرها.
- على الجامعات والكليات والمعاهد الأقسام العلمية والشرعية وضع مقررات دراسية ورسائل علمية لدراسة الهندسة الوراثية في ضوء الفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة والعقيدة، والقواعد الفقهية، والسياسة الشرعية، وبعض القواعد الأصولية، كقاعدة الاستحسان والابتصالح.
- تأسيس جمعيات وهيئات تعنى ببيان النواحي الإعجازية العلمية للمنجزات الوراثية.
- تأسيس جمعيات وهيئات تعنى بأخلاقيات الهندسة الوراثية.

## قائمة المراجع

١. إبراهيم، محمد عبد اللطيف ( ١٩٩٠/١٤١١ ). معجم المصطلحات الطبية: طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض.
٢. بدران، عبد الحكيم ( ١٩٩٣/١٤١٣ ). الجدل حول التلاعب بالجينات. مقال بمجلة القافلة بتاريخ شوال ١٤١٣ مارس ١٩٩٣.
٣. البستاني، المعلم بطرس ( ١٩٧٧ )، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت.
٤. البقصي، ناهد ( ١٩٩٣ / ١٤١٣ ). الهندسة الوراثية والأخلاق. سلسلة عالم المعرفة بالكويت، العدد ١٧٤.
٥. التازري، مصطفى كمال ( ١٩٩٧/١٤١٨ ) الاستنساخ البشري وموقف العلم والشرع منه. مقال بمجلة الهداية التونسية العدد ١ - السنة ٢٢.
٦. حسن، محمد ( ١٩٩٨ ) الهندسة الوراثية ومقاصد الشريعة، رسالة جامعية مخطوطة بجامعة الزيتونة بتونس.
٧. الخادمي، نور الدين بن مختار ( ٢٠٠١/١٤٢٢ ) الاستنساخ في ضوء الأصول والقواعد والمقاصد الشرعية، دار الزاحم بالرياض، طبعة أولى. والحكم الشرعي لاستعمال الخنزير في الهندسة الوراثية ( ٢٠٠٠/١٤٢١ ) مقال بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة الصادرة بالرياض، العدد ٤ .
٨. دراز، عبد الله ، شرح كتاب الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي. طبعة دار المعرفة ببيروت، بلا تاريخ.
٩. الدريوش، أحمد بن يوسف بن أحمد ( ١٩٨٩/١٤٠٩ ) أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى.
١٠. دوس، سينوت حليم ( ١٩٩٩ ) استنساخ الإنسان حيا أو ميتا، الطبعة الأولى بالمكتبة الأكاديمية بالقاهرة.
١١. ابن سالم، عبد الناصر ( ١٩٩٧/١٤١٨ ) الاستنساخ من الناحيتين الأخلاقية والقانونية، مقال بمجلة الهداية التونسية العدد ٢ السنة ٢٢.
١٢. سلامة، الطيب ( ١٩٩٧/١٤١٨ ) الاستنساخ بين العلم والشرع وبين المصلحة

- والمقدمة. مقال بمجلة الهداية التونسية، المنة ٢٢ العدد ٢.
١٣. السلمي، محمد المختار ( ١٩٩٧/١٤١٨ ) الاستساخت. مقال بمجلة الهداية التونسية السنة ٢٢ السنة ١، وجريدة الصباح التونسية العدد ١٥٦٣٨ السنة ٤٧ بتاريخ ١٨ جوان - يونيو ١٩٩٧.
١٤. الشاطبي، أبو إسحاق: الموافقات في أصول الشريعة. طبعة دار المعرفة ببيروت، بلا تاريخ.
١٥. الشعوني، حبيبة ( ١٩٩٧/١٤١٨ ) الاستساخت: تفسيره العلمي. مقال بمجلة الهداية للتونسية السنة ٢٢ للعدد ١.
١٦. الرازي، فخر الدين ( ١٩٨٠/١٤٠٠ ) المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.
١٧. الربيعي، محمد ( ١٩٨٦/١٤٠٦ ) الوراثة والإنسان ، سلسلة عالم المعرفة بالكويت عدد ١٠٠.
١٨. الروكي، محمد ( ٢٠٠٠/١٤٢١ ) الاستفادة من الهندسة الوراثية في الحيوان والنبات وضوابطها الشرعية، بحث بثبت ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجنوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية. طبعة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت.
١٩. ريتشارد هتون ( ١٩٨٨/١٤٠٩ ) التنبؤ الوراثي، سلسلة عالم المعرفة بالكويت، للعدد ١٣٠.
٢٠. الزركشي، بدر الدين ( ١٩٩٤/١٤١٤ ) البحر المحيط، دار الكندي، طبعة أولى.
٢١. زولنت، هارسناي ( ١٩٨٨/١٤٠٩ ) التنبؤ الوراثي، سلسلة عالم المعرفة بالكويت، للعدد ١٣٠.
٢٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، بلا تاريخ.
٢٣. العالم، يوسف حامد ( ١٩٩٤/١٤١٥ ) المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، طبعة ٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن.

٢٤. العبادي، أحمد بن قاسم: الآيات البيِّنات على شرح جمع الجوامع للمحلي. دار الكتب العلمية بيروت.
٢٥. العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ.
٢٦. الظواهري، مختار ( ١٤١٣/١٩٩٣ ) مقدمة كتاب الهندسة الوراثية، ناهد البقصي، سلسلة عالم المعرفة بالكويت، العدد ١٤٧.
٢٧. الكردي، أحمد الحجي ( ١٤٢١/٢٠٠٠ ) الهندسة الوراثية في النبات والحيوان وحكم الشريعة الإسلامية فيها، بحث بثبت ندوة الوراثية والهندسة الوراثية والجنوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية. طبعة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت.
٢٨. كفي، نان ( مقال بمجلة المنهل للعدد ٥١١ ).
٢٩. مستجير، أحمد ( مقال بمجلة الدعوة السعودية للعدد ١٧١٨ ).
٣٠. مصباح، عبد الهادي ( ١٤١٨/١٩٩٧ ) الاستمساخ بين العلم والدين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، طبعة أولى.
٣١. ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب بيروت، بلا تاريخ.
٣٢. منون، عيسى، نبراس العقول في تحقيق القياس عند طمء الأصول، طبعة التضامن الأخوي بمصر، طبعة أولى، بلا تاريخ .
٣٣. الليوبي، محمد بن سعد بن أحمد بن سعود ( ١٤١٨/١٩٩٨ ) مقاصد الشريعة وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة بالرياض، ط ١.

#### الدوريات

١. جريدة المسلمون الدولية، عدد ٦٤٧.
٢. قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدّة، رقم ١٠٠/د ١٠.
٣. مجلة العربي، العدد ٤١٩.
٤. مجلة الإمامة عدد ٤٥.
٥. الموسوعة الفقهية بالكويت، وزارة الشؤون الإسلامية.

# الحسُّ الأمنيُّ ودوره في مكافحة الجريمة

---

إعداد

اللواء ركن م/ فهد بن خالد العارثي

كلية الملك فهد الأمنية

---



### ملخص الدراسة

إن الحس الأمني من العوامل الأساسية التي تمكن رجل الأمن من مكافحة الجريمة عن طريق تحقيق وظيفتي الضبط الوقائي (والذي يسمى اصطلاحاً بالضبط الإداري)، والضبط الجنائي، فعن طريق الضبط الإداري يسعى رجل الأمن إلى منع وقوع الجريمة، بحماية النظام العام بعناصرة الأربعة، وهي حماية الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة والآداب العامة في المجتمع. وعن طريق الضبط الجنائي يقوم رجل الأمن بمكافحة الجريمة، وذلك بالقيام بأعمال البحث الجنائي، وضبط أداة الجريمة، والقبض على مرتكبيها، واتخاذ الإجراءات اللازمة من تسليم المجرمين إلى جهات التحقيق والتفتيش للأشخاص والمنازل في حالات التلبس بارتكاب الجريمة، أو بعد الحصول على إذن من المحقق في الظروف العادية.

ويقوم الحس الأمني لرجل الأمن بدور فعال في تمكين رجل الأمن من القيام بمهام الضبط الإداري، والضبط الجنائي على أفضل وجه ممكن. ولقد حاول هذا البحث استكناه أهم جوانب الحس الأمني، وذلك بتحديد مدلوله، باعتباره الملكة التي تتوفر لرجل الأمن الواعي المدرك لأهمية وظيفته وخطورتها على الفرد والمجتمع، كون هذه الملكة تتيح لرجل الأمن استقراء الظواهر الإجرامية وتمييزها عن الظواهر العادية. وهناك علاقة وثيقة بين الحس الأمني وبين الخبرة العملية والمران والإبداع والابتكار والتتبع واليقظة لرصد وقراءة الحركات المشبوهة والأشياء الظاهرة التي من خلال الإدراك الواعي المستنير يستطيع رجل الأمن التنبؤ بمسار هذه الحركات والأشياء ومدى دورها في ارتكاب جريمة معينة أو الشروع فيها. فعن طريق الحس الأمني يبدأ رجل الأمن في قراءة أفكار المشبوهين وحركاتهم وتصرفاتهم وانفعالاتهم عن طريق ظهور بعض المؤشرات والظواهر غير العادية التي قد لا تلفت نظر الشخص العادي، ولكنها تشكل شيئاً ذا قيمة لدى رجل الأمن، فتساعده على منع وقوع الجريمة أو القبض على مرتكبيها.

ولاشك أن هناك عدة مظاهر للحس الأمني، منها الاستشعار بأمر غير عادي، واضطراب الشخصية، والتخوف من أمر خطير، والاشك في أمر مريب، والالتفات غير الطبيعي، وعدم الارتياح والقلق والتوتر. ولاشك أن للحس الأمني خصائص وسمات مميزة منها المجهود الذهني والمراقبة والمقارنة والتحليل، والحس الأمني ينتج عن عوامل ذاتية وخارجية تجعله يؤدي دوره من خلال كثرة المواقف التي يتعرض لها رجل الأمن، وغموض كثير من الأحداث وتعددتها، وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه وسلامة وسائل الإدراك لدى رجل الأمن، والانسجام والترابط بين الحس والفهم والتفكير والإبداع... الخ. ولاشك أن هذه العوامل تنمو وتتطور من خلال التعليم والتدريب الميداني، والممارسة والتوجيه المستمر والمشاهدة والتحليل. ورغم دقة وصعوبة الموضوع، وندره مراجعه إلا أن هذا البحث حاول إلقاء الضوء على موضوع الحس الأمني، وما يرتبط به من أسباب ومضمون وعوامل ووسائل لتنميته، عسى أن يستفيد منه كل من يعمل في المحافظة على أمن المجتمع وهدونه واستقراره من رجال الأمن الشرفاء الذين يقومون بواجبهم إرضاء لله وإثبات أنهم أهل لهذه الأمانة الجسيمة، تحقيقاً للأمن الذي يعد من عناصر السعادة الدنيوية.

## المقدمة

لقد ارتفعت معدلات الجريمة في جميع أنحاء العالم بدرجة خطيرة مع تطور وسائل المواصلات والاتصالات، وتطور وسائل المعيشة، وأسلوب الحياة، فظهرت جرائم جديدة تحمل طابع العنف لم تعرفها الإنسانية من قبل، والسبب هو سرعة التطور التقني، وكثرة إفرزات الحضارة من انتشار الفضائيات، وبثها لأفلام العنف، والإجرام، والرعب التي وإن غلب عليها الخيال والبطولات المبالغ فيها، فإنها سولت لضعاف النفوس التقليد الأعمى، وتحويل الخيال والميل إلى المحاكاة إلى حدث حقيقي.

وشاع لدى بعض رجال الأمن أن مثل هذه المشاكل المعقدة — مع أنها تستنفد وقتاً وجهداً كبيرين فهي— تُعدُّ وضعاً طبيعياً، وأن هذه سنة الحياة، ولا داعي للقلق. ولكن هذا الرأي غير صحيح. والدليل على ذلك أن نظرة فاحصة إلى الإحصاءات الجنائية تظهر أنها تصيب القارئ بالتشاؤم، والذهول، والقلق. فالارتفاع المطرد في نسبة الجريمة، ووقوع جرائم متطورة، بصورة متكررة يُعدُّ ظواهر إجرامية مُعقدة، تحتاج إلى جهود غير عادية، كما تحتاج إلى وضع خطط علمية دقيقة ومدروسة لمكافحتها بكل السبل، خاصة أن التطور المذهل في الأساليب المُستحدثة والمتجددة لارتكاب الجرائم يؤدي إلى إرباك الجهات الأمنية.

## أهمية البحث

من المعلوم أن الجريمة تركت بصماتها الواضحة على الحياة اليومية للمواطن، الأمر الذي جعل الباحثين في مجال الجريمة يفكرون في وسائل مكافحة



جديدة لهذه الظواهر الإجرامية، مستعينين بكل الوسائل والتقنيات، وذلك بالرجوع إلى جذور الجريمة، ابتداءً من ولادتها، ومروراً بكيفية الإعداد لها، وانتهاءً بأسلوب ارتكابها، حتى يُمكن وضع الخطط اللازمة للقضاء عليها، والتقليل من حدوثها بقدر الإمكان، لتحقيق هدف الأمن الشامل. يقول عالم الإجرام لمبروزو: "إن التقدم الحضاري يُنشئ حاجات جديدة، وتصحبه سهولة في إثارة الأحاسيس يترتب عليها مضاعفة الجرائم وتغشي أنواع معينة من الخل العقلي...".<sup>(١)</sup>

لذلك كان الاهتمام بتطوير الحس الأمني لدى رجال الأمن من الموضوعات الدقيقة التي من شأنها المساهمة بدور كبير في مكافحة الجريمة، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث بصفته لبنة في هذا المضمار القليل الأبحاث في هذا المجال حتى مع أهميته وحيويته للبالغة.

### مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الغموض الذي يكتنف مفهوم الحس الأمني الذي تستعد أبعاده وزواياه، والتي تجعل من الصعوبة الإلمام بهذه الزوايا، نظراً لطبيعة الموضوع من ناحية، ولقلة المراجع من ناحية ثانية. مما يتطلب إلقاء الضوء على هذا المفهوم وإبرازه بشكل واضح؛ لأن موضوع الحس الأمني من الموضوعات التي تندر فيها الكتب المخصصة لها، وأنه وإن ورد موضوع الحس الأمني في

<sup>(١)</sup> العوضي، محمد محيي الدين، (د.ت) فلسفة علم الإجرام. مذكرات لطلاب كلية الحقوق،

جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية. ص ٢٤.

بعض المؤلفات الأمنية، فيكون ذلك من خلال سرد الموضوعات الرئيسة، أو الإشارة إليه في عناوين هامشية مع شدة أهميته خاصة في الوقت الراهن. لذا نحاول هنا إلقاء الضوء على هذا الموضوع الهام، مع الاستعانة ببعض هذه المراجع القليلة التي تُنير الطريق، والتي نُشير إليها بما يقتضيه المقام.

### أهداف البحث

- يحاول الباحث من خلال قيامه بهذا الجهد تحقيق الأهداف التالية:
- ١- إلقاء الضوء على دور الحس الأمني في مكافحة الجريمة.
  - ٢- التعرف بالحس الأمني من حيث حقيقته ومظاهر تنبيهه وخصائصه، ووسائل اختباره.
  - ٣- التعرف على كيفية مساهمة الحس الأمني في تحقيق الضبط الوقائي من الجريمة.

### تساؤلات البحث

- يضع الباحث التساؤل الرئيس التالي:
- ما دور الحس الأمني في مكافحة الجريمة؟
- ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، هي:
- ماذا يقصد بالحس الأمني؟
- ما مظاهر تنبيهه؟ وما خصائصه؟ وما وسائل اختباره؟ وما عوامل تطويره؟

وكيف يساهم الحس الأمني في تحقيق الضبط الوقائي بمنع ارتكاب الجريمة أو الحد منها؟.

توضح الإجابة على هذه التساؤلات الفرعية الدور الهام الذي يقوم به الحس الأمني في التعرف على مكنون الجريمة، ومن ثم يتمكن رجل الأمن الذي لديه هذا الحس من وضع الخطط السليمة وتنفيذها بفعالية لمكافحة الجريمة من جذورها.

### منهج البحث

سوف يتبع الباحث منهج البحث الاستقرائي، القائم على تتبع الظاهرة محل البحث، والتعرف على جوانبها المختلفة، وذلك من أجل معالجة بعض سلبياتها من ناحية، وتنمية الجوانب الإيجابية فيها من ناحية أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تطبيقها في الواقع العملي، والحصول على نتائج مرضية.

### خطة البحث

لقد قام الباحث بتقسيم البحث على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الحس الأمني.

المطلب الثاني: مظاهر تنبيه الحس الأمني.

المطلب الثالث: خصائص الحس الأمني.

المطلب الرابع: وسائل اختبار الحس الأمني.

## المطلب الخامس: عوامل تطوير الحس الأمني.

الخاتمة.

### المطلب الأول: ماهية الحس الأمني

يتناول هذا المطلب بيان المقصود بالحس الأمني، والإشارة إلى أهم أدواره، كما يتبين مما يلي:

#### أولاً: تعريف الحس الأمني

يذهب بعض الباحثين إلى أن الحس الأمني هو "نوع من التفكير الإبداعي التحليلي المرتبط بالعقل الباطن والخطر الحسي، وهو أمر معنوي داخلي غير محسوس، يُقصد به ذلك الشعور أو الإحساس المتولد داخل النفس، بحيث يُظهر قدرة العقل الإنساني على الإبداع والعمل الخلاق".<sup>(١)</sup> وتؤدي الخبرة، والخصائص الجسمية، والعقلية، والانفعالية - إضافة إلى بعض العوامل الخارجية - دوراً كبيراً في تصور شيء يؤدي إلى التوقع الأمثل والأقرب لاحتمال حدوث جريمة في ظروف معينة، نتيجة ظهور بعض المؤشرات، والظواهر غير العادية الملفتة للنظر، مثل علامات، أو شبهات، أو همسات، أو قراءة أفكار المشبوهين وحركاتهم وسكناتهم في محاولتهم ارتكاب جريمة، ويتم ضبطهم عندما تكون على وشك الوقوع، أو بعد ارتكابها، ومحاولة الهروب من العدالة. فعن طريق ما يُعرف بالحدس أو الحاسة السادسة أو الحس الأمني، يبدأ

(١) لواء دكتور/ أحمد ضياء الدين، "الحس الأمني وأثره في نجاح المواجهة الأمنية"، مطبعة كلية الشرطة بمصر، ١٩٩٥ - ١٩٩٦ م، ص ١١.

رجل الأمن الجاد في الاشتباه، وتركيز المراقبة، واتخاذ إجراءات منع الجريمة ومحاربتها، حتى يجد نفسه مدفوعاً إلى ضبط المجرم متلبساً بالجرم المشهود، أو كشف الجريمة بعد وقوعها. ويتولد الحس الأمني نتيجة الخبرة، والقدرة على التنبؤ والتصور، خاصة إذا حدثت جرائم سابقة بصورة متكررة، وبأسلوب مشابه، وهنا يكون تنبيه أحاسيس رجل الأمن، أو ما يُسمى بالقوة الدافعة لنشوء وتحرك وحفز الحاسة السادسة، وحفز الحواس الخمس الأخرى.

مما سبق يتضح أن الحس الأمني هو الملكة التي يمتلكها بعض رجال الأمن، نتيجة المران المستمر للأحاسيس، مما يجعلهم قادرين على رؤية الظواهر الإجرامية الوشيكة الوقوع، وتمييزها عن الظواهر العادية. ويرتبط الحس الأمني بالخبرة، والمران، والإبداع، والابتكار، واليقظة لرصد أي حركة مشبوهة وقراءتها، والتنبؤ بمسارها من خلال المتابعة المستمرة.

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الحس الأمني وبين ميول ورغبات الضابط أو الفرد في المستويات المهنية العملية التي يصل إليها من ناحية، وبين الحس الأمني والمستوى الفكري والعقلي للضابط أو الفرد من ناحية أخرى. ومن المعلوم أن للذكاء دوراً أساسياً في نجاح رجل الأمن، سواء كان ضابطاً أو فرداً. كما يُساعده التكرار، والمران على رفع مستواه العملي، بحيث يُمكنه من الابتعاد عن العمل الرتيب الروتيني الممل، ويتحول إلى العمل الحركي المعتمد على حواسه ومشاعره، إذ لا بد أن يُطوع هذه الحواس والمشاعر على مواصلة أي عمل يشك فيه، ويثير ذكاءه الطبيعي وإمكاناته الفكرية والعملية.

لذا فإن الضباط والأفراد الذين يتميزون بملكة "الحس الأمني" غالباً ما يتمكنون من تحقيق طموحاتهم في كشف جريمة غامضة، أو إحباط جريمة على

وشك الوقوع بفضل انتباههم وملاحظاتهم الدقيقة التي تدفعهم إلى الدخول في المهام الخطيرة مباشرة، في نفس الوقت التي تحتاج إلى إحساسهم الأمني واليقظة إلى هذا الإجراء، فيتعرفون بعقلية رشيدة في الوقت المناسب، في الظرف المناسب، في المكان المناسب على الجرائم الأكثر احتمالاً للوقوع في مكان محدد، أو على وشك الوقوع في مناسبة معينة، ولكن هذا لا يحول دون وجود أشخاص يشنون عن هذه القاعدة، خصوصاً أولئك الذين يميلون إلى الكسل، أو إلى التردد، أو المتخوفين من المسؤولية.

وفي هذا المضمار يقول الدكتور إحسان حقي: "لا يستطيع البشر أن يسوي بين الخلاق، ولا أن يعطي السفية عقلاً، ولا الجاهل حكمة، ولا الأحمق حلاً، بل كل مُسَرٍّ لما خلق له، وكلنا يأتي بميراثه معه، ولكنه يستطيع بالتقافة الحسنة، وبالعشرة الصالحة، وبالبيئة المهيبة أن يزيد من كفة حسناته".<sup>(١)</sup>

### ثانياً: أدوار الحس الأمني

تتمثل أدوار الحس الأمني فيما يلي:

- ١- هناك بعض الأحاسيس الأمنية تصدق تنبؤاتها، وتتحقق الأحداث طبقاً لها، وعلى العكس فإن بعضها لا يتجاوز الحدث فيها مرحلة الشك. ومن هنا يتعين على رجل الأمن تسجيل الظواهر الشاذة، وتقفي آثارها، وحث القدرات والمواهب ذات الطبيعة الوجدانية أو الإحساس الذاتي للتركيز على كل أمر مشبوه. كما يجب عليه أن يقوم بربط الأحداث، والظواهر،

(١) دكتور إحسان حقي، "علم الفراسة"، دار الطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

والعلامات، والحركات ليصل إلى هدفه. فإذا ساوره شك في حركة أو عمل سابق فإن ذلك قد يؤدي إلى كشف جريمة ما قبل حدوثها ( وهذا قد يظهر في شكل أفعال، أو خصومات، أو تصرفات، وقد يظهر في شكل أقوال، أو تصريحات، أو أحاديث غير عادية).

مثال لذلك: عندما تقع عدة جرائم كسر أبواب لمحلات تجارية ولم يتم القبض على الجناة، ووجد أحد ضباط البحث والتحري نفسه يراقب منطقة الأحداث ليلاً نهاراً، فشاهد في الصباح عدداً من الأشخاص المشبوهين يقومون باستطلاع للمحلات التجارية في المنطقة، وعرف أن هناك جرائم سطو ستكرر في الليل -وهو الوقت الذي اعتادوا فيه السرقة- فانتظرهم في مكان استطلاعهم ليلاً، وقبض عليهم فجراً قبل أن يغادروا مسرح الجريمة، وهكذا نجح في تحقيق الهدف الذي رسمه.

٢- كل رجل أمن يحمل التفكير المبدع يتمكن بفضل تفعيل إحساسه الأمني من سرعة فهم ما تعنيه إشارة أو حديث مشبوه. كما أن الخبرات والخواطر البديهية الاستبصارية، والخلفية الشخصية، ومخزون العقل الباطن من المعلومات أو الذاكرة العقلية والحواس الملموسة وغير الملموسة تُساعد رجل الأمن على الوصول إلى نتيجة إيجابية في القضايا الغامضة.

مثال لذلك اشتبه رجل الأمن في شخص واقف يتحين أي ثغره أمنية، أو فرصة مناسبة (من حيث الزمان والمكان) لارتكاب جريمة، ويدل على ذلك سلوكه السناجم عن حالة الارتباك الشديد الناتج عن الخوف، و تصرفاته غير الطبيعية، والانفعالات العاطفية التي تظهر في عضلات وملامح وجهه، ولون جلده، وشحوب وجهه، والتعبيرات المرتبكة التي تظهر، وتدل على

القلق والانفعالات. فإذا ربط رجل الأمن العلاقة بين الحالة النفسية والمظاهر الجسمية والظروف المكانية، فقد يضع كميناً، بحيث يقبض فيه على مجرم خطير متلبس بالجرم المشهود أثناء إقدامه على ارتكاب الجريمة.

ومثال لذلك أيضاً : مراقبة أرباب السوابق عند وقوع جريمة بأسلوبهم الإجرامي سنؤدي بالتأكيد إلى مشاهدة حالة الانفعالات والتناقضات التي يقومون بها عند محاولاتهم تكرار جرائمهم، والتردد في طريقة الجلوس والوقوف، وكثرة التلفت يميناً ويساراً، وكذلك الانتقال من السكون إلى الحركة. تلك الحالة تدعو أحد ضباط الأمن إلى زيادة درجة تركيزه ويقظته، وتشغيل أكبر عدد من رجال التحري لمراقبة أرباب السوابق، لأن الإحساس الداخلي الباطني حرك عند التحري والمراجعة غريزة الحس الأمني لدى هذا الضابط، فعرف قرب حدوث الخطر، والمخطط القادم في عمل شيء غير قانوني ((كجريمة سطو على بنك، أو حركة قتل سريعة غادرة مميتة بالرشاشات، أو أنهم سوف يرتكبون ما يُعكر صفو الأمن.....)). وبهذا يتحتم عليه مضاعفة الانتباه، وسرعة مواجهة الخطر القادم، حتى لو لم يؤد السلوك الإجرامي للمجرم إلى حدوث ما يُعكر صفو الأمن. فمن الضروري كشف الخفايا والنوايا السيئة مسبقاً، حتى لو لم تؤد مقدمات أرباب السوابق وسلوكهم إلى ما يعكر صفو الأمن لعامة الناس. ولكن يجب على رجل الأمن — من خلال الحس الأمني — أن يُفسر بإيجابية التصرفات المريبة والمخططات المشبوهة قبل أن تدخل مرحلة التنفيذ وارتكاب الجريمة، حتى يتم القبض على المجرم متلبساً بجريمته، وضبط أدوات الجريمة.



٣ - تختلف درجات اليقظة والحس الأمني لدى رجال الأمن. وذلك بحكم التميز الطبيعي، والتباين الفطري بين بني الإنسان، والمواهب الطبيعية والمكتسبة من التدريب والتعليم. (فمثلاً امرأة تسير في الشارع بسرعة، مضطربة قلقة، وتخاف من شيء ما، فليدبرها شعور مبهمة بالتشاؤم والانقباض الغامض، يجعلها مشوشة، وتحاول أن تبعد عن مكان معين، مما يدل على أنها خائفة من شيء غير طبيعي). فإذا لم يفتن رجل الأمن إلى أن هناك من يطارده هذه المرأة لإيقافه واتخاذ اللازم معه لحماية المرأة من شره. فإن هذا المجرم لن يتردد في أن يؤذيها، مستغلاً غياب رجال الأمن الرسميين. وهنا يكون التهيؤ لأداء الواجب أمراً حتمياً وضرورياً، حتى لا تُخطف المرأة في وسط النهار فجأة، ويهرب الجاني، ويختفي من مسرح الجريمة، ويفلت من يد العدالة.

٤ - ضرورة استدعاء واسترجاع الخبرة والمخزون النقاسي لدى رجل الأمن (الذاكرة المدربة اليقظة تحتاج إلى تنمية وتمارين دائمين لتقريب الخبرات لتصل إلى الواقعية). فمن المهم أن يتم تعليم رجل الأمن أن يسجل كل شيء غير طبيعي في موقعه. فالحس الأمني منبعمه الأصلي المعلومات المخزونة في اللاشعور. فمن العقل الباطن نستقي معظم الأعمال المتوقعة، ومعرفة عادات وأخلاق الناس من أشكالهم وتصرفاتهم. وهناك مثل يقول "يا رجال الأمن توقعوا حدوث الجرائم حتى تلك التي لم يكن أحد يتوقع حدوثها"، بمعنى (أرفع درجة اليقظة لديك دائماً، ولا تتق في أحد).

٥ - التركيز على المشبوهين وأرباب السوابق والمحتالين الذين اعتادوا استغلال الفرص لاصطياد ضحاياهم عن طريق الاحتيال، والقيام بطرق

تمثيلية، وكلام منمق للاحتيال على الضحية، بحيث يقتنع من تعبيرات الوجه، وحركات وإشارات الجسم، وهنا يكون تدخل رجل الأمن لوقف هذا الاحتيال لصالح الضحية سبباً لتحقيق النجاح تلو النجاح في أداء الواجب والارتقاء إلى الأفضل.

### المطلب الثاني : مظاهر الحس الأمني

#### أولاً : الاستشعار والاستبصار بأمر غير عادي

هناك نوعان من التفكير: التفكير المنطقي والخاطر البديهي المبني على عمليات فكرية تتوالى على خطوات. والفحص، والمعاينة بعناية، والتمحيص بسرعة لا يتم إلا إذا كان رجل الأمن مدرباً جيداً، بحيث يتحرك الخاطر الحسي الباطني لديه، وتتبع الخواطر البديهية الاستبصارية، والحسية، والباطنية بطريقة مباشرة، وفجائية، وسريعة يصل فيها رجل الأمن إلى النتيجة والهدف بسرعة البديهة التي يتمتع بها. لذا فإن مشاهدة الشخص المشبوه في مناسبة عامة كحضوره من مكان بعيد إلى مدينة غير مدينته الأصلية (غريباً)، أو الدخول في وسط الازدحام في ظروف الحج، أو دخوله (المطارات الدولية في أوقات الذروة)، هذه الأماكن تعتبر من أفضل المواقف التي ينتهز فيها النشالون واللصوص الفرصة لارتكاب جرائمهم على طريقة اضرب واهرب، خاصة أن المطار يعج بالمسافرين الذين لا هم لهم إلا اللحاق بالطائرة، أو الرحلة قبل أن تفوتهم، ويكونوا في حالة انعدام وزن أمني، ولا يفكرون بما يحملونه من مال، ويكون تركيزهم كله موجهاً إلى الحالات العاطفية من فرح، وغضب، وقلق، ولهفة، وأمل، في محاولة اللحاق بالطائرة. وهذا ينطبق أيضاً

على الزحام الشديد في مناسك الحج والعمرة، والمواقف الشبيهة بذلك. وتحرك رجل الأمن بسرعة نتيجة هذا الاستشعار عن بعد بالطريقة الحسية الباطنية قد يكون بمثابة الومضة التي تُضئ الطريق، وتدفع مشاعر رجل الأمن الحسية إلى التصرف المناسب. ونتيجة لهذه اليقظة يصل رجل الأمن إلى قرار محدد، ويراجع- بتركيز ودقة- كل ما هو غير عادي، حتى لا يخطئ التقدير والاستدلال، وفي الوقت نفسه يُفوّت على المشبوه الفرصة لخداعه... ويتبادر هنا سؤال مفاده: لماذا لا يستغني رجل الأمن عن التفكير المنطقي مادام حسه الأمني يقوده إلى إصابة الهدف، وبلوغ الغاية بحاسته السادسة؟ الواقع أن الحسي الأمني ليس إرادياً، ولا ملموساً دائماً، بل يقفز إلى الذهن من تلقاء نفسه نتيجة الخبرة، وفق ظروف لا حيلة للإنسان فيها وكان "الحس الأمني" في ظرف معين أو موقف معين قد أشعل شعاع الاستبصار في الوقت المناسب لملاحظة شيء غير طبيعي.

### ثانياً: اضطراب الشخصية والتخوف من أمر خطير

وهذه هي الحالة التي تجعل الإنسان دائماً يخشى من إمكان وقوع الخطر من مصدر ما حتى مع خلوه في لحظة التخوف من مظاهر وجود ذلك الخطر الحقيقي، ومن ثم تجعل المرء يحتاط بطريقة لا شعورية من ذلك المصدر، تحسباً لانبعاث الخطر منه، نتيجة التخوف الذي خلق داخل الإنسان.<sup>(١)</sup> ويقصد به تلك الحالة التي يُشاهد فيها أحد المشبوهين يتصرف بخلاف زملائه المجرمين المحترفين من أرباب السوابق، لإصابته بمرض نفسي، أو ضعف في الشخصية، فيتحرك ويتصرف بخوف واضطراب لا إرادي عنيف، ويقدم على أمر خطير مع أنه يعرف

(١) لواء دكتور/ أحمد ضياء الدين، مرجع سابق، ص ١٣.

العواقب مُسبقاً وقيامه بالتخطيط والتمرين على تنفيذ تلك الجريمة مع زملائه، ومجرد الاقتراب منه، ومحاولة سؤاله عن أسباب وجوده غير العادي، فإنه يتلعثم ولا يجد التبرير الكافي والمنطقي، فيضطر إلى الاعتراف.

**ومثال على ذلك:** الرجل الذي يخفي وجهه، ويدير ظهره وهو يتكلم من كابينة التليفون، ويتحدث بصوت خافت، ويجعل رأسه بجانب السماعة التي يمسكها بعصبية، وبحركات هستيرية، ويتحدث بصوت قلق وعصبي، ويتلعثم أثناء الحديث. كل هذه الدلائل تشير هنا إلى أنه ينتظر - مثلاً - خلو المتجر من الناس، ليقوم بنهبه، وسرقة نقوده بطريقة المباغلة بمجرد ظهور الفرصة المناسبة. هذا الموقف يحتم على رجل الأمن - ولو كان بالملابس المدنية - متابعة مثل هذا المشبوه، لأنه لا بد أن يجد الجواب على هذه التصرفات غير الطبيعية في النهاية، ويجد تفسيراً منطقياً لهذه الحركات المشبوهة.

**مثال آخر:** دقة الملاحظة من رجل الأمن اليقظ، وهو يتولى الحراسة لمنشأة معينة، أو أثناء مناوبة حراسة وملاحظته ومتابعته الدقيقة لطريق موكب؛ فيصيبه الشك بأن حدثاً ما على وشك الوقوع، كسقوط كتلة من الحجارة، أو خروج طلبة نارية من مبنى مجاور لمكان حراسته، فإذا لم يكن مدرباً على مواجهة هذه المواقف، فإنه قد يصاب نتيجة هذا الهاجس بالإرباك الشديد، فيتصرف بعشوائية، ويحول بسرعة مسار مركب الشخصية، ويربك المشرفين على الخطة الأمنية، وعند سؤاله يجب بأنه أحس إحساساً داخلياً غريباً بالخطر الوشيك، وأنه تصرف لمنع حدوث هذا الشيء في موقع مسئوليته. وهذا ما يعرف بالحس الأمني السلبي أو الوسائوس، وليس وراء هذا الهاجس إلا تقديرات خاطئة خرجت من عقله الباطن إلى حيز الوجود، فأربك الشارع بالكامل (هكذا تعمل

الحاسة السادسة أحياناً<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: الشك في أمر مريب نتيجة ظروف غير طبيعية

هسي الحالة التي تظهر علامات وحركات مريبة يتوافر فيها قدر من تساوي عوامل العلم أو المعرفة مع عوامل الجهل في أمر ما يجعل رجل الأمن يرتاب في هذا الظرف، ويحرك الشك في نفسه، الأمر الذي قد يدفعه حسه الأمني بطريقة وجدانية داخلية إلى الاستجابة السريعة لتوقع شيء غير متوقع الحدوث، ويتعامل طوال الوقت بتحوط كامل، بما في ذلك استدعاء عدد إضافي من رجال الأمن. وهنا يجب عدم التسرع في اتخاذ إجراءات وقرارات أمنية بمجرد وجود شك في شيء لم يصل إلى مرحلة التأكيد. و لابد من ملاحظة الإشارات وتتابعها، وتوافق بعضها مع بعض وتسلسلها، وأن تُترجم إلى شيء قد يقع. (فمثلاً: الشخص العصبي الذي يهز السبابة، ويضرب المكتب بقبضة يده فإنه يعني التهديد، وأن الحدث القادم سيكون له ردة فعل عنيفة، ربما يصل إلى إطلاق النار). ومن الضروري هنا متابعة إشارات هذا الشخص قبل أن يُقدم على شيء مميت، وإصلاح الموقف قبل تفاقمه. يجب عدم القفز إلى النتائج من ملاحظة إشارة واحدة، بل لابد من ملاحظة تتابع الإشارات، وتوافق بعضها مع بعض. فقد تظهر إشارة غير متوافقة (شاذة) وسط باقي الإشارات، فإذا أخذنا بهذه الإشارة على حدة فسوف نصل إلى نتيجة خاطئة، لذلك يجب علينا أن نُميز الإشارات المتوافقة المتجمعة التي تكون كتلة إشارية، لنصل منها إلى تحديد شعور الشخص أمام

(١) محمد بشار البيطار: "عجائب الحاسة السادسة"، دار الرشيد، بيروت، لبنان، ١٩٨٦

موقف معين.<sup>(١)</sup> ونسوق بعض الأمثلة التالية:

مثال (أ) عمال البناء أو الأشخاص الذين يرتدون ملابس العمال، ويسارعون في وضع كومة من الرمل، أو عمل حفرة، أو نفق ودفن شيء في مسار موكب إحدى الشخصيات الهامة بوقظ أحاسيس رجل الأمن، ويجعله يتشكك فيهم بإحساسه الداخلي؛ ومن شأن هذا الإحساس أن يقوده إلى كشف متفجرات مزروعة في طريق الموكب. وتصرفه هذا في الوقت المناسب أنقذ الموكب من كارثة خطيرة كانت ستقع.

مثال (ب) عمال الصيانة للكهرباء والتليفونات الذين يحفرون الأرض في الأسواق التجارية، وبمتابعتهم يكتشف رجل الأمن أنهم حفروا نفقاً يوصلهم إلى متاجر الذهب، وبذلك يحبط جريمتهم قبل حدوثها. وقد حدثت جريمة سرقة بهذه الطريقة وهذا الأسلوب في أسواق وسط مدينة الرياض.

#### رابعاً: الالتفات لأمر غير طبيعي

١ - وقوع بصر رجل الأمن على شيء مكوم داخل كيس أو علبة موضوعة قرب محاض عام، أو وجودها بالقرب من المتاجر. هذا يوصل إلى نتيجة، هي وجود أمر غير طبيعي، مثل الغازات السامة التي وضعت في لفافات في أنفاق القطارات في طوكيو باليابان.

٢ - وجود شخص في أحد الأماكن العامة المزدحمة في مسار موكب إحدى الشخصيات الهامة يرتدي ملابس شتوية وجاكت في فصل الصيف، فقد

(١) نجيب، عز الدين محمد، "الفراسة طريقك إلى النجاح" مكتبة ابن سينا، مصر، القاهرة، رقم الإيداع ٥٧٢٨/٨٩، ص ٣٠.

يكون هذا ملغماً بالمتفجرات، وينوي القيام بعملية إنتحارية ضد الشخصية الهامة. وقد يتلاعب هذا الشخص بعواطف رجل الأمن، ويصوغ ألفاظه وكأنه مريض نفسي، بحيث يجعل كلمة غير مفهوم.

لذا يحتاج الأمر من رجل الأمن ممارسة وتحريك وسائل الاحتياط، وقراءة المؤشرات، والتركيز على قراءة الحركات المشبوهة بطريقة موضوعية. إن تمرين عقلنا الواعي يجعل كشف مثل هذه الألعاب أمراً سهلاً. [وقد تكرر حدوث جرائم التفجير عن طريق تفخيخ أشخاص انتحاريين].

#### خامساً: عدم الارتياح بطريقة وجدائية

شعور رجل الأمن بعدم الارتياح عند ظهور شخص فجأة في مكان حراسته وبصورة غير متوقعة، أو تجوله قرب أحد الفنادق وقتاً طويلاً دون أن يكون نزلياً، أو ظهوره دون هدف محدد عند تحرك موكب، وتعبيرات وجهه التي تدل على القلق والعصبية والحيرة، قد يكون هذا الشخص في طريقه لاعتقال الشخصية أو شخص ما، خاصة عند اكتشاف أنه أحد العناصر ذات السوابق الإجرامية المماثلة. هنا يجب مراقبة الشخص من بعد بالكاميرات، أو عن طريق رجال التحري للتأكد من أهدافه، ووضع العرائل والعوائق أمامه، والتحذير منه قبل أن يتم اندفاع رجل الأمن للقبض عليه. ويجب في نفس الوقت ملاحظة عدم الزج بأشخاص أبرياء في قضايا، خاصة المصابين بتخلف أو مرض عقلي، حتى ولو ارتفع عند رجل الأمن الحس الأمني. يقول الدكتور عز الدين محمد نجيب: "إن رجل الأمن الجاد سوف يفهم سريعاً أن كل إشارة قد تضاد أو تقوي أو تربك معنى الإشارة السابقة لها. وفي حالات كثيرة يصل الأشخاص الذين لم

يدربوا على فهم الاتصال اللا كلامي إلى نتائج خاطئة إذا لم يُدخلوا في الاعتبار عنصر التوافق أو الشذوذ داخل الكتل الإشارية<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن هناك فارقاً كبيراً بين مظاهر الحس الأمني السابق تناولها، والإحساس بعدم الأمان، كما يتبين مما يلي:

### الفرق بين الحس الأمني والإحساس بعدم الأمان

الحس الأمني يعتمد - كما تقدم - على ذلك الشعور أو الإحساس المتولد داخل النفس، المرتبط بالعناصر ذات الطبيعة الوجدانية أو الإحساس الذاتي، إضافة إلى القدرات والملكات والمهارات العقلية والحسية لشخص معين، ووجود الرغبة لديه في استغلال الأحاسيس والمواهب أحسن استغلال، للوصول إلى النجاح الأمني المطلوب. وهذا غالباً ما قد يختلط في الأذهان لدى البعض بالهوس، أو الوسواس، أو الميل، أو العواطف بصفة عامة. أما الإحساس بالأمان فهذا يأتي من التجارب الماضية. فقد يكون فلاناً من الناس غشك في إصلاح سيارتك، وألحق بك ضرراً مادياً لا يغتفر ولا يعوض. وهذا هو سر نفورك الفوري وكراهيتك لذلك الشخص من أول نظرة، (ولكي تتجنب مثل هذا الموقف وتُحصد زرعك، عليك دائماً البحث عن ميكانيكي، أو كهربائي من أهل الثقة، ويخاف الله ويتقيه، وسمعته جيدة).

أما الإحساس بعدم الأمان فهو ذلك الشعور أو التصور أو الهاجس الموحى بأمر خطير يمثل تهديداً لحالة الأمن، أو خروجاً عليها، اعتماداً على معطيات

(١) نجيب، عز الدين محمد، "الفراسة طريقك إلى النجاح" مرجع سابق، ص ٢١.



موضوعية خاصة، ولن يكتمل وجوده إلا بتوفر نوعين من العناصر المكونة له، وهما:

أ - عناصر ذاتية حسية وشعورية.

ب - عناصر موضوعية واقعية .

يَقوم الحس الأمني على عدة أسس تعتبر بمثابة الضوابط المرشدة له والكفيلة بضمان عدم التعسف في إتمام الإجراءات اللازمة للقيام به، وعدم التعسف في استعمال الحق المشروع. وتتوزع تلك الضوابط تبعاً لمصدرها الشرعي، وذلك للحيلولة دون إساءة استعمال متطلبات الحس الأمني، وبالتالي عدم حدوث أية اعتداءات على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون مسوغ شرعي أو قانوني.

فلا يجوز القبض على المتهم بغير توافر الأدلة الكافية، ولو كان ذلك تمهيداً لاستصدار أمر بتفتيشه. كما لا يُعدُّ التبليغ عن الجريمة وحده من قبيل الأدلة الكافية للقبض على المتهم، وإنما يتطلب الأمر عمل التحريات بشأن ما اشتمل عليه التبليغ، فإذا أسفرت عن توفر الأدلة جاز له القبض على المشبوه بصفة مؤقتة حسب التعليمات المنظمة.

وحقيقة الأمر إن اشتراط وجود الأدلة الشرعية الكافية شرط جوهري لضمان صحة الحس الأمني ودقته بشكل يحول دون التعسف فيه أو الانحراف عن إطاره المشروع، ويعتبر خير ضمان لعدم تورط رجل الأمن في بعض الإجراءات التي قد تستوجب مساءلته مساءلة إدارية أو جنائية.

ولا شك أن أخلاقيات العمل الأمني تعتمد في وجودها على عدة أبعاد يُمكن حصر أهمها في البعد الديني والإنساني والاجتماعي والأخلاقي والقانوني، وتتكامل تلك الأبعاد في منظومة العمل الأمني لتحديد نطاقه، ورسم إطاره بشكل يتعين على رجل الأمن ضرورة مراعاته، والالتزام به، وعدم التفريط في أي واجب تفرضه تلك الأبعاد ولا تعرضه للمساءلة، خاصة الخريجين الجدد، لما يتمثل فيهم من حرص وسرعة وثبات، مع قلة الخبرة.

ويمكن حصر أهم الملامح المميزة لأخلاقيات العمل الأمني فيما يلي:

أ - مراعاة حقوق الإنسان وحياته الأساسية وأهمها حقه في الخصوصية، حقه في سلامة جسده، حقه في حماية سيرته الذاتية إلى غير ذلك من الحقوق الأخرى.<sup>(١)</sup>

ب - الالتزام بقواعد حسن الخلق المستمدة من شريعتنا الإسلامية السمحاء، وأهمها معاونة المنكوب، وإغاثة الملهوف، ومساعدة الضعيف، والتمسك بما يفرضه علينا واجب مراعاة الضمير، والالتزام بالصنوق.<sup>(٢)</sup>

ج - مراعاة الأمانة والالتزام بمضمونها.

د - عدم التعسف في ممارسة السلطة، بشكل يؤدي إلى إساءة استعمالها، بقصد الإضرار بالغير.

(١) التركماني، عدنان خالد، (الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية

السعودية)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٨٠.

(٢) النظام الداخلي للقوات المسلحة العربية السعودية، كراس ٩-٧٣٠١، الطبعة الثانية، ١٤١٥

هـ - ١٩٩٥م، ص ٧.

هـ - ضرورة الالتزام بتعليمات العمل الأمني بعدم إفشاء أسرار المهنة، وضرورة بذل أقصى جهد للحفاظ على تلك الأسرار، وعدم التقريط فيها مطلقاً، مهما كانت الأسباب أو المبررات.<sup>(١)</sup>

خلاصة حول أحدث وسائل تنمية القدرات الذهنية والحسية في رجل الأمن  
لعل أول ما يجب أن يتعلمه رجل الأمن لتنمية حسه الأمني هو سرعة الخاطر، ودقة الملاحظة للتعرف والكشف عن مجرم هارب، أو معرفة شخصية من ينتحل أسماء مستعارة، ويستخدم هويات مزورة، وكذلك التعرف على المتوفين المجهولين، والمفقودين عن طريق العلامات البارزة في أجسادهم أو وجوههم. وتعتبر عملية التدريب على التفريق في الأوصاف البدنية والجسمية بين الأشخاص المختلفين عن طريق مجموعة العلامات والأوصاف التي يتميز بها شخص عن سواه مهمة جداً.

وقد خلق الله سبحانه وتعالى البشر بوجوه وأشكال مختلفة، وهناك بعض الاختلافات الطفيفة يمكن كشفها بين التوأم لو تم التدقيق في كل عناصر الوجه، كالأنف، والأذن، والأسنان، والحوالب، والمسافة بين الأنف والشفة، وشكل الوجه، وخلاف ذلك. لذلك كان من الضروري إلمام رجل الأمن بتفاصيل شكل الأوصاف، والأجزاء البدنية والجسمية في الإنسان لكي يستطيع - بملكته وقدرته الحسية - التعرف على الشخص أو المجرم المطلوب، حتى لو

(١) نظام خدمة الضباط واللائحة التنفيذية في القوات المسلحة السعودية، (كراس ٧١-

١١٢٥-١١٢٥، ٤/١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ص ٢٦

كان الطلب في شكل تعميم إداري صادر من أي جهة أمنية<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: خصائص الحس الأمني

الهدف المحدد أمامنا هنا هو الحس الأمني القائم على قواعد علمية أو اجتهادية، نعتبر المصدر الأصلي لكشف ما سيحدث في المستقبل قبل أن يجد التفسير المنطقي بتبريرها.

#### أولاً: المجهود الذهني العارض

هذا المجهود الذهني العارض هو الذي يؤدي إلى رصد المظاهر الخارجية كافة وتسجيلها؛ مثل الارتباك الظاهر على ملامح شخص عند رؤيته رجال الأمن. فقد يشير هذا إلى عقدة قديمة أو خوف، أو ربما يكون قد ضُبط في حالة سابقة. عندما يشتبه رجل الأمن في أن مجرماً مُقدماً على عمل، أو ملاحظته اشتباهاً في الإقدام على جريمة، لابد أن يراقب العيون والوجوه والتصرفات، تجاويد الوجه، وضع الحاجبين، فتح العين المبالغ فيه، انتفاخ الأنف، تعابير الدهشة بفتح العينين والفم، ورفع الحاجبين، احمرار الوجه كتعبير عن الشعور بالخجل نتيجة كذبه في الكلام، مشاهدة شخص يمشي بسرعة، ويهز ذراعيه بحرية، ويتجه إلى متجر مغلق، فهذا الشخص يعرف ما هو مقدم عليه وقد حدد هدفه. ويعني ذلك إما أن هذا الشخص هو صاحب المتجر، أو أنه في طريقه لسرقة المتجر، خاصة في أوقات العمل المزدحم.<sup>(١)</sup>

(١) لمزيد من الإيضاح راجع: دليل الأوصاف البدنية والاسلوب الإجرامي، ترجمة اللواء عبد

الرحيم قاري، (دون ناشر أو سنة النشر).

(١) "كيف تقرا أفكار الناس من خلال حركاتهم (حركات الجسم)، ترجمة إيناس زيادة" عالم

### ثانياً: المراقبة

التكرار والتدقيق في مراقبة الحركات والأشياء المشبوهة ترصد الحركة العادية والمشبوهة، وأفضل الوسائل هي الرصد بالكاميرات الخفية، والدوائر التلغزيونية المغلقة.

الغرض من الملاحظة والمراقبة يعتمد على دقة النشاط الذهني في المراقبة، ويتطلب التركيز وبدون ملل على تكرار ذلك النشاط في المراقبة، وحدوثه بشكل مستمر غير مقصود في الملاحظة الأمنية الدائمة.<sup>(١)</sup>

### ثالثاً: المقارنة

وهي عملية التأمل الذهني لربط العناصر أو المعطيات أو الأحداث بعضها ببعض، وهي تتطلب المرونة المستمر والبروفة الدائمة.

مثال: لاحظ رجل الأمن شخصاً في وضع مُريب، فشك في أمره، وتذكر أنه سبق أن شاهده، فيربط بينه وبين الحادث السابق. كذلك يُمكن تحديد جنسيات الأشخاص المشبوهين من مراقبة طريقة المصافحة. الهنود والباكستانيون يلصقون أكتافهم، والسودانيون يضربون بكفهم على ظهر مستقبلهم، والمصري يصافح عند أول لقاء مع الشخص، ولكنه إذا كان يعرف الشخص، فإنه يصافحه في نهاية المقابلة، والألماني يصافح مرة واحدة فقط عند أول لقاء، والفرنسي يصافح عند دخول وخروج الغرفة في كل مرة، والدبلوماسي يصافح باليد اليمنى، مع

الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص ٢١ - ٦٨.

(١) ليف آرت كرولتز، "المراقبة والاستطلاع والتحقيق السري"، ترجمة لواء عبد الرحيم عباس قاري.

تغطية يد المصافح باليد اليسرى وهز اليد بحرارة. ويضع الإيطالي يده على صدره عندما يشعر بالإحباط.

#### رابعاً: التحليل

عندما يقوم رجل الأمن بالتعمق داخل النفس البشرية، وتفحص طبائع الشعوب يجد أن المعطيات والعناصر المادية والمعنوية التي يرصدها من خلال الملاحظة والمراقبة والمقارنة تحرك في نفسه الحاسة السادسة، وينمو جانب كبير من هذه الحاسة نتيجة تكرار التجارب السابقة، والأحداث المشابهة في سماتها وأسلوبها. ويجب التذكر دائماً أن العقل الباطن أكثر صدقاً وأمانة وفطنة من الجزء الواعي من العقل. لذا يجب ترويض النفس البشرية على التحكم في التفكير الباطن، والتفكير الواعي، وتعويد النفس على كبح جماح الرغبات لما تمليه أحاسيسك، مع تغيير الظروف، بحيث توفق بين ما تحسه وما تريده.

مثال: العصابات الإجرامية الخطيرة لا تتردد في الاعتداء على أفراد الأمن إذا سجن أحد أفرادها، أو يعتدون بدون تردد للاستيلاء على أسلحة حراس البنوك، أو سيارات المسئول، أو متابعة سيارات السجون، بغرض تخليص أحد المجرمين الخطيرين من رفاقهم (لذا يجب أن يكون إحساس رجل الأمن هو المُحرك لاتخاذ الاحتياطات التي توازي قوة هذه العصابة).

ونخلص إلى القول بضرورة زيادة الاعتماد على الحس الأمني في مجالات العمل الأمني المختلفة، باعتبار هذا الحس الأمني هو أهم الوسائل الكفيلة التي تمد رجل الأمن بالمعارف والمعطيات اللازمة لإمكان منع الجريمة في الوقت المناسب، في الظروف المناسب، في المكان المناسب. ولكن يجب تأكيد أهمية عدم

القفز إلى نتيجة من مغزى إشارة واحدة منفردة فقط، بل لابد من دراسة الكتلة الإنسانية كلها، والحركات المشبوهة كلها، والوصول إلى تقييم لموقف الشخص الموضوع تحت المراقبة بدقة وواقعية ومتربطة مع الأحاسيس الداخلية<sup>(١)</sup>.

### المطلب الرابع : وسائل اختبار الحس الأمني

يُمكن حصر أهم تلك الوسائل في عدة نقاط رئيسية تختلف تقسيماتها بحسب اختلاف معيار التقسيم، أو بحسب اختلاف أساس وجهة النظر التي يتم على أساسها تقسيم تلك العوامل على النحو التالي:

أولاً: كثرة المواقف الأمنية التي يتعرض لها رجل الأمن وتزيد من تجاربه مما قد يصيبه بالإجهاد والتعب. وما لم تكن لديه العقيدة والإيمان بالتحدي، فسيكون مصيره الارتباك والفشل. (يجب أن يتحمل الأوجاع والآلام الجسمية والنفسية، وتحمل الحر والجوع والعطش. كما يجب أن يكون نشيطاً مقداماً مثابراً مجدداً متحركاً ذا جسم قوى نشيط لا يعرف الراحة حتى يبلغ الهدف).

ثانياً: كثرة مواجهة رجل الأمن غموض الأحداث وتنوعها؛ تفرض على رجل الأمن قدراً من التوتر، يحتم عليه بذل غاية جهده، وتوظيف إمكاناته لكشف الغموض، وإثبات وجوده فيها، والإصرار التام على النجاح في عمله بعقيدة

(١) وللمزيد من التوضيح راجع كتاب "كيف تقرأ أفكار الآخرين من خلال حركاتهم"، ترجمة إناس زيادة، مرجع سابق. كذلك راجع كتاب "القصد الجنائي والمسئولية المطلقة" تأليف الدكتور صافية محمد صفوت، دار ابن زيدون، بيروت، لبنان، ط ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ٨٠ - ٥٩.

وإيمان، مهما كانت النتائج، وعدم الخوف أو القلق إطلاقاً من أي تصرف عاقل ومتزن.

ثالثاً: إحساس رجل الأمن بعظم المسؤولية وجسامة متطلباتها: أي أن التزام رجل الأمن برسالته التي هي كشف الحقيقة، والقضاء على عبارة (جرائم ضد مجهول). وهذا يتطلب السرعة في العمل، والثقة في النفس، ومباشرة عمله، والاستعانة بذكائه العملي في تصريف الأمور، وحب الاستطلاع، وعدم المبالاة بافتحام الأهوال، وحب النظام في ممارسته، والحس الأمني، والحركة والقدرة على التصرف، الاشتغال بالعمل أكثر مما يتحمل جسده... كل ذلك من أهم مسببات نجاحه المتواصل، ورفع سمعته وشأنه وشهرته.

رابعاً: التورط المفاجئ في أي عمل أمني خطير: يتطلب السرعة ولا تجدي معه الوسائل العادية المعتمدة على أساليب البحث والتحري التقليدية التي تركز على ضرورة جمع المعلومات بطريقة هادئة قد تستغرق قدراً من الوقت. خامساً: بجانب العوامل الخارجية التي تساعد على تنمية الحس الأمني، هناك عوامل ذاتية مثل:

١- سلامة وسائل الإدراك والحس لدى رجل الأمن؛ سواء ما جاء منها بطريق مباشر من خلال الحواس الخمس، أو ما جاء منها بطريق غير مباشر، كالحاسة السادسة من خلال توظيف العقل، وهنا يمكن القول إن عدم توافر تلك السلامة في وسائل الإدراك يحول دون تحقيق الحس الأمني الذي يتطلب إبصاراً جيداً وسمعاً جيداً... بالإضافة إلى ملكات عقلية واعية يمكن بها حسن تفهم كافة الأحداث، واستقبال كل ما تحويه من فطائع ودلالات،



وتجعلها بشكل يمكن معه فهم ما يعنيه كل منها.<sup>(١)</sup>

٢- الرغبة في الاعتماد على الحس الأمني: إن جانباً كبيراً من بدهاتك تأتي من تجاربك الماضية. فقد يكون المجرم (س) مشابهاً في سماته وأسلوبه مع المجرم (ص) الذي يتسبب في ضياع الوقت دون نتيجة، أو قد يكون هو الذي ألحق ضرراً مادياً وأدبياً بليغاً لا يُغفر ولا يعوض.. دائماً ركز في نطاق كل حواسك لتضبطه بالجرم المشهود، ولتقبض على هذا الرجل الزئبق لتضمن تحقيق أكبر قدر من الفعالية أو التأثير على الموقف بشكل في بالهدف المنشود منه.

سادساً: التناغم أو التكامل بين الحس والفهم والتفكير: يقصد بهذا التكامل، التحكم في تفكيرك الواعي، وتعويد نفسك على كبح جماح رغباتك وفقاً لما يمليه عليك إحساسك. ومن ثم حصر "الحس الأمني" في مجرد إحساس داخلي ذاتي، بعيداً عن الدافع المؤدي له أو الدال عليه، كذلك تنمية قوة الملاحظة عن طريق عرض صور الأشياء المتماثلة والتي تختلف في تفصيلاتها الدقيقة، ثم يسأل الضابط أو الفرد عما لاحظته من وجه الاختلاف أو الشبه، واختبار قدرته على التعرف السريع على الموصفات الجسمانية والبدنية، خاصة في ملامح الوجه، وبحيث يتمكن رجل الأمن من تحديد مجرم هارب بواسطة العلامات والأوصاف البدنية التي يتميز بها مجرم عن سواه، وتمييز الأشخاص بعضهم عن بعض من الوجهة الجذائبة.<sup>(١)</sup>

(١) البيطار، محمد بشار: "عجائب الحاسة السادسة"، مرجع سابق، ص ١٢ .

(١) " دليل الاوصاف البدنية والاسلوب الإجرامي"، ترجمة لواء عبد الرحيم عباس قاري.

### الفرع الخامس: عوامل تطوير الحس الأمني

توجد عدة عوامل هامة من شأنها تطوير الحس الأمني والمساعدة على رفع كفاءته لدى رجال الأمن، والتي نتلخص فيما يلي:

#### أولاً: التعليم والتدريب التطبيقي

يقصد بالتعليم إلقاء الضوء على جوانب الحس الأمني كافة بصفة دائمة بمنظور علمي عملي ونظري. أما التدريب فهو اصطلاح بعض الأحداث الأمنية بشكل يقارب بينها وبين الواقع، ورصد خطوات العمل بطريقة توضح إيجابياتها وسلبياتها. مثلاً على ذلك: تدريب رجل الدورية على ملاحظة السكان الجدد في موقع دوريته، والغريباء ممن قد ينتشرون في الحي، والتحري عن سمعهم وسلوكهم، وأسباب وجودهم. كذلك اكتساب ثقة الجمهور والسكان، وأخذ المعلومات الدقيقة والتفصيلية منهم عن المشبوهين.

#### ثانياً: الممارسة والتوجيه

تهيئة السبل بصفة دائمة أمام رجل الأمن ليوطن ملكة الحس الأمني بصفة دائمة أثناء ممارسته لمهام عمله اليومي، ويكون مستقلاً، ومعتمداً على ذاته ونفسه. وكذلك ضرورة توجيه القائد المتكرر لمروسيه، بضرورة اعتمادهم على تلك الملكة في أعمالهم وأدائهم لدورهم في برنامج واجباتهم اليومية، والاستعانة بالذاكرة في حفظ الأرقام والأسماء، وقوة الملاحظة، لكي يتمكن من إضافة معلومات جديدة تكشف غموض الجريمة، وكذا تعليمهم الصبر والجلد والمثابرة أثناء أداء العمل المتواصل لتعقب كل خيط من خيوط الجريمة حتى يصل إلى الهدف، ويثبت حتمية فرضيته، أو عدم صحتها.

### ثالثاً: المشاهدة والتحليل

يقوم القائد بممارسة عمله اليومي بشكل يركز فيه على تلك الملكة، سواء في مجال منع الجريمة، أو في مجال ضبط مرتكبيها بالجرم المشهود، ويتجاوز به إلى ضرورة قيامه بتحليل ما يقوم به من اعتماده على ذلك الحس بإظهاره وبيان دوره فيما لم يتوصل إليه من نتائج، ويساعد القائد مروسة (رجل الأمن) على حسن استغلال الفرص، وكيفية مواجهة المواقف الحرجة والمعقدة، وكشف غوامض الأمور، وتخطي المواقف الحرجة والمأزق، كذلك مساعدته في تنمية مهارته في التصور والاستنتاج المنطقي المعقول.

وخلاصة القول إن أية وسيلة من وسائل تنمية الحس الأمني يُعتمد في وجودها وجدواها على أمر هام ألا وهو ضرورة الاقتناع من قبل رجل الأمن أولاً بأهمية الحس الأمني، وحمية الاعتماد عليه بعد الله سبحانه وتعالى واللجوء إليه.

### رابعاً: عملية تنمية الحواس الخمس لرفع مستوى الحس الأمني

١ - الحواس هي النوافذ التي يُطل منها الناس على العالم الخارجي المحيط بهم، كما أنها تعتبر أبواب المعرفة بالنسبة لرجل الأمن لأنها أجهزة الاستقبال المؤثر على الفرد في بيئته، بصرية كانت أو سمعية أو شمية أو ذوقية أو لمسية. وهذه الحواس تستقبل مختلف المثيرات والمؤثرات الخارجية الواقعة على الفرد الذي عليه أن يستجيب لها بطريقة الخاصة. ولكن هذه المثيرات والمؤثرات عادة تكون من الكثرة والتعدد، بحيث لا يمكن للفرد أن يستجيب لها جميعاً في وقت واحد، ويظهر هنا الدور الهام للانتباه. فالفرد لا يستجيب إلا للمثيرات والمؤثرات التي يدخلها في دائرة انتباهه، وهو بذلك ينتبه لبعضها، وبالتالي يحس

بها ويستجيب لها، ولا ينتبه في نفس الوقت إلى مثيرات ومؤثرات أخرى، فلا يحس بها أو يتأثر بها. فلا يمكن للفرد -مثلاً- أن يستجيب لجميع الأصوات المحيطة به في وقت واحد.

عندما يبدأ الفرد في الانتباه لبعض الأصوات، أو بعض الروائح، أو بعض المذاقات، فإنها تدخل إلى منطقة الشعور. وعلى هذا فالانتباه يعني: أن الفرد يختار من بين الإحساسات المختلفة ما يجعلها في مركز انتباهه.

الواقع أن الفرد لا يدرك إلا القليل من الطاقات الطبيعية المحيطة به. فالكثير من الأصوات قد تكون مرتفعه أو منخفضة إلى الحد الذي لا يُمكن معها للأذن البشرية سماعها. والعين الإنسانية لا تستطيع أن ترى الأشعة البنفسجية أو تحت الحمراء اللطيف، ويُمكن القول إن قدرأ كبيراً من الطاقات الطبيعية قد تكون دون العلامة الفارقة لكل عضو. كما أن بعض المثيرات قد تتشابه لدرجة يصعب على العضو الحسي تمييزها. لذلك فإن الحساسية الفسيولوجية " Physiological Sensitivity" تحدد- لدرجة كبيرة- ما تدركه إحدى الحواس الخمس.

وهناك أيضاً الحساسية السيكولوجية النفسية " Psychological Sensitivity" التي يستجيب الفرد شعورياً لعدد قليل منها، خصوصاً المرتبط بحاجاته واهتماماته. فمثلاً عندما يكون الطالب مشغولاً تماماً بحل مسألة حسابية صعبة، فإنه لا يلقى بالاً للأصوات التي تصدر في حركة المرور في الشارع، أو الحديث المذاع من الراديو، أو درجة الحرارة المحيطة به.

٢- عملية الانتباه Attention: يطلق على عملية الاختيار من بين العديد من المنبهات والمثيرات التي تحيط بالفرد "عملية الانتباه". ويعتبر الانتباه الخطوة الإعدادية للإدراك. فعندما نستمع إلى قصة هامة يذكرها شخص ما، فإننا عادة ما

ندرك الكلمات والأفكار التي يعبر عنها، ولكننا قد لا ندرك حقيقة أسلوب هذا الصديق في الحديث، أو طريقة ملبسه، أو غير ذلك، لأن هذه الأشياء لا تقع في محيط انتباهنا، ويمكننا أن ننقل مركز الانتباه هنا، فنذكر أشياء أخرى، إذا وجهنا انتباهنا إلى أسلوب الصديق في الحديث أو طريقة ملبسه.

والأشياء التي تثير انتباهنا عادة ما تحدد استجاباتنا. فالانتباه يتضمن استقبال مثيرات أو منبهات معينة توجه نشاطنا. وعلى هذا فإنه يمكن توجيه سلوك الأفراد عن طريق لفت انتباههم لأشياء معينة، فوسائل الإعلان، أو أسلوب عرض البضائع تُنظم بطريقة تجذب انتباه الأفراد، وتحدد السلوك والنشاط الشرائي بينهم. ويمكن أيضاً أن نجعل التلاميذ يتعلمون ما نريدهم أن يتعلموه عن طريق تنظيم ما يقع انتباههم عليه. وكثيراً ما نفشل في تربيته لأطفالنا لأننا لم نضع في الاعتبار جميع الأشياء التي تجذب انتباههم.

٣- مثيرات الانتباه: يُمكن تقسيم المثيرات التي تجذب الانتباه إلى نوعين، الأول يتناول العوامل الموضوعية المثيرة للانتباه، والثاني يتناول العوامل الذاتية، ويقصد بها العوامل المتصلة بالفرد نفسه وظروفه. وفيما يلي شرح عن هذه المثيرات.

### النوع الأول: العوامل الموضوعية

هذه العوامل تحدد الانتباه، وتتضمن مختلف المثيرات البيئية التي لها قوة جذب انتباه الفرد، بغض النظر عن عمره، أو خبرته السابقة، أو حاجاته واهتماماته. ومن أهم هذه العوامل: -

\* تغير المثيرات يعمل على جذب الانتباه والاحتفاظ به. معظم الشوارع الرئيسية في المدن الكبرى مليئة بالإعلانات التي تُضاء وتطفأ.

وهذه الإعلانات عادة ما تجذب انتباهنا أكثر من الإعلانات المضادة  
إضاءة مستمرة. وقد يجلس الفرد في مكتبه ولا يعطي انتباهاً لصوت  
دقات ساعة الحائط، ولكن إذا توقفت دقات الساعة المنتظمة لأي  
سبب من الأسباب كان ذلك أدعى إلى إثارة انتباه الفرد.

\* تعمل " شدة الاستثارة Intense of Stimulation " على جذب انتباه  
كل فرد. فانقطاع التيار الكهربائي فجأة، والضوء الشديد  
المفاجئ، والرائحة القوية الطيبة أو الكريهة تجذب عادة انتباه جميع  
الأفراد من مختلف المستويات والطبقات والأعمار.

\* التكرار الدائم Constant Repetition : تكرر المثيرات يؤدي إلى  
جذب الانتباه. فصوت صفارة قوية يؤدي إلى جذب انتباه كثير من  
الناس إذا استمر صوت هذه الصفارة في الانطلاق لمدة طويلة.  
وصوت قطرات الماء وهي تتساقط بانتظام من الصنبور ليلاً،  
عادة ما تجذب انتباه الفرد وهو في فراشه قبل أن يستغرق في نومه.

\* إن الشيء غير العادي Unusual والجديد عادة ما يجذب الانتباه.  
فالأستاذ الذي يذهب في بلادنا إلى الجامعة لابساً قميصاً أحمر يجذب  
انتباه جميع زملائه وطلابه، في حين أنه قد لا يجذب انتباههم إذا  
حضر إلى الكلية لابساً ثوباً عادياً، وزجاجة المياه الغازية التي لها  
شكل جديد، أو تحمل ماركة جديدة تجذب الانتباه إذا عرضت في  
مكان ما.

\* الأشياء المحددة الشكل عادة ما تجذب الانتباه أكثر من الأشياء التي  
ليس لها إطار محدد. فمثلاً يجذب الإعلان الانتباه أكثر إذا حددت

مساحته بألوان واضحة.

\* الأشياء التي تربطنا بحاجتنا الأساسية تجذب الانتباه. فالجائع يجذب انتباهه الطعام، والعطشان تجذب انتباهه رؤية الماء.

#### النوع الثاني: العوامل الذاتية في جذب الانتباه

الواقع أن الفرد يجذب انتباهه أي شيء يعتقد في قيمته. وعن طريق التعلم قد تزيد عدد المثيرات التي تنثير الانتباه، كما تقل بعض هذه المثيرات. فعن طريق التعلم قد تجذب انتباه الفرد مثيرات معينة لم تكن تجذب انتباهه من قبل، كما أن بعض هذه المثيرات قد تفقد قدرتها في جذب الانتباه نتيجة لعملية التعليم أيضاً. وهذه العوامل التي تتوقف على التعلم وعلى الخبرة يطلق عليها: العوامل الذاتية لجذب الانتباه. ومن هذه العوامل:

أ - ما يقوم به الفرد في لحظة معينة يحددها ما يستحوذ على انتباهه. فالطفل المنهك في فهم مسألة حسابية صعبة يكون انتباهه مركزاً على صوت المدرس، وما هو مكتوب على السبورة دون غيره.

ب - الرغبات الحاضرة كثيراً ما توجه انتباه الفرد. فالشخص الذي يريد شراء سيارة جديدة عادة ما يجذب انتباهه مختلف أنواع السيارات المارة بجواره.

٤ - الانتباه في حركة وتقل مستمر: ليس من الممكن أن ينتبه الفرد إلى مثير واحد لوقت طويل. فمعظم الأشياء التي تجذب انتباه الفرد معقدة في طبيعتها، كما أنها متحركة. ولأنك أن الطبيعة المثيرة للانتباه ترجع إلى أن انتباه الفرد قد يكون موجهاً لناحية معينة، ثم ينقل الفرد انتباهه إلى بعض النواحي الأخرى، والانتباه عادة ما يركز على شيء واحد في وقت واحد. ولعل جميع الأمثلة التي

توضح كيف أن الفرد يستطيع أن يوجه انتباهه من شيء إلى آخر بسرعة مختلفة في وقت واحد يمكن تفسيرها على أساس قدرة الفرد على أن ينقل انتباهه من شيء إلى آخر بسرعة كبيرة؛ ولكل فرد مدى انتباه معين. مثلاً من الصعب أن يجلس شخص معين في محاضرة، وبظل متنبهاً لكل ما يقوله المحاضر لمدة ثلاث ساعات مستمرة. ويختلف مدى الانتباه من فرد إلى فرد تبعاً لظروفه، وإمكانياته وحالته النفسية والصحية. وكذلك يختلف مدى الانتباه باختلاف جاذبية المثير. فمثلاً يستطيع بعض الأفراد أن يستمعوا إلى محاضرة طويلة نسبياً بانتباه تام إذا كانت المحاضرة مشوقة للغاية، وتهمهم لدرجة كبيرة. ونظراً لطبيعة الانتباه المتغيرة، فإن على الفرد أن يكتشف البيئة المحيطة ليحدد أنواع المثيرات الموجودة فيها والتي لها دلالة معينة، وتستدعي جذب انتباهه، وإلا فإنه ليس من الممكن أن ينتبه الفرد للعدد اللانهائي من المثيرات المحيطة به.

### أنواع الانتباه

من الممكن تمييز ثلاثة أنواع من الانتباه كالتالي:

#### أ - الانتباه العشوائي

وهو الذي يتم بدون بذل جهد معين، وبأسلوب لا إرادي، كما أنه أكثر أنواع الانتباه بدائية. وعادة ما يحدد هذا الانتباه المثير نفسه. كما أن هذا النوع من الانتباه عادة ما يحدث بسبب بعض العوامل الموضوعية التي سبق أن تكلمنا عنها. فالشخص في الشارع كثيراً ما يوجه انتباهه لفترات قصيرة لعدد لا حصر له من الأشياء، مثل السيارات التي تجري في الشارع، والبضائع المختلفة المعروضة في واجهات المحلات، والحفر في الطريق، المخلفات التي يلقيها بعض



المارة من الناس، وغير ذلك. وعادة ما يكون الانتباه إلى شيء آخر. وهذا النوع من الانتباه عادة ما يتم دون قصد واضح من الفرد نفسه.

#### ب - الانتباه الإرادي

هذا النوع من الانتباه يتم عن طريق بذل جهد شعوري بواسطة الفرد. وعادة ما يكون الانتباه مفروضاً على الفرد بواسطة دافع خارجي، مثل الثواب والعقاب. هذا النوع من الانتباه عادة ما يكون غير سار، لأنه مفروض وغير طبعي. ويمثله انتباه الطفل في المدرسة الابتدائية، خاصة إذا كان الطفل لا يميل إلى العمل المدرسي.

والانتباه الإرادي كثيراً ما يكون مرتفع التكلفة من ناحية الجهد المبذول فيه، لأن الفرد يجبر نفسه عليه بسبب عدم توافر الرغبة والميل، وعادة ما يسبب هذا النوع من الانتباه الكثير من التوتر والضغط على الفرد، لأنه يثير صراعات ومنازعات داخل الفرد نفسه. فقد يجبر الفرد نفسه على الانتباه بسبب الخوف، وبسبب الرغبة في الحصول على تقدير وموافقة الغير، ولكن رغباته واهتماماته تقع في مكان آخر.

والشخص الذي يُجبر على القيام بعمل معين، وعلى تركيز انتباهه إليه عادة ما يكون ذلك على حساب مستوى هذا العمل وجودته، وعلى حساب صحة الشخص العصبية والنفسية والجسمية.

#### ج - الانتباه التلقائي

وهذا خير الأنواع وأكثرها فاعلية، لأنه يتبع الميل الحقيقي في الشيء نفسه (موضوع الانتباه). وهذا النوع من الانتباه لا يبذل فيه الفرد جهداً، أو على الأقل

لا يشعر الفرد بالضيق والتوتر الذي يميز الانتباه الإرادي. فالفرد عادة ما يكون عنده ميل للنشاط الذي يقوم به أو ينتبه إليه. ولذلك فليس هناك جهد مبذول، كما أنه ليس هناك تصارع بين رغبات الفرد. ولهذا يعتبر الانتباه التلقائي نوعاً متميزاً من أنواع الانتباه. والانتباه التلقائي هو من النوع الذي يعطيه رجل الأمن لعمل معين. فمثلاً عندما يحب رجل الدورية عمله، ويميل إليه، فإنه يقوم بواجبه في الانتباه واليقظة بمحض رغبته، وليس بدافع الخوف من العقاب، أو الرغبة في الثواب.

### عدم الانتباه وتشتت الانتباه

مادام رجل الأمن في حالة يقظة فإنه عادة ما يكون منتبهاً لشيء ما. لذلك فإن حالة عدم الانتباه تحدث - عادة - عندما يوجه رجل الدورية الأمنية انتباهه إلى شيء آخر غير الشيء المفروض أن يوجه انتباهه إليه. فرجل الأمن يكون في حالة عدم انتباه إذا وجه انتباهه أثناء دوريته إلى شيء آخر غير الممتلكات، والأشخاص الغرباء. ويمكن القضاء على المثيرات المختلفة من حول الفرد، فلكي ينتبه الطالب إلى الدرس لابد أن نبعده عن كل ما يسبب عدم الانتباه. وعدم الانتباه هذا قد يكون بسبب وجود المثيرات أو منبهات أخرى تحيط برجل الدورية وتدفعه إلى الانتباه إليها، صارفاً جهده عن الانتباه لمهمته أثناء دورية. كما أنه قد يكون منتبهاً إلى مشاكله الخاصة يفكر فيها. لذلك فإننا نجد أن المشاكل النفسية والاجتماعية وغيرها - عادة - ما تدفع رجل الدورية إلى عدم الانتباه.

أما تشتت الانتباه في وجود مثيرات معينة لا تتفق مع خط التفكير، أو هدف المسعى الذي يسعى إليه الفرد، فإن أي مثير قوي يمكنه أن يشتت الانتباه لرجل الدورية ويوجه هذا الانتباه وجهة أخرى. كما أن من السهل تشتيت الانتباه

العشوائي، والانتباه الإرادي. أما الانتباه التلقائي، فمن الصعب تشتيته.

ومن الممكن التغلب على تشتيت الانتباه عن طريق عدد من الطرق منها: أن يبذل الفرد طاقة أكبر في العمل الذي يقوم به، ويمكن للفرد القيام بذلك إذا استطعنا إثارة انتباهه بالعمل نفسه. ويمكن زيادة دافعية رجل الدورية للقيام بعمل معين عن طريق بعض الوسائل الصناعية، مثل الحوافز المادية والأدبية وغيرها، مما قد يرفع من إحساسه بالمسؤولية.

ومن الوسائل الأخرى التي يمكن اتباعها للتغلب على مشكلة تشتت الانتباه بناء عادات عدم الانتباه إلى المثيرات التي تشتت الانتباه. والدليل على ذلك أن الشخص الذي ينتقل إلى مسكن جديد يطل على شارع فيه حركة مرور كبيرة، بحيث يصدر عن هذه الحركة الكثير من الأصوات والضوضاء التي تشتت انتباهه عن المذاكرة في كثير من الأحيان، ولكن هذا الفرد يستطيع بالتدريج عدم الاستجابة لهذه المثيرات (الأصوات)، وبذلك تفقد تأثيرها كمشتت للانتباه، وذلك عن طريق التعود على عدم الانتباه إليها.

ومن الممكن التغلب على تشتيت الانتباه عن طريق عدد من الطرق منها: أن يبذل الفرد جهداً أكبر في العمل الذي يقوم به، ويمكن للفرد القيام بذلك إذا استطعنا إثارة انتباهه بالعمل نفسه. وإذا كان من الصعب الوصول إلى هذا الهدف، فإنه — كما سبق القول — يمكن أن نزيد من استعداد رجل الدورية للقيام بعمل معين عن طريق بعض الوسائل الصناعية، مثل الحوافز المادية والأدبية وغيرها.

ومن المفيد أن يُدرب رجل الدورية في مواقف لا تشتت انتباهه، وذلك بتقليل أشر المنبهات الثانوية عليهم، مثل المباريات الرياضية التي يذيعها التلفزيون..

وتدريبه على عدم الاهتمام بها أثناء عمله في الميدان. فكلما قللنا من أثر هذه المنبهات الثانوية كان ذلك أدعى إلى التقليل من تشتيت انتباه رجل الدورية.

### خامساً: العوامل المساعدة لرفع كفاءة الحس الأمني

هناك عوامل تساعد الضباط أو الأفراد على تحقيق ذاتهم، ورفع كفاءة حسهم الأمني، وتنمية مستواهم الفكري والعلمي ارتفاعاً كبيراً. من هذه العوامل:

١- تمرين وتدريب النفس على الصبر، والمثابرة، والجلد، وقوة الاحتمال، والتعود على الارتقاء بفكره وعقله وتصرفه.

٢- الإصرار على تحقيق الأهداف والغايات النبيلة بالطموح والأمل والرجاء والتفاؤل.

٣- زيادة اهتماماتهم ورغباتهم وهواياتهم الأمنية بالتدريب الذاتي المستمر، والثقافة والقراءة المستمرة، والاطلاع على كل جديد في المجال الأمني.

٤- الاستمرار في التمسك بالواقعية، والرغبة والحماس، والإصرار على الاهتمام بعملهم، والخروج بنتيجة إيجابية صحيحة.

٥- الاعتناء بالصحة العامة، والتمتع باللياقة الجسمية والعقلية والنفسية، وعدم إشغال فكرهم بالمشاكل العائلية والأسرية، والتكيف النفسي والاجتماعي والعائلي والأسري مع ظروف العمل.

٦- الإخلاص في العمل والتفاني فيه، وتكريس الجهود له، والأمانة، والصدق والجدية، وتحمل المسؤولية، والشعور بالواجب، والتقارب والائتزان، والانسجام مع زملاء العمل كفريق واحد لكي يتم بعضهم بعضاً.

٧- التخطيط لإنجاح عملهم وواجباتهم وفق الوسائل والإمكانات المتاحة (القيام

- بالعمل بأقصر الطرق وبأقل الخسائر). (إن الإنسان عالم قائم برأسه. وليس الإنسان في الواقع إلا دماغه الذي يحوي عقله، وماعدا ذلك من أعضاء فهي تماثل مقابلها في الحيوانات). فإله سبحانه وتعالى كرم الإنسان بالعقل.
- ٨- رفع مستواهم الثقافي والعلمي لما له علاقة مباشرة بنجاحهم بما يتلقونه من مصادر فكرية وعلمية ومادية من الدورات الأمنية المتخصصة.
- ٩- صقل قدراتهم واستعداداتهم ومواهبهم وميولهم، وتحريرها مما يكبلها من عقد وقيد، لينطلقوا بكل طاقاتهم وقدراتهم واستعداداتهم نحو الإبداع في العمل والإنتاج بإخلاص ووطنية لصالح بلدهم ومواطنيهم.

يقول الدكتور إحسان حقي: "إن الإنسان قد يكون (طاعماً - حساساً) أو (حساساً - نشيطاً) أو (نشطاً - طاعماً)، وبذلك يكون أكثر فاعلية وإنتاجاً واتزاناً، بينما يكون من غلبت عليه صفة واحدة مغالياً في هذه الصفة، فإن كان طاعماً أصبح نهماً شرهاً، وإن كان حساساً أصبح عصبي المزاج، كثير الشك، كثير الارتياب، وإن كان نشيطاً أصبح غير مستقر".<sup>(١)</sup>

### تطبيق الانتباه في الحياة العملية

لاشك أن التدريب والدراسة للانتباه في الحياة العملية، وخاصة لرجال الأمن لها تطبيقات كثيرة. وهناك مجالات مختلفة لهذه التطبيقات، ولكننا سوف نقصر حديثنا على المجالات التدريبية التعليمية، ومجال العمل.

(١) د. إحسان حقي: "علم الفراسة"، ص ٣٢.

## ١ - بالنسبة للمجال التدريبي والتعليمي

ثبت أن الانتباه التلقائي هو أحسن أنواع الانتباه (وهو الحس الأمني الحقيقي). وهذا النوع من الانتباه يمكن تحقيقه إذا روعي أن المادة التي تقدم لرجل الأمن تثير اهتمامه، وإذا كانت لدى المتدرب الرغبة في تعلمها. كما يمكن تحقيق الانتباه التلقائي أيضاً إذا استبعدنا من حول المتدرب أنواع مشتتات الانتباه كافة. فالفصل الدراسي أثناء الدورة التدريبية يجب أن يكون في مكان هاديء، بعيداً عن الأصوات والمناظر الخارجية المثيرة والمنبهة التي تشتت الانتباه. كما يجب أن نحسن اختيار الأشياء المختلفة المعلقة على جدران الفصل، لأنها تشتت انتباه الدارسين. كما يجب الاهتمام بالحوافز المختلفة للتعلم سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية، مع تأكيد أهمية استخدام الوسائل التعليمية المعينة والمحددة.

لقد نضح من الدراسات التي أجريت على عملية الانتباه أن هناك مدى معيناً للانتباه يختلف باختلاف الأفراد، وباختلاف أعمارهم. لذلك فإنه يجب أن يوضع في الاعتبار مدى الانتباه عند التخطيط لبرنامج التدريب والمحاضرات المبسطة.

## ٢ - بالنسبة للمجال العملي

يجب أن يُدرب رجل الأمن على التدريب على التغيير المفاجئ لسير الحياة اليومي، وسرعة الانتباه إلى الحركات المشبوهة المثيرة للانتباه، وسرعة التجاوب معها، والاستجابة لها. ورجل الأمن إذا ركز انتباهه على العمل الذي يقوم به، والاعتقاد على ذلك أدى ذلك إلى زيادة النتائج الإيجابية. ولكن الانتباه لرجل الأمن يجب أن يرتبط بعوامل كثيرة منها: أن يكون العمل مُشبعاً من الناحية العقلية والنفسية والمادية، وأن يكون جو العمل مناسباً ليس فيه ما يشتت

الانتباه، ويعوق التركيز، وأن يكون لبيئة العمل دافع حب العقيدة، والإيمان بأهمية عمله وانعكاساتها على حبه لوطنه ومواطنيه، وأهمية المصلحة العامة. ويستطيع رجل الأمن أن يركز انتباهه في عمله إذا كان هذا العمل متنوعاً خالياً من عناصر الملل والروتينية التي عادة ما تشتت انتباه الفرد وتحرمه من نعمة التركيز أثناء العمل.

ولعل من أكبر أعداء تركيز الانتباه لرجل الأمن المشكلات الشخصية والعائلية التي يعاني منها. فكلما تكاثرت هذه المشكلات عليه أدى هذا إلى توجيه انتباهه كله إلى هذه المشكلات، والتفكير فيها، وإضاعة وقته الثمين، مما يؤدي إلى تشتت الانتباه، وتوجيه حواسه إلى البحث عن حلول للمشاكل الشخصية والنفسية.

### النتائج والتوصيات

من أهم النتائج والتوصيات التي انتهى إليها البحث ما يلي:  
السؤال الذي سعى البحث للإجابة عليه والتي تُعدُّ نقاطها بمثابة توصيات البحث هو: كيف يساهم الحس الأمني في تحقيق الضبط الوقائي بمنع ارتكاب الجريمة أو الحد منها؟ والإجابة على هذا التساؤل نوجزها في النقاط التالية والتي تُعدُّ بمثابة توصيات نتمنى تحقيقها وهي:

أولاً: يجب رفع درجة الحس الأمني المرهف والفكر الجاد لدى رجال الأمن الواجب اتصافهم بالجسارة، وقوة الحجة، وصدق العزيمة، وقوة المراس، والثقة العالية في النفس، واليقظة العالية كي يستطيعوا التدخل في الوقت المناسب، وفي الظرف المناسب عن طريق هذا الحس الواعي

الذي يساهم في ضبط المجرمين.

ثانياً: تطوير قدرات ومواهب رجال الأمن وتنميتها في مجال "الحس الأمني"، وفي شتى النواحي الفكرية والثقافية لإبعاد شبح الركود للواقع والاستسلام له، بهدف رفع قدراتهم، وجعلهم أكثر قدرة وجدية في محاربة الجريمة، وضبط متركبيها بالوسائل العلمية المتطورة، والتي يتوقف نجاحها على الإحساس العميق بالمسؤولية، والهواية، والرغبة الواعية المخلصة القوية، والضمير الحي النبيل والصادق لضبط الشارع والمجتمع، ودفع العمل الأمني الميداني إلى الأمام، والتعامل يومياً مع الجرائم المختلفة، خاصة الخطيرة من واقع حسهم الأمني الواعي، ومثالياتهم للتدخل طوعاً في تلك المشاكل، حتى لو لم يكونوا طرفاً فيها. كي يصبحوا أولئك الرجال الذين يميلون إلى الترحيب بالتحدي، ويستعدون له برباطة الجأش، ويوظفون مواهبهم وحسهم الأمني كي تنجح خططهم.

ثالثاً: تنمية الحواس والمواهب والقدرات الشخصية لدى رجل الأمن، باعتبارها من الأمور البديهية التي إن أحسن توظيفها فإنها تنمي الحس الأمني وتطوره لدى رجل الأمن. إن ترشيد استغلال الحاسة السادسة في مجال مكافحة الجريمة تجعل رجل الأمن مُتمتعاً دائماً بمواهب خلاقه تتجلى في: سرعة البديهة، والتركيز الذهني، والاستغراق الكامل في متابعة انفعالات المشبوهين، وتتبعهم فيما يفعلون ويفكرون؛ ويُعتبر ذلك أهم مقومات واجبات رسالته الأمنية، بحيث يتحقق التفوق في التحدي المستمر بين رجال الأمن وبين المجرمين. وإذا اختلف ميزان التحدي لصالح المجرمين اختلف الأمن، والعكس صحيح. إنه الصراع الأزلي بين رجال الأمن وبين



المجرمين ضعاف النفوس. ولا شك أن الناس يختلفون في طباعهم. فمنهم من يعمل بلا كلل ولا ملل، ولا انقطاع، ومنهم الكسول الخامل الذي لا يعمل إلا مكرهاً، ومنهم القانع بالقليل، ومنهم المُفكر المبدع في كل صغيرة وكبيرة، ومنهم من يميلون إلى الترحيب بالتحدي، ويستعدون له برباطة جأش لا يساورهم ضيق أو غضاظة، مهما كان حجم العمل، ومنهم الذي لا يفكر بهذه ولا تلك. وليس لرجل الأمن من خيار سوى أن يخوض حرب التحدي بكل الوسائل والطرق، وأهمها استغلال مواهبه وحواسه.

### الخاتمة

إن موضوع الحس الأمني من الموضوعات الهامة، والواجب الاهتمام بها من قبل الباحثين والدارسين في المجالات الأمنية المختلفة، لما لها من أهمية قصوى، سواء على مستوى الأداء الوظيفي لرجل الأمن، أو على مستوى القطاع الذي يتولى القيام بالمهام الأمنية لمكافحة الجريمة في المجتمع، والمحافظة على الأمن العام، والسكينة العامة، والآداب العامة، في المجتمع.

إن ترسيخ الحس الأمني وتطويره من شأنه تحقيق أهداف العمل الأمني، ومن ثم تحقيق الأمن والأمان للفرد والمجتمع، باعتبار أن الأمن من أركان السعادة والرخاء الاقتصادي، وتحقيق التواصل الاجتماعي، والترابط العائلي، وتوطيد أواصر الحب والود بين أفراد المجتمع.

ومن خلال العناوين التي تم تناولها في هذا البحث حاولنا- بقدر المستطاع- إلقاء الضوء على هذا الموضوع الشيق والشائك في نفس الوقت. ولا ندعي أننا

وفيما الموضوع جوانبه كافة، وإنما هذه إطلالة وإضافة إلى المكتبة الأمنية في موضوع له فوائده على رجال الأمن ومراجعهم والمجتمع ككل، ونعتبر هذه المساهمة بمثابة دعوة في الوقت نفسه للباحثين في الكليات والأكاديميات التي تهتم بالأبحاث الأمنية بأن يركزوا، ويعتوا بهذا الموضوع الهام، عسى أن ينتفع به رجل الأمن والمجتمع.

### المراجع

- ١) البيطار، محمد بشار: "عجائب الحاسة السادسة"، دار الرشيد، مؤسسة الإيمان، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢) العوضي، محمد محيي الدين، "فلسفة علم الإجرام"، مذكرات لطلاب كلية الحقوق، جامعة القاهرة، بدون الناشر وسنة النشر.
- ٣) التركمانسي، عدنان خالد (الإجراءات الجنائية الإسلامية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية) الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٤) حقي، إحسان: "علم الفراسة - أسرار الخلقة وإبداعها"، بيروت، لبنان، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٥) خليل، أحمد ضياء الدين: "الحس الأمني وأثره في نجاح المواجهة الأمنية"، مطبعة كلية الشرطة، القاهرة، مصر، ١٩٩٥ - ١٩٩٦م.
- ٦) زيادة، إيناس: "كيف تقرأ أفكار الآخرين من خلال حركاتهم"، بيروت، لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٧) صفوت، صفية محمد: "القصد الجنائي والمسئولية المطلقة"، بيروت، لبنان، دار ابن زيدون، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٨) قطامي، يوسف، وتيسير صبحي: "مقدمة إلى الموهبة والإبداع"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢م.

- ٩) قاري، عبد الرحيم (مترجم)، "ليل الأوصاف البننية والأسلوب الإجرامي"، بدون الناشر وسنة النشر.
- ١٠) كرولتز، آرت: "المراجعة والاستطلاع السري"، ترجمة لواء عبد الرحيم عباس قاري، بدون الناشر وسنة النشر.
- ١١) نجيب، عز الدين محمد "الفراسة طريقك إلى النجاح"، بدون الناشر وسنة النشر.
- ١٢) النظام الداخلي للقوات المسلحة السعودية، كراس ٩-٧٣٠١، الطبعة التاسعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٣) نظام خدمة الضباط واللاحقة التنفيذية في القوات المسلحة السعودية، (كراس ٧١-٧٢، ١١٢٥-١١٢٥/٤) ١٤٠٤هـ-١٩٩٩م.



**تحليل سوسيولوجي لأنماط وإتجاهات الجريمة  
في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد**

---

**إعداد**

**الدكتور/ يوسف بن أحمد بن عامر الرميح**

**وكيل كلية العلوم العربية والاجتماعية**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - فرع القصيم**

---



## ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة إلى رصد ملامح وأنماط الجريمة في مجتمع شبه جزيرة العرب في فترة تاريخية - فترة ما قبل التوحيد - التي عانت ندرة الدراسات والبيانات التي تتناول الجريمة بالدراسة والتحليل. وتحاول الدراسة الراهنة تحديد ملامح الجريمة وأنماطها السائدة في تلك الفترة، وعلاقة ذلك بالأوضاع السوسيو اقتصادية التي كانت سائدة آنذاك.

ونظراً لأن تلك الفترة تعاني من ندرة البيانات التي تعرض للجريمة، فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على أسلوب تحليل المضمون؛ فتم رصد وتحديد ملامح وأنماط الجريمة في فترة التحليل من خلال تحليل مضمون عدد من الكتب التاريخية التي عرضت لتاريخ شبه جزيرة العرب ثم اختيارها في ضوء عدة اعتبارات. ولتنفيذ ذلك فقد تم تصميم استمارة تحليل مضمون، وتم تحديد وحدة الكلمة، Word، والمفردة Item باعتبارها وحدات التحليل التي تم الاعتماد عليها في الدراسة. وقد لجأ الباحث في رصد وتحديد ملامح الجريمة خلال الفترة المختارة إلى أسلوبين للتحليل؛ الأول: التحليل الكمي، حيث تم رصد وعد مرات تكرار ورود الكلمات التي تشير إلى أنماط الجريمة التي تم تحديدها وتصنيفها في ضوء الشريعة الإسلامية. ثم استخراج النسب المئوية لكل نوع من أنواع الجرائم من مجموع الوحدات التي خضعت للتحليل. أما الأسلوب الثاني، الأسلوب الكيفي حيث قام الباحث بتحليل كيفي لنتائج التحليل الكمي في إطار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في تلك الفترة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج ترتبط بالإجابة على التساؤلات التي انطلقت منها موضحة أهم أنماط الجريمة التي كانت سائدة في فترة التحليل، وإلى أي مدى عكست تلك الأنماط الأوضاع السوسيو اقتصادية للمجتمع آنذاك.

## موضوع الدراسة وأهدافها

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي عرفها المجتمع البشري منذ القدم، فلم يخل أي مجتمع إنساني قديماً أو حديثاً من وجود نمط معين من أنماط الجريمة. هذا، وتختلف الجرائم نوعاً وكماً في كل مجتمع حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيه. فبينما تميل الجريمة إلى البساطة في شكلها وفي نوعية الوسائل المستخدمة في ارتكابها في المجتمعات البدائية Primitive societies والمجتمعات النامية developing societies ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية البسيطة، نلاحظ تطور الجريمة وميلها إلى التعقيد وتكرار

الحدوث في المجتمعات الحديثة تحت وطأة ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع (الخليفة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م: ٥٤) . من ناحية أخرى، فإن الجريمة تتفاوت نوعاً وحجماً فيما بين التجمعات البشرية المحلية داخل المجتمع الواحد. فالجريمة وجدت وظهرت بظهور المجتمعات ومن ثم فإن تطورها يرتبط بمدى التطور الحضاري لهذه المجتمعات.

هذا، وتتميز الجريمة - كظاهرة اجتماعية - بعدد من الخصائص منها ؛ العمومية إذ لم نجد مجتمعاً مهما اختلفت طبيعته - متقدماً كان أم نامياً، بدائياً أم حديثاً، إلا وظهر فيه نمط معين من السلوك الإجرامي. كذلك تتميز الجريمة بالنسبية، فهي كظاهرة اجتماعية تُعد متغيراً ثقافياً، وتختلف باختلاف الثقافات. فما يُعد جريمة في مجتمع ما، قد لا يُعد كذلك في مجتمع آخر، وذلك في ضوء المعايير الاجتماعية الثقافية السائدة في مجتمع ما. لذلك فإنه عند دراسة الجريمة ينبغي ربطها بالطابع الكلي للتنظيم الاجتماعي وبتقافة المجتمع الذي تظهر فيه.

وإزاء هذا السلوك الذي أصبح يُمثل الآن ظاهرة اجتماعية بالغة الخطورة على الأفراد والمجتمعات على السواء؛ قام العديد من العلماء والباحثين في تخصصات متباينة بدراسة وتفسير هذا السلوك - الجريمة - فاهتم البعض بالتعرف على طبيعة هذا السلوك ودوافعه. وذهب البعض الثاني إلى تحديد خصائص القائمين بهذا السلوك؛ وقام البعض الثالث برصد اتجاهات وحجم الجريمة في المجتمعات وعقد المقارنات بينها. وقام البعض بالربط بين الجريمة وبعض المتغيرات الأخرى. ولذلك جاءت الكتابات في هذا الشأن كثيرة ومتباينة عبرت في مجملها عن الإطار المرجعي Reference framwork الذي ينطلق منه الباحث في الدراسة. فظهرت الاتجاهات النظرية المفسرة لهذا السلوك، مثل الاتجاه البيولوجي، والاتجاه



الجغرافي، والاتجاه النفسي والمدخل السوسيولوجي. وأيضاً تعددت الطرق المنهجية المستخدمة لدراسة الجريمة في مجتمع ما. فهناك الطريقة الإحصائية، وطريقة دراسة الحالة، والمسح الاجتماعي، وطريقة تحليل المضمون، والطريقة الأنثروبولوجية وغيرها من الطرق المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع.

إن ما نود التأكيد عليه هنا هو أن التفسير والتشخيص الحقيقي لهذا السلوك الإجرامي يعتمد أساساً على حجم وواقع هذا السلوك في مجتمع ما وخلال فترة زمنية معينة. وهنا تقدم الإحصاءات الخاصة بالجريمة دوراً هاماً في تحديد طبيعة وملامح وأنماط الجريمة السائدة خلال فترة زمنية معينة. فإحصاءات الجريمة ركيزة أساسية في فهم ظاهرة الجريمة والتعرف على اتجاهاتها ومختلف جوانبها. بحيث يُمكن من خلال الإحصاءات التعرف على طبيعة ونوعية الجريمة ومدى انتشارها وتوزيعها بين المناطق المختلفة في المجتمع. كما تُفيد في عقد المقارنات التي تصف وتحلل وتفسر ظاهرة الجريمة في مجتمعات مختلفة وفي فترات زمنية متباعدة. كما يُمكن عن طريق إحصاءات الجريمة أيضاً بحث العلاقة بين ظاهرة الجريمة وغيرها من الظواهر أو الظروف مثل العلاقة بين معدلات الجريمة ونوعيتها والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية للمجتمع في منطقة ما وفي فترة زمنية معينة. ( الساعاتي، ١٩٨٣م: ٣٠ - ٣١ ) .

وعلى الرغم من أهمية إحصاءات الجريمة في دراسة وتحليل وتفسير هذا السلوك، فإن الكثير من المجتمعات - ومنها مجتمع الدراسة الراهنة \* - لم يكن لديها حتى وقت قريب - طريقة لتسجيل إحصاءات الجريمة، الأمر الذي يصعب

\* بدأ تسجيل الحوادث الجنائية ونشرها في المجتمع السعودي رسمياً عام ١٣٨٦هـ ( السيف، ١٤١٦هـ: ١٦).

معه تحديد ملامح الجريمة واتجاهاتها وأشكالها وعقد المقارنات بينها في فترات زمنية معينة. ولذلك ظلت دراسات الجريمة والاهتمام بها علمياً بعيداً عن تناول الباحثين نظراً لارتباط الاهتمام بها بالتسجيل الدقيق لها وإحصائها من خلال هيئات معينة. هذا الأمر جعل الاعتماد على التخمين والحدس أمراً مستخدماً في كثير من الدراسات، وهو أسلوب لا يمكن الاعتماد عليه بشكل أساسي، نظراً لعدم الدقة التي تشوبه.

وليس أدل على هذا غير تلك المحاولة التي قام بها أحد الباحثين بهدف تحديد ملامح الجريمة واتجاهاتها في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد، حيث اعتمد على الحدس والتخمين في تحديد اتجاهات الجريمة في تلك الفترة؛ وأشار إلى أن ٧٠% من الجرائم التي كانت سائدة آنذاك تمثل في جرائم السلب، والنسبة الباقية عبارة عن جرائم قتل وجرائم أخلاقية وما يماثلها من النزعات القبلية والاضطرابات التي تعتمد على الجهل والتي لا سبب لها إلا العبث وتسلط الأقوى على الأضعف. (الأحيدب، دت : ٤٣) .

إن مثل هذا التحديد لواقع واتجاهات الجريمة بأسلوب يعتمد على التخمين والحدس لا يقيم دليلاً علمياً على هذا الواقع. ولذلك ظلت فترة ما قبل التوحيد من الفترات التي تعاني من ندرة الدراسات والكتابات التي تناولت واقع واتجاهات الجريمة في تلك الفترة بأسلوب علمي دقيق - اللهم إلا تلك الكتابات التاريخية التي عرضت لأحوال البلاد في تلك الفترة، ودخل هذا العرض تناولت أحوال الأمن آنذاك بأسلوب اعتمد على القصص التاريخي الذي نقله المؤرخون عن بعض الأفراد باعتبارهم مصدراً تاريخياً في كتاباتهم.

وعليه تهدف الدراسة الراهنة إلى رصد ملامح وأنماط واتجاهات الجريمة

في شبه الجزيرة في فترة ما قبل التوحيد، وهي الفترة التي سبقت حكم المغفور له الملك عبدالعزيز، تلك الفترة التي تعاني من ندرة الدراسات والبيانات التي تعرض وتتناول الجريمة بالدراسة والتحليل. إذ تحاول الدراسة الراهنة وضع ورسم إطار شامل لملامح الجريمة وتحديد الأنماط السائدة في تلك الفترة، ومعرفة إلى أي حد عكست أنماط وملامح الجريمة في تلك الفترة الأوضاع السوسيو اقتصادية والسياسية والثقافية التي كانت سائدة آنذاك. وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب علمي هو تحليل المضمون Content Analysis. فمثل هذا الأسلوب يُقيد في مثل هذه الأحوال التي لا يجد فيها الباحث ما يُساعده على تحديد ملامح واقع الظاهرة.

### أهمية الدراسة

تأتي أهمية للدراسة الراهنة على المستوى العلمي والعملية من عدة جوانب: إن دراسة ظاهرة الجريمة من حيث أنماطها وملاحها في فترة تاريخية معينة من تاريخ مجتمع ما - المجتمع السعودي - ومعرفة العوامل المؤدية لها ذات أهمية علمية من زوايا عديدة يأتي في مقدمتها أن دراسة كهذه ستحاول تعميق فهمنا لتلك الظاهرة لتضع بين أيدي الباحثين تحليلاً لفترة تاريخية تعاني من ندرة في الدراسات التي اهتمت بدراسة ظاهرة الجريمة دراسة علمية مستندة إلى أسلوب ومنهج علمي محدد ودقيق.

كم تتحدد أهمية الدراسة الراهنة أيضاً في اعتمادها على أسلوب علمي دقيق - تحليل المضمون - يُمكن الاعتماد عليه في حالة عدم وجود بيانات إحصائية دقيقة في فهم ودراسة الظاهرة موضوع البحث.

إن هذه الدراسة تتناول فترة زمنية ومرحلة تاريخية هي فترة ما قبل التوحيد -

من مراحل تطور المجتمع العربي السعودي. تعاني من ندرة الكتابات السوسيولوجية التي تتناول بالدراسة والتحليل الظواهر الاجتماعية - وخاصة ظاهرة الجريمة - آنذاك.

وأخيراً، فإن النتائج التي يُمكن التوصل إليها من خلال الدراسة الراهنة يُمكن استخدامها من قبل باحثين آخرين لعقد المقارنات بين واقع واتجاهات الجريمة في فترات زمنية متباينة ظهرت داخل شبه الجزيرة تُفيد في التعرف على ملامح التغير التي طرأت على هذه الظاهرة وتحديد أهم المتغيرات المرتبطة بها.

### تساؤلات الدراسة

في ضوء الهدف الذي تسعى إليه الدراسة الراهنة يُمكن صياغة مجموعة من التساؤلات تسعى هذه الدراسة للإجابة عليها، وذلك على النحو التالي:

١- ماهي ملامح وأنماط الجريمة السائدة في مجتمع شبه الجزيرة في فترة ما قبل التوحيد، وهي الفترة التي سبقت قيام المغفور له الملك عبدالعزيز بتوحيد البلاد ؟

٢- إلى أي مدى عكست أنواع ولامح الجريمة السائدة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمنطقة شبه الجزيرة آنذاك ؟

ولتحقيق هدف الدراسة، فإن الدراسة الراهنة تنقسم إلى عدة أقسام. نعرض في القسم الأول منها للإطار النظري للدراسة، فنعرض لمفهوم الجريمة وطرق دراستها. ونعرض في القسم الثاني للدراسات السابقة التي تناولت الجريمة في منطقة شبه الجزيرة. أما القسم الثالث فقد خصص للدراسة التحليلية التي أُجريت على عدد من الكتب التاريخية التي عرضت للفترة المراد دراستها. وفيه نتناول

الإجراءات المنهجية التي تم استخدامها في إجراء التحليل من تحديد الإطار التحليلي وعينة التحليل، وفئات ووحدات التحليل، وأخيراً أداة الدراسة وأسلوب التحليل المستخدم. في حين نعرض في القسم الأخير لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال عملية تحليل المضمون، متبوعاً بمناقشة لتلك النتائج في إطار سوسيولوجي، حيث تم تفسير نتائج الدراسة في ضوء الأوضاع السوسيو اقتصادية التي كانت سائدة آنذاك.

وقد ألحق الباحث في نهاية الدراسة قائمة بأسماء الكتب التي تم الاعتماد عليها في تحليل المضمون، ثم قائمة بالمراجع المستخدمة في الدراسة. وأخيراً ألحق الباحث نموذجاً من استمارة التحليل التي تم تصميمها لغرض الدراسة.

### أولاً: مدخل نظري

مفهوم الجريمة Crime من المفاهيم التي اختلفت في تحديد طبيعتها الآراء، وتباينت المعاني وفقاً للزمان والمكان ومعايير Norms المجتمع. حيث لا يزال في تحديد المفهوم تباين بين علماء القانون، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس، والفقهاء وغيرهم ممن يهتمون بدراسة هذا السلوك لتحديد طبيعته.

فالجريمة لدى فقهاء المسلمين هي "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، فهي إما إثيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب إثيان معاقب على تركه" (عودة، عبدالقادر، ١٩٦٨م : ٦٦) . وهي لدى علماء القانون " كل فعل أو امتناع عن فعل أوجب القانون له جزاء ". (السباعي، ١٩٦٣م : ٨٠٣) . أما لدى علماء الاجتماع فهي " الخروج عن القواعد والنظم التي ارتضاها المجتمع لنفسه، ويعتبر مخالفتها والخروج عن تلك القواعد والنظم سلوكاً غير اجتماعي ".

لقد ورد عن مفهوم الجريمة قديماً " إنها عمل مُضر بالآخرين وبحقوقهم وبحقوق الجماعة ". كما ورد في قانون حمورابي " إنها سلوك مُضر بنظم المجتمع العام وبروابط الأفراد الاجتماعية وبحقوقهم وأنفسهم وأبدانهم وأموالهم وبالقواعد الخلقية المقررة ". (آل سعود، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م). فالجريمة، في ضوء ماسبق، انتهاك متعمد للمعايير الشرعية أو القانونية السائدة بفعل دافع محدد.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو من الذي يحدد السلوك بأنه إجرامي؟ لقد ذهب علماء الاجتماع إلى أن الذي يحدد الجريمة هو المجتمع. وقالوا إن السلوك لا يُعد إجراماً إلا إذا اعتبره المجتمع هكذا بدون التفات إلى الأثر الذي ينتج من هذا السلوك على الأفراد. وعلى هذا، قرروا أن ما يراه المجتمع خيراً فهو خير وما يراه المجتمع شراً فهو شر، وذلك في ضوء المعايير السائدة. كما ذهب البعض إلى أن الذي يحكم على الجريمة هو النظام Order ، وذلك في ضوء مخالفة القواعد والمعايير الاجتماعية، فمخالفة النظام كيفما كان هو جريمة.

وإذا كان السلوك الإنساني بكافة صوره وأشكاله يعتبر نتيجة مترتبة على العمليات المستمرة والدينامية التي تجرى بين طرفين هما الفرد بكل مآلديه من خصائص تكوينية والوسيط أو البيئة بكل ما فيها من ظروف ومواقف وعناصر ثقافية اجتماعية. (الدوري، ١٩٧٩م : ٢٣٢). فإن الأساس في اعتبار هذا السلوك منحرفاً يتم في ضوء مخالفة القواعد والمعايير التي ارتضاها المجتمع لنفسه وهي بطبيعة الحال تختلف من مجتمع لآخر. أما الأساس في اعتبار الفعل أو السلوك جريمة في نظر الإسلام فهو مخالفة أوامر الله التي جاء بها ديننا الحنيف، تلك الأوامر التي جاءت لمصلحة الإنسانية والتي تُعد أساس التشريع الإسلامي. فالمصالح الإنسانية المعتمدة في نظر الإسلام هي أمور خمسة: حفظ الدين والنفس

والعقل والنسل والمال. فهذه الأمور هي الأساس الذي تقوم عليه حياة الإنسان، بل والحياة الاجتماعية بأكملها.

وإزاء هذا السلوك الذي أصبح يمثل الآن ظاهرة اجتماعية بالغة الخطورة على الأفراد والمجتمعات على السواء. قام العديد من العلماء والباحثين في تخصصات متباينة بدراسة وتفسير هذا السلوك الإجرامي من اتجاهات ومداخل متباينة عبرت في مجملها عن الإطار المرجعي الذي تنطلق منه الدراسة.

ويُعد المدخل السوسيولوجي Sociological Approach من أهم المداخل المهمة بدراسة الجريمة. فذهب الكثير من علماء الاجتماع إلى البحث في هذا السلوك، وتحديد طبيعته ورصده، وتحديد دوافعه في مجتمعات متباينة. وإزاء هذا، ظهر العديد من النظريات السوسيولوجية كل منها يحاول تفسير الظاهرة الإجرامية. ومن بين هذه النظريات نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization تلك النظرية التي ترعرعت في أحضان المدرسة الإيكولوجية Ecology التي طورها بارك وبيرجس عند استخدامها في دراسة البيئة الحضرية. وظهرت أيضاً نظرية الصراع الثقافي Cultural Conflict التي قدمها عالم الاجتماع الأمريكي "ثورستين سلبين" عام ١٩٣٨م، الذي استخدم مفهوم الصراع الثقافي في الأدبيات الاجتماعية للإشارة إلى تلك الأوضاع الاجتماعية التي تتسم بندرة التوافق والانسجام في توجيه الفرد. وتؤكد هذه النظرية أن الاختلاف في معدلات الجريمة في المجتمع ما هو إلا انعكاس للتباين الثقافي بين الجماعات. (الخليفة، ١٤١٥هـ). أما النظرية الثالثة، فهي نظرية الأنومي Anomie (اللامعيارية) التي قدمها "روبرت ميرتون" من خلال كتاباته حول البناء الاجتماعي والأنومي والانحراف، وذلك عام ١٩٣٨م، حيث ينظر ميرتون إلى الأنومي على أنه فقدان

للمعايير وفقدان للذات. فالأنومي هو تحطم البناء الثقافي للمجتمع أو تفككه بشكل يؤدي إلى التمييز بين الاهداف الخاصة والقيم الاجتماعية وبين قدرات أفراد المجتمع لمراعاة هذه القيم والأهداف. كما ظهرت نظرية الفرصة التي قدمها " كلاورد واهلين " والتي تمثل دمجاً للعناصر الأساسية لنظرية ميرتون مع نظرية الاختلاط التفاضلي Differential Association تلك النظرية التي قدمها " إدوين سزرلاند " والتي تركز على التفاعل الاجتماعي الذي من خلاله يكتسب الفرد الأنماط الإجرامية وأدواتها وأساليب ارتكابها من خلال تفاعل واتصال برفاق السوء والمنحرفين، حيث يصبح جماعة الرفاق Peer Group في هذه الحالة جماعة مرجعية Reference Group. والجماعة المرجعية هي جماعة اجتماعية يشعر فيها الفرد بالتوحد، ويطمح أن يربط نفسه بها، حيث يستمد الفرد من تلك الجماعة معاييره واتجاهاته وقيمه، فهي مصدر القيم والمعايير والمقومات السلوكية للأفراد. ( غيث، ١٩٧٩م: ٣٧٨ ) .

كما ظهرت نظرية الوصم Label Theory على يد "لينج وايفرن جوفمان". تركز هذه النظرية على النظر ومعاملة الفرد الذي ارتكب سلوكاً إجرامياً مرة واحدة كمجرم تولد لديه النزعة الإجرامية ويصم الإجرام كما لو كان شيئاً متأصلاً في شخصيته. ( الخليفة، ١٤١٥هـ ) . كذلك ظهرت النظريات الإيكولوجية Ecological Theories في أحضان مدرسة شيكاغو الأمريكية، عندما شرعت في دراسة البيئة الحضرية. حيث قامت بدراسة مناطق الجنوح والجريمة في عدد من المدن، وتوصلت النظرية - التي قدمها بارك وبيرجس - إلى أنه داخل المدينة توجد بعض البيئات والمناطق تشجع على ارتكاب السلوك الإجرامي. من ناحية أخرى، تعددت طرق دراسة الجريمة. فهناك الطريقة الإحصائية



والطريقة الأنثروبولوجية، وطريقة دراسة الحالة، وطريقة المسح الاجتماعي، وطريقة تحليل المضمون. وسوف نعرض فيما يلي - بإيجاز - لهذه الطرق المستخدمة في دراسة الجريمة لنحدد في النهاية الطريقة المستخدمة في الدراسة الراهنة.

تؤكد الدراسات والبحوث أنه لا يمكن تحديد أنماط وأنواع الجرائم السائدة في مجتمع ما، أو في فترة زمنية معينة وتفسيرها وتحديد أبعادها إلا عن طريق الإحصاءات الخاصة بالجريمة، كونها وسيلة لا غنى عنها في إبراز ملامح الجريمة، وتحديد الأنماط الشائعة. فلا يمكن معرفة أبعاد الجريمة، ومدى ما تشغله من حيز في المجتمع إلا بمحاولة حصر تكرار السلوك الاجرامي بأنماطه المتباعدة.

ولذلك نعد الطريقة الإحصائية إحدى الطرق الهامة في دراسة الجريمة؛ فهي تساعد على تحديد العلاقة بين حجم الجريمة وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وحتى مع ما قد يكتنف استخدام الإحصاءات من نقص وعيوب، إلا أنها استخدمت استخداماً واسعاً في دراسة الجريمة. وتمثل دراسة " أميل دور كايم " للانتحار أبرز الأمثلة في اعتماد البحث الاجتماعي للجريمة على الإحصاءات، وتوضح الاعتماد الكامل على الإحصاءات كطريقة في البحث العلمي للجريمة. ولعل أهمية الإحصاءات في دراسة الجريمة يتضح من خلال ما أكده " تارد - " الذي اعتبره البعض أحد واضعي أسس المنهج العلمي، خصوصاً في علم الاجتماع الجنائي - الذي يقرر " أنه إذا كان الإحصاء قد أدى إلى تعديل كبير في وجهات النظر بالنسبة للمسائل الاقتصادية، فإن أهميته بالنسبة للمسائل الجنائية والقانونية أعظم وأجل ". ( غانم، ١٤١٠هـ: ١٦٦ ).

أما طريقة دراسة الحالة Case Study فهي إحدى الطرق المستخدمة في دراسة الجريمة، كون الفرد فيها هو وحدة الدراسة، وتتم من خلالها دراسة خواص المجرم وظروفه من خلال دراسة متعمقة للحالة. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن دراسة الحالة في مجال الجريمة تتضمن عمليتين. وصف Description للخصائص الفيزيكية للمبحوث والتاريخ الاجرامي له. وتستهدف دراسة الحالة في مجال الجريمة معرفة العلاقة الفيزيكية بين الفرد وسلوكه الإجرامي.

أما الطريقة الأنثروبولوجية في دراسة الجريمة، فهي طريقة للدراسة، وجمع المعلومات، وليست مدخلا للتفسير. وهي تعتمد في دراسة الظاهرة الاجرامية، وغيرها من الظواهر على ما يسمى الدراسة الحقلية، والتي تعني معايشة المبحوثين ومشاركتهم نمط معيشتهم، والانغماس معهم تماماً في نظم مجتمعاتهم، بهدف تقديم صورة كاملة عن هذا المجتمع، من حيث نظمته وثقافته. وهي طريقة ينظر إليها غالباً على أنها دراسة حالة، باعتبارها دراسة لمجتمع محلي أو جماعة معينة. فكل جماعة إجرامية لها بناء اجتماعي يشتمل على أدوار ومعايير تحدد طبيعة هذا البناء، حيث يقوم الباحث الأنثروبولوجي بتوضيح طبيعة البناءات الاجتماعية لهذه الجماعات والمنظمات. وتقوم الطريقة الأنثروبولوجية أصلاً على الملاحظة والمشاركة، بجانب ذلك فإنه يمكن استخدام الاستمارة في جمع البيانات. ( غانم، ١٤١٠هـ ) .

وإذا كانت الطرق التي تم عرضها في الفقرة السابقة توضح أهم الطرق المستخدمة في دراسة الجريمة في المجتمع، فإنها أيضاً طرق يلجأ إليها الباحث في ضوء أهدافه وطبيعة دراسته. ومن ناحية أخرى هي طرق يتم الاعتماد عليها في

حالة وجود بيانات عن الجريمة وتوزيعها. والدراسة الراهنة، نظراً لطبيعتها التي تهتم بدراسة ظاهرة الجريمة في فترة زمنية تعاني ندرة الكتابات والدراسات، بل والإحصاءات التي رصدت ملامح الجريمة في تلك الفترة - فترة ما قبل توحيد شبه جزيرة العرب - تنطلق من استخدام أسلوب تحليل المضمون كطريقة للبحث لتحقيق أهداف الدراسة. وهو - كطريقة في البحث - يستخدم بكثرة في الحالات التي تسعى كثير من البحوث الاجتماعية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة العلمية، وذلك تعويضاً للنقص الذي يوجد في بعض البحوث التي تعتمد على حواس الباحث وحده وما تعاني من قصور. وإذا كانت هناك بحوث تسعى إلى وصف ظاهرة اجتماعية وصفاً كمياً أو كيفياً أو هما معاً؛ فقد أصبح تحليل المضمون Content Analysis أسلوباً مقبولاً من أساليب البحث العلمي منذ بداية القرن العشرين بشكل استطاع معه هذا الأسلوب مساعدة الباحث في الوصف العلمي للظاهرة موضوع الدراسة.

ولعل التعريف الذي قدمه " برنارد بيرسون " B.Berelson لتحليل المضمون من أكثر التعريفات قبولاً بين المهتمين بأساليب البحث الاجتماعي. فتحليل المضمون هو " أسلوب في البحث يهدف إلى الوصف الكمي الموضوعي المنظم للمضمون الظاهر والواضح لمادة الاتصال. " (عبدالمعطي، ١٩٩٧م: ٢٩٣) . ويتسم تحليل المضمون - كأسلوب من أساليب البحث العلمي - بعدة خصائص منها؛ الموضوعية Objectivity، والتحليل المنظم systematic Analysis، ويتسم أيضاً بالتعبير الكمي Quantitative لمحتوى المادة، وذلك من خلال رصد التكرارات المتضمنة في فئات التحليل ووحداته بطريقة رقمية تمكن من التعامل معها إحصائياً. (الغوال، ١٩٨٢م: ١١٦)

إن أسلوباً كهذا يتسم بهذه السمات يُعد ملائماً لتحقيق أهداف الدراسة الراهنة، ويُقيد في تحديد أبعاد وملامح وأنماط الجريمة في فترة التحليل. فأسلوب تحليل المضمون يُمكن من خلاله التعرف على أمور عديدة، مثل القيم الاجتماعية، والجريمة السائدة في أماكن وفترات زمنية معينة. ( الجوهري وآخرون، ١٩٨٢ م : ٢٢١).

### ثانياً: الدراسات السابقة

لم تحظ ظاهرة اجتماعية بالبحث والتحقيق مثلما حظيت به ظاهرة الجريمة. ويظهر ذلك الاهتمام ليس فقط في تعدد النظريات التي حاولت كل منها تفسير هذه الظاهرة من وجهة نظر معينة في إطار تخصص معين، بل بالإضافة إلى ذلك يظهر هذا الاهتمام في تعدد الميادين العلمية التي احتلت دراسة هذه الظاهرة جزءاً لا يستهان به من حيز تلك التخصصات كعلم النفس والتربية والقانون وعلم الاجتماع. حيث أجريت داخل هذه التخصصات العديد من البحوث، وظهر كثير من المؤلفات التي تناولت هذه الظاهرة، محاولة تفسيرها وتحديد ملامحها والكشف عن العوامل التي تقف وراءها. فمنها ما اهتم بالبحث عن الأساليب التي من شأنها الحد من وقوعها، ودراسات أخرى قامت بمحاولة الربط بين نوعية الجريمة وعدد من المتغيرات الاجتماعية، وعينت دراسات أخرى باستعراض أبرز النظريات التي اهتمت بتفسير الجريمة في المجتمع.

هذا، وتزخر أدبيات علم اجتماع الجريمة Sociology Of Crime بالعديد من الدراسات التي تناولت الجريمة بطرق مختلفة ومن أبعاد متباينة وباستخدام أساليب منهجية متنوعة وعلى مستوى وحدات تحليلية مختلفة كشفت في مجملها عما تُمثله

هذه الظاهرة - الجريمة - من اهتمام كثير من الباحثين في علم الاجتماع. وفي ضوء ذلك سوف نعرض في هذا الجزء لعدد من الدراسات التي أجريت عن الجريمة، واختيارنا لهذه الدراسات بالتحديد استند إلى عدة اعتبارات منها ؛ أنها جميعاً أجريت داخل نطاق علم الاجتماع من ناحية. واختلاف الأساليب المنهجية والتوجهات النظرية التي تم استخدامها في الدراسة من ناحية أخرى. وأخيراً التباين في المتغيرات المستخدمة في دراسة الجريمة. وقد قسمنا تلك الدراسات إلى مجموعتين من الدراسات، المجموعة الأولى تشمل الدراسات التي أجريت عن الجريمة في المجتمع السعودي في فترات حديثة. أما المجموعة الثانية فتشمل مجموعة دراسات استخدمت أسلوب تحليل المضمون في دراسة الجريمة في مجتمعات أخرى. وسوف نبرز في عرضنا لهذه الدراسات موضوع الدراسة وأهدافها، والإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة، مع إشارة لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

#### أ - دراسات أجريت عن الجريمة في المجتمع السعودي

تعد الدراسة التي أجريت حول " أثر تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في استتباب الأمن في المملكة العربية السعودية: بحث ميداني ( الساعاتي، وآخرون ، ١٣٩٦هـ ) من أقدم الدراسات السوسيولوجية التي انطلقت من داخل علم الاجتماع. انحصر هدف الدراسة في تقصي الآثار التي تترتب على التطبيق المنظم والواعي الشامل للتشريع الجنائي الإسلامي في حفظ الأمن في المملكة العربية السعودية.

وكان من بين محاور البحث الرئيسية أحد المحاور التي استهدف التعرف على أهم أنواع الجرائم التي كانت شائعة قبل حكم الملك عبدالعزيز. وقد اعتمد الباحث

على المنهج الوصفي المقارن. ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث فيها طريقة أطلق عليها تسمية "مسح الخبرة"، حيث اعتمد في جمع البيانات عن أوضاع الجريمة على مجموعة المسنين الذين عاشوا سنوات عمرهم المبكر في الحقبة الأولى التي سادتها الروح القبيلية؛ ويتذكرون أحوالها وأحداثها بوضوح، وكانت لهم علاقة قريبة أو بعيدة بالأحوال الاجتماعية والأمنية.

ولقد تمكن الباحث في هذه الدراسة - بمساعدة عدد من المساعدين - من مقابلة اثنين وعشرين شخصاً من ذوي الخبرة وقع عليهم الاختيار وفق مواصفات معينة، وتمت مقابلتهم في المدة من ١١-١٢ شعبان ١٣٦٩هـ (٧-٨ أغسطس ١٩٧٦م)، وتم اختيارهم في ضوء أربع شروط أساسية هي: أن يكون كبير السن، فلا يقل عمره عن ستين عاماً حتى يستطيع أن يذكر الكثير مما عايشه وعائنه أو سمعه من والده أو أقاربه الكبار في السن. أن يكون معروفاً بين أهل المدينة أو الجهة بأنه فعلاً ملم إماماً واسعاً بأحوال المنطقة الاجتماعية والأمنية. أن يكون ممن كانت له الخبرة بحكم عمله بأحوال البلاد الاجتماعية العامة والأحوال الأمنية بخاصة. وأخيراً أن يبدو عند مقابلته له، أنه حتى مع كبر سنه، لا يزال واعياً، واضح الذاكرة، قادراً على تذكر الأحداث.

ولإجراء الدراسة الميدانية، ونظراً لطبيعة البحث وأهدافه فقد شملت الدراسة الميدانية للمجتمع السعودي ( حواضره وبواديه )، فوقع الاختيار على عدد من المدن وجهات معينة من مناطق مختلفة يتكون منها المجتمع السعودي. ولذلك تم اختيار الإحساء والقطيف من المنطقة الشرقية، وجدة ومكة والطائف والمدينة المنورة من المنطقة الغربية، والقرى والهجر التي حولها من المنطقة الشمالية، وأبها من المنطقة الجنوبية، والرياض ووادي الدواسر والقصيم وحائل من المنطقة

الوسطى. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على طريقة الاستبيان، واحتوت على عدد محدود من الأسئلة (١٧ سؤالاً) بمثابة نقاط استثارة يثير بواسطتها ذكريات الأشخاص ذوي الخبرة، حيث استخدم في إلقائها اللهجة الدارجة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها ما يرتبط بتحديد الجرائم الشائعة وعقوبتها في فترة ما قبل التوحيد، ومنها ما ارتبط بتأثر تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي على استتباب الأمن في البلاد واختلاف نوعية الجرائم ومعدلاتها بعد التوحيد.

أما الدراسة الثانية فكانت عن " المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض " ( الخليفة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٤م ). تتحدد أهمية تلك الدراسة - كما يشير القائم بها - في نوعين من الأهمية العلمية والعملية. فمن الناحية العلمية تهدف الدراسة إلى الكشف عما للخصوصية الاجتماعية والثقافية لمدينة الرياض من انعكاسات على حجم الجريمة وأنماطها. ومن ناحية أخرى، تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الجريمة في مدينة الرياض، وعن نمط توزيعها بين الأحياء، وعن اختلاف أنواع الجريمة من حين لآخر.

لقد استندت الدراسة إلى عدة تساؤلات حاولت الإجابة عليها منها:

- إلى أي مدى تختلف الأحياء السكنية بمدينة الرياض بعضها عن بعض من حيث معدلات الجريمة ؟
- ما مدى انتشار أنواع معينة من الجرائم في أحياء معينة، وغيابها في أحياء أخرى ؟
- إلى أي حد يمكن تفسير الاختلاف بين الأحياء في معدلات الجريمة وتنوع أنماطها من خلال الخصائص الأيكولوجية للأحياء ؟

– تحديد أي العوامل يلعب دوراً حاسماً في تفسير الاختلاف بين الأحياء في معدلات وأنماط الجريمة، هل هي العوامل الاجتماعية أم الاقتصادية أم الثقافية؟

وفي ضوء ما عرضه الباحث من نظريات ودراسات سابقة حول موضوع الدراسة، فقد صاغ الباحث فرضين أساسيين هما:

١- تتأثر معدلات الجرائم في أحياء مدينة الرياض تأثراً إيجابياً بكل من نسبة الذكور، ومؤشر عدم التجانس، والكثافة السكانية، ودرجة الحراك السكاني. كما أنها تتأثر عكسياً بكل من متوسط العمر، المستوى المهني ومتوسط الدخل.

٢- تؤثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرية في تحديد معدلات الجرائم في مدينة الرياض.

ولإجراء الدراسة، قام الباحث باختيار مدينة الرياض ليحدد بالتالي وحدة التحليل، فاتخذ من الحي السكني داخل المدينة وحدة أساسية للتحليل، وقد وجد أن مدينة الرياض تضم نحو (٧٣) حياً سكنياً، استبعد منها ثمانية أحياء عند تحليل بيانات الدراسة لحدائتها، لتضم الدراسة في تحليلها (٦٥) حياً. ثم قام الباحث باستخدام البيانات المتوافرة عن الجريمة الموجودة لدى مركز أبحاث مكافحة الجريمة والتي حدثت في مدينة الرياض خلال السنوات (١٤٠٨-١٤١٠هـ)، ووجد أن مجموع الجرائم التي وقعت خلال تلك الفترة نحو (٣٠٨٤) قفز إلى نحو (٣٩٥٠) عام ١٤٠٩هـ، وإلى نحو (٤٥٧٥) عام ١٤١٠هـ.

ولاستكمال الدراسة فقد استعان الباحث- إلى جانب بيانات الجريمة المتاحة- بعدد من المصادر الأخرى التي تم الحصول عليها من خلال بيانات شركة



الكهرباء الموحدة - وبيانات المسح الاجتماعي الذي أجرته وزارة الصحة عام ١٤٠٨هـ، وأيضاً المسح الاجتماعي الذي أجراه مركز أبحاث مكافحة الجريمة عام ١٤٠٧هـ، ليوضح من خلاله البناء الاجتماعي والاقتصادي والديموجرافي والإيكولوجي للأحياء السكنية.

وقد استخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية لدراسة العلاقة بين المتغيرات التي وضعها كمتغيرات مستقلة، ومعدلات الجريمة كمتغير تابع ؛ منها مؤشر التباين Index Of Variation، وأيضاً حصة الموقع، ومعامل ارتباط بيرسون، ومقاييس النزعة المركزية ( المتوسط - الوسيط - المنوال ) ، والنسب المئوية لعدد من المتغيرات.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج، استطاع خلالها الإجابة على التساؤلات التي طرحها لتحديد في النهاية طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الذي استهدف دراسته.

دراسة أخرى أجريت عن " تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة، مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية ( شمس، محمد وآخرون، ١٤١٥هـ ).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى كشف العلاقة الكمية والكيفية بين معدلات الجريمة ودراستها في المملكة العربية السعودية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها، مع التركيز على السرقات. وقد استندت الدراسة إلى فرضين رئيسيين هما:

١- إن التطور الاقتصادي والاجتماعي السريع والكبير الذي عاصرنه المملكة خلال عقدي التنمية الماضيين لا بد أنه أفرز معه تغيراً كبيراً في التركيب

الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع السعودي بصفة عامة، والأسرة السعودية بصفة خاصة.

٢- إن مثل هذا التغير الكبير من حيث الكم والكيف، والفترة الزمنية المواكبة له لابد أن يكون قد صاحبه عدم توافق بين القديم والجديد. يبرز ذلك جلياً إذا وضعنا التغيرات الديموجرافية والثقافية والاقتصادية التي واكبت الهجرة الداخلية من الريف والبادية إلى المدن من ناحية، والهجرة الخارجية لأعداد كبيرة من غير السعوديين من مجتمعات وثقافات متباينة إلى داخل البيئة السعودية الحديثة النمو من جهة أخرى. إن مثل هذه العوامل والمتغيرات تُصبح ذات أهمية في تقدير نسبة تغير معدلات الجريمة في المجتمع السعودي المعاصر وتفسيرها. ذلك لأن الجرائم تعتبر مؤشرات للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والقيمية في المجتمع.

ولقد سعت الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات منها:

- ماهو التأثير الذي خلفه التغير الإيجابي والسلبي للدخل القومي على معدلات الجريمة ؟
- ماهو تأثير الزيادة الكبيرة للطلاب في مراحل التعليم المختلفة على معدلات الجريمة من ناحية، ومن ناحية أخرى ما تأثير الخريجين الذين لم يجدوا وظائف على معدلات الجريمة ؟
- ماهو تأثير ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد السعوديين على معدلات الجريمة ؟
- ماهو تأثير الهجرات الداخلية والخارجية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقة ذلك بمعدلات الجريمة ؟

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدم الباحث أكثر من أداة لجمع البيانات منها صحيفة الاستبيان حيث صمم صحيفتا استبانة؛ واحدة موجهة إلى المجرمين من نزلاء الإصلاحيات والسجون ومؤسسات رعاية الفتيات ودور الملاحظة. وأخرى موجهة للمسؤولين والعاملين في مجال مكافحة الجريمة لمعرفة آرائهم في اتجاهات وطبيعة الجرائم وتطورها في المجتمع. كما استخدم الباحث المقابلة الشخصية غير المقتنة. وقد اشتملت عينة الدراسة على ثلاث عينات فرعية هي:

١٠-٢٠% من عدد النزلاء في المؤسسات الاجتماعية في دور الملاحظة للبنين، ونزيلات المؤسسات الاجتماعية من البنات.

عينة أخرى من نزلاء السجون والإصلاحيات الموجودة في مناطق التجمعات الكبيرة؛ وقد بلغ عدد أفراد العينة في العينتين ٣٤٨ مبحوثاً.

عينة مكونة من ٢٤ مسئولاً من العاملين في المؤسسات والهيئات الاجتماعية والأمنية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها ما يرتبط بعوامل انتشار الجريمة ( مثل ضعف الوازع الديني - انشغال الوالدين عن الأبناء - والخلافات المستمرة بين الوالدين - التفكك الأسري - جماعة الأصدقاء - البطالة بين الشباب - ازدحام المدن... وغيرها من العوامل ). كما اشارت الدراسة في خاتمتها إلى عدد من الوسائل من شأنها مكافحة الجريمة.

أما الدراسة الرابعة فهي بعنوان " نظرية الاختلاط التفاضلي في ضوء التفسير الإسلامي: دراسة تطبيقية على المجتمع السعودي " ( آل سعود، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ).

وقد استهدفت هذه الدراسة تقويم نظرية الاختلاط التفاضلي من المنظور

الإسلامي؛ من خلال عدة منطلقات انطلقت منها الدراسة. فقد عرضت الدراسة باختصار للنظريات التي عالجت الانحراف في الفكر السوسيولوجي، وفحص كفاية إحدى النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي واستخدامها داخل البيئة السعودية واختبارها. وقد استخدم الباحث المفاهيم المستخدمة في نظرية " سذرلاند " عن الاختلاط النفاذلي. وقد حاول الباحث في تلك الدراسة صياغة نظرية للانحراف، مستنداً إلى الفكر الإسلامي، وتكون مرتكزاً للتقويم لكل النظريات الوضعية في تفسير الجريمة.

وقد حددت الدراسة عدة أهداف لها تتمثل في محاولة إبراز موقف الفكر الإسلامي في تفسير الجريمة عن طريق الرجوع للأدلة الشرعية والتراث الإسلامي. كذلك بيان موقف الإسلام من المدارس الحديثة في تفسير الجريمة، وأيضاً اختبار نظرية " سذرلاند "، وذلك بالتطبيق على جريمتي المخدرات والرشوة في المملكة العربية السعودية. وأخيراً تقويم نظرية ( سذرلاند ) إسلامياً.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام عدة إجراءات منهجية وميدانية تمثلت في إجراء اتصالات أولية مع مؤسسات معنية بالبحث؛ ثم تصميم استمارة بحث اشتملت على ١٩٠ سؤالاً قسمت إلى (٧) بنود تناولت موضوعات، مثل العلاقات الأسرية - شغل أوقات الفراغ - الاتجاهات نحو الجريمة... وغيرها من المتغيرات المرتبطة بالجريمة. وقد اعتمد الباحث على دراسة الحالة كطريقة في البحث، مؤكداً أهمية استخدام المنهج التجريبي، باعتباره المنهج الأكثر ملائمة للدراسة، واختبار الفروض التي انطلقت منها. كذلك استخدم الباحث الحاسب الآلي والمعالجات الإحصائية في عمليات التحليل. ثم عرض في خاتمة الدراسة إلى العديد من النتائج التي توصلت إليها ، محاولاً تحديد درجة التحقق من الفروض

التي وضعت للدراسة، ثم ألحق بها مجموعة من التوصيات والاقتراحات. ودراسة خامسة بعنوان " تعاطي المخدرات وارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية مطبقة على المودعين بسجن الدمام " ( الجمعان، ١٤٠٩هـ ). تتناول الباحث دراسة علاقة تعاطي المخدرات بارتكاب الجريمة، وذلك من خلال دراسة ميدانية أجريت على الأفراد والمحكوم عليهم بسبب قضايا المخدرات، حيث يهدف من دراسته إلى التعرف على أكثر الجرائم المرتبطة بمجموعة تعاطي الهيروين من ناحية، والتعرف على أهم الخصائص الاجتماعية لمدمني الهيروين من ناحية أخرى.

وقد انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات منها:

- هل هناك علاقة بين ارتكاب جريمة تعاطي الهيروين وبين ارتكاب جرائم أخرى ؟
- هل هناك علاقة بين جريمة تعاطي الهيروين وبين ارتكاب أنماط معينة من السلوك الإجرامي مثل الجرائم الاقتصادية مثلاً ؟
- هل هناك علاقة بين جريمة تعاطي الهيروين وبين بعض المتغيرات الاجتماعية كالسن والحالة الاجتماعية والمستوى الاجتماعي والمهنة والتعليم والدخل ؟

ولتحقيق أهداف البحث، قام الباحث بإجراء دراسة وصفية مقارنة استخدم فيها المسح الاجتماعي كطريقة في البحث، أجرى على (١٧٥) حالة تم تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات. وقد استخدم الباحث استمارة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية. وبعد تحليل البيانات المدونة في بنود الاستبيان، خلص الباحث إلى العديد من النتائج أجابت على التساؤلات التي طرحها.

وبعد هذا العرض لأهم الدراسات التي أجريت حول ظاهرة الجريمة في المجتمع السعودي. فإن الشيء الذي نود للتأكيد عليه هنا هو أن اختيارنا لهذه الدراسات بالذات إنما اعتمد أساساً على التباين في أمرين عند دراسة الجريمة، الأمر الأول هو تباين واختلاف المتغيرات المستخدمة من ناحية. واختلاف الأساليب المنهجية المستخدمة لتحقيق أهداف كل دراسة من ناحية أخرى. وإذا كانت الدراسات التي تم عرضها قد تناولت ظاهرة الجريمة في المجتمع السعودي المعاصر، فإن الشيء الملفت للنظر هو ندرة الدراسات التي تناولت ظاهرة الجريمة في فترة زمنية قديمة قبل توحيد المجتمع السعودي، إذ لم تظهر دراسة واحدة من الدراسات التي عثر عليها الباحث تناولت الجريمة وملاحها في المجتمع السعودي في فترة ما قبل التوحيد، اللهم إلا أحد المحاور التي جاءت ضمن دراسة حسن الساعاتي (الدراسة الأولى) وجاءت لترصد ملاح الجريمة بأسلوب اعتمد على الذاكرة لكبار السن، ومثل هذا الأسلوب لا يقيم دليلاً علمياً على واقع الظاهرة لما قد يطرأ على الذاكرة من تغيرات.

وعليه، فإن الدراسة الراهنة تختلف اختلافاً بيناً عن الدراسات السابقة في أمرين: الأمر الأول هو تناولها لظاهرة الجريمة في فترة زمنية ندرت فيها الكتابات. الأمر الثاني إنها تعتمد على أسلوب منهجي له من الأهمية والمكانة عند ندرة البيانات ألا وهو أسلوب تحليل المضمون.

#### ب- دراسات عن الجريمة استخدمت أسلوب تحليل المضمون

في ضوء الأهمية التي احتلها أسلوب تحليل المضمون في الدراسات السوسولوجية، حاول كثير من الباحثين استخدام هذا الأسلوب في دراسة ظاهرة الجريمة في مجتمعات متباينة - هذا على الرغم من ندرة تلك الدراسات - وتعد

الدراسة التي قامت بها عواطف عبدالرحمن في المجتمع المصري ودراسة سالم ساري في مجتمع الإمارات نماذج للدراسات التي اعتمدت على أسلوب تحليل المضمون في دراسة الجريمة، وسوف نعرض لتلك الدراسات فيما يلي لارتباطها المباشر بموضوع الدراسة الراهنة.

تُعد الدراسة التي أجرتها عواطف عبدالرحمن بعنوان "دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية خلال فترة الستينات والسبعينات" من أهم الدراسات السوسيولوجية التي اعتمدت على أسلوب تحليل المضمون في دراسة ورصد أنماط الجريمة في المجتمع المصري من خلال عقد المقارنة بين فترتين زمنييتين مر بهما المجتمع المصري عكست كل منهما خصائص اجتماعية واقتصادية كان لها أثرها في شكل ونمط الجريمة (عبدالرحمن، يناير ١٩٨١م: ٤٥-٦٢).

انطلقت الدراسة من خمسة تساؤلات رئيسة تم بلورتها في خمسة فروض، ثلاثة منها فروض استطلاعية وفرضان سببيان. هذه التساؤلات هي:

- هل تتطابق صفحة الحوادث في الصحف اليومية مع الخريطة الواقعية للجرائم في المجتمع المصري المعاصر؟ وإلى أي مدى يمارس حارس البوابة الإعلامية دوره في حظر نشر الجرائم التي تنفكر إلى دلالات تربوية لجماهير القراء؟

- ماهي أنواع الجرائم التي تستأثر باهتمام الصحافة المصرية خلال فترتي الدراسة، ومدى تطابق ذلك مع الخريطة الواقعية للجريمة في مصر؟.

- لماذا تختلف أنماط الجرائم التي تنشرها الصحف المصرية في السبعينات (جرائم مستحدثة) عن تلك التي سادت صفحات الحوادث في الستينات

(جرائم تقليدية).

والإجابة عن هذا السؤال ستحدد صحة أو خطأ الفرض التالي:

( تختلف أنماط الجرائم التي تنتشرها الصحف المصرية في السبعينات عن تلك التي سادت في الستينات بسبب تغير المسار الاقتصادي للمجتمع المصري الذي تجسد في إلغاء سياسة التحول إلى الاشتراكية التي كانت سائدة في مرحلة الستينات وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤م.

وقد حددت الباحثة هدف دراستها في تحديد الملامح العامة لأنماط الجريمة في المجتمع المصري من خلال تحليل مضمون ما ينشر في الصحف اليومية، مع العمل على إبراز علاقة ذلك بالواقع الاقتصادي والاجتماعي السائد، ومن خلال المقارنة بين صفحة الحوادث في الستينات ونظيرتها في السبعينات. حيث يمكننا ذلك من التوصل إلى رسم إطار شامل لأنواع الجرائم التي سادت في الفترتين، وفرضت نفسها على صفحات الحوادث وما تضمنته الخريطة الواقعية للجريمة في مصر خلال الحقتين السابقتين.

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على منهجين رئيسيين فرضتهما طبيعة الدراسة وجمع ونوع البيانات المطلوبة، وهما المسح Survey ثم المنهج المقارن Comparative، وذلك لاكتشاف علاقات التشابه والاختلاف بين مواقف الصحف المختلفة في الفترة الزمنية الواحدة. وكذلك خلال الفترتين اللتين خصصت لهما الدراسة. وقد وقع الاختيار على عام ١٩٦٥م وهي سنة تقع في منتصف السلسلة الزمنية من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت تلك السنة قد أوضحت خطوات تبني مرحلة التحول الاشتراكي. أما الفترة الثانية (فترة السبعينات، فقد ركزت على عام ١٩٧٧م) أي بعد انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادي في نهاية عام ١٩٧٤م، حيث



تم اختيار الصحف الثلاث اليومية الصباحية وهي الأهرام والأخبار والجمهورية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج استطاعت من خلالها الاجابة على التساؤلات التي طرحتها في بداية دراستها.

أما الدراسة الثانية فهي دراسة عن " أخبار الجريمة في صحافة الإمارات: دراسة تحليلية ( ساري، يونيو ١٩٨٣م: ٩٣-١٠٧).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تتبع أخبار الجريمة في صحافة الإمارات. واستخدم الباحث فيها أسلوب تحليل المضمون حيث اعتبر كل خبر ذي عنوان مستقل وحدة تحليلية مستقلة. وقد بلغ مجموع الوحدات التي قام الباحث بتحليلها حوالي ١٧٣٩ وحدة. حيث حلل الباحث المحتوى الإخباري لكل وحدة منها على حدة، ثم ربط الوحدات معاً بحثاً، عن خصائص مشتركة تجمع بينها. واقضى ذلك من الباحث تتبع الوصف الإخباري لكل وحدة لمتابعة الصيغ والمعاني المستعملة في الوصف؛ والتعرف على الأسباب التي تضعها الصحف لظاهرة الجريمة، وتحديد الدوافع التي تراها نقف وراء ارتكابها. وأيضاً تسجيل التبريرات التي يعطيها الفاعل لفعلة الإجرامي. وقد ساعده ذلك التنظيم للإجراءات وشمولها على التوصل إلى استنتاجات عن منظورات الصحف للجريمة وتحليلها وتحديد اتجاهاتها.

وهكذا، استطاع بعض الباحثين استخدام أسلوب تحليل المضمون في دراسة الجريمة، وإن اختلفت طبيعة وأسلوب المعالجة، بل ومادة التحليل. ففي الدراسة الأولى حاولت الباحثة استخدام أسلوب تحليل المضمون في دراسة ورصد الجريمة والتغيرات التي طرأت على أنماطها واتجاهاتها داخل إطار سوسيولوجي استطاعت خلاله توضيح العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة، وبين نمط ونوع الجريمة السائد خلال تلك الفترة. ومن

خلال دراسة مقارنة استطاعت الوقوف على طبيعة ما وسمته بالجرائم المستحدثة. وكانت تقصد بذلك فترة السبعينات وملاحمها في المجتمع المصري. بينما حاولت الدراسة للثانية دراسة الجريمة في مجتمع آخر حاول خلالها الباحث الوقوف على اتجاهات الجريمة في المجتمع الإماراتي وأيضاً توضيح التبريرات التي يعطيها القائم بالفعل الإجرامي لسلوكه. وفي الصفحات التالية سوف نعرض للدراسة الراهنة والإجراءات التي تم استخدامها في التحليل، وأيضاً النتائج التي تم التوصل إليها وهي دراسة - كما سنرى - تختلف عن الدراستين السابقتين في اعتمادها على وحدة تحليل مختلفة، حيث تم الاعتماد على بعض الكتب التي عرضت لتاريخ شبه جزيرة العرب في فترات زمنية مختلفة.

### ثالثاً: واقع وملاحم الجريمة في فترة ما قبل التوحيد: الدراسة التحليلية

وإذا كانت الدراستان السابقتان قد اعتمدتا على الصحف كمادة لتحليل المضمون في دراسة الظاهرة محل الدراسة الراهنة، فإن ما نود تأكيده هو أن الدراسة الراهنة تحاول رصد وتحديد أنماط وملاحم الجريمة في شبه جزيرة العرب في فترة زمنية قديمة - فترة ما قبل التوحيد - تلك الفترة تعاني من ندرة دراسات رصدت الجريمة آنذاك بشكل علمي دقيق. ومع أن الدراسة الراهنة تهتم بدراسة الجريمة في فترة التحليل، إلا أنها تختلف عن الدراستين السابقتين في نوع المادة التي يتم الاعتماد عليها في تحليل المضمون، إذ تم الاعتماد في الدراسة الراهنة على المادة الموجودة في بعض الكتب التاريخية التي تناولت تاريخ شبه الجزيرة في فترات متباعدة. وسوف نعرض فيما يلي الإجراءات المنهجية التي تم استخدامها لتحليل المضمون ثم نعرض لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

## أ - إجراءات التحليل

نعرض في هذا الجزء للإجراءات التي اتبعتها الدراسة في تحليل مضمون بعض الكتب التاريخية لنحدد من خلالها اتجاهات وملامح الجريمة، وسوف يتم ذلك بعرض لإطار التحليل وعينته، وفئات ووحدات التحليل المستخدمة.

### ١ - إطار التحليل

يُشار إلى إطار التحليل على أنه المجال الذي سوف يقوم الباحث بإجراء التحليل عليه. فقد يكون هذا الإطار مجموعة من الصحف، أو مجموعة البرامج الإذاعية، أو التليفزيونية، أو مجموعة من الكتب، أو مجموعة من القصص. وقد عرفه بعض الباحثين بأنه " مجموع المصادر التي نشر أو أُنِيع فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث " إن إطار التحليل الذي اعتمد عليه في الدراسة الراهنة هو مجموعة من الكتب التاريخية.

### ٢ - عينة مادة التحليل

لا يلجأ الباحث في معظم الأحوال إلى ما يسمى بعملية التحليل الشاملة للإطار الذي يدرسه. فليس من المنطقي أن يُحلل الباحث كل البرامج الإذاعية مثلاً، أو الصحف الصادرة في فترة زمنية معينة، أو الكتب المنشورة في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة. ولذلك يلجأ الباحث إلى تحديد إطار معين يختار منه عينة Sample. فقد يحدد عدداً من الصحف خلال فترة محددة، أو عدداً معيناً من الكتب التي تصدر في مكان معين، أو عدداً من الوثائق المودعة في مكان ما. ولذلك فقد وقع اختيار الباحث على (١٠) كتب تاريخية تناولت شبه الجزيرة العربية لتكون هي مادة التحليل. وسوف نضع في نهاية الدراسة قائمة

بأسماء تلك الكتب. وقد تم اختيار هذه العينة من الكتب في ضوء عدة اعتبارات وضعها الباحث للاختيار، منها أن تكون تلك الكتب قد تناولت تاريخ شبه جزيرة العرب في فترات زمنية متباعدة. وأن يكون أحد موضوعاتها الجريمة والأمن. كذلك أن تكون تلك الكتب من المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها عند معرفة التاريخ الحقيقي لشبه جزيرة العرب.

### ٣ - فئات ووحدات التحليل

يعتمد نجاح تحليل المضمون ودقته على فئات التحليل Categories، أو ما يمكن تسميته بتصنيف المادة حسب مضمونها، وأيضاً على الوحدات التي يتم اختيارها للتحليل. ونظراً لأهمية التصنيف في عمليات التحليل العلمي، فإنه ينبغي على الباحث أن يحقق في تحديد هذه الفئات والوحدات شروطاً أساسية أهمها ؛ أن تكون الفئات محددة تحديداً واضحاً جامعاً مانعاً، بحيث تُصبح هذه الفئات والوحدات في النهاية قارئة على الوفاء بأغراض البحث. على أنه يجب التفريق في هذا الصدد بين مادة المضمون وشكله ؛ وعادة ما يُعبر عن هذا بسؤالين : ماذا كُتِبَ أو قيل ؟ وكيف كُتِبَ أو قيل ؟ ففئات ماذا قيل ؟ تتعلق بوجه عام بالموضوع الذي يدور حوله التحليل، أما فئات كيف قيل ؟ فتشمل أشكال وأنواع المادة التي يتم تحليلها وأسلوب عرضها. وفي البحث الراهن يُعد موضوع الجريمة والأمن ممثلاً للنوع الأول من الفئات، حيث حاول الباحث رصد أنماط وملامح واتجاهات الجريمة في شبه جزيرة العرب قبل فترة التوحيد، كما تم عرضه في بعض الكتب التاريخية التي وقع عليها الاختيار، سواء تم ذلك في أسلوب روايات أو قصص تاريخية عرضها المؤرخ بالاعتماد على مصادر متباعدة للروايات التاريخية، أو تم من خلال عرض لوقائع معينة استند فيها المؤرخ إلى عدد من الوثائق التاريخية التي تعتبر

من أهم مصادر البحث التاريخي.

من ناحية أخرى، تتعدد وحدات تحليل المضمون التي تتخذ أساساً عند استخدام تحليل المضمون، هذه الوحدات هي الكلمة Word، والموضوع Theme، والشخصية Character، والمفردة Item، ومقاييس المساحة والزمن Space and time Measures. هذا ويتوقف اختيار الباحث لوحدات التحليل على طبيعة الدراسة وأهدافها والبيانات المطلوبة. وفي ضوء طبيعة الدراسة الراهنة التي تستهدف رصد ملامح وأنماط واتجاهات الجريمة في شبه جزيرة العرب في فترة ما قبل التوحيد، فقد استخدم الباحث وحدة المفردة Item، ووحدة الكلمة Word لتكون وحدات التحليل الملائمة.

#### ٤- أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم استمارة تحليل المضمون لتحديد أهم الجرائم التي انتشرت في شبه جزيرة العرب قبل التوحيد، كما أُنْتُ بها بعض الكتب التي تناولت تاريخ شبه الجزيرة وأحوالها في فترات زمنية متباعدة. وقد تم إعداد هذه الاستمارة في ضوء المراحل التالية:

١ - استعراض نماذج بعض استمارات تحليل المضمون بصفة عامة.

٢ - تم تقسيم استمارة التحليل إلى ثلاثة أجزاء هي:

أ - الجزء الأول: يتعلق بوصف شامل للكتاب المراد تحليله من حيث

عنوان الكتاب والطبعة والناشر، وعدد الصفحات، وعدد الفصول، وعدد العناوين الرئيسة والفرعية.

ب - عرض تصنيف للجرائم في ضوء التحديد الإسلامي للجرائم

وأنواعها، حيث تم تقسيم الجرائم إلى عدد (٦) جرائم هي جرائم

التعدي على النفس والقتل أو الجرح أو الشج - جرائم السرقة  
والتعدي على الأموال - جرائم الحراية وقطع الطرق والسلب  
والنهب - الجرائم الأخلاقية - جرائم النصب والاحتيال - وأخيراً  
بعض الجرائم المتنوعة.

ج - الجزء الثالث عبارة عن جدول لرصد تكرار الجريمة وظهورها  
في الكتب (مادة التحليل ) ، إما من خلال العناوين أو الكلمات  
والجمل، باعتبارها وحدات التحليل التي تم اختيارها.

#### ٥ - أسلوب تحليل البيانات

لجأ الباحث في رسده ملامح الجريمة وتحديد لها خلال الفترة المختارة للتحليل  
إلى أسلوبين هما:

الأول: التحليل الكمي والذي يُعد أهم سمة يتميز بها ويتيحها أسلوب تحليل  
المضمون. فبعد تحديد وحدة التحليل -وهي الكلمة-، فقد تم رصد وعد مرات  
تكرار ورود الكلمات التي تم تحديدها لتشير إلى الأنماط المتباينة للجرائم التي تم  
تحديدها، بعد ذلك تم استخراج النسب المئوية من مجموع الوحدات التي خضعت  
للتحليل، وتم رصدها.

الثاني: التحليل الكيفي: قام الباحث بإجراء تحليل كيفي لما جاءت به نتائج  
التحليل الكمي من تحديد أنواع وأنماط معينة للجرائم السائدة آنذاك، فتم التحليل  
الكيفي في إطار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في تلك الفترة  
(فترة ما قبل التوحيد) في شبه جزيرة العرب.

### رابعاً: نتائج التحليل

توضح بيانات الجدول التالي ما توصل إليه تحليل المضمون للكتب التي خضعت للتحليل من نتائج ترتبط بأنماط الجريمة السائدة في فترة التحليل، حيث توضح بيانات الجدول أنماط واتجاهات الجريمة في شبه جزيرة العرب في فترة ما قبل التوحيد.

أنماط واتجاهات الجريمة في شبه الجزيرة في فترة ما قبل التوحيد

القائم بالجريمة		فردية		جماعية		المجموع	
نوع الجريمة		ك	%	ك	%	ك	%
التعدي على النفس		٢٠	١٨ر٨٧	٨٦	٨١ر١٣	١٠٦	٢٦ر١١
السرقه		١٤	٢٥ر٩٣	٤٠	٧٤ر٠٧	٥٤	١٣ر٣٠
قطع الطريق		---	---	١٦٢	١٠٠	١٦٢	٣٩ر٩٠
جرائم أخلاقية		٤	١٠ر٥٣	٣٤	٨٩ر٤٧	٣٨	٩ر٣٦
نصب واختيال		٤	١٠٠	---	---	٤	١ر
جرائم متنوعة		١٠	٢٣ر٨١	٣٢	٦٧ر١٩	٤٢	١٠ر٣٤
المجموع		٥٢	١٢ر٨١	٣٥٤	٨٧ر١٩	٤٠٦	%١٠٠

وسوف نعرض فيما يلي لأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فيما يلي:  
عدد الكتب ( وحدة المفردة ) التي تم تحليلها (١٠) كتب تاريخيه بلغ عدد أوراقها " ٢٤٢٣ " ورقة.

بلغ إجمالي عدد الأوراق التي عرضت للأحوال الأمنية والجريمة في تلك الكتب كموضوع من موضوعاتها في فترة التحليل المختارة حوالي ١٤٨ ورقة بنسبة قدرت بحوالي ٦١٠% من إجمالي الأوراق التي شملتها الكتب التي تم تحليلها.  
بلغ إجمالي الوحدات التي تم تحليلها ومتعلقة بالجريمة (٤٠٦) وحدات وكان معظمها ممثلاً في الكلمة التي تشير إلى نمط ونوع الجريمة.

بلغ إجمالي تكرار كلمة قطع الطريق والسلب والنهب كشكل من أشكال الجريمة

السائدة في فترة ما قبل التوحيد (١٦٢) مرة بنسبة قدرت بحوالي ٣٩ر٩% من إجمالي الوحدات التي تم تحليلها ليحتل هذا الشكل من الجرائم المرتبة الأولى بين أنماط الجريمة السائدة آنذاك.

احتلت جرائم التعدي على النفس ( سواء القتل أو الجرح ) المرتبة الثانية بين الجرائم في فترة ما قبل التوحيد القائم بالجريمة حيث تكررت الكلمات الدالة على هذا النمط حوالي (١٠٦) مرات بنسبة حوالي ٢٦ر١١% من إجمالي الوحدات.

أنت السرقة كشكل من أشكال الجريمة السائدة في فترة ما قبل التوحيد لتحتل المرتبة الثالثة، فقد تكررت كلمة السرقة حوالي (٥٤) مرة خلال إجراء التحليل بنسبة بلغت (٣٠ر١٣%) من إجمالي الوحدات.

جاءت مجموعة من الجرائم المتنوعة مثل (جرائم التستر - الرشوة- خطف الأطفال) في المرتبة الرابعة، بنسبة قدرت بحوالي ١٠ر٣٤% من إجمالي الوحدات.

في المرتبة الخامسة جاءت الجرائم الأخلاقية ( هتك الأعراض - الزنا) حيث بلغ تكرار الكلمات الدالة على نمط ونوع هذه الجرائم حوالي (٣٨) مرة ، بنسبة بلغت ٩ر٣٦% من إجمالي عدد الوحدات التي تم تحليلها.

وجاءت جرائم ( النصب والاحتيال ) من أقل الجرائم انتشاراً آنذاك في شبه الجزيرة العربية، حيث قدرت بنسبة حوالي ٩ر٩% من إجمالي عدد الوحدات التي تم تحليلها.

- لم تبرز نتائج التحليل لأنماط الجرائم في تلك الفترة، الجرائم المرتبطة بتعاطي المسكرات.. بوجه عام خاصة في البادية، فيما عدا مدن الحجاز كان شرب الخمر والأمور الشائعة، ويفسر بعض الباحثين ذلك بحياة الخوف الدائم التي



كانت تسود أهل البادية وتوقع الإغارة عليهم مما يبعدهم عن كل ما يذهب عقلمهم ويجعلهم من ناحية أخرى يقطّنين دائماً.

ومن ناحية أخرى، أوضح التحليل أن الاتجاه السائد لطبيعة الجرائم التي كانت منتشرة في فترة ما قبل التوحيد من ذلك النوع من الجرائم التي كانت ترتكب بشكل جماعي. حيث بلغ إجمالي تكرار ورود هذا الشكل داخل إطار التحليل حوالي (٣٥٤) مرة، بنسبة قدرت ٨٧ر١٩% من إجمالي وحدات التحليل. بينما لم يظهر داخل التحليل سوى نسبة قدرت بحوالي ١٢ر٨١% تمثل تلك الجرائم التي كانت تُرتكب بشكل فردي بعدد مرات حوالي ٥٢ مرة. وقد ارتبطت هذه النسب الخاصة بطبيعة الجريمة (جماعي - فردي) بتباين واضح بنوع الجريمة. حيث برزت الجريمة الفردية متمثلة في جرائم مثل: النصب والاحتيال والجرائم الأخلاقية والسرقة والتعدي على النفس. في حين كانت جرائم قطع الطرق والسلب والنهب من النوع الذي كان يرتكب بشكل جماعي داخل شبه جزيرة العرب خلال فترة التحليل موضوع الدراسة.

وهكذا، نستطيع القول في ضوء ما أبرزته نتائج التحليل لتحديد ملامح واتجاهات الجريمة في شبه جزيرة العرب في فترة ما قبل التوحيد إن ( جرائم النصب والسلب وقطع الطرق ) جاءت في المرتبة الأولى. تليها جرائم التعدي على النفس، سواء بالقتل أو بالجرح، أو ما كان يسمى بالشج. وفي المرتبة الثالثة جرائم السرقة. وفي الرابعة مجموعة من الجرائم المتنوعة المتمثلة في جرائم (التستر - الرشوة - خطف الأطفال الإتاوة ) ( أي فرض أشياء معينة على الأفراد مقابل حمايتهم مثلاً )، ثم تأتي الجرائم الأخلاقية ( كالزنا وهتك العرض ) في المرتبة الخامسة بين الجرائم الشائعة آنذاك، ولم تظهر جرائم النصب والاحتيال إلا في نهاية قائمة الجرائم التي

تم رصدھا خلال تلك الفترة.

وإذا كانت الصفحات السابقة قد أبرزت ملامح وأنماط واتجاهات الجريمة في شبه جزيرة العرب في فترة ما قبل التوحيد، فإن ما نود الإشارة إليه هو الارتباط الكبير بين الجريمة كظاهرة اجتماعية بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مجتمع ما قبل التوحيد وخلال فترة زمنية، ولذلك يصبح عرض تلك الأوضاع التي سادت شبه جزيرة العرب في فترة التحليل أمراً ضرورياً، لأننا ننتقل من تحليل سوسيولوجي يضع في اعتباره دائماً الأوضاع والظروف التي تسود في مجتمع ما عند تحليل أية ظاهرة اجتماعية بوجه عام، وظاهرة الجريمة بوجه خاص. ولهذا، سوف نعرض في الصفحات التالية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سادت شبه جزيرة العرب في فترة التحليل، لتكون هي السياق الذي يتم فيه تحليل ظاهرة الجريمة في تلك الفترة التاريخية.

### الخاتمة

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالجريمة في البلاد قبل التوحيد: يشير بعض الباحثين إلى أن معدلات وحجم ونوع الجريمة تتحدد في زمان ومكان معين في ضوء ثلاثة عناصر: هي وجود المجرم المتحفظ أو المدفوع لارتكاب الجريمة، والأهداف المقصودة من وراء الجريمة، وأخيراً غياب من لديه القدرة على صد أو الحد من وقوع الجريمة. وهذه العناصر الثلاثة هي ما يمكن أن نطلق عليه "إتاحة الفرصة" فتوفر إتاحة الفرصة سبب رئيس لحدوث أية جريمة، وبغياب تلك الفرصة يمكن التوقع بغياب وقوع الجريمة. والواقع أن إتاحة الفرصة هذه مرتبط ارتباطاً شديداً بالأوضاع السوسيواقتصادية والثقافية والديموجرافية في مجتمع معين وفترة زمنية معينة. ولذلك تمثل الأوضاع

الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في فترة زمنية معينة السياق الاجتماعي الذي تتم فيه دراسة وتحليل ظاهرة مثل ظاهرة الجريمة، حيث تلعب تلك الأوضاع دوراً كبيراً في تحديد حجم الجريمة وطبيعتها وأنماطها واتجاهاتها خلال الفترة التاريخية محل الاهتمام. ولذلك يُعد استعراض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد في فترة ما قبل التوحيد ضرورة ملحة فرضتها أهداف الدراسة الراهنة، وهنا تصبح الكتابات التاريخية مصدراً للبحث الراهن في هذا الجزء. فالتاريخ هو الإطار الذي يتم فيه تحليل الظواهر وتحديد أبعادها، وهذا ما سوف نعرضه فيما يلي.

### أحوال السكان

إن الذي يتقضى أحوال السكان الاجتماعية في المملكة العربية السعودية يجد اليون شاسعاً بين الأوضاع التي كانت سائدة في ربوع البلاد قبل تأسيس المملكة على يد عاهلها الأكبر الملك عبدالعزيز آل سعود، والأوضاع التي سادت بعد ذلك.

لقد كان السكان ينقسمون إلى ثلاثة أقسام متميزة: بدو متنقلون في الصحراء، وقرويون يعيشون في القرى الصغيرة المنتشرة في الوديان، أو قريباً من المدن، وحضر يقيمون في مدن قليلة يقع أغلبها قريباً من البحر. وعدد السكان سواء في البادية أو القرى أو الحضر كان صغيراً جداً إذا ما قيس بعددهم في الوقت الراهن، وذلك لوجود عوامل عديدة، منها سوء الأحوال الصحية وندرة الخدمات آنذاك (الساعاتي، ومراد، ١٣٩٦هـ: ٢١٩).

أما البدو فأقوام رحل، ينتقلون حيث الماء والكلأ ترعاه دوابهم وينقسمون إلى قبائل تنقسم كل قبيلة منها إلى عشائر، كل منها تتكون من عوائل محدودة، وتضم كل عائلة منها عدة أسر، وعلى رأس كل قبيلة شيخها الذي هو رمزها وأميرها،

وحاكمها، وكذلك على رأس كل عشيرة وكل عائلة. كل ذلك في نسق قرابي تتحكم فيه اعتبارات المكانة، والدور والقدر، وارتفاع بعضهم على بعض في الدرجة. أما أهل القرى، فأقوام يعيشون في القرى حيث توجد آبار المياه، وتسقط أمطار تمكنهم من الزراعة المحدودة. أما أهل المدن فيعيشون داخل مدنها التي كانت تنقسم إلى أحياء أو محلات أو حارات. وكانوا جميعاً كعائلة واحدة، ويعرفون بعضهم بعضاً معرفة جيدة، نظراً لصغر مجتمعهم داخل المحلة أو الحارة. على أن الأمر الذي يشير إليه الباحثون هو أن سكان القرى وسكان الحضر على السواء كانوا ينتمون إلى قبائل بدوية في الأصل، وكان الاختلاف بينهم وبين أقاربهم البدو إنما يرجع إلى طريقة معيشة كل منهم تلك الطريقة التي تتأثر بالبيئة التي يعيشون فيها وطبيعة الحياة فيها، ومدى ما يجدونه من ضرورات الحياة، وطريقة الحصول عليها. وكان التفاخر بينهم في النسب والجاه، والتمسك بالأخذ بالثأر من الظواهر البارزة (الساعاتي، ومراد / ١٣٩٦ هـ).

### الأوضاع الاقتصادية

هناك إجماع بين الأشخاص ذوي الخبرة والمؤرخين على أن الحالة الاقتصادية كانت سيئة جداً. فالفقر كان منتشراً في كل مكان بين الأغلبية الساحقة من السكان، وبخاصة أهل البادية، الأمر الذي اضطرروا معه - ولشدة الحاجة - للاحتيال على المعيشة بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة غير ملتزمين بشيء. وليس أدل على الأحوال الاقتصادية للبلاد في فترة ما قبل التوحيد ما عرضه "فهد المارك" بقوله:

ففي نجد "كانت البلاد تعاني من البؤس والحرمان أشد ما توصف به من سوء الحالة في شتى النواحي العامة، فلقد كانت المعيشة في تلك الفترة قاسية جداً،

فالقوت الرئيسي هو التمر في الدرجة الأولى، ثم يأتي من بعده البر، وأما الأرز فقد لا يوجد بصورة متيسره إلا عند القليل من الأغنياء، مع العلم أنه لا يوجد في البلاد طبقة من ذوي الثراء الفاحش ( المارك، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م: ٢٥٦).

لقد كانت المجاعة تبلغ من القسوة درجة تجعل بعض الناس يأكل العشب. فالزراعة محدودة للغاية، وغالباً ما كان الفلاح مثقلاً بالدين للتاجر الذي يقدم له مالا يسمى ( ثمنه ) ويسمى أيضاً ( قدمة ). فالتاجر يقدم للفلاح مالا في صورة مواد. فكان مثلاً يقدم له صاعاً من القمح قيمته ريالاً، ويشترط عليه أن يدفع له بعد حصاد الزرع صاعين عن الريال. أما الحجازيون فكانوا أحسن حظاً من مناطق نجد من الناحية الاقتصادية، ويشير " فهد المارك " إلى أن السبب في ذلك يعود إلى أمرين: الأمر الأول: رغد العيش الذي جاء نتيجة لاستجابة الله لدعوة النبي إبراهيم عليه السلام. الأمر الثاني: هو وجود الأماكن المقدسة في الحجاز؛ الأمر الذي جعل أكثر المسلمين الأثرياء من جميع أقطار العالم يضعون قسماً من أموالهم وفقاً على الحرمين ( المارك، ١٣٩٨).

### الأوضاع السياسية

يبين الوضع السياسي للمناطق التي تتكون منها المملكة في بداية القرن الرابع عشر الهجري الانقسامات الإقليمية والتجزئة القبلية والحروب الأهلية، حيث كانت تلك المناطق مسرحاً للفتن وميداناً للتنافس بين الحكام المحليين وجنوح القبائل نتيجة أطماع بعضهم في تكوين كيانات سياسية مستقلة. فكما يشير " فهد المارك " فإن البلاد كانت تنقسم إلى اثنتي عشرة وحدة إقليمية هي: ( العتيبي، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦م: ٢٥ ).

في الشمال: منطقة الجوف وما حوله، يسيطر عليه الشيخ نوري الشعلان،

وكانت الحروب بينه وبين آل رشيد.

بلدة تيماماحولها، يحكمها عبدالكريم بن رمان بعد أن قتل ممثل ابن رشيد واستقل بها.

في حائل آل رشيد، نفوذهم يصل إلى أطراف القصيم.

مدينة بريدة يحكمها آل أبا الخيل، وهم غالباً في صراع مع جيرانهم.

مدينة عنيزة، كان يحكمها آل سليم، وآل يحيى ولهم معارضون من القرى المجاورة.

مدينة الرياض والقرى المحيطة بها، ويتبعها مدن وقرى الوشم قاعدتها شقراء وسدير وقاعدتها المجعة والزلفي وحريملاء ووادي الدواسر والخرج، كلها تحت سلطة الأمير عبدالعزيز بن عبدالرحمن.

منطقة الأحساء والقطيف، يحكمها العثمانيون ولكن نفوذهم فيها إسمي فقط، لأن النفوذ الحقيقي في تلك المنطقة لقبائل العجمان وبني هاجر وآل خالد.

مدن الحجاز الرئيسية: يحكمها العثمانيون ولكن نفوذهم إسمي فقط مناصفة مع أمير مكة الذي لم يتجاوز نفوذه الفاعل المدينتين المقدستين "مكة المكرمة والمدينة المنورة" ومدينة جدة.

منطقة عسير، عاصمتها أبها تحكمها أسرة آل عائض بعد أن خرج العثمانيون من المنطقة نتيجة هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى التي أجبرتهم شروطها على الخروج منها، وتسليم سلاحهم للحكام المحليين.

منطقة جازان وما يجاورها، يحكمها الأدراسة الذين دخلوا في صراع مع أمير مكة ومع آل عائض في أبها ومع إمام اليمن والنتيجة صراعات مستمرة على الصعيدين الداخلي والخارجي ( العنبي ١٤١٧هـ: ٣١ ).

لقد، كان من نتيجة هذه التجزئة والوحدات الإقليمية التي كانت تنقسم إليها البلاد تناحر سياسي بين الزعماء وبين القبائل وبينهم جميعاً، ومع القوى الخارجية مثل بريطانيا وإيطاليا والعثمانيين قبل خروجهم من المنطقة. وكان لهذا التناحر والصراع الدائم آثاره على نوعية الجرائم السائدة آنذاك، وعلى حالة الأمن بوجه عام في البلاد.

وهكذا، كانت جزيرة العرب قبل عهد الملك عبدالعزيز ( أيام حكم العثمانيين وتسلط آل رشيد ) - كما يقول روم لن دو Rom landau في كتابه " الإسلام اليوم، Islam Today ممزقة الشمل بسبب الثارات بين القبائل " ونتيجة لذلك كانت جرائم السلب والنهب من " المهن " المعترف بها، ولم تكن طرق القوافل أو قطعان الماشية من غنم وجمال في مأمن من التعدي ( الزركلي، ١٣٧٩هـ / ١٩٧٧م: ٤٥١).

لقد كان الغزو والنهب وقطع الطريق من أهم مصادر دخل القبائل نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة آنذاك؛ بينما طبيعة المناخ، واشتغال أغلب السكان بحرفة الرعي، وأخطار الطرق، ساعدهم في الإقلال من حركة التجارة. ولقد ساعد أيضاً في خلق ذلك الوضع عدم وجود حكومة قوية تردع مرتكبي الأفعال السيئة، التي تُعتبر في نظر رجال أولئك العصر من سمات الشجاعة والبطولة، ويُعتبر ذلك امتداداً لأعرافهم وتقاليدهم المتوارثة منذ القدم ( العتيبي، ١٤١٧هـ ).

كذلك كانت بلاد الحجاز مرتعاً للجرام والمجرمين، وكان ذلك بسبب عدم تعقبهم وتركهم يعيشون فساداً. فالقوضى كانت نعم البلاد من أقصاها إلى أقصاها. من ناحية أخرى يرى جل المؤرخين أن أبناء البادية مسئولون عن حوادث الإخلال

بالأمن في الطرق المؤدية إلى المشاعر المقدسة. ومع أن هذا الاتهام فيه شيء من الحقيقة، إلا أن الذي لم يتطرق له المؤرخون هو أثر ظروف المعيشة التي كانت تعاني منها مجتمعات البادية بصورة عامة من ناحية، وإهمال الحكام للبدو وانتشار الأمية بينهم، وهذه من الأسباب التي تدفع أبناء البادية إلى ممارسة أعمال السطور وسلب عابري السبيل، بل إن أبناء البادية يغير بعضهم على بعض، لأن هذا التصرف من أهم وسائل الحصول على متطلبات الحياة. وهذا ما أكدّه أيضاً كثير من الباحثين. فيشير رابح لطفي جمعة في كتابه (حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز) عند تحديده أسباب الجريمة واضطراب الأمن في الحجاز، ومنطقة نجد قبل الملك عبدالعزيز إلى أنها ترجع إلى ضعف السلطة الحاكمة آنذاك، وعدم قدرتها على السيطرة وتوفير الطمأنينة للمواطنين والوافدين لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة. فضلاً عن عدم إقامة وتنفيذ الحدود الشرعية في القتل وقطاع الطرق والسرقة. فلم يكن لدى السلطة من حفظة الأمن ووسائل القمع الإمكانيات ما تستعين به على توطيد الأمن في الوقت الذي كان فيه أغلب أفراد القبائل والعشائر في البادية يمتلكون السلاح. يضاف إلى ذلك الجهل الذي كان مخيماً على الناس، والفقر المدقع والحالة الاقتصادية السيئة التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة. وغني عن البيان ما للفقر وسوء الأحوال الاقتصادية والجهل من تأثير وبواعث على ارتكاب الجريمة ( جمعة، ١٩٨٢م: ٥٠-٥١).

من ناحية أخرى لعبت العادات والتقاليد الموروثة بين أفراد القبائل دوراً كبيراً في تحديد طبيعة ونوع الجرائم واتجاهها. لقد كان العرف السائد في ذلك الوقت هو الذي يجبر الرجال على مشاركة القوم في الغزو حتى لا يتهم بالجن. فالمشاركة في الغزوات هي سمة الرجل للشجاع، أما الرجل الذي لا يشارك فهو رجل يتهم



بالجن، والرجل الجبان لا يزوج له أو يتزوج منه. فكما يروي ( فهد المارك ) في توضيح ذلك: " أن عليا بن رشيد والد عبدالله وعبيد اللذين أسسا إمارة آل رشيد في حائل كان تقياً ورعاً، ومع ذلك فهو يشارك قومه في الغزو حتى لا يشذ عن تقاليد مجتمعه. وفي إحدى الغزوات التي انتصر فيها توجه ورفض أن يأخذ نصيبه من الغنائم، على الرغم من أنه أبلى بلاءً حسناً في القتال، ولما سُئل عن ذلك قال: ( إنني أخاف الله من أن أستحل مال أخي العربي المسلم ) فقالوا له: لماذا تشارك في الحرب مادامت تلك عقيدتك ؟ فقال: أخشى ألا أجد منكم من يتزوج بناتي أو يزوج ولدي عبيد وعبدالله " ( المارك، ١٦٤ ).

وهكذا، فرضت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي سادت شبه جزيرة العرب في فترة ما قبل التوحيد أنواعاً معينة من الجرائم. فالسرقة كانت شائعة بشكل لافت للنظر بسبب الفقر الذي كان سائداً وبخاصة في البادية. وتشير بعض الدراسات إلى أن السرقة لم تكن لها حدود ليلاً ونهاراً، عشية وباكراً، ولا سيما من حجاج بيت الله الحرام. كذلك فرضت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عاشها المجتمع في شبه جزيرة العرب في فترة ما قبل التوحيد أن تكون جرائم قطع الطريق والسلب والنهب هي أكثر الجرائم انتشاراً. فهذه الجرائم كانت تتم بشكل جماعي. من ناحية أخرى، كانت الجرائم الأخلاقية ( هناك الأعراض والزنا ) من الجرائم محدودة النطاق ونادرة الحدوث لغيرة العربي المسلم على عرضه وحرصه على حمايته أكثر من أي شيء آخر، وإن حدثت فإنها تظل تعلق بأذهان الأفراد. ومن ناحية ثالثة، تفاوتت نسبة انتشار تلك الجرائم بين البادية والقرى والحضر، فجرائم مثل جرائم قطع الطريق والسلب والنهب والإغارة كانت سائدة بشكل كبير في البادية. وفي هذا يشير بعض الباحثين إلى " أن أبناء البادية

مسئولون عن حوادث الإخلال بالأمن وانتشار الجريمة في تلك الفترة، ويرجعون ذلك إلى أثر ظروف المعيشة التي كانت تعاني منها مجتمعات البادية بصورة عامة، وانتشار الأمية والجهل بينهم، مما دفعهم إلى ممارسة أعمال السطو وسلب عابري السبيل ليس فقط، بل إن أبناء البادية يغير بعضهم على بعض، لأن هذا التصرف من أهم وسائل الحصول على متطلبات الحياة " ( العتيبي، ١٤١٧هـ ).

وهكذا، نستطيع بعد هذا العرض للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في البلاد آنذاك وعلاقتها بالجريمة، أن نحدد أهم الأسباب والدوافع وراء الجريمة في تلك الفترة على النحو التالي:

- الفقر والجهل، وهو العامل الأساسي لكل جريمة. لقد كانت الحالة الاقتصادية منهورة، فالمجاعة متفشية، الأمر الذي دعا إلى انتشار الجرائم واستفحالها.
- إهمال الحكام وتخلخل مسؤوليتهم، وعدم وجود رقابة تتمثل فيها الإدارة والإشراف الفعال، حيث لم توجد مصلحة أمن بالمعنى الذي يروع العابث، وكل ما كان في ذلك العهد لا يزيد عن عساكر من الخفراء ما يقال عنهم بأنهم ( باوردية الشريف ) أي حرس الحاكم ومهمتهم حراسة الحاكم الذي يتأمر على البلدة ( الأحيدب، بدون: ٤١ ).
- القيم الاجتماعية البالية التي كانت سائدة آنذاك، وما تتضمنه من ضرورة مشاركة الرجال في أعمال السلب والنهب والسطو، فهذه الأعمال كانت محل فخر واعتزاز للأفراد والقبائل في تلك الفترة.

قائمة المراجع

١ - الكتب:

- ١ - آل سعود، عبدالرحمن بن سعود (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) الإجرام: دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى العبيكان، الرياض.
- ٢ - الساعاتي، سامية (١٩٨٣م) الجريمة والمجتمع: بحوث في علم الاجتماع الجنائي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية بيروت.
- ٣ - السيف، محمد إبراهيم، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي بين التصور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي، مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٤ - الأحيدب، عبدالعزيز (بدون) ظاهرة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز، مطابع الإشعاع التجارية، الرياض.
- ٥ - الجوهري، محمد ومترجم (١٩٩٣م) البحث الاجتماعي: الأسس النظرية والخبرات الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.
- ٦ - الدوري، عدنان (١٩٧٩م) أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، منشورات دار السلاسل، الكويت.
- ٧ - السباعي، محمود (١٩٦٣) إدارة الشرطة في الدولة الحديثة، الشركة العربية للطباعة، القاهرة.
- ٨ - العتيبي، إبراهيم (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) الأمن في عهد الملك عبدالعزيز: تطوره وآثاره، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الرياض.
- ٩ - الزركلي، خير الدين (١٣٧٩هـ - ١٩٧٧م) شبه الجزيرة: عهد الملك عبدالعزيز ج ٢ ، دار العلم للملايين، بيروت.
- ١٠ - الفوال، صلاح (١٩٨٢م) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، مكتبة غريب، القاهرة.
- ١١ - المارك، فهد، (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) من شيم الملك عبدالعزيز، ج ٣، الطبعة الأولى، (د.د).
- ١٢ - جمعة، رابع لطف (١٩٨٢م) حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز، مطبوعات

- دائرة الملك عبدالعزيز (٢٣) الرياض.
- ١٣ - عودة، عبدالقادر ( ١٩٦٨ ) التشريع الجنائي الإسلامي المقارن، ج ١، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٤ - عبدالمعطي، عبدالباسط (١٩٩٧م) البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ١٥ - غيث، محمد عاطف (١٩٧٩م) قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ب - فصول في كتب:

- ١٦ - الخليفة، عبدالله (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض، في الكتاب السنوي (٢) مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض.
- ١٧- الساعاني، حسن، ومراد (١٣٩٦هـ) أثر تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي في استتباب الأمن في المملكة العربية السعودية، في الندوة العلمية لدراسة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي وأثره في مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية في (١٦- شوال ١٣٩٦هـ) (وزارة الداخلية، الرياض).
- ١٨ - ساري، سالم (١٩٨٣م) أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت.
- ١٩- شمس، محمد وعقاد، عدنان (١٤١٥هـ) تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، للكتاب السنوي (٢) مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض.
- ٢٠- عبدالرحمن، عواطف ( ١٩٨١م ) دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، للعدد (٤٦) الكويت.
- ٢١- غانم، عبدالله ( ١٤١٠هـ ) الطريقة الانثروبولوجية مدخل لدراسة الجريمة، مجلة الأمن، العدد الأولي.

ج - رسائل:

- ٢٢- الجمعان، أحمد (١٤٠٩هـ) تعاطي المخدرات وإرتكاب الجريمة، دراسة ميدانية مطبقة على المودعين بسجن الدمام رسالة ما جستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الملاحق:

قائمة بالكتب المستخدمة في التحليل مرتبة حسب تاريخ نشرها

- ١ - الانتصاري، محمد عبدالله (١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م)، تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء القديم والجديد، القسم الأول، مطابع الرياض.
- ٢ - غالب، محمد أديب (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي، الطبعة الأولى، دار البمامة للبحث والترجمة والنشر.
- ٣ - الزركلي، خير الدين (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز ج٢، بيروت، دار العلم للملايين.
- ٤ - المارك، فهد (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) من شيم الملك عبدالعزيز، ج٣ (د ط).
- ٥ - الغلامي، عبدالمنعم (١٤٠٠هـ) الملك الراشد جلالة المغفور له عبدالعزيز آل سعود، الطبعة الثالثة، الرياض، دار اللواء.
- ٦ - بشر، عثمان (١٤٠٢هـ) عنوان المجد في تاريخ نجد، ج١ الرياض: دار الملك عبدالعزيز.
- ٧ - جمعة، رابح لطفي (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) حالة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز، الرياض، مطبوعات دار الملك عبدالعزيز (٢٣).
- ٨ - السلطان، محمد عبدالله (١٤١٥هـ) توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في الاستقرار الفكري والسياسي والاجتماعي، الطبعة الأولى.
- ٩ - العتيبي، إبراهيم (١٤١٧هـ) الأمن في عهد الملك عبدالعزيز (١٣١٩-١٣٧٣هـ)، طبعة أولى، الرياض، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

- ١٠- الأحيدب، عبدالعزيز ( بدون ) ظاهرة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز، الرياض، مطابع الإشعاع التجارية.

**المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية  
بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية**

---

إعداد

الدكتور/ رشيد بن النوري البكر

أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد بكلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

---





## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافر المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. وقد اقتصر على كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي كعينة ممثلة لكتب العلوم الشرعية في هذه المرحلة، وحاولت الدراسة تحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن الأسئلة الستة التي طرحتها، باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، وكانت أدواتها تصنيفاً للمفاهيم الأمنية، تم اشتقاقها من مراجعة الأدب التربوي والبحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموقف الإسلام من الأمن. ومن أهم نتائج تحليل محتوى كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي ما يأتي:

- إن المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي قد حصلت على الرتبة الأولى من بين مفاهيم المجالات الأمنية.
- إن معظم المفاهيم الأمنية وردت في شكل جمل في كتب العلوم الشرعية، ثم في شكل عناوين فرعية، وأخيراً في شكل عناوين رئيسة.
- إن محتوى كتاب الفقه أكثر كتب العلوم الشرعية تضمناً للمفاهيم الأمنية عبر أشكال المحتوى الثلاثة، في حين أقل كتب العلوم الشرعية تضمناً للمفاهيم الأمنية كتاب التوحيد.
- وفي ضوء النتائج السابقة انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة تركيز المناهج الدراسية على الأهداف الأمنية، والاستفادة من تصنيف المفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية عن تطوير المناهج الدراسية، وإجراء دراسات تحليلية أخرى، وزيادة الاهتمام بالمفاهيم الأمنية التي دلت نتائج الدراسة على عدم توافرها.

## المقدمة:

بعد تحقيق الأمن غاية من الغايات التي ينشدها الإنسان في كل لحظة، وفي كل يوم منذ أن خلقه الله، ويسعى إليها كل مجتمع من المجتمعات في كل عصر، وفي كل مكان. وقد قرن الله عز وجل نعمة الأمن بأعظم نعمه على الإنسان، حيث وصف جزاءه للمتقين في الجنة بالأمن " من انقطاعه، ومن مضرت، ومن كل مكد... " ( السعدي، ١٤٠٤هـ: ج ٦، ١٦). قال تعالى: ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ﴾ (الدخان: آية، ٥٥).

وفي المقابل ذكر الله عز وجل قريش بنعمته عليهم، إذ " عصم دماءهم وجعل مكانهم حراماً ذا أمن، تجلب إليه الأرزاق من كل مكان". (الصابوني، ١٩٨١

م: ج ٢، ٤٤٠). قال عز وجل: ﴿أَوَلَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِن لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (القصص: آية، ٥٧).

وأيضاً قال تبارك وتعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل: آية، ١١٢).

ففي هذه الآية ضرب الله مثلاً بمكة، "فإنها كانت آمنة مطمئنة مستقرة يتخطف الناس من حولها، ومن دخلها كان آمناً لا يخاف، فجذبت آلاء الله عليها، فالبسها وأذاقها الجوع بعد أن كان يجيء إليها ثمرات كل شيء ويأتيها رزقها رغداً من كل مكان". (ابن كثير، ١٩٨١م: ج ٢، ١٣٤٩).

ولأهمية تحقيق الأمن، لكونه حاجة أساسية من الحاجات التي لا تستقيم حياة الإنسان إلا بها؛ فقد دعا إبراهيم عليه السلام ربه تحقيق الأمن لأهل البلد الحرام، بل قدمه على الدعاء بالرزق قال تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة: آية، ١٢٦).

ولقد حرص الرسول ﷺ على تحقيق الأمن لصحابته — رضى الله عنهم — لما اشتد عليهم الأذى بمكة بعدما مكثوا فيها نحو عشر سنين يدعون إلى الله وحده وإلى عبادته وحده لا شريك له سراً، وهم خائفون لا يؤمرون بالقتال، إذ أمرهم بالهجرة إلى المدينة.

وقد ربط الرسول ﷺ بين الأمن وحيازة الدنيا وذلك في قوله ﷺ: "من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها". (رواه الترمذي، ١٩٩٤م: ج ٩، ح ٢٣٥١).

والسيوم تسعى المجتمعات كافة في هذا العصر إلى تعميق الوعي الأمني

لأفرادها بأنواعه المختلفة بجميع الأساليب النظرية والعملية، حيث تبنت عدد من الدول سياسات محلية لتعميق الفهم الأمني لدى أبنائها، ومن تلك الدول أمريكا وكندا واليابان. ففي كندا أوصت اللجنة المكلفة بدراسة مشكلة التعليم الأمني بضرورة إلزام الجامعات والكليات بتقديم مناهج دراسية لتعميق الوعي الأمني (البشري، ١٩٩٩م: ٢٠-٢١)، وما ذلك إلا إيماناً منها بالدور الذي تقوم به المناهج الدراسية تجاه غرس القيم والمفاهيم الأمنية التي ينشدها المجتمع في نفوس الناشئة؛ لأن توضيح تلك المفاهيم وغرسها في نفوسهم يشعرهم بالاستقرار والاطمئنان، ويحررهم من الخوف، ويدفعهم إلى التفاعل بإيجابية مع التغيرات والتطورات التي تحدث في مجتمعهم. ويرى كثير من التربويين من أمثال روجرس (Rogers) أنه ينبغي الاهتمام بتوفير الأمن للطلاب، سواء في البيت أو المدرسة، لأن نمو قدراتهم الإبداعية يتأثر بذلك". (clark, 1988: 15) وفي المقابل يؤدي فقدان الأمن إلى شعور الطالب بالخوف، وجعله يعيش حالة نفسية مضطربة؛ مما يجعله سلبياً تجاه قضايا مجتمعه وأمته.

وقد أكدت اللجنة الوطنية الأمريكية للوقاية من الجريمة في تقريرها أهمية دور المدرسة في تنشئة الأجيال، وحمايتهم من الانحراف، وتزويدهم بالمهارات والقيم اللازمة. (العوجي، ١٩٨٣م: ٣٩٦).

ويجمع التربويون على أن الواجب على النظم التعليمية التي أنشأها المجتمع وعهد إليها مسؤولية تربية النشء أن تعمل جاهدة على توضيح المفاهيم الأمنية لطلابها، وإكسابهم الاتجاهات الإيجابية نحو المحافظة على النظام الأمني وتعميق فهمهم ووعيهم للجوانب الأمنية المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الجنائية أو غيرها، وتقويتهم ضد الأخطار التي تهدد نظامهم الأمني؛ مما يمكنهم

من التفاعل بإيجابية، والتعاون بعضهم مع بعض، لتحقيق الأمن لأنفسهم ومجتمعهم.

ويرى الدعيح (١٩٨٦م: ١١٤) أن هناك رابطة قوية بين توطيد الأمن في المجتمع سواء أمن الجماعة أو أمن الأفراد وبين ترقية المجتمع ورغد عيشه في شتى المجالات".

وفي هذا الصدد "يرى روسكر فايجن أنه من المستحيل أن يتمكن مجتمع ما من المحافظة على خط سيره المستقيم نحو الرقي والحضارة ما لم يضع قواعد حقيقية لأمن طويل المدى ينبع من خلال إنشاء جيل كامل يعرف أن من أهم ما يجب المحافظة عليه هو الأمن ذاته". (دياب، ٢٠٠١م: ٦٩).

وتأسيساً على ما سبق فإن المناهج الدراسية مطالبة بتبني برامج تعليمية يتم بناؤها عن طريق تعاون المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية، بحيث تعرض المفاهيم الأمنية بصورة مناسبة لمستوى فهم الطلاب، وكذلك تقدم الخبرات اللازمة والداعمة لتحقيق الوعي الأمني المناسب للمجتمع السعودي المنبثق من مصادر التشريع الإسلامي، مع العمل على ممارسة النشاطات التعليمية المعززة لتعميق المفهوم الأمني لدى الطلاب. ويأتي في مقدمة ذلك مناهج العلوم الشرعية، وذلك لأن لها وضعاً لا تطاولها في الارتقاء إليه أية مادة دراسية أخرى، وذلك لأنها تتصل بفطرة راسخة في أعماق الإنسان، وأنها لا تقف بهذه الفطرة حيث هي، وإنما تعمل على تصفيتها وتمييزها تنمية رفيعة وشاملة، ويتبين أيضاً أن لها وظيفة تفوق وظيفة المواد الدراسية جميعها، ذلك أنها تتصل اتصالاً مباشراً ببناء الحياة الفردية والاجتماعية، كما ينبغي أن يكون عليه بناؤها. (خاطر، وآخرون، ١٩٨٩م: ٣١٢).

ومن هنا يمكن القول إن موضوع الأمن بدأ يفرض نفسه في هذا العصر بصورة ملحّة على واضعي المناهج الدراسية. لذا يجب أن يكون لديهم تصور واضح ومتكامل للمفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة؛ وذلك لأن المناهج الدراسية - وفي مقمّتها مناهج العلوم الشرعية - تعد من أهم ركائز تحقيق الأمن في المجتمع السعودي، وهي المؤهلة دون غيرها لأن تكون سداً منيعاً أمام مختلف مصادر التهديدات المتزايدة يوماً بعد يوم والموجهة نحو البناء الأمني والناجمة عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم.

ولعل مبعث اهتمام الباحث بدراسة المفاهيم الأمنية المنضمة في كتب العلوم الشرعية إنما يرجع إلى الأمور الآتية:

- إيمان الباحث بأهمية مناهج العلوم الشرعية وقدرتها على المساهمة في بناء النظام الأمني لدى الطلاب.
- تعزيز الشعور بالأمن لدى الطلاب.
- تأكيد العلاقة الوطيدة بين مناهج العلوم الشرعية. وإشباع حاجة الأمن لدى الطلاب.
- كثرة التساؤلات في الفترة الأخيرة التي تدور حول دور المناهج الدراسية في تعميق المفاهيم الأمنية لدى الطلاب، وكيفية إكسابها لهم.
- إن تحقيق الأمن في نفوس الطلاب يعد نقطة البداية للانطلاق نحو تنمية التفكير بأنواعه المختلفة والمساهمة في التنمية التي ينشدها المجتمع.

### تحديد مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على مدى توافر المفاهيم الأمنية في

مناهج العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي في المملكة العربية السعودية. ويمكن تحديد هذه المشكلة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن السياسي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي؟

٢- ما مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاقتصادي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي؟

٣- ما مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي؟

٤- ما مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاجتماعي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي؟

٥- ما مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الثقافي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي؟

٦- ما شكل المحتوى الذي وردت فيه المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي؟

#### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محتوى كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي (بنين) في المملكة العربية السعودية للتعرف على مدى توافر المفاهيم الأمنية اللازمة للطلاب، وبذلك يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، هي على النحو الآتي:

- تحديد المفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب الصف الأول الثانوي.
- تحليل كتب العلوم الشرعية في الصف الأول الثانوي.

- تحديد جوانب القوة، وجوانب الضعف فيما يتعلق بالمفاهيم الأمنية في مناهج العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي.
- التعرف على شكل المحتوى الذي وردت فيه المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي.

#### أهمية الدراسة

- تتبع أهمية الدراسة مما يأتي:
- توفير مجموعة من المفاهيم الأمنية التي ينبغي مراعاتها عند تأليف المناهج الدراسية.
- التعرف على مدى تضمن مناهج العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي للمفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب الصف ، إذ يعد ذلك خطوة من خطوات تطوير المناهج الدراسية.
- أن يتعرف المسؤولون عن التعليم في المملكة العربية السعودية على مدى مساهمة المناهج الدراسية – وخاصة مناهج العلوم الشرعية – في تعميق المفاهيم الأمنية لدى الطلاب.
- ندرة الدراسات التي أجريت في هذا المجال.
- سوف تساعد هذه الدراسة على فتح المجال أمام مزيد من الدراسات المتعلقة بهذا المجال.

#### مصطلحات الدراسة

##### المفاهيم:

يعرف المفهوم بأنه "مجموعة من الأنواع أو المعاني أو الأحداث التي يتم

ربطها بناءً على خصائص مشتركة بينها ويمكن الدلالة عليها بمصطلح معين".  
(Merrill & Jennyson, 1977: 3).

كما عرفه اللقاني، والجمال (١٩٩٦م: ١٧٢) بأنه عبارة "عن تجريد تعبر عنه بكلمة أو رمز يشير إلى مجموعة من الأشياء أو الأنواع أو الأحداث التي تتميز بسمات وخصائص مشتركة أو هي مجموعة الأشياء أو الأنواع التي تجمعهم فئات معينة".

#### ويقصد بالمفهوم في هذه الدراسة:

تعبير مجرد يدل على مجموعة من الصفات المشتركة بين مجموعة من المعلومات والأفكار أو الحقائق المتعلقة بالأمن السياسي، والاقتصادي، والجنائي، والاجتماعي، والثقافي.

#### الأمن:

يعرف الأمن بأنه "اطمئنان الفرد والأسرة والمجتمع على أن يحيا حياة طيبة في الدنيا لا يخافون على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم ودينهم وعقولهم ونسلهم من أن يعتدي عليها أو على ما يصونها ويكملها أحد دون حق، وفي ذلك اطمئنانهم بالسعي في كل ما يرضي الله سبحانه حتى يتم لهم الأمن في الآخرة بنيل رضى الله وثوابه والنجاة من عقابه". (قادري، ١٩٨٨م: ١٧).

ويعرفه نافع (١٩٧٢م: ٣٧) بأنه "إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهره المادي والنفسي المتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري والتوافق مع الآخرين والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه، وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ



السكينة العامة حيث تسير حياة المجتمع في هدوء وسكينة".

أما الجحني (١٩٨٩م: ٧٣) فيعرف الأمن بأنه " مجموعة من الإجراءات التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخلياً وخارجياً انطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتمدة".

ويقصد بالأمن في هذه الدراسة: تلك الأساليب التربوية التي جاء بها الشرع لتحقيق الأمن للفرد والجماعة في جميع المجالات، في الدنيا والآخرة.

### كتب العلوم الشرعية

يقصد بها: الكتب التي يدرسها طلاب الصف الأول الثانوي بالمملكة العربية السعودية والخاصة بمواد العلوم الشرعية، وعددها أربعة كتب، بالإضافة إلى مقرر القرآن الكريم لهذا الصف.

### الإطار النظري والدراسات السابقة

إن كل مفهوم من المفاهيم الأمنية له أهمية بالغة في حياة الطالب، فكل مفهوم يعد موضوعاً مهماً، ويقدر وضوح المفهوم للطالب، ويقدر رسوخه وثباته في نفسه، والاقتناع به يزداد شعور الطالب بالأمن. واليوم تحتم الظروف والمتغيرات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية الحالية أن يكون للنظام التعليمي دور كبير في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل لدى الطالب.

والمدرسة بمفهومها الحديث وبما يناط بها من وظائف تربوية، واجتماعية، وأمنية من أهم المؤسسات التي يتربى فيها الطالب إما على الأمن أو على الخوف من بداية دخوله المدرسة. فبناء شخصية الطالب بناءً شاملاً متكاملًا متوازنًا يعتمد

بصورة كبيرة على المفاهيم والقيم والاتجاهات التي يتعلمها ويكتسبها من النظام التربوي. فالمدرسة تشبه - إلى حد كبير - المجتمع الكبير الذي يعيش فيه الطالب، كونها يتوافر فيها جميع الفئات المختلفة في المجتمع من مدير، ووكيل، ومرشد، ومعلم، وطلاب، فهي بفتاتها هذه تشبه الحياة المدنية التي سيتعامل معها الطالب مستقبلاً. كما أن العمل داخلها تحكمه مجموعة من الأنظمة، ويحدث داخلها تفاعل بين أعضاء المجتمع ينتج عنه إما شعور الطالب بالأمن، وإما شعوره بالخوف.

فعلى سبيل المثال الطالب الذي يعاقب في المدرسة عندما يبدي وجهة نظره في المدرسة أو في أي نظام فيها، فإن هذا العقاب سواءً كان بدنياً أو جسمى سوف يربي الطالب على الخوف، ويشعره بعدم الأمان، ويكون لديه عدم الرغبة بالانتماء إلى هذه المدرسة، وقد يمتد هذا إلى عدم الأمان من المجتمع. كما يمكن أن يزداد شعور الطالب بالأمن الاقتصادي داخل المدرسة أو يقل. فالمدرسة التي تسهم في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الطالب تجعله يشعر بالأمن الاقتصادي، وتؤدي إلى زيادة شعوره بالأمن الاجتماعي. كما تنعكس العلاقات الأخوية بين المعلمين وبعضهم ببعض، أو العلاقات الأبوية بين المعلمين والطلاب على تحقيق الأمن الاجتماعي حيث يشعرون برابط الأخوة فيما بينهم، وبانتمائهم إلى أسرة المدرسة. كما أن المناهج الدراسية - بما تقدمه من مادة علمية مستمدة من مصادر التشريع - تعد عاملاً رئيساً للأمن الثقافي، إذ توضح لهم الأفكار والمذاهب الهدامة وكيفية مواجهتها. ومن هنا يتبين أنه ينبغي على المدرسة أن تهئ لطلابها الفرص؛ لكي يشعروا بالأمن بمفهومه الشامل، وأن تنمي فيهم هذا الشعور، وتدريبهم على حل المشكلات التي قد تعيق هذا النمو.

## الجوانب الأمنية

إن المتتبع للبحوث والدراسات السابقة المتعلقة بالمجال الأمني يلحظ تعدد الجوانب الأمنية التي يمكن أن تعزز الشعور بالأمن والاطمئنان في نفوس أفراد المجتمع، وهذه الجوانب الأمنية هي: الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الجنائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي. وفيما يلي استعراض موجز لهذه الجوانب الأمنية، وبيان دور المناهج في تعزيزها.

### أولاً: الأمن السياسي

يستحق الأمن السياسي من خلال معرفة كل فرد من أفراد المجتمع لحقوقه على الحكومة التي ينتمي إليها والتي ساهم في اختيارها، وأيضاً من خلال معرفته بواجباته والتزامه نحوها، والتي تقرضها عليه العقيدة التي يؤمن بها، ويزداد عمق وعي الفرد بالأمن السياسي من خلال فقهه لنظام الحكم ومعرفة دوره فيه، ومعرفة مكان الحاكم فيه.

ويعد "الاستقرار السياسي على وجه الخصوص هو مبعث الأمن ومنطلقه على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية؛ بل إن توطيد الأمن السياسي وصونه، والحفاظ عليه هو بمثابة الصمام الفعال لترسيخ الأمن على ظهر الأرض، بدءاً من الأمن النفسي للأفراد، إلى الأمن الجماعي للأوطان، إلى الأمن الدولي. فالناس يطالبون بالاستقرار في شتى بقاع الأرض، ولكنهم يختلفون اختلافاً واسعاً وأساسياً في فهم تصوره" (الجحني، ب ت : ١٠٤).

وفي هذا الصدد يرى نقرة (١٩٩٠م: ٢٠) أن أمن الشعوب والدول لا يوهب ولا يمنح، ولكنه يفرض بحكمة السياسة، وحسن التدبير، واطراد التنمية، وإقرار الحكم، والالتزام بالقيم الدينية.

ويمكن لمناهج العلوم الشرعية أن تعزز جانب الأمن السياسي عند الطلاب، وذلك من خلال التركيز على النقاط الآتية:

١- لزوم الجماعة، وتنصيب إمام يتولى أمور الحكم، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: آية، ٥٩). وأيضاً لقوله ﷺ: "من مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية". (رواه أحمد، ١٩٩٤م: ج ٢، ٢٠٥). وقال ﷺ "من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية". (رواه أحمد، ١٩٩٤م: ج ٥، ٦٠). ويقول ابن تيمية رحمه الله (١٩٦٩م: ١٦١): "يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين إلا بها".

٢- بيان وجوب طاعة الرعية لولي الأمر، فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثره علينا، وألا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان". (رواه البخاري: ٢٠٠٠م: ج ١٣، ١٥١، ح ٧١٤٤).

٣- بيان كيفية "اختيار مجلس الشورى، ويقصد بالشورى: التعاون في تبادل الرأي في أمر من أمور الفرد أو الجماعة، أو الأمة". قال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (سورة الشورى: آية، ٣٨).

٤- توضيح أن النظام السياسي في الإسلام يكفل حرية إبداء الرأي لجميع أفراد الشعب.

٥- تأكيد وجوب الاهتمام بأمر المسلمين.

٦- حماية الضرورات الخمس.

٧- العدل والمساواة. ذلك العدل الذي جعل رسول قيصر يقف عند رأس عمر رضي الله عنه ، وهو نائم فيقول: عدلت فأمنت، فمنت يا عمر" (غوث: ١٩٩٤م: ٧٢).

٨- تنقية فكر الشباب من الأفكار والمغالطات المتعلقة بالجانب السياسي: مثل " الديمقراطية ..... الخ

### ثانياً: الأمن الاقتصادي

لقد قدم الإسلام للبشرية نظاماً اقتصادياً شاملاً يساعد تطبيقه على تحقيق الرفاهية وحسن العيش، والشعور بالأمن لكل فرد في كل مرحلة من مراحل حياته. فقد أباح لهم اكتساب المال بالطرق المشروعة كالبيع والشراء بشروطه السبعة المعروفة، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (النساء: آية، ٢٩). كما أباح الزراعة، والصناعة، ولا ريب أن هذه المجالات الثلاثة (الزراعة، والصناعة، والتجارة) هي المجالات الطبيعية لتحصيل الأموال، وهي عماد الاقتصاد القوي لكل أمة تريد أن تحيا حياة استقلالية، رشيدة، عزيزة... مع ضرورة العمل على تنسيقها تنسيقاً يحقق للأمة أهدافها التي يوجبها الإسلام عليها، وتحقق ما يجب أن تحصل عليه، وتحتفظ به وتنميها، صوناً لكيانها واستقلالها في سلطانها وإرادتها. وقد أرشدنا تاريخ الاستعمار، إن من أهم أسبابه وأول نافذة ينبعث منها إلى الأمة هو نقص الأجهزة التي تحقق للأمة كفايتها من هذه العمد الثلاثة. ومن هنا كان على ولي الأمر في الجماعة الإسلامية أن يعمل جهده بما يحقق للأمة الانتفاع بها كلها، وأن يعمل على تنسيقها بحيث لا يترك الأموال تتكدس في عنصر واحد منها دون سواها على حسب حاجة البلاد المبنية على تقدير مصالحها، ويتم بذلك تنسيقها على الوجه الذي

يجعلها غنية بنفسها عن غيرها". (الخطيب، ١٩٨٤م: ٥٣٨).

كما شرع الإسلام أنواع الشركات كشركة المضاربة، والأبدان، والعنان، والوجوه، وشرع جميع الأنظمة الاقتصادية التي يحتاج إليها البشر، سواء الأنظمة المتعلقة بالدين، أو الرهن، أو الضمان، أو الكفالة، أو الإجارة....

ونظم الإسلام علاقة صاحب العمل بالعمال، وحثه على إعطائهم أجورهم، في حين طالب العمال بإتقان العمل وتأديته على أكمل وجه. فقد قال ﷺ "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه". (رواه ابن ماجه: ١٩٩٩م، ٣٥٠: ح ٢٤٤٣).

وفي المقابل حرم الإسلام الغش، والاحتكار، قال ﷺ: "المحتكر ملعون" (رواه ابن ماجه، ١٩٩٩م: ٣٠٩، ح ٢١٥٧). وأيضاً حرم الربا، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (سورة البقرة: آية، ٢٧٥). وكذلك حرم النصب والاحتيال بأي صورة كانت، كما حرم بيع النجس قال ﷺ: "ولا تتاجشوا". (رواه البخاري، ٢٠٠٠م: ج ٤، ٤٧٠، ح ٢١٦٠) (رواه مسلم، ٢٠٠٠م: ج ١٦، ٣٣٥، ح ٦٤٨٤).

ويتبين من ذلك أن الله عز وجل شرع تلك الأحكام الاقتصادية تحقيقاً للأمن والعدل، وتبنيها على وجوب الأخذ بالأسباب في السعي لاكتساب الرزق، فلا يجوز أخذ المال إلا بحقه، ولا صرفه إلا لمستحقه.

إلا "إن الأنظمة الاقتصادية الإسلامية، لا يمكن أن تكون فعالة في مجتمع موجه توجيهاً مادياً في ضوء الحضارة وفلسفتها وخططها التنموية التي انبثقت منها، وإنما تؤدي تلك الأنظمة ثمارها حين يوجه المجتمع توجيهها إسلامياً، وينال أبناؤه تربية إيمانية خالصة في ظل عقيدة التوحيد". (عبد الحميد، ١٩٩٥م: ١٠٦).

ويواجه تحقيق الأمن الاقتصادي العديد من المشكلات، إلا أن مشكلة الفقر

تعد من أبرز هذه المشكلات. وقد استعاذ النبي ﷺ من الفقر، فقال: "أعوذ بك من الفقر والكفر". (رواه النسائي، ١٩٨٧م: ج ٨، ٢٦٧). ومشكلة الفقر لا يقتصر أثرها على الأمن الاقتصادي، بل يمتد ليؤثر على بقية الجوانب الأمنية الأخرى. ويرى القرضاوي (١٩٨٣م: ١٩) أن الفقر خطر على سيادة الأمة وحريتها واستقلالها - فهو يضعف انتماء الفرد لبلاده ووطنه - فلا يجد في نفسه حماسة للدفاع عن وطنه والذود عن حرمان أمته، فإن وطنه لم يطعمه من جوع، ولم يؤمنه من خوف، وأمته لم تمد إليه يد العون لتنتشله من وهدة الشقاء.

ويربط علماء الاقتصاد بين المشكلات الاقتصادية وعدم الأمن، مثل: "البطالة، والكساد، وارتفاع تكاليف المعيشة، والاحتكار، والزيادة المفاجئة في الدخل، والسياسات النقدية والمالية غير العادلة". (النمري، ١٩٩٧م: ١٩-٢٦). كما يؤثر "ارتفاع الأسعار في بعض الأحيان على الأفراد، فيؤدي إلى اضطرابات نفسية وتوترات عصبية، وخصوصاً للفئة التي تعاني قسوة البطالة، أو عدم كفاية مواردها المالية للوفاء بحاجاتها الأساسية مما يجعل تلك الفئة تتور لآتفه الأسباب، وقد تندفع لارتكاب الجرائم..." (البشر، ٢٠٠١م: ٣٦٢).

لذا فإن دراسة الطالب للأحكام الشرعية المتعلقة بالنظام الاقتصادي تجعله يدرك بأن من مقاصد الشريعة الإسلامية صيانة الأموال والحقوق، وحفظها من التعدي بأي صورة كانت، كما يدرك أن النظام الاقتصادي في الإسلام نظام أخلاقي يعالج كثيراً من المشكلات الاقتصادية بما شرعه من أحكام للزكاة، والصدقة بأنواعها، والكفارة، والوقف، والنفقة... الخ، مما يجعله يشعر بالأمن الاقتصادي في كل مرحلة من مراحل حياته المختلفة الممتدة من الطفولة إلى الشيخوخة، وتحت أي

ظروف من الظروف الاقتصادية، غنى كانت أو فقراً، وفي ظل أي حالة صحية معافاة كانت أو مرضاً.

### ثالثاً: الأمن الجنائي

يمكن أن يشعر الطالب بالأمن الجنائي عندما يتعرف على الوسائل والإجراءات التي تؤدي إلى "درء المفسد الواقعة أو المتوقعة عن - الفرد - أو الجماعة، بإقامة أحكام الحدود والقصاص وغيرها، والتدريج بكافة الوسائل والطرق الممكنة فكرية أو مادية، حسية أو معنوية في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها وروحها". (بوساق: ١٦).

وقد عملت الشريعة الإسلامية على الحفاظ على النفس وحمايتها من التعدي عليها فحرم الله القتل إلا بحقه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (سورة الفرقان: آية، ٦٨). وشرع الله القصاص في القتل العمد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ﴾ (سورة البقرة: آية، ١٧٨)، وذلك للحد من الجريمة.

كما شرع الله الحدود وهي العقوبات المقررة شرعاً في المعاصي للوقاية من جريمة الزنا، والخمر، والسرقة، وقطع الطريق، والقذف، وحرم الشفاعة وقبولها في حد لله بعد أن يبلغ الإمام لقوله ﷺ: "من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره". (رواه أحمد، ١٩٩٤م: ج ٢، ١٨٣).

ومما لا شك فيه أن تناول مناهج العلوم الشرعية لهذه الموضوعات يربي الطلاب على المحافظة على الضرورات الخمس، وهي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العرض، وحفظ العقل، وحفظ المال، ويزداد وعيهم بالوسائل والإجراءات



التي شرعها الدين للحيلولة دون حدوث الجريمة، والعقوبات المقررة شرعاً لزرع النفوس عن الوقوع في الجريمة.

#### رابعاً: الأمن الاجتماعي

يقصد بالأمن الاجتماعي: " كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية.. إلخ) الهادفة لتوفير ضمانات شاملة تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية". (اسكندر، ١٩٩٨م: ٤).

ويرى (الشريف، ١٩٩٠م: ٢٥٠ - ٢٥١) أن مقومات الأمن الاجتماعي هي:

- ١- العقيدة الدينية.
- ٢- التماسك بين أفراد المجتمع.
- ٣- التوافق الجماعي على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة.
- ٤- التعاطف بين أبناء الوطن الواحد.

ومناهج العلوم الشرعية توضح كيفية تحقيق الأمن الاجتماعي للفرد، وذلك من خلال اهتمامها بجميع المؤسسات الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة، فقد أوضح الدين الإسلامي كيفية بناء الأسرة، وأمر بتطبيق منهج الله فيها. وبناء العلاقات الاجتماعية في المجتمع المسلم على أساس المودة والرحمة، لا على أساس مادي. قال ﷺ: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". (رواه مسلم، ٢٠٠٠م: ج ١٦، ٣٥٦، ح ٦٥٢٩).

وأيضاً تربي مناهج العلوم الشرعية الطالب ليكون متألّفاً مع جماعته إلى

درجة الإيثار، قال ﷺ : "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". (رواه مسلم: ٢٠٠٠م: ج ١، ٢٠٦، ح ١٦٨).

وكذلك يمكن أن يشعر الطالب بالأمن الاجتماعي عندما يدرس جملة من الأحكام المتعلقة بما يلي: نصرة المظلوم، وكفالة اليتيم، وعيادة المريض، وإعانة المحتاج، والتواضع والتراحم، ورعاية المسنين.....إلخ.

وهكذا يتضح أن مناهج العلوم الشرعية يمكن أن ترتقي بمستوى الأمن الاجتماعي إلى أعلى درجاته، بحيث يشعر كل فرد بأنه مسؤول عن نفسه، وعن أسرته، وعن مجتمعه، وعن أمته.

#### خامساً: الأمن الثقافي

يقصد به قدرة المجتمع على المحافظة على عقيدته، وقيمه، وثقافته من الأفكار والمذاهب الهدامة.

ويتعرض الأمن الثقافي للعديد "من الممارسات التي تدخل على فكر الأمة الواحدة، وتأتي بممارسات جديدة لفكر جديد يخالف فكر الأمة المراد غزوها حتى تبقى ضعيفة خاضعة للفكر الوافد... وتعتبر الوسائل الثقافية في مقدمة الوسائل التي يسعى الغزو الفكري للتحكم فيها والسيطرة عليها، ويؤدي ذلك إلى تغيير أنماط السلوك الاجتماعي لدى الشعوب والأمم التي يسيطر عليها، كما يتم ارتباطها ثقافياً واجتماعياً بالفكر الجديد". (المهيري، ١٩٨٤م: ٢٥٦).

ويرى الباحثون أن الاستقلال والسيادة الوطنية يظان ناقصين أو شبحين من دون صيانة الهوية الثقافية وتوكيدها، هذه الهوية التي تتعرض إلى التشويه والتزوير من قبل قنوات الغزو الثقافي ". (الحاج، ١٩٨٣م: ١٢).

ولقد أضحت مشكلة الأمن الثقافي في البلاد الإسلامية من أبرز المشكلات

المعاصرة، وذلك بسبب التبعية للغرب، والانبهار بحضارته من جهة، ومن جهة أخرى لما للثقافة من أثر قوي في تحديد ولاء أبناء الأمة لعقيديهم ومجتمعهم، وتحديد ملامح شخصيتهم، فهي تؤثر في حياة الفرد والجماعة على حد السواء. فإن كانت مستمدة من مصادر التشريع التي يؤمن بها المجتمع فإنها ستتهض به إلى أعلى المراتب، وإن لم تكن كذلك وكانت خليطاً من ثقافات مادية شتى بعيدة عن عقيدة الأمة، ومتعارضة معها، فإنها حتماً ستحدر بقيم الأمة إلى أدنى المستويات، وتورثها التبعية على مر العصور، حتى تستطيع أن تفيق من تبعيتها وترجع إلى عقيدتها. ولكي تكون "كل ثقافة عامل إبداع ووقود ارتقاء وتقدم نحتاج إلى نوع من المراقبة والمراجعة والتحيص على نحو مستمر، وإلا فمن الممكن أن تتحول إلى أغلال تكبل العقل، وتمده بالمدخلات الخاطئة". (بكار، ٢٠٠٠م: ٣٤). ولذا فإن المجتمعات كافة تهتم بثقافتها، وتعمل على تقويتها في نفوس الناشئة وصيانتها من الغزو الفكري، ومن المذاهب الهدامة.

واليوم يتعرض الأمن الثقافي في المجتمعات الإسلامية إلى هجمة شرسة من أعداء الأمة تستهدف عقول أبناء الأمة وقيمهم، وقد دلت نتائج دراسة الحسن (١٩٩٨م: ٢٠٩) على أن للغزو الثقافي آثاراً سلبية على الشخصية العربية، وهذه الآثار تأخذ الأبعاد التالية:

- ١- ضعف الشخصية.
- ٢- ضياع الشخصية.
- ٣- انقصاص الشخصية وإزدواجيتها.
- ٤- استلاب الشخصية.

وليس من سبيل إلى تعزيز الأمن الثقافي سوى تحرير العقل من القيود التي

كبلته، وإعمال الفكر الإسلامي في جميع مجالات العلوم والأنشطة الإنسانية، ويمكن أن يكون مفتاح ذلك عناية المناهج الدراسية بموضوع الغزو الثقافي على المنطقة وبيان مفهومة، ومظاهره، ومصادره، وأبعاده، وآثاره، وكيفية التصدي له.

### الدراسات السابقة

يكتسب موضوع الأمن والدراسات السابقة المتعلقة به أهمية بالغة بين الدراسات، وتزداد أهميته عندما يرتبط بالعملية التعليمية، وذلك لقوة الارتباط بينهما. فكل منهما يتأثر ويؤثر في الآخر زيادة ونقصاناً، كما أنهما يعدان معيارين أساسيين لتقديم المجتمعات.

وقد لاحظ الباحث أثناء بحثه ندرة الدراسات السابقة في هذا المجال، إذ لم يجد سوى دراسة النصراوي (١٩٩٢م) والتي هدفت إلى معرفة مدى وعي الجمهور العربي بالأمن، وقد طبق دراسته على عينة مكونة من (٢٠٨) أفراد من الفئات الآتية: (تجار، ومزارعين، وموظفين، وعمال، وطلبة) في المجتمعين الأردني والسوداني. وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع فئات الدراسة من (تجار، ومزارعين، وموظفين، وعمال، وطلبة) يرون أن أهمية الوعي الأمني تستوجب تدريسه في المدارس.

كما توصلت دراسة النصراوي (١٩٩٢م) إلى أن فئة الطلاب أقل فئات المجتمع ميلاً إلى مساعدة رجل الأمن في أداء رسالتهم، كما أنهم أقل الفئات معرفة بمكانته. وقد استنتج الباحث أن المخالفين للقانون يوجدون في كل الفئات غنية كانت أم فقيرة، متعلمة أم أمية.

وبناءً عليه فإنه يمكن القول بضعف فاعلية نظام التعليم التقليدي في تعميق الوعي الأمني لدى طلاب المجتمع العربي.

وبالرغم من ذلك، فإن كل فئات الدراسة (تجار، مزارعين، موظفين، عمال، طلاب) تقدر أهمية الوعي الأمني حق قدره، وترى أن نشره يؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة. وقد أوصت الدراسة بتدعيم الثقافة القانونية للمواطن، وبناء برنامج توعوي للوقاية من الجريمة، مع التركيز أكثر على فئتي العمال والطلاب.

ونظراً لندرة الدراسات السابقة في هذا المجال فقد وسع الباحث دائرة الدراسات السابقة لتشمل الدراسات التي تناولت أي مفهوم من المفاهيم الأمنية في العملية التربوية، ومن هذه الدراسات:

دراسة رباح (١٩٨٦م) التي هدفت إلى إبراز مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي وأثره في التربية. وقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي، وأبرزت أن الدول الإسلامية تفرط في المحافظة على توافر ضمانات الحرية التي أقرها الإسلام، والتي تتمثل في:

١- تحقيق المساواة بين يدي شرع الله، وذلك بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات.

٢- تحقيق ممارسة الحرية الفردية في إطار نطاق أخلاق الإسلام وتعاليمه.

٣- تحقيق مبدأ اختيار الحاكم على أساس من الشورى، ومنع الانحراف، وتوطيد كل مقومات مجمع الحق والعدل والخير.

وسعت دراسة علي (١٩٨٧م) إلى التعرف على دور التربية الدينية في تدعيم قيمة العمل لدى تلاميذ السنة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي.

وقد قامت الباحثة بتحليل مناهج التربية الدينية للسنّة الثانية من التعليم الأساسي، واعتمدت في دراستها على أسلوب تحليل المحتوى. وقد أبرزت الدراسة

أن مناهج التربية الدينية للسنة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي لا تساعد بالقدر- المطلوب- في تنمية قيمة العمل، وأنها قد أغفلت مضمون الإنتاج الذي يعد دعامة أساسية لقيمة العمل.

وهدفنا دراسة عيسوي (١٩٨٩م) إلى التعرف على مفهوم الانتماء بصفة عامة، وأنواعه لدى طلاب كليات التربية، فأوضحت العلاقة بين أبعاد الانتماء المختلفة (الانتماء للنفس، والانتماء الأسري، والانتماء اللغوي والثقافي، والانتماء الوطني، والانتماء القومي) في ضوء الإسلام. وقد قام بتطبيق استبانة على عينة من طلاب الفرقة الرابعة بكليات التربية بجامعة عين شمس، وطنطا، والمنصورة (دمياط)، وجامعة قناة السويس، والمنيا، بلغ قوامها (٥٠٣) من الطلبة والطالبات. وقد اعتمد الباحث في دراسته على منهج البحث الوصفي. وقد أبرزت هذه الدراسة أن انتماء الأفراد للدين الإسلامي ضعيف، وقد انعكس هذا الضعف على بقية أبعاد الانتماء الأخرى (الانتماء الأسري، الانتماء اللغوي والثقافي، والانتماء الوطني، والانتماء القومي). وأوضحت أن العلاقة بين الانتماء الإسلامي وبقية الأنواع الأخرى هي علاقة العام بالخاص، أي علاقة الكل بالجزء، وأنه إذا أردنا أن ننمي أبعاد الانتماء المختلفة لدى الأفراد، فعلينا بتنمية الانتماء والولاء الإسلامي.

### منهج الدراسة:

للقيام بعملية تحليل كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى، ويعرف تحليل المحتوى بأنه "أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم

الإعلام، لوصف المضمون الظاهر، أو المضمون الصريح للمادة المراد تحليلها، من حيث الشكل والمضمون تلبية للاحتياجات البحثية، وطبقاً للتصنيفات التي يحددها الباحث، بهدف استخدام هذه المعلومات بعد ذلك؛ إما في وصف هذه المادة، وإما لاكتشاف بعض الظواهر التي تتبع منها، بشرط أن تتم عملية التحليل وفق أسس منهجية، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في جمع المعلومات وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية. (الحمادي، وأحمد، ١٤٠٧هـ: ٣٥٣).

أما طعيمة (١٩٨٧م: ٤٠) فيرى أن "أسلوب تحليل المحتوى يقع في نطاق البحث الوصفي، ويعرف في مجال العلوم التربوية والنفسية بأنه كل استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر التعليمية والنفسية كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقة بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر تعليمية أو نفسية أو اجتماعية أخرى".

"ويرى مذكور (١٤٠٨هـ: ٧)" أن تحليل المحتوى هو أداة علمية، وأسلوب بحث منهجي يستخدم في تحليل المحتوى الظاهر أو المضمون الصحيح لمادة من المواد بطريقة موضوعية منظمة، بهدف الوصول إلى استدلالات واستقرارات واستبصارات صادقة وثابتة".

وفي هذا البحث استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى للكشف عن مدى توافر المفاهيم الأمنية في محتوى مناهج العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي. ويرى الباحث أن استخدامه لأسلوب تحليل المحتوى سوف يمكنه من الوصول إلى استنتاجات واكتشاف الاتجاهات التي يسير فيها المحتوى بطريقة موضوعية منظمة، ووفق خطوات وقواعد مناسبة لتحديد المفاهيم الأمنية تحديداً كمياً عند ظهورها في

محتوى مناهج العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي، وأن اتباع أسلوب تحليل المحتوى يوجب على الباحث تحديد وحدة التحليل التي يتم تحليل المحتوى في ضوئها. ويرى بيرلسون (Berelson, 1995: 136-143) أن وحدات التحليل الرئيسية- التي تعد أساساً للتحليل- هي: الكلمة (word)، والفكرة أو العبارة (theme)، والشخصية (character)، والموضوع أو الفقرة (item)، ومقياس الوقت والمساحة (space and time measures).

وفي هذا البحث تم تحديد وحدة التحليل بالفكرة أو الجملة. ومن المعروف أن "الفكرة إما جملة أو أكثر بحيث تعبر عن شيء ما، وقد توجد الفكرة بشكل مستقل، أو توجد مع غيرها من الأفكار". (الحمادي، وأحمد (١٤٠٧هـ): ٤٠١-٤٠٢).

وقد تم تحديد وحدة التحليل بالفكرة أو الجملة؛ وذلك لملاءمتها لطبيعة البحث. فالمادة العلمية في مناهج العلوم الشرعية تتكون عادة من مصطلحات، وأحكام، وأدلة شرعية، وقواعد فقهية، ومبادئ، وحقائق. لذا فإن هذه الوحدة تعد الأنسب لطبيعة هذا البحث.

ولتحديد شكل المحتوى الذي وردت فيه المفاهيم الأمنية "فإن ذلك يتطلب من الباحث أن يكون قادراً على تحديد جميع الأشكال التعبيرية التي ترد في المحتوى، وأن يميزها تمييزاً دقيقاً" (Budd, 196: 48). لذا فقد اعتمد الباحث العنوان الرئيس، والعنوان الفرعي، ومحتوى الفقرة فئات لشكل المحتوى (مذكور، ١٩٨٧م: ٤٩-٥٢)؛ وذلك لمناسبتها لمحتوى مناهج العلوم الشرعية، وأيضاً لأنها تحقق هدفاً من أهداف الدراسة.



### مجتمع البحث

يعد تحديد عينة البحث الذي سيتم تحليله من أهم إجراءات البحث. ومن المعروف "أن الأصل في البحوث العلمية أن تُجرى الدراسة على جميع أفراد مجتمع البحث؛ لأن ذلك أدعى لصدق النتائج، ولكن يلجأ الباحث لاختيار عينة منهم إذا تعذر ذلك بسبب كثرة عددهم مثلاً". (العساف، ١٩٨٩م: ٩٣).

ونظراً لكبر حجم مجتمع البحث كونه يشمل خمسة وثلاثين كتاباً في المرحلة الثانوية، فقد تم اختيار عينة الدراسة المتمثلة في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي بالطريقة العمدية؛ وذلك لأن جميع طلاب المرحلة الثانوية يشتركون في دراسة هذه الكتب قبل أن يتم توزيعهم على الأقسام: الشرعية، والعلوم الطبيعية، والإدارية. وبناءً على ذلك يكون عدد كتب العلوم الشرعية خمسة هي: مقرر القرآن الكريم، والتفسير، والحديث والثقافة الإسلامية، والعقيدة، والفقه، ويبلغ عدد صفحات كتب العلوم الشرعية (٤٧٦) صفحة بالإضافة إلى مقرر القرآن الكريم.

### أداة الدراسة

لتطبيق منهج البحث الوصفي "تحليل المحتوى" قام الباحث ببناء تصنيف للمفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية، وفقاً للخطوات الآتية:

- ١- تحديد الهدف من بناء التصنيف الذي يتمثل في تحديد المفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية.
- ٢- مراجعة الأدب التربوي المتعلق ببناء تصنيف للمفاهيم الأمنية.
- ٣- مراجعة البحوث والدراسات الأمنية.

- ٤- مراجعة البحوث والدراسات المتعلقة بموقف الإسلام من الأمن.
  - ٥- التوصل إلى تعريف إجرائي للمفاهيم الأمنية، يتم في ضوءه تحليل محتوى كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي.
- الصورة المبدئية للتصنيف:
- في ضوء الخطوات السابقة استطاع الباحث أن يتوصل إلى بناء تصنيف للمفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية في صورة مبدئية، وقد تكون من خمسة مجالات هي:

- ١- مجال الأمن السياسي: ويضم ثلاثة مفاهيم.
- ٢- مجال الأمن الاقتصادي: ويضم أربعة مفاهيم.
- ٣- مجال الأمن الجنائي: ويضم ستة مفاهيم.
- ٤- مجال الأمن الاجتماعي: ويضم ثلاثة مفاهيم.
- ٥- مجال الأمن الثقافي: ويضم ثلاثة مفاهيم.

### صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة لجأ الباحث إلى نوعين من الصدق هما:

- أولاً: الصدق الظاهري.

وذلك بعرض الأداة على مجموعة من المحكمين بصورتها المبدئية وذلك للتحقق من صحتها، ووضوحها، ومدى مناسبة المفهوم للمجال الذي ينتمي إليه، بالإضافة إلى مدى مناسبتها لطلاب المرحلة.

وبعد وصول جميع الاستبانات للباحث، تبين أنها جاءت بملاحظات ذات أهمية بالغة. وقد عد الباحث أن معدل الاتفاق الذي يقل عن ٧٠% حول المفهوم أو المجال يحذف، لأنه يعني أن حوالي ١ من ٣ في العينة قد فقد، وهو جزء مهم جداً

لا يمكن إغفاله.

وفي ضوء آراء المحكمين قام الباحث بإجراء بعض التعديلات فقام بما

يلي:

- تعديل اسم بعض المفاهيم مثل: تعديل مفهوم أمن المنطقة إلى مفهوم أمن البلدة.
- تعديل اسم مفهوم توافر السلع إلى مفهوم الأمن الغذائي.
- تعديل اسم مفهوم الآداب العامة للمجتمع إلى مفهوم القيم الاجتماعية.
- تعديل اسم مفهوم استقرار السوق إلى مفهوم العمل.
- إضافة مفهوم الوقاية من الجريمة لمجال الأمن الاقتصادي.
- حذف مفهوم تشرّد الأحداث من المجال الاجتماعي، وأضيف مفهوم الرعاية الاجتماعية.

- حذف مفهومي الجاني والمجني عليه من مجال الأمن الجنائي.

وبعد إجراء التعديلات المطلوبة أصبح التصنيف يضم (١٩) مفهوماً موزعاً

على خمسة مجالات، هي:

- ١- مجال الأمن السياسي: ويضم ثلاثة مفاهيم.
- ٢- مجال الأمن الاقتصادي: ويضم خمسة مفاهيم.
- ٣- مجال الأمن الجنائي: ويضم أربعة مفاهيم.
- ٤- مجال الأمن الاجتماعي: ويضم ثلاثة مفاهيم.
- ٥- مجال الأمن الثقافي: ويضم أربعة مفاهيم.

ثانياً: الصديق المنطقي

الأداة الصديقة منطقياً هي التي تمثل تمثيلاً سليماً للميادين المراد دراستها.

(الغريب، ١٩٨٨م: ٦٨١). لذا فإنه يعتمد في بناء الأداة على هذا النوع من الصديق

في صياغة وإعداد الأداة، فيبدأ بتحليل المفاهيم أو المجال الذي يراد قياسه تحليلاً يكشف عن عناصره المختلفة وأقسامه الرئيسية، ثم يفصل كل قسم عن أجزائه المختلفة، وتقدر النسب المئوية لأجزاء كل قسم من هذه الأقسام. وقد عمل الباحث على توفير درجة الصدق المنطقي، وذلك عن طريق قيامه بما يلي:

- تقسيم الأمن إلى مجالات عدة.
- تحديد المفاهيم الأمنية التي تتدرج تحت كل مجال.
- تحليل كتب العلوم الشرعية من أجل الكشف عن المفاهيم الأمنية المتضمنة.

#### ثبات التحليل

الثبات بالمفهوم الإحصائي يعني "قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، بمعنى أنه مع توافر نفس الظروف والفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية، فمن الضروري الحصول على المعلومات نفسها في حالة إعادة البحث التحليلي، مهما اختلف القائمون بالتحليل، أو تغير التوقيت الذي تتم فيه عملية إعادة البحث". (حسين، ١٩٨٣م: ١٢٦).

وللتحقق من ثبات التحليل اعتمد الباحث على طريقة إعادة التحليل، فقام بإجراء عملية تحليل لمحتوى كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي، بناءً على التصنيف الذي انتهى إليه، وتعد هذه العملية الأولى للتحليل، ثم قام بتحليل محتوى كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي مرة ثانية بعد مضي شهرين من التحليل الأول.

بعد ذلك قام الباحث بحساب معامل الاتفاق بين التحليلين باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معامل الاتفاق} = \frac{2 \times \text{ص}1}{\text{ص}1 + \text{ص}2}$$

$$0,94 = \frac{922}{980} = \frac{461 \times 2}{500 + 480}$$

وقد بلغت النسبة المئوية لمعامل الاتفاق بين التحليلين ٠,٩٤، وهي نسبة عالية تدل على درجة ثبات مرتفع، مما يؤكد اتساق النتائج بين التحليلين.

### خطوات التحليل

إجراء عملية التحليل لكتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي من أجل التعرف على المفاهيم الأمنية المتضمنة، فإن الباحث التزم - وبدقة - باتباع الخطوات الآتية:

- ١- قراءة كل كتاب من كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي قراءة متأنية وكاملة من أجل تحديد المفاهيم الأمنية المتضمنة فيه.
- ٢- إعداد جداول لرصد درجة توافر المفاهيم الأمنية في مناهج العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي، بحيث يشتمل الجدول على المفهوم والمجال.
- ٣- تصنيف المفاهيم الأمنية التي تم تحديدها إلى المجالات التي تنتمي إليها.
- ٤- رصد المفاهيم الأمنية المتوافرة في كل كتاب من كتب العلوم الشرعية في الجدول المخصص له.
- ٥- تفريغ نتائج التحليل في الجداول التكرارية، مع إعطائها النسب المئوية التي تدل على درجة توافرها. ومن ثم ترتيبها.

### نتائج الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي في المملكة العربية السعودية.

وللإجابة على أسئلة الدراسة قام الباحث بتحليل محتوى كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي في المملكة العربية السعودية، ثم قام بتفريغ النتائج التي توصلت إليها الدراسة في جداول إحصائية من أجل بيان كيفية توزيعها، وتكرارها، ونسبتها المئوية، ورتبة كل مجال، وكل مفهوم. وفيما يلي بيان تفصيلي للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

### جدول رقم (١)

يوضح توزيع نسبة المفاهيم الأمنية طبقاً لمجالات الأمن المختلفة في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي.

مجموع الإجمالي	كتاب الفقه	كتاب التوحيد	كتاب الحديث والثقافة الإسلامية	كتاب التفسير	مقرر القرآن الكريم	مجالات الأمن المختلفة
	للتكرار	للتكرار	للتكرار	للتكرار	للتكرار	
٤٥	١٤	١١	٩	٧	٤	الأمن السياسي
٤٧	٥	٣	١١	٨	٢٠	الأمن الاقتصادي
٢٥٩	٢٣٥	١	١	١١	١١	الأمن الجنائي
١١٥	٢	١٢	٥٨	١٩	٢٤	الأمن الاجتماعي
٣٤	—	١٥	١٧	٢	—	الأمن الثقافي
٥٠٠	٢٥٦	٤٢	٩٦	٤٧	٥٩	المجموع

يتبين من الجدول رقم (١) أن المفاهيم المتعلقة بمجال الأمن الجنائي قد حصلت على المرتبة الأولى من بين المفاهيم الأمنية إذ حصلت على (٢٥٩) تكراراً من (٥٠٠) تكرار بنسبة (٥١,٨%). تأتي في المرتبة الثانية المفاهيم الأمنية المتعلقة بالأمن الاجتماعي، إذ حصلت على (١١٥) تكراراً من (٥٠٠) تكرار بنسبة (٢٣%). ثم جاءت في المرتبة الثالثة المفاهيم الأمنية المرتبطة بمجال الأمن الاقتصادي، وحصلت على (٤٧) تكراراً من (٥٠٠) تكرار بنسبة (٩,٤%). يلي ذلك المفاهيم الأمنية المتعلقة بالأمن السياسي، وحصلت على (٤٥) تكراراً من (٥٠٠) تكراراً، بنسبة (٩%). وأخيراً تأتي المفاهيم الأمنية المتعلقة بالأمن الثقافي في المرتبة الأخيرة، وحصلت على (٣٤) تكراراً من (٥٠٠) تكرار بنسبة (٦,٨%).

أولاً: المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن السياسي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي

### جدول رقم (٢)

يوضح مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن السياسي في كتب العلوم

#### الشرعية للصف الأول الثانوي

المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن السياسي	مكرر القرآن الكريم	كتاب التفسير	كتاب الحديث والثقافة الإسلامية	كتاب التوحيد	كتاب الفقه	المجموع الإجمالي
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
أمن الدولة	٣	٢	-	-	-	٥
أمن للدولة	١	٥	٨	١٠	١٣	٣٧
أمن المواطن	-	-	١	١	١	٣
الإجمالي	٤	٧	٩	١١	١٤	٤٥

يتضح من الجدول رقم (٢) أن المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن السياسي قد حصلت على المرتبة الرابعة من بين المجالات الأمنية الأخرى، وحصلت على (٤٥) تكراراً، من (٥٠٠) تكرار بنسبة (٩%). وقد جاء مفهوم أمن الدولة أكثر المفاهيم تكراراً في هذا المجال، وحصل على (٣٧) تكراراً بنسبة (٨٢,٢%). ثم مفهوم أمن البلدة، وقد حصل على (٥) تكرارات بنسبة (١١,١%). ثم مفهوم أمن المواطن، وقد حصل على (٣) تكرارات بنسبة (٦,٧%).

ويتضح أيضاً من الجدول نفسه أن معظم المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن السياسي قد وردت في كتاب الفقه، وعددها (١٤) مفهوماً بنسبة (٣١,١%). ثم في كتاب التوحيد، وعددها (١١) مفهوماً بنسبة (٢٤,٤%). ثم في كتاب الحديث والثقافة، وعددها (٩) مفاهيم بنسبة (٢٠%). ثم كتاب التفسير وعددها (٧) مفاهيم بنسبة (١٥,٥%). وأخيراً مقرر القرآن الكريم.

ثانياً: المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاقتصادي المتضمنة في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي:

### جدول رقم (٣)

يوضح مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاقتصادي في

كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي

المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاقتصادي	مقرر القرآن الكريم	كتاب للتفسير	كتاب الحديث والثقافة الإسلامية	كتاب التوحيد	كتاب الفقه	المجموع الإجمالي
الأمن الذاتي	١١	٤	-	١	-	١٦
العمل	١	-	١	٢	١	٥
الثروة الاقتصادية	٢	٢	-	-	١	٦
الجريمة الاقتصادية	١	-	-	-	-	١
الوقاية من الجريمة	٥	١	١٠	-	٣	١٩
الإجمالي	٢٠	٨	١١	٣	٥	٤٧



يتضح من الجدول رقم (٣) أن المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاقتصادي قد حصلت على المرتبة الثالثة من بين مجالات المفاهيم الأمنية، وحصلت على (٤٧) تكراراً من (٥٠٠) تكرار، بنسبة (٩,٤%).

وقد جاء مفهوم الوقاية من الجريمة بالمرتبة الأولى من بين مفاهيم مجال الأمن الاقتصادي، وحصل على (١٩) تكراراً، بنسبة (٤٠,٤%). ثم مفهوم الأمن الغذائي، إذ حصل على (١٦) تكراراً، بنسبة (٣٤%). ثم مفهوم الثروة الاقتصادية، وحصل على (٦) تكرارات، بنسبة (١٢,٧%). ثم مفهوم العمل، إذ حصل على (٥) تكرارات، بنسبة (١٠,٦%). أما أقل المفاهيم تكراراً، فهو مفهوم الجريمة الاقتصادية، كونه لم يتكرر سوى مرة واحدة بنسبة (٢%).

كما يتضح من الجدول السابق أن معظم المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاقتصادي قد وردت في مقرر القرآن الكريم، وبلغ عددها (٢٠) مفهوماً، بنسبة (٤٢,٥%). ثم في كتاب الحديث والثقافة، وبلغ عددها (١١) مفهوماً، بنسبة (٢٣,٤%). ثم في كتاب التفسير، وقد بلغ عددها (٨) مفاهيم، بنسبة (١٧%). ثم في كتاب الفقه، وقد بلغ عددها (٥) مفاهيم بنسبة (١٠,٦%). في حين كان أقل الكتب تضمناً للمفاهيم الأمنية المتعلقة بالجانب الاقتصادي كتاب التوحيد.

ثالثاً: المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي

## جدول رقم ( ٤ )

يوضح مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي

المجموع الإجمالي	كتاب الفقه	كتاب التوحيد	كتاب الحديث والثقافة الإسلامية	كتاب التفسير	مقرر القرآن الكريم	المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
٦٢	٥٨	-	-	٢	٢	الجريمة
٩٠	٨٧	١	-	١	١	العقوبة
٨٧	٧٠	-	١	٨	٨	الوقاية من الجريمة
٢٥٩	٢٣٥	١	١	١١	١١	الإجمالي

يتبين من الجدول رقم (٤) أن المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي قد حصلت على الرتبة الأولى من بين مفاهيم المجالات الأمنية الأخرى، وحصلت على (٢٣٩) تكراراً، بنسبة (٤٧,٨%).

وقد جاء مفهوم العقوبة أكثر المفاهيم تكراراً في هذا المجال، وحصل على (٩٠) تكراراً، بنسبة (٣٤,٧%). ثم مفهوم الوقاية من الجريمة وقد حصل على (٨٧) تكراراً، بنسبة (٣٣,٥%). وقد جاء بالمرتبة الأخيرة مفهوم الجريمة، وقد حصل على (٦٢) تكراراً، بنسبة (٢٣,٩%).

كما يتضح من الجدول رقم ( ٤ ) أن معظم المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي قد وردت في كتاب الفقه، وقد بلغ عددها (٢٣٥) مفهوماً، بنسبة (٩٠,٧%). ثم في مقرر القرآن الكريم، وكتاب التفسير، وقد بلغ عدد المفاهيم المتضمنة في كل منها (١١) مفهوماً، بنسبة (٤,٢%). في حين كان أقل الكتب تضمناً للمفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الجنائي كتب الحديث والثقافة، والتوحيد، إذ تضمن كل منها مفهوماً واحداً، بنسبة (٠,٤%). وقد يرجع ذلك إلى

طبيعة موضوعات هذه الكتب، وارتباطها بمفاهيم الأمن الجنائي.  
رابعاً: المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاجتماعي في كتب العلوم الشرعية  
للفص الأول الثانوي.

### جدول رقم ( ٥ )

يوضح مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاجتماعي في كتب  
العلوم الشرعية للفص الأول الثانوي

المجموع الإجمالي	كتاب الفقه	كتاب التوحيد	كتاب الحديث والثقافة الإسلامية	كتاب التفسير	مقرر القرآن الكريم	المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الاجتماعي
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
-	-	-	-	-	-	الرعاية الاجتماعية
-	-	-	-	-	-	الانتماء إلى الجماعة
١١٥	٢	١٢	٥٨	١٩	٢٤	القيم الاجتماعية
١١٥	٢	١٢	٥٨	١٩	٢٤	الإجمالي

نلاحظ من الجدول رقم (٥) أن المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن  
الاجتماعي قد حصلت على المرتبة الثانية من بين مجالات المفاهيم الأمنية، وقد بلغ  
عدد تكراراتها (١١٥) تكراراً من (٥٠٠) تكرار، بنسبة (٢٣%).

وقد تركزت جميع التكرارات على مفهوم القيم الاجتماعية، في حين لم  
يتضمن محتوى كتب العلوم الشرعية للفص الأول الثانوي مفهومي الرعاية  
الاجتماعية، والانتماء إلى الجماعة.

ويظهر من الجدول نفسه أن معظم المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن  
الاجتماعي قد تضمنها كتاب الحديث والثقافة الإسلامية، وتكررت (٥٨) تكراراً  
بنسبة (٥٠,٤%). ثم مقرر القرآن الكريم وقد جاء فيه (٢٤) مفهوماً، بنسبة  
(٢٠,٨%). ثم كتاب التفسير، وقد حصل على (١٩) تكراراً بنسبة (١٦,٥%). ثم

كتاب التوحيد وقد ورد فيه (١٢) تكراراً بنسبة (١٠,٤%). وقد جاء كتاب الفقه بالمرتبة الأخيرة، ولم ترد فيه المفاهيم الأمنية المتعلقة بالأمن الاجتماعي سوى مرتين، بنسبة (١,٧%).

خامساً: المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الثقافي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي:

### جدول رقم (٦)

يوضح مدى توافر المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الثقافي في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي

المجموع الإجمالي	كتاب الفقه	كتاب التوحيد	كتاب الحدوث والثقافة الإسلامية	كتاب للتفسير	مقرر القرآن الكريم	المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الثقافي
	للتكرار	للتكرار	للتكرار	للتكرار	للتكرار	
١٨	-	١١	٧	-	-	الأفكار والمذاهب الهدامة
٤	-	-	٢	٢	-	الشائعات
١١	-	٤	٧	-	-	الغزو الفكري
١	-	-	١	-	-	مواجهة الغزو الفكري
٣٤	-	١٥	١٧	٢	-	الإجمالي

يتبين من الجدول رقم (٦) أن المفاهيم الأمنية المتعلقة بمجال الأمن الثقافي، قد حصلت على المرتبة الأخيرة من بين مجالات المفاهيم الأمنية، وحصلت على (٣٤) تكراراً من (٥٠٠) تكرار، بنسبة (٦,٨%).

وجاء مفهوم الأفكار والمذاهب الهدامة بالمرتبة الأولى من بين مفاهيم مجال الأمن الثقافي، وحصل على (١٨) تكراراً، بنسبة (٥٢,٩%). ثم مفهوم الغزو

الفكري، وقد حصل على (١١) تكراراً، بنسبة (٣٢,٣%). ثم مفهوم الشائعات، وقد حصل على (٤) تكرارات، بنسبة (١١,٧%). وجاء بالمرتبة الأخيرة مفهوم مواجهة الغزو الفكري، وحصل على تكرار واحد، بنسبة (٢,٩%).

كما يتضح من الجدول السابق أن محتوى كتاب الحديث والثقافة قد تضمن معظم المفاهيم المتعلقة بمجال الأمن الثقافي. وقد تكررت (١٧) تكراراً، بنسبة (٥٠%). ثم كتاب التوحيد، وقد تضمن (١٥) مفهوماً بنسبة (٤٤,١%). ثم كتاب التفسير بتكرارين بنسبة (٥,٨%). في حين لم يتضمن مقرر القرآن الكريم، وكتاب الفقه أي مفهوم يتعلق بمجال الأمن الثقافي.

وللإجابة على السؤال السادس الذي ينص على: ما شكل المحتوى الذي وردت فيه المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي، قام الباحث بحساب العناوين الرئيسية، والعناوين الفرعية، والجمل التي وردت فيها المفاهيم الأمنية في محتوى كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي، ثم استخرج نسبته المئوية، كما يتضح في الجدول رقم (٧)

### جدول رقم (٧)

يوضح شكل المحتوى الذي وردت فيه المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية

#### للصف الأول الثانوي

شكل المحتوى	مقرر القرآن الكريم		كتاب التفسير		كتاب الحديث والثقافة		كتاب التوحيد		كتاب الفقه	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
عناوين رئيسية	-	-	-	-	١%	٥	-	-	٤%	٢٠
عناوين فرعية	-	-	-	-	٢,٨%	١٤	٠,٠٤%	٢	١٦%	٨٠
جملة	٥٩	١٧	٩,٤%	٧٧	١٥,١%	٧٧	٨%	١٠	١,٢%	١٠٦
الإجمالي	٥٩	٤٧	٩,٤%	٩٦	١٩,٢%	٩٦	٨,٤%	١٢	١,٢%	٢٠٦

يتضح من الجدول رقم (٧) أن معظم المفاهيم الأمنية وردت في شكل جمل في كتب العلوم الشرعية للصف الأول الثانوي، وقد بلغ عددها (٣٧٩) جملة، بنسبة (٧٥,٨%). ثم في شكل عناوين فرعية، وقد بلغ عددها (٩٦) عنواناً فرعياً، بنسبة (١٩,٢%). وأخيراً في شكل عناوين رئيسة، وقد بلغ عددها (٢٥) عنواناً رئيساً، بنسبة (٥%).

كما يتضح من الجدول نفسه أن محتوى كتاب الفقه أكثر كتب العلوم الشرعية تضمناً للمفاهيم الأمنية عبر أشكال المحتوى الثلاثة، وتضمن (٢٥٦) مفهوماً، بنسبة (٥١,٢%). ثم الحديث والثقافة، وقد تضمن (٩٦) مفهوماً، بنسبة (١٩,٢%). ثم كتاب التفسير وقد تضمن (٤٧) مفهوماً بنسبة (٩,٤%). ثم مقرر القرآن الكريم وقد تضمن (٥٩) مفهوماً بنسبة (١١,٨%). في حين كان أقل كتب العلوم الشرعية تضمناً للمفاهيم الأمنية كتاب التوحيد، وتضمن (٤٢) مفهوماً بنسبة (٨,٤%). ولعل تلك النتيجة تعود إلى طبيعة محتوى منهج الفقه، الذي يتضمن مصطلحات وأحكام وأدلة شرعية تتعلق بتوجيه سلوك الفرد، سواء في الجانب السياسي أو الاجتماعي، أو الاقتصادي أو الجنائي.

### التوصيات :

- بناءً على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:
- ١- ضرورة تركيز المناهج الدراسية على الأهداف الأمنية.
- ٢- الاستفادة من تصنيف المفاهيم الأمنية اللازمة لطلاب المرحلة الثانوية عند تطوير المناهج الدراسية بصفة عامة، وكتب العلوم الشرعية بصفة خاصة.

- ٣- ضرورة تحقيق التوازن بين مفاهيم المجالات الأمنية عند تطوير أو إعادة بناء المناهج الدراسية من أجل تحقيق الأمن الشامل في نفوس الطلاب، لأن كل مجال يؤثر ويتأثر بالآخر.
- ٤- بناء تصنيف للقيم الأمنية اللازمة لطلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.
- ٥- إجراء دراسات تحليلية للوقوف على مدى تضمن المناهج الدراسية للمفاهيم الأمنية اللازمة.
- ٦- زيادة الاهتمام بتضمين كتب العلوم الشرعية للمفاهيم الأمنية التي دلت نتائج الدراسة على عدم توافرها.

#### المراجع العربية

١. ابن تيمية، أحمد (١٩٦٩م). السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط٤.
٢. ابن حنبل، أحمد (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). مسند الإمام أحمد بن حنبل. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣.
٣. ابن ماجه، أبي عبد الله محمد يزيد (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). سنن ابن ماجه. مراجعة صالح عبد العزيز آل الشيخ. الرياض: دار السلام، ط١.
٤. اسكندر، نبيل رمزي (١٩٨٨م). الأمن الاجتماعي وقضية الحرية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٥. البشر، خالد (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
٦. البشري، محمد الأمين. والبدائية، نياض (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م). المناهج الدراسية في الكليات الأمنية. الرياض: مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٧. بكار، عبد الكريم (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). رؤى ثقافية. الرياض: دار مسلم للتوزيع والنشر. ط١.
٨. بوساق، محمد مدني (تحت الطبع). اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشرعية الإسلامية.
٩. السترمدزي، أبي عيسى محمد بن عيسى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). الجامع الصحيح وهو مسند الترمذي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط١.
١٠. الحاج، عزيز (١٩٨٣م). الغزو الثقافي ومقاومته. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
١١. الجحني، علي فايز (ب.ت). الأمن في ضوء الإسلام. الرياض: مكتبة المعارف.
١٢. الجحني، علي فايز (١٩٨٩م). المفهوم في الإسلام. مجلة الأمن. العدد الثاني.
١٣. الحسن، إحسان محمد (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م). تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي الرياض: مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. ط١.
١٤. حسين، سمير محمد (١٩٨٣م). تحليل المضمون. القاهرة: عالم الكتب. ط١.
١٥. الحمادي، عبد الله. وأحمد شكري (١٤٠٧هـ). أسلوب تحليل المضمون وتطبيقاته في التربية. قطر: جامعة قطر.
١٦. خاطر، محمود رشدي. يوسف الحمادي. محمد الموجود. رشدي طعيمة (١٩٨٩م). طرق تدريس اللغة العربية والتربية الدينية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة. ط٤.
١٧. الخطيب، محمد (١٤٠٤هـ). مفهوم للنظام الاقتصادي في الإسلام. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.
١٨. الدعيج، فهد (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م). الأمن والإعلام في الدول الإسلامية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
١٩. دياب، أحمد صادق (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م). مجلة الأمن، العدد الثاني والخمسون، جماد الأولى.



٢٠. رباح، كمال أحمد (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). مفهوم الحرية في الفكر الإسلامي وأثره في التربية الإسلامية. رسالة دكتوراه غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس. كلية البنات.
٢١. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (١٤٠٤هـ). تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
٢٢. الشريف، عبد الرحمن (١٤١٨هـ - ١٩٨٨م). دور الشباب في الأمن والتنمية في الوطن العربي. في "الشباب وأمن المجتمع". الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
٢٣. الصابوني، محمد علي (١٤٠١هـ - ١٩٨١م). صفة التفسير. بيروت: دار القرآن الكريم. ط٢.
٢٤. الصابوني، محمد علي (١٤٠٢هـ - ١٩٨١م). مختصر تفسير ابن كثير. بيروت: دار القرآن الكريم. ط٩.
٢٥. طعيمه، رشدي (ب.ت). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. القاهرة: دار الفكر العربي.
٢٦. عبد الباقي، محمد فؤاد (١٤٠٧هـ). المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. بيروت: دار الجيل.
٢٧. عبد المجيد، محسن (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م). الإسلام والتنمية الاجتماعية. الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي. ط٣.
٢٨. العساف، صالح حمد (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.
٢٩. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. الرياض: دار السلام. ط١.
٣٠. علي، هند علي فهمي (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). دور التربية الدينية في تدعيم قيمة العمل لدى تلاميذ وتلميذات الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة عين شمس. كلية التربية.

٣١. العوجي، مصطفى (١٩٨٣م). الأمن الاجتماعي مقوماته - تقنياته - ارتباطه بالتربية الحديثة. بيروت: مؤسسة نوفل.
٣٢. عيسوي، توفيق علي (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م). مفهوم الانتماء في الإسلام لدى طلاب كليات التربية. رسالة ماجستير غير منشورة. المنصورة: جامعة المنصورة. كلية التربية.
٣٣. الغريب، رمزية (١٩٨٨م). التقويم والقياس النفسي والتربوي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٣٤. غوث، رشاد (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). مآثر الصحابة. بيروت: دار النفائس. ط١.
٣٥. قادري، عبد الله أحمد (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م). أثر التربية الإسلامية في أمن المجتمع الإسلامي. جدة: دار المجتمع. ط١.
٣٦. القرضاوي، يوسف (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م). مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١١.
٣٧. القزويني، أبي عبد الله محمد بن يزيد (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م). سنن ابن ماجه. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي.
٣٨. اللقاني، أحمد. والجمال، علي (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م). معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس. القاهرة: عالم الكتب. ط١.
٣٩. مذكور، علي (١٤٠٨هـ -). تحليل محتوى منهج القراءة للفتيات بالمرحلة الثانوية للرئاسة العامة لتعليم البنات وفق مبادئ تحقيق الذات في الإسلام. الرياض: جامعة الملك سعود. كلية التربية. مركز البحوث التربوية.
٤٠. المهيري، سعيد عبد الله (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م). الغزو الفكري في الخليج العربي. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. كلية الشريعة. قسم الثقافة الإسلامية.
٤١. نافع، محمد (١٩٧٢م). الأمن القومي. القاهرة: دار الشعب.

٤٢. النمساوي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). سنن النمساوي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام المنذري. القاهرة: دار الحديث.
٤٣. نقره، التهامي (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). المفهوم الحديث للأمن الشامل ومدى ارتباط الرقي الاجتماعي بالأمن الوطني. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
٤٤. النميري، خلف (١٩٩٧م). الجرائم الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. العدد ٢٣.
٤٥. السنوي، الإمام محي الدين (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م). المنهاج شرح صحيح مسلم. بيروت: دار المعرفة. ط٧.
٤٦. النصاروي مصطفى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

#### المراجع الأجنبية

- 1- Clark, B. (1988) Grow up Gifted, Merrill publishing company Columbus, Ohio.
- 2- Merrill, David. Jennyson, (1977) teaching concepts: An instructional Design Guide. New Jersey: Educational Technology publications.
- 3- Berelson, Bernard. (1995) content Analysis, in Gardner Lindzey (Ed) Handbook of social psychology. Vol1, Adisson- wesley.
- 4- Berelson, Bernard (1971). Content analysis in communication Research. 3<sup>rd</sup>, New York Hafner publishing company.
- 5- Budd, Richard. et al (1967). Content Analysis of communications, New York, Macmillan.



# البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام

---

إعداد

الدكتور/ البسيوني عبدالله جاد البسيوني

كلية الآداب - جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية

---



### ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تتعرف على ماهية وفاعلية البعد الاجتماعي في السياسة الجنائية الإسلامية، وهذا البعد الاجتماعي هو الذي يقوي الوازع الديني لدى المسلم، وبالتالي يتهيأ للمسلم دائماً أن يقوم نفسه بنفسه، بدافع من وجدانه الديني، كما يشكل نوعاً من التقويم الذاتي الذي من شأنه أن يرد المسلم عن الجريمة كلما انزلق فيها، فلا يصير عليها أو يتمادى فيها كما يسارع إلى إصلاح الخطأ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

فإذا ما وقع المسلم تحت طائلة العقاب، فإنه بحكم ارتباط السياسة الجنائية بعقيدته الدينية وامتزاجها بوجدانه، فإن ذلك يحدوه إلى الاستجابة لدواعي العقاب، فلا يحاول الإفلات من قبضة القانون بالتحايل والابتكار، مما يبسر من وسائل الإثبات، ويؤدي إلى إقرار العدالة.

ولعل ارتباط السياسة الجنائية في الإسلام بالبعد الاجتماعي والوازع الديني لدى المسلم هو الذي يفسر تلك الظاهرة التي لا نكاد نجد لها مثيلاً في ظل التشريعات الوضعية، وتلك هي أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

### أولاً: مشكلة الدراسة

يتركز مضمون الدراسة الراهنة في التعرف على مدى احتواء وتضمن السياسة الجنائية في الإسلام للبعد الاجتماعي، وكيف ساهم احتواء هذه السياسة الجنائية الإسلامية للبعد الاجتماعي في تقليل معدلات الجريمة، بل وفي تكوين التضامن والتكافل الاجتماعيين، وفي إطار ذلك تحاول الدراسة الراهنة أن تكتشف الأبعاد الاجتماعية التي تركز عليها السياسة الجنائية في الإسلام، كون تنظيم علاقة الإنسان بأخيه وجاره وبمحيطه المحلي، علاقة من شأنها العمل على احتواء بذور الانحراف والجريمة، واستئصال شأفتها من البداية، وحتى في حال ارتكاب الجريمة، تصبح العقوبة للردع ولمنع ارتكابها فيما بعد، ثم إن هذه السياسة الجنائية قد فتحت باب التوبة والرجوع إلى الله. كما أن فلسفة العقوبة في إطار السياسة الجنائية للإسلام، إنما هي "موانع قبل الفعل زواجر بعده"، أي العلم بشرعيتها يمنع

الإقدام على الفعل، وإتباعها بعده يمنع العود إليه .

ويستشف كذلك البعد الاجتماعي لهذه السياسة الجنائية الإسلامية من خلال تركيز العقوبة على مصلحة الجماعة، فإذا اقتضت مصلحة الجماعة التشديد شددت العقوبة كاستئصال المجرم من الجماعة أو حبس شره عنها، من خلال النفي أو التغريب، وإذا اقتضت مصلحة الجماعة التخفيف خففت العقوبة . ومن هنا فإن تأديب المجرم ليس معناه الانتقام منه، وإنما إصلاحه.

والسياسة الجنائية الإسلامية هي جزء من الشريعة الإسلامية التي تقوم على أساس الدين. والدين بما لديه من قدسية وحرمة يكفل للسياسة الجنائية الإسلامية قوة وفاعلية لارتباطها بعقيدة المسلم ووجدانه الديني من ناحية، ولتأثرها بالنظام الاجتماعي في الإسلام من ناحية أخرى، ذلك أن أهم مقاصد الإسلام تكوين الفرد الصالح الذي يكون في مجموع تصرفاته نزاعاً إلى الخير عزوفاً عن الشر. لذلك فإن الإسلام يحرص دائماً على أن يغرس في نفس المسلم مجموعة من القيم والفضائل والآداب السامية تحقق هذا الغرض، وبذلك ينشأ في نفس المسلم وازع ديني قوي يعصمه من الانزلاق مع الهوى، والانحراف نحو كبائر الإثم. وللإسلام في ذلك أسلوب فذ في وقاية المسلم من الانزلاق نحو الجرائم الكبرى، وذلك بسد المنافذ المؤدية إليها، فهو إذ يُحرم الزنا يسد منافذه، بالحث على الاحتشام والعفة، والسبع عن مواطن الإغراء وكذلك البعد عن الخلوة؛ وإذ يبتغي تحريم السكر فإنه يحرم الشرب ذاته لأنه مدعاة بطبيعته إلى السكر.



### ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من زوايتين، الأولى نظرية، كون البحث في السياسة الجنائية الإسلامية بمقولاتها يمكن أن يثري المكتبة العربية والإسلامية، فيضيف إليها، كما يمكن أن يحسم الطريق أمام أولئك الذين يبحثون عن علاج للظواهر الإجرامية التي بدأت تظهر مع التطورات الاقتصادية ومصاحبات ذلك، حيث وُجدت حالات متعددة ومتزايدة من انتهاك القيم والقواعد، وراح الباحث ليفتش عن السر في ذلك، فوجد أن البعض يرى في ذلك وضعاً طبيعياً، مع زيادة التحضر والتغير الاجتماعي الذي أصاب المجتمعات المعاصرة. في حين ذهب آخرون إلى اعتبار ذلك يعكس تهافتاً وعدم قدره من جانب المشرعين لمسايرة هذه التحولات، كما يدعي آخرون للمسألة بالإضافة لهذا وذلك أبعداً مرتبطة باهتزاز المعايير وعدم وضوحها، بل والنسبية التي راحت تسم العلاقات الاجتماعية الراهنة، تعكس نفسها في أن للمشرعين أهدافهم ومراميهم التي يعمل القانون على تحقيقها بل وحمايتها. ولذلك كانت هناك أهمية لدراسة العوامل التي قللت من كفاءة السياسة الجنائية الوضعية في أداء مهمتها الأساسية ومن ثم احتواء الظواهر الإجرامية، والتقليل من ارتكاب الجرائم، وفي الوقت ذاته كانت هناك ضرورة لدراسة أثر احتواء السياسة الجنائية الإسلامية للبعد الاجتماعي في تقليل الجرائم والخروج عن الشريعة الإسلامية، خاصة في مرحلتَي التجريم والجزاء الجنائي.

يضاف لذلك أن الدعوة لدراسة السياسة الجنائية الإسلامية لا تكون مجرد دعوة تحكمها اعتبارات فكرية فقط، بل هي أيضاً دعوة ملحة تفرضها الضروريات العلمية في رسم وتحديد سياسات جنائية أكثر ملائمة لمجتمعنا ولواقعنا. فمثل

دراسة هذه النظم والوقوف على دقائق التطبيق وإيجابياته وسلبياته وجهود التطوير، كل ذلك كفيل بأن يفيد الكثير في هذا المجال.

### ثالثاً: أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة الراهنة جملة من الأهداف منها:-

- ١- التعرف على مضمون البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام.
- ٢- استيضاح مضمون الإجراءات الوقائية التي تطرحها السياسة الجنائية في الإسلام لتضييق ومنع اقتراف المعاصي والجرائم، وكذلك الإجراءات التي تتخذ لزرع المجرمين وأسلوب التعامل مع الفئات الخاصة.
- ٣- التعرف على جوهر البعد الاجتماعي للعقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي، من حيث فلسفتها، أهدافها، الظروف التي بمقتضاها يتم إسقاط العقوبة في التشريع الإسلامي، والمغزى الاجتماعي من ذلك.

### رابعاً: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة على تساولين محوريين يتمثل الأول في: ما هو مضمون البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام؟  
وينبثق عن هذا التساؤل تساؤلات فرعية منها:

- ١- ما هو مضمون الإجراءات الوقائية التي تطرحها السياسة الجنائية في الإسلام لتضييق ومنع اقتراف المعاصي والجرائم؟

٢- ماهو المضمون الاجتماعي للإجراءات التي تطرحها السياسة الجنائية في الإسلام للتعامل مع الفئات الخاصة؟

٣- ماهو المضمون الاجتماعي للإجراءات التكميلية التي تطرحها السياسة الجنائية في الإسلام لمتابعة الخارجين على الشريعة الإسلامية بعد تنفيذ العقوبة عليهم؟

كما يتمثل التساؤل الثاني في:

ما هو البعد الاجتماعي للعقوبة في التشريع الجنائي الإسلامي؟  
وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية مثل:

١- ما هي فلسفة العقوبة في التشريع الإسلامي وأهدافها؟

٢- ما هي الأسس التي يستند إليها التشريع الإسلامي في تحديد العقوبة بالنسبة للفعل المجرم؟

٣- ما هي الظروف التي بمقتضاها يتم إسقاط العقوبة في التشريع الإسلامي؟ وما هو المغزى الاجتماعي من ذلك؟

#### خامسا: مفاهيم الدراسة

تَنطَلِق هذه الدراسة من مجموعة من المفاهيم منها : السياسة الجنائية - البعد الاجتماعي.

السياسة الجنائية: يقصد بها مجموعة المبادئ التي يستهدي بها المشرع ومجموعة الوسائل التي يتخذها لمكافحة الجريمة، وتتباين في مبادئها ووسائلها من

مجتمع لآخر رجوعاً لنوعية المصالح والقيم التي يراها المشرع جديرة بالحماية الجنائية، رجوعاً لموقف الرأي العام من ذلك، بالإضافة إلى المعيار الذي ينظر من خلاله المشرع في تحديد المستحسن والمستهج من السلوك.

### البعد الاجتماعي

يقصد بذلك أن السياسة الجنائية في الإسلام تتأثر بالفرد المسلم، وبالمجتمع المسلم، كما تؤثر هذه السياسة بدورها فيهما، لأن التأثير متبادل، كون السياسة الجنائية الإسلامية تعمل على حماية مقومات الدين الأساسية في الفرد والجماعة، وتضع في اعتبارها أن ثمة صوراً شاذة من السلوك الإنساني لا بد أن ينطوي عليها كل مجتمع مهما ارتقى ونظهر، ولا تجدي إزاءها الوسائل الذاتية والاجتماعية في مكافحة الجريمة. ولذلك وجد في السياسة الجنائية الإسلامية ما يردع مثل هذه الصور، فيحول دون استفحال أمرها واستشرائها خطرها، لأن الفساد قوته الغلبة في الإغراء، وذلك من خلال فلسفة إنسانية للتجريم والعقاب، تركز على أن المجرم هو مريض يتطلب علاجاً، لا مجرماً يتطلب عقاباً، كما تفتح باب التوبة له، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له.

### سائلاً: منهج الدراسة وإجراءاتها

تحاول الدراسة بحث موضوعها، والتوصل لإجابات عن تساؤلاتها من خلال الارتكان إلى المنهج العلمي التحليلي الذي يركز على الاستناد للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، واستلهاهم معالم السياسة الجنائية من خلال ذلك، للتعرف على مدى تركيزها على البعد الاجتماعي، سواء في مرحلة التجريم أو العقوبة من أجل الحفاظ

على المجتمع الإسلامي.

### سابعاً: أدبيات الدراسة

أجريت بعض الدراسات العلمية، كما عقدت الندوات والمؤتمرات الدولية والمحلية حول السياسة الجنائية في الإسلام، مثل تلك التي عقدت بأكاديمية نايف العربية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة أم القرى، أو من خلال منظمات الأمم المتحدة .. وسوف نلقي نظرة سريعة حول الخطوط العامة لنماذج من هذه الندوات والمؤتمرات فيما يلي :

#### ١- ندوة الدفاع الاجتماعي والشرعية الإسلامية

دعت إليها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في فبراير ١٩٦٩، وجعلت موضوعها "بين الدفاع الاجتماعي والشرعية الإسلامية". وقد نوقشت في هذه الندوة العلاقة بين أحكام التشريع الجنائي الإسلامي ونظريات الدفاع الاجتماعي، واشترك في المناقشة عدد من كبار رجال القانون والشرعية، وكان المطلب الإجماعي للمشتركين في الندوة هو العودة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الجنائية في البلاد العربية .

#### ٢ - المؤتمر الإقليمي لمكافحة المخدرات والمسكرات

في عام ١٩٧٤ م عقد في الرياض بالتعاون بين وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية وبين المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي المؤتمر الإقليمي السادس لدراسة وسائل مكافحة المخدرات والمسكرات، وكان للجانب الجنائي في التشريع الإسلامي - وبخاصة ما يتعلق بعقوبة الخمر والمخدرات - نصيب وافر في

دراسات الندوة ومناقشاتها .

### ٣ - الحلقة الدراسية الثانية لتنظيم العدالة الجنائية

كانت القاهرة مقراً للحلقة الدراسية الثانية لتنظيم العدالة الجنائية التي نظمها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال شهر مايو ١٩٧٦م؛ أو كما شملت موضوعاتها:

- مبدأ الشرعية بين القانون والشرعية الإسلامية.
- المسؤولية الجنائية بين الشريعة الإسلامية والتشريعات الوضعية.
- الدفاع الاجتماعي والفقہ الإسلامي .
- الحدود والنظريات المعاصرة في العقوبة .

### ٤ - ندوة تطبيق التشريع الجنائي الإسلامي

عقدت في مدينة الرياض في شهر أكتوبر ١٩٧٦ م، وكان موضوعها "تطبيق التشريع الجنائي والإسلامي وأثره في مكافحة الجريمة" وقدمت في هذه الندوة بحوث علمية شملت مختلف الجوانب الموضوعية والإجرائية في النظام الجنائي الإسلامي ، وكانت توصياتها حاسمة في وجوب العودة إلى تطبيق الأحكام الجنائية الإسلامية .

### ٥ - المؤتمر العالمي للفقہ الإسلامي

وفي شهر نوفمبر من العام نفسه (١٩٧٦م) شهدت مدينة الرياض أيضاً المؤتمر العالمي الأول للفقہ الإسلامي الذي نظّمته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

وكان من بين موضوعات المؤتمر التي نالت جانباً كبيراً من المناقشات، واختصت بعدد كبير من الدراسات المقدمة إليه موضوع "الحدود الشرعية وتطبيقها"، وكان من توصيات المؤتمر أيضاً وجوب العودة إلى التطبيق الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية - بما في ذلك الأحكام الجنائية - في العالم الإسلامي بصفة عامة .

#### ٦ - أسبوع الفقه الإسلامي الخامس

عقد المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (في مصر) أسبوع الفقه الإسلامي الخامس خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٧٧ م في ضيافة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض - أيضاً - وكان أحد موضوعات المؤتمر "درء الحدود بالشبهات"، وقدمت في هذا الموضوع بحوث لعدد من أساتذة القانون الجنائي، ومن أساتذة الشريعة الإسلامية في الجامعات العربية.

#### ٧ - المؤتمر الأول لحقوق الإنسان في ظل التشريع الجنائي الإسلامي

عقد هذا المؤتمر في شهر مايو سنة ١٩٧٩ م بالاشتراك بين المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بالقاهرة - آنذ - وبين الجمعية الدولية لقانون العقوبات، والمعهد الدولي للقانون الجنائي وكان انعقاد المؤتمر في مقر المعهد الدولي للقانون الجنائي بمدينة سيرا كيوز بجزيرة صقلية في إيطاليا بداية مرحلة جديدة من مراحل الاهتمام العالمي بدراسة التشريع الجنائي الإسلامي، وتتبع جهات البحث العلمي خارج العالم الإسلامي للدعوة الرامية إلى تطبيق هذا التشريع في مختلف بلدان العالم الإسلامي .

#### ٨ - ندوة المركز العربي للدراسات الأمنية عن المتهم وحقوقه

عقد المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض في شهر يونيو ١٩٨٢

م الموافق شعبان ١٤٠٢ هـ ندوة بعنوان : المتهم وحقوقه في الشريعة الإسلامية .وقد قدمت في هذه الندوة دراسات متنوعة عن حقوق المتهم في مختلف مراحل الدعوى الجنائية.

والملاحظ أن هذه الأدبيات أنه حتى مع تضمنها موضوع البحث الراهن إلا أنها تركز على تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع الإسلامي، وإن كانت الدراسة الراهنة تركز على مسألة أخرى، وهي مضمون البعد الاجتماعي في السياسة الجنائية الإسلامية، وكيف أن احتواء السياسة الجنائية الإسلامية لهذا البعد ومراعاة الظروف الاجتماعية للإنسان أو للمجتمع الإسلامي، سواء في مرحلة ما قبل الجريمة أو أثنائها أو بعد وقوعه، أو مرحلة الجزاء الجنائي، إنما يؤدي ذلك إلى التقليل من فرص ارتكاب ووقوع الجريمة. كما يفتح الباب أمام المجرم للتوبة والرجوع والتطهر، وهو ما تحاول أحدث نظريات الدفاع الاجتماعي أن تصل إليه وتنادي به .

### ثامناً : تقسيم الدراسة

تتقسم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الجوانب الاجتماعية للسياسة الجنائية في الإسلام.

الفصل الثاني : البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام.

### الفصل الأول : الجوانب الاجتماعية للسياسة الجنائية الإسلامية

وفي إطار ذلك يلقي الباحث نظرة على أهداف ومقاصد السياسة الجنائية



الإسلامية، ويتمثل في الضروريات ثم الحاجات فالتحسينية، وأن أهمها الضروريات التي يترتب على فقدها اختلال النظام والأمن وشيوع الفوضى، وتليها في الأهمية الحاجات، حيث يترتب على فقدها وقوع الأفراد في الحرج والعسر وتحميلهم المشقات، ثم إن المقاصد التحسينية تأتي في الأهمية بعد ذلك، وفقدها يترتب عليه الخروج على ما تستحسنه العقول السليمة، والبعد عن الكمال الإنساني.

وثمة دعاوى قد وُجّهت إلى السياسة الجنائية في الإسلام، وخاصة النظام العقابي، إذ يذهب البعض إلى أنه نظام قديم، وضع لمجتمعات قديمة كانت لها ظروف تختلف عما يسود العالم في هذه الأيام، أما القوانين التي تنظم حياة الناس فينبغي أن تتطور لتتناسب مع الظروف الجديدة.

إلا أن الادعاء قد يصدق على القوانين الوضعية، ذلك لأن المنهج الإسلامي بجميع نظمته لم ينشأ نشأة القوانين، فلم يكن ضئيلاً محدوداً ثم تطور، ولا قواعد قليلة ثم كثرت، ولا مبادئ متفرقة ثم جمعت، ولا مضطرباً ثم هُذب.

وفي مجال السياسة الجنائية الإسلامية، فإن الله سبحانه وتعالى هو العالم بأخطر الجرائم على عباده، وهو الذي خلقهم واستأثر بتحديد العقوبة عليها، ومنع العباد من التدخل في الزيادة عليها أو النقصان منها، وأمر بتطبيقها على الجميع بدون تفریق، وأحاط ذلك بسياج من الضمانات، حتى لا يعاقب بها برئ، وترك ما دون ذلك من مظاهر الانحراف البشري، يجتهد فيها العلماء وفق قواعد عامة ثابتة حددها لهم في كتابه وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهناك دعوى أخرى ترى أن نظام العقوبات في السياسة الجنائية الإسلامية عامة، يشمل عقوبات بدنية في جملتها، تصيب جسد الإنسان في معظم الأحيان، وتتميز بالقسوة والغلظة.

إلا أن النظرة المتممة لملاحم السياسة الجنائية الإسلامية ونظامها العقابي إنما تقرر تشديد العقوبة بهدف الردع، خاصة فيما يرتبط بخطورة الجرائم التي خصها المنهج الإسلامي بتلك العقوبات مثل جرائم الحدود التي قد تعصف ببناء المجتمع الإسلامي حال حدوثها، يضاف إلى ذلك أن هذا النظام العقابي الإسلامي إنما ينبثق عن المنهج الإسلامي المتكامل، الذي يلبي كل نداء للفطرة، ويقرر حق كل فرد من أفراد المجتمع في الحياة الكريمة، وجميع الوسائل اللازمة لحفظ الحياة، ويطهر المجتمع من جميع مستقذات الرذيلة، ويزيل أسباب الحقد والكراهية من نفوس الناس، ويسعى إلى توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، ويعمل على وقاية المجتمع من جميع الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف والجريمة، ولا يترك عزراً لمنحرف، ولا حجة لمجرم، فإذا عجز المجتمع - لسبب من الأسباب - عن منع دوافع الجريمة سقطت من المسؤولية عن المجرم بقدر ما يوازي ذلك التقصير وتأثيره<sup>(١)</sup>. يُضاف أيضاً لما سبق أن جملة الضمانات الكثيرة التي أحاطها المنهج الإسلامي بتطبيق تلك العقوبات وتنفيذها - بدءاً من اتهام المتهم حتى إدانته أو براءته - قد شددت في إثباتاتها مع درء الحدود بالشبهات. وما أصدق عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ يقول: لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب إليّ من أن أقيمها بالشبهات<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت التشريعات الوضعية تزدهر بمجموعة من القواعد والأسس الجنائية تحسب أنها سبقت إليها، فإن الإسلام منذ أربعة عشر قرناً عرف هذه الأصول في أوضاعها المثلى حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص مقرر في الشريعة الإسلامية، كما أن جرائم الحدود والقصاص وعقوباتها جميعاً محددة، وأما التعازير فأغلبها متروك تحديده للسلطة العامة مما يقتضي النص عليها فيما تصدره من تشريعات.

ومبدأ عدم رجعية العقوبات مقرر كأصل عام في الشريعة الإسلامية وله

دلالات عديدة من نصوص القرآن الكريم وأعمال الرسول صلى الله عليه وسلم . ومبدأ شخصية العقوبات أمر مسلم بقوله تعالى ( وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى )<sup>(٤)</sup> وقوله (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ)<sup>(٥)</sup> ومبدأ عمومية العقوبة أو المساواة أمامها يعتبر من مفاخر الشريعة الإسلامية الكبرى، ويكفي تدليلاً على ذلك أن بعض الصحابة طلبوا من الرسول - صلى الله عليه وسلم - العفو عن المرأة المخزومية التي سرقت، فغضب - صلى الله عليه وسلم - وقال (إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)<sup>(٦)</sup> .. والأمثلة على تطبيق المسلمين لهذا المبدأ جلية . وتعرف الشريعة الإسلامية المبادئ والأحكام التي تقوم عليها نظريات الشروع والاشتراك والقصد الجنائي ذلك من نظريات يحسب الغرب أنهم مبتدعوها، ولها أصول ثابتة قديمة في الشريعة الإسلامية، لا تتطلب إلا أن تتناولها يد الصياغة الفنية لتخرج منها أحكاماً لا تضارعها أية أحكام أخرى.

وعلى هذا الأساس فإن البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في الإسلام، إنما يستمد كينونته من الانطلاق، وتأكيد على أن السياسة الجنائية هنا إنما تتعامل مع الإنسان كإنسان، بهدف إرجاعه مرة أخرى - من كونه جانحاً أو مجرمًا - إلى رتبة الإيمان أو الإنسانية، بالتركيز على كرامته وعزته، وفتح باب العود مرة أخرى لأن يكون إنساناً فعالاً في المجتمع يألف ويؤلف.

ويرتبط بذلك المنظور الاجتماعي للسياسة الجنائية الإسلامية، أو موقف الرأي العام والمتخصص من السلوك الإجرامي، هل هو موقف يتسم بالتشدد، ويقوم على رؤية ذاتية، أم أنه موقف يتسم بالتسامح ويعتمد على الفهم العلمي للمسألة.

فإذا سلمنا بأن المجتمع الإنساني في مسيرته نحو التقدم قد مر بمرحلة التفكير

الغيبى، ثم المرحلة الوضعية، فلقد انعكس ذلك على السياسة الجنائية، والتي كانت في المرحلة الخيالية والغيبية تقوم على فكرتي التكفير والتطهير، باعتبار الجريمة هنا معصية دينية، أما المرحلة الوضعية فإن أسس البناء الاجتماعي وطبيعة العلاقات الاجتماعية قد تدخلت في تحديد نمط الدراسة الموضوعية للجريمة ورسم السياسة الجنائية.

ترتيباً على ما سبق فإننا في مجتمعنا الإسلامي لا نزال بحاجة إلى مزيد من التفكير العلمي من أجل الاقتراب من الموضوعية في تحديد السياسة الجنائية وفهم الجريمة كظاهرة اجتماعية، خاصة في عصر فرض كل يوم جديداً على ما قبله. الأمر إذاً يعني أن الرأي العام لا يزال ينظر للجريمة وللسياسة الجنائية نظرة بعيدة عن العلمية والموضوعية، وهو ما يزكي استلزام ملامح السياسة الجنائية الإسلامية بتركيزها على البعد الاجتماعي أساساً ذلك لأن اتصال القوانين بالضمير يكسبها مزايا جليلة، كونه يجعل الأفراد في وقاية نفسية من الجرائم، فيمنع وقوع الجريمة لخشية الله تعالى، وللإحساس بأن الله مطلع على ما يفعلون، كما أن عليهم أن يخشوه أكثر من خشية الناس. يضاف لذلك أن الوازع الديني يجعل المسلم مطمئناً راضياً بقضاء الله وقدره، يستقبل الأمور برضا واطمئنان، وإن لم يكن فيها كل ما يهوى إليه، وبذلك لا يكون منه حقد على أحد، وليست كثرة الجرائم إلا أمانة واضحة الدلالة على انقطاع صلة التراحم بين الناس، وقد سمى العرب في القدم، الطائفة التي تخرج على الجماعة وتتولى قطع الطريق والسرقة والنهب (الشذاب)<sup>(٧)</sup> وتلك تسمية تشير إلى معنى انقطاع تلك الطائفة الأثمة عن الناس ومشاعرهم، وأنه إذا قوي الوازع الديني قويت الألفة وذهب الحقد الذي يدفع إلى الإجرام، وذهب الحسد، فلا يحسد الناس على ما أتاهاهم الله من فضله، لأنه يعلم أن الله هو الرزاق

ذو القوة المتين، وأن الصابرين لهم جزاؤهم، كما أن هناك يوماً يؤتى فيه الصابرون أجرهم بغير حساب، وفي ذلك عزاء روحي يقطع من النفس كل دوافع الاعتداء.

الجريمة داء لا يكاد يخلو منه مجتمع ما، ولكنه (الداء) قد يستشري في مجتمع ما على نحو كبير، مما يسبب أضراراً بالغة، كما قد تُستخدم لمكافحته أحدث أساليب العلم بوضع الخطط والبرامج ومع ذلك قد تطرد نسبة هذا الداء، ذلك لأن الأساس في مكافحة الجريمة والوقاية منها هو الأساس الاجتماعي. ولربما كان ذلك المسلك أو الأساس هو الذي انطلق منه الإسلام وسياسته الجنائية. فالأسس الإسلامية للوقاية من الجريمة تعتمد إلى تربية النفوس وتنشئة الأجيال، وإيقاظ الضمائر، والتمثل بالأخلاق الفاضلة مما يحض على ترك المعاصي وسر الجرائم دون إعلانها، وفتح باب التوبة أمام التائبين<sup>(٨)</sup>.

وفي محاولة لاستجلاء ذلك يمكن النظر للبعد الاجتماعي للسياسة الجنائية في هذا المقام، باعتبار أن جوهر السياسة الجنائية يمنع من الوقوع في المعاصي والجرائم، أو ما أمكن تسميته "بقاعدة سد الذرائع"<sup>(٩)</sup> وتلك القاعدة تقتضي تحريم أمور - لم يرد دليل بعينه - بحلها أو بحرمتها، وإنما يكون هذا التحريم تبعاً للمصلحة التي يُرجى من تحريمها سد الذريعة إلى الفساد، ذلك لأن هذه الأمور إن لم تحرم فقد تقضي إلى مفسدة. وبدون الاستطراد فنحن هنا بخصوص الإشارة إلى جملة من النقاط نعتقد أنها تشكل جوهر البعد الاجتماعي الذي ركزت عليه السياسة الجنائية في الإسلام، ومن هذه النقاط:

أولاً: ما يرتبط بمنع أو تضيق المسالك المؤدية لاقتراف المعاصي والجرائم.

ثانياً: ما يرتبط بإجراءات مرحلة ما قبل وقوع الجريمة.

ثالثاً: ما يرتبط بإجراءات مرحلة ما بعد وقوع الجريمة.

رابعاً: ما يرتبط ببعض الإجراءات التربوية الهادفة.

خامساً: اتخاذ الاحتياطات العينية.

سادساً: وأخيراً أثر الجمهور في الوقاية من الجريمة، أو إجراءات الكشف عنها، وسنتعرض لكل منها فيما يلي:

أولاً: مضمون البعد الاجتماعي المرتبط بمنع أو تضيق المسالك المؤدية إلى اقتراف المعاصي والجرائم وخلافه، ويشمل ذلك ما يلي:

١- وجوب الاستئذان عند الدخول.

٢- وجوب غض البصر على الرجال والنساء.

٣- الحث على الزواج.

٤- احتشام المرأة.

٥- تحريم المسكرات والمخدرات.

وفيما يلي نقدم نظرة سريعة لمعنى كل منها، وكيفية تركيز السياسة الجنائية في الإسلام عليه.

١- وجوب الاستئذان

يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ

بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ <sup>(١١)</sup> وقال تعالى: (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) <sup>(١٢)</sup>.

وذلك يعني أن المولى تبارك وتعالى قد كرم بني آدم وفضله بالمنازل وستره فيها عن الأبصار، وملكه الاستمتاع بها على انفراد، وحجر على الخلق أن يطلع ما فيها من الخارج، أو يدخلوها بغير إذن أصحابها، لئلا يطلع أحدهم على عورة الآخر. والعلة في الاستئذان إنما هي تدبير إلهي وقائي، خشية الكشف على الحرمات، وتتبع عورات الناس، وهو ما قد يترتب عليه تهتك نسيج الأسر، وتفكك خلايا المجتمع، وتفسخ العلاقات الاجتماعية، ومن جهة أخرى فإن النهي في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) <sup>(١٣)</sup> النهي يدل على أن للبيوت حرمة لا يجوز انتهاكها، كما أن دخولها غير جائز، ولو لم يكن فيها أحد، إذ إن دخولها في حال لا يوجد أحد هو اعتداء على حق الملكية، فضلاً عما فيه من كشف للاستار والأعراض <sup>(١٤)</sup>.

يعني ذلك أن وجوب الاستئذان عند دخول البيوت إنما هو من دواعي الحفاظ على عدم الوقوع في المعاصي، وحماية الأعراض والحرمات، ثم إنه مكمل للقصد من تحريم الزنا. كما أن الدخول في المنازل بدون إذن فيه إطلاع على عورات المسلمين مما نهى الله عنه، والمقصود من ذلك صون النساء والرجال من الاختلاط والشبهة.

## ٢- وجوب غض البصر على الرجال والنساء:

ومن بين الآليات التي تستخدمها السياسة الجنائية فيما يمكن اعتباره تأكيداً للبعد الاجتماعي لتلاقي الوقوع في الجريمة وجوب غض البصر الوارد في قوله تعالى: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) <sup>(١٤)</sup>. كما قال تعالى: (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) <sup>(١٥)</sup>.

وواضح أن اقتران هذا الغض (للبصر) بحفظ الفرج، إنما يدل على أن المقصود الأعظم من الغض هو الوقاية من النظر الذي يكون سبباً في الوقوع في المعاصي، والنظرة المريية التي تدفع إليها الشهوة مفتاح ضرور كثيرة، ويتبعها ما يسميه علماء النفس بتداعي المعاني، ذلك أن التصورات والتخيلات الجنسية تفسد القلب، وتطلق الأماني المحرمة <sup>(١٦)</sup>. وغني عن البيان أن البصر هو أقرب الحواس للقلب، ثم إن غضه واجب عن جميع المحرمات، كما أن المراد من غض البصر هو منع الظروف المهيئة للإعجاب أو للانزلاق، وحسبما قال مجاهد: "إذا أقبلت المرأة جلس الشيطان على رأسها، فزينها لمن ينظر، فإذا أدبرت جلس على عجزها، فزينها لمن ينظر" <sup>(١٧)</sup>. وعليه فإن غض البصر حال النظرة الأولى يمنع من الوقوع في مقدمات الشهوة الجنسية المؤدية للزنا، كما أنه يحمي الأعراض



ويحفظ الأنساب، ويمد - بالإجمال - ذريعة الفتنة والفساد.

### ٣- الحث على الزواج

وانطلاقاً من اعتبار الغريزة الجنسية من أقوى الغرائز، فهي تتطلب إشباعاً منتظماً، كما أنها مثل كل المطالب الإنسانية تحتاج إلى إشباع وإلا أدى كبتها إلى شقاء النفس وما إلى ذلك، ومن هنا رغب الإسلام في الزواج من وقت استطاعة البهارة (مؤن النكاح)، وعند عدم القدرة على ذلك حث الإسلام على الصوم لدرء الشهوة، فإنه هنا وُجِّد. ومن جهة أخرى لا يُشكل الفقر عائقاً أمام الزواج، حيث وعد الله تعالى المتزوجين بالغنى لأنهم طلبوا رضا الله، والتمسوا الغنى والعفة في النكاح.

### ٤- احتشام المرأة

يرتبط الاحتشام بالقول أو الفعل، وعكسه إبداء الزينة، سواء بالقول أو الفعل، ذلك لأن التبرج فيه إثارة ولفت لانتباه الرجال. وعليه فقد نهى القرآن الكريم عن إبداء الزينة لغير الأزواج والمحارم؛ فقد أوضحت أحكام القرآن<sup>(١٨)</sup> أن يكون الخمار مغطياً للرأس، ومسداً على الصدر، فلا يظهر بروز الثديين، وكذا الوجه، لأنه مستقر الجمال، فيكون ذلك أدعى للحشمة وعدم الافتتان .

وقد نهى المولى تبارك وتعالى عن التبرج بالقول حيث قال: "فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض"<sup>(١٩)</sup> ذلك أن اللين بالقول غالباً ما يسبب طمع مرضى القلوب بداء الفواحش.

وعلى الإجمال فلقد اهتمت الشريعة الإسلامية بتحري الدقة في لباس المرأة من

وجوب شموله لسائر بدنّها، وألا يكون مزبناً ولا شفافاً، يظهر جسدها، أو ضيقاً يلتصق بجسمها، وألا يكون مطيباً أو مبرّراً، ذلك حتّى تكون المرأة محفوظة من أعين الرجال، ولا تحفزهم على الإثارة، وبالتالي حتّى يسلم الرجل من الانزلاق في الشهوة، كما تسلم المرأة من التعدي عليها وخدش حياتها بالقول أو بالفعل.

ويتضح من ذلك أن الشريعة الإسلامية تركز على البعد الاجتماعي كوقاية من الجرائم والمعاصي فيما يتعلق باحتشام المرأة على المستوى الشخصي، كما حرم الشارع الخلوة بالمرأة الأجنبية، سواء في الإقامة أو في السفر.

#### ٥- تحريم المسكرات أو المخدرات

يذهب شُرب الخمر بالعقل، ويترتب عليه أن الإنسان قد يرتكب أي جريمة دون خوف ولا حياء، ولا اعتبار لقيم اجتماعية أو دينية أو أخلاقية، فهي مفتاح كل شر، ومن الكبائر، حيث تؤدي إلى كل فعل خبيث، كما أن انتشارها نذير بانتشار الضعف والجور في بناء المجتمع، ومثلها كل المخدرات بكل صورها، خاصة أنها تؤثر على عقل ووعي متعاطيها، مما يدفعه لارتكاب الجرائم، إذ إن فقدان الفرد لشعوره ووعيه عقب تعاطيه المسكرات أو المخدرات يفقده المحافظة تجاه قراراته الجسمية على المجتمع، ليس هذا فقط بل أن شارب الخمر، مادام أنه ارتكب جريمة في حق نفسه، فقد أصبح على استعداد لارتكاب الجرائم في حق الآخرين<sup>(٢١)</sup> وهو ما يهدد البناء الاجتماعي في توازنه وتقدمه.

ومن هنا كانت علة تحريمها حماية المجتمع وحفظ وحدته الاجتماعية. وحتى تسير العلاقات الاجتماعية في إطار عقلائي ورشيد وفقاً لنسق القيم الفاضلة، فجاء

للتحريم يتطلب الاجتناب، فمفسر المجتمع متزناً في بنائه، متقدماً في وظائفه<sup>(٢١)</sup>.

ثانياً: مضمون البعد الاجتماعي المرتبط بمرحلة ما قبل وقوع الجريمة وبعدها

ركزت أحكام السياسة الجنائية الإسلامية على الاهتمام بالبعد الاجتماعي. يتضح ذلك من خلال حرصها على مصلحة الجماعة في العيش في مجتمع خال من الجريمة، إذ استخدمت بعض الإجراءات والتدابير التي تبعد العناصر التي يتوقع أن تكون لها خطورة إجرامية أو سوابق أو فتنة عن المجتمع، ومثل هذه الإجراءات تتخذ بعد إعدارهم، ولقد زكت السياسة الجنائية في الإسلام البعد الاجتماعي متمثلاً في مصلحة الجماعة على مصلحة الأقلية المشتهر عنهم الخروج عن المجتمع الإسلامي، وترجيح الإسلام هذا قد جاء بعد موازنة بين مصلحة المجتمع الإسلامي في العيش في اطمئنان واستقرار وبين مصلحة الأقلية المشتهر عنهم الخروج عن المجتمع وارتكاب الجرائم، وجاءت بعض الإجراءات والتدابير التي تعكس الاهتمام بالبعد الاجتماعي هنا، ومنها حرمان القاذف من الشهادة، وعدم أهليته لها وذلك مصداقاً لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِسُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)<sup>(٢٢)</sup> حيث إن الحرمان من الشهادة يعكس أن من كذب سقطت شهادته، ومن سقطت شهادته سقطت عدالته<sup>(٢٣)</sup>؛ وانتفت عنه الأهلية والثقة.

وبالإضافة لذلك فإن عقوبة عدم قبول شهادة القاذف، إنما تستفاد من قوله تعالى "ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً" فعدم أهلية القاذف للشهادة لا يشترط أن يصدر به حكم، وإنما يكفي صدور الحكم بعقوبة الجلد، فإذا كان القاذف يهدف من وراء قذفه تحقير المَقْذُوف بين أفراد المجتمع بنسبة الزنى إليه، فإن هذا التحقير يكون مصدره

فرداً واحداً هو القائف، فيكون جزاؤه أن يُحقر من الجماعة كلها، ويكون ذلك بسقوط عدالته بعدم قبول شهادته أبداً، ويصبح فاسقاً فلا يوثق بكلامه ولا يقبل قوله عند الناس، ويصبح منبوذاً بينهم.

ويتضح إذاً أن السياسة الجنائية قد حاربت الدوافع التي قد تدفع الفرد إلى الجريمة من مجرد أن يفكر شخص في أن يقذف آخر بهدف إيلائه وتحقيره، وتذكر العقوبة التي تؤلم النفس والبدن وتذكر التحقير الذي قد يلحقه من الجماعة وقد يصرفه هذا عن ارتكاب الجريمة<sup>(٢٤)</sup>.

ويعد ذلك تذكيراً بالبعد الاجتماعي الذي يركز عليه الإسلام، من خلال حماية الناس ضد شهادة القائف الذي أصبح غير موثوق به، وبهذا حاربت السياسة الجنائية في الإسلام الدوافع النفسية الداعية إلى الجريمة بالعوامل النفسية المضادة التي تتمكن من التغلب على الدوافع الداعية للجريمة وصرف الإنسان عنها<sup>(٢٥)</sup>.

يضاف إلى ما سبق أن نظرية التعزير للمصلحة العامة تسمح باتخاذ أي إجراء لحماية أمن المجتمع وصيانة نظامه من الأشخاص المشبوهين والخطرين ومعتادي الإجرام، وتمنعهم من العود للجريمة، وتقوم النظرية على قواعد السياسة الجنائية التي تقضي في جوهرها بأن الضرر الخاص يحتمل لدفع الضرر العام، كما أن الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف. وعلى ذلك فإن السياسة الجنائية الإسلامية تعتبر أن كل حالة أو فعل له أساس بالمصلحة العامة يعاقب عليها بالعقوبة التي يراها القاضي ملائمة من العقوبات التعزيرية<sup>(٢٦)</sup> تحقيقاً للمصلحة العامة. ومن أجل ذلك اتخذت بعض التدابير حيث يؤدب الصبيان على ترك الصلاة والطهارة عند بلوغهم عشرة أعوام، بل وقد يصل الأمر لتأديب الصبيان على ما يأتون من أفعال تعتبرها الشريعة جرائم، مع أن هذه الأفعال لا تعد جرائم في حق الصبيان غير

المميزين، ومن ثم وجب تعزيزهم تأديباً لحماية المصلحة العامة<sup>(٢٧)</sup>. ويرتبط بذلك "نفي المخنثين" والمخنث هو المتشبه في كلامه بالنساء تكسراً وتعطفاً وفي حركاتها، وإجراء مثل نفهم مصلحة وإن لم يرتكب معصية، لأنه يمنع من ينظر إليه - حين يتشبه بالنساء - ودفع من يريد التشبه بالنساء من أن يقبل مثل فعله، وقد نص الشافعي على نفي المخنث<sup>(٢٨)</sup> هذا وقد نفى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، نصر بن حجاج من المدينة اتقاءً لافتتان للنساء به ودفعاً لمضرة قد تحدث نتيجة وجوده بالمدينة، كما نفى سيدنا عمر أيضاً أبا ذئب إلى البصرة، ورغم عدم وقوع جريمة في مثل تلك الأحوال إلا أن الهدف كان الحفاظ على المجتمع الإسلامي من الخطورة الإجرامية<sup>(٢٩)</sup>. يضاف إلى ما سبق قيام سيدنا عمر بتخصيص مساكن لغير المتزوجين وهذا لمصلحة العامة، وإلزام الحاسد لداره حتى لا يتأذى الناس منه، ومنع المجنون من الاتصال بالناس.

وجملة ما سبق يفيد بأن هناك تدابير تتخذ إزاء من تخشى الجريمة منه، حتى لا يضار المجتمع من ميولهم الإجرامية.

وفي إطار ذلك يمكن التذكير بأثر الحسبة في مواجهة المعاصي والمفاسد، من خلال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ إنها تحاول مواجهة كل منكر موجود في الحال، ظاهر للمحتسب بغير تجسس، معلوم كونه منكراً بغير اجتهاد، وهي دعوة للتضامن في تنفيذ ما أمر الله ومنع ما نهى عنه والتحذير من تركهما، وجزاء الترك هو نزول العذاب، وتدهور البناء الاجتماعي، وهذا الجزاء دليل على غضب الله وسخطه على من ترك الأمر بالمعروف وأتى بالمنكر، وهذا الغضب من الله تعالى يستوجب الإيجابية والتكافل والتضامن والحسبة، في ضوء إجماع الأمة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٣٠)</sup>، من أجل تضامن المجتمع ضد

## الرديلة والمعاصي.

وتواصلًا مع ما سبق فإن على المحتسب واجب الإبلاغ عن الجرائم إذا لم يستطع شاهد المنكر منع فاعله من إتيانه، فيبلغ السلطات المختصة عن مرتكبيه، ويضاف لذلك واجب عدم كتمان الشهادة وقد حذر الله تعالى من ذلك فقال تعالى "ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتُمها فإنه آثم قلبه"<sup>(٣١)</sup>. كما يرتبط بذلك الحكم بالقسامة في السياسة الجنائية الإسلامية، وهي اسم للأيمان المكررة في دعوى القتل، يقسم بها أولياء القتل لإثبات القتل على المدعى عليه، أو يقسم بها المدعى عليه لنفي الجريمة عنه، ومن خلال ذلك فإن المسلمين في المكان الذي تقع فيه الجريمة مسئولون عن الوصول إلى القاتل المجهول حتى لا يذهب دم القتل هدرًا، وفي ذلك تضامن أفراد المجتمع وتكافلهم في التوصل إلى معرفة الجاني، وتطبيقاً للقاعدة التي قال بها سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهي: ألا يطل دم في الإسلام. ويعني ذلك أنها طريق من طرق الإثبات يشارك فيه الجمهور بالعبء الأكبر في الكشف عن الجاني المجهول وإظهار غوامض الجريمة، وهي بلا شك مساهمة كبرى من الجمهور في كشف الجريمة وتأكيداً لمسئوليته<sup>(٣٢)</sup>. بل يكاد يصل الأمر إلى اعتبار ذلك ضمن فعاليات المجتمع لمواجهة الجريمة ومكافحتها بتعقب الجناة وكشفهم، وهو ما يؤكد أن للمجتمع الإسلامي وظيفة اجتماعية في ذلك.

## ثالثاً: مضمون البعد الاجتماعي بعد وقوع الجريمة

سلوك الشارع الحكيم في السياسة الجنائية الإسلامية مسلماً هدفه أن يقلع المجرم عن جرمه. فعلاوة على أنها تمثل رادعاً لمن تسول له نفسه أن يفعل أو يقترب تلك الموبقات نجدها تهدد نوازع الشر عنده، وتوقظ القلب ليتوافق مع قيم المجتمع

الفاضلة مرة أخرى من خلال التوبة والرجوع. ومن هذه الإجراءات الشخصية المرتبطة بالشخص نجد أمثلة متعددة منها: النفي، والتغريب، الإبعاد، التشهير في حالة شاهد الزور، العزل للمستخدم أو الموظف، تعليق يد السارق في رقبته بعد قطعها. وسوف نتعرض لكل منها فيما يلي، من حيث شرعيتها وأحكامها، ثم آثارها الاجتماعية على الفرد والمجتمع.

#### ١- النفي

يقول المولى تبارك وتعالى: "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم"<sup>(٣٣)</sup>.

ويستهدف من نفي قاطع الطريق انتقاء خطره، والعمل على حماية الناس من شره، حتى يضعف أو يتوب. وفي إطار ذلك يُبعد إلى بلد آخر داخل حدود دار الإسلام؛ كما أن هناك قولاً بوجوب حبس المجرم في المكان الذي نفي فيه، حرصاً على انتقاء شره وبطل حتى يتوب، فضلاً عن أن فيه كسراً لشوكة المجرم عندما يصبح بلا بلد ولا وطن.

ويتبين مما سبق أن نفي من أخاف السبيل إلى غير الأرض التي ارتكب فيها جريمته هي إبعاده عن موطن أنصاره وعمن عاونوه على الشر؛ لأن بقاءه في الأرض التي أفسد فيها يذكره ويذكر أهلها دائماً بما كان منه، وهي ذكرى سيئة قد تلاحقه، كما أن في الإبعاد تهيئة الفرصة له للتوبة الكاملة<sup>(٣٤)</sup>.

وفي إطار عقوبة النفي يمكن القول بتوفر البعد الاجتماعي في هذا التدبير المرتبط بالسياسة الجنائية، فحال تنفيذ النفي إلى بيئة طبيعية وبين أشخاص مشهود

لهم بالخلق القويم، تتوافر في البيئة الجديدة القدوة الحسنة وتتمكن من التأثير في الجاني، وهو ما يمكن أن يعيده مرة أخرى إلى التوبة والصلاح، ثم إن النفي على ما فيه من عقاب فإنه يحفظ إحساس الجاني بكيانه وبكرامته، ولربما كان هذا الإحساس هو المدخل الأساسي لإمكانية التأهيل الاجتماعي فيما بعد. يضاف إلى ذلك أن النفي يمكن الجاني من الحياة داخل أسرته إذا رغب في اصطحابهم ورغبوا، وفي إطار ذلك يبقى محاطاً بجو من العناية الأسرية التي لا شك أنها كفيلة بترقية شخصيته وإحساسه بالمسؤولية تجاه أسرته، وتوفير ضرورات الحياة وهي تنمية مستمرة لروح المسؤولية، مما يبعده بالتأكيد عن طريق الجريمة، فضلاً عن أن وجوده داخل أسرته يجعله يمارس حياته، وفقاً لحاجاته الطبيعية، مما يجنبه مضار كبت غرائزه، كما يحفظ إمكانية استمرار حياته ويجنبها آثار الانحراف حال وجودها بدون عائلتها، كما أن النفي يجنب الجاني حياة العزلة، والبعد عن المجتمع، كما يجنبه إحساس المهانة التي قد يشعر بها، وتجنب الرأي العام أن ينظر إليه نظرة عدا.

وبعبارة أخرى فإن البعد الاجتماعي يمكن أن يتضح من خلال تدبير النفي، حيث يوجد في ذلك تحقيق للمصلحة الشخصية للجاني وكذلك للمصلحة الاجتماعية للمجتمع من خلال إبعاد الجاني عن المكان الذي اقترف فيه جريمته.

فالنفي قد يحقق مصلحة الجاني، فقد يكون من مصلحة الجاني نفسه إبعاده عن المجتمع المحلي، مادام أن الجريمة التي اقترفها مؤنية للناس ومخالفة للأعراف وللتقاليد المجتمعية، فبالتالي لا يقبله المجتمع ولو عوقب على جريمته فتظل هذه حدثاً ينكر كنوع من أنواع الإيلام والتوبيخ حال توجيه الأبناء والنشء بألا يفعلوا مثل فعله فلان من عائلة كذا، كما قد يكون هذا المجتمع المحلي الذي اقترف فيه



الجاني جُرمه أحد عوامل الانحراف بأن يضم إليه مجموعة من منحرفي السلوك من المعارف والأصدقاء.

كما قد يكون النفي لمصلحة المجتمع، فيكون شخص الجاني من الخطورة الإجرامية، مما يحمل على الاعتقاد القوي بأنه سوف يعود إلى طريق الجريمة مرة أخرى إذا ترك حراً في المجتمع نفسه الذي ارتكب فيه جريمته الأولى.

وعلى هذا الأساس يتضح أن المصلحة الاجتماعية تقتضي عدم التقيد بمدة معينة في النفي وإنما تحدد المدة على أساس الغرض منها، وما إذا كان الهدف الأساسي لها نوعاً من الإيلاء والردع أو المساعدة في تأهيل الجاني في بيئة طبيعية.

## ٢ - التغريب

يستمد التغريب مشروعيته من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : "خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم" (٣٥) ولقد ظهر أن هناك بعض الجناة ذوي الشخصيات الخطرة، مما يحمل على الاعتقاد القوي بأنهم سيعودون للجريمة مرة أخرى خاصة إذا تركوا في المجتمع المحلي نفسه الذي ارتكبوا فيه الجريمة الأولى، ومن هنا واجهت السياسة الجنائية هذا فقررت عزل الجاني عن مجتمعه المحلي لمدة معينة فوق جلده .

ويرتبط بالتغريب، الإبعاد، إذ يجوز للدولة الإسلامية عند الضرورة أن تبعد أي مسلم أو ذمي عن ديارها، إن لم يكن هنالك وسيلة لدفع خطره إلا الإبعاد، وإذا سمح للحربيين بدخول دار الإسلام، فللدولة أن تبعدهم - حال إتيانهم بعمل يخل

بالأمن العام أو خشي منه ذلك - ولو لم تنته مدة إقامتهم<sup>(٣٧)</sup>.

### ٣- التشهير بشاهد الزور

تعني الشهادة<sup>(٣٧)</sup>: الإخبار بالشيء مع العلم به علماً يقينياً. وقد نسبها الله سبحانه وتعالى إلى ذاته العلية حيث قال: (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ) (٣٨) وقيل بأنها تعني الحضور، كما قد تعني القسم لقوله تعالى: (وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)<sup>(٣٩)</sup>. كما تعني قانوناً: إخبار من الشاهد بما يكون قد أدركه بحاسة من حواسه عن واقعة معينة<sup>(٤٠)</sup> وتعني شرعاً: إخبار بصدق لإثبات عقوبة بلفظ الشهادة في مجلس القضاء.

وإذا تحولت الشهادة من الإخبار بصدق إلى قول الكذب، فهي زور، وقد قال الله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ)<sup>(٤١)</sup>. ونظراً للآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية التي تترتب على شهادة الزور، فإننا سنتناول كيف جاء الشارع الحكيم بسياسة جنائية تركز على البعد الاجتماعي لردع شهود الزور، بحيث يتعرضون للتشهير بصوره المختلفة، ويعني التشهير، إظهار الشيء القبيح للناس بقصد الفضيحة.

ويقصد بالتشهير الإعلان عن جريمة المحكوم عليه، خاصة الجرائم التي يعتمد فيها المجرم على ثقة الناس كالسرقة وخيانة الأمانة وشهادة الزور، والغش في المعاملة.

ويتضمن التشهير أن يُطاف بالجاني في موطن إقامته، أو سوق حرفته مع إعلان ما آتاه من معصية على الكافة مع من يقول إنا وجدنا هذا شاهد زور

فاحذروه، وحذروا الناس منه<sup>(٤٢)</sup>.

ويتضح مما سبق أن التشهير كعقوبة إنما تستمد فاعليتها من إعلام الناس بالسلوك الفردي غير السوي الذي قام به الجاني، وفيه فضح له، وإنقاص من وزنه الاجتماعي وكيانه وعلاقاته الاجتماعية، من حيث استهدافه إعلام وإخبار الناس بما فعله الجاني وتحذيرهم منه وتوعيتهم ضد ما يمكن أن يقوم به تجاههم فينفروا منه ومن التعامل معه.

وعلى ذلك فإن هذه الوسيلة يمكن استخدامها في العصر الحاضر، إذ يطاف بالجاني في مجتمعه المحلي - الذي يستمد منه كيانه الاجتماعي - حيث شهد زوراً، بالإضافة لذلك ينشر في الصحف أو في الإذاعات المحلية والتلفزيون بقنواته المحلية كل قناة في نطاق وحدود المجتمع المحلي الذي تخدمه، وذلك لتوسيع دائرة التشهير، وهذا الرأي يتوافق مع ما ذهب إليه البعض من السابقين<sup>(٤٣)</sup>؛ كون شاهد الزور كان يكتب ويسجل عليه ما فعل وبجعل من ذلك نسخاً يودعها عند من يثق بهم، وبذلك تتسع دائرة التشهير.

#### ٤- العزل من الوظيفة العامة

إذا كانت العقوبات التأديبية متنوعة ومتفاوتة تبعاً لتفاوت درجة الجسامة في الخطأ التأديبي، فإن عقوبة التعزير والتأديب متنوعة بتنوع الفعل المخالف للشرع الذي أتاه العامل أو ترك القيام به وترتب على إتيانه أو تركه إخلال بما أنيط به أدائه. فالعقوبة التعزيرية متنوعة ومتفاوتة بما يحقق العدالة، ذلك أنه قد يعزر<sup>(٤٤)</sup> الرجل بوعظه وتوبيخه والإغلاظ له، وقد يُعزر بهجره وترك السلام عليه حتى

يتوب إذا كان ذلك هو المصلحة. كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الثلاثة الذين خُلفوا<sup>(٤٥)</sup>. وقد يعزر بعزله عن ولايته كما عزل رسول الله صلى الله عليه وسلم العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين، لأنه كان يستوفي الحساب على العمال<sup>(٤٦)</sup>.

فالإسلام يوجب - ضمن ما يوجب - العمل المسئول من أجل رعاية مصالح المسلمين، وارتباط السلطة بالمسئولية يعكس الطاعة والواجبات التي نستمدّها من خلال الحديث الشريف: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالإمام (الأمير) الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته..."<sup>(٤٧)</sup>، كما أن الأساس الشرعي للتأديب يستند إلى أن مرافق الدولة الإسلامية يجب أن تتوخى دائماً في قراراتها المصلحة العامة، فولّي الأمر ومعاونوه لا يحل لهم أن يتصرفوا إلا لجلب مصلحة أو درء مفسدة، كما يرجع هذا الأساس أيضاً إلى أن رجل الإدارة مسئول عن أعماله أمام الله ثم أمام الأمة، وهذه المسئولية تجعل للإدارة الحق في مراقبة نفسها كي تتدارك كل ما يحرك هذه المسئولية<sup>(٤٨)</sup>.

ومما لا شك فيه أن أبلغ عقاب تأديبي يتعرض له العامل هو عزله من وظيفته وحرمانه من راتبه، بجانب ما يتضمنه العزل من الوظيفة من خزي للعامل وحرج بالبلغ بين أفراد المجتمع حيث تنطوي تلك العقوبة البالغة الخطورة حتماً على ذنب كبير اقترفه، ومعصية شديدة تجافي ما يجب أن يتحلّى به من يعهد إليه بعمل العزل من الوظيفة في مختلف عصور النظام الإسلامي المختلفة، وكانت تمثل أفسى العقوبات التأديبية<sup>(٤٩)</sup>.

وأساس هذا الإجراء أن تولية الوظيفة العامة يأتي من منطق أن هذا الموظف محل ثقة ولي الأمر أو من ينوب عنه، فإن كانوا على طريق الاستقامة يعود النفع

على المجتمع بكامله، وإن خانوا الأمانة وألحقوا الجور والظلم بالرعية فأيضاً يعود الضرر على المجتمع بأسره، والأصل في ذلك قوله تبارك وتعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً) <sup>(٥٠)</sup>.

وعلى ذلك فإن إجراء العزل إنما يركز على تتحية الشخص وإبعاده عن وظيفته، وحرمانه من مرتبه وكل التسهيلات المرتبطة بوظيفته، ولقد استعمل النبي صلى الله عليه وسلم التعزير فيما يتعلق بذلك، كما فعل عمر مثل ذلك <sup>(٥١)</sup>.

ويدهي أن البعد الاجتماعي في هذا الإجراء إنما يتضح إزاء أن بعض الموظفين يستمدون أوضاعهم الأدبية من وظائفهم، وعليه تمثل الوظيفة العامة - بالإضافة لدخلهم المادي - كياناً اجتماعياً، كما تحدد أوزانهم فيما يتعلق ببناء القوة في مجتمعهم المحلي، وعلى ذلك فحال عزل الموظف من وظيفته العامة إنما يعني ذلك سحباً لكل الامتيازات الموكولة إليه بموجب هذه الوظيفة، وهو ما ينعكس على توازنه النفسي، وعلاقاته بأسرته، بل وعلاقات أسرته ببقية الأسر، وبالمجتمع بأسره، من هنا كان مثل هذا الإجراء يتمتع بدرجة عالية من الردع، نظراً للتأثيرات التي ترتبط به، سواء على الجاني وأسرته، أم على مجتمعه المحلي.

#### ٥- تعليق يد السارق في رقبته بعد قطعها:

تأسس هذه العقوبة على ما ورد في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) <sup>(٥٢)</sup> واشترط حتى تنفذ العقوبة: أن يكون السارق بالغاً عاقلاً، وأن يكون المسروق مالاً، ويبلغ نصاب القطع، ويكون محرراً <sup>(٥٣)</sup>.

وما يهمننا في هذا الصدد هو تأكيد أن العقوبة الأصلية للسرقة هي القطع، وإذا سرق السارق أول مرة قطعت يده اليمنى فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى، وهكذا في المرة الثالثة والرابعة تقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى أو يتم حبسه حال قيامه بالسرقة في المرة الثالثة والرابعة. ويضاف لذلك إجراء تعليق يد السارق بعد قطعها وذلك بقصد إعلام الناس جميعاً أن هذا الجاني قد سرق ومن ثم يصبح ذلك رادعاً لكل من تسول له نفسه فعل هذا الجرم، ويكون عبرة لغيره. ولقد قام النبي صلى الله عليه وسلم بتنفيذ ذلك أخرج النسائي في سننه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " قطع يد سارق وعلقها في عنقه" <sup>(٥٤)</sup> وكذلك فعل الإمام علي بن أبي طالب ..، وتعليق اليد المقطوعة في رقبة السارق إنما هو من الزواجر التي تمنع اقتراف هذا التعدي على حدود الله، والعبرة في الارتداع والمنع من خلال التشهير والإعلام وإذلال دوافع النفس الأمارة بالسوء والأنانية، وذلك بإضعاف هذه الغرائز أمام الرأي العام وهو تأكيد للبعد الاجتماعي أيضاً يجعل الذات تتضاءل وتتكمش أمام تضامن المجتمع، وإيلامها من جراء الضبط الاجتماعي على هيئة التوبيخ والزجر والانكسار.

#### رابعاً: مضمون البعد الاجتماعي من خلال الإجراءات التربوية:

يذكر في هذا الصدد أن جوهر هذه الإجراءات يركز على الأساليب المعنوية في الضبط الاجتماعي، وانطلاقاً من كون الجاني مريضاً يجب علاجه لا مجزماً يتطلب عقابه، وهي رؤية الاتجاهات المعاصرة في الدفاع الاجتماعي، وتستهدف هذه الإجراءات ردع الجاني وزجر غيره، وإصلاحه وتهذيبه.

وفيما يتعلق بالردع والزجر فإنه مادام هدف السياسة الجنائية في الإسلام منع

الجاني من معاودة اقتراف الجريمة، ومنع غيره من ارتكابها لعلمه أن ذلك التعزير الذي وقع على من أتى الجريمة ليس مقصوراً عليه فقط، بل ينتظره هو إذا ما وقع منه هذا الفعل المشين، فإن لذلك الزجر فائدة مزدوجة. ففي حين يمنع الجاني من العودة للجريمة ويرده عنها، يمنع كذلك غيره من اقترافها ويبعده عن شبهاتها<sup>(٥٥)</sup>. وفي ضوء ذلك فإن التعزير ليس فيه شيء مقدر، بل مفوض إلى رأي القاضي، لأن المقصود منه الزجر، وأحوال الناس فيه مختلفة، فمنهم من ينزجر بالصيحة ومنهم من يحتاج إلى اللطمة وإلى الضرب، ومنهم من يحتاج إلى الحبس<sup>(٥٦)</sup>.

وتستدرج هذه الأساليب بين التنبيه على الجاني، ووعظه، وتوبيخه وزجره وحبه أو ضربه وخلافه...

ويستلزم ذلك التنبيه على الجاني بالحضور إلى مجلس القضاء لإعلامه وإعلانه بما قد وصل إليه مجلس القضاء من بعض التصرفات غير اللائقة بالمسلم، التي تُعد خروجاً على المؤلف وقواعد النظام العام والأعراف والتقاليد، ويقصد من هذا الإعلام والتنبيه تأديب المذنب وزجره عن معاودة فعلته، وفيه حفاظ على حقوق الناس مهما كان هذا الحق بسيطاً ولا يشكل أدنى اعتداء.

أما بخصوص الإصلاح والتهديب، فإنه يمكن القول بأن السياسة الجنائية في الإسلام تلمس التأثير على الجاني من خلال تركيزها على البعد الاجتماعي، فمع أن الجريمة في ذاتها عمل غير مرغوب فيه، ويثير سخط المجتمع على الجاني وعطفه على المجني عليه، إلا أن السياسة الجنائية الإسلامية لم تترك الجاني، بل عيّنت به وأولته الرعاية وسبل العلاج القويمة، فبجانب التخويف والردع والزجر كأغراض للتأديب نجد الشارع الحكيم قد حرص على الابتعاد عن كل ما فيه تعذيب للجاني وإهدار لآدميته<sup>(٥٧)</sup>.

ومن هنا فإن التأديب عقوبة تهدف إلى الإصلاح والتهديب، حيث إنه بإصلاح الجاني وتربيته تستقيم نفسه وتبتعد عن الجريمة، وفي ذلك صلاح للجماعة وتقويم لنظمها الاجتماعية، ولوظائف هذه النظم وتجاوز المعوقات الوظيفية، والسياسة الجنائية لا تهدف من التعامل مع الجاني الذي انتهك الحرمات الانتقام منه، ولا تهذئة وتسكين نفس وشخص المجني عليه، وكسر روح الحقد والكراهية للجاني فقط، بل تكاد تصل المعاني هذه إلى أن تأديب الجاني وإصلاحه وهدايته وتوبته قد وضعت أساساً لذلك، ليكون ابتعاد الناس عن الجريمة نابعاً من منطلق ديني، ووازع ذاتي ليس مبعثه الخوف من العقاب، بل الرغبة في البعد عن الجريمة، والعزوف عن مجالها، ابتغاء تحصيل رضا الله، ثم رضا النفس وطمأنينتها، وبذلك يمكن إيجاد المجتمع الصالح الذي تسوده روح الود والتضامن، وتزول منه بواعث الكراهية والأحقاد<sup>(٥٨)</sup>.

وفي هذا الصدد تبدأ السلطة في تعقب فلول الخطيرين، ثم توجيه إمكانات المجتمع وموارده الاقتصادية والاجتماعية في التنمية وهو ما يرفع مستوى دخول الأفراد ومعيشتهم في حياة كريمة ومجتمع متكامل متضامن يشد بعضه بعضاً، وفي ضوء ذلك يشير عالم الاجتماع عبد الرحمن بن خلدون: "... الملك بالجند، والجند بالمال، والمال بالخراج، والخراج بالعمار، والعمار بالعدل، والعدل بإصلاح العمال، وإصلاح العمال باستقامة الوزراء، ورأس الكل بافتقاد (أي تفقد) الملك حال رعيته بنفسه، واقتداره على تأديبها حتى يملكها ولا تملكه..."<sup>(٥٩)</sup>.

ويرتبط بما سبق التوبيخ، وهو من الإجراءات الهادفة التي تستمد شرعيتها من قوله تعالى: (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ)<sup>(٦٠)</sup>. ومما رواه أبو زر رضي الله عنه قال: سابت رجلاً فغيرته بأمه، فقال رسول الله صلى الله عليه



وسلم: يا أبا ذر أعيرته بأمه؟ إنك أمرؤ فيك جاهلية<sup>(١١)</sup> ومن جهة أخرى فإن تأديب ذي الهيئة من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاءة والسفاهة، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود"<sup>(١٢)</sup>. فيكون تعزيز من جل قدره بالإعراض عنه وتعزير من دونه بزواجر الكلام وغاية الاستخفاف، الذي لا قذف فيه ولا سب، يضاف إلى ما سبق الهجرة باعتباره أسلوباً للزجر<sup>(١٣)</sup>.

وبين أن هذه الأساليب إن هي إلا أساليب اجتماعية تخاطب الاستعداد النفسي لدى الخارجين عن الطريق السوي، ويلجأ إليها القائمون على حدود الله لمواجهة تصرفات بعض الأفراد الذين تسول لهم أنفسهم فعل بعض الأفعال التي تستوجب التعزير. وإذا كانت هذه الأساليب معبرة عن التجاهل والتوبيخ، فإنما ذلك بقصد إشعار الجاني بضآلته، وبحجمه الطبيعي، وتخويفه وردعه عما يمكن أن يتعرض له من جراء استمراره في التعدي والتجاوز والاقتراف، وذلك من منطلق أن المثوبات المعنوية تدفع لفعل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل تبين الجنة وما فيها وغرفها وزروعها وظلالها وخلافه وبالتالي يدفع ذلك إلى ضرورة دفع ثمنها. من منطلق أن المدح والثناء والتشجيع والشهرة من وسائل الضبط الاجتماعي التي تشجع على إتباع معايير الخير والأمر بالمعروف وإتباع أنماط سلوكية رجوعاً للمثوبات المعنوية.

كما أن هناك تلمساً للبعد الاجتماعي في التعامل مع الفئات الخاصة، ونقصد هنا مرضى العقول وصغار السن، وغني عن البيان أن المرض العقلي هو من عوارض الأهلية، يصيب الإنسان فيفقد القدرة على الإدراك وتقدير الأمور تقديراً سليماً، ويستند ذلك إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "رفع القلم عن ثلاثة:

عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق". (٦٤)

وبخصوص المسؤولية الجنائية، فإن المرض العقلي يعدم أهلية الأداء كلية، فتهدر عبارة المجنون ولا يُقام عليه الحد، ولكن ذلك لا ينفي أهلية الجواب لديه، لأنها تثبت بناء على وجود الذمة لدى الأحمي، فكل إنسان يولد وله ذمة صالحة لوجوب الحقوق له وعليه. وفي إطار ذلك وكوفاً أخذ بإيداع مرضى العقول بالمصحات العقلية لعلاجهم، منعاً لخطورتهم، وخشية ارتكاب الجرائم، خاصة أنهم عديمو المسؤولية، وقد أخذ القانون الوضعي بهذا الأمر<sup>(٦٥)</sup>.

في حين أن صغار السن يتم التصرف معهم - وفقاً لمراعاة البعد الاجتماعي - مع الأخذ في الاعتبار ظروفهم الخاصة. فالصبي المميز توقع عليه بعض الأساليب التهذيبية التقويمية من جانب التعزيز لا العقاب، فيجوز لولي أمره اتخاذ هذه الأساليب بغرض تأديب الصبي وإبعاده عن الوسط الذي يعيش فيه، سواء بالتوبيخ أو بالتسليم لولي الأمر أو لغيره، أو بوضع الصبي في إصلاحيّة أو دار تربية خاصة، أو وضعه تحت المراقبة الخاصة، وعلى ذلك يعد هذا الإجراء تأديبياً لا عقابياً، مما يؤدي بدوره إلى عدم اعتبار الصبي بعد بلوغه عائداً لما اتخذ إزالته قبل البلوغ، مما يساعده على تجاوز هذه العقبات ويمهد لنسيان الماضي<sup>(٦٦)</sup>.

#### خامساً: الاحتياطات العينية

تشمل هذه الاحتياطات صوراً مختلفة، منها الطرد من العمل، أو رفض إعطاء فرصة للعمل أصلاً، أو مصادرة الممتلكات أو تدميرها، أو الأجر المنخفض، أو توقيع الغرامة المالية أو حتى الحصار الاقتصادي لبلد بأسره، ورفض أي تعامل معه، ويضاف لذلك رفض أو تقييد التعامل الاقتصادي مع المجموعات الاجتماعية

أو الأفراد<sup>(٦٧)</sup>.

ويرتبط بكون المصادرة تعزيراً أن تكون جوازية، إذ يكمل المشرع القاضي في تطبيقها من عدمه حسب ملائسات الدعوة مادامت خاصة بالشئ الذي يُقام به المنكر - أي بأدوات الجريمة - وليست خاصة بدفع المنكر ذاته، ومثال ذلك إراقة خمر المسلم، إذ يمثل ذلك نوعاً من الزجر بالنسبة للمسلم، وكذلك حرق الثوب المصبوغ بالعصفر كما أمر بذلك رسول الله "صلى الله عليه وسلم" عبد الله بن عمر رضي الله عنهما<sup>(٦٨)</sup>، فضلاً عن مصادرة الأطعمة المغشوشة والملابس المغشوشة في النسيج، وما سلكه سيدنا عمر بن الخطاب إذ رأى رجلاً قد شاب اللبن بالماء فأراقه عليه<sup>(٦٩)</sup>.

وفضلاً عن ذلك كان من سياسة عمر رضي الله عنه، أن يكتب أموال عماله إذا ولاهم عمالاً للمسلمين، جاء في تاريخ الخلفاء: "وأخرج عن الشعبي أن عمر كان إذا استعمل عاملاً كتب حاله"<sup>(٧٠)</sup> ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك، وكان رضي الله عنه يرى في مصادرة أموال العمال وقهرهم خاصة الذين عرف عنهم تجاوز واستغلال منصبهم ترويضاً لهم على الطاعة وترك التبعج والإذلال على الرعية<sup>(٧١)</sup> وفي هذا يقول ابن تيمية: "وكان الأمر يقتضي ذلك لأنه كان إمام عدل يقسم بالسوية"<sup>(٧٢)</sup> كما أخرج ابن سعد عن ابن عمر: "أن عمر أمر عماله فكتبوا أموالهم، منهم سعد ابن أبي وقاص، فشاطرهم عمر في أموالهم فاخذ نصفاً وأعطاهم نصفاً"<sup>(٧٣)</sup>.

ويعكس ذلك أن هذه الاحتياطات العينية تجعل الخارجين على تعاليم الشريعة موضوعاً تمارس عليه أهداف الضبط الاجتماعي، سواء في صورة حرمانهم من حقوق أو مزايا اقتصادية، أو مصادرة أدواتهم أو ممتلكاتهم التي يقومون من خلالها بفعل الموبقات والمحظورات والجرائم التي تضر بهم أو بالمسلمين أو بالمجتمع

الإسلامي أو بالأحرى بمحارم الله تعالى، أو بالعباد.

سادساً: أثر الجمهور في الوقاية من الجريمة أو إجراءات الكشف عنها:

يستهدف ذلك تحمس المجتمع أياً كان، صغر أو كبر، وتضامنه، ضد المنكر، ومن جهة أخرى الأخذ على أيدي أرباب الشر والفساد، والحيلولة دون جرائمهم قبل وقوعها، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير السكنية العامة للمواطنين، ويتحدد ذلك في ولاية الحسبة، وهي وظيفة دينية ودينية مفروضة على القائم بأمور المسلمين، ولقد استلزمت الشريعة الإسلامية أموراً عدة كي يؤدي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثره المنشود، ومن ثم فيجب أن ينتبه إليها، ومنها، للعلم والورع وحسن الخلق، القدوة الحسنة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، القول بالحكمة والموعظة الحسنة، ثم دفع المنكر والصبر على الأذى<sup>(٧٤)</sup>.

ومن هنا يصبح واجباً أساسياً تضامن المجتمع ضد الجريمة والمجرمين، إذ إن الأمة تعتبر مشتركة مع الآثمين إذا رأت الإثم ولم تعمل على منعه<sup>(٧٥)</sup>.

وفي حال عدم قدرة الفرد (شاهد المنكر) منع فاعله من إتيانه، فعلى شاهد المنكر أن يبلغ القائمين على الأمر عن مرتكب الجرم كي يتولوا أمره، وفي حال حدوث الجريمة تصبح الشهادة لإثبات الجريمة واجباً على المسلمين الذين شاهدوها، لأن في كتمانها شيوعاً للمنكر والفساد.

كما أن ترك الآثمين من غير رادع من رأي عام قوام مهذب يعد ذلك هداماً لبناء المجتمع، وإذا لم يأخذ الفضلاء على أيدي الآثمين سقطوا جميعاً في الرذيلة، ولا تقوم للأمة بعد ذلك قائمة إلا إذا غيرت حالها فيغير الله تعالى ما بها، إذ لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، ولهذه القاعدة تطبيقات متعددة في نطاق

الأحكام الأصولية الشرعية الموضوعية والإجرائية، وفق الدفاع الشرعي في الجريمة المشهودة انعكاس لقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونظام الحسبة في النظام القضائي الإسلامي مؤسس على ذلك<sup>(٧٦)</sup>.

وتعد القسامة، تطبيقاً آخر من تطبيقات التضامن الاجتماعي، سواء اعتبرت وسيلة إثبات أو نوعاً من الجزاء في جريمة القتل بالذات، فهي تؤكد المعاني المستخلصة في هذا الشأن. وتعد القسامة تطبيقاً لقاعدة أصيلة في الإسلام هي "لا يطل دم في الإسلام" أي لا يذهب دم في الإسلام هدرأً، فالمسلمون في المكان الذي وقعت فيه الجريمة تقع عليهم مسؤولية الوصول إلى القاتل المجهول حتى لا يذهب دم القاتل هدرأً. والتكليف الحقيقي للقسامة في رأينا<sup>(٧٧)</sup> أنها نوع من المساهمة في إثبات الجريمة وهي لا تتنافى مع مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية وشخصية العقوبة. وبمعنى آخر فإن القسامة طريق من طرق الإثبات يشارك فيه الجمهور بالعبء الأكبر في الكشف عن الجاني المجهول وإظهار غوامض الجريمة، وهي بلا شك مساهمة كبرى من الجمهور في كشف وتأكيد لمسؤوليته عن منع الجريمة ومكافحتها<sup>(٧٨)</sup>.

يعني ذلك أن الشريعة الإسلامية قد أناطت الاتهام - في نطاق الجريمة - بيد جماعة المسلمين، باعتبارهم وحدة اجتماعية تمثل المجتمع المحلي، ويحيط الاتهام بطائفة من الضمانات تنحصر في أن لكل فرد باعتباره عضواً في الجماعة أن يقوم بالاتهام، خاصة في التعدي على حدود الله تبارك وتعالى.

**الفصل الثاني: البعد الاجتماعي للسياسة الجنائية الإسلامية (قراءة في المضمون)**

ولتحقيق ذلك نشير لمفهوم الدفاع الاجتماعي، وكيف ينطلق منه لتأكيد

السياسة الجنائية، في إطار تحديد العقوبة وفلسفتها وأهدافها، وإسقاط العقوبة حال التوبة، ثم ارتباط العقوبة بظروف الجاني في التشريع الإسلامي، والأثر الاجتماعي الذي يُبتغى من وراء العقوبة وهو الردع وإعادة الأفراد الجناة إلى ربة الإيمان.

### أولاً: أصول الدفاع الاجتماعي في الإسلام

يمكن تصنيف نتائج الأدبيات المرتبطة بهذا الموضوع إلى اتجاهين<sup>(٧٩)</sup>: يؤكد الأول أنه بخصوص ملامح الدفاع الاجتماعي (خاصة الشرعية والإنسانية وحماية المجتمع والدفاع عن أفرادهِ) لا يوجد مجال للمقارنة بين وجودها في السياسة الجنائية الإسلامية وبين وجودها في إطار حركة الدفاع الاجتماعي، في حين يرى أصحاب الاتجاه الثاني أن مسألة الدفاع الاجتماعي وتقدير ظروف المجرم، وتقدير العقوبة وما إلى ذلك كلها مسائل قد احتوتها السياسة الجنائية الإسلامية قبل أن يظهر من اهتموا بحركة الدفاع الاجتماعي<sup>(٨٠)</sup>.

وبدون الدخول في تفصيلات ذلك فإنه يكفي أن نلقي نظرة على ملامح الدفاع الاجتماعي السابق الإشارة إليها، وكيف أن السياسة الجنائية الإسلامية قد شملتها واحتوتها، وأزكت من فاعليتها.

### ١- حماية المجتمع والدفاع عن أفرادهِ

مهما كانت الفلسفة التي تدور حولها العقوبة، فهي من التدابير الأساسية لحماية المجتمع، إذ تعتبر حركة الدفاع الاجتماعي، المجرم أو الجاني فرداً معادياً للمجتمع، وبذلك يتقرر في شأنه تدبير اجتماعي للدفاع عن أفراد المجتمع. وفي ضوء ذلك فإن معظم الباحثين في هذا المجال يميلون إلى أن هدف العقوبة هو حماية المجتمع والمواطن.

وبنظرة واقعية للسياسة الجنائية في الإسلام فإنها تركز على البعد الاجتماعي في إطار دفاعها عن الأفراد والجماعات وحماية المجتمع بعامه، ويتجلى ذلك في استهداف الشريعة الإسلامية وجود رأي عام يتعاون على الخير والبر والتقوى ودفع الشر، بل وأن هذا الرأي العام تصبح له رقابة ذاتية مرتبطة بالضمير الجمعي تجعل كل شر ينطوي على نفسه فقط وينزوي إلى ذاته ويندحر، في حين يجد كل خير الشجاعة في الإعلان عن الخير والثواب فيظهر وينتشر، وعلى ذلك فإن (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) يتضمن تقوية الرأي العام في محاصرة الشر والأتمين، مع تدعيم الأبرار والخيرين، امتثالاً لقوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) <sup>(٨١)</sup> ويوصلنا ذلك إلى القول بأن التكافل الاجتماعي في الإسلام يكاد يصل إلى نظرية عامة في السياسة الجنائية، تنطلق من مراعاة البعد الاجتماعي للفرد والمجتمع، وتستهدف الوصول بالمجتمع أيضاً إلى أن يصبح مجتمعاً فاضلاً كما أراده الله تعالى.

## ٢- الإنسانية

ربما تثار بعض الشكوك تجاه مضمون سمة "الإنسانية" لدى أصحاب حركة الدفاع الاجتماعي، حيث يربط بعضهم بين الإنسانية وبعض القيم المستمدة من ثقافة محددة، أو ما اصطلح على تسميته بحقوق الإنسان <sup>(٨٢)</sup> إلا أن الإنسانية التي يرمي إليها الكافة هي تلك التي أشارت إليها السياسة الجنائية والتي ترى في خلاصتها أن العقوبات الإسلامية - كمكون للسياسة الجنائية - وإن بدا في بعضها شدة وصرامة، فهي بعيدة عن أن تكون تعذيباً للمجرم وتكليلاً له، حيث تميزت الشريعة في جميع قواعدها بطابع الرحمة بالناس جميعاً لكنها الرحمة "الحازمة"، التي لا تتصف بالضعف وتستهدف حماية المصلحة الحقيقية للمجرم والمجتمع، لا مجرد التخفيف

عنه والترفق به، إذ إنها رحمة تبتغي الخير الآجل ولا تتوقف عند الخير العارض العاجل، كما وُصف الرسول صلى الله عليه وسلم بصفات تنفي عنه السيطرة والتجبر "لست عليهم بمسيطر" <sup>(٨٦)</sup>، "وما أنت عليهم بجبار" <sup>(٨٧)</sup>، "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" <sup>(٨٨)</sup>. هذا وقد أوضح بعض الفقهاء سبيل العقوبة إلى الردع الخاص بأنها تأديب وإصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب وأنها شرعت رحمة من الله تعالى بعباده إذ أنها صادرة عن رحمة الخالق بالخلق وإرادة الإحسان إليهم. ولذلك ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم والله المثل الأعلى، كما يقصد الوالد تأديب ولده، أو كما يقصد الطبيب معالجة المريض <sup>(٨٩)</sup>.

ومن هنا فإن الإنسانية- كسمة أساسية من سمات حركة الدفاع الاجتماعي في الإسلام- إنما تعتمد على إصلاح حال الجاني، سواء عن طريق التوبة الصحيحة أو عدم نبذ المجتمع له أو تعبيره بجريمته، كما أن الإنسانية هي العناية بالجاني، وإصلاح حاله وتهذيبه .

### ٣- القانونية أو الشرعية

من القواعد الفقهية في ذلك <sup>(٩٠)</sup> أنه: "لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص"، وكذلك هناك قاعدة أخرى تقضي بأن: "الأصل في الأشياء والأفعال الإباحة" بالإضافة إلى أنه: "لا يكلف شرعاً إلا من كان قادراً على فهم دليل التكليف أهلاً لما كلف به، ولا يكلف شرعاً إلا بفعل ممكن مقدور للمكلف معلوم له علماً يحمله على امتثاله". وفي ضوء ذلك يبدو أن كلاً من الشريعة والقوانين الوضعية توجب ألا تكون جريمة ولا عقوبة بلا نص. ولكن الشريعة تختلف عن القوانين في تطبيق هذه القاعدة في أنها (الشريعة) قد طبقت هذه القاعدة قبل أن تعرفها القوانين الوضعية ،



ثم أنه يختلف تطبيق القاعدة في الشريعة باختلاف نوع الجرائم التي تطبق عليها. ففي الجرائم الخطيرة التي يتأثر بها أمن الجماعة ونظامها تأثراً شديداً تتشدد الشريعة في تطبيق القاعدة تشدداً تاماً، فنجدها تدقق في تحديد الجريمة وتعيين العقوبة، وهذا هو المتبع في جرائم: الحدود والقصاص. أما في الجرائم الأقل خطورة وهي جرائم التعازير فإن الشريعة الإسلامية تجعل لها مجموعة من العقوبات، وتترك للقاضي أن يختار من بينها العقوبة المناسبة، وفي جرائم التعازير المقدرة للمصلحة العامة، تكتفي بوضع نصوص عامة جداً يدخل تحتها أي فعل يمس المصلحة العامة والنظام العام. فكأن الشريعة تطبق بأساليب ثلاثة: لكل نوع من الجرائم أسلوب خاص يتلاءم ومصلحة الجماعة والأفراد. ومن هنا فإن الدفاع الاجتماعي والتركيز على البعد الاجتماعي يرتبط بالهدف الأساس للنظام العقابي في السياسة الجنائية في الإسلام.

ومن جهة أخرى فإذا كان القاضي مقيداً بما فرضه الشارع من الجزاء عن الجريمة، راعت الشريعة هذا المبدأ في الحدود وحددت في التعازير أنواع الجرائم عامة وأنواع العقاب، وتركت للقاضي والمحتسب تطبيق نوع معين من الجزاء على نوع معين من الجرائم، في إطار السياسة الجنائية الإسلامية، فضلاً عن وجود شرعية الحدود مع درئها بالشبهات.

ويستخلص من كل ذلك الوجود الفعلي لأصول ومسلمات الدفاع الاجتماعي (الإنسانية والقانونية والاجتماعية) في السياسة الجنائية للإسلام.

ثانياً: العقوبة في إطار السياسة الجنائية للإسلام

وفي هذا الصدد نناقش العناصر التالية:

- ١- فلسفة العقوبة وأهدافها.
  - ٢- إسقاط العقوبة حال التوبة.
  - ٣- ارتباط العقوبة بظروف الجاني في التشريع الإسلامي.
  - ٤- الأثر الاجتماعي الذي يُبتغى من وراء العقوبة.
- وسنستعرض لمختصر لكل منها فيما يلي:

#### ١- فلسفة العقوبة وأهدافها:

تتصل تشريعات السياسة الجنائية الإسلامية بقوانين السلوك الإنساني العام، إذ إن أحكامها تستق مع قانون الأخلاق والفضيلة، وهي تعاقب على ما يرتكب من الرذائل، بيد أن عقابها قسمان: عقاب دنيوي وآخر أخروي، ومن لم يؤخذ بجريمته في الدنيا - إما لأنها غير قابلة للإثبات أو لأن المجرم استطاع أن يفلت من العقاب ولم يكن ثمة إثبات فيما يمكن فيه الإثبات - فإن العقاب لاحق به في الآخرة بلا ريب، ومن هنا اتفقت الشريعة مع الضمير والوازع الإنساني، وكانت أحكامها متجاوبة مع الوجدان القوي وإن اتصال الحكم الدنيوي بالوازع الديني يجعل المؤمن يحس بأنه في رقابة مستمرة وإن أخفى عمله عن أعين الناس لا يخفى على الله منه خافية، ذلك لأن الله سبحانه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور<sup>(٨٨)</sup>.

ويلاحظ أن الأصول التي تقوم عليها العقوبة في الشريعة الإسلامية ترجع إلى أصليين أساسيين: فبعضها يعنى بمحاربة الجريمة ويهمل شخصية المجرم، وبعضها يهتم بشخصية المجرم ويهمل محاربة الجريمة، والأصول التي تعنى بمحاربة الجريمة الغرض منها حماية الجماعة من الإجرام، أما الأصول التي تعنى بشخص المجرم فالغرض منها إصلاحه. والأصل في الشريعة أن الاتفاق على الجريمة

والتحريض عليها وإعانة المجرم على جريمته، كل ذلك يعتبر بذاته جريمة مستقلة، سواء وقعت الجريمة المقصودة أو لم تقع، وهو يعتبر جريمة من وجهين: أولهما: أن الشريعة تحرم الأمر بالمنكر والاتفاق على الجريمة، والتحريض والإعانة عليها يؤدي إلى ارتكاب ما تحرمه الشريعة وهو الجرائم، والقاعدة الأصولية أن ما أدى إلى المحرم فهو محرم. وينبغي على ذلك أن التحريض العام على الجرائم معاقب عليه في الشريعة، وأن الاتفاق الجنائي على الجرائم معاقب عليه، سواء أدى إلى التحريض أو الاتفاق إلى نتائجه المقصودة أو لم يؤد لهذه النتائج. كما أن مبدأ السياسة الجنائية الإسلامية في العقاب على الاتفاق والتحريض والإعانة باعتبارها جرائم مستقلة يتفق تمام الاتفاق مع مبدئها في عدم العقاب على النية ما لم يصحبها عمل أو قول<sup>(٨٩)</sup>.

وتنقسم العقوبات في الشريعة الإسلامية إلى نوعين:

١- عقوبات محددة لجرائم محددة، إذا تمت في شروط معينة - وتسمى بالحدود.

٢- عقوبات ترك تحديدها لولي الأمر. أي: لاجتهاد السلطات التشريعية أو القضائية في كل زمان، ليراعى في تحديدها اختلاف أحوال الجرائم والمنكرات، والانتهاك للحقوق الإنسانية. ولتطبيقها كذلك على الجرائم الأساسية التي حددت عقوباتها بالحدود، وذلك في حال عدم استيفائها لشروط الجريمة المستحقة للعقوبة المحددة شرعاً بالحد. وهذا النوع من العقوبات يسمى "التعازير".

والحدود هي العقوبات التي فرضها الشارع الحكيم على مرتكب الجرائم،

وسميت بذلك لأنها مقدرة وورد تحديدها في كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهي: عقوبات الجلد والتغريب والرجم لجريمة الزنى، وعقوبة الجلد لجريمة شرب الخمر، وعقوبة القطع لجريمة السرقة، وعقوبات القتل، أو للقتل مع الصلب أو القطع، أو للنفي لجريمة الحراة، وعقوبة القتل ومصادرة الأموال لجريمة الردة، وعقوبة القتل للبغاة أثناء خروجهم على الحاكم المسلم.

وحكمة تخصيص هذه الجرائم بعقوبات محددة لا يجوز التصرف فيها، لأنها أخطر الجرائم على أمن المجتمع واستقراره، ولا تسقط هذه الحدود بالغفر ولا بالشفاعة إذا رفعت إلى القضاء.

وتظهر فلسفة العقوبة في الإسلام لما يلي:

١- أن تكون العقوبة مانعة بحيث تمنع الجميع عن الجريمة قبل وقوعها، فإذا ما وقعت الجريمة كانت العقوبة بحيث تؤدب الجاني على جنابته، وترجر غيره عن التشبه به وسلوك طريقه. وفي هذا يقول بعض الفقهاء عن العقوبات: "إنها موانع قبل الفعل زواج بعده أي أن العلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع العود إليه".

٢- للعقوبة حدود محدودة، حددها الشارع الحكيم، وتطبيقها يرتبط بحاجة الجماعة، كما أن حد العقوبة هو حاجة الجماعة ومصلحتها، فإذا اقتضت مصلحة الجماعة التشديد شددت العقوبة، وإذا اقتضت مصلحة الجماعة التخفيف خففت العقوبة، فلا يصح أن تزيد العقوبة أو تقل عن حاجة الجماعة.

٣- إذا اقتضت المصلحة حماية الجماعة من شر المجرم واستئصاله من

الجماعة أو حبس شره عنها وجب أن تكون العقوبة هي قتل المجرم أو حبسه عن الجماعة حتى يموت ما لم يتب.

٤- وفي حدود قواعد الشرع فإن كل عقوبة تؤدي لصلاح الأفراد وحماية الجماعة هي عقوبة مشروعة، فلا ينبغي الاقتصاد على عقوبات معينة دون غيرها.

٥- إن تأديب المجرم ليس معناه الانتقام منه، وإنما إصلاحه، والعقوبات على اختلاف أنواعها تنفق كما يقول بعض الفقهاء في أنها "تأديب واستصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب" (٩٠).

وبنظرة عامة لأغراض الجزاء الجنائي في التشريع الجنائي الإسلامي (٩١)، فقد عرفت الشريعة الإسلامية قبل القوانين الوضعية الوظيفيتين الأخلاقية والنفعية للعقوبة، بل وزادت عليهما، فمن حيث الوظيفة الأخلاقية للعقوبة يمكن القول إن العقوبة تمثل رد فعل المجتمع تجاه العدوان الذي وقع عليه. وحيث تعيد العقوبة السوازن إلى ميزان الحقوق والواجبات في المجتمع تحقق في نفس الوقت العدالة، وتمنع ردود الفعل العشوائية الانتقامية تجاه الجاني على نحو قد يتجاوز كثيراً الضرر الذي لحق بالمجني عليه.

وثقة الأفراد في تحقيق العدالة إذا ما تم توقيع العقوبة على جميع الجناة دون تمييز بينهم لحسب أو نسب، أو مكانة اجتماعية يريح نفوسهم، وينتزع منها الرغبة في الثأر والانتقام، ويجعلهم يقبلون الجاني بعد القصاص منه في توقيع العقوبة تبدو رحمة الله شاملة بالجماعة وبالمجني عليه، وبالجاني نفسه. فرحمة الله بالجماعة تبدو واضحة جلية في نظام الحدود الذي يحمي الأسس اللازمة لوجود

المجتمع وتقدمه، والتي يطلق عليها الضرورات الخمس وهي: حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال. ولذا فليس لولي الأمر حق العفو أو الشفاعة فيها، وليس للمجني عليه العفو عن الجاني، وتبدو تلك الرحمة كذلك في القصاص، فبقدر ما يحقق وظيفة الردع العام، فإن إعطاء الحق فيه للمجني عليه أو وليه يمنع الأخذ بالثأر والانتقام. فيحافظ على أرواح ودماء كثير من الأفراد .

فالعقوبة الشرعية، وإن بدا في بعضها شدة وصرامة، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون تعذيباً للمجرم أو تنكياً به . ولقد تميزت الشريعة الإسلامية في جميع قواعدها بطابع الرحمة بالناس جميعاً، ولكنها الرحمة الحازمة، الرحمة التي لا تتصف بالضعف، الرحمة التي تهدف إلى حماية المصلحة الحقيقية للمجرم وللمجتمع، وليس مجرد التخفيف عنه أو الترفق به، فهي رحمة تبتغي الخير الحقيقي لأجل، ولا تتوقف عند الخير العارض العاجل .

ثم إنه إذا كانت العقوبة في الشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق العدل والرحمة بالأفراد، فإنها تهدف أيضاً إلى تطهير المجرم، وتكفير ذنوبه، ووقايته من عذاب الآخرة.

كما تتمثل الوظيفة النفعية للعقوبة في التشريع الإسلامي في تحقيق الردع العام والخاص ، وإصلاح حال الجاني، وجبر الضرر الناجم عن الجريمة. وفكرة الردع العام تستند إلى مبدأ "الوقاية خير من العلاج" وهذا المبدأ نجده في جميع العقوبات الشرعية من حد أو قصاص أو تعزير .

وبالنسبة للردع الخاص فهو ذو طابع علاجي، يتعلق بمن أقدم على ارتكاب الجريمة، فيهدف إلى منعه من العودة إليها مرة أخرى. ولذا فإن الأكم الذي تتضمنه

العقوبة، ليس مقصوداً لذاته، وإنما هدفه إرجاع الإنسان إلى طريق الحق وإبعاده عن المعصية. كما يتحقق الردع العام بصورة كبيرة في عقوبات الحدود التي لا تعطى للجاني أي أمل في الإفلات من العقاب عن طريق عفو ولي الأمر أو شفاعته، أو تخفيف القاضي للعقوبة، أو استبدالها بغيرها، وتتحقق كذلك في مجال القصاص؛ لأن الجاني لا يعقل أن يرتكب جريمة معتمداً على احتمال عفو المجني عليه، أو أولياء الدم عنه.

وفيما يتعلق بإصلاح الجاني فلقد درس فقهاء الشريعة الإسلامية غرض العقوبة في الإصلاح في مجال حديثهم عن حق التأديب المقرر شرعاً، فالتأديب لديهم لا يقصد منه الانتقام وإنما الإصلاح. ويتفق الفقهاء على أن العقوبة لا تهدف إلى الانتقام أو التشفى.

وفكرة إصلاح الجاني في النظام العقابي الإسلامي تظهر في مجال اختيار العقوبة، وأثناء تنفيذها بل وبعد التنفيذ. فاختيار العقوبة المناسبة لحال الجاني ولعداحة جرمه - وهو ما يعبر عنه حالياً بفكرة "تفريد العقوبة" - يظهر على وجه الخصوص في مجال العقوبات التعزيرية، حيث يملك ولي الأمر بل والقاضي - إذا فوضه ولي الأمر - في ذلك سياسة التجريم والعقاب فيجرم ما هو ضار بمصالح المجتمع وينوع في العقوبات، بل ويملك كل منهما سلطة التخفيف أو التشديد، أو إيقاف تنفيذ العقوبة. وهذا يعطي لفكرة تفريد العقوبة في النظام الجنائي الإسلامي مجالاً كبيراً.

وبعد تنفيذ العقوبة يرد للفرد كامل اعتباره في جماعته. فلا يجوز حرمانه من الحصول على عمل شريف، أو إيذاء شعوره على نحو ما. ولهذا جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب

قال اضربوه، قال أبو هريرة فمن الضارب بيده والضارب بقلعه والضارب بثوبه، فلما انصرف قال بعض القوم أخراك الله، قال "لا تقولوا هكذا لا تعينوا عليه الشيطان" (١٢)

كما تقوم فكرة الجبر في النظام العقابي الإسلامي على مراعاة جانب المجني عليه أو أولياء دمه . فهي تتعلق إذن بحق من حقوق الأفراد، بعكس الحال في الاعتداء على حقوق الله (حق المجتمع) فلا مكان فيها لفكرة الجبر، بل تسودها فكرة الردع. وتتضح فكرة الجبر على نحو خاص في نظام القصاص، حيث يتضمن إرضاء نفسياً للمجني عليه أو وليه . فالإرضاء النفسي يأخذ صورة تمكينهم من الجاني، وإعطائهم حق طلب توقيع القصاص به أو العفو عنه متى شاؤوا. والإرضاء المادي يتمثل في قبولهم للدية مقابل العفو عنه . كما أن إعطاء المجني عليه أو أولياء الدم حق طلب القصاص أو العفو يعد من أساليب السياسة الجنائية الإسلامية لمقاومة الجريمة، حيث يؤدي الحكم بالقصاص إلى اختفاء دافع الثأر لدى الجاني أو عشيرته، وقد يؤدي مسلسل الثأر إلى جرائم لا تتوقف عند حد معين .

وفكرة الجبر التي يراعى فيها جانب المجني عليه لا تعني إهمال جانب الجاني. فلا يحق للمجني عليه أن ينزل بالجاني أكثر مما سببه له من ضرر. ولذا يشترط الفقهاء أن تكون المماثلة كاملة بين الجريمة والعقوبة، فإذا لم تكن هذه المماثلة ممكنة ينتقل حق المجني عليه إلى الدية أو العفو .

## ٢- إسقاط العقوبة حال التوبة

القاعدة العامة في القوانين الوضعية تؤكد أن توبة الجاني لا تسقط العقوبة. أما في الفقه الإسلامي فإن الفقهاء قد اتفقوا على أن التوبة تسقط العقوبة المقدرة لجريمة



الحراية إذا حدثت التوبة قبل القدرة على المحارب، بشرط ألا يكون قد أُلُف؛ لكنهم اختلفوا في أثر التوبة على ماعدا هذه الجريمة، ولهم في ذلك ثلاثة آراء، الأول: وإليه ذهب بعض الفقهاء في مذهب الإمام الشافعي ومذهب الإمام أحمد، ومجمل رأيهم أن التوبة تسقط العقوبة، وحجتهم في ذلك أن القرآن الكريم قد نص على سقوط عقوبة المحارب بالتوبة، وجريمة المحارب هي أشد الجرائم، فإذا رفعت التوبة عن المحارب عقوبته كان من الأولى أن ترفع التوبة عقوبة ما دون الحراية من الجرائم. وأن القرآن لما جاء بعقوبة الزنا الأولى رتب على التوبة منع العقوبة، وذلك في قوله تعالى: "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما" (٩٣) وذكر القرآن حد السارق وأتبعه بذكر التوبة في قوله تعالى: (فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٩٤) كما أن الرسول "صلى الله عليه وسلم" قال "التائب من الذنب كمن لا ذنب له" (٩٥) وقال - صلى الله عليه عليه وسلم - في ماعز لما أخبر بهربه "هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه" (٩٦).

ويشترط هؤلاء الفقهاء لإسقاط التوبة العقوبة أن تكون الجريمة مما يتعلق بحق الله، أي أن تكون من الجرائم الماسة بحقوق الجماعة، وألا تكون مما يمس حق الأفراد.

ويشترط بعض هؤلاء الفقهاء شرطاً آخر، وهو أن تكون التوبة مصحوبة بإصلاح العمل، وهذا الشرط يقتضي مضي مدة يعلم بها صدق التوبة، ولكن البعض الآخر يكتفي بالتوبة ولا يشترط إصلاح العمل، ويترتب على العمل بهذه الطريقة أن تسقط العقوبة عن معدل عن إتمام جريمته تائباً كلما كانت الجريمة مما يمس حقوق الجماعة. أما الجرائم التي تمس حقوق الأفراد فلا يؤدي العدول عن

ارتكابها لسقوط العقوبة بحال، ولو كان سبب العدول هو التوبة.

أما الرأي الثاني في ذلك فهو رأي الإمامين مالك وأبو حنيفة وبعض الفقهاء في مذهب الإمامين الشافعي وأحمد، ومجمل رأيهم أن التوبة لا تسقط العقوبة إلا في جريمة الحرابة للنص الصريح الذي ورد فيها، لأن الأصل أن التوبة لا تسقط العقوبة كما يرى هؤلاء الفقهاء؛ لأنها كفارة عن المعصية، ولا يرون شبهاً بين المحارب وبين غيره من المجرمين حتى يقاس أحدهما على الآخر. ذلك أن المحارب شخص لا يقرر عليه. فجعلت التوبة مسقطاً لعقوبته إذا تاب قبل القدرة عليه لتشجيعه على التوبة، والامتناع عن الإفساد في الأرض. في حين أن المجرم العادي هو شخص مقدور عليه فليس ثمة ما يدعو لإسقاط العقوبة عنه بالتوبة، بل إن العقوبة هي التي تزجره عن الجريمة، وفضلاً عن ذلك فإن القول بأن التوبة تسقط العقوبة يؤدي إلى تعطيل العقوبة إذ إن كل مجرم لا يعجز عن ادعاء التوبة. ويترتب على هذه الرأي أن عدول الجاني عن إتمام جريمته نائباً راجعاً إلى الله لا يمنع عنه العقوبة كلما اعتبر فعله معصية.

أما الرأي الثالث فيتبناه ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وهما من المجتهدين وإن أخذوا ببعض أراء الإمام أحمد بن حنبل، وعندهما أن العقوبة تطهر من المعصية، كما أن التوبة تطهر من المعصية، وتسقط العقوبة في الجرائم التي تمس حقاً لله. فمن تاب من جريمة من هذه الجرائم سقطت عقوبته إلا إذا رأى الجاني نفسه أن يتطهر بالعقوبة، فإنه إذا اختار أن يعاقب عوقب حتى مع توبته.

وفي ضوء هذا الرأي فإن من عدل عن إتمام جريمته نائباً فإنه تسقط عنه العقوبة إذا كانت جريمته مما يمس حقاً لله، أي حقاً من حقوق الجماعة، ما لم يطلب الجاني نفسه أن يعاقب، أما إذا كانت الجريمة تمس حقاً للأفراد فلا تسقط

العقوبة<sup>(١٧)</sup>.

### ٣- ارتباط العقوبة بظروف الجاني في التشريع الإسلامي

إذا كانت عقوبة الجريمة واجبة على كل مباشر وإن اشترك مع غيره إلا أن عقوبة كل مباشر تتأثر بظروفه الخاصة. والأصل في ذلك أن العقوبة المستحقة على كل جان تتأثر بصفة الفعل وصفة الفاعل، وقصد الفاعل، فقد يكون الفعل بالنسبة لأحد الجناة اعتداءً، وبالنسبة للثاني دفاعاً لصائل أي دفاعاً شرعياً، وبالنسبة لثالث تأديباً. وقد يكون أحد الفاعلين مجنوناً، وأحدهم عاقلاً. وقد يكون أحدهم عامداً، وأحدهم مخطئاً، وكل هذا يؤثر على العقوبة. فمن كان في حالة دفاع أو تأديب لا عقاب عليه إذا لم يجاوز حد الدفاع أو التأديب، ومن كان مجنوناً فلا عقاب عليه، بخلاف العاقل المميز، ومن كان مخطئاً نزلت عقوبته عن عقوبة العامد. ومن هنا يمكن التعرف على أن ارتباط العقوبة بظروف الجاني وتفريد العقوبة وما إلى ذلك إنما هو تحقيق للبعد الاجتماعي والإنساني في النظام العقابي الإسلامي.

### ٤- الأثر الاجتماعي الذي يُبتغى من وراء العقوبة

ولفهم ذلك نحاول التعرض لمغزى العقوبة في السياسة الجنائية الإسلامية، إذ كانت الشريعة الإسلامية أسبق الشرائع إلى الأخذ بالتدابير الوقائية لحماية المجتمع من الإجرام، وإذا كان قانون العقوبات التقليدي يضع عقوبات قليلة العدد كالإعدام والسجن - بأنواعه - والغرامة، فإن الشريعة الإسلامية قد اتسع المجال فيها لتتويع العقوبة، ففيها القتل بالسيف في جريمة القتل العمد، وفيها القصاص المتمثل في الجراح، وفيها الرجم للزاني المحصن، والجلد للزاني غير المحصن، وللقاذف في

أعراض النساء وغيرهن، وفيها قطع الأيدي والأرجل من خلاف، أو الصلب، أو النفي من الأرض في جريمة الحراية، وفيها قطع اليد بالسرقة، وفيها تحديد الإقامة في البيوت، وفيها الإيذاء بطرقه المتعددة لبعض الجرائم. ويشمل الإيذاء: التوبيخ والتفريع والحبس والتغريب إلى غير ذلك، والعزل من الوظيفة العامة.

وعلى ذلك فإن العقاب هو ردع للجاني، وزجر لغيره، ومنع لتكرار الوقوع، وهو يستهدف تطهير المجتمع، بشرط أن يكون العقاب غير مفسد. وسواء كانت العقوبة حداً أم كانت قصاصاً فهي وقاية للمجتمع من آفاته، وإن كانت الوسيلة لإقامة مجتمع فاضل هي الإيذاء فإنه ليس شراً دائماً، ولا يصح أن يذهب فرط الشفقة بالجناة إلى نسيان جريمتهم، إذ أن كل شفقة تمنع إزال العقاب الرادع بهم هي تمكين لشُرهم، وتعريض المجتمع لفسادهم، وليس ذلك من العدل في شيء.

ومن مظاهر مراعاة البعد الاجتماعي في السياسة الجنائية الإسلامية، تشديد العقوبة على الجرائم السرية، إذ إن هناك بعض جرائم الحدود التي تقع في سر ولا تقع في علن. فالسرقة لا تقع إلا في الخفاء، والزنا لا يكن إلا في السر، كما أن ضبط المرتكبين لمثل هذه الأنواع من الجرائم ليس أمراً هيناً، بل إنه ليس من السهل كشفها ومعرفتها، وأن جرائم السرقات التي تكشف لا تعد شيئاً مذكوراً بجانب الجرائم التي تقع، ومثل ذلك الزنا فإن ما يعرف منه بالإقرار أو البيئة لا يعد إلا قليلاً جداً، مقارنة بما يرتكب منه وراء الأستار. ومن المقرر نفسياً واجتماعياً لاستقرار المجتمع أن الجرائم التي تخفي إذا ظهرت وجب تشديد العقاب جزاء لما ارتكب في الظلام وليس جزاء لما ضبط به فهو قليل بالنسبة لما ارتكب، وتصور أن زانياً يزني فيراه أربعة عياناً. أليس هذا دليلاً على أنه أكثر من الارتكاب حتى وصل إلى التبجح به، وبذلك يصبح العقاب على الاستمرار على غيه. ولقد قرر

العلماء أن الجرائم الخفية لتشديد العقاب فيها فائدة نفسية حيث إنه كلما كان العقاب شديداً كان الاضطراب النفسي عند الارتكاب أشد، إذ يستحضر المرتكب، أو الذي بصدد الارتكاب نفسه صورة العقاب، فيتردد في الإقدام، وقد يمتنع فينجو وتتجو فريسته، وقد يرتكب مع هذا الاضطراب فيسهل ضبطه<sup>(٩٨)</sup>.

ويقودنا ذلك لفهم مزايا ارتباط الشريعة بتكوين الوازع الديني وتوكيد البعد الاجتماعي، إذ يجعل ذلك الأفراد في وقاية نفسية من الجرائم، فيمنع الفرد اقتراف المعاصي أو الجرائم خشية من الله سبحانه وتعالى، وإحساسه أن الله مطلع على ما يفعل، وأن عليه أن يخشى الله تعالى أكثر من خشية الناس، كما أن الوازع الديني يجعل الإنسان مطمئناً راضياً بقضاء الله وقدره، فيستقبل الأمور برضا واطمئنان وإن جاءت على غير ما أراد. وبذلك لا يكون منه حقد على أحد، وإن الذين يرتكبون الجرائم، ثم يقعون غالباً بسبب حقدهم على غيرهم من أفراد المجتمع، فيندفعون في إيذاء الناس، وليست كثرة الجرائم إلا أمانة واضحة دالة على انقطاع صلة الرحم بين الناس، وقد سمي العرب في القدم الطائفة التي تخرج على الحماية وتتولى قطع الطريق والسرقة والنهب "بالشذاب"، وتلك تسمية حكيمة فيها إشارة إلى معنى انقطاع تلك الفئة الآثمة عن الناس ومشاعرهم، ومن هنا فإن الوازع الديني كلما قوى، قويت الألفة. وذهب الحقد الذي يدفع إلى الإجرام وذهب الحسد فلا يحسد أحد الناس على ما آتاهم من فضله لأنه يعلم أن الله هو الرزاق ذو القوة المتين، وأن الصابرين لهم جزاؤهم وأن هناك يوماً يؤتى فيه الصابرون أجرهم بغير حساب، وفي ذلك عزاء وسلوى روحية تقطع من النفس كل دوافع الاعتداء<sup>(٩٩)</sup> وفي هذا الصدد يجب توقع أن لتشديد العقوبة أثرها في الردع. فلقد لوحظ أن قطع اليد في السرقة، هي عقوبة تقشع لها القلوب، وقد اتخذ مرضى القلوب

والعقول من غلظتها رادعاً، كما أن رجم الزاني المحصن عقوبة من أغلظ العقوبات الإنسانية، ثم القتل والصلب في حد قطع الطريق، والقتل في الردة، فإذا انتقلنا إلى الجلد، نجده في ذاته شديداً، وقد جاء في النص القرآني أن لا تثار الرأفة ودواعيها في الذين يشاهدون العقاب. ولذا قال تعالى: (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَنَّ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) <sup>(١٠١)</sup>. ولكن لماذا كانت عقوبات الحدود شديدة ولا تقبل الهوادة، خصوصاً وأنها مقدرة تقديراً لا يقبل النقص أو الزيادة، إلا إذا أعقبت ذلك جريمة أخرى؟

ذكر القرآن الكريمة حكمة ذلك وهي المنع والزجر، زاجرة للمرتكب مانعة لغيره عن اقتراف ما اقترفه الجاني. إذ قال تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) <sup>(١٠٢)</sup>.

والإسلام إذ يشدد العقوبات على الجرائم النكراء من سرقة وزنا وخمر واعتداء عمد على الأشخاص وغيرها يكشف عن مدى اهتمامه الكبير بالقيم والأخلاق والمعنويات العليا.

أما المجتمعات التي هانت لديها القيم، واستهترت بالأخلاق، فإن ذلك أدى بها إلى كثرة الجرائم على الأموال والأعراض والأشخاص، وهكذا تدخل هذه المجتمعات في دوامة عنيفة من الجرائم يدعو بعضها بعضاً، ويغذي بعضها بعضاً حتى أصبح للإجرام علم يدرس على أعلى المستويات، ويزخر بالنظريات والآراء التي تحاول أن تستقصي مناحي الإجرام وتستجلي جوانبه التي تتكشف كل يوم عن جديد لا يخطر على بال.

كما أن تغليظ العقوبات في الإسلام بالنسبة إلى الجرائم الخطيرة النكراء، يجعل

النفوس تشمئز منها معنوياً، فيعمل ذلك- بالإضافة إلى الوازع الديني الذي يحرص الإسلام على غرسه في النفوس- على تأصيل الشعور العام بالاستنكار لهذه الجرائم فيؤدي ذلك إلى اختناقها، وعدم الوقوع في دوامة الجرائم التي وقعت فيها مجتمعات الانحلال والشهوات، يكفي هذه العقوبات أنها تضيق الخناق على الجريمة إلى أقصى حد ممكن، وتجعل الجريمة محصورة في مكان ضيقة ضعيفة متوارية لا تستطيع على الإطلاق أن ترى النور، فتظل حبيسة هذا النطاق، حتى إنها لتكاد تختنق فيه، ومن ثم لا تسري عدواها إلى عامة الناس. وفرق كبير بين جريمة ترتكب في الخفاء والكتمان وفي حدود ضيقة للغاية - من نفوس لم تغلح معها وسائل التقويم الذاتي والاجتماعي - وبين أن ترتكب الجريمة على المستوى الاجتماعي العام جهاراً نهاراً بلا تهيب ولا وجل، بل وتصبح أحياناً مفخرة اجتماعية ومدعاة للزهو والإعجاب، إن وافع الجريمة موجودة في كل المجتمعات، وإنما يحد منها أو يزيد من فاعليتها النظام الاجتماعي والجنائي الذي يحكم المجتمع. فالحكم بالحدود والقصاص، بالإضافة إلى النظام الاجتماعي المكين الذي شرعه الإسلام يقطعان السبيل على هذه الدوافع أن تنفث سمومها بين الناس .

### استنتاجات الدراسة

الله تعالى يعلم أن في عباده الخير الطائع الذي تكفيه الزواجر الدينية، والمستهتر المتمرد الذي لا يثنيه عن غيه إلا أن ينوق مرارة الآلام الجسمانية ويرى العذاب رأي العين ولهذا وضع زواجر وحدوداً مادية، يقوم بتنفيذها ولي الأمر في المسلمين، ليكف الأشرار عن طغيانهم، فتقل أو تمتنع الجنائيات، والجرائم، وتظل حدود الله مصونة من العبث ويمكن للناس أن يأمنوا على أموالهم،

وأعراضهم، وأنفسهم، ويسود النظام فيما بينهم، ويتفرغ كل للقيام بما أنيط به من عبادة ربه، ويتبهاً له أن يساهم في عمارة الأرض ويسد فراغه في بناء المجتمع بنفس مطمئنة رادعة. ثم لم يترك الله الناس وشأنهم في الأخذ بتلك الأحكام، بل رتب عليها من أنواع الجزاء ما يحفزهم جميعاً على الانقياد، وأشعرهم بوعده ووعيده.

ذلك هو النمط الذي رسمته السياسة الجنائية الإسلامية، ويظهر منه كمال هذه الشريعة وجمالها في تنظيم مبادئ نظرية الجريمة والعقاب بمرونة مقننة بين دفتي الكتاب والسنة وهذه الأصول تؤدي إلى معنى واحد هو أنه لا إثم ولا مؤاخذة بغير نص في الشريعة الإسلامية، وهذه هي قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات التي عرفت في الشريعة الإسلامية من مدة تزيد على أربعة عشر قرناً.

نخلص من ذلك إلى أن الشرع من هذه الناحية أوسع من القانون نطاقاً، فهو يحيط في دائرته بكل الأفعال الآثمة، فالشريعة الإسلامية تعتمد على أحكام وردت بالنص، وعلى أحكام مستمدة من الدلائل الشرعية، فلها ضوابط شرعية، ذلك أن الله سبحانه وتعالى وضع إطار تشريعه وحدده، وفرض هذا التشريع حتى تقوم الساعة ووصف تشريعه بالكمال، وبذلك وسعت أحكام الشريعة كل حاجات الناس في كل طور من أطوار الحياة، وجاءت في الوقت نفسه رحمة بالعباد.

وعلى هذا الأساس فإن الدراسة الراهنة تتركز نتائجها في أن السياسة الجنائية في الإسلام تسعى للأخذ في الاعتبار الإنسان المسلم، والجماعة المسلمة، والمجتمع المسلم، المصالح والحقوق، وتنظيم كل علاقة منهم بالآخر، وذلك من خلال التجريم، ووضع الجزاء الجنائي أو العقوبة، مع مراعاة البعد الاجتماعي، سواء في الإجراءات الوقائية التي تطرحها السياسة الجنائية الإسلامية لتضييق ومنع اقتراف



المعاصي أو في الإجراءات التي تطرحها لجزر المجرمين، وردع من يفكر في الخروج على الشريعة، أو في التعامل مع الفئات الخاصة التي تأمل إسقاط التكليف عنهم، وهو ما يتجلى في أروع صورة في فلسفة العقوبة في الإسلام .

والخلاصة أن الشارع الحكيم ينظر إلى المجرم نظرته إلى شخص ضل الطريق، فهو يريد أن يأخذ بيده ويرشده إلى سواء السبيل، كما فرضت الشريعة شروطاً لكي يعاقب المجرم، كما راعت حال الجاني عند تنفيذ العقوبة إن كان مريضاً أو عجوزاً أو امرأة حاملاً أو نفساء، أو غير ذلك من الظروف الشخصية . فحفظت الشريعة بذلك للإنسان كرامته وأميته ولو كانت قد أعمته الشهوات واستبدت به الأهواء فضل سواء السبيل، وانحرف إلى مرتبة الجريمة ومال نحوها فتارة تأخذ بيده وتشجعه على التوبة إلى الله تعالى، وتارة تدعو الناس إلى الستر عليه، فلن عوقب كانت رحمة به إن كان شيخاً فانياً أو مريضاً لا يحتمل ألم العقوبة، فإن كان الرجل ليس من أهل الإجرام أو الفجور حرم حبسه أو إهانته حتى تثبت عليه التهمة، فقد تكون الشبهات نحوه في غير موضعها . أما إن كان من المفسدين الأشرار فيوجب عقوبة له حتى يرتدع وينزجر به غيره.

وبهذا يتهيأ للمسلم دائماً أن يقوم نفسه بنفسه بدافع من وجدانه الديني، وهذا يشكل نوعاً من التقويم الذاتي الذي من شأنه أن يرد المسلم عن الجريمة كلما انزلق فيها، فلا يصر عليها أو يتمادى فيها، فيسارع إلى إصلاح الخطأ ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

فإذا ما وقع المسلم تحت طائلة العقاب، فإنه بحكم ارتباط النظام الجنائي بعقيدته الدينية وامتزاجه بوجدانه، فإن ذلك يحذوه إلى الاستجابة لدواعي العقاب،

فلا يحاول الإفلات من قبضة القانون بالتحايل والإنكار، فيبسر ذلك من وسائل الإثبات، ويؤدي إلى إقرار العدالة على نحو سليم .

ولعل ارتباط النظام الجنائي بعقيدة المسلم هو الذي يفسر تلك الظاهرة التي لا نكاد نجد لها مثيلاً في ظل التشريعات الوضعية، أن العديد من عقوبات الحدود في الشريعة الإسلامية، وهي من أشد العقوبات وأقساها، قد وقعت بناء على اعتراف المذنب نفسه وإصراره على توقيع الحد عليه، وذلك رغبة من المسلم في التكفير عن ذنبه، ولقاء ربه نقي الصحيفة طاهر الفؤاد، وتلك مفخرة كبرى للتشريع الجنائي الإسلامي لا تدانيه فيها أية أنظمة وضعية مهما ارتقت في مدارج السمو ودقة التشريع .

### المراجع والحواشي

١- لمزيد من التفصيل يراجع:

فهمي، علي (١٩٨٦) "السياسة الجنائية بين علم الإجرام وعلم الاجتماع القانوني، مدخل لدراسة حالة الأقطار العربية" (فسي) أحمد الألفي وآخرين، الإنسان في مصر، الفكر والحق والمجتمع: القاهرة: دار المعارف بمصر، ص ١٧ - ١٨٤.

الضحاك الشيباني، أبو بكر أحمد (١٩٠٣)، كتاب الديات، مصر: مطبعة التقدم، ص ٣٥ .

الشعراني، عبد الوهاب بن أحمد (١٨٦٥)، الميزان، مصر: المطبعة الأميرية، ص ١٩ .

Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.

٢- السامي، ثوقي عبد الله (١٩٩٨) "منهج الإسلام في استتباب الأمن ومكافحة الجريمة"، بحوث المؤتمر الدولي: العلوم الاجتماعية ودورها في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية، القاهرة مركز صالح كامل جامعة الأزهر الشريف بمصر، الجزء الثالث، ص ١٠٨ ١١٣ . وكذلك :

Salama , Ma' amoun M., General principles of Criminal Evidence in

Islamic Jurisprudence , pp 109 : 126. (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.

٣- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ج ٣ ص ١٢٩ ط الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م الدار السلفية - الهند وانظر أيضاً سابق، السيد (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩). فقه السنة، المجلد الأول القاهرة: الفتح للإعلام العربي، الطبعة الحادية والعشرون، ص ٣٣٩.

٤ - سورة فاطر، الآية رقم ١٨.

٥ - سورة الم نشر، الآية رقم ٣٨.

٦ - أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب أحاديث الأنبياء - حديث رقم (٣٢١٦) ط دار القلم - وانظر أيضاً :

السيوطي، جلال الدين (د. ت)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ص ١٧٨.

ابن الأثير، مجد الدين الجزائري (١٩٦٩)، جامع الأصول في أحاديث الرسول، الطبعة الرابعة، القاهرة : مكتب الحلواني ص ٢١٧.

ناصر، منصور على (١٩٦٨)، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، ص ٩٨.

٧- أبو زهرة، الإمام محمد (١٩٧٤)، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (جزء العقوبة) القاهرة : ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، ص ٢٠.

٨- الجنزوري، سمير (١٩٧٢) "دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية" (في) المجلة العربية للندفاع الاجتماعي، العدد ٢٧، ص ٢٧.

٩- الجوزية، ابن القيم (د.ت)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، الجزء الثالث القاهرة : طبعة إدارة المطبعة المنيرية بمصر، ص ١٢٠.

١٠ - سورة النور، الآية رقم ٥٨.

١١ - سورة النور، الآية رقم ٥٩.

١٢ - سورة النور، الآية رقم ٢٧.

- ١٣- أبو زهرة، محمد (١٩٧٤)، العقوبة، القاهرة : دار الفكر العربي . ص ٤٨٦.
- ١٤- سورة النور، الآية رقم ٣٠.
- ١٥- سورة النور، الآية رقم ٣١.
- ١٦- الغزالي، محمد ( ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م)، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، القاهرة : مطبعة السعادة بمصر، ص ١٦١.
- ١٧- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (١٣٥٣ هـ)، الجامع لأحكام القرآن، الجزء الثاني عشر، الطبعة الأولى، القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية، ص ٢٢٧.
- ١٨- نفس المرجع السابق، ص ٢٣١.
- ١٩- سورة الأحزاب، الآية رقم ٣٢.
- ٢٠- عودة، عبد القادر (١٩٧٧)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة للقاهرة : طبعة دار التراث بمصر، ص ٦٥.
- Awad, Awad M., The Rights of the Accused Under Islamic Criminal Procedure, pp 91: 108.
- (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.
- ٢٢- سورة النور، الآية رقم ٤.
- ٢٣- عودة، عبد القادر (١٩٧٧)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، مرجع سابق، ص ٦٤٧. وكذلك :
- Al-' Awwa , Muhammed Salim , The Basis of Islamic Penal Legislation, pp 127 : 148 . (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.
- ٢٤- عودة، عبد القادر، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٦٤٦.
- ٢٥- ابن تيمية، الإمام تقي الدين أحمد بن شهاب الدين، (د . ت)، الحسبة ومسئولية الحكومة

- الإسلامية، بدون مكان نشر، توزيع مكتبة الاعتصام، ص ٤٩.
- ٢٦- الجنزوري، سمير (١٩٧٣)، الأسس العامة لقانون العقوبات مقارناً أحكام الشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، القاهرة دار الفكر العربي، ص ٨٢.
- ٢٧- نحو مزيد من التفصيل يراجع:
- فايد، السيد طلبة (١٩٧٨)، فلسفة التشريع الجنائي الإسلامي في تقرير العقوبات للقضاء على الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة القاهرة بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ص ١١٤.
- ٢٨- السيوطي، الإمام جلال الدين (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩)، الأشباه والنظائر في مشروع النشأة، القاهرة : الفجالة، ص ٤٩٠.
- ٢٩- حتاتة، محمد نيازي (١٩٧٥)، الدفاع الاجتماعي بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، القاهرة : الأجلو المصرية، ص ٢٠١.
- ٣٠- الغزالي، الإمام أبو حامد (١٩٥٨)، إحياء علوم الدين، الجزء الثاني، القاهرة : طبعة مطبعة محمد علي صبيح، ص ٢٨٩.
- ٣١- سورة البقرة، الآية رقم ٢٨٣.
- ٣٢- الجنزوري، سمير (١٩٧٢)، "دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية" (في) المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، العدد ٤، ص ٣٤.
- ٣٣- سورة المائدة، الآية رقم ٣٣.
- ٣٤- أبو زهرة، محمد (١٩٧٤)، العقوبة في الفقه الإسلامي، طبعة دار الفكر العربي، ص ١٤٧.
- ٣٥- أخرجه مسلم في صحيحه ج ١١ ص ١٨٨ ، أنظر صحيح مسلم بشرح النووي ط دار الفكر - بيروت ١٣٩٢ هـ
- ٣٦- حتاتة، نيازي (١٩٧٥)، الدفاع الاجتماعي بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مرجع سابق، ص ٢٠١.
- ٣٧- عبد الرحمن إبراهيم، إبراهيم (١٩٨٩)، الإثبات بالشهادة في الفقه الإسلامي، دراسة فقهية قانونية مقارنته، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة القاهرة، الفصل الأول.
- ٣٨- سورة آل عمران، الآية رقم ١٨٠.

- ٣٩- سورة النور، الآية رقم ٨.
- ٤٠- سلامة، مأمون محمد (١٩٨٠)، قانون الإجراءات الجنائية معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض، ط١، القاهرة : دار الفكر العربي، ص٧٨٤.
- ٤١- سورة الحج، الآية رقم ٣٠.
- ٤٢- الحرائسي، ابن تيميه (١٩٧١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، القاهرة : طبعة دار الشعب، ص١٣٤. وكذلك :
- Benmelha , Ghaouti , Ta'azir Crimes, pp 211 : 226. (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.
- ٤٣- المالكي، أبو عبد الله محمد بن فرحون اليعمرى (١٣٧٨) هـ، تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام، على هامش فتح العلي المالك للشيخ عليش، القاهرة : المطبعة السنية، ص٣١٣.
- ٤٤- ابن تيميه (١٩٧١)، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص١١٢.
- ٤٥- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي حديث رقم (٤٠٦٦) وانظر الكتاني، العلامة الشيخ عبد الحي (١٩٧٦)، نظام الحكومة النبوية المسمى "التراتب الإدارية" الجزء الأول طبعة بيروت : دار إحياء التراث العربي، ص٣٠١.
- ٤٦- الجوزيه، ابن القيم ( د . ت ) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق د.محمد جميل غازي، طبعة مطبعة المدني بمصر، ص٢٤٨.
- ٤٧- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك السلمي سنن الترمذي، كتاب الجهاد باب ما جاء في الإمام، الجزء الرابع، بيروت : طبعة دار إحياء التراث العربي، ص٢٠٨.
- ٤٨- الحكيم، سعيد عبد المنعم (١٩٧٦)، الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة، ط ١ القاهرة : دار الفكر العربي، ص٤٢٩.
- ٤٩- نحو نماذج لذلك في غضون العصر التركي يراجع:
- فريد بك المحامي، محمد ( ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ )، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، ط١، بيروت : دار النفائس، ص٥٧٥ وما بعدها.

- القرماني الدمشقي، أحمد شلبي بن سنان الرومي (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام عبد الوهاب الجالي، ط١، الجزء الأول، دمشق: دار البصائر، ص ٥٩.

٥٠- سورة النساء، الآية رقم ٥٨.

٥١- ابن تيمية (١٩٧١)، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٣٤.

٥٢- سورة المائدة، الآية رقم ٣٨.

٥٣- ابن رشد الحفيد، الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي المالكي (١٣٣٩ هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الجزء الثاني، القاهرة: طبعة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ص ٤١٨-٤٤٢. وكذلك:

Mansour , Aly Aly , Hudud Crimes, pp 195 : 202. (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.

٥٤- أخرجه النسائي في سننه، كتاب قطع يد السارق، الحديث رقم ٤٨٩٦

٥٥- عامر، عبد العزيز (د . ت)، التعزير في الشريعة الإسلامية، القاهرة: طبعة دار الفكر العربي، ص ٢٩٣.

٥٦- ابن الهمام، (١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م)، شرح فتح القدير، الجزء الخامس، ط٢، القاهرة: طبعة دار الفكر، ص ٣٤٥. وكذلك:

Al-Alfi , Ahmed Abd Al-Aziz, Punishment in Islamic Law, pp 227 : 236. (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.

٥٧- ابن قدامه (د . ت)، المغني، تحقيق محمود عبد الوهاب فايد، وعبد القادر أحمد عطا، الجزء التاسع، القاهرة: مكتبة القاهرة، ص ١٧٨.

٥٨- عامر، عبد العزيز (د . ت)، التعزير في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٩٦

٥٩- بن خلدون المغربي، عبد الرحمن (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م)، مقامة العلامة ابن خلدون، بيروت، لبنان: الطبعة والرابعة، دار الكتب العلمية، ص ٣٩.

٦٠- سورة الحجر الآية رقم (٩٤).

- ٦١- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، حديث رقم ( ٢٩ )
- ٦٢- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، حديث رقم ٣٨٠٣، والإمام أحمد في مسنده حديث رقم ٢٤٣٠٠، ط دار المعارف بمصر ١٩٤٩م من حديث عائشة رضي الله عنها .
- ٦٣- السيوطي الشافعي، جلال الدين ( د . ت )، الزجر بالهجر (مخطوط) بدار الكتب بالقاهرة : برقم (١٩٤ مجاميع) ص ٤-١.
- ٦٤- أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الحدود، حديث رقم ١٣٤٣، ط دار الكتب العلمية، وأخرجه النسائي في مسنده، كتاب الطلاق، حديث رقم ٣٣٧٨، ط دار البشائر الإسلامية (١٩٨٦م).
- ٦٥ - حسني، محمود نجيب (١٩٦٧)، "النظرية العامة للتدابير الاحترازية" (في) مجلة إدارة قضايا الحكومة، المنة ١١، العدد الأول، ص ١١.
- ٦٦- رضا، حسين توفيق (١٩٦٤)، أهلية العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص ٢٢.
- ٦٧- نحو مزيد من هذا التحليل يُراجع:
- أحمد، سمير نعيم (١٩٨٢)، علم الاجتماع القانوني، ط٢، القاهرة : دار الوادي للنشر والتوزيع، ص ٨٧.
- Roucek, J. Social control. London, Van Nestrand, 1962. pp. 8-9.
- ٦٨- رواه الإمام مسلم عن الإمام النووي (١٩٩٤) رياض الصالحين، القاهرة : طبعة دار السلام العالمية، ص ٤٨٩ .
- ٦٩ - الجوزيه، ابن قيم، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ٣٨٨.
- ٧٠- السيوطي، الإمام جلال الدين (١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محني الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، ص ١٤١.
- ٧١- علي، محمد كرد (١٩٨٦)، الإسلام والحضارة العربية، ط٣، ج٢، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص ١٢٣.
- ٧٢- ابن تيمية، تقي الدين (١٩٧١)، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ص ٤٦.
- ٧٣- السيوطي، الإمام جلال الدين (١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م) تاريخ الخلفاء، مرجع سابق، ص ١٤١.



- ٧٤- الشهاوي، إبراهيم (١٩٦٢)، الحسبة في الإسلام، القاهرة : مطبعة المدني، ص ٦٧.
- ٧٥- أبو زهرة، محمد (١٩٩٣)، التكافل الاجتماعي في الإسلام، القاهرة : دار الفكر العربي، ص ١٠.
- ٧٦- زيد، محمد إبراهيم (١٩٨٦)، "السياسة الجنائية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي" (في) أحمد الأنسي وآخرين، الإنسان في مصر، الفكر والحق والمجتمع، القاهرة : دار المعارف، ص ص ١٨٥-٢١٨.
- ٧٧- الأنلي، أحمد عبد العزيز (١٩٨٦) "موقف النظم المعاصرة من مكافحة الظواهر الإجرامية ومعطيات مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام في هذا الشأن"، (في) أحمد الأنلي وآخرين، الإنسان في مصر، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨-٢٩٢ خاصة ص ٢٩١.
- ٧٨- الجنزوري، سمير (١٩٧٢)، "دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة" (في) المجلة الجنائية العربية للدفاع الاجتماعي، العدد الرابع، ص ٣٤.
- ٧٩- يراجع في ذلك اتجاهات المناقشة والحوار التي شملتها "الحلقة الثانية لتنظيم العدالة الجنائية"، (في) المجلة الجنائية القومية، عدد خاص، مارس - يونيو ١٩٧٦م.
- ٨٠- نراجع في هذا الصدد ندوة: بين الدفاع الاجتماعي والشريعة الإسلامية، وهي من أعمال المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، ١٩٧٠م.
- ٨١- سورة آل عمران، الآية رقم ١١٠.
- ٨٢- زيد، محمد إبراهيم (١٩٨٦)، السياسة الجنائية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مرجع سابق، ص ٢١١.
- ٨٣- سورة الغاشية، الآية رقم ٢٢.
- ٨٤- سورة ق، الآية رقم ٤٥.
- ٨٥- سورة الأنبياء، الآية رقم ١٠٧.
- ٨٦- حسني، محمد نجيب (١٩٧٨)، "مفهوم الدفاع الاجتماعي على الصعيد العربي"، (في) المجلة الجنائية القومية، مرجع سابق، ص ص ٣-٣٦.

٨٧- عودة، عبد القادر (١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول، القسم العام، الطبعة الأولى، القاهرة : مطبعة دار النشر

والثقافة، ص ص ١١٥-١١٨.

٨٨- أبو زهرة، الإمام محمد (١٩٧٤)، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، الجزء الأول العقوبة، القاهرة : ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي، ص ص ١٨-١٩.

٨٩- عودة، عبد القادر التشريع الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

٩٠- للمرجع السابق ، ص ٣٥٥ .

٩١ - عقيدة، محمد أبو العلا (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥)، أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر، مقارناً بالنظام العقابي الإسلامي، القاهرة : دار الفكر العربي، ص ٢٣٣ : ٢٤٢ . وكذلك :

Bassiouni , M. Cherif, Qesas Crimes, pp 203 : 210. (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.

٩٢- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، حديث رقم (٦٢٧٩)

٩٣- سورة النساء، الآية رقم ١٦.

٩٤- سورة المائدة، الآية رقم ٣٩.

٩٥ - أخرجه ابن ماجة في سننه - كتاب الزهد - حديث رقم ( ٤٢٤٠ ) - ط دار إحياء التراث العربي - وانظر الإمام السمرقندي (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م)، صحيح الجامع، تحقيق العربي، السيد (١٩٩٤م) : تنبيه الغافلين، الطبعة الأولى، المنصورة بمكتبة الإيمان ص ٣٨٠٠.

٩٦- أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الحدود ، رقم ( ٣٨٣٦ )

٩٧- عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٣٥٣-٣٥٥ . وكذلك :

Kamel, Taymour, The Principle of Legality and its Application in Islamic Criminal Justice, pp 149:170. (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.

٩٨- أبو زهرة، محمد، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، العقوبة، مرجع سابق، ص ١٩٥ . وكذلك :

Bassiouni , M. Cherif, Sources of Islamic Law, and the Protection of

Human Rights in the Islamic Criminal Justice System , pp 3 : 54. (In) Bassiouni , M. Cherif. (Editor). (1982):THE ISLAMIC CRIMINAL JUSTICE SYSTEM . LONDON :OCEANA PUBLICATIONS, INC.

٩٩- أبو زهرة، محمد، الجريمة والعقوبة، مرجع سابق، ص ٢٠.

١٠٠- سورة النور، الآية رقم ٢.

١٠١- سورة المائدة، الآية رقم ٣٨.



---

ثانيا: تقارير المقادات العلمية وعرض الكتب

---



عرض كتاب بعنوان

## أولويات التدريب الأمني العربي: رؤية منهجية

تأليف

أ. د. عامر بن خضير الكبيسي

١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م

---

إعداد

الرائد/ عبدالحفيظ بن عبدالله المالكي

مدير تحرير مجلة البحوث الأمنية

---





## تمهيد

الكتاب الذي نحن بصدد عرضه عبارة عن دراسة بعنوان "أولويات التدريب الأمني العربي: رؤية منهجية"، قام بها الأستاذ الدكتور/ عامر بن خضر الكبيسي رئيس قسم العلوم الإدارية بكلية الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، صدرت عام ١٤٢٣هـ على شكل كتاب يقع في ١٨١ صفحة من القطع المتوسط، ضمن إصدارات مركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أهمية موضوعه وحيويته، ألا وهو التدريب الأمني بأبعاده المختلفة، والخصوصية التي جعلت منه أولوية قصوى لمختلف الأجهزة الأمنية على امتداد الوطن العربي، كما تأتي أهمية الكتاب من أسلوب المعالجة والعرض الموضوعي من قبل أكاديمي متخصص، استطاع أن يتلمس احتياجات الأجهزة الأمنية وأولوياتها ليلقي عليها الضوء كما سيتضح من الصفحات اللاحقة.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى تسعة فصول، تناول فيها الجوانب المتعلقة بالتدريب الأمني، واختتمه ببعض التوصيات التي توصل إليها من خلال هذه الدراسة. وفيما يلي عرضاً موجزاً لمحتويات هذا الكتاب.

## مقدمة الكتاب

استهل المؤلف الكتاب بمقدمة بيّن فيها أن الهدف من الدراسة هو التعريف بماهية التدريب الأمني، وإبراز خصائصه التي تميزه عن التدريب المدني، وتحديد أهدافه التي تستمد خصوصيتها من طبيعة الأهداف والأنشطة التي تنهض بها الأجهزة الأمنية، كما تهدف الدراسة إلى التعريف بالأهمية البالغة، وبالمنافع المباشرة لبرامج التدريب الأمني، كما تركز على مفهوم الأولويات من حيث

ماهيته، وأهميته، والأسباب الداعية لاتخاذ منهجاً في التخطيط والتصميم، واختيار المدربين والمتدربين الملائمين، وأهمية ذلك في ظل تزايد التحديات، وكثرة المطالب والاحتياجات، ويرى أن ذلك سوف يساهم في ترشيد الجهود التدريبية وتوجيهها لتحقيق الأهداف. وفي سبيل ذلك أوضح أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التدريب الأمني العربي، وعرف بالعوامل والمتغيرات التي ينبغي مراعاتها وفقاً لمنهج الأولويات.

### الفصل الأول: الأهداف العامة للأجهزة الأمنية

تحدث المؤلف في هذا الفصل عن الأهداف الأمنية وصلتها بأهداف التنمية، موضحاً أن المقصود بالأهداف الأمنية هو الغايات والنهائيات التي توجه نحو تحقيقها جميع الجهود، وتوظف في سبيل ذلك كل الموارد والإمكانات. وبمعنى آخر هي المقاصد التي أنشئت الأجهزة الأمنية من أجلها، وهي في نفس الوقت أهداف فرعية مستمدة من الأهداف العامة للأمة ومن تطلعاتها وطموحاتها التي تسعى خططها التنموية إلى ترجمتها.

ثم أوضح بعد ذلك وظيفة الأهداف الأمنية وأنها تعتمد لقياس مدى النجاح أو الفشل الذي يتحقق على مدار السنين، وهي التي تُضفي الشرعية على التصرفات والقرارات التي تتخذها السلطات في ضوء صلتها بالصلاحيات، ويستخدم تحقيق الأهداف مؤشراً للمقارنة بين الأفراد والمنظمات لمعرفة درجة الفاعلية ومستوى الكفاءة، بل إن طبيعة الأهداف، وحجمها، ودرجة وضوحها، وتخصيصها هي التي تحدد نوع الأنشطة والعمليات المطلوب أداؤها، وطبيعة المهام والوظائف الداخلة فيها وغير ذلك. وهذه الأهداف الأمنية ليست جامدة، بل تظل بين الحين والآخر

موضع مراجعة للتأكد من أنها تُعَبَّر عما تتطلع إليه الدولة من مقاصد وغايات، ومن شأن الظروف والأحداث المحلية والدولية أن تُسهم في تغييرها توسيعاً أو تضيقاً. وقد أكد المؤلف ضرورة التزام الدقة وأهميتها في صياغة الأهداف، وبين وجوب أن تكون- في ظل الفكر الإداري والتنظيمي المعاصر- مصاغة بلغة علمية لا أدبية، ويكون نطاقها الموضوعي والزمني محدداً بلغة كمية لا وصفية، وبذلك يكون السير نحوها قابلاً للقياس، وخاضعاً للتقييم، ومؤشراً للتحليل والمقارنة.

وفي ضوء ما تقدم أكد المؤلف أن هناك العديد من التطورات الفكرية والأحداث العالمية التي فرضت نفسها على الساحة المحلية والدولية- التي تعمل الأجهزة الأمنية في ظلها- تستدعي تغيير الأهداف، وتغيير سلم أولوياتها استجابة لهذه التطورات. ومن هذه المتغيرات تغير مفهوم الأمن وتحوله من مفهومه الضيق ليصبح مفهوماً شاملاً يطلق عليه الأمن القومي الشامل، وتغير المفاهيم والنظريات التي تطرحها القوانين الجنائية وعلم الإجرام لمفهوم الجريمة ودوافعها وأساليب الوقاية منها، وسبل التعامل مع المجرمين، وكذلك تغير مفهوم الحدود الآمنة للنظم والمجتمعات، وما يستلزمه ذلك من اتساع نطاق العمل الأمني، ودعوة المفكرين والمصلحين إلى تعظيم دور الأجهزة الأمنية في مجال التنمية، ومراعاة الأجهزة والأنشطة التنموية للاعتبارات والمتطلبات الأمنية.

بعد ذلك أوجز المؤلف أهم الأهداف العامة للأجهزة الأمنية، وفقاً لمحاورها الرئيسية الثلاثة، لتكون منطلقاً للأهداف الفرعية التي تسعى إدارات التدريب في الأجهزة الأمنية إلى تحقيقها، وهي أهداف متعلقة بأمن وحماية استقرار النظام العام، والحفاظ على هوية الأمة، وعقيدتها، وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها،

وعلى خيراتها ومواطنيها، وأهداف تتعلق بأمن وحماية المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته لتوفير العيش الآمن لهم، وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية التي تحافظ على وحدتهم الوطنية ونسيجهم الاجتماعي المترابط، وأهداف تتعلق بأمن الأفراد والحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم وحرياتهم الشخصية وراحتهم النفسية، ليشعروا بالأمن والاطمئنان، ويكونوا قادرين على خدمة مجتمعهم، والمساهمة في تسريع عجلة التنمية.

وقد اختتم المؤلف هذا الفصل بتأكيد أن النهوض بهذه الأهداف الكبيرة يستلزم من أجهزة الأمن إعداد وتأهيل الكوادر الأمنية من قبل مؤسسات تعليمية ومهنية متخصصة لها مناهج متكاملة ومتنوعة المعارف والمعلومات.

### الفصل الثاني: أهداف التدريب الأمني ووظائفه

في هذا الفصل يرى المؤلف أن للتدريب الأمني وظائف على المستوى الفردي، وعلى مستوى المؤسسة، وعلى مستوى المجتمع. فعلى المستوى الفردي يهدف التدريب الأمني إلى إكساب العاملين في الأجهزة الأمنية معلومات ومعارف ومهارات متخصصة ذات صلة بوظائفهم، ومن ذلك تعميق ثقة رجل الأمن بنفسه، وزيادة اعتماده على ذاته في النهوض بمهام وظيفته، وتحسين العلاقات الإنسانية بين الرؤساء والمرؤوسين، وتمكين رجل الأمن من تطوير أساليب عمله وإيقانه، وتقوية وتحسين علاقات رجل الأمن بجمهوره ومواطنيه، وتحسينه بالثقافة العامة، وتعميق حسه السياسي والأمني وانتمائه الوطني والحضاري، وتطوير مهاراته، لتمكينه من التعامل مع الأجهزة والمعدات الحديثة التي تستخدم في مجال عمله، وتنمية مهاراته في استخدام الحواسيب الإلكترونية، وشبكات الاتصال، وتحديث

معلوماته القانونية ذات العلاقة بمهامه وواجباته، وتدريبه ميدانياً وعملياً على استخدام الأسلحة والأجهزة المتطورة، والحفاظ على لياقته البدنية، والتخفيف من الضغوط النفسية والوظيفية التي يتعرض لها.

أما وظائف الأهداف على مستوى المؤسسة فقد أوجز المؤلف أهم المكاسب التنظيمية التي تسعى برامج التدريب الأمني إلى تقديمها للأجهزة الأمنية، ومن ذلك معالجة الأخطاء والثغرات التي تنجم عن سوء التخطيط والتنظيم والتنسيق بين أداء الوحدات الأمنية، وتقليل معدلات الدوران والتسرب بين رجال الأمن، أو عدم التكيف المهني والوظيفي، كما يُسهم التدريب في خفض النفقات والتكاليف الناتجة عن الهدر في المواد أو الإصابات والحوادث في العمل، وتحسين سمعة الأجهزة الأمنية، وتوثيق صلتها بالبيئة المحلية، وتحديث نظمها وأساليبها وإجراءاتها، والتحول نحو أساليب الإدارة الديمقراطية من خلال التعريف بمفاهيم اللامركزية والتفويض والتخويل والمشاركة في اتخاذ القرارات، كما يُسهم التدريب في إشاعة أجواء العمل المريحة في الأجهزة الأمنية بتطبيق مفاهيم الثقافة والمناخ التنظيمي والحضارة التنظيمية المشجعة على الابتكار والإبداع والتميز، كما تساهم برامج التدريب في تعزيز القيم الروحية والأخلاقية والمهنية لدى رجال الأمن، وفي تحصين الأجهزة الأمنية من اختراق الجهات والجماعات المعادية.

وفيما يتعلق بالأهداف والوظائف المجتمعية فقد أورد المؤلف ما ينبغي أن تهدف إليه برامج التدريب الأمني الموجهة لخدمة القضايا الأمنية والمجتمعية الكبرى، ومن ذلك أن البرامج التدريبية للأجهزة الأمنية تعد جزءاً من برامج التنمية البشرية الشاملة، وتصب فيها، وتسهم معها في جعل التدريب استثماراً تنموياً لأبناء

المجتمع، كما تساهم في تنفيذ سياسات الدولة الداعية للتوطين، وإحلال المواطنين في الوظائف التي يشغلها الأجانب، وذلك أكثر إلحاحاً في الأجهزة الأمنية عن غيرها من الجهات، كما أن للتدريب الأمني دوراً في تقليل نسب ومعدلات التضخم الإداري، ومعالجة البطالة المقنعة، وتهدف إلى توسيع قاعدة المشاركين فيها والمستفيدين منها.

ومن كل ما تقدم يرى المؤلف أن أهداف التدريب — سواء كانت موجهة للعاملين أو الأجهزة، أو لخدمة القضايا المجتمعية الكبرى — تعد بمثابة مناهج للتعليم المستمر، وأن بعضاً من هذه البرامج تكون أهدافه علاجية بحتة، وبعضها الآخر تكون أهدافه وقائية، وقد يقتصر الهدف التدريبي على التذكير بالمعارف والمعلومات، أو يكون تحديثاً وتطويراً بإضافة مهارات وقدرات جديدة، وإن طبيعة الأهداف التي تسعى البرامج التدريبية إلى تحقيقها هي التي تحدد مضمونها ومحتواها وأساليب تنفيذها.

وبالإضافة لكون جميع الأهداف السابقة مهمة، وأنها ضرورية يرى المؤلف أن للظروف البيئية التي تحيط بالأجهزة الأمنية، وما تعرضه عليها من متطلبات أو ضغوط، وحجم الموارد والإمكانات والمؤهلات المتاحة، من الأهمية ما يجعل الأجهزة الأمنية أمام قرارات صعبة تستلزم المفاضلة بين البدائل وتقييم النتائج المحتملة، وتقرير ما هو الأهم الذي يحظى بالأولوية، وما هو الأقل أهمية ليعقبه في التنفيذ، مما يستدعي ضرورة ترتيب الأهداف حسب أولوياتها.

### الفصل الثالث: التدريب الأمني العربي (ماهيته ونطاقه وخصائصه)

تحدث المؤلف عن خصوصية التدريب الأمني، مؤكداً أن مصطلح التدريب الأمني لم يكن شائعاً في الأدبيات أو متداولاً، وأن ملامح وخصائص هذا التدريب بقيت غامضة، ولم تخضع للبحث والدراسة والتحليل إلا بعد أن ظهرت الإدارات والمعاهد المتخصصة، واستحدثت الأكاديميات وكلليات الشرطة، وبعد أن صدرت الدوريات العلمية التي تهتم بالموضوعات البحثية والتدريبية.

ثم عرّف المؤلف التدريب الأمني بأنه "تلك الجهود العلمية التي تقوم بها الإدارات التدريبية التابعة للأجهزة الأمنية والمتعاونة معها لتلبية الاحتياجات الفعلية الناجمة عن مشاكل ميدانية أو نقص في كفاءة الأفراد، أو الهادفة إلى تحسين مستويات أدائهم وتطوير قدراتهم، من خلال إكسابهم المعارف وتنمية مهاراتهم، وغرس الاتجاهات الإيجابية لسلوكهم من أجل مساهمتهم في تحقيق مواجهة التحديات المجتمعية والدولية التي تحيط بهم".

ومع أن التدريب الأمني يظل تدريباً من حيث مدخلاته ومخرجاته وطرقه وأساليبه ومستلزماته، إلا أن لهذا التدريب خصوصيته التي تُستمد من طبيعة أهدافه وأنشطته وخدماته التي تميز أداء الأجهزة الأمنية عن غيرها من الأجهزة المدنية. أورد المؤلف أهم الخصائص التي اعتادت معاهد التدريب الأمني على مراعاتها في إعداد وتنفيذ برامجها، أو تلك التي طرحتها بعض الدراسات والأدبيات التي تناولت الموضوع، ومن ذلك أن يصطبغ التدريب بأنه (تدريب انضباطي لا قمعي، تدريب بالجرعات لا بالصدمات، تدريب وقائي وعلاجي، تدريب نوعي وتنموي، تدريب فني وتقني، تدريب إنساني وقيمي، تدريب مملكي وتخصصي، تدريب ميداني

وتطبيقي).

#### الفصل الرابع: واقع التدريب الأمني العربي

في هذا الفصل حاول المؤلف الوقوف على أهم مشاكل التدريب الأمني وأكثرها شيوعاً بين أجهزة الأمن العربية، وإن اختلفت في حجمها وآثارها، ومن ذلك غياب سياسات التدريب الأمني التي تحدد المنطلقات والمبادئ والأهداف التدريبية وتوضح علاقاتها بخطط التنمية الشاملة، وعدم مهنية القائمين على بعض إدارات التدريب والمشتغلين في إعداد برامجهم وخططهم وتقنياتهم، وعدم تناسق وترابط المراحل التي تمر بها العملية التدريبية أو عدم مراعاة العلاقة بين خطواتها لضعف الصلة بين من يُحدد الاحتياجات ومن يُصمم البرامج ومن يُنفذها مع الذين يقومون بتقييمها، واعتماد الأساليب التقليدية في تنفيذ البرامج التدريبية، والقصور الذي تعاني منه بعض أجهزة التدريب الأمني يتمثل في تقاعسها عما ينبغي أن تقوم به من نشاطات لتطوير أدائها وتحديث أساليبها، والأخطر من ذلك حسب ما يراه المؤلف هو توهم العديد من أفراد وضباط وقيادات الأجهزة الأمنية بأن التدريب هو مسؤولية الجهات أو الإدارات التي يعملون فيها، وأنهم غير مسئولين عن النقص في معلوماتهم ومعارفهم، وعدم مواكبتهم للمستجدات في مجال عملهم.

وفي مجال دواعي التطوير ومبرراته، يرى المؤلف أن المشكلات الأنفة الذكر قد تكون مبرراً لوقف جادة ومراجعة متأنية، تهدف إلى المعالجة وتخفيف الآثار السلبية الناتجة عنها، إلا أن للتطوير والتحديث الذي تتطلبه المرحلة الراهنة دواع ومبررات أعمق وأبعد من المدخل العلاجي الذي يركز على مواجهة المشاكل القائمة، ولذلك صنف هذه المبررات إلى ثلاث مجموعات من العوامل التي تستلزم



التحديث والتطوير النوعي والكمي لبرامج التدريب الأمني في البلاد العربية، وذلك على النحو التالي:

١. العوامل الداخلية النابعة من طبيعة الأجهزة الأمنية، وتزايد وتنوع مسؤولياتها وتخصصاتها.
٢. العوامل والمستجدات الخارجية والدولية، وما ينجم عنها من تغيرات عميقة وسريعة تؤثر في الأداء الأمني واستجاباته وسلوكيات أجهزته وقادته.
٣. التقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي، وثورة شبكات الاتصالات والالكترونيات، وإفرازاتها والإيجابية والسلبية على الأجهزة الأمنية.

#### الفصل الخامس: منهج الأولويات (مستلزماته ومحدداته)

تحدث المؤلف في البداية عن أهمية اعتماد المصطلح كمبدأ وإطار منهجي، حيث يُعد مبدأ تحديد الأولويات من مبادئ عملية التخطيط التي تسبق تنفيذ أي عمل أو نشاط هادف، وهو مبدأ علمي وعملي يصلح للتطبيق في عمليات التخطيط الاستراتيجي أو على مستوى التخطيط التكتيكي والتنفيذي، وحين يعتمد هذا المبدأ في ميدان التدريب الأمني فإنه يؤدي إلى ترشيد الأداء التدريبي الأمني ليحقق الأهداف المحددة له بكفاءة وفاعلية، والكفاءة تعني الحصول على أفضل المخرجات بأقل المدخلات.

إلا أن المؤلف يرى أن هناك مستلزمات لا بد من الوفاء بها لتطبيق مبدأ الأولويات وتحديدها كمبدأ منهجي في مجال التدريب الأمني، ومن ذلك ما يلي:

١. الإحاطة الشاملة بواقع الأجهزة الأمنية لمعرفة أهدافها، ووظائفها، وعملياتها، وهياكلها التنظيمية، وإخضاع هذا الواقع للتحليل النظامي الذي

يتعامل مع الوحدات والإدارات الفرعية على أنها أنساق وأجزاء مترابطة في نظام كلي، وأن كلاً منها يخدم الآخر، ويساهم معه في تحقيق الهدف العام.

٢. إجراء مسح للطاقات البشرية العاملة في الأجهزة الأمنية لمعرفة عددها وأنواعها ومؤهلاتها، والوقوف على الإحصاءات المتعلقة بحركتها ودورانها، ونتائج تقييم أدائها، وما تعانيه من مشاكل، أو يعترض عملها من صعوبات، وما تتطلع له من تغيير وتطوير وتدريب.

٣. مراجعة خطط التدريب السابقة التي أعدتها هذه الأجهزة المختصة، ومقارنة نتائجها عبر السنوات، ومعرفة أوجه القوة والضعف في النشاط التدريبي الحالي.

٤. حصر الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للتدريب، وما يتوافر لدى إدارات التدريب من وسائل واعتمادات مالية.

٥. الاطلاع على خطط التنمية وخطط التطوير والتحديث المستقبلية وما تشمله من مشروعات ومقترحات حول التوسع النوعي والجغرافي في الأنشطة، وما هو مطلوب من وسائل ومعدات وأجهزة جديدة تتطلب التحضير والإعداد المسبق لتنفيذها.

٦. عدم إهمال البيئة المحيطة بالأجهزة الأمنية وما يحمله أبنائها من مشاعر واتجاهات إيجابية أو سلبية نحو أداء العاملين في هذه الأجهزة.

وفي مجال تحديد الأولويات ومحدودية الموارد يؤكد المؤلف أن الاهتمام بتحديد الأولويات يتزايد عند تراجع الموارد الاقتصادية المتاحة للدول وتزايد العجز المالي في موازنتها، حيث يعد التدريب من الأنشطة الخدمية المساعدة فهو ليس مادة

غذائية تهم جميع المواطنين ، كما أنه ليس نشاطاً رئيساً له صلة مباشرة بمستويات الدخول ومستويات العيش. فتقليص موارده أو وقف بعض أنشطته لن يثير أحداً ، ولن يحدث خلا كما تحدثه قرارات تخفيض الدعم لأسعار السلع الغذائية. لذلك ستعرض أغلب المراكز والمعاهد التدريبية لتراجع الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة العامة، ويفرض عليها تقليص أو إلغاء أو تأجيل بعض البرامج، مما يخلق ظروفاً استثنائية تستدعي البحث عن معايير وأسس تستعين بها معاهد التدريب وإدارته للمفاضلة بين البرامج التدريبية وفقاً لدرجة الاحتياج لها أو لشدة الطلب عليها، أو لدرجة الفائدة المرجوة منها.

وفي مجال العوامل والمتغيرات الحاكمة للأولويات تحدث المؤلف عن ذلك على النحو التالي:

١- التزامات التنمية الشاملة: فالأولويات التي تطرحها خطط التنمية الشاملة على صعيد الدولة هي التي تحدد أولويات معاهد ومراكز التدريب المركزية التي تقوم خدماتها لمختلف قطاعات التنمية، وخطة التنمية والتطوير التي تضعها الأجهزة الأمنية وفقاً لمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ هي التي تحدد الأولويات لدى معاهد التدريب الأمني عند صياغة خططها التدريبية. فخطط التدريب الأمني لا تنطلق من فراغ، بل ترتبط عضوباً ووظيفياً بالخطط التنموية والتطويرية للأجهزة التي تخدمها.

٢- الأهداف الأمنية: لكي تكون برامج التدريب الأمني هادفة وليست هدفاً بذاتها، فإن أولوياتها ينبغي أن تنطلق من سلم الأهداف التي تدرج عادة وفق سلم هرمي. فالأهداف الأهم تنصدر وتتقدم على الأهداف المهمة، ودرجة الأهمية هذه قد تحكمها ظروف المكان والزمان، كما تتأثر بفلسفة

القيادة التنظيمية وتطلعاتها وطموحاتها، وعمق إيمانها برسالة التدريب كأداة للتطوير والتغيير.

٣- الأنشطة النوعية والتخصصية الهادفة: يرى المؤلف أن تطور مفهوم الجريمة واتساع مجالها، وظهور الجرائم الدولية المنظمة بتقنياتها وأساليبها الفنية والعلمية؛ استدعى استحداث أجهزة جديدة تستلزم إدارتها مهارات وتخصصات متنوعة ومتعددة لم تكن أجهزة الأمن تعنى بها عند تأهيل كوادرها، وكان لا بد للأجهزة الأمنية من إعادة تنظيم هيكلها السابقة، والتنظيم الجيد الذي فرض نفسه لمواكبة المستجدات والتحديات المعاصرة اعتمد التقسيم الوظيفي والقطاعي، مع الحفاظ على التقسيم الجغرافي ضمن كل قطاع أو نشاط تخصصي، فأصبحت هناك قطاعات وظيفية وفقاً لأنشطة منها: النشاطات الأمنية التقليدية، والنشاطات الاقتصادية الأمنية، والنشاطات الاجتماعية الأمنية، والنشاطات الأمنية السيادية، والنشاطات التعليمية والتدريبية الأمنية، والنشاطات الإعلامية الأمنية وغيرها من الأنشطة. كما يؤكد المؤلف على أن إدارة هذه الأنشطة المتنوعة والعالم يدخل الألفية الثالثة لا تسمح بالارتجال، أو الاعتماد على مجرد المعرفة السطحية، والخبرة المحدودة التي يكتسبها الفرد بالممارسة والمعايشة، فكل نشاط منها تخصصه العلمي والمعرفي، وله نظرياته وتقنياته التي تستلزم التعليم والتدريب المستمرين، ولذلك يصبح لازماً على كل جهة أمنية متخصصة في أي من هذه الأنشطة أن تحدد أولوياتها من البرامج التدريبية التي تلبي احتياجاتها.

٤- مؤهلات وخلفيات رجال الأمن. حيث يرى المؤلف أن لسياسات الاختيار والانتقاء التي تعتمد على الأجهزة الأمنية عند تعيين رجالها وشروط ذلك تأثيراً مباشراً على نوع البرامج التدريبية التي ستقدمها لهم. فكلما ارتفع المستوى التعليمي لهؤلاء قل الجهد الذي يبذل عند تدريبهم والعكس صحيح. وكثيراً ما تواجه الأجهزة الأمنية مشكلة تحديد الأولويات، وهي تفاضل بين منتسبها لترشيح من هم الأنسب والأحق بالتدريب من غيرهم. وقد وضع المؤلف مصفوفة لتحديد الأولويات في هذا المجال.

٥- الإمكانيات والموارد المتاحة: نظراً لأن مطالب التدريب واحتياجاته غالباً ما تفوق الإمكانيات المادية المتاحة لها، فإن القطاعات التدريبية تحاول أن تستبعد بعض البرامج، أو تقلص عدد مرات عقد البعض الآخر وفقاً لمحدودية هذه الإمكانيات. ولذلك أشار المؤلف إلى المتغير المستقل الذي سيؤثر في عملية المفاضلة والاختيار للتقليل أو الاستبعاد لبعض البرامج، بحيث تصبح الأولويات هنا مرتبطة بالإمكانيات البشرية والمادية المتاحة للمعاهد التدريبية، وليس بالاحتياجات الفعلية للأجهزة الأمنية، وهذه - حسب ما يراه - إحدى المشاكل العلمية القائمة التي تعاني منها أغلب الأقطار النامية، ومنها البلدان العربية. فالبرامج التدريبية لا تُصمم أو يتم اختيارها إن كانت مصممة مسبقاً بناء على الطلب الفعلي أو الاحتياج الفعلي وإنما وفقاً لما هو متوفر ومتاح، وبقاء هذه الظاهرة شائعة سيبقى تنفيذ العديد من البرامج التدريبية بلا جدوى، وقد يعالج النقص في الموارد المادية والمالية إذا كانت الحاجة ملحة لبعض البرامج التدريبية، لكن الصعوبة تتمثل في نقص عدد المدربين المؤهلين لتنفيذ البرامج المتطورة والمتقدمة، ولذلك

يجب الاهتمام بتأهيل المدربين وإعدادهم بحيث لا يقتصر ذلك على الإعداد المهني التخصصي، وإنما يتعداه للإعداد الفكري، والعقائدي، والأخلاقي، والوطني.

٦- الاحتياجات والمطالب المجتمعية والظرافية: وفي هذا المجال يرى المؤلف أن الدول العربية- وإن كانت متماثلة في العديد من خصائصها ومقوماتها بحكم انتمائها الديني والقومي واللغوي والحضاري إلا أنها- تخضع لنظم سياسية مختلفة، وتعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية متفاوتة، وبالتالي مشكلات وقضايا أمنية مختلفة بدرجات معينة، وهذا ما يجعل الاحتياجات التدريبية لبعض الأجهزة الأمنية العربية مختلفة في الكم والنوع عن غيرها من الأجهزة، وبالتالي يُصبح الحديث عن احتياجات تدريبية موحدة، أو عن احتياجات مشتركة في أولوياتها غير ذي معنى، لكونه يتجاهل مثل هذه الفوارق والاختلافات التي تستلزم مراعاتها عند وضع البرامج التدريبية الملائمة.

#### الفصل السادس: الأولويات في تحديد الاحتياجات وتصميم البرامج

وفي هذا المجال عَرَفَ المؤلف المقصود بالاحتياج التدريبي بأنه تلك التغيرات الواجب إحداثها في معلومات ومهارات واتجاهات العاملين في مختلف الإدارات والمستويات الأمنية أفراداً وضباطاً، لسد نقص، أو لمعالجة مشكلة، أو لتحسين أداء فردي أو جماعي أو تنظيمي، وحجم الاحتياج التدريبي يعكس الفجوة التي تفصل المستوى الحالي من الكفاءة أو الفاعلية للعاملين والمستوى المتوقع أو المرغوب تحقيقه خلال فترة زمنية محددة؛ مؤكداً أن تحديد الاحتياج التدريبي يُعد الخطوة الرئيسة الأولى التي تُبنى عليها بقية الخطوات.

كما أشار المؤلف عند تصنيف الاحتياجات التدريبية إلى احتياجات فردية وتنظيمية ومجتمعية، أو احتياجات آنية وعاجلة، وذات مدى قصير، وذات مدى متوسط، وأخرى بعيدة المدى، وقد تصنف الاحتياجات التدريبية تبعاً للغرض المباشر منها، وقد تكون ذات طبيعة علاجية، أو طبيعة تحسينية إصلاحية، أو ذات طبيعة ابتكارية وإبداعية. أما الاحتياجات حسب موضوعاتها فتصنف إلى احتياجات معرفية، وأخرى مهارية وثالثة سلوكية. ثم وضّح المؤلف كيفية تحديد هذه الاحتياجات وتصنيفها حسب الأولوية، وأنه لكي تكون الاحتياجات التدريبية وافية، وشاملة، ومعبرة عن احتياجات الأفراد بكل مستوياتهم، واحتياجات الأجهزة بكل أنشطتها ووظائفها ينبغي توسيع دائرة المشاركين في هذه العملية، وأن يُعتمد توصيف الوظائف والمعايير النموذجية لقياس الأداء والتقارير السنوية لقياس كفاءة العاملين، إضافة إلى مطالب البيئة المتجددة واحتياجات الجهات المتعاونة والمتعاملين مع الأجهزة الأمنية على اختلاف تخصصاتها.

بعد ذلك تحدّث المؤلف عن تصميم البرامج التدريبية كخطوة أساسية ثانية بعد تحديد الاحتياجات موضعاً واقع تصميم البرامج التدريبية حالياً ، وكيفية تصميم هذه البرامج ، ومستلزمات التصميم الجيد ، ومكونات كل برنامج وخطوات تصميمه.

ثم أشار بعد ذلك إلى المحاور الرئيسة لبرامج التدريب الأمني التي يرى أن أغلب ما يتمّ تصميمه من برامج يمكن تصنيفه على النحو التالي:

- ١- برامج تصمم وفقاً للأهداف الأمنية .
- ٢- برامج تصمم وفقاً للأنشطة الأمنية .

٣- برامج تصميم وفقاً للخدمات الأمنية.

٤- برامج تصميم وفقاً للتقنيات الأمنية.

٥- برامج تصميم وفقاً للمهارات الأمنية.

### الفصل السابع: تقييم التدريب الأمني العربي

في هذا الفصل تحدث المؤلف عن ماهية التقييم وأهميته التي من خلالها يتم التأكد من تحقيق الأهداف التي سعت إدارة التدريب إلى بلوغها ، ومن إدخال التعديلات اللازمة ، وغير ذلك الكثير من الفوائد التي يراها المؤلف لعملية التقييم، مشيراً إلى مؤشرات ومعايير التقييم.

بعد ذلك تحدث عن طرق تقييم التدريب، مقارناً بين عدة طرق لمعرفة أيها أكثر جدوى، ومنها طريقة رد فعل المتدربين مورداً استمارة لتقويم برنامج تدريبي ، ثم طريقة الاختبارات ، وطريقة المقاييس الوسطية وغير المباشرة ، وطريقة المقاييس النموذجية العامة والخاصة ، وتقويم البرامج التدريبية من خلال الجماعات الضابطة.

ومهما كانت طريقة التقييم يرى المؤلف ضرورة توفر مواصفات وخصائص محددة كمتطلبات للتقييم الجيد منها: الموضوعية، الصدق، الثبات والثقة، الواقعية والتطبيقية، الشمولية، المرونة، والقابلية للتطوير.

ثم تحدث المؤلف عن تحويل التدريب وانتقاله، فيرى أن التدريب الجيد والفعال - وفقاً لدعاة التحويل هو أن تتحول- المعلومات والمهارات والاتجاهات التي يتضمنها البرنامج التدريبي إلى ميدان العمل، وتظهر على سلوك المتدربين وعلى



أدائهم. فالتحويل الكامل للتدريب يعني أن مستوى المهارة ومستوى الأداء الفعلي للمتدربين قد تحسن بالنسبة المئوية التي صمم البرنامج لتحقيقها.

كما يؤكد أنه لتمكين رجال الأمن الذين خضعوا لبرامج تدريبية من تحويل المعارف والمهارات التي استوعبها إلى ممارسات سلوكية، ولترجمتها على أرض الواقع، ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تحرص على توفير الأجواء الإيجابية المشجعة على نقل التدريب، وتحفيز المتدربين على ذلك. كما يفترض أن تحرص إدارة التدريب على توفير أكبر قدر من التماثل بين أماكن التدريب ومواقفه، والواقع العملي الذي يعملون فيه، مشيراً إلى العوامل الحاكمة لعملية تحويل التدريب.

#### الفصل الثامن: العمل العربي المشترك في مجال التدريب الأمني

في هذا الفصل تحدث المؤلف عن منظمات العمل العربي المشترك في مجال التدريب، ومدى اهتمامها بهذا الجانب، بدءاً بالمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، ثم مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العربي، والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الذي أصبح فيما بعد أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وصولاً لمجلس وزراء الداخلية العرب، مبرزاً أهم الخطوات والإنجازات التي اتخذت في مجال تحديث وتطوير التدريب الأمني.

#### الفصل التاسع: البرامج التدريبية ذات الأولوية للأجهزة الأمنية العربية

في الفصل الأخير من الكتاب أكد المؤلف أن من بين القضايا الرئيسية التي ينبغي أن تعمل الأجهزة الأمنية بجدية لمواجهتها - إن أرادت توظيف جهودها التدريبية لتحسين أدائها الأمني، وتجويد الخدمات الأمنية التي تقدمها لمجتمعاتها ومواطنيها

— هي قضية تحديد احتياجاتها الفعلية، واعتماد المعايير التي تساعد في ترتيب أولوياتها، وبدلاً من أن تطرح البرامج التدريبية استجابة للعرض المقدم من معاهد التدريب العامة والخاصة، أو تروجاً لبعض العناوين التدريبية البراقة، ينبغي أن تُصمم تلبية للطلب والحاجة التي تقررها الأجهزة الأمنية المستفيدة منها، والتي تؤدي فعلاً إلى سد نقص في مهارات العاملين، أو معالجة مشكلة تنجم عن ميول أو ممارسات معينة، أو لإدخال جهاز أو تقنية يراد توظيفها من أجل تطوير عملها.

وفي مجال تحديد الأولويات التدريبية للأجهزة الأمنية العربية قدّم المؤلف مقترحاً يدعو هذه الأجهزة لإجراء دراسة مسحية لاحتياجات إداراتها لاستطلاع ما تحتاجه من برامج تدريبية ملائمة، على أن تبنى خياراتهم وأولوياتهم على تقارير الأداء السنوية للعاملين، وتقارير المفتشين، وعلى الشكاوى والحوادث التي نجمت عن نقص في معرفتهم أو خلل في أسلوب عملهم، أو قصور في تعاملهم مع بعضهم، أو مع الجمهور.

كما قدم المؤلف استبانة على درجة كبيرة من الأهمية تتضمن أهم البرامج التدريبية مصنفة وفقاً للمستويات القيادية والتنفيذية والتخصصية العاملة في الأجهزة الأمنية، والتي يُمكن أن تعرض على الجهة المعنية لتحديد منها البرامج حسب أهميتها وفائدتها، وحسب درجة الحاجة إن كانت ملحة وعاجلة أو دون ذلك. على أن يتم تحليل بيانات هذه الاستبانة وتوظيف نتائجها لخدمة العملية التدريبية.

وقد اختتم المؤلف كتابه هذا بعرض التوصيات التي توصل إليها من خلال الدراسة والتحليل، ومن هذه التوصيات ما يلي:

- ١- أن تسعى الأجهزة الأمنية فى الأقطار العربية إلى تصحيح الفرضيات الشائعة حول مفهوم التدريب الأمنى كذلك التى تقصره على المستجدين من رجال الأمن، وأن تحرص على تجاوزها للأقدمية كمؤشر وحيد للترقيات.
- ٢- أن تتبنى القيادات الأمنية العربية فلسفة جديدة، ورؤية عصرية لمفهوم التدريب، وأن تتعامل مع التدريب كضرورة لكل أفرادها على اختلاف مستوياتهم، وأن تعمق لديهم فكرة تلازم مساهمهم الوظيفى بمسارهم التدريبى، وأن الأقدمية بدون تدريب وتطوير ليست إلا تراكمًا لخبرة سرعان ما تتقادم، وأن تنتظر الأجهزة الأمنية إلى التدريب على أنه استثمار تنموى له عائدته الاجتماعى وجذواه الاقتصادية، ودوره الفاعل فى ربط الأهداف الأمنية بأهداف التنمية الشاملة.
- ٣- وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات الواضحة التى تتطلق فيها الخطط والبرامج البعيدة والمتوسطة والقصيرة المدى، والتى تتيح للقوى الأمنية الفرص الملحة لاحتياجاتها، وأن يتم التركيز على ترشيد العملية التدريبية بكل مراحلها وخطواتها.
- ٤- ضرورة الاهتمام بمفهوم الجودة الشاملة، والحرص على توظيفه فى تصميم البرامج التدريبية وتنفيذها وتقويمها، وتحقيق التوازن بين المفردات النظرية والتطبيقية، والتوفيق بين الجرعات السلوكية والقانونية، والسياسية والاجتماعية والمعلوماتية، مع التركيز على المهارات الإدارية والأمنية فى ضوء الاحتياجات الفعلية للمتربين وللوظائف التى يشغلونها، سواء كانت قيادية أو إشرافية أو تنفيذية.

٥- الاهتمام ببحوث التدريب الأمني، وتوفير مستلزمات إجراء الدراسات واستطلاعات الرأي حول فاعلية البرامج التدريبية التي يتم تنفيذها، ومدى تحول وانتقال مضامينها إلى الواقع العملي، والعمل على توظيف نتائج هذه الدراسات في تطوير برامج التدريب.

٦- الأخذ بمنهج تحديد الأولويات للبدء بالأهم قبل المهم، وبدء المفاصل وسد الثغرات والنواقص قبل جلب المنافع أو تلبية الرغبات.

### خاتمة

في نهاية هذا العرض لكتاب (أولويات التدريب الأمني العربي: رؤية منهجية) يمكن القول إن المؤلف استطاع أن يلقي الضوء على موضوع التدريب الأمني الذي يعد في غاية الأهمية والحساسية، وهو جهد علمي مشكور سوف يساهم بإذن الله في دعم الجهود العلمية التي تستهدف مساعدة الأجهزة الأمنية في الاضطلاع بمهامها ومسئولياتها، وكان تقديمه لهذا الموضوع وفق رؤية منهجية، من خلال الإلمام بالجوانب الأساسية في مجال التدريب، مؤكداً على ضرورة تحديد الأولويات واعتمادها كمنهج للعمل، وأن تقدم البرامج التدريبية وفقاً للاحتياجات الفعلية للأجهزة الأمنية والعاملين فيها، مما يجعله إضافة علمية تستحق التقدير.

تقرير حول الندوة العلمية بعنوان:

## حقوق الملكية الفكرية

التي نظمتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع اتحاد  
الجامعات العربية في الفترة من ٢٨-٣٠/١/١٤٢٤هـ الموافق ٣١-٣/٢/٢٠٠٣م

---

إعداد

الدكتور/ محمد السيد عرفة

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

---



## مقدمة

أصبحت قضية حقوق الملكية الفكرية بأبعادها المتشعبة من أهم القضايا التي تشغل اليوم الفكر الأمني والقانوني، في ظل تصاعد ملحوظ للتجاوزات والاعتداءات التي تقع على الأعمال العلمية وحقوق أصحابها، وما يتسم به هذا العصر من إنتاج، وبث للمعلومات، وحركة نشر وإيداع تنقلت بصور مختلفة من الالتزام بأخلاقيات الفكر والأمانة العلمية، واحترام الكلمة، مما يؤثر في قضية حضارية بالغة الخطورة.

ونظراً لأهمية السبلة لحقوق الملكية الفكرية، فقد كفلت الشريعة الإسلامية حمايتها، وسنت الدول القوانين والأنظمة التي تحدد ضوابط حماية هذه الحقوق، مما يوفر لأصحابها المناخ الملائم للابتكار والإبداع، فينعكس ذلك إيجاباً على الإنسانية. وفي إطار هذه الأهداف والغايات النبيلة عقدت (الندوة العلمية: حقوق الملكية الفكرية) في الفترة من ٢٨-٣٠/١/١٤٢٤هـ الموافق ٣١-٣/٢/٢٠٠٣م) في رحاب أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وذلك بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، في سياق الجهود الدؤوبة التي تركز لها الأكاديمية إمكاناتها العلمية لمعالجة القضايا الحيوية.

وتتمثل أهمية هذه الندوة في أنها تتعلق بموضوع ذي أهمية خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان، لاتصاله بالجوانب الشرعية والنظامية والأمنية، ومشاركة العديد من أجهزة الدولة في حماية حقوق الملكية الفكرية. وقد بدت أهمية هذه الندوة كذلك في أنها تظهر حرص الشريعة الإسلامية الغراء على كفالة حقوق الإنسان، خاصة حقوق الملكية الفكرية، كما تضمنت الندوة دراسات لأحدث الأنظمة

والقوانين العربية والاتفاقيات الدولية في هذا المجال. وقد تميزت هذه الندوة بغزارة المشاركات العلمية التي تناولت كل محاور الندوة، إذ بلغ عدد الأوراق العلمية المقدمة عشر أوراق، كما قدمت الوفود المشاركة عشرة تقارير، تميزت بشمولية العرض، وتميز الأعمال المقدمة فيها، وتتوع تخصصات المشاركين بين أكاديميين وممارسين عمليين في الأجهزة والقطاعات ذات الصلة بالملكية الفكرية، كما أن المناقشات التي دارت في جلسات هذه الندوة تميزت بالموضوعية في الطرح وحسن البيان في كافة الموضوعات التي تمت إثارتها من المشاركين.

وفيما يلي توضيح لأهداف الندوة، ومحاورها، وعرض موجز للأوراق العلمية المقدمة فيها، وبيان بتقارير الوفود المشاركة، والتوصيات العامة للندوة، ونظرة عامة على أعمالها.

#### أولاً: أهداف الندوة

تهدف هذه الندوة إلى التعرف على القواعد التي تكفل حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية في الدول العربية، وذلك من خلال التشريعات الوطنية، وأحكام الشريعة الإسلامية، والقواعد الدولية، والآثار المترتبة على هذه الحماية، وتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية، وبيان دور أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وأجهزة الشرطة، والجمارك، والتنظيمات غير الحكومية في هذا المجال، مع التركيز على بعض المجالات التي تتمتع بخصوصية معينة، مثل براءات الاختراع، ومجال الحاسب الآلي، والإنترنت.



## ثانياً: محاور الندوة

- ١- الحقوق الفكرية وأنواعها وحمايتها قانوناً.
- ٢- حقوق الملكية الفكرية والشريعة الإسلامية.
- ٣- الحماية القانونية للعلامات التجارية.
- ٤- الحماية القانونية لبراءات الاختراع والنماذج الصناعية.
- ٥- حقوق المؤلف في الدولة العربية، والتحديات المعاصرة.
- ٦- حماية البرامج والمعلومات الإلكترونية المخزنة والإنترنت.
- ٧- دور أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، وأجهزة الشرطة، والجمارك في اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ٨- حقوق التأليف في التراث العربي.
- ٩- الاتفاقيات الدولية لحقوق الملكية الفكرية في المصنفات الأدبية والفنية والصناعية.

## ثالثاً: عرض موجز للأوراق المقدمة في الندوة

- ١- ورقة عمل بعنوان: "حقوق الملكية الفكرية وأنواعها وحمايتها قانوناً"، قدمها الأستاذ الدكتور/ محمد محيي الدين عوض، تناول فيها مقدمة تتضمن تعريف الحق وخصائصه، والحقوق الشخصية وأنواعها والحقوق المالية وأنواعها، وطبيعة أركان الحق المعنوي الفكري أو الذهني، ثم قسم ورقة العمل إلى مبحثين: المبحث الأول: تناول بالبيان أنواع حقوق الملكية الفكرية، وذلك من خلال عرض للتشريعات التي تنظم وتحمي حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطني، والاتفاقيات الدولية التي تنظم وتحمي هذه الحقوق على المستوى الدولي (القانون الدولي الإتفاقي)، فعرض لأحكام اتفاقيتي باريس وبرن في حقلي الملكية الصناعية

والأدبية والفنية، ثم لاتفاقية تربرس المسماة بالاتفاق الشامل لإطار موضوعات الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وما تضمنته هذه الاتفاقية من أحكام عام ١٩٩٤م. ثم بين أحكام الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف لسنة ١٩٨٦م.

أما المبحث الثاني: فتناول فيه حق المؤلف أو الملكية الأدبية والفنية في القانون المصري الصادر عام ٢٠٠٢م، فعرف الباحث المصنف بأنه "كل عمل مبتكر أدبي أو فني أو علمي، أيا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه، أو أهميته أو الغرض من تصنيفه"، ثم عرض الابتكار بأنه الطابع الإبداعي الذي يُسبغ الأصالة على المصنف؛ ويرى أنه لا عبره بالغرض المقصود من وراء المصنف، فيستوى أن يكون الغرض علمياً أو أدبياً أو فنياً أو حتى للدعاية والترويج لنوع من السلع كالكتالوجات، ثم ذكر بعض المصنفات التي لا تكون محلاً للحماية وهي: مجرد الأفكار، والإجراءات، وأساليب العمل وطرق التشغيل، والمفاهيم، والمبادئ، والاكتشافات، والبيانات، والوثائق الرسمية، مثل نصوص القوانين، واللوائح، والقرارات، والاتفاقيات الدولية، والأحكام القضائية، وأحكام المحكمين، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي . وذلك لأن الغرض الذي من أجله صدرت هذه الوثائق ينأى بها عن أن تكون محلاً لملكية خاصة، لأنها داخلة لمجرد نشرها في الملك العام.

كما أن أخبار الحوادث والوقائع الجارية التي تكون مجرد أخبار صحفية لا تتمتع بالحماية.

وعرف المؤلف بأنه "الشخص الذي يبتكر المصنف، فيعد مؤلفاً للمصنف من ذكر اسمه عليه، أو ينسب إليه عند نشره، باعتباره مؤلفاً له ما لم يقدّم الدليل على غير ذلك". وقد يكون المؤلف شخصاً واحداً أو أكثر من شخص . وتعمهم الحماية

جميعاً ولمدة خمسين سنة، محسوبة من وفاه آخر من بقي منهم على قيد الحياة. ثم بين الأشخاص الذين تخضع حقوقهم للحماية وهم المصريون والأجانب من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ينتمون إلى إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ( TWO ) ومن في حكمهم.

أما المصنفات التي تتمتع بالحماية القانونية فهي للكتب، والكتيبات، والمقالات، والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة ( أيا كان موضوعها علمية أو أدبية أو فنية )، وبرامج الحاسب الآلي، والمحاضرات، والخطب والمواعظ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة ( فالأصل أن المصنفات الشفوية تشملها الحماية القانونية، ولكن يستثنى منها الخطب والمحاضرات والأحاديث والمواعظ التي تُلقى في الجلسات العلنية للهيئات والاجتماعات العامة وتكون موجهة للكافة، وكذلك المرافعات القضائية العلنية ).

كما يندرج ضمن المدرجات المحمية المصنفات التمثيلية والتمثيلات الموسيقية، والتمثيل الصامت ( البانتوميم ) والمصنفات الموسيقية المقرنة بالألفاظ وغير المقرنة بها، والمصنفات السمعية البصرية، ومصنفات الرسم والصور الفوتوغرافية والفن التطبيقي والتشكيلي، والصور التوضيحية، والمصنفات المشتقة. ثم بين الباحث الحقوق التي يتمتع بها المؤلف المصنف، وهي حقوق أدبية تتمثل في الحق في إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة، والحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه، والحق في منع تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له، والحق في منع طرح مصنفه للتداول، أو سحبه من التداول، أو إدخال تعديلات جوهرية عليه.

وحقوق المؤلف الأدبية غير قابلة للتصرف فيها بطبيعتها، باعتبارها لصيقة

بشخصيته، ويترتب على ذلك بطلان كل تصرف يتم بشأنها، كما لا يجوز الحجز على المصنفات التي يتوفى صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت أن إرادته كانت قد انصرفت إلى نشرها قبل وفاته . أما الحق الآخر للمؤلف فيتمثل في حقه المالي على مصنفه، وهو حق موقوف بمدة معينة ينتقل بعدها إلى الملك العام، ويجوز التصرف فيه وينتقل إلى الورثة، ويجوز الحجز عليه، ويتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده بحق استثنائي في الترخيص أو المنع لأي استغلال لمصنفة بأي وجه من الوجوه. وتتقضي الحماية القانونية للحقوق المالية للمؤلف بمضي خمسين سنة، تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف. وينص القانون المصري على توقيع عقوبتي الحبس والغرامة أو إحداهما على كل من يعتدي على حقوق المؤلف، وتتعدد العقوبة بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة. كما تقضى المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها والمعدات والأدوات المستخدمة في ارتكابها، ويجوز أن تقضي بغلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر، وتقضي المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه.

٢- ورقة عمل بعنوان: "حقوق التأليف في التراث العربي: صور الاعتداء وسبل الحماية"، أعدها الدكتور/ عبدا لرحيم حاج يحيى عبدالله، تناول فيها مقدمة يبين فيها المقصود بالتراث بأنه "مجموعة عطاءات الآباء والأجداد على المستوى الروحي والمادي عبر تفاعل متصل مع الدين، وضمن خضوع لقيود الزمان والمكان اللذين أنجزت فيهما ثمار التراث"، ثم عرض للاعتبارات التي تسوغ طرح قضية حقوق الملكية الفكرية في سياق التراث وقراءتها من منظوره، ومنها أن في

التراث الإسلامي مباحث عديدة عن قضية الملكية الفكرية، إذ أثيرت حولها قضايا نقدية ومعارك أدبية ناصرت الإبداع والابتكار، وحطت من الاتباع والتقليد، ثم عرض الباحث لأربعة عناصر لهذه الورقة هي:

١. التأليف في التراث.

٢. الاعتداء على المصنفات.

٣. السرقات الشعرية.

٤. وسائل الحماية الفكرية.

فبالنسبة للتأليف في التراث عرف التراث والتأليف في اللغة العربية ولدى الفقهاء، مستشهداً بأقوال بعض الشعراء، ثم عرض للنظريات النقدية المبكرة، ودور العرب في مجال نقل العلوم والمعارف الإنسانية من اليونان والهند وبلاد فارس. ثم يبين الفرق بين الإبداع والسرقات لدى العرب. وتناول ظاهرة الاعتداء على المصنفات بالسطو على مؤلفات الآخرين، فذكر أن في التراث العربي عدة حوادث من هذا النوع، ثم جاءت الثقافة الإسلامية المتمثلة في الالتزام بقيم الأمانة والصدق والنزاهة لكي تحد من تفاقم هذه الظاهرة، والتتويه إليها، ومعالجتها، وعرض الباحث لنماذج من السرقات، حتى إن بعض العلماء مثل المسعودي قد أبدى خوفاً شديداً من السطو على كتابه "مروج الذهب"، وذكر أن العلامة جلال الدين السيوطي ذو باع طويل في بحث السرقات، كونه ألف كتاباً خاصاً بالتأليف وما يتعرض له من السرقات سماه "الفارق بين المصنف والسارق". كما عرض الباحث للسرقات الشعرية، وذلك ببيان مفهوم السرقة وظاهرة السرقات في مرآة الشعر، وأنواع السرقات.

وأخيراً عرض الباحث لوسائل الحماية الفكرية من حيث المنهجية، والالتزام

بالمناهج القرآني، والتخصص، والشكل، والمضمون، والإسناد، واستكمال أدوات التأليف، والتمرس والخبرة، والضوابط الفنية في الاقتباس، والدقة في النقل، وذكر المراجع، والإبداع (التخليد). وخلص الباحث إلى خمس نتائج، منها أن علماء المسلمين قد سبقوا إلى الضوابط الفنية المرعية في التأليف، كالاقتباس ودقة النقل، كما أنهم عرفوا نظام الإيداع المعمول به اليوم لحماية الملكية الفكرية، ثم أوصى بخمس توصيات، منها توصية بضرورة تأصيل منهج البحث العلمي العربي الإسلامي تأصيلاً شاملاً، وعرضه، وتدريبه ضمن المناهج العلمية الحديثة.

٣- ورقة عمل بعنوان: "أمن المعلومات على شبكة المعلومات"، إعداد الدكتور/ إلياس سمير الهاجري، تناول فيها مقدمة توضح المخاطر الأمنية التي يُمكن أن تتعرض لها شبكة الإنترنت، ثم عرض ورقة العمل بتقسيمها إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أولاً: أبعاد ومصادر أمن المعلومات: بين الباحث فيها أن أهمية أمن الحاسبات والشبكات لها ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- أ. تأمين سرية المعلومات.
- ب. تأمين سلامة المعلومات.
- ج. تأمين وجود المعلومات بضمان عدم حذفها من قبل أشخاص غير مخولين بذلك.

ثانياً: جرائم الإنترنت: وهي:

- أ. صناعة ونشر الفيروسات، حيث يكون الهدف المباشر للفيروسات هو المعلومات المخزنة على الأجهزة المفتحة، فيقوم المقتحم بتغييرها أو حذفها أو سرقتها أو نقلها إلى أجهزة أخرى.

- ب. الاختراقات، وتتمثل في الدخول غير المصرح به إلى أجهزة وشبكات الحاسب الآلي. وتكون أهداف الاختراقات إما المعلومات أو الجهاز.
- ج. تعطيل الأجهزة أو الشبكات عن تأدية عملها بدون أن تتم عملية اختراق فعلية لتلك الأجهزة، وذلك بإرسال عدد هائل من الرسائل بطرق فنية معينة إليها، مما يترتب عليه إعاقته عن تأدية عملها.
- د. انتحال الشخصية: وهي جريمة تتم في الأوساط التجارية، وتتمثل في استخدام هوية شخصية أخرى بطرق غير شرعية، وتهدف إما للاستفادة من مكانة تلك الهوية، أو لإخفاء هوية شخصية المجرم لتسهيل ارتكابه جرائم أخرى.
- هـ. المضايقة والملاحقة، باستخدام البريد الإلكتروني، أو وسائل الحوادث الآتية المختلفة على الشبكة، وتهدف إلى الرغبة في التحكم في الضحية.
- و. التفرير والاستدراج: ويكون ضحايا هذه الجرائم من صغار السن من مستخدمي الشبكة.
- ز. التشهير ونشويه السمعة، بنشر معلومات سرية أو مضللة أو مغلوطة عن الضحية.
- ح. صناعة ونشر الإباحية: حيث تعد هذه الجرائم من أكبر الجوانب السلبية للإنترنت، خاصة في مجتمع محافظ على دينه وتقاليده كمجتمعاتنا العربية الإسلامية.
- ط. النصب والاحتيال: من خلال عرض إعلانات عن سلع وخدمات وهمية على شبكة الإنترنت، ومن خلال البريد الإلكتروني. وتتميز هذه الجرائم بسرعة وقدرة مرتكبيها على الاختفاء والتلاشي.
- ثالثاً. أمن المعلومات الوطني: حيث أصبحت المعلومات جزءاً حيوياً وأساسياً

من الأمن الوطني. لهذا اقترح الباحث إنشاء مركز متخصص بجميع شؤون أمن الإنترنت التنظيمية والفنية، وأن يرتبط إدارياً بجهة لها سلطة أمنية تنفيذية تخوله القيام بمهام التحري والتحقيق في الجرائم الأمنية، وحصر الباحث مهام هذا المركز في ثمانى مهام، منها وضع قواعد شاملة للسياسات الأمنية التي يلزم جميع الجهات الحساسة سواء حكومية أو خاصة تطبيقها على أنظمتها المعلوماتية. ورأى الباحث في خاتمة ورقة العمل أن الأخطار المتعلقة بأمن المعلومات تستلزم تضافر الجهود من عدد من الجهات الأمنية والفنية التقنية والقضائية للحد منها بشتى الوسائل.

٤. ورقة عمل بعنوان: ( الحماية القانونية لبراءات الاختراع والنماذج الصناعية)، إعداد الدكتور/ خالد عقيل العقيل، تناول فيها بعد المقدمة، ثمانية عناصر، على النحو التالي:

أولاً: عناصر الملكية الفكرية: حيث عرفها بأنها "ما يمتلكه الإنسان من نتاج فكري تم التوصل إليه نتيجة لجهود ذهنية، وأمكن إدراج ذلك النتاج في أشياء ملموسة تتمثل في المؤلفات أو النسخ الأدبية أو المنتجات التجارية أو الصناعية". ثم قسم الملكية الفكرية إلى عنصرين رئيسين هما: حق المؤلف، والملكية الصناعية، وعرفهما. ثم قسم الملكية الصناعية إلى سبعة أقسام هي: براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية، ونماذج المنفعة، والتصميمات التخطيطية (الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة، والبيانات الجغرافية، والحماية من المنافسة غير المشروعة.

ثانياً: دعم وحماية الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية في المملكة: حيث عرض الباحث لأحكام نظام براءات الاختراع الصادر عام ١٤٠٩هـ، والدور الذي تقوم به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في هذا الصدد.



ثالثاً: المواد الرئيسية لحماية الاختراعات في النظام السعودي والرسوم والنماذج الصناعية في مشروع النظام الخاص بها: حيث تناول الباحث الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية، من حيث تعريفها، وأحكامها، وشروط ومتطلبات الحماية.

رابعاً: إجراءات التسجيل والفحص والمنح: والتي تتمثل في إجراءات استقبال الطلبات، والفحص الشكلي، ثم الفحص الموضوعي، فإذا اتضح من خلال الفحص أحقية الطالب لبراءة اختراع فيكتب تقرير الفحص الموضوعي، وبناء عليه يتم منح وإصدار البراءة.

خامساً: دور مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في الحماية.

سادساً: أثر حماية الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية، حيث يرى الباحث أن حماية الملكية الفكرية بجميع صورها تعد إحدى السياسات الهادفة إلى إظهار احترام المجتمع وتقديره للجهود الفكرية التي تبذل ويقوم بها الأفراد والمؤسسات العاملة في مجالات البحوث والتطوير في الاختراعات والأساليب والطرق الصناعية. ويترتب على منح براءة الاختراع أحقية مالك البراءة في إقامة دعوى على من يعتدي عليها أو يستعملها أو يعرضها للبيع. وللمالك الحق في تصنيع موضوع الاختراع دون غيره، وله بيعه أو الترخيص للغير بتصنيعه مقابل مردود مادي يتم التوصل إليه. ولا تمتد الحقوق الممنوحة إلى خارج المملكة.

سابعاً: علاقة نظام المملكة بالاتفاقيات الدولية

حيث تناول الباحث هذه العلاقة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) WIPO، ومنظمة التجارة العالمية WTO، من خلال عرضة لأثر اتفاقية ترس TRIPS على حماية الملكية الفكرية وعلى براءات الاختراع في المملكة.

ثامناً: التوصيات: ذكر الباحث سبع توصيات، منها توصية مفادها: أهمية زيادة

الوعسي بدور الاختراعات في تنمية وتطوير الإنتاج الصناعي، والمطالبة بزيادة مراكز البحوث والتطوير محلياً واستغلال نشاطاتها الابتكارية، وذلك لتحقيق النمو المستمر للمنشآت الصناعية بالمملكة.

٥. ورقة عمل بعنوان "حقوق الملكية الفكرية في الشريعة الإسلامية"، إعداد الدكتور/ علي بن عبدالله عسيري، تناول فيها ثمان مسائل، على النحو التالي: أولاً. التعريف بمصطلح الملكية الفكرية: في اللغة وفي الاصطلاح، وكذلك التعريف ببعض المصطلحات الأخرى، مثل الحقوق المعنوية أو الملكية المعنوية، والحقوق الفكرية أو الذهنية، والحقوق الأدبية، وحق الابتكار.

ثانياً. أقسام الملكية الفكرية: وهي حق التأليف، وحق الابتكار، وحقوق الأسماء والعلامات التجارية، وحقوق الملكية الصناعية.

ثالثاً. موضع الملكية الفكرية من أقسام الحقوق، حيث عرف الباحث الحق في اللغة وفي الاصطلاح، وبيّن أقسامه، باعتبار مستحقه إلى حق عام وحق خاص، وحقوق مشتركة بينهما، وباعتبار محله إلى حق شخصي، وحق عيني، ومن حيث تقريره إلى حق مجرد وحق مقرر.

رابعاً. الحقوق الواردة على الملكية الفكرية: وهي على قسمين: حقوق أدبية وحقوق مادية، ثم عرض الباحث للحقوق الأدبية للمنتجات الفكرية، وهي حق المنتج في نسبة إنتاجه إليه، وحقه في تنقيح وتعديل الأعمال الفكرية، وحق منع الغير من نشر المنتج الفكري. أما الحقوق المادية للمنتجات الفكرية فهي مالية المنتجات الفكرية، واستغلال الحقوق الفكرية بالبيع لأصل الحق، وبيع ثمار النتاج الفكري أو إجارة الحق الفكري، أو بمقتضى حق الامتياز، وتمويل المنتجات الفكرية.

خامساً. حماية الملكية الفكرية: حيث بيّن الباحث شروط إضفاء الحماية على

المنتجات الفكرية، وهي: اتفاق المنتج مع الشريعة الإسلامية، والتجسد في صورة محسوسة، والابتكار، ووجود ما يدل على قصد حماية الحقوق المادية. ثم أورد بعض الاستثناءات على حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي:

أ. جواز الاقتباس حسب العرف، أو مع نسبة العمل الفكري إلى من صدر عنه، والدقة في الاقتباس.

ب. حق الدولة في نشر المؤلفات النافعة.

ج. الترجمة.

أما عن تبعات الاعتداء على الملكية الفكرية فتتمثل في وجوب إزالة التعدي، ولزوم تعويض المضرور، وعقوبة المتعدي بما يزجره.

سادساً. الأسس الشرعية لحقوق الملكية الفكرية: وهي:

أ. إعلاء شأن العلم.

ب. احترام الحقوق.

ج. الأخذ بالعرف.

د. الخراج بالضمان.

هـ. من سبق إلى مباح فهو أحق به.

و. المصلحة معتبرة.

ز. لا ضرر ولا ضرار.

٧. تطبيقات حماية حقوق الملكية الفكرية في الشريعة الإسلامية:

أ. تطبيقات حماية الحقوق المعنوية للملكية الفكرية، ومن أمثلتها أمر الإسلام بالصدق وتطبيقاته في حقوق الملكية الفكرية، وحماية حق المؤلف من الزيادة في مؤلفه أو النقص منه.

ب. تطبيقات الجانب المادي من حقوق الملكية الفكرية، ومن أمثلتها جعل ما لدى الشخص من العلم مهراً في النكاح، وجواز أخذ الأجرة على العلاج بالقرآن، وإعطاء المكافأة على الإنتاج الأدبي، وبيع وشراء الكتب من مؤلفيها.

٨. جزاءات انتهاك الملكية الفكرية في الشريعة الإسلامية: حيث أخذت بما تعارف عليه الناس من وسائل لحماية حقوق الملكية الفكرية، ثم قررت نوعية من العقوبات، هي التعزير والعقوبات الأخروية، التي توجد نوعاً من الرقابة الداخلية لدى المسلم تمنع وقوع المخالفة.

٦. ورقة عمل بعنوان: "حقوق المؤلف في الدول العربية والتحديات المعاصرة"، إعداد الدكتور/ عبدالرزاق عمر شيخ نجيب، تضمنت مقدمة بيّن فيها أهمية حقوق المؤلف وعولمتها، ثم قسمها إلى عنصرين أساسيين على النحو التالي:

أولاً. قوانين حماية حقوق المؤلف في الدول العربية بين التشابه والخصوصية، حيث ركز على جوانب التشابه بالنسبة للمصنفات المحمية، وبالنسبة لأصحاب حقوق التأليف والحقوق الممنوحة لهم، وفيما يتعلق بوسائل الحماية. ثم تعرض لبيان حقوق المؤلف، وخصوصية النظام السعودي التي تميزه عن غيره من قوانين الدول العربية، حيث تميز بصياغة منفردة تجعله واحداً من أكثر الأنظمة والقوانين التصاقاً بمسألة الهوية الإسلامية التي تميز الأنظمة السعودية، فأغفل بعض المصنفات الفنية من ناحية، كما حرص على اتباع النهج المتميز في اللغة القانونية من ناحية أخرى. فقد تحاشى استعمال بعض المفردات والمصطلحات، كالأفلام السينمائية، والملحن والمغني، والغناء والموسيقى والرقص.

ثانياً. التحديات التي تتعرض لها حقوق المؤلف وانعكاساتها على القوانين العربية: حيث بيّن الباحث مضمون هذه التحديات، والتي تتمثل في ثورة المعلومات

والاتصالات، وإلزامية الامتثال للتشريعات الدولية الخاصة بحقوق المؤلف، وأثر هذه التحديات على القوانين العربية التي لم تجد بداً من الاستجابة بشكل أو بآخر للتطورات المستلحة والمستجدة التي طرأت على حماية حقوق المؤلف على المستوى الدولي، ثم عرض الباحث لنظام حماية حقوق المؤلف السعودي والتحديات المعاصرة، وما تضمنه من تجديد في أحكامه العامة وفي السياسة الجنائية التي اتبعتها.

ثم ختم الباحث ورقة العمل بقوله "إن قوانين حماية حقوق المؤلف فيها من الأحكام ما يكفي لتوفير حماية قانونية شاملة ومتطورة، ولكن ينقصها الكثير من تفعيل هذه الأحكام وحسن تطبيقها". وهذا لا يتم، كما يرى الباحث، ما لم تترافق هذه القوانين بنشر ثقافة احترام حقوق المؤلف، ليصبح كل واحد فينا، سواء كان ناشراً، أو مؤلفاً، أو قاضياً أو محامياً، أو مواطناً عادياً، مؤمناً بقداسة حقوق المؤلف.

٧. ورقة عمل بعنوان: " دور الشرطة والجمارك في حماية الملكية الفكرية"، قدمها اللواء د. محمد فاروق عبدالحميد كامل، تناول الباحث فيها بعد مقدمة تمهيدية، أربعة مباحث، على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية حق الملكية الذهنية وأنواعه: حيث بين ماهيته في الشريعة الإسلامية، فعرّفه بعض الفقهاء بأنه "صورة فكرية تفتقت عنها ملكات نفس العالم أو الأديب ونحوه، كنوع من الإبداع الذي لم يسبق إليه أحد". وقد حرص الإسلام على حماية الإنتاج الذهني باعتباره مقصداً شرعياً قطعياً يجب تحقيقه، فهو يُعبر عن مصلحة معتبرة مؤكدة شرعاً، ومنفعة خالصة تتمثل في تنمية العلوم والمعارف. ثم بيّن ماهية هذا الحق في النظم القانونية المعاصرة، بعد استعراض تطورها في

مختلف الدول، وتناول القانون المصري رقم ٨٢ لـ ٢٠٠٢م بشأن حماية الملكية الفكرية ونظام حماية حق المؤلف السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) وتاريخ ١٩/٥/١٤١٠هـ.

المبحث الثاني: الحماية المقررة لحق الملكية الذهنية: تضمن هذا المبحث الحماية المدنية، والإدارية، والجنائية لحق المؤلف.

المبحث الثالث: دور الشرطة في تنفيذ حماية حق الملكية الفكرية: حيث يأتي هذا الدور من منطلق دور الشرطة العام في مكافحة مختلف أنواع الجرائم. وهو يتمثل في الوقاية من جرائم الاعتداء على الملكية الفكرية، والتي تبدو في اتخاذها إجراءات الوقاية الشرطية المعاونة لغيرها من الأجهزة الإدارية في أداء دور هذه الأجهزة الوقائي من جرائم حماية حق المؤلف، فتقوم الشرطة بالتعاون الوقائي مع أجهزة وزارة الثقافة أو الإعلام في تنفيذ النص النظامي، كما تتعاون مع أجهزة الجمارك في التحري عن البيانات الصحيحة وتزويد الجمارك بها، كما تتعاون مع الأجهزة القضائية في مجال تنفيذ ما تصدره المحكمة من إجراءات تحفظية للوقاية من وقوع الاعتداء على حق المؤلف أو وقف هذا الاعتداء. فضلاً عن ذلك تقوم الشرطة بإجراءات الوقاية التقليدية التي تطبق على مختلف أنواع الجرائم، وذلك بتكوين قاعدة معلومات هامة تُسجل فيها أسماء عناوين المطابع، ودور النشر، والتوزيع، وحصر، وتسجيل كل النسخ الواردة إلى البلاد، والتخطيط للقيام بحملات تفتيشية مفاجئة للأماكن التي توجد بها المصنفات غير الشرعية، والمكتبات، والمؤسسات التجارية، ووضع خطط مراقبة للأماكن والأشخاص الذين سبق ضبطهم في ارتكاب جرائم متصلة بحماية حق المؤلف، وتجديد المرشدين السريين لتزويد جهاز الشرطة بمعلومات عن هذه الجرائم ومركبيها.

ولا يقتصر دور الشرطة على هذا الدور الوقائي، بل إن لها دوراً ضابطاً للجرائم في مجال تنفيذ الإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، ويتميز هذا الدور بخصوصية إجراءات كشف جريمة المصنفات، وخصوصية تلقي البلاغات والشكاوى عنها، وخصوصية جمع الاستدلالات بشأنها. كما تساهم الشرطة في تنفيذ الإجراءات القضائية المتصلة بها.

المبحث الرابع: دور الجمارك في تنفيذ حماية حق الملكية الفكرية:

وهو دور رقابي بمناسبة تصدير المصنفات إلى الخارج واستيرادها، ويتمتع أفرادها بسلطات مأمور الضبط الجنائي فيما يتعلق بالتأكد من ترخيص صاحب المصنف بتصديره أو استيراده.

وتُمارس عملها بالتنسيق مع أجهزة الشرطة المختصة في هذا المجال، وتقوم بضبط المخالفات القانونية التي تمس حقوق المؤلفين وتحرر محضراً، وتُحيله إلى الجهات القضائية المختصة.

٨. ورقة عمل بعنوان: "الحماية القانونية للعلامات التجارية"، قدمها الدكتور/ محمد السيد عرفة، خصصها لدراسة أحكام نظام العلامات التجارية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ١٤٢٣/٥/٢٨هـ، مع مقارنة أحكامه ببعض القوانين العربية ذات الصلة، تناول فيها، بعد مقدمة، تحديد مفهوم العلامة التجارية وشروطها، حيث عرفها بأنها "إشارة مادية يضعها التاجر أو الصانع على سلعة أو خدمة، ليسهل تمييزها عن السلع والخدمات الأخرى من ذات الصنف".

ثم بيّن الباحث وظائف العلامة التجارية بالنسبة للتاجر أو الصانع أو مقدم الخدمة، وبالنسبة للمستهلك وبالنسبة للاقتصاد الوطني للدولة، ثم تكلم عن أشكال

العلامات التجارية وصورها، وشروطها، حيث يشترط النظام، حتى تتمتع العلامة التجارية بالحماية القانونية، ثلاثة شروط هي: أن تكون العلامة مميزة لها ذاتية خاصة عن غيرها من العلامات التي يُمكن أن تتشابه معها، وأن تكون جديدة لم يسبق استعمالها من قبل داخل الدولة على ذات السلعة أو المنتج أو الخدمة المراد وضع العلامة عليها، وأن تكون مشروعة لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية والنظام العام والآداب العامة.

ثم عرض الباحث لإجراءات تسجيل العلامة التجارية وشهرها وممارسة حقوق المالك عليها، نظراً لأهمية هذا الإجراء في تحقيق الحماية القانونية لمالك العلامة. فبين الأشخاص الذين يحق لهم تسجيل العلامات التجارية وهم: الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المتمتعون بالجنسية السعودية، والأشخاص المقيمون في المملكة عادة والمصرح لهم بمباشرة الأعمال التجارية أو الحرفية، والأشخاص المنتمون إلى دولة تعامل المملكة بالمثل، والأشخاص المنتمون إلى دولة عضو في اتفاقية دولية متعددة الأطراف تكون المملكة طرفاً فيها أو يقيمون في تلك الدولة، والمصالح العامة. ويُقدم طلب تسجيل العلامة إلى الإدارة المختصة بوزارة التجارة التي تتمتع بسلطة فحص طلب التسجيل، ويتم البت في الطلب خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه، وفي حالة قبول تسجيل العلامة، يتم شهره على نفقة طالب التسجيل. وأجاز النظام لكل ذي مصلحة الاعتراض على تسجيل العلامة أمام ديوان المظالم السعودي خلال تسعين يوماً من تاريخ شهرها. ويقرر النظام أن مدة الحماية المترتبة على التسجيل هي عشر سنوات ما لم يتم تجديدها، حيث يجوز لصاحب العلامة أن يقدم طلباً لتجديد تسجيلها خلال السنة الأخيرة من مدة حمايتها ولمدة ستة أشهر تالية لها. ويُصبح من قام بالتسجيل مالكاً للعلامة دون سواء من تاريخ



تقديم طلب التسجيل. ويجوز له أن يدخل أي إضافات أو تعديلات عليها. ويتم شطبها في نوعين من الحالات: النوع الأول يضم حالات يتم فيها شطب العلامة بحكم قضائي، بناء على طلب الإدارة المختصة أو كل ذي مصلحة، والنوع الثاني يضم حالات يتم فيها شطب العلامة بقوة النظام، أي دون حاجة لتقديم طلب واستصدار حكم نهائي. وأعطى النظام لصاحب العلامة الحق في أن يحصل على شهادة تثبت تسجيلها، وتتضمن بيانات معينة، مما يكفل لها الحماية النظامية الواجبة. وبعد تسجيل العلامة يستطيع مالكوها أن يمارس حقوق الملكية عليها. ثم عرض الباحث لخصائص حق الملكية على العلامة التجارية وهي : أنه حق مانع أو استثنائي، وحق نسبي، وحق دائم حيث يجوز لصاحبه أن يجدد تسجيل العلامة باسمه كلما انقضت مدة السنوات العشر دون حد أقصى، وهو حق لا يرتبط بالمشروع الذي تميز العلامة منتجاته . ثم أجاز النظام لمالك العلامة الحق في التصرف فيها تصرفاً ناقلاً للملكية إلى الغير، شريطة أن يتم ذلك كتابة، وألا يكون الغرض منه تضليل الجمهور. لذا يجب أن يتم شهر التصرف الناقل لملكية العلامة التجارية، والتأشير به في السجل الخاص بالعلامات التجارية لدى وزارة التجارة، حتى يصبح حجة على الكافة .

وخصص الباحث مبحثاً هاماً للحماية الجنائية للعلامات التجارية، حيث بين الجرائم التي تقع على العلامات التجارية والعقوبات التي قررها النظام على مرتكبيها، وتشديد العقوبات في حالة العود، والأحكام الخاصة بتقديم دعوى الحق العام بخصوص هذه الجرائم . وقد نظمت المواد ( من ٤٣ إلى ٤٧ ) من نظام العلامات التجارية السعودي أحكام الحماية الجنائية، حيث نصت على جرائم تزوير العلامات التجارية أو تقليدها، واستعمال علامة تجارية مزورة أو مقلدة، وجريمة

اغتصاب علامة تجارية مملوكة للغير، وجريمة بيع منتجات تحمل علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعة. بغير حق أو عرضها للبيع أو التداول أو حيازتها بقصد بيعها، وجريمة إيهام الغير وخداعه بتسجيل العلامة التجارية. حيث عرض الباحث لكل جريمة من هذه الجرائم، من حيث النص التجريمي، وأساس التجريم، وأركان الجريمة (المادي والمعنوي)، والعقوبات الأصلية (والتي تتمثل في الحبس أو الغرامة أو هما معاً)، والعقوبات الإضافية (والتي تتمثل في إغلاق المحل التجاري أو المشروع، والتشهير بالجاني وذلك بنشر الحكم الصادر بتوقيع العقوبة على نفقة المخالف في مكان بارز بجريدين يوميتين واسعتي الانتشار، وتتم مصادرة الأشياء التي استخدمت أو تعلقت بالجريمة، ويتم كذلك إتلافها وإتلاف العلامة المزورة أو المقلدة أو الموضوعة أو المستعملة بغير حق. ويتم تشديد العقوبة على المجرم العائد إلى ارتكاب الجريمة، وذلك بتوقيع ضعف الحد الأقصى للعقوبة المقرره للمخالفة، كما يتم التشهير بالمخالف وجوباً دون أي سلطة تقديرية للمحكمة التي أصدرت الحكم.

كما عرض الباحث للحماية المدنية للعلامات التجارية والصناعية، من حيث مضمونها، وأساسها، ووسيلتها، وضوابطها طبقاً لنظام العلامات التجارية السعودي، فبين أنها تستند إلى فكرة الضرر الذي أصاب صاحب العلامة، وهي فكرة سبق أن قررتها الشريعة الإسلامية الغراء من خلال مبدأ (لا ضرر ولا ضرار)، ومبدأ (الضرر يزال). فإذا ثبت وقوع الضرر جاز الحكم بإلزام المدعي عليه بالتعويض المناسب الذي تقدره المحكمة، كما يتم مصادرة الأشياء التي وضعت العلامة عليها، وينشر الحكم في جريدة يومية أو أكثر على نفقه المحكوم عليه. كما يجوز لديوان المظالم أن يأمر بإتلاف العلامة المزورة أو المقلدة أو الموضوعة أو المستعملة

بغير حق، كذلك الحكم بإتلاف الأشياء التي تحمل هذه العلامة، وذلك حتى في حالة الحكم بالبراءة.

وأخيراً عرض الباحث للإجراءات التحفظية لحماية العلامات التجارية، والتي تتمثل في الحجز التحفظي على الآلات والأدوات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة، والبضائع والمنتجات التي تحمل العلامة، والمستندات المتعلقة بموضوع الجريمة، وذلك حتى يمكن المحافظة عليها وتقديمها للقضاء، ويتم اتخاذ الإجراءات التحفظية بأمر من ديوان المظالم.

٩. ورقة عمل بعنوان : جهود مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في مجال حقوق الملكية الفكرية )، قدمها الدكتور/ علي بن فايز الجحني، تناول فيها بعد المقدمة، عنصرين :

العنصر الأول: أهداف ومهام مركز الدراسات والبحوث بالأكاديمية، تناول فيه أهداف الأكاديمية ومهامها، ونشأة مركز الدراسات والبحوث، وأهدافه، ومهامه، ومساهمة : الإسهام في رفع مستوى المعرفة الأمنية، وإثرائها، ونشرها، بما يخدم القطاع الأمني في الدول العربية، ثم عرض لجهوده في الارتقاء بالكتاب الأمني، سواء من حيث التأليف أو الطباعة أو النشر أو التوزيع، حتى وصلت إصداراته إلى (٣٠٧) عملاً أكاديمياً.

العنصر الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية : حيث تتضح العلاقة بين مركز الدراسات والبحوث وحماية حقوق الملكية الفكرية في كل مرحلة من مراحل صناعة الكتاب وإنتاجه وتسويقه . ثم بين الباحث أهمية السياسة التي يتبعها المركز في حماية حقوق الملكية الفكرية.

١٠. ورقة عمل بعنوان: " جهود كلية الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في حماية الحقوق الفكرية - منظور تربوي وقائي "، قدمها الدكتور/ عبدالعاطي أحمد الصياد، تناول فيها، بعد المقدمة وتساؤلات الدراسة، حماية الحقوق الفكرية، وجهود كلية الدراسات العليا بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في هذا المجال، وذلك بتوضيح حركة الطالب البحثية، وكيف تتم، وكيف تتخذ الإجراءات التي تكفل حماية حقوق المؤلف، ثم أوصى الباحث بأربع توصيات، منها توصية بضرورة إنشاء مقررات في مجال أخلاقيات البحث العلمي والحماية الفكرية تُقدّم للطالب الجامعي خاصة طالب الدراسات العليا.

#### رابعاً: تقارير الوفود المشاركة:

فضلاً عن الأوراق العلمية التي سبق بيان موجزها تقدمت الوفود المشاركة في هذه الندوة عشرة تقارير، هي :-

١- تقرير بعنوان: " قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة "، قدمه وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، عنه المستشار دكتور/ محمد محمود الكمالي . تناول فيه تجربة القضاء في إنفاذ وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذكر بياناً بعدد طلبات براءات الاختراع المقدمة إلى إدارة الملكية الصناعية في الفترة من عام ١٩٩٤م إلى عام ٢٠٠٢م.

٢- تقرير بعنوان : " الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية ومنها اتفاقية (تريس ) وتطبيقاتها في الجمهورية اليمنية " . قدمه د/ عبدالله محمد المجاهد عن الوفد اليمني.

- ٣- تقرير بعنوان : "حقوق الملكية الفكرية"، المجالات التي تثيرها إشكاليات قانونية خاصة، الجرائم الناشئة عن ظهور قيم اقتصادية مستحدثة، قدمه د. محمد سامي الشوا، من جامعة المنوفية، مصر .
- ٤- تقرير بعنوان : "الأثار الاقتصادية المتوقعة لحق الملكية الفكرية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية"، قدمه د/ محمد سعدو الجرف، من جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٥- تقرير بعنوان : "السرقة العلمية... وحماية حقوق الملكية الفكرية" قدمه د/ حاتم بابكر هلاوي، جمهورية السودان، جامعة النيلين.
- ٦- تقرير بعنوان : "الحقوق الفكرية في التشريع الأردني"، قدمه د. صلاح سلمان أسمر زين الدين، من جامعة الإسرائء، الأردن.
- ٧- تقرير بعنوان : "الاتجاهات الحديثة في حماية العلامة المشهورة طبقاً لاتفاقية التريس وقانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري"، قدمه د/ عبدالرحمن السيد قرمان من جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.
- ٨- تقرير بعنوان : " القواعد المستحدثة في نظام العلامات التجارية السعودي الجديد"، قدمه محمد عبدالرحمن الشمري.
- ٩- تقرير الجمهورية التونسية، قدمه فرج بن رجب العريض من المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين.
- ١٠- تقرير بعنوان : "قانون الملكية الفكرية في الجزائر"، قدمه د/ عمر الزاهي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

### خامساً: توصيات الندوة

انتهجت عن الأوراق العلمية التي قُمت في هذه الندوة، والمناقشات التي دارت خلالها، وتقارير الوفود المشاركة، التوصيات التالية:

١- تحديث قوانين حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية في مجال الملكية الأدبية والعلمية والفنية، أو الملكية الصناعية والتجارية، بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن. والانضمام إلى المعاهدات الرئيسة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية، والعمل على الاستفادة من الاستثناءات التي تقرها هذه المعاهدات لتحقيق مصالح الدول النامية.

٢- الدعوة إلى وضع أنظمة نموذجية في المجالات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية لتحديث قوانينها الوطنية في هذا المجال، مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وضرورة إنشاء وحدات شاملة ومتخصصة في حماية حقوق الملكية الفكرية، تكون مهمتها كفالة هذه الحماية، سواء من ناحية الوقاية والمنع أم من ناحية المكافحة، وتسبغ على أعضائها صفة الضبط القضائي، وذلك بما يكفل حماية فعّالة للمستهلك بصفة خاصة.

٣- ضرورة النص في الأنظمة والقوانين العربية على جزاءات رادعة توقع على من يرتكب أفعالاً غير مشروعة بحقوق الملكية الفكرية، وبخاصة فيما يتعلق منها ببرامج الحاسب الآلي، وقواعد البيانات، وشبكة الإنترنت، مع إصدار أنظمة وقوانين للإثبات تتضمن الإشارة إلى حجة الصكوك، والتوقيعات، والعقود الإلكترونية، وإنشاء قاعدة معلومات عربية موحدة لجميع جوانب حقوق الملكية الفكرية.

٤- الدعوة إلى التنسيق بين الأجهزة المعنية بالدول العربية في مجال حقوق

الملكية الفكرية، وتبادل المعلومات في هذا الشأن، وإزالة الشكليات والإجراءات التي تعوق الحماية، بما يكفل تشجيع المبدعين والمبتكرين على الإبداع والابتكار في الوطن العربي.

٥- الدعوة إلى التوعية بحقوق الملكية الفكرية، ونشرها، وتدريبها في المراحل التعليمية والجامعات العربية، ودعوة وسائل الإعلام العربية المسموعة، والمقروءة، والمرئية إلى التوعية بأهمية هذه الحقوق، وإبراز دور أجهزة العدالة الجنائية في هذا المجال.

سادساً: دعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى عقد دورات تدريبية للعاملين في وحدات حماية الملكية الفكرية ومكافحة الاعتداء عليها، بما يكفل فاعليتها في أداء مهامها.

٦- تشجيع البحوث والدراسات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ودعمها.

#### سادساً: نظرة عامة على أعمال الندوة:

يتضح من العرض السابق للأوراق المقدمة في هذه الندوة مدى أهميتها، لاسيما أنها تتعلق بموضوع من أهم الموضوعات ذات الطابع العملي ويلقى اهتماماً كبيراً من العاملين في الأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية، نظراً لأنه يمس الحقوق الأساسية للإنسان، والتي باتت تطرح سواء على المستوى الإعلامي أو الرسمي أو في نطاق البحث العلمي.

ومع ذلك نلاحظ على هذه الندوة ما يلي:

١. كثرة المشاركات من قبل الباحثين والمختصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، سواء بتقديم أوراق عمل، أم من قبل المشاركين للاستماع للمناقشة، بالمداخلات، وطرح الأسئلة ذات الطابع العملي، حيث بلغ عدد

المشاركين نحو (١٥٠) مشاركاً من (١٣) دولة عربية ومن (١٣) جامعة، إلا أنه لوحظ ضيق الوقت المخصص لهذه الندوة، مع كثرة المحاور التي تناولتها، ترتب عليه أن المواضيع لم تتل حظاً وافراً من العرض والمناقشات، لأن كل محور أو موضوع من موضوعات هذه الندوة يستحق تخصيص مؤتمراً أو ندوة علمية لدراسته من كافة جوانبه.

٢. إن بعض أوراق العمل التي قدمت في هذه الندوة سعى إلى تأصيل بعض المفاهيم المرتبطة بالملكية الفكرية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وهذا أمر هام لاسيما وأن التوصية الثانية للندوة حرصت على التأكيد على دور الشريعة الإسلامية، فنصت على ضرورة الالتزام بأحكامها عند وضع أنظمة نمونجية في المجالات المختلفة لحماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية لتحديث قوانينها الوطنية في هذا المجال.

٣. حرصت اللجنة المختصة بصياغة توصيات الندوة، في ضوء المناقشات التي دارت في الجلسة الختامية، على أن تكون هذه التوصيات قابلة للتطبيق.

٤. نادى بعض المشاركين بضرورة تخصيص قضاء أو دوائر قضائية متخصصة في الدول العربية للفصل في المنازعات الناشئة عن الاعتداء على الملكية الفكرية، مع الاهتمام بالخبرة في هذا المجال، كما نادى بعضهم بضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية في الإطار الجامعي، بل نادى البعض الآخر بضرورة إعطاء دور فعال لأجهزة الإعلام المختلفة في مجال نشر أنظمة حقوق الملكية الفكرية والتعريف بها في أوساط القطاع الخاص بصفة خاصة، مع الاهتمام كذلك بالتراث العربي والإسلامي



ونشره. ومما لا شك فيه أن كل هذه الآراء وغيرها تظهر مدى أهمية موضوع الملكية الفكرية على كافة الأصعدة، كما تظهر مدى الحاجة إلى إجراء دراسات وتخصيص ندوات ومؤتمرات لدراسة جوانبه المتعددة، لهذا نادت التوصية الأخيرة لهذه الندوة بضرورة تشجيع البحوث والدراسات في هذا المجال ودعمها.



Abstract

## The Social Dimension of Criminal Policy in Islam

Dr./ El-Bassouni Abdullah Gad El-Bassouni

The current study attempts to investigate and identify the content and effectiveness of the social dimension in the Islamic criminal policy. The conceptual consciousness always contrives a Muslim to straighten himself independently according to his beliefs. It also forms a sort of self-evaluation system that halts him from committing a crime. Thus he does not insist on it nor does he go on carrying it out. Instead, he works hard to reform the fault.

If a Muslim has to be punished— according to the criminal policy and his religious beliefs— he shall be submissive to the legitimate punishment. Hence he does not attempt to get away with his crime by avoiding the articles of law. In fact, the obedient reaction facilitates the stability of justice.

Perhaps the criminal policy in Islam, as related to the social dimension and the conceptual consciousness, has no counterpart in any other potential legislation. This is one of the most important findings of the current study.

Abstract

**Security Concepts in the Secondary Schools Religion Books in the Kingdom of Saudi Arabia.**

**Dr./ Rasheed N. AL-Baker**

The current study aims at investigating the concepts of security in the secondary schools religion books in the Kingdom of Saudi Arabia. In this study, only the first secondary grade books have been selected as a sample. It uses Content Analysis as a method for analyzing the data. The tool adopted is the classification of security concepts as deprived from educational literature reviews, research and other related studies that portray the Islamic stand of security. The following results have been reached:

- The criminal security concepts have been ranked first among other security fields.
- Most of the security concepts have been stated in the form of sentences, sub-titles and main headings.
- The content of jurisprudence books has been the most among religion books to contain security concepts. However, books of monotheism have been the least among religion books to contain security concepts.

In the light of these results, the following recommendations have been suggested: More attention to security goals and concepts is needed in the school curricula. Also, there is a need for conducting more analytical studies in this area.

Abstract

## A Sociological Analysis of Crime Patterns and Trends in the Arabian Peninsula Prior to Unification

Dr./ Yousef Ahmad Al-Romaih

The current study aims at identifying the features and patterns of crimes committed in the Arabian Peninsula prior to the unification and establishment of Saudi Arabia. Also, it tries to define the common features and patterns of crime during that time and their relationship with the socio-economic status of society.

There have been no data or studies tackling crime during that period. Therefore, the present study depends on the technique of *Content Analysis*, whereby crimes are identified by drawing on the history books written on the Arabian Peninsula. A *content analysis form* has been designed to detect "crime" as an item or unit relevant to the crimes committed.

The researcher uses two kinds of analyses. The first is the *Quantitative Analysis*, whereby the frequency of the word "crime" is counted and then categorized. Also each "crime" word is given a percentage and compared to the total number of crimes. The second is the *Qualitative Analysis*, whereby the researcher *qualitatively analyzes* the results of the *Quantitative Analysis* that has already been made to the social, and economic status prevailing during that period.

In this study, many conclusions have been drawn concerning the questions of the main kinds of crimes committed and the effect of those crimes on the socio-economic condition of society before the establishment of Saudi Arabia.

Abstract

## The Role of Security Sense in Crime-Fighting

Staff Major General/ Fahd Bin Khaled Al-Harithi

In this paper, the researcher tries to shed light on security sense to benefit people working in the field of security. This sense is a major factor that enables policemen fight crime through the preventive and criminal types of control. The first type of control is employed by policemen to prevent crime through protection of the four aspects of public order (i. e., safety, tranquility, health and ethics). However, the latter type is employed to fight crime through investigation, seizure of crime instrument, arrest and hand over of criminals to the investigators.

Security sense is so efficient in both types of control. The present study tries to explore the major aspects of this sense, which is defined as the ability of a policeman to differentiate between criminal and non-criminal phenomena. According to this sense, a policeman can predict suspicious moves. So he can read through the suspects' thoughts, conducts and reactions.

Security sense can be motivated at times when a policeman feels something unusual about the suspect or detects some traits of confusion, fear, uneasiness, anxiety and tension. A policeman of excessive mental activity, attention, and ability of comparison and analysis is believed to have this sense. There is no doubt that this sense can develop through education, field training, practice, direction, observation and analysis.

Abstract

## Genetic Engineering and Security Unrest

Dr./ Nour Al-Deen Bin Mukhtar Al-Khadimi

Genetic engineering is a branch of biology that studies the genetic features of human beings, animals and plants. It has many benefits and dangers that could be reflected on public health, nutrition and environment. However, its dangers could be more reflected on social and ethical dimensions. This paper outlines many genetic engineering applications that may cause security unrest and threaten total security. According to scholars of fundamentals, pragmatics and jurisprudence, total security entails (maintaining religion, body, mind, offspring and property).

In the realm of maintaining religion, genetic engineering may be illusive. Some people may erroneously believe in the superiority of mind over religion and ethics. It should be noted that the achievements of mind are virtually not a creation out of scratch. Instead, they are manipulations of certain features of already existing creatures. In the area of maintaining human body, genetic engineering may threaten life and safety. This threat may be manifested in cloning and genetic manipulations that may lead to psychological, environmental and health problems. In the area of maintaining mind, genetic engineering may be of negative impact on the soundness of mind. Being occupied with insignificant issues, the human being's mind may be prevented from being creative in areas of benefit to mankind. In the realm of maintaining offspring, some genetic engineering applications may harm reproduction, purity of strains, and honor. For instance, cloning may lead to adultery and corruption. In the area of maintaining property, some applications may be taken as pretexts for blackmail, monopoly, and squandering. Trading in embryos, body organs, cells and tissues could be an example.

Accordingly, scholars and experts should work hard in order to control genetic engineering so that it could work within the framework of religion, ethics and law.

## IN THIS ISSUE

- Genetic Engineering and Security Unrest  
*Dr./ Nour Al-Deen Bin Mukhtar Al-Khadimi*
- The Role of Security Sense in Crime-Fighting  
*Staff Major General/ Fahd Bin Khaled Al-Harithi*
- A Sociological Analysis of Crime Patterns and Trends in the Arabian Peninsula Prior to Unification  
*Dr./ Yousef Ahmad Al-Romaih*
- Security Concepts in the Secondary Schools Religion Books in the Kingdom of Saudi Arabia.  
*Dr./ Rasheed N. AL-Baker*
- The Social Dimension of Criminal Policy in Islam  
*Dr./ El-Bassouni Abdullah Gad El-Bassouni*



**General Supervisor**

**General/ Abdulrahman A. Alfadda**

**Editor –in-Chief**

**Dr. Mofarrej S. Alhoqbani**

**Managing Editor**

**Major/ Abdulhafiz A. Al-Malki**

**Editorial Secretary**

**Major / Mohammad S. Al-Mania**

## **Advisory Board**

Dr. Abdul Aziz S. Alghamdi

Dr. Khalid A. Alhomodi

Dr. Fahhad M. Alhamad

Gen. Dr. Ali H. Alharithi

Gen. Dr. Khalid S. Alkhilaiwai

Dr. Ali A. Alshehri

## **Editorial Board**

Dr. Fawzan A. Alfawzan

Brig. Dr. Mohammad A. Alqahtani

Col. Dr. Hamid A. Al-Aamri

Dr. Faisal A. Alyousef

Dr. Ibrahim A. Al-Zahrani

Maj. Dr. Fayez A. Alshehri

Dr. Mohammad A. Arafah



**Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Interior  
King Fahd Security College  
Research & Studies Centre**



# **Security Research Journal**

Published by:

Research & Studies Centre at King Fahd Security College  
Devoted to research & studies in security issues

**Vol. 12      Issue 24      JUNE, 2003**

For correspondence:  
Send to the Editor

**Security Research Journal**

**P.O. Box: 48461 Riyadh 11532 Saudi Arabia**



## دعوة للكتابة

ترحب مجلة البحوث الأمنية بنشر الأبحاث والدراسات في أحد مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجسائي، الصناعي، الغذائي، المائي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث... الخ)، وتدعو الباحثين إلى تقديم إنتاجهم العلمي لإدارة تحرير المجلة ليتم نشره في أحد الأعداد القادمة بإذن الله.

مع مراعاة ما يلي:

- ١) عدم تعارض العمل العلمي مع العقيدة الإسلامية.
- ٢) أن يكون العمل العلمي متفقاً مع أهداف المجلة.
- ٣) أن يتسم بالجدة والأصالة والموضوعية، ويكتب باللغة العربية.
- ٤) ألا يكون قد سبق نشره أو تقديمه للنشر في دورية أخرى.
- ٥) مراعاة ما ورد في قواعد النشر الخاصة بالمجلة.
- ٦) تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

علماً بأن المجلة تمنح مكافآت مالية لكتاب الأعمال العلمية التي يتم نشرها حسب ما ورد في اللائحة التنظيمية للمجلة.

ترسل الأعمال العلمية إلى العنوان التالي:

مجلة البحوث الأمنية. ص. ب ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢  
المملكة العربية السعودية



## IN THIS ISSUE

- **Genetic Engineering and Security Unrest**
- **The Role of Security Sense in Crime-Fighting**
- **A Sociological Analysis of Crime Patterns and Trends in the Arabian Peninsula Prior to Unification**
- **Security Concepts in the Secondary Schools Religion Books in the Kingdom of Saudi Arabia**
- **The Social Dimension of Criminal Policy in Islam**



# مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

في هذا العدد

- التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة
- أثر تطبيق إدارة الوقت على إنجاز المعاملات الإدارية : دراسة ميدانية في إدارتي المرور والشرطة بالأحساء
- الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء : دراسة سوسيولوجية على السجناء بإحدى المؤسسات العقابية
- منهج الإسلام في الحد من الجريمة ( القواعد العامة )

## أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى نشر الإنتاج العلمي في مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجنائي، الصناعي، الغذائي، المائي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث... الخ) وتحقيقاً لهذا الغرض، ينشر في المجلة ما يلي:

- ١- الأبحاث العلمية.
- ٢- تقارير اللقاعات العلمية (المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية).
- ٣- مراجعات الكتب والرسائل الجامعية والدراسات المتخصصة.

## المراسلات:

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:  
ص.ب: ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢ المملكة العربية السعودية

## هواتف المجلة:

رئيس التحرير: ٢٤٦٢٦٨٨

مدير التحرير: ٢٤٦٣٦٨٤

فاكس: ٢٤٦١٣٧٦

ردمد ١٦٥٨-٠٤٣٥

ISSN.1658-0435

رقم الإيداع ٢٢/٣٣٩١





المملكة العربية السعودية  
وزارة الداخلية  
كلية الملك فهد الأمنية  
مركز البحوث والدراسات

# مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجالات الأمن بمفهومه الشامل  
تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

المجلد ١٢ العدد ٢٥ شعبان ١٤٢٤هـ / أكتوبر ٢٠٠٣م

الأراء والمعلومات تنشر على مسئولية كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كلية الملك فهد الأمنية.

المركز  
مركز البحوث والدراسات

مركز البحوث والدراسات





(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ  
الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (الأنعام: ٨٢)

## المهبة الاستشارية

١. د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية  
١. د. خالد بن عبدالرحمن الحمودي وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي  
د. فهد بن معتاد الحميد نائب مدير عام معهد الإدارة العامة للبحوث والمعلومات  
النواء د. علي بن حسين الحارثي مدير عام المسجون  
النواء د. خالد بن سليمان الخليوي مساعد مدير عام الكلية للشئون التعليمية  
الدكتور/ علي بن عبدالله الشهري رئيس الدراسات الأمنية بكلية الملك فهد الأمنية

## هيئة التحرير

- العميد د. / محمد بن علي القحطاني الدكتور/ فوزان بن عبدالعزيز الفوزان  
المعيد د. / حامد بن أحمد العامري الدكتور/ فيصل بن عبدالعزيز اليوسف  
الرائد د. / فايز بن عبدالله الشهري الدكتور/ إبراهيم بن عبدالله الزهراني  
الدكتور/ محمد السيد عرفه

## المشرف العام

اللواء/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفدا

مدير عام كلية الملك فهد الأمنية

## رئيس التحرير

الدكتور/ مفرج بن سعد العقباني

مدير مركز البحوث والدراسات

## مدير التحرير

الرائد/ عبدالحفيظ بن عبدالله المالكي

## سكرتير التحرير

الرائد/ محمد بن سليمان الننيع

- ❖ جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لـمجلة البحوث الأمنية، ويجوز إعادة النشر بعد الحصول على إذن خطي من رئيس تحرير المجلة، كما يجوز الاقتباس مع الإشارة إلى المصدر.
- ❖ تخضع البحوث والدراسات المنشورة للتعليم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ❖ يتم ترتيب المواد العلمية في كل عدد وفقاً لاعتبارات فنية.

## قواعد النشر بمجلة البحوث الأمنية

يراعى أن تنسق الأعمال المقدمة للنشر بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة، واسلوب واضح ، مع ملاحظة ما يلي.

### أولاً: البحوث العلمية

ضوابط نشر البحوث والدراسات العلمية

١. أن يكون الباحث متخصصاً في المجال نفسه ، ويوزج أن يشترك في كتابة البحث فائنان.
٢. تأجيل الأعمال العلمية التي لم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
٣. ألا يتجاوز فصل العلمي ١٥٠٠٠ كلمة، ولا يقل عن ٨٠٠٠ كلمة .
٤. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر بمجلة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

### ثانياً: عروض الكتاب

تشر المجلة للمراجعات التقييمية للكتاب (العربية والأجنبية) حديثة النشر إذا توفرت الشروط التالية.

١. أن يعالج الكتاب إحدى قضايا أو مجالات الأمن المتعددة، ويشتمل على إضافة علمية جديدة.
٢. أن يكون الكتاب متميزاً وشتملاً على إضافة علمية جديدة.
٣. أن يكون معد المراجعة متخصصاً في نفس المجال العلمي للكتاب.
٤. ألا يكون قد سبق تقديم العرض للنشر في مطبوعة أخرى.
٥. أن يعرض المراجع ملخصاً وفياً لمحتويات الكتاب مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور.
٦. ألا يزيد عدد صفحات العرض عن (١٥) صفحة.

### ثالثاً: عروض الرسائل الجامعية

يراعى في الرسائل الجامعية موضوع العرض أن تكون حديثة، وتمثل إضافة علمية جديدة في أحد مجالات الأمن، وألا يزيد عدد صفحات العرض عن (٢٠) صفحة، مع مراعاة أن يشتمل على ما يلي.

١. مقدمة تبين أهمية موضوع البحث.
٢. ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وكيفية حلها.
٣. ملخص لمنهج البحث وأدواته وعينته وأدواته.
٤. ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية)، وأهم نتائجها.
٥. خاتمة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وكوسيات.

### وأخيراً: تقارير اللقائات العلمية

تشر المجلة لتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بأحد المجالات الأمنية التي تعقد داخل المملكة أو خارجها، ويشترط أن يتبلى التقرير لمعايير الجودة أو المؤتمر، وأن يركز على الأبحاث العلمية وأوراق العمل المقدمة وتنتائجها، وأهم التوصيات التي يوصل إليها اللقاء، وألا يزيد عدد صفحات التقرير عن ٢٠ صفحة.

### خامساً: ملاحظات عامة

- (١) يرافق ملخص لكل عمل علمي لحدده بالعربية والأخر بالإنجليزية، على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة.
- (٢) يرافق معد العمل لبذة عن سيرته الذاتية تتضمن: الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي وجهته، أهم الإنجازات العلمية، علونه البريدي (العادي والإلكتروني)، ورائسي الهاتف والفاكس .
- (٣) توصل ثلاث نسخ ورقية من المدة العلمية المراد نشرها، مع نسخة إلكترونية على قرص من IBM
- (٤) بعد استكمال إجراءات التعديل وقبول العمل العلمي للنشر تقدم نسخة ورقية و نسخة إلكترونية على قرص من IBM
- (٥) توضع الملحق (إن وجدت) بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة، وتشر إذا رأت هيئة التحرير ضرورة ذلك.
- (٦) تراقب إذا جدد البيانات (إن وجدت) مع فصل علمي وتشر مع الملحق إذا رأت هيئة التحرير ذلك.
- (٧) تحظى الأثرورية في نشر البحوث والتقارير حسب الأسبقية اللازمة للورود إلى هيئة تحرير المجلة، وذلك بعد إنجازها تحفيزياً، ووفقاً للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
- (٨) لتكفل حقوق الملكية المتعلقة بالأعمال العلمية المنشورة إلى المجلة.
- (٩) تصرف مكافآت مالية لكتاب الأعمال العلمية التي يتم نشرها في المجلة.
- (١٠) لا تملك أصول المواد العلمية إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تشر.

### سابعاً: طريقة التوثيق

يجب أن يشير للكتاب في ما يقتبسه من الآخرين، سواء كان ذلك على شكل نصوص منقولة حرفياً أو لفكر للكتاب لآخرين، ولكنها مصوغة بلغة الكتاب نفسه، وذلك على النحو التالي:

- الاقتباس الحرفي: يجب نقله كما هو، وتمييزه عن كلام الكتاب بإحدى طريقتين:

\* إذا كان النص المقتبس في حدود خمسة أسطر، فيمزج عن النص بوضعه بين علامتي تنصيص في بدايته ونهايته.

\* أما إذا كان النص المقتبس أكثر من خمسة أسطر، فيطبع في فترة جديدة بعدد من العاشمين الجديدين (حوالي سم واحد للخلل)، مع تنسيق المسافة الهامسية بين أسطره بحيث تكون مسافة سطر واحد.

- الاقتباس غير الحرفي: وهو عرض لأراء كتاب آخرين وأفكارهم، مصوغة بلغة الكتاب يتم مزجها مع المتن.

تتولى الجامعات في الملل العلمي بوضع الهوامش داخل المتن، وذلك على النحو التالي:

- (١) علميا يكون الاقتباس نصوصا يذكر رقم صفحة الاقتباس أو صفحته بعد سنة النشر مباشرة: (السعيد، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م: ٩٤) (George, 1985: 69)  
السعيد، (١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م: ٣٥) (George, 1985: 45)
- (٢) عندما يكون الاقتباس نصا، فإنه يشار إلى مصدره بصيغة الفكرة، وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف/المؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:  
(البيز، ١٤٢١ هـ) (Walter, 1995).
- (٣) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سبق الإشارة إليه في متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولا ثم توضع سنة النشر بين قوسين:  
البيز (١٤٢١ هـ) (Walter 1995)
- (٤) إذا ورد اسم المؤلف في الفقرة نصوصا بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى، فإنه يكتب اسم الكاتب فقط: وقد وجد البيز أيضا .....  
(٥) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمصادر مختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين: (البيز، ١٤٢١ هـ؛ المالكي، ١٤٢١ هـ) (George, 1993; Smith, 1995; David, 1997)
- (٦) عند الاقتباس أو الاستشهاد بكثير من مرجع لمؤلف واحد نشرت في نفس العلم، يميز بين المراجع باستقدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:  
(البيز، ١٤٢١ هـ أ) (البيز، ١٤٢١ هـ ب)..... (Al-Baz, 2000 a) (Al-Baz, 2000 b)
- (٧) عند الاقتباس من عمل لأكثر من مؤلف تذكر في المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين، تليها سنة النشر بين قوسين:  
السعيد، ضياء الدين، هلال (١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م)  
George, Jone, and Smith (1985)  
وفي المرات التالية يذكر الألقاب (الاسم الأخير) للمؤلف الأول، تليه عبارة وآخرين تليها سنة النشر بين قوسين:  
السعيد، وآخرين، هلال (١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م). (George et al. (1985)

مابها: طريقة كتابة قائمة المراجع

يدرج أي مرجع يشار إليه في متن البحث أو الدراسة في لقمة المراجع، وتصنف في لقمة واحدة في نهاية البحث مهما كان نوعها: كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية،... الخ، وتوضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية، وترتب أبجديا حسب الاسم الأخير للمؤلف أو الباحث، وذلك على النحو التالي.

- أ) الكتب  
ربيع، حامد (١٩٨٤). نظرية الأمن القومي العربي والفكر المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: دار الموقف العربي.
- ب) فصل في كتاب  
للمر، سعود بن محمد (١٩٩١/١٤١١). التخطيط في سعود القتر وآخرين، الإدارة العامة: الأسس والوقائق. الرياض: مطابع الفرزاق للتأليف، ص ١٣٤-٨٥.
- Baha El-Dia, A. (1981). An Arab View of Superpower "Security" in the Gulf. In Abdel Majed Farid et al. Oil and Security In The Arabian Gulf. London: Croom Helm.
- ج) أبحاث ودراسات  
مائل: أحمد، محمد (١٩٨١). "حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات"، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١: ٩-٤٠.
- Al-Rumaihi, M. (1987-88) "Arabian Gulf Security". American - Arab Affairs, 23: 47-56.

- د) الوثائق والقرارات الرسمية  
- للكتاب الإحصائي (١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م). الرياض: وزارة الداخلية.  
- نظام خدمة قضيتك الصغار بالمحرم الملكي رقم (٤٣/م) في (١٤٣٧ هـ/١٩١٧ م).
- هـ) الرسائل العلمية  
المالكي، عبدالحظيف (١٤٢١). تقويم مناهج كلية الملك لهد الأمانية الخاصة بمكافحة الفساد ونورها في تأهيل ضباط الأمن، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

Alshehri, F. (2000). Electronic Newspapers on The Internet : A Study of the Production and Consumption of Arab Dailies on the World Wide Web. Unpublished doctoral dissertation, University of Sheffield, UK.

## كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

تواصل مجلة البحوث الأمنية رسالتها في خدمة القضايا الأمنية من خلال شحذ همم الباحثين والمختصين لتقديم رؤاهم وأفكارهم حول المستجدات الأمنية ولتعميق الفهم العلمي لدى رجال الأمن في ميادين العمل الأمني المختلفة. ولعل ما يميز مجلتكم مجلة البحوث الأمنية حرصها الشديد على التواصل مع الباحث العربي المهتم بالقضايا الأمنية التي تشترك في الكثير من مكونات الشكل والمضمون في سائر المجتمعات العربية مما يسهم في وضع إطار علمي لمختلف قضايانا العربية ذات الصلة بالمجال الأمني.

وفي هذا العدد تتواصل جهود الباحثين المهتمين بقضايا الأمن بمفهومه الشامل من خلال الأبحاث والدراسات المتميزة التي نتناول موضوعات مهمة ذات صلة بمكونات البناء الفكري الأمني. فمن خلال الدراسة الأولى، نتناول الدكتورة/ ليلى بنت صالح محمد زعزوع ومن خلال دراسة مركزة التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة بهدف التعرف على تأثير المواقع الجغرافية في طبيعة الحوادث المرورية. ومما لاشك فيه أن مثل هذه الدراسة ستسهم — بإذن الله — في دعم جهود الجهات الأمنية المسؤولة عن تأمين السلامة المرورية لقائدي المركبات في مدينة جدة وتساعد على اتخاذ الإجراءات ووضع التدابير اللازمة للحد من تكرار مثل هذه الحوادث المرورية.

وفي البحث الثاني يتناول الدكتور/ صالح بن عبد الله الملحم من خلال دراسة ميدانية في إدارتي المرور والشرطة في الأحساء أثر تطبيق إدارة الوقت على إنجاز المعاملات الإدارية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج المهمة التي يأتي في مقدمتها ضعف تطبيق مفهوم إدارة الوقت في الخطوات والإجراءات الإدارية في المعاملات الحكومية مما يدفعنا إلى طرح هذه النتيجة الهامة أمام المسؤولين للعمل على تلافيها في المستقبل حتى تتحقق الفائدة المرجوة وتزداد الفاعلية الإدارية في تلك الإدارات المهمة.

ومن الدراسات الميدانية ذات العلاقة المباشرة بالعمل الأمني دراسة الدكتور/ ناجي محمد هلال التي حاول فيها دراسة الأحوال الأسرية للسجناء من خلال دراسة



سوسيولوجية على السجناء بإحدى المؤسسات العقابية، حيث أشار الباحث إلى أن هنالك الكثير من التغيرات والتداعيات الاجتماعية السلبية المرتبطة بالإيداع في السجن لعل من أبرزها حالة العز الشديدا للأسرة التي تقعد عائلها الوحيد وما يرتبط بذلك من تفكك أسري وفقدان لوظائف الأسرة الاجتماعية. وبعرض مثل هذا النوع من الدراسات نسعى إلى تقديم اللعن للمسؤولين في السجون وعن الشؤون الاجتماعية لمراعاة مثل هذه التغيرات كخطوة ضرورية للمحافظة على البناء الاجتماعي للأسرة السعودية بشكل خاص والأسرة العربية بشكل عام.

وفي للبحث الرابع نطالع للقواعد العامة لمنهج الإسلام في الحد من الجريمة للدكتور/ بكر بن زكي عوض الذي أشار إلى أن الإنسان في ظل التعاليم الإسلامية السمحة آمن على دينه وعرضه وماله ونفسه وعقله وإن الجرائم لا ترتكب إلا من أناس انقطعت علاقتهم بالله أو ضعف إيمانهم به.

وفي هذا العدد نطالع أيضا العديد من التقارير العلمية المتخصصة التي تسعى إلى تنمية وتطوير الفكر الأمني لدى رجل الأمن المتخصص ولدى القارئ المهتم بالقضايا الأمنية المختلفة. كل ما نرجوه هو أن نكون قد وفقنا في إعداد مائدة علمية شبيهة تسهم في تنمية مكونات الثقافة الأمنية والاجتماعية لدى القارئ الكريم وتساعد على تحقيق الدرجة المطلوبة من الشمولية العلمية لمجلة البحوث الأمنية.

وفي الختام أنقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الزملاء الباحثين وإلى رئيس وأعضاء هيئة الإشراف وإلى الزملاء أعضاء هيئة التحرير على ما بذلوه من جهد وما أبدوه من تعاون ساهم في استمرار تميز مجلة الجميع مجلة البحوث الأمنية. الشكر الخالص إلى الزملاء في الهيئة الإدارية بالمجلة وعلى رأسهم الزميل الرائد/ عبد الحفيظ المالكي مدير التحرير والزميل الرائد/ محمد المنيع سكرتير التحرير لما يقدمانه من جهد متميز لتطوير وتنمية التواصل العلمي مع الباحثين المختصين وما يبذلانه من جهود رائعة في سبيل الرقي بالعمل الإداري في مجلة البحوث الأمنية.

نسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

الدكتور/ مفرج بن سعد الحقباني

drmofo@yahoo.com



# المحتويات

## أولاً: البحوث العلمية

- التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة  
الدكتور/ ليلى بنت صالح محمد زعزوع ..... ١٥
- أثر تطبيق إدارة الوقت على إنجاز المهام الإدارية: دراسة ميدانية في إدارتي المرور والشرطة بالأحساء  
الدكتور/ صالح بن عبد الله الملحم ..... ٧١
- الإبداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء: دراسة سوسيولوجية  
الدكتور/ ناجي محمد سليم هلال ..... ١٢٥
- منهج الإسلام في الحد من الجريمة (القواعد العامة)  
الدكتور / بكر بن زكي عوض ..... ١٥٩
- ثانياً: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب والرسائل الجامعية  
● تقرير من ندوة : العاصب الآلي في الأجهزة الحكومية: الواقع والتطلعات  
الدكتور/ محمد بن عبدالله القاسم ..... ٢٢٣
- تقرير من ندوة : تعصين شباب الجامعات ضد الفزو الفكري  
الدكتور / عيد السلام بن محمد الشويهر ..... ٢٤٧
- تقرير من ندوة : التعقيم من منظور إسلامي ودولي  
الدكتور / فيصل بن عبد العزيز اليوسف ..... ٢٧١
- عرض كتاب : "الإعلام الأمني" تأليف الدكتور/ علي السيد الباز  
الدكتور / فايز بن عبد الله الشهري ..... ٢٩٣



---

## أولاً: البحوث العلمية

---



# التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

---

إعداد

د : ليلى بنت صالح محمد زمزوع

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

جدة - المملكة العربية السعودية

---





## ملخص الدراسة

إن الاهتمام بدراسة التوزيع الجغرافي للحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة ، يسهم في حل المشكلات الاجتماعية للحياة اليومية بـمكان جدة ،من خلال البحث في العوامل الدينامية لمشكلة الحوادث المرورية وخصائصها البنائية (الموقعية) وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على مجتمع جدة ، التي تجاوز عدد سكانها مليوني نسمة والتي تشهد نموا عمرانيا واقتصاديا وسياحيا.

فنظراً لارتفاع أعداد الحوادث المرورية في مدينة جدة ، فإنه لا بد من إجراء الدراسات والاعتماد على الدراسات العلمية التطبيقية من قبل الجهات الأمنية المختصة للحد من هذه المشكلة المتفاقمة . وتدفعنا مثل هذه الدراسات إلى محاولة وضع التدابير الكفيلة لتحقيق السلامة المرورية . وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مواقع الحوادث المرورية (الجسيمة) على شبكة الطرق الحضرية لمدينة جدة من وجهة نظر جغرافية .

## مقدمة

تركز دراسات الجغرافيا الاجتماعية منذ منتصف الستينات على دراسة المشكلات الاجتماعية Social Spatial Problems ضمن الإطار المكاني، الذي ينظم في مجموعة متفاعلة من العوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والحضرية، والسلوكية، وما ينجم عن ذلك من أنماط في الحيز المكاني.

وإن الدراسات الجغرافية لحوادث المرور أو الطرقات بمثابة تحليل دينامي للعمليات المؤدية لتلك الحوادث المرورية(Brunn , 1977:13) في الحيز المروري ، للتخفيف من استئصال مشكلة الحوادث المرورية. وكما نعلم أن المملكة العربية السعودية تعاني ارتفاع أعداد حوادثها المرورية. فخلال الأعوام من ١٣٩٤ - ١٤١٦ هجرية قُدرت أعداد الحوادث المرورية بما يقارب المليون حادث نتج عنها ٥٠٠ ألف مصاب، و ٦٥ ألف متوفى ( للصقر، ١٤١٨: ٥ ). ولذلك تبرز الحاجة الماسة للإسهام الجغرافي في هذا المجال الحيوي الذي تعد فيه الحوادث مشكلة وطنية نتيجة للخسارة التي يتعرض لها أفراد هذا المجتمع.

ومن خلال الإطلاع على أدبيات البحث في دراسات جغرافية الحوادث

المرورية، نجد أنها محدودة العدد على المستوى العالمي والمحلي رغم الحاجة إليها، ومن هذه الدراسات ( Mollering 1974 ); ( Whitelegg , 1987 ) ( Jegede , 1988 ); ومع ذلك فنحن لا نغفل الدراسات المتعلقة بالسلامة المرورية للهندسية أو غيرها.

وقد ارتكزت الأبحاث التي أجريت عن الحوادث على الطرقات في مدن المملكة العربية السعودية على الدراسات التحليلية للمتغيرات الإحصائية الصادرة من إدارات الشرطة، للتعرف على أعداد الحوادث، وأسبابها، وأنواعها، وزمن حدوثها، ومكان حدوثها في داخل المدن أو خارجها فقط ، وخصائص السائقين وغير ذلك . ومن هذه الدراسات دراسة أجريت من قبل إدارة مرور جدة - شعبة أقسام الحوادث عن حوادث الطرق في مدينة جدة عام ١٤٠٥ ودراسة ( الزهراني وآخرين ، ١٤٠٢ ) عن الحوادث المرورية في مدينة جدة عام ١٤٠٢ ، ودراسة ( العسرج ، ١٤٠٩ ) عن مسببات حوادث المرور في المملكة العربية السعودية، ودراسة ( عبدالرحمن ، ١٤٠٣ ) عن حوادث المرور في مدينة الرياض أسبابها وطرق الوقاية منها ، ودراسة ( السيف وآخرين ، ١٤١١ ) عن أسباب ارتفاع نسبة الإصابات في منطقتي مكة المكرمة والشرقية.

وهناك دراسات جغرافية منها دراسة ( الصالح ، ١٤٠٨ ) عن العلاقات المكانية والزمانية لحوادث المرور في مكة المكرمة ، ودراسة أخرى له ( عام ١٤١١ ) عن المستجدات والمتغيرات في حوادث المرور خلال عشر سنوات من ١٤٠٣ - ١٤١٢ . ولم تلق دراسات مواقع الحوادث المرورية الاهتمام إلا ضمن ثنايا الدراسات. إلا أن دراسة ( محمد ، ١٤٠٣ ) عن حوادث المرور بمدينة الرياض أظهرت لنا في تحليلها لأسباب الحوادث المرورية اختيارها لنماذج

مختارة للمواقع على الطرقات.

وتعد دراسة الصالح ( عام ١٤١٦ ) مساهمة الجغرافية الفاعلة في تركيزها على خصوصية مواقع الحوادث المرورية في مكة المكرمة عام ١٤١٣. وهناك دراسة (زعزوع، ١٤١٩) عن الحوادث المرورية على جسر طرقات مدينة جدة، دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث، وقد ركزت الباحثة فيها على خصوصية مواقع حوادث الجسور والتي بلغت نسبتها ٢٣,٣٥% من مجموع للحوادث في مدينة جدة . وعليه فإن هذه الدراسة عن توزيع مواقع الحوادث المرورية الجسيمة أو الخطيرة في مدينة جدة، هي أول دراسة جغرافية من نوعها تلقي الضوء على المواقع الخطيرة على الطرقات لتحقيق السلامة في النظام المروري لمدينة جدة.

ويطلق الباحثون الجغرافيون وغيرهم عددا من المسميات على المواقع الخطيرة أو الجسيمة؛ منها Black Spots أو Accident Prone أو Hazardous Road

(Location) وهي المواقع التي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية مقارنة بالمواقع الأخرى. أو بمعنى آخر هي تلك المناطق التي يكثر فيها وقوع الحوادث المرورية. ونذكر منها على سبيل المثال الجسور، والتقاطعات، والميادين. وتتفاوت الخصائص المكانية لهذه المواقع من مدينة لأخرى طبقا لشبكة الطرق ، والتصميم الهندسي ، وفعالية نظام المرور . ومما يؤسف له أن الدراسات العلمية تشير إلى ازدياد معدلاتها في المملكة العربية السعودية ودول العالم النامي مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

ولذا فإن تحديد الحوادث الجسيمة أو الخطيرة ، يلقي الضوء على مكن الخطر Hazard Location ؛ ومن ثم تلمس مشكلة الحوادث المرورية، وتحديد مواقع الحوادث المرورية؛ لكي يتسنى للمختصين من مسئولو الأمن والمرور

ومهندسي الطرق والنقل والمخططين إعادة النظر في هذه المواقع الخطيرة، من حيث الإنشاء والتصميم والصيانة . ومن ثم رسم السياسات المستقبلية لتخطيط النقل، وتصميم شبكات الطرق في المدن السعودية، التي تشهد نمواً عمرانياً وسكانياً كبيراً ، وما صاحبها من تحسن في مستوى الدخل، وزيادة ملكية المركبات، والاعتماد على المركبات الخاصة في القيام برحلات داخل ومابين المدن، والتي أدت إلى زيادة حجم الحركة المرورية، وزيادة احتمال وقوع الحوادث المرورية .

إن لدراسة الموقع المكاني للحوادث للمروري دوراً ديناميكياً (حركياً) فعالاً على سكان مدينة جدة وشبكة نقلها. نظراً للنمو العمراني والسكاني والاقتصادي للمدينة، وازدياد أطوال الطرق، وتباعد المسافات، والعدد الكبير في امتلاك المركبات من قبل الأسر السعودية، التي أفرزت لنا المشكلات المرورية في المدينة، ومن أبرزها ارتفاع أعداد الحوادث المرورية، والاختناقات المرورية، وتلوث البيئة.

### أهمية الدراسة

تعزى أهمية هذه الدراسة عن المواقع الخطيرة للحوادث المرورية في مدينة جدة، إلى أنها أول دراسة جغرافية تبحث في محاولة تحسين السلامة المرورية للبناء الحضري لمدينة جدة.

تسهم مثل هذه الدراسات الجغرافية في تلمس المشكلات المكانية والاجتماعية في المجتمع، والمحافظة على سلامة أرواح أفراد من النزف الدموي على الطرقات، من جراء ارتفاع أعداد الحوادث المرورية في مدننا السعودية، والتقليل من التكاليف الباهظة المادية والمعاناة النفسية والاجتماعية، والمحافظة على أهمية موقع جدة الاقتصادي والتجاري والسياحي والترفيهي .

## أهداف الدراسة

تواكب دراسة المواقع الخطيرة في حوادثها المرورية الجسيمة، تفعيل دور الأبحاث التطبيقية في دفع مسيرة التنمية السعودية في محاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة المطروحة، من قبل الجغرافيين ومختصي النقل والطرق، والمخططين والإسهام في إعادة النظر في مثل هذه المواقع الخطيرة، ويقود ذلك إلى التعرف على مسببات الحوادث في هذه المواقع الخطيرة. وإن الفائدة المرجوة من هذه الدراسة التطبيقية هو التوصل إلى نتائج تعزز من مستوى السلامة المرورية. فالكشف عن السمات التوزيعية، وتحديد مواقع الحوادث المرورية على خريطة مدينة جدة الجغرافية Accident Map يكشف لنا الأبعاد المكانية لمشكلة الحوادث المتفاقمة على الطرقات، والتعرف على خصائص هذه المواقع الخطيرة في المدينة مؤشر فعال لتحقيق السلامة المرورية، وفي الحد من مشكلة الحوادث المرورية الظاهرة التي يعاني منها المجتمع السعودي .

## تساؤلات الدراسة

- ما الترتيب الهرمي لهذه المواقع الخطرة في الحوادث المرورية علي مسطح مدينة جدة الحضري؟.
- أين تتوزع مواقع الحوادث المرورية الخطرة على خريطة مدينة جدة، وما نوعية مواقعها الجغرافية، هل هي للجسور، أم التقاطعات، أم الميادين؟.
- ما معدل خطورة الحوادث المرورية في المواقع المختلفة تبعا لخصائصها الموقعية، إن كانت جسورا أو تقاطعات أو غيره؟ و تبعا لنوع الحادث المروري سواء أكانت دهسا أم تصادما أم انقلابا؟ وبالتالي معدل خطورة الحوادث المرورية على طرقات مدينة جدة؟.

- هل هناك تجانس بين نوعية مواقع الحوادث المرورية الجسيمة، أو بمعنى آخر هل تتساوى الحوادث المرورية على الجسور مع التقاطعات، أو بين أنواع الجسور؟ وهل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الحادث وموقع الحادث المروري الجسيم؟
- كم عدد الوفيات والإصابات التي حدثت في هذه المواقع الخطيرة في حوادثها المرورية ؟

### معوقات الدراسة

- الحصر اليدوي للإحصاءات في إدارة شرطة جدة، عوضاً عن الحاسب، مما شكل مشقة للباحثة في حصرها لمحاضر بلغت ٢٠٠٠ محضر لحوادث عام كامل هو عام ١٤١٧ .
- عدم ذكر أسماء مواقع الحوادث المرورية، وعدم وضوحها في الشوارع والأحياء في أحيان أخرى، وبخاصة الأحياء السكنية، إذ يكتفى بذكر الحي دون الموقع.
- تعيق محدودية المتغيرات المسجلة في استمارات محاضر التحقيق المروري استخدام الباحث لكثير من المقاييس والمؤشرات الإحصائية في التحليل للبيانات.
- يؤدي النقص في تسجيل العنوان كاملاً من قبل ضباط التحقيق إلى فقر المعلومات المسجلة عن موقع الحادث، إذ يكتفى أحياناً بكتابة الطريق السريع على سبيل المثال، بدلاً من تحديد معلم واضح يستدل عليه.
- تفتقد التحقيقات المرورية إلى التسجيل الكامل لموقع الحادث المروري بجميع عناصره المكانية التفصيلية حيث يعتمد على البيانات المبوبة في

محاضر التحقيق الذي مضى عليه زمن لم يعد يفي بالتطورات البحثية.

- تفقّر مدينة جدة إلى الدراسات التفصيلية، والخرائط عن المدينة، وحركة المرور، وحجمها، وشبكة الطرق، واستخدام الأرض الحديثة فيما عدا البيانات التي أجريت منذ أكثر من عشرين عاما لكي تُمد الباحث بمعلومات وفيرة تُثري البحث .

### منهجية الدراسة ومفاهيمها

تكشف لنا الحوادث المرورية أهم معايير السلامة على الطرقات، وهذا ما يقودنا إلى أن يتم التعرف على الطريق الآمن والذي يعرف بما يلي: هو الطريق الذي لاتصل فيه درجة التفاعل المتبادلة بين عناصر الحادث إلى المستوى الذي ينجم عنه حادث مروري على أي نقطة على امتداد الطريق (FHWA) Safety Design & Operational Practices for Streets & Highway, USA, Dot, 1980. وقد انتهجت الدراسة في تحليلها لبيانات الدراسة حصر أعداد الحوادث المرورية في مدينة جدة، بالاعتماد على محاضر تحقيق الحوادث المرورية الصادرة من شرطة جدة عام ١٤١٧ البالغ عددها ١٩٤٩ حادثا. ثم في المرحلة التالية حصرت مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بعد ان استبعدت مواقع الحوادث التي يقل متوسطها عن (٥,٤ حوادث يومية) والتي تحدثت في (٧٩) موقعا .

وقد يطرح للقارئ تساؤلا عن قدم المعلومات في هذا البحث، لكننا نشير هنا -كما في معوقات البحث- إلى أن حصر المحاضر اليدوية المستخدمة من قبل رجال المرور قد استغرق مدة عام؛ وقد تطلب الأمر للتعرف على ٢٠٠٠ موقع، والوقوف عليها على الطبيعة شخصا، ثم أفرزت وبوبت في الحاسب الآلي لكامل المعلومات، فاستغرق البحث مايقارب السنتين في الإعداد لكننا ننوه هنا إلى أن

موقع الحادث الجسيم يظل خطيراً طالما لم يطرأ أي تعديل عليه. وحتى كتابة هذه السطور والباحثة من قاطني مدينة جدة.

والموقع الخطير هو ذلك الجزء من شبكة الطرق الذي تتركز فيه الحوادث المرورية ، وقد يكون هذا الموقع جزءاً من طريق أو تقاطع، ويصبح الموقع أشد خطورة عندما تتداخل المواقع بعضها مع بعض على أجزاء الطريق (العجمي، ١٤١٨، ص١٤٣) .

واعتمدنا في هذه الدراسة على حساب متوسط الحوادث اليومي في مدينة جدة، والذي بلغ ( ٥,٤ ) حادثة مرورية يومياً، كمؤشر إحصائي للتعرف على المواقع الخطرة التي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة .

إذا فالواقع الخطيرة في حوادثها المرورية وفقاً لطبيعة هذه الدراسة هي: تلك المواقع التي ترتفع فيها أعداد الحوادث عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة. وأن الحوادث الجسيمة هي تلك التي ينجم عنها ضحايا من موتي ومصابين فقط ، وتُسبب منها حوادث التلغيات.

والذي دفع الباحثة إلى استخدام متوسط الحوادث اليومي Daily Accident Mean هو عدم توفر وتسجيل البيانات الإحصائية الشاملة عن الحوادث في محاضر التحقيق المروري في شرطة جدة ، مما يؤدي إلى حصر الباحثين في نطاق محدد، وعدم القدرة على استخدام المؤشرات الإحصائية ذات الكفاءة الأفضل، التي تنبئ للتحليل، مما يضطر الباحث إلى استخدام ما هو متاح ومتيسر من أرقام. بعض من الأساليب الإحصائية المستخدمة : توزيع بواسون (Poisson Distribution)

$$p(x) = \frac{e^{-\lambda} \lambda^x}{x!}$$



وحتى مع شيوع مقولة إن الحوادث تتبع توزيع بواسون Poisson Distribution في دراسة التوزيعات الاحتمالية، إلا أنه للتأكد من أن بيانات الحوادث المرورية تتبع للتوزيع البواسوني، فقد أجرت الباحثة اختبار كولوموجوروف - Kolmogorov Smirnov Goodness of Fit Test وتم على أثره قبول الفرض النافى الذي ينص على أن بيانات الحوادث لا تختلف توزيعها عن توزيع بواسون، إذ ليس لدينا من الأدلة الكافية ما يثبت أن الحوادث المرورية لا تتبع توزيع بواسون كما هو موضح من دالة الاحتمال لتوزيع بواسون بالصيغة المرفقة أعلاه. وهذا التوزيع له خاصية هامة:

هي أن متوسطه يساوي تباينه

بمعنى أن : متوسط  $X$  هو  $\lambda$

كما أن تباين  $X$  هو  $\lambda$

وبالتالي الانحراف المعياري  $\sqrt{\lambda}$

وكما زادت قيمة  $\lambda$  آل توزيع بواسون إلى التوزيع الطبيعي .

وقد لوحظ من بيانات الدراسة أن قيمة ( P - Value ) في جميع مواقع الحوادث المرورية الخطيرة في مدينة جدة الناتجة من اختبار ( K - S ) كانت أكبر من مستوى المعنوية  $|\alpha| = 0.5$  ، ولذلك تم اختيار قيمة واحدة تمثل نوعية الموقع ذي القيمة الأكبر من كل نوع، عوضاً عن سرد القيم جميعها، كما هو موضح في الجدول ( ١ ) طالما أن جميع مواقع الحوادث المرورية كانت أكبر من مستوى المعنوية. فعلى سبيل المثال لمواقع حوادث الجسور، وأخرى للنقاطعات.

جدول (١) قيم نتائج اختبار توزيع K-S لجودة التوفيق

الموقع	value-P	K-S Z
جسر الخير	.١٦٩١	١,١١١٢
برحة المهرجانات	.٧١٢٧	.٦٩٩١
تقاطع التحلية * المكرونة	.٥٣٨٧	.٨٠٣٤
ميدان التاريخ	١,٠٠٠	.٢٢٢٠
الإستاد الرياضي	.٩٩٩٢	.٣٦٩٠

المصدر : من حساب الباحثة استنادا على بيانات الشرطة لعام ١٤١٧ .

فقد أثبتت نتائج اختبار K - S  $\alpha = ٠.١$  لجودة التوفيق أنه لا توجد أدلة تثبت القول إن تلك البيانات لا تتبع للتوزيع البواسوني. فقيمة P - value ١٦٩١ في موقع جسر الخير على سبيل المثال أكبر من مستوى المعنوية ٠.٥ =  $\alpha$  لذا يُقبل الفرض النافي الذي ينص على عدم وجود اختلاف هذه البيانات عن التوزيع البواسوني. وعليه فلا يوجد من الأدلة ما يمكن القول معه إن تلك البيانات لا تتبع للتوزيع البواسوني.

#### معدل الخطورة Person years risk :

لقياس معدل الخطورة لعدد المركبات المحتمل تعرضها للحوادث المرورية اليومية، استخدم معدل Person years risk لقياس معدل الخطورة لعدد المركبات المحتمل

$$R = \frac{X}{pyrs}$$

تعرضها للحوادث المرورية اليومية عند تقديرنا للمعدل بنقطة والممثلة باليوم (أو العام، أو الفترة) كما توضحه متغيرات المعادلة والتي تشمل عدد

الحوادث اليومية على الطريق مقسوما على حجم الحركة للمرورية على الطريق ذاته في تقدير معدل حدوث الحوادث اليومية على طرقات مدينة جدة: حيث تمثل  $X$  عدد الحوادث اليومية على الطريق ، وتمثل  $pyrs$  الحجم المروري للمركبات على الطريق .

ويمكن من خلال هذا المعدل حساب أو تقدير معدل الخطورة لعدد الحوادث

$$RR = \frac{X_1 / pyrs_1}{X_2 / pyrs_2}$$

اليومية في المواقع (Dalyil , E, Et al, 1991,200- 213) المختلفة تبعا لخصائصها الموقعية، كونها جسورا أو ميادين... إلخ على طرقات مدينة جدة .

### إختبار مربع كاي

يستخدم مربع كاي اختبار التجانس Homogeneity والاستقلال Independence كإحدى الخصائص أو السمات لتوزيع مربع كاي بالمعادلة التالية: لمعرفة حالة للتجانس، أي عما إن كانت هناك ثمة فروق ذات دلالة إحصائية، أم أنها مجرد فروق ظاهرية بين النسب ؟ أو بمعنى آخر هل للعلاقة متجانسة أم أنها تتساوى بين أكثر من نسبتين، أي هل هناك تجانس بين مواقع الحوادث المختلفة ، أو بمعنى هل تتساوى الحوادث المرورية في الجسور مع التقاطعات ، أو بين أنواع الجسور المختلفة . وذلك ببنّي الفرض النافى الذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النسب، وتتغير قيمة مربع كاي الجدولية حسب مستوى المعنوية ( $\alpha$ ) ودرجات حرية (عدد الصفوف-1)(عدد الأعمدة-1) (Shaw & wheeler,1985:171)

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^r \sum_{j=1}^c \frac{(o_{ij} - e_{ij})^2}{e_{ij}}$$

ويمكن أن نتعرف من خلال دراسة اختبار مربع كاي للاستقلال Chi-square test ، إن كانت هناك علاقة بين الموقع ونوع الحادث المروري (دهس ، تصادم ...) وبما أن  $\alpha=0.01$  عند درجة ثقة ٩٩% أو  $\alpha=0.05$  عند درجة ثقة ٩٥% أكبر من قيمة P - value فمعنى ذلك وجود علاقة معنوية بين الموقع ونوع الحادث المروري بدرجة ثقة ٩٩% .

ويمكن استخدام معامل التوافق Contingency Coefficient لدراسة مدى اعتماد الخاصية الأولى على الثانية لقياس درجة التوافق والاعتمادية بين المتغيرات التي يستخدم فيها تحليل مربع كاي الذي تتراوح قيمة المعامل فيه بين صفر وواحد باستخدام المعادلة الآتية :

$$C = \sqrt{\frac{\chi^2}{\chi^2 + N}}$$

حيث C معامل التوافق

$\chi^2$  قيمة مربع كاي

N حجم العينة

(Hammond & McCullagh, 1980)

## طرق تحليل البيانات

تم تحليل الدراسة بعد تقسيم بياناتها إلى مستويين اثنين هما:  
المستوى الأول: الحصر الشامل لجميع الحوادث المرورية و تم فيها حصر مواقع جميع أنواع الحوادث المرورية في مدينة جدة، التي بلغت ١٩٤٩ حادثاً خلال عام ١٤١٧هـ.

ويوضح الجدول رقم (٢) إجمالي الحوادث المرورية لعام ١٤١٧ في مدينة جدة البالغة ١٩٤٩ حادثاً. وقد استأثرت حوادث الدهس بالمرتبة الأولى بنسبة ٤٣,٧٢% من مجموع حوادث جدة، يليها في ذلك حوادث التصادم بنسبة ٣٦,٣٧%، ثم حوادث الانقلاب بنسبة ١٢,٦٢%، فحوادث الاصطدام بجسم ثابت بنسبة ٣,٨٥%، فحوادث الاصطدام بعمود بنسبة ١,٥٩%، ثم تصل نسبة حوادث السقوط من السيارة أو سقوط السيارة ذاتها إلى ٠,١%، فالحوادث الأخرى بنسبة ١,١٨%.

الجدول ( ٢ ) أنواع الحوادث المرورية في مدينة جدة عام ١٤١٧

نوع الحادث	للعدد	%
الدهس	٨٥٢	٤٣,٧
التصادم	٧٠٥	٣٦,٢
الانقلاب	٢٤٦	١٢,٣
الاصطدام بجسم ثابت	٧٥	٣,٨
الاصطدام بعمود	٣١	١,٦
أخرى	٢٣	١,٢
سقوط	١٧	.٩
المجموع	١٩٤٩	١٠٠

المصدر : شرطة جدة ، إحصاءات غير منشورة ، ١٤١٧ .

وإذا ألقينا نظرة على أعداد المتوفين والمصابين في العام ذاته في الجدول (٣) فإننا نجد أن نسبة المصابين من جراء هذه الحوادث بلغت ٨٧,٤٣% يليها في ذلك نسبة عدد المتوفين ١١,١٩% ، ثم تبلغ في الحوادث التي شهدت أعداد مصابين ومتوفين معا نسبة ١,٣٨% .

جدول ( ٣ ) أعداد المتوفين والمصابين في الحوادث المرورية في مدينة جدة عام ١٤١٧

حوادث الوفيات	حوادث المصابين	الوفيات والمصابين	مجموع الحوادث
٢١٨	١٧٠٤	٢٧	١٩٤٩
%١١,١٩	%٨٧,٤٣	%١,٣٨	%١٠٠

المصدر : شرطة جدة ، إحصاءات غير منشورة ، ١٤١٧ .

#### المستوى الثاني : حصر مواقع الحوادث المرورية الجسيمة :

تم من خلال المرحلة التالية حصر المواقع الخطيرة التي تتركز فيها الحوادث المرورية لأكثر من خمسة حوادث في كل موقع والتي بلغ عددها ٧٩ موقعا، تم توزيعها على خرائط في البحث حسب نوعية الموقع.

#### نطاق جدة المروري

اعتمدت الدراسة على حدود النطاق المروري لشرطة جدة الذي تشرف عليه وتباشر فيه مهام مسؤولياتها من خلال محاضر تسجيل التحقيقات في الحوادث؛ وتنتهي حدود النطاق المروري لمدينة جدة عند جسر عسفان على طريق المدينة المنورة، وعند جسر بحرة على خط الحرمين، وعند محطة التسهيلات النفطية على طريق مكة المكرمة القديم، لتبتدئ بعد ذلك مهام قوات أمن الطرق في الإشراف على الطرق.

ويلحظ القارئ من التحليل لبيانات الدراسة استخدام الباحثة للمسميات المسجلة في محاضر التحقيق المرورية ذاتها للفائدة المرجوة من هذه الدراسات التطبيقية عند استخلاص نتائج الدراسة. ونذكر مثالا على ذلك (برحة المهرجانات) التي تقع أمام فندق الإنتركونتننتال، وهي المساحة المخصصة للترويج حيث الدبابات التي يلهو بها الشباب والأطفال وغير ذلك.

وكما أشرنا فإننا اعتمدنا على مؤشر متوسط الحوادث اليومي ، الذي أمكننا في ظل غياب البيانات والإحصاءات التفصيلية ، التعرف على مواقع الحوادث الخطيرة (الجسيمة) والتي يرتفع فيها متوسط الحوادث عن المتوسط اليومي (٥,٤) لعام ١٤١٧ بعد الحصر الشامل لجميع الحوادث في مدينة جدة والتي بلغت (١٩٤٩) حادثاً.

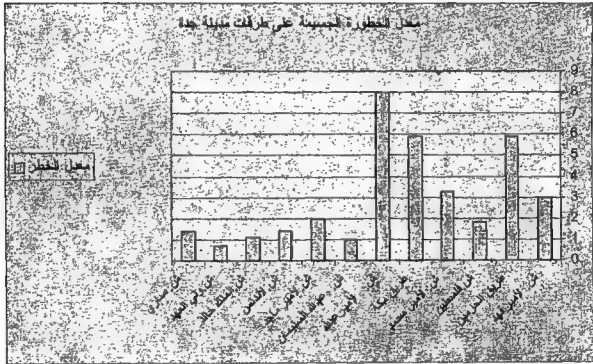
#### التحليل والمناقشة : التوزيع المكاني لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة

اعتمدنا في التحليل لمواقع الحوادث المرورية الأكثر جسامه على حساب متوسط الحوادث اليومي في مدينة جدة البالغ ( ٥,٤ ) حوادث مرورية يومياً ، كمؤشر إحصائي للتعرف على المواقع الخطيرة التي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة . ويظهر لنا من بيانات الجدول ( ١١ ) أن مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بلغ عددها (٧٩) موقعا خطيرا ، وبإجمالي حوادث بلغ ( ٧٧٥ ) حادثاً يومياً، أي ما نسبته ( ٣٩,٧٦ %) من إجمالي الحوادث المرورية في جدة لعام ١٤١٧هـ.

تحليل معدل الخطورة للحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

أ. معدل الخطورة للحوادث المرورية الجسيمة على طرق مدينة جدة

بدفعنا التعرف على معدل الخطورة لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة إلى قياس معدل الخطر اليومي للحوادث المرورية على طرق مدينة جدة الرئيسية كجزء من منظومة متكاملة ، لأن الحوادث تقع عليها ، وذلك من تقديرنا لحجم الحركة المرورية على الطرق والشوارع الرئيسية في مدينة جدة ، ومتوسط الحوادث اليومي على الطرق كما في الشكل (١) والجدول (٤).



المصدر : جدول (٤)

وقد أتضح لنا من الدراسة التي أجرتها زعزوع (١٤١٩) أن طريقي الحرمين ومكة المكرمة يحظيان بالمعدل الأكبر من حيث معدل الخطورة لعدد المركبات المحتمل تعرضها للحوادث اليومية. بمعنى أن من بين كل ١٠٠٠ مركبة



## التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

علي هذين الطريقين تتعرض ٦ مركبات منها إلى حادث مروري في اليوم، يليهما في الترتيب طريق المدينة بمعدل حوادث ٤,٤ ، ثم شارع محمد بن عبد العزيز (التحلية) بمعدل حوادث ٣,٣، والأمير فهد ٣، ثم تتضاءل المعدلات في الشوارع الأخرى، مثل شارع فلسطين بمعدل حوادث ١,٨، فشارع المكرونة بمعدل ١,٥ ، يلي ذلك شارع الأندلس وصاري بمعدل ١,٤ لكل منهما. ثم تقل معدلات الحوادث إلى ٠,٢ و ٠,٧ لكل ١٠٠٠ مركبة في شارع الأمير ماجد، وولي العهد على الترتيب.

جدول (٤) قياس معدل الخطر اليومي للحوادث المرورية على الطرقات الرئيسة في جدة

الطريق	الحجم المروري اليومي/ ١٠٠٠	عدد الحوادث اليومي	متوسط الحوادث اليومي	معدل للخطر اليومي/١٠٠٠
ش. الأمير فهد	١٠٤٥٥٨	١١٣	٠,٣١	٣
طريق الحرمين	٩٨٣٣٣	٢٠٩	٠,٥٨	٥,٩
ش. فلسطين	٨١٩١٩	٥٤	٠,١٥	١,٨
ش. الأمير محمد	٥٦٤٥٦	٦٩	٠,١٩	٣,٣
طريق مكة	٥٦٤٥٠	١٧	٠,٣٣	٥,٩
ش. الأمير عبد الله	٥٥٧٦٣	١٧	٠,٠٤	٠,٨
ش. عبد الله السليمان	٥٥٤١٨	٢٠	٠,٥	١
ش. الأمير ماجد	٤٩٧٠٢	٢٦	٠,١	٠,٢
ش. الأندلس	٤٨١٥٧	٢٦	٠,٧	١,٤
ش. الملك خالد	٤٦١٠١	١٩	٠,٠٥٢	١,١
ش. ولي العهد	٤٦٠٣٠	١٣	٠,٣٦	٠,٧
ش. صاري	٤١٠٥٣	٢١	٠,٥٨	١,٤

المصدر : مراجع الجدول (٥)

ب. معدل الخطورة لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة  
 يمكننا من تحليلنا معدل الخطورة أو Relative Risk لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة حساب أو تقدير معدل الخطورة لعدد الحوادث اليومية في مواقع الحوادث المختلفة تبعا لخصائصها الموقعية، كونها جسورا أو ميادين... إلخ على طرقات مدينة جدة.

وكما هو واضح من الجدول ( ٥ ) فإن معدل الخطورة اليومي على الجسور في مدينة جدة يزداد ٤,٦٨ مرات عن معدل خطورة الميادين، بينما يزيد معدل خطورة المراكز الخدمية ٢,٤٨٣ مرة عن الميادين، وبمقدار ١,٩٨ للأحياء السكنية، وبمقدار ١,٢٣ مرة في التقاطعات، أي أننا نستنتج أن الجسور تشكل معدل الخطورة الأعلى ، وبجدها الأدنى في الميادين المقرب (١)

الجدول ( ٥ ) قياس معدل الخطورة لمواقع الحوادث الجسيمة في مدينة جدة

المقاييس	الجسور	للمراكز	الأحياء	التقاطعات	الميادين
Observed Freq. للتكرار المشاهد	٣١٩	١٦٩	١٣٥	٨٤	٦٨
١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
Absolute Risk معدل الخطر المطلق	٢,٠٥٨	١,٠٩٠	٨٧١	٥٤٢	٤٣٩
Relative Risk معدل الخطر النسبي	٤,٦٨٨	٢,٤٨٣	١,٩٨٤	١,٢٣٥	١

المصدر :

- ١- زعزوع ، ليلي صالح، (١٤١٩) لحوادث اليومية على جسور طرقات مدينة جدة دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث المرورية ، مقدم إلى الندوة السادسة لأنقسام الجغرافية المتعددة في جامعة الملك عبد العزيز في ١٥-١٤١٩/١١/١٧.
- ٢- مستندا على إحصاءات ومنشورات أمانة مدينة جدة ، وكالة التصوير والمشاريع ، التخطيط العمراني ، تقرير عن المشاكل المرورية ومشروع دراسة تصمين الحركة المرورية بمدينة جدة ، ١٤١٧، ص ١٣.
- ٣- من حساب الباحثة مستندة على التحقيقات المرورية ، لبيانات الحوادث المرورية لشرطة جدة ، ١٤١٧.

### ج. معدل الخطورة لنوعية الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

من قياسنا لمعدل الخطورة اليومي تبعا لنوع الحوادث المرورية في مدينة جدة ننتبين أن حوادث الدهس يزيد معدل خطورتها ٣,٨٦٤ مرات عن معدل خطورة الحوادث الأخرى والتي تشمل حوادث الاصطدام بعمود، أو بجسم ثابت، أو احتراقا ، أو سقوطا وغير ذلك ، إذا حوادث الدهس تشكل معدل الخطورة الأعلى . بينما يبلغ معدل خطورة حوادث التصادم ٣,٧١٧ مرات عن الحوادث الأخرى، وبمقدار ١,٧٤٦ لحوادث الانقلاب ، يصل إلى حده الأدنى في الحوادث الأخرى .

جدول ( ٦ ) قياس معدل للخطورة لنوعية الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

المقاييس	التصادم	الدهس	الانقلاب	أخرى
Observed Freq.	٢٧٩	٢٩٠	١٣١	٧٥
Expected Freq.	١٩٣	١٩٣	١٩٣	١٩٣
Absolute Risk	١,٤٤٦	١,٥٠٣	٠,٦٧٩	٠,٣٨٩
Relative Risk	٣,٧١٧	٣,٨٦٤	١,٧٤٦	١

المصدر : من قياس الباحثة

وقد وظفنا لتحقيق أهداف الدراسة بعض الأساليب الإحصائية الأخرى منها استخدام مربع كاي للاستقلال لدراسة العلاقة بين نوع وموقع الحادث الجسيم إن كان جسراً أم ميداناً، أم تقاطعا ونوع الحادث إن كان دهساً أم تصادما وغير ذلك. وقد أثبتت نتائج الدراسة أن العلاقة معنوية بدرجة ثقة ٩٥% ، وبلغ معامل التوافق ٤٥. ومعنى هذا أن العلاقة الإعتمادية بين المتغيرين كانت جيدة بنسبة ٤٥% فيما النسبة المتبقية لعوامل أخرى. ومن اختبار التجانس يمكننا القول بأن هناك عدم تجانس بين المواقع المختلفة من حيث عدد نوع الحوادث المختلفة كما هو واضح

من الجدول (٧). فحوادث الدهس البالغ عدد حوادثها ٢٩٠ لا تساوي حوادث الانقلاب وهكذا.

جدول (٧) نوع حوادث المواقع الجسيمة في مدينة جدة

الموقع	التصادم	الدهس	الانقلاب	أخرى	المجموع
الجسور	١٣٧	٦٥	٦٧	٤٩	٣١٩
المراكز	٤٩	٦٨	٤٣	٩	١٦٩
الأحياء	١٧	١٠٤	٩	٥	١٣٥
التقاطعات	٥٦	٢٢	٤	٢	٨٤
الموايدن	٢٠	٣١	٨	٩	٦٨
المجموع	٢٧٩	٢٩٠	١٣١	٧٥	٧٧٥

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات شرطة جدة لعام ١٤١٧

### وفيات وإصابات مواقع الحوادث المرورية الجسيمة:

نتبين من الجدول (٨) أن عدد الحوادث التي نجمت عنها وفاة في مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بلغت ٩٩ حادثاً، أو ما نسبته ٤٥,٤١% من مجموع الحوادث التي حدثت بها وفيات في مدينة جدة . وهذه النتيجة تدل على خطورة هذه المواقع بهذا الرقم المرتفع ، وإننا إذا استطعنا تقليل عدد الحوادث في هذه المواقع لانخفضت نسبة حوادث الوفاة إلى النصف تقريباً.

وقد أثبت لنا الاختبار الإحصائي لمربع كاي أن العلاقة معنوية بين نوع الموقع ونتيجة الحادث المروري بدرجة ثقة ٩٥%. وقد أوضح لنا الجدول أن أعلى حوادث وفيات في مدينة جدة وقعت على الجسور بعدد ٥٠ حادث وفاة. وقد أثبت لنا الاختبار الإحصائي لمربع كاي أن العلاقة معنوية بين نوع الموقع ونتيجة

الحادث بدرجة ثقة ٩٥ % .

جدول ( ٨ ) عدد حوادث الوفاة والإصابات في مواقع الحوادث الجسيمة في مدينة جدة

نوع الموقع	وفاة	إصابة	وفاة وإصابة	المجموع
جسور	٥٠	٢٦٣	٦	٣١٩
مراكز خدمية	٢٨	١٣٧	٤	١٦٩
أحياء	١١	١٢٤	٠	١٣٥
تقاطعات	٧	٧٤	٣	٨٤
ميادين	٣	٦٤	١	٦٨
المجموع	٩٩	٦٦٢	١٤	٧٧٥

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات للشرطة ١٤١٧هـ.

ومن الملاحظ أنه وكما كانت أعلى نسبة وفاة وقعت على الجسور ، فإن أعلى نسبة إصابة كانت على الجسور أيضاً بعدد ٢٦٣ حادثاً. ومعنى هذا أن المواقع الجسيمة في حوادثها المرورية تأخذ الترتيب الأول من حيث الخطورة في عدد الحوادث، وكذلك في عدد حوادث الوفيات والإصابات. فالمرکز الخدمية تلت الجسور في نسبة الوفيات بعدد ٢٨ حادثاً، ثم الأحياء بعدد حوادث وفاة بلغت ١١ حادثاً، فالتقاطعات بعدد ٧ حوادث، وأخيراً الميادين بعدد ٣ حوادث .

وتقودنا هذه النتيجة إلى محاولة التعرف على أعداد المتوفين والمصابين في مواقع الحوادث الجسيمة ، ونبين من الجدول أن ٣٥ حادثاً زاد فيها عدد المصابين والمتوفين عن أربع في الموقع ، واحتلت الجسور المرتبة الأولى بعدد ١٥ حادثاً، ثم التقاطعات بعدد ١٠ حوادث، تلتها المراكز الخدمية بعدد ٨ حوادث، وأخيراً الأحياء والميادين بعدد ١ حادث لكل منهما . أما عن أعداد الحوادث التي بلغت أعداد

المصابين والمتوفين فيها ٣ ، فبلغت في الجسور ٢٨ حادثاً، وبعده ١٠ حوادث في المراكز الخدمية، ثم التقاطعات بعده ٥ حوادث، وبعده ٤ حوادث لكل من الأحياء والميادين.

جدول ( ٩ ) أعداد المصابين والمتوفين في مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في جدة

نوع الموقع	أكثر من ٤	٣	٢	١	المجموع
للجسور	١٥	٢٨	٦٨	٢٠٨	١٣٩
الأحياء	١	٤	١٠	١٢٠	١٣٥
المراكز الخدمية	٨	١٠	٢٦	١٢٥	١٦٩
التقاطعات	١٠	٥	١٩	٥٠	٨٤
الميادين	١	٤	١٦	٤٧	٦٨
المجموع	٣٥	٥١	١٣٩	٥٥٠	٧٧٥

المصدر : من عمل الباحثة استناداً على بيانات الشرطة لعام ١٤١٧هـ

#### التوزيع المكاني للحوادث المرورية تبعا لنوع موقع الحادث

إن الترتيب الهيراركي أو الهرمي لمواقع الحوادث المرورية الخمسة الأخطر كما هو واضح من الجدول ( ١٠ ) تشكل ما نسبته ١٨,٤٩% من مجموع حوادث المواقع الجسيمة. ومعنى هذا أن موقع جسر الخير تتضاعف فيه الحوادث عن المعدل العام ٥,٤ حوادث بما مقداره ثمانية أضعاف، وأربعة أضعاف موقع جسر الصالة الملكية، ومقدار خمسة أضعاف لبرحة المهرجانات، وأربعة أضعاف لتقاطع شارع الأمير محمد مع المكرونة وجسر ولي العهد. وهذه الأرقام تقودنا إلى الكشف وتحديد مواقع الحوادث ونوعها وتحليلها.

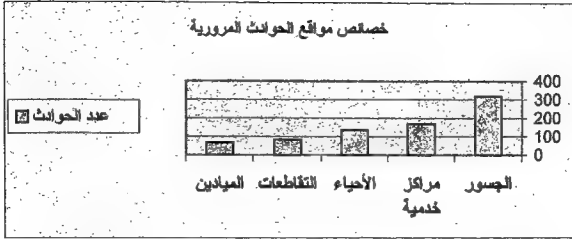
جدول ( ١٠ ) الترتيب الهرمي للمواقع الخمس الأكثر خطراً في حوادثها المرورية

الرقم	الموقع	عدد الحوادث
١	جسر الخير	٤٥
٢	برحة المهرجانات	٢٥
٣	جسر الصلاة الملكية	٢٤
٤	تقاطع شارع الأمير محمد مع شارع المكرونة	٢٠
٥	جسر ولي العهد	٢٠
	المجموع	١٣٤

المصدر : من عمل الباحثة

### التوزيع المكاني لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة

اعتمدنا في التحليل لمواقع الحوادث المرورية الأكثر جساماً على حساب متوسط الحوادث اليومي في مدينة جدة البالغ ( ٥,٤ ) حوادث مرورية يومياً، كمؤشر إحصائي للتعرف على المواقع الخطيرة التي ترتفع فيها أعداد الحوادث المرورية عن المتوسط العام للحوادث في مدينة جدة. ويظهر لنا من بيانات الجدول (١١) أن مواقع الحوادث المرورية الجسيمة بلغ عددها (٧٩) موقعاً خطيراً، وبإجمالي حوادث بلغ ( ٧٧٥ ) حادثاً يومياً، أي ما نسبته (٣٩,٧٦%) من إجمالي الحوادث المرورية في جدة لعام ١٤١٧. وإن التعرف على مشكلات هذه المواقع الجغرافية الجسيمة يعني أن ٤٠% من الحوادث في جدة يمكننا التصدي لها، ووضع أيدينا عليها والحيلولة دون حدوثها في المواقع الجسيمة التي تسهم بشكل جذري في التخفيف من حدة مشكلة الحوادث المرورية. وكما هو ملاحظ فإن توزيع الحوادث المكاني انحصار في نوعية محددة من الأماكن هي: الجسور والتقاطعات والميادين والمراكز الخدمية على طرقات جدة وأحيائها وشوارعها في شكل (٢).



جدول ( ١١ ) عدد ونوعية مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة ١٤١٧

نوع الموقع	عدد المواقع	عدد الحوادث	%
الجسور	٢٤	٣١٩	٤١,١٦
مراكز خدمية	٢٠	١٦٩	٢١,٨٠
الأحياء	١٦	١٣٥	١٧,٤١
التقاطعات	١٠	٨٤	١٠,٨٣
الميادين	٩	٦٨	٨,٧٧
المجموع	٧٩	٧٧٥	%١٠٠

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى إحصاءات شرطة جدة

ورغم خطورة وأهمية البحث في هذه المواقع إلا أنها لم تلفت انتباه الباحثين الجغرافيين لدراسة مواقع الحوادث الجغرافية للإسهام في الكشف عن الخصائص المكانية، وإيجاد الحلول المناسبة للتقليل من حجم الحوادث في هذه المواقع، ومن ثم التقليل من أعداد المتوفين والمصابين في الحوادث المرورية عندما يتم التركيز عليها. ويظهر لنا الجدول السابق أن الحوادث على الجسور تصل نسبتها إلى



٤١,١٦% من إجمالي حوادث للمواقع الجسيمة ، ونسبة ٢١,٨٠% لمواقع المراكز الخدمية ، يلي ذلك الأحياء بنسبة ١٧,٤١% ، ثم التقاطعات بنسبة ١٠,٨٣% ثم الميادين بنسبة ٨,٧٧% .

#### أولاً : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية على الجسور

إن الحصلة الرقمية المرتفعة لأعداد الحوادث المرورية في المدن السعودية، تدفعنا إلى تحسين الخدمات المرورية بالتخطيط المستقبلي الواعي والمدرس لهذا المرفق الخدمي الفعال حتى يتكامل إنجاز أدائه ضمن منظومة الخدمات في مدينة جدة. ولذلك فإن تحديد توزيع المواقع على مسطح البناء الحضري يكشف لنا مواقع الخطر، ليتمكن المسؤولون من مهندسي الطرق والتخطيط من الوقوف على أبعاد الخلل الكامن في هذه المواقع الجغرافية ، لتحسين السلامة المرورية على طرقات المدينة وشوارعها.

من الجدول (١٢) والشكل (٣) يتضح لنا أن الجسور هي مواقع الخطر الجسيم في حوادث مدينة جدة بنسبة ٤١,١٦% من إجمالي حوادث جدة المرورية الجسيمة البالغ عددها ٧٧٥ حادثاً، وإن أخطر موقع هو جسر الخير الذي يحتل مركز الصدارة في عدد الحوادث المرورية الجسيمة، فقد بلغت حوادثه (٤٥) حادثاً في العام. أي ما يعادل تسعة أضعاف متوسط الحوادث اليومي وهو موقع على درجة عالية من الخطورة. فالموضع الذي يتجه من مخرج الجسر إلى الاستاد الرياضي حدثت فيه ٩ حوادث أو ما نسبته ٢٠% من إجمالي حوادث الجسر. يليه المخرج الآخر المتجه إلى حلواني إخوان ونجم عنة ٦ حوادث أي ١٣,٣٣% من مجموع الحوادث، ثم المخارج الأخرى ومنها المخرج إلى ميدان الأمل، ودوار للفلاح، وميناء جدة الإسلامي، وبوابة الاتصالات السعودية، وإلى حي الإسكان

الجنوبي العام، وحي المحجر. لهذا فإن الخطورة في ارتفاع حوادث جسر الخير تستوجب الاهتمام من المسؤولين لإعادة النظر في إمكانية إيجاد الحلول المناسبة لتوفير السلامة المرورية لمستخدميه أو مرتاديه.

وبلغت حوادث جسر الصالة الملكية (مطار الملك عبد العزيز الدولي) ٢٤ حادثاً، (أي ما يعادل أربعة أضعاف للمتوسط اليومي للحوادث في جدة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية علي مستوى حوادث الجسور في مدينة جدة، وهو مؤشر خطير لموقع يستدعي لفت انتباه المختصين إليه. وتكثر الحوادث على هذا الجسر نظرا لزيادة كثافة الحركة المرورية عليه، فهو يربط ما بين طريق المدينة المنورة السريع ومدخل للصالة الملكية شرقاً، وإلى شارع الصالة الملكية غرباً، كما أنه يربط عدد من الشوارع والأحياء السكنية الممتدة علي جانبي طريق المدينة المنورة.

وهناك جسور أخرى ممتدة علي طريق المدينة المنورة ترتفع فيها الحوادث المرورية وهي جسر الإسمنت بعدد حوادث (١٧)، وجسر البيسي وعدد حوادثه (١٦)، والجسر المربع بعدد حوادث (١٢)، وجسر قریش بعدد حوادث (١٠)، وجسر صالة الحجاج وعدد حوادثه (٨) وهو الذي يربط ما بين طريق شرق المطار السريع وطريق صالة الحجاج المؤدي إلى مدخل الصالة وطريق المدينة المنورة، و جسر صاري بعدد حوادث (٧) ثم جسر الحرس وذهبان بعدد (٥) حوادث. وشهد طريق المدينة المنورة حوادثاً وصل مجموعها إلى ١٠٥ حوادث.

جدول (١٢) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة على الجسور في مدينة جدة

الجسور	تصنيف	دفع	انقلاب	أخرى	المجموع	%
١ الخيزر	٢٢	٨	٢	١٣	٤٥	١٤,١٠
٢ الصالة الملكية	٩	١	٧	٧	٢٤	٧,٥٢
٣ جسر ولي العهد	٨	٢	٧	٣	٢٠	٦,٢٧
٤ جسر الصالة السعودية	٦	٤	٦	٣	١٩	٥,٩٥
٥ جسر الليبسي	١٠	٥	١	٢	١٨	٥,٦٤
٦ جسر الجامعة	٥	٢	٦	٣	١٦	٥,٠١
٧ جسر الإسمنت	٥	٤	٣	٤	١٦	٥,٠١
٨ جسر فهد	٨	٤	١	١	١٤	٤,٣٨
٩ جسر المربع	٩	٤	١	٠	١٤	٤,٣٨
١٠ جسور السعودية	٥	٣	٢	٢	١٢	٣,٧٦
١١ جسر بريمان	١٠	٠	٢	٠	١٢	٣,٧٦
١٢ جسر بحرة	١	٢	٥	٣	١١	٣,٣٣
١٣ جسر فواز	٣	٣	٥	٠	١١	٣,٤٤
١٤ جسر فلسطين	٤	١	٤	٢	١١	٣,٤٤
١٥ جسر التحلية/الحرمين	٦	٣	١	١	١١	٣,٤٤
١٦ جسر قریش	٦	٢	٠	٢	١٠	٣,١٣
١٧ جسر كيلو ١٠	٢	٦	١	٠	٩	٢,٨٢
١٨ جسر ك ٢ الملك خالد	٢	٥	٠	١	٨	٢,٥٠
١٩ جسر صالة الحجاج	٣	٢	٣	٠	٨	٢,٥٠
٢٠ جسر كيلو ٨ / الإسكان	٤	٢	١	٠	٧	٢,١٩
٢١ جسر صاري	٤	١	١	١	٧	٢,١٩
٢٢ جسر القاعدة الجوية	٤	١	١	٠	٦	١,٨٨
٢٣ جسر ذهبان	١	٠	٣	١	٥	١,٥٦
٢٤ جسر الحرس	٠	٠	٤	١	٥	١,٥٦
المجموع	١٣٧	٦٥	٦٧	٥٠	٣١٩	١٠٠

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى إحصاءات غير منشورة من شرطة جدة .

ومن التمعن في الجنول نلحظ أن الحوادث علي جسر طريق الحرمين السريع هي مواقع ذات حوادث مرورية مرتفعة، و تحلل المرتبة الثالثة من حيث مواقع الحوادث للخطيرة علي جسر مدينة جدة، وتشمل جسر ولي العهد وعدد حوادثه (٢٠) وهو الذي يربط طريق شرق المطار السريع وشارع ولي العهد المؤدي إلى مدينة جدة غربا وما بين المناطق والأحياء الواقعة شرق طريق الحرمين ، وجسر الجامعة بعدد حوادث (١٦) وهو الذي يربط مابين طريق شرق المطار السريع وشارع عبد الله للسليمان المؤدي إلى جامعة الملك عبد العزيز والمباني السكنية في أحياء مدينة جدة غربا ، وجسر بريمان بعدد حوادث (١٢) وهو الذي يربط ما بين شرق المطار السريع وبلدة بريمان شرقا، ويؤدي إلي شمال مدينة جدة من جهة الغرب ، وجسر مشروع الأمير فواز بعدد حوادث (١١)، و جسر بحرة وعدد حوادثه (١١) حادثا، وجسر فلسطين بعدد حوادث (١١) وهو الذي يربط ما بين طريق شرق المطار السريع وشارع فلسطين المؤدي إلى مدينة جدة غربا مابين منطقة حلقة للخضار والأحياء الواقعة شرق خط الحرمين السريع ، وجسر الأمير محمد بن عبد العزيز (للتحلية سابقا ) بعدد حوادث (١١) وهو يربط مابين طريق شرق المطار السريع وشارع الأمير محمد بن عبد العزيز غربا، وجسر كيلو ١٠ بعدد حوادث (٩) وهو الذي يربط ما بين طريق شرق الحرمين في المواقع ذات الحوادث المرورية الجسيمة إلى ١٠٠ حادث عام ١٤١٧ وهناك جسر أخرى هي كيلو ١١ علي طريق مكة المكرمة للقديم بعدد حوادث (١١) حيث المنطقة المكتظة بالسكان علي جانبي الطريق، وجسر فهد علي شارع الأمير فهد بعدد حوادث (٧) . واحتلت حوادث التصادم النسبة الأكبر ٤٢,٩٤ % ، يليها حوادث الانقلاب ٢١ % ، فالدهس بنسبة ٢٠,٣٧ % ، وأخيرا الحوادث الأخرى ١٥,٣٦ %.

جدول (١٣) للحوادث المرورية على محاور الجسور

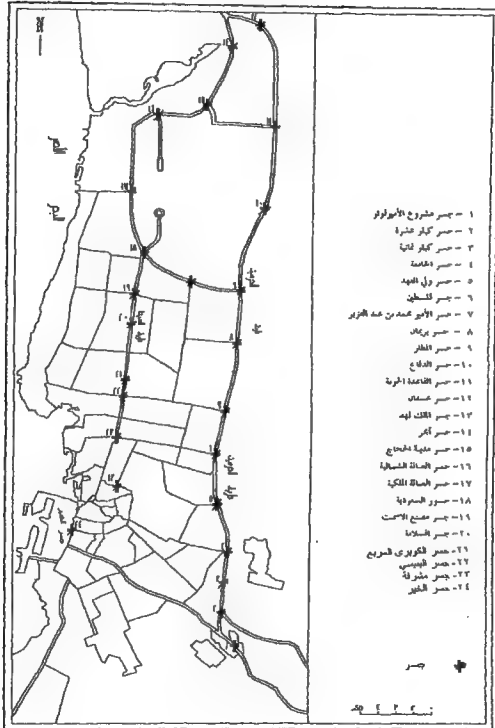
المحور	عدد الجسور	التصادم	الدهس	الانقلاب	أخرى
محور طريق الحرمين	١١	٤٤	٢٠	٣٩	١٤
محور شارع الفلاح	١	٢٢	٨	٢	١٣
محور طريق المدينة الجزء السريع	٩	٥٧	٢٦	٢٤	٢١
محور طريق مكة	٢	٦	٧	١	١
محور شارع الأمير فهد	١	٨	٤	١	١
المجموع	٢٤	١٣٧	٦٥	٦٧	٥٠

المصدر: م. بسام عبد الحي ، أمانة جدة ، ١٤٢٠ إدارة أنظمة النقل والمرور ، ١٤٢٠.

وننبين من الجدول أنه عند معالجة الحوادث يستدعي معرفة موقع الحادث بدقة من قبل محققي الحوادث، ونوع التشغيل للجسور. فقد يعزى السبب لجهاز التحكم، أو بسبب زمن التفريغ لجسم التقاطع، أو أعطال في بعض الأحيان في أعمدة الإشارة أو العدسات. وإذا قارنا بين جسر الصالة الملكية وجسر القاعدة الجوية فإننا نلاحظ أن كثرة الجزر (الأرصفة التوجيهية) على جسر الصالة الملكية تسبب عددا كبيرا من الحوادث المرورية .

وتظهر لنا مواقع حوادث الانقلاب المرورية ، أن الحوادث تحدث عند قنوات الالتفاف اليمنى على الوصلات ( Ramp ) المؤدية للطريق السريع. وعليه فإن الأمر يستلزم تأثير استخدام الأرض حول الجسر وعلى سبيل المثال جسر ولي العهد والجسر المربع . ( عبد الحي ، ١٤٢٠).

شكل (٣) توزيع اشراذات الروروة الحسبة على الجسور على طرقات مدينة جدة



المصدر : وكى مرسى ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ. اعتماداً على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ.

**ثانياً : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في التقاطعات**  
إن التوزيع المكاني لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة على التقاطعات في طرق جدة وشوارعها كما في الجدول (١٤) وللشكل (٤) يحدد أن وقوعها على شارع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً) شهدت حوادث بلغت نسبتها ٣٨,٠٩% من مجموع حوادث التقاطعات، فتقاطع شارع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية) مع شارع المكرونة والذي يستأثر بأكبر حجم حوادث على الطرقات (٢٠) حادثاً أو ما نسبته ٢٣,٨١% . ووقع ١١ حادثاً على تقاطع على شارع الميناء مع عبد الله هاشم. أما عدد الحوادث المرورية على تقاطع شارع ولي العهد مع شارع الأمير فهد فقد بلغت ٩ حوادث، يليها تقاطع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً) مع شارع الأمير ماجد بعدد حوادث (٦) حوادث، وتقاطع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية سابقاً) مع أم القرى بعدد حوادث (٦). إذا فمجموع الحوادث على تقاطع الأمير محمد بن عبد العزيز تبلغ ( ٣٢ ) أو ما نسبته ٣٨,١٠% من مجموع حوادث التقاطعات والميادين، أو بمعنى آخر ما يقارب نصف الحوادث في التقاطعات .

ووقع في تقاطع إشارة الخياط على طريق مكة المكرمة القديم ٨ حوادث ، وقد ساعدت الحركة المرورية من خلال عبور مرور الشاحنات على زيادة الحوادث فيها. و شهد تقاطع للمساعدة مع طريق المدينة المنورة عدد الحوادث ذاتها . وهناك تقاطعات أخرى ترتفع فيها أعداد الحوادث بعدد ٦ حوادث لكل منها وهي تقاطع شارع فلسطين مع شارع الأمير ماجد ، وتقاطع شارع فلسطين مع شارع الأربعين، وتقاطع المسجد على طريق الملك حيث الحركة التجارية والمرورية الكثيفة .

وإذا نظرنا إلى نوعية الحوادث على التقاطعات نجد أن نسبة حوادث التصادم بلغت ٦٦,٦% من مجموع الحوادث لأن حركة المشاة تقل في عددها عن المركبات ، وبنسبة ٢٦,١% لحوادث الدهس، ثم تتوزع الحوادث الأخرى. وبطبيعة الحال فإن وقوع التقاطعات على شوارع تجارية حيث المعارض و المراكز السكنية، والبنوك، والمؤسسات التجارية، والمطاعم على الجانبين، يسهم في زيادة كثافة حجم الحركة السكنية والتجارية وبالتالي الحركة المرورية، كما أن التقاطعات تربط الأحياء السكنية المكتظة على جانبيها.

جدول ( ١٤ ) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في تقاطعات مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	التقاطعات	تصادم	دهس	قللاب	أخرى	المجموع	%
١	ش. الأمير محمد * المكرونة	١٣	٦		١	٢٠	٢٣,٨١
٢	ش. الميناء * عبد الله هاشم	٣	٦	١	١	١١	١٣,١٠
٣	ش. ولي العهد * الأمير فهد	٧	٢			٩	١٠,٧
٤	ش. المساعدة * ط. المدينة	٦	٢			٨	٩,٥٢
٥	ش. الخياط * ط. مكة	٦		٢		٨	٩,٥٢
٦	ش. الأمير محمد * الأمير ماجد	٦				٦	٧,١٤
٧	ش. الأمير محمد * البصنوي	٥	١			٦	٧,١٤
٨	ش. فلسطين * الأمير ماجد	٤	٢			٦	٧,١٤
٩	ش. فلسطين * الأربعين	٥				٥	٥,٩٥
١٠	تقاطع المسجد * ط. الملك	١	٣	١		٥	٥,٩٥
	المجموع	٥٦	٢٢	٤	٢	٨٤	١٠٠
	%	٦٦,٦	٢٦,١	٤,٦٧	٢,٣٨	١٠٠	

المصدر : من عمل الباحثه وفقاً لبيانات شرطة جدة لعام ١٤١٧ .



## التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

شكل (١) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة على تقاطعات مدينة جدة



المصدر : زكي عارسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧ هـ - كرسيا على بيانات شرطة جدة ١٤١٧ هـ

وأوضحت لنا الدراسة التي قام بها قسم تخطيط وهندسة النقل والمرور بأمانة جدة أن مدينة جدة مخدومة بشبكة طرق يبلغ إجمالي أطوالها ٥٦٣,٥ كم. لكن طاقتها الاستيعابية العالية لوصلات شبكة الطرق للرئيسة يتدني فيها مستوى الخدمة عند مداخل العديد من للتقاطعات المتمركزة في الطرق الشريانية الرئيسة والثانوية. كما أن طول الفترة الزمنية لدورة إشارات المرور الضوئية عند التقاطعات، وأسلوب توزيع زمن الضوء الأخضر بين مراحل الإشارة المختلفة كشف عن مشكلة التقاطعات التي ترتبط بتنظيم المرور أكثر من ارتباطها بالطاقة الاستيعابية للتخطيط الهندسي للتقاطعات في جدة.

ثالثاً : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في الميادين شهدت ميادين جدة حوادث مرورية جسيمة بلغ عددها (٩) ميادين كما في الشكل (٥) والجدول (١٥) وبنسبة حوادث ٨,٧٧% من مجموع مواقع الحوادث المرورية الجسيمة. وقد شهد ميدان للتاريخ الذي يقع على شارع حراء مع شارع الأمير سلطان وهو أحد الشوارع الطولية الرئيسة في مدينة جدة ١٤ حادثاً وبنسبة ٢٠,٥٨% من مجموع حوادث الميادين. يليه في عدد الحوادث ميدان للجواد على شارع الأمير فهد بعدد حوادث ١٣ حادثاً أو ما نسبته ١٩,١١ % أي أن ٤٠% من مجموع حوادث الميادين تركزت في هذين الموقعين. ثم تساوت أعداد حوادث ميداني المنجف على شارع الثمانين مع حوادث ميدان القناديل على شارع الأتكلس بعدد ٧ حوادث لكل منهما، كما تساوت أعداد حوادث ميداني الفك على شارع الأمير فهد والملك عبد العزيز على شارع ولي العهد بعدد ٦ حوادث. ثم ميادين أو دوران النورس على طريق الكورنيش، وميدان النجوم في غليل وميدان المزهرية بعدد ٥ حوادث لكل منهما.

## التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة

جدول ( ١٥ ) توزيع حوادث الميادين المرورية الجسيمة في مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	الميادين	تصادم	دهس	تقلاب	أخرى	مجموع	%
١	التاريخ	٣	٥	٢	٤	١٤	٢٠,٦
٢	الجواد	٢	١٠		١	١٣	١٩,١
٣	المنجف	٣	٣		١	٧	١٠,٣
٤	التقاديل	٤	١	٢		٧	١٠,٣
٥	الفك	١	٥			٦	٨,٨٢
٦	الملك عبد العزيز	٣	١	١	١	٦	٨,٨٢
٧	النورس	١	٣	١		٥	٧,٣٥
٨	النجوم	٢	٢	١		٥	٧,٣٥
٩	المزهرية	١	١	١	٢	٥	٧,٣٥
	المجموع	٢٠	٣١	٨	٩	٦٨	١٠٠
		٢٩,٤	٤٥,٥	١١,٧	١٣,٢	١٠٠%	

المصدر : من عمل الباحثة وفقاً لبيانات شرطة جدة لعام ١٤١٧ .

ويغلب نوع حوادث الدهس في ميادين مدينة جدة حيث استأثرت بنسبة ٤٥,٥% من مجموع الحوادث، ويعزى ذلك لمحاولة المرور من قبل المشاة ، كما نلاحظ أن معظم الميادين تخلو من الإشارات المرورية ، ويلي ذلك حوادث التصادم بنسبه ٢٩,٢% ثم الحوادث الأخرى .

وقد كشفت لنا دراسة أمانة مدينة جدة عام ١٤١٧ أن كثيراً من الميادين المزودة بإشارات ضوئية في مدينة جدة قد تجاوزت حد التشبع المخطط لها من خلال ازدياد عدد المركبات، ونمو للمدينة، وارتفاع عدد السكان، مع أن الهدف من تصميم الميادين هو أن تكون وسيلة فعالة للعمل على انسياب الحركة المرورية بأحجامها المختلفة، دون أي معوقات في التدفق المروري، ولذا فقد أوصت الدراسة بتحويلها إلى تقاطعات تبادلية مع هذا التشبع قد يسهم في ضمان انسيابية الحركة. (أمانة

جدة، ١٤١٧هـ، ص ٦) .

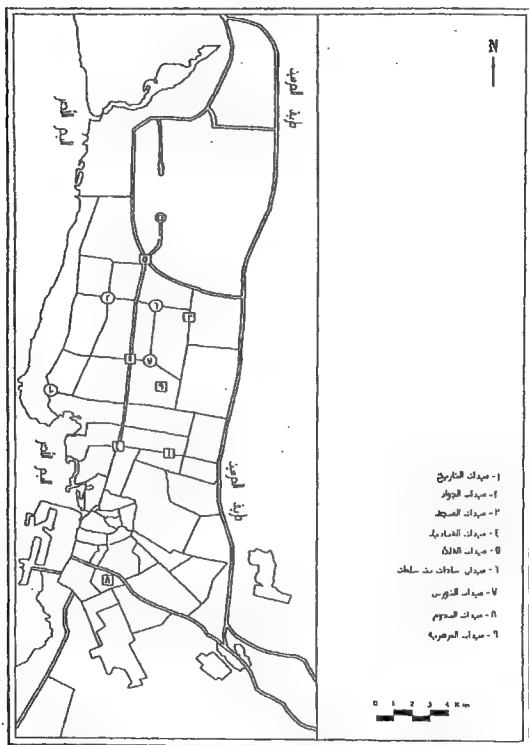
ويؤخذ في الاعتبار أن الحوادث المرورية المسجلة عند ميدان النورس والقناديل في النطاق الترفيهي في المدينة مرتفعة، مما يتطلب معه الحفاظ على سلامة مرتادي الأماكن الترفيهية. وعلى كل فإن مقارنة الميادين في مدينة جدة بمجموع حوادثها المرورية والبالغ ٦٨ حادثاً بغيرها من المواقع الجسيمة ومنها على سبيل المثال التقاطعات المحكومة بإشارات ضوئية بعدد حوادث ٨٤ حادثاً يدلنا على كفاءة الميادين في تحقيق معدلات سلامة مرورية أعلى.

رابعاً: التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في المراكز الخدمية تتفاوت الخصائص الهندسية لمراكز الخدمة في مدينة جدة بين مداخل ومخارج (كالمحطات) وعند مداخل التقاطعات (مخايز بدر) أو مهابط الجسور (كمطعم البيك) أو منطقة مشاة، أو الأسواق، أو المجمعات السكنية ذات العدد الكبير من السكان القاطنين بها. وإذا قسمت إلى نطاقات فهي إما مواقع ترفيهية، أو مواقع خدمة على طرق سريعة، أو في وسط مدينة جدة.

وتحتل حوادث المراكز الخدمية المرتبة الثانية ٢١,٧٢% في نسبة الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة عام ١٤١٧هـ الشكل (٦) والجدول (١٦) وتستقطب المراكز الخدمية العامة والخاصة، سواء أكانت تجارية أو سكنية حوادث الطرقات إليها لوقوعها على مداخل ومخارج الطرق والشوارع الرئيسة في مدينة جدة ، وبما أنها مواقع جاذبة للحركة المرورية فبالناتالي ترتفع فيها الحوادث المرورية.

## التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث الهروبية الجسيمة في مدينة جدة

شكل (٥) توزيع الحوادث الهروبية الجسيمة في مدينتي جدة



المصدر: ركني عيسى، خريطة مدينة جدة، ١٤١٧هـ. استناداً على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ.

وأود أن أشير هنا إلى أن الموقع قد يستخدم كمعلما رئيسيا للاستدلال عليه من قبل رجال الشرطة أحيانا عند وقوع الحادث المروري وليس لأنه المسبب الرئيس، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن نغفل دورها في كونها مراكز خدمية جاذبة للسكان على الطرقات. فموقع برحة المهرجانات على طريق الكورنيش يشغل المرتبة الأولى في حوادث المراكز الخدمية، وقد بلغت حوادثه ٢٥ حادثا أو ما يعادل خمسة أضعاف متوسط حوادث جدة. وطالما أن جدة مدينة ساحلية سياحية وبها عدد من المواقع الترفيهية التي ترتفع فيها الحوادث المرورية الجسيمة، فإن الأمر يتطلب إضافة خط خدمة مواجه للبحر بمواصفات تنفيذية قياسية وعالية ومثال ذلك برحة المهرجانات لسلامة مرئادي الشاطئ. الذي يحتل المرتبة الثالثة على مستوى حوادث مدينة جدة كونه موقعا ذا حوادث مرورية جسيمة، فهو يقع على الساحة المقابلة لفندق الإنتركونتننتال، ويعزى ارتفاع حوادثه المرورية إلى وجود دبابات الترفيه التي يركبها الأطفال والشباب للهو بها وفق نظام التآجير ويتعرض كثير من راكبيها للانقلاب أثناء التجول بها، وعدد منهم يتعرض للموت أو الإصابة من جراء خطورتها. ولذا فإن توفير عنصر السلامة هو أمر ضروري في الموقع، وقد تنبأ المسؤولون إلى درجة خطورته فتم إلغاء الموقع المخصص للعب للحد من حوادثه، فكثير من راكبي الدبابات يخرجون بها عن حدود منطقة اللعب إلى الشوارع حيث المركبات.

ومن الملفت للانتباه أن محطات الوقود الثلاث تشهد ١٥,٣٨% من مجموع حوادث المراكز الخدمية، واستأثرت الأسواق والمطاعم والمخابز والصيدليات بالعدد الأكبر. ويؤكد خطورة هذه المواقع الخدمية عامة ارتفاع حوادث الدهس فيها والتي بلغت ٤٠,٢٣% من مجموع الحوادث. فمطعم البيك على شارع الأمير فهد

-على سبيل المثال- كانت جميع حوادثه من نوع الدهس. أما نسبة حوادث التصادم فبلغت ٢٨,٩٩ % ، ثم الانقلاب ٢٥,٤٤ % ، فالحوادث الأخرى ٥,٢٣ %.

ومن البديهي أن تزداد الحوادث في المراكز الخدمية، لعدد من الأسباب أهمها أن مدخلها على الطرقات تفقر لأسس السلامة عند إعطاء تصريحاتها لموقعها الخدمي على الطرقات الرئيسية، كما أن افتقار جدة لجسور مشاة يدفع بالمشاة إلى قطع الشوارع للوصول إليها. فمدينة جدة تعاني قصورا تاما في شبكة المشاة بها؛ ناهيك عن قلة عدد المواقف وإزحامها أو انعدامها في المراكز الخدمية، وهو أمر يستدعي الاهتمام، لأهميته آخذين في الاعتبار حجم المتسوقين وعدد السيارات عند كل موقع خدمي، ويمكن عمل جولات تفتيشية للمتخصصين من مهندسي الطرق من قبل أمانة جدة لهذه المواقع التجارية للوقوف على مكنم الخطورة وتحديدده .

وإذا طرحنا تساؤلا عما هو التأثير المروري لاستخدام الأرض في المراكز الخدمية علي طرقات مدينة جدة؟ ومن تقسيمنا لمراكز الخدمات، سواء أكانت عامة أم خاصة، يتضح لنا أن المراكز الخدمية الخاصة تستأثر بالنصيب الأكبر بما مجموعه ٦٨ حادثا، ونلاحظ منها تفاوت خصائصها المكانية والتجارية. فهناك المحطات مثل الميزان والرحيلي اللتين تقعان علي خط الحرمين بعدد حوادث (١٤) للأولى و( ٧ ) للثانية. ثم هناك المطاعم والمخابز، ومنها مطعم البليك للوجبات السريعة على شارع الأمير فهد ومخابز بدر على الشارع ذاته، وهذان الموقعان لهما خاصية وقوعهما على مفترق جسر الأمير فهد من الشمال والجنوب.

جدول ( ١٦ ) توزيع حوادث المراكز الخدمية المرورية على مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	المراكز الخدمية	تصادم	دهس	إتقلاب	أخرى	المجموع	%
١	برحة المهرجانات	٨	٣	١٣	١	٢٥	١٤,٩٧
٢	محطة الميزان	٤	٢	٨		١٤	٨,٣٨٣
٣	القاعدة للبحرية	٤	٢	٧	١	١٤	٨,٣٨٣
٤	مجمع الأمن السكني	٣	٥	١	٢	١١	٦,٥٨٧
٥	مطعم للبيك		١١			١١	٥,٣٨٩
٦	مخابز بدر	١	٧	١		٩	٥,٣٨٩
٧	سوق البلادي	١	٧			٨	٤,٧٩
٨	محطة الرحيلي	٤	١	٢		٧	٤,١٩٢
٩	مزرعة رضوى	٢		٤	١	٧	٤,١٩٢
١٠	الإستاد الرياضي	٧				٧	٤,١٩٢
١١	مركز الرحيلي	٦				٦	٣,٥٩٣
١٢	مجمع الحرس السكني		٦			٦	٣,٥٩٣
١٣	صيدلية الجمل	١	٥			٦	٣,٥٩٣
١٤	مركز مرحبا		٤		٢	٦	٣,٥٩٣
١٥	خلف التوجيه التربوي	٢	٤			٦	٣,٥٩٣
١٦	سوق المرجان		٦			٦	٣,٥٩٣
١٧	مئذنة اللخطة	١	١	٢	١	٥	٢,٩٩٤
١٨	كلية علوم البحار	١	٢	٢		٥	٢,٩٩٤
١٩	بنك القاهرة/ش فهد	٢	٢		١	٥	٢,٩٩٤
٢٠	محطة الجزيرة	٢		٣		٥	٢,٩٩٤
	المجموع	٤٩	٦٨	٤٣	٩	١٦٩	١٠٠
	%	٢٩	٤٠,٢	٢٥,٤	٥,٤	%١٠٠	

المصدر : من عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الشرطة



## التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الحسية في مدينة جدة

شكل (٦) توزيع الحوادث المرورية الحسية في مراكز مدينة جدة الحضرية



مستند على بيانات شرطة جدة ١٤١٧هـ

الصدر / فليس , زكن كبرية مدينة جدة EW  
البيانات اعتمادا على إدارة مرور جدة EW

ويشهد شارع الأمير فهد موقعا آخر ترتفع فيه الحوادث المرورية بعدد (٨) حوادث وهو سوق البوادي ويقصده السكان للتسوق، وهو سوق مفتوح من جهاته المختلفة، ونقل فيه الأسعار عن مثيلاته، كما هو الحال مع الأسواق الأخرى كالمرجان في حي الصفا، أما طريق المدينة المنورة فبالإضافة إلى الحوادث التي تشهدها الجسور عليه كما ورد سابقا بعدد ١٠٥ حوادث، فإن هناك مزرعة رضوى للدواجن التي تقع على امتداد الطريق نحو الشمال ويرتادها الموزعون للشراء منها. ويمثلها مركز الرحيلي التجاري الذي يقدم خدماته للسكان حيث يشتهر بتقديم وجبات السمك في جلسات على شكل المقاهي للسكان لأنه استراحة على طريق المدينة ورواده.

أما صيدلية الجمل والتي تقع على شارع المكرونة شمال ميدان الهندسة، فقد كان مقررا لها سابقا أن تكون تقاطعا رباعيا (شارع المكرونة مع قصر التاج) ثم أفلت التقاطع والجزيرة الوسطية من قبل لجنة تنسيق النقل والمرور بأمانة جدة، وأبقي على فتحتي رصيف الخدمة، وعلى التعمد القائم بين شارع قصر التاج وخطي الخدمة على شارع المكرونة. وتستلزم هذه التحسينات متابعة الأمانة والتأكد من تنفيذها على الطبيعة واستطلاع آراء السكان المجاورين ومالكي مواقع الخدمة لمدة لا تقل عن ستة أشهر بعد إجراء للوقوف على جدواها والتعرف على مشكلاتها. (عبد الحي ، ١٤٢٠). أما موقع محطة الرحيلي فإن الأمر يتطلب تنفيذ جزر توجيهية وصبات نيوجيرسي للحد من حوادث الانقلاب المرتفعة مع إنارتها بشكل واضح وتحديد للعلامات ودهنها بلون فسفوري. ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن المحطات لابد أن تنظم بحدود آمنة تقرب ٥٠٠ متر كحد أدنى وتزداد حسب سرعة المركبات بالطرق المتاخمة.

خامسا : التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الجسيمة في الأحياء تشكل الحوادث المرورية الجسيمة في أحياء مدينة جدة نسبة ١٧,٨٥% من مجموع الحوادث المرورية الجدول (١٧) والشكل (٧). ورغم أن البيانات الصادرة من محاضر تحقيقات الشرطة عن موقع الحادث أو حتى معلم بارز له للاستدلال عليه، إلا أن ارتفاع النسبة أوجبت الاعتماد على نسبة مجموع الحي لنتبين حجم الحوادث ونوعها. وقد أوجب ارتفاع حوادث الدهس أهمية التعرف على هذه الأحياء (٨). فنسبة ٧٦,٥% من مجموع الحوادث فيها تعد مؤشرا خطيرا يتطلب دراسته وإيجاد للحلول له. ويكثر الدهس في الأحياء، نظرا لعدم وقوف السيارات في تقاطعات الأحياء، في حين يكون هناك مشاة أو أطفال يلعبون في الشوارع لعدم وجود ساحات للعب ، وتساعد الشوارع الملتوية، وغير المستقيمة وغير المخططة في حدة المشكلة، وبخاصة الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي ترتفع فيها الحوادث (زعزوع ، ١٤١٧).

ومن الطبيعي أن الأحياء المكتظة بالسكان كأحياء جنوب جدة تستأثر بالنسبة الأكبر، حيث الإيجارات الرخيصة بأحياء الشمال ، وقد أدى النمو العشوائي وعدم التخطيط لهذه الأحياء إلى تفاقم المشكلة، وقد احتل كل من حي كيلو ١٤، وحي قويزة، وحي المنتزهات، وحي الروابي المراتب الأولى في الحوادث بنسبة ٣٧,٨٥% من مجموع حوادث الأحياء. يليها أحياء وسط جدة مثل العزيزية ومشرفة بعدد حوادث ١٥ و ٧ على الترتيب. ويعاني حي الجامعة حيث يقع شارع السيرة العطرة اختناقات مرورية، ولعدم تقيد السائقين بوسائل السلامة المرورية، ولعدم التشدد في المراقبة من قبل رجال المرور، ولوقوف السيارات الخاطئ على جانبي الطريق عند الشراء من المحلات التجارية.

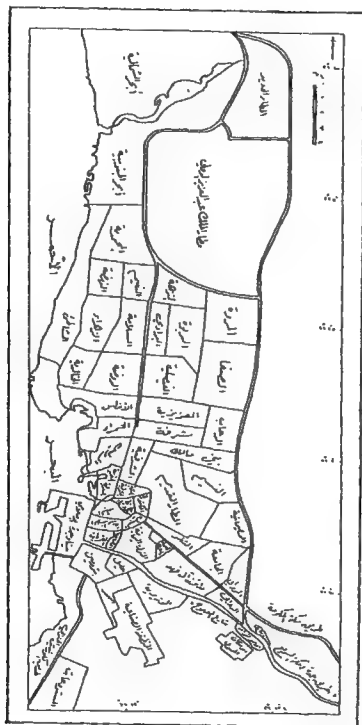
جدول (١٧) توزيع الحوادث المرورية الجسيمة في أحياء مدينة جدة عام ١٤١٧

الرقم	الأحياء	تصادم	دهس	إتقلاب	أخرى	المجموع	%
١	حي كيلو ١٤	٢	١١	٣	٣	١٩	١٣,١
٢	العزيزة	١	١٤			١٥	١٠,٣
٣	قوية	٢	١٠			١٢	٨,٢٨
٤	المتنزهات		٩	١		١٠	٦,٩
٥	الروابي		٩			٩	٦,٢١
٦	مشرفة	١	٦			٧	٤,٨٣
٧	الرويس	٢	٤	١		٧	٤,٨٣
٨	أبهر	١	١	٤	١	٧	٤,٨٣
٩	بني مللك	٣	٣		١	٧	٤,٨٣
١٠	الرحاب	٢	٥			٧	٤,٨٣
١١	الصفاء	١	٦			٧	٤,٨٣
١٢	النورادي		٧			٧	٤,٨٣
١٣	غليل		٦			٦	٤,١٤
١٤	الهنداوية	١	٤			٥	٣,٤٥
١٥	الجامعة	١	٤			٥	٣,٤٥
١٦	الكنفرة		٥			٥	٣,٤٥
	المجموع	١٧	١٠٤	٩	٥	١٣٥	٩٣,١
	%	١٣,١	٧٦,٥	٦,٢١	٤,١٤	١٠٠%	

المصدر : من عمل الباحثة استنادا على بيانات الشرطة لعام ١٤١٧

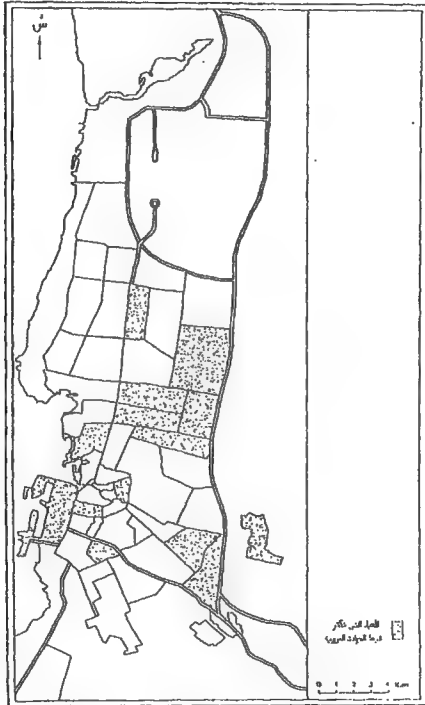
## التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث الهوائية الجسيمة في مدينة جدة

شكل (٧) توزيع الإصابات في مدينة جدة .



المصدر : زكي فارس ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧هـ - ١

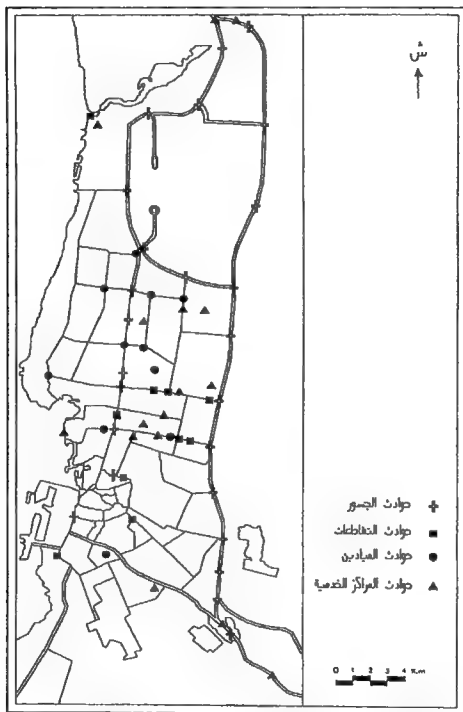
شكل (٨) توزيع المخيمات المروية الجسدية في الأحياء التي تكثر فيها المخيمات المروية في مدينة جدة



المصدر : ركني طرسي ، خريطة مدينة جدة ، ١٤١٧ هـ اعتماداً على بيانات شرطة مدينة ١٤١٧ هـ

## التوزيع الجغرافي لمواقع الحوادث المرورية الحساسة في مدينة جدة

شكل (٩) توزيع الحوادث المرورية الحساسة في مدينة جدة



المصدر : زكي فارس ، خريطة ملحة جدة ، ١٤١٧هـ - اقتصادا على مانات شرطة جدة ١٤١٧هـ -

## نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى توزيع مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة، لإلقاء الضوء على المناطق التي ترتفع فيها الحوادث المرورية عن متوسط الحوادث اليومي البالغ (٥,٤) حوادث علي طرقات مدينة جدة وشوارعها وأحيائها. كما هو موضحا في (الشكل ٩) للحد من مشكلة يعاني منها السكان، وللفت انتباه المسؤولين لخطورة هذه المواقع التي تتطلب الوقوف عليها لحماية أرواح قاطني جدة. وقد استنتجت الدراسة عددا من النتائج أهمها:

- أظهرت الدراسة أن (٧٩) موقعا في المدينة، يقع فيها ما نسبته (٤٠%) من إجمالي الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة، أو ما مجموعه ٧٦٥ حادث، وتتجم خطورة هذه المواقع من تجاوزها لمتوسط الحوادث اليومي.
- استأثرت الجسور بما نسبته (٤١,١٦%) من الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة، تليها للمراكز الخدمية الواقعة على الشوارع والطرق بنسبة (٢١,٨٠%) ، فالأحياء السكنية بنسبة ١٧,٤١ % ، ثم الميادين والنقاطعات بنسبة ٨,٧٧% و ١٠,٨٣% على التوالي.
- تبين أن هناك تنوعا في مواقع الخطر تبعاً لتفاوت نوعية الموقع. فجسر الخير تبلغ حوادثه المرورية (٤٥)، وبرحة المهرجانات (٢٥)، وجسر الصالة الملكية (٢٤)، وجسر ولي العهد (٢٠)، وتقاطع شارع الأمير محمد بن عبد العزيز (الخطبة سابقا) مع المكرونة (١٩)، وموقع محطة الميزان علي خط الحرمين (١٤). هذه المواقع فقط يقع فيها ما نسبته ١٨,٩٦ % من إجمالي مواقع الحوادث الجسيمة في مدينة جدة.
- أبرزت الدراسة أهمية تقييم التأثير للحركة المرورية على استخدام الأرض،



فهناك ارتفاع في معدلات الحوادث المرورية الجسيمة في المراكز للخدمية مثل المحطات، والأسواق، والمطاعم، والمخابز، والمركز التجارية والسكنية.

- أسهم ضعف الآلية الفعالة المتبعة عند رسم السياسات المرورية وتطبيقها، ومثال ذلك عدم التشدد في تطبيق نظام الجزاءات والعقوبات المفروضة على السائقين في ارتفاع عدد الحوادث المرورية.

#### التوصيات :

- إنشاء قاعدة معلومات وطنية شاملة للإحصاءات عن الحوادث المرورية على مستوى المدن والمحافظات لتقليل الجهد والوقت الضائع في جمع بيانات يدوية، وحتى يتسنى المقارنة بين السنوات لفائدة الأبحاث العلمية.
- يستوجب على جهات الاختصاص التعرف على الموقع الذي يتجاوز عدد حوادثه حد المتوسط العام للحوادث (٥,٤) حوادث في المدينة للوقوف على تلك المواقع للكشف عن أسباب ارتفاع حوادثها، ولتطوير وتحسين هذه المواقع ذات الحوادث المرورية الجسيمة على الطرقات بعد أن حددت الدراسة مواقعها وتوزعها مكانيا. فالخطوة المكملة تستوجب من المختصين في هندسة النقل والمرور والسلامة المرورية تحديد مشكلات هذه المواقع، وتحليل أبعاد الخطورة فيها.
- تبين من نتائج الدراسة أن هناك عددا كبيرا من المواقع في مدينة جدة قد تجاوزت معدل الخطر في هذه المواقع الجسيمة في حوادثها المرورية، وإن الخروج بتوصيات قابلة للتطبيق لدى الجهات التنفيذية للحد من الحوادث المرورية، يساعد في رفع مستوى السلامة المرورية، ومن ثم رسم

استراتيجية وطنية لمشكلة الحوادث المتفاقمة في طرقات ومدن الوطن السعودي.

■ إن تكرار مثل هذه الدراسات عن مواقع الحوادث المرورية الجسيمة في مدينة جدة كل عام أو كل ثلاثة أعوام، يسهم في الكشف عن أوجه التباين بين حين وآخر. فهذه الأماكن تمثل مواقع مهلكة أو مميتة وبمثابة المصيدة للسائقين ومستخدمي الطرق.

■ على الأفراد ومستخدمي الطرق من سائقين ومشاة أن يعوا دورهم في مواجهة مشكلات المجتمع فيما يختص بالحوادث المرورية التي تتطلب البعد الإنساني والوطني لتحقيق الأمن المروري في المدينة.

■ الحاجة الملحة إلى دراسة المداخل والمخارج على امتداد الطرق والجسور، وإلى المراكز الخدمية، مثل المقاهي والمطاعم ومراكز التسوق والمحطات بحيث تقابل متطلبات السلامة المرورية لمرتاديها ومستخدمي الطريق الاستعانة بكاميرات مرورية ثابتة على مداخل ومخارج الجسور والنقاطعات والميادين، ومراقبة الحركة المرورية. والاهتمام بدراسة مواقف السيارات ومساحاتها للمراكز الخدمية العامة والخاصة على الطرقات والشوارع.

■ ضرورة الاهتمام بإجراء دراسات عن التأثير المروري لمواقع المشاريع العمرانية الجديدة وإلزام مالكي المراكز الخدمية العامة والخاصة من قبل أمانات المدن بتنفيذها عند إنشائها والتصريح بها.

■ دراسة عناصر الطاقة الاستيعابية، والسرعة، والتعارضات المرورية، والتأخير للنقاطعات والميادين والجسور بمختلف أنواعها في مدينة جدة.

- لا بد أن يراعى عند وضع برامج السلامة المرورية أن تشمل على مختلف عناصر الحركة المرورية ومتابعة تنفيذها وتقييمها بين فترة زمنية وأخرى .

### المراجع العربية

- منشورات أمانة مدينة جدة ، ( ١٤١٧هـ ) وكالة التعمير والمشاريع ، التخطيط العمراني، تقرير عن المشاكل المرورية ومشروع دراسة تحسين الحركة المرورية بمدينة جدة ، ص ١٣ .
- زعزوع ، ليلى صالح ، ( ١٤١٧هـ ) رحلة المرأة اليومية للعمل في جدة ، دراسة جغرافية على النساء العاملات في القطاع التعليمي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى قسم الجغرافية بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- زعزوع ، ليلى صالح ، ( ١٤١٩هـ ) الحوادث اليومية على جسور طرقات مدينة جدة دراسة تطبيقية في جغرافية الحوادث المرورية ، مقدم إلى الندوة السادسة لأقسام الجغرافية المنعقدة في جامعة الملك عبد العزيز في ١٥-١٧/١١/١٤١٩ .
- الزهراني، عبد الرحيم حمود ، جمجوم، محمد عمر، البار، حامد عمر ، ( ١٤٠٩هـ ) " تحليل الحوادث المرورية في مدينة جدة " ، التقرير الختامي، مجلس البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .
- شرطة جدة ، قسم التحقيقات المرورية ، بيانات الحوادث المرورية لعام ١٤١٧هـ .
- الصالح ، ناصر عبد الله عثمان، ( ١٤١٦ ) ( حوادث المرور بمدينة مكة المكرمة عام ١٤١٣ دراسة في خصوصية الموقع ، رسائل جغرافية ( ١٨١ ) ، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت .
- الصالح ، ناصر عبد الله عثمان ، ( ١٤٠٨هـ ) حوادث المرور بمدينة مكة المكرمة: العلاقات والاتجاهات الزمانية، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى .
- الصقر، عبد الله بن نجر ( ١٤١٨هـ ) مشكلة حوادث المرور في المملكة العربية السعودية من واقع الإحصاءات الرسمية، سجل المؤتمر الوطني الأول للسلامة المرورية

- المنعقد في الرياض بين شعبان ١٤١٨ : ٢٠-٢٣.
- العجمي، علي عبد العالي ، (١٤١٨هـ) برنامج السلامة المرورية لحوادث الطرق ، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني للسلامة المرورية ، ٢٠-٢٣-١٤١٨ ، الرياض .
  - محمد بن ، محمد محمود ، (١٤٠٧هـ) حوادث المرور بمدينة الرياض، بحث مقدم إلى ندوة المدن السعودية وانتشارها وتركيبها الداخلي المنعقدة من ٧ إلى ٩ جماد الثاني ١٤٠٣ ، بجامعة الملك سعود ، ص ٣٣٥-٣٧٧.
  - وزارة الداخلية ، (١٤١٧هـ)، الأمن العام ، شرطة جدة ، التحقيقات المرورية، بيانات عن الحوادث المرورية لمدينة جدة. وزارة المواصلات، (١٤٠٦ هـ) ، جسر الميناء ومشروع وزارة المواصلات في جدة .
  - وزارة المواصلات ، (١٤٠٧هـ)، وكالة الوزارة لشئون النقل، معجم مصطلحات النقل البري - عربي - إنجليزي.
  - وزارة المواصلات، (١٤١٨هـ) الإدارة العامة للطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة، تقرير غير منشور، عن التقاطعات العلوية على طرق مدينة جدة.
  - وزارة المواصلات، (١٤١٩هـ) الإدارة العامة للطرق والنقل بمنطقة مكة المكرمة، تقرير غير منشور، عن الجسور الواقعة على طرق جدة التابعة لعقد الصيانة (٣٠٦)

#### المراجع الأجنبية :

- Cosul, p. c, (1989), Generalized Poisson Distributions , Properties and Applications, Marcel Decker, NY
- Dalyil, E & Bourke, G.J, & McGwray,j (1991), Interpretation & Uses of medical statistics, Blackwell.
- Jegede, F, j, (1988), Spatio - temporal analysis of road traffic accidents in Oyo State, Niagara, Accident Analysis and prevention, vol. 20, No.3 pp. 227-243, 1988.
- Hammond, h & McCullagh, p,( 1980), quantitative techniques in geography , clarendon press, oxford.
- Mollering, H (1974) the journey to death: A spatial Analysis of fatal traffic crashes in Michigan 1969, dept-Geography, and university of Michigan.

- Shaw,g & wheeler,d, (1985) statistical techniques in geographical analysis , john Wiley & sons.
- Whitelegg, J, (1987), A Geography of road traffic Accidents, Institute of British Geographical Transaction, vol. 12, p161-176



# أثر تطبيق إدارة الوقت على إنجاز المعاملات الإدارية دراسة ميدانية في إدارتي المرور والشرطة بالأحساء

---

إعداد

الدكتور/ صالح بن عبد الله بن صالح المحجم

أستاذ التسويق المساعد - قسم الإدارة

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الأحساء - المملكة العربية السعودية

---





## ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة الوقت وأثره الفعّال على المعاملات الإدارية ومدى تطبيقه في الدوائر الحكومية، وذلك بناء على معاملة اختبرت بعباية يشترط أن تتجزأ وتستكمل في أكثر من دائرة حكومية واحدة. وهي معاملة الحصول على لوحة سيارة خصوصي بديلة للوحة المفقودة. هذه المعاملة يتم إنجازها واستكمالها في إدارتي المرور والشرطة. ولتحقيق هدف البحث استخدم الباحث طريقة دراسة الحالة. وللحصول على البيانات اللازمة لإتمام هذا الدراسة فقد قام الباحث بتدوين كافة الخطوات والإجراءات المتبعة بهذه المعاملة والتي دونها الباحث خطوة بخطوة في إدارتي المرور والشرطة بمحافظة الأحساء. إضافة إلى البيانات التي جمعها الباحث من المقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض المسؤولين في كلتا الإدارتين. ولقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أثبتت أن مفهوم إدارة الوقت ومبادئه وتطبيقاته ضعيف جداً في الخطوات والإجراءات الإدارية في المعاملات الحكومية. كما استنتج الباحث مجموعة من مضيعات الوقت. وأخيراً انتهى البحث إلى أهمية مواصلة البحوث في هذا المجال، ثم قدم الباحث مجموعة من التوصيات على مستوى القطاعات الحكومية بصفة عامة وإدارتي المرور والشرطة بصفة خاصة.

## أولاً: مقدمة للدراسة ومنهجيتها

يمثل الوقت أحد الموارد الهامة والثمينة لأي إنسان، سواء في عمله أو في حياته الخاصة، سواء كان موظفاً في منشأة كدائرة حكومية، أو مراجعاً لهذه الدائرة. لأن الوقت كما قيل إذا مضى منه شيء لا يعود أبداً، وإن لم يُحسن الفرد استغلاله بفاعلية فإنه يفقد كثيراً يصعب تعويضه. وبهذا المفهوم ظهر التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية. لأن معظم العاملين في الدول المتقدمة، سواء كانوا في المؤسسات العامة أو الخاصة، هم أكثر تفهماً وتطبيقاً للوقت. فهم حريصون على استخدامه ويعرفون كيف يستثمرونه في حياتهم العادية والمهنية<sup>(١)</sup>.

وسوف تسلط هذه الدراسة الضوء على مكانة الوقت وأهميته في طبيعة الأعمال الإدارية لبعض الموظفين للحكوميين، وهل وضعت الخطوات والإجراءات في تعاملاتهم مع المراجعين بعد دراسة علمية تضمن اليسر والسهولة للمراجع أم

هو التعقيد والتطويل في المعاملة. وقد اختار الباحث بعض الأعمال الإدارية في بعض الدوائر الحكومية، نظراً لأن كافة الدوائر الحكومية وضعت لخدمة المواطن والمقيم في هذه الأرض المباركة، ومن ثم فإن أي تطوير أو تعديل في هذه الإجراءات والمعاملات يصب في هذا الهدف النبيل. لذا اختار الباحث بعض الأعمال الإدارية في إدارتين هامتين لا يستغني مواطن أو مقيم عن مراجعتهما. وهي دراسة ميدانية لبعض الإجراءات الإدارية في إدارة المرور والشرطة، والمتعلقة بدراسة خطوات وإجراءات معاملة الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية.

#### ١-١: مشكلة البحث

انطلقت هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الوقت الضائع وغير المستثمر بين ثنايا العمليات الإدارية يُعد مشكلة حقيقية تحتاج إلى بحوث ودراسات مستفيضة، سعياً لتلافي أو تقليل هذه الأوقات الضائعة، وضماناً لزيادة الإنتاجية الإدارية بين الموظفين. فالإجراءات والخطوات الإدارية التي تُمارس وتُتبع داخل معظم الدوائر الحكومية لإتمام معاملات المراجعين تُكلف جهداً، وتستغرق وقتاً على هذه الدائرة ومراجعيها، سواء في عدد مراحلها أو خطواتها أو الفترة الزمنية الطويلة لكل خطوة داخل هذه الإجراءات. ولذلك ينبغي العمل بكل السبل والوسائل من أجل تقليص هذا الجهد، واختصار هذا الوقت للحد الأدنى.

#### ٢-١: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١. إن الوقت مورد محدود لا يمكن تعويضه. والإداريون يرون أن أغلب مشكلات انخفاض إنتاجية الموظفين تنشأ نتيجة عدم استغلال الوقت بفاعلية. لذا تكمن أهمية هذه الدراسة في اختيار إحدى المعاملات الإدارية الحساسة لمعرفة مدى تطبيق مفهوم إدارة الوقت، وأثره الفعال على هذه المعاملة وهي (الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية)، والتي تتم بين إدارتي المرور والشرطة، والتي قد يتعرض لها معظم أفراد المجتمع، ويستفيد منها في معرفة خطوات وإجراءات هذه المعاملة بالصورة المثلى وفق تطبيق مفهوم إدارة الوقت.

٢. إن الدراسات السابقة اهتمت بالوقت ودوره في العمل الإداري، والوسائل المثلى لاستخدامه و استثماره، ومعرفة مضيعاته. إلا أن جل هذه الدراسات ركزت على دراسة الوقت من ناحية الموظفين وإنتاجهم الإداري، بينما أهملت جانب المراجعين وأوقاتهم داخل العملية الإدارية. لذا اهتمت هذه الدراسة بهذا الجانب إيماناً من الباحث بأن المراجع هو المحور الرئيس لأي عمل إداري. ولولا تدفق المراجعين على المؤسسات الحكومية لقضاء مصالحهم وإنهاء معاملاتهم لما أنشئت هذه الدوائر الحكومية. وعليه فإن هذه الدراسة ركزت على خطوات وإجراءات إدارية تهم المراجع، وتقلل من عوائقه في ضوء مفهوم إدارة الوقت.

٣. إن هذه الدراسة نافعة للمراجعين وموظفي الإدارة على حد سواء، لأن اختصار الإجراءات، وتقليل الخطوات على المراجعين في ضوء مفهوم إدارة الوقت هو في حد ذاته مفيد ونافع للإدارة وموظفيها في تقليل العبء والجهد عليهم، وتمكينهم في استيعاب أكبر عدد من المراجعين في أقل وقت ممكن.

٤. إن أغلب الدراسات الميدانية السابقة التي أجريت في المملكة العربية السعودية انحصرت في مدينتي الرياض وجدة. ومع أن هاتين المدينتين جديرتان بالدراسة في كافة المجالات، إلا أن بعض المناطق الأخرى من المملكة، وبعض المحافظات الكبيرة فيها تقتصر إلى مثل هذه الدراسات. لذا اختار الباحث محافظة الأحساء، التي تُعد من أكبر محافظات المملكة إدارياً واجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً<sup>(٢)</sup>، وبهذا تسهل عملية تعميم النتائج على باقي محافظات المملكة.

#### ١-٣: أهداف الدراسة

إن الأهداف الرئيسة للدراسة تتبلور في محورين: أولهما محاولة صياغة الخطوات والمراحل التي تمر بها معاملة الحصول على لوحة سيارة خصوصي بديلة للوحة المفقودة صياغة تضمن استثمار هذا الوقت بشكل فعال، ومحاولة معرفة الوقت الضائع، ثم التوصل إلى الوسائل للتقليل منه أو استغلاله بدلا من هدره دون أي فائدة أو إنتاج. وثانيهما معرفة ما إذا كانت بعض الخطوات والإجراءات الحكومية تتم وفق مفهوم إدارة الوقت بناء على معاملة الحصول على لوحة سيارة خصوصي بديلة للوحة المفقودة في إدارتي المرور والشرطة بالأحساء.

#### ١-٤: تساؤلات الدراسة

لتحقيق الأهداف السابقة تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يراعى عنصر الوقت من قبل الأجهزة الحكومية والعاملين فيها؟

- هل الخطوات والإجراءات المتبعة في معاملة الحصول على لوحة مفقودة للسيارات الخصوصية مقبولة ومرضية لدى المراجع والموظف على حد سواء، وهل يمكن اختصارها لكسب الوقت الذي تستغرقه؟.
- ما مدى فاعلية الموظف الحكومي في استخدامه واستثماره لوقت عمله؟.
- ما هي مسببات وعوامل تضيق الأوقات لدى الموظف الحكومي؟.
- ما هي الوسائل والأدوات المقترحة لتقليل نسبة الأوقات الضائعة لدى الموظف الحكومي بوجه عام، ولدى العاملين في إدارتي المرور والشرطة بالأخصاء بوجه خاص؟.

#### ١-٥: منهجية البحث:

تم الاعتماد في عرض موضوع الدراسة للوصول إلى الأهداف المرجوة منها على منهجين هما:

أولهما الدراسة النظرية التي تم بموجبها جمع ما أتيج من المصادر للبيانات الثانوية عن طريق المراجع العلمية والدوريات المتخصصة المتعلقة بموضوع البحث، التي تساهم في توفير الإجابات اللازمة، وتحقيق الأهداف المحددة له.

وثانيها تطبيق أسلوب المنهج الوصفي التحليلي. فقد تم استخدام طريقة دراسة الحالة Case Study Method التي تعتمد على دراسة أحد الإجراءات أو المعاملات الإدارية التي تمارس داخل إحدى الدوائر الحكومية للحصول على معرفة مدى تطبيق مفهوم إدارة الوقت، وأثره الفعال على هذه الخطوات والإجراءات الإدارية. وقد تم تطبيق هذه الدراسة على معاملة واحدة تتم بين إدارتي المرور والشرطة لمعرفة خطوات وإجراءات هذه المعاملة، ومدى تطبيق مفهوم إدارة

الوقت فيها، وهذه المعاملة هي (الحصول على بديل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية).

#### ٦-١: محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

٦-١-١: مع أن هدف الدراسة ينصب على معرفة ما إذا كانت مجمل الخطوات و الإجراءات الإدارية في معاملات الدوائر الحكومية تتم وفق مفهوم إدارة الوقت، إلا أن هذه الدراسة اقتصررت على إدارتين من الدوائر الحكومية المهمة للمواطن والمقيم على حد سواء، وهما إدارتا المرور والشرطة.

٦-١-٢: لم تشمل الدراسة كافة المعاملات الإدارية داخل أروقة إدارتي المرور والشرطة ، لصعوبة ذلك على الباحث ، وصعوبة جمعها في بحث واحد ، وإنما اقتصررت على معاملة واحدة هي الحصول على بديل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية.

٦-١-٣: نظرا لضيق الوقت والجهد وكافة المتطلبات المادية على الباحث، اقتصررت الدراسة على محافظة واحدة من محافظات المملكة، هي محافظة الأحساء، وذلك لأن الباحث من أهل هذه المحافظة وطبيعة احتكاكه المستمر بالدوائر الحكومية فيها يُمكنه من جمع البيانات الميدانية أكثر من أي محافظة أخرى.

٦-١-٤: اقتصررت الدراسة على التعرف على وجهة نظر المسؤولين فقط في إدارتي المرور والشرطة عن طريق المقابلة الشخصية، وبالتالي لم نتح

الفرصة للتعرف على وجهة نظر الأطراف الأخرى، كالموظفين والمراجعين لهذه المعاملة داخل إدارتي المرور والشرطة.

#### ٧-١: خطة الدراسة

تضمنت خطة البحث لهذه الدراسة ما يلي:

أولاً: مقدمة الدراسة والتي شملت عرض الموضوع، وخطة البحث فيها، ثم تحديد المشكلة، وتوضيح أهمية الدراسة، وأهدافها، وكذلك منهجية الدراسة وتنظيمها. ثانياً: الإطار النظري للدراسة ويشمل توضيح مفهوم إدارة الوقت، وأهميته، وخصائصه، ثم عرض ملخص للدراسات السابقة في مجال إدارة الوقت.

ثالثاً: الدراسة الميدانية. شملت سرد كافة الخطوات والإجراءات المتعلقة بمعاملة (الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية) والتي دونها الباحث خطوة بخطوة في إدارتي المرور والشرطة بمحافظه الأحساء. إضافة إلى البيانات التي جمعها الباحث من المقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض المسؤولين في هاتين الإدارتين.

رابعاً: مناقشة ودراسة كافة البيانات الميدانية والنظرية ، وتحليلها علمياً للوصول إلى النتائج والتوصيات.

خامساً: النتائج. وتشمل عرض أهم العناصر التي استنتجت من تحليل البيانات لمعرفة هل أثرت على استنزاف الوقت وتطويل المعاملات؟

سادساً: التوصيات. وتضمنت تقديم بعض التوصيات المتعلقة بهذه الدراسة، والتي تُساعد المسؤولين في تقليل هدر الوقت والمال والجهد للمراجع والموظف على حد سواء.

## ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة في مجال إدارة الوقت

### ٢-١: مفهوم إدارة الوقت:

الوقت كما يراه بعض العلماء والمفكرين هو الحياة<sup>(3)</sup>؛ باعتبار أن حياة الإنسان ما هي إلا وقت يقضيه من ميلاده إلى وفاته. بينما يرى آخرون أن الوقت هو وعاء العمل<sup>(4)</sup>؛ باعتباره للفترة التي تستغرق في أداء عمل ما في فترة الدوام الرسمي للعمل. فكل المفهومين جائز ومقبول. لأن أصحاب الرأي الأول نظروا إليه من زاوية العموم فاعتبروه شاملاً لعمر الإنسان كله. بينما أصحاب الرأي الثاني خصصوه في ساعات العمل فقط، لأنهم رأوه من منظور إداري وإنتاجي بحث. لذا فإن الاعتماد على كلا المفهومين في تحديد الوقت يُعد أشمل وأصوب<sup>(5)</sup>.

ولقد ارتبط مفهوم الوقت بشكل كبير بالعمل الإداري خلال العقد الثالث من القرن الماضي، وذلك بسبب وجود عملية مستمرة من الدراسات والأبحاث التي يقوم بها الإداريون بهدف تحقيق فعالية مرتفعة في استثمار الوقت المتاح للوصول إلى الأهداف المنشودة. وكذلك لأن الإدارة هي عمل ووقت أو حركة وزمن، فما من عمل يؤدي إلا كان الزمن بجانبه، وما من حركة تؤدي إلا ضمن وقت محدد<sup>(٦)</sup>.

فإذا كان الوقت وعاء العمل أو الحياة كلها، فماذا نعني بإدارة الوقت؟ إن مفهوم إدارة الوقت ليس له تعريفاً موحداً لدى جميع الباحثين والمفكرين، بسبب طبيعة الوظائف والدوافع والاحتياجات والثقافات المختلفة بين عشرات الباحثين والدارسين عن الوقت وإدارته. ومن هذا المنطلق، تُعد إدارة الوقت من أكثر



المصطلحات صعوبة عند محاولة تحديده. لذا يُمكن أن نذكر بعض المفاهيم لأهم المفكرين في هذا المجال.

يرى جريسمان أن "إدارة الوقت تتضمن تلك الطرق والوسائل التي تُعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه، وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف"<sup>(٧)</sup>. كما عرفها هلمر Helmer بأنها "تحديد ووضع أولويات لأهدافنا، بحيث يمكننا تخصيص وقت أكبر للمهام الهامة، ووقت أقل للمهام الثانوية"<sup>(٨)</sup>. بينما لخص دراكر Drucker إدارة الوقت بقوله: "إن إدارة الوقت تعني إدارة الذات، لأنَّ من لا يستطيع إدارة ذاته لا يستطيع إدارة وقت الآخرين"<sup>(٩)</sup>.

وعرف بعض المفكرين العرب إدارة الوقت بتعاريف متعددة حسب الثقافة والبيئة، وكذلك الزمن الذي عاشوا فيه. فزى مثلاً أن من أوائل من حدد مفهوم إدارة الوقت من العرب والمسلمين هو ابن قيم الجوزية رحمه الله - من منظور الحكمة التي عرفها بقوله: "هي فعل ما ينبغي، على الوجه الذي ينبغي، في الوقت الذي ينبغي"<sup>(١٠)</sup>. وفي العصر الحديث اعتبر هلال إدارة الوقت "توجيه القدرات الشخصية للأفراد ، وإعادة صياغتها لإنجاز العمل المطلوب ، في ضوء القواعد والنظم المعمول بها"<sup>(١١)</sup>.

أما سهيل سلامة فقد عرف إدارة الوقت بأنها "استثمار الوقت بشكل فعال لتحقيق الأهداف المحددة في الفترة الزمنية المعيّنة لذلك"<sup>(١٢)</sup>. في حين يعرفها الجريسي بمفهوم أوسع، فيرى إدارة الوقت بأنها "الاستخدام الأفضل للوقت، ولإمكانيات المتاحة بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف. ولن يكون ذلك إلا

من خلال الالتزام، والتحليل، والتخطيط، والمتابعة، للاستفادة من الوقت بشكل أفضل في المستقبل<sup>(١٣)</sup>.

أما الخزامي فقد اختصر مفهوم إدارة الوقت في كلمتين بأن إدارة الوقت هي إدارة الحياة<sup>(١٤)</sup>. أما ملائكة فعرف إدارة الوقت تعريفاً حاول فيه الجمع بين الرؤية الدينية والرؤية الدنوية معاً، فيقول إن إدارة الوقت: "هي تخطيط استخدام الوقت وأسلوب استغلاله بفاعلية، لجعل حياتنا منتجة وذات منفعة أخروية ودنيوية لنا ولمن أمكن من حولنا وبالذات من هم تحت رعايتنا"<sup>(١٥)</sup>.

في ضوء ما تقدم، ومن خلال التعاريف والمفاهيم السابقة من الباحثين والمعنيين بالفكر الإداري، نلاحظ أن مفهوم إدارة الوقت يجب أن يضم العناصر التالية: الأهداف، الأدوات، الأفراد والزمن المحدد، لأن الإدارة تقوم على تحقيق أهداف في ضوء إمكاناتها المحدودة من وقت، وأفراد، وأدوات مادية وذهنية. فالوقت هو الوعاء لكل عمل إداري لأنه ما من عمل يؤدي إلا كان الزمن شريكه. وإذا كنا نسلم بأن كل مدير يواجه مشكلات في إدارة الوقت تختلف في درجة حدتها واحتياجها من إدارة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، فإننا يمكن أن نعرف إدارة الوقت بأنها النشاط الإنساني الجماعي المدروس الساعي إلى تحقيق أغلب الأهداف وأهمها بأعلى كفاءة وأقل وقت ممكن.

## ٢-٢: خصائص الوقت

أدركنا فيما مضى أن الأفكار والآراء بين الباحثين والمفكرين قد تنوعت وتعددت حول تعريف إدارة الوقت، بينما تقاربت في تحديدها لمفهوم الوقت. ونظراً

لهذا التقارب، فإن الباحثين أجمعوا على مجموعة من الخصائص للوقت يمكن إجمالها في الآتي:

٢-٢-١: أن الوقت سلعة حرة لا تُباع ولا تُشترى لأنك تحصل على نفس الكمية التي يحصل عليها الآخرون<sup>(١٦)</sup>. إن الوقت يمر بسرعة محددة وثابتة، فكل ثانية تُشبه الأخرى، لأنه يتحرك بموجب نظام مُعين محكم، لا يُمكن إيقافه، أو تغييره، أو زيادته أو إعادة تنظيمه<sup>(١٧)</sup>. إنه مورد محدد يملكه الجميع بالتساوي، فمع أن الناس لم يولدوا بقدرات أو فرص متساوية فإنهم يملكون الساعات نفسها كل يوم، وهكذا فإن جميع الناس متساوون من ناحية المدة الزمنية، سواء أكانوا من كبار الموظفين أم من صغارهم، وسواء أكانوا من أغنياء القوم أم من فقرائهم.

٢-٢-٢: إن الوقت يمضي بانتظام نحو الأمام دون أي تأخير أو تقديم، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إيقافه أو تراكمه أو تبديله أو مضاعفته أو تصنيعه أو إحلاله<sup>(١٨)</sup>. لذا فهو مورد نادر سريع الانقضاء، ومشكلته ليست في مقداره، ولكن في كيفية إدارته. فهل يستخدم بشكل جيد ومفيد في إنجاز الأعمال المطلوبة أم يهدر ويضيع في أمور قليلة الفائدة؟

٢-٢-٣: إن الوقت لا يمكن لتخاره، فليس لديك خيار إلا أن تتفقه<sup>(١٩)</sup>. لذا فاستفد منه عند إنفاقه وحافظ على كل ثانية منه في أهدافك، فهو الرأسمال الحقيقي بين يديك إذا مضى لا يمكن إرجاعه. لذا يجب على الفرد أن يستفيد منه.

٢-٢-٤: إن عنصر الوقت يعتبر ضمن العناصر الإدارية للإنتاج (كالموارد المالية، الآلات والمعدات، المواد الخام، للموارد البشرية، إضافة إلى الوقت). إلا أنه يُميّز عنهما بأنه العنصر الوحيد الموزع بعدالة بين البشر؛ بخلاف العناصر الإنتاجية الأخرى. فعناصر الإنتاج متفاوتة زمانياً ومكانياً متفاوتة من منطقة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر. وإذا كانت هذه العناصر متفاوتة الأهمية، والحاجة إليها في العمل الإداري، فإن الوقت هو العنصر الأساسي في العمل الإداري، لأنه وعاء لكل عمل ولكل إنتاج<sup>(٢٠)</sup>.

### ٢-٣: أهمية إدارة الوقت

من المسلّم به بين الباحثين والمفكرين أن الفرد الذي ينظر إلى الوقت بعين الاهتمام هو الذي يحقق إنجازات كثيرة في حياته الشخصية والمهنية. وعلى العكس من ذلك فإن المرء الذي لا يهتم كثيراً بالإنجازات ينظر إلى الوقت بلا أهمية؛ فتراه لا يبالي أين أنفق، وكيف أنفق<sup>(٢١)</sup>. ولذا نال الوقت اهتماماً خاصاً من الباحثين والعلماء خلال العقود القليلة الماضية. ويرجع السبب إلى الآتي<sup>(٢٢)</sup>:

- ازدياد توقعات المنظمات لما يجب أن يحققه العاملون فيها.
- تعدد بيئة العمل بمختلف أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- ارتفاع معدلات التغيير السنوي.
- زيادة حجم المنظمات والحكومات، وزيادة تأثيرها على الأفراد.
- تحديد فاعلية الأجهزة والوسائل المساعدة في المنظمة.

- ارتفاع معدلات التكاليف غير المباشرة، والتي من بينها جهد ووقت العامل داخل المنظمة.

وللوقت أهمية خاصة، كونه الأداة الأولى في الإنتاجية والعطاء، سواء في حياتنا اليومية كأفراد أم في حياتنا العملية كموظفين ، لأن العمل الإداري لا يتم في فراغ، بل يُمارس في إطار محدد وثابت، ويعتمد على عناصر محددة من أجل القيام به بالصورة المثلى، ومن هذه العناصر وأهمها الوقت. يقول دراكر Drucker "الوقت هو أهم الموارد فإذا لم تتم إدارته فلن تتم إدارة أي شيء آخر"<sup>(٢٣)</sup>. كما أن إدارة الوقت على المستوى الشخصي أو المهني تُساعد الفرد على إتمام أعماله بشكل أسرع وبمجهود أقل، وربما أتاح لك اغتنام فرص لم تكن متاحة لولا إدارتك الموفقة للوقت. لذلك اعتبر الجريسي إدارة وتنظيم الوقت مطلباً أساسياً لكل مدير ليس في دنياه فقط بل حتى لآخرته<sup>(٢٤)</sup>، تأسيساً بقول النبي صلى الله عليه وسلم (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال: عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق، وعن علمه ماذا عمل به)<sup>(٢٥)</sup>، فهذه أربعة أسئلة نصفها متعلق بالوقت.

ولعلنا نبرز أهمية إدارة الوقت للمديرين عندما ندرك الفوائد المكتسبة التي يحققها لنا الوقت عند تنظيمه وإدارته منها ما يلي:

- التخفيف من الضغوط، سواء في العمل أو ضغوط الحياة المختلفة.
- قضاء وقت أكبر في التطوير الذاتي.
- تحسين إنتاجيتك بشكل عام.
- إنجاز أهدافك وأحلامك الشخصية.

## ٢-٤ : مضيعات الوقت

إن من أهم مشاكل إدارة الوقت هو ضياعه دون إنتاج، أو إنفاقه على أعمال أقل أهمية أو بعيدة عن الأهداف. ومعرفتنا لمضيعات الوقت وأسباب تبديده يساعدنا في حل المشكلة الرئيسية لإدارة الوقت. إن مضيعات الوقت في العمل الإداري كثيرة ومتعددة، استنتجها الباحثون في دراساتهم السابقة في العمل الإداري خلال عقود متعددة.

فقد قام دراكر Drucker بإجراء تجربة على أربع مجموعات من المديرين، بهدف الوصول إلى الأسباب الرئيسية لمضيعات الوقت، واستنتج أن العوامل التي تؤدي إلى ضياع الوقت كثيرة منها "زيادة عدد الاجتماعات عن الحد المعقول، عدم كفاية المعلومات وأنظمة الاتصال، المكالمات الهاتفية الزائدة عن الحد، قراءة الصحف والمجلات، تضخم عدد العاملين، سوء الإدارة وعدم كفاية التنظيم، الزيارات المفاجئة، التردد في اتخاذ القرارات، الخوف من ارتكاب الأخطاء، التفويض غير الصحيح، سوء ترتيب الأولويات، المقاطعات في أثناء العمل، المجاملات والتفاعل الاجتماعي داخل المنظمة، البدء فـي تنفيذ مهمة قبل التفكير فيها والتخطيط لها، الانتقال إلى مهمة جديدة قبل إنجاز المهمة السابقة، الاهتمام بالمسائل الروتينية القليلة الأهمية"<sup>(٢٦)</sup>. أما ماكنزي A.Mackenzie فيذكر مضيعات الوقت مرتبة حسب تسلسلها في الأهمية: "المقاطعات الهاتفية، كثرة جدولة المهام، الأعمال الورقية والمكتب المزدهم بالأوراق، الزائرون المفاجئون، الاجتماعات، المعلومات الناقصة، الأزمات، التعب، محاولة إنجاز الكثير في وقت واحد، للقراءة، ثم الانهماك الزائد في العمل"<sup>(٢٧)</sup>.

كذلك تناول هاريسون Harrison في دراسة له بعنوان (الإدارة وإدارة الوقت) مضيعات الوقت لدى المديرين، فوجد خمسة وعشرين عاملاً تؤدي إلى ضياع وقت المدير، منها " المكالمات الهاتفية الزائدة عن الحد المطلوب، قراءة الصحف والمجلات، عدم تفويض السلطة، سوء الإشراف، الاجتماعات الطويلة، الزيارات غير المبررة، الاهتمام بأنشطة قليلة الأهمية"<sup>(٢٨)</sup>. في حين أجمل بعض الباحثين مضيعات الوقت في تعريفه لهذه المضيعات، فيرى أنها تتمثل في "كل شيء يمنع المدير من إنجاز الأهداف بأكثر السبل المتاحة فعالية"<sup>(٢٩)</sup>.

ولم تقتصر دراسة مضيعات الوقت على البحوث الغربية فقط، بل قدم الباحثون العرب دراسات ميدانية في هذا المجال. فقد أجرى عصفور دراسة ميدانية على مستوى الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وأوضحت أن أهم مضيعات الوقت كانت على النحو التالي: "التأخر صباحاً عن العمل، المكالمات الهاتفية لأغراض خاصة، قراءة المجلات المتعلقة بالعمل، تناول الشاي والقهوة، مراجعة المستشفى، مغادرة المكتب قبل نهاية الدوام، ومضيعات أخرى"<sup>(٣٠)</sup>.

أما الغيث فقد وضع في دراسة عن الإنتاجية في القطاع الحكومي للمديرين العاملين في المملكة العربية السعودية قائمة مكونة من عشرة بنود تمثل أهم مضيعات الوقت تمثلت في: الموظفين غير المؤهلين، الزوار بدون مواعيد، الإجراءات الروتينية المعقدة، المقاطعات في أثناء العمل، الأشياء الموضوعة في غير مكانها الصحيح كالملفات والمعاملات، عدم التقيد بساعات العمل الرسمية، التليفون الذي لا يمكن التنبؤ بموعد رنينه، عدم تفويض السلطة بشكل صحيح، الاعتماد على الذاكرة بدلاً من تخطيط العمل ومتابعته، التنظيم السيئ للعمل"<sup>(٣١)</sup>. وأضاف المسيليم عاملين من مضيعات الوقت، هما التوجه الاجتماعي العام نحو

الوعي بأهمية الوقت وكذلك للمؤثرات الفكرية الخاصة التي يحملها الموظف عند أداء عمله<sup>(٣٢)</sup>.

وقد عرّف البرادعي مضيعات الوقت بأنها "الأنشطة التي لا نقودنا في اتجاه تحقيق أهدافنا كمديرين"<sup>(٣٣)</sup>. ثم حدد مجموعة من المضيعات من بينها: عدم وجود السكرتارية المدربة ، وعدم التحكم في انفجار المعلومات. أما أبو شيخة فقد قسم مضيعات الوقت إلى قسمين: مضيعات خارجية وأخرى داخلية. فأما المضيعات الخارجية فمصدرها الناس و الأشياء. فالناس مثل الأسرة، العملاء. أما الأشياء فمثل القراءة وكتابة الرسائل والذكرات والتقارير. وأما المضيعات الداخلية فمصدرها داخلي (أي داخل المنشأة) ومن الصعب التغلب عليها، وتتضمن عادة التسويف والاجتماعات، وضعف التخطيط، وعدم القدرة على قول لا وغيرها<sup>(٣٤)</sup>.

وأخيراً فإن من أحدث الدراسات الميدانية التي أجريت في الوطن العربي دراسة الجريسي التي أجراها على مديري القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية. لقد اعتمدت هذه الدراسة على قائمة أكثر شمولاً للنبود المضيعة لوقت المدير مع نتائج الدراسات السابقة. وقد اعتمد الباحث على أربعة وعشرين بنداً قسمها على أربع مجموعات حسب الأهمية. فهناك مضيعات للوقت ذات أهمية مرتفعة جداً، يليها ذات أهمية مرتفعة ، ثم مضيعات للوقت ذات أهمية متوسطة ، وبعدها مضيعات ذات أهمية منخفضة<sup>(٣٥)</sup>.

وانطلاقاً مما سبق، فإنه يُمكن أن نستنتج من الدراسات السابقة أن مضيعات الوقت تتلخص في الآتي: إن كل عمل قليل الأهمية أو معنوم الفائدة في حياة الفرد



العادية أو المهنية يؤخر أو يعطل أداء أعمال مهمة، يُعد من مضيعات الوقت الحقيقي للمدير.

## ٢-٥: أساليب الحد من مضيعات الوقت

هناك أساليب كثيرة تضمن حسن إدارة الوقت يمكن إجمالها في الآتي:

- وجود خطة لتحقيق أهداف محددة في عملك الإداري.
- التدوين والتسجيل لأعمالك، لأن النسيان يجعل المدير حائراً فيما يريد إنجازه.
- عدم التأجيل لأنه أشد معوقات تنظيم الوقت واستغلاله.
- التفويض من أهم الأساليب لكسب الوقت، لأن المدير مهما أوتي من قوة ومعرفة لا يستطيع القيام بجميع الأعمال الإدارية.
- التعامل مع الأوراق بحزم، فلا تجعلها تتكدس في مكتبك بل اتخذ قراراً عاجلاً بشأنها إما أن تتخلص منها، أو تحفظها في مكان واضح ومنظم.
- اختصار الإجراءات قدر المستطاع في المعاملات الإدارية، وذلك بدمج الخطوات المتشابهة في خطوة واحدة، أو إسقاط أي خطوة لا علاقة لها بهذه المعاملة من قائمة الخطوات.

## ٢-٦: أهم الدراسات الميدانية لإدارة الوقت

مع أن الاهتمام بدراسة الوقت بدأ مبكراً، في أوائل القرن الماضي، إلا أن الاهتمام بموضوع إدارة الوقت كدراسة ميدانية، وبالمفهوم الشامل والمتعارف عليه حالياً لم يبدأ إلا في أواخر الخمسينيات من القرن المنصرم. كما أن العالم الغربي في دراسته للوقت قد سبق العرب بعدة عقود. لأن الباحثين العرب لم يقدموا للدراسات الميدانية في إدارة الوقت إلا منذ حوالي عقدين من الزمان.

أما الدراسات النظرية حول إدارة الوقت فهناك الكثير من المؤلفات العربية والغربية لا يتسع المقام لذكرها في هذا القسم<sup>(٣٦)</sup>، وإنما سيستعرض الباحث أهم الدراسات الميدانية التي اهتمت بإدارة الوقت في العالمين الغربي والعربي .

ففي العالم الغربي، كانت دراسة ماكي J. McCay ١٩٥٩م من أوائل الدراسات في مجال إدارة الوقت بالشكل العلمي، إذ وضع كتابه إدارة الوقت. وكان من بين استنتاجاته الهامة الموجهة للمديرين: "إذا كنت تشعر بنقص في الوقت، فهذا دليل على أن مهاراتك ومعلوماتك الإدارية باتت غير صالحة للمستجدات"<sup>(٣٧)</sup>. وفي بداية الستينيات ظهر الكثير من الأبحاث والدراسات والمقالات والكتب العديدة في مجال إدارة الوقت. والحقيقة المرة أن كثيراً من هذه المساهمات العلمية بدأت في الغرب، وذلك للتطور الكبير في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وحتى التقنية كالاتصالات والمواصلات. وركزت معظم الدراسات على العوامل التي تؤدي إلى ضياع الوقت بشكل عام للسعي في تقليل تكاليف الإنتاج لزيادة معدلات الاستثمار. فقامت مثلاً الباحثة ستوارت R.M.Stewart ١٩٦٧م بإجراء دراسة تحت عنوان (المديرون ووظائفهم لمعرفة كيفية توزيع المدير البريطاني لوقته، فاتضح أن أهم ما يبذل وقت الإداريين هو الاجتماعات المطولة، وكذلك الاتصالات الهاتفية)<sup>(٣٨)</sup>.

أما الباحث دراكر P. Drucker ١٩٨٢م فقد أشار في دراسته إلى عوامل كثيرة تؤدي إلى ضياع وقت المدير بشكل عام، منها: سوء الإدارة وعدم كفاية التنظيم، تضخم عدد العاملين، التردد في اتخاذ القرارات، التفويض غير الصحيح، سوء ترتيب الأولويات، البدء في تنفيذ أية مهمة قبل التفكير فيها والتخطيط لها،

الانتقال إلى مهمة جديدة قبل إنجاز المهمة السابقة، الاهتمام بالمسائل الروتينية القليلة الأهمية<sup>(٣٩)</sup>.

كما قام الباحث ماككنزي Mackenzie بالاشتراك مع الباحث ريتشارد Richards ١٩٩١م بوضع قائمة جمع فيها أربعين من مضيعات الوقت الشائعة المصنفة حسب الوظائف الإدارية<sup>(٤٠)</sup>. وفي بحث مستقل لماكنزي اثبت أن مضيعات الوقت على المدير تتخلل كافة العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، وحتى عملية الاتصالات واتخاذ القرارات<sup>(٤١)</sup>.

كما أن بعض المعاهد الغربية المتخصصة شاركت في هذا المجال، ففي مسح أجراه معهد ألكسندر هاملتون A. Hamelton Institue تبين أن المقاطعات تحتل المرتبة الأولى في الأهمية من مضيعات وقت المدير، تليها الاجتماعات غير الفعالة، والمكالمات الهاتفية الكثيرة، والبحث عن المعلومات<sup>(٤٢)</sup>.

أما في العالم العربي، فلم تظهر الدراسات الميدانية إلا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ففي أوائل الثمانينات أجريت بعض الدراسات على مستوى بعض الأجهزة داخل بعض البلدان العربية. من هذه الدراسات دراسة تقدم بها فريد منى ١٩٨٠م عن التنفيذيين العرب أشار فيها إلى ضعف إدارة الوقت واستخداماته لدى التنفيذيين العرب، لأسباب منها عدم إدراك أهمية الوقت، ونمط الحياة الاجتماعية العربية من المجاملات والوساطة، إضافة إلى البيروقراطية والمركزية الشديدة<sup>(٤٣)</sup>. كما تقدم الحسن في عام ١٩٨٢م بدراسة توصل إلى نتيجة مفادها عدم القدرة على إدارة الوقت في ظل عدم وجود أهداف أو أولويات أو خطط يومية، أو

اختلاف الأولويات، وكذلك عدم وجود مواعيد محددة لإنهاء المهام والقيام بأعمال كثيرة في وقت واحد.

وبسبب عدم وجود فلسفة واضحة لأهمية الوقت لدى الإدارة في الدول العربية عامة وفي الأردن خاصة، كما افترضه كل من أبي شيخة والقريوتي ١٩٩٣م، اللذين قدما دراسة ميدانية عن المدير الأردني. وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة بين الخصائص الوظيفية للمدير الأردني ونظرته تجاه الوقت. أي أنه كلما ارتفع المستوى الوظيفي للموظف كانت فلسفته ونظرته تجاه الوقت أكثر أهمية؛ لأنه يرى في الوقت عنصراً محدوداً من عناصر الإنتاج، ومورداً هاماً لا بد من استثماره. ومن النتائج أيضاً عدم وجود علاقة بين الخصائص الشخصية ونظرة المديرين تجاه الوقت<sup>(٤٤)</sup>. وبعد عامين فقط قدم القريوتي دراسة أخرى بهدف مد يد العون إلى المديرين العرب في تنمية إدراكهم عن أهمية الوقت وكيفية تنظيمه واستثماره، أوصى فيها بضرورة قيام الإدارة باختصار بعض إجراءات الاتصالات من أجل الحفاظ على الوقت بوصفه مورداً هاماً، واستثماره على أكمل وجه.

وكذلك في المملكة العربية السعودية، حظي موضوع إدارة الوقت بأهمية ملحوظة لدى الباحثين منذ الثمانينات، إلا أن مجمل الدراسات الميدانية تركزت على مدينتي الرياض وجدة. ففي الدراسة الميدانية التي أجراها عصفور عام ١٩٨٠م لمعرفة كيفية استخدام المدير لوقت العمل الرسمي، تبين من نتائج الدراسة أن أقل من ٥ % من الوقت الرسمي يخصص للتفكير والتخطيط للعمل، بينما يصرف الموظف السعودي نصف وقت الدوام الرسمي في إنجاز المعاملات اليومية الرسمية، و ١٠ % من الوقت يذهب للأعمال المساعدة ذات العلاقة بالعمل الرسمي، كالمعاملات هاتفية، ومتابعة للموظفين، والتعقيب على المعاملات<sup>(٤٥)</sup>.

كما أبرز ملاحظة عام ١٤٠٧هـ في دراسته المقارنة بين المديرين السعوديين والغربيين العاملين في مؤسسات حكومية مختلفة في مدينة جدة، بهدف التعرف على مدى أهمية وقيمة الوقت، والأسباب أو المؤثرات فيه. وكان من نتائجه أن ١٠٠% من المديرين الغربيين، بينما ٨٨% من السعوديين يؤكدون أهمية الوقت، وضرورة استخدامه بشكل فعال ومنتج. كما أثبت أن عدم استخدام مفهوم إدارة الوقت للعاملين في المؤسسات الحكومية يرجع إلى أسباب منها نقص الكفاءة الإدارية والمؤهلات التعليمية والخبرات. كذلك كثرة عقد الاجتماعات بدون تنظيم، وبدون ضرورة، إضافة إلى جلسات التسلية وأساليب بعض المديرين غير الفعالة، كعدم التفويض<sup>(٤٦)</sup>.

أما دراسة الغيث تحت عنوان (الإنتاجية في القطاع الحكومي عام ١٩٩٠م)، التي أجريت على عينة من العاملين بالقطاع الحكومي داخل المملكة العربية السعودية، فقد توصل الباحث إلى قائمة لمضيقات الوقت تضمنت عشرة بنود هامة شملت أهم مضيقات الوقت للمديرين العاملين بالحكومة في المملكة العربية السعودية. كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المديرين يرون أن الوقت المتاح غير كاف للوفاء باحتياجات العمل<sup>(٤٧)</sup>.

وفي مدينة الرياض أيضا أجرى القرني ١٩٩٦م دراسة ميدانية للتعرف على نظرة المدير السعودي للوقت ومدى قدرته على إدارة وقت العمل الرسمي. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم وجود تأثير للخصائص الوظيفية والشخصية على نظرة المدير السعودي للوقت، بينما أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين الخصائص الوظيفية وقدرة المدير السعودي على إدارة الوقت. كذلك أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين راتب المدير وقدرته على إدارة الوقت من جهة، وعلاقة ارتباط إيجابية بين مؤهل المدير السعودي ونظرته للوقت<sup>(٤٨)</sup>.

وأخيراً، فإن من أحدث الدراسات الميدانية في المملكة العربية السعودية عن إدارة الوقت وأهميته دراسة الجريسي ١٤٢١هـ في القطاع الصناعي داخل مدينة الرياض. فقد قدمت هذه الدراسة في أولها النظرة الإسلامية الشمولية المتميزة عن الوقت وأهميته في حياة المسلم. أما جزؤها الميداني فقد هدف إلى معرفة نظرة المدير السعودي في القطاع الصناعي الخاص لقيمة الوقت وكيفية استثماره، وما هي الأدوات والوسائل التي يعتمد عليها المدير السعودي في تنظيم وإدارة وقت عمله. وكان من أهم نتائجه تأكيد أهمية الوقت لدى المدير السعودي في القطاع الصناعي الخاص، وحرص المدير السعودي على إدارة وقته بفعالية، عن طريق اهتمامه بعملية التخطيط بشكل ينسجم مع إدارة الوقت وعدم ضياعه. كما أن الدراسة لم تظهر علاقة ارتباطية بين قيمة الوقت من وجهة نظر المدير السعودي وحالته الاجتماعية. في حين أثبتت أنه كلما زاد عمر المدير زادت قيمة الوقت لديه. كما أثبتت أنه كلما ارتفع المؤهل العلمي للمدير زادت قيمة الوقت لديه. وأخيراً أظهرت الدراسة أربع عشرة وسيلة وأسلوباً يراها المدير السعودي هامة لتنظيم الوقت، فكانت آلة تصوير المستندات في المرتبة الأولى، يليها جهاز الفاكس، ثم إعداد قائمة يومية بالأعمال المطلوب إنجازها وتوقيتاتها، ثم جهاز الكمبيوتر<sup>(٩١)</sup>.

### ثالثاً: الدراسة الميدانية

شملت الدراسة الميدانية لهذا البحث جانبين: أولهما جمع وتكوين كافة الخطوات والإجراءات المتعلقة بمعاملة (الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية)، والجانب الثاني من الدراسة الميدانية شملت البيانات التي جمعها

الباحث من المقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض المسؤولين في إدارتي المرور والشرطة.

### ٣-١: الخطوات والإجراءات الإدارية

قام الباحث بتدوين كافة الخطوات والإجراءات الإدارية في معاملة الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية تدويناً يدوياً ، خطوة بخطوة في إدارتي المرور والشرطة بمحاكاة الأخصاء، فكانت على النحو التالي:

١- للذهاب إلى إدارة المرور للإبلاغ عن اللوحة المفقودة.

٢- موظف الاستعلامات بإدارة المرور غير موجود، وأحد الموظفين في الأقسام الأخرى يُخبر المراجع أن الإبلاغ عن اللوحة المفقودة يكون في إدارة الشرطة.

٣- يذهب المراجع إلى إدارة الشرطة، ويسأل موظف الاستعلامات لمعرفة القسم المختص للإبلاغ عن اللوحة المفقودة.

٤- موظف الاستعلامات بإدارة الشرطة يُبلغ المراجع بأن القسم هو الإدارة الجنائية - الدور الثاني الجناح الأيمن - الغرفة الرابعة على اليمين.

٥- يذهب المراجع إلى الغرفة المذكورة للإبلاغ عن اللوحة المفقودة، و ينتظر في طايف المراجعين. وعند وصول المراجع دوره يبلغ الموظف عن اللوحة المفقودة.

٦- يُخير الموظف بالإدارة الجنائية للمراجع بإحضار الآتي: (صورة من استمارة السيارة والأصل. صورة من بطاقة الأحوال والأصل. خطاب لمدير الشرطة يذكر فيها طريقة فقد اللوحة، وزمنها، والمكان الذي يظن أنه فقد فيها، ووضعها في ملف).

٧- يذهب للمراجع لإحضار المطلوب من الخطاب، وصور لبطاقة الأحوال المدنية، وصورة لاستمارة السيارة مع الأصل، والملف ثم يرجع بعد ساعة تقريباً ليوقف في الطابور مرة أخرى.

٨- يسلم المراجع الملف ومحتوياته للموظف المختص بالإدارة الجنائية.

٩- بعد اطلاع الموظف على الملف، والتأكد من وجود جميع الأوراق المطلوبة يكلف المراجع بالذهاب بالملف ومحتوياته إلى مدير القسم للتأشير على الخطاب.

١٠- يذهب المراجع إلى مدير القسم ( بعد ثلاث غرف من نفس الجناح) وينتظر دوره للتأشير على الخطاب.

١١- يؤشّر المدير على الخطاب، ويأمر المراجع بالذهاب إلى الموظف السابق لاستكمال اللازم.

١٢- يذهب المراجع إلى الموظف السابق، وبعد الانتظار في الطابور يسلم الملف.

١٣- يتأكد الموظف من التأشيرة والبيانات، ثم يحضر الموظف ورقة استبيان من الدرج لسؤال المراجع وتعبئة الاستبيان والذي فيه: (الاسم رباعي لصاحب



السيارة. نوع السيارة ، ورقمها ، وتاريخها. تاريخ فقد اللوحة ، وسبب الفقد. هل بحثت عنها قبل التبليغ؟ وهل فقدت لوحة قبل هذه اللوحة؟ ثم التوقيع (والتاريخ).

١٤- بعد تعبئة هذه البيانات يرفق هذا الاستبيان مع الملف ويسلم الموظف للمراجع ورقة صغيرة مدون فيها اسمه، وتاريخ البلاغ، ورقم البلاغ.

١٥- يكلف المراجع بأن يأتي غداً إلى قسم الاتصالات عند الواحدة والنصف للحصول على رقم للمعاملة التي ستتقل إلى إدارة المرور.

١٦- يأتي المراجع في اليوم الثاني إلى إدارة الشرطة ويسأل عن قسم الاتصالات للحصول على رقم المعاملة.

١٧- يبلغ المراجع بأن قسم الاتصالات خلف مبنى إدارة الشرطة.

١٨- يذهب المراجع إلى قسم الاتصالات للحصول على رقم المعاملة.

١٩- بعد الانتظار في الطابور، والوصول إلى الموظف المختص يكتب الموظف رقم المعاملة خلف الورقة الصغيرة التي حصل عليها المراجع من إدارة الجنايات.

٢٠- يذهب المراجع إلى إدارة المرور لمتابعة المعاملة.

٢١- يرشد موظف الاستعلامات بإدارة المرور للمراجع إلى قسم الوارد (الدور الثالث الغرفة الرابعة) لمتابعة المعاملة.

٢٢- يذهب المراجع إلى قسم الوارد في الدور المذكور والغرفة المذكورة ليسأل عن المعاملة.

٢٣- موظف للوارد يجيبه بأن دوام اليوم الرسمي قد انتهى، ويجب الحضور غداً.

٢٤- يأتي المراجع في اليوم الثاني إلى قسم الوارد، ويبلغه الموظف بوصول المعاملة، وبأنها نقلت إلى الدور الأرضي الجناح الأيمن قسم الرخص.

٢٥- يذهب المراجع ويحجز رقماً لأخذ مكانه بعد ٧ أشخاص.

٢٦- يصل رقم المراجع إلى شبك رقم ٥ ، ويسلم الورقة الصغيرة التي تحوي رقم المعاملة، وتأشيرة موظف الوارد.

٢٧- موظف شبك رقم ٥ يبلغ المراجع بالذهاب إلى الصندوق لتسليم ٥٠ ريالاً قيمة اللوحة المفقودة ، ثم تصوير السند مع الاستمارة، والرجوع إليه.

٢٨- يذهب المراجع إلى الصندوق وينتظر في الطابور لدفع المبلغ المذكور.

٢٩- يذهب المراجع إلى خارج إدارة المرور لتصوير المستند والاستمارة.

٣٠- يعود المراجع بالأصل والصور لكل من مستند المبلغ، واستمارة السيارة لموظف شبك رقم ٥.

٣١- يستلم الموظف الأوراق المذكورة، ويقوم بتعبئة نموذجين: الأول: نموذج يفيد بأن المذكور قد بلغ عن اللوحة المفقودة تقادياً للمساءلة عند نقاط المرور. والثاني: نموذج يرسل إلى إحدى الصحف اليومية المحلية للسماح للمذكور

بالإعلان عن فقد لوحة سيارته ومتضمناً اسمه ورقم استثماره ورقم لوحة السيارة.

٣٢- يطلب من المراجع الذهاب بالنموذجين إلى مدير القسم للتوقيع عليهما وختمهما.

٣٣- يذهب المراجع إلى مدير القسم لاستكمال اللازم ، ولكن لا يجده بسبب ذهابه خارج الإدارة لمهمة رسمية.

٣٤- يذهب المراجع إلى الموظف (شباك رقم ٥) لإبلاغه ، فيجيب الموظف بالذهاب إلى نائب مدير القسم.

٣٥- يذهب المراجع إلى النائب، ويطلب منه التوقيع والختم، فيجيب الملازم بأن الختم ليس لديه، ولا يستطيع أن يوقع إلا على نموذج إيلاغ الصحيفة.

٣٦- يذهب المراجع إلى موظف شباك رقم خمسة لإبلاغه بالأمر، فيجيبه بالذهاب إلى المدير العام في الدور الأول.

٣٧- يذهب المراجع إلى المدير العام. وينتظر ضمن طابور المراجعين في مكتب المدير العام. عند وصول المراجع إلى دوره يشرح سبب وجوده، ورغبته في الحصول على التوقيع المذكور لمدير مكتب المدير العام، فيبلغه مدير المكتب بأن الختم لديهم يختلف عن الختم المطلوب في هذا النموذج. وعليه يجب الانتظار والحضور غداً لاستكمال الأوراق والحصول على الختم.

٣٨- يأتي المراجع في اليوم التالي إلى مدير القسم للتوقيع على النموذجين وختمهما.

٣٩- بسبب عدم وجود مدير القسم في اليوم السابق يزدهم المكتب من المراجعين للحصول على توقيع معاملاتهم. بعد وصول دور المراجع يحصل على التوقيع المذكور.

٤٠- يذهب المراجع إلى إحدى دور النشر كصحيفة اليوم ، ويسلم نموذج الإبلاغ عن اللوحة المفقودة للسيارة لموظف الصحيفة.

٤١- يطلب الموظف من المواطن بأن يدفع قيمة هذا البلاغ للصحيفة.

٤٢- يدفع المراجع قيمة هذا البلاغ للصحيفة، ويبلغ بأن إعلانه سيكون في يوم كذا في صفحة كذا.

٤٣- ينتظر المراجع هذا اليوم لشراء الجريدة وحفظها لديه، خاصة الصفحة التي بها إعلانه لحفظها شهراً كاملاً.

٤٤- بعد شهر كامل من تاريخ الإعلان يذهب المراجع إلى إدارة المرور حاملاً معه الجريدة وصفحة الإعلان.

٤٥- عند وصوله إلى شباك رقم ٥ بعد أخذ رقم للانتظار يبلغ المراجع بأن يحضر سند المبلغ المسلم لقيمة اللوحة المفقودة.

٤٦- يذهب المراجع لإحضار السند المذكور للموظف المختص، ونظراً لأن دور المراجع لا يبدأ من أول الدور فإنه يأتي مباشرة إلى الموظف.

٤٧- يستلم الموظف السند ذا ٥٠ ريال عن اللوحة المفقودة، وكذلك الجريدة التي بها الإعلان عن اللوحة المفقودة من المراجع.

٤٨- يبحث الموظف في الأوراق لديه عن الشخص المذكور وملفه ليسلمه اللوحة بذلك. ولكن يبلغه الآتي: "أوراقك كاملة ولكن اللوحة لم تصل من الرياض. وقد تتأخر أسبوعاً أو عشرة أيام".

٤٩- يطلب الموظف من المراجع إحضار نموذج البلاغ عن اللوحة المفقودة لأن مدة البلاغ شهر كامل فقط. وذلك لتمديدته إلى أسبوعين إضافيين لحين وصول اللوحة من الرياض.

٥٠- يذهب المراجع لإحضار النموذج، ويقوم بتسليمه للموظف المذكور سعيًا لتمديد المدة المذكورة.

٥١- يقوم الموظف بكتابة التمديد في ذيل الخطاب بالسماح للتمديد لمدة أسبوعين، ويوقع عليه، ويطلب من المراجع الذهاب بالنموذج لمدير القسم للتوقيع على هذا التمديد وختمه.

٥٢- يذهب المراجع إلى مدير القسم للحصول على التوقيع والختم، وحين وصول نوره يسلم النموذج، ويحصل على التوقيع والختم لينتظر أسبوعين آخرين.

٥٣- بعد عشرة أيام من تاريخ التمديد يذهب للمراجع إلى إدارة المرور حاملاً معه الجريدة، وصورة الإعلان، والسند، وكذلك نموذج البلاغ، تحسباً لأي تأخير وحصولاً على التمديد الفوري لذلك.

٥٤- يأخذ المراجع دوره بالرقم عند شباك رقم ٥ لحين وصول رقمه ليسلم الجريدة والإعلان والسند للموظف؛ لكن قبل وصول دوره يذهب الموظف لتسليم أوراق واستمارات لقسم آخر. ويبلغ المراجعين بأنه سيتأخر قراءة النصف ساعة.

٥٥- يبقى المراجع بانتظار الموظف أكثر من ساعة، وعند عودة الموظف ووصول دوره يبرز الموظف كشفاً فيه الاسم ورقم اللوحة والتاريخ ليوقع المراجع على استلام اللوحة، وينصرف راشداً.

### ٣-٢: البيانات الميدانية المستقاة من المقابلات الشخصية

قام الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في إدارتي المرور والشرطة، بهدف تدعيم البيانات التي حصل عليها من الدراسة الميدانية والحصول على أجوبة شافية لبعض النقاط التي تخللت هذه الدراسة. ولقد اتبع الباحث في المقابلة نظام الأسئلة المفتوحة، بهدف إتاحة الفرصة كاملة للمسؤول في ذكر كافة البيانات والمعلومات، وكل ما في فكره أو علمه في هذا الموضوع. ويعد هذا النوع من الأسئلة من أفضل الوسائل لجمع البيانات في المقابلات الشخصية<sup>(٥١)</sup>. ولقد تأخر إجراء المقابلات الشخصية لفترة زمنية ليست بالقليلة، وذلك بسبب مراسلة الباحث لكل من إدارتي المرور والشرطة بالإحصاء عبر الطرق الرسمية لإجراء المقابلات الشخصية، فأرسل هذا الطلب إلى الإدارة بالدمام، ومن الدمام إلى الإدارة العامة بالرياض لأخذ الموافقة<sup>(٥١)</sup>.

ولقد حصل الباحث -بعد إجراء المقابلات الشخصية- على وفرة غنية وكبيرة من البيانات والمعلومات المتنوعة، استخرج منها البيانات المتعلقة بهذا الدراسة وأهدافها ثم لخصها في النقاط التالية:

### ٣-٢-١: النظرة العامة لدراسة الوقت

أكد المسؤولون في كلتا الإدارتين أهمية الوقت في أعمالهم الإدارية، وأنهم غالباً يحثون الموظفين لديهم بأن يأخذوا في اعتبارهم عامل الوقت عند أداء الأعمال. إلا أن بعض الموظفين التنفيذيين في كلتا الإدارتين لا ينظرون لأهمية الوقت عند أداء أعمالهم الإدارية إما لعدم التكريب الممبوق على ذلك، أو لقلة الإطلاع والقراءة عن أهمية الوقت في العمل. كما إن المسؤولين في كلتا الإدارتين يرحبون بمثل هذه الأبحاث الميدانية، ولن يتأثروا سلبياً لو أظهر البحث عيوباً أو نواقص في أعمالهم الإدارية.

### ٣-٢-٢: طبيعة سير المعاملات

اتفق المسؤولون في كلتا الإدارتين على أن خطوات وإجراءات المعاملات الإدارية لديهم لم تحظ بمثل هذه الدراسة من قبل. وأن معظم هذه المعاملات الإدارية وضعت خطواتها من الإدارات السابقة، بناء على المشاهدة والتعميم من الإدارة المركزية بالرياض. إلا أنهم اختلفوا في مراحل التعديل لهذه المعاملات. فالمرور اعتبرت التعديل لخطوات المعاملات تتم بشكل مستمر. أما الشرطة فإن التعديل لخطوات المعاملات تتم إذا اقتضت الحاجة. وأغلب التعديل يتم غالباً بقرار إداري. كذلك لا يوجد في كلتا الإدارتين لوحات إرشادية للمراجعين تبين الشروط والمستندات المطلوبة لكل معاملة وكيفية إنجازها. كما لا توجد كتيبات أو ملفات مدون فيها الخطوات والإجراءات لكل معاملة للرجوع إليها وقت الحاجة، بل إن

الخطوات والإجراءات لكل معاملة تنقل للموظفين بناء على التعليمات الشفهية من رؤسائهم، أو على مشاهدة من سبقهم. أما التنسيق بين الإدارتين فيتم غالباً بالبريد إلا في أوقات الأزمات أو الأمور الطارئة فإن التنسيق يتم على شكل لجان بمستويات إدارية مختلفة. كذلك جميع الاتصالات الإدارية ترسل بالبريد، سواء داخل المحافظة أو خارجها، إلا في حالات الضرورة أو بعض المعاملات المهمة جداً فإنها ترسل بالفاكس (الناسوخ).

التفويض في الأعمال الإدارية مختلف بين إدارتي المرور والشرطة. فإدارة المرور لا تفوض التوقيع من المدير إلى أحد موظفيه إلا في غيابه الرسمي، كالإجازة السنوية، أو الإجازة العارضة. أما الإجازات الطارئة ليوم أو يومين، والغياب عن المكتب سواء المفاجئ أو للروتيني كالزيارات الميدانية، والاجتماعات الدورية في الإدارة، كل هذه الحالات لا يتم التفويض فيها بين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في إدارة المرور. أما إدارة الشرطة فإنها ترجع التفويض إلى القرارات الإدارية، والأنظمة العليا للوزارة.

### ٣-٢-٣: نظرة الإدارتين لفقد لوحة السيارة

اتفقت نظرة الإدارتين على أهمية وجود لوحة السيارات، وأن فقدانها يسبب خرقاً للنظام، ووسيلة لإخلال الأمن. ورغم أهمية لوحة السيارات إلا أن إجراءات التبليغ والحصول على لوحة مفقودة للسيارات الخصوصية من أبسط الإجراءات في كلتا الإدارتين. ومن جانب آخر اختلفت الإدارتان في نظرتيهما لطول الخطوات التي دونها للباحث للحصول على لوحة جديدة. فالمرور اعتبرت الخطوات لديها طويلة جداً، ويسعون في محاولة اختصار وتقليل خطوات وإجراءات هذه المعاملة مثل إلغاء تكليف المراجع للإعلان في الصحف عن اللوحة المفقودة، بينما اعتبرت



الشرطة أن خطوات هذه المعاملة لديهم ضرورية، ولا يمكن تغييرها إلا إذا أمرت الوزارة بذلك، أو نقلت منها صلاحية التبليغ إلى إدارة المرور.

كما اختلفت الإدارتان في نظرتهما للمراجعين عن تبليغ لوحة السيارة المفقودة. فإدارة الشرطة ترى أن سبب تبليغ المراجع عن لوحة السيارة المفقودة هو خوفه من المساءلة، وهذا الوعي بدأ يزداد لدى المواطن سنة بعد أخرى، بينما ترى إدارة المرور أن سبب تبليغ المراجع عن لوحة السيارة المفقودة هو للحصول على لوحة أخرى حتى يتمكن من إجراء الفحص الدوري وتجديد استمارة السيارة. ولقد أضافت إدارة المرور بيانات أخرى، نظراً لأن الإجراءات والخطوات التي اتبعت للحصول على لوحة مفقودة للسيارات الخصوصية كانت معظمها في إدارة المرور. ولقد أوضحت إدارة المرور أنها دائماً ترسل الطلبات للحصول على البديل من اللوحات المفقودة من الرياض عبر البريد العادي يومياً أو كل ثلاثة أيام حسب عدد الطلبات، ويستغرق وصول هذه اللوحات ما بين ثلاثة أسابيع إلى شهر.

### ٣-٢-٤: نظرة الإدارتين لقسم الاستعلامات

اختلفت الإدارتان في نظرتهما لقسم الاستعلامات. فإدارة الشرطة اهتمت بهذا القسم وجعلته واجهة لإدارتها في استقبال وتوديع الموظفين، ووسيلة إرشادية للمراجعين في أماكن الأقسام الذين يبحثون عنها. في حين إدارة المرور لا ترى أهمية لقسم الاستعلامات. لأن معظم الأعمال لديها أرسل خارج الإدارة كل حسب اختصاصه. فمثلاً: معاملات نقل الملكية نقلت إلى مركز الصناعة لقربها من المعارض، ومعاملات رخص القيادة نقلت إلى مدرسة القيادة. لذا حولت إدارة المرور قسم الاستعلامات إلى غرفة للمتابعة والتحصيل المالي لبعض المعاملات الإدارية لديها.

ومن جانب آخر اتفقت الإدارتان على أن موظفي قسم الاستعلامات من ذوي الوظائف العسكرية الصغرى في المستويات الإدارية، لأن المستوى العلمي المطلوب للوظيفة في هذا القسم بسيط وسهل المنال، ولأن المتطلبات لهذا القسم بسيطة، ولا تحتاج إلى شهادة علمية.

#### رابعاً: التحليل ومناقشة البيانات

بعد بسط البيانات الثانوية التي جمعت من الدراسات السابقة عن إدارة الوقت وأثره على الإجراءات الإدارية، وكذلك البيانات الأولية التي حصل عليها الباحث من الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية، يمكن إجمال المناقشة لهذه البيانات وتحليلها في إطار الوقت، وأسلوب إدارته واستغلاله بالصورة المثلى، باعتباره للمعيار الرئيس لهذا البحث. فالإدارة الناجحة في معيار إدارة الوقت تلك التي تضمن إنجاز الأعمال بأعلى كفاءة وأقل وقت ممكن.

فهل الإجراءات والخطوات التي جمعها الباحث في الدراسة الميدانية للحصول على بدل للوحة مفقودة من إدارة المرور تمت بصورة ناجحة علمياً بناء على هذا المعيار؟

إن المتتبع لهذه الإجراءات والخطوات يلاحظ أنها طويلة للغاية، وأنها تقيضه لتطبيق مفهوم إدارة الوقت ودوره في تيسير الأعمال وإنجازها بأعلى كفاءة وأقل وقت. إن سبب هذا التطويل في الإجراءات - كما يراه الباحث - يرجع للأمور التالية:

- عدم إرشاد المراجع بكافة الأوراق والمستندات المطلوبة والخطوات الواجب اتباعها في معاملته مع أول موظف قابله في الدائرة.
- كثرة المطالب التي فُرضت على المراجع من صور وأصول وخطابات.
- كثرة التواقيع والتأشيرات من مكتب إلى آخر، ثم الرجوع إلى الموظف مرة أخرى.
- إعادة تصوير المستندات والاستمارات أكثر من مرة، بحجة طلب كل موظف ذلك لحفظها عنده.
- غياب بعض الموظفين من مكاتبتهم لعدد من الساعات بصورة رسمية أو غير رسمية ، وعدم تفويض من ينوب عنهم في استكمال أعمالهم.
- عدم التنسيق بين الإدارات والأقسام في استكمال الإجراءات والمعاملات في كل قسم.
- عدم التوازن بين المعاملات لكل قسم، وعدد الموظفين فيه.
- عدم استغلال الأجهزة والمعدات الحديثة المتوفرة في الإدارة لتحقيق هدف حسن الأداء وبأقل الأوقات.
- تباعد المواقع الجغرافية للأجهزة المتداخلة في إنجاز هذه المعاملة.
- طول الانتظار في الطوابير أمام أبواب بعض المسؤولين والموظفين.

ولتوضيح ومناقشة هذه النقاط بالتفصيل يمكن بسطها في الآتي:

٤-١: استغرق المراجع أكثر من شهر ونصف في إجراءات الحصول على بدل للوحة مفقودة. كما شملت الإجراءات ٥٥ خطوة، وكذلك مقابلة ١٢ موظفاً بين إدارتي المرور والشرطة، بالإضافة إلى ٧ أشخاص خارج الإدارتين. فإذا كانت

إجراءات الحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية من أبسط الإجراءات في إدارة المرور (كما تبين ذلك في المقابلات الشخصية) فإنه يمكن القول بأن مفهوم إدارة الوقت لا يعيش بين جنابات وأقسام إدارتي المرور والشرطة، ويجب على المسؤولين أخذ هذه المشكلة بعين الاعتبار، لأن إهمالها قد يؤدي إلى استنزافات كبيرة في الموارد البشرية والمالية والذهنية .

٤-٢: قسم الاستعلامات لم يقدم للمراجعين أي خدمات تُساعد على اختصار الوقت، سوى التعريف بأماكن الأقسام في الإدارة. أما ما يجب على المراجع إحضاره من أوراق ومستندات لاستكمال إجراءات الحصول على معاملة ما ومن أين يبدأ، وإلى أين ينتهي. لتوفير الوقت والجهد، واختصار الإجراءات في هذه المعاملة، فإن قسم الاستعلامات لا يملك أي معلومة في ذلك. ولهذا السبب جلس المراجع يومين يتردد بين إدارتي المرور والشرطة لإحضار كافة الأوراق والمستندات المطلوبة قبل البدء الفعلي في استكمال هذه المعاملة.

#### ٤-٣: طول الانتظار في الطوابير

إن هذه المعاملة في منظورها العام قد لا تستغرق أكثر من أربعة أيام، لكن في التطبيق الفعلي، كما سطره الباحث في دراسته للميدانية، استغرقت ٤٩ يوماً لسبب بسيط ومتكرر، إنه كثرة الانتظار بين بعض الخطوات مثل

أ- الانتظار بين طابور الموظفين عند كل إدارة.

ب- انتظار يومين للحصول على توقيع من موظف استاذن الساعات الثلاث الأخيرة من العمل ولم يتوب عنه أحداً.

ج- انتظار شهر كامل بعد الإعلان في الجريدة عن اللوحة المفقودة.

د- انتظار عشرة أيام أخرى بعد الشهر لتأخر وصول اللوحة من الرياض.

فهل تتمكن إدارة المرور من إلغاء هذه الانتظارات أو بعضها ليسهل على المراجع إتمام معاملته في وقت قياسي. فلو ألغيت مثلاً بعض الخطوات التي لا علاقة لها بالعمل المباشر، أو يُمكن الاستغناء عنها من قائمة الخطوات لوفرت على المراجع و الموظفين جهداً ووقتاً ليس بالقليل في إنهاء المعاملة.

فمثلاً إلغاء الخطوات المتعلقة بإرسال الطلب إلى الرياض، واعتماد لوحات جديدة برقم جديد يؤدي إلى اختصار قرابة ثلاثين يوماً، لأن اللوحات الجديدة تتوفر في جميع المحافظات بشكل دوري دون الحاجة إلى الانتظار، وليس على المراجع من أعمال إضافية سوى تغيير رقم اللوحة في استمارة سيارته.

وعلى هذا يمكن القول بأن هناك أوقاتاً كثيرة مهدرة بين ثنايا هذه الخطوات والإجراءات، بعضها عفوي والبعض الآخر ضمن النظام.

٤-٤: عدم التنسيق بين الإدارات المتداخلة في عملها

الإجراءات والخطوات التي اتبعت للحصول على بدل للوحة مفقودة للسيارات الخصوصية كانت معظمها في إدارة المرور. بينما لم يتم في إدارة الشرطة إلا عملية الإبلاغ، ومع هذا فقد استغرق هذا الإبلاغ على المراجع وقتاً وجهداً كبيرين. فالخطوات (من ١ إلى ١٩) استغرقت في عملية الإبلاغ فقط. فلو تكفلت إدارة المرور وتولت مسؤولية الإبلاغ عن اللوحة المفقودة للسيارات الخصوصية، كما هو في التبليغ عن فقد استمارات السيارات، وضمنت للمراجع تبليغ إدارة الشرطة عنه، لوفرت حوالي عشرين خطوة للمراجعين والموظفين في هذه العملية. وكذلك لوفرت للمراجع ثلاثة أيام عمل، وربما أكثر في غير محافظة

الأحساء، لأن هذه المحافظة تتميز عن غيرها بأن إدارتي المرور والشرطة متجاورتين في شارع واحد، فكيف لو كانت الإدارتان في منطقتين مختلفتين كما هو في بعض مدن المملكة؛ فكم من الوقت والجهد والمال سيضيع على المراجعين. وبالمقابل لو تكفلت إدارة المرور بعملية التبليغ لإدارة الشرطة فكم من الوقت والجهد والمال سيتوفر للمراجعين والموظفين في الإدارتين على حد سواء.

#### ٥-٤: كثرة الأوراق والمستندات المطلوبة

من المسلمات في نظرية إدارة الوقت أن هناك علاقة طردية في المعاملات الإدارية بين عدد الأوراق والمستندات وبين الوقت لأي معاملة<sup>(٥٢)</sup>. أي أنه كلما زاد عدد الأوراق والمستندات لأي معاملة زاد وطال الوقت لإتمام تلك المعاملة لكثرة التدقيق والتعليق بين الموظفين والتوقيع. وبناء على هذا المنظور، يمكن القول بأن هذه المعاملة قد حوت في طبائنها ١١ ورقة بين أصل وصورة، شملت أحد عشر إجراء ما بين توقيع وتأشير وختم، وقد نقلت بين ١٢ موظفاً في إدارتي المرور والشرطة، و ٧ أشخاص خارج الإدارتين. وبناء على هذه النظرية فإن هذه المعاملة أخذت وقتاً وجهداً كبيرين من المراجع والموظفين على حد سواء. فالأولى لإدارتي المرور والشرطة إعادة دراسة هذه الأوراق والمستندات مرة أخرى والاستغناء عن بعضها، خاصة غير المهمة لنقل الإجراءات والخطوات فيقل الوقت لهذه المعاملة. فالمراجع لن يشكر الإدارة لو وفرت آلة تصوير مستندات بالمجان، وإنما يشكر الإدارة لو اختصرت قائمة المستندات المطلوبة إلى نموذج واحد فقط<sup>(٥٣)</sup>

#### ٦-٤: عدم تدوين (توثيق) الإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاز المعاملات

المعاملات الإدارية في الدوائر الحكومية كثيرة ومتنوعة، كما هو مألوف في معظم دول العالم لهيمنة النظام البيروقراطي فيها. إلا أن معظم الدول المتقدمة تضع عوامل تساعد على إنجاز هذه المعاملات بأقل وقت وأعلى كفاءة، مثل إخراج هذه المعاملات في كتيب عام يسهل الرجوع إليه من الموظف والمراجع بكل يسر وسهولة. في حين أظهرت هذه الدراسة (عبر البيانات الميدانية والمقابلات الشخصية) أن المعاملات الإدارية بخطواتها وإجراءاتها في كلتا إدارتي المرور والشرطة، لم تكون في كتيب مستقل، وإنما في أوراق متناثرة في الملفات الإدارية لا يستطيع الموظف الرجوع إليها وقت الحاجة، كما أن التعديل فيها يتم غالباً شفهاً من الإدارة العليا، أو في ورقة منفصلة كقرار إداري بعيد عن خطوات هذه المعاملة. فهذا يؤدي إلى احتمال التسيان من الموظف، وخوفاً من الخطأ أو التوبيخ من الإدارة العليا يحرص الموظف على أن يحضر المراجع أوراقاً ومستندات وخطابات ضرورية وغير ضرورية كمطالبات المعاملة، مما يعني الإطالة والتعقيدات والتباين من إدارة إلى أخرى. لذا نرى في هذه المعاملة كثرة الأوراق والمستندات والتوقيعات والتأثيرات حرصاً من الموظف من الوقوع في الخطأ والمساءلة من الإدارة العليا.

#### ٤-٧: المركزية وعدم التفويض

إذا كان التفويض وتطبيقه يُعد أحد الاستثمارات الرئيسة في إدارة الوقت لأنه يكسب المدير تحقيق الأهداف عبر أوقات الآخرين، فإننا نلاحظ في هذه الدراسة أن مبدأ التفويض يكاد يكون محدوداً. فالخطوات (٣٢ إلى ٣٧) والتي جمعت عبر البحث الميداني توضح هذه النتيجة. فغياب مدير القسم عن مكتبه ثلاث ساعات من دوامه اليومي دون تفويض منه لنائبه في استكمال إجراءات المراجعين ترتب عليه

تعطيل أعمال وأوقات مجموعة من المراجعين، وتكديس الأعمال له في اليوم التالي. فكيف لو غاب هذا المدير أو غيره ليوم أو يومين، أو تعرض لمرض مفاجئ أو حادث -لا قدر الله- كم من الأعمال ستتراكم، وكم من الأوقات ستهدر في إدارة المرور والمراجعين على حد سواء بسبب إهمال مبدأ التفويض؟

#### ٤-٨: محدودية توظيف التقنيات الحديثة

تتمتع أغلب الدوائر الحكومية بالمملكة -والله الحمد- بأجهزة ومعدات متطورة وتقنية حديثة، توفرها الدولة -مشكورة- لموظفيها، بهدف الاستفادة منها وأداء أعمالهم على أعلى كفاءة مرجوة، ومن بين هذه الدوائر وأهمها إدارتنا المرور والشرطة. لقد لاحظ الباحث في هذه الدراسة الميدانية أن إدارتي المرور والشرطة لديهما الأجهزة والمعدات الحديثة ذات التقنية العالية والمتطورة، كأجهزة الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، والناسوخ (الفاكس)، وآلات التصوير وغيرها. فهل استغلت هذه الأجهزة واستخدمت هذه المعدات للحديثة والمتطورة بالصورة المرجوة في اختصار الوقت وتيسير سير المعاملات؟

مجمال البيانات التي جمعها الباحث في المقابلة التي أجراها مع بعض المسؤولين في الإدارتين، تشير إلى أن بعض هذه الآلات لم تستخدم بالشكل الذي جلبت من أجله. فقد أوضح المسؤول أن الإجراء المتبع في جلب اللوحات الجديدة من الرياض يتم عن طريق إرسال الطلبات بالبريد المسجل إلى الرياض، وقد ترسل بعد يوم أو يومين حسب ظروف العمل، وحسب عدد المعاملات للمراجعين في هذا الموضوع، ثم تنتظر إدارة مرور الأحساء للرد من إدارة الرياض، وإجابة الطلب. فقد يستغرق وصول هذه الطلبات شهراً أو أكثر حسب ازدحام الإدارة المركزية



بالرياض. في حين لو استخدمت الإدارة الناسوخ (الفاكس) في إرسال جميع الطلبات يومياً في قائمة واحدة إلى الرياض، لاختصرت المعاملة وقت البريد ومخاطره من إتلاف أو ضياع أو حتى تأخير. فإذا علمنا أن إدارة المرور تلتزم بإحضار لوحة السيارة لكافة مراجعيها فور استلامها (خمسین ريال) قيمة اللوحة من المراجع، فمن باب أولى أن يتم التبليغ وطلب اللوحة بأسرع وسيلة وأيسرها. لذا فإرسال الطلبات بالبريد تعني التأخير وضياع الوقت، بينما إرسالها بالفاكس أولاً، ثم إرسال الطلبات بالبريد لأخذ الصيغة الرسمية يعني اختصار ثلثي الوقت.

#### خامساً: النتائج

بعد مناقشة البيانات الميدانية، والمقابلات الشخصية حول إجراءات الحصول على لوحة مفقودة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. إن المسؤولين والمديرين في الإدارة العليا في الدوائر الحكومية يدركون أهمية الوقت، وأنه مورد هام يجب استثماره، وهذا ما استنتجه الباحث عبر المقابلة الشخصية.

٢. إن بعض الموظفين التنفيذيين لا يأخذون في اعتبارهم أهمية الوقت عند أداء الأعمال، لأنهم لم يتعلموا أو يدربوا على ذلك، ولأنهم لا يحاسبون، إلا على الحضور والانصراف.

٣. أظهرت الدراسة الميدانية أن الإجراءات والخطوات العملية في المعاملات الإدارية في الدوائر الحكومية غير مقبولة وغير مرضية من كلا المراجعين والموظفين، لطولها، وقدمها، ولأنها لم تعدل أو تدرس منذ عدة سنوات.

٤. إن مهارة التفويض الإدارية بين الموظفين في القسم الواحد ضعيفة جداً. فغياب أحد المسؤولين في أي قسم دون تفويض أحد مرؤسيه يؤدي إلى تعطيل معظم الأعمال في القسم كله.

٥. مع أن إدارة المرور وإدارة الشرطة إدارتين في وزارة واحدة، ولهدف واحد إلا أن البحث الميداني أثبت عدم التنسيق الفعّال بين هاتين الإدارتين.

٦. عدم وجود أدلة إرشادية يرجع إليها الموظف عند الحاجة، مما يعني أن الموظف يقوم بعمله بناء على مشاهدة من سبقه، وبعض التعليمات الشفهية من رؤسائه، وخوفاً من المساملة يكثر الرجوع للرؤساء، وتكثر المطالب على المراجعين من أوراق ومستندات لأي معاملة؛ مما ينجم عنه تعقيد المعاملة وتطويلها، وإضاعة الوقت والجهد للمراجعين والموظفين معاً.

٧. مع أن قسم الاستعلامات في أي منظمة يُعد بمثابة الإدارة الحاضرة للمراجعين، إلا أننا في هذا البحث لاحظنا شبه تهميشه عملياً. فقد اقتصر هذا القسم على أعمال روتينية قليلة، وعلى التحية الصباحية للموظفين، ومعرفة الداخل والخارج من الإدارة.

٨. أما مضيعات الوقت التي استنتجها الباحث في هذه الدراسة فهي:

- ضعف توظيف واستغلال الأجهزة والمعدات الحديثة المتوفرة في الإدارة، أو عدم استخدامها بالأسلوب الأمثل.
- عدم التنسيق للفعال بين الإدارات في خطوات معاملاتهم المشتركة.
- إسناد بعض المهام في المعاملات الإدارية إلى إدارات ليست من صميم اختصاصها.

- عدم التوازن بين معاملات القسم الواحد وعدد الموظفين فيه.
- كثرة الأوراق والمستندات المطلوبة لأي معاملة، مما يعني كثرة التدقيق والمراجعة بين الموظفين وكثرة التوقيع.

أخيراً: مع هذه النتائج السابقة فإن الباحث قد توصل إلى النتيجة الرئيسة لهذه الدراسة وهي أن مفهوم إدارة الوقت ومبادئه وتطبيقاته ضعيف جداً في المعاملة قيد الدراسة، مما يجعله أكثر ميلاً لتعميم ذلك على المشابهة الأخرى داخل الدوائر الحكومية.

#### سادساً: التوصيات

خلال العرض الشامل لدور إدارة الوقت وأثرها على الأعمال الإدارية، وبسط البيانات الثانوية ومناقشتها من البيانات الميدانية، وعلى ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية من منظور إدارة الوقت، للتغلب على مشكلة التطويل والتعقيد للإجراءات و الخطوات العملية في المعاملات الإدارية في الدوائر الحكومية.

أولاً: حث المسؤولين في إدارتي المرور والشرطة على إعادة النظر في إجراءات المعاملات الإدارية لديهم بين فترة وأخرى، ولكن كل ثلاثة أعوام، بهدف السعي والبحث عن أفضل الوسائل المناسبة لتبسيطها، أو لمعالجة الأخطاء والصعوبات الواردة في المعاملات السابقة وتلافيها. وستكون الدراسة لديهم أكثر نجاحاً لو تمت بناء على نظرية إدارة الوقت وأثرها الفعال على الإجراءات الإدارية. وذلك عن طريق دراسة الحركة والزمن لكل إجراء أو

خطوة وضعت لإنجاز معاملة ما داخل الإدارة. و لتحقيق هذا الهدف يرى الباحث وجوب قيام الإدارتين بأمر منها:

- على إدارتي المرور والشرطة إعادة دراسة المتطلبات من الأوراق والمستندات لكافة معاملاتها، بهدف الاستغناء عن أي ورقة أو مستند غير ضرورية قد تكون سبباً في إطالة وقت المعاملة، وتبديد جهد ووقت الموظف.
- تقسيم النشاطات المتشابهة إلى مجموعات، وتكليف موظف متخصص لإنجازها لتتم بالصورة المطلوبة. فكل نشاط يتطلب لإنجازه مؤهلاته ومهارات محددة.
- إسناد الخطوات المتتابعة في المعاملة الإدارية الواحدة إلى إدارة واحدة قدر الإمكان بدل عدة إدارات. كأسناد عملية التبليغ عن اللوحة المفقودة للسيارات الخصوصية إلى إدارة المرور بدل إدارة الشرطة، لأن باقي الخطوات والإجراءات لهذه المعاملة تتم في إدارة المرور، ولأن بعض المفقودات المتعلقة بالسيارات أسندتها الوزارة إلى المرور، مثل فقد استمارة السيارة .
- دمج بعض الخطوات للمتشابهة والمتماثلة في خطوة واحدة. كالخطوات في دراستنا الحالية من ١٤ إلى ١٩ في إدارة للشرطة و ٢٧ إلى ٣٠ في إدارة المرور.
- إسقاط بعض الخطوات التي لا علاقة لها بالعمل المباشر، أو يمكن الاستغناء عنها من قائمة الخطوات. كأسقاط الخطوات المتعلقة بإرسال الطلب إلى الرياض، واعتماد لوحات جديدة متوفرة في الإدارة، وكذلك الخطوات (٣١، ومن ٤٠ إلى ٤٥) في دراستنا الحالية، المتعلقة بالإعلان في الصحف الرسمية كي لا يضيع الوقت في الانتظار شهراً كاملاً<sup>(٥٤)</sup>.

- إصدار كتيب تفصيلي أو دليل إرشادي لجميع المعاملات داخل الإدارة، موضحاً فيه الشروط والأدوات الواجب توفرها لكل معاملة، والعمل على تحديثه كلما جد جديد أو تعديل في المعاملات وإجراءاتها، لكي يكون مرجعاً لكل موظف ووسيلة إرشادية لكل مراجع. .
  - استغلال الأجهزة والمعدات الحديثة وتوظيفها في الأعمال المناسبة لها، كأجهزة التصوير والفاكس (الناسوخ) والحاسب الآلي (الكمبيوتر). ويتم ذلك بمعرفة الهدف من وجود هذا الجهاز وكيف ومتى يستخدم ؟ ثم تعيين موظفين مختصين لهذه المعدات والأجهزة، أو تدريب الموظفين الحاليين في الأسلوب الأمثل لاستخدام هذه الأجهزة.
- ثانياً: ضرورة إقامة دورات تدريبية إدارية لعموم الموظفين لاكتساب بعض المهارات الإدارية المنسجمة وواجباتهم، كفن التفويض، وأسلوب اتخاذ القرار الأمثل، وروح المبادرة الإدارية والإبداع للتنظيمي وغيرها. فالمؤسسات العلمية من كليات وغرف تجارية ومعاهد متخصصة لا تخلو كل شهر من طرح مثل هذه الدورات في أغلب مناطق و محافظات المملكة. وإنجاح هذه الدورات يجب على المسؤول أن يوفر لموظفيه الأمور التالية<sup>(٥٥)</sup>:
- الوقت الكافي لإتمام أيام الدورة والتفرغ الحقيقي لها، وعدم شغل الموظف بمهام أخرى أثناء الدورة.
  - إدخال الموظف بالدورات المتعلقة بطبيعة عمله واختصاصه الوظيفي. فليس من الحكمة أن تكون هناك دورة تدريبية مثلاً في تنمية مهارات رجال البيع ويشترك فيها موظفو المرور والشرطة.

- إعطاء الموظف بعد الدورة الفرصة الكافية لتطبيق واستخدام المعلومات والمهارات والخبرات التي اكتسبها أثناء الدورة ليضعها في عمله موضع التنفيذ.
  - عدم التركيز على فرد أو فردين للالتحاق بكل دورة يُعلن عنها، خوفاً من تضارب الأفكار وصعوبة الربط بينهما من جهة، ومن جهة أخرى حتى لا تتولد الضغينة والعداء وعدم التعاون بين الموظفين، فتكون هذه الدورات أداة هدم لا أداة بناء.
- ثالثاً: ضرورة تفعيل قسم الاستعلامات بشكل أفضل، باعتباره الخطوة الأولى لإنجاح نظام الإدارة بالوقت، ويتم التفعيل عن طريق الآتي:
- إعادة تصميم وتوصيف مناسط ووظائف القسم، وتحديد متطلبات ومؤهلات الموظفين فيه بما يتوافق مع هذه المناشط والأعمال، والتي تصاغ بهدف تيسير وتسهيل إجراءات المراجعين واختصار أوقات معاملاتهم بالصورة المرضية.
  - تزويد موظفي القسم بأدوات تساعدهم على إتمام أعمالهم بشكل سريع وكفاءة عالية، كالحاسب الآلي، والهاتف الخارجي، والبيانات الشاملة والحديثة لكل معاملة قد يُسأل عنها المراجعون.
  - توظيف الأفراد ذوي المؤهلات المتوافقة مع متطلبات القسم التي تضمن أداء العمل بصورة مرضية. فمثلاً هناك مراجعون أجانب لا يحسنون اللغة العربية، ومن ثم فوجود موظفين داخل القسم يتحدثون اللغة الإنجليزية سيوفر الوقت الكثير للمراجعين، ولإدارة المرور على حد سواء.
  - إقامة دورات تدريبية لهؤلاء الموظفين في كيفية حسن استقبال المراجعين، وحسن الرد على استفساراتهم.

- تفعيل دور قسم الاستعلامات داخلياً بين الأقسام عن طريق تعميم وتعريف الأقسام الأخرى بمهامه الجديدة ومنافعه لهم. والطلب من مسؤولي الأقسام تزويد هذا القسم الحساس بكافة البيانات الجديدة والإجراءات المعدلة لجميع المعاملات أولاً بأول.

- تفعيل دور قسم الاستعلامات خارجياً وإبراز دوره للمراجعين عن طريق حملة ترويجية في وسائل الإعلام تظهر دوره وأهميته للمراجعين، وأنه المفتاح الصحيح لجميع المعاملات داخل الإدارة. ونظراً لنجاح الوزارة في إخراج برامج ترويجية وتنقيفية ناجحة عن أعمالها (كبرنامج إحذر تسلم، وأمن وأمان، وأخيراً البرنامج الترويجي الإعلامي للناجح الوقاية هي الغاية)، فهي قادرة على إخراج برنامج ترويجي تنقيفي يبرز دور قسم الاستعلامات في إداراتها المختلفة ودوره البناء في إرشاد المراجعين، (مواطن أو مقيم، عربي أو أجنبي) لاستكمال معاملاتهم بأعلى كفاءة وأقل وقت. وكذلك يتم إرشاد كافة المراجعين في الوزارة، أو عبر الهاتف الخارجي الخاص لقسم الاستعلامات في وزارة الداخلية.

رابعاً: على إدارتي المرور والشرطة تشجيع الأبحاث ودعمها بكافة الوسائل، وذلك لدراسة معاملات أخرى داخل الإدارة لم تدرس من قبل في ضوء مفهوم إدارة الوقت، مثل دراسة معاملة تجديد رخص القيادة، أو الاستثمارات وغيرها.

خامساً: وأخيراً يوصي الباحث بضرورة تشجيع طلبة الدراسات العليا بأكاديمية نايف للدراسات الأمنية بإعداد بعض الرسائل حول موضوعات تتناول تبسيط الإجراءات واختصار الوقت اللازم لإنجاز المعاملات التي تهتم المواطنون والمقيمون على أرض هذه الدولة الآمنة.

## الهوامش والمراجع

(<sup>١</sup>) أنظر:

- د. بسيوني محمد البرادعي، صديقي المدير وتنظيم الوقت، (القاهرة: مركز العرار للاستشارات، ١٩٩٧م)، ص ١٧.
- د. فاروق أحمد فرحات، ورشة عمل إدارة الوقت، (الرياض: المركز السعودي للتنمية الإدارية والفنية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م)، ص أ.
- (<sup>٢</sup>) أ.د. أحمد عبد الله أحمد سعد الطاهر، الإحساء، دراسة جغرافية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٩هـ)، ص ٣—٢٥.

(<sup>٣</sup>) أنظر:

- جاسم محمد المطوع، الوقت عمار أو دمار، (الكويت: دار الدعوة، ط٦، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ج١)، ص ٩٩.
- نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الوقت، (عمان: دار مجد لاوي، ١٩٩١م)، ص ٢١.
- عيد الحكيم أحمد الخزامي، إدارة الوقت = إدارة الحياة، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ١٩٩٥م)، ص ٨.
- د. بسيوني محمد البرادعي (مرجع سابق) ص: ٩.

(<sup>٤</sup>) أنظر:

- محمد ضاهر وتر، دور الزمن في الإدارة، (دمشق: المطبعة العلمية، بدون تاريخ)، ص ١٨.
- عمر وصفي عقيلي، الإدارة أصول وأسس ومفاهيم، (عمان: دار زهران، ١٩٩٧م)، ص ٩٤.
- خالد عبد الرحمن الجريسي، إدارة الوقت من منظور إسلامي وإداري، (الرياض ١٤٢١هـ، ط١)، ص ٧٣.

(<sup>٥</sup>) أخذ بهذا المبدأ بعض علماء المسلمين كابن قيم الجوزية رحمه الله، والشيخ يوسف القرضاوي. أنظر:



- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد [٦٩١ - ٧٥١ هـ]، الفوائد، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، للطائف، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢٩٢.
- يوسف القرضاوي، الوقت في حياة المسلم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، بدون تاريخ). ص ص: ٨ - ١٢.

(١) محمد ضاهر وتر ، دور الزمن في الإدارة، مرجع سابق ، ص ١٩.

(٢) يوجين جريسمان، فن إدارة الوقت، (أمريكا: مؤسسة المؤتمن التجارية، ١٩٩٨ م) .

(٣) Helmer, P., E., Time Management For Engineers And Constructors, OP. CIT., P.٢

(٤) نادر أحمد أبو شيخة (مرجع سابق) ص ٢٥.

(٥) ابن قيم الجوزية شمس الدين أبو عبد الله محمد [ ٦٩١ - ٧٥١هـ] تهذيب مدارج السالكين، هذب عبد المنعم صالح العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ج٢ ص ٧٧٦.

(٦) محمد عبد الغني حسن هلال ، مهارات إدارة الوقت، (القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية، ١٩٩٧م ط٣) ، ص ٣٣.

(٧) سهيل فهد سلامة، إدارة الوقت: منهج متطور للنجاح، (المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، عمان، ١٩٨٨م)، ص ١٧.

(٨) خالد عبد الرحمن الجريسي (مرجع سابق) ص ١٧.

(٩) عبد الحكيم أحمد الخزامي (مرجع سابق) ص ٨.

(١٠) عبد العزيز محمد ملائكة، إدارة الوقت في الأعمال بالمملكة العربية السعودية، سلسلة إصدارات إدارة الأبحاث الاقتصادية والمعلومات، ص ٧.

(١١) عيد الحكيم أحمد الخزامي (مرجع سابق) ص ٨.

(١٢) محمد شاكر عصفور، إدارة الوقت في الأجهزة الحكومية، (ندوة الدوام الرسمي في الأجهزة الحكومية) ، الرياض، ١٤٠٢هـ، ص ١١٦.

(١٣) سهيل بن فهد سلامة (مرجع سابق) ص ١٦.

(١٩) انظر:

- د. بمبويني محمد البرادعي (مرجع سابق) ص ١٧.

- R. Rowan, "Keeping The Clock From Running Out" Fortune, ١٩٧٨, ٩٨, ٧٦-٧٨.

(٢٠) نادر أحمد أبو شيخة (مرجع سابق) ص ٢٣.

(٢١) محمد عبد الغني حسن هلال (مرجع سابق) ص ١١.

(٢٢) انظر:

- نادر أحمد أبو شيخة (مرجع سابق) ص ٢٣.

- سهيل بن فهد سلامة (مرجع سابق) ص ٢٧.

(٢٣) تيمب، داييل (مرجع سابق) ص ٣٢.

(٢٤) خالد عبد الرحمن الجريسي، "إدارة و تنظيم الوقت مطلب ديني و دنيوي"، تجارة الرياض، غرفة التجارة والصناعة الرياض (جمادي الاولي ١٤٢٢هـ، أغسطس ٢٠٠١)، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢٥) سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٩٨ هـ، كتاب (٢٨)، باب (١)، رقم الحديث (٢٤١٧)، ج ٤، ص ٦١٢، وقال هذا حديث حسن صحيح.

(٢٦) Drucker, P., **The Effective Executive**, N.Y.: Harper and Row ، ١٩٨٢، PP.٤٢-٤٥.

(٢٧) تيمب داييل (مرجع سابق) ص ٤٩٤-٤٩٥.

(٢٨) نادر أحمد أبو شيخة، ومحمد القريوتي، (مرجع سابق) ص ١٠٦.

(٢٩) Mackenzie, R.A., **New Time Management Methods**, London: The Darnell Corporation, ١٩٩٠., P. ٤٩.

(٣٠) محمد شاكر عصفور، كيفية إشغال المدير لوقت الدوام الرسمي، (ندوة الإنتاجية في القطاع الحكومي ومعوقاتها، معهد الإدارة العامة، الرياض، ١٤٠٠هـ)، ص ١١.

(٣١) محمد بن عبد الله الغيث، "الإنتاجية في القطاع الحكومي: المفهوم ، المعوقات ، وسائل وطرق تحسين الإنتاجية"، مجلة الإداري، (معهد الإدارة العامة ، مسقط) السنة ١٢، العدد ٤١، (يونيو ١٩٩٠م) ، ص ١٢٩.

(٣٢) محمد يوسف المسيليم، التدريب على الأساليب الحديثة في إدارة الوقت، (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م)، ص ١٦.

(٣٣) د. بسيوني محمد البرادعي، (مرجع سابق) ص ١١٧.

(٣٤) نادر أحمد أبو شيخة، (مرجع سابق) ص ص ١٣٧-١٣٨.

(٣٥) خالد عبد الرحمن للجريسي، (مرجع سابق) ص ٧٣.

(٣٦) لمزيد من المعلومات عن الدراسات النظرية في إدارة الوقت انظر على سبيل المثال:

- بسيوني محمد البرادعي، مرجع سابق.

- محمد يوسف المسيليم، مرجع سابق.

- محمد عبد الغني حسن هلال ، مرجع سابق.

(٣٧) McCay,J., *The Management of Time*, Prentice Hall INC., N. J. :

١٩٩٥ ، P. ١٩

(٣٨) Stewart, R. M., *Managers And Their Jobs*, McGraw Hill Co., N.

Y.: ١٩٦٧, PP. ٤٤-٤٥.

(٣٩) Drucker, P., *The Effective Executive*, N.Y.: Harper and Row ,

١٩٨٢, PP. ٤٢-٤٥.

(٤٠) انظر: تيمب، دابل، إدارة الوقت. ترجمة وليد هولاء، معهد الإدارة العامة، الرياض،

١٩٩١م، ص ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٤١) Alec Mackenzie, *The Time Trap* (N. Y: Mc Graw-Hill Book Co.,

١٩٧٢), P. ٦٨.

(٤٢) Alexander Hamilton Institute, *Getting Control of Your Time*, ١٩٨٤,

PP. ٥٧-٦٥.

(٤٢) Muna, Farid, THE ARAB EXECUTIVE, St. Martin Press, N.Y .

١٩٨٠.

(٤٤) نادر أحمد أبو شيخة، محمد القريوتي، "إدارة الوقت في الأجهزة الحكومية الأردنية"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية- (الجامعة الأردنية، العدد الأول، المجلد ٢٠، ١٩٩٣م)، ص ص ١١٩-١٢٠.

(٤٥) محمد شلكر عصفور، (مرجع سابق) ص ٨.

(٤٦) عبد العزيز محمد ملائكة، (مرجع سابق) ص ١٣.

(٤٧) محمد بن عبد الله الغيث، (مرجع سابق) ص ١٢٨.

(٤٨) علي بن سعيد القرني، إدارة الوقت: دراسة ميدانية عن مدى استغلال المدير السعودي للوقت في الأجهزة الحكومية، بمدينة الرياض، رسالة ماجستير، قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٦م، ص ٢٦.

(٤٩) خالد عبد الرحمن الجريسي، (مرجع سابق) ص ٧٥.

(٥٠) Ghauri, P., Gronhaug, K. & Kristianslund, I. (١٩٩٥). *Research Methods in Business Studies: A particle Guide*. New York: Prentice Hall.

(٥١) يتقدم الباحث بالشكر الجزيل للمسؤولين في إدارتي المرور والشرطة لتجاوبهم مع هذا البحث وتقبلهم لإجراء هذه المقابلة التي كانت بحق دعماً قوياً للباحث، ووسيلة فاعلة للنتائج التي توصل إليها.

(٥٢) أنظر على سبيل المثال:

- محمد يوسف المسيليم، مرجع سابق، ص ٦٩.

- محمد عبد الغني حسن هلال (مرجع سابق) ص ١٦.

- سهيل بن فهد سلامة، (مرجع سابق) ص ٨٣.

(٥٣) أحمد عبد العزيز الشعلان، (مرجع سابق) ص ٤٧.

(٥٤) قامت إدارة المرور -مشكورة- بإلغاء هذه الخطوة (الإعلان في الصحف الرسمية) من إجراءات الحصول على لوحة مفقودة، وذلك قبل استكمال هذه الدراسة.

**الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء**  
**دراسة سوسيولوجية على السجناء بإحدى المؤسسات العقابية**

---

إعداد

الدكتور/ ناجى محمد هلال

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية تربية بورسعيد — جمهورية مصر العربية

---



### ملخص الدراسة

لا شك أن السجن بصفته مؤسسة اجتماعية له وظائف ودور هامة، يعتبر من أبرز روادع النظام الاجتماعي ضد السلوك الذي يتعارض مع الشرعية الاجتماعية، فضلاً عن أنه الأداة التي يلوح بها المجتمع لمكافحة الجريمة عن طريق الترهيب. أضف إلى ذلك أن السجن لم يعد كما كان في الماضي مجرد مكان للانتقام من المجرم وزجره، بل امتد دوره ليصبح مكاناً للإصلاح والتقويم والتأهيل.

ولكن على الرغم من إيجابية هذه الوظائف والأدوار الاجتماعية التي يقوم بها السجن، إلا أن هناك كثيراً من التغيرات والآثار الاجتماعية السلبية المرتبطة بالإيداع فيه؛ من أبرزها تلك التي تلحق بالأسرة، سواء في بناتها أو وظائفها، خاصة إذا كان السجين هو عائل الأسرة.

ولذلك جاءت الدراسة الراهنة لمناقشة هذه التغيرات الأسرية، سواء في علاقة السجين بأفراد أسرته أثناء قضاء العقوبة، أو علاقة هؤلاء فيما بينهم أثناء غيابه عنهم، وكذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الحياة الأسرية بصفة عامة، بهدف تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في التخفيف من التغيرات السلبية التي تلحق بالأسرة.

### مقدمة

إن سلب حرية المجرم بسجنه، تعني عزله عن بيئته الاجتماعية عزلاً نهائياً وراء أسوار مؤسسة عقابية، حيث لا يسمح له بالاتصال بهذه البيئة إلا من خلال رقابة السلطة المنفذة للجزاء الجنائي الواقع عليه (خليفة: ١٩٩٧: ٢١). وبالتالي فمن المتوقع أن تكون هناك مجموعة من التغيرات الاجتماعية السلبية التي تلحق بالأسرة نتيجة سجن أحد أفرادها. فقد تحدث اختلالات في بناتها ووظائفها، ولا سيما إذا كان السجين هو عائل الأسرة (خليفة: ١٩٩٧: ١٥٢).

ومن هذه التغيرات الأسرية الناتجة عن السجن ما قد يظهر في علاقة المحكوم عليه بأفراد أسرته أثناء العقوبة، أو علاقة هؤلاء فيما بينهم أثناء غيابه عنهم، ثم في الحياة الأسرية بصفة عامة. وترتبط هذه التغيرات بعدة عوامل، منها نوع الروابط العاطفية بين الزوجين، والأدوار الاجتماعية للمحكوم عليهم بالنسبة

للأسرة، وكذلك المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، ومدى نجاح الزوجة في مقاومة الصعوبات المادية الناجمة عن الإذانة.

كما يلاحظ أيضاً في إطار التغيرات الأسرية الناجمة عن السجن أن نوع الجريمة المرتكبة قد يثير للمشاعر العدائية لدى الأقارب والجيران، وأهل الحي كما هو الحال إذا كانت عقوبة السجن جزاء لارتكاب جريمة خلقية أو يُدر الشفقة والتعاطف إذا كانت الجريمة من النوع الذي ارتكب بدافع الشرف، أو الأخذ بالثأر (زيد: ١٩٨٣ : ٢٦٠ - ٢٦١).

والواقع أن خطورة هذه التغيرات التي تطرأ على أسرة السجين نتيجة إيداعه في السجن - في رأي العديد من الباحثين - تأتي مما يترتب على سلب حريته من آثار ضارة على الأسرة، كانهراف الأبناء أو طلب للزوجة للطلاق، أو معاناة الأسرة من الحرمان والعجز المادي، خاصة إذا كان السجين هو عائل الأسرة، ويقضي عقوبة طويلة المدة (Biestock: 1981: 40-45).

ومما لا شك فيه أن هذه الآثار الضارة التي تتعرض لها أسر السجناء تقتضي أن يلتزم المجتمع بهيئاته الرسمية والأهلية بضرورة رعاية هذه الأسر حتى يتجنب المجتمع ما يترتب على ذلك من انحرافات اجتماعية، فضلاً عن تحقيق الاستقرار والتضامن فيه. لأنه إذا كان النظام الاجتماعي قد قرر سلب حرية رب الأسرة نتيجة خروجه على نظم المجتمع وقوانينه، فلا يجب أن تعاقب أسرته معه أيضاً (الشريدة: ٢٠٠١ : ٧٦ - ٧٨).



## أهمية الدراسة

في ضوء ما سبق يمكن القول إن الدراسة الراهنة تستمد أهميتها مما يلي:

١ - إن الأحوال الأسرية للسجناء نتيجة الإيداع في السجن لم تزل الاهتمام الكافي في تراث علم الاجتماع في مجتمعنا. فأغلب الدراسات التي أجريت في هذا الصدد - فضلاً عن أنها محدودة - لم تتناول هذه الأحوال الأسرية في إطار الرؤية الشمولية والمنتكاملة. ولذلك جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة هذه القصور.

٢ - إن دراسة الأحوال والمشاكل الأسرية للسجناء قد يكشف لنا عن الخطورة الإجرامية، والانحرافات السلوكية التي قد تبدو الأسرة معرضة لها بعد سجن أحد أفرادها ووقوعها تحت ضغط الحرمان والحاجة، خاصة إذا كان السجين هو عائل الأسرة.

٣ - إن إلقاء الضوء على الأحوال والمشاكل الأسرية للسجناء، ومن ثم تقديم العون لحل مشكلات هذه الأسر ورعاية مصالحها يمهّد السبيل للاستقرار النفسي للمسجون الذي يمكن أن يعيد تقييم نظرته للمجتمع الذي استمر في رعاية أسرته على الرغم مما ارتكبه من جرم. وبهذا يتحقق الهدف الوقائي والعلاجي معاً.

٤ - إن دراسة الأحوال والمشاكل الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن يلقي الضوء على بعض السلبيات المرتبطة بعقوبة السجن. وبالتالي يمكن علاج هذه السلبيات، حتى تتحقق الأهداف المرجوة من هذه العقوبة.

## أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في:

- الكشف عن التحولات في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأسرة المسجون بعد إيداعه في السجن.

وتتبع عن هذا الهدف الأساسي أهداف فرعية أخرى تتمثل في:

- ١ - التعرف على طبيعة علاقة المسجون بالزوجة ومدى هجر الزوجة للمنزل، أو طلب الطلاق بعد سجنه.
- ٢ - التعرف على طبيعة علاقة المسجون بالوالدين، والإخوة بعد الإيداع في السجن.
- ٣ - الكشف عن مدى وجود انحرافات سلوكية بين أبناء أو أفراد أسرة المسجون بعد سجنه.
- ٤ - التعرف على الأحوال الاقتصادية، أو المصادر التي تستند إليها أسرة المسجون في تحقيق الاحتياجات المعيشية بعد الإيداع في السجن.
- ٥ - التعرف على الأحوال الصحية لأسرة المسجون بعد دخوله السجن.
- ٦ - التعرف على طبيعة علاقة الجيران بأسرة المسجون بعد إيداعه السجن.

## المفاهيم الأساسية للدراسة

تتطوي الدراسة الراهنة على مفهومين أساسيين هما:

- ١ - الأحوال الأسرية للسجناء الناتجة عن المسجون  
يقصد بالأحوال الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن تلك التغيرات التي تشهدها الأسرة، نتيجة دخول أحد أفرادها السجن، وتحدث اختلالات في بنائها ووظائفها، ومن ثم يترتب عليها العديد من المشكلات والآثار السلبية.

وفي محاولة لبلورة أهم هذه المشكلات، والآثار السلبية التي يمكن أن تواجهها الأسرة نتيجة دخول أحد أفرادها السجن، وخاصة إذا كان هو عائلها ذكر أنها تتمثل في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية (الصادي: ١٩٨٠: ١٢٥).

والدراسة الراهنة تُعرف الأحوال الأسرية للسجناء الناجمة عن السجن إجرائياً بأنها: تلك التغيرات التي تتعرض لها أسرة المسجين، سواء في بنائها ووظائفها، وعلاقاتها مع الأقارب والجيران والمسجين نفسه، نتيجة الإيداع في السجن.

## ٢ - السجن

لقد وجد السجن في جميع المجتمعات -تقريباً- وفي كل الأزمنة منذ بداية ظهور المجتمعات المنظمة، وإن اختلفت أغراضه وأهدافه ووظائفه من مرحلة زمنية إلى أخرى، ومن ثم اختلف مفهومه كذلك.

والواقع أنه بالنظر إلى مفهوم السجن في أغلب المجتمعات المعاصرة نجد أنه هو المكان الذي أعده المجتمع لمعاقبة ورعاية وإصلاح الذين يقومون بأعمال إجرامية مخالفة للقوانين، وصدر في حقهم حكم بتجريدهم من حرياتهم. وللسجن تسميات كثيرة مترادفة أو معادلة، من أهمها المؤسسة العقابية، والمؤسسة الإصلاحية، ودار إعادة التربية ودار التهذيب (طالب: ١٩٩٩: ١٦ - ١٨).

والدراسة الراهنة تُعرف السجن إجرائياً بأنه: مكان محصن بأسوار عالية وحواجز صناعية يحول دون هروب من أودع فيه من نزلاء لقضاء حكم صادر بحقهم يقتضي منع حريتهم لقاء إتيانهم فعلاً مخالفاً لنصوص القانون، كما أنه مكان لتهذيب هؤلاء النزلاء وتعديل سلوكهم وتأهيلهم، بغرض إعادتهم للمجتمع أعضاء

نافعين.

### الإطار التصوري للدراسة

يمكن القول إن الدراسة الراهنة تنطلق في معالجتها للأحوال الأسرية لنزلاء السجن من الاتجاه البنائي الوظيفي، باعتباره اتجاها تكامليا يستند إلى الرؤية الشمولية في التحليل. فالفكرة الأساسية التي تقوم عليها البنائية الوظيفية -كما يذهب "بارسونز" وآخرون- هي النظر إلى المجتمع على أنه يتألف من مجموعة من البناءات تمارس وظائف محددة، وهذا الكل يعني أن أجزائه متساندة، وتستهدف تحقيق التوازن في العلاقات القائمة بينها. والتكامل الذي يعتبر من أهم الخصائص التي يتصف بها الكل الاجتماعي يعني أن تتلاءم أجزاؤه بعضها مع بعض لتحقيق حد معين من الترابط (عارف: ١٩٩٠: ٣٧ - ٣٨).

وعلى هذا، وفي ضوء ذلك التصور سوف نمكنا البنائية الوظيفية من التعرف على الأحوال الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن، ومدى علاقتها بطبيعة هذه العقوبة، فضلاً عن تحليل العناصر الأساسية لهذه الأحوال الأسرية، والعلاقات القائمة بين هذه العناصر.

### تساؤلات الدراسة

باعتبار الدراسة الراهنة دراسة وصفية تستهدف التعرف على الأحوال الأسرية للسجناء من خلال وجهة نظر السجناء أنفسهم، فهي تعتمد في الكشف عن ذلك على طرح مجموعة من الأسئلة المتمثلة في الآتي:

١ - ما طبيعة علاقة السجنين بالزوجة والأبناء والوالدين والإخوة بعد دخوله للسجن؟

- ٢ - هل تعاني أسرة السجن ظهور انحرافات سلوكية بين أفرادها بعد دخول السجن المجن؟
- ٣ - ما المصادر الأساسية التي تستند إليها أسرة السجن في إشباع احتياجاتها المعيشية بعد إيداع السجن بالسجن؟
- ٤ - هل يعاني أفراد أسرة السجن مشكلات مرضية بعد دخوله السجن؟
- ٥ - ما طبيعة علاقة الجيران بأسرة السجن بعد إيداعه السجن؟

### مناهج وأدوات الدراسة

استندت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع وأهدافه وتساؤلاته، وتتمثل في الآتي:

١ - منهج المسح الاجتماعي بالعينة. تم من خلاله بحث عينة من نزلاء سجن الزقازيق بجمهورية مصر العربية للتعرف على طبيعة علاقاتهم بأسرهم، وكذلك أحوال هذه الأسر الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن إيداع هؤلاء النزلاء في السجن.

٢ - استمارة المقابلة. وهي تشتمل على عدد من الأسئلة تحاول الكشف عن الأحوال الأسرية للنزلاء، وسيتم من خلالها الإجابة على تساؤلات الدراسة.

٣ - الإحصاء. وتمت الاستعانة بها في التحليل الكمي والكيفي للبيانات التي جمعتها الدراسة من خلال استمارة المقابلة. وقد استندت الدراسة إلى الأسلوب الإحصائي كاً<sup>٢</sup>، بهدف معرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

### مجالات الدراسة

١ - المجال المكاني. يتمثل المجال المكاني للدراسة الراهنة في سجن الزقازيق

## بجمهورية مصر العربية.

٢ - المجال البشري. تم إجراء الدراسة الراهنة على ١٢٠ سجيناً من سجناء سجن الزقازيق بهدف التعرف على الأحوال الأسرية للسجناء الناتجة عن الإيداع في السجن. وقد تم اختيار هذه العينة من واقع سجلات السجن، وذلك باتّباع الأسلوب العشوائي المنتظم. فلقد بلغ عدد السجناء الصادرة ضدهم أحكام قضائية نهائية تدبّئهم يوم ٢٠٠١/٧/٨ - وهو اليوم الأول الذي قام فيه الباحث بتطبيق الاستمارة - ١١٩٧ نزيراً، ومن هذا العدد تم اختيار العينة بنسبة ١٠%، وبذلك بلغ حجمها ١٢٠ نزيراً.

٣ - المجال الزمني. امتد من شهر يونية ٢٠٠٠ حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠١ أنفق في الإطلاع المكتبي، والمعالجة الميدانية لمشكلة الدراسة، وكتابة التقرير النهائي.

هذا وقد اشتملت الدراسة الراهنة في معالجتها للأحوال الأسرية لنزلاء السجن على جزء يتناول الإطار المنهجي، ثم تحديد مفهومي الدراسة، وهما مفهوم الأحوال الأسرية للسجناء، ومفهوم السجن، يلي ذلك استعراض الدراسات السابقة، ثم التعرف على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأسر السجناء في مجتمع الدراسة. وأخيراً تأتي خاتمة الدراسة التي تتضمن رصداً لأهم الاستنتاجات، وربطها بنتائج الدراسات السابقة، ثم ملاحق الدراسة.

## الدراسات السابقة

كانت الأحوال الأسرية لنزلاء السجون محوراً لبعض الدراسات، وتكاد تتفق نتائج هذه الدراسات على نقطة هامة هي أن هناك تأثيرات سلبية مختلفة تتعرض

لها أسر السجناء نتيجة إيداع السجين في السجن. والواقع أنه إذا ما نظرنا إلى هذه الدراسات نظرة تحليلية نلاحظ ما يلي:

- ١ - هناك بعض الدراسات ركزت على الأوضاع الاقتصادية لأسر السجناء.
- ٢ - حاولت دراسات أخرى الاقتراب من الجوانب الصحية لأسر السجناء.
- ٣ - اهتمت العديد من الدراسات بالجوانب النفسية لأسر السجناء.
- ٤ - أخيراً عالجت بعض الدراسات الأوضاع الاجتماعية لأسر السجناء.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية لأسر السجناء فقد انطلقت معظم الدراسات المعنية بهذه الجوانب من نقطة جوهرية، هي أن الأسرة غالباً ما تتعرض لمشاكل مادية حادة حين يكون السجين هو المصدر الأساسي للدخل؛ وفي نفس الوقت لا يزال أفراد الأسرة في سن الإعالة، فضلاً عن أن زوجات السجناء غير مؤهلات للعمل، أو يعملن في أعمال ذات دخل منخفض.

ومن أبرز الدراسات التي تعكس ذلك دراسة "فيريرو" وآخرين & Ferero Others على عدد من أسر السجناء في ولاية "أريزونا الأمريكية" فقد كشفت نتائجها عن أن ٩٢% من زوجات السجناء يشكين من المشاكل المادية بعد دخول عائلهم السجن، وأن ٧٥% منهم يعانون مشكلة البطالة، وعدم وجود عمل مناسب.

وفي دراسة أخرى أجراها "رادليت" وآخرون & Radelet Others في الولايات المتحدة الأمريكية عن معاناة أسر السجناء، أسفرت النتائج عن أن الدخل المنخفض هو المشكلة الأساسية لأغلب هذه الأسر، فضلاً عن قلة المساعدات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات الأهلية والحكومية ( Radelet et al: 1983: 593-594).

ومن الدراسات العربية التي كشفت أيضاً عن تعرض أسر السجناء للعديد من المشاكل المادية نتيجة إيداع السجين في السجن دراسة "زيد" التي أجراها على مجموعة من السجناء بسجون القاهرة. وقد أوضحت النتائج أن نسبة كبيرة من أسر هؤلاء السجناء واجهت مشاكل مادية حادة، فضلاً عن عدم توفر من يعول هذه الأسر بعد دخول المبحوث السجن، مما اضطرهم إلى ضغط المصروفات، أو الاستناد إلى مساعدة الأهل والأقارب، أو بيع أشياء مملوكة للزوج أو الزوجة في محاولة للتغلب على النقص في الدخل (زيد: ١٩٧٠: ٣٤٨).

ومن ناحية الأحوال الصحية لأسر السجناء، فحتى مع قلة الدراسات في هذا الصدد، فإن أغلب نتائجها أكدت تعرض أسرة السجين للعديد من المشاكل الصحية، نتيجة انخفاض الدخل؛ وبالتالي عدم القدرة على تقديم الرعاية الصحية الكافية لأفراد الأسرة. وتعتبر دراسة "ريتشارد روتمان R. Rottman" على أحد السجون الأمريكية من أهم الدراسات الكاشفة عن تدهور الأوضاع الصحية لأسر السجناء. فلقد تبين من النتائج أن ثلث أسر عينة الدراسة يعاني بعض أفرادها سوء الحالة الصحية، وانتشار الأمراض المزمنة، وأن هذا العدد تضاعف مع مرور الزمن منذ القبض على رب الأسرة حتى وقت إجراء الدراسة (Hwikins: 1976: 30-34).

أما عن الجوانب النفسية لأسر السجناء، فقد كشفت العديد من الدراسات عن أن هناك كثيراً من المشاكل النفسية التي تعانيها هذه الأسر من أهمها معاناة أغلب أفراد الأسرة فقدان الثقة بالنفس، وكذلك الإحباط الناجم عن فقدان العائل، وما يترتب على ذلك من اضطرابات نفسية وحرمان عاطفي. وتعتبر دراسة "سكلير Sknler" عن التغيرات التي حدثت داخل الأسرة نتيجة دخول عائلها السجن من أبرز الدراسات التي كشفت عن هذه المشاكل النفسية. فلقد أسفرت نتائج الدراسة



عن أن أغلب أسر العينة تشتكي من فقدان العاطفة، كذلك اتضح أن غالبية زوجات السجناء تشتكين من الإحباط الجنسي نتيجة فقدان الزوج رب الأسرة، وأن التغير في أمور الأسرة يتجه نحو الأسوأ مع مرور الزمن. (Barker: 1996: 140).

كذلك كشفت إحدى الدراسات العربية أجراها " الغامدي " على مجموعة من النزلاء والنزيلات بسجون المملكة العربية السعودية عن أن نسبة كبيرة من أسر النزلاء تعاني التوتر، والقلق، وعدم الاستقرار النفسي، والشعور بالفراغ العاطفي نتيجة الإيداع في السجن (الغامدي: ١٩٩٣: ٢٦).

وأخيراً إذا ما انتقلنا إلى الأحوال الاجتماعية لأسر السجناء، فنجد أنه بإيداع السجين في السجن تنشأ مشكلات اجتماعية عديدة، منها الخلافات بين الأبناء، وانشغال كل منهم بالمشكلات الفرعية دون تفكير في مستقبل الأسرة، وعدم قدرة الزوجة -في أغلب الأحيان- على القيام بدور الأب مما قد يؤثر على طبيعة العلاقات داخل الأسرة. بالإضافة إلى ظروف العمل الذي قد تلجأ إليه الزوجة بعد سجن عائل الأسرة مما قد يفقدها إلى حد كبير السيطرة على الأبناء. ومن ثم قد يمارسون السلوكيات المنحرفة. كما قد تلجأ بعض الزوجات إلى طلب الطلاق، الأمر الذي قد يؤدي إلى مزيد من التفكك الأسري. فضلاً عن ذلك، فإن العلاقة بين الأسرة والمجتمع قد تأخذ أشكالاً مختلفة، نتيجة ما اقترفته رب الأسرة من جرم في حق المجتمع، منها عدم التعامل مع أفراد هذه الأسرة، وعدم إتاحة فرص العمل المناسبة أمامهم، وملاحقتهم بالحديث عما ارتكبه العائل من أفعال غير مناسبة (الصادي: ١٩٨٨: ١٢٨ - ١٢٩).

والواقع أن الدراسات والبحوث التي عكست هذه النوعية من الآثار السلبية والمشكلات الاجتماعية للسجن على أسر السجناء قد اتخذت مداخل مختلفة.

وتعتبر دراسة " خليفة" على مجموعة من السجناء المفرج عنهم في مصر والأردن وتونس من أهم الدراسات العربية للكاشفة عن هذه الأوضاع الاجتماعية. فقد أسفرت نتائجها عن تأكيد ٨٦,٩% من مجموع أفراد العينة الشاملة عن حدوث تغيرات ذات طابع سلبي في ظروف أسرهم، كنتيجة طبيعية مباشرة على سجن العائل، وقد كانت أهم التغيرات التي واجهتها هذه الأسر تتمثل في الطلاق، وهجر الزوجة لمنزل الزوجية، وانخفاض مستوى المعيشة، وأثار أخرى جاءت جميعها في معية واحدة (خليفة: ١٩٩٧: ١٥١ - ١٥٢).

وفي دراسة أخرى أجراها "غانم" على مجموعة من السجناء بسجن الإسكندرية كشفت النتائج عن العديد من المشاكل الأسرية الناتجة عن عقوبة السجن، والتي من أهمها لانتشار حالات الطلاق بشكل كبير بين النزلاء، وأن معظمها تمت بسبب دخول الزوج السجن، وكذلك عدم معرفة أخبار الأبناء. فضلاً عن استيلاء الأقارب على الميراث (غانم: ١٩٨٥: ٢٢٦).

وأيضاً في دراسة حديثة نسبياً أجراها "غانم" على مجموعة من السجناء العربية أسفرت النتائج عن أن أكثر من نصف النزلاء لا يتلقون زيارات من الزوجة والأبناء. ولا شك أن ذلك يعكس تصدعاً كبيراً يصيب الأسرة على أثر إيداع الزوج أو الزوجة بالسجن حيث إن نسبة كبيرة من النزلاء تنقطع علاقاتهم بأسرهم بعد إيداعهم السجن (غانم: ١٩٩٩: ٢٧٣).

وفي اتجاه آخر ركزت بعض الدراسات على سلوك الأبناء ومصيرهم. ففي دراسة أجراها "لونستاين Lonstaen" على أسر النزلاء أسفرت النتائج عن وجود مشاجرات بين الأطفال والرفاق، سواء في الحي، أو في المدرسة في ٤٠% من

أسر السجناء. كذلك اتضح أن ٢٠% من هذه الأسر تعاني مشاكل سلوكية لدى الأبناء، مثل عدم الالتزام بالأخلاق، والهروب من البيت وتعرضهم لتعاطي المخدرات (السعيد: ١٩٩٦: ٢٦).

وفي دراسة أخرى حاولت التعرف على المشاكل التي يعانيها الأطفال نتيجة دخول الأم السجن كشفت دراسة "سامتز" Samtz على أسر السجناء عن أن أغلب الأطفال يعيشون مع أقاربهم، والبعض الآخر تتولى الدولة رعايته في مؤسسات خاصة (Duffee: 1989: 218 - 219).

وحول أثر السجن على علاقة أسرة المسجين بالمجتمع الخارجي أوضحت دراسة "باركر" وآخرين Barker & Others في ولاية كاليفورنيا أن أكثر المشاكل التي تعانيها أسر السجناء هي مشاكل في السكن. فأكثر هذه الأسر تجبر على مغادرة السكن، سواء من المالك، أو من قبل الجيران تحت الضغط النفسي بسبب دخول رب الأسرة السجن (Barker: 1996: 143 - 146).

وفي هذا الصدد جاءت أيضاً دراسة "زيد" على سجون القاهرة بنتائج مماثلة. فلقد أسفرت النتائج عن أن ٣٠% من أسر السجناء كانت تعاني حدوث منازعات بينها وبين الجيران، فضلاً عن اضطرار بعضها لتغيير السكن، نتيجة سجن أحد أفرادها (زيد: ١٩٧٠: ٣٤٨).

### الأحوال الأسرية للسجناء الناجمة عن الإيداع بالسجن في مجتمع الدراسة

#### أولاً: خصائص العينة

يمكن التعرف على خصائص العينة من خلال العناصر الآتية: السن، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية، والحالة المهنية.

جدول رقم ١ يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
٢١ - ٣٠	٥٥	%٤٥,٨٣
٣٠ - ٤٠	٣٠	%٢٥,٠٠
٤٠ - ٥٠	٢١	%١٧,٥
٥٠ - ٦٠	١١	%٩,١٧
٦٠ +	٣	%٢,٥
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يتبين من التحليل الكمي لهذا التوزيع أن أعلى نسبة بين المحكوم عليهم هي هؤلاء الذين تنحصر أعمارهم في المرحلة العمرية من ٢١ - ٣٠ سنة، وبلغت نسبتهم %٤٥,٨٣، وقد حازت فئة العمر من ٣٠ - ٤٠ سنة على المرتبة الثانية، وذلك بنسبة %٢٥، يلي ذلك فئة العمر من ٤٠ - ٥٠ سنة بنسبة %١٧,٥. أما من يقعون في الفئة العمرية من ٥٠ - ٦٠ سنة فقد بلغت نسبتهم %٩,١٧، وأخيراً تأتي أقل النسب جميعاً، وهم من يقعون في الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر، بنسبة %٢,٥ فقط.

$$\text{كا} = ٦٧,٣٢ \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠٠١$$

جدول رقم ٢ يوضح توزيع المسجون حسب الحالة الاجتماعية

المتغيرات	التكرار	النسبة %
لم يسبق له الزواج	٣١	%٢٥,٨٣
متزوج بوحدة	٥٣	%٤٤,١٧
متزوج بأكثر من وحدة	١٥	%١٢,٥
مطلق	١٧	%١٤,١٧
أرمل	٤	%٣,٣٣
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يبين التحليل الكمي للبيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٤٤,١٧% من النزلاء متزوج بزوجة واحدة، أما من لم يسبق لهم الزواج فقد بلغت نسبتهم ٢٥,٨٣% . يأتي بعد ذلك المطلقون بنسبة ١٤,١٧% . بينما جاء للنزلاء المتزوجون بأكثر من زوجة بنسبة ١٢,٥% ، وأخيراً تأتي الأرامل بنسبة ٣,٣٣% وهي أقل النسب جمعاً.

$$٥٩,١٧ = \chi^2 \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠٠١$$

جدول رقم ٣ يوضح توزيع السجناء حسب الحالة التعليمية

المتغيرات	للتكرار	النسبة %
لمي	٣٣	٢٧,٥%
تعليم ابتدائي	٢١	١٧,٥%
تعليم إعدادي	١٦	١٣,٣٤%
تعليم ثانوي أو ما يعادله	٤٣	٣٥,٨٣%
تعليم جامعي	٦	٥,٠٠%
تعليم فوق الجامعي	١	٠,٨٣%
المجموع	١٢٠	١٠٠%

يبين التحليل الكمي للبيانات الخاص بالحالة التعليمية أن ٣٥,٨٣% من النزلاء لا يتعدى مستوى تعليمهم المرحلة الثانوية أو ما يعادلها. تأتي بعد ذلك فئة الأميين بنسبة ٢٧,٥% . أما النزلاء الحاصلون على المرحلة الابتدائية فقد بلغت نسبتهم ١٧,٥% . بينما من توقف تعليمهم عند المرحلة الإعدادية بلغت نسبتهم ١٣,٣٤% . وأخيراً يأتي من هم في مستوى التعليم الجامعي، وفوق الجامعي بنسبة ٥% ، و٠,٨٣% وذلك على التوالي.

$$٦٣,٦ = \chi^2 \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠٠١$$

جدول رقم ٤ يوضح توزيع السجناء حسب الحالة المهنية

النسبة %	التكرار	المتغيرات
١٤,١٧%	١٧	بدون عمل
٢٧,٥%	٣٣	حرفي
١٧,٥%	٢١	تاجر
٩,١٧%	١١	مزارع
٤,١٧%	٥	طالب
١٥,٨٣%	١٩	موظف
٢,٥%	٣	مهني "طبيب ، مهندس ، محاسب"
٧,٥%	٩	عامل
١,٦٧%	٢	أخرى
١٠٠%	١٢٠	المجموع

يشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن الحرفيين يشكلون نسبة ملحوظة من النزلاء، فقد بلغت ٢٧,٥%، تأتي بعد ذلك فئة التجار بنسبة ١٧,٥% . ثم جاءت فئة الموظفين في المرتبة الثالثة بنسبة ١٥,٨٣%. كما تبين من تحليل البيانات أن ١٤,١٧% من إجمالي النزلاء عاطلون وبدون عمل قبل دخولهم للسجن. يلي ذلك فئة المزارعين بنسبة ٩,١٧%، فالعمال بنسبة ٧,٥%، فالطلبة بنسبة ٤,١٧% وأخيراً فئة المهنيين بنسبة ٢,٥%، ثم فئات أخرى بنسبة ١,٦٧% فمنهم من يعمل كوافير وآخر مجندا .. إلخ.

$$كا^2 = ٦٣,١١ \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠٠١$$

ثانياً: الإيداع في السجن والأحوال الأسرية للسجناء

استندت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من الأبعاد للتعرف على الأحوال

- الأسرية للسجناء الناجمة عن الإيداع في السجن تتمثل في الآتي:
- معرفة طبيعة علاقة السجين بالزوجة، والوالدين، والإخوة من خلال مدى تلقي الزيارات منهم، وردود أفعالهم تجاه دخوله السجن.
- معرفة مدى انتشار الانحرافات السلوكية بين أفراد الأسرة بعد دخول السجين السجن.
- معرفة نوع صلة قرابة الشخص الذي يعول الأسرة بعد دخول السجين السجن.
- معرفة الكيفية التي تواجه بها أسرة السجين النقص في الدخل المادي بعد الإيداع في السجن.
- معرفة مدى تعرض الأسرة لتدهور في الأحوال الصحية بعد دخول السجين السجن.
- معرفة رد فعل الجيران تجاه دخول السجين السجن.

جدول رقم ٥ يوضح مدى تلقي السجناء المتزوجين زيارات من الزوجات والأبناء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٤٩	٧٢,٠٦%
لا	١٩	٢٧,٩٤%
المجموع	٦٨	١٠٠%

يشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٧٢,٠٦% من المبحوثين المتزوجين الذين ما زالت علاقاتهم الزوجية قائمة يتلقون زيارات من الزوجات والأبناء ، في حين أفاد ٢٧,٩٤% بنفي ذلك.

$$كا^2 = ١٣,٢٢ \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠١$$

جدول رقم ٦ يوضح رد فعل الزوجات تجاه دخول السجناء السجن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
تزايد تعاطفها معي	٤٣	%٥٠,٥٥
تعرضت العلاقة بيننا للفطور	٥	%٥,٨٨
للزوجة هجرت منزل الزوجية	١٣	%١٥,٢٩
الزوجة تقدمت بطلب الطلاق	٢٤	%٢٨,٢٤
المجموع	٨٥	%١٠٠

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٥٠,٥٥% من المبحوثين الذين سبق لهم الزواج تزايد تعاطف زوجاتهم معهم بعد دخول السجن. في حين أفاد ١٥,٢٩% بأنه بعد دخولهم السجن قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية. بينما أوضح ٢٨,٢٤% منهم أن الزوجة تقدمت بطلب للطلاق. وأخيراً ذكر ٥,٨٨% أنه بعد دخولهم السجن تعرضت العلاقة الزوجية للفطور.

$$٣٨,٦٩ = \chi^2 \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠٠١$$

جدول رقم ٧ يوضح مدى تلقى السجناء زيارات من الوالدين والإخوة

الوالدين		الأخوة	
المتغيرات	للتكرار	النسبة %	التكرار
نعم	١٠١	%٨٤,١٧	٧٦
لا	١٩	%١٥,٨٣	٤٤
المجموع	١٢٠	%١٠٠	١٢٠

يشير التحليل الكمي للبيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى أن ٨٤,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بقيام الوالدين أو أحدهما بزيارتهم في السجن. في حين نفى ذلك ١٥,٨٣% فقط.



أما فيما يتعلق بالإخوة فقد أوضح ٦٣,٣٣% من المبحوثين قيام إخوتهم بزيارتهم في السجن. في حين نفى ذلك ٣٦,٦٧% ، وأوضحوا أن العلاقة مع الإخوة انقطعت بعد دخولهم السجن.

٢١٤ = ٥٦,٠٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

٢١٤ = ٨,٥٢ مستوى الدلالة = ٠,٠٥

جدول رقم ٨ يوضح رد فعل الوالدين والإخوة تجاه دخول السجناء السجن

الإخوة		الوالدين		
النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	المتغيرات
٣٩,١٧%	٤٧	٧٧,٥%	٩٣	تزايد تعاطفهم معك
٣١,١٧%	٣٨	١٢,٥%	١٥	أصاب العلاقة قدر من الفتور
١٧,٥%	٢١	١٠%	١٢	انتابهم شعور بالخزي والاحتقار تجاهك
١١,٦٦%	١٤	-	-	لم تتغير علاقتهم معك
١٠٠%	١٢٠	١٠٠%	١٢٠	المجموع

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٧٧,٥% من المبحوثين قد أفادوا بتعاطف الوالدين معهم بعد دخول السجن. في حين ذكر ١٢,٥% أن العلاقة مع الوالدين أصابها الفتور. بينما أوضح ١٠% أنهم بعد إيداعهم في السجن انتاب الوالدين شعور بالخزي والاحتقار لهم.

وأما فيما يتعلق بالإخوة ، فقد أشار ٣٩,١٧% من المبحوثين بتعاطف إخوتهم معهم بعد دخول السجن. في حين ذكر ٣١,١٧% أن العلاقة مع الإخوة أصابها الفتور. بينما أوضح ١٧,٥٠% أنهم بعد دخولهم السجن انتاب الإخوة شعور بالخزي والاحتقار لهم. وأخيراً أجاب ١١,٦٦% بعدم تغير علاقة الإخوة معهم.

٢١٤ = ١٥,٠٦ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

٢١٤ = ٢٢,٩٩ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ٩ يوضح مدى انتشار السلوك المنحرف بين أبناء أسر السجناء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	١٨	%٢٠,٢٢
لا	٧١	%٧٩,٧٨
المجموع	٨٩	%١٠٠

يشير تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع إلى نفي ٧٩,٧٨% من المبحوثين الذين سبق لهم الزواج وجود أية انحرافات سلوكية بين أبناء أسرهم. في حين أفاد ٢٠,٢٢% منهم بممارسة الأبناء السلوك المنحرف.

$$٢١٥ = ٨٤,٨ \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠٠١$$

جدول رقم ١٠ يوضح أنماط السلوك المنحرف بين أبناء السجناء

المتغيرات	التكرار	النسبة %
تعاطي المخدرات	٥	%٢٧,٧٨
الهروب من المنزل باستمرار	٣	%١٦,٦٧
الهروب من المدرسة والفشل في الدراسة	٧	%٣٨,٨٩
إثارة الشغب والمشاكل مع الأسرة والجيران	٢	%١١,١١
أخرى	١	%٥,٥٥
المجموع	١٨	%١٠٠

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٣٨,٨٩% من المبحوثين الذين أفادوا بوجود انحرافات سلوكية بين الأبناء بعد دخولهم السجن ، بأن الفشل في الدراسة وعدم الانتظام في المدرسة كان أكثر صور السلوك المنحرف انتشاراً بين الأبناء. في حين أفاد ٢٧,٧٨% منهم بتعاطي الأبناء المخدرات ، بينما أجاب ١٦,٦٧% من هؤلاء المبحوثين بهروب الأبناء من المنزل باستمرار. يلي ذلك إثارة الأبناء الشغب

والمشاكل مع الأسرة والجيران بنسبة ١١,١١% في رأى المبحوثين. وأخيراً أوضح مبحوث واحد بنسبة ٥,٥٥% أن أحد الأبناء بدأ يمارس السرقة والنشل بعد دخوله السجن.  $\chi^2 = 9$  غير دالة

جدول رقم ١١ يوضح صلة قرابة السجناء بالأشخاص الذين يقومون برعاية الأسرة بعد دخولهم السجن

النسبة %	التكرار	المتغيرات
٣٩,١٧%	٤٧	الزوجة
٤,١٧%	٥	الإخوة
١٧,٥٠%	٢١	أحد الوالدين أو كليهما
١٤,١٦%	١٧	أحد الأبناء
٩,١٧%	١١	الأقارب
٥,٠٠%	٦	شخص غريب عن العائلة
١٠,٨٣%	١٣	السجين غير مسئول عن إعالة أحد
١٠٠%	١٢٠	المجموع

يبين التحليل الكمي لهذا التوزيع أن ٣٩,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بأن الزوجة هي التي تقوم برعاية الأسرة بعد دخولهم السجن. في حين ذكر ١٧,٥٠% بأن الوالدين هما للذان يقومان برعاية أسرهم. بينما أوضح ١٤,١٦% منهم بأن أحد الأبناء هو الذي يتولى أعباء الأسرة بعد دخولهم السجن. أما من أجاب بأن الأقارب هم الذين يقومون برعاية أسرهم بعد دخولهم السجن فقد بلغت نسبتهم ٩,١٧% ، يأتي بعد ذلك شخص غريب يتولى رعاية الأسرة، كرب العمل أو زوج الأم، وذلك بنسبة ٥% ، ثم أحد الإخوة بنسبة ٤,١٧% . وأخيراً أجاب ١٠,٨٣% من المبحوثين بعدم مسئوليتهم عن إعالة أي شخص.  $\chi^2 = 72,02$  مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ١٢ يوضح الأساليب التي واجهت بها أسر السجناء النقص في الدخل

المتغيرات	التكرار	النسبة %
اضطرار الزوجة للعمل	٢٩	٢٤,١٧%
اضطرار الأبناء أو بعضهم للعمل	٢٣	١٩,١٧%
ضغط المصروفات	١٢	١٠,٠٠%
الاستدانة	١٦	١٣,٣٣%
بيع بعض الأشياء المملوكة للأسرة	١٧	٥,٨٣%
مساعدة الأهل والأقارب	١٢	١٠,٠٠%
إعانة حكومية	٨	٦,٦٧%
أكثر من وسيلة من هذه الوسائل	١٣	١٠,٨٣%
المجموع	١٣٠	١٠٠%

يبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن ٢٤,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بأن الزوجة قد اضطرت للعمل في محاولة لسد العجز والنقص في الدخل نتيجة دخولهم السجن. في حين ذكر ١٩,١٧% أن اضطرار الأبناء للعمل كان هو الوسيلة للتغلب على قلة الدخل ، بينما أوضح ١٣,٣٣% أن الأسرة اضطرت إلى الاستدانة. تأتي بعد ذلك مساعدة الأهل والأقارب بنسبة ١٠% ، وأيضاً يأتي ضغط المصروفات بنفس النسبة. ثم جاءت الإعانات الحكومية بنسبة ٦,٦٧% . فبيع بعض الأشياء المملوكة للأسرة بنسبة ٥,٨٣% . وأخيراً أفاد ١٠,٨٣% بأن أسرهم اضطرت للاستعانة بأكثر من وسيلة للتغلب على النقص في الدخل.

$$٢٦,٣٦ = ٢١ \quad \text{مستوى الدلالة} = ٠,٠١$$

جدول رقم ١٣ يوضح مدى انتشار الأمراض أو تدهور الحالة الصحية بين أفراد الأسرة بعد

الإيداع في السجن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	٢١	%١٧,٥
لا	٩٩	%٨٢,٥
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يبين تحليل البيانات الخاصة بهذا التوزيع أن %١٧,٥ من المبحوثين قد أفادوا بتدهور الحالة الصحية، وانتشار الأمراض بين بعض أفراد أسرهم بعد دخولهم السجن، وغياب الرعاية الصحية نتيجة انخفاض الدخل. في حين نفى ذلك %٨٢,٥ من المبحوثين.  $\chi^2 = ٥٠,٧$  مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم ١٤ يوضح رد فعل الجيران تجاه دخول السجناء السجن

المتغيرات	التكرار	النسبة %
التعاطف مع السجناء وأسرهم	٥١	%٤٢,٥٠
قطعوا علاقتهم بأسرهم	١٧	%١٤,١٧
حدوث منازعات مع أسر السجناء باستمرار	٢٥	%٢٠,٨٣
اضطرار الأسرة لتغيير محل السكن	١١	%٩,١٧
أخرى تذكر	١٦	%١٣,٣٣
المجموع	١٢٠	%١٠٠

يبين تحليل البيانات الرقمية لهذا التوزيع أن %٤٢,٥٠ من المبحوثين قد أفادوا بأن الجيران قد تعاطفوا معهم ومع أسرهم بعد دخولهم السجن. في حين ذكر %٢٠,٨٣ منهم أنه قد ترتب على دخولهم السجن حدوث منازعات مستمرة بين أسرهم والجيران. بينما أوضح %١٤,١٧ أن علاقة الأسرة بالجيران قد انقطعت.

يأتي بعد ذلك اضطراب الأسرة لتغيير محل السكن نتيجة اضطهاد الجيران - خاصة في جرائم القتل - وذلك بنسبة ٩,١٧%، وأخيراً ذكر ١٣,٣٣% من المبحوثين أن الجيران لا يعلمون بدخولهم السجن.

٢١٥ = ٤٢,١٥ مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

### نتائج الدراسة

يمكن لنا في ضوء ما سبق ومن خلال ما تم عرضه في التراث النظري، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية أن نسوق مجموعة من الاستنتاجات الهامة تتمثل في الآتي:

- إنه بإيداع المسجون في السجن تتعرض الأسرة للعديد من التغيرات التي تصيب بناءها ووظائفها، خاصة إذا كان المسجون هو رب الأسرة وراعيا.
- إن هذه التغيرات التي تتعرض لها أسرة المسجون غالباً ما تكون لها انعكاسات سلبية على أحوالها الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
- فقد أوضحت الاستنتاجات أن ٢٧,٩٤% من المبحوثين المتزوجين لا يتلقون زيارات من زوجاتهم. كما تبين من النتائج أن ٤٣,٢٩% من زوجات المبحوثين المتزوجين قمن بهجر منزل الزوجية أو طلب الطلاق. والواقع أن هذه النتائج يمكن أن تلقى مع ما انتهت إليه دراسة (خليفة) من أن أهم التغيرات السلبية التي شهدتها الأسرة نتيجة لسجن عائلتها للطلاق وهجر الزوجة لمنزل الزوجية. وكذلك تباير نتائج الدراسة الراهنة ما توصلت إليه دراسة (غانم) على مجموعة من المسجونين العربيه من أن أكثر من نصف السجناء لا يتلقون زيارات من الزوجة والأبناء، مما يعكس مدى التصدع الذي يصيب الأسرة نتيجة الإيداع في السجن.

■ كشفت الاستنتاجات عن أن ١٥,٨٣% فقط من المبحوثين لا يتلقون زيارات من الوالدين. كما أوضحت النتائج أيضاً فتور العلاقة بين السجناء والوالدين، أو الشعور بالخزي والاحتقار من جانب الوالدين تجاههم، نتيجة الإيداع في السجن، وذلك في رأي ٢٤,٥% من المبحوثين.

■ أوضحت الاستنتاجات أن ٣٦,٦٧% من المبحوثين لا يتلقون أي زيارات من الإخوة والأخوات. كما تبين أيضاً أن ٤٨,٦٧% منهم قد أفادوا بفتور العلاقة بينهم وبين الإخوة أو شعور هؤلاء الإخوة بالاحتقار والازدراء تجاههم.

والواقع أنه إذا ما نظرنا إلى هذه الاستنتاجات التي تتعلق بزيارات الأسرة والأقارب للنزلاء في السجن نلاحظ ضعف معدل استمرار علاقة الأسرة الزوجية بالنزلاء، وذلك مقارنة بمعدل استمرار علاقة الأسرة الأبوية بالنزلاء، والتي تشمل الوالدين والأشقاء. ولعل ذلك يعكس مدى التأثير السلبي للسجن على البناء الأسري للنزير وإصابته بالتصدع، خاصة أن هناك أكثر من ٧٠% من زوجات النزلاء قد اتخذن مواقف سلبية متباينة إزاء دخول الزوج السجن كالانقطاع عن الزيارة، وهجر منزل للزوجية، وطلب الطلاق. وقد أشار (كليمر) في هذا الصدد إلى نقطة هامة هي أن تدهور الأوضاع الأسرية وانتشار حالات الطلاق، ومن ثم عدم تلقي السجن لزيارات من أسرته يعني المزيد من الانفصال عن المجتمع المحلي والأسرة. كما يعني فقدان السجن للدعم المعنوي الذي يعمل على عدم خضوعه لثقافة السجن بخصائصها الإجرامية، كما يعني اعتماد السجن على مساعدات النزلاء المشبعين بثقافة السجن وهم حاملو الثقافة الإجرامية (غانم: ١٩٩٩: ٢٦١ - ٢٦٢).

■ أوضحت استنتاجات الدراسة أن من أهم الأحوال الأسرية السلبية الناجمة عن

الإيداع في السجن ، انتشار السلوك المنحرف بين ٢٠,٢٢% من أبناء السجناء المبحوثين ، وأن من أهم صور هذا السلوك المنحرف تعاطي المخدرات، والفشل الدراسي، والهروب من المدرسة والمنزل باستمرار، فضلاً عن إثارة الشغب والمشاكل مع الأسرة والجيران. وللواقع أن هذه النتيجة يمكن أن تتماشى مع ما انتهت إليه دراسة (لونتستين) على أسر السجناء التي كشفت نتائجها عن معاناة ٢٠% من هذه الأسر من مشاكل سلوكية لدى الأبناء، مثل عدم الالتزام بالأخلاق والهروب من المنزل، وتعاطي للمخدرات.

■ تبين من الدراسة أن نسبة كبيرة من أسر المبحوثين يقوم برعايتها بعد دخول المبحوث السجن الزوجة أو أحد الوالدين أو أحد الأبناء. أما من يقوم برعاية الأسرة مسواء من الأقارب أو أشخاص غرباء كزوج الأم فلا تتعدى نسبتهم ١٤,١٧% فقط.

■ أوضحت استنتاجات الدراسة أن ٤٦,٦٦% من المبحوثين قد أفادوا بأن دخل الأسرة تقلص بعد دخولهم السجن، وأن الأسرة واجهت ذلك بأساليب عديدة تراوحت ما بين الاستدانة، أو تلقي مساعدة بعض الأهل والأقارب أو بيع بعض الأشياء المملوكة للأسرة، أو اللجوء إلى الإعانات الحكومية. والواقع أن هذه النتيجة يمكن أن تتماشى مع ما انتهت إليه دراسة (فريرو) وآخرين على مجموعة من أسر السجناء في ولاية أريزونا الأمريكية. فلقد كشفت النتائج عن شكوى ٩٢% من زوجات السجناء من المشاكل المادية بعد دخول رب الأسرة السجن. كما أسفرت أيضاً نتائج دراسة ( زيد) على سجون القاهرة عن معاناة نسبة ملحوظة من أسر السجناء من المشاكل المادية، وعدم وجود من يعول هذه الأسر بعد دخول المبحوث السجن.



■ كشفت استنتاجات الدراسة الراهنة عن لانتشار الأمراض، وتدهور الحالة الصحية بين ١٧,٥% من أفراد أسر السجناء نتيجة الإيداع في السجن، وما ترتب على ذلك من انخفاض للدخل، وعدم توفر الرعاية الصحية. وهذه النتيجة يمكن أن تتماشى مع ما انتهت إليه دراسة (ريتشارد) على السجون الأمريكية التي أوضحت نتائجها تضاعف سوء الحالة الصحية، وانتشار الأمراض المزمنة بين أسر السجناء بعد فترة من القبض على رب الأسرة.

■ أسفرت الاستنتاجات عن أن ٤٤,١٧% من المبحوثين قد أفادوا بأن رد فعل الجيران تجاه دخولهم السجن تتراوح ما بين قطع العلاقة بينهم وبين أسرهم، أو التشاجر مع الأسرة باستمرار، أو إجبارها في بعض الحالات كجرائم القتل على ترك أو تغيير محل السكن نتيجة الاضطهاد أو تهديدهم. وهذه النتيجة تتفق مع ما انتهت إليه دراسة (باركر وآخرين) في ولاية كاليفورنيا على مجموعة من أسر السجناء. فلقد أسفرت النتائج عن اضطراب نسبة كبيرة من هذه الأسر إلى مغادرة المسكن بسبب المشاجرات، أو تحت الضغط النفسي وذلك نتيجة دخول أحد أفراد الأسرة السجن.

وبالنظر إلى هذه الاستنتاجات وتحليلها يتضح أن الإيداع في السجن يؤثر سلباً على الأسرة كونه يؤدي إلى تصدعها وانهارها، فضلاً عن تفكك وتدهور العلاقات مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها السجين وأسرته.

### التوصيات

في ضوء ما سبق يمكن للدراسة الراهنة اقتراح الإجراءات العملية التالية:

(١) الاستفادة من كافة المصادر القائمة في المجتمع في مساعدة أسرة السجين

خلال سجنه وبعد الإفراج عنه، باعتبارها ضحية بلا ذنب. ويجب ألا تقف هذه المساعدة عند مسألة الإعانة المادية فقط، بل ينبغي أن تمتد إلى توجيه اجتماعي وشامل يقي أفرادها السلوكيات المنحرفة. ومن هذه الرعاية الثقافية المتمثلة في مذهب بالمواد الثقافية المقروءة والمسموعة المناسبة.

(٢) توسيع نطاق الجهود التطوعية المختلفة المعنية بمساعدة أسر السجناء وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لأن تركها للاجتهادات الفردية أو الحماس التطوعي لا يضمن لها الاستمرارية.

(٣) تفعيل دور الجيرة والقربة من خلال وسائل الإعلام من أجل رفع مستوى الوعي بقضية أسر السجناء، مما قد ينعكس على وضع برامج من خلال مجتمع الحي والقربة لاحتواء ورعاية أسر السجناء.

(٤) تبني مشروعات تربوية ووقائية من قبل المؤسسات المعنية بأسر المسجونين، فعلى سبيل المثال وضع برامج لتنمية مهارات أبناء السجناء، وكذلك برامج ترفيهية لهم من أجل حفظ أوقاتهم وشخصياتهم ورعايتها.

(٥) توسيع نطاق تطبيق بدائل عقوبات أرباب الأسر بما يحقق الغاية منها، وفي نفس الوقت يخفف الأضرار الناتجة عنها. ويمكن ترجمة ذلك في الواقع من خلال الآليات الآتية:

- الحرص على عدم اللزج بالمخالفين من أرباب الأسر في السجن في حالات المخالفات والجنگ البسيطة التي لا تشكل خطورة إجرامية يخشى على المجتمع منها، والاكتفاء بالحكم مع وقف التنفيذ.
- مواجهة المخالفات الإدارية وما شابهها مما لا يؤدي إلى ضرر عام على المجتمع ببعض الجزاءات الإدارية أو أي إجراء مناسب يشعر الجاني بخطئه، ولا يجني على غيره.

- إعادة قراءة مختلف السياسات الجنائية والعقوبات الجزائية التي قد تحمل شيئاً من عدم التنسيق فيما بينها، فضلاً عن تناول آثار الأحكام وتقديرها.

وينبغي ألا يفهم مما تقدم أننا نتجاهل فكرة العقاب. فهذا تشريع إلهي ليس لنا أن نتأخر عنه، وإنما المقصود هو محاولة التذكير في إجراءات جزائية ووقائية في آن واحد، بتقاضي قدر المستطاع- الآثار السلبية الناجمة عن حبس رب الأسرة، وتحاول اختيار الأمل من البدائل الجزائية والإصلاحية والعلاجية. فالهدف من ذلك أن تتطلق العقوبة من المنظور الإصلاحى للشمولي، خاصة في مسألة سلب الحرية لرب الأسرة الذي يعول عدداً من الأفراد، كون ذلك ليس من مقتضيات مصلحة الأسرة فقط، بل أيضاً من مصلحة المجتمع بصفة عامة.

### مراجع الدراسة

#### أ - للمراجع العربية:

- ١ - خضر ، عبد الفتاح (١٩٨١) تطور مفهوم السجن ووظيفته ، الندوة العلمية الأولى حول السجن - مزايها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- ٢ - خليفة ، محروس محمد (١٩٩٧) رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ٣ - زيد ، محمد إبراهيم ، الآثار الاجتماعية للعقوبات السالبة للحرية ، المجلة الجنائية القومية، العدد الثالث ، المجلد الثالث عشر ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- ٤ - زيد ، محمد إبراهيم (١٩٨٠) مقدمة في علم الإجرام وعلم العقاب ، القاهرة ، دار نشر الثقافة.

- ٥ - المسعيد ، عبد الله عبد العزيز (١٩٩٦) الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسر نزلاء السجون ، دراسة ميدانية عن أسر نزلاء السجون في مدينة الرياض ، الرياض ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- ٦ - الشمرية ، خالد عبد العزيز (٢٠٠١) تكامل التكافل في تنمية وتطوير أساليب الرعاية القبلية والبعدية للمسجونين وأسره ، قراءة جديدة في ضوء المتغيرات الحديثة ، ندوة الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية ، الرياض ، وزارة الداخلية بالملكة العربية السعودية.
- ٧ - الصادي ، أحمد فوزي (١٩٨٨) رعاية أسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة، الندوة العلمية الثامنة عشر حول الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النظرية والتطبيق، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- ٨ - طالب ، أحسن مبارك (١٩٩٩) النظم الإدارية الحديثة للمؤسسات العقابية ، نماذج دولية عربية ، ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ٩ - عارف ، محمد (١٩٩٠) النظريات الاجتماعية المعاصرة ، جامعة القاهرة ، مكتبة كلية الآداب.
- ١٠ - الغامدي ، سعيد (١٩٩٣) للرعاية الاجتماعية في السجون ، الأهداف وسبل التطوير ، دراسة استطلاعية لأراء المسجونين ، الكتاب السنوي ، العدد الأول ، الرياض ، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- ١١ - غانم ، عبد الله (١٩٨٥) مجتمع السجن ، دراسة أنثروبولوجية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.
- ١٢ - غانم ، عبد الله (١٩٩٩) أثر السجن في سلوك للنزيل ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ب - للمراجع الأجنبية:

- 13 - Biestock, Felix (1981) The Social Work Relationship, New York, Prentice Hall.
- 14 - Radelet et al (1983) Families, Prisons, & Men with Death Sentences:

- The Human Impact of Structured Uncertainty, New York, Journal of Family Issues, Vol. 4, No. 4.
- 15 - Hwiskins, Gordon (1976) The Prison and Practice, Chicago, University of Chicago Press.
- 16 - Barker et al (1996) Hidden Victims of Crime, New York, Social Work, Vol. 23.
- 17 - Duffee, E. David (1989) Corrections, Practice and Policy, New York, Random House.



# منهج الإسلام في الحد من الجريمة (القواعد العامة)

---

إعداد

الأستاذ الدكتور/ بكر زكي عوض

كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض - المملكة العربية السعودية

---





## ملخص الدراسة

الإيمان في ظل الإسلام آمن على دينه ونفسه وعرضه وعقله وماله وهو مأمون في نفس الوقت؛ لأن المعاصي وأخصها بالذكر ( الجرائم ) لا ترتكب إلا إذا انقطعت الصلة بالله أو ضعف الإيمان به، أو غاب ضمير الإنسان أو غُيِبَ أو استهان بالعقوبة المقدرة على الجريمة في ظل القوانين الوضعية .

ومن الجرائم ما هو ناتج عن إهمال الأسرة في مراقبة أبنائها أو واقع بسبب دفع الأسرة أبنائها إلى الانتقام أو تباهياً بالشجاعة إلى حد التهور ، وبعض الجرائم ناتج عن تقصير المجتمع في رعاية الفقراء وتعليم الجاهلین مما ينعكس سلباً على الواقع الاجتماعي ، فالفقير والجهل من الدوافع الرئيسة لارتكاب الجريمة.

لذلك كان هذا البحث الذي يبين (منهج الإسلام في الحد من الجريمة: القواعد العامة) سائلاً الله أن ينفع به كاتبه وقارنه والمسلمين أجمعين .

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين. إذا أراد الله بأمة خيراً أنعم عليها بنعمة الأمن، وهي كلمة جامعة لخصال الخير كله، وإطلاقاتها في العصر الحديث متعددة (الأمن السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي - النفسي). وهناك مقصود للأمن لم تعرفه التقسيمات الحديثة بمفهومه الديني، إلا إذا قامت على أسس دينية وهو: الطمأنينة النفسية، والذي هو من خصوصيات الدين.

إن النظم المعاصرة قد ركزت على الأمن الخارجي للإنسان، وما شغلها الأمن الروحي للأفراد، وحقت دول شتى الأمن الخارجي لأفرادها، وبقي الشقاء النفسي، وزادت نسبة الانتحار، وفشت الجريمة ونمت في تلك البلاد، وما نتج ذلك إلا من الخواء الروحي، دون أن تغتنم هذه الدول إلى ممكن الداء، وتبحث عن الدواء.

والذي يهمنا معالجته في هذا البحث هو الأمن الخارجي (أمن المجتمع ككل) أما الأمن الروحي فله بحث آخر - إن شاء الله - .

وإذا كان للأمن الظاهر ما يعكر صفوه، فإن الجريمة إحدى الوسائل التي تؤدي إلى ذلك، خاصة إذا ذاعت وانتشرت. فهي تنفع إلى القلق النفسي، والحد من الشعور بالأمن الكلي. لهذا حرص الإسلام على الحد من الجريمة بصورة لم تعدها البشرية قبل الإسلام، وعجزت النظم الحديثة - التي أعرضت عن هدي الله - عن تحقيق الأمن لأهلها؛ لأنها ركزت على جانب دون آخر.

أما الأمة الإسلامية فقد طبقت منهج ربها في فترة من الزمن، فتحقق لها الأمن ونعم أفرادها بالسلام، إلى أن أعرضت عنه، أو فرض عليها الإعراض عنه، فشقيبت بمحاكاتها للنظم الغربية. وقد طبقت المملكة العربية السعودية المنهج الرباني، فنعمت بالأمن بالقدر الذي لم تنعم به دولة غيرها، وهناك دول تريد أن تحذو حذوها و تطبق شريعة ربها، ولكن تمارس عليها ضغوط خارجية، وتحاربها دول تخشى أن تقوم شريعة الإسلام ثانية، لتشمل كثيراً من بلاد المعمورة، حتى لا يعود المسلمون إلى دينهم، فتجتمع كلمتهم، وتقوى شوكتهم، وتحقق وحدتهم.

إن معالجة هذا الموضوع (منهج الإسلام في الحد من الجريمة: القواعد العامة) يحتاج إلى بسط غير مستطاع هنا مراعاة لطبيعة البحث، ولكن ذكر القواعد العامة يكفي (إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد)(١).

وفي إطار القرآن والسنة يمكن بيان القواعد العامة التي تحد من ارتكاب الجريمة، فضلاً عن منع وقوعها، وذلك فيما يلي:

القاعدة الأولى: الرقابة الإلهية مظاهرها وأثارها .

القاعدة الثانية : الإيمان باليوم الآخر.

القاعدة الثالثة : الرقابة الذاتية (سلطان للضمير).

القاعدة الرابعة : رقابة المجتمع المسلم ومن مظاهرها :

أ - التواصي بالحق والتواصي بالصبر .

ب - التكافل المادي .

ج - التكافل الأبني .

د - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

القاعدة الخامسة : النظام التشريعي الإسلامي وأثره في الحد من الجريمة

نذكر منه : ١ - وجوب قيام حكومة إسلامية .

٢ - الأخذ بمبدأ الوقاية خير من العلاج .

٣ - توفير الحلال قبل النص على التحريم .

٤ - إقامة الحدود وأثره في الحد من الجريمة .

٥ - التعزير وأثره في الحد من الجريمة .

مع بيان النتائج والتوصيات والله ولي التوفيق

تحديد وإيضاح مصطلحات العنوان

١ . منهج : هو الطريقة المتبعة في شيء ما فعلاً أو تركاً، ويطلق على السلوك

والمذهب والتوجه، قال تعالى (لَكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) (٢).

٢ . الإسلام : ما أوحى به إلى محمد - صلى الله عليه وسلم - من قرآن وسنة

لهداية الخلق إلى الحق صلاحاً لهم في الحال، وفلاحاً لهم في

المآل، (٣).

٣ . الحد : المنع. والأصل فيه الحاجز بين الشئين، ويراد به في القرآن

المأمور بفعله دون تجاوز. قال تعالى (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَكُوهَا) (٤)

والمنهي عنه أحياناً أخرى (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا) (٥)

٤. الجريمة: في اللغة الذنب، وفي الاصطلاح عرفها الماوردي بقوله: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير. (٦) ويقول الشيخ أبو زهرة: أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع. ويظهر أن هذه الكلمة خصصت من القديم للكسب المكروه وغير المستحسن، قال تعالى (وَلَا يَجْزِيكُمْ شَتَائِنَ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْلُوا أَعْلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلنَّقْوَىٰ) (٧) أي لا يحملنكم حملاً أثماً بغضكم لقوم على ألا تعلوا معهم ... ولذلك يصح أن نطلق كلمة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم، واشتق من ذلك المعنى إجرام وأجرموا، وقد قال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ) (٨) وقال تعالى (كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُّجْرِمُونَ) (٩) ومن هذا البيان يتضح أن الجريمة في معناها اللغوي تنتهي إلى أنها فعل الأمر الذي لا يستحسن ويستهج، وأن المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراً عليه مستمراً فيه لا يحاول تركه، بل لا يرضي بتركه (١٠) وفي القانون الوضعي: هي الفعل أو الترك الذي نص القانون على عقوبة مقررة له (١١)
٥. القواعد: أي الأسس التي يتم الاحتكام إليها والارتكاز عليها في فعل شيء أو تركه. والمراد بها في العنوان الأسس التي وضعها الإسلام لمنع الجريمة أو الحد منها .

### خصائص المنهج الإسلامي

- يلاحظ أن المنهج المأمور به الإنسان إذا كان إلهي المصدر صحيح النسبة، فإن له من الخصائص في القبول والالتزام ما ليس لغيره للاعتبارات الآتية:
- ١- إنه متفق مع الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها ومنسجم معها تمام

الانسجام، وهو قانون صيانة لهذه الفطرة من الانحراف. قال تعالى (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) (١٢) وقال تعالى (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) (١٣) ولهذا كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يحتكم إلى الفطرة إذا رغب السائل في الخروج عن منهج الإسلام. فعندما طلب منه من هو حديث عهد بالإسلام أن يأذن له في الزنا، سأله الرسول عليه السلام أترضاه لأهلك؟ قال الرجل: لا. قال الرسول: ولا الناس يرضونه لأمهاتهم، ثم سأله عليه السلام أترضاه لأختك؟ قال: لا. قال الرسول ولا الناس يرضونه لأخواتهم. ثم قال له: أترضاه لعمتك؟ قال: لا. قال عليه السلام: ولا الناس يرضونه لعماتهم... الحديث. (١٤). وبهذا استطاع الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن ينتزع من الرجل إقراراً فطرياً بأن الزنا لو لم يكن حراماً بالشرع لكان حراماً بالفطرة. ولو سئل كل مرتكب جريمة: أترضى أن ينزل بك ما تفعله بغيرك؟ لقال: لا. وهو ما يؤكد كون ما حرمه الله متفقاً مع فطرة الإنسان .

٢- الاستعداد النفسي لقبول المناهي الإلهية وكذلك الأوامر ، وإن صادمت هوى النفس في بعض الأحيان؛ لأن النفس البشرية بعامّة والإسلامية بخاصة مفطورة على وصف الله بصفات الكمال المطلق، وأسماء الله للحسنى لها دلالاتها وتأثيرها في حياة الناس. فمن سمي نفسه (الرحمن الرحيم) لن يحرم على الناس ما ينفعهم ولن يحل لهم ما يضرهم، فما نهى عنه فيه رافة ورحمة بخلقه (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ) (١٥). ومن صفات الرسالة التي أتى بها الرسول ومن مهامها أنه (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ) (١٦). ولهذا الاستعداد النفسي عندما حرم

الإسلام الخمر ونزل قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصْنَعَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (١٧) قام الصحابة إلى ما معهم من خمر فسكبوها قائلين: انتهينا ربنا ولك الحمد (١٨).

٣- مراعاة الفطرة في الخطاب الإلهي في القرآن، فما حرم الله شيئا إلا ورتب على تركه أجراً في الدنيا والآخرة ما دام الترك لوجه الله تعالى، وبخاصة إذا لم يكن رقيب من البشر قائماً على حدود الله المنهي عنها. قال تعالى (إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَوَّيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ) (١٩). وقال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ) (٢٠). وعلم النفس البشرية بأن الترك يترتب عليه أجر من الله يدفعها إلى الترك في كل المواطن إذا سلمت هذه النفس من الهوى، وجانبها الأمر بالسوء، ورغبت فيما عند الله.

٤- للمساواة في الحل والحرمة والاستثناء كبير الأثر في قبول النفس البشرية التكليف الإلهية، فما أحله الله فالناس فيه سواء، وما حرمه الله فالناس فيه سواء، وما استثنى من الحرام أو الحلال فالناس فيه سواء، ففُضِّلَ للصلاة، وترك الصيام، وإسقاط الزكاة والحج، كل ذلك له قواعد وضوابط متى قامت بهذا أو ذاك حق له الانتفاع بها. ومثل ذلك حل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل لغير الله به، وشرب الخمر، كل ذلك للضرورة بقدرها غير متجانف لإثم فهو مباح. ومثل ذلك في القوانين الوضعية غير متوفر، لأن الكثير منها لا يعرف المساواة. ويفاوت بين الناس على أساس من الجنس واللون

والدم والدين والعرق... إلخ.

إنني لست بصدد المقارنة بين النظم الإسلامية والقوانين الوضعية في هذا البحث، ولكنها توطئة ضرورية تبين أن وجوب الانتفاع بالمنهج الإسلامي ليس وأسهل السبل من بين المناهج المطروحة على بساط الكرة الأرضية لحل مشكلة الجريمة.

### القاعدة الأولى: الرقابة الإلهية، مظاهرها وآثارها

لو عقل كل إنسان قول الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: من الآية ١) لأحجم كثيرون عن الإقدام على المعصية، وبخاصة إيذاء الغير. ومن الأمور التي تلفت نظر الرائي في هذه الآية، أن هذه الجزئية جاءت بعد النص على العلاقات الاجتماعية، لا أقول بين المسلمين، بل بين البشر أجمعين، وذلك في قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (٢١). وقد فصل الحق مظاهر هذه الرقابة في كثير من آي القرآن الكريم، ويمكن بيان هذه المظاهر في الجوانب التالية.

#### أ- الرقابة على الأقوال

وقدّمها في الذكر؛ لأن أقوال الإنسان أكثر من أفعاله؛ قال تعالى (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّوْرِ) (٢٢). وذكر القرآن أن أقوال الإنسان تسجل عليه، ويسأل عنها يوم القيامة. قال تعالى (مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ) (٢٣) وقال تعالى (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) (٢٤). (قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (٢٥). (إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ مِنَ الْقَوْلِ وَيَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ) (٢٦) إلى غير ذلك من

## الآيات .

ولذلك كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يوصي بضبط اللسان عند النطق. وفي الحديث (أمسك عليك لسانك وليسعك بيتك) (٢٧). وفي حديث ثان قال (كف عليك هذا) (٢٨). وأشار إلى لسانه، فعجب معاذ من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - وقال يا رسول الله أو مؤاخزون بما نتكلم به؟ قال تكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو قال مناخيرهم إلا حصائد ألسنتهم؟.

إن الكلمة المنطوق بها قادرة على إيقاد نار الفتنة، وقادرة على إخمادها، وهي سبب لإشعال الحروب وإطفائها، وكمن كلمة أراقت دماء، وأخرى حققتها، وكلمة هتكت أعراضاً وأخرى صانتها. إن للكلمة قوة السحر في التأثير أو أكثر من ذلك، ولذلك حرص الإسلام على ضبط الكلمة وانتقائها، وحسن أدائها عند التلفظ بها، درءاً للفتنة، وبعثاً على الأمن. قال تعالى (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) (٢٩). (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنًا وَقُولُوا نَظَرْنَا) (٣٠) لأن اليهود كانوا يستخدمونها منونة (راعناً) بحق الرسول - صلى الله عليه وسلم. بمعنى مجنون أو مصاب عقلياً. فكان النهي عن استخدام اللفظة التي تؤدي إلى لبس في المعنى، أو تكون في دلالاتها شبهة. كما أن الكلمة الطيبة الحسنة تؤدي إلى ترقيق القلب، وفتح العقل للاستماع وإن لم يكن استجابة. وقد أمر الله موسى وهارون أن يذهبا إلى فرعون وأوصاهما قائلاً: (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٣١). ولذلك أنزل الإسلام الكلمة الطيبة خير منزلة. وفي الحديث (والكلمة للطيبة صدقة) (٣٢).

## ب- الرقابة على الأفعال

مع اقتران ذلك بالثواب والعقاب، وما أظن مسلماً بجهل قول الله تعالى (وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) (٣٣). وكمن كثرت الآيات التي



تحذر من سوء الفعل، لأن العقاب المترتب عليه عظيم. قال تعالى (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (٣٤). ( وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ) (٣٥). ( هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ) (٣٦). وقد ختمت ثلاث عشرة آية في القرآن الكريم بقوله تعالى (بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (٣٧) وختمت خمس عشرة آية بقوله (بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (٣٨). فضلا عن الآيات التي فيها صيغ مختلفة مثل (خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (٣٩) (بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (٤٠).

ولذلك كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يوصي أمته بحسن العمل. وفي الحديث (اعمل ما شئت فإنك مجزي به) (٤١). وقوله عليه السلام (خيركم من طال عمره وحسن عمله) (٤٢). وأسمى مراتب المراقبة على الأفعال استشعار المسلم معنى حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك) (٤٣).

### ج- الرقابة على مكنونات النفس

إذا كانت الرقابة على الأفعال والأعمال ممكنة للأنظمة البشرية، فإن الإسلام قد نص على لون من الرقابة لا قبل للأنظمة البشرية به، ألا وهو الرقابة على مكنونات النفس. قال تعالى (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ). (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (٤٤) (لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخْفَوْهُ يَحْاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (٤٥) (وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاخْشَوْهُ) (٤٦) (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) (٤٧). (قُلْ إِنْ تَخْشَوْنَ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَرُونَ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (٤٨). (وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ) (٤٩). كما ختم الحق اثنتي عشرة

آية بوصف ذاته بأنه (عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّوْرِ) (٥١).

إن هذه النصوص إن روعي حقها، وتم الالتزام بها على وجهها تجعل من المسلم إنساناً ملائكياً لا يفكر إلا في الخير، ولا يضمّر إلا الخير، ولا سبيل للاسترسال مع نزغ الشيطان أو وساوسه. ومن رحمة الله تعالى أنه غفر لهذه الأمة (ما حدثت به أ نفسها ما لم تعمل أو تتكلم) (٥١) وذلك فيما يتعلق بإرادة فعل الشر. أما فعل الخير فعليه الأجر، وأما طهارة الباطن فقيد لصحة الأعمال، وكم من نصوص أوجبت الترفع عن ضغائن بالنفس إن أطلق لها العنان أدت إلى الفساد، مثل الحقد والحسد، واللبغضاء والشحناء، وهي صفات أو أمراض تقوم بالقلب بالدرجة الأولى.

#### د- الرقابة على حركة العين

من حيث الغمز واللمز. ومع قدح القرآن لمن يسلك هذا السلوك في قوله (وَيَذَلُّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ) (٥٢). فإن للقرآن قد صرح بعلم الله بخائنة الأعين. قال تعالى (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّوْرُ) (٥٣). ولذلك كان توجيه القرآن للإنسان إلى الانتفاع بهذه الحاسة في حدود الشرع (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ) (٥٤). (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ) (٥٥). وفي الحديث (النظرة سهم مسموم من سهام إبليس من تركه مخافتي أبطلته إيماناً يجد حلالته في قلبه) (٥٦). وكان حسن توظيف الحاسة مطلباً قرآنياً في كثير من آي القرآن (قُلْ انظُرُوا) (أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا) (٥٧). (سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ) (٥٨). (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ) (٥٩). ومن الأعين التي لا تمسها النار (عين بكت من خشية الله) (٦٠).

### هـ- الرقابة على الجماعات والتنظيمات السرية

قال تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَالِسُهُمْ وَلَا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (١١). (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنَاءُ) (١٢) وليس الأمر قاصراً على رصد الجماعات الهدامة، بل إن الرقابة لسانر الخلق قد وردت بصيغ العموم في القرآن، قال تعالى (فَأَيُّمَا تَوَكَّلُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ) (١٣). (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (١٤).

لقد تأمرت قلة ممن ينتسبون إلى الإسلام في عصر النبوة، يبيغون من وراء تأمرهم خذلان الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه في ميدان القتال، فنزل الوحي مخبراً الرسول - صلى الله عليه وسلم - بما كان من شأنهم، سواء ما وقع من ذلك في غزوة أحد (وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ النِّقَى الْجَمْعَانِ فَيَا بَنِي اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ. وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ اتَّقُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا نَاسٍ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ) (١٥)

وفي غزوة العسرة كرروا نفس المؤامرة. قال تعالى (إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ. وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ) (١٦). ومثل ذلك فعل جماعة من اليهود عندما اتفقوا فيما بينهم على إعلان الإسلام أول النهار والكفر آخره، بهدف تشكيك المسلمين في دينهم، قائلين فيما بينهم: إن سئلتهم عن هذا الدين فقولوا عرضنا ما سمعناه من محمد على ما هو عندنا في التوراة

فوجدناه غير صحيح فلا نؤمن به ولا نصنقه (٦٧). فنزل القرآن الكريم بقول الله تعالى (وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (٦٨) ومثل ذلك فعل المنافقون في كثير من المواطن، وكان الحق يكشف أمرهم ويفضح سرهم (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) (٦٩). وكم في القرآن من مشاهد تظهر رقابة الله على خلقه، وتكشف النقاب عن الجماعات والجمعيات التي خططت في خفاء، وتحركت في جفاء، وأظهرت غير ما أبطنت، فانضح أمرها، وكشف سترها، وفُضحت في قرآن يتلى إلى يوم القيامة، موصوفة بصفة الذم، وبخاصة ما ورد بحق هؤلاء في سورة التوبة.

وقد مدح الله طوائف أخرى صدق باطنها مع ما بدا من ظاهرها، وصدقت ربهما فيما عاهدت، ونبيها فيما بايعت؛ فاستحقت الوصف بالرضا عن الله ورضا الله عنهم، وخلصهم في قرآن يتلى إلى يوم قيام الساعة (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) (٧٠).

#### أثر الشعور بالرقابة الإلهية في الحد من الجريمة أو الإقلاع عنها

ذكرت السنة النبوية أن أسمى مراتب العبادة مرتبة الإحسان، والتي فسرها الرسول بقوله: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك) (٧١). وكم مدح الله الذين يخشون ربهم بالغيب في القرآن الكريم، وبين الحق حسن العاقبة لأناس وصفهم بقوله (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ. فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) (٧٢). وبين الرسول أن من يقدم على المعصية فإنما يقدم عليها وهو ضعيف الإيمان، أو غافل عن رقابة الرحمن، أو غير مصدق بالعقاب المرتب على

معصيته. وفي الحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس أبصارهم فيها وهو مؤمن)(٧٣)

إن المقدم على الجريمة لا يقوم بها إلا في ظل اعتبارات عدة أخصها :

- ١- إن أحدا لا يراه .
- ٢- إن من يراه هو مشارك له، أو يمكن أن يكون كذلك.
- ٣- إنه أقوى من الرائي وقادر على البطش به إن تكلم.
- ٤- إنه سيعطى الرائي نصيبا مما سلبت شماله، أو يقدم له منفعة مادية أو معنوية. فإذا تأكد له ذلك بمقاييس البشر أقدم على سوء صنيعه، وما ذلك إلا لضعف الإيمان.

أما المسلم الصادق في الاعتقاد، فإنه إن فكر في الجريمة، أئته العناصر السابقة جمعاء فحالت بينه وبين الإقدام عليها، إذا غابت عين البشر فعين الله لا تنام (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ) (٧٤). (لا تُزَكُّهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُزَكِّي الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (٧٥).

أما المشاركة في الفعل فانه لا يشارك في الأفعال البشرية الاختيارية. وأما القدر فإنه لا يخضع للثواب والعقاب إلا في حال الرضا أو حال الجزع. وأما الأفعال الاضطرارية فلا ثواب عليها ولا عقاب، مثل عملية الهضم، والتفكير، والإخراج، وحركة القلب، وعمل الكبد والبنكرياس والكلى... إلخ.

أما ارتكاب الجريمة اعتمادا على القوة الذاتية، فإن القرآن قد ذكر قول الله تعالى (وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ) (٧٦). (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ) (٧٧). وليست قدرته

قاصرة على إهلاك الأفراد بل القرى والأمم. قال تعالى (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (٧٨). (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ) (٧٩). (فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) (٨٠). وأما حصول مضرة لله من معصية العاصي أو منفعة من طاعة الطائع، فالله غني عن ذلك. وفي الحديث القدسي... (يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً) (٨١). أما إعطاء قدر من المال، أو تقديم منفعة لله تيسيراً منه للمجرم فهذا مستحيل في حق الله، لأنه منزّه عن ذلك.

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر حالات لأناس يسرت لهم سبل المعصية، وتمكنوا من القيام بها فلما هموا منعهم الخوف من الله، فكان إقلاعهم عن المعصية سبباً في نجاتهم من التهلكة، كما في قصة الثلاثة الذين أُووا إلى الغار فسقطت صخرة على بابه فأغلقت، فقالوا لا سبيل للخروج إلا بالتوسل إلى الله بصالح العمل. ومما ذكره أحدهم أنه جلس من امرأة مجلس للرجل من زوجته فلما هم بها أقلع عن الفعل خوفاً من الله (٨٢). إن الشعور بمراقبة الله للعبد تدفعه إلى الاستحياء من الوقوع في المعصية، كما قال أبو نواس :

إذا ما خلوت الدهر يوماً      فلا تقل خلوت ولكن قل عليّ رقيب  
ولا تحسبن الله يغفل ساعة      ولا أن ما تخفني عليه يغيب

وإذا كنا قد تحدثنا عن الرقابة الإلهية وآثارها في حمل المسلم على الإقلاع عن الجريمة فإن ذلك لا يدفع إلى اليأس أو القنوط من رحمة الله إذا وقعت الجريمة. فالحق سبحانه - خلق الإنسان بتكوينه صالحاً للطاعة والمعصية - باستثناء الأنبياء - والخطأ والصواب قال تعالى (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٨٣). وذكر القرآن أن نزع الشيطان للإنسان ممكن، ورسم له السبيل للوقاية منه. قال تعالى (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (٨٤) وذكر أن المتقين قد يمول لهم الشيطان شيئاً ما إلا أنهم يختلفون عن غيرهم في هذا الموطن (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ. وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغِيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ) (٨٥).

فإذا تناسوا ذلك، ووقعت منهم المعصية، فإن الله لم يبتسهم من رحمته، لأن اليأس يدفع إلى اقتراف المعاصي والتحول إلى شخصية عدوانية. قال تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ. أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ) (٨٦). وحسبنا قوله تعالى (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) (٨٧).

### القاعدة الثانية: الإيمان باليوم الآخر

إذا كان الإيمان بالله وما يترتب على هذا الإيمان من لازم يشكل القاعدة الأولى في الحد من الجريمة ، فإن الإيمان باليوم الآخر وما يترتب عليه من ثواب وعقاب يشكل القاعدة الثانية في هذا الأمر. إن الإسلام قد أفاض في ذكر الطاعة، وفصل صورها وسبلها ووسائلها، وبين الآثار المترتبة عليها، في ضوء التصور

العقلي أحيانا وفوق التصور العقلي أحيانا أخرى. وفي الحديث القدسي (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر) (٨٨).  
إن الحديث عن الجنة في القرآن والسنة يجعلها قريبة من التصور العقلي لدى الإنسان بكل ما أعد فيها من نعيم، وفوق ذلك النظر إلى وجه الكريم.

وبمثل ما أفاض الإسلام في الحديث عن الجنة فقد أفاض في الحديث عن النار، وعذاب أهلها، وشدة حرها، وحال أهلها ومآلهم، وخصامهم وتنازعهم بما يدفع كل عاقل إلى النأي بنفسه عنه. ومن موجبات النار بعد الشرك الجريمة. وكم ذكر الله العقوبات المقدرة على بعض الجرائم في الدنيا، ولم يكتف بذلك، بل ذكر العقوبات الأخروية وأخصها دخول جهنم، المكث في جهنم، الخلود في جهنم، وذلك بحسب حال الجريمة. نقرأ في ذلك قوله تعالى (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا) (٨٩). وقال عن قطاع الطرق (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٩٠). وبشأن الخوض في الأعراض ورميها بما لا يحمد ورد قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٩١). وعن المستهزئين بغيرهم الطاعنين عليهم ورد قوله تعالى (وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُْمَزَةٍ) (٩٢). وكم قارن الله بين مصير الطاعنين ومصير العاصين، وقدم الثاني في الذكر على الأول للردع والزجر. قال تعالى (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ. يَوْمَ يُنْحَتُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ تُوقَفُوا مَسَ سَقَرٍ) (٩٣). وعن الطاعنين قال في نفس السورة (فِي مَقْعَدٍ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ) (٩٤).



إن الإيمان باليوم الآخر له كبير الأثر على السلوك. وحسبنا ما ورد في سورة الليل من بيان لأثر الإيمان باليوم الآخر على فعل الطاعة، ومن تكذيب بهذا اليوم على فعل المعصية. قال تعالى (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى. وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى. وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى. وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى. فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى. وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى) (١٥). ولذلك أكثر القرآن من الحديث عن البعث والحشر والميزان والثواب والعقاب، كل ذلك بأدلة خاطب فيها العقل، واعتمد فيها على القياس والمقارنة والفطرة والواقع. وقد أدى ذلك إلى إقلاع كثيرين عن المعاصي عبر تاريخ الإسلام، وكانت المرأة في صدر الإسلام توصي زوجها إذا خرج لطلب الرزق في الصباح قائلة: اتق الله فينا، فإننا نصبر على الجوع، ولا نصبر على حر جهنم.

إن من لا يؤمن باليوم الآخر يدفعه كفره إلى فعل ما شاء حيث لا ثواب ولا عقاب - كما يظنون - مثلهم كمثل الأنعام. قال تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَمْتَحِنُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَلَنَارُ مَثْوًى لَّهُمْ) (١٦).

### القاعدة الثالثة : الرقابة الذاتية (سلطان الضمير)

من المفاهيم غير الصحيحة لدى كثيرين أن الإنسان ملك لنفسه. ولذلك يتصرف البعض كما يحلو له. والصواب أن الإنسان مؤتمن على نفسه غير مالك لها. ولو كان الإنسان مالكا لنفسه لتصرف بها وتصرف فيها كما يحلو له، ولم نسمع من أجاز شرعا بيع حاسة من الحواس، أو جهاز من الأجهزة القائمة بالإنسان، كالكبد والكلب والقلب والعين... الخ، بل الإجماع على عدم جواز بيع شيء من ذلك. أما التبرع فيه خلاف مع الاتفاق على عدم صحة التبرع بما يفضي إلى موت المتبرع، كالمتبرع بالقلب أو الكبد.

وقد وضع الإسلام آداباً للتعامل مع الجوارح، ونظم العلاقة بين الإنسان ومكوناته. قال تعالى بشأن المشي والكلام (وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) (١٧). وبشأن الإنفاق (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) (١٨). وبشأن صيانة الحواس عن العبث والجاسوسية (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (١٩). وبشأن حاسة الإبصار والتنازل (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَرَزَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ) (١٠٠). وبشأن طهارة القلب من الحقد والحسد والغل والكراهية (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ) (١٠١).

وهناك آيات أخرى تهدف كلها إلى وضع قواعد وضوابط لتصرفات الإنسان، على أن يدرك ما يفعل، ويعي ذلك. قال تعالى (بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ. وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ) (١٠٢). وقد أمر الله الإنسان بحفظ نفسه من نار جهنم ولن يكون ذلك إلا بفعل الطاعات وترك المعاصي. قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) (١٠٣).

لقد ركب الحق في كل إنسان آلة تنبيه ضد المعاصي، فإن لم يعطلها الإنسان وانتفع بقرعها أقطع عن المعصية، وإذا تركها تعمل دون أن يستجيب لها، فإنه لا يلبث أن يألف صوتها دون أن تسبب له إزعاجاً، بل إزعاجه في كونها لا تحق ولا تتعبه كمثل الذي يعمل في مصنع للحديد أو النحاس، أو صناعة الغزل والنسيج، لقد ألف الطرق واستجاب للجرس العالي، واعتادت أذنه هذه الأصوات، وانسجم كيانه معها فإن توقفت هذه الأصوات ظن أن الدنيا قد فنيت، والحياة قد انتهت. أما من لم يعتد الأصوات العالية، ولا الهزات المزعجة، فإن أدنى صوت

حوله يقلق مضجعه، ويذهب راحته، وبهذا تجدي آلة التنبيه مع هؤلاء.

إن الضمير هو آلة التنبيه التي تحرك الإنسان نحو الخير والشر، وهو الذي يدفع الإنسان إلى مساهلة نفسه قبل العمل وبعد العمل هذا السؤال: أريك راض عما تفعل؟ أعملك متفق مع الشريعة، ولك عليه أجر؟ أما أنه مخالف لها وعليك الوزر، وما الخلاص منه، وما السبيل إلى مرضاة الله؟

أسئلة شتى: إن لم يمت الإنسان صوت الضمير فإنها تحول بينه وبين المعصية. قال تعالى (إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ. وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ) (١٠٤). وقال تعالى (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (١٠٥). وقال تعالى (وَإِمَّا يَنْفِسِ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (١٠٦).

وقد ذكر الرسول - صلى الله عليه وسلم - العلاقة بين الإنسان والملائكة والشياطين فقال (ما من أحد منكم إلا وقد وكل به قرين من الجن قالوا وأنت يا رسول الله؟ قال: وأنا؛ إلا أن الله أعانني عليه فأسلم فليس يأمرني إلا بخير) (١٠٧). وبين عليه السلام أثر القرينين في سلوك الإنسان، وذلك في قوله عليه السلام (إن للملك لمة بابن آدم وإن للشيطان لمة، فأما لمة الملك فإيعاد بالحق وتكذيب بالشر، وأما لمة الشيطان فإيعاد بالشر وتكذيب بالحق) (١٠٨).

إن الإنسان ليعيش فترة من الصراع بعد بلوغه الأمد، بين حمل النفس على الجادة وكف الهوى عنها، وبين اتباع الهوى وإرخاء العنان للنفس ترتع حيث تشاء، وبين الميل إلى هنا تارة وهناك تارة أخرى، وينتهي الإنسان بعد فترة من الزمن إلى حالة من الحالات التالية:

١- عبد رباني: وذلك بعد حمل النفس على أوامر الله ونواهيهِ دون الإقلاع عنها أو التآثر بنزغ الشيطان، وأهل هذه الحالة لا سلطان للشيطان عليهم، ولا وسوسة من قبله لهم، قال تعالى (إِنَّ عِبَادِي لَأَيْمَنَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) (١٠٩) بل صرح الشيطان نفسه بذلك فقال (قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ) (١١٠). وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - لعمر بن الخطاب (إيه يا بن الخطاب والذي نفس محمد بيده ما وجدك الشيطان سالكاً فجاً إلا وسلك فجاً غير فجك ...) (١١١)

٢ - إنسان شيطاني: وهو الذي أعرض عن الطاعة، واستجاب لداعية الشر، وأصبح قرين الجن، تابعاً للشيطان، مات ضميره وغاب حسه، وتجاوزت الحد حواسه، فهو والشيطان سواء في الفعل وإن اختلفا في التكوين (استَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ) (١١٢). فهذا إنسان معرض عن الطاعة، مشغول بالمعصية إلى حد أن الشيطان ينفث على لسانه ليجادل أهل الحق. قال تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أُولِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ) (١١٣). وقد عاب القرآن هذه العلاقة (وَمَنْ يَكُنِ لِلشَّيْطَانِ لَهْ قَرِينًا فِسَاءَ قَرِينًا) (١١٤) هذا الصنف استمرأ المعصية، واستعذب الشر، حتى ختم على قلبه، وهم الذين وصفهم الله بقوله (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (١١٥). وفي الحديث (إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه نكتة سوداء، فإذا هو نزع واستغفر وتاب صقلت قلبه، وإن عاد زيد فيها حتى تملو قلبه وهو الران الذي ذكره الله (كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (١١٦).

وقد حذر القرآن ويصر بعاقبة ذلك. فالخلافات بين الإنسان والشيطان ستكون

يوم القيامة على أشدها، حينما يتبرأ الشيطان من صنيع الإنسان، ولا حيلة للإنسان بعد أن أورد الشيطان مورد التهلكة. قال تعالى (وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (١١٧).

٣ - طائفة بين الطائفتين السابقتين، لا هم ربايون، ولا هم شيطانيون، وهم السواد الأعظم من المسلمين، ينزعون إلى ربهم بأداء الفرائض، ويتقربون إليه بالنوافل، وتقع منهم المعاصي، فلا يصرون عليها، بل يكون عليها أو يقلعون عنها ويستغفرون منها، ذكرهم ضميرهم بحق ربهم فتذكروا، ونهاهم عن المعصية فانتهوا، وفي غفلة من بقطة للضمير استرجعهم الشيطان فأخرجوا، ثم تذكروا العاقبة فأقلعوا .

إن على كل مسلم أن ينظر في أمر نفسه ومع أي طائفة هو؟ مع سؤاله الدائم لنفسه أي الطوائف أقرب وأحب إلى الله، ثم يحمل نفسه على أفضلها وأسمأها منزلة ولسان حاله يقول (وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى) (١١٩). ويتحقق فيه قول الله تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ) (١٢٠). إن عمر الخطاب - رضي الله عنه - قد أمرنا قائلا: (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزنوا) (١٢١). وفي الحديث (الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت) (١٢٢). أليست هذه وصايا صريحة إلى إحياء الضمير في الإنسان، وإلا فكيف يحاسب الإنسان نفسه وكيف يزن أعماله؟

كم من جرائم وقعت في صدر الإسلام، لم يطلع عليها غير الله، ولم يعلم بها - بعد الله - إلا فاعلوها، فدفعهم ضميرهم وخوفهم من ربهم وعلمهم بأن عذاب

الدنيا مهما اشتد فإنه أهون من عذاب الآخرة، كل ذلك حملهم على المجيء إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - مخبرين إياه بما كان منهم، ويحرص - صلى الله عليه وسلم - على أن يجد لهم شبهة تدرأ الحد، ولكن الذين وقع منهم ما وقع، يقولون في إصرار: وقع منا كذا وكذا فطهرنا، فما كان من الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلا أن قبل إقرارهم وأقام عليهم الحد.

وكان عمر بن الخطاب ممن يتفقدون أحوال الرعية إما من طريق الأخبار أو السماع أو الاختبار، وكان تركيزه على الضمير وأثره في حياة الفرد أشد من غيره، وقد عجب من أمر الفتاة التي تأمرها أمها بخلط اللبن بالماء، فرفضت قائلة لها: إن أمير المؤمنين قد نهى عن خلط اللبن بالماء، فقالت أمها: وهل يرانا أمير المؤمنين؟ فقالت ابنتها: إذا كان أمير المؤمنين لا يرانا فإن رب أمير المؤمنين يرانا، ولم يجد ما يكافئها به أفضل من تزويجها لابنه عاصم (١٢٣). ومرة أخرى يطلب من راعي غنم أن يبيع له إحدى الأشياء، فيقول الراعي له: إنها ليست لي، وإنني أجبر عليها، فيقول له عمر: قل لصاحبها أكلها الذئب، فيقول الراعي: وماذا أقول لرب رب الغنم.

ما أخرجنا إلى أن نحبي الضمير في داخل كل فرد منا، حتى يحول ذلك بيننا وبين المعصية، ما أخرج المسلمين إلى الرقابة الذاتية حيث يستشعر كل إنسان أنه رقيب على نفسه، فيحملها على الجادة ويقودها إلى الطاعة، وينأى بها عن المعصية. إن الرقابة الذاتية هي التي تدفع المسلم إلى السلامة في التصرفات، وبخاصة إذا تذكر شيئاً من أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - كقوله عليه السلام (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه) (١٢٤). وقوله عليه السلام (لا يؤمن

أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه). (١٢٥)

### بناء الأسرة في الإسلام وأثره في الحد من الجريمة

للأسرة كبير الأثر في سلوك أفرادها. فهي من المصادر الأولى لدفع أبنائها نحو الالتزام أو التحلل والخير والشر، والإيجابية والسلبية، وقد حرص الإسلام على تحميل الوالدين مسئوليتهما تجاه أبنائهما، وحرص على رسم منهج إن تم الالتزام به خرج النبت إيجابياً، وإن كانت الأخرى كان الناتج سلبياً. قال تعالى (وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَثَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا) (١٢٦)

ويمكن القول: إن التكوين للأسرة من ناحية، والتربية للأبناء من ناحية أخرى والمتابعة للأبناء من ناحية ثالثة، كل ذلك يساعد على الحد من الجريمة. ويمكن بيان منهج الإسلام فيما يلي:

- ١- حسن اختيار المعن عند الرغبة في تكوين الأسرة، وهو شرط يقوم بطرفي الأسرة لأن (الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) (١٢٧). قال تعالى (وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامِي مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِيمَانِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (١٢٨). وقال تعالى (وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ) (١٢٩). وفي الحديث (تخيروا لنطفكم فانكحوا الأكفاء) (١٣٠). ووصى أولياء الأمور بقوله: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير (١٣١) ومن وصايا الرسول - صلى الله عليه وسلم - (اظفر بذات الدين تربت يداك) (١٣٢). إن أساس الاختيار في الإسلام هو تقوى الله، وبخاصة غلبة الالتزام الديني لدى المرأة. وفي الحديث (لأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل) (١٣٣). يقول الرصافي بشأن المرأة الصالحة في الأسرة:

وليس ربيب عالية المزايا مثل ربيب سافلة الصفات

وليس النبت ينبت في جنان مثل النبت ينبت في فلاة ٥

فالمصالح هو الأساس في الاختيار لكلا الطرفين، ولا ضير بعده من النسب وكثرة المال، وزيادة الجمال، بشرط ألا تقدم على المعيار الديني.

٢- وجوب تحمل الأبوين مسؤوليتهما تجاه الأبناء. قال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) (١٣٤). وفي الحديث (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) (١٣٥). ويفصل الرسول مظاهر هذه المسؤولية إلى أن يقول: (فالرجل في بيته راع وهو مسئول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيته) (١٣٦).

٣- أشار الإسلام إلى مسؤولية المرأة في الأسرة وهي الرعاية الاجتماعية للناشئة (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ) (١٣٧) كما أشار إلى مسؤولية الرجل (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ) (١٣٨).

٤- أوجب الإسلام حسن التسمية، وحسن التربية للأولاد. فقد سئل الرسول عن حق الولد على والده فقال للمائل (أن يحسن أدبه) (١٣٩). وفي الحديث (ما نحل والد ولداً أفضل من أدب حسن) (١٤٠) وترك المال للورثة بلا تربية حسنة كأعطاء السيف للمجنون يخمش به نفسه ويقتل غيره.

٥- أوجب الإسلام العدل بين الأولاد وفي الحديث (اعلوا بين أولادكم) (١٤١) وعندما أراد أحد الصحابة أن يشهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - على

٥ راجع البيان من ٣٤٩ ط دار مكتبة الحياة - سوريا ط ١



عطية لولد من أولاده دون غيرهم قال له الرسول: (أكل ولدك أعطيت مثل هذا؟ قال: لا. قال: اذهب فإنني لا أشهد على جور) (١٤٢). وفي الحديث (سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء). (١٤٣)

٦- جعل الإسلام النسب الأعلى له، والولاء له كذلك. أما النسب للأمرة فلاستقامة أمور الحياة. وبين أن اختلاف الدين، أو اختلاف السلوك في الأمرة لا يكسب المخالف استثناء في الثواب والعقاب، كما في قصة نوح مع ولده وإبراهيم مع أبيه. ولذلك كان الرسول يحذر من الاعتماد على النسب وحده دون الاعتماد على التقوى والطاعة. وفي الحديث (لا يأتيني الناس بالأعمال يوم القيامة وتأتوني بالدنيا) (١٤٤)، (يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار) (١٤٥).

٧- بر الوالدين واجب ولكنه مشروط بطاعة الله. قال تعالى (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (١٤٦). وقد حرم الرسول الطاعة في معصية. ولا شك أن الجريمة لون من المعصية وفي الحديث (لا طاعة في معصية الله) (١٤٧). وفي الحديث (إنما للطاعة في معروف) (١٤٨)؛ مع المصاحبة بالمعروف.

### أثر الجاهلية الأسرية في وقوع الجريمة

كانت الأسرة شيئاً مقدساً لدى الأفراد قبل الإسلام، وقد تعارفوا فيما بينهم على نصرة بعضهم بعضاً بالحق والباطل، ومن أقوالهم: انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، وهو ما أوضح معناه الرسول في التصور الإسلامي حين قال (وأما نصره

ظالما فمنعه من ظلمه) (١٤٩).

وقد نسي المسلمون الأولون دعاوى الجاهلية وعاشوا شعوراً واحداً (الإسلام)؛ وكلما هبت ريح العصبية أطفأها الوحي وأخمدتها الرسول (وَأَنذَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ قَوْمِكُمْ فَاصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا) (١٥٠). وعندما تذكروا للقبلية والأسرية قال لهم الرسول (أبدعوى الجاهلية وأنا بين ظهرانيكم) (١٥١). وفي الحديث (ليس منا من دعا إلى عصبية) (١٥٢) (ومن دعا بدعاء الجاهلية فهو من جناء جهنم) (١٥٣).

وقد رد الإسلام الفصل بين الممتازين إلى القضاء، ولم يأذن للأفراد أو الأسر أن تقوم بنفسها بتصفية الحسابات، أو الأخذ بالثأر، أو المعاملة بالمثل، لأن ذلك يؤدي إلى الفوضى في المجتمع، ويشيع الرعب، وينشر الجريمة. قال تعالى (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (١٥٤).

أين ذلك الآن من أسر تدفع أبناءها إلى الأخذ بالثأر، سواء أرفع الأمر إلى المسؤولين أم لم يرفع؟ إن بعض الأمر تربي أبناءها على الكبرياء والغرور والتعالي بما يدفعهم إلى النظر لغيرهم نظرة ازدراء واحتقار، فيكون رد الفعل المضاد، وقد يقضي الأمر إلى الاقتتال أو القتل.

إن الأسرة مسئولة بقدر كبير عن سلوك أولادها ومراقبتهم، وحملهم على الخير، والنأي بهم عن الفساد والإفساد. وما الأسرة إلا سفينة ركب فيها سائر الأفراد، وربانها الأب والأم، تمر بهم عباب الحياة مع شدائدنا ونكائدها وقسوتها، فإما أن يسلك الربان بالركاب سبيل النجاة، فتكون النجاة، أو سبيل الهلكة فيكون الهلاك. إن بعض الجرائم الآن ترتكب كرد فعل لنفع الأسرة أبناءها نحو الجريمة، أو بتقصير الأسرة في حسن التربية، أو بإهمال الأسرة أمر المتابعة بصورة مباشرة

أو غير مباشرة، فماذا ننتظر من فتى لا يعرف والده من أمره شيئاً، وماذا تنتظر من فتاة لا تعرف أمها من أمرها شيئاً؟

إن كثيرين لا يلتقون مع أولادهم إلا في ساحة الشرطة ومحافل القضاء، وما دروا أنهم يتحملون القسط الأكبر من هذه الجرائم وتلك الجنايات. إن سوء العلاقة بين الزوجين، وفساد خلق أحدهما أوهما معاً، والطلاق بما يترتب عليه من ضياع الأولاد بين الأبوين، وحياة الأولاد في كنف زوج الأم أو زوجة الأب، أو الترك بالكلية لتكون الحياة مع الجد أو الجدة أو العم أو الخال... إلخ. كل ذلك يؤدي إلى ظهور جيل جديد فيه ميل إلى التشرد، ورغبة في الجريمة، وفقدان للذات، وويل لأبء هذا حالهم، ولأمهات ذاك صنيعهن، حين ضيعا معاً الأمانة التي ائتمنا عليها.

#### القاعدة الرابعة : رقابة المجتمع المسلم

ويراد بها: قيام كل فرد في المجتمع على مراقبة السلبيات الظاهرة القائمة بالغير دون تتبع عورات، أو تسلق جدر، أو تنصت على مكالمة، بل ما بدا خطره، وشاع أمره، وتأكد الجرم فيه أو الجناية، سواء تعلق ذلك بحق الله كمن يأكل في نهار رمضان جهاراً، أو بحق المجتمع كالاعتداء على الغير، وإفساد ما أصلح ولاة الأمر. ويمكن القول إن أسساً شتى تقوم عليها الرقابة الاجتماعية نذكر منها:

أ - التواصي بالحق والتواصي بالصبر.

إن سورة العصر قد حكمت بالخسران على منائر البشر، واستثنت من هؤلاء (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) (١٥٥). يقول مجاهد: إلا الذين صدقوا الله ووجدوه، وأقروا له بالوحدانية والطاعة وعملوا الصالحات وأدوا ما لزمهم من فرائضه واجتنبوا ما نهاهم عنه من معاصيه. وأوصي بعضهم بعضاً بلزوم العمل بما أنزل الله في كتابه من أمر واجتناب ما نهى

عنه فيه... والتواصي بالحق هو التواصي بطاعة الله. (١٥٦) يقول الألويسي: وقوله تعالى: (وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ) بيان لتكميلهم لغيرهم أي وصى بعضهم بعضاً بالأمر الثابت الذي لا سبيل إلى إنكاره، ولا زوال في الدارين لمحاسن آثاره وهو الخير كله من الإيمان بالله عز وجل... (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) عن المعاصي التي تشاق إليها النفس بحكم الجبلة البشرية وعلى الطاعات التي يشق عليها آداؤها وعلى ما يبغى الله به عباده من المصائب والصبر المذكور داخل في الحق (١٥٧).

وقد كثُر الأمر بالوصية بالحق في السنة المطهرة وعلى لسان الصحابة، والتابعين ومن تبعهم إلى يومنا هذا، وكان صلى الله عليه وسلم يوصي أصحابه بأسلوب فردي، كأن يقول لأحدهم (أوصيك) وبأسلوب جماعي (أوصيكم) ويذكر أنه أمر بإبلاغ الوصية. وفي الحديث (أوصاني ربي بتسع أو صيكم بها) (١٥٨) وأحياناً يقول الصحابي: (أوصاني خليلي) (١٥٩).

وتنوعت الوصية في محتواها ومضمونها فشملت — في السنة — الإنسان بكل ما يقوم به من عادات وتقاليد وتصرفات، وشملت الحيوان من حيث الرفق والرأفة والرحمة وحسن المعاملة، وقد ذكر منونو السنة أبواباً للوصايا منها: الوصية بطلب العلم، الوصية بالجار، الوصية بالنساء، الوصية بأهل الزمة، ومن شاء التفصيل فليرجع إلى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي مادة وصى، وإلى كتاب وصايا الرسول في مجلداته الأربعة.

(ب) التكافل المادي: وذلك بقيام المجتمع بمد عوزة المحتاج، وكفالة حق الحياة الحرة الكريمة. وقد بين الرسول — صلى الله عليه وسلم — أن من حق كل عامل على الدولة أن تكفل له البيت والدابة والزوجة. وفي الحديث (من ولي لنا عملاً وليس له زوجة فليتخذ زوجة وليس له داراً فليتخذ داراً وليس له دابة

فليتخذ دابة). (١٦٠) وليست الكفالة للمادية قاصرة على المجتمع وحده، بل إن الأفراد فيما بينهم مطالبون بأن يكفل بعضهم بعضاً، وفي هذه الكفالة درء للخطر المتوقع من بعض الأفراد، فالفقير يدفع أحياناً إلى السرقة. والضرورات إن لم يتوفر لها ما يدروها تدفع البعض إلى السلب والنهب والغضب. ولذلك أوجب الإسلام على الأغنياء قدراً مما يملكون حقاً خالصاً للفقراء، وفق قواعد فصلها الفقهاء. قال تعالى (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ. لِلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ) (١٦١). وأوجب على ولي الأمر تحصيلها ما لم يقدّم الأفراد طوعية بأدائها. قال تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (١٦٢). وفي الحديث (إن الله فرض لفقراء أمتي في أموال أغنيائهم بقدر الذي يسع فقراءهم ولن يجد الفقراء إذا جاعوا وعروا إلا بما يمنع أغنيائهم ألا وإن الله محاسبهم حساباً شديداً ومعذبهم عذاباً أليماً) (١٦٣).

ومن حكمة التشريع أنه جعل زكاة كل شيء من جنسه غالباً، ليتمكن الفقراء من تحصيل قدر مما يملكه الغني. فزكاة للمال مال، وزكاة النعم نعم، أو بالبدل من السنع، وزكاة الزروع والثمار زروع وثمار، وزكاة عروض التجارة إما أموالاً إذا كان الإخراج من جنسها غير ممكن مثل التجارة في موالد البناء وغيرها، وإما الإخراج من الجنس إذا كان المتاجر فيه قابلاً لذلك.

وكما وجدت الزكاة كحق شرعي للفقراء لتحقيق التكافل المادي فقد وجدت كفارات كثيرة تعتمد المال سبيلاً لإسقاط الذنب. فكفارة اليمين والنذر والظهار والجماع في نهار رمضان، والوطء في الحيض، وارتكاب محظور في الإحرام والفتور من عذر في رمضان وغير ذلك فيه كفارات مالية تصرف للفقراء، مما يؤدي إلى حل الأزمة الاقتصادية. كما أن كفالة ذوي الأرحام بعضهم بعضاً فرض عين على الأغنياء تجاه الفقراء، وبخاصة حق الأبناء على الآباء، وحق الآباء على

الأبناء، على سبيل الوجوب لا على سبيل التخيير، وكما انحرف الناشئة بسبب شح الآباء وبخلهم والانصراف عنهم، وكما انحرفت فتيات وميدات بسبب عدم الكفالة الأدبية لهن، فوجب مراعاة ذلك. ولا يقتصر التكافل المادي على الزكاة، بل إن الإسلام قد حث على الصدقة. وقد امتدح الله المحسنين في كثير من الآيات، وبخاصة الذين يرون في (أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (١٦٤).

فلم ينص على كونه معلوماً، لأن الصدقة غير مقدرة، وحث الإسلام على فك الرقاب والإطعام في أيام الشدائد (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) (١٦٥) إن الفقر قرين الكفر، وباعث على الجريمة، وإن الجائع قد يدفعه الجوع إلى السرقة، وقد اعتبره عمر شبهة تسقط الحد، وأصدر أمره بعدم قطع يد السارق في عام المجاعة. إن المجتمع إن لم يحقق التكافل المادي لأفراده، وما لم ينظر إلى الفقراء نظرة عطف يطفئ لهيب الجوع وحرقة العوز؛ فإن ذلك كفيل بجعلهم معاول هم لبناء المجتمع.

إن الخلفاء في صدر الإسلام كانوا يفرضون لكل فطيم من بيت مال المسلمين، ولما يسرت أسباب الرزق فرض عمر لكل مولود من بيت المال حتى لا يعجل الناس فطام أولادهم (١٦٦). وزاد على ذلك، ففرض لفقراء أهل الكتاب من بيت المال (١٦٧).

وكما أن الفقر يدفع إلى الجريمة، فإن الغنى إن لم ترع فيه قواعد الشرع هو سبيل إلى الجريمة أيضاً من طريق السكر والرق والقمار، والغرور والتعالي، وارتكاب الفواحش... إلخ. وقد حرص الإسلام على إيجاد ضوابط تحد من تأثير الفقر على أهله، ومن تأثير الغنى على ذويه، حفظاً للمجتمع من الهزات التي تؤدي إلى الفساد والخلل بالأمن ودعوة إلى الأمن والاستقرار والطمأنينة.

ج - التكافل الأدبي: وأدنى درجاته محو جهل الجاهلين، وتعليم الأميين، لأن العلم يرقق الطباع، ويهذب الأخلاق، ويعطي قدر الغرائز الفاضلة، ويمحو كثيرا من السردائل، وهو في ذاته قيمة وجمال، وسلوك صاحبه يختلف جملة وتفصيلا عن سلوك قرينه الذي لم يحظ بنفس القدر من العلم. إن الإحصائيات لتدل دلالة قاطعة على أن معدل الجرائم متنسق مع نسبة الجهل؛ بل إن الإيذاء من طريق الجاهلين أسوأ من الإيذاء من طريق المتعلمين. ففي الحالة الأولى كثيرا ما يكون رد الفعل القتل أو الضرب أو السب أو الشتم أو الحرق أو الإيذاء الحسي ... إلخ. بينما الإيذاء من قبل الطرف الثاني - غالبا - يكون بالعقاب أو اللوم أو الشكوى أو الخصومة والقطيعة، ونادرا ما يصل إلى الحد الذي يقع من للطرف الأول.

وقد حرص رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على تحقيق هذا المبدأ، وجعل الجاهل في ذمة العالم، يعلمه مما علمه الله، على سبيل الإيجاب في بعض الأحيان، وعلى سبيل اللنب في مواطن أخرى، وقد وقع ذلك في المدينة المنورة بعد أن استقر أمر الدعوة، وبدأت ملامح المجتمع الجديد تظهر.

عن علقمة بن سعد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن جده قال: خطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم فأثنى على طوائف من المسلمين خيرا، ثم قال ما بال أقوام لا يفقهون جيرانهم ولا يعلمونهم ولا يعظونهم ولا يأمرهم ولا ينهونهم؛ وما بال أقوام لا يتعلمون من جيرانهم ولا يتفقهون ولا يتعلمون؟ والله ليعلمن قوم جيرانهم ويفقهونهم ويعظونهم ويأمرهم وينهونهم، وليتعلمن قوم من جيرانهم ويتفقهون ويتعلمون أو لأعاجلنهم ثم نزل. فقال قوم من ترونيه عنى بهؤلاء؟ قال: الأشعريين. هم قوم فقهاء ولهم جيران جفاة من أهل المياه والأعراب، فبلغ ذلك الأشعريين، فأتوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا

يا رسول الله ذكرت قوما بخير ونكرتنا بشر، فما بالنا؟ فقال — صلى الله عليه وسلم — ليعلمن قوم جيرانهم وليفقههم وليعظنهم وليأمرنهم ولينهونهم وليتعلمن قوم من جيرانهم ويتعظون ويتفقهون أولأعاجلنهم العقوبة في الدنيا. فقالوا: يا رسول الله. أنفطن غيرنا؟ فقال ذلك أيضا، فقالوا أمهلنا سنة، فأمهلهم سنة ليفقههم ويعلموهم ويعظوهم، ثم قرأ رسول الله — صلى الله عليه وسلم — هذه الآية (لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (١٦٨).

إن الحث على هداية الآخرين وتعليم غير المتعلم من الأمور التي كثرت الدعوة إليها في السنة المطهرة. وفي الحديث (لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك مما طلعت عليه الشمس) (١٦٩) وفي حديث آخر (خير لك من حمر النعم) (١٧٠). إن دعوة الآخرين إلى الخير يكسب الإنسان مثل صنيعهم دون أن ينقص من أجرهم شيئا. وفي الحديث (من دل خير فله مثل أجر فاعله) (١٧١). إن الدولة مسؤولة عن هذا الحق الأدبي مهما كانت التكلفة. وقد فدى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أسرى المشركين في بدر مقابل أن يعلم للواحد منهم عشرة من المسلمين (١٧٢) لأن العلم زكاة للنفس، وباعت على الحكمة، ومانع من الحماقة في الأقوال والأفعال. وإذا كان التعليم والتدريب قد أتيا أكلهما في الحيوانات المستأنسة، وغيرا من غرائزها حتى صار الرجل يلعب مع الأسد، ويركب الفيل، ويمتطي النمر، ويرقص الخيول والثعابين، أولا يمكن عن طريق التعليم الارتقاء بالطباع وتهذيب المشاعر، وترقيق القلوب عند الإنسان؟

د — الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو من مزايا هذه الأمة، وقد أمر الله الأمم السابقة به ولكنها لم تستجب لهذا الأمر، فاستحققت اللعنة. قال تعالى (لَعَنَ



الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ عَلَى لِمَانٍ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (١٧٣).

وذكر المنكر — في الآية — منكرًا يدل على الإطلاق ويمنع الحصر، ويدل على ما قلنا — أي ابن الجوزي — ما روى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه قال: (إن الرجل من بني إسرائيل كان إذا رأى أخاه على الذنب نهاه عنه تعزيرًا، فإذا كان الغد لم يمنعه ما رأى منه أن يكون أكيله وخليطه وشريبه، فلما رأى الله تعالى ذلك منهم، ضرب بقلوب بعضهم على بعض، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم) (١٧٤).

إن الأمة الإسلامية مأمورة بهذه الشريعة بصيغة الخصوص، وبصيغة العموم وصيغة العلم، في كون كل فرد في المجتمع المسلم مطالبًا بالأمر بالمعروف في حدود علمه، والنهي عن المنكر في حدود قدرته، وبخاصة فيما يسمى بالمعلوم من الدين بالضرورة. والأمر بصيغة الخصوص، في إيجاب تخصيص جماعة من الأمة الإسلامية تمتن هذا الأمر وتقوم عليه، والدولة مسؤولة عن توفير هذه الجماعة، وكفالة حق العيش الكريم لها، وهم المعروفون برجال الهيئة في المملكة العربية السعودية، ويلحق بهم رجال الأمن والمحتسبون. قال تعالى (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (١٧٥).

فأوجب توفير هذه الجماعة بأسلوب الأمر (ولتكن)، وجعلهم في منزلة القيادة والريادة والفلاح (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ).

وقيام هذه الجماعة بهذا العمل لا يعفي الآخرين من مسؤوليتهم، وهو ما فهم على غير وجهه من قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَضَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ) (١٧٦) حيث يرى البعض أن استقامته في خاصة

نفسه يعفيه من المسؤولية تجاه غيره، من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد وقع ذلك في صدر الإسلام، ووردت بهذا الفهم روايات عدة تذكر منها: عن سفيان بن عقال قال: قيل لابن عمر لو جلست في هذه الأيام فلم تأمر ولم تنه فإن الله تعالى ذكره يقول (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم) فقال ابن عمر: إنها ليست لي ولا لأصحابي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ألا فليبلغ الشاهد الغائب) (١٧٧) فكنا نحن الشهود وأنتم الغيب. وعن أبي أمية الشعباني قال: سألت أبا ثعلبة الخشني عن هذه الآية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) فقال: لقد سألت عنها خبيراً. سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أبا ثعلبة، إلتزموا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر، فإذا رأيت دنیا مؤثرة، وشحا مطاعاً، وإعجاب كل ذي رأى برأيه؛ فعليك نفسك إن من بعدكم أيام الصبر للمتمسك يومئذ بمثل الذي أنتم عليه كأجر خمسين عاملاً. قالوا: يا رسول الله. كأجر خمسين عاملاً منهم؟ قال: لا، كأجر خمسين عاملاً منكم) (١٧٨). وعن أبي بكر رضي الله عنه قال: يا أيها الناس لا تغفروا بقول الله (عليكم أنفسكم) فيقول أحكم: على نفسي، والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليستعملن عليكم شراركم، فليسومنكم سوء العذاب، ثم ليدعو الله خياركم فلا يستجيب لهم. (١٧٩).

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من محامد هذه الأمة، وعلامة من علامات الخيرية فيها، فإن لم تقم به فإن دلالة المفهوم تعني أن الترك سبب للجنة، كما لعن السابقون بالترك. قال تعالى (كَتَبْتَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) (١٨٠). كما صرح الإسلام أن العلاقة بين المؤمنين تقوم على أسس شتى منها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال

تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) (١٨١). كما أن الأصل في المسلم أن يعين أخاه المسلم على الطاعة لا على المعصية، وهذه سمة المجتمع الإسلامي. قال تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (١٨٢). وفضل هذه الشعيرة في السنة لا يحصر، ويكفي أن نذكر في فضل القائمين عليها قول الرسول صلى الله عليه وسلم (من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه وخليفة رسوله...) (١٨٣). وعن درة بنت أبي لهب قالت: جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو على المنبر فقال: من خير الناس يا رسول الله؟ قال: (أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر وأتقاهم لله وأوصلهم) (١٨٤). وقد بلغ من حد الإلزام بهذا الأمر أن الفقهاء قالوا: وليس من شرط إلناهي أن يكون عدلا عند أهل السنة خلافا للمبتدعة، حيث تقول: لا يغيره إلا عدل وهذا ساقط، فإن للعدالة محصورة في القليل من الخلق، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عام في جميع الناس، فإن تشبثوا بقوله تعالى (اتَّأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ) (١٨٥). وقوله (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ) (١٨٦) ونحوه، قيل لهم: إنما وقع الذم هاهنا على ارتكاب ما نهى عنه لا على النهي عن المنكر، ولا شك في أن النهي عنه ممن يأتيه أقبح ممن لا يأتيه، ولذلك يدور في جهنم كما يدور الحمار في الرحى (١٨٧).

إنه لم ينعم بهذه الشعيرة على وجه الأرض الآن سوى المملكة العربية السعودية، وقد قامت الهيئة بجهد مشكور في حمل الناس على الطاعة، والنأي بهم عن المعصية، وحل مشكلات الخلاف بين الجيران والأهل، ومداومة أوكار المعاصي، فضلا عن دعوتها الناس إلى القيام بالتكاليف الشرعية؛ كأداء الصلاة، ووجوب ستر الوجه في الأسواق والشوارع، ومراقبة الخلل في بعض السلوكيات،

وهو ما جعل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خصيصة من خصائص المملكة العربية السعودية دون سائر البلاد على وجه الأرض.

#### القاعدة الخامسة: النظام التشريعي الإسلامي وأثره في الحد من الجريمة

تهدف الدعوة الإسلامية إلى تحقيق السعادة والسلام للناس أجمعين. قال تعالى (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) (١٨٨). وصرح الحق بأن نعيم العيش لا يكون إلا باتباع هديه. قال تعالى (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ. وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى) (١٨٩) ولم يكن ذلك شعارا نظريا، بل تحقق عمليا في ظل الدولة الإسلامية التي أقامها الرسول صلى الله عليه وسلم وولي أمرها من بعده الخلفاء الراشدون، الذين حملوا الأمة على مبادئ الإسلام فكانت فترة رغد العيش، وعصر ازدهار الحكم، وتحققت السعادة بكل ما تحمل الكلمة من معنى. لقد تغنى بهذه الفترة المنصفون من خصوم الإسلام أكثر مما تغنى به أتباعه، كون هذه الفترة قد أثمرت حضارة نعم بها الشرق والغرب، وتعد عصب الحضارة الحديثة الآن.

وإذا كان الحديث عن النظام التشريعي الإسلامي غير مستطاع؛ فإنني أختار أبرز المبادئ التي تحول دون وقوع الجريمة، وأخص منها بالذكر ما يلي:

#### ١- وجوب قيام حكومة إسلامية

خاطب الإسلام المسلمين باعتبارهم أمة واحدة، تجمعهم عقيدة واحدة، وتربطهم شريعة واحدة، ومدعون إلى الالتزام بالخلق الفاضل الذي دعا إليه الإسلام. قال تعالى (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون). ومن سماتها (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ

بِاللَّهِ) (١٩٠) وفي الحديث (المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم) (١٩١). وقد أوجب الإسلام وجوب قيام ولي أمر للمسلمين، يتولى حراسة الدين والدنيا، ويحمل للناس على شرع الله، ويكافئ الملتزمين، ويعاقب المقصرين فيما ورد فيه عقاب في حال التقصير.

كل ذلك لاستقامة أمر المجتمع، وقد ثبتت الإمامة العامة بالكتاب والسنة والإجماع. فمن الكتاب قول الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (١٩٢). فجعل طاعتهم من طاعة الله إذا أمروا بما أمر الله به، ونهوا عما نهى الله عنه، وذكر للقرآن بعض وظائفهم ومنها رعاية الحقوق، وإقامة الحدود، وإعطاء كل ذي حق حقه. قال تعالى (وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلَايِهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (١٩٣). وفي السنة (عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي) (١٩٤). ومن السبعة الذين يظلمهم الله بظلمه يوم لا ظل إلا ظله (إمام عادل) (١٩٥). وقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه على هذا الأمر، كتطبيق عملي للنص القرآني.

أما الإجماع فقد انعقد بين الصحابة بعد وفاة الرسول مباشرة، وناقشوا أمر الخلافة، ولم يمض الليل حتى كانوا لأبي بكر مبايعين بالخلافة بيعة خاصة، ثم كانت البيعة العامة في المسجد في اليوم التالي (١٩٦). وبهذا سار الصحابة على هذا المنهج، وبذلك يكون الإجماع قد انعقد على وجوب تنصيب إمام للمسلمين وإن اختلفت الفرق في نسبه وكيفية توليه ومهامه (١٩٧).

أما اختصاصات الإمام فإنها تحول في جملتها دون الجريمة. فمن مهامه (سياسة الرعاية سياسة شرعية، وذلك بمعرفة أسرار تطبيق الأئمة، وطرق جلب المصالح ودرء المفاسد في الأمور للضرورة: الدين - النفس - النسل - العقل -

المال ) لحفظ الضرورات، ورفع المشقة، وتحقيق الحاجيات والتحسينات.(١٩٨)  
ويرى الماوردي أن ولي الأمر يختص بعشرة أمور هي: حفظ الدين، والرد  
على المبتدعين وذوي الشبه، وتنفيذ الأحكام بين المتخاصمين، وقطع النزاع بينهم،  
 وإقامة الحدود، وحماية البلاد والدفاع عنها، وتحصينها وعمارة الثغور والحصون،  
 وجهاد المعاندين، وصيانة الزكاة والفيء والصرف من بيت المال على أوجه  
 الاستحقاق وتعيين الولاة ونحوهم. (١٩٩) إن ولي أمر المسلمين مفوض من قبلهم في  
 عقد الاتفاقات، وتوقيع المعاهدات، واتخاذ قرار الحرب والسلام، يعاونه في ذلك أهل  
 الحل والعقد.

### أسس الحكم في الإسلام وأثرها في الحد من الجريمة

لقد أوجب الإسلام على ولي أمر المسلمين أن يحكم الناس وفق مبادئ عامة  
 وضعها الإسلام هي: الشورى والعدل والمساواة والكرامة والحرية، وما لم تراع  
 هذه المبادئ فإنها تدفع إلى الجريمة بصورة فردية أو بصورة جماعية. فحرية  
 التعبير عن الرأي إن منعت، وحمل الإنسان على الانقياد كرها، وفرضت عليه  
 الأوامر والنواهي دون قناعة، فإن ذلك يدفعه لا محالة إلى التمرد في يوم من  
 الأيام، وكم أسقطت حكومات ديكتاتورية مستبدة شتى لأنها حكمت باسم الفرد  
 المستبد. وما لم يسد العدل فإن نقيضه سينتفشى، والمظلوم إن يسرت له أسباب  
 الانتقام انتقم في غير تردد أو تراخ، فالظلم يدفع إلى اليأس من الحياة في بعض  
 الأحيان، وقد يقدم على قتل نفسه ( الانتحار ) أو قتل غيره انتقاما. ومثل ذلك عدم  
 الشعور بالمساواة في الحقوق والواجبات، وكبت الحريات المشروعة، وانتهاك  
 الكرامة، وعدم تقدير الإنسان أو إنزاله المنزلة اللائقة به.

إن المسلم إن يسرت له الحياة في مجتمع تموده هذه المبادئ فإنه سينعم

بالحياة لا محالة، وإن لم تُسد أسس الحكم الإسلامي في المجتمع فإنه سيصبح معول هدم فسي بناء المجتمع ، كما أن شعور الفرد لدخل المجتمع بأن حقوقه محفوظة ودينه ونفسه ونسله وعرضه وعقله وماله مصان كل ذلك يكسبه طمأنينة نفسية، وبخاصة إذا تأكد له أن ولي أمر المسلمين هو المسؤول عن ذلك.

## ٢- الأخذ بمبدأ الوقاية من الجريمة خير من العلاج

الإسلام يسد كل المنافذ المؤدية إلى المفاصد والجرائم، ويتشدّد في هذا غاية التشدد، عكس القوانين الوضعيّة التي تأذن، بل وتفتح الأبواب الموصدة أمام الجريمة، حتى إذا وقعت الجريمة كانت المساءلة والمواخذة. وقد سلك الإسلام في ذلك سبيل الترغيب والترهيب نبيوياً وأخروياً، ومن يأخذ بقيم الإسلام ومبادئه وأخلاقه قلما يقع في المعصية، ويكفي الحديث الجامع (فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) (٢٠٠).

ومن باب ضرب الأمثال للناس نقول: إن الإسلام من أجل منع جريمة الزنا، ومنعاً لها من الوقوع حرم للنظرة من أحد النوعين تجاه الآخر إلا ما أحله الله، كما حرم الخلوة والسفر بدون محرم، والكلمة اللينة، والتميع والتكسر في القول من قبل النساء، وإيداء الزينة، ولزوم البيت ما أمكن. كما حرم اختلاط الرجال بالنساء والعكس، ومنع وضع العطر عند خروج النساء، كما حرم إجراء التغيير في ملامح الوجه، وكل ما يؤدي إلى لفت نظر الرجال إلى النساء، وحرّم تشبه الرجال بالنساء والعكس، كما أوجب على أولياء الأمور والدولة تزويج البالغين غير المتزوجين من أبنائهم (وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُفْرَأْ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (٢٠١). وذلك حتى لا تنفع الغريزة كلا النوعين إلى

الانحراف، فإن لم تُيسر أسباب الزواج المادية كان الصوم سنة لأنه وجاء. كما حرم الإسلام كل ما يهيج الغريزة أو يؤدي إلى استعلائها ووضع عقوبة لذلك. فإذا قارنا ذلك بالنظم الوضعية؛ وجدنا التعليم المختلط، والمواصلات المختلطة، والعمل المختلط، وإباحة الرحلات والجماعات والجمعيات، والنوادي والسياحة، والمؤتمرات والمنتديات، ودور السينما والمسرح، والسفر دون محرم، والإقامة في غير ديار الإسلام بانفراد، فضلاً عن إباحة تبادل الأشعار والأزجال والتحايا والهدايا، وكل مقدمات الفتنة والجريمة عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، دون تأثيم أو تجريم للنظرة والسلام والخلوة، بل إباحة القبلة أحياناً عند الطبقات الأرستقراطية.

كما أن وقاية الأعراض من القذف الذي يؤدي إلى القتل أو الاغتتال أحياناً، من مبادئ الإسلام، وفي صيانة عرض الغير من لسان صيانة لعرضي من السن الآخرين، ومن تجاوز الحد ولم ينزل على الشرع فإنه يؤخذ بما جنت نفسه في الدنيا والآخرة.

يعاقب في الدنيا بالجلد ثمانين جلدة، ولا تقبل له شهادة أبداً، ردعاً وزجراً إلا إذا تاب توبة صادقة، وفي الآخرة هو من الملعونين (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (٢٠٢) هذا في الدنيا، وأما في الآخرة فقد ورد قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٢٠٣) ولما كان الفقر دافعاً إلى الانحراف في بعض الأحيان، وللمال سلطانه على نفس المحروم؛ فقد أوجب الإسلام على الأغنياء إخراج صدقات أموالهم مع حفظ الأموال في حرزها، وقيام حراس عليها إن كانت مما يحرس حتى لا يكون ذلك باعثاً



للأنفس المريضة على السرقة. وقد اشترط الفقهاء شروطاً لإقامة حد السرقة منها: أن يكون المال محروزاً، أي محفوظاً بصورة تحول دون سرقة، وحرز كل شيء بحسبه. فالمحلات بإغلاقها، والمساكن بتأمينها، والأموال بإيداعها في مخازنها المشروعة، والبساتين بحراستها، والسيارات بإقفالها ... إلخ. وما من جريمة يمكن أن تقع إلا ونجد لها في الإسلام سبيلاً للدرء والدفع والمنع، ولكن الأنفس الأمارة بالسوء قد تعرض عن النصوص لتحقيق هوى النفس.

لقد اصطلح الفقهاء على أن ما أدى إلى الحرام فهو حرام، وأن درء المفاسد مقدم على جلب المصلح وأن للوسائل حكم الغايات. والرسول صلى الله عليه وسلم وصى المسلمين بوجوب النأي عن مواطن الشبهة طلباً للسلامة. وفي الحديث (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهاً لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) (٢٠٤).

إن الفقهاء نصوا على حرمة بيع العنب لمن سيعصره خمراً. وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة (شاربها وساقها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وبيعها ومبتاعها وآكل ثمنها) (٢٠٥). وما ذلك إلا لتهديد وتحذير كل من يقدم أو يشارك في صناعة المسكر أو تقديمه، فضلاً عن شربه، ومن باب الوقاية لعن الرسول في الربا (أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه) (٢٠٦).

ودرءاً للردة باعتبارها جريمة بحق الدين وبحق قانون سيادة الدولة وشعارها (لا إله إلا الله محمد رسول الله) حرم الإسلام موالاة الكفار، وأوجب موالاة المؤمنين، وحث على اختيار الصديق الحسن، كما أوجب إقامة دعاة يخلفون الرسول صلى الله عليه وسلم في مهمته، ونهى عن الدخول في جبل مع أهل الكتاب

إلا إذا توفر علم لدى المجادل يمكنه من إفحام الخصم حتى لا تكون الهزيمة النفسية، وتتحول إلى هزيمة عقيدية (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٢٠٧). (لَا دُعَ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) (٢٠٨). وحرم على غير المسلمين نشر مبادئهم في ديار الإسلام، أو الدعوة إلى دينهم .

وإغلاقاً لباب التشبه، وسداً لمنافذ الخلل ذكر القرآن معتقدات غير المسلمين، وبين ما فيها من خلل في مجال العقيدة والشريعة والأخلاق بعد تحريفها من قبل أتباعها. كما بين مواطن الكمال والجمال فيما يقابل ذلك في الإسلام، ومن شاء أن يقف على ذلك فليقرأ المقارنات التي وردت على ألسنة السابقين من المرسلين، وبخاصة دعوة إبراهيم عليه السلام، والمقارنات التي وردت في سورة البقرة والأنعام ومريم والشعراء والصافات، وكذلك دعوة محمد عليه السلام، والمقارنات التي وردت في سورة البقرة والشعراء والحج والنمل ولقمان وغيرها.

### ٣- توفير الحلال قبل النص على التحريم

التحريم العام للأشياء يؤدي إلى اليأس، ويدفع إلى القنوط. فالأبواب إذا أوصدت دون الطرق المشروعة كان اللجوء إلى الطرق اللامشروعة، والحل المطلق يؤدي إلى إطلاق العنان للغرائز، حتى يتحول الإنسان من البشرية إلى البهيمية، والوسط هي لسان حال الإسلام. إلا أن الإسلام جعل دائرة الحل أوسع من دائرة الحرمة، وذلك لتتسع دائرة الحركة والتصرف. قال تعالى (وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ) (٢٠٩) (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ) (٢١٠) (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ). (٢١١)

وكل ما ورد به تحريم وردت مقابله في الحلال أضعاف مضاعفة. فلو أخذنا

حواس الإنسان كمثل نرى أن النظر إلى المرأة الأجنبية محرم، وما عدا ذلك مما خلق الله في السموات والأرض حلال، بل الأمر بالسير والنظر، والتأمل في الطعام والشراب، وبعض الكائنات المحيطة بنا قد ورد في القرآن. ودلالته واضحة في سورة النبأ، وعيس، والغاشية، وغيرها.

والإيذاء باليد محرم، واستخدام اليد في كل عمل مشروع أمر مشروع، والنهي عن استخدام حاسة السمع وارد في حال التتصت أو تتبع العورات، أو الاستماع إلى الغيبة والنميمة، وما عدا ذلك مباح، واللسان منهى عن الخوض في أعراض الغير، ومباح له ما عدا ذلك من الأقوال، وأخصها وأحبها الأذكار، والمحارم من النساء محصورة، والحليلات شرعا ممن غير معدودة وفق قواعد للشرع، وتحصيل المال من الحرام منهى عنه ودولته ضيقة (السرقه، الغش، الرشوة، الغصب، قطع الطريق...) وكسبه من الحلال مباح، وطرقه غير محصورة كالزراعة والصناعة والتجارة، وسائر الأعمال المشروعة، وشرب المسكر أو ما يغيب العقل حرام، وشرب ماعده حلال من العصائر التي لا تحصر، طبيعية كانت أو صناعية، والمحرمات من الأطعمة أمهاتها مجموعة في قوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّيتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقْ) (٢١٢). وما عدا ذلك ما لم يرد في السنة حلال، قال تعالى (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ) (٢١٣). (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ) (٢١٤). (يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) (٢١٥).

إن الله لم يحرم شيئا إلا وكان بديله في الحلال موجودا، وإذا لم يتوفر

الحلال، ونزلت الضرورة حل الحرام بقدر الضرورة (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) (٢١٦). كل ذلك يمنع دون اقتراف الحرام. لأن في الحلال ما يغني عنه. والنظم للمعاصرة كثيراً ما تحرم دون أن توجد البديل، مما يؤدي إلى ضيق الصدر، وكبت النفس، وضياح الأمل، ويدفع إلى الانحراف، ويدفع إلى ارتكاب الجريمة.

#### ٤- إقامة الحدود وأثرها في الحد من الجريمة

الاختلاف بين الناس سنة من سنن الله في الخلق، وله مظاهر شتى. فمن الناس من فطر على الشدة والحزم والعزم والغلظة والقوة والعنف... إلخ، ومن الناس من فطر على اللين والدعة والسكينة والعفو والتسامح وترك العنف.... إلخ، والعلاقة بين الطرفين في المجتمع قائمة، وإساءة فهم الصنف الأول للصنف الثاني واقعة، ولذلك يكون الاعتداء في بعض الأحيان من طرف تجاه الآخر، وبخاصة أن الحسب والمال والصحة، فضلاً عن الشيطان، كثيراً ما تدفع الإنسان إلى الطغيان (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ . أَلَمْ نَرَأَهُ اسْتَوْنِي) (٢١٧) وهذا الطغيان له مظاهر شتى، إن أذن لها بالذبوع والانتشار فإن الفساد سيستشري لا محالة. ولذلك أمر الله ولي أمر المسلمين بإقامة الحدود التي أوجبها الله حيال جرائم بعينها، وبخاصة التي تنتهك فيها الضرورات الخمس (الدين، النفس، النسل، العقل، المال).

فبشأن القصاص ورد قوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (٢١٨). (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَرَبِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا) (٢١٩). وعقوبة السارق واضحة في قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (٢٢٠). وعقوبة الزاني غير المحصن وردت في قوله

تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) (٢٢١). أما الزاني المحصن فحده الرجم. وفي الحديث (الرجم في كتاب الله حق على من زنا وأحصن) (٢٢٢) كما ثبت الحد بالسنة العملية كرجم ماعز والغامدية (٢٢٣). وفي عقوبة قذف الغير في عرضه ورد قوله تعالى (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (٢٢٤). أما قطاع الطرق والساعون بالفساد في الأرض فقد ورد بحقهم قوله تعالى (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ). (٢٢٥)

وإذا كان النهي عن الردة قد ورد في القرآن الكريم (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قُتِلَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (٢٢٦). فإن العقوبة قد ثبتت بالسنة المطهرة (من بدل دينه فاقتلوه) (٢٢٧).

وإذا كان النهي عن السكر قد ورد في القرآن بأبلغ صورة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصْنُوكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ) (٢٢٨). فإن السنة النبوية قد قدرت العقوبة على تناول المسكر. وفي الحديث روايات تشير إلى الأربعين، وأخرى تشير إلى الثمانين، وعليه الأمر (٢٢٩). وأجاز الإسلام قتل المدمن على شرب الخمر قتل تعزيراً إذا لم يُجد معه الحد المقرر. وفي الحديث (إذا سكر

فاجلدوه، ثم إن سكر فاجلدوه، ثم إن سكر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه (٢٣٠)

ويلاحظ على فلسفة التشريع الإسلامي في الحدود ما يلي:

١- جواز التنازل عن الإبلاغ إلى ولي الأمر حقناً للدماء، واستبقاء للمودة إذا تأكد المجني عليه من صدق الجاني في الاعتذار، وطابت نفسه بالعفو بلا مقابل أو بمقابل فيما يجوز فيه ذلك.

٢- عدم جواز العفو إذا بلغ الأمر الحاكم؛ لأنه ظل الله في الأرض، ومنوط به حراسة الدين والدنيا، وتخليه عن إقامة الحدود تعطيل لحق من حقوق الله، وقد نهى الله عن العاطفة في هذا الموطن. قال تعالى (وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ) (٢٣١) وقد أنكر الرسول صلى الله عليه وسلم على أسامة الشفاعة في أمر المرأة التي سرقت قائلاً له: ألتشفع في حد من حدود الله (٢٣٢). وفي الحديث (تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغ من حد وجب) (٢٣٣).

٣- تجوز التوبة في بعض الحدود قبل علم ولي الأمر أو ضبط الجاني (إلا الذين تابوا من قبل أن تُقَدِّروا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ). (٢٣٤)

٤- تسقط الحدود بالشبهات. وفي الحديث (ادعوا الحدود بالشبهات) (٢٣٥) وعن عائشة رضي الله عنها (ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة) (٢٣٦).

٥- تسقط الحدود بسقوط موجبها، أو قيام الشبهة به مثل الرجوع في الإقرار، إذا كان الطريق الوحيد للإثبات هو الإقرار أو رجوع بعض الشهود في شهادتهم.

٦- يشترط لإقامة الحد أن يكون الجاني بالغاً عاقلًا غير مكره، والإسلام ليس شرطاً، لأن ذلك قد يقع من غير المسلم في ديار الإسلام، ولذلك يؤاخذ

- بكل ما يقترب إلا مارآه حلالا في شرعه غير مجاهر به في بلادنا، مثل شرب الخمر عند النصارى، لأنه لا دليل قطعي على حرمتها عندهم.
- ٧- ولا يجب الحد إلا على من علم بالتحريم، وبهذا قال عامة أهل العلم، لقول عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهما لا حد إلا على من علمه (٢٣٧)
- ٨- احتاط الإسلام في إثبات الجريمة الموجبة للحد، باعتبار أن أكثر الحدود تؤدي إلى إزهاق روح الجاني، واحتياط الإسلام في حقن الدماء بالغ المدى.
- ٩- اتفق الفقهاء على أنه لا يقيم الحد إلا الإمام أو نائبه، وذلك لمصلحة العباد، وهي صيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، والإمام قادر على الإقامة لشوخته ومنعته وانقياد الرعية له قهرا وجبرا. كما أن تهمة الميل والمحابة والتواني عن الإقامة منتفية في حقه، فيقيمها على وجهها، فيحصل الغرض المشروع بيقين، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم الحدود، وكذلك خلفاؤه من بعده، وصرح الحنفية باشتراط الإمام أو نائبه لإقامة الحد.
- ١٠ - اتفق الفقهاء على أن الحدود تقام في ملأ من الناس لقوله تعالى (وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) (٢٣٨). وللنص وإن ورد في حد الزنا لكنه يشمل سائر الحدود دلالة، لأن المقصود من الحدود كلها واحد وهو زجر العامة، وذلك لا يحصل إلا بأن تكون الإقامة على رأس العامة، لأن الحضور ينزجرون بأنفسهم بالمعايينة، والغيب ينزجرون بإخبار الحضور، فيحصل الزجر للكل، وفيه منع الجلاذ من مجاوزة الحد الذي جعل له، ودفع التهمة والميل (٢٣٩).

### الاحتساب في الحدود

الحدود — سوى حد القذف — لا تتوقف على الدعوى؛ لأنها لحق الله تعالى، فتقبل الشهادة فيها حسبة. وأما الشهادة بالحدود — سوى القذف — فتجوز بلا دعوى من غير خلاف بين الفقهاء لشهادة أبي بكر وأصحابه على المغيرة من غير تقدم دعوى، ولشهادة الجارود وصاحبه على قدامه بن مظعون بشرب الخمر ولم ينتقما دعوى. ولأن الحق حق الله تعالى، فلم يفتقر للشهادة به إلى تقدم دعوى كالعبادات، ولأن في سائر الحقوق إنما تكون من المستحق (٢٤٠).

### فاعلية الحدود عند التطبيق

لقد نعمت الأمة الإسلامية بالأمن والأمان في صدر الإسلام، حين أقيم كل حد استوفى شروطه، فخفت الجريمة حتى كادت تعد على أصابع اليد الواحدة، ومن ندرتها اشتهرت بين الناس، ثم غيبت الحدود فترة من الزمن، فكان الفساد والإفساد، وعمت البلوى وانتشرت الجريمة، إلى أن وفق الله ولاة أمر المملكة العربية السعودية إلى تحكيم شريعة الله، فما هي إلا أياد محدودة قطعت في السرقة، ورقاب معدودة أخذت قصاصاً، ويلحق بذلك بقية الحدود التي أقيمت، إلا أن ما نعمت وتنعّم به البلاد الآن من أمن وأمان لم تستطع أي دولة في العالم الغربي أن تحقق مثيله. إن التهاون في الحدود وتعطيل تنفيذها بغير مبرر شرعي قد أدى إلى ظهور مدارس متخصصة في فن الجريمة. فكثيراً ما نسمع عن نشال (سارق) مسجل خطر، له خمسون سابقة وسجن خمسين مرة ولم يردعه ذلك عن السرقة، ومثل ذلك شاربو الخمر، وهواة السكر، وتجار المخدرات، لأن العقوبات المدنية غير رادعة ولا زاجرة، وإنهم ليكتسبون الخبرة في السجن بعضهم من بعض، إن الحدود قانون صيانة، ولا يضيق بها ذرعاً إلا الشاذ من البشر. أما المطيعون فإنهم



لا يتألمون من تشريعها أو وقوعها، بل هم أفرح ما يكونون بها، لأنها تحقق لهم من الأمن ما لم تحققه القوانين الوضعية، فالطمأنينة إلى أن القاتل سيقتل، والزاني سيرجم، والسارق سيقطع، والمحارب سيقتل، والشارب سيجلد، والقاذف سيجلد... إلخ، كل ذلك يجعل الإنسان يشعر بأن الإسلام قد وضع له سياجاً من الأمن ينعم به، ويشقى غيره بتجاوزه فهل من مجيب؟

### أهم نتائج البحث

- ١- تحقيق مفهوم الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته ليتذكر المسلم اسم: الرقيب، الحسيب، السميع، البصير، المنتقم فيحول التذكر دون الجريمة.
- ٢- الإكثار من الحديث عن اليوم الآخر وتابعه في الخطب والمحاضرات والندوات وكافة وسائل الإعلام بالقدر الذي يتناسب مع حديث القرآن عنه، لما للإيمان به من رادع قوي عن ارتكاب الجرائم.
- ٣- إحياء الوازع الديني داخل الفرد المسلم، والإكثار من الحديث عن ذلك في مراحل التعليم الأولى ووسائل الإعلام المختلفة.
- ٤- وجوب اهتمام الأسرة بأبنائها من طريقين:  
الأول: التربية على أسس إسلامية بما يشكل مناعة ضد المعاصي والجرائم.  
الثاني: كف أبنائها عن الجرائم، وبيان مخاطرها وآثارها عليهم بما يشكل قناعة بالكف عنها.
- ٥ - ضرورة قيام المجتمع بالتكافل المادي، لأن الجوع يؤدي إلى الكفر وما دونه أيسر، وكذلك التكافل الأدبي، لأن الجهل يدفع إلى السفه والطيش.
- ٦ - وجوب تطبيق الحدود لأنها أحكام صادرة على جرائم محدودة في الإسلام،

- والذي أصدرها الرؤوف الرحيم، مع التسليم بأن تأديب فرد أرحم من ترويع أمة، وقطع طرف من فرد أهون من دعر يسيطر على مجتمع.
- ٧ — على الفقهاء ورجال القانون أن يضعوا من التعازير ما يتلاءم مع الجريمة والمجرم، ومراعاة الزمان والمكان بما يؤدي إلى الردع والزجر.
- ٨ — لا يضيق ذرعاً بالعقوبات المقررة على بعض الجرائم إلا غير الأسوياء في الأخلاق والطبع. أما الأسوياء فإنهم يفرحون بها، لأنها لن تضرهم، بل تحقق لهم من المنافع والوقاية ما تعجز عنه للنظم الوضعية.
- ٩ — إجراء دراسة مقارنة بين واقع الدول التي تطبق شريعة الإسلام ككل لا يتجزأ — لغير هوى — والدول التي تطبق النظم الوضعية، وبيان ما تنعم به الأولى من أمن دون أن تحلم ببعضه الثانية ولن يتحقق لها، فالفردي في الغرب لا يأمن على نفسه، ولا ماله، ولا عرضه، فضلاً عن تسيير سبل فقدان عقله، بسبب الإعراض عن شرع الله. (فَلْيَكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ) (يونس: ٣٢) صدق الله العظيم.

### الهوامش

- ١ سورة ق ٣٧
- ٢ المائدة ٤٨
- ٣ زيدان : أصول الدعوة ص ٨ - ١٢
- ٤ البقرة ٢٢٩
- ٥ البقرة ١٨٧
- ٦ المواردي الأحكام السلطانية ١٩٢
- ٧ المائدة ٨
- ٨ المطففين ٢٩
- ٩ المرملة ٤٦
- ١٠ أبو زهرة: الجريمة والعقوبة ٢٦

١١	المرجع السابق والصفحة
١٢	البقرة ١٣٨
١٣	المائدة ٥٠
١٤	للحديث حم ٢٥٦/٥
١٥	الأعراف ٣٣
١٦	الأعراف ١٥٧
١٧	المائدة ٩٠، ١٩
١٨	تفسير الطبري ٥٩٦/١ ط دار المعارف
١٩	يس ١١
٢٠	الملك ١٢
٢١	النساء ١
٢٢	الملك ١٣
٢٣	ق ١٨
٢٤	آل عمران ١٨١
٢٥	الأَنْبِيَاء ٤
٢٦	الأَنْبِيَاء ١١٠
٢٧	الترمذي برقم ٢٤٠٦ وقال حديث حسن
٢٨	الترمذي برقم ٢٦١٦ ومسنّد أحمد ٢٣١ / ٥
٢٩	البقرة ٨٣
٣٠	البقرة ١٠٤
٣١	طه ١٤٤
٣٢	صحيح مسلم ك الزكاة رقم ١٠٠٩
٣٣	التوبة ١٠٥
٣٤	فصلت ٤٠
٣٥	يونس ٦١
٣٦	الجاثية ٢٩
٣٧	راجع مادة (بصر) في المعجم المفهرس
٣٨	المرجع السابق مادة (خبر)
٣٩	للمرجع السابق والمادة
٤٠	للمرجع السابق مادة (علم)

- ٤١ المستترك على الصحيحين /٤ ٣٦٠ رقم ٧٩٢١
- ٤٢ المستترك /١ ٤٨٩ والترمذي برقم ٢٣٣٩ وقال حسن
- ٤٣ مسلم /١ ٣٦ وأبو داود /٤ ٢٢٣ والترمذي ٦/٥
- ٤٤ الملك ١٣ ، ١٤
- ٤٥ البقرة ٢٨٤
- ٤٦ البقرة ٢٣٥
- ٤٧ غافر ١٩
- ٤٨ آل عمران ٢٩
- ٤٩ القصص ٦٩
- ٥٠ راجع مادة (صدر) في المعجم المفهرس
- ٥١ البخاري /٥ ٢٠٢٠ رقم ٤٩٦٨ ومسلم /١ ١١٦ رقم ١٢٧
- ٥٢ سورة الهزء ١
- ٥٣ غافر ١٩
- ٥٤ النور ٣٠
- ٥٥ النور ٣١
- ٥٦ مسند الشهاب /١ ١٩٥ رقم ٢٠٩ مجمع الزوائد ٨/٦٣
- ٥٧ غافر ٢١
- ٥٨ فصلت ٥٣
- ٥٩ ص ٢٤
- ٦٠ المستترك ٩٢/٢ رقم ٢٤٣١ والترمذي ٤/١٧٥
- ٦١ المجادلة ٧
- ٦٢ آل عمران ١٨١
- ٦٣ البقرة ١١٥
- ٦٤ الحديد ٤
- ٦٥ آل عمران ١٦٦ / ١٦٧
- ٦٦ التوبة ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨
- ٦٧ المحرر الوجيز لابن عطية ٣/١٦٧
- ٦٨ آل عمران ٧٢
- ٦٩ المنافقون ١
- ٧٠ الفتح ١٨

٧١	معلم ٣٦/١ أبو داود ٢٢٣/٤ ابن حبان ٣٧٥/١
٧٢	النازعات ٤٠ ، ٤١
٧٣	معلم ك الإيمان رقم ٥٧
٧٤	البقرة ٢٥٥
٧٥	الأحكام ١٠٣
٧٦	الأحكام ١٨
٧٧	الأحكام ٦٥
٧٨	الأعراف ٤
٧٩	الأنباء ١١
٨٠	المنكيات ٤٠
٨١	معلم ك البر والصلة رقم ٢٥٧٧
٨٢	البخاري ١٦٩٣/٣ برقم ٢١٥٢ ومسلم برقم ٢١٠١
٨٣	الإنسان ٣
٨٤	فصلت ٣٦
٨٥	الأعراف ٢٠١ ، ٢٠٢
٨٦	آل عمران ١٣٥ ، ١٣٦
٨٧	الزمر ٥٣
٨٨	البخاري برقم ٣٠٧٢ ومسلم برقم ٢٨٢٤
٨٩	النساء ٩٣
٩٠	المائدة ٣٣
٩١	النور ٢٣
٩٢	الهمزة ١
٩٣	القمر ٤٧ ، ٤٨
٩٤	القمر ٥٤ ، ٥٥
٩٥	الليل ٥ - ١١
٩٦	محمد ١٢
٩٧	قصص ١٩
٩٨	الإسراء ٢٩
٩٩	الإسراء ٣٦
١٠٠	النور ٣٠

- ١٠١ الشعراء ٨٩
- ١٠٢ القليظة ١٤ ، ١٥
- ١٠٣ التحريم ٦
- ١٠٤ الأعراف ٢٠١ ، ٢٠٢
- ١٠٥ آل عمران ١٣٥
- ١٠٦ الأنعام ٦٨
- ١٠٧ مسلم برقم ٧٨١٤ والمستدرک برقم ٤٠٢١
- ١٠٨ الترمذي برقم ٢٩٨٨ وللمعجم الكبير رقم ٨٥٣٢
- ١٠٩ الحجر ٤٢
- ١١٠ ص ٨٢ ، ٨٣
- ١١١ البخاري كة فضائل الصحابة باب مناقب عمر ٢٢٥٩/٥
- ١١٢ المجادلة ١٩
- ١١٣ الأنعام ١٢١
- ١١٤ النساء ٣٨
- ١١٥ المطففين ١٤
- ١١٦ الترمذي ٤٣٤/٥ برقم ٣٣٣٤ وابن ماجة برقم ٤٢٤٤ للمستدرک ٤٥/١ برقم ٦
- ١١٧ إبراهيم ٢٢
- ١١٨ الحشر ١٦
- ١١٩ طه ٨٤
- ١٢٠ البقرة ٢٠٧
- ١٢١ الترمذي ٦٣٨/٤ برقم ٢٤٥٩ ومصنف أبي شيبة ٩٦/٧ برقم ٣٤٤٥٩
- ١٢٢ للمستدرک ١/٢٥ برقم ٩١ والحديث حسن صحيح والترمذي ٦٣٨/٤ برقم ٢٤٥٩
- ١٢٣ مناقب أمير المؤمنين لابن الجوزي صـ ٨٤
- ١٢٤ مسلم ٦٥/١ برقم ٤١ والبخاري ٩/١
- ١٢٥ البخاري ١/٤ برقم ١٣ ومسلم ٦٧/١ برقم ٤٥
- ١٢٦ الأعراف ٥٨
- ١٢٧ البخاري ١٣١٥/٣ برقم ٣٣٩٤ أبو دلود ١٢/٤ برقم ٢٣٠٤
- ١٢٨ النور ٣٢
- ١٢٩ النور ٢٦
- ١٣٠ للمستدرک كة النكاح برقم ٢٦٨٧ وابن ماجة ١/٦٣٣ برقم ١٩٦٨

- ١٣١ الترمذي ٣/٣٩٥ رقم ٨٥٠ والمستدرک ١٧٩/٢ برقم ٢٦٩٥
- ١٣٢ البخاري ٥/٩٥٨ رقم ٨٠٢ مسلم ٢/٨٦١
- ١٣٣ ابن ماجه ١/٩٧ صرقم ١٨٥٩
- ١٣٤ التحريم ٦
- ١٣٥ البخاري ك الأحكام رقم ١٦٠٥ مسلم ك الإمارة ٣٤٠٨
- ١٣٦ المرجع السابق
- ١٣٧ البقرة ٢٣٣
- ١٣٨ البقرة ٢٣٣
- ١٣٩ الأحاديث الطوال ١/٩٧ رقم ٣ والإحياء ٢/١٩٨
- ١٤٠ الترمذي ك اللبر والصلة رقم ١٨٧٥ ومسند أحمد برقم ١٦١١٨
- ١٤١ البخاري ٢/٩١٣ برقم ١ وابن حبان ١/٥٠٣ رقم ٥١٠٤
- ١٤٢ البخاري ٢/٩١٣ رقم ٢٤٤٦ ومسلم برقم ١٦٢٣
- ١٤٣ البيهقي ١/١٧٧ رقم ١٧٨٠ والمعجم الكبير ١١/٣٥٤
- ١٤٤ الدر المنثور ٣/١٨٣ ، عاصم ٢/٤٨٦
- ١٤٥ البخاري ٣/١٠١٢ برقم ٢٦٠٢ مسلم ١/١٩٢
- ١٤٦ المنكوت ٨
- ١٤٧ البخاري ٦/٢٦٤٩ برقم ٦٨٣٠ ومسلم ٣/١٤٦٩ برقم ١٨٤٠
- ١٤٨ مسلم ٣/١٤٦٩
- ١٤٩ البخاري كتب الاكراه برقم ٦٥٥٢
- ١٥٠ آل عمران ١٠٢
- ١٥١ تفسير ابن كثير ٢/٧٢ للشعب
- ١٥٢ أبو دلود ٤/٣٣٢ برقم ٥١٢١
- ١٥٣ المستدرک ١/٨٢٥ برقم ١٥٣٤ والترمذي ٥/٤٨ برقم ٢٨٦٣
- ١٥٤ الإسراء ٢٣
- ١٥٥ سورة العصر ٣
- ١٥٦ تفسير الطبري ٢٤/٥٩٠-١٩١ بتصرف
- ١٥٧ روح المعاني ٣٠/٢٢٩
- ١٥٨ حيون الأخبار ٢/٣٦١ العقد القريد ٢/٤١٧
- ١٥٩ المعجم الأوسط ٥/٢١ برقم ٤٥٦١ مجـ ٤/٢٠ برقم ٣٥٠٧
- ١٦٠ مسند أحمد ٤/٢٢٩ برقم ١٨٠٤٤ وسنن أبي دلود ٣/١٣٤ برقم ٢٩٤٥

- ١٦١ المعارج ٢٤ ، ٢٥  
 ١٦٢ التوبة ١٠٣  
 ١٦٣ المعجم الأوسط ٤٨/٤ وجمع الجوامع ٤٨٨٥  
 ١٦٤ الذريات ١٩  
 ١٦٥ الميلاد ١٤ ، ١٥ ، ١٦  
 ١٦٦ صبحي للصلح . النظم الإسلامية ٣٥٢  
 ١٦٧ المرجع السابق ٣٦٤  
 ١٦٨ الآية من المفردة ٧٩ والحديث رواه الطبراني في الكبير راجع دراسات إسلامية العدد الرابع ١٤٢٢ هـ من ٣٥  
 ١٦٩ المعجم للكبير ١/٣١٥ برقم ٩٣٠ ورقم ٩٩٤ جـ ١/٣٣٢  
 ١٧٠ البخاري ٣/٧٧ برقم ٢٧٨٣ ومسلم ٤/٨٧٢ برقم ٢٤٠٦  
 ١٧١ مسلم ٣/١٥٠٦ برقم ١٨٩٣ وابن حبان جـ ٤/٥٥٤ برقم ١٦٦٨  
 ١٧٢ خاتم النبيين ٢٠/٦٤٦ ط دار الفكر العربي  
 ١٧٣ للمفردة ٧٩ ، ٨٠  
 ١٧٤ ابن الجوزي . زاد المسير في علم التفسير ٢/٤٠٦  
 ١٧٥ آل عمران ١٠٤  
 ١٧٦ المفردة ١٠٥  
 ١٧٧ البخاري ١/٣٧ برقم ٦٧ ومسلم ٢/٩٨٧ برقم ١٣٥٤  
 ١٧٨ الترمذي ٥/٢٧٥ برقم ٣٠٥٨ وأبو داود ٤/١٢٢ برقم ٤٣٣٨  
 ١٧٩ الطبري ١١/١٤٥ ، ١٤٦  
 ١٨٠ آل عمران ١١٠  
 ١٨١ التوبة ٧١  
 ١٨٢ المفردة ٢  
 ١٨٣ كثر العمل ٥٥٦٤ ابن عدى ٦/٢١٠٤  
 ١٨٤ القرطبي ٤/٤٧  
 ١٨٥ البقرة ٤٤  
 ١٨٦ الصف ٣  
 ١٨٧ القرطبي ٤/٤٧ ، ٤٨  
 ١٨٨ الأعراف ٩٦  
 ١٨٩ طه ١٢٣ - ١٢٤



- ١٩٠ آل عمران ١١٠
- ١٩١ للمستترك ١٥٣/٢ برقم ٢٦٢٣ وأبودود ٤/١٨٠ والتمسكي ٨/١ برقم ٤٧٣٤
- ١٩٢ النساء ٥٩
- ١٩٣ الإسراء ٢٣
- ١٩٤ سنن البيهقي ١٠/١٤١ برقم ٢٠١٢٥ والترمذي ٥/٤٤ برقم ٢٦٧٦
- ١٩٥ البخاري ك الجماعة حديث رقم ٦٢٩ ولحمد ٢/٤٣٩
- ١٩٦ للنظم الإسلامية ٢٥٨ ، ابن هشام ٥/٧٨
- ١٩٧ مصنفه للنظم الإسلامية ٢٣٤/٢٣٧
- ١٩٨ المرجع السابق بقصر
- ١٩٩ المرجع السابق ٢٣٨ ، ٢٣٩
- ٢٠٠ البخاري ١/٢٨ برقم ٢٥٢ ومسلم ٣/٢١٩ برقم ١٥٩٩
- ٢٠٠ البخاري ١/٢٨ برقم ٢٥٢ ومسلم ٣/٢١٩ برقم ١٥٩٩
- ٢٠١ للنور ٣٢
- ٢٠٢ للنور ٤
- ٢٠٣ للنور ٢٣
- ٢٠٤ البخاري ١/٢٨ برقم ٢٥٢ ومسلم ٣/٢١٩ برقم ١٥٩٩
- ٢٠٥ مسند أحمد ٢/٩٧ برقم ٧١٦ والترمذي ٢/٨٩ برقم ١٢٩٥
- ٢٠٦ مسلم ٣/٢١٨٣ برقم ١٥٩٧ حم ١/٨٣
- ٢٠٧ المنكوت ٤٦
- ٢٠٨ للنحل ١٢٥
- ٢٠٩ الجاثية ١٣
- ٢١٠ البقرة ٢٩
- ٢١١ الأعراف ٣٢
- ٢١٢ المائدة ٣
- ٢١٣ الأعراف ٣٢
- ٢١٤ البقرة ١٧٢
- ٢١٥ المؤمنون ٥١
- ٢١٦ البقرة ١٧٣
- ٢١٧ الحلق ٦ ، ٧
- ٢١٨ البقرة ١٧٩

- ٢١٩ الإسراء ٣٣  
 ٢٢٠ المائدة ٣٨  
 ٢٢١ النور ٢  
 ٢٢٢ البخاري ٢٥٠/٣ برقم ٦٤٤١ ومسلم ٣/١٧١ برقم ١٦٩١  
 ٢٢٣ مسلم ك الحدود باب من اعترف على نفسه ٣٢٠٨  
 ٢٢٤ النور ٤  
 ٢٢٥ المائدة ٣٣  
 ٢٢٦ البقرة ٢١٧  
 ٢٢٧ البخاري ١٠٩٨/٣ برقم ٢٨٥٤ أبو دلود ٢٦/٤ برقم ٤٣٥١  
 ٢٢٨ المائدة ٩٠، ٩١  
 ٢٢٩ البخاري ٣/٣٥١ برقم ٤٩٣ أورقم ٣٦٥٩  
 ٢٣٠ أبو دلود ١٦٤/٤ برقم ٤٤٨٤ ولترمذي ٨/٤ برقم ١٤٤٤  
 ٢٣١ النور ٢  
 ٢٣٢ البخاري ك أحاديث الأنبياء برقم ٣٧١٦ ومسلم برقم ٣١٩٦  
 ٢٣٣ المستدرک ٤/٢٤ برقم ٨١٥٦ أبو دلود ١٣٣/٤ والنسائي ٨/٧٠  
 ٢٣٤ المائدة ٣٤  
 ٢٣٥ الترمذي ٣٢/٤ برقم ٤٢٤ مصنف عبد الرزاق ٤/٦٨٧ برقم ٢٥٤٥  
 ٢٣٦ الترمذي ٣٢/٤ برقم ١٤٢٤  
 ٢٣٧ الموسوعة الفقهية ١٧/١٤٤  
 ٢٣٨ النور ٢  
 ٢٣٩ الموسوعة الفقهية ١٧/١٤٥  
 ٢٤٠ المرجع السابق ١٧/١٤٦

## قائمة المراجع

### القرآن الكريم

- ١ - ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد- زاد المسير في علم التفسير- ط المكتب الإسلامي- ط اسنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .  
 ٢ - ابن حجر: أحمد بن حجر العسقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري - دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩.

- ٣ - ابن حنبل: مسند الإمام أحمد - ط دار صادر - بيروت - د.ت .
- ٤ - ابن عطية: أبي محمد عبد الحق - المحرر الوجيز - ط وزارة الأوقاف والشئون الدينية - قطر - الطبعة الأولى سنة ١٢٩٨هـ - ١٩٧٧م .
- ٥ - ابن كثير: الحافظ بن كثير - تفسير القرآن العظيم - ط دار المعرفة - بيروت سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- ٦ - ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني - سنن ابن ماجه - ط دار الفكر، بيروت ت محمد فؤاد عبد الباقي - د.ت.
- ٧ - ابن هشام: أبو محمد عبد الملك : السيرة النبوية - ط دار الجيل - بيروت ت طه عبد الرؤف سنة ١٩٧٥ .
- ٨ - أبو داود : سليمان بن الأشعث - سنن أبي داود - دار الفكر - بيروت - ت محمد محيي الدين . د.ت .
- ٩ - أبو زهرة: محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة - دار الفكر العربي - مصر - ط١ د.ت .
- ١٠ - الألويسي: السيد محمود - روح المعاني - ط دار إحياء التراث العربي - بيروت د.ت.
- ١١ - البخاري: محمد ابن إسماعيل - صحيح البخاري - ط دار بن كثير بيروت. سنة ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ط٣ ت مصطفى البغا .
- ١٢ - الترمذي: محمد بن عيسى - سنن الترمذي - ط دار إحياء التراث - بيروت ت أحمد شاکر ، د.ت .
- ١٣ - الصالح: صبحي الصالح - النظم الإسلامية - نشأتها وتطورها - دار العلم للملايين ١٩٨٠م.
- ١٤ - الطبري: محمد بن جرير - جامع البيان في تأويل القرآن - ط دار المعارف - مصر ت محمود شاكر ط٢ سنة ١٣٧٤هـ .
- ١٥ - الطبراني: سليمان بن أحمد للعجم الكبير - مكتبة العلوم والحكم - الموصل ١٤٠٤ - ١٩٨٣ ط٢ ت حمدي السلفي .
- ١٦ - العجلوني: إسماعيل بن محمد - كشف الخفا و مزيل الإلباس - ط مكتبة دار التراث - القاهرة - د.ت .

- ١٧- القرطبي: محمد بن أحمد الأکصاري - الجامع لأحكام القرآن - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٩٦٦ م .
- ١٨- الغزالي: أبو حامد - إحياء علوم الدين - ط دار القلم - بيروت - لبنان - ط ١ د.ت.
- ١٩ - الماوردي: الحسن بن أبي الحسن - الأحكام السلطانية والولايات الدينية- ط مصطفى الحلبي - القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠ م .
- ٢٠ - مسلم: مسلم بن الحجاج - صحيح مسلم ط دار إحياء التراث - بيروت - ت محمد فؤاد عبد الباقي. د.ت .
- ٢١ - الموسوعة الفقهية - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت .
- ٢٢ - النسائي: أحمد بن شعيب النسائي - ط مكتب المطبوعات - حلب ط ٣ سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ - ت عبد الفتاح أبو غدة .
- ٢٣ - النيسابوري: محمد بن عبد الله - المستدرک علی الصحیحین - ط دار الكتب العلمية- بيروت سنة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م - ط ١ ت مصطفى عطا .
- ٢٤ - الهيثمي : نور الدين علي بن أبي بكر - مجمع الزوائد - مكتبة القدسي - القاهرة سنة ١٣٥٣هـ .
- ٢٥ - وصفي: مصطفى كمال - مصنفة النظم الإسلامية - ط مكتبة وهبة - ط ١ سنة ١٩٧٣م - ١٣٩٧هـ .

---

**ثانياً: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب**

---



**تقرير عن ندوة**  
**الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية: الواقع والتطلعات**  
**التي عقدت بمعهد الإدارة العامة بالرياض**  
**يوم الأحد ٢٠ محرم ١٤٢٤هـ الموافق ٢٣ مارس ٢٠٠٢م**

---

**إعداد**

**الدكتور/ محمد بن عبدالله القاسم**  
**رئيس قسم علوم الحاسب الآلي**  
**كلية الملك فهد الأمنية - الرياض**

---





## مقدمة

انطلاقاً من أهمية الحاسب الآلي في التنمية الإدارية لكونه أداة لتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية وبالتالي زيادة إنتاجية الموظفين، وأداة للمساعدة في اتخاذ القرارات وإحكام الرقابة، فقد اهتمت المملكة العربية السعودية منذ زمن بعيد بالحاسب الآلي حيث تضمنت خططها التنموية المتعاقبة استخدام الحاسب الآلي في المنشآت الحكومية وتوطين هذه التقنية.

وإيماناً من معهد الإدارة العامة بأهمية استخدام الحاسب الآلي في المجتمع السعودي، واعتباره ركيزة أساسية للرقى به، وفي ذلك تنمية للمحور الإداري منه، تم اختيار عنوان "الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية : الواقع والتطلعات" عنواناً لهذه الندوة التي تحتوي على بحث ميداني مقدم من المعهد بعنوان "واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية: المعوقات والحلول"، وهدفه التعرف على واقع استخدام الأجهزة الحكومية للحاسب الآلي وأبرز المشكلات والمعوقات التي تواجهها في هذا المجال وتقديم التوصيات التي من شأنها المساعدة على تلافي هذه المشكلات والمعوقات. ولقد تم استعراض إحدى عشرة ورقة عمل تتطرق للمحاور الرئيسة التي تتضمنها الندوة. واستشعاراً بأهمية العنصر النسائي ودوره في التنمية الإدارية فقد كان هناك نقل مباشر لوقائع الندوة عبر الشبكة التلفزيونية المغلقة لفرع المعهد النسائي.

وقد افتتح الندوة معالي الدكتور/ صالح بن عبدالرحمن العذل رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وبحضور عدد كبير من مدراء الجهات الحكومية ومراكز الحاسب الآلي، والمتخصصون في هذا المجال.

## الهدف العام للندوة

تهدف الندوة إلى دراسة واقع استخدامات الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية، وكيفية الاستفادة منه في تطوير العمل، واقتراح الأساليب الملائمة لزيادة تفعيل توظيف هذه التقنية في القطاع الحكومي.

## الأهداف التفصيلية للندوة

هناك العديد من الأهداف التفصيلية لهذه الندوة، نوجزها فيما يلي:

١. واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في القطاع الحكومي.
٢. تجارب الجهات الحكومية في استخدام الحاسب الآلي في المجالات غير التقليدية، مثل مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة واتخاذ القرار.
٣. الخطط الوطنية للمعلوماتية ودورها في تنمية الاستفادة من الحاسب الآلي.
٤. دور القطاع الخاص في دعم استفادة القطاع الحكومي من الحاسب الآلي.
٥. معوقات الاستفادة من الحاسب الآلي في الجهات الحكومية.
٦. الأساليب الملائمة لتفعيل استخدام الحاسب الآلي في القطاع الحكومي.
٧. الخروج بالمقترحات والتوصيات الملائمة لاستخدام الحاسب الآلي في الجهات الحكومية.

## جلسات الندوة

تكونت الندوة من ثلاث جلسات، جلستين رئيسيتين وجلسة ختامية. وفيما يلي تفصيل لهذه الجلسات وأوراق العمل الخاصة بها.

جلسة العمل الأولى: واقع استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية.

وقد رأس هذه الجلسة معالي الدكتور/ محمد بن سليمان الجاسر نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي. وتم في هذه الجلسة استعراض واقع استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية. وتم استعراض ست أوراق عمل. الأولى منها عبارة عن بحث ميداني مقدم من معهد الإدارة العامة، عن واقع مراكز الحاسب الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تجارب بعض الجهات الحكومية. وفيما يلي تلخيص لهذه البحوث.

**ورقة العمل الأولى:** وهي أساس هذه الندوة، عبارة عن بحث ميداني مقدم من معهد الإدارة العامة بعنوان "واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية: المعوقات والحلول"، من إعداد الدكتور/ يوسف بن جاسم الهميلي.

يعتبر هذا البحث هو جوهر هذه الندوة، ولذلك سوف يتم التركيز عليه في هذا التقرير وذلك لأهميته. يهدف البحث بشكل عام بالإضافة إلى توثيق حالة وحدات الحاسب الآلي بالمملكة إلى التعرف على واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الاستفادة المثلى منه، واقتراح بعض التوصيات التي من شأنها زيادة مستوى الاستفادة من الحاسب الآلي. ويهدف البحث إلى التعرف على واقع إدارات الحاسب الآلي بالجهات الحكومية من حيث:

1. الخصائص الديموغرافية للمشرفين على الوحدات الإدارية للحاسب الآلي في الجهات الحكومية.
2. خصائص إدارات الحاسب الآلي (مثل ارتباطاتها التنظيمية ضمن الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية، وأعداد العاملين فيها).

٣. البيانات الحاسوبية.
٤. التعرف على أهم مستخدمي الحاسب الآلي ومناسبة الطرق المستخدمة.
٥. التعرف على مدى (أو درجة) الاستفادة من الحاسب الآلي.
٦. التعرف على أبرز المعوقات التي تحول دون الاستفادة المثلى من الحاسب الآلي في الجهات الحكومية.
٧. اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها زيادة مستوى الاستفادة من الحاسب الآلي بالأجهزة الحكومية.

وكان منهج البحث هو المنهج المسحي الوصفي لقياس اتجاهات مجتمع الدراسة، وهم المشرفون على وحدات الحاسب الآلي بالأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية حيال تساؤلات الدراسة، في حين استخدم المنهج المكتبي عند وضع الإطار النظري ومراجعة الدراسات المتعلقة بموضوع البحث. ويتكون مجتمع البحث من المشرفين على الوحدات الإدارية بالأجهزة الحكومية المدرجة في الهيكل التنظيمي للدولة، سواء الجهات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة أو الميزانيات الملحقة بجهات أخرى. وتتمثل هذه الجهات في الوزارات والمؤسسات والمصالح والهيئات العامة والمجالس ومن في نفس مستواهم الإداري. ولقد تم حصر هذه الجهات وعددها مائة وسبعة وثلاثون (١٣٧) جهازاً بالاعتماد على قائمة المؤسسات العامة الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الإداري والكتاب الإحصائي السنوي الصادر من مصلحة الإحصاءات العامة.

ونظراً لمحدودية عدد الجهات الحكومية فقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل للجهات الحكومية، بحيث يوجد لكل جهة حكومية من يمثلها من مشرف على إحدى الوحدات الإدارية المسؤولة عن الحاسب الآلي في الجهة. وقد روعي أن

تكون وحدة الحاسب الآلي الرئيسية في كل جهة هي الممثلة للجهة، خاصة أن بعض الجهات الحكومية توجد بها أكثر من وحدة إدارية للحاسب الآلي.

وقد استعرضت الدراسة في بدايتها أدبيات البحث حيث تم التطرق إلى أهمية الحاسب الآلي في التنمية الإدارية، وإلى إدراك المملكة لهذه الأهمية، وذلك من خلال التركيز على استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية وتوطين هذه التقنية ضمن خطط المملكة التنموية المتعاقبة. كما تطرقت الدراسة لبعض المفاهيم الأساسية عن نظم المعلومات والمميزات التي توفرها للمنشآت على اختلاف أنواعها.

واستعرضت الدراسة أيضاً أهمية التخطيط الاستراتيجي للمعلومات على مستوى المنشآت للوصول لأهدافها بالشكل الأمثل، والتخطيط الوطني على مستوى الدول للرفي بمستوى شعوبها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما تطرقت الدراسة بالتحليل لبعض الدراسات السابقة التي تعالج نفس موضوع البحث وقارنت نتائجها بالنتائج التي توصلت إليها.

وعند تحليل البيانات، وبهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة عند الحديث عن استخدامات الحاسب الآلي ودرجة الاستفادة منه، صنفنا الدراسة أحجام وحدات الحاسب الآلي بالأجهزة الحكومية إلى ثلاث فئات: صغيرة، متوسطة، وكبيرة. واستخدم هذا التصنيف لقياس علاقة حجم إدارات الحاسب الآلي ببعض متغيرات الدراسة، بحيث تم تصنيف أحجام إدارات الحاسب الآلي بناءً على المتغيرات التالية: عدد العاملين بالإدارة، عدد الحاسبات المركزية، عدد الحاسبات المتوسطة، وعدد الحاسبات الشخصية. ونتج عن هذا التصنيف وجود (١٨) إدارة حاسب آلي صغيرة، و(٤٩) إدارة متوسطة، و(١٣) إدارة كبيرة. وقد توصلت الدراسة إلى

### النتائج التالية:

١. يتمتع المشرفون على وحدات الحاسب الآلي بالجهات الحكومية بقدر كبير من الخبرة الإدارية والخبرة في مجال الحاسب الآلي، حيث إن (٦٥%) منهم متخصص في مجال الحاسب الآلي.
٢. أوضحت الدراسة أن (٧٠%) من الجهات الحكومية يتوافر لديها خطة للمعلوماتية.
٣. أظهرت الدراسة وجود إدارة للجودة تعنى بخدمات الحاسب الآلي في (٢٥%) فقط من الجهات الحكومية.
٤. اتضح أن (٧٧,٥%) من إدارات الحاسب الآلي تتميز بارتباطها التنظيمي العالي (إما برئيس الجهة أو نائبه) ضمن الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية.
٥. أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين أحجام وحدات الحاسب الآلي والمؤهلات العلمية للمشرفين عليها.
٦. بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين أحجام وحدات الحاسب الآلي ومتوسط أعداد الموظفين المستفيدين من خدمات الحاسب الآلي.
٧. تبين أن هنالك استفادة عالية من الحاسب الآلي في الجهات الحكومية ويزيد متوسط درجة الاستفادة من الحاسب الآلي بزيادة حجم إدارات الحاسب الآلي.

وقد استعرضت الدراسة المشكلات/المعوقات التي تواجهها إدارات الحاسب الآلي في الجهات الحكومية، وتم تقسيم هذه المعوقات إلى عدة فئات وهي كما يلي:

### أولاً) المشكلات/المعوقات البيئية:

١. بينت الدراسة أن (٧٢,٥%) من مجتمع الدراسة يوافقون على وجود مشكلات في البنية التحتية للاتصالات بالمملكة تحول دون الاستخدام الأمثل للحاسب الآلي.
٢. أظهرت الدراسة أن (٦٧,٥%) من مجتمع الدراسة يعانون من الحصول على الدعم الفني من قبل الشركات الموردة للأجهزة بعد مرحلة البيع.
٣. أوضح (٦٣,٧٥%) من مجتمع الدراسة أن هناك مشكلات في الحصول على الدعم الفني من قبل الشركات الموردة للبرمجيات بعد مرحلة البيع.
٤. يرى (٦٨,٢٥%) من مجتمع الدراسة أن نظام المفاضلة القاضي بقبول العرض المقترن بأقل الأسعار عند تقديم خدمات الحاسب الآلي من قبل الشركات بغض النظر عن العوامل الأخرى يعد عائقاً أمام ترسية المناقصات الخاصة بالحاسب الآلي بالشكل الأمثل.
٥. وافق (٨٨,٧٥%) من مجتمع الدراسة على وجود نقص في الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل في مجال الحاسب الآلي.
٦. أظهرت الدراسة أن (٧١,٢٥%) من مجتمع الدراسة يوافقون على وجود مشكلة نتيجة لهجرة الموظفين المختصين في الحاسب الآلي للعمل في القطاع الخاص.

### ثانياً) المشكلات/المعوقات الإدارية:

١. وافق (٧٢,٥%) من مجتمع الدراسة على وجود عقبات في تعيين الموظفين المختصين في مجال الحاسب الآلي من غير السعوديين.
٢. أوضح (٨٩,٥%) من مجتمع الدراسة على وجود مشكلات في تعيين

موظفين جدد نتيجة لعدم توافر وظائف شاغرة لتعيينهم عليها.

#### ثالثاً) المشكلات/المعوقات المالية:

١. يرى (٨٦,٢٥%) من مجتمع الدراسة أن هناك مشكلة في جذب الكفاءات المطلوبة للعمل في مجال الحاسب الآلي وذلك نتيجة لانخفاض الرواتب المعروضة.

٢. اتضح أن (٦٠%) من مجتمع الدراسة يوافقون على أن تمويل خطط الحاسب الآلي تعتبر عائقاً أمام عمل إدارات الحاسب الآلي.

٣. تبين أن (٦٨,٧٥%) من مجتمع الدراسة يرون أن عدم توفير التدريب المستمر للعاملين في مجال الحاسب الآلي يعد معوقاً أمام الجهات الحكومية.

٤. أوضحت الدراسة أن (٨١,٢٥%) من مجتمع البحث يوافقون على وجود مشكلة عدم توافر حوافز كافية لرفع أداء الموظفين العاملين في مجال الحاسب الآلي.

٥. أظهرت الدراسة أن جميع إدارات الحاسب الآلي تعاني مشكلة المعوقات المالية بدرجة كبيرة وأن درجة المعاناة تزيد بزيادة حجم إدارة الحاسب الآلي.

#### رابعاً) المشكلات/للمعوقات الفنية:

١. وافق (٢٦,٢٥%) فقط من مجتمع الدراسة على وجود مشكلات في وضع شروط ومواصفات منافسات الحاسب الآلي، وهذا يدل على أن لدى الجهات الحكومية القدرات الفنية الكافية لوضع شروط ومواصفات المنافسات الخاصة بالحاسب الآلي.



٢. يرى (٦١,٢٥%) من مجتمع الدراسة أن هناك مشكلة بسبب عدم وجود أدوات مناسبة لقياس مستوى أداء وإنتاجية العاملين في مجال الحاسب الآلي.

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها:

١. أظهرت الدراسة وجود مشكلات في التخطيط والتنسيق بين الجهات الحكومية، ولذا فإن الدراسة توصي برفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة.

٢. على الرغم من ارتفاع نسبة الجهات الحكومية التي يوجد لديها خطط تتعلق بالحاسب الآلي، إلا أنه مازالت هناك ضرورة لقيام كل جهة حكومية بوضع خطة إستراتيجية لاستخدامات الحاسب الآلي والاستفادة منه بما يخدم أهدافها وسياساتها، ووضع خطط سنوية تفصيلية بذلك.

٣. بالنظر في نتائج المعوقات المالية، يتضح وجود حاجة إلى إدراج بند خاص للحاسب الآلي ضمن الميزانيات العامة للجهات الحكومية يتم اعتماده بناءً على الخطة السنوية لكل جهة.

٤. في ضوء وجود بدائل لتطوير التطبيقات في الوقت الراهن (التطوير الداخلي والتطوير الخارجي)، تتضح ضرورة دراسة هذه البدائل بشكل وافٍ واختيار البديل الأمثل، خاصة إذا ما نظرنا إلى النتائج التالية: وجود مشكلات في تقديم الدعم الفني لمرحلة ما بعد البيع. ووجود مشكلات عند اختيار العرض الأقل سعراً. ووجود مشكلات في تعيين الموظفين والحفاظ على الكفاءات المختصة في مجال الحاسب الآلي.

٥. أوضحت الدراسة ضعف البنية التحتية للاتصالات، ويستدعي هذا ضرورة

العمل على تطوير هذه البنية وتحسينها بشكل مستمر.

٦. نتيجة لوجود مشكلات في تقديم الدعم الفني من قبل الشركات الموردة بعد مرحلة البيع، فإنه من الضروري تصنيف الشركات الموردة حسب التزاماتها بتقديم الدعم، حتى تتمكن الجهات الحكومية من الحكم على درجة التزام الشركات قبل إبرام العقود معها.

٧. أوضحت الدراسة نقص القوى البشرية المؤهلة لسد احتياجات الجهات الحكومية، وللتغلب على هذا النقص فإن ذلك يستدعي ما يلي:

أ) توفير الوظائف للمختصين في مجال الحاسب الآلي.

ب) استثناء المؤهلين من المتعاقدين للعمل في القطاع الحكومي عن المدة المسموح بها وهي عشر سنوات.

ج) توفير التدريب المناسب للمختصين في مجال الحاسب الآلي بما يتناسب واحتياجات العمل ووفق مسارات تدريبية واضحة.

**ورقة العمل الثانية:** وهي مقدمة من وزارة الصحة بعنوان "الحاسب الآلي

في وزارة الصحة بين الواقع والتطلعات" وقدمها الأستاذ فهد بن سعود العتيبي.

تهدف هذه الورقة إلى الاطلاع على واقع الحاسب الآلي واستخداماته في وزارة الصحة، ومدى تغطيته للمرافق الصحية التابعة لها. أوضحت الورقة أن القوى العاملة المتخصصة في الحاسب الآلي في الوزارة لا تتجاوز ٠,٢٤ % من الوظائف بالإضافة إلى التوزيع غير المتوازن لهذه الوظائف في المناطق المختلفة، وكذلك قلة التدريب والتأهيل المناسب لتواكب طموحات الوزارة. وكذلك بينت الورقة أن الوضع السائد في مشاريع الحاسب الآلي التي نفذتها الوزارة تتمثل في التجزئة وعدم الترابط في التنفيذ لعدم وجود استراتيجية واضحة ومعتمدة لتوحيد

العمل في تلك المشاريع. على النقيض من ذلك فإن التنفيذ كان يتم بطريقة اجتهادية وعزت ذلك إلى عدة أسباب منها عدم إجراء دراسة واقعية تمثل الاحتياج الفعلي للحاسب الآلي وتطبيقاته. وحسب الورقة فإنه قد تم إدخال خدمة الحاسب الآلي بديوان الوزارة في عام ١٤٠٧ من خلال بعض الأنظمة الإدارية. وبالنسبة للمستشفيات فلم يتم إدخال الحاسب الآلي إلا في (١٣) مستشفى من إجمالي (١٨٦) مستشفى تابعا للوزارة على مر السنوات السابقة. وبالنسبة للمراكز الصحية فلا يوجد نظام يخدم مراكز الرعاية الصحية إلا في مركز صحة الروضة، من إجمالي (١٧٥٦) مركز رعاية صحية. ولم يتم إدخال الحاسب الآلي في أي من المختبرات وبنوك الدم وعددها (١٩) أو الكليات والمعاهد الصحية وعددها (٣٤).

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها:

١. وضع خطة استراتيجية لإدخال الحاسب الآلي في الوزارة والمرافق الصحية التابعة لها مبنية على أسس علمية واقعية.
٢. طرح مشاريع الوزارة بشكل مترابط والتركيز على تبادل المعلومات بين مختلف جزئيات تلك المشاريع.
٣. ضرورة وجود خطة لتقويم مشاريع الوزارة بشكل دوري.
٤. وضع خطط تدريبية للقوى العاملة في ديوان الوزارة حتى يمكن الاعتماد عليها في المستقبل.
٥. دعم وزيادة القوى العاملة في مختلف المرافق الصحية؛ لتكون قادرة على القيام بتشغيل الحاسب الآلي والإشراف على شركات التشغيل والصيانة المتخصصة في مجال الحاسب الآلي.
٦. التركيز على وجود شبكة اتصالات قوية وداعمة حتى يتحقق الغرض من

الربط.

٧. العمل على إيجاد فرق جودة مشتركة بين الإدارات المستفيدة ومركز الحاسب الآلي تعمل على تقييم الأنظمة التطبيقية ولضمان كفاءتها واستمرار تطويرها.

٨. الاستفادة من خبرات وتجارب الوزارات والجهات الحكومية الأخرى التي سبق أن طورت نفس الأنظمة الشائعة والمشاركة مثل شئون الموظفين والرواتب والنظام المالي.

٩. العمل على التعاون بين الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالربط آلياً لتبادل المعلومات في المجالات المشتركة.

١٠. تبني الوزارات المشرفة، مثل وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإشراف على بعض الأنظمة ذات الإجراءات الموحدة والمتشابهة وإيجاد نظام موحد يُعمم استخدامه على الوزارات والجهات الحكومية.

**ورقة العمل الثالثة:** وهي مقدمة من القوات الجوية بوزارة الدفاع وهي بعنوان " الأرشفة الإلكترونية: الأهداف والمعوقات" وقدمها العقيد أحمد بن قلاط الحربي.

تهدف هذه الورقة إلى عرض تجربة القوات الجوية في مجال أنظمة التطوير الإداري، والمتمثلة في نظام الاتصالات الإدارية الذي سمح بربط جميع الإدارات بشبكة إلكترونية واحدة يتم عن طريقها انتقال المعاملات من إدارة إلى أخرى بسرعة عالية وسرية تامة مع الحفاظ عليها من التلف والضباغ وتخزينها في أقل مساحة تخزين ممكنة. وقد تم تطوير هذا النظام محلياً بالقوات الجوية ومرفقاً

معه نظام عالمي لتصوير المعاملات، يسمح بانتقال الصورة الإلكترونية للمعاملة من إدارة إلى أخرى دون الحاجة إلى انتقال للنسخة الورقية لها من المكتب الذي نشأت فيه. هذا بالإضافة إلى إمكانية إضافة تعليق على المعاملة إلكترونياً بشكل يماثل ما يتم إجراؤه عادة على المعاملات اليدوية. وبهذه الطريقة أصبح بالإمكان استلام المعاملة في الإدارة المستفيدة لحظة إرسالها واتخاذ الإجراءات اللازمة دون الحاجة إلى انتظار النسخة الورقية. وقد تم إنجاز هذا المشروع على عدة مراحل، وهي: بناء البنية التحتية للشبكة، تجهيز نظام البريد الإلكتروني، تدريب المستفيدين، تركيب نظام الاتصالات الإدارية، ربط نظام التصوير بنظام الاتصالات الإدارية، تحويل الوثائق الخاصة بمنسوبي القوات الجوية إلى نسخ الكترونية. ولقد تطرقت هذه الورقة إلى الأسباب التي أدت إلى نشأة نظام الاتصالات الإدارية، وإلى خصائص ومميزات النظام، وأخيراً إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهت تطبيق النظام.

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها:

١. إعداد دراسة مكثفة لتحليل الواقع المعلوماتي الحكومي وتجارب الدول الأخرى وتحليل اتجاهات التطور المستقبلي في تقنيات المعلوماتية؛ وذلك تمهيداً لإعداد الخطط الوطنية للمعلوماتية.
٢. إعداد خطة وطنية شاملة لتفعيل استخدام الحاسبات تتضمن تطوير برامج التعليم والتدريب وإعداد الكوادر المؤهلة للتعامل مع تقنيات المعلومات، وكذلك دعم البحث العلمي، وتشجيع للصناعات الوطنية لإيجاد القاعدة الأساسية لصناعة المعلوماتية داخلياً.
٣. تعيين أصحاب الكفاءات العالية في الوظائف الإدارية العليا.

٤. حث القطاع الخاص على دعم القطاعات الحكومية بتقديم المشورة الفنية ودعم البحوث.

ورقة العمل الرابعة: وهي مقدمة من وزارة المعارف بعنوان "واقع استخدام الحاسب الآلي في وزارة المعارف" وقدمها الدكتور منير بن خالد الحميد. تهدف هذه الورقة إلى استعراض تاريخ استخدام الحاسب الآلي في وزارة المعارف، وواقع استخدام الحاسب الآلي فيها من حيث القوى العاملة والأجهزة والتطبيقات. تستعرض الورقة أولاً تاريخ المرحلة التي سبقت إنشاء مركز الحاسب والمعلومات بالوزارة وكيف تطورت هذه الجهود إلى أن تم إنشاء المركز. ثم تتطرق الورقة إلى بعض الخدمات التي يقدمها المركز فيما يتعلق بخدمة الإنترنت والبريد الإلكتروني. أخيراً توضح الورقة بعض المعوقات التي يواجهها المركز في تطبيق النظم الآلية.

ومن أهم المعوقات التي يواجهها المركز نقص القوى البشرية، ومقاومة بعض فئات الموظفين للتغيير وصعوبة تقبلهم للتقنية الحديثة، وعدم واقعية توقعات بعض قطاعات الوزارة من أنظمة المعلومات، وصعوبة نقل المعلومات الورقية إلى النظام الإلكتروني، والتغير في مهام وبنية بعض الإدارات بعد كتابة نظام يخدمها في شكلها القديم.

ورقة العمل الخامسة: وهي مقدمة من مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط وهي بعنوان "دور المركز الوطني للحاسب الآلي في خدمة الأجهزة الحكومية" وقدمها الأستاذ شرقي بن راشد الشرقي.

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي يقوم به المركز لخدمة

الجهات الحكومية وغير الحكومية بالملكة، وذلك بإمداد تلك الجهات بالمعلومات الاحصائية التي تحتاج إليها، والسماح للجهات باستخدام إمكانيات المركز في إنجاز أعمالها. تبين الورقة الإمكانيات المتوفرة بالمركز من أجهزة وبرامج وقوى عاملة وبرامج تدريبية. وبعد ذلك تستعرض الورقة الأعمال التي يمارسها المركز والأنظمة للتطبيقية المتوفرة فيه، بالإضافة الى الخدمات التي يقدمها للمستفيدين. وقد أدرجت الورقة قائمة بالجهات المستفيدة من خدمات المركز، وقائمة ببرامج النظم التشغيلية، وقائمة بالأجهزة المتوفرة بالمركز.

**ورقة العمل السادسة:** والأخيرة في هذه الجلسة مقدمة من المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وهي بعنوان "خطة الحاسب الآلي في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني نحو مشروع الحكومة الإلكترونية" وقدمها الدكتور علي بن محمد العبيدي.

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على واقع استخدام المؤسسة للحاسب الآلي، وإلى تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تنسيق الجهود بين القطاعات الحكومية المختلفة؛ لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الحاسب الآلي وخاصة تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية.

وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها:

١. ضرورة تشكيل هيئة (أو لجنة) عليا لمشروع الحكومة الإلكترونية من خلال الرفع للمقام السامي باقتراح تشكيلها .
٢. ترتيب عقد اجتماعات دورية لتبادل الخبرات والأفكار والتنسيق بين الجهات الحكومية.

٣. إنشاء لجان (أو مجموعات عمل) صغيرة من هذا الاجتماع تخصص كل واحدة منها في أحد تطبيقات الحوسبة (النظم المالية/الإدارية، صفحات الإنترنت، الشبكات، أمن المعلومات..) وتكون مهماتها كالتالي:  
(أ) عقد اجتماعات دورية لتبادل الخبرات والأفكار التطويرية.  
(ب) حصر النظم الحاسوبية المستخدمة حالياً في الجهات الحكومية (الرئيسية على الأقل) ودراسة جوانب القوة والضعف فيها.  
(ج) مساعدة الجهات الحكومية لرفع مستوى نظمها الحالية وتغادي جوانب النقص والضعف فيها.
٤. تحديد الإشكاليات القائمة في تطبيق نظام المشتريات الحكومية على تأمين أجهزة الحاسب الآلي ونظمه ولتقترح الحلول المناسبة .
٥. تحديد الإشكالات القائمة في توظيف مختصي الحاسب الآلي المتميزين على الوظائف الرسمية ذات الحوافز القليلة لوقف التسرب الفني خارج الجهات الحكومية.
٦. وضع تنظيم موحد يكون ملزماً لجميع الشركات التي تتعاقد معها الجهات الحكومية لضمان جودة الأداء في تنفيذ مشروعات الحاسب الآلي لتجنب ضعف الأداء القائم حالياً في كثير من المشاريع التي تنفذ عن طريق عقود.

جلسة العمل الثانية: تطوير استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية  
وقد رأس هذه الجلسة سعادة الدكتور/ خالد بن صالح السلطان وكيل وزارة التعليم العالي للشئون التعليمية. وتم في هذه الجلسة استعراض تطوير استخدام الحاسب الآلي في الأجهزة الحكومية. وتم استعراض خمس أوراق عمل، منها ورقة



واحدة فقط تمثل تجربة حكومية والبقية مقدمة من جهات مختلفة. وفيما يلي تلخيص لهذه الأوراق.

**ورقة العمل الأولى:** وهي مقدمة من جامعة الملك خالد وهي بعنوان "الحاسب الآلي في جامعة الملك خالد بين الواقع والمأمول"، وهي من إعداد الدكتور/ صالح ابن محمد الغامدي.

تهدف الورقة إلى شرح تجربة الجامعة في مجال استخدام الحاسب الآلي وتوضيح الظروف والعقبات التي واجهتها الجامعة عند تأسيسها، واستفادة الجامعة مما توافر لديها عند التأسيس من أنظمة الحاسب الآلي بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. واعتمدت الجامعة على الأنظمة الإدارية والأكاديمية الموجودة بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وتم التطرق إلى أهم المعوقات التي واجهتها الجامعة في مجال تطبيقات الحاسب الآلي. ومن أهم المعوقات التي واجهتها الجامعة في مجال تطبيقات الحاسب الآلي ما يلي:

١. عدم وجود بنية تحتية للحاسب الآلي.
٢. وجود عدة أنظمة إدارية ومالية وأكاديمية تخص جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣. عدم وجود الخبرات اللازمة لدى منسوبي الجامعة في العديد من الأمور الإدارية والمالية والأكاديمية.

**ورقة العمل الثانية:** وهي مقدمة من جمعية الحاسبات السعودية وهي بعنوان "إعداد الخطة الوطنية لتقنية المعلومات"، وهي من إعداد الدكتور/ خالد بن عبدالله

السبتي.

وتهدف الورقة إلى وضع تصور لخطة وطنية لتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، واستراتيجية عامة لتطويرها وتنفيذها ومتابعتها على مدى العشرين سنة القادمة. وقد تطرقت الورقة إلى أهمية التخطيط الوطني وتجارب بعض الدول، وأهداف الخطة الوطنية، وبعد ذلك تم ذكر الفوائد المتوقعة من تطبيق الخطة والاستراتيجية العامة لتنفيذ الخطة. وأخيراً تم التعرض للمحاور الرئيسية للخطة الخمسية الأولى وهي خمسة محاور رئيسية.

**ورقة العمل الثالثة:** وهي مقدمة من شركة مايكروسوفت وهي بعنوان " التحالف الاستراتيجي بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لبناء حلول الحكومة الإلكترونية "، وهي من إعداد الأستاذ/ بلال بن محمد سنونو.

وتهدف الورقة إلى استعراض منهجية لتحول الحكومات إلى حكومات إلكترونية باستخدام تقنية الإنترنت، ليس من خلال مجموعة منتجات وخدمات الشركة المقدمة للتقنية فحسب بل كشريك استراتيجي يساعد الحكومة على الاستفادة من المعلوماتية لتحقيق أهدافها. وقد تطرقت الورقة إلى العوائق التقنية والإدارية والبشرية التي يمكن أن تقف عقبة في طريق تطبيق منهجية الحكومة الإلكترونية. وتم استعراض تجربتين لتطبيق هذه المنهجية. وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها:

١. تأسيس هيئة عامة للتقنية.

٢. توقيع اتفاقيات موحدة مع كبار شركاء الدولة في مجال التقنية.

٣. دراسة تنظيم مؤتمر سنوي للتقنية خاص بإدارات الحاسب الآلي على مستوى الدولة، بالتعاون مع شركاء الدولة في مجال التقنية.

٤. وضع خطة تدريب مكثفة لرفع مستوى الكفاءات العاملة في المؤسسات الحكومية.
٥. وضع خطة لجذب الخبرات والكفاءات الناشئة للعمل داخل المؤسسات الحكومية.
٦. إعادة النظر في مكونات عقود للصيانة والتشغيل.

ورقة العمل الرابعة: وهي مقدمة من مكتب مندورة الاستشاري وهي بعنوان 'دور التخطيط الوطني في تنمية تطبيقات الحاسب الآلي في القطاع الحكومي'، وهي من إعداد الدكتور/ محمد بن محمود مندورة.

وتهدف الورقة إلى إبراز أهمية التخطيط الوطني للمعلوماتية بوصفها وسيلة لتنمية استخدامات الحاسب الآلي في القطاع الحكومي من خلال استعراض لتجارب بعض الدول وخاصة في مجال التخطيط للحكومة الإلكترونية. كما تهدف الورقة أيضاً إلى استخلاص النتائج والتوصيات من هذه التجارب للاسترشاد بها في التخطيط لوضع خطة معلوماتية وطنية مقترحة للمملكة العربية السعودية. وتم استعراض تجارب أربع دول وهي تغطي فئات مختلفة من دول العالم من حيث تقدمها الصناعي والتقني ووضعها الاجتماعي والاقتصادي وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، ولاية أونتاريو بكندا، سنغافورة، جمهورية مصر العربية. ولقد تطرقت الورقة إلى أربع مراحل مقترحة للتخطيط الوطني للمعلوماتية في المملكة العربية السعودية وتشتمل على: دراسة الواقع العالمي للمعلوماتية، دراسة واقع المملكة للمعلوماتية، تحليل البيانات والخروج بنتائج وتوصيات، وضع الخطة الوطنية للمعلوماتية للمملكة. وفي نهاية الورقة أوصى الباحث بعدة توصيات من أهمها:

١. عمل دراسة علمية مستفيضة عن واقع استخدامات الحاسب الآلي في

القطاعات المختلفة في المملكة، وخاصة القطاع الحكومي؛ بهدف:

أ) قياس مستوى استخدام التقنيات المعلوماتية.

ب) قياس رضا المستفيدين.

ج) حصر بيانات الحاسب المنتشرة في القطاعات المختلفة.

د) معرفة المشكلات التي تواجه مراكز المعلومات.

هـ) تقديم الحلول ووضع التوصيات الهادفة إلى تنمية استخدامات

الحاسب الآلي في القطاع الحكومي.

٢. اعتبار الدراسة المذكورة أعلاه مرحلة أولية لوضع خطة معلوماتية

للمملكة العربية السعودية.

٣. التوجه بقوة في المشاريع المستقبلية للقطاع الحكومي نحو الحكومة

الإلكترونية، وما يلزم من بناء التنظيمات، ووضع التشريعات، وتنفيذ

المشاريع، وتوفير الدعم المادي والسياسي والمعنوي لهذا التوجه.

٤. الاتفاق بسخاء على مشاريع التنمية في القطاع المعلوماتي والذي يحقق

أهدافاً متعددة من حيث تنشيط الوضع الاقتصادي، وتنمية الصناعات

المعلوماتية.

ورقة العمل الخامسة: وهي مقدمة من الدكتور خالد بن حمد العنقري، وهي

بعنوان " الطريق إلى الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية".

وتهدف الورقة إلى إلقاء الضوء على عوائق استيعاب تقنية المعلومات

بالقطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية، واقتراح الحلول لمعالجتها تمهيداً

لتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بالمملكة. ولقد تطرقت الورقة إلى العوامل

المؤثرة في استيعاب تقنية المعلومات، وتم ذكر ٣٨ عاملاً مؤثراً في استيعاب تقنية

المعلومات، وتم عرضها على ٢٣ خبيراً من مديري مراكز المعلومات ومسؤولي شركات التقنية وأكاديميين متخصصين، وذلك لتحديد أهميتها وإضافة وحذف ما يلزم. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد أهم عناصر ضعف استيعاب تقنية المعلومات بالقطاع الحكومي والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين. الأولى منها تتعلق بعوامل تنظيمية خاصة بالجهاز الحكومي، والمجموعة الثانية تتضمن عوامل فردية مثل الشعور بالاغتراب الحاسوبي أو الشعور بعدم الحاجة إلى الحاسب في أداء عمله أو كبر السن. وقد أوصت الدراسة بقيام هيئة حكومية تعنى بتوسيع وتنظيم وسرعة البدء في استيعاب القطاع الحكومي لتقنية المعلومات.

وفي نهاية الورقة ذكر الباحث الخيارات المتاحة للجهة التي تكون مسئولة عن تقنية المعلومات في القطاع الحكومي، وهذه الخيارات هي:

١. إنشاء وزارة لتقنية المعلومات لوضع السياسات والخطط واستصدار الأنظمة ذات العلاقة ورعاية العاملين والمستثمرين في صناعة المعلوماتية.
٢. أن تكون الجهة المركزية المسؤولة عن تقنية المعلومات بالقطاع الحكومي هي شركة مساهمة كبيرة تمتلك الحكومة جزءاً منها لتكون أكثر فعالية ومرونة.
٣. إبقاء الحال على ما هو عليه مع محاولات التحسين ومعالجة العوائق المذكورة.

### جلسة العمل الثالثة

رأس هذه الجلسة سعادة الدكتور/ عبدالعزيز بن شافي العتيبي نائب مدير معهد الإدارة العامة لشئون التدريب. وتم في هذه الجلسة استعراض توصيات الندوة، وفي ختام هذه الجلسة تم تشكيل لجنة من جهات متعددة لصياغة التوصيات.



تقرير عن ندوة  
(تحصين شباب الجامعات ضد الغزو الفكري)  
التي عقدت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
خلال الفترة ١٤١٢/٢/١٤٢٤ هـ  
الموافق ١٤١٤-١٦/٤/٢٠٠٢ م .

---

إعداد

الدكتور / عبد السلام بن محمد الشويعر  
عضو هيئة التدريس بقسم العلوم الشرعية  
كلية الملك فهد الأمنية - الرياض

---





## مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فإن الناظر في حياة البشرية اليوم وما يُسَيِّرُها ويتحكَّمُ فيها من قوانين ونظم ومذاهب يدرك أن هناك تخطيطاً يهدف إلى نقل البشرية من منطق العقل السليم وأصالة الفطرة والمناهج الإلهية، إلى منطق الفكر البشري وجهوده في توجيه البشرية العام على وفق ما توصل إليه العقل الذي أُعطي صلاحية التشريع والبحث والنظر بلا حدود أو قيود، فأفرز هذه الأفكار والاتجاهات والمذاهب المتعددة والتي تقوم جميعاً على أساس واحد مشترك هو (حصر نطاق المعرفة واليقين في المادة وحدها)، ونبذ كل ما سوى ذلك. ومن المحزن أن تنتسب هذه الأفكار إلى المجتمعات الإسلامية بغزو عنيف وهجوم ضاري استهدف الأمة في كل شيء. مستخدماً كل الوسائل، والأساليب المتاحة، وبجهود سخية وماكرة عبر قنوات متعددة. وذاك ما اصطلح على تسميته بـ(الغزو الفكري)، أو (الثقافي).

وانطلاقاً من عناية حكومة خادم الحرمين الشريفين -ممثلة في وزارة التعليم العالي- بشباب الجامعات، وتحقيقاً لأهداف الجامعة الإسلامية ورسالتها، وتنفيذاً لتوصيات ندوة (التعليم العالي في المملكة العربية السعودية - رؤى مستقبلية) أقامت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين ندوة علمية بعنوان (تحصين شباب الجامعات ضد الغزو الفكري) خلال المدة من ١٢ إلى ١٤ من صفر من عام ١٤٢٤هـ الموافق ١٤-١٦/٤/٢٠٠٣م. برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة . حيث قام وكيل الإمارة بالنيابة عن سموه بافتتاح الندوة، التي استمرت ثلاثة أيام، طُرِح خلالها خمسون ورقة علمية في تسع جلسات.

وفيما يلي عرض موجز عن الندوة، ومحاورها المتعددة، والأوراق العلمية التي قدمت فيها، مع عرض للتوصيات الختامية التي أعلنت عند اختتامها.

**أهداف الندوة**

١- تبصير الشباب بما يستهدفهم من الغزو الفكري الهدام، وبيان دورهم في مقاومته.

٢- بيان الأساليب و الوسائل المؤثرة في تحصين الشباب من الغزو الفكري.

٣- التذكير بواجبات قطاعات المجتمع في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري واستنهاض الهمم للعمل على التصدي له.

٤- إثراء مصادر المعرفة بالبحوث المؤصلة في مجال التصدي للغزو الفكري وتحصين الشباب منه.

٥- إبراز الجهود القائمة في المملكة العربية السعودية في مجال مقاومة الغزو الفكري ودعمها والاستفادة منها.

#### **محاور الندوة :**

دارت فعاليات هذه الندوة حول خمسة محاور علمية؛ وهي :

أولاً : مكانة الشباب وأهمية العناية به.

ثانياً : الغزو الفكري وخطورته.

ثالثاً : للتحصين ضد الغزو الفكري وأهميته.

رابعاً : واجب قطاعات المجتمع في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري .

خامساً: جهود المملكة العربية السعودية في مجال التحصين ضد الغزو الفكري.

#### **الجهات المشاركة**

كان للندوة صدى واسع على مستوى المملكة؛ يدل على ذلك العدد الكبير من

البحوث المقدمة للندوة حيث قاربت سبعين بحثاً، كذلك تعدد و اختلاف الجهات المشاركة في الندوة. ومن الجهات المشاركة في الندوة: جميع الجامعات السعودية ؛ جامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد ابن سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الملك خالد، وجامعة الملك فهد، وأكاديمية نايف للعلوم الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية، وكلية التقنية، والمعلمين، والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم.

### فعاليات الندوة

فيما يلي عرض لأوراق العمل المقدمة في هذه الجلسات ..

**المحور الأول:** مكانة الشباب وأهمية العناية به. وكانت في جلسة واحدة (الأولى) ترأسها معالي الدكتور/ عبد الله بن صالح العبيد الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي سابقاً. وقدمت فيها خمس ورقات علمية، في ثلاثة مواضيع؛ هي :

**الموضوع الأول :** مكانة الشباب الجامعي في المجتمع للمسلم، وواجبهم في النهوض بالأمة و تحقيق أهدافها. وقُدمت فيه ورقتان:

**الورقة الأولى** بعنوان (مكانة ومنزلة الشباب الجامعي في الإسلام وواجب المجتمع تجاههم) وهي مقدمة من د. عبد الرحمن بن جميل بن عبد الرحمن قصاص.

**الورقة الثانية** بعنوان (موقف الشباب المسلم للجامعي من الغزو الفكري)

مقدمة من د. غازي بن غازي المطيري .

**الموضوع الثاني:** أهمية العناية بالشباب الجامعي و أثر ذلك على الأمة الإسلامية. و قُدمت فيه ورقتان :

**الورقة الأولى** بعنوان (مكانة الشباب و أهمية العناية به). مقدمة من أ.د. محمد بن شحات الخطيب. تناولت الورقة مسألة الشباب في سن الجامعة في المجتمع الإسلامي مبينة مكانتهم والخصائص النفسية والفكرية والبدنية للشباب في سن الجامعة، وضرورة أخذها بعين الاعتبار. ثم بين الأساليب المؤثرة في توجيه الشباب، وكيفية الاستفادة من تلك الأساليب في تحصينهم من الأفكار الهدامة.

**الورقة الثانية** بعنوان (الشباب منطلق التنمية البشرية). مقدمة من د. رضوان فضل الرحمن الشيخ. و تناولت هذه الورقة أسس ومنطلقات تنمية الموارد البشرية من الشباب في المملكة العربية السعودية مشتملة على الجانب التعليمي فقط دون الجوانب الأخرى.

**الموضوع الثالث:** (الأساليب المؤثرة في توجيه الشباب في سن الجامعات، وكيفية الاستفادة منها في تحصينهم من الأفكار الهدامة). وفي ذلك قدمت ورقة عمل واحدة د. عبد العزيز الهليل بعنوان (الأساليب المؤثرة في توجيه الشباب في سن الجامعات، وكيفية الاستفادة منها في تحصينهم من الأفكار الهدامة).

**المحور الثاني:** (الغزو الفكري وخطورته). خصص لذلك جلستان الأولى ترأسها معالي الدكتور/ عبد الله بن محمد الفيصل مدير جامعة الملك سعود بالرياض. قدمت فيها خمس ورقات علمية، في موضوعين؛ وهي:

**الموضوع الأول:** (مفهوم الغزو الفكري و نشأته و أثره على الأمة الإسلامية). وكان فيه ورقتان بنفس هذا العنوان: الورقة الأولى/ مقدمة من د. أحمد

بن عبد العزيز الخلف. والثانية/ مقدمة من د. عبيد بن عبد الله السحيمي. و قد تناولتا التعريف بهذا المصطلح و تحديد مفهومه، ثم بعد ذلك انتقل إلى أثر الفكر الغربي على الأمة الإسلامية في مجالات متعددة مثل أثره على مصادرها وعقائدها وأثره في التربية والتعليم والأخلاق ثم أثره في الأنظمة الإدارية والاقتصادية .

**الموضوع الثالثي:** (أساليب ووسائل الغزو الفكري في العصر الحاضر).

و كان فيه ثلاث ورقات علمية:

**الورقة الأولى/** بعنوان (للتصير و الاستئراق من وسائل الغزو الفكري على العالم الإسلامي). مقدمة من د. عبد الله بن شاكِر الجنيدي. و تناولت الورقة التطور التاريخي للتصير و الاستئراق، و بيان بعض طرقه في الغزو الفكري .

**الورقة الثانية/** بعنوان (منهج المنصرين والمستشرقين في غزو المسلمين فكرياً من خلال التعليم الجامعي الأجنبي). مقدمة من د. علي بن عتيق الحربي. و تناولت الورقة معرفة أهداف المنصرين والمستشرقين من غزوهم الفكري المنطلق من التعليم الجامعي الأجنبي .

**الورقة الثالثة/** بعنوان (لغزو الجاهلي في مجابهة الإيمان قديماً وحديثاً). مقدمة من د. عبد الله بن عبد الرحمن الجربوع . و قد تناولت الورقة حاجة الناس إلى الدعوة المحمدية، وأسباب تحول الصراع من الصراع المسلح إلى الصراع الفكري، وأساليب الأعداء في محاربة الإسلام . كما بينت الورقة أوجه الاختلاف بين الغزو الفكري الحديث والصراع الفكري القديم ومفهوم الغزو الفكري ومراحلها، وبداية التخطيط له، وأهم العوامل التي ساعدت على نجاح الغزو الفكري الحديث، وأثّاره على العالم الإسلامي.

**الجلسة الثالثة:** قدمت فيها أربع ورقات علمية، في أربعة مواضيع؛ وهي:

**الموضوع الأول:** عوامل تأثر الشباب بالغزو الفكري في العصر الحاضر. قدمت فيه ورقة واحدة بنفس العنوان مقدمة من د. حمد بن عبد المحسن التويجري. تناولت الورقة تأثر الشباب بالغزو الفكري من جهة للتأثير العقدي الفكري، ومن جهة التأثير الاجتماعي والسلوكي، و ذكر أمثلة لذلك لكل جانب.

**الموضوع الثاني:** الدعوات التي تستهدف التشكيك في العقيدة ومبادئ الإسلام وعُلمائه و بيان خطورتها. قُدم فيه ورقة واحدة بعنوان (الدعوة إلى توحيد الأديان، حقيقتها، وآثارها) من قبل د. أحمد بن عبد الرحمن القاضي. و تناولت الورقة تاريخ الدعوة إلى تقارب الأديان، وكيف أن الإسلام هو أسعد الأديان بالحوار بالضوابط الشرعية .

**الموضوع الثالث:** (الدعوات التي تستهدف القضاء على القيم والآداب الفاضلة وبيان مفاسدها). وكان فيه ورقة واحدة بعنوان (حدود الحرية في الإبداع الأدبي) مقدمة من أ. د. محمد خضر عريف، تناولت الورقة حرية الإبداع الأدبي، حدوده، وأن هذه الحرية مقيدة وليست مطلقة، ولإثبات ذلك ذكر الباحث جملة من الأعمال الأدبية العربية والغربية، ليبين أن الغربيين رغم كل ما يقال عن حريتهم المطلقة لديهم ضوابط دينية وأخلاق صارمة للأعمال الإبداعية .

**الموضوع الرابع:** (الأفكار الهدامة التي تدعو إليها بعض المنظمات والمؤتمرات والجمعيات العالمية). وكان فيه ورقة واحدة بعنوان (العولمة مخاوف و تطلعات) مقدمة من الأستاذ/ ماجد بن علي الزميع. وقد تناولت الورقة مفهوم العولمة، ونشأتها، وأهدافها، ومجالاتها العولمة في شقها الفكري، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والإعلامي .

**المحور الثالث:** (التحصين ضد الغزو الفكري أهميته). و كانت في ثلاث

جلسات:

**الجلسة الأولى:** ترأسها معالي الدكتور/ ناصر بن عبد الله الصالح مدير جامعة أم القرى. قدمت فيها خمس ورقات علمية، في موضوع (التربية الإيمانية وأثرها في تحصين الشباب الجامعي ضد الغزو الفكري)؛ وهي: الورقة الأولى بعنوان (التحصين ضد الغزو الفكري و أهميته) مقدمة من د. محمد بن سعد الشويعر. والورقة الثانية بعنوان (التربية الإيمانية الصحيحة وأثرها في تحصين الشباب الجامعي ضد الغزو الفكري) مقدمة من د. ناصر بن عبد الله التركي. والورقة الثالثة بعنوان (الاستعلاء الإيماني في نفوس الشاب الجامعي حصن منيع ضد الغزو الفكري) مقدمة من د. نزار الحمداني. الورقة الرابعة بعنوان (أثر التربية الإيمانية في تحصين الشباب ضد الانحرافات) مقدمة من د. سعيد بن فالح المغامسي. والورقة الخامسة بعنوان (التربية الخلقية للشباب) مقدمة من د. محمد بن يوسف عفيفي، تناولت الورقة التعريف بدور الإيمان في تربية الشباب، مع استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لبيان وتفسير تساؤلات البحث.

**الجلسة الثانية:** قدمت فيها سبع ورقات علمية، في ثلاثة مواضيع هي:

**الموضوع الأول:** وثائق صلة الشباب الجامعي بالعلماء والمربين وأثر ذلك في التحصين الفكري. و كان فيه ورقة علمية واحدة بعنوان (ارتباط الشباب بالعلماء الربانيين وأثره في التحصين الفكري) مقدمة من د. عبد السلام الشويعر. وقد تناول فيها التأصيل الشرعي لارتباط الشباب بالعلماء، و أثره في تحصينهم الفكري بمعناه العام بطرفيه الإقراط والتفريط. ثم تحدث عن ضابط (العلماء الربانيين) وأن هذا الوصف لا يتحقق إلا فيمن توفرت فيه صفات لازمة، و أخرى مرجحة .

**الموضوع الثاني:** خطورة التجاوز في الانفتاح الفكري، ووضع التصورات لحماية الشباب الجامعي من آثاره الضارة. و كان فيه ثلاث ورقات عمل:

**الورقة الأولى** بعنوان (خطورة التجاوز في الانفتاح الفكري، وطفياته، ووضع التصورات لحماية الشباب الجامعي من آثاره الضارة) مقدمة من د. يوسف بن محمد السعيد. وقد تناولت الورقة المراد من الانفتاح الفكري، والفرق بينه وبين الإقادة مما عليه الآخرين مما أُنقوه من ظاهري الحياة الدنيا. وأسباب الانفتاح الفكري النفسية والاقتصادية وغير ذلك، ثم تحدث عن الآثار الضارة للانفتاح الفكري على المدى القريب والبعيد على الشباب الجامعي.

**الورقة الثانية:** بعنوان (العولمة و الغزو الفكري -أبعاد ثقافية و حلول تربوية) مقدمة من د. صالح بن سلامة للبركات. وقد تناولت الورقة ظاهرة العولمة وانعكاساتها الثقافية والقيمية على الأجيال الناشئة والحلول التربوية للتعامل مع هذه الظاهرة.

**الورقة الثالثة:** بعنوان (الانفتاح العالمي و أثره على الوضع النفسي للشباب) مقدمة من أ.د. فايز بن محمد الحاج. و قد تناولت الورقة الآثار السيكولوجية الناجمة عن هذا الانفتاح العالمي والغزو الفكري من خلال إجراء بحث ميداني للتعرف على الوضع النفسي للشباب الجامعي السعودي في عصر الانفتاح العالمي في عام (١٤٢٣ هـ)، ومقارنة هذه للدراسة مع دراسة للصحة النفسية عند الشباب أجراها الباحث عام ١٤٠٣هـ .

**الموضوع الثالث:** الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري. وفيه قُدمت ثلاث ورقات عمل:

**الورقة الأولى** بعنوان (الغزو الفكري لشباب الجامعات السعودية هل أساسه



الفضائيات) مقدمة من د. محمد بن دليم اللقطاني، تناولت الورقة كيف أن الشباب السعودي هو أكثر فئات المجتمع تأثراً بعمليات الغزو الثقافي، مما ينعكس على أساليب حياته ومستوى تفكيره، وتناولت للدراسة أهم الآثار التي تخلفها الفضائيات على شباب المملكة من الجنسين، من الناحية النفسية، والاجتماعية .

الورقة الثانية بعنوان (مناخ الغزو الفكري وآثاره في اللغة والأدب) مقدمة من أ. د. حسن بن أحمد عبد السلام. تناولت الورقة كيف أن اللغة العربية من أهم المجالات التي استهدفتها الغزو الفكري من طريق منافذ متعددة.

الورقة الثالثة بعنوان (اللغة الإنجليزية والغزو الفكري للعالم العربي والإسلامي كيف نعيد ذلك ونستثمره محلياً وعربياً، وعالمياً؟) مقدمة من أ. د. زيدان علي جاسم، ود. جاسم علي جاسم. تناولت الورقة تقصي دور اللغة الإنكليزية في الغزو الفكري cultural Invasion للعالم العربي خاصة والعالم الإسلامي عموماً. مع تبين الكيفية التي يمكن بموجبها تحديد هذا الخطر الكبير أولاً وتوظيفه لخدمة القضايا العربية، والإسلامية، والإنسانية واستثماره على نحو فعال .

الجلسة الثالثة: وقد ترأس هذه الجلسة معالي الدكتور/ محمد بن سعد الشويعر مستشار مفتي عام المملكة العربية السعودية. وقدمت فيها ست ورقات علمية، في موضوعين هي:

الموضوع الأول: الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري و سبل تلافيها. وكان فيه خمس ورقات علمية هي:

الورقة الأولى بعنوان (الغزو الفكري عن طريق الشعر في العصر الحديث) مقدمة من د. محمد بن أحمد هيك. تناول فيها تبين أهمية الأدب وأنه أخطر أبواب الغزو الفكري. وكيف تتم عملية الغزو الفكري عن طريق الأدب.

الورقة الثانية بعنوان (اتجاهات الشباب نحو قضايا الغزو الثقافي "دراسة تحليلية نقدية") مقدمة من د. عثمان العامر. تناولت استكشاف الأفكار والاتجاهات الأكثر انتشاراً لدى الشباب، وتشخيص الأثر الناتج لديهم من مقومات الغزو الثقافي الراهن.

الورقة الثالثة بعنوان (الفضائيات والغزو الفكري) مقدمة من د. محمود عبد الرزاق. تناولت الورقة البحث عن العلاقة بين الفضائيات والغزو الفكري للشباب وسائر فئات المجتمع الإسلامي.

الورقة الرابعة بعنوان (الثغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري، وسبل تلافيتها) مقدمة من د. عبد القادر صوفي.

الورقة الخامسة بعنوان (دور الإعلام وخطره كوسيلة من وسائل الغزو الفكري) مقدمة من د. حسن سندي.

الموضوع الثاني: وسائل التحصين الإعلامي للشباب ضد الغزو الفكري، وكان فيه ورقة علمية واحدة بنفس عنوان الموضوع؛ مقدمة من د. علي بن فايز الجني.

المحور الرابع: (قطاعات المجتمعات في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري). وكان في جلتين: الأولى ترأسها معالي الدكتور/ صالح بن عبد الله العبود مدير الجامعة الإسلامية. وقدمت فيها ست ورقات علمية، في أربعة مواضيع. هي:

الموضوع الأول: (واجب ولاء الأمر في تحصين الشباب ومقاومة الغزو الفكري وسد الثغرات التي يتسلل منها) . وقدمت فيه ورقة عمل بعنوان (نحو مشروع وطني لتحصين الشباب: مشروع مقترح) مقدمة من د. مساعد بن إبراهيم

الحديثي. تناولت الورقة اقتراح إيجاد مؤسسة علمية معلوماتية متخصصة تتولى تنسيق الجهود بين الجهات المعنية بتوجيه للشباب في المملكة العربية السعودية، ونقوم على تنفيذ دراسات تُعنى بأوضاع الشباب السعودي من الجنسين.

**الموضوع الثاني:** (واجب العلماء و القضاة و رجال الحسبة في محاربة وسائل الغزو الفكري و المروجين له). وقدمت فيه ورقة عمل بعنوان (عناية السلف بتحسين الشباب) مقدمة من د. خالد بن حسن العيري، تناولت الورقة هذا الموضوع من ناحية تاريخية.

**الموضوع الثالث:** (واجب للقائمين على الأمن في محاربة دعاة الغزو الفكري ووسائله). قدمت فيه ورقة عمل بنفس عنوان الموضوع من قبل المقدم د. عبد الكريم بن عبد الله الحربي. تناولت الورقة دور المسؤولين والأكاديميين والقائمين على الأمن والمجتمع بأسره، في أن يضعوا مانعاً واقعياً من تيار الغزو الفكري فالقائمين على الأمن يحملون مسؤوليات عظيمة ضد الغزو الفكري بوضع ضوابط أمنية تحد من انتشار هذا الغزو وذلك بمنع الوسائل التي تُستخدم للوصول إلى الشباب سواء كانت عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، إضافة إلى ضوابط لاستمرار الآداب العامة.

**الموضوع الرابع:** (واجب للجامعات و رجال التعليم في توجيه الشباب و تحصينهم ضد الغزو الفكري). قدمت فيه ثلاث ورقات عمل؛ هي:  
الورقة الأولى بعنوان (واجب الجامعات ورجال التعليم في توجيه الشباب و تحصينهم ضد الغزو الفكري). مقدمة من د. محمد بن عبد الرحمن السبيهي.  
تناولت الورقة بعض وسائل الغزو الفكري الكثيرة في مجال التعليم بالخصوص. وتفعيل دور محاضن توجيه الشباب للمساندة وتوجيهها.

الورقة الثانية بعنوان (دور عضو هيئة التدريس في تحسين الطلاب من آثار الغزو الفكري دراسة وصفية تحليلية) مقدمة من أ. د. طارق حجار.

الورقة الثالثة بعنوان (واجب الجامعات ورجال التعليم في توجيه الشباب). مقدمة من د. عبد العزيز أبو صقر. تناولت الورقتان أثر التعليم في حياة الشباب، ودور الأستاذ الجامعي في توجيه الشباب، وأثر المناهج في تحسين الشباب، ثم لزوم للتكامل بين المؤسسات المؤثرة.

الجلسة الثانية في هذا المحور ترأسها فضيلة الشيخ/ عبد الرحمن بن غنام الغنام وكيل وزارة الشؤون الإسلامية المساعد. وقامت فيها خمس ورقات علمية، في ثلاثة مواضيع هي:

الموضوع الأول: واجب الجامعات ورجال التعليم في توجيه الشباب وتحسينهم ضد الغزو الفكري. وكان فيه ورقتان علميتان؛ هما:

الورقة الأولى بعنوان (الغزو الفكري الأهداف، و المصادر، و المظاهر، والوسائل، و سبل المواجهة) مقدمة من د. صالح بن سليمان الوهيبي.

الورقة الثانية بعنوان (التعليم الديني بجامعة الملك سعود وأثره في تحسين الشباب ضد الغزو الفكري) مقدمة من أ. د. عبد الرب بن نواب الدين آل نواب. تناولت الورقة دراسة تحليلية مختصرة أبرزت المقومات الأساسية للتعليم الديني بجامعة الملك سعود باعتبارها أكبر جامعة بالمملكة تضم أكبر عدد من الطلاب الجامعيين، وأهميتها.

الموضوع الثاني: (واجب الأسرة في توعية أبنائها و تحذيرهم من الأفكار الهدامة و أسبابها). وقامت فيه ورقة عمل بعنوان (الدور التربوي للأسرة في تحسين أبنائها ضد الغزو الفكري)؛ مقدمة من د. عبد الله بن محمد الزهراني.

تناولت الورقة أهم معالم الدور التربوي للمرأة المسلمة، وتشخيص بعض أساليب الغزو الفكري المعاصر الموجهة نحو الأسرة عموماً والأبناء خصوصاً.

**الموضوع الثالث:** (جهود المملكة في سد الثغرات التي قد يتسلل منها الغزو الفكري). وقدمت فيه ورقة عمل؛ هما:

**الورقة الأولى بعنوان** (واجب للقائمين على الإعلام في كشف وسائل الغزو الفكري) مقدمة من د. عبد الرحمن بن أبو بكر جابر الجزائري.

**الورقة الثانية بعنوان** (حماية الثقافة والشباب ضد مخاطر التحدي الثقافي) مقدمة من أ.د. إبراهيم بن مبارك الجوير. تناولت الثقافة الوطنية، والآمال من الشباب، والحديث عن الإعلام بقنواته ووسائله، ثم حماية الشباب والثقافة .

**المحور الخامس:** (جهود المملكة للعربية السعودية في مجال التحصين ضد الغزو الفكري). وكان في جلسة واحدة؛ وهي الجلسة الأخيرة من جلسات الندوة. قدمت فيها سبع ورقات علمية، في أربعة مواضيع. هي:

**الموضوع الأول:** (ناية المملكة العربية السعودية بالتعليم الديني والتركيز على العقيدة، وأثر ذلك في الحصانة الفكرية لدى الشباب) قدمت فيه ثلاث ورقات عمل؛ هي:

**الورقة الأولى بعنوان** (عناية المملكة العربية السعودية بالدعوة إلى الله وأثر ذلك في توعية المسلمين تحذيرهم من الغزو الفكري) مقدمة من أ.د. صالح بن غانم السدلان.

**الورقة الثانية بعنوان** (جهود المملكة العربية السعودية في تعليم الدين والعقيدة وأثر ذلك في حصانة الشباب ضد الغزو الفكري والمذاهب الهدامة). مقدمة من د. محمد بن عبد الوهاب العقيل.

لورقة الثالثة بعنوان (أثر القرآن الكريم وتعميم نشره وتعليمه في تحصين الشباب الجامعي ضد الغزو الفكري مع الاستشهاد بتجربة المملكة العربية السعودية في ذلك). مقدمة من الأستاذ تامر محمد محمود متولى.

الموضوع الثاني: (عناية المملكة العربية السعودية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثر ذلك في التصدي للغزو الفكري). وقدمت فيه ورقة عمل بعنوان (دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المملكة العربية السعودية في التصدي للغزو الفكري) مقدمة من الأستاذ/ عبد الله بن علي الزهراني. تناولت الورقة الأساليب العامة التي تتخذها الهيئة في التصدي للغزو الفكري، وذلك طريق التحصين الوقائي المتمثل في الأمر بالمعروف والدعوة إلى الخير. والثاني الإجراء العلاجي المتمثل في النهي عن المنكر بعد حدوثه.

الموضوع الثالث: (عناية المملكة بالدعوة إلى الله، و أثر ذلك في توعية المسلمين وتحذيرهم من الغزو الفكري). وقدمت فيه ورقة عمل بنفس العنوان مقدمة من د. عبد الرحيم المغنوي.

الموضوع الرابع: (جهود المملكة العربية السعودية في سد الثغرات التي قد يتسلل منها الغزو الفكري). قدمت فيه ورقة عمل؛ هما:  
الورقة الأولى بعنوان (التجربة السعودية في تحصين الشباب ضد الغزو الفكري ومتطلبات مواجهة العولمة) مقدمة من أ.د. عبد الرحمن الزنيدي.  
الورقة الثانية بعنوان (دور المملكة العربية السعودية الرائد في الاهتمام بالاستشراق) مقدمة من د. مازن مطبقاني.

## التوصيات

وقد اختتمت الندوة بإعلان التوصيات؛ ومنها:

١. ضرورة معالجة مشكلة الفراغ معالجة علمية دقيقة تقوم على الدراسات العلمية، ووضع الحلول المناسبة.
٢. الاهتمام بالمراكز المتخصصة في تربية الشباب ورعايتهم، والتوسع في إنشائها في كل مدينة، ومضاعفة العناية بجميع نواحي حياتهم الأخلاقية، والنفسية، والاجتماعية، والعلمية، والصحية، والاقتصادية، والعمل على تأمين كل مقومات النجاح فيها.
٣. ضرورة تكثيف العناية بالأنشطة غير المنهجية في الجامعات والمدارس. بحيث تشغل أوقات فراغ الشباب بكل ما هو مفيد، وتنمي الشعور باحترام قيمة الوقت واستثماره، وتذكي روح التنافس الشريف، والتفكير الإبداعي النافع بينهم .
٤. الاهتمام بالفرق الرياضية في المدارس، والجامعات، وفي المراكز الصيفية، وفي الأحياء، وتطويرها، وتفعيلها ودعمها، وتعزيزها بالمرشدين من أساتذة الجامعات والتربويين منهم بخاصة- بحيث تستقطب الشباب، وتملأ وقت فراغهم بالنافع والمفيد، لمنع تقبلهم للأفكار الهدامة وانخراطهم في جماعات الإدمان والمخدرات وغيرها من الممارسات السيئة.
٥. إنشاء مراكز تدريب على المهن المختلفة للهواة -بشروط ميسرة- ينخرط فيها أكبر عدد من الشباب، لشغل أوقات فراغهم فيما يعود عليهم بالفائدة.
٦. التأكيد على أهمية العمل على التقاف الشباب حول العلماء الربانيين من الأمة، والثقة بهم، وبآرائهم وفتاواهم، وسؤالهم عن كل ما يجد في الحياة

- من تيارات وأفكار وقضايا. وأهمية رعاية العلماء للشباب، لقطع الطريق على من يعمل على توجيههم توجيهاً منحرفاً.
٧. ففتح الحوار والنقاش العلمي البناء الهادف بين الشباب الجامعي والعلماء الأفاضل والأساتذة المتخصصين بمختلف المجالات.
٨. بذل المزيد من الجهد في نشر الوعي - بين أفراد الأمة، وبخاصة الشباب بأشكال الغزو الفكري ووسائله وأساليبه، وبيان أهدافه ومخاطره.
٩. اهتمام العلماء والدعاة وأساتذة الجامعات والكتاب بتوعية الشباب بالفرق بين شرائع الإسلام وبين ممارسات بعض المسلمين المنحرفة المنسوبة على الإسلام، وأن أكثر شبهات وانتقادات أعداء الإسلام جاءت من هذه الثغرة.
١٠. اهتمام ولاية الأمر والمسئولين - كل فيما يخصه - بمقاومة الانفتاح الفكري غير المنضبط على الغرب والشرق، وأهمية أن يكون انفتاحاً انتقائياً، يأخذ ما يحتاج إليه مما يفيد ولا يتعارض مع الدين والقيم الإسلامية مما عند الآخرين، على قاعدة (الحكمة ضالة المؤمن).
١١. اقتراح تبني خطة شاملة لحماية اللغة العربية، والارتقاء بمستويات أدائها، والاهتمام بتعليم قواعدها وآدابها بين الناشئة والشباب، وتنقية كل مظاهر الحياة العامة، من العبث بها، أو تهجينها، وتشجيع الناشئة والشباب - في مختلف المجالات - على الاعتزاز بها، والمحافظة عليها.
١٢. اقتراح إيجاد مؤسسة بحثية علمية " وثائقية " متخصصة في كل قطر إسلامي، تتولى تنسيق الجهود بين الجهات المعنية بتوجيه الشباب فيه، وتقوم على تنفيذ دراسات تعنى بأوضاع الشباب من الجنسين.



١٣. مضاعفة العناية بالتعليم الديني والتربية، في مختلف مراحل التعليم وارتكاز ذلك على المفهوم الصحيح للإيمان المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

١٤. تكريس العناية بتربية الشباب على الاستقامة، المبنية على أسس عقيدة إيمانية، تتحقق معها العبودية لله بجميع أبعادها، وتحفظ لهم توازنهم، وتحميهم من التطرف والغلو، والغزو الفكري.

١٥. اقتراح أن تتولى وزارة الشؤون الإسلامية، والأقسام المختصة بالدعوة في الجامعات، نشر أحوال المنصفين من المفكرين الغربيين، التي توضح محاسن الإسلام، أو تبرز الدور الحضاري الذي قام به المسلمون، وأثره في الحضارات المعاصرة .

١٦. التأهيل الوافي رجالاً ونساءً- علمياً ومهنياً، ويقترح لذلك إنشاء برنامج تكميلي (بعد الجامعي) في الدراسات الدعوية، لمن يحثون في حقل الدعوة، وبرنامج آخر (دون الجامعي) لمن يرغبون في دخول ميدان الدعوة، لرفع كفاءة أداء العاملين في الدعوة- ميدانياً، في مختلف المواقع.

١٧. عقد المؤتمرات والندوات والملتقيات في قضايا الغزو الفكري والعولمة، لتبصير الشباب بآثارها، وبيان مدلولاتها، وأهدافها ووسائلها، بغية تحصين الشباب، وتعميق انتمائهم لدينهم وتراثهم، وتحقيق استثمارهم لمنجزات العصر السليمة.

١٨. تؤكد الندوة على الدعاة والموجهين بالالتزام بالنهج الإسلامي الوسط بين الغلو والجفاء، والتفريط والإفراط، فيما يطرحونه على الشباب، وفي النقاش والحوار.

١٩. اقتراح إقرار مادة ( نقد المذاهب الفكرية والغزو الفكري) متطلباً أساسياً في التعليم الجامعي في مختلف الكليات بما يناسب التخصصات المختلفة، ولا يكتفي بها على أنها مفردة من مفردات مادة ( الثقافة الإسلامية).

٢٠. أن تقوم الجامعة الإسلامية بإنشاء مركز علمي متخصص في التحديات الثقافية الموجهة للأمة والشباب بخاصة، لتتبعها، وتتبع آثارها، ورصدها، ونقدتها، ووضع الحلول لمواجهتها، وإنقاذ شباب الأمة من أخطارها، لأن الجامعة الإسلامية ملتقى شباب الأمة الإسلامية، وفيها تخصص الدعوة الإسلامية العريق، بحيث يكون من مشاريعه : إنشاء مجلة علمية دورية في هذا المجال، وبناء موقع على الشبكة " العنكبوتية " وإصدار سلسلة كتاب دوري عن الغزو الفكري، وموسوعة إسلامية عالمية - بعدة لغات - لخدمة قضايا الشباب الإسلامي.

٢١. وجوب التنبيه لخطر الدعوة إلى ما يسمى بالتقريب بين الأديان، وكثير مما يدار في حوار الحضارات، لما يتضمنه من أفكار هدامة.

٢٢. توصي الندوة بالتأكيد على الجهات المعنية - من خلال مناشطها المختلفة - بالاهتمام الخاص بالمرأة، من حيث النوعية بالتربية الدينية والثقافية والإسلامية .

٢٣. الاهتمام بمناهج التعليم، في مختلف المراحل، وتأصيلها، وتطوير أساليبها بما يتلائم مع النوازل والمستجدات، ومراجعة ما يحتاج منها إلى مراجعة، للتأكد من انطلاقتها من منظور إسلامي، وعدم تعارضها مع الإسلام بحيث تعالج القضايا العلمية والنفسية والاجتماعية معالجة إسلامية، تكفل تخريج

الشباب المسلم القوي في شخصية، الصامد أمام الشهوات والشبهات مهما كانت.

٢٤. تفعيل دور المساجد في عملية بناء المجتمع وتحصينه من خلال التدقيق في اختيار الأئمة والخطباء المتميزين بالعلم الشرعي .

٢٥. العناية بالمعلمين، ودوام تفقد كفاءتهم، وتكثيف البرامج التأهيلية، لرفع مستوياتهم، ليقوموا بدورهم في تربية الشباب على الإيمان الصحيح، والفهم الصحيح للإسلام، الذي يبعدهم عن الانحرافات الفكرية والخلفية، والغلو في الدين.

٢٦. عناية وزارات الإعلام، والجامعات، والمؤسسات ذات الصلة، بإعداد وتدريب الكفاءات الإعلامية فنياً وعلمياً، بما يؤهلها لصناعة إعلام قوي قادر على تكوين الاتجاهات والعادات السليمة، ومراعاة أهداف الإسلام في الترفيه عن الناس وتثقيفهم، ومراعاة قضية الأمن الثقافي، الذي يحافظ على الهوية الحضارية والثقافية للأمة.

٢٧. ضرورة قيام الأندية الأدبية والمؤسسات الثقافية والفكرية، بدورها في مجال التصدي للتيارات الأدبية والأفكار المنحرفة، في أنشطتها، ورعاية الأدب الذي يعبر عن حقيقة هذه الأمة ورسالتها، ويمثل آمالها وآلامها.

وفي محور جهود المملكة العربية السعودية في مجال التحصين ضد الغزو الفكري استحضر المشاركون في الندوة ما تبذله حكومة المملكة من جهود في تطبيق أحكام الشريعة، والعناية بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الله، والحفاظ على قيم الإسلام، وسد الثغرات التي قد يتسلل منها الغزو الفكري، وهو ما حد من تغلغل الأفكار المنحرفة في مجتمعها. والمشاركون إذ

يُتمنون ذلك ليمسألون الله أن يزيد المملكة ثباتاً على هذا النهج، ويوصون بما يلي:

٢٨. استمرار المملكة على هذا النهج الحميد في هذه السياسة التعليمية، والحزم في تطبيق الحدود، ودعم هياث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعميم فروعها، والاستمرار في صيانة المرأة وتجنبيها ما يعرضها للخطر. وسد الشغرات التي يتسلل منها الغزو الفكري الفاسد. ويوصون المسلمين - حكومات ومجتمعات - بالإفادة من هذا النهج المبارك، لينعموا بالأمن والاستقرار، ويقفوا أقوىاء أمام التحديات المختلفة.

٢٩. استمرار المملكة في قيامها بجهودها الجليلة في خدمة الأقليات الإسلامية في العالم، وما تقدمه من دعم مادي ومعنوي لها ز، كإنشاء المساجد، والمراكز الإسلامية والثقافية، وإقامة الدورات التعليمية في اللغة العربية والثقافة الإسلامية، وبما حققه ذلك كله من أسباب الحفاظ على هوية تلك الأقليات، وتحسينهم من الأفكار المنحرفة.

٣٠. استفادة العالم الإسلامي من تجربة المملكة في عنايتها بالتعليم الديني، وتركيزها على العقيدة الصحيحة، وتوسعها في ذلك في مختلف مراحل التعليم، وفي عنايتها بتحفيظ الناشئة القرآن الكريم وتزويدهم بعلوم السنة المطهرة، وما ترتب على ذلك من أثر بالغ في ثبات كثير من أبنائها أمام الفكر الهدام، لأن في ذلك عز الدنيا والآخرة.

٣١. إن السنودة - وهي تذكر بسمو تعاليم الإسلام في المحافظة على كرامة الإنسان، وحقوقه، والتعاون فيما بين شعوب العالم في خبر الإنسانية، وزوال نزواع الشر - تستكر ما ينسب إلى الإسلام والمسلمين من نهم

كاذبة، كالإرهاب، وانتهاك حقوق الإنسان. كما تستنكر ما تتعرض له المملكة من حملات إعلامية ظالمة، بهدف تشويه صورتها، وزعزعة مكانتها في نفوس المسلمين، وهي التي تتبنى الإسلام عقيدة ومنهج حياة، وتعنى بشؤون المسلمين - في كل مكان - مادياً ومعنوياً، وتحظى بمكانة عالية لديهم. وتدعو للدعاة والقائمين على الإعلام والكتاب إلى الرد على هذه الحملات، والكشف عن أسبابها، وتجليه بطلانها.

٣٢. تشيد الندوة بجهود مجمع للفقهاء الإسلاميين، في رابطة العالم الإسلاميين، في مجال التحصين ضد الغزو الفكري، وتوصي بالاستفادة من البحوث، التي قدمها في هذا المجال، وتدعو لإيجاد آلية لتطبيق ما أوصى به، لمقاومة هذا الغزو.



تقرير عن ندوة  
التحكيم من منظور إسلامي ودولي  
التي نظمها الاتحاد الدولي للمحاميين بجدة  
خلال الفترة من ١٩ - ٢١ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ  
الموافق ٢٠-٢٢ مايو ٢٠٠٣ م

---

إعداد

الدكتور / فيصل بن عبد العزيز اليوسف  
مدير قسم البحوث - مركز الدراسات والبحوث  
كلية الملك فهد الأمنية - الرياض

---





## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين؛ وبعد:

فقد اهتم التشريع الإسلامي بموضوع الحكم بين الناس في منازلهم، وأوضحت الآيات القرآنية أن ذلك من أهم الأسباب التي دعت إلى إرسال الرسل، وبعث الأنبياء، وأن إنزال الكتب السماوية إنما جاء لتحقيق هذا الهدف. قال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا) (النساء: ١٠٥) ويلعب التحكيم دوراً أساسياً ومهماً بصفته وسيلة من وسائل فض المنازعات يقوم بجانب القضاء والصلح، حيث يعتبر أول وأقدم وسيلة من وسائل فض المنازعات عرفها الإنسان منذ قديم الأزل.

وقد تطور التحكيم بمرور الزمن إلى أن أصبح عاملاً رئيساً في فض المنازعات في وقتنا الحاضر؛ نظراً لما يقدمه من مزايا وفوائد للمتخاصمين، وفي نفس الوقت يخفف من العبء الملقى على كاهل للقضاء، نظراً لكثرة القضايا وتشعب مواضيعها.

واستشعاراً لأهميته كوسيلة مشروعة لحسم المنازعات، وإدراكاً لما له من مزايا هي مقاصد معتبرة شرعاً، وانطلاقاً من دور المملكة ومكانتها اقتصادياً واستراتيجياً وعلاقاتها الدولية المتميزة، ورغبة منها في وضع التصور الأمثل لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على جميع أنظمتها وبالأخص الأنظمة القضائية، وإدراكاً لوقائع ومستجدات العصر، فقد صدرت الموافقة الرسمية بتشكيل فريق عمل من الجهات ذات العلاقة لمتابعة أعمال وفعاليات التحكيم داخل المملكة وخارجها.

وتقديرًا من الاتحاد الدولي للمحامين لمكانة المملكة ودورها في التحكيم فقد

قام الاتحاد بتنظيم ندوة تحت عنوان " التحكيم من منظور إسلامي ودولي " بمحافظة جدة خلال الفترة من ١٩-٢١ / ٣ / ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٢-٢٤ مايو ٢٠٠٣م، وكانت اللغة في الندوة هي اللغة العربية والإنجليزية مع الترجمة الفورية.

### أهمية الندوة

أقيمت الندوة على مدى ثلاثة أيام، وذلك بمشاركة علماء وفقهاء وقضاة ومحامين وأكاديميين ومستشارين قانونيين وخبراء تحكيم من داخل المملكة، كما شارك في الندوة كوكبة من المحامين والقانونيين والخبراء والمحكمين من عدد من الدول العربية ومن أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وهولندا. وقد بلغ عدد المشاركين في الندوة حوالي ثلاثمائة خبير، وبلغ عدد الأوراق المقدمة في الندوة سبعا وعشرين ورقة، مما يظهر مدى الاهتمام بالندوة على الصعيد الداخلي والخارجي. وتتبع أهمية هذه الندوة من أمور أهمها:

- كونها الندوة الأولى بهذا المستوى التمثيلي الكبير، مما يؤدي إلى تلاقي الآراء والأفكار بين فقهاء الشريعة ورجالات القانون في ملتقى علمي حضاري يقوم على أسس التآوير، وإظهار مزايا وخصائص الشريعة الإسلامية في مجال القضاء والتحكيم الذي تناوله فقهاء الشريعة باعتباره من ولايات القضاء .
- إظهار مزايا وخصائص التنظيم القضائي الإسلامي الذي يمثله النظام القضائي السعودي .
- إبراز دور المملكة العربية السعودية في تطوير العمل بالتحكيم والمساهمة في الجهود الدولية الهادفة إلى تطوير التحكيم من خلال فريق التحكيم

السعودي .

## أعمال الندوة

بدأت أعمال الندوة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٩ / ٣ / ١٤٢٤هـ برعاية ومشاركة صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود وبحضور معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ومعالي الشيخ منصور بن حمد المالك رئيس ديوان المظالم المكلف سابقاً، وانطوان عقل رئيس الاتحاد الدولي للمحامين، والمحامي ماجد بن محمد قاروب نائب رئيس الاتحاد الدولي للمحامين عن المملكة العربية السعودية. وقد استمرت الندوة ثلاثة أيام عقد خلالها عشر جلسات صباحية ومسائية على النحو التالي:

### الجلسة الأولى: موضوعها " التحكيم والقضاء في الشريعة الإسلامية "

وقد رأس هذه الجلسة صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود وقدمت فيها ورقتا عمل هما:

لورقة الأولى: مقدمة من صاحب المعالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ وموضوعها " العدالة والقضاء في الإسلام " تحدث فيها عن مبدأ العدل في الإسلام، مبيناً أن الإسلام قد أوجب العدل، ونهى عن الظلم حيث ورد نكر العدل في القرآن الكريم في نحو ثمانية وعشرين موضعاً، وجاء مرادفها القسط في نحو خمسة وعشرين موضعاً مما يدل على أهميته ، وأشار إلى أن في سيرة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - مثلاً عالياً، ونبراساً مضيئاً في العدالة ، واستعرض معاليه بعضاً مما دونه التاريخ الإسلامي من قصص العدل على مرّ

التاريخ ، واستشهد بما ذكره الأمريكي الشهير " مول ديورانت " في بيان عدالة الإسلام ، وذكر أن من أبرز صور العدالة في الإسلام عدالة نظامه القضائي الذي تميز على مر العصور، بإنصافه ومساواته بين الناس، وشموليته لكل القضايا والنوازل المستجدة في الحياة. وذكر أن القضاء الإسلامي يهدف إلى رعاية الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، وأنه قد تميّز بعدة أمور من أهمها: أنه يستمد أحكامه من الخالق عز وجل، جاعلاً للمستور والمصدر الكتاب والسنة وما بني عليهما، مما جعله نظاماً صلباً متناسقاً لا يعرف الاضطراب ولا التناقض. ومما تميّز به أيضاً شموليته التي تجعله قادراً على استيعاب كل القضايا المستجدة في كل زمان ومكان، وأيضاً تميز بالمساواة بين جميع الناس على اختلاف أديانهم وألوانهم وأعراقهم، والاستقلالية حيث لا يكون لأحد سلطان على القضاء غير سلطان الشريعة الإسلامية، مما جعله قضاءً نزيهاً يفصل في جميع الخصومات. وذكر أن من الصور التي تميز بها القضاء التحكيم. وختم ورقته بالحديث عن الفرق بين التحكيم والصلح .

**الورقة الثانية:** مقدمة من معالي الشيخ منصور بن حمد المالك رئيس ديوان المظالم المكلف سابقاً وموضوعها " شرح نظام ديوان المظالم وإجراءات التحكيم في السعودية " وقد بدأ ورقته بالحديث عن استقرار الأمن واستتبابه، مقررًا أنه ما لم يستقر الأمن ويستتب فلا فائدة من القضاء ولا التحكيم. وتكلم عن حال الجزيرة قبل توحيدها على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رحمه الله - مستشهداً بأقوال بعض المؤرخين، ومن ثم تكلم عن تاريخ تأسيس ديوان المظالم، والمراحل التي مر بها، واختصاصاته، ومنها النظر في المنازعات والعقوبات الناشئة عن تطبيق نظام الاستثمار الأجنبي، والوكالات والعلامات

التجارية، وحقوق الملكية الفكرية، والمطبوعات والنشر، ومكافحة الغش التجاري، والفصل في طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية، وأحكام التحكيم الأجنبية. وختم ورقته بالحديث عن التحكيم التجاري وإجراءاته أمام ديوان المظالم حيث استعرض الأنظمة والمواد المنظمة لذلك، وهي نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م٤٦) وتاريخ ١٢/٧/١٤٠٣هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٢١/٧م وتاريخ ٨/٩/١٤٠٥هـ، واستعرض الإجراءات التي يمر بها التحكيم التجاري.

#### الجلسة الثانية: موضوعها " للتطورات التشريعية والقضائية في المملكة "

وقد كانت الجلسة برئاسة الأستاذ محمد سعيد طيب نيابة وقدمت فيها ثلاث أوراق عمل:

**الورقة الأولى:** مقدمة من سعادة الدكتور عبد الرزاق بن علي الفحل وموضوعها " تطور وتحديث الإجراءات الجزائية في المملكة العربية السعودية " وقد استهل ورقته بالتأكيد على أن المملكة العربية السعودية، من واقع كونها قبله العالم الإسلامي واضطلاعها بمسؤولية الحكم بشريعته فإنها قامت على الشريعة وتمسكت بها. وأشار إلى أن من أهم الأهداف التي يتوخاها كل نظام قضائي هو إقامة العدل في المجتمع الذي يطبق فيه هذا النظام، وذكر أن حرص المملكة على مواكبة التطور العالمي، والسعي للتقدم في شتى المجالات قادها لتطوير وتحديث أنظمتها، وضرب لذلك مثلاً بنظام الإجراءات الجزائية حيث أسهب في الحديث عن هذا النظام وتطوره، واستعرض أهم النصوص في النظام التي تؤكد حرص المملكة العربية السعودية على ضمان حقوق الإنسان، وعدم تقييد الحريات إلا بموجب نظامي، مركزاً على الدور المنوط بهيئة التحقيق والادعاء العام في تطبيق

## النظام وسلامة الإجراءات.

**الورقة الثانية:** مقدمة من الدكتور هشام عوض وموضوعها " تطوير وتحديث نظام المرافعات السعودي " تحدث في بدايتها عن الأنظمة الثلاثة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمحاماة. وذكر أن المنهج المتبع في وضع هذه الأنظمة الإجرائية يقوم على الموازنة بين اعتبارين أحدهما أن تكون الشريعة الإسلامية هي الإطار العام الذي يحتوي للنظام الجديد ، فلا يتضمن أية أحكام تخالف الشريعة الإسلامية. والآخر: الاستفادة من التجارب التي عرفتھا الأنظمة الإجرائية المختلفة، والاستعانة بأحدث الأفكار والنظريات مما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. انتقل بعدها للحديث عن نظام المرافعات الشرعية والمراحل التاريخية التي مر بها وأضاء ورقته بذكر أبرز سمات هذا النظام ومنها: أنه يقوم على أساس وحدة القضاء كقاعدة عامة ، وأنه قد راعى في رسم إجراءات التقاضي البساطة وعدم المغالاة، وأنه لم يقيد القضية بمذهب معين، وإنما ترك لهم فرصة الاجتهاد، وأنه قد اعتمد على عدد من ضمانات التقاضي الأساسية التي تضمن حسن سير العدالة، وأن النظام قد جاء بتنظيم متكامل لقواعد التنظيم الجبري. وختم ورقته بذكر نظام المحاماة السعودي، مبيناً أهداف هذا النظام، ومشيراً إلى أبرز الملامح المهمة فيه ومنها: أنه أناط مهمة إصدار التراخيص لمهنة المحاماة إلى وزارة العدل، وأنه أجاز تكوين شركات لمهنة المحاماة، وأنه بين واجبات المحامين وحقوقهم، وحدد العقوبات التأديبية لمن يخل بواجبات وحقوق المهنة .

**الورقة الثالثة:** مقدمة من الشيخ الدكتور فهد بن حمود الحقباني وموضوعها " جهود المملكة في مجال التحكيم " وقد تضمنت الورقة رسداً دقيقاً لجهود

المملكة في هذا المجال، نظراً لكون مقدمها أحد أعضاء فريق التحكيم السعودي حيث استعرض فيها: أثر نظام التحكيم الحالي على نصوص التحكيم الواردة في بعض الأنظمة السعودية الأخرى. وتطرق بالحديث للقضايا التجارية والتحكيم في المملكة، والانضمام لاتفاقية نيويورك ١٩٥٨م، وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، واستعرض نشأة فريق التحكيم السعودي، مبيناً مزاياء الفريق، وأدواره وأعماله، واهتماماته بشئون التحكيم، مشيراً إلى أن فريق التحكيم السعودي يعتبر أثراً من آثار رعاية ولي الأمر للتحكيم وفعالياته الداخلية والخارجية. ثم تكلم عن تشكيل فريق التحكيم، مبيناً بعض المؤتمرات والندوات التي شارك بها، وذكر بعض الأبحاث والمحاضرات التي شارك بها. وختم ورقته بذكر بعض المقترحات المقدمة من بعض القضاة.

**الجلسة الثالثة: موضوعها " التحكيم وممارسته في المملكة العربية السعودية "**  
وقد رأس هذه الجلسة المحامي الدكتور محمد الهوشان حيث قدمت فيها أربع ورقات عمل:

**الورقة الأولى: مقدمة من المحامي أسامة السليم وموضوعها " تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في النظام السعودي "** وقد بدأ ورقته بالتساؤل عن هل يمكن تنفيذ حكم تحكيم دولي في المملكة العربية السعودية ؟ وأجاب بنعم؛ مفيداً أن هذا يأتي مع ظهور النظام العالمي الجديد وتطوره، ومع تنامي دور التحكيم وازدياد الحاجة إليه نتيجة لحاجة الحياة التجارية المحلية والدولية إلى السرعة والبساطة في فض المنازعات . انتقل بعد ذلك للحديث عن تنفيذ أحكام التحكيم ، وعن مرتكزات تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في المملكة ، والمحكمة السعودية المختصة بذلك، مبيناً أن الاختصاص الولائي في نظر طلبات تنفيذ الحكم التحكيمي إلى مقام ديوان المظالم ،

وختم ورقته بالحديث عن إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية في المملكة ، وعن المراجعة ضد الحكم التحكيمي، مشيراً إلى أن تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي على الأراضي السعودية أصبح مراعيًا للوسائل الأمنية والحيادية في القانون الدولي متمسكاً بثوابته الإسلامية.

**الورقة الثانية:** مقدمة من الدكتور عمر أبو بكر با خشب وموضوعها "شرح نظام التحكيم السعودي " حيث قام بشرح نظام التحكيم في المملكة ، منكرًا بخصوصيته، وذكر أن النظام أعطى الجهة المختصة أصلاً بنظر النزاع صلاحيات واسعة، ومن ثم تحدث عن المنازعات القابلة للتحكيم، والمنازعات غير القابلة للتحكيم، حيث ذكر أن نظام التحكيم السعودي لم يفرق بين المسائل المدنية والتجارية. فالقاعدة أن كل نزاع يقبل التحكيم إلا في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح كالحدود، منكرًا بالشروط التي تشترط في المحكم. وختم ورقته بالحديث عن دعوى التحكيم، وقرار هيئة التحكيم.

**الورقة الثالثة :** مقدمة من الدكتور رزق بن مقبول الريس وموضوعها " ممارسة التحكيم " وقد استهل ورقته بالتأكيد على أن هدف هذه الدراسة استعراض بعض المفاهيم النظامية التي تبين مهام وواجبات المحكم ، والوقوف عند بعض النصوص التي ينتابها بعض الغموض عند ممارسة التحكيم. واستعرض بعض الممارسات والمفاهيم الخاطئة التي تصاحب هذه الوسيلة كظاهرة حديثة لحل المنازعات القضائية، ومن ثم تحدث عن أهمية التحكيم، والفرق بينه وبين القضاء، ثم انتقل إلى عناصر الدراسة حيث ذكر أنها تناولت جانبين أحدهما يتعلق بالنصوص، والآخر يتعلق بالممارسات التحكيمية، واستعرض بعض المفاهيم التي تحدد واجبات المحكم، ومن ثم تكلم عن ممارسة التحكيم والعوائق التنظيمية التي



تواجهه، حيث ذكر أن من أبرز المعوقات الفهم الخاطئ لنظام التحكيم من قبل المتحكمين، والممارسات الاحتكارية. وختم ورقته بذكر جملة من التوصيات من أهمها: إعادة النظر في بعض النصوص القانونية التي وردت في نظام التحكيم أو لائحته التنفيذية لتتوافق مع أهداف وفلسفة التحكيم. توعية المهتمين بهذا النظام لأهميته كوسيلة حديثة ومتطورة وسريعة. إيجاد آلية واضحة للتعاون مع جهات الاختصاص. وأخيراً مراعاة وضع ضوابط موضوعية لاختيار المحكمين تبنى على الخبرة والاختصاص.

**الورقة الرابعة: مقدمة من المستشار القانوني علي بن أحمد القرني وموضوعها "التحكيم في قضايا التأمين"** بدأ الباحث ورقته بالحديث عن تجربة التحكيم في مسائل التأمين في المملكة العربية السعودية، حيث ذكر أن المحاكم الشرعية ذات الولاية العامة لا تقبل الدعاوى المتعلقة بالتأمين، لأنها ترى عدم مشروعيتها، كما أن الدوائر التجارية في ديوان المظالم وهي التي تمثل القضاء التجاري لا تقبلها بدعوى عدم صدور نظام يسند لها الفصل في القضايا المتعلقة بها، انتقل بعدها للحديث عن الإجراءات الحالية لحل منازعات التحكيم في قضايا التأمين، حيث ذكر أن قضايا التأمين تنتظر لدى لجنة مختصة بوزارة التجارة، وللاعتراض فإن المتظلم يرفع الأمر لوزير التجارة - هيئة فض المنازعات التجارية - وختم البحث بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة التعجيل بصدور نظام التأمين، باعتبار أن التأمين أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، حيث يدخل في أغلب مناحي الحياة التجارية، وإناطة حل منازعات التأمين للقضاء وعدم إسنادها إلى لجان أو جهات أخرى.

الجلسة الرابعة: موضوعها "كيفية التقاضي من خلال محكمة لندن للتحكيم الدولي"  
وقد رأس الجلسة الدكتور محمد بن عبد الرحمن الشعيبي وقدمت فيها  
ثلاث أوراق عمل:

الورقة الأولى: مقدمة من المحامي خالد ناصر وموضوعها " هيئات التحكيم  
هل هي منافسة أم مستسخة " وقد تحدث في بدايتها عن سبب لجوء رجال الأعمال  
للتحكيم ، وانتقل بعدها لتقرير أنه يوجد المئات من هيئات ومؤسسات التحكيم فهل  
هي منافسة أم مستسخة ؛ وخصص الحديث عن هيئات ثلاث هي: غرفة التجارة  
الدولية (ICC)، وهيئة التحكيم الأمريكية ( AAA )، ومحكمة لندن للتحكيم الدولي  
( LCIA ) حيث تكلم عن مميزات كل هيئة وتكلفة التحكيم فيها وسلطاتها.

الورقة الثانية: مقدمة من المستشار القانوني يوسف طويبا بقطر وموضوعها  
"نظرة عامة موجزة عن محكمة لندن للتحكيم الدولي ومزايا التحكيم أمامها " بدأ  
الباحث ورقته بتقديم لمحة موجزة عن تأسيس محكمة لندن ، وعن الخدمات التي  
تقدمها على المستوى الدولي ، موضحاً أنها تتميز بالمرونة والشمول ، انتقل بعدها  
لعرض لوائح محكمة لندن للتحكيم الدولي، باعتبارها هيئة دولية، وتكلم عن تشكيل  
المحكمة وعضويتها، وعن مجالس التحكيم والمحكمين، وعن اقتصادية إصدار  
قرارات التحكيم، وموقع المحكمة، ومن ثم تحدث عن الطرق البديلة لتسوية  
المنازعات، حيث تكلم عن عدد من البدائل ومنها: الوساطة، ومحاولة التوفيق،  
والمحاكمات الإجبارية. وختم ورقته بالحديث عن تنفيذ قرارات التحكيم.

الورقة الثالثة: مقدمة من البروفيسور جاك يوسف الحكيم وقد تحدث فيها  
عن قواعد التحكيم وفق نظام محكمة لندن للتحكيم.

الجلسة الخامسة: موضوعها " أهمية دور بيوت الخبرة في العملية التحكيمية " وقد رأس الجلسة الأستاذ: حسن بن زهير العمري وقدمت فيها أربع ورقات هي:

الورقة الأولى: مقدمة من المهندس المعماري أنس بن صالح صيرفي وموضوعها " أهمية دور بيوت الخبرة في غير المجال القانوني في العملية التحكيمية " وقد بدأ ورقته بمقدمة تحدث فيها عن أهمية دور بيوت الخبرة، ثم انتقل لموضوع البحث، حيث تكلم عن أهمية دور المهندس في العملية التحكيمية من خلال التعرف على المهندس ودوره، وطبيعة عمله، ونطاق الخدمات التي يقدمها في مختلف مراحل المشروع، ثم تكلم عن طبيعة الخلافات التي قد تنشأ في قطاع الهندسة والمقاولات، وذكر أسباب نشأتها، حيث ذكر أن من أهم أسباب نشأة الخلافات في عقود المقاولات وأكثرها شيوعاً هو التباين في تفسير أحكام العقد والتزامات أطراف التعاقد، وذلك نتيجة إما لضعف صياغة العقد، أو نقص مستنداته القانونية، ومن ثم تكلم عن الطرق المتبعة لحسم تلك الخلافات، مع التتويه بالدور المنوط بالمهندس في كل عقد من عقود المقاولات الأهلية منها والحكومية والدولية. وخلص من خلال ما سبق لإبراز الدور الهام للمهندس كخبير أو محكم أو طرف لا غنى عنه في العملية التحكيمية.

الورقة الثانية: مقدمة من المستشار القانوني محمد رضا محمود زيادة وموضوعها " الخبرة في التحكيم " تحدث في بدايتها عن دور الخبير في التحكيم، حيث ذكر أن لهيئة التحكيم عند الاقتضاء الاستعانة بخبير أو أكثر لتقديم تقرير فني، ثم انتقل لذكر الطرق التي يتم بها تعيين الخبراء، وحدد في ورقته مهمة الخبير والمستندات التي تسلم إليه، ثم ذكر بعدها عدداً من المسائل التي تتعلق بالخبير

ومنها: حق الخبر في نقصي الحقائق، واحترام الخبر لمبدأ المواجهة، وحق الطرفين في مناقشة الخبر، وجواز رد الخبر، والطابع الجوازي للخبرة، والطابع غير الملزم لرأي الخبر، وذكر أن الخبر ما دام غير محكم فلا يجوز له الاشتراك في المداولات، وتحدث عن أتعاب الخبر، وختم ورقته بذكر بعض المآخذ على دور بعض الخبراء في التحكيم ومن أهمها أنه عندما يكون الخبر بيتاً من البيوت الاستشارية المعروفة فإنه قد يسند تنفيذ المهام الكبيرة إلى أكثر من خبر تتفاوت مستوياتهم مما يؤدي إلى أن يخرج تقريرهم مفتقراً إلى الوحدة المنطقية.

**الورقة الثالثة:** مقدمة من المحاسب القانوني الأستاذ أسامة بن عبد الله الخريجي وموضوعها " أهم المعايير في تقديم تقرير محاسبي للقضاء " وقد تحدث في بداية ورقته عن تعريف الخدمات الاستشارية القضائية، وعن الدور المهني للمحاسب القانوني، والهدف من الخدمات الاستشارية القضائية. ثم ذكر المعايير الأساسية التي تحكم عمل المحاسب القانوني وهي: المعايير العامة، ومعايير العمل الميداني، ومعايير التقارير، ومعايير التقارير الخاصة، وختم ورقته بتقديم مشروع رأي لجنة معايير المراجعة حول الخدمات القضائية التي يقدمها المحاسب القانوني بطلب من إحدى الجهات القضائية.

**الورقة الرابعة:** مقدمة من الأستاذ علي بن عبد الله الأحمري وموضوعها "الخبرة والتحكيم " تحدث فيها عن الفرق بين المحكم والخبر، وهو أن الخبر يعطي رأياً، والمحكم يعطي حكماً، ثم تكلم عن الفرق بين الخبرة والتحكيم، وذكر أن الخبرة هي المعرفة ببواطن الأمور، وأن الخبر يلتزم بما كلف به، وأن حسم النزاع من اختصاص المحكم لا الخبر، وأشار إلى أن المسائل الموضوعية إذا كانت فنية بحتة فإنها تخضع للخبرة. وختم ورقته بالحديث عن الهدف الذي يبتغيه

كل من المحكم والخبير.

## الجلسة السادسة: موضوعها "كيفية التقاضي من خلال غرفة التجارة الدولية بباريس"

وقد رأس الجلسة د. معن بن سليمان الحافظ وقدمت فيها ثلاث ورقات، هي:

**الورقة الأولى:** مقدمة من الدكتور حمد الله محمد حمد الله وموضوعها "توحيد أنظمة التحكيم العربية" وقد عرض في بدايته ورقته فكرة اهتمام المجتمع الدولي منذ مائة عام بتوحيد مواد القانون التجاري على مستوى العالم، ثم انتقل للحديث عن التعريف بالتحكيم والاتفاق عليه حيث ذكر أن للاتفاق على التحكيم صورتين هما: ١- شرط للتحكيم ٢- مشاركة التحكيم، ثم تكلم عن موضوع التوحيد والأسس التي يقوم عليها قانون التوحيد الموحد وهما: الأساس الشرعي، والأساس القانوني. انتقل بعدها للحديث عن مبررات وجود قانون نموذجي موحد (مزايا التوحيد) ومن أهمها: عدم اختلاف القوانين العربية في مجال التحكيم التجاري، والسرعة في إنهاء المنازعات التجارية، وختم ورقته بالحديث عن الجهود الدولية لتوحيد كل من القانون التجاري الدولي وقواعد وقوانين التحكيم التجاري الدولي، وكمثال لذلك عرض التجربة العربية في مجال توحيد قواعد التحكيم التجاري الدولي.

**الورقة الثانية:** مقدمة من البروفيسور جاك يوسف الحكيم وموضوعها "نظام غرفة التجارة الدولية بباريس" وقد بدأ ورقته بمقدمة تعريفية لغرفة التجارة الدولية بباريس، وذكر أنها جمعية أهلية خاصة تأسست عام ١٩٢٣م بباريس وتضم في عضويتها عدداً من الدول، ثم عرض بإسهاب نظام الغرفة في التحكيم مع شرحه، وختم ورقته ببيان سلبيات وإيجابيات التحكيم من خلال تلك الغرفة موضعاً

أن الاقتصاد في نفقات المحكمين شرط لنجاح التحكيم.

**الورقة الثالثة:** مقدمة من المحامي زياد نديم حماده وموضوعها " نظام التحكيم لغرفة التجارة الدولية بباريس المعدل والساري المفعول اعتباراً من ١/١/١٩٩٨م" وقد استهل ورقته بالحديث عن بدء إجراءات التحكيم التي تضمنت ما يلي: هيئة التحكيم الدولية، التبليغات والمهل، طلب التحكيم، الرد على الطلب والطلب المقابل، أثر العقد التحكيمي، عدد المحكمين، تعيين وتثبيت المحكمين، رد المحكمين، استبدال المحكمين. انتقل بعد ذلك للحديث عن الإجراءات التحكيمية ومن أهمها: إحالة الملف، مكان التحكيم، القواعد الواجبة لتطبيق الإجراءات، لغة التحكيم، القواعد القانونية الواجبة للتطبيق على موضوع النزاع، تحضير القضية، الجلسات، إنهاء المرافعات، التدابير التحفظية أو المؤقتة. وختم ورقته بالحديث عن الحكم التحكيمي وضممه ما يلي: المهلة التي يجب صدور الحكم التحكيمي خلالها، وضع الحكم، الحكم باتفاق الأطراف، التدقيق المسبق للحكم من قبل الهيئة، التبليغ والإيداع والطابع التنفيذي، تصحيح وتفسير الحكم، التنازل عن حق الاعتراض.

**الجلسة السابعة: موضوعها "أهم التطورات في ممارسة التحكيم التجاري الدولي"**

وقد رأس الجلسة د. عمر أبو بكر باخشب وقدمت فيها ثلاث ورقات، هي:  
**الورقة الأولى:** مقدمة من المحامي كلوديو كوكوزا وقد تحدث في ورقته عن أهم التطورات في ممارسة التحكيم التجاري والدولي.

**الورقة الثانية:** مقدمة من المحامي الأستاذ سامي عقل وموضوعها " أهم التطورات في ممارسة التحكيم التجاري الدولي " وقد تضمنت ورقته الحديث عن النقاط التالية: تطبيق قواعد النظام العام الوطنية، مبدأ احترام النظام العام الدولي

الأجنبي، التطبيق الاختياري للقواعد الدولية الأجنبية، مبدأ احترام مصالح التجار الدوليين وحماية الوكلاء الحصريين، نسبية النظام العام، اعتماد المصلحة العامة والسلوك الأخلاقي المهني والأعراف النموذجية الدولية، حجية هذه القواعد، وجوب احترام الاتفاقيات الدولية، إمكانية تعديل بعض العقود لأسباب استثنائية غير متوقعة.

الورقة الثالثة: مقدمة من المحامي الدكتور عبد الستار الخويلدي وموضوعها "العلاقة بين التحكيم وقضاء الدولة أو سلطة قضاء للدولة في الإشراف والرقابة على التحكيم" وقد تحدث في بداية ورقته عن العلاقة بين التحكيم وقضاء الدولة في مرحلة ما قبل صدور الحكم وطلب تنفيذه، وقد ضمن حديثه ما يلي:

١- اللجوء إلى القضاء قبل مباشرة عملية التحكيم للنظر في الدفع بعدم وجود اتفاق على التحكيم، أو بطلان هذا الاتفاق، وقد يكون اللجوء للقضاء لتعيين هيئة التحكيم أو استكمالها.

٢- اللجوء إلى القضاء أثناء سير إجراءات التحكيم، ويمكن اللجوء إليه في الحالات التالية: اللجوء للقضاء للدفع بعدم توفر الشروط اللازمة في المحكم (رد المحكم)، اللجوء إلى القضاء لاتخاذ تدابير وقائية مؤقتة، اللجوء إلى القضاء لممارسة سلطة ولي الأمر والإجبار، اللجوء إلى القضاء لملء الفراغ، اللجوء للقضاء لخروج بعض المسائل عن حدود ولاية التحكيم.

٣- العلاقة بين التحكيم وقضاء الدولة في مرحلة ما بعد صدور الحكم وطلب تنفيذه حيث تضمن ما يلي: القضاء ودعوى إبطال أحكام المحكمين، القضاء وتنفيذ أحكام المحكمين. وختم ورقته بذكر بعض التوصيات.

### الجلسة الثامنة : موضوعها " أهم سلبيات التحكيم التجاري الدولي "

وقد رأس الجلسة الدكتور رزق بن مقبول الرئيس وقدمت فيها ورقتان هما:  
الورقة الأولى: مقدمة من المستشار سامح عاشور وقد بدأ ورقته ببيان المراد بالتحكيم التجاري الدولي، مبيناً متى يكون التحكيم دولياً، وعرض في ورقته للتطور التاريخي للتحكيم التجاري، ومن ثم تكلم بالتفصيل عن أبرز سلبيات التحكيم مركزاً في ورقته على التحكيم العربي بصفته رئيس اتحاد المحامين العرب.

الورقة الثانية: مقدمة من الأستاذ أنطوان عقل رئيس الاتحاد الدولي للمحامين وقد بدأ ورقته بذكر مقدمة عن التحكيم الدولي، وأهم الهيئات والمؤسسات التحكيمية في العالم، و تطرق لأبرز سلبيات التحكيم مركزاً على أمرين هامين هما:  
١- التكلفة العالية، مما أجبر أطراف عقود التجارة الدولية للجوء للقضاء لحل نزاعاتهم تهرباً من سداد هذه التكاليف؛ ولذا فإن اللجوء للتحكيم التجاري لا يكون مجدياً إلا في القضايا ذات القيمة العالية والتي يمكن لأطرافها تحمل تكاليف التحكيم .

٢- طول الوقت حيث إن أحكام التحكيم الدولية لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد الحصول على حكم من المحاكم المختصة في الدولة التي يراد بها التنفيذ مما يؤدي لإضاعة كثير من الوقت إلى حين تنفيذ هذا الحكم ومنح الفرصة للمحكوم عليه للمماطلة والتسويف.

### الجلسة التاسعة: موضوعها "التحكيم في قضايا الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية "

وقد رأس الجلسة المحامي ماجد بن محمد قاروب وقدمت فيها ثلاث ورقات؛ هي:  
الورقة الأولى: مقدمة من المحامي ماجد بن محمد قاروب، حيث اقتصر



الحديث في ورقته عن قضايا الملكية الفكرية وحقوق الابتكار، وحمايتها، ووسائل  
فض المنازعات فيها عن طريق التحكيم.

الورقة الثانية : مقدمة من الأستاذ عز الدين بن عمر وخصصها للحديث عن  
التحكيم في قضايا التجارة الإلكترونية مبيناً صورها، وآلية التحكيم فيها.

الورقة الثالثة: مقدمة من البروفيسور جاك يوسف الحكيم وموضوعها "   
التحكيم في مجال الملكية الفكرية " وقد قسم ورقته إلى قسمين: القسم الأول تكلم فيه  
عن التحكيم العادي، حيث فصل القول في تحديد القواعد المطبقة على التحكيم،  
ومباشرة التحكيم، وتشكيل هيئة التحكيم، وإجراءات التحكيم والحكم. والقسم الثاني  
تكلم فيه عن التحكيم السريع، حيث فصل القول في: مجال تطبيق قواعده، مباشرة  
التحكيم، تشكيل هيئة التحكيم، إجراءات التحكيم، الحكم.

#### توصيات الندوة

عطفاً على الأوراق المقدمة من المشاركين، ومداخلات الحضور فقد خرجت  
لجنة التوصيات بالتوصيات التالية:

##### أولاً: على الصعيد المحلي

١. للثناء والتقدير على نجاحات ومجهودات فريق التحكيم السعودي على كافة  
الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

٢. تهنئة للمملكة العربية السعودية على الأنظمة الأخيرة التي أصدرتها ومنها:  
نظام المرافعات، ونظام الإجراءات الجزائية .

٣. تهنئة المحامين في المملكة على صدور نظام المحاماة وانتمائهم إلى مقام  
وزارة العدل .

٤. التوصية بافتتاح دوائر تجارية جديدة في مقام ديوان المظالم تختص بالنظر

في قضايا التحكيم وتنفيذ الأحكام الأجنبية مع تزويدها بالإمكانات البشرية والمادية اللازمة للقيام بمهمتها على أكمل وجه .

٥. التوصية بإنشاء سكرتارية للتحكيم في المحاكم الشرعية الكبرى مع تسخير الإمكانيات البشرية والمادية، بالإضافة إلى التجهيزات اللازمة لتقوم بدورها على الوجه المطلوب .

٦. تكثيف الندوات والمؤتمرات لمناقشة موضوع التحكيم من جميع جوانبه للوصول إلي فهم كامل ومشترك لمجمل العملية التحكيمية سعياً لتحقيق أداء أفضل لأصحاب الفضيلة القضاة والسادة المحامين، وأصحاب المصلحة تحقيقاً للأهداف والغايات المنشودة من تحقيق العدالة لجميع المتقاضين.

٧. تكوين لجنة علمية لرفع الملاحظات بالتعديلات المطلوب إدراجها على نظام التحكيم الحالي لمعالي وزير العدل ليحقق النظام الغايات والأهداف المرجوة منه، وهذه اللجنة تؤلف من: وزارة العدل، ديوان المظالم، ممثل عن فريق التحكيم السعودي، أحد المحامين من أصحاب الخبرة الطويلة، رئيس قسم القانون في جامعة الملك سعود .

٨. إعداد قوائم متخصصة للمحكمين وأخرى للخبراء، من خلال لجنة تكون بإشراف الإدارة العامة للمحامين بوزارة العدل، وبمشاركة: ممثل عن اللجنة الوطنية للمحاسبين القانونيين، وممثل عن اللجنة الوطنية الهندسية، وممثل عن إدارة المهن الحرة بوزارة التجارة، رئيس قسم القانون بجامعة الملك سعود، وعضو من فريق التحكيم السعودي. على أن يتم تعميمها كقائمة إرشادية على جميع المحاكم واللجان القضائية المختلفة والغرف التجارية ورجال الأعمال.

٩. اعتبار هذه الندوة منتدى دولياً للتحكيم من منظور إسلامي ودولي، تعقد سنوياً في السعودية بالتعاون بين الاتحاد الدولي للمحامين وفريق التحكيم السعودي، وتعقد في مدينة مختلفة كل عام، وتقرر أن تعقد مبدئياً العام القادم في شهر مارس في الرياض .
١٠. للتوصية بتدريس مادة التحكيم ضمن المواد الدراسية لطلبة الشريعة والقانون بالجامعات السعودية.

#### ثانياً : على الصعيد الدولي

١. التوصية باستمرار جهود فريق التحكيم السعودي على جميع المحافل الدولية لنشر الصورة الحقيقية عن مبادئ الشريعة الإسلامية والمحاكم والقضاء في المملكة العربية السعودية .
٢. التوصية بتكثيف مشاركة المحامين السعوديين وأساتذة الشريعة والقانون في لجان الاتحاد المختلفة .
٣. إقامة ندوة عالمية في إحدى الدول الأوروبية لشرح مبادئ العدالة والقضاء وحقوق الإنسان في الإسلام، على أن تقام بشكل سنوي بالتنسيق والتعاون بين فريق التحكيم السعودي والاتحاد الدولي للمحامين .
٤. الدعوة لمشاركة أصحاب الفضيلة القضاء والمحامين السعوديين وأعضاء فريق التحكيم السعودي في المؤتمر السنوي العام للاتحاد الدولي للمحامين.
- وفي الختام قدمت اللجنة المنظمة للندوة، والاتحاد الدولي للمحامين، ورئيس الاتحاد الدولي للمحامين الشكر للمملكة العربية السعودية على كريم الاستضافة لهذه الندوة. والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



**عرض كتاب "الإعلام الأمني"**  
**تأليف الدكتور/ علي السيد الجاز**

---

**إعداد**

**الدكتور/ فايز بن عبد الله الشهري**  
**مدير قسم الندوات - مركز البحوث والدراسات**  
**كلية الملك فهد الأمنية - الرياض**

---



صدر مؤخراً عن أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية - في دولة الكويت كتاب جديد بعنوان (الإعلام الأمني) لمؤلفه د. علي السيد الباز في (٢٠٧) صفحات من القطع المتوسط اشتمل على (الإهداء) و (التمهيد والتقسيم)، وثلاثة أبواب متضمنة العديد من الفصول والمباحث والمطالب.

ويقدم المؤلف لكتابته بتمهيد عام يبين فيه كيف أصبح العالم اليوم قرية صغيرة، وموضحاً فيه كيف أصبحنا نعيش عصر الإعلام، وعصر الاتصال الذي يراه المؤلف من المطالب الأساسية للحفاظ على الجنس البشري، ثم يعرض المؤلف منهجه في الكتاب، وتقسيمه إلى أبواب وفصول ومباحث.

ويبين المؤلف في عرضه كيف تضخمت أجهزة الدولة وتشعبت، وتعددت أمور كثيرة في المجتمع، وأصبح دور أجهزة الدولة صعباً، إن لم يكن مستحيلاً أحياناً، وأصبح الحل أمام تلك الأجهزة، حتى تستطيع أن تؤدي أدوارها وتقدم خدماتها للناس، هو أن يتعاون معها الناس. ثم يعرج المؤلف على وظيفة الأمن - من حيث أهميتها - في مقدمة الوظائف التي تقوم بها الدولة، باعتبار أن المهام الأخرى للدولة تستند إلى الأمن الذي بدوره لا يمكن أن ينجح - كما يرى المؤلف - دون تعاون الرأي العام معها، وهذا في نهاية الأمر يعني حاجة الأمن إلى الإعلام وغيره من أشكال الاتصال، لإعلام الرأي العام بجهود الأجهزة الأمنية، كما أن تلك الأجهزة - وفي مقدمتها أجهزة الأمن - تحتاج إلى تقادي الآثار السلبية والمدمرة للإعلام، أو ما يسميه المؤلف بالوجه المظلم للإعلام. ثم يخلص المؤلف إلى نتيجة مفادها أن الأمن يحتاج إلى "إعلام أمني".

ويورد المؤلف بعد ذلك عدة تعريفات للإعلام. ويخلص منها إلى قوله: "ولذلك فالإعلام - في رأينا - إعلام أي إخبار عام للناس بموضوعات تهمهم أو قد

تهم بعضهم على الأقل".

وبعد ذلك يستعرض الكاتب وظائف الإعلام مركزاً على وظائف الإخبار أو الأنباء والتنقيف والترفيه. محاولاً في الوقت نفسه التمييز بين الإعلام وبين غيره من الأساليب، حيث يرى أن البعض يخلط بين مصطلح "الإعلام" وغيره من المصطلحات المتداولة في عالم نقل المعلومات، بل يؤكد المؤلف أن بعض تلك المصطلحات يقترب بعضها من بعض اقتراباً شديداً، بحيث تختلط روافدها وتتشابك، وبحيث تصبح محاولة الفصل بين كل منها والآخر محاولة كمحاولة الفصل الجراحي بين التوائم التي تولد ملتصقة التصاقاً شبه كامل.

وبهذا يفرق المؤلف بين الاتصال والإعلام من حيث إن مصطلح الاتصال يتسع، ليشمل العديد من المصطلحات، ومنها "الإعلام". ذلك إن الإعلام، يُعد بمثابة الجنس من النوع. والاتصال يتم بوسائل كثيرة، وقنوات متعددة منها الاتصال الشخصي المواجهي (بين شخص وآخر مباشرة) أو الاتصال الجمعي (بين شخص ومجموعة من الناس بشكل مواجهي، أي وجهاً لوجه).

وينتقل بنا الكتاب في فصله الثاني إلى تحليل علمي لعناصر العملية الإعلامية، موضحاً كيف يتطابق كل من "الإعلام" و "الاتصال" فيما يتعلق بعناصر العملية (الاتصالية أو الإعلامية)، باعتبار أن الإعلام هو أحد روافد الاتصال، وتعتمد عملية الإعلام على عناصر سبق أن أشرنا إلى أن هارود لاسويل قد لخصها في تلك العبارة الشهيرة: من؟ ماذا يقول؟ بأي وسيلة، لمن يقول؟ وبأي تأثير؟.

ثم يعرض الكتاب في الفصل الثالث من الباب الأول لمفهوم الإعلام الأمني ووسائله، مبيناً كيف تعددت التعريفات للإعلام الأمني، حيث يعرفه البعض بأنه من المصطلحات الحديثة، وهو كما يرى المؤلف "ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من



أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة\*.

ثم يشرح الكاتب كيف أن الإعلام الأمني قد اتسعت أبعاده - هو الآخر - باتساع أبعاد وظيفة الأمن ذاتها. ويناقش المؤلف ويتساءل طالبا تحديداً أكثر لمفهوم الإعلام الأمني وطبيعته؟ ثم يسأل: هل يعد الإعلام أمنياً، لأن من يقوم به هم رجال الأمن ذاتهم وبطريقة مباشرة؟ أم يعد الإعلام أمنياً، - مع قيام رجال الإعلام به - لمجرد أنه يتناول موضوعات أمنية، سواء أكانت عن رجال الأمن، أو عن الأمن التقليدي ذاته، كالتنشر عن الجرائم أو ضبط المجرمين؟ أم يعد الإعلام أمنياً، إذا تم عن طريق وسائل الاتصال غير المباشر (عن طريق وسائل الإعلام) من صحف وتلفزيون؟ - أم يعد كذلك بأي وسيلة من وسائل الاتصال غير المباشر (الاتصال المواجهي)؟ ثم يوصلنا معه إلى رأي يطرحه مبيناً أن الإعلام يعد أمنياً إذا قام به رجال الأمن أنفسهم مباشرة. وكذلك يعد الإعلام أمنياً إذا قام به رجال الإعلام، سواء كان ما قاموا به متعلقاً برجال الأمن أو بموضوعات تتصل بالأمن كما يرى المؤلف. أما بالنسبة للتساؤل الثالث الذي يعنى بوسيلة الإعلام الأمني، هل يشترط أن تكون بوسائل الاتصال (الإعلام) غير المباشر فحسب؟ أم أنه يتم أيضاً بوسائل الاتصال المباشرة. فيرى الكاتب أن هدف الإعلام الأمني الأساسي هو تحقيق رسالة الأمن، فهدف الإعلام الأمني هو المساعدة على تحقيق الأهداف المتمثلة في حفظ أمن الفرد والمجتمع.

ثم يطرح المؤلف تصوره عن كيفية تحقيق الهدف الأساسي للإعلام الأمني من خلال أهداف فرعية كثيرة، أهمها نشر التوعية الأمنية، بما تتضمنه تلك التوعية من حسن أمني، واتخاذ الجمهور للتدابير الوقائية التي تصعب من ارتكاب الجرائم،

وإدراك الرأي العام لجهود الشرطة وتوضيحات رجالها، بل وشرح الأسباب المؤدية لوجود نقص أو سلبات تتعلق بالشرطة، وتحقيق التعاون والتلاحم بين الشرطة وبين الشعب، وما يؤدي له ذلك التعاون من ثمار طيبة تتمثل في تقديم الخدمات الأمنية، وتحقيق الأهداف الأمنية على أحسن الوجوه. ثم يعود المؤلف ويسأل: ولكن كيف يتحقق الإعلام الأمني؟

ويطرح رؤيته في هذا الجانب، موضحاً أن رجال الأمن لن يستطيعوا وحدهم تأدية مهمتهم الصعبة دون معاونـة المواطنين، مؤكداً أهمية وسائل الإعلام واستثمارها هنا في خدمة قضية الأمن كما هو واقع الحال، بحيث أصبحت تلك الوسائل الإعلامية، إعلاماً أمنياً، وليبين المؤلف أن الأمر لم يقتصر على استخدام وسائل الإعلام غير المباشرة، مثل التلفزيون والكتيبات، بل اشتمل على استخدام وسيلة من وسائل الاتصال وهي "الإعلان" المتمثل في الإعلانات التي يتم نشرها عن المجرمين الفارين.

وفي مسألة العلاقة بين الإعلام يطرح المؤلف بعض النقاط المتميزة في مباحث لتشمل بعض الجوانب المهمة مثل:

- تأثير الإعلام على الأمن إيجابياً أو سلبياً.
- التأثير السلبي للإعلام على الأمن.
- التأثير الإيجابي للإعلام على الأمن.

وحين يناقش المؤلف موضوع التأثير السلبي للإعلام على الأمن يبين المؤلف كيف انقسمت آراء الباحثين فيما يتعلق بتأثير وسائل الإعلام السلبي (وخاصة التلفزيون والسينما) على الناس (وخاصة الأطفال والشباب)، وذلك بدفعهم لارتكاب الجريمة، أو تأثير العنف المعروض في التلفزيون والسينما على السلوك

العنواني. ثم يعرض المؤلف الآراء حول هذه الجزئية مقسماً إياها إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يؤيد - بلا حدود - الدور السلبي والسيئ للإعلام بالنسبة للتأثيرات الضارة التي تلحق بالشباب والاطفال. وهو اتجاه راجح يؤيده الأغلب والأعم من الباحثين والكتاب في هذا المجال.

الاتجاه الثاني: يعارض تعظيم، أو المبالغة في اتهام وسائل الإعلام بالتأثير السلبي على الأطفال والشباب.

الاتجاه الثالث: اتجاه وسط يؤكد أنه لا يمكن إنكار التأثير التبادلي بين السينما ومجالات الأفكار والاتجاهات المعروفة والسلوك، ولكن هذا التأثير يتسم بطابع سيئ، أي يتزايد التأثير ويقل بحسب استعداد الفرد وميوله.

وبالنسبة للتأثير الإيجابي للإعلام على الأمن يورد المؤلف ذلك تحت عناوين مفصلة تشمل: الطبيعة المتميزة لعمل الشرطة وجمهورها، و الإعلام الأمني وتطور دور الشرطة. ثم يستعرض المؤلف كيف أن طبيعة عمل الشرطة تجعلها - شاعت أم لم تشأ - غير مقبولة إلى حد ما، أو لا تتمتع بنسبة كبيرة من القبول والود الذي يمكن أن يتمتع به جهاز آخر، ذلك أن رجل للشرطة هو التجسيد الواقعي للسلطة، التي تظهر أمام الأفراد في صورة الأوامر والنواهي والقيود المختلفة، التي تحد - بلا شك - من الرغبات الطبيعية لدى الأفراد في ممارسة حرياتهم وأهوائهم ورغباتهم دونما قيود.

ثم يبين المؤلف - في عرض موجز - الطبيعة العصرية لعمل الشرطة، مبيناً صعوبة عمل للشرطة ذاته، من حيث تعدد مجالاته واتساعها، ومن حيث إن جوهر العمل الأصلي للشرطة - وهو حفظ الأمن - الذي يتطلب قدراً من تحديد

وتنظيم الحرية، مما يتعارض مع الرغبة الطبيعية لدى الفرد الذي يريد أن يمارس حريته بلا تحديد أو قيود. ويجمل المؤلف نتيجة هذه القيود التي قد تفرضها الطبيعة الأمنية لعمل الشرطة على شكل أنماط لردود فعل الجمهور تجاه الشرطة، على النحو التالي:

- موقف إيجابي: بحيث يتعاون من خلاله للجمهور مع رجال الشرطة، نتيجة لارتفاع مستواه الحضاري، ونتيجة لنجاح الإعلام والعلاقات العامة في تحقيق أهدافها بإشعار ذلك الجمهور برسالة الشرطة وهدفها.
- موقف سلبي: ويتمثل ذلك الموقف السلبي في اتخاذ موقف حيادي من الشرطة لا يرتفع إلى درجة إيجابية، ولا يهبط إلى درجة عدائية. (ويتمثل ذلك في عدم الاهتمام بمساعدة الشرطة بإبلاغها عن المعلومات التي تساعد في الكشف عن جريمة أو ضبط مجرم هارب).
- موقف عدائي: وذلك باتخاذ الجمهور لموقف المعارضة دائماً، وأحياناً لموقف هدام، من جمهور الشرطة، أو وضع العراقيل أمامها (ويتمثل ذلك في المساعدة في التستر على جريمة أو مجرم، أو تضليل الشرطة بمعلومات مضللة أو غير حقيقية .... الخ).

ثم يعرض المؤلف صعوبة عمل الشرطة، وتأثره بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يتصف به هذا العصر والذي يمتد - تلقائياً - إلى عالم الجريمة، مما يضيف مجالات أخرى - في عالم الجريمة - إلى المجالات التي تمارس الشرطة عملها من خلالها. ومن ناحية أخرى يشير المؤلف إلى أن المد الديمقراطي، بما يتضمنه من حصانات للحريات، تتضمنها نصوص النساتير والتشريعات المختلفة، وبما تحوط هذه الحصانات من شكليات وإجراءات مبالغ فيها - أحياناً - كل ذلك قد يؤدي إلى

صعوبة عمل الشرطة، حيث تقف في وجهها هذه الإجراءات والشكليات - إلى حد ما - عند ممارستها لعملها.

ويشرح المؤلف الإطار العام المحيط بعمل للشرطة والمتمثل في الظروف البيئية المختلفة، بما تتضمنه هذه الظروف من عقبات تختلف من مجتمع لآخر. فإذا كانت إحدى هذه العقبات على سبيل المثال - في مجتمع متخلف أو مجتمع دولة نامية - متمثلة في تقاليد الترابط بين الأفراد "والعصبية"، وعدم الكشف عن مرتكب جريمة توطئة للأخذ بالثأر، فإنها قد تكون في مجتمع متقدم متمثلة في الانعزالية أو "الفردية" المطلقة التي تؤدي إلى انشغال كل فرد بذاته وعدم اهتمامه بالتعاون مع الشرطة للكشف عن جريمة معينة، أو المساعدة في ضبط مجرم معين. وبعد ذلك يعرض المؤلف للإعلام الأمني وتطور دور الشرطة وفق مفهوم الشرطة التقليدية والشرطة المجتمعية، مبينا مفهوم الشرطة المجتمعية، ودور الإعلام الأمني في ظل الشرطة المجتمعية. ويوضح المؤلف أن الشرطة المجتمعية أو شرطة المجتمع امتداد للتطور الإنساني، حيث إن الدولة قد تطور دورها من الدولة "الحارسة" إلى الدولة "المتداخلة" وإن للمجتمعات ذاتها في تطور مستمر نتيجة لعوامل مختلفة، منها ارتفاع مستوى الوعي - خاصة الوعي السياسي - لدى أفراد المجتمعات، وتقارب تلك المجتمعات نتيجة لثورة الاتصالات، كذلك التقدم العلمي السريع والمذهل في الحقبة الأخيرة.. إلخ، مما قاد إلى تطور أعمال الأمن من الدور التقليدي في المحافظة على النظام العام للدولة والأمن العام، ومكافحة الجريمة وضبط المجرمين (وهذا هو التطور الأول) إلى تطور آخر في طبيعة الدور الشرطي وفي فلسفته، وفي أساليبه، بحيث أصبح لزاماً على الشرطي أن يحرص المجتمع "من داخله"، وأن يتغلغل ويتداخل ويتلاحم مع هذا المجتمع (وهذا هو

التطور الثاني) حسبما يرى المؤلف، ويترتب على ذلك أن يتسع دور الشرطة ليشمل دوراً اجتماعياً أوسع وأرحب. ثم يشرح المؤلف ما يسميه التطور الثالث - وهو الأخطر في رأيه في سلسلة تطور الشرطة، حيث تبدأ المشاركة في صورة قيام المجتمع نفسه بالمساعدة الإيجابية النشيطة والحيوية في الدور الشرطي، وكان المجتمع قد أصبح شرطياً مع الشرطة.

ثم يبين الكتاب كيف تمثل الدور الجديد للمجتمع - الذي أصبح شرطياً أو رجل شرطة - في عدة جوانب: جانب سلبي متطور، وجانب إيجابي، وجانب أكثر إيجابية.

وفي ظل هذا التطور يشرح المؤلف كيف يكرس الإعلام الأمني دوره في ظل الشرطة المجتمعية من حيث التقريب بين رجال الشرطة وبين المجتمع، وتنقية الصورة المعروفة عن "العزلة" المدعاة التي تحيط برجال الشرطة وتعزلهم عن المجتمع. تلك العزلة التي يرجعها البعض كما يقول المؤلف إلى :

تصور الجمهور أو معظمه على الأقل - أن الشرطة هي رمز السلطة وأداة لها (بل إن البعض يتصور أن "الشرطة" ما هي إلا "السلطة" مرتدية الزي الرسمي). ولا شك أن هناك أسباباً تاريخية - منذ عهود الاستعمار في دول العالم الثالث ودور الشرطة كأداة للقمع.

ثم يوضح المؤلف كيفية التعامل مع ما يسميه "معجزة" مواجهة تلك الهجمة الشرسة لوسائل الإعلام على المجتمع ذاته من الناحية الأمنية، ويقصد المؤلف بذلك مواجهة حملة البرامج والأفلام السينمائية والتلفزيونية والصحفية التي "تحسن" صورة "المجرم البطل"، وتحرض على تقليد الجرائم المعروضة تفاصيل تفاصيلها في برامج التلفزيون والسينما وصفحات الصحف، وتتم تلك المواجهة عن طريق

الإعلام - الإعلام الأمني - بالوسائل التي سبق لنا أن أشرنا إليها.

ثم يعرض لأحد تحديات الإعلام الأمني، وهو السعي إلى تحقيق تعاون الرأي العام مع الشرطة في جهودها لحفظ الأمن بكافة مجالاته، الأمن المروري، الأمن الجنائي، الأمن السياسي...إلخ.

ثم يوضح ما يسميه معجزة تحفيز الشرطة للناس للقيام بجهد إيجابي في معاونـة الشرطة في جهودها من أجل حفظ الأمن، سواء بالإبلاغ عن الجرائم التي أحياناً ما يتهاون المواطن في الإبلاغ عنها إما خوفاً من الشرطة وتجنباً للاتصال برجالها وحرصاً على الابتعاد عن تعريض نفسه لما يتوقعه من سوء المعاملة، وإما أساساً من ضبط مرتكبيها المجهولين. كذلك يوضح المؤلف كيف يمكن أن يساهم المجتمع في المساعدة على ضبط المجرمين الفارين، أو كشف المجرمين المجهولين، أو الإبلاغ عن أي اشتباه في أمر غير عادي يحدث ولا تدري عنه الشرطة. ثم يطرح المؤلف معجزة أخيرة تتمثل في قدرة الشرطة على التعرف بدقة على الاتجاهات الحقيقية للرأي العام تجاهها وتجاه الجهود الأمنية.

وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى مفهوم الرأي العام، وأنواعه، وأهميته، مبيناً كيف يختلف الكتاب في تعريف الرأي العام. ويطرح تقسيمات الرأي العام التي حددها في أنواع عدة منها: الرأي الشخصي Personal Opinion وهو الذي يكونه الفرد لنفسه بعد تفكير في موضوع ما، ويجاهر به الناس. ( وهذا هو المعتقد به في تكوين الرأي العام باعتبار أن الرأي العام يقوم على العلنية ). والرأي الخاص private Opinion ويمكن اعتباره جزءاً من الرأي الشخصي الذي يحتفظ به الإنسان لنفسه فقط. مفرقاً بين الرأي (والتعبير عنه). وفي مناقشة المؤلف لجهود تعريف الرأي العام يقول بأن اصطلاح الرأي العام من المصطلحات الحديثة التي

عرفت منذ أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن هذا لا يعني أن مؤداه أو معناه لم يكن معروفاً في الحضارات القديمة. فمن المعروف أن الحضارتين اليونانية والمصرية القديمة وغيرهما قد عرفت معنى الرأي العام وضرورة متابعتها والاهتمام به، وكذلك اهتم الحكام في العصر الإسلامي الأول بمعرفة الرأي العام والاحتفاء به. ويبين المؤلف أنه إذا كان مصطلح للرأي العام *Opinion Publique* قد عرف في القرن الثامن عشر بهذا الاسم إلا أنه قد سمي بأسماء كثيرة أخرى من قبل، مثل اصلاح الروح أو العقل العام *Esprit General* الذي كان يستعمله مونتسكو أو اصطلاح الإرادة العام *General Volonte* الذي كان يستعمله جان جاك روسو. ويطرح الدكتور الباز بعد ذلك عناصر الرأي العام أو مقوماته التي يستقيها من جهود تعريف المصطلح ويعرف الجمهور أنه الذي تربطه رابطة معينة. فالمتعاونون مع وزارة الزراعة مثلاً هم للفلاحون (المزارعون والملوك)، وهذا الجمهور الخاص هو الذي يمكن أن تؤتي عملية الاتصال به ثمارها. ذلك أن الجماهير النوعية الصغيرة - كما يقول الخبراء - هي التي يمكن دراستها وإعلامها واجتذابها، ومن جهة أخرى فإن تلك الجماهير النوعية هي التي يمكن أن تحدد للوسائل المناسبة للاتصال بها والتعامل بها. ذلك أن الاتصال بجمهور العمال المتقنين أو جمهور الشباب يستلزم وسائل مختلفة في كل جمهور من تلك الجماهير. ثم يلفت المؤلف الانتباه إلى أن الرأي عبارة عن اختيار حر بين عدة مواقف. فالرأي، والرأي العام بالتالي لا يفرض وإلا لما عد رأياً، بل أصبح إجباراً على رأي. وعلى ذلك فالرأي الحقيقي عنده لا بد له من حرية الاختيار بين البدائل أو الافتراضات المتباينة. ثم يفصل ذلك بقوله أنه حتى يكون الرأي العام حقيقياً (أي معبراً عن الحقيقة) فلا بد أن تكون الأسس التي يبني عليها اختيار موقف معين أو



رفض معين حقيقة. ثم يوضح المؤلف أن هناك فارقاً بين الرأي العام وبين الاعتقاد العام؛ ذلك أن الرأي العام إنما يعني إختياراً إرادياً إزاء موضوعات أو قضايا مختلف عليها، ومن الممكن أن يختلف الرأي والرأي العام إزاء تلك القضايا. أما الاعتقاد العام فهو يختلف من أنه يتسم بالتسليم بتلك الموضوعات والقضايا، فهي ليست محلاً للخلاف حولها أو لاختلاف الرأي بشأنها، حتى ينتج اختلاف الآراء حولها والاحتكاك والحوار بين هذه الآراء، رأياً عاماً.

كما أن هناك فارقاً أيضاً - كما يقولون - بين الرأي العام وبين السخط العام، فالرأي العام ثمرة الحوار والنقاش للهادئ وهو يتكون وينضج على نار هادئة. ويقسم المؤلف أنواع الرأي العام إلى عدة أقسام منها: الرأي العام الخارجي: الرأي العام الدائم الكلي، الرأي العام المؤقت، الرأي العام اليومي، الرأي العام النابه (أو القائد)، الرأي العام المتقف (أو القارئ)، الرأي العام المنسق (أو المنقاد). ثم يعرض للرأي العام الداخلي للعاملين بالمنظمة ذاتها والرأي العام الظاهر. والرأي العام غير الظاهر. والرأي العام المتوقع. وحين يبسط الشرح يوضح مقصوده من رأي الأغلبية: Majority الذي يمثل رأي ما يزيد عن نصف الجماعة. ورأي الأقلية: Minority الذي يمثل رأي ما يقل عن نصف الجماعة. والرأي الإئتلافي: Coalition وهو رأي جملة من الأقليات المختلفة في اتجاهاتها السياسية. ثم يختتم بمايسميه الرأي الساحق أو الرضا العام : Coresnsus وهو الرأي الذي يعتبر أكبر من الأغلبية، فهو قريب من الإجماع أو شبه الإجماع.

ويخصص المؤلف في المبحث الثاني من الباب الثالث مطلباً مستقلاً لمناقشة وسائل اتصال الشرطة بالرأي العام وفق المحاور التالية:  
أولاً: أن يتم الاتصال من جانب الجمهور.

ثانياً : أن يتم الاتصال من جانب هيئة الشرطة أو إدارتها.

ثالثاً : أن يتم الاتصال من جانب رجل الشرطة.

وبعد ذلك يقدم المؤلف وصفة علمية وإعلامية عن وسائل اتصال الشرطة

بالرأي العام (إعلاماً وعلماً) التي تتضمن:

- سلوكيات رجال الشرطة.
- كفاءة أداة جهاز الشرطة.
- إدراك الجماهير لعلم الشرطة.

ولأهمية الرأي العام يفرد المؤلف موضوعاً مستقلاً لوسائل قياس الرأي

للعام، مبيناً المشكلات التي تعترض قياس الرأي العام، التي تشمل:

- طريقة الاستبيان.
- طريقة الملاحظة.
- طريقة تحليل المضمون.
- طريقة المقابلة.
- طريقة المناقشة الجماعية.
- الطرق الاستعاضية.

وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى مسألة تأثير الإعلام في الشرطة وتأثره بها

محدداً نطاق تأثير الإعلام في الشرطة في:

- القرار الشرطي الذي ينطلق من المستويات القيادية العليا.
- المجال الشرطي ويعني به المجرم والجريمة.

ويعرض المؤلف في الفصول الأخيرة من كتابه أهمية إعادة التخطيط في مجال العمل الإعلامي الأمني بما يتواءم وتغير مفهوم الأمن وتعدد الجريمة وتغير النظرة التقليدية لرجل الأمن. ويورد المؤلف بعض نتائج دراسته الميدانية التي كشفت عن اتجاه إيجابي من الجمهور تجاه الشرطة وأن هناك استعدادا للتعاون معها وإدراكا معقولا لأسلوب أدائها.



Abstract

## Crime Prevention in Islam-- General Principles

Dr. Baker Zaki Awadh

Among the enormous objectives of Islam is the establishment of people's security. In order to achieve this goal, many principles have been laid in Islam. The individual and community are both geared with the strong belief in Allah and in the day of judgment. These two pillars of Islam make the Muslim's conscience active all the time and prevent him/ her from committing wrong deeds. In order to immune Muslims against crime, Islam takes precaution measures; taking care of the family, helping the needy and educating the ignorant.

This study tries to highlight these measures, which are part of the general major principles in Islam, in order to help reach a secure society.

Abstract

## Imprisonment and the Inmates' Familial Conditions

Dr. Naji Mohammad Hilal

As a social institution, prison has many critical roles and functions. It is a social deterrent against misconducts that breach the social norms of society. It is a social means for fighting crime through fear of the consequences of bad deeds. Contrary to its status in the past as a means for avenging the criminal, today the prison is a place for correction and rehabilitation.

Despite all of the positive roles of the prison, still there are many negative social changes and consequences resulting from imprisonment that mainly affect the family.

The present study focuses on these changes. It focuses more on the prisoner's relationship with his family, and on the interrelationships of the family members themselves. Moreover, it focuses on the economic, social and health aspects affecting the family.

Abstract

**The Impact of Time Management Concept on  
Processing Administrative Works : A Field Study on Al-  
Ahsa Traffic and Police Departments**

**Dr. Saleh Abdullah Al-Mulhem**

The objective of this study is to identify and investigate the impact of time management on processing the administrative works in government agencies. To achieve this objective, a case study approach has been adopted. The administrative procedure under focus is getting a new private car plate instead of a lost one. The selected procedure requires administrative steps and paper work to be carried out at two government departments, mainly, the Traffic and Police Departments. The required data were collected by using direct recording of the steps needed to get the private car plate in Al-Ahsa Traffic and Police Departments. Moreover, personal interviews were conducted among officials of the two departments. The empirical results of the research proved a weak realization and application of time management in work handling and processing. The study suggested a number of recommendations on how to make use of the concept of time management in government agencies in general and in the study sample departments in particular. Finally, the study emphasized the need for conducting more research in the area of time management in different organizations.

Abstract

**The Geographical Distribution of Catastrophic Road  
Accidents in Jeddah**

**Dr. Laila Saleh Mohammed Zazoe**

This study intends to investigate the geographical distribution of catastrophic road accidents in Jeddah. By adopting a socio-spatial perspective, it is hopefully expected to contribute to road safety in the Kingdom.

The increase of road accidents in Jeddah, that is populated by more than two million people, triggers a need for studying this phenomenon. In this paper, the researcher urges the authorities of concern to utilize and encourage further studies that might be beneficial to road safety.





## IN THIS ISSUE

- The Geographical Distribution of Catastrophic Road Accidents in Jeddah

*Dr. Laila Saleh Mohammed Zazoe*

- The Impact of Time Management Concept on Processing Administrative Works : A Field Study on Al-Ahsa Traffic and Police Departments

*Dr. Saleh Abdullah Al-Mulhem*

- Imprisonment and the Inmates' Familial Conditions

*Dr. Naji Mohammad Hilal*

- Crime Prevention in Islam—General Principles

*Dr. Baker Zaki Awadh*



**General Supervisor**

**General/ Abdulrahman A. Alfadda**

**Editor –in-Chief**

**Dr. Mofarrej S. Alhoqbani**

**Managing Editor**

**Major/ Abdulhafiz A. Al-Malki**

**Editorial Secretary**

**Major / Mohammad S. Al-Mania**

## **Advisory Board**

Dr. Abdul Aziz S. Alghamdi

Dr. Khalid A. Alhomodi

Dr. Fahhad M. Alhamad

Gen. Dr. Ali H. Alharithi

Gen. Dr. Khalid S. Alkhilwai

Dr. Ali A. Alshehri

## **Editorial Board**

Dr. Fawzan A. Alfawzan

Brig. Dr. Mohammad A. Alqahtani

Col. Dr. Hamid A. Al-Aamri

Dr. Faisal A. Alyousef

Dr. Ibrahim A. Al-Zahrani

Maj. Dr. Fayez A. Alshehri

Dr. Mohammad A. Arafah

**Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Interior  
King Fahd Security College  
Research & Studies Centre**



# **Security Research Journal**

Published by:  
Research & Studies Centre at King Fahd Security College  
Devoted to research & studies in security issues

**Vol. 12      Issue 25      Oct, 2003**

For correspondence:  
Send to the Editor

**Security Research Journal**

**P.O. Box: 46461 Riyadh 11532 Saudi Arabia**









## دعوة للكتابة

ترحب مجلة البحوث الأمنية بنشر الأبحاث والدراسات في أحد مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجسائي، المصناعي، الفذائي، المائي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث... الخ)، وتدعو الباحثين إلى تقديم إنتاجهم العلمي لإدارة تحرير المجلة ليتم نشره في أحد الأعداد القادمة بإذن الله.

مع مراعاة ما يلي:

- ١) عدم تعارض العمل العلمي مع العقيدة الإسلامية.
- ٢) أن يكون العمل العلمي متفقاً مع أهداف المجلة.
- ٣) أن يتسم بالجدة والأصالة والموضوعية، ويكتب باللغة العربية.
- ٤) ألا يكون قد سبق نشره أو تقديمه للنشر في دورية أخرى.
- ٥) مراعاة ما ورد في قواعد النشر الخاصة بالمجلة.
- ٦) تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

**علماً بأن المجلة تمنح مكافآت مالية لكتاب الأعمال العلمية التي  
يتم نشرها حسب ما ورد في اللائحة التنظيمية للمجلة.**

ترسل الأعمال العلمية إلى العنوان التالي:  
مجلة البحوث الأمنية. ص. ب ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢  
المملكة العربية السعودية



## IN THIS ISSUE

- **The Geographical Distribution of Catastrophic Road Accidents in Jeddah**
- **The Impact of Time Management Concept on Processing Administrative Works : A Field Study on Al-Ahsa Traffic and Police Departments**
- **Imprisonment and the Inmates' Familial Conditions**
- **Crime Prevention in Islam: General Principles**



# مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

## في هذا العدد

- المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية
- الشباب والعمل التطوعي: دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض
- الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي
- العيـون والجاسوسية في عصر النبوة
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع مواقع مراكز الأمن العام في حاضرة الدمام

## أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى نشر الإحتاج العلمي في مجالات الأمن بمفهومه الشامل (الجنائي، الصناعي، الغذائي، المالي، الفكري، الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، أمن المعلومات والوثائق، إدارة الأزمات، إدارة الكوارث ...الخ) وتحقيقاً لهذا الغرض، ينشر في المجلة ما يلي:

- ١- الأبحاث العلمية.

- ٢- تقارير اللقاءات العلمية (المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية).

- ٣-مراجعات الكتب والرسائل الجامعية والدراسات المتخصصة.

## المراسلات:

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:  
ص.ب: ٤٦٤٦١ الرياض ١١٥٣٢ المملكة العربية السعودية

## هواتف المجلة:

رئيس التحرير: ٢٤٦٢٦٨٨

مدير التحرير: ٢٤٦٣٦٨٤

فاكس: ٢٤٦١٣٧٦

ردمد ١٦٥٨-٠٤٣٥

ISSN.1658-0435

رقم الإيداع ٢٢/٣٣٩١

إهداء ٢٠٠٦

مكتبة الملك فهد الوطنية  
المملكة العربية السعودية



المملكة العربية السعودية  
وزارة الداخلية  
كلية الملك فهد الأمنية  
مركز البحوث والدراسات

# مجلة البحوث الأمنية

دورية - علمية - محكمة

تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية في مجالات الأمن بمفهومه الشامل  
تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية

الجلد ١٠ العدد ٢٠ ذوالحجة ١٤٢٢هـ / مارس ٢٠٠٢م

الآراء والمعلومات تنشر على مسئولية كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي كلية الملك فهد الأمنية.

## الهيئة الاستشارية

١. د. عبدالعزيز بن مقر النعامي رئيس أكاديمية ناية العربية للعلوم الأمنية
١. د. خالد بن عبدالرحمن النعمودي وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي
- د. فهد بن معتاد الحميد نائب مدير عام معهد الإدارة العامة للبحوث والمعلومات
- النواء د. / علي بن حسين العارثي مدير عام السجون
- النواء د. / خالد بن سليمان النخيلي مساعد مدير عام الكلية للشئون التعليمية
- الدكتور/ علي بن عبدالله الشهري رئيس الدراسات المدنية بكلية الملك فهد الأمنية

## هيئة التحريرو

- العقيد د. / محمد بن علي القحطاني الدكتور/ فيصل بن عبدالعزيز اليوسف
- الرائد د. / فايز بن عبدالله الشهري الدكتور/ فوزان بن عبدالعزيز الفوزان
- الدكتور/ محمد السيد عرفه الدكتور/ ناجي بن محمد بن سليم هلال

## **المشرف العام**

**اللواء/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفدا**

**مدير عام كلية الملك فهد الأمنية**

## **رئيس التحرير**

**الدكتور/ مفرج بن سعد الحقباني**

**مدير مركز البحوث والدراسات**

## **مدير التحرير**

**الرائد/ عبدالعظيم بن عبدالله المالكي**

- ❖ جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لـمجلة البحوث الأمنية، ويجوز إعادة النشر بعد الحصول على إذن خطي من رئيس تحرير المجلة، كما يجوز الاقتباس مع الإشارة إلى المصدر.
- ❖ تخضع البحوث والدراسات المنشورة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.
- ❖ يتم ترتيب المواد العلمية في كل عدد وفقاً لاعتبارات فنية.

## قواعد النشر بمجلة الأمتية

يراعى أن تنقسم الأعمال المقدمة للنشر بالجدّة والأصالة والموضوعية، وتكتب بلغة عربية سليمة، وأسلوب واضح، مع ملاحظة ما يلي.

### أولاً: البحوث العلمية

ضوابط نشر البحوث والدراسات العلمية

١. أن يكون الباحث متخصصاً في المجال نفسه، ويجوز أن يشترك في كتابة البحث أكثر من شخص.
٢. تكثّل الأبحاث العلمية التي لم يسبق نشرها أو تكييفها للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
٣. ألا يتجاوز العمل للعلمي ١٥٠٠ كلمة، ولا يقل عن ٨٠٠ كلمة.
٤. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر بالمجلة للتحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها.

### ثانياً: عروض الكتاب

تتشر المجلة المراجعات التقييمية للكتب (العربية والأجنبية) حديثة النشر إذا توافرت للشروط التالية.

١. أن يعالج الكتاب إحدى قضايا أو مجالات الأمن المستعدة، ويشتمل على إضافة علمية جديدة.
٢. أن يكون الكتاب متميزاً ومشتملاً على إضافة علمية جديدة.
٣. أن يكون مع المراجعة متخصصاً في نفس المجال العلمي للكتاب.
٤. ألا يكون قد سبق تقديم العرض للنشر في مطبوعة أخرى.
٥. أن يعرض المراجع ملخصاً وافياً لمحتويات الكتاب مع بيان أهم أوجه التميز وأوجه القصور.
٦. ألا يزيد عدد صفحات العرض عن (١٥) صفحة.

### ثالثاً: عروض الرسائل الجامعية

يراعى في رسائل الماجستير موضوع العرض أن تكون حديثة، وتشتمل إضافة علمية جديدة في أحد مجالات الأمن، وألا يزيد عدد صفحات العرض عن (٢٠) صفحة، مع مراعاة أن يشتمل على ما يلي.

١. مقدمة تبيان أهمية موضوع البحث.
٢. ملخص لمشكلة (موضوع) البحث وأهميته تحديدها.
٣. ملخص لمنهج البحث وأهميته وعرضه وأهميته.
٤. ملخص للدراسة الميدانية (التطبيقية)، وأهم نتائجها.
٥. خاتمة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج وتوصيات.

### رابعاً: تقارير اللقائات العلمية

تتشر المجلة التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بأحد المجالات الأمنية التي تعقد داخل المملكة أو خارجها، ويشترط أن يطبق التقرير لمعايير الندوة أو المؤتمر، وأن يركز على الأبحاث العلمية وأوراق العمل المقدمة ونتائجها، وأهم التوصيات التي يتوصل إليها اللقاء، وألا يزيد عدد صفحات التقرير عن ٢٠ صفحة.

### خامساً: ملاحظات عامة

١. يراقب ملخصات نكل عمل علمي أحدهما بالعربية والأخر بالإنجليزية، على ألا يتجاوز عدد كلمات كل منهما (٢٠٠) كلمة.
٢. يراقب معد العمل تبيّن عن سيرته الذاتية تتضمن: الاسم، الدرجة العلمية، التخصص الدقيق، العمل الحالي، وجته، أهم الإنجازات العلمية، عنوانه البريدي (العادي والإلكتروني)، ورقسي الهاتف والفكس.
٣. ترسل ثلاث نسخ ورقية من المذكرة العلمية المراد نشرها، مع نسخة إلكترونية على قرص من IBM
٤. بعد استكمال إجراءات التحميل والتحويل والتحويل العمل للنشر تقدم نسخة ورقية ونسخة إلكترونية على قرص من IBM
٥. توزع الملحق (إن وجدت) بشكل مستقل بعد نهاية المراجع مباشرة، وتقدر إذا رأت هيئة التحرير ضرورة ذلك.
٦. تراقب إذا جمع البيانات (إن وجدت) مع العمل العلمي وتقدم مع الملحق إذا رأت هيئة التحرير ذلك.
٧. تحلى الأمانة في النشر بالبحوث والتقرير حسب الأساليب الزمنية للورود إلى هيئة تحرير المجلة، وذلك بعد اجتازها تحكيمياً، وولفاً للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
٨. تنقل الحقوق المتعلقة بالأصنام العلمية المنشورة إلى المجلة.
٩. تصرف مكافآت مالية للكتاب الأصنام العلمية التي يتم نشرها في المجلة.
١٠. لا تعد أصول المواد العلمية إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.

### سادساً: طريقة التوثيق

يجب أن يشير الكاتب إلى ما يكتسبه من الآخرين، سواء كان ذلك على شكل نصوص منقولة حرفياً أو أفكار للكتاب الآخرين، ولها مصوغة بلغة للكتاب نفسه، وذلك على النحو التالي:

- الاقتباس الحرفي: يجب نقله كما هو، وتمييزه عن كلام الكاتب بإحدى طريقتين:

- \* إذا كان النص المقطع في حدود خمسة أسطر، فيمض عن النص بوضعه بين علامتي تنصيص في بدايته ونهايته.
- \* أما إذا كان النص المقطع أكثر من خمسة أسطر، فيقطع في فترة جديدة بعيداً عن الهامشين الجانبيين (حوالي سم واحد للدخل)، مع تنسيق المسافة لمراسية بين أسطره بحيث تكون مسافة سطر واحد.



الاقتباس غير الحرقي: وهو عرض لآراء كتاب آخرين وأفكارهم، مصوغة بلغة الكاتب، يتم منحه مع المتن.

توثيق الاقتباسات في العمل العلمي بوضع العرواش داخل المتن، وذلك على النحو التالي:

- (١) عندما يكون الاقتباس لصا يذكر رقم صفحة الاقتباس أو صفحته بعد سنة النشر مباشرة:  
(المسعود، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م: ٩٤) (George, 1985: 69)  
المسعود، (١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م: ٣٥) (George, 1985: 45)
  - (٢) عندما يكون الاقتباس عاما، فإنه يشير إلى مصدر/مصادر اقتباس الفكرة، وذلك بوضع الاسم الأخير للمؤلف/المؤلفين، وسنة النشر بين قوسين:  
(الباز، ١٤٢١ هـ) (Walter, 1995).
  - (٣) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمرجع سابق الإشارة إليه في متن البحث، يذكر اسم المؤلف أولا ثم توضع سنة النشر بين قوسين:  
الباز (١٤٢١ هـ) (Walter 1995)
  - (٤) إذا ورد اسم المؤلف في الفقرة ناصها بحيث لا يمكن الخلط بينه وبين دراسات أخرى، فإنه يكتب اسم الكاتب فقط: وقد وجد الباز أيضا ..... وقد وجد Walter أيضا .....
  - (٥) عند الاقتباس أو الاستشهاد بمصادر مختلفة، توضع أسماء المؤلفين وسنوات النشر بين قوسين: (الباز، ١٤٢١ هـ؛ المالكي، ١٤٢١ هـ) (George, 1993; Smith, 1995; David, 1997)
  - (٦) عند الاقتباس أو الاستشهاد بأكثر من مرجع لمؤلف واحد نشرت في نفس العام، يميز بين المراجع باستخدام ترتيب الأحرف الهجائية لكل مرجع، بحيث توضع هذه الأحرف بعد سنة الإصدار مباشرة:  
(الباز، ١٤٢١ هـ أ) (الباز، ١٤٢١ هـ ب). (Al-Baz, 2000 a) (Al-Baz, 2000 b)
  - (٧) عند الاقتباس من عمل أكثر من مؤلف تذكر في المرة الأولى الألقاب (الأسماء الأخيرة) لجميع المؤلفين، تليها سنة النشر بين قوسين:  
المسعود، ضياء الدين، هلال (١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م) (George, Jone, and Smith (1985)
- وفي المرات التالية يذكر للألقاب (الأسماء الأخيرة) للمؤلف الأول، تليه حيرة ولآخرين تليها سنة النشر بين قوسين:  
المسعود، ولخرون، (١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م). (George et al. (1985)

سليفا: طريقة كتابة قائمة المراجع

يدرج أي مرجع يشار إليه في متن البحث أو للدراسة في قائمة المراجع، وتصنف في قائمة واحدة في نهاية البحث مهما كان نوعها: كتب، دوريات، مجلات، وثائق رسمية، ... الخ، وتوضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية، وترتب أليها حسب الاسم الأخير للمؤلف أو الباحث، وذلك على النحو التالي:

- أ) الكتب  
ريب، حامد (١٩٨٤). نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للمنطقة الدولية في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة:  
دار الموقف العربي.
- ب) فصل في كتاب  
المر، سعود بن محمد (١٩٩١/١٤١١). للتخطيط في سعود النمر ولخرون، الإشارة العامة: الأسس والوقائع. الرياض: مطابع الفرزاق التجارية. ص ١٣٤-٨٥.
- Baha El-Din, A. (1981). An Arab View of Superpower "Security" in the Gulf. In Abdel Majed Farid et al. Oil and Security in The Arabian Gulf. London: Croom Helms.
- ج) أبحاث ودراسات  
مثال: أحمد، محمد (١٩٨١). "حول تحولات مفهوم الأمن العربي خلال السبعينات"، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت: معهد الدراسات العربي، ٩: ٤٠-٩.
- Al-Rumaihi, M. (1987-88) "Arabian Gulf Security". American - Arab Affairs, 23: 47-56.
- د) الوثائق والنشرات الرسمية  
الكتاب الإحصائي (١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م). الرياض: وزارة الداخلية.  
نظام خدمة الضباط المسافر بالمرسوم الملكي رقم (٤٣/م) في ١٢/٢٨/١٤٢٣ هـ.
- هـ) الرسائل العلمية  
المالكي، عبدالحفيظ (١٤٢١). تطوير نماذج كلية الملك فهد الأمنية بكافة لشطب، وجرها في تأهيل ضباط الأمن، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية تأليف العربية للعلوم الأمنية.

Alshehri, F. (2000). Electronic Newspapers on The Internet : A Study of the Production and Consupion of Arab Dailies on the World Wide Web. Unpublished doctoral dissertation, University of Sheffield, UK.

## كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الرسول الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:  
يعتبر البحث العلمي من أهم ركائز العمل الأمني لكونه يمثل القناة الرئيسية التي تمكن صاحب القرار من التعرف على الواقع والتخطيط للمستقبل وفق أساس علمي سليم، يأخذ في الاعتبار كل معطيات الواقع، ومؤشرات المستقبل ذات الصلة بموضوع ومضمون القرار الأمني. وإذا كان يحق لنا دائماً أن نتغنى بالمنجزات الأمنية التي أثمرت واقعاً آمناً متميزاً يضاهي ويتفوق على ما هو ملموس في الكثير من دول العالم التي تفوقنا عدداً وعدة، فإن المحافظة على هذه المنجزات المتميزة يتطلب جهداً مضاعفاً يكون الدور الأكبر فيه للباحث الأمني المتخصص، ولمراكز البحوث الأمنية المتخصصة، التي تمد صاحب القرار الأمني بالمعلومة العلمية الدقيقة القادرة على وصف مكونات المتغير الأمني وصفاً دقيقاً ومفصلاً يساعد على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وفي المكان المناسب وبالآلية الأمنية المناسبة. ونشير هنا إلى أن مراكز البحوث الأمنية تمتلك مقومات النجاح الرئيسية بفضل الله ثم بفضل القناة الرسمية والشعبية بأهمية المجال الأمني لحياة الإنسان، وبفضل مقدرتها على الحصول على المعلومة الدقيقة من مصدرها الرسمي، مما يمكنها من تحديد وليس تقدير اتجاه وحجم المتغيرات ذات العلاقة بالمجال الأمني. ومع ذلك لا يزال الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ذات الصلة بالمجال الأمني تعاني من شح المحاولات العلمية الجادة التي تحاول نظم العلاقة بين المكونات العلمية التي اشتملت عليها النظريات العلمية وبين شبكة المتغيرات المختلفة ذات الصلة بالواقع الميداني.

ومن هذا المنطلق نجد أن من المنطقي أن نجدد الدعوة للباحثين المهتمين بالقضايا الأمنية، ليساهموا مساهمة أكثر فاعلية في خدمة التميز الأمني لهذه البلاد المباركة، من خلال بذل المزيد من الجهد الفكري المتخصص في تناول القضايا والشؤون الأمنية، كما نجدد الدعوة لكافة المسؤولين في الأجهزة الأمنية لإعطاء البحث العلمي اهتماماً وعناية أكبر، من خلال تشجيع الباحثين المختصين في المجال الأمني، ومن خلال المساهمة في توفير المعلومة الدقيقة التي تساهم في الحصول على النتائج العلمية السليمة من المحاولات البحثية المتخصصة.

واستشعاراً لهذه الأهمية الخاصة التي يحظى بها البحث العلمي في المجال الأمني، يضع مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية بين يدي القارئ الكريم العدد العشرين من مجلة

البحوث الأمنية الذي احتوى على العديد من الأبحاث العلمية المحكمة التي تناولت موضوعات هامة ذات صلة وثيقة بالعمل الأمني. ومما لا شك فيه أن هذه المجلة المتخصصة التي تمثل حلقة وصل رئيسة بين الباحث المتخصص وبين رجل الأمن في ميدان العمل الأمني تتطلع دائماً إلى تقديم الجديد من ثمار الجهد العلمي الذي يستطيع المزج بين مكونات النظرية ومعطيات الواقع، كخطوة رئيسة في مجال صناعة وصياغة المستقبل الأمني لهذه البلاد المباركة. وتحقيقاً لهذا التطلع المشروع، تمت صياغة سياسة تحرير المجلة على أساس العمل على جذب النتاج العلمي المتميز، والعمل على إيصاله إلى المستفيدين في كافة الأجهزة الأمنية والأكاديمية بغض النظر عما يترتب على ذلك من تكلفة مالية عالية أو جهد بدني وإداري شاق. وفي اعتقادي أن تجربتنا مع العدد التاسع عشر كانت في مجملها مشجعة إلى حد بعيد خاصة في ظل ما لسناء من ردود أفعال مشجعة من كافة شرائح المجتمع المستهدفة التي لم تخف مشكورة إعجابها بما احتواه العدد من بحوث علمية متخصصة، ساهمت في تحقيق إضافة علمية متميزة لفكرة المختصين في المجال الأمني بمفهومه الشامل. وبالتالي فإن الأمل يحذونا كهيئة تحرير لهذه المجلة بأن يكون هذا العدد متميزاً كسابقه حتى يساهم في إضافة لبنة فكرية إلى المكتبة الأمنية التي تمثل المشرب الرئيس للمختصين في المجال الأمني.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر إلى سعادة مدير عام الكلية المشرف العام على المجلة على ما قدمه لنا ولأسرة تحرير المجلة من دعم مادي ومعنوي، كما أشكر أصحاب السعادة أعضاء لهيئة الاستشارية الذين ساهموا بخبراتهم العلمية والإدارية في رسم السياسة العامة للمجلة. الشكر موصول إلى زملائي أعضاء هيئة التحرير الذين بذلوا جهدهم وقدموا خلاصة فكرهم من أجل سلامة روح ومضمون المولود الجديد. الشكر الخاص والدائم يتواصل إلى أخي مدير التحرير الراحل / عبد الحفيظ المالكي الذي يعمل بلا ملل ولا كلل من أجل تطوير المجلة والرقى بمستواها مستفيداً مما وهبه الله من قدرات إدارية وفنية خاصة ساهمت في إضفاء لمسة إتقان وجمال على هذه المجلة المتخصصة.

والحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

الدكتور / مفرج بن سعد الحقباني

مدير مركز البحوث والدراسات



# المحتويات

## أولاً: البحوث العلمية

• المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية.	
الدكتور/ منصور بن عمر المعاينة .....	١٣
• الشباب والعمل التطوعي: دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض.	
الدكتور/ راشد بن سعد الباز .....	٥٧
• الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي.	
الأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن بن محمد العيسوي .....	١١٩
• العيون والجاسوسية في عصر النبوة.	
الدكتور/ سليمان بن عبدالله السويكت .....	١٦٩
• استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع مواقع مراكز الأمن العام في حاضرة الدمام	
الدكتور فوزي بن سعيد كباره .....	٢٢٥
ثانياً: التقارير وعروض الكتب	
• تقرير من مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي "الأمن مسؤولية الجميع"	
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض (٢٤-٢٦/٩/٢٠٠١م)	
الدكتور/ فيصل بن عبدالعزيز اليوسف .....	٢٤٩
• عرض كتاب (حقوق الإنسان في الإسلام) تأليف الدكتور/ عبداللطيف الغامدي	
مراجعة الدكتور/ صالح بن عبدالله الشثري .....	٢٧٥



---

## أولاً: البحوث العلمية

---





# المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

---

الدكتور/ منصور بن عمر المعايطة

أستاذ الطب الشرعي المساعد بقسم العلوم الجنائية

كلية الملك فهد الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية

---



### ملخص

تعد المحافظة على سلامة الإنسان وصحته من الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية الفراء، ونادت بها أيضا القوانين الوضعية. ونظرا للتطور المذهل والسريع في مجال العلوم الطبية، وكثرة الأعمال الطبية والبيولوجية التي لها مساس مباشر مع جسم الإنسان وحياته، فقد كثرت في السنوات الأخيرة الأخطاء الطبية التي يسببها الأطباء لمرضاهم. وأصبح موضوع الأخطاء الطبية ظاهرة يومية، نسمع عنها في جميع دول العالم. لذلك تمت مناقشة هذه المشكلة من خلال هذه الدراسة، والتي تهدف إلى التعرف على واجبات الطبيب والتزاماته تجاه مرضاه من خلال التشريعات الطبية التي نظمت هذه المهنة الإنسانية المهمة، و أوضحت الشروط التي يجب على القانونيين على هذه المهنة الالتزام بها، وبينت التزام الطبيب تجاه مرضاه، والذي هو أولا التزام ببذل عناية، وليس التزام بتحقيق غاية، عناية طبية صادقة ويقظة تتفق مع الأصول الطبية الثابتة والمستقرة والمتعارف عليها بين الأطباء نظريا وصليا وقت تنفيذ العمل الطبي. ثم بينت الدراسة الأسس القانونية التي تقوم عليها مساءلة الطبيب، وهي حصول خطأ من الطبيب وحصول ضرر للمريض كنتيجة مباشرة لذلك الخطأ الطبي. ثم أوضحت الدراسة أنواع الضرر الذي يلحق بالمريض من جراء الأخطاء الطبية والذي يتمثل في الضرر الجسدي كنتيجة مباشرة للخطأ الطبي، والضرر المادي وآخره الضرر المعنوي. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بموضوع الأخطاء الطبية بشكل جدي، خاصة في مجتمعاتنا العربية اللوقوف على حجم المشكلة والتنصدي لها ما أمكن. وكذلك ضرورة توعية الكوادر الصحية بواجباتها تجاه مرضاهم. وضرورة حماية الأطباء من مشكلة الأخطاء الطبية، وضمان حقوق المرضى المتضررين من خلال التأمين ضد الأخطاء الطبية.

### مقدمة

الطب من المهن الفنية المعقدة حسب ما يترتب على الخطأ فيها من كوارث تمس الحياة الإنسانية بشكل مباشر قد تفضي إلى الوفاة. وإذا كانت الجرائم العمدية التي يرتكبها الإنسان بحق أخيه الإنسان تعد من أشد أنواع الجرائم بشاعة وخطرا على البشرية، وذلك لانصراف إرادة الجاني إليها. إلا أن الجرائم غير العمدية لا تقل شانا عن ذلك أيضا بسبب مساسها المباشر بالحياة الإنسانية والأسرية. ومن المعروف أن أمن أي مجتمع يتطلب المحافظة على النفس البشرية وحمايتها من جميع أنواع الجرائم،

سواء كانت جريمة عمدية ام غير ذلك، فالأمن شامل لا يتجزأ، والأمن الصحي والمحافظة على سلامة الفرد وصحته وسلامة جسمه ركن أساسي من أركان الأمن الشامل، لا تقل شأنًا عن محاربة الجريمة وكشفها، وتقديم مرتكبها للعدالة.

قد تؤدي الأخطاء الطبية التي يقع فيها بعض الأطباء في حق مرضاهم نتيجة لأخطائهم الفنية، أو إهمالهم وعدم اتباعهم أصول المهنة أحيانًا إلى موت المريض أو إلحاق الضرر به، وذلك من الأمور الخطيرة التي يجب الانتباه لها ومعالجتها، لأنها أصبحت من الظواهر الملحظة والتي ترتقي إلى حد المشكلة .

من المعلوم لدينا أن الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم عليه الصلاة والسلام قد أمرا بالمحافظة على الحياة الإنسانية، والاهتمام بالصحة، والتداوي من الأمراض، وأنه ينبغي اللجوء إلى الأطباء للمعالجة . وفي هذا الصدد قال عليه الصلاة والسلام : إن الله عز وجل لم ينزل داء إلا أنزل له دواء . ( راجع ابن قيم الجوزية . زاد المعاد في هدى خير العباد ج ٤ . ١٤٠٥ هـ . ص ١٣٣ ) .

فنحن مأمورون بالتداوي دون تحمل الأخطاء التي تقع من الطبيب . وإذا كان على الطبيب أن يتصرف كقاعدة عامة ضمن هذه المهنة الإنسانية طبقا للتعليمات والالتزامات والواجبات التي تفرضها أنظمة ولوائح المهنة والتشريعات الخاصة بممارسة مهنة الطب، فإنه - وبحكم وضع الطبيب المهني، وصعوبة الظروف المحيطة به - عليه أحيانًا أن يتخذ القرارات التي تضمن إنقاذ حياة المريض وسلامته، حتى لو تعارضت مع التعليمات والأنظمة. فإن هو أهمل أو قصر في ذلك، مما أدى إلى تضرر المريض أو وفاته، فإنه يكون محالًا للمساءلة باعتباره مخطئًا وترتبت عليه المسؤولية عن أخطائه الطبية .

### هدف البحث

نظرا لأهمية موضوع المسؤولية الطبية من حيث تأثيرها ونتائجها على الناس والمجتمع بصورة عامة، وعلى العاملين في المجال الطبي بصورة خاصة، ولضرورة الموضوع في الحياة العملية، سيكون هدف البحث التعريف بأركان المسؤولية الطبية من الناحية النظرية والتي تشكل أساس المساءلة للطبيب إذا أخل بواجباته والتزاماته المهنية تجاه مرضاه حسب التشريعات واللوائح التي تنظم مزاولة مهنة الطب. كما يهدف البحث إلى حماية المريض من جهة، وحماية مهنة الطب من جهة أخرى، لتبقي مصدر خير وعطاء وإنسانية من خلال الوقوف على جذور المشكلة وأسبابها، للوصول إلى مستوى معرفي ومهني وتشريعي قادر على تلافي السلبيات، وتعزيز الإيجابيات من أجل مصلحة المريض أولا والمجتمع ثانيا.

### مشكلة البحث

مع أن الطب مهنة إنسانية، نظرا لكون معظم الخدمات التي يقدمها الأطباء عامة للبشرية يغلب عليها الجانب الانساني، فإن الخطأ الذي يرتكب أحيانا من قبل بعض الأطباء قد يكون قاتلا أو جسيما للمريض الذي سلم نفسه لذلك الطبيب. وقديما قيل إن أخطاء الأطباء يخفيها التراب. لذا فإن مشكلة الأخطاء الطبية لها أبعاد وتأثيرات تمس الإنسان بشكل مباشر. وتزداد هذه الأخطاء نظرا للتطورات السريعة والمستجدات المتلاحقة في الميدان الطبي في الكم والنوع، مما جعل موضوع الأخطاء الطبية حديثا يتردد في المجالس والصحف وأروقة المحاكم، فأصبحت المشكلة مشكلة مجتمعية لها أهمية خاصة لدى جميع فئات وشرائح المجتمع، ولم تعد مشكلة مهنية

محصورة ضمن كواردها على الساحة الطبية. كذلك فإن كثيرا من الأخطاء الطبية، خاصة في محيطنا العربي والإسلامي لا تلاحق بالجدية اللازمة، وهذا يعود إلى أسباب عدة: منها عدم معرفة طبيعة العلاقة بين المريض والقائم بالعمل الطبي من جهة، وإيمان الناس بالقضاء والقدر دون معرفة أسباب الوفاة أحيانا. وكذلك لعدم معرفة كثير من محاور هذا الموضوع حتى لدى كثير من القائمين على العمل الطبي.

## تساؤلات البحث

- ١) هل يسأل الأطباء عن أخطائهم الطبية المهنية التي يرتكبونها بحق مرضاهم ؟
- ٢) ما طبيعة المسؤولية المترتبة على الخطأ الطبي المهني ونوعها ؟
- ٣) ما طبيعة التزام الطبيب وواجباته تجاه مرضاه ؟
- ٤) ما أركان المسؤولية الطبية ؟
- ٥) ماذا يقصد بالخطأ في مجال العمل الطبي؟
- ٦) ما نوع الضرر الذي يلحق بالمريض بسبب الأخطاء الطبية؟
- ٧) هل التشريعات واللوائح التنظيمية الخاصة بمزاولة مهنة الطب كافية وقادرة على التعامل مع المستجدات والتطورات في الساحة الطبية؟
- ٨) متى يتم انتفاء المسؤولية عن الطبيب وما هو دور المريض في ذلك؟

## خطة البحث

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة يسبقها فصل تمهيدي نبين فيه التطور التاريخي للمسؤولية الطبية، ومن ثم نحدد فيه المقصود بالمسؤولية الطبية وطبيعتها القانونية. والفصول الثلاثة هي:

الفصل الأول : الخطأ الطبي، وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تحديد معنى الخطأ الطبي.

المبحث الثاني: معيار الخطأ الطبي .

المبحث الثالث: نماذج من الأخطاء الطبية في التطبيق العملي.

الفصل الثاني: الضرر الحاصل للمريض نتيجة الخطأ الطبي، وينقسم إلى:

المبحث الأول: معنى الضرر في المجال الطبي .

المبحث الثاني: أقسام الضرر الحاصل في المجال الطبي.

الفصل الثالث: علاقة السببية وطرق انتفاء المسؤولية الطبية، وينقسم إلى:

المبحث الأول: علاقة السببية بين الخطأ الطبي والضرر الحاصل.

المبحث الثاني: انتفاء المسؤولية عن الطبيب.

وفي نهاية البحث نعرض النتائج والتوصيات بشأن موضوع المسؤولية الطبية.

## فصل تهيدي

### التطور التاريخي للمسؤولية الطبية

مرت مهنة الطب بمراحل مختلفة عبر التاريخ، من حيث مدى معرفة المجتمعات البشرية لهذه المهنة والقائمين عليها ونطاق مسؤوليتهم، والأساس القانوني لهذه المسؤولية. ولقد وجدت المسؤولية على العاملين بهذه المهنة منذ وجود الطب بصورة أو بأخرى، وتقررت في جميع المراحل التي مرت بها صناعة الطب، وكان كل من يمارسها بأي شكل يتحمل مسؤولية عمله .

ف نجد أن الشرائع القديمة لم تغفل قواعد هذه المهنة وقواعد المسؤولية فيها، وقد كان للفرعنة فضل كبير في تطور علم الطب، فهم أول من عرف التحنيط الذي لم يعرف سره إلى الآن، وكذلك هم من عرف وظائف الأعضاء في جسم الإنسان. وما يهمنا هنا في هذه الحقبة التاريخية هو أن التشريع الفرعوني اهتم بحماية الأفراد من القائمين بالعمل الطبي، وذلك بإلزامهم باتباع ما جاء في السفر المقدس، وهي القواعد التي دونت لكبار الأطباء القدامى، والتي تعرض من لا يلتزم بها من الأطباء للمسؤولية والعقاب والذي قد يصل إلى الإعدام ( محتسب بالله . ١٩٨٤ م : ٣٥). ونجد كذلك في قانون حمورابي في بابل نصوصاً تدل على تنظيم الأعمال الطبية، والتشدد في معاملة الشخص القائم بالعمل الطبي إذا حدث منه أي خطأ. وخير دليل على ذلك ما جاء في نص المادة ( ٢١٨ ) من قانون حمورابي بخصوص من يزاول مهنة الطب " إذا عالج الطبيب رجلاً حراً من جرح خطير بمشروط من البرونز وتسبب في موت الرجل، أو فتح خراجاً في عينه وتسبب في فقد عينه تقطع يده " . ( محتسب بالله . مرجع سابق . ص



(٣٧) . ونجد أن هذا التشدد في الأعمال الطبية كان السبب الرئيس في قلة الأطباء، وفي ضعف الإقبال على المهنة عندهم .

وكذلك عند الإغريق فقد جاء أبوقراط ، ونظم مهنة الطب وأبعد عنها كل الخرافات والشعوذات، وجعل الطب علما قائما على البحث والتجربة والاستقصاء، ووضع القَسَمَ الطبي، وكان يطلب من تلاميذه أن يُقْسِمُوهُ ، وقد ضمنه واجبات وأدبيات ومسؤوليات الطبيب ، وكانت الجزاءات التي تقع على الطبيب عندهم إما مالية أو أدبية.

وعند الرومان كان القائمون بمهنة الطب يتمتعون بشبه حصانة من العقاب حتى صدور القوانين حيث صدر قانون أكو يليا عام (٢٨٧ ق.م)، الذي كان يقرر مسؤولية الطبيب مدنيا. وظهر عندهم الطبيب جالينوس والذي اعتبره الرومان أعظم طبيب بعد أبوقراط كمرجع إلى عصر النهضة .

أما في الإسلام فقد جاءت أحكام المسؤولية الطبية في الفقه والشرعية الإسلامية على نحو يكشف عن مدى تطور الأعمال الطبية، وجرى تحديد طبيعتها والتمييز بينها وبين التجارب الطبية، ووضع الجزاء المفروض، وهو الضمان أو المنع من مزاوله المهنة عند حصول الضرر للمريض . فقد بينت الشريعة الإسلامية الغراء في هذا المجال أحكام المسؤولية الطبية وقواعدها على نحو أفضل مما توصلت إليه القوانين والتشريعات الحديثة. فقد جاء في القرآن الكريم - في شأن من يقتل مسلما خطأ - قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ (النساء: من الآية ٩٢). ولعل أوضح صورة على مسؤولية الأطباء في الإسلام قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام " من تطيب ولم يعرف

الطب فهو ضامن" (رواة أبو داود والترمذي وابن ماجه)، وعدم المعرفة بالطب هو الجهل بأسسه، والذي يمارس الأعمال الطبية رغم جهله بها ويرتكب الخطأ؛ يلزم بالضمان أي التعويض. كما أن قواعد الفقه الإسلامي في هذا المجال لم تقر بمسؤولية الشخص عن فعل غيره لقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الاسراء: من الآية ١٥) وقوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (المدثر: ٣٨) . وقد كانت للطبيب في الإسلام الحرية التامة في العمل، والتجربة والاجتهاد في العلاج، فلا يسأل - وان خالف زملاءه - متى كان رأيه مبنيًا على أساس سليم، وكان ذلك سببا في الرغبة في فتح باب الاجتهاد في العلم والطب للأطباء تطبيقا للحديث النبوي الشريف الذي يقر أن من اجتهد فأخطأ فله أجر، ومن اجتهد فأصاب فله أجران. وقد اتفق فقهاء الإسلام في مجال العمل الطبي ، على أن عمل الطبيب بالعلاج، أو عند طلبه يعد واجبا، والواجب لا يتقيد بشرط السلامة.

من هذا يتبين لنا موقف الشريعة الإسلامية من الأطباء ومساعدتهم والأعمال الطبية قد سبقت - في بعض الجوانب الطبية - القوانين الوضعية الحديثة، إذ اعتبرت الشريعة الإسلامية التطبيب واجبا، في حين اعتبرته التشريعات الحديثة واللوائح الطبية حقا. بالإضافة إلى شمولية الأحكام في الإسلام.

أما في العصر الحديث فقد تطورت الأعمال الطبية وتشعبت التخصصات الطبية، وازدادت أعداد العاملين في هذا المجال والمستفيدين منه، وازدادت الأعمال البيولوجية والطبية التي لها مساس مباشر بسلامة بدن الإنسان. ونتيجة لذلك انتشرت الأخطاء الطبية بين العاملين في الميدان الطبي، لدرجة أنها أصبحت تثير الفزع والخوف حتى في الدول المتقدمة، مما جعل كثيرا من رجال الفقه والقانون يوجهون كتاباتهم ومؤلفاتهم نحو مجال الأعمال الطبية و أحكامها ومراقبتها، وسن التشريعات التي تحكم تلك المهنة

الإنسانية، حتى وصل الأمر إلى إقدام رجال القانون في بعض الدول المتقدمة على استحداث فرع جديد من فروع القانون الخاص سمي بالقانون الطبي، كما هو الحال في فرنسا. (الفضل . ١٩٩٥م عدد ٥٥ : ٣٣). وطالب بعض رجال القانون بضرورة وجود العقد الطبي بين الطبيب والمريض. كما انتجته كثير من دول العالم في عصرنا الحديث، خاصة الدول المتقدمة إلى اللجوء للتأمين الطبي عن الأخطاء الطبية لتعويض المتضرر الذي يلحق به الضرر نتيجة الخطأ الطبي الذي يقع فيه الطبيب .

### تعدد المقصود بالمسؤولية الطبية

تعرف المسؤولية بصورة عامة بأنها " حالة الشخص الذي ارتكب أمرا يستوجب المؤاخذة والمساءلة " . (الفضل، مرجع سابق. ص ٣٤). فإذا كان الأمر المرتكب مخالفا لقواعد الأخلاق والآداب، وصفت مسؤولية الفاعل بأنها مسؤولية أدبية، واقتصرت المساءلة على الجزاء الأدبي. أما إذا كان القانون يوجب المؤاخذة والمساءلة على الفعل، فإن مسؤولية الفاعل لا تقف عند حدود المسؤولية الأدبية، بل تكون فوق ذلك مسؤولية قانونية تستتبع جزاء قانونيا، وهذا الجزاء القانوني الذي يستتبع قيام المسؤولية القانونية قد يتمثل في العقوبة والجزاء، وهو ما يقصد به المسؤولية الجنائية، وقد يقتصر على التعويض، وهو الجزاء المدني ويقصد به المسؤولية المدنية . من هذا يتضح لنا أن المسؤولية القانونية بوجه عام تنقسم إلى قسمين هما:

١- المسؤولية الجنائية (الجنائية): وهي المسؤولية التي تقوم عند مخالفة الشخص لقاعدة قانونية أمرية أو ناهية، يرتب عليها القانون عقوبة أو جزاء. أي إن المسؤولية الجنائية تقوم في حالة قيام شخص ما بفعل يمس مصلحة المجتمع ويصيبه بضرر. وهذا يعني قيامه بفعل يشكل جريمة هي أصلا منصوص عليها في القانون تعريفا

وعقوبة .

٢- المسؤولية المدنية: وهي حالة إخلال الشخص بموجب يقع عليه ومفروض عليه تنفيذه إما قانوناً أو اتفاقاً . وهنا تقوم المسؤولية نتيجة إخلال الفرد بالتزام بين الطرفين نتج عنه ضرر، وهذا الضرر يقابله التعويض. وهي تعني أيضاً التزام الشخص بالتعويض عن الضرر الذي سببه للغير إما نتيجة مخالفته قاعدة قانونية أو لبنود الاتفاق المبرم بينهم. (داود. ١٩٨٧م : ٢١). والمسؤولية المدنية تبعاً لذلك تنقسم إلى نوعين فهي إما أن تكون مسؤولية عقدية، وهي التي تنشأ عن إخلال بالالتزام بعقد مبرم، تحكمه نصوص القانون المدني المتعلقة بالعقد بوصفها مصدراً من مصادر الالتزام، أو تكون مسؤولية تقصيرية، وهي التي تنشأ عن الإخلال بالتزام وموجب قانوني، وتنظمها وتحكمها أيضاً نصوص القانون المدني المتعلقة بالعمل والواجبات بوصفها مصدراً من مصادر الالتزام أيضاً . وبالعودة إلى المسؤولية الطبية نستنتج أنها ليست إلا صورة من صور المسؤولية بوجه عام. وتنقسم إلى المسؤولية الطبية الجزائية، والمسؤولية الطبية المدنية والتي هي مدار بحثنا هذا .

أما المسؤولية الطبية الجزائية فهي التي يساءل فيها الطبيب عن الأفعال التي يرتكبها والتي تشكل جريمة في القانون ، وفيها يعامل الطبيب مثل بقية الناس في المجتمع. وقد تكون صفة الطبيب عاملاً مسهلاً في ارتكابها. وقد جرت عادة الشارع أن يشدد في هذه الحال الأخيرة العقاب على الطبيب بسبب دوره هذا. مثال ذلك الطبيب الذي يقوم بإجراء عملية إجهاض غير مشروع لأنثى حامل، نجد أن المادة (٣٢٢) من قانون العقوبات الأردني تنص على: " كل من أقدم بأية وسيلة كانت على إجهاض امرأة حامل برضاها عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات "، والمادة (٣٢٥) من نفس القانون نصت على: " وإذا كان مرتكب الجرائم المنصوص عليها في

## المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

هذا الفصل طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلاً يزداد على المدة مقدار ثلثها". كما تنص المادة الرابعة والعشرون من والواجبات العامة للطبيب نحو مرضاه في اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية على ما يلي: "يحظر على أي طبيب إجهاض امرأة حامل إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة لإنقاذ حياتها". ونجد في نفس النظام في موضوع المسؤولية الجزائية أن المادة التاسعة والعشرين تقول: "دون الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد التاسعة والحادية عشرة والثالثة عشرة والسادسة عشرة والحادية والعشرين والثانية والعشرين والرابعة والعشرين من هذا النظام".

أما المسؤولية الطبية المدنية فهي الأعمال الإيجابية أو السلبية التي يرتكبها الأطباء أو القائمون بالعمل الطبي أثناء الممارسة، والتي تستوجب المؤاخذه والمساءلة المنصوص عليها في التشريعات والقوانين عند حدوث الضرر للمريض، والتي تتمثل في جبر ذلك الضرر بالتعويض. ومن خلال ذلك المفهوم يتضح أنه لا يشترط أن يكون الأمر الذي يستوجب المساءلة فعلاً إيجابياً، وإنما قد يكون فعلاً سلبياً، مثل امتناع الطبيب عن تقديم العلاج أو الإسعاف لمرضى بحاجة إلى ذلك. فنجد في ذلك مثلاً أن المادة العاشرة في اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية تنص على: "يجب على الطبيب الذي يشهد أو يعلم أن مريضاً أو جريحاً في حالة خطرة أن يقدم له المساعدة الممكنة، أو أن يتأكد من أنه يتلقى العناية الضرورية". كما نجد أيضاً أن المادة ٣٥ من الدستور الطبي الأردني تقول: "على الطبيب مهما كان اختصاصه أن يسعف في الحالات المستعجلة أي مريض حياته في خطر".

### الطبية القانونية للمسؤولية الطبية المدنية

إن مسؤولية الطبيب في الميدان الطبي هي في الأساس مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة. وصفة التزام الطبيب فيها هو التزام ببذل العناية اللازمة والضرورية للمريض، وليس التزاما بتحقيق الشفاء، لأن الشفاء من عند الله، أي إن التزام الطبيب ضمن الواجبات واللوائح والتشريعات الطبية في غالبية دول العالم هو التزام ببذل العناية اللازمة والضرورية للمريض، وأن يبذل الطبيب جهودا صادقة ويقظة ومتفقة مع الأصول العلمية المقررة، وهي الأصول الطبية الثابتة والمستقرة المتعارف عليها نظريا وعمليا بين الأطباء، والتي يجب أن يلم بها كل طبيب وقت تنفيذه للعمل الطبي، ولا يتسامح أهل العلم والمهنة مع من يجهلها أو يتخطاها من أصحاب المهنة. (قايد. ١٩٩٠م : ١٥٩).

وهذا ما نصت عليه اللوائح والتشريعات التي تنظم مزاوله مهنة الطب لجميع الممارسين لها في غالبية الدول. فنجد مثلا أن المادة السابعة والعشرين من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية تنص على: "التزام الطبيب ومساعديه هو التزام ببذل عناية يقظة تتفق مع الأصول العلمية المتعارف عليها". كذلك نجد أن المادة ٣١ من الدستور الطبي الأردني تقول: "عند قبول الطبيب معالجة أي مريض فمن واجبه أن يبذل لمريضه كل ما في طاقته من عناية علمية وشخصية".

وتتهض المسؤولية الطبية المدنية من الناحية القانونية عند الإخلال من الطبيب أو القائم بالعمل الطبي بهذا الالتزام المقرر في ذمته، ويلحق ضررا جسدیا بالمريض أو كيانه الاعتباري أو ذمته المالية. (الفضل . مرجع سابق. ص ٣٥). وهذا الإخلال من الطبيب قد يكون مصدره الاتفاق أو العقد الطبي بين الطبيب والمريض، باعتبار أن

## المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

الطبيب صاحب مهنة يتعهد ببذل العناية وتقديم العلاج اللازم للمريض، بينما يتعهد المريض بدفع الأجر، فينشأ ضمن هذه العلاقة ضمناً ما يسمى بالعقد الطبي. وهو عقد ضمني، لا يكون مكتوباً مصدره الإيجاب والقبول بين الطرفين، يتعهد فيه الطبيب بتقديم العناية والعلاج للمريض. فإذا قدم الطبيب هذه العناية بشكل معيب، أو ارتكب خطأً يتعلق بعمله الطبي المقدم للمريض ترتبت عليه مسؤولية طبية عن ذلك. وقد سميت هذه المسؤولية من الناحية القانونية المسؤولية العقدية، التي توجب على الطبيب أن يعرض المريض عن الضرر الذي سببه له نتيجة خطئه. وتكون الرابطة العقدية قائمة إذا تكون العقد بين الطبيب و المريض في العيادة الخاصة، حتى لو أجريت العملية الجراحية للمريض مثلاً في مستشفى خاص أو حكومي، ما دام الاتفاق أو العقد نشأ أصلاً بإيجاب من الطبيب وقبول من المريض .

أما إذا كان إخلال الطبيب ليس أساسه الاتفاق أو العقد، بل كان أساسه الإخلال بالتزام قانوني مصدره نص القانون أو التعليمات في المستشفى الحكومي الذي يعمل فيه الطبيب، فالمسؤولية الطبية من الناحية القانونية هنا تسمى المسؤولية التقصيرية، لأنها ناشئة عن التزام مصدره نص القانون، أو الأنظمة المطبقة في المستشفى، حيث إن علاقة الطبيب في المستشفى الحكومي العام هي علاقة الموظف بالدولة، وهي علاقة قانونية تحكمها الأنظمة والقوانين. فالمسؤولية التقصيرية هي المسؤولية التي تنشأ نتيجة خطأ ارتكبه شخص مسبباً ضرراً لا آخر لا تربطه به رابطة عقدية (محتسب بالهـ. مرجع سابق. ص ٧٩) .

ولم يتفق الفقه المدني على موقف موحد من الطبيعة القانونية للمسؤولية الطبية المدنية. على ما إذا كانت مسؤولية عقدية أم تقصيرية. وكانت لكل فريق حججه في ذلك. إلا أننا نرى في هذا المجال أن الطبيب إذا تحققت عليه المسؤولية الطبية المدنية،

سواء كانت عقدية أم تقصيرية فهو ملزم بالتعويض، وهذا ما جاءت به اللوائح والتشريعات الطبية بشأن مهنة الطب، وحصول الخطأ الطبي. فنجد مثلاً أن المادة الثامنة والعشرين من اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة مهنة الطب في المملكة العربية السعودية تنص على: "كل خطأ مهني صدر من الطبيب أو من أحد مساعديه وترتب عليه ضرر للمريض يلزم من ارتكبه بالتعويض، وتحدد اللجنة الطبية الشرعية المنصوص عليها في هذا النظام مقدار التعويض".

ونرى كذلك أنه حتى تنهض المسؤولية الطبية المدنية، ويصبح الطبيب محلاً للمساءلة لابد من تحقق جميع العناصر الأساسية التي تشكل من الناحية القانونية أركان المسؤولية الطبية، وهي حدوث الخطأ من الطبيب، وحصول ضرر للمريض نتيجة هذا الخطأ الطبي، ووجود علاقة سببية التي تربط بين الخطأ الطبي المرتكب والضرر الحاصل للمريض.

## الفصل الأول (الخطأ الطبي)

### المبحث الأول: تحديد معنى الخطأ في المجال الطبي

الخطأ لغة ضد الصواب. كما يقال إنه أخطأ إذا سلك سبيلاً مخالفاً للمسلك الصحيح، عامداً أو غير عامد. وقد عرف بعض الفقهاء الخطأ بقلوبهم: هو ما ليس للإنسان فيه قصد، فانتفاء قصد الشيء لفاعله موجب لوصفه مخطئاً. (الشنقيطي. مرجع سابق. ص ٤٥٤)، وبناء عليه يوصف الأطباء ومساعدوهم بكونهم مخطئين في حال وقوع ما يوجب الضرر من دون قصد.

ومع أنه يصعب تحديد معنى الخطأ ومفهومه قانونياً، فإنه يجب الاعتراف



بأهمية تحديد معنى الخطأ، وذلك لإمكانية حل المشكلات الملموسة للمسؤولية المترتبة على الخطأ. وهذا ما جعل الفقهاء يتفقون في تحديد معنى الخطأ بصورة عامة بأنه: إخلال بالالتزام موجود وقائم في ذمة الشخص وجد أثره و مكانه في نطاقه المادي والمعنوي. (سعد . د. ت: ٣٧١).

وإذا كان ذلك هو مفهوم الخطأ من منظور قانوني، فإن الخطأ في مجال الأعمال الطبية يندرج ضمن هذا المفهوم، إذ عرف الفقهاء الخطأ الطبي بأنه: إخلال الطبيب بواجبات الحيطة والحذر واليقظة التي يفرضها القانون وواجبات المهنة متى ترتب على إخلاله نتائج جسيمة في حين كان في قدرته وواجبا عليه أن يتخذ في تصرفه اليقظة والحذر حتى لا يضر بالمريض . (قايد. مرجع سابق. ص ٢٢٤)

من هذا يتبين لنا أن المقصود بالخطأ في المجال الطبي هو الفعل الذي يظهر عند إخلال الطبيب بواجباته، وعند خروج الطبيب عن تنفيذ التزاماته حيال مريضه والمتمثلة ببذل العناية الطبية التي تشرطها أصول مهنته وتخصصه ومقتضيات فنه وعلمه، فلم يقيم بعمله بحذر وانتباه ولا يراعي فيه الأصول العلمية المستقرة، وهذا يوضح لنا أيضا كيف أن الخطأ من حيث المسؤولية هو تقصير في مسلك الطبيب .

من هنا نرى أن خروج الطبيب على القواعد والأصول الطبية أو مخالفتها وقت تنفيذه للعمل الطبي، وحصول ضرر للمريض من جراء ذلك المسلك هو الأساس الذي يرتب نشوء أخطاء، وذلك لأن الطبيب أساسا ملزم ضمن اللوائح التي تنظم مهنة الطب باتباع الأساليب والوسائل العلاجية والتشخيصية التي تقوم على الأصول والقواعد والأعراف الطبية المستقرة الثابتة التي يقضي بها العلم، متى عرضت له حالة من الحالات المرضية التي تدخل ضمن الحدود التي وضع العلم لها حلا، فنجد مثلا في هذا الصدد أن المادة التاسعة/ب من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة

العربية السعودية تنص على: "يجب على الطبيب أن يمتنع عن ممارسة طرق التشخيص والعلاج غير المعترف بها علمياً".

تستثنى من ذلك حالات الظروف الاستثنائية، وهي تلك الظروف الخارجية أو الداخلية التي تحيط بالطبيب أحياناً وقت تنفيذ العمل الطبي. وقد ترجع الظروف الخارجية إلى المكان والزمان الذي يجري فيه الطبيب عمله. مثال ذلك الطبيب الذي يستدعى فجأة داخل طائرة ركاب في الجو لإنقاذ حياة مريض على متنها يوشك على الموت دون علم مسبق بحالة المريض. ففي مثل تلك الظروف الاستثنائية التي أحاطت بالطبيب في تلك الحالة المرضية قد يضطر الطبيب إلى التحلل من الالتزام بالأصول العلمية المتبعة، ولا مسؤولية عليه من مخالفته اتباع الأصول العلمية المتفق عليها، وذلك وفقاً للقواعد العامة في الفقه المدني والتي تعفي من المسؤولية في حالة الضرورة، وكذلك وفقاً لما تقضي به القاعدة الفقهية الأصولية في الشريعة الإسلامية بأن الضرورات تبيح المحظورات، وأن الضرورات تقدر بقدرها. أما الظروف الداخلية الاستثنائية فيقصد بها تلك التي تتعلق بالشخص المريض. فمثلاً إذا فوجئ الطبيب بحالة مستعصية عليه، ولم يكن موجوداً غيره ليقوم بالعمل الطبي، وكانت حياة المريض في خطر لا يحتمل الانتظار إذا لم يقم الطبيب بالعمل، جاز له أن يخرج عن الأصول العلمية في ذلك من أجل إنقاذ حياة المريض. ونجد في ذلك أن المادة الحادية عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية التي تنص على ما يلي: "لا يجوز للطبيب في غير حالة الضرورة القيام بعمل يجاوز اختصاصه أو إمكانياته".

أما العنصر الآخر الذي يشكل أساس نشوء الخطأ الطبي فهو الإخلال بواجبات الحيطة والحذر واليقظة. فمن المتفق عليه بين علماء القانون أن التشريعات أو الخبرة

## المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

أو العرف تكون مصدرا لواجبات الحيطة والحذر واليقظة وعدم الإهمال، ولئن كانت التشريعات الطبية مصدر هذه الواجبات، فإن مصدرها العام هو الخبرة الإنسانية، خاصة في ميدان العمل الطبي. والخبرة تعني هنا ما درجت عليه مجموعة من أهل المهنة، كالأطباء في مجال العمل الطبي من حرص وحذر ويقظة، وعدم إهمال عند التعامل مع الحالات المرضية على اختلاف أنواعها . والإخلال بهذه الأمور في المجال الطبي يعني خروج الطبيب عما هو مفروض عليه من واجب التدبر واليقظة والحذر، وعدم الإهمال الذي تتطلبه هذه المهنة الإنسانية .

وخلاصة ذلك نرى أن الإخلال بهذه الواجبات في مجال العمل الطبي يعني مخالفة الطبيب للسلوك الواجب الاتباع من طبيب يقظ وجد في نفس الظروف التي أدى فيها الطبيب عمله .

### أنواع الخطأ في المجال الطبي

هناك نوعان للخطأ في مجال العمل الطبي هما: الخطأ العادي (المادي) والآخر هو الخطأ المهني (الفني). وقد أثير الخلاف بين الفقهاء حول أي نوع من أنواع الخطأ يسأل الطبيب . فهل يسأل عن كل خطأ، سواء أكان عاديا أو مهنيا يسيرا أم جسيما. وقبل الحديث حول ذلك يجب أن نبين المقصود بالخطأ المادي والخطأ المهني.

الخطأ العادي (المادي): هو الخطأ الذي ليست له علاقة بالأصول الفنية للمهنة. أي الخطأ الخارج عن إطار المهنة وأصولها، والناجم عن سلوك إنساني مجرد يسببه، الإخلال بالقواعد العامة للحيطة والحذر والتي يتوجب على الناس جميعا الالتزام والتقيّد بها. فهذا النوع من الخطأ ناجم عن سلوك يمارسه الطبيب كأى إنسان وليس عن ممارسات مهنية قام بها الطبيب تجاه المريض. أي أن الخطأ لم ينتج عن ممارسات

فنية مهنية، فهو لا يخضع للخلافات المهنية، ولا يتصل بالأصول العلاجية المعترف بها، بل سببه ممارسات ذاتية شخصية إنسانية يمكن أن يرتكبها أي شخص. ومن الأمثلة على هذا النوع من الأخطاء في المجال الطبي قيام الطبيب بإجراء عملية للمريض وهو مضمور.

الخطأ الطبي المهني : ويقصد به الخطأ الذي يقع من الطبيب كلما خالف القواعد التي توجبها عليه مهنة الطب. وبمعنى أدق هو خروج الطبيب في سلوكه المهني والفني عن القواعد والأصول الطبية التي يقضي بها العلم والمتعارف عليها نظريا وعمليا في الأوساط الطبية وقت تنفيذه العمل الطبي. ومثال ذلك أن يقوم الطبيب بتجربة طرق علاج جديد لم يسبق ثبوتها علميا وتسجيلها .

#### عن أي خطأ يسأل الطبيب؟

لم يثر أي خلاف بين الفقهاء حول مساءلة الطبيب عن خطئه المادي الذي يرتكبه، سواء خارج نطاق عمله أم داخله. إذ يسأل كما هو الشأن بالنسبة للشخص العادي. ولكن ثار الخلاف حول مساءلة الطبيب عن خطئه المهني أو الفني . فذهب رأي إلى عدم مساءلة الأطباء عن الأخطاء الفنية التي يرتكبونها أثناء الممارسة العملية. واستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الطبيب بحصوله على الإجازة العلمية التي ترخص له الدولة على أساسها مزاوله مهنة الطب، يكون جديرا بالقيام بعمله ومحلا للثقة. (عبد الستار . ١٩٧٧ م).

كما استند هذا الرأي إلى أن مهنة الطب في تطور مستمر، هذا التطور يعتمد على التشخيص والاستنتاج، مما يسهل معه وقوع الطبيب في الخطأ المهني، وجعل الأطباء

تحت طائلة هذا النوع من الأخطاء الفنية يعني تقييد حرية الطبيب في العمل، والواجب هو إطلاق حرية الطبيب بغير خوف لصالح المريض والمجتمع، وإلا ترتب على ذلك عدم تطور الأطباء وتقدمهم وجمود المهنة وعدم تطورها (الجوهري . ١٩٥٢: ٢٧٥).

لكن هذه الآراء واجهت انتقادا في مجال مساءلة الطبيب حول الخطأ الفني، فقد رد البعض على المبررات التي استند عليها في عدم مساءلة الطبيب عن الخطأ الفني، بأن المشرع حينما اشترط لإجازة مزاوله مهنة الطب شهادة معينة، أراد من ذلك تنظيم المهنة وحماية المجتمع والأفراد من الأخطاء التي قد يتعرض لها المجتمع في حالة عدم وجود نظام بمنح إجازة مزاوله مهنة الطب. ولم يقصد المشرع أن يعتبر حامل الشهادة في الطب معصوما عن الخطأ المهني، ثم إن الشهادة العلمية لا يمكن أن تعني كفاءة الطبيب على وجه الاستمرار، لأن مهنة الطب في تقدم وتطور مستمر مع الزمن. أما من ناحية كون الطب علم غير ثابت، وبحاجة إلى التطور والتقدم فهذا أمر صحيح، ولكن هذا الأمر لا يتنافى مع أن هناك قواعد وأصولا مستقرة في علم الطب على مدى السنوات، ويجب على الطبيب أن يلتزم ويتقيد بها، فإذا خالفها كان مسؤولا عن خطئه.

وقد انتهى التطور في الفقه الحديث إلى تبني وجهة النظر التي تقضي بمساءلة الطبيب عن كل خطأ يرتكبه أثناء ممارسة عمله الطبي، سواء كان الخطأ عابيا أم خطأ مهنيا، وسواء كان جسيما أم يسيرا . وتقول في هذا د. فوزية عبد الستار " ونحن نؤيد هذا الرأي مدفوعين بضرورة الحفاظ على حقوق المرضى وحمايتهم من الأخطاء الطبية، أيما كانت درجة تلك الأخطاء، طالما أنه لا يدخل في نطاق هذا الخطأ اتباع الأساليب الطبية الحديثة، مما لا يخشى معه الركود والتوقف عن مساهمة الركب العلمي ". (الشهراني ١٤١٧هـ : ٨٠).

وقد ذهب غالبية الفقهاء في مصر إلى أنه لا محل لهذه التفرقة بين الخطأ المادي

والخطأ المهني للطبيب، وأنه يجب مساءلة الطبيب عن جميع أخطائه العادي منها والمهني، جسيمها ويسيرها، وذلك لعمومية النصوص القانونية التي وردت عامة، ورتبت المسؤولية تجاه مرتكبي الخطأ، ولم تفرق من ناحية الخطأ بين درجاته. كما أنها لم تفرق بين مرتكبي الخطأ الفنيين وغير الفنيين، فوجب أن يسأل الطبيب عن كل خطأ ثابت بحقه على وجه اليقين سواء كان خطأ ماديا أو مهنيا ( مصطفى، ١٩٨٤م).

ونرى في هذا الصدد بشأن مساءلة الطبيب عن أي خطأ مادي أو مهني بأنه في مجال الطب يجب مساءلة الطبيب عن جميع أخطائه، سواء كانت مادية أو مهنية، جسيمة أو صغيرة، وأنه لا موجب للترقية بين الخطأ المادي والمهني في مجال المسؤولية الطبية، وذلك بسبب طبيعة المهنة الطبية المسؤولة عن سلامة الصحة وسلامة الحياة الإنسانية. ولصعوبة التفريق في ميدان الأعمال الطبية بين نوع الخطأ المرتكب في كثير من الحالات وتحديد ما إذا كان خطأ ماديا أو مهنيا. فمثلا نسيان مقص أو قطع من الشاش داخل بطن المريض بعد الجراحة قد يكون خطأ ماديا عاديا سببه النسيان والسرعة. ولكن في نفس الوقت يمكن اعتباره خطأ فنيا، لأنه يشكل جزءا من التزام الطبيب بمراعاة الحرص واليقظة، وتطبيق الأصول المهنية المعتمدة والمؤكدة في مثل تلك الحالات. ونجد في المجال الطبي أن ما ينظر إليه على أنه خطأ مادي يمكن أن يكون في الوقت نفسه خطأ فنيا، لأن طبيعة العمل أو الممارسة العادية في الطب تحتاج إلى تقدير حالة المريض الطبية، لأن التعامل مع ما ينظر إليه على أنه حالة عادية متوقف أصلا على التقدير الفني المهني للطبيب، فمثلا عملية استدعاء طبيب أخصائي للكشف على حالة مرضية قد تبدو سلوكا عاديا غير فني من قبل الطبيب المشرف على المريض، ولكن في الحقيقة مثل هذا الإجراء الذي يبدو عاديا يحتاج حتما وبكل تأكيد إلى تقدير فني لحالة المريض التي تتطلب من الطبيب المشرف، (مثلا الطبيب العام) استدعاء

## المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

اختصاصي الجراحة. ففي حالة تقاعس الطبيب المشرف عن استدعاء الطبيب الاختصاصي، وحصول مضاعفات للمريض تقوم المسؤولية الطبية، لأن هذا السلوك العادي من قبل الطبيب المشرف يعتبر خطأ ارتكبه الطبيب، لأنه خالف القواعد العامة المرتبطة بالحرص والحذر، وتقديم العناية اللازمة. وهذا الخطأ يبدو وكأنه عادي، لأنه متعلق باستدعاء طبيب آخر، وليست له علاقة بفنون الطب. ولكن هذا السلوك مرتبط ومبني أصلاً على التقدير الفني المهني لحالة المريض . والقاعدة العامة هي في مجال المسؤولية الطبية أن يخضع الطبيب للمساءلة القانونية عن أي خطأ ارتكبه مهما كان نوعه وحجمه وشكله، وعليه أن يتحمل مسؤولية أخطائه. (شريم . ٢٠٠٠ م : ١٦٤).

### **المبحث الثاني : معيار الخطأ الطبي**

كثير من القضايا والشكاوي في مجال الأخطاء الطبية أظهرت تبايناً كبيراً في مفهوم معيار الخطأ بين الأطراف المعنية - المدعي (المريض) والمدعى عليه (الطبيب) - فمثلاً المريض الذي لم يقم الطبيب بإجراء الكشف الطبي عليه حال وصوله إلى غرفة الطوارئ في المستشفى يعتبر ذلك خطأ ارتكبه الطبيب بحقه. أي إن المريض اعتمد الزمن معياراً، وأنه هو السبب للخطأ دون النظر إلى حالة ووضع الطبيب الذي كان مشغولاً بحالة إسعاف طارئة كانت قد وصلت المستشفى قبل وصول المدعي . كذلك ثار الخلاف بين الفقهاء بشأن معيار الخطأ الطبي، فمنهم من قال إنه يؤخذ في تقدير ذلك بما يعرف بالتقدير الشخصي. ومنهم من قال بالأخذ بالتقدير الموضوعي، حيث يقارن ما وقع من الشخص بتصرف شخص مجرد، يتصور على أنه مثال الرجل العاقل المتبصر، الذي يفترض أنه لا عيب في أعماله وتصرفاته (الجوهري. مرجع سابق. ص ٣٥٣).

ونرى في هذا الموضوع أنه لا بد من وضع معيار يقاس به خطأ الطبيب. وعلى

غرار هذا المعيار يمكن تقدير حصول الخطأ من عدمه . ونعتقد أن المعيار الأنسب في مجال الأخطاء الطبية هو المعيار الموضوعي، وهذا يعني اعتماد نموذج عملي مماثل لقياس مسلك الطبيب المدعى عليه. أي اعتماد سلوك نموذجي لطبيب من أوسط الأطباء، كفاءة وخبرة وتبصرا ودقة، وأن يكون الطبيب من مستوى الطبيب نفسه في الاختصاص، وممن يراعي الحيلة والحذر في عمله، ويبدل الجهد والعناية اللازمة لمعالجة مريضه ويراعي الأصول الطبية المؤكدة والأعراف الراسخة في نظام المهنة، والتقاليد والعادات الطبية التي جرى عليها عرف الأطباء في مثل ظروف المدعى عليه، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالطبيب وقت تنفيذه العمل الطبي. وبمعنى مختصر فإن طريقة استخلاص الخطأ المتمثلة في التقدير الموضوعي تقوم على أساس مقارنة فاعل الضرر (الطبيب) بطبيب مماثل له في التخصص، وظروف العمل، والمستوى والخبرة.

### المبحث الثالث: نماذج الأخطاء الطبية في التطبيق العملي

تتنوع نماذج الأخطاء التي يرتكبها الأطباء ومساعدوهم في مجال المهنة. فقد تكون أخطاء فنية، كأن يوضع أنبوب الأكسجين أثناء التخدير في غير مجراه في الحلق، أو نسيان أداة من أدوات الجراحة داخل جوف المريض، أو يحصل خطأ في اسم المريض ويعطى العلاج لمريض آخر، أو خطأ في استئصال العضو السليم من الجسم بدل العضو المصاب وغيرها كثير. إلا أننا سوف نتناول أكثر النماذج حدوثاً وشيوعاً وهي ما يلي:

#### ١- الامتناع عن العلاج

إن القاعدة القانونية العامة في مجال العقوبات تنص (أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا



## المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

بنص). وإن مجرد الامتناع لا يرتب المسؤولية ما لم يوجد نص يوجب العمل. غير أننا نجد كثيراً من التشريعات الجزائية تعاقب على الإحجام عن مساعدة الغير في ظروف معينة وحالات محددة، بشرط ألا يتعرض المغيث لخطر جدي من جراء تدخله. فنجد مثلاً أن المشرع المصري لم يعاقب على الامتناع المجرد من مساعدة الغير خارج الواجب. أما في مجالنا وهو الامتناع عن تقديم العلاج من قبل الطبيب للمريض، فنجد أن المتفق عليه فقها وقضاء وطبياً أن الطبيب غير ملزم بتقديم العلاج للمريض إلا في حالات محددة وحالات الضرورة، وأن امتناعه لا يشكل سبباً للمساءلة لانعدام الرابطة السببية بين الضرر والخطأ. ونجد في هذا الصدد أن كثيراً من التشريعات الطبية والتعليمات في كثير من الدول قد أقرت حق الطبيب في الامتناع عن تقديم العلاج تحت أسباب مهنية أو شخصية لأي كان، ما لم تكن هناك ضرورة تمنعه من ذلك، وهذا ما يتقرر في الحالات الطارئة وحالات الإسعاف فقط. فليس من حق الطبيب في مثل تلك الحالة أن يمتنع عن تقديم العلاج، ولا يعتبر مسؤولاً عن ما يحدث للمريض من نتائج، وهذا ما نجده واضحاً مثلاً في المادة الثانية عشرة من نظام مزاولة مهنة الطب في المملكة العربية السعودية " للطبيب في غير الحالات الخطرة أو العاجلة أن يعتذر عن علاج مريض لأسباب مهنية أو شخصية مقبولة ". وكذلك نجد المعنى نفسه في المادة السابعة والعشرين من الدستور الطبي الأردني " باستثناء الحالات المستعجلة وظروف الطوارئ فللطبيب الحق بأن يمتنع عن بذل العناية الطبية لأسباب مهنية وشخصية ". من هنا نرى أن امتناع الطبيب عن تقديم العلاج لا يقع ضمن أخطاء الطبيب التي ترتب قيام المسؤولية الطبية إلا في حالات محددة، وهي حالات الإسعاف، والحالات الطارئة، وظروف الطوارئ. إلا أنه في هذا الصدد نرى أنه لا بد من التفريق بين الامتناع عن تقديم العلاج ابتداءً، وبين ترك الطبيب علاج مريض كان قد باشره.

فترى أن من باب الالتزام الطبي ألا يترك الطبيب علاج مريض قد باشره، وإلا اعتبر مسؤولاً عن ما يترتب على ذلك من أضرار أو ضرار قد تحصل للمريض بسبب توقف الطبيب عن متابعة علاج المريض. ففي هذا المجال قد أقرت التشريعات الطبية عدم جواز ترك الطبيب للمريض الذي قد باشر علاجه إلا في حالات محددة وضمن ظروف معينة. فقد أجازت تلك التشريعات الطبية للطبيب أن يتنصل من متابعة علاج ذلك المريض إذا وجد مبرراً لعدم مواصلة تقديم العناية الطبية له. كما إذا أهمل المريض في اتباع تعليمات الطبيب بخصوص العلاج، أو تعمد عدم اتباعها، أو استعان بطبيب آخر خفية، ودون علم الطبيب المعالج بذلك. ولكن التشريعات اشترطت على الطبيب ألا يكون الترك لمواصلة علاج المريض في ظروف غير مناسبة للمريض، وإلا اعتبر الطبيب مسؤولاً عما قد يترتب على ذلك من أضرار للمريض. ونجد في هذا الموضوع أوضح مثال على ذلك ما جاء في المادة الأربعين من الدستور الطبي الأردني " بعد مراعاة ما جاء في المواد (٣١، ٣٥، ٣٨) من الدستور فإنه باستطاعة الطبيب أن يتوقف عن العناية بالمريض شريطة ألا ينتج عن توقفه ضرر مباشر للمريض، وأن يقدم كل ما يلزم وما لدية من معلومات تفيد في مواصلة علاجه". ونجد كذلك أن المادة التاسعة عشر في نظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية تفيد نفس المعني " يجب على الطبيب المعالج إذا رأى ضرورة استشارة طبيب آخر أن ينبه المريض أو ذويه إلى ذلك. كما ويجب عليه أن يوافق على الاستعانة بطبيب آخر إذا طلب المريض أو ذوه ذلك. وللطبيب أن يقترح اسم الطبيب الذي يرى ملاءمة الاستعانة به. وإذا قدر الطبيب المعالج عدم وجود ضرورة لاستشارة طبيب آخر أو اختلف معه في الرأي عند استشارته، فله الحق في الاعتذار عن متابعة العلاج لذلك المريض دون التزام من جانبه بتقديم مبررات لاعتذاره".

**٢- أخطاء التشخيص**

إن تشخيص المرض هو أول أعمال الطبيب بالنسبة للمريض. فعلى ضوء ذلك يتحدد تعامل الطبيب طبياً مع المريض وطريقة علاجه. وإن أي خطأ في تلك المرحلة المهمة والرئيسية يستتبع نتائج قد لا تحمد عقباه، لأنه في هذه المرحلة بالذات تبدأ مسؤولية الطبيب المهنية، وأي تسرع في البت وتقرير حالة المريض قد يوقع الطبيب في خطأ التشخيص إما من الناحية العلمية أو من ناحية إهمال التشخيص .

إن مسألة الخطأ في التشخيص تعامل وفق الاجتهاد المستقر من أن كل خطأ في التشخيص يرتب المسؤولية، ما دام هذا الخطأ لا يرتكب من طبيب محترز ضمن ظروف وشروط الحالة. (محتسب بالله . مرجع سابق . ص ١٣٦). وهذا يقضى بأن يصبح الطبيب منذ اللحظة التي يستدعى فيها لتقديم العلاج ملزماً بأن يوفر للمريض العناية الطبية المطلوبة والتي باستطاعته تأمينها وتقديمها إما شخصياً أو بمساعدة غيره من القادرين على ذلك. ويجب على الطبيب أن يضع تشخيصه بمنتهى الدقة، مستعيناً بالله أولاً ثم بالطرق والوسائل العلمية الأكثر ملاءمة. حيث نجد في موضوع التشخيص مثلاً أن المادة السابعة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية تنص على ما يلي: " يجب على الطبيب أن يقوم بإجراء التشخيص بالعناية اللازمة، مستعيناً بالوسائل الفنية الملائمة، وبمن تستدعي ظروف الحالة الاستعانة بهم من الأخصائيين أو المساعدين، وأن يقدم للمريض ما يطلبه من التقارير عن حالته الصحية ونتائج الفحوصات، مراعيًا في ذلك الدقة والموضوعية ". غير أنه في هذا الجانب نرى أنه لا يمكن اعتبار عدم اللجوء إلى استخدام طريقة أو وسيلة علمية للتحقق من التشخيص والتي لا تزال موضع خلاف علمي خطأ من الطبيب . كما أنه لا يكون الخطأ في التشخيص موجباً للمسؤولية الطبية المدنية إلا إذا

كان خطأ التشخيص هو السبب في حصول الضرر للمريض. ولا يعتبر أيضا الطبيب مسؤولا عن أخطاء التشخيص لكونه لم يستطع - دون إهمال منه - كشف مرض خارج عن نطاق حدود العلم وقت تنفيذه العمل الطبي.

وقد استقر القضاء على أن مجرد الخطأ في التشخيص ووصف العلاج ومباشرة لا يرتب مسؤولية إلا إذا كان هذا الخطأ منطويا على جهل ومخالفة للأصول العلمية الثابتة والمستقرة التي يتحتم على كل طبيب الإلمام بها، بشرط أن يكون الطبيب قد بذل الجهود الصادقة اليقظة التي يبذلها الطبيب المماثل في الظروف القائمة.

### ٣- أخطاء العلاج

مرحلة العلاج هي التطبيق العملي لما أقره التشخيص الطبي، والالتزام بالطبيب بالعلاج هو التزام متولد من طبيعة الواجبات الطبية وماهية التزامات الطبيب تجاه مرضاه. فالملوب من الطبيب - حسب ما تقره الواجبات الطبية- أن يبذل عناية طبيب يقظ في مستواه، ليصل المريض - بأذن الله- إلى الشفاء. وليس من الالتزام هنا أن يضمن الطبيب الشفاء للمريض بعد المعالجة لأن الشفاء أولا من عند الله سبحانه مصداقا لقوله تعالى ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَفِيءُ﴾ (الشعراء: ٨٠). وثانيا أن الشفاء قد يتوقف على عوامل واعتبارات أخرى تكون بعيدة عن سلطان الطبيب وقدرته، ومنها على سبيل المثال عوامل المناعة الجسمية، وحدود العلم، ومرحلة المرض وغيرها كثير. ولقد اعتبر الفقهاء خطأ الطبيب في العلاج خطأ يتصل بالمسائل العلمية، وهو ما سماه البعض خطأ المداواة. فاختيار العلاج اللازم ونوعيته فيما إذا كان دواء أم غير ذلك يقتضي من الطبيب منتهى الدقة والحيلة والانتباه. فالطبيب قد يعتبر مخطئا في العلاج إذا تجاوز تقدير الجرعة التي يحتاجها المريض لدواء ما وكان المقدار معلوما ومستقر

الكمية التي يحتاجها المريض للوصول إلى الشفاء - بإذن الله- أو أن يعطي الطبيب دواء غير مناسب لحالة المريض لاعتقاده العكس، فيكون تقديراً خاطئاً من الطبيب وعلى غير ما تقتضي به أمور المهنة.

وأغلب ما تستلزمه الدقة والحرص أيضاً في أمور العلاج تبدو في حالة استعمال العقاقير الخطيرة، ولا يكفي من الطبيب أن يكون حريصاً ومتنبهاً فقط وإنما عليه عندما يقرر ضرورة استعمال تلك الأدوية أن يشير إلى ذوي المريض أو القائم على رعايته إلى نوعية العلاج وخطورته، فيشدد على الحرص في طريقة تناول الجرعة المصرح بها وعواقب تجاوزها، ويبين الإرشادات والمقادير والمواعيد، وعواقب عدم التقيد بها. كما أن على الطبيب متابعة نتائج العلاج وتأثيراته على المريض وتوقعات الشفاء. فجد مثلاً أن المادة العشرين من اللائحة التنفيذية لنظام مزاولة مهنة الطب في المملكة العربية السعودية تقول: " يلتزم الطبيب بتنبيه المريض أو ذويه إلى ضرورة اتباع ما يحدده لهم من تعليمات، وتحذيرهم من خطورة النتائج التي قد تترتب على عدم مراعاتها بعد شرح الوضع العلاجي أو الجراحي وآثاره ". ومع ذلك فإن الطبيب لا تسقط عنه المسؤولية، حتى وإن نبه المريض أو ذويه إلى خطورة العلاج، وذلك إذا لم تكن حالة المريض تستدعي تعريضه لهذه الأخطار، أو لا توجد ضرورة لذلك، حتى ولو رضي المريض بذلك، لأن على الطبيب ألا يقبل تعريض مريض لعلاج لا تكون فوائده متناسبة مع أخطاره، لأن الضرورة يجب أن تقدر بقدرها. والطبيب يسأل عن خطئه في العلاج إذا كان السبب مرتبطاً بمخالفات ظاهرة واضحة لا تحتل أي نقاش فني، وناجمة عن إخلال بالقواعد والأسس الطبية. أما في حالة الخلاف والاختلاف بين الأطباء من الناحية الفنية حول أفضلية أنواع العلاج حسب قناعا تهم ومدارسهم ومشاربهم العلمية فهذا لا يشكل لوماً، ولا يقيم مسؤولية، ما دام اجتهاد الطبيب هذا لم يخرج عن

نطاق دائرة القواعد والأسس العامة المطبقة وحدودها في مجال العلوم الطبية الحديثة، والتي تعني أن الطبيب على اطلاع متواصل على مستجداتها ذات العلاقة بتخصصه وطبيعة عمله، وهو ملزم بملاحقة ذلك. نجد في ذلك أن المادة التاسعة / ١ من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة تنص على : "يجب على الطبيب أن يعمل على تنقية معلوماته وأن يتابع التطورات العلمية والاكتشافات الحديثة في الحقل الطبي".

#### ٤ - أخطاء الجراحة

تعتبر الجراحة بوصفها فرعاً من فروع الطب المجال الأرحب لدراسة المسؤولية الطبية بجميع وجوها وأشكالها، لأن أخطاء الجراحة هي الأخطاء النموذجية في مجال المسؤولية الطبية. وتبدو أهمية مسؤولية الطبيب الجراح من خلال أهمية الجراحة بحد ذاتها، فهي على جانب كبير من الدقة والخطورة، مما يقتضي من القائمين عليها بذل العناية الفائقة، والحذر والاهتمام والحيطة والانتباه. والجراحة تحكمها القواعد العامة للمسؤولية الطبية، وينطبق عليها أنها التزام بوسيلة وعناية، ولا يمكن أن تكون التزاماً بتحقيق غاية حتى في أبسط الجراحات. ومن المتفق عليه بين الأطباء أن العمل الجراحي يمر بثلاث مراحل هي مرحلة الفحص والإعداد والتحضير، ومرحلة تنفيذ وإجراء العمل الطبي الجراحي، ومرحلة الإشراف والمتابعة للمريض حتى الوصول به إلى الشفاء. ومسؤولية الطبيب الجراح قائمة في جميع تلك المراحل. فيعد الطبيب مثلاً مسؤولاً إذا لم يقيم بفحص المريض فحصاً دقيقاً قبل البدء في العمل الجراحي، حتى يتبين مثلاً ما إذا كانت صحة المريض تحتل الجراحة ووضع المريض تحت البنج العام، وغيرها من الأمور الطبية الفنية الضرورية قبل إجراء العملية الجراحية. والمبدأ المستقر عليه في الفقه والقضاء، وبين الأطباء أن التزام الطبيب الجراح بالعناية والعلاج والإشراف والمتابعة للمريض هو كالتزامه قبل العملية الجراحية، وأن إهماله أو تركه

## المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

للمريض يكشف عن جهله بواجباته، ويعد خطأ تنعقد عليه مسؤولية ملاحقة الطبيب (قايد. مرجع سابق). من هنا نرى أن المسؤولية في الجراحة قائمة ليس فقط من خلال العمل الجراحي، بل تبدأ منذ معاينة المريض وحتى الانتهاء من المعالجة والوصول بالمريض إلى الشفاء بعون الله . فالطبيب الجراح مسؤول عن كل خطأ يصدر منه في تلك المراحل ويسبب ضررا للمريض ، فهو يسأل إذا تجاهل القواعد الثابتة والطرق العلمية المستقرة في حقل الجراحة، كأن يهمل في تنظيف الجرح أو تطهيره، أو يترك بقايا من القماش أو الأدوات أو أجساما غريبة في الجرح، أو في جوف المريض. ويسأل أيضا إذا لم يقوم بعمله الجراحي بالمهارة التي تقتضيها مهنته، أما إن جانب سلوكه مواطن الخطأ، فلا مسؤولية عليه أيا كانت نتيجة عملة الجراحي، فهو لا يضمن للمريض الشفاء، بل يلتزم ببذل العناية الكافية والمبنية على الأصول العلمية السليمة والمستقرة في مجال المهنة. ومن الأمثلة على خطأ الطبيب الجراح ما حدث في مستشفى عام بإحدى الدول، أن طبيباً جراحاً قام بأجراء عملية استئصال للزائدة الدودية لمريض، وبعد أن طهر مكان الجرح بالكحول الطبي، لا حظ وجود بثور بالقرب من مكان إجراء العملية على جسم المريض، فأراد أن يزيل تلك البثور بالكي، لتجنب إحداث عدوى للجرح، إلا أن ما تبقي من آثار كحول التطهير الطبي اشتعل، وسبب حرقاً للمريض، وقد اعتبر الطبيب مسؤولاً عن إهماله هنا لعدم التحقق من زوال الكحول الطبي من ثنية غائرة في مكان اتصال الفخذ بالبطن.

ونرى في المقابل أن الطبيب الجراح لا يسأل عن رفض إجراء عملية مشكوك في نتائجها، وإن كان على الطبيب الجراح بصورة عامة ألا يمتنع عن إجراء عملية جراحية لمريض لمجرد إنها خطيرة طالما أن حالته تستدعيها . كما أن الطبيب الجراح لا يسأل عن إجراء عملية بطريقة دون أخرى ما دامت الطريقتان مسلم بهما علمياً . كما أنه لا

مسؤولية على الجراح إذا اتبع الأصول العلمية السليمة والمستقرة ولم يحصل منه خطأ ما، وحتى لو أنه لم يحصل المريض من العملية على النتائج التي كان يمكن أن يحصل عليها من طبيب آخر أكثر مهارة.

ولابد هنا من التوضيح بأن الطبيب - بصورة عامة وفي الجراحة بصورة خاصة - يعتبر مسؤولاً عن أخطاء المساعدين. ويقصد بالمساعدين كل من له علاقة بالعمل الطبي، ويعمل تحت إشراف الطبيب، وحاصل على ترخيص ممارسة الأعمال الطبية المساعدة، مثل الممرضين والمرضات، والفنيين الطبيين على اختلاف تخصصاتهم. والطبيب يعتبر مسؤولاً عنهم مسؤولية كاملة ومباشرة أثناء قيامه بتأدية المهمة المنوطة به، وإن حدوث أي خلل أو خطأ أثناء ذلك يعتبر من مسؤولية الطبيب المشرف، ويكون الطبيب مسؤولاً عن خطأ المساعد، وتحمل كامل المسؤولية عن ذلك. وذلك لأن قواعد المسؤولية في هذا المجال أقرت بمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعيه، ويعتبر الطبيب المشرف متبوعاً والمساعد تابعاً له. وليس أدل وأوضح على ذلك من نسيان قطع من الشاش في جوف المريض بعد إجراء العملية الجراحية. فالمرضة المسؤولة عن عملية التأكد من عدد قطع الشاش المستخدم أثناء الجراحة تقوم بعملها تحت إشراف الطبيب الجراح، وهو المسؤول أمام المريض وليست هي.

## الفصل الثاني (الضرر الحاصل)

### المبحث الأول : تحديد معنى الضرر في المجال الطبي

تعددت وجهات النظر في وضع تعريف لمعنى الضرر. فقد أعطى بعض الفقهاء تعريفاً للضرر مثل العلامة الشيخ الزرقا، الذي قال عنه (أنه هو ما يؤدي الشخص في



نواح مادية ومعنوية). وعرفه مازو (بأنه الأذى الذي يصيب الإنسان في جسمه أو شرفه أو عواطفه). وقال عنه آخرون (إنه المساس بحق من حقوق الإنسان) (محتسب بإثمه . مرجع سابق . ص ٢٣٢). إلا أن التعريف المستقر عليه لدى غالبية الفقهاء هو: (أن الضرر حالة نتجت عن فعل إقداما أو إحجاما مست بالنقص أو بما يعنيه قيمة مادية أو معنوية أو كلاهما للشخص). ونرى أن هذا التعريف هو الأقرب لحال الضرر في المجال الطبي، والذي يمكن على ضوء ذلك تعريفه بأنه (حالة نتجت عن فعل طبي مست بالاذى المريض، وقد يستتبع ذلك نقص في حال المريض أو في معنوياته أو عواطفه). ويعتبر حصول الضرر ركنا أساسيا من أركان مسؤولية الطبيب المدنية، إذ إن تلك المسؤولية شأنها شأن النظرية العامة للمسؤولية المدنية تقتضي وجود الضرر لكي يقع الطبيب تحت طائلتها، فليس مجرد حصول الخطأ من الطبيب كافيا لإقامة الدليل على تحقق المسؤولية، بل يجب أن يكون هناك ضررا حصل للمريض بسبب ذلك الخطأ الطبي. كذلك فإن القواعد الحقوقية العامة تقر أنه لا يكفي قيام المسؤولية الطبية أن يرتكب الطبيب خطأ مهنيا، بل المفروض أن يكون هذا الخطأ سبب ضررا للمريض، لأن قيام المسؤولية يستهدف جبر هذا الضرر بالتعويض عنه، وهذا ما استوجب اعتبار الضرر ركنا من أركان قيام المسؤولية الطبية (شريم . مرجع سابق . ٢٠٠٠ م). ونجد في هذا المجال أن المادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية نصت على ما يلي: "كل خطأ مهني صدر من الطبيب أو أحد مساعديه وترتب عليه ضرر للمريض يلتزم من ارتكبه بالتعويض، وتحدد اللجنة الطبية الشرعية المنصوص عليها في هذا النظام مقدار هذا التعويض". وجاء في المادة (٢٢٢) من القانون المدني السوري ما نصه: "يلتزم المسؤول بالتعويض عن الضرر المتوقع، لأن الخطأ في المسؤولية التقصيرية يعتبر مخالفا للنظام العام، فيتحمل

الطبيب مسؤولية كل الضرر الذي يصيب المريض ". وفي قرار لمحكمة التمييز الأردنية في قرارها رقم ٩٥/٤٢٤ بأن الطبيب يسأل عن إلحاقه تشويها في وجه المجني عليها، ويلزم بتكاليف عملية التجميل لإعادة الحال إلى ما كان عليه. إضافة إلى ما حكمت به المحكمة من تعويض عملا بالمادتين (٢٦٦، ٢٧٤) من القانون المدني الأردني (خريس، ١٩٩٩م : ٢٣) .

### المبحث الثاني : أقسام الضرر في المجال الطبي

يقسم الضرر الذي يلحق بالمريض نتيجة الأخطاء الطبية إلى ثلاث أقسام هي :

- ١-الضرر الجسدي.
- ٢-الضرر المالي.
- ٣-الضرر المعنوي.

#### أولاً: الضرر الجسدي

وهو الضرر الذي يصيب الإنسان في جسمه . وهو يمثل إخلالا بحق مشروع للمضروب، وهو حق سلامة الجسم وسلامة الحياة . فقد نصت المادة السابعة من واجبات الطبيب العامة في اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية على أنه: (يمارس الطبيب مهنته لصالح الفرد والمجتمع في نطاق احترام حق الإنسان في الحياة وسلامته وكرامته مراعيًا في عمله العادات والتقاليد السائدة في المملكة مبتعدًا عن الاستغلال). فالتعدي على الحياة ضرر بالغ، وإتلاف عضو من الجسم، أو إحداث تشويه فيه أو نقص وظيفي هو أيضا ضرر جسدي. فمع هذا الضرر الجسدي يصبح المضروب غير قادر على ممارسة الحياة الاعتيادية الطبيعية، بسبب ما لحق في جسمه من ضرر، والذي قد ينعكس على قواه الجسمية في العيش والكسب والعمل وغيرها. وهذا الأمر يتعارض مع أهداف الرعاية الصحية والتعليمات والواجبات التي نصت عليها اللوائح و الأنظمة لهذه المهنة الإنسانية. وقد يكون الضرر الجسدي

بأحدى صورتين وذلك على النحو التالي:

الضرر الجسدي المميت :

يقصد به الضرر الطبي الذي نجمت عنه وفاة المريض. وهو أشد أنواع الضرر لإصابته الروح. ومثاله تأخر طبيب التخدير المشرف على حالة المريض المخدر أثناء العملية، بعدم الإسراع والسعي إلى إفاقة المريض وحصول موت خلايا المخ، وبالتالي موت الدماغ.

الضرر الجسدي غير المميت :

هو الضرر الذي يؤدي إلى تعطيل كلي أو جزئي في بعض وظائف الجسم. مثل أتلانف العين بخطأ طبي في المعالجة.

ثانيا: الضرر المالي

المقصود بالضرر المالي في المجال الطبي هو الخسارة التي تصيب الذمة المالية للشخص الذي لحق به الضرر. ويشمل هذا الضرر ما لحق بالمريض من خسارة مالية، كمصاريف العلاج والأدوية، والإقامة في المستشفى، ونفقات إصلاح الخطأ، بالإضافة إلى ما فات المضرور من كسب مشروع خلال تعطله عن عمله .

ثالثا: الضرر المعنوي

يراد بالضرر المعنوي الأذى الذي يصيب المصلحة المشروعة للشخص، فيسبب ألما معنويا أو نفسيا للمضرور، لمساسه بالكيان الاعتباري للشخص. فهذا النوع من الضرر لا يصيب الإنسان مباشرة في جسده أو ماله، بل يصيب الشخص في شعوره وعواطفه، نتيجة معاناة قد تنتج عن آلام جسدية أو نفسية. ومن الأمثلة على ذلك أن يذاع عن شخص أنه مصاب بمرض خطير أو نحو ذلك. فهذا الإعلان قد يسيئ إلى

سمعة الشخص أو يحط من مركزه الاجتماعي أو المالي، وبالتالي فهو يلحق بالشخص أضراراً معنوية، لأنه أصاب أموراً معنوية يحرص الإنسان عليها في الحياة .

وهنا نجد أن المادة الثانية والعشرين من اللائحة التنفيذية لنظام مزاوله مهنة الطب في المملكة العربية السعودية تنص في هذا الجانب على ما يلي: " يجب على الطبيب أن يحافظ على الأسرار التي علم بها عن طريق مهنته ولا يجوز له إفشاؤها إلا في حالات محددة " . والحالات التي يجوز للطبيب إفشاؤها والإعلان عنها هي :

(١) إذا كان الإفشاء مقصوداً به الإبلاغ عن وفاة ناجمة عن حادث جنائي.

(٢) إذا كان الإفشاء بقصد التبليغ عن مرض سار أو معد.

(٣) إذا كان الإفشاء بقصد دفع الطبيب لاتهام موجه إليه من المريض أو ذويه يتعلق بكفاءته، أو بكيفية ممارسته للمهنة.

(٤) إذا وافق صاحب السر كتابة على إفشائه، أو كان الإفشاء لذوي المريض مفيداً لعلاجهم.

وفي قرار لمحكمة مصر الوطنية جاء فيه " أن الأمراض من العورات التي يجب سترها حتى ولو كانت صحيحة . فإذا عتقتها في محافل عامة وعلى جمهرة المستمعين يسيء إلى المرضى إذا ذكرت أسماءهم وبالأخص بالنسبة للفتيات، فإنه يضع العراقيل في طريق حياتهن وهذا خطأ يستوجب التعويض " (السنهوري . ١٩٦٦ م : ٨٦٥).

## الفصل الثالث

### (علاقة السببية بين الخطأ المرتكب والضرر الحاصل وانتفاء المسؤولية الطبية)

#### المبحث الأول: علاقة السببية

المقصود بعلاقة السببية وجود رابطة مباشرة ما بين الخطأ الطبي المرتكب من قبل الطبيب والضرر الذي أصاب المريض. ووجود رابطة سببية ركن أساسي في قيام المسؤولية الطبية، إذ لا يكفي لقيام المسؤولية في مجال الخطأ الطبي وقوع الضرر، بل لابد أن يكون ما لحق بالمريض من ضرر نتيجة مباشرة للخطأ الطبي الذي أحدثه الطبيب، وأن يرتبطا ببعضهما ارتباطاً العلة بالعلول، والسبب بالمسبب، فلا يمكن تصور حصول الضرر للمريض لو لم يقع الخطأ من الطبيب. ولهذا تؤثر القول بوجود توافر رابطة السببية المباشرة بين الخطأ الطبي المرتكب والضرر الحاصل للمريض. وهذا ما ذهب إليه أغلب الفقهاء ورجال القانون. فنجد القانونيين في فرنسا مثلاً يرون في ذلك إن الطبيب لا يعتبر مسؤولاً إلا إذا وجدت علاقة سببية بين خطئه والضرر الحاصل للمريض. (سعد. مرجع سابق، ص ٤٧٦)

ونرى هنا أنه لقيام المسؤولية الطبية لابد من وجود رابطة تربط بين الخطأ المرتكب من الطبيب والضرر الحاصل للمريض، مع أن معرفة وجود رابطة سببية أو عدم وجودها تعتبر من المسائل الدقيقة، وتحديدها يعتبر من الأمور العسيرة والشاقة، نظراً لتعقيد الجسم البشري من النواحي الفيزيولوجية والتشريحية وتغير حالاته المرضية، إذ تعدد أسباب حدوث الضرر أحياناً وتتداخل، وقد تنسب إلى أشخاص

متعددین أحيانا أخرى. أو يكون بعض الأسباب صادرا عن المريض نفسه، سواء بفعله أو بطبيعة استعداده. وهنا يتضح مدى الدور الذي يقع على الجهة المختصة في معرفة الأسباب. فهي مطالبة في مجال حصول الضرر للمريض بأن تنسب الضرر إلى أسبابه.

### **المبحث الثاني: انتفاء المسؤولية عن الطبيب**

تتحدد طرق انتفاء المسؤولية الطبية والتخلص منها بإثبات السبب الأجنبي الذي يقطع رابطة السببية بين الخطأ الطبي المرتكب والضرر الحاصل للمريض. وقد جاء في نص المادة (٢٦١) من القانون المدني الأردني أنه إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كأفة سماوية، أو حادث فجائي، أو قوة قاهرة، أو فعل الغير، أو فعل المتضرر، كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون أو الاتفاق بغير ذلك. ومما يدخل تحت مفهوم السبب الأجنبي: القوة القاهرة (الحادث الفجائي)، خطأ الغير، خطأ المريض (فعل المصاب).

**القوة القاهرة:** إن القوة القاهرة أو الحادث الفجائي تعتبر شيئا واحدا، مع أن بعض الفقهاء قد اعتبرهما مختلفين. فقالوا إن القوة القاهرة هي الفعل الذي يستحيل دفعه، بينما الحادث الفجائي هو الحال الذي لا يمكن توقعه. إلا أن الحقيقة أن القوة القاهرة يجب أن تكون حادثا ليس فقط لا يمكن دفعه، بل أيضا لا يمكن توقعه. وكذلك الأمر بالنسبة للحادث الفجائي لا يمكن أن يكون غير ممكن التوقع، وإنما كذلك مستحيل الدفع. لذلك كان إجماع الفقهاء في نهاية الأمر قائما على عدم التمييز بينهما وهو ما سار عليه القضاء واستقر. (محاسب بالله . مرجع سابق . ص ٢٦٣). والقوة القاهرة تعني الأمر الذي لا يمكن توقعه أو تلافيه، وهو خارج عن الإرادة، ومن شأنه إذا حدث أن يجعل الوفاء بالالتزام أو العهد مستحيلا (الفضل. ١٩٩٦م : ٢٨). فمثلا الصاعقة التي تنزل وتحرق الأجهزة الكهربائية وتعطلها أثناء قيام الطبيب بإجراء

عملية جراحية هي قوة القاهرة، وكذلك الحروب والزلازل وغيرها كثير. ولعل اقرب مثال على ذلك في العمل الطبي عدم مقدرة الطبيب الجراح الوصول لإجراء عملية مستعجلة لمريض بسبب تعرض الطبيب لحادث سير في الطريق قبل وصوله إلى المستشفى. فما يلحق بالمريض من أضرار أو مضاعفات أو حصول الوفاة ليس بسبب الطبيب، لأن تأخر الطبيب أو عدم وصوله كان بسبب أجنبي، هنا وهو القوة القاهرة، أو الحادث الفجائي الذي حصل للطبيب .

خطأ الغير: أن المقصود بالغير في المجال الطبي هو أي شخص آخر غير المريض (المضرور نفسه)، أو الطبيب المعالج. كما يشترط ألا يكون الغير من بين الأشخاص الذين يعتبر الطبيب مسؤولاً عنهم، كالمساعدين أو المرضى، وإلا كنا بصدد مسؤولية الطبيب عن تابعيه . فمثلاً إذا تبين للطبيب المعالج أن سبب عدم التئام الكسر لدى المريض، أو حصول عاهة مستديمة هو مراجعة المريض لجبر الكسور الشعبي وحصول الخطأ منه، فهذا يعني أن شخصاً آخر هو السبب في حصول الضرر للمريض. وبذلك يمكن دفع المسؤولية عن الطبيب المدعى عليه.

إلا أن الطبيب لا يستطيع دفع المسؤولية عن نفسه إذا حصل الخطأ من المساعد له، لأن فعل المساعد مسؤول عنه الطبيب المعالج، ولأن المساعد للطبيب ليس من الغير، كما أشرنا سابقاً. كما أن الطبيب لا يستطيع أن ينفي المسؤولية عن نفسه بحجة حصول الخطأ من الغير، إذا حصل الخطأ من الممرضة أو (المريض) التي أعطت المريض جرعات من الأدوية أكثر من الحدود المطلوبة والمحددة لهذا المريض، لأن الممرضة تقوم أساساً بالعمل الطبي بإشراف الطبيب المعالج وطبقاً لتوجيهاته وتعليماته، وهي من تابعيه .

خطأ المريض (المضرور): قد يكون المريض نفسه أحياناً هو السبب الوحيد في

حصول الضرر. وإذا أثبت القائم بالعمل الطبي ذلك تخلص من المسؤولية الطبية ولا يلزم بدفع التعويض . فالمريض الذي يعتمد إهمال إرشادات الطبيب وتعليماته في العلاج، أو يتناول جرعات الأدوية بصورة مخالفة لتعليمات الطبيب ويلحق ضرراً بنفسه وجسده يتحمل وحده مسؤولية الضرر الناتج. ومن الأمثلة على خطأ المريض والذي يقطع رابطة السببية هو إهمال المريض العناية بالجرح بعد العملية، من حيث مراجعة الطبيب لمتابعة الجرح، وإجراء الغيار والتطهير اللازم. فهذا الإهمال قد يؤدي بالنهاية إلى تلوث الجرح جرثومياً وقد ينتهي الأمر بتسمم الدم ومن ثم الوفاة. فهنا لا يسأل الطبيب، لأن السبب هو إهمال المريض في المتابعة، وكذلك الحال إذا غادر المريض المستشفى قبل إتمام العلاج على مسؤوليته رغم نصح الأطباء له أو هرب قبل شفاؤه. ويتحقق خطأ المريض ليس فقط بالفعل الإيجابي، وإنما كذلك بالأفعال السلبية. فمثلاً مجرد إخفاء المريض عن الطبيب المعالج حقيقة أمر لا يسأل عنه الطبيب، أو مما لا يتكشف للطبيب حتى بعد إجراء الفحوص وضمن حدود المطلوب من الطبيب المعتاد، وكان ذلك الإخفاء مما يولد الضرر للمريض بالاشتراك مع فعل الطبيب الخاطئ. فالإخفاء الواقع من المريض لأمر قد يسبب الضرر ليس إلا خطأ يستوجب الاعتبار.

### النتائج والتوصيات

إن موضوع المسؤولية الطبية وأخطاء الأطباء يستحق الاهتمام والعناية والبحث. وذلك لاتصاله بأعز ما في الحياة، وهو سلامة جسم الإنسان والمحافظة عليه من الأخطار والأخطاء التي قد يرتكبها بعض الأطباء، الذين نسلهم أنفسهم من أجل درء الأخطار الصحية عنا أحياناً، حيث إن لهذا الجسم البشري حرمة وحمايته التي وردت في الشريعة الإسلامية، ونادت بها القوانين الوضعية والتي تحاسب وتوقع



## المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية

المسؤولية والعقاب على كل من يرتكب عملاً يمس سلامة هذا الجسم، ومنهم الأطباء عندما يمارسون عملهم الذي هو في الأساس للمحافظة على سلامة هذا الجسم الإنساني ودرء الأمراض عنه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث مايلي:

١- إن مهنة الطب مهنة إنسانية خاصة، وضعتها التشريعات المناسبة في جميع أنحاء العالم، ووضعتها أنظمة وشروط تنظم مزاولة هذه المهنة الإنسانية، وتوضح هذه الأنظمة الواجبات والالتزامات على من يمارسها من الأطباء ومساعدتهم تجاه مرضاهم وتجاه المجتمع، وتحاسب من يخالفها أو من يقصر فيها، فاصبحت لهذه المهنة قواعدها وأصولها العلمية والفنية المستقرة، التي على الطبيب دائماً أن يراعيها أثناء ممارسته العمل الطبي. والتي لم تستقر إلا بعد أن أخذت من أصحابها مزيداً من الجهد وكثيراً من العمل، حتى أضحت قواعد الأعمال الطبية والمسؤولية الطبية على درجة كبيرة من الوضوح.

٢- إن للمسؤولية الطبية المدنية ثلاثة أركان أساسية، ولا يمكن أن تقوم مساءلة الطبيب إلا على أساس تحقق هذه الأركان الثلاثة، وهي حصول خطأ من الطبيب المعالج، وحصول ضرر للمريض بسبب خطأ الطبيب، ووجود علاقة أو رابطة تربط بين الخطأ المرتكب من الطبيب والضرر الحاصل للمريض.

٣- تبين لنا أن الطبيب - ضمن أحكام المسؤولية الطبية - يسأل عن جميع أخطائه أثناء ممارسة العمل الطبي، سواء كان الخطأ مهنياً أم غير ذلك، وسواء كان جسيماً أو يسيراً في حالة ثبوت ذلك الخطأ في حقه، وأنه ملزم كذلك - ضمن هذه الأحكام - بالتعويض أو الضمان عن الضرر الذي لحق بالمريض من جراء تلك الأخطاء. هذا

بالإضافة إلى أن الطبيب يعتبر مسؤولاً عن أخطاء المساعدين بحكم مسؤولية المتبوع عن عمل تابعيه.

٤- تبين لنا أن الأضرار التي تلحق بالمريض نتيجة الأخطاء الطبية لا تقتصر فقط على الضرر الجسدي المباشر، بل إن تلك الأضرار قد تتعداه إلى إحداث أضرار معنوية أو أضرار مالية.

٥- تبين لنا من خلال هذا البحث أن المسؤولية يمكن انتفاؤها عن الطبيب، إذا ثبت أن هناك سببا أجنبيا أو فعل للغير، أو فعل المريض نفسه قد شاركت في إحداث الخطأ الذي نتج عنه الضرر .

## التوصيات

١- ضرورة توعية الكوادر الصحية والقائمين بالعمل الطبي، خاصة الأطباء بالواجبات والالتزامات التي تفرضها القوانين واللوائح التي تنظم هذه المهنة الإنسانية، وذلك لأن معرفة تلك الأنظمة ومراعاتها والتقيد بها يشكل منطلقا أساسيا للسلوك الطبي والضروري لضمان سلامة الموقف الذي أصلا لا يقوم بدونها.

٢- نرى أنه لا بد من تفعيل التعليمات واللوائح والتشريعات التي تنظم مزاولة مهنة الطب، خاصة في ما يتعلق بالواجبات والالتزامات من جانب الأطباء تجاه مرضاهم ، وكذلك التشريعات التي تتعلق بالأخطاء الطبية .

٣- نظرا لأن قضايا الأخطاء الطبية في نمو وازدياد نتيجة التطورات السريعة في المجال الطبي، وفي ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة لهذا الموضوع، خاصة في مجتمعاتنا العربية. فإننا نوصي بإيجاد آليات دقيقة للمراقبة والإحصاء، والتدقيق في الأخطاء

الطبية من قبل هيئات مستقلة متخصصة حتى يتم الوقوف على حجم المشكلة وكشفها، وبيان أسبابها والتعلم منها، ووضع الاحتياطات لتجنبها والتقليل منها ما أمكن.

٤- نرى أن من العدل أن تتم ملاحقة الأخطاء الطبية من قبل جهات تتصف بالحياد والنزاهة، وهي الجهات القضائية، وأن تستعين تلك الجهات -عند النظر في قضايا المسؤولية الطبية- بالخبرة الطبية التي يقدمها الخبراء من الأطباء على اختلاف تخصصاتهم .

٥- نرى أنه في مجال الأخطاء الطبية لا بد من ضمان حقوق المتضرر وحماية الطبيب، حتى يستطيع الطبيب أن يمارس عمله بحرية دون خوف من تبعات المسؤولية خاصة من ناحية التعويض الملزم للطبيب مرتكب الخطأ الطبي، حتى لا يبقى موضوع المسؤولية الطبية عن أخطاء الأطباء سيفاً مسلطاً على رؤوس الأطباء، وذلك من خلال إيجاد نظام التأمين عن الأخطاء الطبية في مجتمعاتنا العربية، والذي أصبح ضرورة ملحة كي يضمن في النهاية للمتضرر حقه، ويحمي الطبيب من الناحية المادية ويمكنه من العمل بأمان وحرية حتى يتقدم الطب والأطباء في بلادنا من أجل خدمة الإنسان والمحافظة على النفس البشرية.

٦- كما نوصى بالآتي يُسأل الطبيب عن أخطأ الغير من تابعيه من المساعدين أو غيرهم، على الرغم من مسؤولية الإشراف عليهم، وذلك لأننا نرى أن الطبيب في أحيان كثيرة لا يختار أعضاء فريقه من المساعدين، خاصة إذا كان الطبيب يعمل في مرفق عام أو مستشفى حكومي، حيث لا دور له في تعيين المساعدين أو اختيارهم.

## المراجع

- ١- ابن قيم الجوزية . ( ١٤٠٥هـ ) . زاد المعاد في هدى خير العباد . ج ٢٢ .
  - ٢- الجوهري، محمد (١٩٥٢م) . المسؤولية الطبية في قانون العقوبات . القاهرة . رسالة . جامعة القاهرة .
  - ٣- حسن، ضياء نوري(١٩٨٦م) . الطب القضائي . الموصل . دار الكتب للنشر .
  - ٤- خريس، خلود (١٩٩٩م) . المسؤولية الطبية المدنية . عمان نقابة المحامين الاردنيين .
  - ٥- داود، جوزيف(١٩٨٧م) . المسؤولية الطبية المدنية والجزائية وتأمين الاطباء من المسؤولية عن أخطائهم . دمشق . مطبعة الإنشاء .
  - ٦- سعد، أحمد(بدون تاريخ) . مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه . القاهرة . دار الطبيجي .
  - ٧- السنهوري، عبدالرزاق(١٩٦٦م) . الوسيط في شرح القانون المدني الجديد . القاهرة .
  - ٨- السعيد ، كامل (١٩٨٨م) . شرح قانون العقوبات الاردني الجرائم الواقعة على الإنسان . عمان . مطابع الدستور التجارية .
  - ٩- شرف الدين، أحمد(١٩٨٦م) . مسؤولية الطبيب . الكويت . ذات السلاسل للطباعة والنشر .
  - ١٠- شريم ، محمد (٢٠٠٠م) . الاخطاء الطبية بين الالتزام والمسؤولية . عمان . المطابع التعاونية .
  - ١١- الشهراني، محمد(١٤١٧هـ) . أحكام المسؤولية الجنائية عن أخطاء الأطباء وتطبيقاتها . رسالة ماجستير غير منشورة . الرياض . أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
  - ١٢- الشنتيطي، محمد(١٩٩٣م) . أحكام الجراحة الطبية . الطائف . مكتبة الصديق .
  - ١٣- عبدا لستار، فوزية(١٩٧٧م) . شرح قانون العقوبات . القاهرة . دار النهضة .
  - ١٤- الفضل، منذر(١٩٩٦م) . المسؤولية الطبية . مجلة السماعة نقابة الأطباء الأردنية . عمان .
  - ١٥- الفضل، منذر(١٩٩٥م) . القانون الطبي . مجلة السماعة نقابة الأطباء الأردنية . عمان .
  - ١٦- قايد، أسامة(١٩٩٠م) . المسؤولية الجنائية للأطباء . القاهرة . دار النهضة .
  - ١٧- مصطفى، محمود(١٩٨٤م) . مسؤولية الأطباء الجراحين . القاهرة مجلة القانون والاقتصاد .
  - ١٨- محتسب بالله، بسام(١٩٨٤م) . المسؤولية الطبية المدنية والجزائية . دمشق . دار الإيمان .
- الوثائق الرسمية
- ١- اللائحة التنفيذية لمزاولة مهنة الطب في المملكة العربية السعودية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/٣ تاريخ ١٤٠٩/٢/٢١ هـ .
  - ٢- مجموعة التشريعات الجزائية الأردنية . نقابة المحامين الأردنيين ١٩٩٥م .
  - ٣- الدستور الطبي الاردني . نقابة الاطباء الاردنية ١٩٧٢م .

**الشباب والعمل التطوعي:**  
**دراسة ميدانية على طلاب المرحلة الجامعية في مدينة الرياض**

---

**الدكتور/ راشد بن سعد الجاز**  
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الرياض - المملكة العربية السعودية

---



### الملخص

يزداد الاهتمام بالعمل التطوعي في الوقت العاصر كونه رافداً أساسياً للجهود الحكومية. كما أن للشباب كلفة مهمة ومتزايدة في المجتمع دوراً كبيراً في مسيرة العمل التطوعي. ومن هذا المنطلق تناولت الدراسة عدداً من القضايا المتصلة بالشباب والعمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، لاسيما فيما يتعلق برغبة الشباب ومشاركتهم في العمل التطوعي والعوامل المرتبطة بذلك. وقد استغذمت الدراسة المسح الاجتماعي لعينة من الشباب من طلاب الجامعة في مدينة الرياض بلغت ١٦٢ مبحوثاً.

وقد أظهرت الدراسة أنه مع أن غالبية الشباب لديهم وقت فإن غالبيتهم ليست لهم مشاركة في العمل التطوعي. لكن في المقابل، عبر غالبية المبحوثين عن رغبتهم في المشاركة في العمل التطوعي وخدمة مجتمعهم، مما يشير إلى وجود عوائق تحد من مشاركتهم في العمل التطوعي، وقد تطرقت إليها الدراسة.

وتناولت الدراسة العوامل التي ترفع الشباب في المشاركة في العمل التطوعي من وجهة نظرهم. كما تبنت الدراسة نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير العلاقة بين رغبة الشباب في المشاركة في العمل التطوعي وعدد من العوامل المرتبطة بتلك الرغبة، مما يساعد في تطوير العمل التطوعي في المملكة وتوسيع نطاق المشاركة التطوعية بين الشباب.

### تمهيد

يحتل العمل التطوعي في الإسلام شأنًا عظيمًا، فقد حث الإسلام المسلمين على التطوع في أعمال البر والخير والتعاون فيما بينهم فيما يخدم الأفراد والمجتمع. ولعل الآية الكريمة تحمل توجيهاً عاماً للمسلمين حيث يقول جلّ قائل ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٢) ويشير من يقوم بذلك بالأجر والثواب العظيم. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ (الاسراء: من الآية ٩)

وأكد الإسلام على أن من أفضل الأعمال التي يقوم بها المسلم هو فعل الخير للآخرين، بل وقرن الله محبته لعبده المسلم بمدى نفعه للآخرين، وهذه منزلة عظيمة. ففي الحديث الشريف "أحب الناس إلى الله أنفعهم وأحب الأعمال إلى الله عز وجل

سرور تدخله على مسلم أو تكشف عنه كربة أو تقضي عنه ديناً أو تطرد عنه جوعاً ولئن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في المسجد شهراً، ومن كف غضبه ستر الله عورته، ومن كظم غيظاً ولو شاء أن يمضيه أمضاه ملأ الله قلبه رضا يوم القيامة، ومن مشى مع أخيه المسلم في حاجته حتى يثبتها له أثبت الله تعالى قدمه يوم تَزَلُّ الأقدام، وإنَّ سوء الخُلُق ليفسد العمل، كما يفسد الخل العسل<sup>(١)</sup> . وفي الحديث الشريف السابق تتجلى معاني سامية تتضح فيها أهمية العمل التطوعي ومكانته في الإسلام والاجر العظيم للقائمين به، بل ومن المعايير الإسلامية التي يُنظر إليها في الحكم على الأفراد مدى نفعهم للناس ولمجتمعهم. ففي الحديث الشريف " خير الناس أنفعهم للناس<sup>(٢)</sup> " .

إنَّ اهتمام المجتمع المسلم بدراسة العمل التطوعي وقضاياها أمر مهم، وذلك للسعي لتفعيل العمل التطوعي في المجتمع كقيمة إسلامية حتَّى عليها الشارع الكريم. ولعل هذه الدراسة خطوة نحو هذا الاتجاه.

## مشكلة الدراسة وأهميتها

تتسم الجهود التطوعية في المملكة العربية السعودية بأنها محدودة ومشتتة، وتحظى المنظمات والهيئات الخيرية الإسلامية في المملكة بالقسط الأكبر من تلك الجهود. فهيئات خيرية كالدوة العالمية للشباب الإسلامي وجمعية الحرمين الخيرية تعتمد على

---

(١)حديث حسن، أخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني عن ابن عمر، وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم الحديث ١٧٦.

(٢)حديث حسن، أخرجه الطبراني والدارقطني عن جابر بن عبدالله، وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، رقم الحديث ٣٢٨٩.



## الشباب والعمل التطوعي

عدد من المتطوعين في تنفيذ برامجها. وتتصف كثير من الجهود التطوعية بأنها جهود موسمية تتركز في أوقات الحج ورمضان، ففي خدمة الحجيج يُساهم ما يقارب من ٢٠٠٠ شاب سنوياً يُمثلون عدداً من الجهات وهي وزارة المعارف والجامعات، ومؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والرئاسة العامة لرعاية الشباب، ويُساهمون في أعمال تتصل بمسح المشاعر في منى وعرفات وترقيمتها، وإعداد الخرائط التنظيمية لها، وإرشاد الحجاج التائهين وإيصالهم إلى مقر بعثاتهم، كما يُشارك حوالي ٢٠٠ كشاف من الرئاسة العامة لرعاية الشباب في تنظيم حركة الحجيج في المجازر بمنطقة منى بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (الخضيري، ١٤٢٢هـ، الصلوي، ١٤٢٢هـ). ويُساهم الشباب في أعمال تطوعية تتعلق بتقطير الصائمين في شهر رمضان، سواء من خلال مؤسسات أو مساجد، أو بجهود فردية.

إنَّ الجهود التطوعية في المجتمعات العربية والمملكة العربية السعودية على سبيل المثال مازالت دون المستوى المطلوب، مقارنة بالمجتمعات الغربية التي أصبح فيها العمل التطوعي عملاً مؤسسياً منظماً، ويمثل رافداً أساساً للأجهزة الحكومية في تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع، بل وقد يفوق المؤسسات الحكومية في خدماته وتقنياته. وفي هذا يؤكد زرمان أنَّ "الغرب قد بلغ شأنًا كبيراً في مجال العمل التطوعي وخطأ فيه خطوات عملاقة، بينما تراجع المسلمون في هذا المجال تراجعاً كبيراً، وغلب عليهم التخلف والقصور، بعد أن شهدت عصورهم الزاهرة أدواراً مشرقة في خدمة الإنسانية، وهم يقفون اليوم في آخر الأمم المهتمة بالعمل التطوعي في وقت هم أشد الناس حاجة إليه" (زرمان، ١٤٢١هـ: ٩). وهذا لا يتناسب مع وجود أرض خصبة للعمل التطوعي. حيث أولى الإسلام التطوع أهمية كبيرة، وحث عليه، وبين فضل القيام بخدمة الآخرين. ولعل الآية الكريمة التالية تُمثل نبهراً، قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ

وَأَلْتَقَوْا<sup>١</sup> (المائدة: من الآية ٢) بل وبشّر القائمين بأعمال الخير بالمشوبة العظيمة. قال تعالى ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نُّجُونِهِمُ إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١١٤). وفي الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أحبّ العباد إلى الله تعالى أنفعهم لعياله"<sup>(١)</sup>. ومما لا شك فيه أنّ القيم الدينية التي تحت على فعل الخير والتعاون بين الناس لها أثر كبير في نفوس أفراد المجتمع في المملكة. وهذه الدراسة تسعى لإلقاء الضوء على العمل التطوعي، وإبراز الدور الذي يضطلع به في المجتمع في الوقت الحاضر.

ويمثّل الشباب حجر أساس لدفع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، حيث يُشكل فئة الشباب في المملكة الأعمار بين ١٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة ما يقارب ثلث السكان حسب الإحصائية السكانية لعام ١٩٩٩م. لذا فإنّ معرفة مدى رغبة الشباب المشاركة في العمل التطوعي والعوامل التي تدفعهم للمشاركة - والتي هي محور هذه الدراسة - أمر تزداد أهميته في وقتنا الحاضر، نظراً لما للأعمال التطوعية من دور كبير في تنمية المجتمع ولما ستثمر عنه من استغلال أمثل لأوقات الشباب بما يعود عليهم بالنفع.

إنّ المشكلات التي يواجهها أفراد المجتمع في وقتنا الحاضر قد تعددت وتعمّدت، وبرزت احتياجات لم تكن موجودة في السابق، نتيجة للتطور الحضري والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع السعودي. وأمام ذلك أصبح من الصعب على قطاع واحد - ويقصد بذلك القطاع الحكومي - مواجهة تلك المشكلات، أو إشباع تلك الاحتياجات. لذا فإنّ الأمل معقود على الجهود التطوعية للمساهمة في خدمة

(١) حديث حسن، أخرجه عبدالله بن أحمد عن الحسن مرسلاً، وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته، حديث رقم ١٧٢.

المجتمع، جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية، ولقيام العمل التطوعي بدوره يجب الوقوف على رأي الشباب في كثير من القضايا المتصلة بالعمل التطوعي، مثل تقدير المجتمع ومؤسساته للعمل التطوعي، والمكاسب المرجوة من المشاركة في العمل التطوعي، التي سيتم بحثها في هذه الدراسة.

ويرى الباحث أن هناك عدداً من العوامل التي تُعيق العمل التطوعي في المملكة وتحد من مشاركة الشباب فيه، منها ما يتصل بالفرد، وآخر يتصل بجهة التطوع (المؤسسات)، وثالث يتعلق بالمجتمع ككل. وستسعى هذه الدراسة للكشف عن تلك المعوقات من وجهة نظر الشباب لمواجهةها في سبيل تفعيل العمل التطوعي في المملكة من خلال دراسة العلاقة بين رغبة الشباب في المشاركة في العمل التطوعي وعدد من العوامل. ولعل من المشكلات التي تواجه العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية هو غموض مفهوم العمل التطوعي حيث أنه مازال غير واضح لدى كثير من أفراد المجتمع، بل وحتى لدى الجهات والمؤسسات، فيُنظر للعمل التطوعي نظرة هامشية ويفتقد المشاركون فيه للتقدير والتشجيع، كما أن هناك قصوراً في التوعية به وبدوره من قبل وسائل الإعلام المختلفة، لذا فهناك حاجة ماسة لتغيير أفكار ومفاهيم أفراد المجتمع ومؤسساته نحو العمل التطوعي وماهيته. ولعل هذه الدراسة خطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

### أهداف الدراسة

- تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أساسية، تتضمن ما يلي:
- ١- معرفة مدى مشاركة الشباب ورغبتهم في العمل التطوعي.
  - ٢- الوقوف على العوامل التي تُعيق العمل التطوعي في المملكة للعمل على مواجهتها، وذلك لتطوير العمل التطوعي وتفعيله في المملكة.

- ٣- معرفة العوامل التي تؤثر في رغبة الشباب في المشاركة في العمل التطوعي.
- ٤- الإضافة العلمية في موضوع مازال يحتاج إلى البحث والدراسة الميدانية.

## مفهوم العمل التطوعي

التطوع في اللغة يعني الزيادة في العمل، أو التبرع بما لا يلزم الشخص، كالتنفل في الصلاة والصيام. ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ (البقرة: من الآية ١٨٤) (الاصفهاني، ١٤١٨هـ: ٣١٢).

هناك عدة تعاريف لمفهوم العمل التطوعي فيُعرّف بأنه "جهد اختياري للقيام بعمل معين بدون مقابل" (حسنين، ١٩٨١: ٤٩٥). ويُعرّف بأنه "المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة، والذي يُبذل عن رغبة واختيار، بغرض أداء واجب اجتماعي، وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة" (هاشم، ١٩٧٧: ١). وهو "التضحية بالوقت أو المال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول" (عجوبة، ١٤١٥هـ: ١٨٠). ويُعرّف قاموس الخدمة الاجتماعية العمل التطوعي بأنه "أي عمل يقوم به شخص أو منظمة وبصور منتظمة دون تلقي أجر مقابل ما يؤديه من عمل مهما كان حجمه ودرجته ونوعه وتكلفته المادية والمعنوية" (Social Work Diconairy, 1987: 173).

وهناك من الباحثين من يقصر العمل التطوعي على الجهود التي يقوم بها أفراد أو مواطنون غير مهنيين (رضا، ١٩٨٦). والبعض يربط العمل التطوعي بالجانب الديني ويُعرّفه العلي بأنه: "بذل مالي أو عيني أو بدني أو فكري يقدمه المسلم عن رضا وقناعة، بدافع من دينه، بدون مقابل بقصد الإسهام في مصالح معتبرة شرعاً، يحتاج إليها قطاع من المسلمين" (١٤١٦هـ: ٧٦٠).

ينظر عدد من الباحثين إلى العمل التطوعي بمفهوم أعم. فيرى الخطيب أنّ

## الشباب والعمل التطوعي

مفهوم التطوع يرتكز على " الجهد والعمل الذي يقوم به فرد أو جماعة أو تنظيم بهدف تقديم خدماتهم للمجتمع أو فئة منه دون توقع لجزاء مادي مقابل جهودهم (الخطيب، ٢٠٠٠: ٤). ويؤكد عجوبة على الجانب التنظيمي في تعريفه للعمل التطوعي، بالإضافة إلى عدم وجود المقابل المادي، فيُشير إلى أنّ العمل التطوعي "أي عمل يقوم به شخص ما أو منظمة ما وبصورة منظمة ودونما تلقي أجر مقابل ما يؤدي من عمل مهما كان حجمه ودرجته ونوعه وتكلفته المادية والمعنوية" (عجوبة، ١٤١٥هـ: ١٧٩). ويُنظر إلى العمل التطوعي على أنّه تلك الحركات التي يقوم بها أفراد وجماعات دون مقابل مادي لتقديم خدمات إنسانية خارج نطاق المؤسسات الحكومية، وكذلك على أنّه تبرع الشخص للقيام بعمل مشروع ليس مطلوباً منه أو مسؤولاً عنه، ومن ذلك ما عُرف في التاريخ الإسلامي من قيام بعض الأفراد بالتطوع في الجهاد، دون أن يستنفدهم الإمام أو الخليفة.

ويذكر الحمادي أنّ العمل التطوعي فُسِّرَ بأنّه "مجموعة من الفعاليات التي يقوم بها الأفراد بصفة اختيارية، ودون انتظار الأجر نتيجة لتطور النشاط المؤسسي في مجتمع ما" (الحمادي، ١٤٢١هـ: ٣).

ومع أنّ هناك اتفاقاً بين الباحثين على أمرين أساسيين في العمل التطوعي وهو أنّه عمل اختياري - إذ أنّ الفرد غير مطالب به أساساً - وكذلك عدم توقع أي مقابل مادي من جراء القيام بذلك العمل فإنّ الباحث يعتقد أنّ مفهوم العمل التطوعي ما زال يتصف بعدم الوضوح في العالم العربي، وهذا أثر في عملية تنظيره. فهناك كثير من الكتابات العربية حينما تتحدث عن العمل التطوعي تربطه بالتبرع بالمال، ومساعدة المحتاجين والفقراء مادياً وإقامة المؤسسات الاجتماعية والتعليمية، والمكتبات والأندية الثقافية والرياضية، وبعضها تورده مرادفاً للعمل الخيري. انظر على سبيل المثال

الحمادي وزرمان والنعيم (الحمادي، ١٤٢١هـ، زرمان، ١٤٢١هـ، النعيم، ١٤٢١هـ).

ويعتقد الباحث أن العمل التطوعي مازال بحاجة الى توضيح مفهومه وتحديد، للوصول إلى تعريف موحد يُساهم في تنظير العمل التطوعي، وبالتالي تطويره ليواكب المستجدات في مجتمع اليوم. ومن هذا المنطلق فإن هناك عناصر أساسية جديرة بالاعتبار عند النظر إلى العمل التطوعي وهي كما يلي:

- ١- العمل الخيري (Philanthropic) هو أي عمل أو نشاط يقوم به الإنسان لخدمة الأفراد ولخدمة المجتمع، سواء التبرع بالمال أو بالمواد، أو بالجهد أو بالوقت، سواء كان مطالبا بها أو غير مطالب. والعمل التطوعي (Voluntary) يعني قيام الفرد بالتبرع بجهد أو وقته أو كليهما، للقيام بعمل ليس مطلوباً منه أو مسؤولاً عنه. وفي هذا التعريف يُصبح العمل التطوعي جزءاً من العمل الخيري فهي علاقة الخاص بالعالم.
  - ٢- حتى وإن كان المتطوع لا ينتظر الحصول على مقابل مادي فإن ذلك لا يمنع من وجود مزايا تُشجع على العمل التطوعي، وتكون حافزاً للمتطوعين، سواء كانت تلك المزايا معنوية أو مادية، لكنها لا تعادل الجهد والوقت المبذول من قبل المتطوع.
  - ٣- إن العمل التطوعي في الوقت الحاضر لا يقتصر على الأفراد العاديين أي غير المهنيين، فالمهنيون في وقتنا الحاضر كالأطباء والمهندسين لهم دور كبير في دفع عملية التطوع والمساهمة فيها، خاصة مع تعقد الحياة وزيادة المشكلات التي يواجهها أفراد المجتمع المعاصر، مما يتطلب أناساً لهم من الإعداد المهني والخبرة ما يؤهلهم لأداء مهامهم التطوعية في مجال تخصصاتهم.
- ويمكن تحديد مفهوم العمل التطوعي في هذه الدراسة كما يلي: التبرع بالجهد أو

## الشباب والعمل التطوعي

الوقت أو الاثنين معاً، للقيام بعمل أو أنشطة لخدمة المجتمع ليس مطالباً به الفرد أو مسؤولاً عنه ابتداءً بدافع غير مادي، ولا يأمل المتطوع الحصول على مردود مادي من جراء تطوعه، حتى وإن كان هناك بعض المزايا المادية، فهي لا تعادل الجهد والوقت المبذول في العمل التطوعي. والمتطوع هو الفرد القائم بذلك التبرع، أي الفاعل للأنشطة.

### **تطور العمل التطوعي ودوره في المجتمع**

لعلّ من المفيد في هذه الدراسة إلقاء الضوء على تطور العمل التطوعي ودوره في المجتمع. فمن الملاحظ أنّ مسار العمل التطوعي قد تطور من جهود فردية مشتتة إلى جهود منظمة تشرف عليها مؤسسات وهيئات. وقد تطور العمل التطوعي حتى أصبح الدور الذي يضطلع به لا غنى عنه في كثير من المجتمعات، خاصة الغربية منها، وهذا ما سيتم تناوله في هذه الجزئية.

### **تطور العمل التطوعي**

اعتمدت البشرية منذ وجودها في إشباع احتياجاتها وحل مشكلاتها على الجهود التطوعية، حيث كانت المنظمات والمؤسسات الحكومية لم تتبلور بعد، وكانت الجهود الحكومية في بدايتها تنصب على حماية البلاد من أي عدوان خارجي وحفظ الأمن الداخلي، بل حتى تلك الشؤون كانت تعتمد على متطوعين في عدد من المجتمعات إلى عهد قريب. فعلى سبيل المثال توحيد المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبدالعزيز (رحمه الله) اعتمد على جيوش أفرادها من المتطوعين. لذا فإنّ الدور الأكبر في خدمة المجتمع وإشباع احتياجات أفرادها قام على التعاون بين الأفراد والجماعات، وإحسان الموسرين من سكان البلدة.

ولعل في القصص والأخبار المتواترة المتعلقة بتدبير شؤون حياة من سبقونا ما

يُشير إلى النزعة التطوعية لدى الأفراد في تدبير شؤونهم، حيث كان أفراد القرية يتعاونون فيما بينهم في شتى الأمور الحياتية. ومن ذلك عند اعتزام أحد أبناء القرية بناء سكن له نجد أنَّ الجميع يهب لمساعدته كل حسب طاقته وإمكاناته، وكذلك عند حصاد المحصول الزراعي، بل وعند الزواج نجد أنَّ الجميع يقدم خدماته لأهل العريس وأهل العروس، سواء في شكل مساعدة مالية أو في شكل خدمات، وكذلك عند فقدان دابة لأحد أبناء القرية يتطوع أهل القرية لمساعدة صاحبها في البحث عنها كل في اتجاه. وكانت الجهود التطوعية تعتمد على الجهود الفردية وغير المنظمة، وكان لعلماء الدين في العالم الإسلامي والموسرين دور كبير في هذا المجال، وفي شحذ همم الناس للتطوع في أعمال البر والخير، فتأسست المساجد والمدارس والمستشفيات، ودور الأيتام والعجزة في كثير من بقاع العالم الإسلامي، والتي اعتمدت على جهود تطوعية في تأسيسها وتقديم خدماتها، كما تطوع الناس لخدمة الحجيج ومساعدتهم. ويُشير زرمان إلى أنَّه "لولا الأعمال التطوعية العظيمة التي خص بها المسلمون هذا القطاع لما كان بإمكان التعليم أن يُحرز ذلك التقدم المذهل والانتشار الواسع الذي أهَّلهم لقيادة البشرية ربحاً من الزمن" (زرمان، ١٤٢١هـ: ٧).

وفي المقابل كان لرجال الدين المسيحي والكنائس في العالم الغربي دور في إنشاء مؤسسات لرعاية الأيتام والمسنين والمعوزين ملحقة بالكنائس، وكان القائمون عليها والعاملين فيها من المتطوعين. فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية أسس أول بيت للعجزة في ولاية نيويورك في عام ١٦٥٧م كان تحت رعاية هيئة خيرية، ثم تبع ذلك إنشاء عدد آخر من بيوت العجزة في الولايات الشرقية.

وفي تطور لمسار العمل التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية، كإحدى الدول التي بلغ فيها التطوع المنظم شأنًا كبيرًا، برز ما يُعرف بجمعيات الإحسان الخيرية بدءًا



من عام ١٦٥٧ والتي تعتمد في تكوينها على المواطن الأصلي للمهاجرين. فهناك جمعية للمهاجرين من أصل إنجليزي وأخرى للمهاجرين من أصل فرنسي، وثالثة للمهاجرين من أصل ألماني وهلم جرأً، وكانت هذه الجمعيات تُقدم خدماتها للمحتاجين من المهاجرين من نفس الوطن الأصلي.

وحدث تطور آخر في مسيرة العمل التطوعي، وهو ظهور المنظمات الخيرية، التي أسست بدوافع إنسانية لمساعدات الجماعات المحتاجة، مثال ذلك Philadelphia Society for Alleviating the Miseries of Public Prisoners، وهي منظمة خيرية أسست عام ١٧٨٧م لتخفيف المعاناة عن المسجونين، وكذلك Massachusetts Charitable Fire Society وهي منظمة خيرية أسست في عام ١٧٩٤م لمساعدة ضحايا الحرائق، وإيضاً New York Society for the Relief of Poor Widows with Small Children، وهي منظمة أُسست في عام ١٧٩٨م لمساعدة الأرملة اللائي لديهن أطفال. وحتى القرن التاسع عشر الميلادي اتصفت المؤسسات والجمعيات الخيرية بارتباطها بكنائس أو جماعات عرقية.

ونظراً لقلة المساعدات الحكومية تزايدت أعداد المؤسسات التطوعية وتنوعت في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في القرن التاسع عشر، لدرجة أنه أصبحت هناك مؤسسة جديدة لكل مشكلة تبرز في المجتمع (Piccard, 1983). وعند حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية قُبيل الحرب العالمية الثانية، والتي أثرت في جميع دول العالم في ذلك الوقت اتجه الناس في الولايات المتحدة إلى مؤسسات الرعاية التطوعية كمصدر أساس للحصول على المساعدات (Friedlander and Apte, 1974).

واهتمت المجتمعات الغربية بالعمل التطوعي اهتماماً كبيراً، حتى أصبح عنصراً مهماً في منظومة الرعاية الاجتماعية لتلك المجتمعات وأصبح رافداً أساساً للجهود

الحكومية في تقديم الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع. فعلى سبيل المثال تقدم منظمة المتطوعين الأمريكيين (Volunteers of America) - وهي إحدى المنظمات العاملة في مجال العمل التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية - مائة نوع من الخدمات لأكثر من مليون فرد سنوياً\*. وتطور العمل في المنظمات والمؤسسات التطوعية، حتى أصبحت تعتمد في عملها على مهنيين متخصصين، خاصة من حملة شهادات الماجستير (Brieland, et al., 1980)، وانتشرت الأبحاث التي تتناول قضايا العمل التطوعي ومعوقاته، وقد أهتم بقضية جذب المتطوعين وتجنيدهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إنشاء مراكز متخصصة لتشجيع الناس على التطوع وفتح المجالات أمامهم، حتى أصبح العمل التطوعي عامل جذب للأفراد، ويُقدر عدد من تطوع بوقته وجهده بأكثر من ٩٤ مليون شخص، وهذا الرقم يمثل ما يقارب ٣٣٪ من عدد سكان الولايات المتحدة، كما يُقدر عدد ساعات العمل للمتطوعين بـ ٢٠,٥ بليون ساعة (العلي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م). وتُشير الإحصاءات إلى أن عدد المتطوعين في أمريكا ارتفع في عام ١٩٩٦م بنسبة ١٧٪ عن عام ١٩٩٢م (النعيم، ١٤٢١).

ونظراً لأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات التطوعية في المجتمعات الغربية، خاصةً في المجالات الاجتماعية أصبحت الأجهزة الحكومية تعتمد عليها في تقديم الخدمات الخاطئة بتلك الأجهزة. فالأجهزة الحكومية تدفع أموالاً لتلك المؤسسات التطوعية في مقابل تقديم خدمات لعملاء الأجهزة الحكومية، وأصبح هناك ما يُعرف بمفهوم "شراء الخدمة". على سبيل المثال إحدى المؤسسات التطوعية العاملة في مجال الشباب في الولايات المتحدة الأمريكية وهي Eckerd Foundation ترعى

أنظر الموقع الرسمي لمنظمة Volunteers of America على شبكة المعلومات العنكبوتية

Internet.

## الشباب والعمل التطوعي

برامج لخدمة هذه الفئة، منها برنامج يعرف بـ "المخيم البري العلاجي (Therapeutic Wilderness Camping) وذلك لوقاية المعرضين للانحراف من صغار السن من الوقوع في الانحراف. ونتيجة لنجاح البرنامج قامت بعض الولايات الأمريكية بالتعاقد مع المؤسسة لشراء هذه الخدمة لتقديمها إلى الشباب الذين يتم تحويلهم من قبل مكاتب الخدمات الاجتماعية الحكومية.

ومن الجدير بالذكر أنّ العمل التطوعي والخدمات التطوعية ارتبطت بمهنة الخدمة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً، فأول برنامج تدريبي للأخصائيين الاجتماعيين في عام ١٨٩٨م تم من خلال جمعية الإحسان لمدينة نيويورك Charity Organization Society Of New York، وهو البرنامج الذي يُعتبر البداية في إعداد أخصائيين اجتماعيين، وتم تطوير البرنامج، وأصبح يُقدم من خلال مدرسة نيويورك الخيرية (Skidmore and Thackeray, New York School of Philanthropy (1976). وقد أصبح الأخصائيون الاجتماعيون العماد الأساس لكثير من المؤسسات ولهيئات العاملة في مجال التطوع في الدول الغربية.

## دور العمل التطوعي في المجتمع

إنّ تناول دور العمل التطوعي في هذه الدراسة ينبع من أهميته المتزايدة في الوقت الحاضر، وإن كانت للمجتمعات العربية غير مدركة لذلك، إن أهمية الدور الذي يُمكن أن يقوم به العمل التطوعي -خاصة الشبابي- في المجتمع الحديث يدعو المجتمعات العربية ومنها المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص إلى تكثيف الاهتمام بالعمل التطوعي، ودراسة المعوقات التي تحد من الاستفادة منه وتنظيمه حتى يقوم بدوره المأمول، جنباً إلى جنب مع الجهود الحكومية. وفي هذا الإطار دعت إحدى توصيات منتدى الشباب العربي الثاني إلى "تشجيع ودعم البحوث والدراسات التي

تتناول العمل التطوعي الشبابي ومفاهيمه وأهدافه، وذلك لتطوير العمل التطوعي ومواجهة معوقاته(\*)".

إنَّ تعقد الحياة في الوقت الحاضر - مقارنة بالماضي - خلق تعدداً في الاحتياجات، وتنوعاً في المشكلات التي يواجهها أفراد المجتمع، مما جعل المؤسسات والمنظمات الحكومية عاجزة عن إشباع تلك الاحتياجات، وحل تلك المشكلات. فالدولة مهما أوتيت من إمكانيات لا تستطيع أن تقوم بجميع خطط التنمية، وفي جميع المجالات. لذا فقد استلزم الأمر وجود جهود أخرى تقوم بدور مساند للأجهزة الحكومية في خدمة المجتمع، وتتمثل هذه الجهود في المشاركة التطوعية من قبل أفراد المجتمع. ولقد أصبح التطوع قيمة لا غنى عنها لأي مجتمع، وظاهرة اجتماعية تفرض وجودها على الإنسان (الديب، ١٤١٨هـ)، كما أصبح العمل التطوعي في الوقت الحاضر وحجم الانخراط فيه رمزاً من رموز تقدم الأمم وازدهارها (الشايحي، ١٤٢٢هـ).

إنَّ أهمية الجهود التطوعية تنبع من قيامها بوظائف أساسية في المجتمع وهي:

أ- مكملة للخدمات التي تُقدمها المؤسسات الحكومية، والتي لا تلبي احتياجات جميع الأفراد.

ب- تقديم خدمات إضافية أو جديدة لا تُقدمها المؤسسات الحكومية.

ج- بديلة للخدمات التي لا تقدمها الدولة لظروف، مثل وجود أنظمة وقوانين تحد من تدخل الدولة في بعض الشؤون.

وتبرز أهمية دور العمل التطوعي في المجتمع الحديث في جوانب عديدة، لعل

(\*) منتدى الشباب العربي الثاني (١٤٢٢هـ). الرياض: الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ١٠-٥/

٧١٤٢٢هـ.

أبرزها ما يلي:

### الجانب الاقتصادي

تواجه كثيرٌ من المجتمعات -حتى الصناعية منها- صعوبات اقتصادية تقوض من ميزانيات الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية وغيرها من الخدمات، وقد أدّى ذلك إلى استغناء كثير من المؤسسات العاملة في تلك المجالات عن عديد من العاملين، مما أثر سلباً في مستوى الخدمات المقدمة وهذا دعا إلى الاهتمام بالجانب التطوعي بصفته رافداً للجهود الحكومية، وللتعويض عن القصور الحاصل في المؤسسات الحكومية. وفي هذا يُشير لويس إلى أنّ خفض الميزانيات، وتجميد التوظيف، وتقليص البرامج أصبح حديث مسؤولي الخدمات الاجتماعية، بل إنّ الضغوط الاقتصادية التي تواجه المؤسسات الاجتماعية تهدد تقديم الخدمات الاجتماعية في كل المجالات (Lewis, 1985). وبالمثل فإنّ المجتمعات العربية - خاصة الخليجية- ومنها المملكة عانت من صعوبات اقتصادية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط التي بدأت مع منتصف الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، وأثر ذلك بدوره في الدخل الوطني. فبينما وصل إجمالي إيرادات الدولة في المملكة في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) إلى مبلغ ٢١١,١٩٦ مليون ريال، فإنه قد انخفض في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى ١٢٩,٠٠٠ مليون ريال. وتبعاً لذلك انخفضت مصروفات الدولة، فبينما بلغت مصروفات الدولة في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ (١٩٨٤م) ٢١٦,٣٦٣ مليون ريال فإنها قد انخفضت خلال عقد من الزمن، إذ وصلت في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) إلى ١٦٣,٨٠٠ مليون ريال (منجزات خطط التنمية، ١٤٢١هـ). ومع تداعيات حرب الخليج الثانية، والتزامات المملكة المالية تجاهها، بالإضافة إلى استمرار انخفاض واردات النفط اضطرت الحكومة في منتصف

التسعينيات الميلادية إلى خفض الإنفاق الحكومي على مؤسسات الدولة، وتقليل حجم الإعانات الحكومية وتقليص البرامج المدعومة (Saudi Arabia, 2001). وترتب على ذلك صعوبات في إسحاث وظائف جديدة في المؤسسات والجهات الحكومية خاصة أن القطاع الحكومي يُعد الموظف الأكبر للقوى العاملة في المملكة. لذا فإن الأمر يستلزم فتح مجال العمل التطوعي لأفراد المجتمع وتشجيعهم، وذلك للاستمرار في مساندة الدولة في تعزيز تقديم الخدمات التي يتطلبها المجتمع على الوجه المطلوب، وتخفيف العبء عن أجهزة الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة العمل التطوعي وتأثيره في اقتصاد الدولة غير مُدرك في عالمنا العربي. وفي هذا الصدد يؤكد عدد من الباحثين أن التطوع لم ينل استحقاقه المطلوب في الأدبيات الاقتصادية، ولم يُشر إلى أثر هذا النشاط في حسابات الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الاقتصاديات العربية (غربية، ١٩٩٣؛ الحمادي ١٤٢١هـ). لكن الدراسات تؤكد الارتباط الوثيق بين التطوع والدخل الوطني. فمعدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويُقدر مجموع الوقت الذي تم التطوع به ما قيمته ١٧٦ بليون دولار (العلي، ١٤١٦هـ). ويُشير الموقع الرسمي في شبكة المعلومات العنكبوتية (Internet) لمنظمة المتطوعين الأمريكيين (Volunteers of America) إلى أنه في عام ٢٠٠٠م بلغت موارد المنظمة ٥٣٢ مليون دولار أمريكي، وبلغ عدد المتطوعين في ذلك العام ٤٠٠٠٠ متطوع.

ومن خبرة عملية للباحث - حينما كان يعمل أخصائياً اجتماعياً متدرباً في دائرة الخدمات الاجتماعية لولاية ميشجن في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقوم كثير من أنشطتها على الجهود التطوعية - وجد أنه لكل دولار أمريكي يُستثمر في العمل التطوعي في مجال الخدمات الاجتماعية في ولاية ميشجن يكون مردوده سبعة

دولارات أمريكية.

ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات الخيرية التي تعتمد على أناس منطوعين أكثر فاعلية في ترشيد الإنفاق، إذ يُمكن لها تقديم الخدمات نفسها التي تقدمها الأجهزة الحكومية، وبأقل كلفة (Gill and Mawby, 1990).

### الجانب الأمني

إنَّ شعور بعض أفراد المجتمع بالغربة في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، أو ما يُعرف بالاغتراب الاجتماعي نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يُفسر توجه بعض الأفراد وسلوكهم نحو الانحراف (Merton, 1968). لذا فإنَّ ربط الأفراد بمجتمعهم، وزيادة تماسكهم مع مجتمعهم من خلال مشاركتهم في الأعمال التطوعية يعمل على تجنيبهم الوقوع في السلوك المنحرف. وقد أكدت عدد من البحوث المقدمة إلى مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي دور العمل التطوعي في تحقيق التنمية الاجتماعية، وترسيخ الأمن في المجتمع<sup>(١)</sup>. وتحقيق ذلك يتم من طريقتين:

- ١- إنَّ الشعور بالسلبية واللامبالاة والاستهتار من قبل بعض الشباب تجاه المجتمع، أو ما يُعرف بالاغتراب الاجتماعي يحدث فجوة بين الشباب ومجتمعهم، وربما فقدانهم الولاء لمجتمعهم. لكن في انخراط الشباب في العمل التطوعي - بما يخدم مجتمعهم- يزيد من ارتباطهم بمجتمعهم ولائهم له، وبالتالي إحساسهم بمسؤوليتهم تجاهه. لذا فإنَّ العمل على ربط الشباب بمجتمعهم، ومنحهم فرصة في بناء المجتمع من خلال مساهمتهم في العمل

(١) انظر أبحاث مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي: الأمن مسؤولية الجميع. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: ٢٧-٢٩/٢٩١٤٢١هـ الموافق ٢٥-٢٧/٩/٢٠٠٢م.

التطوعي سيزيد من إحساسهم بقيمتهم ودورهم في بناء مجتمعهم، وبالتالي سيغرس في نفوسهم المحافظة على مكتسبات المجتمع.

٢- إن مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية بما يخدم مجتمعهم سيحد من المشكلات الناجمة عن وجود وقت الفراغ. فوجود وقت فراغ لدى الشباب يؤدي إلى آثار سلبية، ليس فقط على الفرد ولكن على المجتمع ككل، إذ يؤدي إلى تعود الشباب الكسل والخمول وعدم الإنتاجية. كما أنه قد يؤدي إلى تعلمهم سلوكيات وعادات سيئة، وتوجههم إلى الانحراف وتهديد مكتسبات المجتمع، كما أكدت ذلك الأبحاث العلمية. ويؤكد علي أن إحساس الشباب بالملل يقودهم إلى استنفاد وقت فراغهم بأي وسيلة كانت، كالتسكع في الطرقات، ومصادقة رفقة السوء، ومن ثم بداية الانحراف (علي، ١٤١٠هـ).

لذا فإن انخراط الشباب في العمل التطوعي يؤدي إلى استثمار أوقاتهم بما يفيدهم ويفيد مجتمعهم، خاصة في وقتنا الحاضر الذي يواجه فيه الشباب تحديات عديدة، كالانفتاح الإعلامي من خلال القنوات الفضائية، وما تبثه من مغريات وأفكار وعادات لا تتناسب مع القيم الإسلامية، وكذلك صعوبة الحصول على القبول في الجامعات والكليات أو المعاهد الفنية، نتيجة لتزايد أعداد الطلاب.

كما أن تعاون الأفراد كمتطوعين مع الجهات الأمنية سيزيد من فاعلية تلك الجهات، ويحد من انتشار الجريمة، لأنه من الصعب تواجد رجال الأمن في كل مكان وفي كل وقت، لذا فإنه يعول على الأفراد المساهمة في الحفاظ على أمن مجتمعهم. ولدور العمل التطوعي في تحقيق أمن المجتمع والمحافظة عليه يلاحظ المسافر لبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وجود



لوحات إرشادية في الأحياء مكتوب عليها عبارة "Neighborhood Watch" وتعني أن هناك أفراداً متطوعين من ساكني الحي يتولون المراقبة الأمنية على الحي.

### جانب الخبرات

إنَّ العمل التطوعي يمثل خبرة مهمة للشباب، فهو يعمل على إكسابهم مهارات، وتنمية قدراتهم. ولأهمية هذا الجانب عمدت بعض المؤسسات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية على اشتراط وجود خبرة في العمل التطوعي لدى المتقدم الراغب في الحصول على وظيفة، بل يذكر الباحث أنَّ أحد الأسس التي يُعتمد عليها في منح قبول للمتقدمين للدراسات العليا في تخصص الخدمة الاجتماعية وجود خبرة سابقة في العمل التطوعي لدى المتقدم.

ولعل أهمية هذا الجانب تزداد في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر، مع تزايد أعداد فئة الشباب في المملكة حيث بلغ عدد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة وأقل من ٣٠ سنة حسب آخر إحصائية لعام ١٩٩٩م ٣,٩٨٢,٥٤٧ ، وهذا الرقم يُمثل ٢٧٪ من مجموع عدد السكان (الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م). ومع تزايد هذا العدد تزايد أعداد الخريجين في المراحل التعليمية المختلفة بنسبة كبيرة، مما نتج عنه صعوبة في توافر الفرص الوظيفية لكل متخرج، وهذا يجعل من ممارسة العمل التطوعي بشكل منظم فرصة للشباب لاكتساب خبرة ومهارة تساعد في الحصول على الوظيفة، كما تجعلهم أكثر تهيئة وثقة في أنفسهم عند الانخراط في العمل الرسمي، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من استغلال أوقاتهم في أمور تفيدهم وتفيد مجتمعاتهم. ولتشجيع مشاركة الشباب في العمل التطوعي يمكن

اعتبار المشاركة أحد محكات المفاضلة في المتقدمين للحصول على وظائف. ومن ناحية أخرى فإنّه من خلال ممارسة العمل التطوعي يمكن للمؤسسات وللوزارات الموظّفة أن تختار من هؤلاء المتطوعين الأشخاص المتميزين لشغل الوظائف، خاصة الوظائف التي تتطلب صفات معينة، وتتطلب معرفة بشخصية المتقدم للوظيفة، مثل الوظائف التي لها ارتباط برعاية الأيتام ومجهولي الأبوين والأحداث. ولعل مما يزيد في أهمية دور العمل التطوعي وقيّمته في المجتمع اتصافه بخصائص تشمل ما يلي:

#### ١- سرعة الاستجابة

تتصف الجهود التطوعية بسرعة استجابتها للأحداث والمواقف. فمن المعروف أنّ المؤسسات الحكومية تتبع نظاماً بيروقراطياً في الإدارة يعتمد على مركزية اتخاذ القرار، والتقييد بالتسلسل الهرمي في الاتصال، مما قد يؤخر البت في اتخاذ قرارات يتطلب الموقف سرعة البت فيها. لكن المؤسسات التطوعية يقلب على طابع العمل فيها اللامركزية، وفتح قنوات الاتصال بين أعلى مسؤول فيها إلى أدنى موظف مما يساعد على الاستجابة الفورية للحدث.

كما أنّ الجهود التطوعية تتصف في كثير من الأحيان بقربها من موقع الحدث، خاصة في القرى والمناطق النائية والتي تكون بعيدة عن المراكز الحكومية، مما يؤخر أو يُصعب عملية الانتقال إلى موقع الحدث ومعالجة الموقف.

#### ٢- حماس المتطوعين

نظراً لأنّ القائمين على الجهود التطوعية أفراد متبرعون، أي لا ينتظرون مقابلاً مادياً من جراء عملهم، بل بدافع الحصول على الثواب والأجر من الله، أو بدافع

الإنسانية وخدمة مجتمعهم، فعادةً ما يكونون أكثر حماساً في أدائهم لعملهم، مقارنةً بالعاملين الرسميين، كما أنَّ الرقابة الذاتية عند قيامهم بمسؤولياتهم مرتفعة مقارنةً بالعاملين الرسميين الذين يتقاضون أجراً على عملهم والمقيدين بأوقات عمل معينة، ويرقابة خارجية تتمثل في رؤسائهم الذين يعملون على تطبيق الانظمة. وفي ذلك يُشار إلى أنَّ "المتطوعين يحملون اتجاهات إيجابية قوياً نحو ما يقومون به من أعمال نحو منظماتهم التي يعملون بها أكثر من العاملين بأجر" (بيرس، ١٩٩٣: ٢٥٧).

### ٣- مرونة العمل التطوعي

تنبع مرونة العمل التطوعي من أنَّ دوافع العمل لدى المتطوعين الذين يؤدون أعمالهم رغبة في الثواب من الله أو الخدمة الإنسانية تختلف عن العاملين الرسميين الذين يؤدون أعمالهم للحصول على الراتب الشهري. لذا يمكن استدعاء المتطوعين عند الحاجة نظراً لأنهم ليسوا محدودين بأوقات عمل صارمة كما هو معتاد في العمل الحكومي، كما أنَّه عندما تستغرق المهمة التي يقوم بها المتطوعون وقتاً أطول لإنجازها فهم يستمرون في محاولة إنجازها، لكن طبيعة العمل الحكومي وظروفه تختلف، فبصرف النظر عن انتهاء المهمة من عدمه، فالعاملون الرسميون ملتزمون بساعات عمل معينة، تنتهي مهمتهم بانتهاء ساعات عملهم.

فالمؤسسات التطوعية تتصف بمرونتها واستجابتها للمتغيرات والاحتياجات، وبجاستها لاحتياجات الناس، وكذلك باستقلاليته وبعتمادها على المتخصصين في مختلف المجالات، مقارنةً بالمؤسسات الحكومية (Piccard, 1983). لذا فإنَّ كثيراً من الخدمات الاجتماعية انبثقت من المؤسسات التطوعية، بل إنَّ بعض المؤسسات الحكومية نشأت نتيجة للمؤسسات التطوعية. ويؤكد باكارد أنَّ المتطوعين في تلك المؤسسات يقدمون خدمات عديدة من المستحيل تقديمها من دونهم.

ومن ناحية أخرى فإنَّ المرونة المتاحة أثناء أداء العمل التطوعي، وعدم تقييد القائمين به بأنظمة صارمة تحد من حركتهم كما هو حاصل في العمل الرسمي (غير التطوعي) يتيح لهم القدرة على التجديد والابتكار في تقديم الخدمات، واستخدام وسائل وتقنيات حديثة، مما يجعلهم أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات المجتمعية في علاج المشكلات وإشباع الاحتياجات.

### **الإطار النظري**

سيتم التطرق في هذه الجزئية إلى عدد من الدراسات التي تناولت قضايا تتصل بالعمل التطوعي، ثم سيتم تناول إحدى النظريات التي تعزز معرفتنا بالعمل التطوعي، وتقدم تفسيراً للعوامل التي تدفع الشباب للمشاركة في العمل التطوعي، وهي نظرية التبادل الاجتماعي.

### **الدراسات السابقة**

حظي موضوع دوافع المتطوعين نحو المشاركة في العمل التطوعي باهتمام عدد من الباحثين دراسة العمل التطوعي. فتشير نايلور إلى ما ذكره إيركسون من وجود دوافع للمتطوعين من جراء المشاركة في العمل التطوعي، لكن الدوافع تختلف حسب اختلاف المرحلة العمرية التي يمر بها المتطوعون، فالشباب يشاركون في العمل بدافع اكتساب معارف جديدة، والتعرف على الآخرين، بينما متوسطو الأعمار دافعهم هو البحث عن أنشطة تخلصهم من الروتين والملل الذي يجدونه في أعمالهم الرسمية. أمَّا المسنون فدافعهم للعمل التطوعي هو البحث عن أدوار جديدة لهم في الحياة، تعوضهم عن أدوارهم السابقة. لكن نايلور ترى أنَّه لتفسير سلوك المتطوعين نحو المشاركة في العمل التطوعي ينبغي النظر إلى خصائص المتطوعين وليس إلى دوافعهم. فالمشاركة في

العمل التطوعي لا يقوم بها كل فرد في المجتمع وإنما يقوم بها أفراد ذوو قدرات وصفات محددة، كالتفاؤل، والمرونة، والشجاعة، والحماس (Naylor, 1976).

وقد أظهرت دراسة ميدانية أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية - حول دوافع المشاركة في العمل التطوعي - أنَّ أهم الدوافع نحو المشاركة في العمل التطوعي اشتملت على: الرغبة في مساعدة الآخرين، حيث حصل على نسبة ٥٣٪، ثم الشعور بالمتعة بنسبة ٣٦٪، ثم الشعور بالواجب بنسبة ٣٢٪ (Wilson, 1976).

وحول رضا المتطوعين عن عملهم التطوعي أشارت إحدى الدراسات إلى وجود مؤشرات رئيسة لرضا المتطوعين عن عملهم التطوعي، تضمنت تلك المؤشرات المناخ التنظيمي للمؤسسة التي يتطوعون فيها، بالإضافة إلى مستوى التعليم والمشاركة والنمو الشخصي للمتطوع (Telep, 1986). وفي دراسة أخرى لمعرفة العلاقة بين المشاركة في العمل التطوعي والرضا عن الحياة قامت ماري بدراسة لعينة من ٥٨ مبحوثاً من كبار السن، مكونة من مجموعتين أحدهما مشاركة في العمل التطوعي والأخرى غير مشاركة. وقد أظهرت الدراسة أنَّ الرضا الحياتي لدى المشاركين في العمل التطوعي أفضل من أقرانهم الذين لم يُشاركوا في العمل التطوعي، كما أنَّ المشاركين كان لديهم تقدير لذاتهم والرغبة في مساعدة الآخرين أعلى من غير المشاركين (Huss, 1988). وهذه الدراسة تؤكد على أهمية المشاركة التطوعية في رضا الفرد، خاصة كبار السن عن حياته إذ يجد لها معنى من خلال مشاركته، وكذلك شعوره بقيمته في المجتمع.

وأجريت دراسة في المملكة لـ ٣٣٧ مبحوثاً، باستخدام المسح الاجتماعي عن طريق العينة، واشتملت العينة على أساتذة جامعات ومعلمين وموظفين حكوميين وتجار ومتقاعدين وطلاب، وكان معظم أفراد العينة من ذوي المؤهلات الجامعية فما فوق. وقد

أظهرت الدراسة وجود اتجاه إيجابي نحو العمل التطوعي من قبل أفراد العينة، وقد كان اتجاه الحاصلين على الشهادة الثانوية نحو العمل التطوعي أكثر إيجابية مقارنة بالحاصلين على الدكتوراه، كما أنَّ الموظفين الحكوميين لديهم اتجاه أكثر إيجابية تجاه العمل التطوعي مقارنة بأساتذة الجامعة. وقد كانت أهم المجالات المرغوبة في العمل التطوعي نظافة المساجد وصيانتها، ورعاية الأطفال والأيتام المشردين، ورعاية المسنين، والمشاركة في خدمة الحجيج (موسى، ١٤١٧هـ).

وفي دراسة استطلاعية وثائقية للتعرف على مقدرة الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية في توظيف ما أتيح لها من موارد، أظهرت الدراسة أن الرخاء الاقتصادي في المملكة وفر قدراً كبيراً من التبرعات النقدية والعينية للجمعيات الخيرية، لدرجة أنَّ معظم تلك الجمعيات لا تستطيع إنفاق جميع ما يصلها من موارد في كل عام، ودعت إلى مشاركة أكثر فاعلية في تقديم خدمات في مجالات متعددة، كإعارة الموقوفين والمسنين وكذلك العمل على جذب المتطوعين (عجوبة، ١٤١٥هـ).

وأكدت إحدى الدراسات على المسؤولية الاجتماعية تجاه أمن المجتمع من خلال عمل المؤسسات في الخدمات التطوعية، وأنَّ العمل التطوعي رافد وعامل أساس لأمن المجتمع واستقراره، مما يتطلب تطوير العمل التطوعي ليتناسب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية التي تشهدها المجتمعات (العقيل، ١٤١٧هـ).

ويؤكد نجيب على العلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والتطوع. فالمهنة تعطي التطوع أهمية كبيرة في مجالات الرعاية الاجتماعية، والعمل الاجتماعي في إطار من التكافل الاجتماعي والعلاقات الإنسانية. وأشارت الدراسة إلى عدد من الشروط الواجب توافرها في المتطوع والطرق المناسبة لتشجيع المتطوعين (نجيب، ١٤١٧هـ)

إنَّ الفاحص للأدبيات التي تناولت العمل التطوعي في العالم العربي يجد أنَّها

## الشباب والعمل التطوعي

تركزت في مؤتمرات عربية. على سبيل المثال المؤتمر الأول للخدمات التطوعية في المملكة العربية السعودية المنعقد في عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ومؤتمر التطوع الأول لجمعية متطوعي الإمارات المنعقد في الشارقة في عام ١٩٩٩م، ومؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي المنعقد في مدينة الرياض في عام ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ومنندى الشباب العربي الثاني حول العمل التطوعي عطاء وتنمية المنعقد في الرياض في عام ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م. وقد اتصفت تلك الأدبيات في مجملها بافتقارها إلى العمق النظري أو المنهجي، فهي في الغالب أوراق عمل، أو تقارير مؤسسية تناولت موضوعات متكررة. على سبيل المثال مشروعية العمل التطوعي في الإسلام وأهميته، وعرض خبرات بعض الدول العربية في المجال التطوعي، واعتمدت على المنهج الوثائقي. بالإضافة إلى ذلك ركزت تلك الأدبيات على دراسة قضايا تتصل بالمؤسسات وهيئات أكثر من الأفراد. على سبيل المثال دور المؤسسات وهيئات الخيرية في التنمية والأمن، والتنسيق بين المؤسسات الخيرية، مما دفع أحد الباحثين إلى الدعوة إلى الاهتمام بالدراسات التي تجعل الأفراد محوراً (عجوبة، ١٤١٥هـ).

وهذه الدراسة التي نحن بصدها دراسة ميدانية، استخدمت المسح الاجتماعي في منهجها في تناول موضوع المشاركة في العمل التطوعي، كما ركزت على فئة الشباب الذين يواجهون تحديات عديدة في الوقت الحاضر، مما يجعل من الاهتمام بالعمل التطوعي الشبابي أمراً ضرورياً لفسح المجال للشباب للإسهام في تنمية مجتمعهم واستغلال أوقاتهم. وانطلقت الدراسة من تصور نظري، باعتمادها على إحدى النظريات وهي نظرية التبادل الاجتماعي التي يُمكن أن تساعد في بناء إطار نظري لموضوع المشاركة في العمل التطوعي يُساهم في توضيح المشاركة التطوعية وتفسيرها.

### نظرية التبادل الاجتماعي

تُعد نظرية التبادل الاجتماعي - أو باختصار النظرية التبادلية - من النظريات الاجتماعية التي زاد الاهتمام بها في منتصف القرن الميلادي الماضي. ويعد من رواد المدرسة جورج هومانس George Homans الذي ركز في كتاباته في الخمسينيات الميلادية على الأشكال الأولية للسلوك الاجتماعي بين الأفراد. ثم جاء بلاو Peter Blau في بداية الستينيات الميلادية، ووسّع من إطار النظرية التبادلية، لتشمل المستويات البنائية والثقافية في المجتمع، وركز على العلاقات التبادلية بين الفرد والمجموعة، وبين المجموعات بعضها مع بعض، والتي تعتمد على الأنماط والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع. ثم حصل تطورها لهذه النظرية على يد إميرسون Richard Emerson في بداية الثمانينيات الميلادية من خلال العمل على الدمج بين الوحدات الصغرى والوحدات الكبرى في طريقة موحدة، وكذلك الربط بين النظرية التبادلية ونظرية شبكة العلاقات.

وتتعلق النظرية التبادلية Exchange theory بالتفاعل بين الناس، وتُركز على المكاسب والخسارة Rewards and Costs التي يجنيها الناس من علاقاتهم التبادلية بعضهم مع بعض. فاستمرار التفاعل بين الناس عادة مرهون باستمرار المكاسب المتبادلة التي يحصلون عليها من جراء التفاعل. والتفاعل المكلف لأحد المشاركين فيه أو جميعهم عرضة لعدم الاستمرار. لذا فهي تؤكد على أن الفرد يتصرف بعقلانية في البحث عن المكسب أو الفائدة من تفاعله وعلاقته مع الآخرين.

وتتضمن النظرية عدة فرضيات تتضمن ما يلي (Homans, 1974: 16-39):

١- كلما كانت هناك مكاسب من العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد، كلما



زادت احتمالية قيام الفرد بتكرار ذلك العمل أو النشاط. ويُمكن تصوير ذلك من خلال الشكل التالي:

القيام بعمل ما ← حصول مكاسب على ذلك العمل ← تكرار القيام بذلك العمل

٢- مراعاة عدم وجود فاصل طويل بين القيام بالعمل والمكاسب.

٣- المكاسب المنتظمة قد لا تكون مجدية في تشجيع الفرد على تكرار العمل، مثل المكاسب غير المنتظمة. فحصول الفرد على مكاسب متكررة في فترات متقاربة تُقلل من قيمتها. وهذا يرتبط بعملية الإشباع والحرمان، فتكرار المكاسب نفسها يُحدث إشباعاً للفرد، لكن إذا زادت قيمة المكاسب التي يحصل عليها الفرد من قيامه بفعل ما زادت احتمالية قيامه بهذا الفعل.

٤- إذا كانت هناك مؤثرات في الماضي أدت إلى وجود مكاسب للفرد، فإنَّ وجود مؤثرات مشابهة ستدفع الفرد للقيام بالعمل السابق أو بعمل مشابه له.

٥- كلما كان تقييم الفرد لنتائج فعله أو نشاطه إيجابياً زادت احتمالية قيامه بالفعل. فوجود مكاسب على الفعل الذي يقوم به الفرد تزيد من حدوث السلوك المرغوب. وفي المقابل عدم وجود مكاسب للفرد أو وجود عقاب يقلل من احتمالية حدوث السلوك المرغوب. ويؤكد هومانس أنَّ العقاب ليس وسيلة فعالة لتغيير السلوك، كدفع فرد ما للقيام بعمل، أو الامتناع عن العمل، لكن من الأفضل حجب المكاسب عن السلوك غير المقبول، وهذا سيؤدي إلى تلاشي.

٦- حينما يؤدي الفرد عملاً ولا يحصل على مكاسب -كما كان يتوقع- من جراء ذلك، أو يوقع عليه عقاب، فهناك احتمالية كبيرة للقيام بسلوك عدواني، ونتائج هذا السلوك ستُصبح ذات قيمة له. وفي المقابل حينما يقوم الفرد بعمل

ويحصل -كما كان يتوقع أو أعلى مما يتوقع- على مكاسب من جراء ذلك ستكون هناك احتمالية كبيرة للقيام بالسلوك المرغوب، ونتائج هذا السلوك ستُصبح ذات قيمة له.

ويؤكد بلاو (Plaue, 1964) أن:

١- المكاسب التي يحصل عليها الأفراد إما أن تكون مكاسب معنوية، مثل الاحترام والحب والتعاطف، أو تكون مكاسب مادية كالمال.

٢- القيم والأنماط السائدة في المجتمع تساعد على التفاعل والتبادل بين الناس. فتبرعات رجال الأعمال للمؤسسات الخيرية، تمشياً مع الأنماط السائدة في المجتمع، وكسب تقدير مجتمع رجال الأعمال، وليس للحصول على مكاسب من الأفراد الذين توجه لهم المعونات.

٣- هناك ارتباط بين قيمة سلوك الفرد للآخرين وقيمة سلوك الآخرين الذين يؤدونه للفرد.

٤- النزعة لمساعدة الآخرين عادة ما تكون مدفوعة بأنّ عمل ذلك سينطوي على الحصول على مكاسب، ومن المكاسب الأساسية التي يسعى إليها الناس في تعاملهم مع الآخرين التقدير الاجتماعي.

٥- الإيثار يسود الحياة الاجتماعية، ويفسر ذلك بأنّ الناس يتوقون لمساعدة بعضهم بعضاً، وهم يتوقعون رد الجميل. فهناك من الأفراد من يشعر بالرضا والسعادة عند تقديم يد العون للآخرين، حتى الذين لا يعرفونهم، وإظهار الامتنان والتقدير لهؤلاء الأفراد يزيد من شعورهم بالغبطة، ويرون فيها مكسباً أو مكافأة لهم، وبالتالي يشجع استمرار الفرد في مد يد العون. ويؤكد بلاو أنّ ذلك من أهم العوامل التي تدفع الناس لتحمل المخاطر في

مساعدة الآخرين.

وتتضح صلة الفرضيات السابقة بقضية المشاركة في العمل التطوعي، فتعمل المكاسب التي يحصل عليها الافراد في تعاملهم وتفاعلهم- أيًا كانت تلك المكاسب- على استمرار المشاركة وزيادة الترابط. وفي المقابل إذا لم توجد مكاسب من جراء المشاركة، أو كانت المكاسب غير قيمة من وجهة نظر المشاركين فإن الترابط بينهم سيضعف وقد يتلاشى، كما أنه كلما زادت قيمة العمل المتبادل أو أهميته بين الأعضاء زادت مرات التفاعل بينهم (Ritzer, 1988).

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام يؤكد على أن أهم مكسب يحصل عليه المسلم من جراء القيام بأي عمل، أو المشاركة في أي نشاط هو الحصول على الثواب والأجر من الله. وقد بين الله سبحانه وتعالى ذلك في أكثر من موضع، من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَذُنِيْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَتَخَلَّفُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَنْظُرُونَ نَفِيرًا ۝۱۲۴ ﴾ (النساء: ١٢٤) ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝۸ ﴾ (فصلت: ٨)، وقوله تعالى: ﴿ وَيَسِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ أُجْرًا كَثِيرًا ۝۹ ﴾ (الاسراء: من الآية ٩) ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝۳۰ ﴾ (الكهف: ٣٠) وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ۝۱۱۰ ﴾ (الكهف: الآية ١١٠)

## تساؤلات الدراسة وفروضها

تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات في موضوعها في المجتمع السعودي. لذا فستحاول الإجابة على عدد من التساؤلات لمعرفة بعض القضايا المتصلة بالعمل التطوعي الشبابي في المملكة. ونظراً لأن الدراسة اعتمدت على إحدى النظريات، وهي

نظرية التبادل الاجتماعي، فسيتم اختبار صحة عدد من الفروض المتنبئة منها. وفي هذا يُشير مونت وآخرون إلى أنّ الفروض ترتبط بالنظريات التي تفسّر العلاقات والظواهر وتنطلق منها، كما يؤكد أنّ بناء الفروض المعتمدة على نظريات هي عملية إبداعية (Monette, et al., 1990) Creative process.

#### أ- تساؤلات الدراسة

- ١- ما مدى الحاجة لمشاركة الشباب في العمل التطوعي في الوقت الحاضر؟
- ٢- ما مدى رغبة الشباب ومشاركتهم في العمل التطوعي؟
- ٣- ما هي العوامل التي تدفع الشباب للمشاركة في العمل التطوعي؟
- ٤- هل هناك تقدير وتشجيع من المجتمع ومؤسساته المختلفة للمشاركة في العمل التطوعي؟
- ٥- هل هناك توعية إعلامية بأهمية المشاركة التطوعية؟
- ٦- هل هناك معوقات تُعيق مشاركة الشباب في العمل التطوعي؟

#### ب- فروض الدراسة

- ١- هناك علاقة بين دور المشاركة التطوعية في خدمة المجتمع والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فالشباب الذين يؤمنون بأهمية المشاركة التطوعية في خدمة المجتمع تكون لديهم الرغبة في المشاركة أكثر من الذين يرون عكس ذلك.
- ٢- هناك علاقة بين تقدير المجتمع للمشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فالشباب الذين يرون وجود تقدير من المجتمع تكون لديهم الرغبة في المشاركة أكثر من الذين يرون عكس ذلك.

٣- هناك علاقة بين تشجيع المؤسسات والجهات للمشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فالشباب الذين يرون وجود تشجيع من قبل المؤسسات تكون لديهم الرغبة في المشاركة أكثر من الذين يرون عكس ذلك.

٤- هناك علاقة بين توقع اكتساب الخبرات من المشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فالشباب الذين يرون أنَّ المشاركة التطوعية تُفيد في اكتساب الخبرات تكون لديهم الرغبة في المشاركة أكثر من الذين يرون عكس ذلك.

٥- هناك علاقة بين التعرف على الآخرين من خلال المشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فالشباب الذين يرون أنَّ المشاركة التطوعية فيها فرصة للتعرف على الآخرين تكون لديهم الرغبة في المشاركة أكثر من الذين يرون عكس ذلك.

٦- هناك علاقة بين شعور المشارك بأهميته وقيّمته والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فالشباب الذين يرون أنَّ المشاركة في العمل التطوعي تُشعر المشارك بقيّمته وأهميته في المجتمع تكون لديهم الرغبة في المشاركة أكثر من الذين يرون عكس ذلك.

٧- هناك علاقة بين الحصول على الأجر من الله في المشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فالشباب الذين يرون أنَّ المشاركة التطوعية فيها أجر وثواب تكون لديهم الرغبة في المشاركة أكثر من الذين يرون عكس ذلك.

## الإجراءات المنهجية للدراسة

تجمع هذه الدراسة بين أغراض البحث الثلاثة. فهي استكشافية كونها ستلقي الضوء على الشباب والعمل التطوعي، وهو موضوع قلما يطرق في المجتمع السعودي. كما أنها وصفية كونها ستقوم بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أنها دراسة تفسيرية، فهي لن تقتصر على وصف المتغيرات، لكنها ستدرس العلاقات بين عدد من متغيرات الدراسة وتفسرها. ولخدمة تلك الأغراض؛ فإنّ منهج المسح الاجتماعي منهج مناسب في ذلك، بالإضافة إلى أنّ الدراسة ستعتمد على العينة لوصف مجتمع أكبر، لذا فإنّ منهج المسح الاجتماعي هو المنهج المستخدم في مثل هذا النوع من الدراسات، كما أشار إلى ذلك مونيت وآخرون (Monette et al., 1989).

وقد تمت الاستعانة والاستشهاد بملاحظات الباحث وخبرته الميدانية في هذا المجال عند الحاجة لتدعيم موقف أو إيضاحه، فقد سبق للباحث أن عمل متدرّباً ومتطوعاً في مؤسسات اجتماعية ومنظمات طلابية في الولايات المتحدة الأمريكية.

## عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من الشباب من طلاب الجامعة في مدينة الرياض. ورؤعي في اختيارهم أن يكونوا من الطلاب المنتظمين في تخصص الشريعة، وتخصص الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وذلك لأنّ هؤلاء - بحكم دراساتهم - غالباً يكونون أكثر اطلاعاً والتصاقاً بقضايا التطوع، مما يُمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة. كما تم اختيارهم من طلاب المستوى الثاني والسابع، وذلك ليتم تمثيل مستويات الدراسة في الجامعة الدنيا منها والعليا، بالإضافة إلى بعض الأمور التنظيمية. ويلاحظ أنّ تخصص الاجتماع والخدمة الاجتماعية يتشعب الطلاب فيه إلى شعبتين منفصلتين

## الشباب والعمل التطوعي

إحداهما للاجتماع، والأخرى للخدمة الاجتماعية من المستوى الخامس. وتم جمع البيانات من خلال القاعات الدراسية، بحيث تم أخذ القاعة كاملة إذا كانت هناك قاعة واحدة للمستوى الدراسي، وإذا كانت هناك أكثر من قاعة في المستوى الدراسي فقد تم اختيار قاعة واحدة عن طريق العينة العشوائية، وذلك بإعطاء رموز رقمية للقاعات وسحب القاعة التي تمثل الرقم المختار.

وقد بلغت عينة الدراسة ١٦٣ شاباً ٩٤ منهم، بنسبة ٥٨٪ ينتمون إلى تخصص الشريعة، و ٦٩ شاباً أي بنسبة ٤٢٪ ينتمون إلى تخصص الاجتماع والخدمة الاجتماعية. وكان ٨٥ شاباً أي بنسبة ٥٢٪ في المستوى الثاني، و ٧٨ بنسبة ٤٨٪ في المستوى السابع (انظر جدول رقم ١).

### جدول رقم (١)

#### خصائص عينة الدراسة

الخصائص	التكرار	النسبة %
التخصص الدراسي شريعة	٩٤	٥٧,٧
	٦٩	٤٢,٣
الاجتماع والخدمة الاجتماعية		
المستوى الدراسي الثاني	٨٥	٥٢,١
	٧٨	٤٧,٩
السابع		

### أداة الدراسة

تم تصميم استبانة لجمع بيانات الدراسة، بعد مراجعة عدد من الدراسات التي تطرقت لموضوع العمل التطوعي، والاستفادة منها في بناء العبارات المناسبة التي تخدم

موضوع الدراسة. بعد تصميم الاستبانة تم عرضها على عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والمهتمين بالمجال التطوعي، بالإضافة إلى أخذ رأي عدد من الشباب للتأكد من وضوح العبارات وفهمها، وتم تضمين المقترحات في النسخة المعدلة من الاستبانة.

ونظراً لما أسفر عنه تحكيم الاستبانة من أن المشاركة في العمل التطوعي قد يختلف الأفراد في فهمها، فقد تم توضيح المقصود بالمشاركة في العمل التطوعي للمبحوثين في استبانة البحث، وذلك بأنه: المشاركة في الأعمال والجهود التطوعية التي تتبع أو تُشرف عليها مؤسسات أو جهات حكومية أو غير حكومية من دون الحصول على مُرتب أو توقع مكافأة.

### متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات هي:

- ١- الرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. وقد تم قياس ذلك بالعبرة التالية: لدي رغبة في المشاركة التطوعية.
- ٢- دور المشاركة التطوعية في خدمة المجتمع. وقد تم قياس ذلك بالعبرة التالية: المشاركة في العمل التطوعي فيها خدمة للمجتمع.
- ٣- تقدير المجتمع للمشاركة في العمل التطوعي. وقد تم قياس ذلك بالعبرة التالية: لا يوجد تقدير من المجتمع للمشاركة في العمل التطوعي.
- ٤- تشجيع المؤسسات للمشاركة في العمل التطوعي. وقد تم قياس ذلك بالعبرة التالية: لا يوجد تشجيع من قبل الجهات والمؤسسات للمشاركة في العمل التطوعي.



- ٥- التوعية الإعلامية بأهمية المشاركة التطوعية. وقد تم قياس ذلك بالعبارة التالية: ليس هناك توعية إعلامية بأهمية المشاركة في العمل التطوعي.
- ٦- وجود الأجر من الله في المشاركة التطوعية. وتم قياس ذلك بالعبارة التالية: المشاركة في العمل التطوعي فيها أجر من الله.
- ٧- المشاركة التطوعية فيها اكتساب خبرات. وتم قياس ذلك بالعبارة التالية: المشاركة في العمل التطوعي تُفيد في اكتساب الخبرات.
- ٨- المشاركة التطوعية تُفيد في التعرف على الآخرين. وقد تم قياس ذلك بالعبارة التالية: المشاركة في العمل التطوعي تُفيد في التعرف على الآخرين.
- ٩- وجود تنظيم للمشاركة التطوعية. وتم قياس ذلك بالعبارة التالية: ليس هناك تنظيم للمشاركة في العمل التطوعي.
- ١٠- وجود معوقات إدارية من قبل المؤسسات للمشاركة التطوعية. وقد تم قياس ذلك بالعبارة التالية: هناك معوقات إدارية في المؤسسات تُعيق المشاركة في العمل التطوعي.
- ١١- الحاجة للمشاركة التطوعية. وقد تم قياس ذلك بالعبارة التالية: تزداد الحاجة للمشاركة في العمل التطوعي في الوقت الحاضر.
- ١٢- الشعور بأهمية وقيمة المشارك في العمل التطوعي. وقد تم قياس ذلك بالعبارة التالية: المشاركة في العمل التطوعي تُشعرنني بأهميتي وقيمتي.
- وكانت هناك ثلاثة خيارات للإجابة على العبارات السابقة وهي: ١- نعم، و٢- أحياناً، و٣- لا.
- ١٣- المشاركة في العمل التطوعي. وتم قياس ذلك بالسؤال التالي: هل أنت مشارك في الوقت الحاضر في أعمال تطوعية؟

١٤- وجود وقت للفراغ. وقد تم قياس ذلك بالسؤال التالي: هل لديك وقت فراغ؟ وكان هناك خياران للإجابة على السؤالين السابقين، وهما: ١- نعم، و ٢- لا.

### تحليل نتائج الدراسة

سيتم معالجة بيانات الدراسة من خلال تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة، باستخدام التكرارات ونسبها المئوية؛ ثم التحليل الاستنتاجي باستخدام اختبار كاي تربيع، ومعامل الارتباط كرامرز Cramer's V للكشف عن العلاقة بين الرغبة في المشاركة في العمل التطوعي باعتباره متغيراً تابعاً وعدد من المتغيرات المستقلة والتي شملت: دور المشاركة التطوعية في خدمة المجتمع، وتقدير المجتمع للمشاركة التطوعية، وتشجيع المؤسسات والجهات للمشاركة التطوعية، واكتساب الخبرات من خلال المشاركة التطوعية، والتعرف على الآخرين، وشعور المشارك بأهميته، وأخيراً الحصول على الأجر من الله.

### التحليل الوصفي

كشفت بيانات الدراسة عن عدد من النتائج المهمة (انظر جدول رقم ٢). فهناك نسبة كبيرة من الشباب لديهم وقت فراغ، فقد كان عدد الذين أشاروا إلى أن لديهم وقت فراغ ١٤٧ مبحوثاً بنسبة حوالي ٩٠٪، في مقابل ١٦ مبحوثاً بنسبة حوالي ١٠٪ فقط أشاروا إلى أن ليس لديهم وقت فراغ.

فيما يتصل بمشاركة الشباب في العمل التطوعي في الوقت الحاضر، وقت إجراء الدراسة، أشار ٣٦ مبحوثاً أي ما نسبته ٢٢٪ إلى أنهم مشاركون بينما أشار الغالبية العظمى وعددهم ١٢٧ مبحوثاً أي ما نسبته ٧٨٪ إلى عدم مشاركتهم في أعمال تطوعية في الوقت الحاضر.

وفيما يتعلق بمدى وجود رغبة لدى المبحوثين بالمشاركة في العمل التطوعي أجاب ٩٦ مبحوثاً، أي ما نسبته ٥٩٪ بوجود رغبة لديهم، بينما القلة قليلة وعددهم ٧ مبحوثين أي ما نسبته ٤٪ أجابوا بعدم رغبتهم في المشاركة في العمل التطوعي، كما أجاب ٥٩ مبحوثاً بما نسبته ٣٦٪ بوجود الرغبة أحياناً في المشاركة.

وحول وجود تقدير من المجتمع للمشاركة في العمل التطوعي أجاب ٥١ مبحوثاً أي ما نسبته ٣٣٪ بعدم وجود تقدير من المجتمع، بينما أجاب ٢٤ مبحوثاً أي ما نسبته ١٥٪ بوجود تقدير، كما أجاب ٨١ مبحوثاً أي ما نسبته ٥٢٪ بوجود تقدير من المجتمع أحياناً.

وفيما يتصل بوجود التشجيع من قبل الجهات والمؤسسات في المجتمع للمشاركة في العمل التطوعي أجاب ٧٩ مبحوثاً أي ما نسبته ٤٨,٥٪ بعدم وجود تشجيع بينما أجاب ١٢ مبحوثاً أي ما نسبته ٧٪ بوجود تشجيع، كما أجاب ٧٢ مبحوثاً أي ما نسبته ٤٤٪ بوجود تشجيع من المؤسسات أحياناً.

وعن رأي المبحوثين حول وجود توعية إعلامية بأهمية المشاركة في العمل التطوعي أجاب ١٠٧ مبحوثين أي ما نسبته ٦٧٪ بعدم وجود توعية، بينما أجاب ١٤ مبحوثاً بما نسبته ٩٪ بوجود توعية، كما أجاب ٤٢ مبحوثاً أي ما نسبته ٢٦٪ بوجود توعية أحياناً.

وفيما يتصل برأي المبحوثين حول وجود تنظيم للمشاركة في العمل التطوعي في المملكة أجاب ٦٥ مبحوثاً بما نسبته ٤٠٪ بعدم وجود تنظيم، بينما أجاب ٢٠ مبحوثاً أي ما نسبته ١٢٪ بوجود تنظيم للمشاركة التطوعية، كما أجاب ٧٧ مبحوثاً أي ما نسبته ٤٧,٥٪ بوجود تنظيم أحياناً.

وحول وجود معوقات إدارية تُعيق المشاركة في العمل التطوعي أجاب ٦٥

مبحوثاً أي ما نسبته ٤٢,٥٪ بوجود معوقات، بينما أجاب ١٠ من المبحوثين أي ما نسبته ٦,٥٪ بعدم وجود معوقات، كما أجاب ٧٨ مبحوثاً أي ما نسبته ٥١٪ بوجود معوقات أحياناً.

وعن مدى أهمية المشاركة في العمل التطوعي في وقتنا الحاضر أجاب ١١٧ مبحوثاً أي ما نسبته ٧٢٪ بأهمية المشاركة، بينما أجاب ١٠ من المبحوثين أي ما نسبته ٦٪ بعدم وجود أهمية للمشاركة، كما أجاب ٣٥ مبحوثاً أي ما نسبته ٢٢٪ إلى أهمية المشاركة أحياناً.

وفيما يتصل برأي المبحوثين عن أنّ المشاركة في العمل التطوعي فيها أجر من الله أيّد ١٥٧ مبحوثاً أي ما نسبته ٩٧,٥٪ ذلك، وأشار أربعة مبحوثين فقط أي ما نسبته ٢,٥٪ إلى أنّ المشاركة في العمل التطوعي فيها أجر من الله أحياناً.

وفيما يتصل برأي المبحوثين عن أنّ المشاركة في العمل التطوعي فيها خدمة للمجتمع أيّد ١٣٤ مبحوثاً أي ما نسبته ٨٣٪ ذلك، بينما لم ير بذلك مبحث واحد أي ما نسبته ٠,٦٪، وكان موقف ٢٧ مبحوثاً بما نسبته ١٧٪ بين الاثنين.

حول مدى فائدة المشاركة في العمل التطوعي في اكتساب الخبرات أشار ١٣٦ مبحوثاً أي ما نسبته ٨٤٪ بوجود الفائدة، وأشار ٢٦ مبحوثاً فقط أي ما نسبته ١٦٪ إلى أنّ المشاركة في العمل التطوعي تُفيد في اكتساب الخبرات أحياناً.

وحول رأي المبحوثين في فائدة المشاركة في العمل التطوعي في التعرف على الآخرين أجاب ١٢٨ مبحوثاً أي ما نسبته ٧٨,٥٪ بوجود فائدة، بينما أشار مبحث واحد فقط أي ما نسبته ٠,٦٪ إلى عدم وجود فائدة، وأشار ٣٤ مبحوثاً فقط أي ما نسبته ٢١٪ إلى أنّ المشاركة في العمل التطوعي تُفيد في التعرف على الآخرين أحياناً.

وفيما يتصل برأي المبحوثين حول دور المشاركة في العمل التطوعي في إشعار

## الشباب والعمل التطوعي

المشارك بأهميته وقيمته فقد وافق على ذلك ١١٠ مبحوثين أي ما نسبته ٧٠٪، بينما لم يوافق على ذلك ٧ مبحوثين، أي ما نسبته ٤٪، وكان رأي ٤٥ مبحوثاً أي ما نسبته ٢٨٪ أن المشاركة في العمل التطوعي تُشعر المشارك بأهميته أحياناً.

وفيما يلي الجدول رقم (٢) الذي يوضح الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

### جدول رقم (٢)

#### الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	نعم	أحياناً	لا	للتوسط
الاحصاء النسبة	الاحصاء النسبة	الاحصاء النسبة	الاحصاء النسبة	الاحصاء النسبة
لدي رغبة في للمشاركة	٦٩	٥٩,٢	٥٩	٣٦,٤
المشاركة فيها خدمة للمجتمع	١٣٤	٨٣,٠	٣٧	١٦,٧
لا يوجد تقدير من المجتمع للمشاركة	٥١	٣٢,٧	٨١	٥١,٩
لا يوجد تشجيع للمشاركة من قبل المؤسسات	٧٩	٤٨,٥	٧٢	٤٤,٢
ليس هناك توعية إعلامية بأهمية للمشاركة	١٠٧	٦٥,٦	٤٢	٢٥,٨
المشاركة فيها أجر من الله	١٥٧	٩٧,٥	٤	٢,٥
تُكيد المشاركة في اكتساب المهارات	١٣٦	٨٤,٠	٢٦	١٦,٠
تُكيد المشاركة في التعرف على الآخرين	١٢٨	٧٨,٥	٣٤	٢٠,٩
ليس هناك تنظيم للمشاركة	٦٥	٤٠,١	٧٧	٤٧,٥
هناك معوقات إدارية للمشاركة	٦٥	٤٢,٥	٧٨	٥١,٠
تُشعرتي المشاركة بأهميتها	١١٠	٦٧,٩	٤٥	٢٧,٨
تزداد الحاجة للمشاركة في الوقت الحاضر	١١٧	٧٢,٢	٣٥	٢١,٦
المشاركة في الوقت الحاضر*	٣٦	٢٢,٠	١٢٧	٧٨,٠
لدي وقت فراغ*	١٤٧	٩٠,٢	١٦	٩,٨

\* تم قياس هذين المتغيرين بإجابتي: ١ = نعم ، و ٢ = لا.

## التحليل الاستنتاجي

دراسة العلاقة بين عدد من العوامل التي تدفع الشباب للمشاركة في العمل التطوعي ومتغير الرغبة في المشاركة في العمل التطوعي فقد تم استخدام اختبار كاي تربيع، وهو من الاختبارات الشائعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية. وهو يُستخدم مع المتغيرات المقاسة على المستوى الاسمي Nominal أو الترتيبي Ordinal ، بالإضافة إلى أنه لا يتطلب أن تكون البيانات Normal distribution ، وذلك يتناسب مع ظروف هذه الدراسة. بالإضافة إلى أنه تم استخدام معامل الارتباط كرامرز Cramer's V الذي يتناسب مع نوعية البيانات في هذه الدراسة للكشف عن قوة العلاقة بين المتغيرات. وقد تم تحديد مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى ٠,٠٥ أو أقل للتحقق من صحة فروض الدراسة، ومستوى الدلالة هذا مقبول في العلوم الاجتماعية.

من خلال الاستخدام الأولي لاختبار كاي تربيع تبين أن ٢٠٪ من خلايا جدول كاي تربيع بلغت القيم المتوقعة فيها أقل من ٥ ، وهذا يتناقى مع شروط استخدام اختبار كاي تربيع. ولتقادي ذلك يقترح الإحصائيون دمج فئات خيارات الإجابة (Weinbach and Grinnell, 1991)، لذا تم دمج خيارات الإجابة في هذه الدراسة لتصبح فئتين: ١- نعم، و ٢- أحيانا أو لا، بدلاً من الثلاث الفئات السابقة، ١- نعم، و ٢- أحيانا، و ٣- لا.

يتبين من نتائج اختبار كاي تربيع أن هناك علاقة بين الرأي بأن المشاركة التطوعية فيها خدمة للمجتمع ومتغير الرغبة في المشاركة في العمل التطوعي، فمن الذين أجابوا بأن المشاركة التطوعية فيها خدمة المجتمع أشار ٩٣٪ بوجود رغبة لديهم في المشاركة في العمل التطوعي، بينما أشار ٦٨٪ إلى أنه أحيانا، أو ليست لديهم رغبة في

المشاركة التطوعية، وهذه النتيجة دالة إحصائياً، إذ كانت قيمة كاي تربيع  $16,20$  باحتمالية قدرها  $0,00$ . وقد أظهر معامل الارتباط أن درجة الارتباط بين المتغيرين =  $0,22$ ، وهي دالة إحصائياً. (انظر جدول رقم ٣)

وأظهرت الدراسة وجود علاقة بين تقدير المجتمع للمشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة التطوعية، فمن الذين أجابوا بوجود تقدير من المجتمع للمشاركة أشار  $79\%$  بوجود رغبة لديهم في المشاركة التطوعية بينما أشار  $52\%$  إلى وجود رغبة أحياناً أو ليست لديهم رغبة في المشاركة التطوعية، وهذه النتيجة دالة إحصائياً، إذ كانت قيمة كاي تربيع  $13,06$  باحتمالية قدرها  $0,00$ . وقد أظهر معامل الارتباط أن درجة الارتباط بين المتغيرين =  $0,29$ ، وهي دالة إحصائياً.

وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين تشجيع المؤسسات للمشاركة التطوعية ورغبة الشباب في المشاركة التطوعية. فمن الذين أجابوا بوجود تشجيع من قبل المؤسسات أشار  $63\%$  بوجود رغبة لديهم في المشاركة، بينما أشار  $36\%$  إلى وجود رغبة أحياناً أو ليست لديهم رغبة في المشاركة التطوعية، وهذه النتيجة دالة إحصائياً حيث كانت قيمة كاي تربيع  $10,70$  باحتمالية قدرها  $0,001$ . وقد أظهر معامل الارتباط أن درجة الارتباط بين المتغيرين =  $0,26$ ، وهي دالة إحصائياً.

وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين متغير اكتساب الخبرات من خلال المشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فمن الذين أجابوا باكتساب الخبرات من المشاركة أشار  $92\%$  برغبتهم في المشاركة التطوعية، بينما أشار  $72\%$  إلى وجود رغبة أحياناً أو ليست لديهم رغبة في المشاركة التطوعية. وهذه النتيجة دالة إحصائياً حيث كانت قيمة كاي تربيع  $10,70$  باحتمالية قدرها  $0,001$ . وقد أظهر معامل الارتباط أن درجة الارتباط بين المتغيرين =  $0,26$ ، وهي دالة إحصائياً.

وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين متغير فرصة التعرف على الآخرين من خلال المشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي. فمن الذين أجابوا بفائدة المشاركة التطوعية في التعرف على الآخرين أشار ٨٤٪ إلى رغبتهم في المشاركة التطوعية بينما أشار ٧٠٪ إلى وجود رغبة أحياناً، أو ليست لديهم رغبة في المشاركة التطوعية، وهذه النتيجة دالة إحصائياً حيث كانت قيمة كاي تربيع ٤,٩٧ باحتمالية قدرها ٠,٠٣. وقد أظهر معامل الارتباط أن درجة الارتباط بين المتغيرين = ٠,١٨، وهي دالة إحصائياً.

ولم تظهر نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير المشاركة التطوعية تُشعر بقيمة المشارك وأهميته، والرغبة في المشاركة في العمل التطوعي، فمن بين الذين أجابوا بالشعور بالقيمة أشار ٧٣٪ بوجود الرغبة لديهم في المشاركة، بينما أشار ٦٠٪ إلى وجود رغبة أحياناً أو ليست لديهم رغبة في المشاركة التطوعية، وهذه النتيجة غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ حيث كانت قيمة كاي تربيع ٢,٩٦ باحتمالية قدرها ٠,٠٨. كما أن درجة الارتباط بين المتغيرين - كما أظهرها معامل الارتباط - التي بلغت ٠,١٣ ليست ذات دلالة إحصائية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين متغير المشاركة التطوعية فيها أجر من الله ورغبة الشباب في المشاركة التطوعية، أظهر اختبار كاي تربيع أن من الذين أجابوا بوجود الأجر من الله في المشاركة التطوعية أشار ٩٩٪ إلى رغبتهم في المشاركة التطوعية، وينسبة مقارنة أشار ٩٥٪ إلى وجود رغبة أحياناً أو ليست لديهم رغبة في المشاركة التطوعية، والنتيجة لم تصل مستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٥، إذ كانت قيمة كاي تربيع ٢,٠٩ باحتمالية قدرها ٠,١٥. وهذه النتيجة مضللة، وذلك لأنّ خليتين تُشكلان ما نسبته ٥٠٪ من مجموع خلايا اختبار كاي تربيع بلغت التكرارات المتوقعة فيهما أقل



## الشباب والعمل التطوعي

من ٥ ، وهذا لا يتفق مع الفرضيات الإحصائية لاستخدام اختبار كاي تربيع (Weinbach and Grinnell, 1991). كما أنّ درجة الارتباط بين المتغيرين - كما أظهرها معامل الارتباط - التي بلغت ١١ ، ليست ذات دلالة إحصائية. وتبين النتائج السابقة صحة فروض الدراسة، ماعدا الفرض القائل بوجود علاقة بين شعور المشارك في العمل التطوعي بأهميته وقيّمته، والرغبة في المشاركة. كما أنّ بيانات الدراسة لم تمكننا من التحقق من صحة الفرض القائل بوجود علاقة بين وجود الأجر من الله في المشاركة التطوعية والرغبة في المشاركة التطوعية.

### جدول رقم (٣)

كاي تربيع ومعامل الارتباط للعلاقة بين عدد من المتغيرات ومتغير الرغبة في المشاركة التطوعية

التفسير			لدى رغبة في المشاركة كاي تربيع معامل الارتباط
المشاركة فيها خدمة للمجتمع** نعم أحياناً أو لا	نعم	لا	٠,٣٢
	٪٩٣	٪٦٨	
	٪٧	٪٣٢	
لا يوجد تقدير من المجتمع للمشاركة** نعم أحياناً أو لا	نعم	لا	٠,٢٩
	٪٢١	٪٤٨	
	٪٧٩	٪٥٢	
لا يوجد تشجيع للمشاركة من المؤسسات** نعم أحياناً أو لا	نعم	لا	٠,٢٦
	٪٣٧,٥	٪٦٤	
	٪٦٢,٥	٪٣٦	
تأكيد المشاركة في اكتساب الخبرات** نعم أحياناً أو لا	نعم	لا	٠,٢٦
	٪٩٢	٪٧٢	
	٪٨	٪٢٨	

المتغير			لدي رغبة في المشاركة كأي ترتيب	معامل الارتباط
تُعبد المشاركة في التعرف على الآخرين** نعم أحياناً أو لا	%٨٤	%٧٠	٠,١٨	
	%١٦	%٣٠		
تُشعري المشاركة بأهميتي نعم أحياناً أو لا	%٧٣	%٦٠	٠,١٣	
	%٢٧	%٤٠		
المشاركة فيها أجز من الله نعم أحياناً أو لا	%٩٩	%٩٥	٠,١١	
	%٥	%١		

\*\*مستوى الدلالة الإحصائية في كلا الاختبارين = أو > ٠,٠٠١.

\* مستوى الدلالة الإحصائية في كلا الاختبارين > ٠,٠٥.

## الناقشة

أظهرت نتائج الدراسة أنه مع أن غالبية عينة الدراسة، ٩٠٪، أجابوا بأن لديهم وقت فراغ وبالرغم من كون عينة الدراسة هم من طلاب الجامعة، بل ومن تخصصات يحظى فيها العمل التطوعي بأهمية، وهي تخصصات الشريعة والدراسات الاجتماعية، وبالتالي كان من المتوقع أن تكون نسبة مشاركة الشباب في العمل التطوعي مرتفعة، فأنَّ الغالبية العظمى من عينة الدارسة، ٧٨٪، غير مشاركين في العمل التطوعي. وفي المقابل بينت نتائج الدراسة أنَّ الغالبية العظمى لديهم الرغبة في المشاركة، حيث أنَّ ٤٪ فقط من المبحوثين أشاروا إلى عدم رغبتهم في المشاركة في العمل التطوعي. وهذا يؤكد على وجود الحس والشعور بأهمية المشاركة في العمل التطوعي من قبل عينة الدراسة،

ولكن قد تكون هناك صعوبات تتعلق بالمجتمع أو المؤسسات أو غير ذلك تُعيق تحقيق رغبتهم في المشاركة.

ويتضح من الدراسة أن هناك بعض العوامل التي تُعيق مشاركة الشباب في العمل التطوعي، كما يراها الشباب، ومن هذه المعوقات ما يتصل بالجانب المجتمعي. فغالبية المبحوثين يرون عدم وجود تقدير من المجتمع للمشاركة في العمل التطوعي، وقد تكون هذه إحدى الصعوبات التي تحد من المشاركة وانتشار العمل التطوعي، حيث يُمثل التقدير المجتمعي اعترافاً من المجتمع بأهمية الجهد الذي يبذله المشاركون ومكانة المشاركة التطوعية في المجتمع، مما يُشجّع الشباب للانخراط في العمل التطوعي، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه بعض الدراسات (الشايحي، ١٤٢٢هـ؛ القعيد، ١٤١٧هـ).

ويمكن إرجاع المعوقات المجتمعية إلى عوامل منها:

١- قلة الوعي من قبل كثير من الأفراد بدور العمل التطوعي وأهميته في تنمية المجتمع. كما أن هناك تصوراً لدى كثير من الأفراد أن كل شيء لا بد أن يُقدم من قبل الدولة، وكل خدمة لا بد أن تُوفر من قبل الدولة، ونظراً لأن الدولة غنية فليست هناك حاجة للأفراد لتقديم أعمال تطوعية أو المشاركة فيها، وهذا خلق اتكالية على الأجهزة الحكومية، وهُمّش الجهود الشعبية التطوعية. ومن المعروف أن العمل التطوعي أثبت أهميته ودوره في كل المجتمعات بوصفه مسانداً للجهود الحكومية، بصرف النظر عن قوة اقتصاد الدولة أو ضعفه خاصة في هذا الوقت الذي يصعب معه على القطاع الحكومي إشباع كل احتياجات الأفراد وحل كل مشكلاتهم، مما يتطلب تضافر جميع الجهود حكومية كانت أو شعبية. ولو نظرنا إلى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية نجد أن التطوع احتل مكانة كبيرة في المجتمع - كما سبقت الإشارة إليه - وكذلك في عديد من الدول الأقل اقتصاداً. على سبيل المثال

إندونيسيا وباكستان، إذ يُقدر ما نسبته ٩٠٪ من أعمال الدفاع المدني في باكستان مناصرة بمتطوعين (الحياني، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

٢- غياب التقدير المجتمعي لإسهامات العمل التطوعي أو القائمين به، مما أثر على نظرة الناس إلى العمل التطوعي. وإن كان الدافع من القيام بالعمل التطوعي وهو الحصول على الثواب من الله، أو خدمة المجتمع، لكن التقدير المجتمعي - والذي ليس شرطاً أن يكون مادياً - يُعبر عن استحسان المجتمع وتقديره بأجهزته المختلفة لإسهامات المتطوع كما أنّ بعض المتطوعين يولي ذلك أهمية قصوى.

يرى غالبية الباحثين عدم وجود توعية إعلامية بدور المشاركة التطوعية وأهميتها في المجتمع من قبل أجهزة الإعلام، ويمكن أن يكون ذلك أحد المعوقات التي تُعيق العمل التطوعي وانتشاره في المملكة. فغياب التوعية الإعلامية بأهمية الدور الذي يضطلع به العمل التطوعي في تحقيق أمن المجتمع وتنمية تؤثر سلباً في مشاركة الشباب في العمل التطوعي. إنّ تجاهل وسائل الإعلام تناول موضوع العمل التطوعي أو الحدث عليه أدى إلى غياب الوعي لدى الأفراد، وساهم ذلك في تهميش دور العمل التطوعي. إنّ انتشار أجهزة الإعلام في المجتمع، بحيث لا يمكن تصور خلق أي مسكن من وجود وسيلة إعلامية؛ يجعل دورها كبيراً في نشر التوعية بين الأفراد وتشكيل اتجاهات الجماهير نحو القضايا الاجتماعية ومنها مشاركة الشباب في العمل التطوعي.

كما أنّ هناك معوقات للمشاركة التطوعية يراها الشباب تتصل بالمؤسسات. فقد أظهرت الدراسة أنّ غالبية عينة الدراسة ٤٨,٥٪ يرون عدم وجود تشجيع من قبل المؤسسات، مقابل ٧٪ الذين يرون وجود تشجيع. وبالمثل يرى أغلبية الباحثين أنّ هناك معوقات إدارية من قبل المؤسسات والجهات تحد من المشاركة في العمل التطوعي. ومما لا شك فيه أنّ المعوقات الإدارية من قيود وروتين وإجراءات والتي تتبعها

## الشباب والعمل التطوعي

المؤسسات تنفر الشباب الراغبين في التطوع من المشاركة، لأن ذلك يعبر عن عدم رغبة المؤسسة أو على الأقل عدم اكتراثها بمشاركة الشباب في العمل التطوعي.

إنَّ المعوقات المؤسسية للمشاركة التطوعية يُمكن إرجاعها لعدد من العوامل:

١- عدم اقتناع المؤسسات والجهات بدور العمل التطوعي، بل إنَّ بعض المؤسسات قد تضع بعض المعوقات التي تحد من المشاركة التطوعية للأفراد. وفي هذا السياق يذكر الباحث حالة لعدد من خريجي تخصص الخدمة الاجتماعية الذين أبدوا رغبتهم في التطوع في إحدى المؤسسات الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولكن المؤسسة رفضتهم، وعندما سأل الباحث أحد العاملين في هذه المؤسسة عن السبب أشار إلى عدم وجود أنظمة في الوزارة تنظم عملية التطوع أو تسمح بها. وفي هذا يُشير بيرس إلى أنَّ أساس المشكلة تكمن في عدم وجود نظرة محددة وواضحة من قبل المؤسسات لماهية الدور المتوقع القيام به من قبل المتطوعين (بيرس، ١٩٩٣).

٢- عدم تهيئة الجو المناسب من قبل المؤسسات للمتطوعين للقيام بأعمالهم، سواء من توفير مكان للمتطوعين أو أدوات ضرورية، مما يشعر المتطوعين بأن لا قيمة لجهودهم، أو ربما أنَّهم أناس غير مرغوب فيهم، فقد لا توفر المؤسسة أماكن أو مكاتب لممارسة المتطوعين لمهامهم أو عدم توافر وسائل الاتصالات الضرورية، ولو وفرت مكاتب قد تكون غير مناسبة للاستخدام، مثل عدم وجود تكييف أو إضاءة مناسبة. ويسوق الباحث في هذا الصدد تجربة بعض المتطوعين في إحدى المؤسسات، فقد ذكر أحد المتطوعين للباحث أنَّ اجتماعاتهم في المؤسسة كانت تتم في المطبخ أو الممرات.

٣- عدم وجود حوافز مادية أو معنوية من قبل المؤسسات تُشجع الأفراد على التطوع. فالمتطوع قد يكون ساكناً في مكان بعيد عن المؤسسة التي يتطوع فيها، مما

يتطلب مصروفات للتنقل، سواء كان أجرة لوسيلة النقل، أو قيمة البنزين أو ما شابه ذلك، وربما يصادف وقت قيامه بالعمل التطوعي وقت وجبة الأكل، مما يتطلب شراء الوجبة، هذا وغيره قد تحد من رغبة الأفراد في المساهمة في العمل التطوعي. كما أن وجود حوافز معنوية من أوسمة أو ميداليات استحقاق، أو شهادة تقدير وخلافه يُصور أهمية الدور الذي يقوم به المتطوع وتقدير المؤسسة له.

٤- نظرة المؤسسات والجمعيات الخيرية إلى المتطوعين قد تكون نظرة دونية. فقد لا تُمنح الفرصة لهم للقيام بأعمال ذات أهمية في المؤسسة، لذا نجد أن كثيراً من المؤسسات تنظر إلى المتطوعين كأفراد يصعب الاعتماد عليهم في إنجاز المهام والانتظام في الحضور (بيرس، ١٩٩٣). وبالرغم من كون بعض المتطوعين من المتعلمين أو المتخصصين، فربما تُسند إليهم أعمال روتينية بسيطة يمكن لأي شخص - حتى غير المتعلم - القيام بها مما يصيب هؤلاء المتطوعين بالإحباط وربما بالعزوف عن التطوع.

٥- نظراً لأن المتطوعين لا يحصلون أساساً على مقابل مادي لعملهم، كما أنه تدور كثير من الشكوك حول استمرارية تطوعهم، فقد أدّى ذلك إلى عدم اهتمام المؤسسات التطوعية بكثير من القضايا التي تُعتبر ضرورية مع العاملين الرسميين، مثل عملية اختيارهم أو تدريبهم، أو تقييم أدائهم أو ترقيتهم، مع أن المتطوعين قد يُكلفون بالأعمال نفسها التي يقوم بها العاملون الرسميون والتي تحتاج إلى تدريب وإعداد، بل ودقة في الاختيار.

٦- الافتقار إلى التنظيم الإداري. فنظراً للمفهوم الشائع للعمل التطوعي والخيري بشكل عام على أنه يعتمد على مبادرات خيرية أغلبها فردية تربط العاملين فيها علاقات شخصية، ويطمعون من عملهم الحصول في على الثواب والأجر من الله، بالإضافة إلى أنه نتيجة لطبيعة العمل التطوعي، فلا يمكن أن نلوم المتطوع إذا لم يحم بمسؤوليته كما

ينبغي، أو حتى مساءلته. وهذا انعكس على المتطوعين أنفسهم، فالتطوع ينظر إلى أن العمل الذي يقوم به عمل تبرعي من تلقاء نفسه، فمعنى هذا أنه غير ملزم بالقيام بأي عمل قد تبرع للقيام به، وأنه متى ما رغب في القيام به، أو سمح له الوقت فسيؤديه، وإلا فلا. هذا وغيره أثر سلباً في العمل التطوعي في المملكة.

إن المسائل التنظيمية في العمل التطوعي نادراً ما يُلتفت إليها حتى مع أهمية التنظيم لأي مؤسسة. فأي عمل جماعي لا بد له من تنظيم إذ "يُمثل التنسيق لهادف للجهود الجماعية المستمرة والقائمة على تقسيم العمل وتسلسل السلطة في سبيل تحقيق هدف جماعي مشترك" (خاطر، ١٩٩٣م: ١٠٥). فالتنظيم بوظائفه المتعددة من تقسيم العمل وتحديد عدد ومستويات التسلسل الإداري، وبناء القواعد التي تنظم الإجراءات وتحكم سلوك العاملين وتحدد مستوى المركزية في حق البت في القرارات يُعتبر العمود الفقري في الإدارة.

ويتبين من نتائج الدراسة أن غالبية الباحثين أشاروا إلى عدم وجود تنظيم للمشاركة في العمل التطوعي في المملكة، وهذا عامل من العوامل التي تُعيق المشاركة في العمل التطوعي، فمع محدودية الجهود التطوعية في المملكة - والتي يشترك في تقديمها عدد من الجهات - فإنها تقتقد لرباط يجمعها، مما أثر على عملية التنسيق بينها، وبالتالي قلل من فاعليتها ودورها في المجتمع.

إن عدم وجود نظام موحد للتطوع في المملكة أفقد العمل التطوعي كينونته، وجعله يسير من غير تخطيط أو تنظيم، وفي كثير من الأحيان يعتمد على اجتهادات غير علمية مما أدى إلى غياب التنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية بالتطوع، مما جعل من الجهود التطوعية جهوداً مشتتة تتسم بالارتجالية وعدم التخطيط وانعكس ذلك سلباً على مكانة العمل التطوعي في المجتمع وتقدير الناس له.

يتصل بتنظيم العمل التطوعي الافتقاد إلى أنظمة تبين حقوق الأفراد المتطوعين وواجباتهم، وكذلك المؤسسات التطوعية، مما أدى إلى اعتماد العمل التطوعي على الارتجالية والمبادرات الفردية والعلاقات الشخصية، فمثل هذه الأنظمة ضرورة للعمل التطوعي، وتدفع من مساره فعلى سبيل المثال المتطوعون في مجال الإغاثة والدفاع المدني قد يتعرضون لأخطار قد تنتج عنها إعاقات، وقد تؤدي بحياتهم. لذا لا بد من وجود نظام للتأمين الصحي، ومنح مساعدات للمتطوع وأسرتة عند حدوث عجز جزئي أو كلي للمتطوع أو وفاته، وعندما يكون المتطوع تابعاً لجهة عمل يمكن التنسيق مع تلك الجهة في كيفية تنفيذ ذلك. إن وجود مثل هذا النظام مطمئن للمتطوعين، مما يشجع الأفراد على الانخراط في العمل التطوعي.

هذا من ناحية المتطوع ومن جانب جهة التطوع فيجب أن تكون هناك أنظمة تبين واجبات المتطوعين تجاه تلك الجهة، مثل المحافظة على سرية العمل، والانضباط في العمل، وعدم استغلال المسؤولية. وقد يكون من الصعوبة وضع جزاءات للمتطوعين عند الإخلال بالنظام، مقارنة بالعاملين الرسميين، لكن هناك وسائل يمكن اتباعها عند الإخلال أو الإهمال بنظام المؤسسة، مثل حجب الحوافز والمزايا عنه أو إرسال إنذار للمتطوع أو الاستغناء عن مشاركته.

إن العمل المؤسسي المتخصص ضرورة لتطوير العمل، ويتجلى ذلك حينما تكون طبيعة العمل تطوعية، حيث يتصف العمل التطوعي بافتقاده لعوامل الضبط والتنظيم، والتي تتمتع بها المؤسسات غير التطوعية (بيرس، ١٩٩٣م). لذا فهناك ضرورة لتنظيم الجهود التطوعية في المملكة وقد يكون ذلك عن طريق إيجاد هيئة منظمة ومستقلة تُشرف على الجهود التطوعية في المملكة وتعمل على التنسيق بين الجهات المتعددة لتفعيل العمل التطوعي وتطويره ورسم سياساته.



وتبين نتائج الدراسة أنَّ الغالبية العظمى أشاروا إلى دور المشاركة التطوعية وأهميتها في خدمة المجتمع وتنميته، خاصة في الوقت الحاضر، وقد عبر عن ذلك الغالبية العظمى من المبحوثين، وهذا مؤشر للنضج وإدراك الشباب لمسؤوليتهم الاجتماعية.

ومن خلال نتائج الدراسة يتضح أنَّ الشباب يرون أنَّ هناك فوائد أو مكاسب في العمل التطوعي. فأظهرت الدراسة ارتفاع الحس الديني لدى المبحوثين، مما يدل على تأثير القيم الإسلامية في المجتمع حيث أشار جميع المبحوثين إلى أنَّ العمل التطوعي فيه الأجر والثواب من الله بإذن الله، وقد بين الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم أنَّ العمل الصالح يُثاب عليه المرء. قال تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (الكهف: من الآية ٣٠) وهذا يستدعي من القائمين على التطوع إبراز ذلك المكسب والتأكيد عليه لدفع الشباب وحثهم على التطوع. كذلك من مكاسب العمل التطوعي - كما يراها الشباب - اكتساب الخبرات، وقد أشار بذلك جميع المبحوثين. وبالمثل يرى الشباب أنَّه من خلال العمل التطوعي تكون هناك فرصة للتعرف على الآخرين.

ويؤكد غالبية المبحوثين أنَّ العمل التطوعي يُكسب الشباب الشعور بقيمتهم في مجتمعهم. فالمشاركة التطوعية تُتيح فرصة للشباب لبناء مجتمعهم وتنميته، وإثبات وجودهم، مما ينعكس إيجاباً على شعورهم بقيمتهم واحترامهم لأنفسهم.

إنَّ من الاستراتيجيات لدعم وتشجيع مشاركة الشباب في العمل التطوعي معرفة العوامل التي تدفع الشباب للعمل التطوعي، وبمعنى آخر المكاسب التي يتوقع الشباب الحصول عليها من المشاركة التطوعية. فإن كانت نظريات السلوك التنظيمي تؤكد على أهمية التوافق بين دوافع العاملين الرسميين وبين ما تحققه المؤسسة لهم، فإنَّ ذلك يكون أكثر تأكيداً مع المتطوعين، فلتشجيع الشباب على الانخراط في العمل التطوعي، ولاستمرارية المتطوع واستقراره في جهة تطوعه لا بد من وجود انسجام

وتوافق بين العوامل التي تدفع الشباب للانخراط في العمل التطوعي، وهي المكاسب التي يتوقع الحصول عليها وما يمكن أن تُقدمه جهة التطوع لمقابلة تلك العوامل.

ولعل العلاقة بين الرغبة في المشاركة التطوعية وعدد من العوامل التي أظهرتها الدراسة تفسرها نظرية التبادل الاجتماعي. فالنزعة لمساعدة الآخرين عادة ما تكون مدفوعة بأنّ القيام بذلك ينطوي على الحصول على مكاسب يختلف تقديرها بين فرد وآخر، فالبعض يرى الحصول على الثواب من الله هو أعظم مكسب وآخرون يرون التقدير من قبل المجتمع يأتي في الدرجة الأولى، وفريق ثالث يرى أنّ الحصول على أوسمة وميداليات هو الأهم، وفريق آخر يرى أنّ خدمة الفرد لمجتمعه هي المكسب الحقيقي، وهلمّ جرا. ويرى بلاو أنّ إظهار الامتنان والتقدير يُشجع استمرار الفرد في مد يد العون، بل يعد أحد العوامل التي تدفع الناس لتحمل الاخطار في مساعدة الآخرين فالناس يتوقعون لمساعدة بعضهم بعضاً، وهم يتوقعون رد الجميل (Blau, 1964).

وتؤكد نظرية التبادل الاجتماعي أنّه كلما كانت هناك مكاسب للعمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد زادت احتمالية رغبة الفرد أو قيامه بتكرار العمل أي المشاركة التطوعية.

وفي ضوء ما ذكر بينت نتائج الدراسة أنّ من العوامل التي تؤثر في رغبة الشباب وتدفعهم للمشاركة التطوعية هو إيمانهم بدور المشاركة التطوعية في خدمة المجتمع. فالشباب الذين يعتقدون أنّ المشاركة التطوعية لها دور في بناء المجتمع وتنميته هم الأكثر رغبة في المشاركة التطوعية. وفي هذا تُشير نظرية التبادل الاجتماعي بأنّه كلما كان تقييم الفرد لنتائج فعله أو نشاطه إيجابياً كلما زادت رغبته وقيامه بالمشاركة. كذلك أظهرت الدراسة أهمية تقدير المجتمع بوصفه عاملاً مؤثراً في رغبة الشباب في المشاركة التطوعية. كما أنّ من العوامل التي تؤثر في رغبة الشباب في المشاركة في العمل التطوعي وجود تشجيع من قبل المؤسسات والجهات المختلفة

للمشاركة، فالشباب الذين يرون أنّ هناك تشجيعاً من قبل المؤسسات والجهات للمشاركة التطوعية تكون لديهم رغبة في المشاركة أكثر من أقرانهم الذين يرون أنّ تشجيع المؤسسات قليل، أو لا يوجد تشجيع. ومما لا شك فيه أنّ تشجيع المؤسسات أحد العوامل الجاذبة للمتطوعين، كما ينم عن المكانة التي يحتلها التطوع في تلك المؤسسات.

وتؤكد نتائج الدراسة أنّ من العوامل التي تُشجع الشباب على الانخراط في العمل التطوعي هو إيمانهم بالردود الإيجابية للمشاركة التطوعية في اكتساب الخبرات التي تعينهم في حياتهم، باعتبار المشاركة فرصة لتجريب أنفسهم، وممارسة أعمال وأنشطة قد لا تتاح لهم ممارستها في مجال العمل الرسمي، الذي يتصف بالروتين والأنظمة الصارمة. فالشباب الذين يرون في المشاركة التطوعية مصدراً لاكتساب الخبرات هم الأكثر رغبة في المشاركة.

وتبين نتائج الدراسة أنّ فرصة التعرف على الآخرين من خلال المشاركة في العمل التطوعي من العوامل التي تُرغب الشباب وتُشجعهم على الانخراط في العمل التطوعي. فالشباب الذين يرون أنّ المشاركة التطوعية تُكسب المشارك التعرف على الآخرين هم الأكثر رغبة في المشاركة من أقرانهم الذين يرون أنّ المشاركة أحياناً أو لا تُكسب المشارك فرصة التعرف على الآخرين. والرغبة في التعرف على الآخرين وتوسيع دائرة العلاقة تُعتبر من الخصائص التي تميز مرحلة الشباب، كما أنّ لها أهميتها في الوقت الحاضر، إذ يُمكن أن يكون التعرف على الآخرين مفتاحاً لدخول أكبر في المجتمع، والحصول على مكاسب سواء كانت شخصية أو غير شخصية.

## الخلاصة

إن تعدد المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع وتنوع احتياجاتهم، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات، مقروناً بالتقلبات الاقتصادية في العالم كل ذلك وغيره يستدعي الاهتمام بالعمل التطوعي في المملكة، باعتباره رافداً أساساً للجهود الحكومية في تقديم الخدمات، لأنه يصعب على الجهات الحكومية منفردة علاج جميع المشكلات، وإشباع كل الاحتياجات في وقتنا الحاضر. وقد تطرقت الدراسة إلى عدد من العوامل التي تجعل من العمل التطوعي أمراً حيوياً لكل مجتمع في الوقت الحاضر.

ومما يُشعر بالخير أنّ الشباب في المجتمع السعودي لديهم رغبة في خدمة مجتمعهم، والمشاركة في العمل التطوعي، كما أظهرته هذه الدراسة، إضافة إلى أنّ هناك أرضاً خصبة للتطوع في المملكة تتمثل في حث الإسلام، والذي له تأثير في نفوس الأفراد في المجتمع السعودي، على كل عمل تطوعي وخيري.

## التوصيات

لإبراز العمل التطوعي وتوسيع قاعدة انتشاره ومشاركة الشباب فيه هناك عدد من التوصيات تُختتم بها هذه الدراسة، وتتضمن:

- ١- الاهتمام بالتوعية الإعلامية باستخدام وسائل الإعلام المختلفة في تبصير أفراد المجتمع بدور العمل التطوعي وأهميته في تنمية المجتمع، والتركيز على المكاسب المادية من العمل التطوعي، ومن أهمها حصول الثواب من الله، بإذن الله، وخدمة المجتمع واكتساب الخبرات، والتعرف على الآخرين.
- ٢- إنشاء هيئة يناط بها العمل التطوعي وشؤونه يكون على عاتقها رسم

## الشباب والعمل التطوعي

سياسة للعمل التطوعي، والوصول إلى نظام موحد وشامل للتطوع في المملكة يبين حقوق المتطوع وواجباته، وكذلك جهة التطوع، وتسعى لتنسيق العمل التطوعي بين الجهات ذات العلاقة.

٣- العمل مع المؤسسات ذات العلاقة لفتح باب العمل التطوعي، وتسهيل الإجراءات للراغبين وتشجيعهم، ومنحهم حوافز معنوية من أوسمة أو ميداليات استحقاق أو شهادات، وغير ذلك، تقديراً لأهمية الدور الذي يقومون به.

٤- تفعيل المشاركة في العمل في التطوعي بين الشباب من خلال القطاع التعليمي عن طريق:

أ- تضمين العمل التطوعي في المناهج الدراسية، خاصة لطلاب المدارس الثانوية والجامعات.

ب- تضمين البرامج اللاصفية في القطاع التعليمي مشاركة الطلاب في أعمال تطوعية لخدمة المجتمع، بالتنسيق مع الجهات المختلفة، وتقدير المبرزين فيها.

٥- الرفع من مكانة العمل التطوعي من قبل أجهزة الدولة، وتقدير القائمين به والمشاركين فيه وتكريمهم.

٦- إقامة الندوات والمؤتمرات التي تتناول موضوع العمل التطوعي وقضاياها، لزيادة الوعي والاهتمام به في المجتمع، وتطوير أساليبه، وطرق جذب المتطوعين.

## قائمة المراجع

### أولاً : المراجع العربية

١. الأصقحاني، الراغب ١٤١٨هـ المفردات في غريب القرآن، بيروت: دار المعرفة.
٢. الألباني، محمد (١٤٠٦هـ). صحيح الجامع الصغير وزيادته، بيروت: المكتب الإسلامي.
٣. بيرس، جون (١٩٩٣). المتطوعون، السلوك التنظيمي للعاملين بغير أجر. روتلدج: لندن.
- مراجعة عثمان الخضر، مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٤(٢)، ١٩٩٦: ٢٥٤-٢٦١.
٤. حسنين، سيد أبو بكر (١٩٨١). طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، القاهرة/ مكتبة الأنجلو المصرية.
٥. الحمادي، علي (١٤٢١هـ). فلسفة العمل التطوعي ومتلازمة الأمن والتنمية. مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٧-٢٩ / ١٤٢١هـ الموافق ٢٥-٢٩ / ٩ / ٢٠٠٠م.
٦. خاطر، أحمد (١٩٩٣). الإدارة وتقويم المشروعات الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٧. الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية (١٩٩٩م). وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض.
٨. الخضيري، منصور (١٤٢٢هـ). تجربة المملكة في الأعمال التطوعية الشبابية. منتدى الشباب العربي الثاني، الرياض، الرئاسة العامة لرعاية الشباب: ١٠-٥ رجب.
٩. الخطيب، عبدالله (١٤٢١هـ) دور العمل التطوعي في تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين. مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٧-٢٩ / ٦ / ١٤٢١هـ الموافق ٢٥-٢٩ / ٩ / ٢٠٠٠م.

## الشباب والعمل التطوعي

١٠. الديب، محمد نجيب (١٤١٧هـ). التطوع مفهومه وأبعاده ومراميه. المؤتمر الأول للخدمات التطوعية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
١١. زرمان، محمد (١٤٢١هـ). استراتيجية العمل التطوعي في حماية قطاع الطفولة. مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي: الأمن مسؤولية الجميع. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: ٢٧-٢٩/٦/١٤٢١هـ الموافق ٢٥-٢٧/٩/٢٠٠٠م.
١٢. الشايجي، حميد (١٤٢٢هـ). العمل التطوعي عطاء وتنمية. منتدى الشباب العربي الثاني، الرياض، الرئاسة العامة لرعاية الشباب: ١٠-٥ رجب.
١٣. الصلوي، عبدالإله (١٤٢٢هـ). التطوع. منتدى الشباب العربي الثاني، الرياض، الرئاسة العامة لرعاية الشباب: ١٠-٥/١٠/١٤٢٢هـ الموافق ٢٢-٢٧/٩/٢٠٠١م.
١٤. عجوبة، مختار (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م). القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية الخيرية في المملكة العربية السعودية: دراسة وثائقية لتجربة الجمعيات الخيرية (١٣٨٠-١٤١٠هـ)، مجلة التعاون، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ع ٣٤: ١٧٧-٢١٧.
١٥. علي، بدر الدين (١٤١٠هـ) قضاء وقت الفراغ لدى الشباب العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب: الرياض.
١٦. العلي، سليمان بن علي (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م). تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية.
١٧. غربية، فيصل (١٩٩٣). المدخل إلى الخدمة الاجتماعية من المنظور التنموي، عمان.
١٨. القعيد، إبراهيم (١٤١٧هـ). وسائل استقطاب المتطوعين والانتفاع الأمثل بجهودهم. المؤتمر الأول للخدمات التطوعية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
١٩. اللحاني، مساعد (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م). التطوع في الدفاع المدني والحماية المدنية. سلسلة الدفاع المدني والحماية المدنية، الرياض: مطابع الجمعة.

٢٠. منجزات خطط التنمية: ١٣٩٠-١٤٢٠هـ (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م). الرياض، وزارة التخطيط.
٢١. ميشيل، دينكن (١٩٨٦م). معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسين. بيروت: دار الطليعة.
٢٢. النعيم، عبدالله العلي (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م). العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية. مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٧-٢٩/٦/١٤٢١هـ الموافق ٢٥-٢٦/٩/٢٠٠٠م.
٢٣. هاشم، عبدالمنعم (١٩٧٧). تنظيم العمل التطوعي، وزارة العمل بالبحرين: المنامة.

**ثانياً: المراجع الإنجليزية**

1. Blau, Peter (1964). Exchange and power in social life. NY: John Wiley.
2. Brieland, Donald, et al., (1980). Contemporary social work. NY: McGraw-Hill Book Co.
3. Friedlander, Walter and Apte, Robert (1974). An introduction to social welfare. New Jersey, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, Inc.
4. Gillm M. and Mawby, R. (1990). Volunteers in the criminal justice system. UK, Milton Keynes: Open University Press.
5. Homans, George (1974). Social behavior: Its elementary forms. NY: Harcourt Brace Jovanovich.
6. Huss, Mary (1988). A descriptive study of older person performing volunteer work and the relationship to life satisfaction, purpose in life, and social support, Ph. D. dissertation, University of Iowa.
7. Lewis, Harold (1985). Management in the nonprofit social service organization. In Salvin (eds.), An introduction to



- human services management, NY: The Haworth Press, pp. 6-13.
8. Merton, Robert (1968). Social theory and social structure. NY: Free Press.
  9. Monette, Duane; Sullivan, Thomas; Dejong, Cornell (1990). Applied social research, Chicago: Holt, Rinehart and Winston, Inc.
  10. Naylor, Harniet (1976). Leadership for volunteering. NY: Dnyden Associates.
  11. Piccard, Betty (1983). An introduction to social work. Illinois, Homewood: The Dorsey Press.
  12. Ritzer, George (1988). Contemporary sociological theory. NY: Alfre Knopf.
  13. Saudi Arabia (2001). Microsoft® Encarta® Online Encyclopedia. <http://encarta.msn.com>.
  14. Skidmore, Rex and Thackeray, Milton (1976). Introduction to social work. New Jersey, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, Inc.
  15. Social Work Dictionary (1987). National Association of Social Workers. Maryland, Silver Spring:173.
  16. Telep, Valya (1986). The relationship of volunteer perception of organizational climate to volunteer work satisfaction, Ph.D. dissertation, Virginia Commonwealth University.
  17. Weinbach, R.; Grinnell, R. (1991). Statistics for social workers, NY: Longman.
  18. Wilson, M. (1976). The effective management of volunteer programs. Colorado: Volunteer Management Associates.



# الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي (دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مصر)

---

الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن بن محمد العيسوي

أستاذ علم النفس بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

جمهورية مصر العربية

---



### ملخص:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية قضية الأخلاق في المجتمع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، وما يبدية بعض التربويين من قلق حيال تفشي بعض مظاهر اللامبالاة والتهرب من تحمل المسؤولية، وذلك جراء ما يتعرض له المجتمع العربي بصفة عامة والشباب بصفة خاصة من مؤثرات سلبية نتيجة لانتشار ظاهرة البطالة، والتعرض لتيارات الواهدة والمواد الدرامية التي تنتم بالانحلال الأخلاقي والعنف والسفوف والانحيار بثقافة الغرب وتقليدها تقليداً غير واع، وغير ذلك من دعاوي العلمنة والعلمانية واللادية والتنافس البغيض .

ولا تستهدف هذه الدراسة القوس في أعماق التراث والنظر والتتظير في مجال فلسفة الأخلاق ومنابعها، ولكن لهذه الدراسة طابعها الواقعي الميداني الأني، إذ تهتم بمعرفة ما يدور في أذهان عينة من الشباب الجامعي المصري، فيما يتعلق بقضايا الأخلاق، والمستوى الأخلاقي في الوقت الراهن، ومقدار التمسك بالقيم والمثل والمعايير والمبادئ والقواعد الأخلاقية، وممارسة السلوك الأخلاقي الحميد، والفروق التي يمكن ملاحظتها بين الذكور والإناث في هذا الصدد. فالدراسة استطلاع أو استكشاف لواقع الحال الأخلاقي كما تتصوره عينة من الشباب حول تقويم الوضع الأخلاقي السائد الآن، مقارنة بالوضع السائد في الماضي، وتنبؤ عينة الشباب بالوضع الأخلاقي في المجتمع في غضون السنوات الخمس القادمة.

كما تستعرض الدراسة مدى شعور الشباب بالرضا أو عدم الرضا عن الوضع الأخلاقي الراهن، وذلك على المستوى الشخصي أو الذاتي للمشاركة نفسه، وعلى مستوى حكمه على الوضع الأخلاقي الهام في المجتمع. وكذلك تقويم الوضع الأخلاقي أو الحكم عليه لدى طوائف مختلفة من أبناء المجتمع من حيث الجودة أو التدهور كصغار السن وكبار السن، وكذلك تقويم الأخلاقي المقارن لطوائف مختلفة من المجتمع الذين يرى المشاركون أن الفساد قد أصابهم أكثر من غيرهم، وكذلك طوائف الموظفين الذين ضلهم الفساد والإفساد. وكذلك معرفة أثر الوضع الاقتصادي في الوضع الأخلاقي أي العامل الاقتصادي بوصفه عاملاً سببياً في الوضع الأخلاقي، وكذلك التعرف على تأثير التلفزيون بوصفه من أقوى وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري. وبيان دور الصحافة في التصدي لقضايا الفساد الإداري في مؤسسات المجتمع. وكذلك التعرف على مدى مسؤولية المدرسة، والأسرة، واشتغال المرأة خارج المنزل عن الوضع الأخلاقي الراهن. وعلاقة الأخلاق بتحمل المسؤولية والقيام بالواجب. وأثر التمسك بالقيم الدينية على المستوى الأخلاقي، والمقارنة التي يعقدها المشاركون بين خطورة التدهور أو الانحيار الأخلاقي ودخول المجتمع ساحة الحرب .

وختمت الدراسة الميدانية إلى عدد من التوصيات، وأوضعت أفاق البحث المقبلة.

## تهديد

للقيم الأخلاقية أهمية كبيرة في حياة الأفراد والجماعات ، وذلك على مر العصور، ولكن قد تكون لها أهمية خاصة في العصر الحاضر الذي يشهد طغيان المادية. فعلى أساس من تمسك الأفراد بالقيم والمثل والمعايير والقواعد الأخلاقية تتحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية والإدارية والأسرية بين الناس. بل إن القيم الأخلاقية تؤثر تأثيراً بالغاً في النشاط الاقتصادي والإنتاجي، وفي المشروعات التنموية ، فإذا توافرت القيم الأخلاقية والتزم القائمون على المشروعات التنموية بها ، كان ذلك من بين الأسباب القوية لنجاح هذه المشروعات ، وتحقيق المرجو منها . أما إذا انعدمت القيم الأخلاقية أو ضعفت ، فإن جهود التنمية تهدر وتضيع سدى على المجتمع ، وتصاب الحياة الاجتماعية بالتصدع والانهيار ، بل إن الانحرافات الأخلاقية والفساد الإداري، خاصة في مجال " المحليات " المسؤولة عن أعمال البناء والتراخيص، هذه الانحرافات التي يرتكبها نفر قليل من ذوي النفوس المريضة من موظفي ومهندسي الأحياء تؤدي إلى ضياع مئات الأرواح والضحايا ، إلى جانب الخسائر المادية الفادحة التي تنجم عن انهيار العمارات والأبراج ، والتهرب من الضرائب، ودفع التعويضات من جراء عدم الالتزام بأحكام القانون في أعمال البناء. ويؤدي التدهور الخلقي إلى تفشي الفساد الإداري، وانتشار جرائم الرشوة، والاختلاس، والتهرب، واستغلال النفوذ ، والكسب غير المشروع، فضلاً عن فقدان ثقة أبناء المجتمع في الإدارة الحاكمة، إذا لم تتصدد لقمع هذه المفاسد وردع مقترفيها بالضرب بيد من حديد على رؤوس الفساد الإداري.

ولعل القانون الأخلاقي أشد صرامة وقسوة وحسماً من القانون الوضعي ، لأنه حين يغرس في وجدان الإنسان يمنعه من الإتيان بالمخالفات والمعاصي والآثام، ومن ارتكاب المفاسد حتى في غيبة السلطة الخارجية الرادعة ، وحتى عندما يستوثق الإنسان

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

من أن أمره لن ينكشف . يبقى الضمير الخلقي اليقظ ليوخز صاحبه ويؤنبه ويلومه ويعاقبه على ارتكاب المخالفات، يبقى قوة داخلية ذاتية ملاصقة للإنسان. ومن هنا تبدو أهمية السلوك الخلقي الذي بات ضرورة حتمية تستحق أن تكرر له الدولة جهودها، ليكون هذا العقد عقد الثورة الأخلاقية والإصلاح الأخلاقي والإصلاح الإداري . لقد أصبحت الأخلاق في المجتمع في حاجة إلى ثورة إصلاحية لاستعادة القيم والمبادئ والسلوك الأخلاقي إلى صلب حياة المجتمع ، ولتكون هادياً، ومرشداً، وموجهاً، وضابطاً للسلوك الفردي والاجتماعي لدى كافة طوائف المجتمع، وأخصها رجال الإدارة، والعلمين، والأطباء، والحرفيين، ورجال الأمن، وأجهزة الرقابة، والمؤسسات السياسية ، وخاصة المؤسسات الجامعية بحكم ملأها من قوة في ضبط سلوك طلابها، وتربيتهم على القيم الأخلاقية والسلوك القويم، وتوعيدهم على الجدية والصدق والأمانة ، وتحمل المسؤولية، والطاعة، والالتزام بالقانون واحترامه، ومحاربة الفساد أينما وجد، مع تنمية مشاعر الانتماء الإسلامي والوطني والعربي والأسري.

والواقع أن هناك كثيراً من العوامل التي تهدد القيم الأخلاقية في مجتمعنا المصري منها على سبيل المثال لا الحصر ، انتشار النزعات المادية البغيضة أو الفلسفات المادية والإلحادية، بإعطاء الاهتمام الأكبر للمادة على حساب القيم والروحانيات، والمثل العليا، والفضيلة، والقناعة، والزهد، والتعاون، والشعور بالرضا، والتعفف، وما يتبع " المادية " من نزعات التكالب على المادة وجمعها والحصول عليها بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة، بما في ذلك الرشوة، والاختلاس، والتربح واستغلال النفوذ، والدروس الخصوصية، وجشع التجار وأعمال التصدير والاستيراد المشبوهة . ومن المؤثرات السالبة كذلك التيارات الغربية المستوردة في شكل أفلام وأعمال تلفزيونية ومجلات، وكذلك الإعلام المتشبه بالإعلام الغربي، والقنوات الفضائية وأجهزة " الدش " وما

تنبه من برامج فيها إباحية وتناول على قيمنا الإسلامية . كذلك من الأمور التي تؤثر في السلوك الأخلاقي الإداري ضعف الرقابة والمتابعة وردع ضعاف النفوس من الموظفين العموميين ومحاسبتهم . وإلى جانب ذلك تناقض القوانين واللوائح ، ووجود ثغرات بها تسمح بالتلاعب وتقاضي الرشوة ، وخاصة في مجال البناء والإسكان ، وعلاوة على ذلك فإن تعقيد الإجراءات الإدارية ، وعرقلة حصول أصحاب المصالح على مصالحهم تدفع إلى الفساد الإداري حين يضطر صاحب الحاجة إلى تقديم الرشوة ، بل والإلحاح على الموظف حتى يقبلها ، ويبيع وظيفته العمومية مضيعاً بذلك حقوق الآخرين ومصالحهم ( العيسوي ، طارق ١٩٩١ م : ٧٢ ) .

من خلال ملاحظة ما يطرأ على الحياة الأخلاقية من تغييرات انبثقت فكرة هذا البحث الميداني، بغية التحقق من صحة الفروض الآتية أو بطلانها، أو الإجابة على عدة تساؤلات، وإلقاء الضوء على عدد من الأمور كما تبدو في أذهان عينة من الشباب العربي الجامعي في مصر .

### **أهم مصطلحات الدراسة**

١- يقصد بالأخلاق Morality كيفية السلوك التي تجعله سلوكاً صائباً أو خاطئاً. وللأخلاق معايير تحدد ما هو صواب وما هو خطأ ، وتتكون هذه المعايير من تطور المجتمع والأفراد . وهناك معايير أخلاقية داخلية لدى الفرد نفسه، وأخرى اجتماعية للمجتمع كله . ومخالفة القاعدة الأخلاقية تُعرض الإنسان للعقاب، والفروض أن يمتص الفرد قيم المجتمع السائدة ويمتثل لها .

إذاً كان هذا هو التصور للأخلاق من وجهة النظر الغربية وتطور المجتمعات، فإن الأخلاق في مجتمعنا الإسلامي تنبع - أساساً - من قيم إسلامنا الحنيف، وما



## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

يغرسه في نفوس أبنائه وضمائرهم وعقولهم من قيم الحق والخير، والجمال والأمانة، والصدق، والوفاء، والولاء، والرضا، والقناعة، والزهد، والتوكل على الله، والعفة، والطهارة، والطاعة والالتزام، والانضباط، واحترام الشرع والقانون وولي الأمر، وحسن الجوار، واحترام كبار السن، والبروة ونجدة الملهوف، والصدقة والبر والإحسان. وهي حين يقبلها المجتمع ويمثلها وبطبيعتها تصبح جزءاً لا يتجزأ من كيان المجتمع الأصلي الذي تنمو في أحضانه هذه الأخلاقيات الحميدة . ولا شك أن الفروق بين الجنسين ترجع إلى نظرية " التعلم الاجتماعي " في نمو الشخصية وفي تكوين الاتجاهات والميول والقيم، واكتساب الفرد لقيمه من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بينه وبين عناصر البيئة التي يتربى في كنفها ، ( العيسوي ، ١٩٩٢ م : ١١ ) .

٢- يقصد بالتنمية Development الإسراع في عملية النمو الطبيعي وفقاً لخطط مدروسة ومنظمة ، والمأمول أن تكون التنمية هي التنمية الشاملة : الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ، ( بدوي ، ١٩٨٦ م : ١٠٦ ) .

٣- ينظم أعمال البناء القانون المصري رقم ( ١٩٧٦/١٠٦ م ) ، إلا أن فيه بعض الثغرات التي تمكن بعض ضعاف النفوس من مقاولي العمارات من اغتصاب أراضي الغير والبناء فيها، ويساعدهم في ذلك الاغتصاب الادعاء بأن " الحي " البلدية " لا يختص بالفصل في منازعات الملكية، وعلى ذلك يصدرون تراخيص للبناء في أراضي الغير . والمطلوب تعديل هذا القانون كي لا يصدر الحى ترخيصاً إلا إذا استوثق من ملكية صاحب الترخيص للأرض .

٤- يقصد بجريمة الرشوة Bribery اتجار الموظف العمومي بأعمال وظيفته، أو قيام الموظف العمومي ببيع أعمال وظيفته بأداء عمل من أعمال وظيفته نظير تقاضى

عطية أو وعد بعطية له أو لغيره، أو نظير الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته، أو عمل يظن خطأ أنه من أعمال وظيفته، ومن شأن انتشار جرائم الرشوة فقدان الثقة في الحكومة، وضياع حقوق أصحاب المصالح ( طالع قانون العقوبات المصري)

( أبو عامر ، محمد زكي : ١٩٨٩ م : ١٤١-١٦٢ ) .

٥- يقصد بالقانون الأخلاقي Moral Law أو القاعدة الأخلاقية حكم معنوي يحدد ما هو صواب وما هو خطأ وفقاً لمعايير مجتمع ما ، والقانون الأخلاقي يلزم أفراد المجتمع أو الجماعة بالامتثال له ، وإلا تعرضوا للعقاب الاجتماعي ، ويتصل القانون الأخلاقي بالجريمة، والجنوح، والانحراف، والفساد على اعتبار أن الالتزام بالأخلاق انتفاء لهذه السلوكيات. ( الحفني ، ١٩٩٤ م : ٤٨٩ )

٦- يقصد بالضمير الأخلاقي Conscience في الكتابات الدينية المبكرة ملكة مغروسة في الإنسان فطرياً تساعد في الحكم حكماً صائباً على الأمور الأخلاقية . ويشبه هذا المصطلح الذات العليا في الفكر التحليلي السيكلوجي ، ولكن النظرة الحديثة ترى أنه قدرة تكتسب من التفاعل مع البيئة الاجتماعية والمادية التي يعيش الإنسان في وسطها . يمكن الضمير صاحبه من تطبيق المبادئ الأخلاقية والقيم الأخلاقية . وللضمير وظيفتان : الأولى : الردع أو العقاب أو المحاسبة في شكل لوم الذات عندما يقترف الإنسان إثماً معيناً ، والثانية : منع وقوع الفعل الخطأ أو الحرام قبل وقوعه وفي ذلك يشبه عمله بعمل رجل الشرطة الذي يناط به منع الجريمة قبل حدوثها . أما وظيفة العقاب والمحاسبة فيشبه عمله فيها عمل القاضي الداخلي . ( الحفني ، ١٩٩٤ م : ١٦٥ ) .

٧- ليس هذا غريباً على الجامعات المصرية، إذ يجعل قانون تنظيمها ١٩٧٢/٤٩م

السمو بالأخلاق هدفاً حيويًا من أهدافها، وخدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، ورقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد الإنسان بالقيم الرفيعة لصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية عامة . والجامعات هي مصدر استثمار الثروة البشرية . وتهتم بالحضارة العربية والتراث التاريخي والخلقى للشعب وتقاليد الأصيلية، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية. ( أنظر القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ في شأن تنظيم الجامعات المصرية وتعديلاته) .

٨- يقصد بجريمة الاختلاس Embezzlement جريمة لا يرتكبها إلا الموظف العمومي أو المستخدم العمومي، وتقوم على اختلاس أموال أو أشياء آلت إليه بحكم وظيفته كالصراف مثلاً ، بحيث يتصرف في المال أو الشيء المختلس تصرف ماله الأصلي، ومن ذلك أمين المخازن أو المستودعات الذي يبيع محتويات المخزن. (انظر قانون العقوبات المصري ) .

### **أهداف الدراسة الميدانية**

لا تستهدف هذه الدراسة الغوص في أعماق التراث والنظر والتنظير في مجال فلسفة الأخلاق ومنابعها والاستغراق النظري في قضايا الأخلاق ، وإن كان الباحث بالطبع ، لا ينكر قيمة مثل هذه البحوث ولا يجحدها ، وإنما يتركها لمجلاها ، ويؤكد أن لهذه الدراسة الحالية طبيعتها الخاصة، من حيث كونها دراسة واقعية عملية ميدانية آنية تهتم في المقام الأول ، بمعرفة ما يدور في أذهان عينة من شبابنا الجامعي فيما يتعلق بقضايا الأخلاق أو المستوى الأخلاقي في الوقت الراهن، ومقدار التمسك بالقيم، والمثل، والمعايير والمبادئ الأخلاقية، والسلوك الأخلاقي، والفروق التي يمكن ملاحظتها بين الإناث والذكور في هذا الصدد . فالدراسة ذات طابع استطلاعي استكشافي لمعرفة واقع الحال

الأخلاقي كما يتصوره الشباب حول الموضوعات الآتية :

١- تقويمهم للوضع الأخلاقي السائد الآن، قياساً بالوضع السائد في الماضي.  
( مفردة رقم ١ ) .

٢- تنبؤ عينة من الشباب بالوضع الأخلاقي في المجتمع في غضون السنوات الخمس المقبلة ، وما إذا كانوا يعتقدون أن هذا الوضع سوف يتحسن أم يسوء، أم يبقى كما هو ولن يتغير، أم أنه سوف يتغير إلى الأفضل في بعض جوانبه وإلى الأسوأ في بعض جوانبه الأخرى ( مفردة رقم ٢ ) .

٣- مدى شعور الشباب بالرضا أو عدم الرضا عن الوضع الأخلاقي ، ولهذا الشعور جانبه الشخصي أو الذاتي . كما يشعر به الشباب نفسه خلافاً لحكمه عن الأوضاع العامة أو القضايا العامة ( مفردة رقم ٣ ) .

٤- الحكم على المستوى الأخلاقي أو تقويمه من حيث الجودة أو التدهور لدى طوائف مختلفة من أبناء المجتمع ( مفردة رقم ٤ ) .

٥- التقويم المقارن أو النسبي لطوائف المجتمع الذين أصابهم الفساد أكثر من غيرهم، وكذلك طوائف الموظفين الذين أصابهم الفساد أكثر من غيرهم من فئات أخرى من الموظفين ( مفردة رقم ٥ ) .

٦- التعرف على أثر الوضع الاقتصادي في الوضع الأخلاقي الحالي، سواء كان وضعاً جيداً أو سيئاً ( مفردة رقم ١٠ ) .

٧- تقويم أثر التلفزيون في المستوى الأخلاقي ( مفردة رقم ١٢ ) .

٨- تقدير دور الصحافة في التصدي للفساد الإداري ( مفردة رقم ١٣ ) .

٩- مسؤولية كل من المدرسة والأسرة واشتغال المرأة عن الوضع الأخلاقي (مفردات ١٤ و ١٥ و ١٦) .

- ١٠- التمسك بالقيم الأخلاقية وتحمل المسؤولية ( مفردة ١٨ و ١٩ ) .
- ١١- أثر التمسك بالقيم الدينية على المستوى الأخلاقي ( مفردة ١٧ ) .
- ١٢- مقارنة بين خطورة الحروب وخطورة التدهور الأخلاقي ( مفردة ٢٠ ) .

### منهج البحث وأداته القياسية

استطلع الباحث رأي عدد من الشباب الجامعي من خلال مقابلات شخصية بلغ عددهم ٣٥ شاباً، وأدار معهم حواراً مفتوحاً ومقابلة شخصية حول موضوع الأخلاق قيماً ومبادئاً ومثلاً وتقاليده وأحكاماً وقواعد ونظماً وسلوكاً فعلياً . وكذلك العوامل المؤثرة في المستوى الأخلاقي، وإعادة القيم الأخلاقية التي خفقت وتضاءلت إلى سابق عهدها في مجتمع إسلامي يؤمن بالأخلاقيات والروحانيات والمثل العليا، وكانت تسود فيه الروابط الأسرية والعاطفية والوجدانية ويملؤه الدفء والحب، وما إلى ذلك .

وبهذا الأسلوب تجمع لدى الباحث رصيد كبير من المعلومات والمعطيات والآراء والأفكار التي تدور حول موضوع الأخلاق وكيفية النهوض بها . ومن هذه المعطيات المتراكمة صاغ استبياناً يتناول محاور الدراسة . وبعد وضع الأفكار في شكل مفردات قياسية تم عرض الاستبانة في صورتها المبدئية المكونة من ( ٢٨ ) عبارة على عدد من أساتذة علم النفس والتربية والاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة الإسكندرية بلغ عددهم ( ٢١ ) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وطلب منهم مطالعة المفردات وإبداء الرأي حول موضوعها وصياغتها ومدى صلاحيتها . وبناء على ما أبدوه - مشكورين - من ملاحظات تم حذف عدد ( ٨ ) عبارات كانت عليها ملاحظات وتم تعديل عدد ( ٥ ) عبارات أخرى ، وبذلك يكون الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من ( ٢٠ ) مفردة جاء بعضها محدد الاستجابة " بنعم أو لا " مثل المفردات الآتية :

- ١٧- التمسك بالقيم الدينية يؤدي إلى التمسك بالقيم الأخلاقية ؟ نعم / لا .  
١٨- أنا أحرص دائماً على القيام بالواجب . نعم / لا .  
١٩- أحب أن أتحمل المسؤولية . نعم / لا .  
٢٠- تدهور الأخلاق أكثر خطورة على المجتمع من دخوله الحروب مع الأعداء . نعم / لا .

وجاء بعضها متعدد الاختيار مثل :

١- بصفة عامة جداً أرى أن القيم الأخلاقية الآن :

- أ- أفضل مما كانت عليه في الماضي ..... ( )  
ب- أسوأ مما كانت عليه في الماضي ..... ( )  
ج- كما هي لم تتغير ..... ( )  
د- تحسنت في بعض جوانبها وساءت في البعض الآخر ..... ( )

كذلك جاءت بعض المفردات لتطلب تقديراً كمياً رقمياً من جانب المبحوث كي يحدد استجابته بصورة كمية، ومن ذلك:

- ١٠- أعتقد أن الوضع الاقتصادي مسؤول عن التدهور الأخلاقي بنسبة ( % )  
١٤- أعتقد أن المدرسة مسؤولة عن الوضع الأخلاقي بنسبة ( % )  
١٥- أعتقد أن الأسرة مسؤولة عن وضع أفرادها الأخلاقي بنسبة ( % )

هذا إلى جانب ما قدمه الباحث للمبحوثين من ضمانات بكفالة السرية، فقد ترك لهم حرية كتابة أسمائهم من عدمه، فكان وضع الاسم ( اختياريًا ) . واشتملت استمارة الاستبانة على بيانات شخصية كالسن والجنس والفرقة الدراسية والتخصص العلمي. ولقد أبدى الشباب المشارك ، اهتماماً وتشوقاً كبيراً أثناء إجراء البحث ، وتساءلوا

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

عن لهدف منه، وعما إذا كان في إمكانهم معرفة نتائجه بعد ذلك ، ومصدر اهتمامهم يرجع إلى معالجة البحث لموضوع مهم جداً وحيوي، وهو موضوع الأخلاق، بل أزمة الأخلاق والتصدي لعلاجها .

### صدق الأداة

إلى جانب دقة الصياغة التي توافرت عن طريق المحكمين الذين طالعوا عبارات الاستبانة، وأبدوا عليها بعض الملاحظات ، فقد حصل الباحث على معلومات إضافية عن صدق الاستبانة عن طريق إيجاد قيمة الثقة فيها بعد تطبيقها على عينة صغيرة بلغت ٧٦ حالة، وذلك وفقاً للقانون الآتي :

$$\frac{ن ش}{ن م} = \text{الثقة في الاستبانة}$$

حيث ن ش = عدد الأسئلة المتعادلة في الاستبانة والتي أجابت عنها العينة إجابة مشتركة ( خيرى ، ١٩٥٧ : ٤٧٦ )

ن م = عدد جميع الأسئلة المتعادلة الواردة في الاستبانة . ولقد وجدت قيمة الثقة في هذه الاستبانة ٨٦، وهي ما يعتبره الباحث كافياً لصدق الاستبانة والثقة فيها، وذلك وفقاً لما يقدمه الدكتور السيد محمد خيرى في شأن تحقق الباحث من صدق استمراره ومبلغ الثقة فيها . وهو أمر يختلف عن ثبات المقياس الذي يشير إلى الحصول على النتائج نفسها أو نتائج مشابهة، كلما أعيد تطبيق المقياس على الأفراد أنفسهم. ( العيسوي ، ١٩٩٢ م : ٤٤ ) .

ومن أمثلة العبارات المتعادلة ما يلي :

١- بصفة عامة جداً أرى أن القيم الأخلاقية الآن :

- أ- أفضل مما كانت عليه في الماضي ..... ( )
  - ب- أسوأ مما كانت عليه في الماضي ..... ( )
  - ج- كما هي لم تتغير ..... ( )
  - هـ- تحسنت في بعض جوانبها وساءت في البعض الآخر..... ( )
- ٢- بالنسبة لي شخصياً أنا أشعر إزاء المستوى الأخلاقي :

- أ- بالرضا التام ..... ( )
- ب- بالرفض التام ..... ( )
- ج- أَرْضَى عنها إلى حد ما ..... ( )
- د- أرفضها إلى حد ما ..... ( )

### وصف عينة الدراسة

تكونت العينة الكلية من ( ١٩١ ) شاباً وشابة من بين طلاب جامعة الإسكندرية بواقع ( ٦٨ ) من الذكور أي ( ٣٥,٦ % ) و ( ١٢٣ ) من الإناث بواقع ( ٦٤,٤ % ) فأغلبية العينة من الإناث .

ولقد تم سحب هذه العينة بواقع ربع أعداد الطلاب المقيدون في كل فرقة دراسية ، وذلك بطريقة عشوائية بأخذ طالب من كل أربعة طلاب وفقاً لورود أسمائهم في سجلات القيد . كما يتضح في الجدول رقم (١).



## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

### جدول رقم ( ١ )

يوضح وصف العينة حسب الجنس والتخصص ، تكرارات ( ك ) ونسب مئوية.

مصدر العينة		ذكور		إناث		الكل	
		ك	%	ك	%	ك	%
أولى علم نفس ثالثة + رابعة + عليا تخصص علم نفس أولى فلسفة ثانية / سياحة	أولى علم نفس	١١	١٦,٢	٢٣	١٨,٧	٣٤	١٧,٨
	ثالثة + رابعة + عليا تخصص علم نفس	١٦	٢٢,٥	٥٦	٤٥,٥	٧٢	٣٧,٧
	أولى فلسفة	٢٧	٣٩,٧	٢٢	١٨,٧	٥٠	٢٦,٢
	ثانية / سياحة	١٤	٢٠,٦	٢١	١٧,١	٣٥	١٨,٣
المجموع		٦٨	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٩١	١٠٠
النسبة المئوية		٣٥,٦	-	٦٤,٤	-	-	-

وبما أن الدراسة تناولت أفراداً من الدراسات العليا إلى جانب عينة من الشباب من طلاب المرحلة الجامعية الأولى ، فقد تراوحت أعمارهم ما بين ( ١٨-٤٥ ) عاماً وذلك بمتوسط حسابي قدره ( ٢٠,٦٠ ) عاماً بالنسبة للعينة كله . وكانت أغلبية الحالات في الفئات من ١٩ إلى ٢٢ عاماً وهي سن الشباب .

والجدول رقم (٢) يوضح المتوسطات الحسابية ( م ) والانحرافات المعيارية ( ع ) للعينة ككل، ولكل جنس على حدة وقيمة الفرق بين الجنسين وهو فرق ضئيل يمكن معه افتراض تساوي الجنسين في متغير السن. ( العيسوي ، ٢٠٠١ م : ٢٣ ) .

جدول رقم ( ٢ )

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير السن للعينة ككل، ولكل جنس على حدة، والفرق بين الجنسين

العينه	م	ع
الكل	٢٠,٦٠	٢,٤٠
ذكور	٢١,٢٠	٢,٨٠
إناث	٢٠,٢٠	١,٥٦
الفرق بين الجنسين	١,٠٠	١,٢٤

ويلاحظ أن الذكور أكثر تقدماً في السن ، إذ بلغ متوسط عمرهم ( ٢١,٢٠ ) عاماً في مقابل ( ٢٠,٢٠ ) عاماً للإناث، كذلك فإن عينة الإناث أكثر تجانساً في العمر من عينة الذكور ، إذ بلغ الانحراف المعياري للعمر لدى الإناث ( ١,٥٦ )، بينما وصل هذا الانحراف لدى الذكور إلى ( ٢,٨٠ )، وهذا يتضح من المدى المطلق لتوزيع متغير السن الذي بلغ عند الإناث ( ١٨-٢٨ )، بينما كان هذا المدى ( ١٨-٤٥ ) لدى عينة الذكور .

عرض النتائج وتعليلها

١- تقويم العينة للقيم الأخلاقية في الوقت الراهن

لقد كان نص المفردة الأولى من الاستبانة المستعملة في هذه الدراسة على النحو

التالي :

١- بصفة عامة جداً أرى أن القيم الأخلاقية الآن :

١- أفضل مما كانت عليه في الماضي ..... ( )

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

- ب- أسوأ مما كانت عليه في الماضي ..... ( )  
 ج- كما هي لم تتغير ..... ( )  
 د- تحسنت في بعض جوانبها وساءت في البعض الآخر ( )

وأُسفر تحليل استجابات أفراد العينة ككل عن البيانات التي يعرضها الجدول رقم (٣) في شكل نسب مئوية :

جدول رقم ( ٣ )

يوضح استجابات أفراد العينة ككل، ولكل من الإناث والذكور على حدة، لتقويم العينة للأخلاق في الوقت الراهن

الفرق حسب الجنس ودلالاته		الذكور %	الإناث %	العينة كلها %	وضع القيم الأخلاقية الآن
النسبة المئوية	الفرق	ن = ٦٨	ن = ١٢٢	ن = ١٩١	
٠,٦٠	٠,٩	٢,٤	١,٥	٢,٩	أ- أفضل مما كانت عليه في الماضي .
٠,٥١	٣,٨	٥٢,٠	٥٥,٨	٥٣,٥	ب- أسوأ مما كانت عليه في الماضي .
					ج- كما هي لم تتغير .
٨,٥٠*	٥,١	٦,٦	١,٥	٤,٧	د- تحسنت في بعض جوانبها وساءت في البعض الآخر .
٠,٣٠	٢,٢	٣٩,٠	٤١,٢	٣٩,٨	
		١٠٠	١٠٠	١٠٠	مجموع

بالنسبة للعينة ككل ، ترى الغالبية الإحصائية وقدرها ( ٥٣,٥ % ) أن القيم الأخلاقية أصبحت الآن أسوأ مما كانت عليه في الماضي . وإذا كان ذلك هو حكم الشباب، فما بالنا لو أن هذه الدراسة تناولت الشيوخ وكبار السن، أو أبناء الأجيال

\* لهذا الفرق دلالة إحصائية عالية تتجاوز حدود ثقة ٩٩ % . أما بقية الفروق فلا تصل لحد الدلالة الإحصائية حيث إن ن-ج الجدولية تساوي ١,٩٦ عند مستوى ٩٥ % .

السابقة، ولو تم ذلك لكان الحكم أشد قسوة وأكثر نقداً للقيم الأخلاقية . على كل حال، هذه النتيجة تؤيد الدعوة القوية التي يتبناها الباحث من حيث ضرورة القيام بحركة قومية للنهوض بالقيم الأخلاقية، وتنميتها، وتدعيمها، وترسيخها، وتأصيلها، وغرسها في حس الشباب ووجدانه وعقله وضميره الخلقي، بل نشر التوعية الأخلاقية، وفرض السلوك الأخلاقي القويم بين جميع طوائف المجتمع وطبقاته العمرية . وتحقيق ذلك يتطلب كثيرا من الإجراءات والخطوات ، منها اهتمام المؤسسات التربوية والعلمية بالجانب الأخلاقي قيماً وسلوكاً في نفوس المتعلمين ، وكذلك لابد من دعم دور الأسرة في بناء الأخلاق ، ودعم جميع مؤسسات الإعلام ورجال الدعوة والفكر والفن والقادة ورجال الإصلاح والسياسة والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والخيرية . مع تشديد الرقابة والردع على السلوك غير الأخلاقي في مجال العمل والإنتاج والإدارة والمؤسسات الخدمية . وفوق كل ذلك الدعوة للعودة للدين والإيمان، والاهتمام بقيم إسلامنا الحنيف في الخلق القويم والسلوك السوي، والقناعة والأمانة، والصدق والعفة، والشرف والوفاء والولاء، والطاعة والالتزام، واحترام الكبير، وحسن الجوار، والتضامن والتكافل والتساند، والرحمة والشفقة والمودة، والسكينة والتعاون والإخاء، واحترام القانون وولي الأمر وطاعته فيما لا يغضب الله تعالى ( العيسوي ، ١٩٩٢ م : ١٥ ) .

على كل حال ، هناك نسبة كبيرة أيضاً بلغت ( ٣٩,٨ ٪ ) من مجموع العينة الكلية، ترى أن القيم الأخلاقية تحسنت في بعض جوانبها، ولكنها ساءت في بعضها الآخر، وهو حكم - نوعاً ما - أكثر إيجابية وتفاؤلاً ، وربما أكثر موضوعية وصدقاً وتعبيراً عن الواقع . وإن كان يدعو إلى ضرورة العمل الجاد والمتواصل من أجل تحسين تلك الجوانب القيمة التي أصابها العطب أو الضعف وللهزال أو السوء وعلاجها، حتى يصبح التحسن شاملاً لكل جوانب القيم الأخلاقية، وفي الوقت ذاته زيادة القيم التي

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

تحسنت تدعيماً. ولكن هذه النتيجة - من الناحية المنهجية - تجعل الباحث يقترح إجراء دراسة ميدانية تتبعية للتوصل إلى تلك القيم التي أصابها الضعف ، وتلك التي تحسنت للعمل على تدعيم ما تحسن منها وزيادة جودته، ومحاولة تحسين ما ساء منها . ولم يكن هناك سوى نسبة قليلة جداً هي التي قررت أن القيم الأخلاقية قد تحسنت ( ٢,٩ ٪ ) وهناك نسبة قليلة أيضاً قررت أنها بقيت كما هي لم تتغير وهي ( ٤,٧ ٪ ) . والصورة العامة الإجمالية هي تقويم الشباب للقيم الأخلاقية بوصفها بالضعف والتدهور، مقارنة بما كانت عليه في الماضي في مجتمعنا المصري .

### قياس الدلالة الإحصائية للفروق الملاحظة بين الجنسين " للذكور والإناث "

هل يختلف شباب الجامعة من الذكور عن شاباتهن من الإناث فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية والإيمان بها وتقديرها، والحرص عليها والتمسك بأدائها، وفي تقدير الوضع الأخلاقي أو تقويمه أو الحكم عليه. وهل يرضى الذكور كما ترضى الإناث عن الوضع الأخلاقي السائد في المجتمع في الوقت الراهن ؟ . وهل تطالب الأنثى أكثر أم أقل من الذكر النهوض بالمستوى الأخلاقي وتنمية الشعور الخلقي لدى أفراد المجتمع، أم أن الجنسين متساويان في هذا المجال الحيوي من مجالات الحياة العصرية التي تخضع للتعليم المشترك الذي يجمع بين أفراد الجنسين جنباً إلى جنب ؟ لقد تم حساب الدلالة الإحصائية للفروق الملاحظة بين الجنسين، وذلك للتحقق من وصول هذه الفروق إلى حد الدلالة الإحصائية الجوهرية من عدمه، وذلك بحساب النسبة الحرجة ( ن - ح ) لكل نسبتي، وذلك وفقاً للقانون الآتي :

$$\frac{\text{ف}}{\sqrt{\frac{\text{ط}^2 \text{ق}}{٢ \text{ن}^2} + \frac{\text{ط}^2 \text{د}}{٢ \text{ن}^2}}} = \text{النسبة الحرجة ( ن - ح )}$$

حيث :

ف = مقدار الفرق بين النسبتين.

ط١ = نسبة من أجابوا بالإيجاب من مجموعة الذكور.

ق٢ = النسبة المتبقية من الواحد الصحيح من أفراد هذه المجموعة .

أي أولئك الذين أجابوا بالنفي عن سؤال معين.

ن١ ، ن٢ = عدد أفراد الذكور والإناث على التوالي .

( العيسوي ، ١٩٨٩ م : ٤٣٣ )

تم تطبيق هذا المقياس الإحصائي في جميع المتغيرات التي شملتها الدراسة

وتكشف قيم ن . ح عن إمكان تساوي الجنسين في:

- الوضع الأخلاقي الآن أفضل مما كان عليه الأمر في الماضي .

- أسوأ مما كان عليه في الماضي .

- تحسن في بعض جوانبه وساء في البعض الآخر .

ولكن يختلف الجنسان اختلافاً جوهرياً في :

- الحكم بأن الأخلاق كما هي لم تتغير .

ويمكن تفسير هذا الفرق والوارد في جدول رقم ( ٣ ) والذي يشير إلى وجود

نسبة أكبر من الإناث ترى أن الأخلاق كما هي ولم تتغير يفسر بميل الإناث ، أكثر من

الذكور ، إلى الاستقرار، والرغبة في ثبات الأمور الاجتماعية والأخلاقية، والمحافظة على

التقاليد وعلى الأوضاع القائمة، وأن الأنثى أقل تطرفاً في نقدها لأمور الحياة.

والصورة العامة هي تساوي الجنسين في هذا الصدد. وقد يرجع ذلك لتشابه

العوامل الثقافية وظروف المعاملة والاهتمامات والأنشطة المشتركة بين الذكر والأنثى في

ظل نظام تعليمي يجمع الجنسين .

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

٢- تنبؤ أفراد العينة بالمستوى الأخلاقي في المجتمع في السنوات الخمس المقبلة

جاء نص المفردة رقم ( ٢ ) متعددة الاختيار على النحو الآتي :

بصفة عامة جداً ، هل تعتقد أن المستوى الأخلاقي في المجتمع في السنوات الخمس

المقبلة :

أ- سوف يتحسن .

ب- سوف يزداد تدهوراً وفساداً .

ج- سوف يبقى كما هو الآن .

د- سوف يتحسن في بعض جوانبه ويسوء في البعض الآخر .

ولقد أسفر تحليل استجابات الأفراد على هذه المفردة عن البيانات التي يعرضها

الجدول رقم (٤) في شكل نسب مئوية.

جدول رقم ( ٤ )

يوضح استجابات أفراد العينة لتوقعاتهم إزاء الوضع الأخلاقي

الفرق حسب الجنس ودلائل	الفرق ن-ح	إناث	ذكور	الكل	المستوى الأخلاقي في المستقبل
٠,٩٠	٢,٦	١١,٤	٨,٨	١٠,٥	سوف يتحسن
٠,٤٩	٢,٦	٣٩,٠	٤٢,٦	٤٠,٢	سوف يزداد تدهوراً أو فساداً
٠,٠٨	٠,٤	١١,٤	١١,٨	١١,٥	سوف يبقى كما هو الآن
٠,١٩٢	١,٤	٣٨,٢	٣٦,٨	٣٧,٧	سوف يتحسن في بعض جوانبه ويسوء في البعض الآخر .
		١٠٠	١٠٠	١٠٠	مجموع

الغالبية الإحصائية والتي تبلغ ( ٤٠,٣ % ) ترى أن المستوى الأخلاقي في السنوات الخمس القادمة سوف يزداد تدهوراً وفساداً . ومهما قيل إن هذه النتيجة صادرة عن نزعة تشاؤمية نفسية ، فإن التنبؤ بالمستقبل لابد وأنه يستند إلى بعض الحقائق والتوقعات، حتى وإن كانت حقائق نفسية صرفة . على كل حال ، المأمول ألا يحدث هذا التوقع ، وأن يتحسن المستوى الأخلاقي ويزداد رفعة ورقياً وتهذباً واستمساكاً بالقيم . إنما تبقى حقيقة مهمة جداً ، من الناحية المنهجية والسيكولوجية ، وهي لماذا ينزع شباب العينة هذه النزعة التشاؤمية؟ يتطلب الأمر إجراء دراسة حالة متعمقة لهؤلاء للتعرف على ما حدا بهم لإبداء هذه الاستجابة التشاؤمية. وفي جميع الأحوال يصبح من اللائق أن يقترح الباحث أولاً علاجاً لهذه النزعة التشاؤمية، ثم علاج ما قد يدفع إلى مزيد من التدهور في المستوى الأخلاقي، بل ضرورة العمل على إيقاظ الوازع الأخلاقي في نفوس الناس وإحياء ضمائرهم وإيقاظها من سباتها العميق. نحن في حاجة إلى أن تسود الأخلاق وتنهض، وخاصة وأن القانون الأخلاقي أكثر شمولاً ونفاذاً وتأثيراً في حياة الناس عن القانون الوضعي .

ونجد أن نسبة كبيرة نسبياً بلغت ( ٣٧,٧ % ) من مجموع أفراد العينة كانوا أكثر تفاؤلاً وأملأً في مستقبل أفضل للمستوى الأخلاقي، إذ قرروا أن المستوى الأخلاقي سوف يتحسن في بعض جوانبه، في حين سوف يسوء في بعض جوانبه الأخرى. وهنا يلزم الدعوة إلى تحسين المستوى الأخلاقي في مختلف جوانبه ومختلف مستوياته. وزيادة دعم ما سوف يتحسن. وكان هناك نحو عشر العينة ( ١٠,٥ % ) ترى أن هذا المستوى الأخلاقي سوف يتحسن في السنوات الخمس المقبلة. وكانت هناك نسبة أكثر من ذلك بقليل ( ١١,٥ % ) ترى أن المستوى الأخلاقي سوف يبقى كما هو دون أية تغييرات في خلال السنوات الخمس المقبلة .



## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

### الفروق بين الجنسين

في ضوء عدم وصول الفروق الملحوظة بين الجنسين إلى مستوى الدلالة الإحصائية، يمكن معه افتراض التساوي في قضية التنبؤ بالوضع الأخلاقي في السنوات الخمس المقبلة، وإن كانت النتائج توحى قليلاً بأن الذكور أكثر تشاؤماً من الإناث، إذ ترى نسبة كبيرة منهم أن المستوى الأخلاقي سوف يزداد تدهوراً.

### ٣- مدى شعور المشارك شخصياً بالرضا عن المستوى الأخلاقي

إذا كانت التقويمات السابقة قد تطلبت أحكاماً أو تنبؤات عامة عن القيم والمستوى الأخلاقي، فإن المفردة رقم ( ٣ ) تنحو منحى شخصياً ذاتياً، إذ تمس ذاتية المشارك وحالته الشخصية، وما يشعر به هو نفسه بالرضا أو عدم الرضا عن المستوى الأخلاقي السائد.

لقد أسفر تحليل استجابات العينة عن البيانات التي يعرضها الجدول رقم (٥) في شكل نسب مئوية.

### جدول رقم ( ٥ )

يوضح استجابات أفراد العينة حول شعورهم بالرضا أو عدم الرضا عن المستوى

الأخلاقي السائد الآن.

شعور المشارك إزاء المستوى الأخلاقي	الكل	ذكور	إناث	الفرق حسب الجنس ودلالته	
				الفرق	ن-ح
أ- بالرضا التام .	٦,٨	٥,٩	٧,٤	١,٥	٠,٤١
ب- بالرفض التام .	١٢,٦	١٧,٦	٩,٨	٧,٨	١,٤٧
ج- أَرْضَى عَنْهُ إِلَى حَدِّ مَا .	٥٨,١	٥٧,٤	٥٨,٥	١,١	١,٤٧
د- أَرْضَى عَنْهُ إِلَى حَدِّ مَا .	٢٢,٥	١٩,١	٢٤,٣	٥,٢	٠,٨٤
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

في الإجابة على السؤال :

بالنسبة لي شخصياً أنا أشعر إزاء المستوى الأخلاقي :

أ- بالرضا التام ، ب- بالرفض التام ، ج- أرضى عنه إلى حد ما ، د- أرفضه إلى حد ما .  
الغالبية الإحصائية والبالغ قدرها ( ٥٨,١ ٪ ) تقرر أنها ترضى عن المستوى الأخلاقي إلى حد ما . وإذا كان الوضع المثالي يتطلب أن يكون الشاب أو الشابة راضياً تمام الرضا عن المستوى الأخلاقي ، فإن ذلك يؤيد ما تذهب إليه هذه الدراسة من الدعوة الى ضرورة النهوض بالأخلاق والاهتمام بها ورعايتها .

وتعكس هذه الاستجابة قدراً من التفاؤل، فلا يسود السخط والرفض التام للمستوى الأخلاقي السائد ، إنما يوجد الرضا النسبي الذي يفتح الآمال والآفاق للتطلع إلى غد أفضل من الناحية الأخلاقية، ويدعو ذلك إلى ضرورة الاهتمام بالتربية الأخلاقية وإعطاء القيم الأخلاقية ما تستحقه من الاهتمام .

تكشف النتائج أيضاً عن وجود نحو خمس العينة ، على وجه الدقة ( ٢٢,٥ ٪ ) ترفض المستوى الأخلاقي إلى حد ما أيضاً . فنسبة الرضا النسبي أكثر من نسبة الرفض النسبي . وكلاهما أكثر من الرضا التام الذي لم يقرره سوى ( ٦,٨ ٪ ) من مجموع العينة ، والرفض التام الذي لم يقرره سوى ( ١٢,٦ ٪ ) .

الفروق بين الجنسين

لا تصل الفروق الملحوظة إلى مستوى الدلالة الإحصائية ، وإن كانت المعطيات تشير إلى أن الذكور أكثر رفضاً للوضع الأخلاقي عن الإناث .

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

- ٤- تقويم الوضع الأخلاقي السلوكي لدى طوائف المجتمع
- عاجت المفردة رقم ( ٤ ) هذه القضية الخاصة بالحكم الأخلاقي النسبي لدى طوائف المجتمع ، إذ جاء نص المفردة على النحو الآتي :
- اعتقد أن أفضل طوائف المجتمع الآن في سلوكها الأخلاقي :
- أ- هم طوائف الشباب .
- ب- هم طوائف كبار السن .
- ج- جميع طوائف المجتمع .
- وأمكن تلخيص استجابات أفراد العينة في الجدول رقم (٦).

جدول رقم ( ٦ )

يوضح استجابات أفراد العينة لتقويم الوضع الأخلاقي لدى طوائف المجتمع نسب مئوية لكل، ولكل من الذكور والإناث، والفرق بين الجنسين ودلالته الإحصائية

أفضل طوائف للمجتمع (أخلاقي)	الكل	ذكور	إناث	الفرق بين الجنسين ودلالته	
				الفرق	ن-ج
أ- الشباب	٨,٤	٨,٨	٨,٢	٠,٦	٠,١٤٠
ب- كبار السن	٨٣,٨	٨٥,٣	٨٢,٩	٢,٤	٠,٤٤
ج- جميع الطوائف	٧,٨	٥,٩	٨,٩	٣,٠	٠,٠٧٩
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

من حسن الطالع أن تتفق أحكام شباب العينة مع ما يتوقعه الباحث، بل والمجتمع كله من ارتفاع المستوى الأخلاقي لدى طائفة كبار السن أو الشيوخ فيه، إذ قررت الغالبية الإحصائية والبالغ قدرها ( ٨٣,٨ % ) من مجموع أفراد العينة المشاركة في الدراسة أن أفضل طوائف المجتمع الآن في سلوكها الأخلاقي هم طائفة كبار السن . ويدل ذلك على ما يتسم به تقدير الشباب من الموضوعية والصدق

والحياد والتجرد في إصدار الحكم ، فلم يتحيزوا أو يتعصبوا لطائفتهم - أى طائفة الشباب- وإنما أصدروا حكماً تقويمياً موضوعياً ومحايذاً وواقعياً، مقررين أن طائفة كبار السن أفضل في سلوكها الأخلاقي من جميع الطوائف الأخرى.

فإلى جانب صدق هذا الحكم وتمشياً مع الواقع ، فهو تعبير أيضاً عن الموضوعية التي يتحلى بها شبابنا حين يحكمون على المستوى الأخلاقي لكبار السن . وتتفق هذه النتيجة مع النتائج السابقة من حيث استمرار انحدار المستوى الأخلاقي من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل. إنما هذا الحكم فيه جانب أخلاقي لدى الشباب نفسه، وهو تقديرهم واحترامهم لما عليه كبار السن من التحلي بالسلوك الأخلاقي . فهذا الصدق في التعبير دليل على تحلي الشباب نفسه بالصدق، فالمفروض أن يمثل الكبار القدوة الحسنة، والمثال الطيب الذي يقتدي به الشباب في الجوانب الأخلاقية .

أما بالنسبة لحكم الشباب على أنفسهم - أى على طائفة الشباب - فلم يقرر سوى نسبة قليلة جداً بلغت ( ٨,٤ ٪ ) أن الشباب أفضل الطوائف في سلوكها الأخلاقي، وهناك نسبة قليلة أيضاً بلغت ( ٧,٨ ٪ ) قررت أنها تعتقد أن جميع طوائف المجتمع على مستوى أفضل من الأخلاق ، والحكم النسبي المقارن هنا مؤداه أن كبار السن أفضل طوائف المجتمع فيما يتعلق بالمستوى الأخلاقي السلوكي .

ويمكن افتراض التساوي بين أفراد الجنسين في هذا الحكم الأخلاقي، وإن كان الذكور أكثر قليلاً في تقدير أخلاقيات كبار السن في المجتمع .

#### ٥- الطوائف التي أصابها التدهور الأخلاقي الآن أكثر من غيرها

عاجت المفردة رقم ( ٥ ) هذا الافتراض، وكان نصها على هذا النحو: أعتقد أن التدهور الأخلاقي أصاب الآن الطوائف الآتية أكثر من غيرها ، والجدول رقم (٧) يلخص المعطيات المستمدة من تحليل هذه المفردة .

جدول رقم ( ٧ )

يوضح استجابات أفراد العينة حول طوائف المجتمع التي أصابها التدهور الأخلاقي أكثر من غيرها

الطوائف التي أصابها التدهور الأخلاقي	الكل	ذكور	إناث	الفرق	ن-ح
أ- طوائف الموظفين	٢,١	٢,٩	١,٦	١,٣	٠,٤٢
ب- التجار	٧,٨	٧,٤	٨,٩	٠,٧	٠,١٧٥
ج- العمال الحرفيون	١٣,١	٨,٨	١٥,٤	٦,٦	١,٣٨
د- ملاك العقارات	٢,٦	٢,٩	٢,٤	٠,٥	٠,٢٠
هـ- المقاولون	٣,٧	٢,٩	٤,١	١,٣	٠,٤٤
و- لا أحد من هؤلاء	٢,٧	٧,٤	١,٦	٥,٨	١,٧١
ز- كل هذه الطوائف	٦٧,٠	٦٧,٧	٦٦,٨	٠,٩	٠,١٢٦
مجم	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

الغالبية الإحصائية والبالغ قدرها ٦٧ ٪ من مجموع المشاركين في الدراسة تقرر أن التدهور الأخلاقي الآن قد أصاب جميع طوائف المجتمع . وهذه مأساة جديرة بالعلاج السريع والحاسم والفوري . وتوجه هذه الدراسة صرخة مدوية، للإسراع بالاهتمام بالسلوك الأخلاقي، والتمسك بالقيم الأخلاقية لكل طوائف الشعب وفئاته، وطبقاته العمرية والمهنية، ومستوياته الاقتصادية المختلفة. ويتطلب ذلك تضافر جهود الأفراد والجماعات مع الدولة، إذ لا يمكن للدولة بمفردها أن تعيد تربية الناس على القيم الأخلاقية، وأن تغرس في نفوس المواطنين جميعاً الشعور الخلقي والإحساس بالواجب والالتزام بالطاعة وبالولاء. بل إن كل فرد من أفراد المجتمع مطالب بأن يسهم في الثورة الأخلاقية المطلوبة، وحرى به أن يبدأ بنفسه أولاً، ثم بأسرته ومن يتعامل

معهم، أو يقوم على تعليمهم، أو يتولى رئاستهم، أو حتى يزاملهم ويجاورهم ، فهذه حالة عامة يستطيع كل فرد من أفراد المجتمع أن يبدأ بنفسه وينبغي عليه أن يسهم فيها. أما الحكم الخلقي المقارن أو النسبي، فيظهر أن التدهور الأخلاقي أصاب الطوائف الآتية على الترتيب :

- ١- العمال الحرفيين ١٣,١ % ، ٢- التجار ٧,٨ % ، ٣- المقاولين ٣,٧ %
- ٤- ملاك العقارات ٢,٦ % ، ٥- الموظفون ٢,١ % .

فالموظفون أحسن حالاً من العمال الحرفيين ، ولكن التجار يحتلون المكانة الثانية فيمن أصابهم التدهور الأخلاقي، ويليهم المقاولون وخاصة مقاولي المعمار أو أعمال البناء ، إذ يشهد المجتمع مظاهر عدة لفساد هذه الطائفة، يتمثل في اغتصاب أراضي الغير، بل اغتصاب أراضي الدولة، بل والأكثر من ذلك إقامة المباني في الشوارع العامة ، إلى جانب انهيار المباني والغش في البناء ومخالفة شروط البناء الصحيح، والتحايل على القانون، والكسب غير المشروع من وراء التهرب من الضرائب، والاحتماء فيما يعرف باسم " اتحاد الملاك " وهي اتحادات صورية وشكلية، لا وجود لها في الواقع، وكل ما يوجد هو مالك ثري يبني الوحدات، ويشترى الأرض ويبيعها، ويحقق أرباحاً خيالية تحت اسم اتحاد الملاك. فضلاً عن أن هذه الطائفة تلح على كثير من موظفي الأحياء لقبول الرشوة لمخالفة القانون بإصدار تراخيص البناء المخالفة لأحكامه. ومن أمثلة ذلك ما تطالعنا به الصحف من المخالفات المرتبطة ببناء الأبراج السكنية الشاهقة ، الأمر الذي يدعو إلى تدعيم هيئة الرقابة الإدارية، ومباحث الأموال العامة، ومباحث أمن الدولة، والنيابة الإدارية، وكل أجهزة الدولة الرقابية، ودعمها بالمال والقوى البشرية الممتازة .

وتوحي المعطيات والفروق الملاحظة ودلالاتها الإحصائية بالتساوي بين أفراد

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

الجنسين، وإن كان هناك ما يوحي بأن الإناث أكثر نقداً للعمال الحرفيين عن الذكور فيما يتعلق بالطوائف التي أصابها التدهور الخلقي أكثر من غيرها .

٦- الحكم المقارن لتفشي الفساد بين طوائف محددة من الموظفين  
تناولت المفردة رقم ( ٦ ) هذه النقطة : بالنسبة للموظفين أعتقد أن الفساد أصاب موظفي الجهات الآتية :

ويخلص الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الاستجابات على هذه المفردة.

### جدول رقم ( ٨ )

يوضح استجابات أفراد العينة إزاء الحكم المقارن لتفشي الفساد بين طوائف محددة من الموظفين

الطوائف	الكل %	ذكور %	إناث %	الفرق	ن-ح
أ- موظفو الأحياء * المحليات *	٤٥,٥	٥٠,٠	٤٣,٢	٦,٨	٠,٩١
ب- المدرسون	١٧,٢	١٩,٢	١٦,٢	٣,٠	٠,٥٢
ج- الأطباء	٥,٨	٢,٩	٧,٣	٤,٤	٠,٤٥
د- موظفو الشركات	٣١,٥	٢٧,٩	٣٣,٣	٥,٤	٠,٧٨
مجـ	١٠٠	١٠٠	١٠٠		

يحتل موظفو المحليات أو الأحياء مكان الصدارة في طوائف الموظفين الذين أصابهم الفساد ، إذ بلغت نسبة هذا التقدير ( ٤٥,٥ % ) من مجموع المشاركين ، ولعل مرد ذلك ما تنشره وسائل الإعلام الحكومية والحزبية، وما يتداول بين أروقة المحاكم وأمام هيئات التحقيق، كالنيابة العامة والنيابة الإدارية والأجهزة الرقابية، وهذا يفسر صدور هذه الاستجابة المعبرة عن تفشي الفساد في المحليات أكثر من غيرها. قد يرجع ذلك إلى حاجة كثير من المواطنين للخدمات التي تقدمها الأحياء، وتردد أبناء المجتمع على الأحياء لقضاء حاجاتهم، ولارتباط الأحياء بمصالح الناس، واهتمام رجل الشارع بها، من حيث تراخيص البناء، وتراخيص افتتاح المحلات والمشروعات، وإزالة اشغالات

الطريق ونظافة الاحياء . ويؤدي اتصال وظائف الاحياء بمصالح الجماهير إلى الإحساس بما قد يوجد فيها من تجاوزات، ويحتاج ذلك لمراجعة أعمالها ونشاطاتها وسلطاتها القانونية واللائحية، وسد ما بها من ثغرات ، تسمح للموظف بالتلاعب والاتجار في أعمال وظيفته. وكذلك تيسير الإجراءات الخاصة بحصول الناس على مصالحهم ، حتى لا يدفعهم تعقيد الإجراءات وصعوبتها واليأس من الحصول على ما يريدون إلى تقديم الرشوة والإلحاح على الموظف لقبولها. كذلك يلزم القيام بحملة توعية لتبصير المواطن بما له من حقوق وما عليه وواجبات. كذلك يقترح هنا تشديد أعمال الأجهزة الرقابية ومنحها مزيداً من الصلاحيات للتصدي للفساد ورصده ومطاردة فاعليه .

يلى موظفي الاحياء موظفو الشركات. ولعل ما يذاع عن الخسائر التي تتكبدها الشركات، وما ينشر عن جرائم الحرائق في أوقات جرد المخازن لتغطية العجز فيها ، وما يلاحظ من تدنى مستوى بعض منتجات بعض الشركات، أو ما يلاحظ من إهمال بعض موظفي الشركات، وتكس الموظفين في بعض الشركات، على نحو يزيد عن حاجة العمل الفعلية، ولعل ذلك مبعث شعور العينة بهذه الاستجابة. وعلى كل حال تولى الدولة الشركات في هذه الايام اهتماماً كبيراً لإصلاحها وإصلاح إداراتها وهياكلها المالية، وحتى بيعها والتخلص منها . ولعل هذا الفساد من رواسب نظام التأميم، الذي كان يركز على الاشتراكية. ولقد بلغت النسبة هنا ( ٣١,٥ % ). ويلي ذلك "المدرسون" وقد يكون مرد ذلك تفشى ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث بلغت نسبتهم ( ١٧,٢ % ) وضعف مستوى العائد التربوي وتحصيل الطلاب في المدارس الحكومية . أما أقل الطوائف على الإطلاق ، فكانت الأطباء ( ٥,٨ % ) فقط، وربما يرجع ذلك إلى ما يسود من الاعتقاد بأن مهنة الطب هي مهنة الملائكة أو ملائكة الرحمة، وأنها



## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

رسالة إنسانية أكثر من كونها عملاً تجارياً . وإن كان ذلك لا ينطبق بالطبع على ما يعرف باسم " المستشفيات الاستثمارية " ، أو " العلاج الاستثماري " ، حيث يخضع المريض لكثير من الابتزاز والمغالاة في الخدمة الطبية ، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة لإلغاء هذا النمط من العلاج، وإغلاق مؤسساته، أو إخضاع خدماته للتسعير الجبري .

هذا ويتساوى الجنسان في الحكم على بعض الطوائف المهنية من الناحية الأخلاقية لعدم وصول الفروق الملاحظة إلى حد الدلالة الإحصائية، وإن كان هناك ما يوحي بأن الذكور أكثر نقداً لموظفي " المحليات " وكذلك للمدرسين.

### ٧- ما مدى مسؤولية الوضع الاقتصادي عن التدهور الأخلاقي ؟

إلى أي مدى يعتبر الوضع الاقتصادي مسؤولاً عن التدهور الأخلاقي ؟

لقد عالجت المفردة رقم ( ١٠ ) هذه المسألة، وطالبت المشاركين بإعطاء تقدير كمي يحدد النسبة المئوية لهذه المسؤولية على اعتبار أن هناك كثيراً من الناس الذين يفترضون أن الوضع الاقتصادي أو العامل الاقتصادي هو المسؤول الوحيد عن التدهور الأخلاقي. ويبين الجدول رقم (٩) نتائج تحليل هذه المفردة في شكل متوسطات حسابية للنسب المئوية .

### جدول رقم ( ٩ )

يوضح استجابات أفراد العينة حول مسؤولية الوضع الاقتصادي

عن حدوث التدهور الأخلاقي :

مسؤولية الوضع الاقتصادي	الكل %	ذكور %	إناث %	الفرق	ت
المتوسط ( م )	٦٤,٥	٥٠,٧٩	٦٥,٩١	١٥,١٢	١٥,١٠*
الانحراف المعياري ( ع )	١٢,٤	٩,٣	١٠,٢	-	

\*لهذا الفرق دلالة إحصائية جوهرية تتجاوز حدود ثقة ٩٩ % .

الوضع الاقتصادي مسؤول في نظر العينة كلها، عن الوضع الأخلاقي السيئ، وذلك بنسبة تصل إلى ( ٦٤,٥ % ) في المتوسط . ومؤدى ذلك أن العامل الاقتصادي يحتل مكان الصدارة في المسؤولية عن الوضع الأخلاقي الراهن ، ولكنه ليس العامل الوحيد ، فهناك عوامل أخرى مسؤولة بنسبة ( ٣٥,٥ % ) قد تكون هذه العوامل غياب الوازع الديني، وضعف الضمير الخلقي، وسوء التربية والتنشئة الاجتماعية، واشتغال المرأة خارج المنزل، وضعف سلطان الأسرة، وأقران السوء، وحملات الغزو الثقافي، والسينما والمسرح، وخاصة العروض الوافدة، وانتشار الفلسفات المادية، وإهمال الجوانب الروحية السامية في الإنسان، والتقليد الأعمى للثقافة الغربية، والناتر بالعادات المستوردة، وضعف رسالة المدرسة والجامعة، وقلة الردع والمحاسبة، وفوضى الشارع المصري ، وعدم بسط القانون بما فيه الكفاية .

وإذا كان للاقتصاد هذا الأثر الكبير ، فإنه يتطلب سرعة العمل على علاج الوضع الاقتصادي للأسرة المصرية بتحسين أوضاعها الاقتصادية ، والتحكم في الأسعار ، ورفع مستوى الأجور والمرتبات . وقد ترجع هذه الحالة الأخلاقية ، كذلك إلى زيادة نسبة الأمية والبطالة، وأمراض اجتماعية أخرى، كالجريمة والجروح، والانحراف والتطرف، والعنف والإرهاب، والاعتصاب .

على كل حال ، تراوحت هذه القيم في مدى واسع جداً إذ بدأت من ١٠ % مسؤولية للوضع الاقتصادي، حتى وصلت إلى ١٠٠ % بمتوسط قدره ( ٦٤,٥ % ) .

الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطات عن مسؤولية الوضع الاقتصادي في التدهور الأخلاقي

يلاحظ أن الإناث أكثر تقديراً لتأثير العامل الاقتصادي عن الذكور ، إذ يصل متوسطهن الحسابي إلى ( ٦٥,٩١ ) في مقابل ( ٥٠,٧٩ ) لدى الذكور . وقد تم حساب

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

الدلالة الإحصائية لهذا الفرق باستخدام مقياس " ت " الإحصائي وذلك تطبيقاً للقانون الآتي :

$$T = \frac{\sum_{i=1}^n \frac{X_i - \bar{X}}{n}}{\sqrt{\frac{1}{n} \left[ \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (X_i - \bar{X})^2 \right]}}$$

حيث م<sup>١</sup>، م<sup>٢</sup> ، متوسطا المجموعة الأولى ، الذكور ، والمجموعة الثانية ، الإناث .

حيث ن<sup>١</sup> ، ن<sup>٢</sup> = عدد الحالات في المجموعة الأولى والثانية .

ع<sup>١</sup> ، ع<sup>٢</sup> = الانحراف المعياري للمجموعة الأولى والثانية

( خيري ، ١٩٥٧ : ٣٦١ )

وتصل قيمة ت إلى ( ١٠,١٥ ) ، وهي ذات دلالة إحصائية عالية تتجاوز حدود

ثقة ٩٩ ٪ إذ أن قيمة ت الجدولية مع درجات الحرية المقابلة هي ١,٩٦ عند مستوى

ثقة ٩٥ ٪ و ٢,٥٨ عند مستوى ثقة ٩٩ ٪ .

وتؤكد هذه النتيجة اعتقاد الإناث في تأثير الوضع الاقتصادي في الأخلاق عن الذكور.

وقد يكون مرد ذلك إلى أن الأنثى أقل قدرة على الكسب من الذكر ، وأنها أكثر

اعتماداً على أهلها فيما يلزمها من نفقات، فيبدو العامل الاقتصادي أكثر أهمية، وكذلك

فإن الأنثى قد تحتاج لأكثر مما يحتاجه الشاب الجامعي من الإنفاق في مجال الملابس

والأزياء، والرغبة في التباهي أمام زميلاتها وزميلاتها ، ولأن الأنثى - بشكل عام - هي

المسؤولة عن تدبير شؤون المنزل الاقتصادية.

٨- ما مدى تأثير التلفزيون وعروضه على المستوى الأخلاقي؟  
عاجلت المفردة رقم ( ١٢ ) هذه القضية ، والجدول رقم (١٠) يعرض المعطيات المستمدة من ذلك على شكل نسب مئوية.

### جدول رقم ( ١٠ )

يوضح استجابات أفراد العينة حول تأثير التلفزيون في المستوى الأخلاقي.

هل تعتقد أن التلفزيون مسؤول عن	الكل %	ذكور %	إناث %	الفرق	ن - ح
أ- التحسن في المستوى الأخلاقي	١٥,٧	١٧,٦	١٤,٦	٣,٠	٠,٥٤
ب- الفساد والتدهور الأخلاقي	٨٤,٣	٨٢,٤	٨٥,٤	٣,٠	٠,٥٤

ترى غالبية العينة المشاركة في الدراسة أن تأثير التلفزيون يؤدي إلى الفساد والتدهور الأخلاقي وتصل النسبة التي تقرر ذلك إلى ( ٨٤,٣ % ) من المجموع الكلي للمشاركين، وهي أغلبية ساحقة تجعل من المنطقي أن يقترح إعادة النظر في محتوى البرامج والمادة التلفزيونية، ووجوب عرضها على خبراء من رجال الدين وعلم النفس والتربية والاجتماع والقانون، حتى يكون السمو بالمستوى الأخلاقي هو الهدف الاسمي لما يقدم من برامج، ويتطلب ذلك تدقيق الرقابة على المادة المعروضة . ولم يكن هناك سوى نسبة قليلة ( ١٥,٧ % ) هي التي رأت أن للتلفزيون تأثيراً في تحسين المستوى الأخلاقي . والمأمول في الدراسات المقبلة أن تصل نسبة التحسن في المستوى الأخلاقي إلى ١٠٠ % ، ذلك لأن التلفزيون أداة قوية ومؤثرة من أدوات التوجيه والترشيد، والتوعية والتثقيف، والتربية والتنشئة الاجتماعية، ومن أهمها التنشئة الأخلاقية . ولا يوجد فرق دال بين الجنسين في تأثير التلفزيون في المستوى الأخلاقي لأبناء المجتمع ، وإن كان الإناث يملن إلى اعتباره أداة إفساد أكثر من الذكور .

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

### ٩- مدى تصدي الصحافة للفساد الإداري

عالجت المفردة رقم ( ١٣ ) هذه النقطة إذ جاء نصها على النحو الآتي :

أعتقد أن الصحافة لا تتصدى بما فيه الكفاية للفساد الإداري نعم / لا .

وأسفر تحليل استجابات العينة المشاركة عن البيانات التي يعرضها الجدول رقم (١١) في شكل تكرارات ونسب مئوية للعينة ككل، ولكل من الذكور والإناث، والفرق بين الجنسين ودلالته الإحصائية.

### جدول رقم ( ١١ )

استجابات أفراد العينة مشيرة إلى عدم تصدي الصحافة بما فيه الكفاية للفساد الإداري

العينة		مسؤولة / نعم		لا	
		ك	%	ك	%
الكل		١٤٩	٧٨	٤٢	٢٢
الذكور		٥٠	٧٣,٥	١٨	٢٦,٥
الإناث		٩٩	٨٠,٥	٢٤	١٩,٥
الفرق		٤٩	٧	٦	٧
ن . ح		غير دالة			

ترى الغالبية الإحصائية ( ٧٨ % ) أن الصحافة لا تتصدى بما فيه الكفاية للفساد الإداري، وإن كان هناك ٢٢ % من مجموع أفراد العينة المشاركة ترى أنها تتصدى بما فيه الكفاية. وتوحي هذه النتيجة بضرورة مطالبة الصحافة بالقيام بدور أكثر إيجابية وفاعلية في مكافحة الفساد الإداري والتصدي له والوقاية منه . ولكن ذلك

يتطلب توعية الصحفي بدوره الوظيفي وحرصه على المصلحة العمومية، وضرورة توافر الأدلة والشواهد والبراهين والمستندات والوثائق على صحة ما يتصدى له، وذلك حتى لا تتحول سلطة الصحافة في يد القلة إلى أداة بطش وتشهير دون سبب من الواقع أو القانون .

فالواقع أن للصحافة رسالة وطنية مؤثرة في سلامة المجتمع واستقراره وتماسكه، والالتفاف حول قيادته . لذا ينبغي أن تمكن الصحافة الوطنية باعتبارها سلطة رابعة من أداء هذه الرسالة في إطار من الأمان والحرية والضمانات الكافية. ويتساوى الجنسان في تقدير دور الصحافة في التمسك بالقيم الأخلاقية، وإن كان الإناث أكثر نقداً لهذا الدور .

#### **١٠- مسؤولية المدرسة والأسرة عن الوضع الأخلاقي**

طالبت المفردتان ( ١٤ ) و ( ١٥ ) المشاركين بتحديد ، النسبة المئوية التي يرونها لمسؤولية كل من المدرسة والأسرة لكل منها على حدة في الوضع الأخلاقي الراهن، ولم تحدد هاتان المفردتان ما إذا كانت الأخلاق في وضع سيئ أم جيد ، وإنما طلبتا بيان تأثيرهما أيأ كان نوع هذا التأثير .

والجدول رقم (١٢) يستعرض البيانات المستمدة من تحليل استجابات أفراد العينة ككل، وكل جنس على حدة على هاتين المفردتين ( ١٤ ) و ( ١٥ ) .

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

جدول رقم ( ١٢ )

يوضح المتوسطات الحسابية ( م ) والانحرافات المعيارية ( ع ) للنسب المئوية  
مسؤولية كل من المدرسة والاسرة في الوضع الأخلاقي وحجم الفرق بين الجنسين  
ودلالته الإحصائية مقاسة باختبار " ت " الإحصائي .

	الفرق	ت	النسبة %	ذكور %	إناث %	
اعتقد أن المدرسة مسؤولة عن	م ٥٢,٧٠	٥١,٠	٥٥,٤٠	٤,٤	٤,٧٨*	
الوضع الأخلاقي بنسبة	ع ٨,٤٣	٦,١١	٦,٠١			
اعتقد أن الأسرة مسؤولة عن	م ٦٥,٨	٦٤,٣٠	٦٦,٦٠	٢,٣	٢,٢٥**	
الوضع الأخلاقي بنسبة	ع ٩,٢١	٦,٢٢	٥,٩٠			

المدرسة - باعتبارها ممثلة لكل المؤسسات التعليمية - مسؤولة في نظر المشاركين عن ( ٥٢,٧٠ % ) من الوضع الأخلاقي السائد، وهي مسؤولة كبرى تتطلب الدعوة للنهوض بالمدرسة المصرية، وتمكينها من أداء رسالتها الأخلاقية في غرس القيم الأخلاقية، والسلوك الأخلاقي، والعادات والمثل والمعايير والمبادئ والقواعد الأخلاقية، إذ أنها مسؤولة عن أكثر من ٥٢,٧٠ % من العوامل السببية. وبالطبع تترك هذه النتيجة مساحة للعوامل الأخرى، فلم يغيب عن ذهن المشاركين الدور الذي تضطلع به مؤسسات وقوى اجتماعية وثقافية أخرى، منها دور رجال الوعظ والإرشاد والدعوة، ورجال الإعلام والفكر والقلم، والقادة ورجال الإصلاح، والأحزاب والنقابات، والأجهزة الإدارية، والقضاء والنيابة، وغير ذلك مما يسهم في بناء الصرح الأخلاقي في المجتمع. ولكن المدرسة تحتل مكانة الصدارة في التربية الأخلاقية .

\* لهذا الفرق دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٩ % .

\*\* لهذا الفرق دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥ % .

تدل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم ت على أن الإناث أكثر تقديرًا لدور المدرسة. وكذلك لدور الأسرة عن الوضع الأخلاقي، وذلك مقارنة بالذكور، إذ تصل الفروق الملاحظة إلى مستوى الدلالة الإحصائية .

ولكن لماذا ترى الأنثى أن لكل من الأسرة والمدرسة تأثيراً أكبر في الوضع الأخلاقي عن الذكر ؟ . يمكن تفسير ذلك بارتباط الأنثى بالأسرة والجو الأسري أو المناخ الأسري أكثر من الذكر الذي يرتبط أكثر بجماعات الأقران والأنداد ، ولذلك فإن للأسرة رسالة كبرى في نظر الأنثى، ولأنها أم المستقبل المسؤولة عن تربية النشء . وبالمثل يمكن تفسير الفرق الملاحظ في زيادة تقدير الأنثى لدور المدرسة في المستوى الأخلاقي لاعتقادها في قيمة التربية والتنشئة وما للمدرسة من دور إصلاحي، وتقويمي، وعلاجي، وإرشادي، ودور في صقل شخصية الشاب والشابة، وتنمية قدراتهما واستعداداتهما وميولهما واتجاهاتهما واهتماماتهما، ومن بين ذلك أخلاقهما عقيمة وسلوكاً .

أما الأسرة فمسؤوليتها عن الوضع الأخلاقي أكبر من مسؤولية المدرسة، إذ بلغت النسبة في شكل المتوسط الحسابي لمجموع أفراد العينة ( ٦٥,٨٠ ٪ )، وهي نسبة عالية توضح أن للأسرة - من وجهة نظر المشاركين - مسؤولية كبرى عن بناء القيم الأخلاقية وغرسها في حس وشعور ووجدان وأذهان أبنائها، وكذلك في توفير القدوة الحسنة والمثال الطيب الذي يقتدى به أمام أبناء الأسرة . وذلك لأن الأسرة هي الحضانة الأولى - أو هي الرحم الأول - الذي يستقبل الطفل، حيث يجد فيه الرعاية الأولى، والتوجيه والنصح والإرشاد، والعطف والحب والحنان، كما يجد فيه الضبط والربط والثواب والعقاب، فالأسرة مدرسة للأخلاق والقيم .

ومرة أخرى هناك مساحة لمؤسسات أخرى في نظر المشاركين إلى جانب الأسرة.



## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

وتدل هذه الاستجابات على النظرة التكاملية الشمولية لقضية الأخلاق والعوامل المؤثرة في النمو الخلقي في نظر المشاركين، وانتهاج منهج العوامل المتعددة في تفسير السلوك الأخلاقي، فلا يرتد أو يرجع إلى عامل واحد بعينه، وإنما إلى عدد من العوامل المتشابكة والمتفاعلة. ومن هنا كان لزاماً أن تتسم الرعاية التي تقدم لأبناء المجتمع بالشمول والتنوع، حتى تغطي كل عناصر الشخصية بكل جوانب الحياة.

١١- ما هو تأثير اشتغال المرأة خارج المنزل على المستوى الأخلاقي ؟  
تناولت المفردة ( ١٦ ) هذه القضية وجاءت نتائجها كما يعرضها الجدول رقم (١٣).

جدول رقم ( ١٣ )  
يوضح استجابات أفراد العينة حول تأثير اشتغال المرأة  
خارج المنزل في المستوى الأخلاقي.

الفرق	للـ	ذكور	إناث	اشتغال المرأة خارج المنزل
ن - ج	%			
٠,١٧	٠,٧	٨,٨	٨,١	أ- ساعد في تحسين المستوى الأخلاقي
٠,١٢٩	٩,٣	٦٦,٢	٥٦,٩	ب- ساعد في تدهور الأخلاق
١,٤٧	١٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	ج- ليس له أي تأثير في الأخلاق
		١٠٠	١٠٠	مجـ

ترى غالبية المشاركين أن اشتغال المرأة خارج المنزل ساعد في تدهور المستوى

الأخلاقي، وتصل نسبة هذه الاستجابة إلى ( ٦٠,٢٠ ٪ ) من مجموع المشاركين، فاشتغال المرأة - من وجهة نظر المشاركين - له تأثير سلبي في المستوى الأخلاقي. وقد يرجع ذلك إلى عدم بقاء الأم وقتاً طويلاً مع أبنائها، واضطرارها للخروج، وتركهم في أيدي الغرباء، وانشغالها، واستنفاد جزء من وقتها وطاقتها وفكرها في العمل . ولذلك يقترح أن تمكن المرأة من التوفيق بين أداء رسالتها الأسرية العظيمة والمقدسة، ورسالتها الوطنية في مجال العمل، وذلك بسن التشريعات التي تساعد في ذلك، وتمكينها من العمل في مكان قريب من مقر إقامة أسرتها وتوفير دور الحضانة والرعاية لأبنائها، ومنحها ما تحتاجه من الإجازات . ولم يكن هناك سوى ( ٨,٤ ٪ ) هم الذين قرروا أن اشتغال المرأة قد أدى إلى تحسين المستوى الأخلاقي . وكان هناك نحو ثلث العينة ( ٣١,٤ ٪ ) قرروا أن اشتغال المرأة ليس له تأثير على المستوى الأخلاقي .

ويتساوى الجنسان في تقدير تأثير اشتغال المرأة خارج المنزل في المستوى الأخلاقي، ولكن توحى المعطيات بأن الذكور أكثر نقداً لاشتغال المرأة خارج المنزل وأثره في المستوى الأخلاقي عن الإناث، باعتبار أن الأنثى تحبذ الاشتغال خارج المنزل وتدعو إليه، وتعتبره حقاً من حقوقها المدنية .

#### ١٢- تأثير التمسك بالقيم الدينية على التمسك بالقيم الأخلاقية

عالجت هذه النقطة المفردة رقم ( ١٧ ) وأسفر تحليل استجاباتها عن النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٤).

جدول رقم ( ١٤ )

يوضح استجابات أفراد العينة حول تأثير القيم الدينية في القيم الأخلاقية .

( نسب مئوية )

الفرق		إناث	ذكور	الكل	اثر الدين في الاخلاق
ن-ح	%	نعم %	نعم %	نعم %	
٠,١٠	٠,٩	٩٩,١	١٠٠	٩٩,٥	التمسك بالقيم الدينية يؤدي إلى التمسك بالقيم الأخلاقية

تُجمع العينة ( ٩٩,٥ % ) على أن التمسك بالقيم الدينية يؤدي إلى التمسك بالقيم الأخلاقية، وفي ذلك تأكيد لدور الدين في تنمية القيم الأخلاقية وتقويتها والتمسك بها ، ولعل الدين هو أقوى المؤثرات في حياة الإنسان، خاصة حياته الأخلاقية. ومن هنا تبدو أهمية التربية الدينية، ودور الدعاة ورجال الوعظ والإرشاد، والبرامج والكتب والمؤلفات والمحاضرات، والندوات والمؤتمرات الدينية.

وللعبادات تأثير قوي في حياة الإنسان، بكل جوانبها، وخاصة الجانب الروحي والإيماني والأخلاقي، ولا يختلف الجنس في هذا الصدد، وتعد هذه النتيجة من أهم نتائج هذه الدراسة.

### ١٣- حرص المشاركون على القيام بالواجب وتحمل المسؤولية

عاجلت المفردتان ( ١٨ ) و ( ١٩ ) هاتين النقطتين . ويمكن استعراض نتائج تحليلهما في الجدول رقم (١٥) في شكل نسب مئوية.

جدول رقم ( ١٥ )

يوضح استجابات أفراد العينة في قيام المشارك بالواجب وتحمله المسؤولية:

القيام بالواجب وتحمل للمسؤولية	الكل	ذكور	إناث	الفرق	
				%	ن-ح
١٨- أنا أحرص دائماً على القيام بالواجب	٨٨,٥	٨٦,٨	٨٩,٤	٢,٦	٠,٥٢
١٩- أحب أن اتحمل للمسؤولية دائماً	٨٦,٤	٨٢,٤	٨٨,٦	٦,٢	٠,١١٥

تناولت معظم المفردات السابقة اتجاهات أو أحكاماً عامة لكى يقول المشارك فيها كلمته، ولكن رؤي الالتصاق بالجانب الذاتي في المشاركة ببيان رأيه الشخصي وإحساسه أو شعوره أو قيمه أو سلوكياته الأخلاقية، ومن ذلك الحرص دائماً على القيام بالواجب، ولقد أقرت الغالبية الإحصائية من أفراد العينة ( ٨٨,٥ % ) أنهم حريصون دائماً على القيام بالواجب. والمأمول أن يصادق العمل الفعلي الواقعي على هذه الاستجابة النظرية .

واتضح أن الإناث أكثر ميلاً إلى الحرص على القيام بالواجب وعلى تحمل المسؤولية مقارنة بالذكور، ولكن الفروق الملاحظة تفشل في الوصول إلى حد الدلالة الإحصائية.

أما تحمل المسؤولية فلقد أقرتها أيضاً نسبة كبيرة من أفراد العينة، بلغت ( ٨٦,٤ % ) وهي نسبة عالية، يؤمل أن تتماشى مع الواقع الفعلي لدى هؤلاء الشباب. على أي حال مجرد الاعتراف النظري له قيمة في حد ذاته وهي تقدير الشباب لقيمة تحمل المسؤولية واعتبارها قيمة إيجابية مرغوبة . ولذلك يقرر أنه يمارسها، وفي الإمكان اقتراح دراسة عملية تتبعية للتحقق - على مستوى الأداء الفعلي - مما إذا كان

## الفروق بين الجنسين في القيم الأخلاقية والسلوك الأخلاقي

المشارك يتحمل المسؤولية فعلاً أم لا في مواقف عملية واقعية .

### ١٥- مدى خطورة تدهور الأخلاق

تساءلت المفردة رقم ( ٢٠ ) عما إذا كان تدهور الأخلاق أكثر خطورة على المجتمع من دخوله الحروب مع الأعداء. والجدول رقم (١٦) يستعرض نتائج تحليل هذه المفردة .

### جدول رقم ( ١٦ )

يوضح استجابات أفراد العينة نحو خطورة تدهور الأخلاق

الفرق		إناث	ذكور	الكل	
ن-ح	%	نعم %	نعم %	نعم %	
٠,٤٤	١,٢	٩٥,٩	٩٧,١	٩٦,٣	خطورة التدهور الأخلاقي

الغالبية الساحقة ( ٩٦,٣ % ) من الشباب ترى أن تدهور الأخلاق أشد خطورة على المجتمع من دخوله الحروب مع الأعداء، إيماناً بأهمية الأخلاق، باعتبارها من أدوات النخر والتخريب والتدمير الداخلي أو الذاتي، ولخطورة أضرارها مقارنة بأضرار الدخول في حروب مع الأعداء، فالفساد الداخلي أشد خطورة على المجتمع من الخطر الخارجي .

وتتمشى هذه النتيجة مع النتائج السابقة في افتراض تساوي الجنسين في تقدير خطورة التدهور الأخلاقي.

## النتائج والتوصيات وآفاق البحث المقبلة

رحلة سريعة عبر ما يدور في أذهان مجموعة من شبابنا الجامعي حول القيم الأخلاقية في الوقت الراهن، مقارنة بما كانت عليه في الماضي، واستطلاعاً لما يتوقع أن تكون عليه في المستقبل القريب .

فحوى هذا البحث الميداني المتواضع الذي يمس موضوعاً من أخطر موضوعات الساعة وأكثرها أهمية وحساسية هو موضوع القيم الأخلاقية، والشعور الأخلاقي، والحكم الأخلاقي، والسلوك الأخلاقي، والعوامل المؤثرة فيه. وإزاء ما يلاحظ من توارى بعض القيم الأخلاقية والإنسانية والروحية لتحل محلها نزعات مادية وغربية، لا يملك الباحث العربي إلا أن يوجه اهتمامه لهذا الموضوع، بالدراسة والبحث والمطالعة، ولفت الانظار، بغية تحقيق الصالح العام، وإعادة ترسيخ القيم الأخلاقية وغرسها وزرعها في حس الشباب العربي، ووجدانه، وضميره، وعقله، وسلوكه واتجاهاته، وبغية العودة إلى حظيرة إسلامنا الحنيف لننهل منه ما شئنا من القيم الرفيعة والمبادئ السامية والخلق القويم والحميد، ولنعود إلى حياة الفطرة السوية، وهي الفطرة التي فطر الله الناس عليها وهي الإسلام، دين الحق. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ١- لقد كشفت الدراسة عن اعتبار الشباب أن الأخلاق اليوم أسوأ عما كانت عليه في الماضي .
- ٢- كذلك دلت النتائج على وجود نزعة دينامية تفاعلية في قضية القيم الأخلاقية، تتمثل في حدوث بعض التحسن على بعض جوانب الأخلاق، في حين ساءت في بعضها الآخر .
- ٣- كذلك رأت غالبية العينة أن الوضع سوف يزداد تدهوراً في غضون السنوات

الخمس المقبلة .

٤- تبدو أيضاً النزعة الدينامية المتطورة والنامية في النظر للأخلاق في المستقبل من حيث الاعتقاد بأنها سوف تتحسن في بعض جوانبها في حين تسوء في البعض الآخر.

٥- ولقد عبرت العينة عن اتجاه معتدل نحو شعور المشارك بالرضا - إلى حد ما - عن المستوى الأخلاقي في مقابل الرضا التام والرفض التام . ويمثل هذا حكماً موضوعياً من جانب العينة .

٦- ولقد قررت العينة أن طائفة كبار السن في المجتمع هم أفضل طوائف المجتمع أخلاقياً، وفي ذلك تقدير موضوعي ومحاييد ومنصف، ويدل على وعي العينة وتقديرهم الأخلاقي لكبار السن.

٧- مع أن أفراد العينة يعتقدون أن جميع طوائف المجتمع قد أصابها شيء من التدهور الأخلاقي، إلا أن الحكم النسبي يدل على أن طائفة العمال الحرفيين هم الأكثر تدهوراً فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية .

٨- تدل المعطيات على أن موظفي المحليات هم أكثر الطوائف المهنية تضرراً بالفساد الأخلاقي، قياساً بالأطباء والمدرسين.

٩- الوضع الاقتصادي، في نظر أفراد العينة المشاركة، يبدو مسؤولاً عن الوضع الأخلاقي بنسبة كبيرة تصل إلى ( ٦٤,٥ % ) .

١٠- من النتائج الجديرة بالاهتمام ما يراه أفراد العينة من أن جهاز التلفاز مسؤول عن التدهور الأخلاقي أكثر من كونه أداة من أدوات تحسين المستوى الخلقي .

١١- كذلك ترى الغالبية أن الصحافة لا تتصدى بما فيه الكفاية لتغطية الفساد الإداري ( ٧٨ % ) يقررون ذلك .

- ١٢- المدرسة مسؤولة - في نظر المشاركين - عن الوضع الأخلاقي بنسبة مئوية متوسطها الحسابي ( ٥٢,٧٠ % ) .
- ١٣- وكذلك الأسرة المعاصرة مسؤولة عن الوضع الأخلاقي بنسبة ( ٦٥,٨ % ) .
- ١٤- وترى أغلبية تصل إلى ( ٦٠ % ) من مجموع المشاركين أن اشتغال المرأة خارج المنزل قد ساهم في تدهور الأخلاق، بينما هناك ٨,٤ % يرون أنه أدى إلى تحسين المستوى الأخلاقي، وهناك نسبة أخرى قوامها ( ٣١,٤ % ) ترى أنه لا تأثير له إطلاقاً .
- ١٥- من النتائج المهمة التي تبعث على الأمل والتفاؤل ما تقرره الأغلبية المطلقة ( ٩٩,٥ % ) من أن التمسك بالقيم الدينية يؤدي إلى التمسك بالقيم الأخلاقية .
- ١٦- قياساً بالحكم الذاتي، تقر غالبية الشباب بأنهم يحرصون دائماً على القيام بالواجب، وغالبية أيضاً تقرر أنها تحب تحمل المسؤولية .
- ١٧- وتقر أغلبية ساحقة بأن التدهور الأخلاقي أكثر خطورة على المجتمع من دخوله الحروب ( ٩٦,٣ % ) .
- وبصورة عامة يمكن إرجاع ما يلاحظ من فروق بين الإناث والذكور إلى ما يلي:
- ١- التربية والتنشئة الاجتماعية وفقاً للعرف والتقاليد، ووفقاً للدور الاجتماعي الذي يحدده المجتمع لأفراد كل جنس، والتوقعات الاجتماعية في إطار ثقافة عربية وإسلامية وحسن تربية الأنثى.
- ٢- الاختلاف البيولوجي والفسولوجي، والدورة الشهرية، والحمل والولادة والرضاعة، وما يصحبها من تغيرات مزاجية وانفعالية، وبالتالي سلوكية ، كذلك تأثير غريزة الأمومة وحنانها .
- ٣- قوة الميل العاطفية لدى الإناث، مقارنة بالذكور .



- ٤- التسامح الاجتماعي تجاه سلوك الذكر أكثر منه تجاه الأنثى ، كالسهر خارج المنزل، وقبوله الحرية المتاحة للذكر أكثر من الحرية المكفولة للأنثى، حفاظاً عليها وعلى سلامتها، وعرضها وشرفها وحياتها .
- ٥- اختلاف سن البلوغ بالنسبة للفتى والفتاة، إذ تسبق الفتاة الفتى بعامين تقريباً، وبالتالي الوصول للنضج مبكراً لدى الأنثى، مقارنة بالذكر .
- ٦- خوف المجتمع وحرصه على الأنثى .
- ٧- تعرض الفتاة الأنثى لسلوكيات ومضايقات من العابثين من الشباب يجعلها أكثر حرصاً وأكثر يقظة في المحافظة على نفسها .
- ٨- احتمال استقاء الأنثى قيمها ومثلها من الأم أكثر مما يحدث للولد الذكر ، وبذلك يحدث انتقال وتوارث ثقافي بين الأم وبناتها .
- ٩- الأنثى أكثر حساسية للنقد من الولد الذكر .
- ١٠- مجالات النشاط أكثر اتساعاً للولد الذكر .
- ١١- الرجل أكثر تحملاً للمسؤولية المالية .
- ١٢- التراث الثقافي يفرض على الأنثى التحفظ في السلوك، وفيما يصدر عنها من ألفاظ ( الشافعي ، ١٩٧٠ م : ١٦ ) .
- ١٣- عمل المرأة خارج المنزل قَرَبَ الفارق الثقافي بين الجنسين .
- ١٤- تعليم المرأة، خاصة التعليم المشترك زاد من مقدار التشابه بين أفراد الجنسين.
- ١٥- تأثير الملابس الجديدة والتي تتشابه فيها ملابس الجنسين .
- ١٦- الاشتراك في الأنشطة الرياضية، مثل ركوب الدراجات والكرة، وما إلى ذلك .
- ١٧- دخول المرأة مهناً جديدة كالشرطة والجيش، والمحاماة والإدارة، والطب الشرعي والنيابة الإدارية، والشباب ما يزال يستطيع أن يعمل في أي عمل، بينما لا تعمل

المرأة في بعض الأعمال كالنجارة، والحدادة، والسباكة، والكهرباء، والمخابز، وقيادة الشاحنات.

١٨- الثقافة الإسلامية تتطلب من الأنثى مزيداً من الأدب والتحشم، وغض البصر، والعفة والطهارة، والتحجب واللياقة .

### **التوصيات**

في ضوء هذه الدراسة يمكن بصورة عامة إبداء التوصيات الآتية:

- ١- اهتمام المدرسة والجامعة والأسرة والمجتمع وأجهزة الإعلام بالمستوى الأخلاقي الرفيع .
- ٢- اهتمام الكتاب والمصلحين، والقادة والزعماء، والنقابات والجمعيات الأهلية، والأحزاب السياسية بتنمية الشعور الخلقي .
- ٣- اهتمام رجال الإدارة - بكل مستوياتها - بمسألة السلوك الخلقي في مجال الإدارة.
- ٤- تمكين دور العبادة من أداء رسالتها في تحسين المستوى الأخلاقي .
- ٥- الاهتمام بتوفير نوع من الوعي الأخلاقي لدى العمال الحرفيين .
- ٦- تشديد الرقابة والمتابعة على موظفي المحليات .
- ٧- تحسين الوضع الاقتصادي لصلته بالوضع الأخلاقي .
- ٨- تشجيع الصحافة وتدعيم دورها في التصدي للانحرافات الأخلاقية والإدارية.
- ٩- مساعدة المرأة العاملة في أداء رسالتها المزدوجة نحو أسرتها، ونحو عملها ووطنها.
- ١٠- الاهتمام بالتربية الدينية وإدخالها ضمن المناهج والمقررات الدراسية حتى مستوى التعليم العالي .

### آفاق البحث المقبلة

ليست هذه الدراسة سوى صيحة للاهتمام بقضية الأخلاق، وهي دعوة موجهة لكل ابتداء من الفرد نفسه ليصلح من ذاته ، والأسرة والمجتمع. ومن الناحية البحثية تفتح هذه الدراسة الآفاق واسعة لإجراء مزيد من البحوث الأكثر عمقاً، والأوسع انتشاراً وشمولاً، ومن ذلك:

- ١- التعرف على الأسباب الواقعية وراء التدهور الأخلاقي .
- ٢- وضع برامج تطبيقية للارتفاع بالمستوى الأخلاقي .
- ٣- فرض الضبط على الشارع عامة .
- ٤- دراسة الآثار الضارة الناجمة عن التدهور الأخلاقي .
- ٥- دراسة العلاقة بين أنماط التنشئة الاجتماعية والتمسك بالقيم والسلوك الأخلاقي، ( العيسوي، ١٩٨٥ م : ٨٣ ) .
- ٦- إجراء دراسات تتبعية للتعرف على مسار النمو الأخلاقي، ابتداء من الطفولة المبكرة حتى سن الشباب ، ( العيسوي، ١٩٩٨ م : ١٥ ) .
- ٧- معرفة تأثير الأفلام الأجنبية والمسلسلات التلفزيونية المستوردة في السلوك القيمي لدى الشباب العربي ، ( وين، ١٩٩٩ : ٥١ ) .
- ٨- إجراء دراسة مقارنة بين أطفال الأمهات العاملات، والأمهات غير العاملات فيما يتعلق بالمستوى القيمي ، ( العيسوي، ١٩٩٣ م : ٢٧٩ ) .

### قائمة المراجع

١. أبو عامر ، محمد زكي ( ١٩٨٩ م )، قانون العقوبات -القسم الخاص، الإسكندرية، مكتبة الصحافة .
٢. بدوي، أحمد زكي ( ١٩٨٦ م ) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت، مكتبة لبنان .

٣. الحفني، عبد المنعم ( ١٩٩٤ م ) ، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي .
٤. خيري، السيد محمد ( ١٩٥٧ م ) الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
٥. الشافعي، محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ( ١٩٧٠ م ) ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، الكويت ، وكالة المطبوعات .
٦. العيسوي ، طارق عبد الرحمن ، ( ١٩٩١ م ) أهم العوامل المسؤولة عن سلوك الرشوة : دراسة نفسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب بجامعة طنطا ، جمهورية مصر العربية ، طنطا .
٧. العيسوي ، عبد الرحمن ، ( ٢٠٠١ م ) ، المنهج الإحصائي في الدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .
٨. العيسوي ، عبد الرحمن ، ( ١٩٩٨ م ) النمو النفسي ومشاكل الطفولة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .
٩. العيسوي ، عبد الرحمن ، ( ١٩٩٣ م ) علم النفس الاسري وفقاً للتصور الإسلامي والعلمي ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
١٠. العيسوي ، عبد الرحمن ، ( ١٩٩٢ م ) القياس والتجريب في علم النفس والتربية ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
١١. العيسوي ، عبد الرحمن ، ( ١٩٩٤ م ) النمو الروحي والخلقي مع ترجمة كتاب النمو الأخلاقي لدى الأطفال ، بيروت ، لبنان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
١٢. العيسوي ، عبد الرحمن ، ( ١٩٨٩ م ) الإحصاء السيكولوجي التطبيقي ، بيروت ، لبنان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
١٣. العيسوي ، عبد الرحمن ، ( ١٩٨٥ م ) سيكولوجية التنشئة الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي للطباعة والنشر .
١٤. وين ، ماري ، ترجمة عبد الفتاح الصيفي ، ( ١٩٩٩ م ) ، الأطفال والإدمان التلفزيوني ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

# العيون والجاسوسية في عصر النبوة

---

الدكتور/ سليمان بن عبد الله السويكت

قسم التاريخ والحضارة بكلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

---



### ملخص

العَيْنُ (الجاسوس) كان موضع اهتمام منذ القدم وعند معظم الأمم. وفي عصر النبوة تجلّى ذلك الاهتمام بصورة واضحة بين الرسول صلى الله عليه وسلم ومناوئيه قبل الهجرة وبعدها. لكن الاستخدام الأظهر كان بعد بدء الجهاد المسلح بين الطرفين، فتَمَيَّحَ البحث هذه الظاهرة وفق الترتيب التاريخي لأنه أدق في استقراء الأحداث، ولأنه يظهر مدى التوافق أو الاختلاف بين جزئيات البحث السابقة واللاحقة، فصدر بعد التعريف اللغوي ببعض الأوصاف المستحبة في العين، ثم استخرج من مرحلة الدعوة الكمية الحالات التي تندرج تحت إطار هذا الموضوع، ثم اقتضى الغزوات والسرايا التي استخدمت فيها العيون من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم. أو من قبل أعدائه، فتوقف عند الغزوات الكبرى: كبدر واحد، والأحزاب والعديبية، وفتح مكة وحنين، مفصلاً الحالات التي أذكيّت فيها العيون من قبل أطراف النزاع. وتخلل ذلك وقفات عند بعض السرايا التي كان للعين فيها آثار ظاهرة، ثم توقف عند قبيلة خزاعة الموالية للرسول صلى الله عليه، وفي الخاتمة أبرز البحث أهم النتائج التي توصل إليها، ومن ذلك الوقوف على منهج الرسول صلى الله عليه وسلم في الاستفادة من العيون، أو تعمية الأخبار، وأثر العين في بناء الضغط السليمة لمواجهة وامتلاك زمام المبادرة، والتحرّز من العدو، أو الخروج من الأزمات المحلقة. ويلمح الناظر هنا محاولة استجلاء دقيق لمواقف مختلفة للعين من حالات النجاح والفشل في الميادين التي خاضوها بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين خصومه.

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى وسلم على رسوله وآله ومن سار على نهجه واتبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد :

فموضوع العيون واستخدامها في الحروب كان منذ القدم وعند معظم الأمم، فكل طَرَفٍ يعمد إلى تجسس الأخبار، واستطلاع الأسرار ذات العلاقة بعدوه، ليقابل تدبيره بتدبير، ومكره بمكر. وكلما كان أمر الجواسيس محكماً، وتمكن القائد من كتمان سره عن عيون عدوه، وتمكنت عيونه من التوصل إلى أسرار عدوه كان الظفر والنجاح إليه أقرب. وتأتي أهمية العيون في الحروب من كونها تستخير حال العدو قوة وضعفاً، ثم تضع ذلك أمام صاحبها وتُجَلِّيه، فتُبْنَى خطط الحرب على علم ومعرفة بحال

الطرف الآخر. ولعظم خطر العين كان يُختار بعناية ، وَيَحَرَّزُ منه الأعداء ، وَيُبْحَثُ عنه في مظان وجوده بدقة ، وهو بين أمرين ؛ إما الوصول إلى المراد من العدو ، وإما القبض عليه ، وهو في هذه الحال بين خيارين مُرَّين ، إما إفشاء السر وإما القتل .

ولما كنت من المهتمين بسيرة المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم تستهويني قراءة ودراسة وتتبعاً ، ولم أجد مثل هذا الموضوع في المكتبة التاريخية الحديثة، ورأيت أن استخدمه للعيون في حروبه التي خاضها ضد أعداء الدعوة ، واعتماده السرية والكتمان في كثير من شؤونه أمر يلفت نظر الباحث المدقق في مصادر سيرته ، قمت باستقراء ما تسير لي منها ومن غيرها ، وكان كتاب المغازي للواقدي من أكثر المصادر اهتماماً وإفاضة بذكر ماله علاقة بهذا الجانب - وهكذا الواقدي رحمه الله تعالى في اهتماماته المتميزة في كثير من مباحث السيرة - .

وكان عصر الرسول صلى الله عليه وسلم حلقة صغيرة من حلقات التاريخ استخدمت فيها العيون بينه وبين مَنْ كادوا له وأخرجوه قسراً من قريته التي أحبها ، ثم لم يتركوه، بل نصبوا له الحرب، فاستعان بالله عليهم فكان له التأييد والظفر ، وكان صلى الله عليه وسلم يوصي أصحابه عندما ينتدبهم إلى وجه من الوجوه بأخذ الأدلاء وتقديم العيون والطلائع أمام الجيوش ( الواقدي ، د . ت : ٣ / ١١١٧ ) ليكونوا على هدى وفي حرز من تسلل العيون إلى الصفوف وهو في تطبيقه العملي كان يسير وفق هذا التوجيه .

وقد نهجت في تنظيم مادة هذا البحث بحسب الترتيب التاريخي ، لأنه أدق في تتبع الأحداث، ويظهر مدى التوافق أو الاختلاف بين جزئيات البحث السابقة واللاحقة، فصدرت البحث بعد التعريف اللغوي ببعض الأوصاف المستحبة في العين، ثم استقرأت مرحلة الدعوة المكية، فذكرت الحالات التي تندرج تحت إطار هذا الموضوع ، وبعد



للحجرة تتبعت الغزوات والبعوث التي استخدم الرسول صلى الله عليه وسلم فيها العيون ، أو استخدمها أعداؤه ، فتوقفت عند الغزوات الكبرى ؛ كبدر وأحزاب والحديبية ، وفتح مكة وحنين ، وتخلل ذلك وقفات عند بعض السرايا التي كان للعيون فيها آثار ظاهرة ، ثم توقَّف البحث عند قبيلة خزاعة الموالية للرسول صلى الله عليه وسلم ، والذين اتخذ منهم عيوناً ، وكانوا هم له جواسيس على أهل مكة .

هذا وأسأل الله تعالى العون والتسديد ، وإخلاص العمل بفضله ومَنه ، وصلى الله وسلم وبارك على الرسول الخاتم .

### التعريف اللغوي :

كلمة ( العَيْن ) في اللغة العربية من الكلمات ذات المعاني الكثيرة الواسعة ، حتى إن بعض علماء اللغة ذكر لها ما ينيف على مائة معنى ( الزبيدي ، ١٤١٤ هـ : ١٨ / ٤٠٠ ) ، فاشهرها حاسة البصر والرؤية ، وجمعها أعْيُنٌ و أعيانٌ و عُيُون ، وجمع الجمع أعْيُنَات ( ابن سيده ، ١٤٢١ هـ : ٢ / ٢٨٤ )<sup>(١)</sup> . أما في بحثنا فالمقصود بالعين [ الجاسوس ] تشبيهاً بالجراحة في نظرها ( الزبيدي ١٤١٤ هـ : ١٨ / ٤٠٢ ) ، وهو يذكر ويؤنث ( ابن سيده ١٤١٤ هـ : ٢ / ٢٤٩ ) ، ويسمى ذا العَيْنَيْنِ و ذا العُويْنَيْنِ بمعنى واحد ( الفراهيدي ، ١٣٨٦ هـ : ٢ / ٢٥٥ ) . يقال بعننا عَيْناً يَعْتَانُنَا ، وَيَعْتَانُنَا لَنَا ، أي يأتينا بالخبر ( ابن سيده ١٤٢١ هـ : ٢ / ٢٥٠ ) .

فالعين إذن هو الذي يُبعث لينظر للقوم ويتجسسُ الخبر ثم يأتي به ( الفراهيدي ١٣٨٦ هـ : ٢ / ٥٥ )<sup>(٢)</sup> والتجسسُ هو تَفْحُصُ الأخبار والبحثُ عنها وتَطْلُبُهَا ، ( الزبيدي ١٤١٤ هـ : ٨ / ٢٢٤ ) ، وكذا التَّحَسُّسُ ، يقال : تَحَسَّسْتُ مِنَ الشَّيْءِ ، أي تخبرتُ خبره ،

(١) و(ابن منظور، ١٤١٤ هـ : ٣٠١/١٣).

(٢) ابن سيده ( ١٤٢١ هـ : ٢٤٩/٢ ؛ ابن منظور ، ( ١٤١٤ هـ : ٣٨/٢ .

( الجوهري ، ١٤١٨ هـ : ١ / ٧٢٩ ) ، وقيل : التَّجَسُّسُ هو ما يطلبه لغيره ،  
والتَّحَسُّسُ هو ما يطلبه لنفسه ، ( الزبيدي ١٤١٤ هـ : ٨ / ٢٢٤ ) .

وهناك أسماء مرادفة للعين [ الجاسوس ] من حيث المعنى العام ، لها معانٍ  
متقاربة ، ولكن قد يختص بعضها بمعنى دقيق : كالطَّلِيعَة <sup>(١)</sup> ، والرَّيْبِيَّة <sup>(٢)</sup> ، والرَّقِيب <sup>(٣)</sup> ،  
والتَّفَضُّعَة <sup>(٤)</sup> ، والشَّيْفَة <sup>(٥)</sup> ، والبَغِيَّة <sup>(٦)</sup> ، والمَسْلَحَة <sup>(٧)</sup> .

### الصفات المرغوبة في العين :

لا بد لمن يقوم بهذه المهمة أن يكون متميزاً ببعض الصفات التي تساعده على  
النجاح في مهمته ، و مواقفه المختلفة ، ومن أهمها : أن يكون حديداً النظر (الواقدي د . ت :  
٥٦٤ / ٢ ) ، سريع العدو (الواقدي د . ت : ٩٨٥ / ٣ ) ، قليل الخوف ، بل من أجمع  
الناس قلباً ، (الواقدي، د . ت : ٥٦٣ ) و أن يكون ممن يوثق بصدقه ونصحه ،  
( لهرثمي ، د . ت : ٢٤ ) صبوراً على اللأواء والشدة ( ابن سعد ، د . ت : ١٢٤ / ٢ )  
حذراً من كشف نفسه ، فلا يعرف الناس عنه أنه عين ( لهرثمي، د . ت : ٢٤ ) ، وقد  
يحتاجُ إلى التنكُّر في بعض الأحيان لإيهام العدو ( الواقدي، د . ت : ١ / ٤٠٥ ) ، حسنَ  
التخلص في المواقف الحرجة ( الواقدي، د . ت : ٢ / ٤٦١ ) ، دقيقاً في أخذ المعلومات مع

(١) الطَّلِيعَة : قوم يبعثون ليطالعوا بلغم العدو ، والطلائع : الجماعات في السرية يوجهون ليطالعوا العدو ويأتون  
بالخبر . الفراهيدي ( ١٣٨٦ هـ ) : ١٢ / ٢ ؛ ابن منظور ( ١٤١٤ هـ ) : ٣٢٣ / ١١

(٢) الرَّيْبِيَّة : الذي ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدو ، ولا يكون إلا على جبل أو شرف ينظر منه . ابن منظور ( ١٤١٤ هـ ) :  
٨٨ / ١

(٣) الرَّقِيب : الحارس الذي يوفي على علم أو رابية أو مرتفع من الأرض لينظر من بُعد . ابن منظور ( ١٤١٤ هـ ) :  
٤٢٥ / ١ ؛ الزبيدي ( ١٤١٤ هـ ) : ٣٠ / ٢

(٤) التَّفَضُّعَة : الجماعة يبعثون في الأرض متجسسين ، ينفذون الطريق ، لينظروا هل فيها عدو أو خوف ، الواحد  
التَّفَضُّعَة . الجوهري ( ١٤١٨ هـ ) : ٨٦٧ / ١ ؛ ابن مبيدة ( ١٤٢١ هـ ) : ٢٦٠ / ٨ ؛ ابن منظور ( ١٤١٤ هـ ) :  
٢٤١ / ٧

(٥) الشَّيْفَة : شعبة القوم طليعتهم الذي ينظر لهم ويشناب . الجوهري ( ١٤١٨ هـ ) : ١٠٥٩ / ٢ ؛ ابن منظور ( ١٤١٤ هـ ) :  
١٨٥٤ / ٩

(٦) البَغِيَّة : الطليعة تكون قبل ورود الجيش . الجوهري ( ١٤١٨ هـ ) : ١٦٦٣ / ٢ ؛ ابن منظور ( ١٤١٤ هـ ) : ٧٨ / ١٤ .  
(٧) المسْلَحَة : قوم ذوو سلاح يرتبون العدو لئلا يطرقهم على غفلة . الزبيدي ( ١٤١٤ هـ ) : ٩٢ / ٤ .

الحذر الشديد ( ابن هشام ، ١٤٠٩ هـ : ١١٧/٤ )<sup>(١)</sup> ، وألا يُحدثَ حدثاً في أرض العدو ، ( مسلم ، ١٤١٩ هـ : ٧٩٧ ) ، وأن لا يعرف العيونُ بعضهم بعضاً ، لأنهم قد يُمالئون العدو ، أو يورطُ بعضهم بعضاً ( لهرثمي ، د . ت : ٢٤ ) ، ولذلك يضعون على الجواسيس جواسيس .

وخصَّ لهرثميَّ الطلائعَ الذين يتقدمون الجيش على خيلهم بأمر ، فإضافة إلى كونهم من أهل النصح والثقة والنجدة والتجربة في الحرب ، مع العقل وحسن التدبير والصدق والجسارة والحذر ، إضافة إلى هذا لا بد أن يكونوا مُتخَفِّفِينَ من لباس الحرب والامتعة إلا ما لا بُدَّ منه ، وليس عليهم إلا أن يَأْتُوا بالخبر ، ولا يباشروا لقاءً مع العدو إلا عن ضرورة ، وأشار إلى المسافة التي تكون بينهم وبين العدو ، وطريقة سيرهم وركضهم بحسب طبيعة الأرض ، ثم أكد على ضرورة إيصال المعلومات إلى صاحب الجيش سراً ، وإذا لم يتمكّنوا من الوصول إليه تكون بينهم رموز وعلامات يعرف بها المراد من بُعد ( لهرثمي ، د . ت : ٤٨ - ٥٠ ) .

### ملاحم من العهد المكي

لعل من غير اللافت لنظر كثير من القراء أن المرحلة المكية - وهي مرحلة لم يكن فيها قتال بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين خصومه من قريش - لم يظهر فيها أثرٌ لاستخدام العيون بين الطرفين ، أو تعتيمٌ وحجب كل منهما أخباره عن الآخر ، لكن حقيقة الأمر غير ذلك ؛ فالتأملُ في تاريخ المرحلة الأولى من دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم والتي تسمى بالمرحلة السرية ، تلك التي لم يقف عندها مؤرخو السيرة طويلاً مع أنها استمرت ثلاث سنوات ، يلاحظُ أن نشاط الرسول صلى الله عليه وسلم

(١) و الوهدي ( د . ت ) : ٩٨٤/٣

الدعوي فيها كان محاطاً بالسرية والكتمان ؛ فقد كان ينتخبُ الأفراد الذين يُفضي إليهم بأمر الإسلام من أولئك الذين يتوسَّمُ فيهم القبول وعدم إفشاء السر ، لرجاحة عقولهم وكمال أحلامهم . ومما يؤكد حرصه على أن يظل أمر الدعوة بعيداً عن سمع رجال الملأ من قريش وبصرهم أنه عندما عرض على علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الإسلام فأراد علي أن يستأمر أباه ، لصغر سنه ، قال له ما معناه : يا علي إذا لم تسلم فاكتم ، ( ابن كثير ، ١٩٧٤ م : ٢٤ / ٣ ) .

ثم إنه اتخذ دار الأرقم بن أبي الأرقم <sup>(١)</sup> ، القرية من الصفا - حيث الحركة الدؤوب في السعي ، فلا يستغرب الداخل إلى هذه الدار ولا الخارج منها في أنظار قريش - مكاناً للقاء المسلمين وتعليمهم (ابن هشام، ١٤٠٩ هـ : ١ / ٤٢٦) <sup>(٢)</sup> .

أما من أراد الصلاة فعليه بالأودية والشعاب النائية عن مكة ، فتؤدي الصلاة هناك بأمان واستخفاء تام عن أعين المشركين ( ابن هشام، ١٤٠٩ هـ : ٣٢٦ ) . وهذا كله من أجل أن تنطلق الدعوة باطمئنان وهدوء بعيداً عن الجدل مع المخالفين ، وترسيخاً للقواعد والجذور على أسس ثابتة متينة .

وفي إطار هذه السرية كان تحرك المسلمين وتعاملهم مع الآخرين خوفاً من عيون قريش ، وحتى بعد الجهر بالدعوة فلم يكن أحد من المسلمين يبوح بشيء من أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بحضرة أحد من المشركين حتى ولو كانوا من ذوي القربى ؛ فمثلاً هذه فاطمة بنت الخطاب - رضي الله تعالى عنها <sup>(٣)</sup> - لم تُفصر أمام

(١) الأرقم بن أبي الأرقم (عبد مناف) بن أسد بن عبد الله المخزومي ، من السابقين الأولين إلى الإسلام، وهو في مرحلة شبابه ، هاجر وشهد المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ٥٥ هـ تقريباً ، وله بضع وثمانون سنة . ( ابن سعد ، د. ت : ٢٤٢ / ٣ وما بعدها ) ، ( الصفدي ، ١٣٩١ هـ : ٣٦٨ / ٣٦٤ )

(٢) وابن كثير (١٩٧٤ م) : ٧١ / ٨ .

(٣) فاطمة بنت الخطاب بن نفيل العدوي ، لخت عمر ، وزوجة سعيد بن زيد ، كانت من السابقات هي وزوجها إلى الإسلام ، لقبها أميمة ، وكنيتها أم جميل . ( ابن سعد ، د. ت : ٢٦٧ / ٨ ) ( ابن حجر ، ١٣٢٨ هـ : ٣٨١ / ٤ ) .

والدة الصديق<sup>(١)</sup> يوم كانت على الشرك بأي خبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى طمانها أبو بكر رضي الله عنه بقوله : " لا عين عليك من أُمي " (المحب الطبري، د . ت : ٨٦/١) (٢) .

إن حرص رجال الملأ من قريش على أن تظل الأوضاع القديمة سائدة جعلهم ينشطون في التضييق على الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من خلال تتبع حركاتهم وسكناتهم ليبقي لهم تمييزهم على سائر الناس .

واستمروا في عداوتهم ومتابعتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، فلما كان الموسم الذي بايع فيه الأنصار - رضي الله عنهم - بيعة العقبة الثانية أنكت قريش العيون بفرض معرفة اتصالاته وتنقلاته ، وحضر معه البيعة عمه العباس بن عبد المطلب ، لشد أزره والتمكين له ، وكان عارفاً بما يُدبرُ القومُ ، فقابل مكرهم بمكر آخر ؛ فاستخدم العيون على طرقي المكان الذي تمت فيه البيعة ( الحلبي ، ١٤٠٠ هـ : ٢ / ١٧٤ ) للترصد على عيون قريش حتى لا تصل إلى المكان ، ثم أمر المبايعين بإخفاء الصوت (٣) ، وإيجاز الخطبة (٤) لتتمام السرية ، وعدم الانفضاح أمام العيون . لكن إبليساً - لعنه الله - ساءه ذلك التدبير والنجاح، فنصب نفسه عيناً لقريش، فأعلن بالصياح بعد تمام البيعة ، ووصل الخبر إلى السادة بما كان. ( ابن هشام، ١٤٠٩ هـ : ١٣٧/٢ ) .

(١) هي أم الخير سلمى بنت صخر من بني تيم ، أسلمت قديماً في دار الأرقم بن أبي الأرقم ، وبلغت الرسول صلى الله عليه وسلم ، ماتت بعد ابنها أبي بكر و قبل زوجها أبي لحافة ، ولم تُعَيَّن سنة وفاتها . ( ابن عبد البر ، ١٤١٥ هـ : ٤٨٨/٤ ) و (المحب الطبري، د . ت : ٨٤/١ ) ؛ ابن حجر ( ١٣٢٨ هـ : ٤٤٧/٤ ) .

(٢) وابن حجر ( ١٣٢٨ هـ : ٤٤٧/٤ ) وكان ذلك بعد أن ضرب أبو بكر من قريش ضرباً مبرحاً في القصة الطويلة التي أوردتها ( ابن كثير ، د . ت : ٤٣٩/١-٤٤١ ) . وفي القصة لهما خرجتا به يتكى عليهما إلى حيث للرسول صلى الله عليه وسلم في دار الأرقم ، وذلك بعد أن هذلت الرجلُ وسكن للناس .

(٣) فكان مما قال : " يا معشر الأنصار لخلوا جزمكم ، فإن علينا عيوناً " أي صوتكم . ( ابن سعد ، د . ت : ٨/٤ ) .

(٤) فكان مما قال : " ليتكلم متكلمكم ولا يطل الخطبة لأن عليكم من المشركين عينا " ، ( ابن سعد ، د . ت : ٩/٤ ) ( ابن أبي شيبة ، ١٤٢٠ هـ : ٤٦٥ ) .

ولما نَفَذَ القضاءُ، ورأى رجال الملأ من قريش أن الأمر قد خرج من أيديهم، ورأوا نتائج بيعة العقبة الثانية أفواجاً من المسلمين تغادر مكة مُيممة صوب المهاجر الجديد أفزعهم ذلك ، وخشوا من لحوق الرسول صلى الله عليه وسلم بهم، فسارعوا إلى الاجتماع في دار الندوة لستدبر الموقف ، وقرروا ما قرروه في شأن الرسول صلى الله عليه وسلم .. ويلفت النظر في تدبيرهم لهذا الاجتماع إحاطتهم إياه بالسرية ، وعدم السماح لأحد ممن يُتهم بموالاته الرسول صلى الله عليه وسلم من أهل تهامة بحضوره ( القسطلاني ، ١٤١٢ هـ : ٢٨٥ / ١ ) ، فضلاً عن بني هاشم ، ولذلك لما حضر معهم إبليس مشاركالهم في الرأي ، قال : إنه من أهل نجد ليبعد عن نفسه مثل هذا الاتهام ( ابن هشام ، ١٤٠٩ هـ : ١٣٧ ) ، ولهذا اطمأنوا ، وقال بعضهم : " ليس عليكم من هذا عين " ( الزهري ، ١٤٠١ هـ : ١٠٠ ) <sup>(١)</sup> ، لأن أعراب نجد مباحدون للدعوة وصاحبها ، وكل هذا خوفاً من أن ترصد عين ما يجري ، فتنتقله إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيفسد التخطيط ، لكن عين العليم الخير كانت لهم بالمرصاد ، فجاء الخبر سريعاُ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يأمره بعدم البيات على فراشه ، ويأذن له في الهجرة إلى المدينة ، فيتوجه صلى الله عليه وسلم إلى بيت الصديق - رضي الله عنه - في نحر الظهيرة ، مُتَقَنَعاً ( البخاري ، ١٤١٧ هـ : ١٢٤٥ ) ، في ساعة تخلو الأسواق فيها من المارة من شدة الحر ، وذلك كله إمعاناً في التعمية على عيون قريش ، فلما وصل إلى بيت أبي بكر - رضي الله عنه - طلب منه أن يُخْرِجَ مَنْ عِنْدَهُ (الزهري ، ١٤٠١ هـ : ٩٩ ) وقال : " يا أبا بكر هل علينا من عين " ( أحمد بن حنبل ، ١٤٠٣ هـ : ٣٨٨ / ١ ) ، فبيد أبو بكر : " لا عين عليك " <sup>(٢)</sup> .. يلاحظ هنا التيقظ الشديد والتحرُّز عند البوح بسر الهجرة إلى أبي بكر ، خشية من عين راصدة من المشركين لتحركاته لمعرفة ما أزمع

(١) الطلبي (١٤٠٠) : ١٩٠/٢

(٢) كما في رواية موسى بن عقبة لثي أوردتها ابن حجر (دب) : ٢٣٥/٧ ، والطلبي (١٤٠٠ هـ) : ١٩٩/٢ .

عليه ، ثم يلاحظ أنه لما أخبره بالإذن له في الخروج والهجرة لم يبين الوجهة التي سيتوجه إليها . وكان الرسول صلى الله عليه وسلم بهذه اليقظة والحرص الشديد يُؤطّرُ منهجاً للأمة المسلمة بعده في اتخاذ كل الأسباب التي تعين على النجاح عند المهمات الصعبة .

ويرتّبُ الرسولُ صلى الله عليه وسلم وصاحبهُ أمرَ الهجرة ، ومن ذلك الترتيب أن يتسمّع عبد الله بن أبي بكر - وهو غلام شاب ثَقِفَ لَقْنً - على قريش ما تكيد به النبي صلى الله عليه وسلم فينقله إليهما في الغار عندما يختلط الظلام <sup>(١)</sup> ( البخاري، ١٤١٧هـ : ٨٠٦ ) ، ومكثا في الغار ثلاثة أيام حتى هدا الطلب وخفت العيون ، فأخذوا طريقاً جديداً في الهجرة غير معروف ، احترازاً من قريش وعيونها والموالين لها .

### في المدينة النبوية

وما هي إلا أيام؛ وإذا بالرسول صلى الله عليه وسلم في أحضان بلده الجديد مقيماً لشريعة الإسلام ودولته على أرض الواقع ، لكنه أصبح محاطاً بأعداء كثيرين ؛ فقريش تترصد به في مكة ، وقبائل عربية أخرى خارج المدينة كانت موالية لقريش بسبب ارتباطها بمصالح مادية وعقدية معها ، فكان على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يشمّر في التحري عن هؤلاء الأعداء جميعاً لرصد نشاطهم ، ثم مواجهة كل منهم بما يناسبه . وبحكمة الرسول صلى الله عليه وسلم وحزمه تمكّن في السنوات الأولى من الهجرة أن يعقد محادثات وموادعات مع بعض القبائل التي تقطن حول المدينة ، أو على طريق تجارة قريش ؛ فوداع بني ضمرّة في غزوة ودّان [ الأبواء ] <sup>(٢)</sup> ، وبني

(١) معنى ثَقِفَ أي ذو فطنة ونكاه ، ثابت المعرفة بما يحتاج إليه ، و لَقْنٌ أي فهمٌ ، حسن التلقن لما يسمعه ( ابن الأثير [ابو السعادات]، ١٤١٨هـ ) : ٢١١/١ ، ٢٢٨/٤

(٢) ودّان : قرية قعدشرت ، موضعها شرق مسبورة إلى الجنوب على مسافة اثني عشر كيلا . والأبواء : واد من لؤدية الحجاز النهامية كثير المياه والزرع ، يسمى لأيوم وادي الخُرَيْبَةِ . ( البلاذري ، ١٤٠٢هـ : ١٤ ، ٣٣٢ ) . وقد

مُدَلِّجٍ فِي غَزْوَةِ ذِي الْعُسَيْرَةِ<sup>(١)</sup>، كَمَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَكْسِبَ إِلَى صَفِّهِ جُهَيْنَةَ وَخُرَاعَةَ وَغَفَارَ وَأَسْلَمَ، (ابن كثير، د. ت : ٣٦٤ / ٢) (٢). وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يَعُدُّ انْتِصَارًا لِلدَّعْوَةِ؛ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ هَؤُلَاءَ عِيُونًا لِلْمُسْلِمِينَ يَزِيدُونَهُمْ بِأَخْبَارِ الْمَشْرِكِينَ وَتَحْرِكَاتِ قَوَائِلِهِمْ، فَعَلَى الْأَقْلَ يَلْتَزِمُونَ جَانِبَ الْحَيَادِ، فَلَا يَكُونُونَ عِيُونًا عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ بَدَأَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاتِّخَاذِ الْخَطَوَاتِ الْمُنَاسِبَةِ لِلتَّعَامُلِ مَعَ كُفَّارِ مَكَّةَ الَّذِينَ أَخْرَجُوهُ مِنْ أَحَبِّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ (الترمذي، د. ت : ٧٢٢ / ٥)، بِالتَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ فِي أَمْرِ تِجَارَتِهِمُ الَّتِي تَمَثَّلُ عَصَبَ الْحَيَاةِ بِالنِّسْبَةِ لَهُمْ، فَأَخَذَ يَتَّبِعُ مِنْ خِلَالِ عِيُونِهِ حَرَكَاتِ قَوَائِلِهِمُ التَّجَارِيَةِ الْمَتَّجِهَةِ صَوْبَ الشَّامِ، وَمِنْ ثَمَّ يَرْسِلُ السَّرَايَا وَالْبُعُوثَ لاعتراضها؛ كَمَا فِي سَرِيَةِ حِمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ نَحْوَ سَيْفِ الْبَحْرِ<sup>(٣)</sup>، وَسَرِيَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ إِلَى الْخُرَّارِ<sup>(٤)</sup>، وَسَرِيَةِ الْخَبَطِ، (البخاري ١٤١٧ هـ : ٨٩٧) (٥)، أَوْ تُرْسِلُ السَّرَايَا لِرِصْدِ حَرَكَةِ الْعِيرِ وَتَحْصُسُ خَيْرِ الْقَوْمِ كَمَا فِي سَرِيَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

كَانَ خُرُوجُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى هَذِهِ الْغَزْوَةِ فِي شَهْرِ صَفَرٍ سَنَةِ ٢ هـ. ابْنُ هِشَامٍ (١٤٠٩ هـ) : ٢ / ٢٧٥

(١) ذُو الْعُسَيْرَةِ بَحْرِيَّةٌ كَانَتْ عَامِرَةً بِأَسْفَلَ يَنْبِيعِ النَّخْلِ مَعَ بِلَى السَّاحِلِ، الْبِلَادِي، (١٤٠٢ هـ) : ٢١٠. وَكَانَ خُرُوجُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهَا فِي جُمَادَى الْأُولَى أَوْ الْآخِرَةِ سَنَةِ ٢ هـ. ابْنُ هِشَامٍ (١٤٠٩ هـ) : ٢٨٥ / ٢

(٢) (أحمد، ١٤١٢ هـ : ٣٢٧) وَيُزِيدُ تِلْكَ الْمَوَادِعَاتِ مَا قَالَهُ صَفْوَانُ بْنُ أُمِيَّةَ : "وَأَهْلُ السَّاحِلِ قَدْ وَادَعَهُمْ - يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَدَخَلَ عَلَيْهِمْ مَعَهُ فَمَا نَدَرِي لَيْنَ نَفْسِكَ" الْوَلَقْدِي (د. ت) : ١٩٧ / ١

(٣) وَكَانَتْ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْهَجْرَةِ. الْوَلَقْدِي (د. ت) : ٩ / ١ ؛ ابْنُ سَعْدٍ (د. ت) : ٦ / ٢

(٤) كَانَتْ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ مِنَ السَّنَةِ الْأُولَى. الْوَلَقْدِي (د. ت) : ١١ / ١ ؛ ابْنُ سَعْدٍ (د. ت) : ٧ / ٢. وَالْخُرَّارُ : هُوَ وَادِي الْجَفَّةِ يَقَعُ شَرْقَ رَابِعِ قَرَابَةِ ٢٥ كِيلَاوَعْدَ غَدِيرِ خَثْمٍ. الْبِلَادِي (١٤٠٢ هـ) : ١١٢

(٥) هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ الْوَلَقْدِي (د. ت) : ٦ / ١ أَنَّهَا كَانَتْ فِي رَجَبِ سَنَةِ ٨ هـ، وَهَذَا وَهَمْزٌ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْرُجْ بَعْدَ الْحَدِيثِيَّةِ - الَّتِي كَانَتْ فِي ذِي الْقَعْدَةِ مِنَ السَّنَةِ السَّادِسَةِ - لاعتراض أي قافلة لقريش، لِأَنَّهُ نَقَضَ الْمَسْلُحَ، وَاعْتَرَاضُهُ لِهَذِهِ الْقَافِلَةِ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِ، فَتَوَكَّنْ إِذَا قَبِلَ الْحَدِيثِيَّةَ قَطْعًا. وَاسْمُهَا الْخَبَطُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ أَصَابَ الْمُسْلِمِينَ جُوعٌ شَدِيدٌ فَكَلُوا الْخَبَطَ، وَهُوَ وَرَقُ الشَّجَرِ إِذَا ضُرِبَ بِالْعَصَا لِيَسْقُطَ. لَنْظَرِ ابْنِ سَعْدٍ (د. ت) : ١٢٢٢ ؛ الْجَوْهَرِي (١٤١٨ هـ) : ٨٧٦ / ١



جحش إلى نخلة<sup>(١)</sup>، وأحياناً يخرج الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه لاعتراض عيراتهم<sup>(٢)</sup> على ضوء تحرياته وأخبار عيونه؛ كما في غزوة ودّان (الواقدي، دت: ١ / ١٢)<sup>(٣)</sup>، وبواط<sup>(٤)</sup>، وذي العُشَيْرَة (الواقدي، دت: ١ / ١٢-١٣)<sup>(٥)</sup>.

واستمر الرسول صلى الله عليه وسلم على هذا النهج في رصد عير قريش، وتتبعها والتضييق عليها<sup>(٦)</sup>، حتى وقّع معهم هدنة الحديبية، وبعدها لم يرصد لهم عيراً، لأنه صار زمن أمن وهدنة إلى حين فتح مكة (ابن القيم، ١٤٠٧ هـ: ٣ / ٣٩٠).

### غزوة بدر

من الثابت تاريخياً أن سبب غزوة بدر هو خروج الرسول صلى الله عليه وسلم لاعتراض إحدى قوافل قريش التجارية، واستنجد رئيس هذه القافلة وهو أبو سفيان ابن حرب بقريش عندما أحس بالخطر من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه. تلك القافلة هي التي خرج صلى الله عليه وسلم لاعتراضها أول ما خرجت من مكة فيما عرف بغزوة ذي العُشَيْرَة، ففاته ولم يشعر أصحابها بخروجه ذاك إلا بعد أن وصلوا إلى الشام، عندما أخبرهم عين من جذام بأنه عرض لهم في بدء خروجهم، وأنه ينتظر عودتهم، وحذّرهم منه على أموالهم، خاصة بعد أن شاهد هذا الرجل قلة

(١) كانت في رجب سنة ٢ هـ. الواقدي (دت: ١٤ / ١٦؛ ابن سعد (دت): ١٠ / ٢. ونظرة: يقصد بها هنا نظرة الممانية، المعروفة اليوم، لأنها على الطريق القديم بين مكة والطائف، وما كانت القوافل تسير إلا بينهما. للبلادي (١٤٠٢ هـ): ٣١٧.

(٢) عيرت: جمع عير، وهي الإبل التي تحمل للميرة. الجوهري (١٤١٨ هـ): ٦٩٩ / ١.

(٣) وابن سعد (دت): ٨ / ٢.

(٤) كانت في شهر ربيع الأول سنة ٢ هـ. الواقدي (دت): ١٢ / ١؛ ابن سعد (دت): ٩-٨ / ٢. وبواط: اسم لأودية تصب غرب المدينة. للبلادي (١٤٠٢ هـ): ٥٠.

(٥) وابن سعد (دت): ٩ / ٢-١٠.

(٦) يعبر عن ذلك قول صفوان بن أمية: "إن محمداً وأصحابه قد عوَّروا علينا متجراً، فما ندري كيف نصنع بأصحابه، لا يبرحون السبل" الواقدي (دت): ١٩٧ / ١.

أصحاب القافلة وضعف استعدادهم . ويؤكد ذلك شاهدا عيان كانا مشاركين في هذه القافلة وهما : مَخْرَمَة بن نُوفَل وعمرو بن العاص (الواقدي، د.ت : ٢٨/١) <sup>(١)</sup> . عندئذ استأجر أبو سفيان رجلاً ليخبر قريشاً بأسرع وقت بتعرض قافلته للخطر ، ويطلب منهم التحرك لإنقاذها ، مما كان سبباً في غزوة بدر (ابن سعد، د.ت : ١٢/٢-١٣) .

يلفت الانتباه في سياق هذه الأحداث عدم معرفة أهل هذه القافلة بخروج الرسول صلى الله عليه وسلم إليهم بدءاً ، مع حذرهم الشديد إثر استيلاء سرية عبد الله بن جحش على قافلته السابقة ، مما يدل على أن تحرك رسول الله صلى الله عليه وسلم كان باستخفاء شديد عن العيون ، لكن مكثه قرابة شهر في ذي العشيرة اشاع خبر خروجه .

والغريب حقاً في مسألة بَثِّ العيون والتجسس على هذه القافلة التي تُعدُّ صيداً سميئاً للرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه <sup>(٢)</sup> ، والتي كانت سبباً لأعظم غزوة في تاريخ الإسلام اضطرابُ روايات أهل المغازي بصدها ؛ من ذلك اضطراب الروايات حول سبب نذب الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين للخروج ؛ فقد ذكر عروة بن الزبير أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث عدي بن أبي الزغباء وبسبس بن عمرو <sup>(٣)</sup>

(١) مخرمة بن نوفل بن أهيب لزهري ، سيد بني زهرة ، وأحد العارفين بالأنساب من قريش ، أسلم يوم الفتح ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، مات سنة ٥٤ هـ ، عن ١٥٠ عاماً . انظر عنه (المصعب الزبيري ، ١٩٧٦ م : ٢٦٢) ؛ (الذهبي ، ١٤٠٢ هـ : ٥٤٢/٢) . عمرو بن العاص بن وائل السهمي ، أبو عبد الله ، من أبطال قريش وفرسانهم المشهورين ، أسلم سنة ٨ هـ ، وعمل لعمر وعثمان ومعاوية رضي الله عنهم ، مات سنة ٤٣ هـ ، عن عمر يناهز ٩٠ سنة ، انظر عنه ، ابن عبد البر (١٤١٥ هـ) : ٢٦٦/٣ وما بعدها .

(٢) لمعرفة ما في هذه القافلة من المال العظيم ، انظر الواقدي (د.ت) : ٢٨-٢٧/١ .  
(٣) عدي بن أبي الزغباء (سنان بن سبيع) من جهينة ، حليف بني النجار من الأنصار ، شهد المشاهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وتوفي في خلافة عمر رضي الله عنه . انظر عنه ابن عبد البر (١٤١٥ هـ) : ١٩٩/٣ وما بعدها ؛ (ابن الأثير [أبو الحسن] ، ١٤١٨ هـ : ٢٣٥/٣) . أما بسبس بن عمرو الجهني ويقال له : بُسَيْمَة ، وبُسَيْمَة ، حليف بني ساعدة من الخزرج ، شهد بدرًا وأحدًا وليس له عقب . انظر عنه ابن سعد (د.ت) : ٥٦٠/٣ ؛ ابن عبد البر (١٤١٥ هـ) : ٢٦٨/١ ؛ ابن الأثير [أبو الحسن] (١٤١٨ هـ) : ٢٠٦/١ ، وقال (النووي ، د.ت : ٨/١٠) عن بسبس وبسيسة يجوز أن يكون أحد اللفظين اسماً له ، والآخر لقباً .

إلى العير عيناً له ، وعلى ضوء خبرهما استنفر المسلمين للعير (ابن الزبير ، ١٤٠١ هـ : ١٣١-١٣٢) ، وكذا روى موسى بن عقبة ( البيهقي ، ١٤٠٥ هـ : ١٠٢/٣ )<sup>(١)</sup> لكنَّ بعثَ عدي وبسبس عيين عند أكثر أهل المغازي كان بعد خروجه من المدينة ، بل يحدد ابن إسحاق أن انطلاقهما في هذا الشأن وهو قريب من الصفراء<sup>(٢)</sup> ، كما في (ابن هشام ١٤٠٩ هـ : ٣٠٤/٢)<sup>(٣)</sup> . أما (الواقدي د.ت : ١٩-٢٠) فنذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما تحيَّن انصرافَ العير من الشام ندب أصحابه للعير ، ولم يبين المستند الذي كان على أساسه الندب ، لكنه أشار بعد ذلك مباشرة إلى بعث الرسول صلى الله عليه وسلم طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد<sup>(٤)</sup> يتحسسان خبر العير ، وكان ذلك قبل خروجه من المدينة بعشر ليال ، فساروا جهة الساحل حتى نزلا على كَشَدَ الجهني<sup>(٥)</sup> ، فأخفى أمرهما حتى مرت العير ، وعرفا كل شيء عنها . وقد كان أهل العير متخوفين فسألوه : " هل رأيت أحداً من عيون محمد ؟ " فنفي واستبعد وصلوهم إليه ! ثم ذكر الواقدي رجوع طلحة وسعيد في اليوم الذي نازل فيه الرسول صلى الله عليه وسلم قريشاً ببدر ، ومن هذا يظهر أن ندب الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه

(١) وقطر ابن كثير (دب) : ٣٩١/٢ عن موسى بن عقبة أيضاً .

(٢) الصفراء : اسم قرية ، وواد من أودية الحجاز الفحول ، فوق ينبع مما يلي المدينة . البلاذري (١٤٠٢ هـ) : ١٧٦-١٧٧ .

(٣) والزهري (١٤٠١ هـ) : ٦٢ ؛ وابن سعد (دب) : ١٢٢/٢ .

(٤) طلحة بن عبيد الله بن عثمان قتيبي ، أبو محمد ، من السابقين ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، شهد المشاهد كلها مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، ماعدا بدرأ ، حيث كان في هذه المهمة المنوطة به ففاته ، فضرب له الرسول بسهمه وأجره فيها ، وهو أحد الأجراد المشاهير ، قتل يوم الجمل ، انظر عنه : ابن سعد (دب) : ٢١٤/٣ . سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي ، من السابقين وأحد العشرة ، شهد المشاهد كلها مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، ما خلا بدرأ ، حيث كان في هذه المهمة ، فضرب له بأجره وسهمه فيها ، توفي سنة ٥٠ هـ بالمدينة بوهو ابن بضع وسبعين سنة . قطر عنه : ابن سعد (دب) : ٣٧٩/٣ .

(٥) كَشَدَ الجني كان ينزل الأخبار من الحواري وراه ذي المروة على الساحل ، وقد لجأ طلحة وسعيداً ومكنهما من مبتغاهما ، وخرج معهما خفيراً حتى أمنا ، وقد على النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخبره طلحة وسعيد بفعله معهما ، فحياء وأكرمه ، وعرض عليه أن يقطعه ينبع . الواقدي (دب) : ١٩٠/١ ؛ ابن الأثير [أبو الحسن] (١٤١٨ هـ) : ٥٢٧/٣ .

للخروج للعر لا علاقة له بهذين العيين ، لأنه كان قبل رجوعهما . وكذا لم يحدد ابن إسحاق كما عند (ابن هشام ١٤٠٩ هـ / ٢ / ٢٩٥ ) السبب الذي كان من أجله الخروج ، بل اكتفى بقوله : " لما سمع الرسول صلى الله عليه وسلم بأبي سفيان مقبلاً من الشام ندب المسلمين إليهم " .

ولكن الخبر اليقين عن سبب حث الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين للخروج إلى قافلة أبي سفيان هو ما رواه الإمام مسلم رحمه الله تعالى (١٤١٨ هـ) : ٨٠٥ عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : " بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بُسَيْسَةَ عِيناً ، ينظر ما صنعت عير أبي سفيان " ، ثم ذكر مجيئه وإخباره الرسول صلى الله عليه وسلم وهو عنده في البيت ، ثم قيام الرسول صلى الله عليه وسلم وحثه الناس على الخروج سريعاً ، لمن كانت دابته حاضرة .

ومن هنا يستنتج أن بعث بسيسة أو بسبس عينا كان مرتين ، بل ثلاثاً ؛ الأولى قبل انطلاق الرسول صلى الله عليه وسلم من المدينة ؛ خرج وعاد بالخبر وهو فيها ، وعلى ضوء خبره استحث الرسول صلى الله عليه وسلم المسلمين للخروج . والثانية كانت بعد انفصال الرسول صلى الله عليه وسلم عن المدينة ، وقطعه شوطاً في الطريق نحو بدر ، ومما يؤكد ذلك النصُّ الصريحُ في حديث مسلم على أن بعثه كان بمفرده - كما في البعث الأول - أما عند ابن إسحاق وغيره فكان معه عدي بن أبي الزغباء - كما في البعث الثاني -

وقد تحدّث أهل المغازي والسير بالتفصيل عن هذا البعث الثاني ؛ وهو بعث بسبس بن عمرو وعدي بن أبي الزغباء الجهنين " عينا طليعة " ( الزهري ١٤٠١ هـ : ٦٢ ) ؛ يتحسّسان الأخبار عن أبي سفيان (ابن هشام، ١٤٠٩ هـ : ٣٠٤ ) ، وينظران بأيّ ماء هو ؟ ( الزهري ، ١٤٠١ هـ : ٦٢ ) ، وذلك لما اقترب من قرية الصفراء ،

فسارا في بلاد جهينة حتى نزلا على ماء بدر ، وعليها يومئذ مجدي بن عمرو الجهني<sup>(١)</sup>، فجاءا يستقيان من العين ، وفهما من حديث بعض الجواري وتصديق مجدي<sup>٢</sup> لهما قرب وصول القافلة القرشية ، فانطلقا راجعين إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلقياه عند عَرْقِ الظُّبَيْةِ ، فأخبراه بما سمعا ( الواقدي، د.ت: ٤٠/١/١ )<sup>(٣)</sup>.

وتكاد المصادر تُجمع على ورود أبي سفيان نفسه متحسِّساً إلى ماء بدر في أعقاب انصرافهما وهو خائفٌ وجَلٌّ من الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، (البیهقي ، ١٤٠٥ هـ : ١٠٣/٣ ) عن موسى بن عقبة ؛ فيسأل أبو سفيان مجدياً : هل أحسست أحداً من عيون محمد (صلى الله عليه وسلم) ؟ ( ابن سعد د.ت: ١٣/٢ ) ، ويخوفه من سطوة قريش إن كَتَمَ شيئاً يعرفه عن عدوه ، فيؤكِّد مجدي نصحه وعدم معرفته بما يتخوف منه ، إلا أنه ذكر له أمر الراكبين ومناخهما قرب الماء ، فأخذ أبو سفيان من البعر ففتَّه فلما رأى فيه النوى قال : هذه عيون محمد وأصحابه ( الواقدي، د.ت: ٤١/١ )، فنجا بالقافلة عندما أخذ بها طريق الساحل مبتعداً عن المسلمين .. وylft النظر مما سبق من بحث هذين العيين :

- إن خروجهما كان لتحديد موضع القافلة بأي ماء هي ، بعد أن عُرف خروجها من الشام واقترباها .

- إن الزعماء وأهل الشأن قد يخرجون أحياناً بأنفسهم للتَّحَسُّس والتَّجَسُّس ، كفعل أبي سفيان هنا ، و فعل الرسول صلى الله عليه وسلم قبيل الغزوة .

- خفاء أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأصحابه على مجدي الجهني يدلُّ على

(١) مجدي بن عمرو الجهني حِزب بين المسلمين وكفار قريش في أول سرية كان عليها حمزة بن عبد المطلب عند سيف البحر ، وكان موادعاً للفرقتين ، ولما وفد قومه على الرسول صلى الله عليه وسلم امتنحه لموقفه من تلك السرية ، الواقدي (د.ت) : ١٠-٩/١ ؛ وذكر ( الزرقاني ، ١٤١٤ هـ : ٣٩٠/١ ) أنه لم يطم له إيلام .

(٢) عرقِ الظُّبَيْةِ : موضع يأخذ في وادي السدرة على الطريق من المدينة إلى مكة قبيل لرواح بثلاثة أكيال. البلادي (١٤٠٢ هـ : ٢٠٤)

- حنكة الرسول صلى الله عليه وسلم في التحرك وتعمية الأخبار عن العدو .
- يُفهم من هذه الرواية أن مجدياً يميل بولائه إلى قريش ، بل ينصُّ صاحب الدرر ( ابن عبد البر ، ١٤٠٣ هـ : ١٠٤ ) على أنه كان عيناً لأبي سفيان ، مع أنه في مناسبة سابقة كان محايداً ( الواقدي، د.ت : ٩ / ١ ) .
- نباهة أبي سفيان عندما استدل على عيني الرسول صلى الله عليه وسلم .
- ووفق خبر عيني الرسول صلى الله عليه وسلم - عدي وبسبس - عن القافلة سال أصحابه عن المكان الذي يُتوقع أن يتم فيه الإلتقاء بهم ، فأخبر أنه عند ماء بدر ، فسار نحوها ( الزهري، ١٤٠١ هـ : ٦٣ )<sup>(١)</sup> . لكنَّ خبر خروج قريش ليمنعوا غيرهم وصل إليه قبل أن يصل إلى بدر ، وهو في مكان قريب منها ( ابن هشام، ١٤٠٩ هـ : ٢ / ٣٠٥ )<sup>(٢)</sup> ، ولم تحدد لنا المصادر كيف وصل إليه الخبر، ولا اسم الذي أداه إليه مع أهميته ، ويحتمل أنه من قبل بعض بني هاشم ، أو من المنتمين إلى بعض القبائل الموالية للرسول صلى الله عليه وسلم ، كخزاعة ، أو من عابر سبيل ، والله أعلم .
- وإثرَ هذا خرج الرسول صلى الله عليه وسلم نفسه مع أحد الصحابة<sup>(٣)</sup> متَحَسِّساً، فلقي شيخاً يقال له : سفيان الضمري<sup>(٤)</sup> من أهل المنطقة فسأله عن قريش ، وعن محمد وأصحابه ، فأخبره عن مواقعهم الفعلية التي هم بها ، ولما فرغ قال : ممن أنتما؟ قال الرسول صلى الله عليه وسلم : نحن من ماء !! فَعَمِيَ على الشيخ فلم يعرف مَنْ هما ( الواقدي، د.ت : ٥٠ / ١ )<sup>(٥)</sup> .. هكذا أخذ منه الرسول صلى الله

(١) والبيهقي (١٤٠٥ هـ) : ١٠٧/٣ عن موسى بن عقبة .

(٢) وابن سعد (د.ت) : ١٤/٢

(٣) هذا الرجل هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، كما عند ابن هشام (١٤٠٩ هـ) : ٣٠٦/٢ ، أو قتادة بن النعمان

الظفري ، أو عبد الله بن كعب المازني ، أو معاذ بن جبل رضي الله عنهم ، كما عند الواقدي (د.ت) : ٥٠/٢

(٤) سفيان الضمري : لم أجد له ترجمة في معجم الصحابة أو كتب الرجال ، فربما أنه مات قبل أن يسلم

(٥) وابن هشام (١٤٠٩ هـ) : ٣٠٦/٢ .

عليه وسلم ما يريد وأخفى عنه ما يريد .

ثم عندما حلّ المساء استدعى الرسول صلى الله عليه وسلم علياً والزبير وسعد ابن أبي وقاص وبسبس بن عمرو<sup>(١)</sup> ، فأمرهم أن يذهبوا إلى ماء بدر يلتمسون خبر قريش حوله ويستطلعونه ، فأدركوا بعض سقائهم فأخذوهم إلى معسكر المسلمين ، فاستخرج منهم الرسول صلى الله عليه وسلم المعلومات التي يحتاجها عن قريش ، (ابن هشام ١٤٠٩هـ : ٣٠٧/٢ - ٣٠٨) (٢) .

وعرفت قريش قرب الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن طريق السقاء الذين هربوا وأفلتوا من طليعة المسلمين ؛ علياً وأصحابه ، (الواقدي د.ت : ٥١/١) . ولما تحول الرسول صلى الله عليه وسلم إلى منزله الأخير في بدر أرسل عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ليلاً ، ليطوفا حول معسكر المشركين على أقدامهما ، ويتحسساً أحوالهم ، فعادا ليخبرا الرسول صلى الله عليه وسلم بانهياب حالتهم النفسية " القوم مذعورون فزعون " (الواقدي، د.ت : ٥٤/١) وخوفهم مما ينبج عنه صباح تلك الليلة الثقيلة على القلوب المحفوفة بالخطر .

وهكذا يلاحظ مدى دقة تحري الرسول صلى الله عليه وسلم في معرفة الأخبار والمعلومات المتعلقة بعدوه عن طريق الإرسال المتكرر للعيون ، لمواكبة المستجدات والتغيرات التي تطرأ على الساحة .

أما آخر تحريات قريش عن جيش المسلمين فكان عندما بعثوا عُمير بن وهب الجمحي<sup>(٣)</sup> ، وطلبوا منه أن يحزّر عددهم ، ففعل ، وأخبرهم بقتلهم وأنه لا مدد لهم

(١) وهذه المرة الثالثة التي يبعث فيها بسبس ، وهو أمر لائق للنظر ، وقد يكون ذلك لمصفاً يتميز بها في هذا السبيل .

(٢) وابن سعد (د.ت) : ١٥/٢

(٣) عمير بن وهب الجمحي كان من شياطين قريش الذين يؤذون الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه لما كانوا بمكة ، ثم أسلم في قصة طريفة بينه وبين صفوان بن أمية . ابن هشام (١٤٠٩هـ) : ٣٧١/٢ وما بعدها

ولا كمين ، لكنه حذر قومه من سوء عاقبة اللقاء مع المسلمين ، وعلى ضوء حديثه جرت محاولات من بعض عقلاء قريش للعودة إلى مكة ، وترك القتال ، لكن الشقيّ أباً جهل أفسد عليهم كل شيء (ابن الزبير، ١٤٠١هـ : ١٤٠) <sup>(١)</sup>.

### غزوة أحد

لئن كتبت النجاة لقافلة أبي سفيان قبيل غزوة بدر فإنها لم تكتب هذه المرة لقافلة صفوان بن أمية قبيل غزوة أحد ؛ إذ وصل خبرها سريعاً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق أحد الصحابة <sup>(٢)</sup> ، فأرسل إليها سرية تمكنت من الاستيلاء عليها ، وأسّر دليلها قُرات بن حَيَّان <sup>(٣)</sup> ( الواقدي، د.ت: ١٩٨/١ ) ، الذي تصفه المصادر بأنه كان عيناً لأبي سفيان في حروبه قبل أن يسلم. (البخاري د.ت: ١٢٨/٧) <sup>(٤)</sup>.

وغضبت قريش لهزيمتها النكراء في بدر ، وتسيدُ المسلمين على منافذ تجارتها إلى الشام ، فأعدتْ لحربٍ جديدةٍ هي غزوة أحد ، فكانت العيون فيها والاستخبارات على النحو الآتي :

لما تكامل استعداد قريش في مكة وأجمعوا على المسير والتحرك لحرب المسلمين في المدينة كتب العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه - كتاباً إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر فيه عدد قريش وعدتهم وما معهم من الخيول والإبل والسلاح .. ثم ختم الكتاب ، واستأجر رجلاً من قبيلة غفار الموالية للرسول صلى الله عليه وسلم ،

(١) وابن هشام (١٤٠٩هـ) : ٣١٥-٣١٦/٢ ؛ ابن سعد (د.ت) : ١٦/٢  
(٢) قال الواقدي (د.ت) : ١٩٨/١ هو سليط بن النعمان بن أسلم . ولم أعر لهذا الاسم على ترجمة في معاجم الصحابة ، فقد يكون مصحفاً .

(٣) قرأت بن حبان المجلي من أهدي الناس بالطرق ، كان متعاوناً مع قريش في تجارتها وحروبها ، ثم أسلم وحسن إسلامه ، وتلقه في اللذين ، وأقطعته الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أرضاً باليمامة ، ثم نزل الكوفة . =انظر عنه : ( البخاري ، د. ت : ١٢٨/٧ ) ؛ ابن الأثير [إيو الحصن] (١٤١٨هـ) : ٤٥١/٣

(٤) و ( ابن قانع ، ١٤١٨ هـ : ٤٢٤٩/١٢ : ٤٢٥٠ )



واشترط عليه أن يسلمه بعد ثلاث ليال ، فقدم الغفاري فسلم الكتاب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وهو بقباء ، فقريئ عليه ، فأخبر بعض أصحابه ، ثم شاع الخبر في الناس ( الواقدي، د.ت : ٢٠٣/١ - ٢٠٤ ) .

وهنا نقف لتبين أن أكثر أهل العلم ذكروا أن بقاء العباس بمكة كان برغبة الرسول صلى الله عليه وسلم ليكون عيناً له على المشركين يكتب بأخبارهم <sup>(١)</sup> ، ولذلك جزم ابن عبد البر رحمه الله تعالى ( ١٤١٥هـ : ٢/٣٥٩ ) بإسلامه قبل فتح خيبر ، وأشار إلى الرأي القائل بإسلامه قبل بدر ، وأن الرسول كتب إليه إن بقاءك بمكة خيراً وكذا ابن سعد (د.ت : ٣١/٤ ) <sup>(٢)</sup> .

وأقبل عمرو بن سالم الخزاعي <sup>(٣)</sup> ، في نفر من قومه لما عسكرت قريش بذي طوى <sup>(٤)</sup> نحو المدينة على وجه السرعة فقطع الطريق في أربع ليال ، ليخبر الرسول صلى الله عليه وسلم خبر قريش ( الواقدي، د.ت : ٢٠٥/١ ) ، وهكذا يتحرك الموالون للرسول صلى الله عليه وسلم من القبائل المودعة ليوقفوه على حال عدوه .  
وعندما وصلت قوات قريش العُرج <sup>(٥)</sup> أرسل أبو تميم الأسلمي <sup>(٦)</sup> غلامه مسعود

(١) انظر مثلاً ( الخزاعي ، ١٤٠١ هـ : ٤٧٣ ) فقد بُوِّب بعنوان : (الرجل يتخذ في بلد العدو عيناً يكتب بأخبارهم إلى الإمام )

(٢) وذكر ابن سعد أيضاً أن إسلامه كان قبل الهجرة ، وأكد على أن بقاءه بمكة كان بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان لا يترك خيراً بمكة إلا كتب به إليه ، وانظر ابن حجر (د.ت) : ٣٢٢/٧ . وللوقوف على تفاصيل أوسع عن وقت إسلامه انظر : ( العودة ، عدد ٢٧ ، رجب ، ١٤٢٠ هـ ) : ٢٨٩ وما بعدها .

(٣) عمرو بن سالم بن كلثوم الخزاعي الكلبي صحابي حجازي ، كان لحد حاملي لوية خراعة يوم الفتح . انظر عنه ابن عبد البر (١٤١٥هـ) : ٢٥٩/٣ ، ابن الأثير [أبو الحصن] (١٤١٨هـ) : ٣٧٢/٣ ، ابن حجر (١٢٢٨هـ) : ٥٣٦/٢ .

(٤) ذو طوى : ولد من أودية مكة يسيل في سفوح جبل أذاخر والحجون من الغرب ، كله داخل في عمران مكة اليوم . (البياني (١٤٠٢هـ) : ١٨٨ .

(٥) العُرج : ولد فحل من أودية الحجاز التهامية ، مر عليه الرسول صلى الله عليه وسلم في طريق الهجرة ، بعد عن المدينة ١١٣ كيلاً ناحية الجنوب . (البياني (١٤٠٢هـ) : ٢٠٣ .

(٦) هو أوس بن حجر الأسلمي ، أسلم بعد قدوم الرسول صلى الله عليه وسلم المدينة مهاجراً ، وكان صديقاً لأبي بكر فلما دُفِنَ وقت الهجرة برحلة وزد ودليل . ابن سعد (د.ت) : ٣١١/٤ .

بنَ هُنيذة<sup>(١)</sup> ليخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بقدمهم ومامعهم من العدد والعدة والسلاح والخيول ( ابن سعد، د.ت : ٣١٠ / ٤ ) .

فلما نزلت قريش ذا الحليفة<sup>(٢)</sup> بعث الرسول صلى الله عليه وسلم عيين له ؛ هما أنس ومؤنس ابنا فضالة الأنصاريان<sup>(٣)</sup> ، فانسلا في صفوفهم بالعقيق ، وسارا معهم يتجسسُان ، ثم أتيا النبي صلى الله عليه وسلم بخبرهم وعددهم ، وأنهم قد تركوا دوابهم في زروع المدينة الجنوبية فافنوها ( الواقدي، د.ت : ٢٠٦-٢٠٧ )<sup>(٤)</sup> .

وكان آخر عين بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم قبل المعركة هو الحُبَاب بن المنذر<sup>(٥)</sup>، بعثه إليهم سراً وأمره إذا عاد الا يخبره بين أحد من المسلمين إلا إذا رأى فيهم قلة ، فذهب ودخل فيهم وحزهم ونظر إلى جميع ما يريد ، ثم عاد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فادى إليه الخبر على وجه الدقة خالياً كما أمره ( الواقدي، د.ت : ٢٠٧-٢٠٨ )<sup>(٦)</sup> .

فوقف الرسول صلى الله عليه وسلم على التفاصيل الدقيقة عن معسكر المشركين من خلال تلحم الإخبارات والعيون ، فبنى خطته للمواجهة على أساس متين من المعرفة. ولكن ما حدث من خلل بسبب بعض الرماة الذين خالفوا أمره غير موازين

(١) مسعود بن هُنيذة مولى لأبي تميم الأسلمي، صاحب ركب الهجرة المبارك دليلاً لبقاء ، فأسلم في تلك الأثناء ، ثم أطلقه مولاه فيما بعد . ابن سعد (د.ت) : ٣١١/٤-٣١٢.

(٢) هو الذي صار فيما بعد مقيماً لأهل المدينة ومن مرتبه يبعد عنها تسعة لكيل على طريق مكة جنوباً «يعرف اليوم بآبار علي. (البلادي (١٤٠٢هـ) : ١٠٣-١٠٤.

(٣) أنس ومؤنس ابنا فضالة بن عدي بن حرام لظفران ، كانا عيين للرسول صلى الله عليه وسلم وشهدا معه غزوة لحد ، ابن عبد البر (١٤١٥هـ) : ٢٠١/١ و ٥٠/٤ ؛ ابن الأثير [أبو الحسن] (١٤١٨هـ) : ١٤٧/١ و ٢٠٥/٤ .

(٤) و ابن سعد (د.ت) : ٣٧/٢ .

(٥) الحباب بن المنذر بن الجوح السلمي ، أبو عمرو ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقال له: ذو الرأي ، وهو الذي أُنشِر بالنزول على ماء بدر وقت الغزوة فولقه الرسول صلى الله عليه وسلم ، مات في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ابن عبد البر (١٤٠٣هـ) : ٣٧٧/١ ؛ ابن الأثير [أبو الحسن] (١٤١٨هـ) : ٤١٤/١ .

(٦) و ابن سعد (د.ت) : ٣٧/٢ .

القوى فكان النصر لقريش في آخر المعركة . ولهذا فإنه بعد انسحابهم من ميدان المعركة خشي الرسول صلى الله عليه وسلم أن يخالفوه إلى المدينة ، فأرسل في أثرهم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عينا ليرى هل يتجهون إلى مكة أو يغيرون على المدينة ، فصار في آثارهم حتى تأكد من طعنهم ، فعاد وأخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم ( الواقدي، د.ت . ٢٩٨/١ ) ، وذكر الواقدي أيضاً ( د.ت : ٢٩٩/١ ) أنه أمره إن رآهم مغيرين على المدينة أن يخبره سراً حتى لا يفت في أعضاء المسلمين .

فأنت ترى من هذا المتابعة المستمرة للعدو حتى بعد الإنسحاب ، والمحافظة على الروح المعنوية للمسلمين حتى بعد الهزيمة .

وبات الرسول صلى الله عليه وسلم ليلة بالمدينة بعد المعركة ، فلما أصبح ندب المسلمين لمتابعة العدو إرهاباً لهم وتأكيداً على أن ما أصابهم لم يكن ليضعفهم ، (الزرقاني، ١٤١٤هـ : ٢/٦٠) ، وبعث ثلاثة رجال طليعة أمامه في آثار القوم ، منهم : سليط ونعمان ابني سفيان بن خالد بن عوف من بني سهم <sup>(١)</sup> (الواقدي ، د.ت : ٣٣٧/١) ، فلحق اثنان منهم القوم بحمراء الأسد <sup>(٢)</sup> ، وهم ياتَمرون بالرجوع والكرّة على المسلمين ، فأبصروا الرجلين فعرفوا أنهما طليعة للمسلمين يتجسسان عليهم فقتلوهما ، ثم واصلوا السير وهم مترددون بين العودة إلى المدينة ، و الاستمرار في السير إلى مكة ، حتى أدركهم مَعْبِدُ الْخَزَاعِي <sup>(٣)</sup> ، فحَنَلَهُم عن الرجوع وخَوَّفَهُم من قوة

(١) سليط بن سفيان ذكره ابن عبد البر ( ١٤١٥ هـ ) : ٢٠٥/٢ وأشار إلى أنه أحد الثلاثة الذين بعثهم الرسول صلى الله عليه وسلم لطلّاع في آثار المشركين يوم لُد ، لما التفتان بن سفيان فذكره ابن حجر في الإصابة ، وقال أيضاً إنه أحد الثلاثة الذين بعثهم الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة حمراء الأسد ٥٦١/٣ . لكن ابن حجر ( ١٢٢٨ هـ ) : ٥٦١/٣ أشار في ترجمة (النعمان ومالك ابنا خلف بن الخزاعي ) إلى أنهما كان طليعتين للرسول صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقتلا شهيدين فقتنا في قبر واحد . ولم أرَ عند أحد من كتّاب المغازي أن هذين الآخرين كانا طلائع قبل الغزوة أو أثناءها ، ولذلك فيجمل أن إرسالهما كان بعد الغزوة ، أو أن هناك تدخلاً أو تصحيحاً في الأسماء ، ولاسيما أنه ورد دفنهما في قبر واحد كما هو ثابت بالنسبة للأوليين اللذين يحرران بالتقريبن .

(٢) حمراء الأسد : جبل لحمر جنوب المدينة يبعد عنها ٢٠ كيلاً ، قبلادي (١٤٠٢ هـ) : ١٠٥ .  
(٣) مَعْبِدُ الْخَزَاعِي ذكره عبد البر ( ١٤١٥ هـ ) : ٤٨١/٣ ، وابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) : ١٦٠/٤ .

المسلمين الجديدة ، فرجعوا إلى مكة خائفين قد قذف الله تعالى الرعب في قلوبهم ، (الواقدي ، د.ت : ١/ ٢٣٧-٢٣٨) <sup>(١)</sup>. فلما وصل المسلمون إلى حمراء الأسد وجدوا الطليعتين مقتولين قد دفنوهما في قبر واحد ، ولذلك فيسميان (القرينان) ، (الواقدي ، د.ت : ١/ ٢٣٧-٢٣٨).

من هنا يلاحظ أن النبي صلى الله عليه وسلم استمر في بعث الطلائع في آثار القوم حتى انقطعوا إلى بلدهم ، ويلاحظ أن العيون يكون مصيرها القتل أحياناً ، فالعين كثيراً ما يُعرض نفسه للعدو ، بل يضطر أحياناً إلى المخالطة حتى يقف على الدقائق والتفاصيل ، أو ليعرف مجريات حديث القوم وتوجهاتهم ، كما سنرى من ذلك فيما بعد بإذن الله تعالى .

### بعث الرجيع <sup>(٢)</sup>

هي سرية أٌعدّها النبي صلى الله عليه وسلم من عشرة أشخاص (البخاري، ١٤١٧هـ : ٨١٩) <sup>(٣)</sup> عيوناً ليبعثهم إلى مكة يتجسسوا له ويأتوه بخبر قريش ، (البخاري، ١٤١٧هـ : ٦١٧) <sup>(٤)</sup> ، وقبل أن تنطلق هذه السرية وافق مجيء نفر من

وذكر قصة لقائه بالرسول صلى الله عليه وسلم بحمراء الأسد وتأسفه على ما أصاب المسلمين - وكان آنذاك مشركاً - ولحقه بأبي سفيان ومن معه بالروحاء ، وثنيتهم عن الكرة على المسلمين ببث الخوف في قلوبهم ، وأسلم فيما بعد . ونص ابن حجر ( ١٢٢٨ هـ ) : ٤٤٢/٣ على أنه غير معبد بن أبي معبد (ابن أم معبد) التي مر عليها الرسول صلى الله عليه وسلم في طريق الهجرة .

(١) وابن سعد ، ( د.ت : ٤٩/٢ : الزرقاني (١٤١٤هـ) : ٦٠/٢ ، الواقدي ، (د.ت) : ٣٤٠/١ أن معبداً أرسل رجلاً من خزاعة ليخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بتصرف القوم على خوف ووجل .

(٢) الرجيع : ماء يقع شمال مكة قرابة ٧٠ كيلاً ، قبيل صفوان إلى اليمين ، يعرف اليوم باسم (الوطية) . (البلادي) ١٣٨ : (١٤٠٢هـ) .

(٣) وعند ابن إسحاق كما في ابن هشام (١٤٠٩هـ) : ٢٤٢/٣ ستة ، وعند الواقدي ، (د.ت) : ٣٥٥/١ سبعة ، وما في الصحيح لصح .

(٤) وابن الزبير (١٤٠١هـ) : ١٧٥ ، ابن أبي شيبة (١٤٢٠هـ) : ٢٩٦ .

عَضَلُ وَالْقَارَةَ<sup>(١)</sup> ، أظهروا الإسلام وطلبوا من الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبعث معهم نفرًا من أصحابه يقرئونهم القرآن ويفقهونهم في الإسلام . فبعث معهم أفراد تلك السرية ، لأن مرابعمهم قريبة من هدفها ، للأمريين معاً تعليم القوم والتجسس على قريش (الزرقاني، ١٤١٤هـ : ٦٥/٢) ، فانطلقوا يسرون بالليل ويكمنون بالنهار ، (ابن حجر، دت : ٣٨١/٧) ، وهذا دليل على أنهم كانوا عيوناً . لكن مصير هؤلاء العيون كان القتل بخيانة الأعراب ، وكان فيهم خبيب بن عدي وزيد بن الدثنة<sup>(٢)</sup> ، فبيعا إلى قريش ، فقتلوهما صبراً بعض من قتل منهم في بدر (البخاري، ١٤١٧هـ : ٨١٩) وصُلب خبيب على خشبة وُضعت عندها الحراس والعيون ، (الطبري ، ١٩٧٦ م : ٥٤١/٢) ،<sup>(٣)</sup> من قبل قريش حتى لا يتمكن المسلمون من إنزاله ، ومع ذلك فقد بعث المصطفى صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري<sup>(٤)</sup> وحده عيناً إلى قريش ، فجاء عمرو إلى خشبة خبيب وهو مصلوب حوله الحرس والعيون نُوماً لم يندروا به فأنزله ، (ابن حنبل ، ١٤١٩هـ : ١٢٤٣ و ١٦٦٣) .<sup>(٥)</sup> وورد في خبر

(١) عَضَلُ وَالْقَارَةُ : بطنان من بني الهون بن خزيمة ، ينتسبون إلى عضل بن النخيل بن محم ، ويضرب بالقارة المثل في إصاية الرمي. ابن حجر (دت) : ٣٧٩/٧

(٢) خبيب بن عدي بن مالك الأنصاري الأوسي ، شهد بدراً ثم بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أحد في هذه السرية (الرجيع) فاشتره بعض أهل مكة هو وزيد الآتي ذكره ليقتلوهما بمن قتل منهم في بدر بعد ما غدر بهم الأعراب ، فقتلوهما هناك في قصة مشهورة . ابن عبد البر (١٤١٥هـ) : ٢٣/١ ، ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨هـ ) : ١٠٨/٢ وما بعدها ؛ ابن حجر ( ١٣٢٨هـ ) : ٤١٨/١ . أما زيد بن الدثنة فهو أنصاري خزرجي شهد بدراً واحداً كذلك ، وكان قتلهما في سنة ٣ هـ . ابن عبد البر ( ١٤١٥هـ ) : ١٢٢/٢ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨هـ ) : ٢٤٣/٢

(٣) ذكر الزرقاني (١٤١٤هـ) : ٧٣/٢ أن حدهم كبير يصل إلى ٧٠ رجلاً ، وقيل ٤٠ .  
(٤) عمرو بن أمية بن خويلد الضمري ، أبو أمية ، أسلم بعد أحد مباشرة ، وكان أحد أجداد العرب ورجلها نجدة وجرأة ، أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي يدعو إلى الإسلام سنة ست فأسلم للنجاشي ، توفي في آخر أيام معاوية قبل الستين . ابن عبد البر ( ١٤١٥هـ ) : ٢٤٨/٣ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ، ( ١٤١٨هـ ) : ٣٥٢-٣٥١

(٥) وعند ابن سعد ، ( دت ) : ٩٤/٢ أن معه سلمة بن أسلم ، وعند ابن هشام ( ١٤٠٩هـ ) : ٣٧٢/٤ أن معه جابر بن صخر الأنصاري ، وروى ابن حجر ( ١٣٢٨هـ ) : ٤١٩/١ عن أبي يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل المقداد والزبير لإزالة خبيب عن خشبته .

عودة عمرو إلى المدينة أنه أدرك في طريقه رجلين بعثتهما قريش يتجسسان الأخبار ، ويتجسسان من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتل أحدهما ، وأسر الآخر ، وقدم به المدينة، (الطبري، ١٩٧٦هـ : ٤٥٤/٢)<sup>(١)</sup> ، وكان عمرو فاتكاً مثل السبع لايهاب الموت مرهياً للمشركين . ويفهم من هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يبعث العيون أحياناً على شكل مجموعة سرية مثلاً ، وأحياناً يبعث أفراداً وحداناً ، بحسب الظروف والأحوال التي تقتضيها المصلحة وقت الإرسال ، والعيون غالباً مظنة القتل ، لأن ضرره على العدو شديد ، فإذا ما ظفر به فالمرتبة في انتظاره .

وفي غزوة دومة الجندل<sup>(٢)</sup> استخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عذرة يعرف باسم (مذكور) من أعرف الناس بمسالك ودروب المنطقة التي اتجه الرسول صلى الله عليه وسلم إليها ، فلما دنا من بلد العدو خرج هذا الرجل طليعة حتى اكتشف سوائهم في مراعيها ، ثم عاد ليخبر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وعلى ضوء ذلك فاجأهم ، فأصاب من أصاب وهرب من هرب ، وأصاب الذعر أهل البلد، (الواقدي ، د.ت : ٤٠٣/١) . وبمثل تلك المفاجآت بأخبار العيون تتحقق الأهداف من الغزوات بدون خسائر، إذا ما تم رصد أحوال العدو بشكل دقيق .

أما غزوة المُرَيْسِعِ<sup>(٣)</sup> فكان فيها حالتان من بعث العيون ، إحداهما بعث النبي صلى الله عليه وسلم أحد أصحابه وهو بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ الْأَسْلَمِيُّ<sup>(٤)</sup> عينا ، ليتعرف

(١) والبيهقي (١٤٠٥هـ) : ٣٣٦/٣ ؛ ابن كثير (د.ت) : ١٣٨/٣  
(٢) قرية من قرى الجنوب شمال تبعا غزاها النبي صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع الأول سنة ٥هـ . ابن سعد ، (د.ت) : ٦٢/٢ ، البلاذري (١٤٠٢هـ) : ١٢٧

(٣) المُرَيْسِعُ بئر من وادي (حورة) أحد روافد (مستارة) ومستارة وقديد واد واحد ، يبعد عن ساحل البحر ٨٠ كيلا غزا النبي صلى الله عليه وسلم بني المصطلق من خزاعة فيه بؤلك في شعبان سنة ٥هـ . ابن سعد ، (د.ت) : ٦٣/٢ ؛ البلاذري (١٤٠٢هـ) : ٢٩٠

(٤) بريدة بن الحصيب بن عبد الله الأسلمي ، أبو عبد الله ، أسلم قبل بدر ولم يشهدا وشهد الحديبية ، كان في المدينة ثم تحول إلى البصرة ، ثم خرج غازياً إلى خراسان فمات بمرور في أمانة يزيد بن معاوية . ابن عبد البر ( ١٤١٥هـ ) : ٢٦٣/١ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨هـ ) : ٢٠٣/١

على أخبار بني المصطلق من خزاعة الذين يتجهزون لحربه ، بقيادة زعيمهم الحارث ابن أبي ضرار <sup>(١)</sup> ، ولكننا في هذه المرة نلاحظ حالة خاصة عند هذا العين ؛ إذ استأذن الرسول صلى الله عليه وسلم في التّقول عليه وإظهار عداوته ، فأذن له ، وهذا مطلب يظهر في بعض الأحيان ملجأً في بعض المواقف الصعبة التي لا يمكن الوصول إلى العدو إلا من خلالها. وباستخدام هذا الأسلوب نجح ابن الحصيب في الوقوف على ما يريد من أحوال من أرسل إليهم ، ووضع ذلك كله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، (الواقدي ، د: ٤٠٤-٤٠٥) ، فتحرك لحربهم على بصيرة من أمره .

والحالة الثانية بعث الحارث بن أبي ضرار المصطلق عيناً من قبله هو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ليأتيه بخبره وهل تحرك من المدينة ؟ ، لكن هذا العين وقع في أيدي المسلمين ، فهددوه بالقتل إن حاد عن الصدق ، فأفشى سر صاحبه ، ثم عرضوا عليه الإسلام فأبى ، فضربوا عنقه ، (الواقدي ، د: ٤٠٦/١) ، ولم يكن له سابق عهد أو أمان منهم . وهذا الأسلوب يستخدم أحياناً لإرهاب العدو وتخويفه وتحطيم معنويات جنوده ومحاربيه ، لفتّ عضده وتفريق جموعه . يدل على ذلك قول أم المؤمنين جويرية بنت الحارث - رضي الله عنها - بعد أن أسلمت إنه لما جاءهم خبر مقتل العين ومسير الرسول صلى الله عليه وسلم سيء أبوها بذلك ومن معه ، ' وخافوا خوفاً شديداً ، وتفرق عنهم من كان قد اجتمع إليهم من أقناء العرب ، فما بقي أحد سواهم " (المصدر السابق نفسه) ، فكان من السهل احتوائهم وسبيهم ، حيث همزهم الله تعالى أمام رسوله الكريم .

(١) للحارث بن أبي ضرار (حبيب الخزاعي المصطلق ، وسماء بعضهم الحارث بن ضرار ، قال ابن حجر : ابن حجر ( ١٢٢٨ هـ ) : ٣٨٦/١ : الصواب الأول ، هو والد جويرية أم المؤمنين رض الله عنها ، نصب لحرب الرسول صلى الله عليه وسلم فهزم وسبي ، ثم أسلم وحسن إسلامه . وانظر ابن عبد البر ( ١٤١٥ هـ ) : ٣٥٧/١ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) : ٣٨١/١ .

## غزوة الأحزاب

علم بها الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن تكامل استعداد قريش وخرجت من مكة عن طريق عيونه من قبيلة خزاعة الذين اختصروا الطريق في أربعة أيام، فأخبروه بتحريك قريش من مكة متجهة نحو المدينة بأثقلها وجموعها التي ألبتها على المسلمين، (الواقدي، د.ت: ٤٤٤/٢). وممن ذُكر في هذا المقام جبلة بن عامر البلوي أشار إليه (الكتاني، د.ت: ٢٦٢/١)، وقال: إنه كان عين المصطفى يوم الأحزاب، تأسيساً على ما ذكره صاحب الإصابة<sup>(١)</sup>.

أما العين المشهور في هذه الغزوة فهو حذيفة بن اليمان رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> الذي وجهه الرسول صلى الله عليه وسلم ليأتيه بخبر الأحزاب بعد أن فعلت الريح وجنود الله ما فعلت، وكان توجيهه في هذه المهمة في وقت من أشد الاوقات حرجاً بالنسبة للمسلمين، لما كانوا يعانونه من البرد الشديد والجوع الشديد، والخوف الذي عبر عنه السباري بقوله تعالى: ﴿وَلَبَّغْتَ أَلْقُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونُ﴾ [سورة الأحزاب من الآية ١٠]، ولذلك دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يكون رفيقه في الجنة (مسلم، ١٤١٨هـ: ٧٩٧)، واشترط له الرجعة، (ابن هشام ١٤٠٩هـ: ٣٢٢)، وكان قد أمره أن يدخل في غمار القوم فينظر ما يقولون، حتى يصل إلى المعلومات بشكل دقيق. فدخل عسكرهم في جو شديد الظلمة شديد الريح، وإذا أبو سفيان يصطلي على النار، ويحذرهم الجواسيس والعيون، (الواقدي، د.ت: ٢/

(١) لم أعر في نسخة الإصالية التي بحوزتي على هذا الاسم المذكور مع التدقيق في البحث، والإستعانة بالحاسب. وكذا لم أجد له ترجمة فيما لدي من مصادر تراجم الصحابة والأعلام، ولذا فقد يكون الاسم مصحفاً.  
(٢) حذيفة بن حيسل بن جابر، أبو عبد الله العنسي، واليمان لقب أبيه حصل، صحابي كبير، صاحب سر رسول الله صلى الله عليه في المنافقين، ولأه صر رضي الله عنه على المدائن، وتم على يديه فتح بعض بلاد فارس، توفي سنة ٣٦ هـ. (ابن الجوزي، ١٣٨٩هـ: ٦١٠/١ وما بعدها)؛ (للذهبي، ١٤٠٧هـ: ٤٩١ وما بعدها).



(١) (٤٨٩) ، ويطلب منهم أن يعرف كل امرئ من جلسه ، لأنه فيما يبدو أحس بدخول رجل غريب بينهم ، فسارع حذيفة رضي الله عنه إلى سؤال من بجانبه ( البيهقي، ١٤٠٥هـ : ٤٥١/٣ ) ، حتى لا يُسأل هو - وهذه فطنة مع سرعة بديهته وذكاء يدل على حكمة من اختار له هذه المهمة - ولما تهيأت له فرصة سانحة لقتل أبي سفيان لم يفعل ، امتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " اذهب فأنتي بخبر القوم ، ولا تدعهم علي " ( مسلم، ١٤١٨هـ : ٧٩٧ ) . ووقف حذيفة على التفصيلات الدقيقة عن حالهم وعزمهم على الرحيل بالخبيبة والخسران ، فعاد وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فسُرَّ بذلك (أبو نعيم ، د.ت : ٤٣٥) (٢) ، وورد في بعض الروايات أن حذيفة أيضاً استكشف حال قبيلة غطفان المتحالفة مع قريش على حرب المسلمين، فرأى أنهم قد ارتحلوا في تلك الليلة ، (الواقدي ، د.ت : ٤٩٠/٢) (٣) . عندئذ سمح الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه بالرجوع إلى منازلهم ، لكنه لم يعجبه إسراعهم في العودة خشية أن يكون لقريش عين ترقب ، (الواقدي ، د.ت : ٤٩٢/٢) . وفي شأن بني قريظة الناكثة لعهدا مع الرسول صلى الله عليه وسلم المائلة لقريش على حربه وخيانتته في هذا الموقف العصيب ، انتدب لاستكشاف موقفها هذا أولاً الزبير بن العوام رضي الله عنه الذي أبدى استجابة سريعة لطلب الرسول صلى الله عليه وسلم حين رغب في التوجيه لهذا الأمر (البخاري، ١٤١٧هـ : ٥٧٨) ، فذهب وجاء بالخبر ، وهو أول مبعوث لهذه المهمة ، (الواقدي ، د.ت : ٤٥٧/٢) ، وكان من عادة النبي صلى الله عليه وسلم - كما رأينا - أنه يتابع العيون والطلائع للموقف على

(١) وجاء عند (أبي نعيم د.ت : ٤٣٤) "قتل رجل من القوم : ألا إن فيكم عينا للقوم"

(٢) والبيهقي (١٤٠٥هـ) : ٤٥٥/٣

(٣) نظر مرويات ذهاب حذيفة عينا في غير المصادر ففة الذكر عند (ابن عساکر : ١٤١٥هـ : ٢٧٧/١٢ : ٢٨٣) ، وعند (صالح ، ١٤١٤هـ : ٣٨٩-٣٨٧/٤)

أحوال الأعداء بصورة دقيقة ، فورد عند جمع من أهل السير أنه أرسل كلاً من سعد بن معاذ وسعد بن عباد وعبدة الله بن رواحة <sup>(١)</sup> إلى بني قريظة لاستجلاء حقيقة موقفهم ، وأوعز إليهم أن يَلْحَنُوا <sup>(٢)</sup> ولا يصرحوا إن كانوا ناكثين فعلاً ، وأن يُظْهِروا الأمر إن كانوا على الوفاء ، مراعاة لروح المسلمين المعنوية، فلما وقفوا على الحقيقة المرة عادوا ولحنوا للرسول صلى الله عليه وسلم بها ، لكنه مع ذلك كان واثقاً بنصر الله تعالى فكبر وبشر المسلمين بالفتح و قرب الفرج (ابن كثير، د.ت : ٢٠ / ٣) . ويشير الواقدي (د.ت : ٢٠ / ٢ ) إلى استطلاع أخير قام به النبي صلى الله عليه وسلم تجاه بني قريظة ، وذلك عندما استدعى خَوَاتِ بن جُبَيْر <sup>(٣)</sup> ووجَّه نحوهم ليلاً ، لينظر هل يرى "لهم غِرَّةٌ أو خللاً من موضع " فيخبره به ، (الواقدي، د.ت : ٢٠ / ٢) ، لكنه حصلت له قصة غريبة ؛ عندما تسلل ودنا منهم ورمى حصونهم ، فقد أخذه النوم نتيجة الإرهاق والتعب والسهر فلم يشعر إلا وهو محمول على عاتق رجل يهودي متجه به نحو الحصن ، وكان هذا اليهودي طليعة لبني قريظة ، فحزن هذا الصحابي لا على نفسه وإنما لأنه ضيَّعَ ثَغْرًا أمره به النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه كان من الزكاة، بحيث أعمل فكره للخلاص من هذا الموقف المهلك ، فتذكر أن من عادة اليهود أن يضع أحدهم مَغُولًا <sup>(٤)</sup> يشده في وسطه إذا أراد أن يخرج ، وفي غمرة فرح اليهودي

(١) كما عند موسى بن عقبة في رواية البيهقي عنه (١٤٠٥هـ) : ٤٠٣/٣ ، وابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (١٤٠٩هـ) : ٣٠٨/٣ ، ويزيد هؤلاء خولت بن جبير مع الثلاثة ، أما الواقدي (د.ت) فيضع أسيد بن حضير بدل عبد الله بن رواحة ٤٥٨/٢ .

(٢) يقال لَحَنْتُ له كَحْنٌ لَحْنًا ، إذا قَلْتُ له قولاً يفهمه عنك ويخفى على غيره . الجوهري ، الصحاح ، مادة (لحن) ١٦٠٣/٢ .

(٣) خولت بن جبير بن النعمان الأنصاري الأوسي ، أبو عبد الله ، شهد بدرًا ، وهو أحد الفرسان المشهورين ، ذكروا له قصصاً ، توفي بالمدينة سنة ٤٠هـ ، وعصره ٩٤ سنة . ابن الأثير [ أبو الحسن ] ، ( ١٤١٨ هـ ) : ١٣١/٢ - ١٣٢ / ١ ابن حجر ( ١٣٢٨ هـ ) : ٤٥٧/١

(٤) المغول : سيف دقيق قصير يشده الفاتك على وسطه ليقتال به الناس . ابن منظور ، ( ١٤١٤ هـ ) : ٥١٠/١١ .

بحصوله على جَزَرَة <sup>(١)</sup> سمينة ، انتزع خوات المغول فوجأه به ، فقتله ، (الواقدي ، د.ت : ٤٦١/٢) ، ثم طلب النجاة عائداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليضع بين يديه المعلومات المنطوق به الحصول عليها .

وفي مجموعة من البحوث والسرايا التالية كانت العيون والطلائع تعمل عملها إما في نصرة كتائب الحق ودين الله تعالى ، أو مع القوى الأخرى التي تخشى بأس المسلمين أو تتربص بهم . ففي سرية لعُكَّاشَة بن مِخْصَن <sup>(٢)</sup> إلى الغَمَر <sup>(٣)</sup> كان تدبيره فيها قائماً على توجيهات الطلائع والعيون ، فعندما اقترب من هدفه كان القوم قد نذروا به <sup>(٤)</sup> من خلال عيونهم فأخلوا بلادهم ، لكن طلائعه اكتشفت آثار النعم <sup>(٥)</sup> ، ثم أصاب ربيبة لهم قد بات ينظر ويستمتع طوال ليلته ، فلما أصبح نام ، فأخذه وهو نائم ، فاستخبروه ، فدَلَّهم على أنعام لبني عمومة قومه - بعد أن مسَّه بشيء من عذاب وأمنَّوه على دمه - ، فغنم المسلمون من تلك النعم غنائم كبيرة ، وأطلقوا سراح العين ، (الواقدي ، د.ت : ٥٥٠/٢) <sup>(٦)</sup> .

وفي سرية أخرى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى بني سعد بن بكر بفدك <sup>(٧)</sup> أصابوا عينا للعدو ، فأمنَّوه فدَلَّهم على عورات قومه ، فلما داهمهم غنموا ٥٠٠ بعير و ٢٠٠٠ شاة ، وهربت بنو سعد بنسائهم وأبنائهم ، ثم أطلق المسلمون العين الدليل

(١) الجَزَرَة : الشاة السمينة . (المصدر السابق) : ١٣٤/٤ .

(٢) كانت هذه السرية في شهر ربيع الأول سنة ست . وعكاشة بن محصن بن حراث الأسدي ، من سادات الصحابة هاجر وشهد بدراً والمشاهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويشهر بالجنة . ابن الأثير [ أبو الحسن ] (١٤١٨ هـ) : ٢٦٨/٣ .

(٣) الغمر : ماء لبني أسد على لبنتين من فهد شمال شرقي مكة . ابن سعد ، (د.ت : ٨٤/٢) ، والبلاذلي (١٤٠٢ هـ) : ٢٢٨ .

(٤) يقال : نذرت القوم بالعدو ، إذا علموا . الجوهري ، (١٤١٨ هـ) : ٦٦٤/١ .

(٥) النعم : واحد الأنعام ، وهي المال الزراعية ، وأكثر ما يقع هذا على الإبل . الجوهري ، (١٤١٨ هـ) : ١٥٠/٢ .

(٦) و ابن سعد ، (د.ت : ٨٥/٢) .

(٧) هذه السرية كانت في شعبان سنة ست . وفدك : قرية من قرى شرقي خيبر . البلاذلي (١٤٠٢ هـ) : ٢٣٥ .

بعد أن آمنوا الطلب . وهذا العين الذي دل المسلمين وخذل قومه هو ابن أخ لزعيمهم ، يروونه أشجع فتى فيهم ، أصابه الله تعالى بالذعر لما قبض عليه فكان عيناً على قومه ووبالاً عليهم ، (الواقدي ، د.ت : ٥٦٢/٢ - ٥٦٣) <sup>(١)</sup> . ويلاحظ في هذه السرية والتي قبلها مدى التزام المسلمين بالحق والوفاء بالعهد لعيون الأعداء الذين استأنوهم على حياتهم بعد الوفاء بالتزاماتهم ، وأن عين العدو يعطى الأمان إذا طلبه مقابل أن يدل المسلمين على عورات قومه .

وكان أَسِيرُ بن زارم من رؤوس يهود خيبر - أمروه عليهم بعد قتل أبي رافع سلام بن أبي الحقيق - قد همُّ أن يغزوا المسلمين بالمدينة ، فأراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يستكشف حاله وحال أهل خيبر وماذا يريدون ويم يتكلمون ويفكرون ، فانتدب لهذه المهمة عبد الله بن رواحة <sup>(٢)</sup> رضي الله عنه في ثلاثة نفر ، فتمكنوا من دخول حواشيهم والتسلل إلى حصونهم ، فسمعوا ووعوا ، ثم عادوا ، ليخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بعد إقامة ثلاثة أيام هناك ، (الواقدي ، د.ت : ٥٦٦/٢ ؛ ابن سعد ، د.ت : ٩٢/٢) .. لا شك أن عمل هؤلاء الرجال يحسب من أعمال البطولة والفداء لهذا الدين ؛ دخلوا وسط عدو بغيض مورتور يترصد بالمسلمين ، ومكثوا بين ظهرائهم ثلاثة أيام يتسمعون على الرئيس وغيره ، ولم ينكشف أمرهم ، أقول : أي عقول تلك في حسن تدبيرها ، وحسن تأتيها للأمور ، وبعد نظرها ، وحسبانها الدقيق للعواقب !! لكن لعل في هذا مؤشراً على حكمة من أرسلهم وفطنته الدقيقة بخصائص الرجال.

(١) و ابن سعد ، (د.ت) : ٩٠/٢

(٢) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأصباري الخزرجي ، أبو محمد ، أحد النقباء ، شهد بدرًا والمشاهد كلها إلا الفتح وما بعده ، لأنه قتل يوم مؤتة شهيداً ، في سنة ٨ هـ ، وهو أحد الأمراء فيها ، وهو شاعر مجيد . ابن عبد البر (١٤١٥ هـ) : ٣٣/٣ وما بعدها ، و ابن حجر (١٣٢٨ هـ) : ٣٠٦/٢ .

ويتابع المصطفى صلى الله عليه وسلم تحرياته عن هذا الزعيم اليهودي عن طريق استخبار القادمين من جهة خيبر ، فيسأل حُسَيْلَ بن خازجة الأشجعي <sup>(١)</sup> الذي يؤكد له ما وصل إليه من معلومات عن طريق عيونه ، فيتخذ الخطوات المناسبة تجاهه ، (الواقدي ، دت : ٥٦٦/٢) .

### غزوة الحديبية <sup>(٢)</sup>

إن مما يلفت النظر في هذه الغزوة أن استخدام العيون فيها كان واضحاً سواء من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم أو من قبل قريش الذين أرادوا منعه من دخول مكة؛ بسبب رغبته في تجنب المواجهة معهم ، لأنه ما جاء إلا للعمرة ولا يريد حرباً ، ولأن قريشاً تخشى من دخوله الحرم عنوة فيسقط في يدها وتذهب هيبتها . وكانت العيون فيها على النحو الآتي :

قدم بُسر بن سفيان الخزاعي <sup>(٣)</sup> من مكة إلى المدينة مسلماً على الرسول صلى الله عليه وسلم ، فاستبقاه عنده ، فلما توجه نحو الحديبية ، وصار إلى ذي الحليفة أرسله عيناً له إلى قريش ، يتعرف على أخبارهم ، ثم يلقاه بما يكون منهم ، (البخاري ١٤١٧ هـ : ٨٦١) ، وقد عرف الرسول أنه بلغهم خبر توجهه إليهم ، فانطلق بُسر مُغذّاً السير حتى وصل إلى مكة ، فدخلها وسمع ورأى واستوعب ليعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلم

(١) ذكره الواقدي هنا (دت : ٥٦٦/٢) باسم خازجة بن حصيل ، ثم ذكره في غزوة خيبر ٦٢٨/٢-٦٣٩ باسم حصيل بن خازجة ، وهو موافق لما في كتب تراجم الصحابة ، وذكروا شهوده مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر دليلاً . ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) ١٩/٢ ، و ( لأذهبي ، دت : ١٣٠/١ ) ؛ ابن حجر ( ١٣٢٨ هـ ) : ٣٣٢/١ .  
(٢) الحديبية : قرية قريبة من مكة تبعد عنها ٢٢ كيلاً إلى الغرب منها على طريق جدة للقديم ، سميت بئر فيها ، وهي مخففة ، وكثير من المحدثين يشذون عنها . لسان للعرب ، مادة (حب) ، ومعجم المعالم .. ص ٩٤ .  
(٣) بسر بن سفيان بن عمرو الخزاعي كان من سراوات خزاعة وشرافهم ، كتب إليه النبي صلى الله عليه وسلم يدعوه إلى الإسلام فأسلم سنة ست ، وشهد الحديبية . ابن عبد البر ( ١٤١٥ هـ ) : ٢٤٦/١ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) : ٢٠٩/١ ؛ ابن حجر ( ١٣٢٨ هـ ) : ١٤٩/١ .

وسلم فيلقاه بغدير الأشطاط <sup>(١)</sup>، فبيث إليه خبر قريش؛ سمعوا بمسيرك ففزعوا وهابوا، وجمعوا الجموع واستنفروا الأحابيش <sup>(٢)</sup>، "وهم مقاتلون وصادوك عن البيت ومانعوك" (البخاري ١٤١٧هـ: ٨٦١) <sup>(٣)</sup>، نزلوا بَلَدَح <sup>(٤)</sup>، "وقدّموا الخيل، ووضعوا العيون على الجبال، ووضعوا الأرصاد" (الواقدي، د.ت: ٥٨٠/٢). ساء الرسول صلى الله عليه وسلم موقف قريش هذا وموقف من ساندتهم من القبائل، ولهذا جاء عند البخاري رحمه الله تعالى أنه شاور أصحابه، وعرض عليهم أن يباغتوا أهل هؤلاء المحاربين وذرائعهم، قال: "فلإن يأتونا كان الله قد قطع عيناً من المشركين، وإلا تركناهم محرويين" (البخاري، ١٤١٧هـ: ٨٦١)، فأشار الصديق رضي الله عنه بمواصلة المسير نحو البيت، لكن المسلمين فوجئوا بخيل قريش عليها خالد بن الوليد طليعة، كما أخبر بُسْرُ عَيْنُ الرسول صلى الله عليه وسلم (البخاري ١٤١٧هـ: ٥٤٩) <sup>(٥)</sup>. فلما أمسوا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بأخذ طريق آخر خالف به خالداً وعيون قريش (الزهري، ١٤٠١هـ: ٥١) <sup>(٦)</sup>، وكانت قريش قد وضعوا عيونهم على الجبال وفرقوهم، وأمرُوا عليهم الحكم بن عبد مناف، يوحى بعضهم إلى بعض الصوت الخفي؛ فَعَلَ مُحَمَّدٌ كَذَا وكَذَا، حتى ينتهي ذلك إلى قريش في بَلَدَح، (الواقدي، د.ت: ٥٧٩/٢).

- (١) غير الأشطاط: موضع بملتقى الطريقين للحاج قريب من صفان. (الصوي، د.ت: ١٩٨/١؛ الزبيدي، ١٤١٤هـ: ٣١٢/١٠).
- (٢) الأحابيش هم بنو الهون وبنو الحارث من كنانة وبنو المصطلق من خزاعة تحالفوا مع قريش تحت جبل اسمه الخبشي أسفل مكة، وقيل: سمو بذلك لتخبئتهم أي تجمعهم، ولتخبش التجمع. ابن حجر (د.ت: ٣٣٤/٥؛ الزبيدي، ١٤١٤هـ: ٨٢/٩).
- (٣) الواقدي، (د.ت: ٥٨٠/٢).
- (٤) بَلَدَح: واد من أودية مكة الكبار أعلاه عند حراء ويصب في مر الظهران قريب من الحديبية شمالاً. البلادي (١٤٠٢هـ: ٤٩).
- (٥) قال ابن الأثير [أبواب السعادات]، ١٤١٨هـ: ٢٩٩/٣، أي: كفى الله منهم من كان يرضنا ويتجسس علينا أخبارنا.
- (٦) وابن هشام (١٤٠٩هـ: ٤٢٨/٣) عن زهري، الزرقاني (١٤١٤هـ: ١٨٣/١).
- (٧) والواقدي، (د.ت: ٥٨٣/٢).

خطة ذكية توصلت بها قريش إلى متابعة أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم أولاً بأول ، ولا سيما بعد أن نزل منزله الأخير في الحديبية، حيث كانت مفاوضاتهم معهم ثم عقد الصلح . وكان عروة بن مسعود الثقفي<sup>(١)</sup> قد جاء لنصرة قريش ، فعرض عليهم أن يذهب إلى محمد (صلى الله عليه وسلم) لينظر من معه وليكون عيناً لهم يأتي بخبره، فأرسلوه . (الواقدي ، د.ت : ٥٩٤/٢) .

أما آخر ما لفت النظر في غزوة الحديبية فهو أن عيون قريش لما رأت سرعة بيعه الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم وتشهيرهم للحرب داخلهم رعب وخوف شديد فأخبروا قريشاً فسارعوا إلى الصلح ، (الواقدي ، د.ت : ٦٠٤/٢) . وهذا يدل على عظم أهمية العيون في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب .

### **غزوة خيبر<sup>(٢)</sup>**

كان من عادة الرسول صلى الله عليه وسلم إذا خرج في غزاة أنه يبعث أمام الجيش طلائع تنفض الطريق ، وتتحري عن العدو وعن عيونه<sup>(٣)</sup> ، وفي هذه الغزوة أرسل أمامه عبادة بن بشر<sup>(٤)</sup> في فوارس طليعة ، فقبض على عين لليهود ؛ أعرابي من

(١) عروة بن مسعود بن معتب الثقفي ، أبو مسعود ، أسلم بعد انصراف الرسول صلى الله عليه وسلم من تقيف متوجهاً إلى المدينة فاستأنه في دعوة قومه إلى الإسلام ، فأخبره أنهم قتلوه ، فعاد ودعاهم قتلوه . ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) : ٢٤٧/٣ .

(٢) كانت الغزوة في جمادى الأولى من سنة سبع ، أما خيبر فهي بلد كثير الماء والزرع ، كان يسمى ريف الحجاز ، أكثر محصولاته التمر ، يبعد عن المدينة ١٦٥ كيلاً شمالاً . (البلادي (١٤٠٢ هـ) : ١١٨ .

(٣) وكذلك كانت تفعل سراياه التي يرسلها فطر مثلاً ، (الواقدي ، د.ت) : ٧٢٤/٢ .

(٤) عبادة بن بشر بن وقش الأنصاري الأشجعي ، أبو بشر ، كان من فضلاء الصحابة قديم الإسلام ، شهد بدرًا والمشاهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، قُتل يوم اليمامة شهيداً ، وهو ابن ٤٥ سنة رضي الله عنه . ابن عبد البر ( ١٤١٥ هـ ) : ٣٥٠/٢ ، ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) : ٥٢٤/٢ ، ابن حجر ( ١٣٢٨ هـ ) : ٢٦٣/٢ .

قبيلة أشجع ، وكان لعباد معه حوار طويل <sup>(١)</sup> يمكن أن نستنبط منه بعض الفوائد كالآتي :

- إنه يكون أحياناً من مهمة العين التهويل وتخويف العدو بكثرة من أرسله وكثرة إمكاناته ، فيظهر خلاف الحقيقة .
  - إنه غالباً ما يطلب من العين معرفة عدد الطرف الآخر " احزهم لنا " ، وقد سبق مثل ذلك في غزوة بدر
  - ضرب العين حتى يصدق في حديثه ، وإن رفض هدد بضرب عنقه ، وهذا الموقف يتعرض له العيون كثيراً
  - إعطاء الأمان للعين إذا طلبه مقابل قول الحق .
  - حبس العين حتى ينجلي الأمر بين الطرفين المتنازعين ، لمعرفة مدى صدقه ، ولئلا ينقل شيئاً من خبر المسلمين إلى عدوهم .
  - عرض الإسلام على العين ودعوته إلى الحق .
- وقد مرّ معنا أن أمير الجماعة قد يحتاج إلى أن يخرج في بعض الأحيان عيناً إذا اقتضى الأمر ، لكشف خبر عدوه والوقوف بنفسه على ما يريد ؛ وفي سرية لغالب بن عبد الله الليثي إلى الميعة <sup>(٢)</sup> خرج كذلك ، وأذكى الطلائع والعيون فأصاب المسلمون

(١) ملخصه : أن عباداً سألته ، هل له علم بيهود خيبر ، قال : نعم ، فأخبره عن اجتماعهم مع حلفائهم من شطفان ، وكثافة استعدادهم ، وقوة تحصيناتهم ، ووفرة مانتهم ، فشكل عباد في كلامه ، فضبه بالسوط ضربات ، وقال : ما أنت إلا عين لهم ، اصنعتي وإلا ضربت عنقك ، فصدق الأعرابي بعد أن أخذ منه الأمان لنفسه ، ثم أخبره بحقيقة القوم ؛ وأنهم مروجون خائفون وطلون ، وأن يهود يشرب بعثوا رجلاً إلى أهل خيبر يحرضونهم عليكم ويخبرون عن قتلهم وقلة خيلكم وسلاحكم .. وأن زعيم خيبر أرسلني لحزركم عن قرب وتخويفكم بكثرة عددهم ومادتهم ، وطلب مني الرجوع سريعاً ، فأخذ عباد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر ، واقترح عمين الخطاب أن يضرب عنقه ، لكن عباداً ذكر تأمينه إياه ، فطلب منه الرسول صلى الله عليه وسلم أن يمسكه عنده ويوثقه رباطاً ، فلما فتحت خيبر أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم دعا إلى الإسلام وأجله ثلاثاً وإلا ضرب عنقه ، فأسلم .  
الولدي ، (دب) : ٦٤٠/٢ - ٦٤١

(٢) كانت هذه السرية في رمضان سنة سبع ، وغالب بن عبد الله بن مسعر الكلابي الليثي ، صاحبني قاد بعض السرايا



عدوهم على غرة ، وملأوا أيديهم من الغنائم . وهكذا في كثير من السرايا والبعوث المماثلة <sup>(١)</sup> عند الاحتياط والحذر ، فقد يقع عيون أعدائهم بأيديهم فيدهمونهم ويصيبونهم ، وقد يقتل العين ، (الواقدي ، د.ت : ٧٢٨/٢) .

لكن الغريب أنه كان لبعض القبائل المناوئة للدعوة عيون في المدينة ترصد حركة الرسول صلى الله عليه وسلم إزاءها ، فإذا ما خرجت جيوشه نحوها سبقت تلك العيون بالأخبار ، (الواقدي ، د.ت : ٧٤١/٢ و ٩٨٨/٣) <sup>(٢)</sup> . وعندئذ قد ينقلب التدبير على المسلمين ، وينكشفون أمام العدو من حيث العدد والعدة - وهم غالباً ما يكونون أقل من عدوهم - بافتقاد عنصر المفاجأة أو المبادأة ، فتحدث الهزيمة ويصابون ، لأنهم لا يفرون أمام العدو . وفي بعض الأحيان ينكشف المسلمون بعيون أعدائهم وهم لا يشعرون نتيجة التوغل في بلاد العدو فتحدث النتيجة نفسها ، (الواقدي ، د.ت : ٧٥٣/٢ ؛ البيهقي ، ١٤٠٥هـ : ٣٥٧/٤) .

ومن هنا يلاحظ أن أكثر السرايا التي أصيب فيها أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانت بسبب انكشافهم بعيون أعدائهم .

وفي قصة طريفة لجندب بن مكيث الجهني <sup>(٣)</sup> عندما ابتعثه أصحابه ربيثة لهم في إحدى السرايا <sup>(٤)</sup> يظهر مدى حذر العين ، ومدى صبره على ما يصيبه من الأذى

وارسله الرسول صلى الله عليه وسلم عنا كما سيأتي ، عائش إلى زمن معاوية ، وذكر أن زياداً ولاءه على بعض خراسان . ( ابن حبان ، د.ت : ٣٢٧/٣ ) ؛ ابن عبد البر ( ١٤١٥ هـ ) : ٣١٨/٣ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) : ٤٤٢/٣ . لما الميعة : فتقع وراء بطن نخل إلى النقرة بناحية نجد ، بينها وبين المدينة ثمانية برد . ( ابن سعد ، د.ت : ١١٩/٢ )

(١) كسرية غالب نفسه إلى بني مرة بفك في شعبان سنة سبع ، ، الواقدي ، ( د.ت : ٧٢٥/٢ ) . وسرية بشير بن سعد إلى الجندب في سنة سبع أيضاً ، ، الواقدي ، ( د.ت : ٧٢٨/٢ )

(٢) والبيهقي ( ١٤٠٥ هـ ) : ٣٤١/٤ عن موسى بن عتبة

(٣) جندب بن مكيث بن عمرو الجهني ، شهد الحديبية وبيع تحت الشجرة ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صنقات جهينة ، وسكن المدينة ، وهو أخو رافع بن مكيث الصحابي أيضاً . ابن سعد ، ( د.ت : ٣٤٦/٤ ؛ ابن عبد البر ( ١٤١٥ هـ ) : ٣٢٥/١ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨ هـ ) : ٣٤٩/١ .

(٤) سرية غالب بن عبد الله الكلبي للأنثى إلى بني مرة بفك في صفر سنة ثمان . انظر عنها : ، الواقدي ، ( د.ت : ٧٢٨/٢ )

واحتماله الآلام خوف الافتضاح ، من أجل إتمام المهمة التي يقوم بها ؛ فقد انبطح فوق تل مشرف على العدو فأحسوا به فرمى بسهمين أصاباه ، ومع ذلك لم يرم حتى وقف على ما يريد وأمنَ على نفسه .

### فتح مكة

مسألة مهمة في بحثنا تلفت نظر الباحث في غزوة مكة شرفها الله تعالى، تشهد لرسولنا صلى الله عليه وسلم بصدق النبوة، وبالحكمة وحسن السياسة، وحسن التدبير وصولاً إلى الهدف المقصود بأدنى خسائر ؛ تلك هي قضية تعمية الأخبار عن قريش ومؤيديها ، إذ لم تشعر إلا وهو بجيشه الضخم قد حطَّ في مرابعها !! أقول : لاشك أن تحقق مثل ذلك الأمر يعد ضرباً من الإعجاز . لكنك عندما تتأمل في الأسباب والاحتياجات والتدابير التي اتُّخذت من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الصدد يزول عنك العجب .

ويأتي حرصُ الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الغزوة على كتم الأخبار والتعقيم عليها لتضليل العيون التي تتحرى رد الفعل النبوي على نقض قريش لمعاهدة صلح الحديبية ، رغبةً صادقة منه صلى الله عليه وسلم في أن يتم فتح مكة ودخول البلد الحرام دون إراقة دماء من أي من الفريقين ، تعظيماً لحرمة ، مع أن الله سبحانه أحلَّ له القتال فيه في ذلك اليوم - كما في الصحيح - (البخاري، ١٤١٧هـ - ٨٨٥هـ) ، دعماً للحق وإزهاقاً للباطل .

وتبدأ القصة عندما حلَّ وفد خزاعة المنكوبة - حلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم - على يد بني بكر - المؤيدين من قريش - في الرحاب النبوية ، طالبين النصره منه

٧٥٠-٧٥١هـ : ابن سعد ، ( دت ) : ١٢٤/٢ عن ابن إسحاق ، وكذا البيهقي ( ١٤٠٥هـ ) : ٢٩٨/٤ عن ابن إسحاق أيضاً .

على هؤلاء الناكثين للعهود ، فغضب صلى الله عليه وسلم غضباً شديداً ، ووعدهم بالنصر ( الهيثمي ، ١٤٠٨ هـ : ١٦١/٦ ) .

فكان أولى الخطوات أن أمر عائشة رضي الله عنها أن تجهز للغزو وتخفي ذلك ، (البیهقي، ١٤٠٥ هـ : ١١/٥) <sup>(١)</sup> ، ولهذا لما دخل عليها أبوها ورأى تجهيزها سألها عن وجهة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلم تجبه ، (الواقدي ، د.ت : ٧٩٦/٢) <sup>(٢)</sup> ، وجاء الرسول صلى الله عليه وسلم فأخبر أبا بكر وأمره بالإخفاء ، (الواقدي ، د.ت : ٧٩٦/٢) ، ثم أخبر خاصة أصحابه أيضاً ، أما عامة الناس فأمرهم بالتجهز وكَتَمَ الوجه الذي يريد (البیهقي ١٤٠٥ هـ : ٧/٥) <sup>(٣)</sup> ، فاختلف عليهم الأمر ، فأحد يظن أن الرسول صلى الله عليه وسلم يريد الشام ، وظان يظن ثقيفاً ، وظان يظن هوازن ، (الواقدي ، د.ت : ٧٩٦/٢) ، وزيادة في التضليل أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم سرية جهة اليمامة في تلك الأثناء ، لتذهب بذلك الأخبار والعيون ( المصدر السابق ٧٩٦-٧٩٧ ) . وكان من شأن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه مع اتخاذ كافة الأسباب التي تعينه على الوصول إلى الهدف في ضوء الإمكانيات المتاحة له كان يتوكل على الله تعالى ، ويلتجئ إليه بالدعاء والتضرع لتحقيق المقصود؛ فقد ثبت بروايات صحيحة أنه سأل الله عز وجل أن يُعَمِّي على قريش الأخبارَ ويأخُذَ العيونَ حتى ييغثهم في بلادهم ، (الواقدي ، د.ت : ٧٩٦/٢) <sup>(٤)</sup> . وحتى لا يتسرَّب خبر من المدينة فقد أمر

(١) عن موسى بن عقبة ، وانظر أيضاً ، الواقدي ، (د.ت) : ٧٩٦/٢ ، في أبي شبة (١٤٢٠ هـ) : ٣٢٠ .  
(٢) وانظر أيضاً الهيثمي (١٤٠٨ هـ) : ١٦٢/٦ ، وفي رواية عند الواقدي أنه لم يخبر حتى عائشة ، وأنه لما سألها أبوها استعجبت عليه ؛ فتقول : لا أدري ، لعله أراد بني ملثم ، لعله يريد ثقيفاً ، لعله يريد هوازن !! ٧٩٦/٢ .  
(٣) عن ابن إسحاق ، رواية يونس بن بكير ، أما رواية ابن هشام عن البكائي عن ابن إسحاق فقد جاء فيها : أنه أعلم الناس أنه سائر إلى مكة وأمرهم بالجد والتحيز ، ابن هشام (١٤٠٩ هـ) : ٥٧/٤ ، وهذه للرواية تخالف تدابير الرسول صلى الله عليه وسلم في الكتمان التي سيرد الحديث عنها ، وتختلف معظم الروايات التي تدل على استمرار هذا الكتمان حتى الوصول قرب مكة .  
(٤) وانظر أيضاً ابن هشام (١٤٠٩ هـ) : ٥٧/٤ ، ابن سعد ، (د.ت) : ١٣٤/٧ ؛ البیهقي (١٤٠٥ هـ) : ٧/٥ ؛ الهيثمي (١٤٠٨ هـ) : ١٦٤/٦ .

صلى الله عليه وسلم بحراسة طرقها ومنافذها، خاصة تلك التي تؤدي إلى مكة ، وكان ابن الخطاب رضي الله عنه قيماً عليهم يتابع ويدقق ، (الواقدي ، د.ت : ٧٩٦/٦ )<sup>(١)</sup> .

وفي ظل تلك الاحتياطات والتعقيم الشديد على الأخبار قام أحد الصحابة البدرين وهو حاطب بن أبي بلتعة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه بالكتابة إلى عدد من رجالات قریش يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما أجمع عليه من غزوهم ، فجاء الوحي من السماء لمعالجة هذا الخطأ ، فأرسل الرسول صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه فأتوا بالكتاب من حاملته التي بالغت في إخفائه وأخذت طريقها نحو مكة ( البخاري ١٤١٧هـ : ٦٠٩<sup>(٣)</sup> ) ، ولأن هذا العمل يعد تجسساً لصالح العدو<sup>(٤)</sup> - وهو في بعض القوانين الحديثة خيانة عظمى يعاقب عليها بالقتل - فقد استدعى الرسول صلى الله عليه وسلم الرجل ، وسأله عن الذي دفعه إلى هذا العمل ، فأخبر أنه يريد أن يتخذ يداً عندهم يحمون بها قرابته الموجودين في مكة ، وأنه لم يفعل ذلك ككفرًا ولا ارتداداً ، فصدقه الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولما استأذنه عمر بن الخطاب في ضرب عنقه<sup>(٥)</sup> - لأن عمله هذا من وجهة نظره يعد نفاقاً وخيانة لله ورسوله - نهاه

(١) وانظر أيضاً ابن سعد ، ( د.ت : ١٣٤/٢ ) ابن أبي شيبة ( ١٤٧٠هـ ) : ٣٢٠

(٢) حاطب بن أبي بلتعة (عمرو) اللخمي ، حليف قریش ، شهد بدراً والمشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعتبه بكتابه إلى الموقس بمصر فأنزله وأعطاه هذلياً للنبي صلى الله عليه وسلم ، كان من الرماة المنكوبين ، مات بالمدينة سنة ٣٠هـ ، وهو ابن ٦٥ سنة رضي الله عنه . ابن سعد ، ( د.ت : ١١٤/٣ ) ابن عبد البر ( ١٤١٥هـ ) : ٣٧٤/١

(٣) وظهر أن إرسال هذا الكتاب كان بعدما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بحراسة الطرق ومراقبتها ، بدليل قول حاطب للمرأة التي استأجرها : " أخفيه ما استطعت ، ولا تمرى على الطريق فإن عليه حرساً " ، وقول عمر بن الخطاب لحاطب : " قتلك الله ترى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يأخذ بالأنقاب وتكتب للكتب إلى قریش تحزهم " ، الواقدي ، ( د.ت : ٧٩٨-٧٩٩ .

(٤) ومن فقه البخاري رحمه الله تعالى أنه بوب للحديث الذي ذكر فيه قصة حاطب بـ " باب الجاسوس " كما مر .

(٥) اختلف أهل العلم في شأن المسلم الذي يكون عينا للعدو على المسلمين ؛ فقيل : لا يقتل ، استناداً إلى حديث حاطب هذا ، ( المنرخسي ، ١٩٧٢ م : ٢٠٤٠-٢٠٤١ ) ، وقيل : بل يقتل ، لأنه علق حكم المنع من قتله بشهود بدر ، فدل على أن من فعل مثله وليس بديراً أنه يقتل . الزرقاني ( ١٤١٤هـ ) : ٢٩٧/٢ ؛ وانظر الهرثمي ، ( د.ت : ٥٦ .

المصطفى صلى الله عليه وسلم ، لأنه من أهل بدر الذين أطلع الله تعالى عليهم فقال : " اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم " ( البخاري ١٤١٧هـ : ٨٩٩ و ١٣٢٦ ) ، ثم قال : " لا تقولوا له إلا خيراً " ( البخاري ١٤١٧هـ : ١٠٦ ) ، وقد ذكر بعض أهل العلم أن حاطباً فعل ذلك متأولاً أن لا ضرر فيه على الرسول صلى الله عليه وسلم ، إضافة إلى أنه أراد أن يلقي الرعب في قلوبهم بعظم الجيوش الغازية لهم ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لو جاءهم وحده لنصره الله تعالى عليهم . ( القسطلاني ١٤١٢هـ : ٥٦٣/١<sup>(١)</sup> )

وأيضاً كان فإنه لخطورة هذا الأمر وعظم أثره فقد تنزل القرآن ينهى المؤمنين عن موادة الكافرين ويحذر من مقاربتهم ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [ سورة الممتحنة ، من الآية ١ ] .

وتحرك الرسول صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد أن استنفذ كافة المسلمين للغزو ، فأخذوا طريقهم جنوباً ، وقدم الطلائع بين يدي الجيش خيلاً تقبض على العيون ، وخزاعة على الطريق لا يتركون أحداً يمضي إلى مكة . ( ابن الزبير ١٤٠١هـ : ٢٠٩<sup>(٢)</sup> ) .

وقد روي عن غالب بن عبد الله الليثي أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يوم الفتح بين يديه ليسهل له الطريق ، وليكون له عينا . ( البخاري د.ت : ٩٩/٧<sup>(٣)</sup> ) ، وأخرج ابن أبي شيبه من طريق عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث

(١) ، وانظر مفصلاً عن كتاب حاطب : ، للواقدي ، ( د.ت ) : ٧٩٧/٢ وما بعدها ؛ ابن هشام ( ١٤٠٩هـ ) : ٥٨/٤ وما بعدها ؛ البيهقي ( ١٤٠٥هـ ) : ١٤/٥ وما بعدها ؛ ابن حجر ( د.ت ) : ٦٣٣/٨ وما بعدها .

(٢) وانظر الزرقاني ( ١٤١٤هـ ) : ٢٩٧/٢ .

(٣) وانظر أيضاً مغازي ابن عساذ ، نقلاً عن ابن حجر ( د.ت ) : ٧/٨ .

(٤) و ابن عبد البر ( ١٤١٥هـ ) : ٣١٨/٣ .

ناجية بن كعب الخزاعي عيناً في فتح مكة . (ابن حجر ١٣٢٨ هـ : ٥٤٢/٣) <sup>(١)</sup> لكن لم أر في كتب المغازي أن أحداً من هذين العيين راجعاً في خبر أو أمر معين .

ووصل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى العرج وأمره خفي مُحْكَم لا يدري الناس عن هدف هذه الغزوة ، هل هو إلى قريش أو إلى هوازن أو إلى ثقيف ، حتى إن بعض الصحابة رضوان الله عليهم أراد أن يعرف ذلك عن طريق المداعبة والمطارحة الشعرية بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلم يزد على التبسم ، (الواقدي ، د.ت : ٢ / ٨٠٢) . ولما انضم بعض رؤوس الأعراب مع المسلمين ، وسألوا عن الوجهة كانت الإجابة : " حيث يشاء الله " تعالى . (المصدر السابق ٨٠٣/٢) .

وبينما كانت العيون والطلائع تقوم بعملها الرقابي بعد تحرك المسلمين من العرج قبضوا على رجل استرابوا في أمره ، فاستجوبوه فإذا هو عين لهوازن ، بعثوه ليستخبر لهم أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ويعرف وجهته ، وجأؤا به إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فسأله فعرف منه أخبار هوازن وثقيف اللتين تعدان لحربه وأخبار قريش التي أصيبت بالخوف والوجل ، فصدقه النبي صلى الله عليه وسلم ، وأمر بحبسه <sup>(٢)</sup> . ومن استقراء خبر هذا العين الذي وقع في أيدي الصحابة ظهر دهاؤهم ومعرفتهم بطرق الاستجواب ، وأن العين إذا وقع في يدي عدوه فهو غنيمة باردة ؛ فقد يفضي بمعلومات غاية في الدقة ، لا يمكن الوصول إليها طمعاً في الحياة ، ونلاحظ الاحتياط في حبس العين ، لئلا ينفلت ويحذر قومه .

واستمر الرسول صلى الله عليه وسلم وجيشه الكبير في الزحف إلى مكة ، مارين بالمنازل والموارد وأمرهم في إحكام ، حتى نزلوا مَرَّ الظُّهْرَانِ <sup>(٣)</sup> قريباً من مكة ،

(١) هكذا ذكر ابن حجر رحمه الله تعالى ، ولم أعر عليه في مغازي عروة ، ولا في مغازي ابن أبي شيبة

(٢) انظر الخبر مفصلاً في المصدر السابق ٨٠٦-٨٠٤/٢

(٣) مَرَّ الظُّهْرَانِ : أحد أودية الحجاز الكبير يمر شمال مكة على ٢٢ كيلو منها . لابلاوي (١٤٠٢هـ) : ٢٨٨ .

والأخبار مُعَمَّاةً عن قريش ، لا يدرون ما الرسول قاعل من أجل نقضهم العهد ، ولم يبلغهم خبري حتى ولا حرفاً واحد من مسيره إليهم ( ابن الزبير ١٤٠١ هـ : ٢٠٩ )<sup>(١)</sup> ، وهذه استجابة طبيعية لدعاء الرسول صلى الله عليه وسلم لما أراد غزوهم عندما قال ما معناه : " اللهم خذ العيون والأخبار عن قريش حتى نبغتها في بلادها " ، (الواقدي ، د.ت : ٧٩٦/٢)<sup>(٢)</sup> ، وبينما قريش في حيرة من أمرها قد أصابهم لهم والغم والخوف والوجل ، ابن أبي شيبة (١٤٢٠ هـ) : ٣٢٠<sup>(٣)</sup> اقترحوا على أبي سفيان أن يخرج متجسساً فينظر هل يجدُ خبراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يسمع به ، وقالوا له : إن وجدته فخذ لنا منه جواراً أو أماناً ، (الواقدي د.ت : ٨١٤/٢)<sup>(٤)</sup> ، وخرج أبو سفيان ومعه حكيم بن حزام<sup>(٥)</sup> وبُدَيْل بن ورقاء الخزاعي<sup>(٦)</sup> ، فلما اقتربوا من الوادي مساء ، فوجئوا بنيران المسلمين وعساكرهم ، وما إن بدأوا في حوار ونقاش لمن تكون هذه النيران ؟! وإذا بجريدة من حرس الرسول صلى الله عليه وسلم وطلأته يقبضون عليهم ، ويأتون بهم إليه ، فظلوا عنده شطراً من الليل يستخبرهم عن أهل مكة ، وأسلم الثلاثة كلهم رضي الله عنهم<sup>(٧)</sup> ، وفي إثر هذا ، وفي اليوم التالي دخل

(١) الواقدي ، (د.ت) : ٨١٤/٢ ؛ ابن هشام (١٤٠٩ هـ) : ٦٠/٤ ؛ ابن أبي شيبة (١٤٢٠ هـ) : ٣٢٠ ؛ الهيثمي (١٤٠٨ هـ) : ١٦٥/٦ ؛ القسطلاني (١٤١٢ هـ) : ٥٦٧/١ .

(٢) وابن هشام (١٤٠٩ هـ) : ٥٧/٤ ؛ ابن سعد ، (د.ت) : ١٣٤/٢ ؛ السيبهقي (١٤٠٥ هـ) : ٧/٥ ؛ الهيثمي (١٤٠٨ هـ) : ١٦٤/٦ .

(٣) والقسطلاني (١٤١٢ هـ) : ٥٦٧/١ .  
(٤) والقسطلاني (١٤١٢ هـ) : ٥٦٧ .

(٥) حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي ، واد في الكعبة ، وهو من مملكة الفتح ، من أشراف قريش في الجاهلية والإسلام ، كان جواداً ، صفي في آخر عمره وتوفي زمن معلومة سنة ٥٤ أو ٥٨ هـ . ابن الأثير [ أبو الحسن ] (١٤١٨ هـ) : ٤٤/٢ .

(٦) بدیل بن ورقاء بن عبد العزى الخزاعي ، له دار بمكة ، وكان موالياً للرسول صلى الله عليه وسلم ، شهد معه حنيناً وجعله قِيَمًا على السبایا والأموال بالجرعة بعد الوقعة ، وشهد معه تبوك ، وتوفي قبله ، ابن سعد ، (د.ت) : ٤٥٩/٥ ؛ ابن عبد البر (١٤١٥ هـ) : ٢٣٥/١ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] (١٤١٨ هـ) : ١٩٦/١ .

(٧) انظر في قصة خروج أبي سفيان وأصحابه مستخبرين عن الرسول صلى الله عليه وسلم : البخاري (١٤١٧ هـ) : ٨٨٠ ؛ الواقدي ، (د.ت) : ٨١٥-٨١٤/٣ ؛ ابن هشام (١٤٠٩ هـ) : ٦٣-٦٠/٦ ؛ ابن أبي شيبة (١٤٢٠ هـ) : ٣٢٠ ؛ الهيثمي (١٤٠٨ هـ) : ١٦٥/٦ ؛ القسطلاني (١٤١٢ هـ) : ٥٦٧/١ .

المصطفى صلى الله عليه وسلم مكة بغثة كما أراد ، ولم يعد بإمكان قريش إلا الخضوع والاستسلام ، وكل هذا بفضل الله تعالى أولاً ثم بفضل التخطيط السديد من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم في التحكم بالمعلومات وحبسها عن عيون العدو من بداية الغزوة حتى تحقق الهدف .

### غزوة حنين<sup>(١)</sup>

أما غزوة حنين فقد كان للرسول صلى الله عليه وسلم فيها عيناان قام كل منهما بواجب معين ، أما أحدهما فهو عبد الله بن حذَرْد الأسلمي<sup>(٢)</sup> أمره صلى الله عليه وسلم أن يدخل في غمار القوم فيقيمَ فيهم حتى يعلمَ علمهم ، وأوصاه بأن يسمع من زعيمهم ، فانطلق ودخل فيهم وطاف واستمع وعلم ووعى ما دبروا وما كادوا ، ثم عاد ليضع الأخبار بين يديه ، ( الواقدي ، د.ت : ٨٩٣ / ٢ ) . ويلاحظ هنا أنه خالطهم ولم يلفت انتباههم ، ولعل ذلك إما لكثرتهم فلا يَعْرِفُ بعضهم بعضاً ، أو أنه أطفأ بهم ليلاً فستره الظلام ، كما يلاحظ أنه مكث فيهم واستأنى<sup>(٣)</sup> حتى عرف الأخبار على وجه الدقة ، لأنه لا بد لعين الرسول صلى الله عليه وسلم أن يأتي بالخبر اليقين .

أما العين الثاني فهو أنس بن أبي مرثد الغنوي<sup>(٤)</sup> تطوَّع من قبل نفسه ليقوم

(١) كانت الغزوة في شهر شوال سنة ثمان ، لمحنيين : فهو واد من أودية مكة يقع شرقيها بقرابة ٣٠ كيلا ، يسمى اليوم وادي للشرائع . البلاذري ( ١٤٠٢هـ ) : ١٠٧ .

(٢) عبد الله بن أبي حرد (سلامة) بن عمير الأسلمي ، تفق أهل المعرفة على أن له صحبة ، ولول مشاهدته الحذبية ثم خبير ، توفي سنة ٧١هـ ، وعصره ٨١ سنة . ابن عبد البر ( ١٤١٥هـ ) : ٢٣ / ٣ ؛ ابن الأثير [ أبو الحسن ] ( ١٤١٨هـ ) : ٥٧٦ / ٢ .

(٣) و ابن هشام ( ١٤٠٩هـ ) : ١١٧ / ٤ ؛ ابن سعد ، ( د.ت ) : ١٥٠ / ٢ .

(٤) أي انتظر .

(٥) أنس ويقال ( أنيس ) بن أبي مرثد (كناز) بن الحصين الغنوي هو وليوه وجده صحابة ، بينه وبين أبيه عشرون سنة ، شهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم فتح مكة وحنينا ، وتوفي سنة ٢٠هـ . ابن عبد البر ( ١٤١٥هـ ) : ٢٠٢ / ١ ؛ ابن كثير ( ١٣٩٤هـ ) : ١٠٢ / ٧ .



وحده بحراسة المسلمين، ورصد جهة العدو طوال ليلة المعركة، وكان من وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم له أن يلزم علو جبل حدده له، فلا يفارقه، وأن يظل على فرسه طوال الليل فلا ينزل عنه إلا مصلياً أو قاضي حاجة، وحذّره من مباغته العدو له من الخلف، أو أن يصاب المسلمون من قبله (أبو داود، د.ت: ٢١/٣) <sup>(١)</sup>، وقد وقى الرجل وقام بواجبه على أكمل وجه، ولذلك ورد في الحديث بسند صحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم بشره قائلاً ما معناه: قد أوجبّت، فلا عليك أن لا تعمل بعدها <sup>(٢)</sup>، ولا شك أن هذا يدل على فضل العين الذي يسهر في حراسة المسلمين <sup>(٣)</sup>.

أما هوازن فقد بعث زعيمهم مالك بن عوف <sup>(٤)</sup> رجالاً ثلاثة للتجسس على الرسول صلى الله عليه وسلم، وأعطاهم أوامر بالتفرق في المعسكر. لكنه سرعان ما عاد إليه عيونه تحقّق أفتدتهم، (الواقدي، د.ت: ٨٩٢/٢) <sup>(٥)</sup> قد أخذ منهم الرعب كل مأخذ؛ وذلك أنهم رأوا رجالاً بيضاً على خيل بلق!! <sup>(٦)</sup> ونصحوه بالتراجع عن حرب المسلمين، فغيّرهم بالجن وحبسهم خوفاً من توهين المعسكر، ثم بعث رجالاً آخر لهذه المهمة أشجع من سابقيه، فأصابه ما أصابهم، ومع ذلك لم ينثن مالك عن وجهه، ومضى في الحرب لأمر يريده الله تعالى <sup>(٧)</sup>.

ومن الأحداث التي كان للعيون فيها شأن في آخر عصر النبوة سرية علي بن أبي

(١) والواقدي، (د.ت): ٨٩٤/٢.

(٢) لمصدران السابقان؛ ابن حجر (١٣٢٨ هـ): ٧٣/١. يقال: أوجب الرجل، إذا عمل عملاً يوجب له الجنة أو النار، الجوهري (١٤١٨ هـ) ٢٢٩/١، والمقصود هنا وجبت له الجنة.

(٣) ويؤكد هذا ما ورد في الحديث: "عينان لأمسهما النار؛ عين بكت من خفية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله" (الترمذي، د.ت: ١٧٥/٤)؛ الهيثمي (١٤٠٨ هـ): ٢٨٨/٥.

(٤) مالك بن عوف بن سعد النصري، أبو علي، قاد قومه في هذه المعركة وهو ابن ثلاثين سنة، ثم أسلم وحسن إسلامه، وشهد القامسية وفتح دمشق. ابن عبد البر (١٤١٥ هـ): ٤١٢/٣؛ ابن الأثير [أبو الحسن] (١٤١٨ هـ): ٣٢/٤.

(٥) منازي الواقدي ٨٩٢/٢.

(٦) البلق - سواد وبياض، يقال: فرس بلق، أي فيه هذه الصفة. الجوهري، (١٤١٨ هـ) ١١٠/٢.

(٧) انظر مفصلاً، الواقدي، (د.ت): ٨٩٢/٢-٨٩٣؛ ابن هشام (١٤٠٩ هـ): ١١٧/٤.

طالب رضي الله عنه إلى طيء<sup>(١)</sup> فقد قبضت طلائعهم وهم في أرض العدو على عين لهم، فدّلهم على قومه وأفضى بأخبارهم مفصلة إليهم ، وقصة هذا العين طريفة تحسن مراجعتها في المصادر نظراً لطولها<sup>(٢)</sup> ، ويمكن أن نستنبط منها :

- نبأمة الصحابة وشدة حذرهم ، فعلى الرغم من أنهم بعيدون عن بيضة العدو إلا أنهم كانوا يتقصّون ما حولهم، وينفضونه بطلائعهم .
- إن العين يحرص دائماً على أن يكون خبره عن العدو يقيناً بيّناً دقيقاً .
- إن العين يُختار غالباً من ذوي الصلابة الأشداء الذين لا يهابون .
- إنه يختار من أسرع الناس عدواً ، وممن لا يُدرك أسراً .
- إن الله تعالى ينصر عباده الموحدين بيبث الرهبة والخوف في قلوب أعدائهم.
- التوثق من العين بحبسه أوتقييده أثناء أداء المهمة .
- اتخاذ العين دليلاً .
- تهديد العين بالقتل إذا شك في أمره .

وفي غزوة مؤتة<sup>(٣)</sup> كان من أسباب هزيمة المسلمين فيها سماع العدو بمسيرهم أول ما خرجوا ، فجمعوا الجموع واستعدوا وقدموا الطلائع أمامهم (الواقدي ، د.ت : ٧٦٠/٢)<sup>(٤)</sup> ، فكان زمام المبادرة بأيديهم .

وهكذا - من خلال هذه الجولة التاريخية - تمّ استعراض الوقائع الحربية التي

(١) خرجت هذه السرية في شهر ربيع الآخر سنة تسع ، وجميع أفرادها من الأنصار رضي الله عنهم ، وهدفها هدم صنم طيء ، الذي يدعى (الفلس). انظر عنها الواقدي ، (د.ت) : ٩٨٤/٣ ؛ ابن سعد ، (د.ت) : ١٦٤/٢ ؛ القسطلاني (١٤١٢هـ) : ٦٢٠/١ .

(٢) انظرها مفصلة لدى الواقدي ، (د.ت) : ٩٨٤/٣ وما بعدها .

(٣) كانت في شهر جمادى الأولى سنة ثمان ، ومؤتة : بلدة أردنية تقع جنوب الكرك غير بعيدة منها . (البلادي ١٤٠٢هـ) : ٣٠٤ .

(٤) و ابن سعد ، (د.ت) : ١٢٨/٢-١٢٩ .

كان للعيون والجواسيس فيها أثر بارز ، سلباً أو إيجاباً على الجيوش والسرايا والبعوث أو غيرها ، سواء كان ذلك لصالح من أرسل العين أو ضده .

### خزاعة عيون الرسول صلى الله عليه وسلم

إن مما يلفت نظر القارئ في موضوع بحثنا مواقف قبيلة خزاعة الموالية للرسول صلى الله عليه وسلم طوال فترة الصراع التي كانت بينه وبين قبيلة قريش ، فتكاد المصادر تجمع على حسن العلاقة بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم جماعات وأفراداً مسلمين ومشركين <sup>(١)</sup> دون غيرهم من القبائل الحجازية والتهامية. فتجد مثلاً عند البخاري رحمه الله تعالى " وكانوا عِيَّةً نصح لرسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل تهامة " ، ( البخاري ١٤١٧هـ : ٥٤٩ ) <sup>(٢)</sup> ، وفي رواية أخرى عن الزهري " وكانت خزاعة عيبة نصح رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلمها ومشركها لا يخفون عنه شيئاً كان بمكة " ( ابن هشام ١٤٠٩هـ : ٤٣٢/٣ ) <sup>(٣)</sup> ، ومثل هذا قال عنهم نوفل الدُّيْلِي <sup>(٤)</sup> من بني بكر " هم عيبة نصح محمد (صلى الله عليه وسلم) لا يخفون عنه شيئاً من أمورنا " ( الواقدي ، د.ت : ٧٣٠/٢ ) .

ولعل هذه المصافحة والموالة من جانب خزاعة تجاه النبي صلى الله عليه وسلم، كانت بسبب العلاقة الحميمة القديمة بينهم وبين عبد المطلب بن هاشم جد الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ فقد أشارت المصادر إلى قيام حلف بينهم وبين عبد المطلب في

(١) يستلنى من ذلك بنو المصطلق قبل إسلامهم .

(٢) معنى عيبة نصح : أي خاصته وأصحاب مره ، بمنزلة العيبة التي يودع فيها الإنسان أحسن ثيابه وأسلابه . شرح أبي ذر الغفني للسيرة (بهاشم سيرة ابن هشام) ٤٣٢/٣ ؛ ابن حجر (د.ت) : ٣٣٧/٥ .

(٣) وكانوا يقطنون بين عرفات ومكة ، وبعضهم في مكة نفسها .

(٤) نوفل بن معاوية بن عروة الديلي ، قائد بني بكر في حربهم لخزاعة يوم نقضوا عهد الحديبية ، ثم أسلم يوم الفتح وعائش إلى أول إمارة يزيد بن معاوية ، وكان عمره مائة وعشرين سنة ، روى له البخاري ومسلم وغيرهما . الزرقاني (١٤١٤هـ) : ٢٨٩/٢ .

الجاهلية بناء على قرابة ونسب بينهم ( ابن حبيب ، ١٤٠٥هـ : ٨٦ ) ، وأكد ذلك عمرو بن سالم الخزاعي في قصيدته التي القاها بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة مستنجداً به على بني بكر الذين اعتدوا عليهم بمؤازرة من قريش ، فقال مذكراً بالحلف القديم وبالقرابة :

يا ربُّ إني نَاشِدٌ مُحَمَّدًا      حِلَفَ آبِينَا وَأَبِيهِ الْإِتِّلَدَا  
قَدْ كُنْتُمْ وَلَدًا وَكُنَّا وَالِدًا      ثُمْتُ أَسْلَمْنَا وَلَمْ نَنْزِعْ يَدَا

ولذلك لما كان صلح الحديبية وفتح باب الدخول فيه لمن أراد من القبائل ، سارعت خزاعة للانضمام إلى صف الرسول صلى الله عليه وسلم ، يقول ابن عمر رضي الله عنه " كانت خزاعة حلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم " (الهيثمي ، دت : ١ / ١١٤) <sup>(١)</sup> . وقد أثرَ عن الرسول صلى الله عليه وسلم بعضُ الأقوال التي تؤيد تلك المعاني السابقة ، مثل قوله : " خزاعة مني وأنا منهم ، خزاعة الوالد والولد " ( الديلمي ، ١٩٨٦م : ٢ / ١٩٤ ) ، وقوله : " هؤلاء خزاعة وهم أهلي " (ابن أبي شيبه ، ١٤٢٠هـ : ٣٣١ ) ، وورد في كتاب أرسله إلى بعض سرواتهم في مكة : " .. وإن أكرمَ أهلٍ تهامة عليٍّ لأنتم ، وأقربَه رحماً " (المصدر السابق : ٣٣٠) <sup>(٢)</sup> ، ومثل قوله : " فإنا لم نجد بتهامة أحداً من ذي رحم ولا بعيد رحم كان أبراً بنا من خزاعة " ، ( الواقدي ، دت : ٧٩١ / ٢ ) . فيرى من هذه النصوص مدى الصلة والتلاحم بينهم وبين الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولاشك أن عصبية القربايات والأحلاف كان لها أثرها الفاعل في نفوس القوم في تلك المرحلة ، وقد برهن أفراد قبيلة خزاعة في مواقفهم التي رأينا طرفاً منها

(١) الإتلدا : أي القديم . ابن هشام (١٤٠٩هـ) : ٥٢/٤ .

(٢) و ( ابن حبان ، دت : ١٣ / ٣٤٠ ) .

(٣) و الهيثمي (١٤٠٨هـ) : ١٧٢/٨ .

## العيون والجاسوسية في عصر النبوة

على صادق مودتهم وولائهم للرسول صلى الله عليه وسلم من خلال تزويده بأخبار قريش وغيرهم ، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم وثق بهم واستنصحتهم فاتخذهم عيوناً له وموضعاً لسره .

### الخاتمة

كشفَ البحثُ أنه بدأ استخدام العيون ، وحجَبُ المعلومات بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين قريش منذ زمن مبكر من قيام الدعوة ؛ وذلك في مرحلتها المكية وقبل مرحلة الجهاد المسلح . وأنه في بيعة العقبة الثانية استخدمت العيون على العيون . وأنه عندما يبالغ الأعداء في التَّخَفِّي عند رسم الخطط التي تشكل خطراً على الدعوة يأتي الخبر من السماء لكشفها ، وكذا عندما يتم تدبيرٌ قد يؤثر في مسيرتها . و أن هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم من أوطانها إلى آخرها كانت غاية في التنظيم والإحكام فعجزت قريش بوسائلها المختلفة وإغراءاتها ومؤيديها عن كشفها . وأنه بعد الانتقال إلى المهاجر الجديد وبدء مرحلة الجهاد نشطَ استخدام العيون من جميع الأطراف ، لكن تحركات الرسول صلى الله عليه وسلم بالذات كانت غالباً تحاط بالسرية والكتمان .

وأكدَ على أن استخدام العيون في الغزوات الكبرى كان مُكثِّفاً ولمحوظاً خاصة من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومما أجلي البحث استناداً إلى رواية صحيحة - وهو ما لم يكن ظاهراً عند أهل المغازي والسير - أن ندبَ المسلمين إلى غزوة بدر كان بعد تحرُّ دقيق عن قافلة قريش من خلال عين أرسله وحده ، فجاء بالخبر إليه وهو في المدينة ولم يكن عنده سوى راوي الحديث . وأبرز البحث حالات تم فيها قتل العيون عند اكتشافهم من قبل أعدائهم ، سواء من طرف الرسول صلى الله عليه وسلم أو من الأطراف الأخرى . وأظهر دقة الرسول صلى الله عليه وسلم في اختيار الأشخاص

الذين يرسلهم عيوناً، مما يدل على معرفة متينة بمواهب الرجال . وبرز ذلك من خلال التصرف الأمثل لأولئك العيون في المواطن الحرجة . وأمرٌ آخر وهو أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكتفي بخبر عين واحد ، وإنما كان يتابع إرسال العيون، وليس ذلك عن شك ، وإنما للاستفادة من مختلف القدرات في الحصول على أكبر قدر من المعلومات ومزيد من التفصيلات . وأبرز البحث مدى التزام المسلمين بالوفاء بالوعود والعهود عندما يمنحونها لأحد من عيون العدو ، فكانوا يؤمنونهم ويطلقون سراحهم إذا ما شرطوا لهم ذلك مقابل إطلاعهم على العورات . وأنه كان في غزوة الحديبية لعيون قريش تنظيم دقيق لسرعة توصيل الأخبار ، وأثر كبير في المسارعة إلى عقد الصلح مع المسلمين . وأن خطة الرسول صلى الله عليه وسلم الأساس لفتح مكة كانت معتمدة على حبس الأخبار عن العدو، والتمويه على الهدف الرئيس، حتى فجأهم بغتة وهم لا يشعرون . وأبان البحث عن مزايا عيون الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ كالدقة في استيعاب الأخبار ، والقدرة على التحمل والصبر ، وسهر الليالي في مراقبة العدو ، ودقة الالتزام بأمره بتنفيذاً ، وعدم تعدّ .

ثم عُرِّج أخيراً على مواقف قبيلة خزاعة الموالية للرسول صلى الله عليه وسلم ، وأشير إلى الثقة المتبادلة بين الطرفين .

### المصادر والمراجع

١. ابن الأثير ، علي بن محمد ، أبو الحسن [ت ٦٣٠ هـ] ، (١٤١٨هـ) . أسد الغابة في معرفة الصحابة ، تحقيق : خليل شحيا ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار المعرفة .
٢. ابن الأثير ، المبارك بن محمد ، أبو السعادات [ت ٦٠٦ هـ] ، (١٤١٨هـ) . النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق : صلاح بن عويضة ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية .
٣. أحمد ، مهدي رزق الله ، (١٤١٢هـ) . السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ، الطبعة

- الاولى . الرياض : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .
- ٤ . البخاري ، إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ، أبو عبد الله [ت ٢٥٦هـ] ، (د.ت) . التاريخ الكبير . بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية .
- ٥ . (١٤١٧هـ) ، صحيح البخاري ، باهتمام : عبد الملك مجاهد ، الطبعة الأولى . الرياض : دار السلام .
- ٦ . الجلابي ، عاتق بن غيث ، (١٤٠٢هـ) . معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية . الطبعة الأولى . مكة المكرمة : دار مكة .
- ٧ . البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين [ت ٤٥٨ هـ] ، (١٤٠٥هـ) . دلائل النبوة ، تحقيق: عبد المعطي قلمجي ، الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- ٨ . الترمذي ، الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة [ت ٢٧٩ هـ] ، (د.ت) . سنن الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر . بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- ٩ . ابن الجوزي ، جمال الدين أبو الفرج [ت ٥٩٧هـ] ، (١٣٨٩هـ) . صفة الصفوة ، تحقيق : محمود فاخوري . الطبعة الأولى . حلب : دار الوعي .
- ١٠ . الجوهرى ، إسماعيل بن حماد ، أبو نصر [ت ٤٠٠ هـ] ، (١٤١٨هـ) . تاج اللغة وصحاح العربية ، المسمى الصحاح ، تحقيق شهاب عمرو ، الطبعة الأولى . بيروت : دار الفكر .
- ١١ . ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد ، أبو حاتم التميمي البستي [ت ٣٥٤ هـ] ، (١٣٩٣هـ) . الثقات ، الطبعة الأولى . حيدر آباد الدكن : مجلس دائرة المعارف العثمانية .
- ١٢ . (د.ت) . صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، مراجعة : شعيب الأرنؤوط ، بيروت : مؤسسة الرسالة .
- ١٣ . ابن حبيب ، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية الهاشمي [ت ٢٤٥ هـ] ، (١٤٠٥هـ) . المنق ، تحقيق : خورشيد أحمد ، الطبعة الأولى ، بيروت ، عالم الكتب .
- ١٤ . ابن حجر ، الحافظ أحمد بن علي بن محمد العسقلاني [ت ٨٥٢ هـ] ، (١٣٢٨هـ) . الإصابة في تمييز الصحابة ، تصويراً عن الطبعة المصرية الأولى ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .
- ١٥ . (د.ت) . فتح الباري ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ، بيروت دار المعرفة .

١٦. الحلبي، علي بن برهان الدين [ت ١٠٤٤هـ]، (١٤٠٠هـ). السيرة الحلبية. بيروت: دار المعرفة.
١٧. الحموي، ياقوت بن عبد الله، أبو عبد الله [ت ٦٢٦هـ]، (د.ت). معجم البلدان. بيروت: دار صادر، دار بيروت.
١٨. الخزاعي، علي بن محمد [٨٩٧هـ]، (١٤٠١هـ). تخريج الدلالات السمعية، تحقيق: أحمد أبوسلامة. القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية.
١٩. أبو داود، سليمان بن الأشعث [٢٧٥هـ]، (د.ت). سنن أبي داود. اسطنبول: دار الدعوة.
٢٠. الديلمي شيرويه بن شهر دار [ت ٥٠٩هـ]، (١٩٨٦م). الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد زغلول، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
٢١. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان [ت ٧٤٨هـ]، (١٤٠٧هـ). تاريخ الإسلام (عهد الخلفاء الراشدين) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٢. (د.ت). تجريد أسماء الصحابة. بيروت: دار المعرفة.
٢٣. (١٤٠٢هـ). سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٤. الزبيدي، محمد مرتضى، أبو الفيض الحسيني [ت ١٢٠٥هـ]، (١٤١٤هـ). تاج العروس، تحقيق: علي شيري. بيروت: دار الفكر.
٢٥. ابن الزبير، عروة بن الزبير بن العوام [ت ٩٣هـ]، (١٤٠١هـ). مفازي رسول الله صلى الله عليه وسلم، جمع وتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الأولى. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
٢٦. الزيري، المصعب بن عبد الله بن المصعب [ت ٢٣٦هـ]، (١٩٧٦م). نسب قريش، تحقيق: إ. ليفي بروفنسال. الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف.
٢٧. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي [ت ١١٢٢هـ]، (١٤١٤هـ). شرح المواهب اللدنية. بيروت: دار المعرفة.



## العيون والجاسوسية في عصر النبوة

٢٨. الزهري، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب [ت ١٢٤هـ]، (١٤٠١هـ). المغازي النبوية، تحقيق: سهيل زكار. دمشق: دار الفكر.
٢٩. السرخسي، محمد بن أحمد بن سهل [ت حوالي ٤٨٣هـ]، (١٣٩١هـ). شرح السير الكبير، تحقيق: صلاح الدين المنجد. القاهرة: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
٣٠. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله الزهري [ت ٢٣٠هـ]، (د.ت). الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر.
٣١. ابن سيده، علي بن إسماعيل [ت ٤٥٨هـ]، (١٤٢١هـ). المحكم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٢. الشيباني، أحمد بن حنبل [ت ٢٤١هـ]، (١٤٠٣هـ). فضائل الصحابة (تحقيق: وصي بن محمد عباس، الطبعة الأولى. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
٣٣. (١٤١٩هـ). مسند الإمام أحمد، الطبعة الأولى، الرياض: بيت الأفكار الدولية.
٣٤. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد [ت ٢٣٥هـ]، (١٤٢٠هـ). كتاب المغازي، تحقيق: عبد العزيز العمري، الطبعة الأولى. الرياض: دار إشبيلية.
٣٥. الصالحي، محمد بن يوسف الشامي [ت ٩٤٢هـ]، (١٤١٤هـ). سبل للهدى والرشاد، تحقيق: عادل الموجود وزميله، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٦. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك [ت ٧٦٤هـ]، (١٣٩١هـ). الوافي بالوفيات، تحقيق: محمد يوسف نجم. فيسيان: دار فرانز شتاينر.
٣٧. الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر [ت ٢١٠هـ]، (١٩٧٦م). تاريخ الطبري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف.
٣٨. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمرى القرطبي [ت ٤٦٣هـ]، (١٤١٥هـ). الاستيعاب، تحقيق: علي معوض وزميله، الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٩. (١٤٠٣هـ). الدرر تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية. القاهرة: دار المعارف.
٤٠. ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله [ت ٥٧١هـ]، (١٤١٥هـ). تاريخ مدينة دمشق، تحقيق عمر بن غرامة العمري، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر.

٤١. العودة ، سليمان بن حمد (١٤٣٠هـ) . "مرويات إسلام العباس رضي الله عنه" ، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد ٢٧ ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
٤٢. الفراهيدي ، خليل بن أحمد [ت ١٧٥هـ] ، (١٣٨٦هـ) . كتاب العين ، تحقيق : عبد الله درويش . بغداد : المجمع العلمي العراقي.
٤٣. ابن قانع ، عبد الباقي ، أبو الحسين [ت ٣٥١هـ] ، (١٤١٨هـ) . معجم الصحابة ، تحقيق : حمدي الدمرdash ، الطبعة الأولى . مكة المكرمة : مكتبة نزار الباز.
٤٤. القسطلاني ، أحمد بن محمد [ت ٩٢٣هـ] ، (١٤١٢هـ) . المواهب اللدنية ، تحقيق : صالح الشامي ، الطبعة الأولى . دمشق : المكتب الإسلامي.
٤٥. القشيري ، مسلم بن الحجاج النيسابوري [ت ٣٦١هـ] ، (١٤١٩هـ) . صحيح مسلم ، الطبعة الأولى ، الرياض : دار السلام.
٤٦. ابن القيم ، محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي [ت ٧٥١هـ] ، (١٤٠٧هـ) . زاد المعاد ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وزميله ، الطبعة الرابعة عشرة ، بيروت : مؤسسة الرسالة.
٤٧. الكتاني ، عبد الحي بن عبد الكبير (د.ت) . نظام الحكومة النبوية المعروف به التراتيب الإدارية . بيروت : دار الكتاب العربي.
٤٨. ابن كثير ، إسماعيل بن كثير ، أبو الفداء الدمشقي [ت ٧٧٤هـ] ، (١٣٩٤هـ) . البداية والنهاية . الطبعة الثانية . بيروت : مكتبة المعارف.
٤٩. (د.ت) . السيرة النبوية ، تحقيق : مصطفى عبد الواحد . بيروت : دار المعرفة
٥٠. المحب الطبري ، أحمد [ت ٦٩٤هـ] ، (د.ت) . الرياض النضرة ، تحقيق : محمد مصطفى أبو العلا ، القاهرة : مكتبة الجندي.
٥١. ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري [ت ٧١١هـ] ، (١٤١٤هـ) . لسان العرب ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار صادر.
٥٢. أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصفهاني [ت ٤٣٠هـ] ، (د.ت) . دلائل النبوة . بيروت : دار المعرفة.
٥٣. النووي ، يحيى بن شرف بن مُري الحوراني [ت ٦٧٦هـ] ، (د.ت) . شرح صحيح مسلم ،

## العيون والجاسوسية في عصر النبوة

- بحاشية إرشاد الساري . بيروت : دار الفكر .
٥٤. لهرثمي ، أبو سعيد الشعرائي (د.ت) . مختصر سياسة الحروب ، تحقيق : عبد الرؤوف عون . القاهرة : المؤسسة المصرية العامة .
٥٥. ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب [ت ٢١٨ هـ] ، (١٤٠٩ هـ) . السيرة النبوية ، تحقيق : همام سعيد وزميله ، الطبعة الأولى ، الزرقاء . الأردن : مكتبة المنار .
٥٦. لهرثمي ، علي بن أبي بكر [ت ٨٠٧ هـ] ، (١٤٠٧ هـ) . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الريان للتراث . بيروت : دار الكتاب العربي .
٥٧. (د.ت) . موارد الظمان ، تحقيق : محمد حمزة . بيروت : دار الكتب العلمية .
٥٨. الواقدي ، محمد بن عمر بن واقد [ت ٢٠٧ هـ] ، (د.ت) . المغازي ، تحقيق : مارسدن جونز . بيروت : عالم الكتب .



# استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع مواقع مراكز الأمن العام في حاضرة الدمام

---

الدكتور/ فوزي بن سعيد كباره

قسم التخطيط الحضري والإقليمي

كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك فيصل

الدمام - المملكة العربية السعودية

---



## ملخص

يهتم المتخصصون في القطاعين الأمني والتخطيطي بالتوزيع الأمثل لمواقع المراكز الأمنية، مثل الشرطة والمروير والدفاع المدني وغيرهم لتوفير أفضل الخدمات للسكان والمساكن. ولقد جرت العادة مؤخراً على استخدام النظريات العلمية والمعلومات الإحصائية لتحديد مواقع المراكز الأمنية، مما ساهم في زيادة فاعلية هذه المراكز. وساعدتها في تادية مهامها بشكل أفضل.

ومع تطور التقنية المعلوماتية وزيادة المعلومات الإحصائية والجغرافية لتحديد مواقع المراكز الأمنية، لزم على المسؤولين استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية لتحديد المواقع بأكثر فاعلية، وبأقل التكاليف للتخطيط والتشغيل، والمتابعة والصيانة... إلخ. ونظراً لتوافر هذه التقنية في كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك فيصل بالدمام، فإن هذا البحث يهدف إلى تصميم خارطة رقمية لحاضرة الدمام، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة التوزيع الجغرافي لمواقع الأمن العام في حاضرة الدمام.

وقد تم إدخال جميع المعلومات الجغرافية مثل الطرق ومواقع مراكز الأمن العام في قاعدة معلومات جغرافية باستخدام برنامج أرك/انفو، وباستخدام برنامج التحليل الشبكي للطرق ArcView Network Analyst أمكن توضيح كيفية استخدام هذا البرنامج لتحديد أقصر الطرق لزيارة عدة مواقع، وتحديد اقرب مركز خدمة لموقع حادث افتراضي، وتحديد المناطق الخدومة التي تبعد ٢ و ٥ و ١٠ كم من جميع المراكز الموجودة في حاضرة الدمام حيث تظهر جميع المناطق الخدومة والتقريبية من مراكز المدن للدمام والظهران والنخبر. ومدم توفر هذه الخدمة في المناطق التي تبعد عن هذه المراكز حتى مع توافر العمران، والعاجية للخدمات الأمنية.

## مقدمة

يهتم المسؤولون في الأمن العام بتقديم أفضل الخدمات الأمنية للوطن والمواطنين، خاصة بعد التطور العمراني والسكاني الذي شمل المملكة من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها خلال العقدين الماضيين أو أكثر. وتكون حماية الوطن بحماية الأرض والجو والبحر من عمليات التخريب وتهريب المخدرات والأسلحة وغيرها من المنوعات، وحماية أفراد وممتلكات الدولة والمسؤولين من عسكريين ومدنيين وضيقوف. أما حماية المواطنين فتكون بتوفير الأمن والطمأنينة لديارهم وأسرهم وأموالهم، داخل المدن وخارجها.

ومن أجل تقديم أفضل الخدمات الأمنية للوطن والمواطن، فإن ذلك يحتاج لدراسة أهداف الأمن العام وإدارته وإمكاناته البشرية والإدارية والتقنية، للتعرف على الوضع الراهن وإمكانية تطويرها. بعد ذلك يمكن دراسة النظريات العلمية والتطبيقية لاختيار أفضل التوزيعات المناسبة منها لتحقيق المطلوب. بذلك يهدف هذا البحث في هذه المرحلة إلى مراجعة الأدبيات المتوافرة في مجال توزيع الخدمات الأمنية، باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في الجزء الأول، وتعريف مختصر لهذه التقنية في الجزء الثاني. وأخيراً تصميم خارطة رقمية لحاضرة الدمام، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة التوزيع الجغرافي لمواقع الأمن العام في الحاضرة في الجزء الثالث.

## أدبيات البحث

مع تطور تقنية نظم المعلومات الجغرافية وانتشارها في منتصف الثمانينات الميلادية، أهتم المختصون باستخدام هذه التقنية في التطبيقات الأمنية، وتخصيص محور من محاور المؤتمرات الخاصة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، مثل جمعية نظم المعلومات الحضرية والبيئية (Urban and Regional Information System Association (URISA)). كما نوقشت التطبيقات الأمنية في مؤتمرات خاصة بها في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وبريطانيا، وفي دول شرق آسيا، وفي المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال. أيضاً أهتم بعض الباحثين والدارسين بهذه التطبيقات بعمل الأبحاث والدراسات المتخصصة في دراسة توزيع المراكز الأمنية، وتطوير الأجهزة والبرامج وقواعد المعلومات الخاصة بذلك. ولعل من أهم هذه الدراسات هي التي تم تنفيذها في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تم تطوير تقنية الأقمار الاصطناعية، وأجهزة تحديد المواقع العالمية وقواعد المعلومات الشبكية للطرق



والمخصصة في هذا المجال، مثل قواعد معلومات الطرق وعناوين المنازل. وقد أهتم المخططون والجغرافيون منذ زمن بعيد بوضع أسس ومعايير وطرق توزيع هذه المراكز في المناطق الحضرية، مثل المدن والمحافظات والأقاليم، حيث يتم دراسة المعلومات السكانية والعمرائية والجغرافية لتحديد مواقع هذه المراكز. ومن أهم النظريات التخطيطية والجغرافية في اختيار المواقع (Location-allocation and Optimization Models) هي النظرية المركزية التي يمكن من خلالها الحصول على أقصر الطرق من موقع الخدمة إلى جميع المواقع داخل نطاق هذه الخدمة. وقد استخدمت هذه النظرية في اختيار جميع مواقع الخدمات من مدارس ومستشفيات، ومراكز شرطة ومراكز تجارية بعد إضافة بعض النماذج الرياضية والمعلومات ذات العلاقة لتحديد أفضل المواقع. على سبيل المثال عند استخدام هذه النظرية في اختيار مواقع مراكز الأمن العام يتم استخدام نماذج ومعادلات رياضية لحساب المعلومات السكانية وتصنيفها، واستخدامات الأراضي، بينما يتم استخدام نماذج العرض والطلب في تحديد المواقع التجارية (King, 1984).

ومن الدراسات التي تمت في توزيع المراكز لخدمات الدفاع المدني كانت هناك دراسة (الجار الله، ١٤١٦هـ) التي أوضحت التوزيع التجمعي لمراكز الدفاع المدني لمدينة الدمام بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، حيث استخدم فيها أسلوب الجار الأقرب الذي يعتمد على المسافات الفاصلة بين كل موقع والمواقع الأخرى الأقرب إليه. وقد تم حساب المسافات الفعلية بين كل مركز وما جاوره من مراكز، ومعدل المسافات الفعلية المقاسة في الخطوة السابقة، وكثافة المراكز بالمنطقة، ومعدل المسافة المتوقعة بين المراكز، وقيمة صلة الجوار، وأخيراً العلامة المعيارية. واستنتجت الدراسة أن المراكز موزعة توزيعاً تجميعياً إذ تركزت في رقع صغيرة وتركزت مساحات كبيرة غير

مخدومة. ويلاحظ في هذه الدراسة أنه تم قياس المسافات بين المراكز على الطبيعة، والتي يصعب قياسها عند تغير مواقعها أو عددها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة دراسة التوزيع عدة مرات للحصول على نتائج وخيارات أفضل، والتي من الممكن إجراؤها باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، كما هو موضح في هذا البحث وفي الأمثلة التالية. ومن بعض هذه الأمثلة التي تشرح بالتفصيل دراسة اختيار المواقع ظهر حديثاً كتاب (Birkin, et al, 1997) أوضح مؤلفوه كيفية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في اختيار مواقع الأمن في مدينة سان دييجو بالولايات المتحدة الأمريكية. واعتمدت عملية اختيار المواقع على تحديد النطاقات المخدومة في أقل من دقيقتين، ومن دقيقتين إلى أربع دقائق، ومن أربع دقائق إلى ست دقائق، كما هو موضح في الجدول التالي. (جدول رقم ١).

(جدول رقم ١) عدد المراكز والنطاقات المخدومة

ملاحظات	عدد السكان المخدومين	زمن الوصول بالدقيقة	عدد المراكز
غير كاف	١٤٧١٢ ٣٧٦٤٥ ١٤٣٦ ٥٣٧٩٣	٢< ٤-٢ ٦-٤ المجموع	١
أفضل من السابق	١٩٩٠٤ ٣٢٩١٨ ٩٧٢ ٥٣٧٩٤	٢< ٤-٢ ٦-٤ المجموع	٢
الأفضل	٢٣١٢٢ ٢٩٧٤٩ ٩١٣ ٥٣٧٩٤	٢< ٤-٢ ٦-٤ المجموع	٣
لا يوجد تحسن	٢٠٩٨١ ٣١٦٣٣ ١١٨٠ ٥٣٧٩٤	٢< ٤-٢ ٦-٤ المجموع	٤

(المصدر (Birkin, Mark, Graham Clarke, Martin Clarke, and Alan Wilson, 1997))

يلاحظ من الجدول السابق أن النطاق المخدم من السكان لوصول الخدمة في أقل من دقيقتين لمركز واحد هو ١٤٧١٢ ساكناً، بينما يزداد عدد السكان المخدمين لوصول الخدمة في أقل من دقيقتين بزيادة عدد المراكز إلى ثلاثة مراكز. أما عند زيادة عدد المراكز إلى أربعة فإن النطاق المخدم بدقيقتين أو أقل يكون أقل من النطاق المخدم بثلاثة مراكز، مما يعني أن عدد المراكز الثلاثة هو الأفضل لخدمة هذه المدينة. وقد تم تحديد هذه النطاقات المخدمة برسم إطارات حول هذه المراكز لزمن الوصول في أقل من دقيقتين، ومن دقيقتين إلى أربع دقائق، ومن أربع دقائق إلى ست دقائق باستخدام الأوامر المتوافرة في برنامج نظم المعلومات الجغرافية المستخدم.

أيضاً؛ ومن بعض الدراسات التي تمت في هذا المجال، كانت هناك عدة دراسات تسمى دراسات الطوارئ ٩١١ (E911) توضح أهمية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية. ومن أهم هذه الدراسات كانت دراسة (Wachnian, 1992) التي أوضحت فوائد هذه الأنظمة، والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- ١- زيادة الأداء وسرعة الوصول إلى موقع الحادث.
- ٢- تحسين إدارة الحوادث ومتابعتها وذلك برسم خرائط تفصيلية توضح مواقعها.
- ٣- توفير معلومات وتقارير مفصلة وشاملة عن الحوادث.
- ٤- زيادة الأداء في العمل الميداني.

وقد استخدم نظام الطوارئ ٩١١ في مدينة نيويورك، باستخدام نموذج راند (Rand) الرياضي والبحوث والعمليات لاختيار مواقع الأمن، بناء على مساحة نطاقات الخدمة، ومعدل البلاغات لهذه النطاقات والمسافة المطلوبة لوصول الخدمة إلى موقع البلاغ في أقصر وقت ممكن (Wachnian, 1992). أما دراسة (Mauney,

(McInerney, and Richardson, 1994) فكانت عبارة عن تجربة لاستخدام أجهزة تحديد المواقع للتعرف على مواقع الحوادث، والطرق المؤدية إليها بسرعة ودقة عالية. وفي دراسة (Patti, 1994)، ودراسة (Charles, 1990) أوضحا أهمية متابعة دوريات الأمن لزيادة الأداء وتقليل التكاليف في التشغيل والاستخدام. الجدير بالذكر أن قواعد المعلومات المستخدمة في هذه التطبيقات؛ والمعروفة بقواعد معلومات الطرق والعناوين هي من أهم المتطلبات لاستخدام نظم الطوارئ ٩١١، وذلك للتعرف على موقع البلاغ بمعرفة عنوان المبلغ والذي يكون متوفرا في قاعدة المعلومات كمعلومة جغرافية، وليس كمعلومة بيانية فقط.

### نظم المعلومات الجغرافية

تتميز نظم المعلومات الجغرافية عن غيرها من أنظمة الحاسب الآلي بمقدرتها على تحليل كل من المعلومات الجغرافية والبيانية تحليلًا مكانيًا، أي من الممكن التعرف على المسافة والمساحة والعلاقة بين الموقع الجغرافي والمواقع المجاورة له. على سبيل المثال يمكن التعرف على جميع مواقع الشرطة والمستشفيات وللهلال الأحمر والأنفاق التي لا يزيد بعدها عن ٥٠٠ متر من موقع الحادث، وجميع المعلومات الضرورية لهذه المواقع مثل عدد الأفراد وعدد السرر الموجودة في كل مستشفى ... إلخ، خلال دقائق، بل ثوان معدودة، وذلك باستخدام النظام المقترح في هذه البحث. هذا بالإضافة إلى الاستخدامات الرئيسية مثل إدخال المعلومات واسترجاعها ورسم الخرائط آلياً. ويتبع هذا التميز لنظم المعلومات الجغرافية عن الأنظمة الأخرى نتيجة العناصر التي يتكون منها النظام والخطوات المتبعة لتنفيذه.

**استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة مواقع مراكز الأمن العام في حاضرة الدمام**  
بعد الإطلاع على أدبيات البحث في توزيع مواقع الخدمات الأمنية وتعريف مبسط  
لنظم المعلومات الجغرافية، يمكن الآن تحديد الخطوات المطلوبة لاستخدام نظم  
المعلومات الجغرافية لتحديد نطاقات الخدمة لهذه المراكز في حاضرة الدمام كما أوضحها  
(كبارة، ١٤١٧).

#### أولاً - تحديد الأهداف والأعمال

يعتبر الأمن العام العمود الفقري، ليس فقط لتوفير المعلومات للرد على البلاغات، بل  
أيضاً لاتخاذ القرارات، وعمل التوصيات والسياسات اللازمة لتحقيق أهداف الأمن  
العام التي هي في المقام الأول لتوفير الراحة والأمن والطمأنينة للمواطنين، وسرعة  
الاستجابة لبلاغات الحوادث وتحديد مواقعها. وتصعب عملية القرارات والتوصيات  
والسياسات لتوفير الراحة والأمن والطمأنينة للمواطنين والمقيمين لكثرة أعدادهم  
وانتشارهم وتنقلهم من مكان إلى آخر في وقت قياسي، بالإضافة إلى المتغيرات الطبيعية  
مثل الكوارث والأمطار، والسيول والحوادث البشرية، مثل الحرائق والانفجارات  
والمسؤوليات الأمنية مما يجعل توافر المعلومات ومعالجتها، واتخاذ القرارات المناسبة  
بأسرع وقت أمراً مهماً جداً لسلامة الأرواح، وإنهاء المهام بكل حذر وأمان.

ومن أهم أعمال الأمن العام توفير المعلومات الإحصائية عن المواقع والطرق  
والأراضي لاتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات الجغرافية والإحصائية للرد على  
البلاغات، للتعرف على توافر الخدمات المناسبة، بالإضافة إلى التعرف على التوزيع  
الجغرافي للخدمات والطرق والاستخدامات، لعمل الدراسات والخطط اللازمة لأداء  
خدمة أفضل وأسرع. وفيما يلي ملخص لأهم الأهداف والأعمال التي يهتم بها الأمن  
العام بالمنطقة الشرقية.

## الأهداف

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي يمكن للأمن العام تحقيقها في الوقت الحاضر من استخدامه لنظم المعلومات الجغرافية فيما يلي:

- ١- إنشاء قاعدة معلومات جغرافية تشمل الطرق السريعة والرئيسية والفرعية لحاضرة الدمام.
- ٢- دراسة التوزيع الحالي لمراكز الأمن العام وتحديد نطاقات الخدمة.
- ٣- تقييم نطاقات خدمات مراكز الأمن العام والطرق الممكنة لزيادة أدائها.
- ٤- عمل التوصيات للاستفادة من هذه التقنية لتحقيق جميع أهداف الأمن العام وطموحاته.

## الأعمال

بعد الإطلاع على الوثائق المتوافرة في الأمن العام والزيارات والمقابلات التي قام بها الباحث مع المسؤو ولين يتضح أن الأمن العام يقوم بالأعمال الرئيسية التالية:

- ١- الإحصائيات البيانية: يحتاج الأمن العام إلى توفير الإحصائيات البيانية لجميع الطرق والأراضي والمواقع، لعمل الدراسات، واتخاذ القرارات لتطوير الخدمات التي تتناسب مع احتياجات العمل وتوفيرها، مثل المسافات على الطرق لتوزيع مراكز الشرطة، ومساحات الأراضي لتوفير المراكز الصحية، وعدد المستشفيات وعدد الأسرة وأنواع الخدمة المتوفرة في كل مستشفى ليتم توزيع المرضى والمصابين على هذه المستشفيات بطريقة سهلة وصحيحة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات بإدخال المطلوب في الجهاز، ويقوم النظام بسرد جميع المعلومات في جداول إحصائية حسب الطلب.

٢- البلاغات: يتم تسجيل البلاغ في الجهاز والتعرف على موقعه لتوفير جميع الخدمات المطلوبة. ويمكن حصر جميع البلاغات حسب نوعيتها وأهميتها، ومواقع حدوثها.

٣ - توفير المعلومات البيانية والجغرافية: يكون هذا العمل من أهم الأعمال المستخدمة في النظام، إذ يمكن استرجاع المعلومات إما بطباعتها على الشاشة والتعرف على موقعها، أو بالإشارة إلى الموقع للتعرف على معلومات هذا الموقع. وتساعد هذه الطريقة في توفير المعلومات اللازمة للبلاغات والإحصائيات البيانية.

ثانيا - تحديد المعلومات وأنواع وعدد ومقياس رسم الخرائط بالرجوع إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في الأمن العام لحاضرة الدمام ومصادرها، نجد أن معظمها معلومات جغرافية. وهذا يعني أن المعلومات الجغرافية تمثل إما مواقع الخدمات (نقاط)، وإما طرق (خطوط) وإما استخدامات أراض (مساحات) تصحبها معلومات غير جغرافية مثل اسم الموقع للمركز رقم ١، وعدد الأفراد ١٢، ورقم الهاتف ٩٩٩، أو اسم الطريق وعدد المسارات والاتجاه، وإما استخدامات الأراضي مثل سكني أو خدماتي أو حكومي أو غيره. ويمكن تقسيم المعلومات المستخدمة في الأمن العام إلى المعلومات التالية:

١- المعلومات الخرائطية مثل:

١- خرائط الطرق. Road Maps

ب- مواقع مراكز الأمن العام. Facility Maps

٢- المعلومات البيانية مثل:

أ- الإحصاءات السكانية والعمرانية.

ب- التقارير.

ج- البلاغات.

وقد تم إدخال جميع المعلومات الخرائطية والبيانية الأساسية التالية:

١- إدخال خرائط بمقياس ١:٥٠٠٠٠ طرق حاضرة الدمام

لتسجيل المعلومات التالية:

أ- الطرق السريعة.

ب- الطرق الرئيسية.

ج- الطرق المحلية.

د- مراكز الأمن العام.

٢- إدخال جميع المعلومات البيانية الأساسية للطرق، مثل الأسماء والأرقام،

وسرعة كل طريق، وإضافة المعلومات البيانية والتقارير والبلاغات للمواقع

الموضحة بعالية في قاعدة المعلومات البيانية والمرتبطة مباشرة بالمواقع

الجغرافية التي سوف توفر الاستخدامات الأساسية للأمن العام، مثل

تخزين الخرائط واستخراجها واستعملها، وكتابة التقارير والإحصائيات

والدراسات.

ثالثاً - الأجهزة والبرامج المستخدمة

تم استخدام حاسب آلي شخصي (PC Computer) بنتيوم ٤ بسرعة ٨٣٣



ميجاهيرتز وذاكرة مرنة بمقدار ٢٥٦ ميجابايت، كما تم استخدام آلة ترقيم آلي مقاس A0 لإدخال الخرائط بطريقة الترقيم الآلي، وجهاز لرسم الخرائط بالمقاس نفسه. بالنسبة للبرامج فقد تم استخدام برنامج أرك/ انفو نسخة رقم ٨,٠١ باستخدام برنامج التشغيل Windows NT لإدخال الخرائط، كما تم استخدام برنامج أرك فيو نسخة رقم ٣,٢ لإدخال المعلومات البيانية، وأخيراً تم استخدام برنامج التحليل الشبكي للطرق ArcView Network Analyst لتحليل المعلومات ورسمها على جهاز الرسم. الجديد بالذكر أن البرامج الموضحة أعلاه هي من إنتاج شركة إزري الأمريكية (ESRI, 1996a, 1996b, 1997).

ويعتبر برنامج التحليل الشبكي للطرق من أهم البرامج التطبيقية، إذ يمكن التعرف على أفضل الطرق وأقصراها من نقطة على الخارطة ولتكن موقع مركز شرطة إلى نقطة أخرى على الخارطة ولتكن موقع حادث. أيضاً من الممكن التعرف على أقرب المراكز من موقع معين، والتعرف على النطاقات المخدومة من قبل المراكز، حيث يتم تحديد هذا النطاق بمسافة أو زمن معين تغطية هذه الخدمة. ومن أجل الحصول على ذلك فإنه تتم إضافة جميع المعلومات المطلوبة لذلك، مثل مسافة الطريق والسرعة المسموحة فيه. ومن أجل الحصول على نتائج أفضل لعمل هذه النطاقات فإنه يتم إدخال جميع المعلومات للتقاطعات، مثل الإشارات الضوئية، وإشارات الوقوف، واتجاه السير، وتقاطعات الكباري والأنفاق لحساب الزمن الفعلي للتعرف على أفضل الطرق وأقصراها، والنطاق المطلوب.

#### رابعاً - النتائج والتحليل

توضح الخارطة رقم ١ الطرق السريعة والرئيسية والمحلية في حاضرة الدمام من المملكة العربية السعودية، كما توضح الخارطة نفسها مواقع مراكز الأمن العام. وكما

هو موضح في جزء تصميم قاعدة المعلومات، فقد تم استخدام المرجع الأرضي (UTM) للخريطة، وذلك للحصول على إحداثيات مترية لحساب المسافات بين المراكز والمنطقة المخدومة لكل مركز. وبإضافة المعلومات السكانية والعمرانية والأمنية يمكن توفير جميع هذه المعلومات في قاعدة معلومات رئيسة يمكن استخدامها لجميع التطبيقات الأمنية.

وباستخدام برنامج التحليل الشبكي للطرق ArcView Network Analyst تم تحديد أقصر الطرق التي تربط بين جميع المراكز الموجودة في حاضرة الدمام كما هو موضح في الخريطة رقم ٢ التي توضح أقصر طريق يربط مركز الأمن العام بالخبر، مروراً بالمراكز الأخرى في الظهران والدمام، والانتهاه بمركز طريق أبو حدرية. وقد استخدمت المسافة فقط في هذا المثال، إذ من الممكن استخدام الزمن والاتجاه لتحديد أقصر الطرق التي تربط بين جميع هذه المراكز. وبهذه الطريقة يمكن للأمن العام تحديد المواقع التي يرغب في زيارتها لاختصار الوقت، أي للوصول إلى جميع هذه المواقع بأسرع وقت ممكن. ومن التطبيقات الممكن تنفيذها من قبل أجهزة الأمن العام تحديد مسارات الموكب الخاصة لإختيار الطرق المناسبة والأمنة لنقل الموكب من موقع إلى آخر، أو التعرف على أفضل الطرق التي يمكن استخدامها من قبل الحافلات أو المركبات الثقيلة حتى يمكن تفادي الأماكن الخطيرة والوعرة، وما شابه ذلك.

أيضاً توضح الخريطة رقم ٣ كيفية التعرف على أقرب مركز شرطة من موقع حادث، إذ تم تحديد موقع الحادث، وعلى البرنامج تحديد أقرب موقع للشرطة. وقد تم اختيار أقرب موقع شرطة، بناء على أقصر مسافة بين موقع الحادث وموقع الشرطة. ويمكن لاختيار أقرب موقع للشرطة عند اختيار نوعية الخدمة التي تكون في بعض الأحيان غير متوافرة في جميع المراكز، وذلك عند توفر معلومات عن هذه الخدمات لكل

مركز. ويلاحظ في هذا التطبيق توضيح الطريق الذي يربط بين موقع الحادث وموقع الشرطة، مما يسهل وصول هذه الخدمة إلى موقع الحادث.

كما تم التعرف - على سبيل المثال - على النطاقات المخدومة في حاضرة الدمام في مسافة ٣ و ٥ و ١٠ كم لجميع المراكز، كما هو موضح في الخارطة رقم ٤. ويكون تحديد هذه النطاقات سهلاً جداً، وذلك باختيار المسافة المطلوبة ليقوم البرنامج برسم هذه الإطارات في الحال. ويمكن إعادة تغيير هذه المسافات للحصول على نطاقات جديدة يحددها المتخصصون للتعرف على مدى فعالية المواقع الحالية، وتحديد مواقع جديدة أكثر فعالية. بذلك يمكن دراسة الوضع الحالي لتوزيع مواقع الأمن العام في حاضرة الدمام، خاصة عند اختيار نطاقات الخدمة التي لا تعتمد فقط على المسافة، ولكن أيضاً على الزمن المطلوب لوصول الخدمة، وذلك عند إضافة السرعة القصوى للطرق، واتجاهات السير، وإشارات الوقوف، والإشارات الضوئية إلى قاعدة المعلومات. فعلى سبيل المثال نلاحظ في هذه الخارطة النطاقات المخدومة لمسافة ٣ و ٥ كم من المراكز الأمنية التي لا تغطي خدماتها سوى جزء بسيط من الحاضرة، حتى مع التطور العمراني بين مدينتي الدمام والخبر، إذا اعتبر أن هذه المسافات هي المسافات الأمثل لتغطية الخدمة. وعند إضافة مراكز جديدة أو دوريات في المناطق غير المخدومة يمكن التعرف على نطاقات هذه المواقع الجديدة باستخدام نفس المسافات وبنفس الطريقة المستخدمة في هذه الخارطة لتغطية الحاضرة بالخدمة الأمنية.

وبهذه الطريقة يمكن استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، وبرنامج التحليل الشبكي للطرق للرد على جميع استفسارات المسؤولين وتوافر المعلومات اللازمة والضرورية لحل معظم المشكلات الأمنية، والتعامل معها بطريقة فعالة واقتصادية.

## الخلاصة

تعتبر تقنية نظم المعلومات الجغرافية من أهم التقنيات الحديثة التي يجب توافرها في جميع القطاعات الحكومية، خاصة الأمنية منها. وتوفر هذه التقنية ليس فقط لتخزين المعلومات والخرائط وتبويبها، ولكن لعمل الدراسات واتخاذ القرارات لتقديم أفضل الخدمات الأمنية وبأقل التكاليف، وزيادة في الأداء ودقة العمل. وقد أوضح هذا البحث كيفية استخدام هذه التقنية في تحديد أقصر الطرق التي تربط بين المواقع، وكيفية اختيار أقرب مركز لموقع حادث حيث من السهل جداً التعامل مع هذا البرنامج في الحصول على خيارات لأقصر الطرق، أو التعرف على أقرب مركز أمن عند تحديد نوعية الخدمة، الأمر الذي سوف يسهل مهمة الأمن العام في توفير الخدمات المطلوبة بفعالية أكبر. كما تم تحديد نطاقات الخدمة المتوافرة لمراكز الأمن العام في حاضرة الدمام، إذ أمكن - وبكل سهولة على سبيل المثال - التعرف على المناطق المخدومة وغير المخدومة بهذه الخدمة، لاتخاذ القرارات المناسبة للحصول على نتائج أفضل.

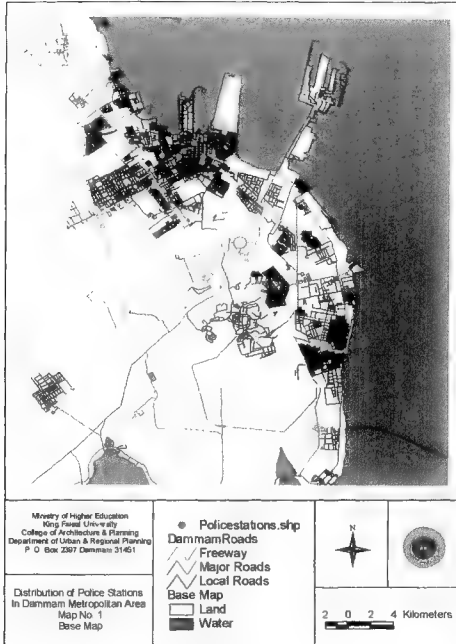
## المراجع العربية:

١. الجار الله، أحمد جار الله، (١٤١٦). الخصائص التخطيطية لتوزيع مراكز إطفاء الحريق في مدينة الدمام، مجلة الأمن - العدد الحادي عشر - جمادى الأولى، ص ص ٢٢٩-٢٦٢.
٢. كباره فوزي سعيد، (١٤١٧) مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها الحضرية والبيئية، جامعة الملك فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية.

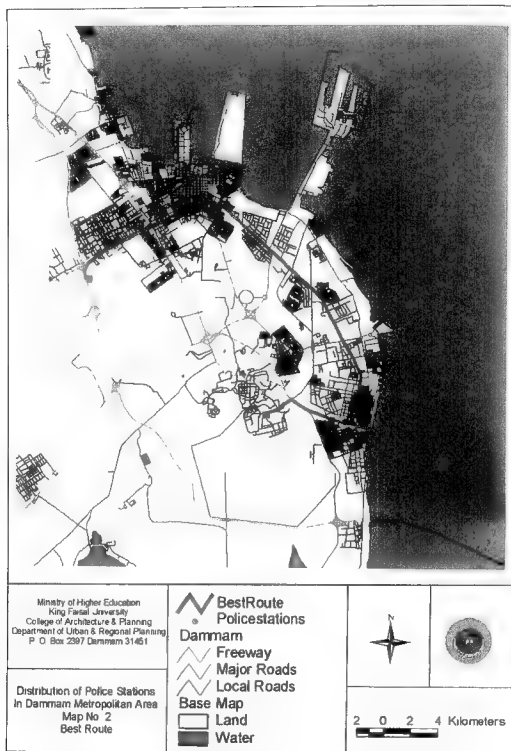
## المراجع الأجنبية:

- 1) Birkin, Mark, Graham Clarke, Martin Clarke, and Alan Wilson, (1997). Intelligent GIS: Location Decisions and Strategic Planning, John Wiley & Sons Inc., New York, New York.

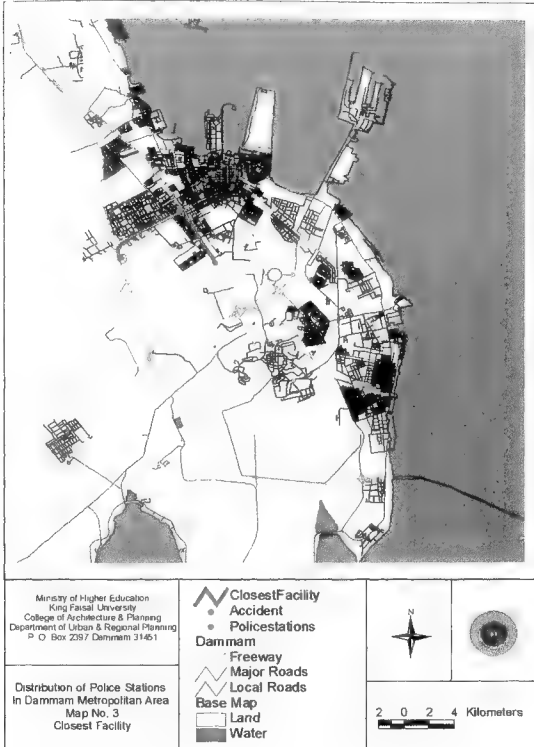
- 2) Charles, Manuel, 1990. "GIS-Applications in the Phoenix Fire Departments," URISA, Vol. 1, pp. 96-99.
- 3) Environmental Systems Research Institute (ESRI), 1997. Understanding GIS: The ARC/INFO Method, John Wiley & Sons, Inc., New York, New York.
- 4) Environmental Systems Research Institute (ESRI), 1996. Introduction to ArcView GIS, Redlands, California, USA.
- 5) Environmental Systems Research Institute (ESRI), 1996. ArcView Network Analyst, Redlands, California, USA.
- 6) King, Leslie J., 1984. Central Place Theory, SAGE Publications, Beverly Hills, California, USA.
- 7) Mauney, Thad, Jim McLnerney, and Doug Richardson, 1994. "GPS/GIS Support of Emergency Response & Recovery," URISA, Vol., II, p. 1525.
- 8) Patti, Raven, 1994. "Emergency Response Management System," URISA, Vol., II, p. 1531.
- 9) Wachnian, John S. 1992. "An Emergency Service (E911) Dispatching System with Integrated Mapping on a Low Cost PC/LAN Application," URISA, Vol., I, pp. 188-199.



خارطة رقم ١ - خارطة الأساس



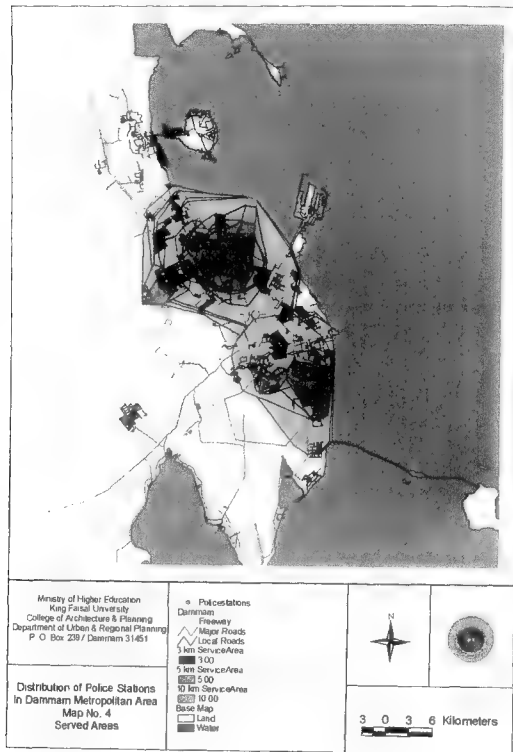
خارطة رقم ٢ - لتصور الطرق



خارطة رقم ٣ - اقرب موقع خدمة



استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتوزيع مواقع مراكز الأمن العام في حاضرة الدمام



خارطة رقم ٤ - المناطق المخدومة



---

---

**ثانياً: تقارير اللقاءات العلمية وعرض الكتب**

---

---



## تقرير عن

مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي "الأمن مسؤولية الجميع"  
الذي عقد بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية  
الرياض (١٤٢٢/٧/٩-٢٤هـ) الموافق (٢٤-٢٦/٩/٢٠٠١م)

---

الدكتور/ فيصل بن عبدالعزيز اليوسف

مدير قسم البحوث - مركز البحوث والدراسات

كلية الملك فهد الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية

---



نظمت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي "الأمن مسئولية الجميع"، وهو المؤتمر العلمي الثالث من نوعه الذي تنظمه الأكاديمية ترجمة للشعار الذي طرحه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز - يحفظه الله - ( الأمن مسئولية الجميع) الذي نظمت الأكاديمية في إطاره مؤتمري " التعليم والأمن في الوطن العربي " عام (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، و " العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي " عام ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

وتبدو أهمية هذا المؤتمر من خلال تلازم العلاقة بين التنمية والأمن في المجتمعات الإنسانية كافة ، فلا تنمية بلا أمن، ولا أمن بلا تنمية، وبات وجود أي منهما بمثابة شرطاً لازماً لوجود الآخر. وقد تناول المؤتمر بالبحث المتعمق العلاقة المتبادلة بين التنمية والأمن، وكيفية الاستفادة من التنمية في استتباب الأمن وصيانتها، والاستفادة من الأمن في خدمة التنمية.

وكان أبرز ما أكد عليه هذا المؤتمر هو حقيقة أن الأمن هو المناخ الذي يسمح لمسيرة التنمية بالتطور والاستمرار المطرد، كما أكد أيضاً على أن الأمن هو نهاية لا يمكن بلوغها دون تحقيق تطور ملائم في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتقي بالحياة الإنسانية إلى مستوى كريم، وتلبي الاحتياجات المادية والمعنوية لمختلف فئات المجتمع.

وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة الرياض في رحاب أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية خلال الفترة من ٧-٩/٧/١٤٢٢هـ الموافق ٢٤-٢٦/٩/٢٠٠١م.

### الدول المشاركة في المؤتمر

شارك في المؤتمر وفود تمثل أربع عشرة دولة عربية هي : المملكة الأردنية الهاشمية، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية.

### موضوعات المؤتمر

تناول المؤتمر أربعة موضوعات رئيسة هي:

الموضوع الأول :- الأمن والتنمية : المفهوم والأبعاد.

- التفسيرات النظرية للأمن والتنمية.

- أبعاد العلاقة بين الأمن والتنمية.

الموضوع الثاني :- واقع التنمية والأمن (تجارب وطنية).

- التنمية الاجتماعية والأمن.

- التنمية الاقتصادية والأمن.

- التنمية الثقافية والأمن.

- التنمية الصحية والأمن.

- التنمية الزراعية والأمن.

الموضوع الثالث :- الإسهامات المتبادلة بين الأمن والتنمية في الوطن العربي.

- مؤشرات الأمن والتنمية.

- إسهامات التنمية في الأمن العربية.



- إسهامات الأمن في التنمية العربية الشاملة.
- الموضوع الرابع: دور المنظمات العربية والدولية في التنمية والأمن في المجتمع العربي
- دور المنظمات العربية والدولية في التنمية وتطوير الحياة الاجتماعية.
- دور المنظمات العربية والدولية في التنمية المستدامة.

### أعمال المؤتمر

بدأت أعمال المؤتمر في الساعة العاشرة والرابع من صباح يوم الإثنين ١٤٢٢/٧/٧ هـ الموافق ٢٤/٩/٢٠١٩م. بآيات من القرآن الكريم، ثم ألقى رئيس الأكاديمية الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز بن صقر الغامدي كلمة رحب فيها بالمشاركين، وعدّ المؤتمر مفخرة للأكاديمية التي يقوم عليها أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب، ويشرف عليها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ورئيس مجلس الأكاديمية، وقال:- إن هذه المؤتمر يأتي استجابة لما نادى به سمو وزير الداخلية بأن الأمن مسئولية الجميع. بعدها ألقى عميد مركز الدراسات والبحوث الدكتور ذياب البدانية كلمة المركز، ثم ألقى الدكتور علي بن حسن الشرفي كلمة نيابة عن المشاركين اختتمت بعدها الجلسة الافتتاحية.

ثم بدأت بعد ذلك - وعلى مدى ثلاثة أيام- فعاليات المؤتمر من خلال سبع جلسات صباحية ومسائية تناولت موضوعات الندوة، قدم المشاركون خلالها ملخصات للبحوث وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر في كل جلسة. وقد بلغ عدد البحوث التي قدمت للمؤتمر واحداً وثلاثين بحثاً. وفيما يلي عرض موجز للبحوث التي قدمت وفقاً لموضوعات المؤتمر ووفقاً للترتيب الزمني للجلسات.

## الموضوع الأول: الأمن والتنمية : المفهوم والأبعاد

وقد قدم حول هذا الموضوع سبعة بحوث.

### البحث الأول : التحولات في نظريات التنمية

للدكتور : علي بن عبدالرحمن الرومي

استعرض الباحث في ورقته التحولات النظرية في نظريات التنمية. والورقة يمكن اعتبارها محاولة أولية لفهم النظرية التنموية، وما حدث من تحول فيها، إضافة لنقد الإطار العام الذي يحكم تلك النظريات ويحكم ما يحدث فيها من تغير وتحول. والورقة تطرح مفهوم التنمية وما لحق به من تطور، يلي ذلك عرض لنظريات التنمية بدءاً بمنظور التحديث، ثم منظور التبعية، فنظرية الدولة التنموية، وأخيراً نظرية النظام العالمي، وتنتهي الورقة بعرض لإشكالية التنمية التي لازمتها ولم تستطع الانفكاك عنها، وضمن ذلك التساؤل عن البديل في ظل تجدد النماذج التقليدية.

### البحث الثاني : الأمن القانوني الجنائي "المفهوم والأسس"

للدكتور/ عادل بن علي المانع

قسم الباحث الدراسة إلى قسمين:

الأول: يتعلق بهيكلية السياسة العقابية للأمن الجنائي.

الثاني: يتعلق بتفعيل السياسة العقابية للأمن الجنائي.

ويستعرض الباحث الملامح الرئيسية المكونة للأمن القانوني الجنائي في المجتمع، والتي تمت من خلال دراسة كيفية توظيف فكرتي الردع والجبر بالتسليم بضرورة الموازنة بين أطراف ثلاثة هم : المجتمع، والجاني، والمجني عليه، ويخلص إلى أن الدور

الذي يقوم به كل منهم يحتاج إلى تجديد أو تطوير. وفي الختام يقرر الباحث نتائج الدراسة على النحو التالي :

- ١- إن التشريعات العربية تتميز بطابع الثبات وعدم مراقبة المستجدات القانونية.
- ٢- إن النظرة إلى ضرورة تأهيل الجاني تحتاج إلى فهم أكبر لمعنى التأهيل الذي يحتاج لدعم مادي واجتماعي لم يتوافر بعد في التشريعات العربية.
- ٣- إن إبعاد الجاني عن السياسة العقابية يخلق فجوة أمنية في المجتمع، ولذا يرى الباحث أن يعطى دور أكبر في الدعوى الجزائية ومرحلة تنفيذ العقوبة.

#### البحث الثالث : الأمن والتنمية : المفهوم والأبعاد في ضوء الكتاب والسنة

للدكتور / سند بن لافي الشامي

قام الباحث بتعريف المفاهيم التي تحدث عنها في بحثه، كالتنمية والأمن، وأبعاد العلاقة بينهما، وبيّن أن الإسلام قد أرسى قواعد التنمية الشاملة على أربعة أمور هي: العدل، السلم، العلم، العمل مؤكداً أن الإسلام جاء بأكمل منهج يكفل تحقيق الأمن في الدنيا والآخرة، ويحافظ على ضرورات التنمية، بل إن الأمن بمفهومه الشامل مقصد من مقاصد الشريعة وفي الختام أوصى الباحث بأن تعود الأمة الإسلامية إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأن تطبق شرع الله في كل جوانب الحياة ومنها: تطبيق الحدود التي هي صمام الأمان لحفظ مكتسبات الأمن والتنمية.

#### البحث الرابع : الأمن القومي العربي ( الواقع ورؤية مستقبلية )

للدكتور / أحمد إسماعيل راشد

قسم الباحث هذه الورقة إلى جزأين: تناول في الجزء الأول تعريف مفهوم الأمن القومي بشكل عام والأمن القومي العربي بشكل خاص؛ موضحاً عدم شمولية مفهوم

الامن القومي عند الباحثين العرب بسبب اقتباس هذا المفهوم من المفاهيم الغربية. وقد تناول الباحث كل الأبعاد المباشرة وذات العلاقة بمسألة الأمن القومي، مثل البعد العسكري الدفاعي، والبعد الاقتصادي والاجتماعي، والبعد الحضاري والثقافي.

أما الجزء الثاني فقد استعرض فيه الواقع العربي المعاصر، وتناول في هذا الإطار التجزئة السياسية التي يعاني منها الوطن العربي، والصراع العربي الإسرائيلي، والقدرة الاقتصادية العربية، خاصة في مجال التنمية الصناعية، وفي مجال التبادل التجاري العربي، كما استعرض حالة الأمن الغذائي العربي، ومشكلة البطالة والفقر وأسبابها، ومهددات الأمن المائي في الوطن العربي. وأخيراً ناقش مشكلة القوميات، والطائفية، والمذهبية في الوطن العربي. وفي ختام الورقة استعرض الباحث نماذج واقعية للتعاون العربي المشترك في المجالات المالية والصناعية، ومجالات النقل والمواصلات، والربط الكهربائي.

#### البحث الخامس : التداخل بين التنمية والأمن وتأثرهما بالتطرف

للدكتور/ فتحي سالم أبو زخار

تناولت الورقة مناقشة العلاقة بين التنمية والأمن وتأثير التطرف فيهما، وذلك من خلال تعريف مصطلح التنمية، ومصطلح الأمن كل على حده، وبيان شكل العلاقة القائمة بين التنمية والأمن. كما استعرض في هذا الإطار مدى التداخل بين التنمية والأمن. واعتبر الباحث أن أخطر ما يهدد أمن المجتمع هو وجود متطرفين داخله، كما أوضح أنه - بغض النظر عن الأيدولوجية التي يتبناها التطرف أو ينطلق منها - ستتشكل مجموعة من البشر الذين سيكونون خطراً على التنمية، فمن يقع في شباك التطرف سيتشكل بطريقة يكون فيها أحد اثنين : إما أن يكون عدوانياً يؤمن بالتخريب وحمل السلاح ومجابهة المجتمع ومؤسساته، أو ينكفي على نفسه ويبقى عالة على

المجتمع. وسوف تكون الحالة الأولى المعول الذي يهدم التنمية، بينما ستكون الحالة الثانية تقاعسا عن المشاركة في التنمية.

البحث السادس/ أبعاد العلاقة بين الأمن والتنمية العمرانية نموذج العشوائيات السكنية

أ.د. محمد علي بهجت الفاضلي

بدأ الباحث ورقته بمقدمة تحدث فيها عن أهمية السكن، وأنه أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان، وأن من أكثر مشكلات الإسكان أن السكان في العالم يتوزعون بطريقة غير منتظمة، ثم تكلم عن ظهور العشوائيات السكنية وأنماطها، مبيناً أن العشوائيات السكنية هي نتيجة مباشرة لعدم التوازن بين السكان والمساكن اللازمة لهم. وقد أشار الباحث إلى أن هذه المشكلة نجمت عن عوامل أساسية أهمها ما يلي:

١- تضاعف معدل زيادة السكان.

٢- الهجرة الريفية الحضرية.

٣- التحضر وقرص العمل.

ثم استعرض الباحث حلول هذه المشكلة، موضحاً الحلول الحكومية التقليدية، وحلولاً حكومية أكثر نجاحاً، مبيناً تجارب بعض الدول العربية في هذا الشأن. وفي نهاية البحث تكلم الباحث عن دور الأمن في حل المشكلة من حيث الوقاية والعلاج.

البحث السابع : أبعاد العلاقة بين الأمن والتنمية

أ.د. علي حسن الشرقي

تناولت الورقة في بدايتها التأكيد على تلازم الأمن والتنمية، وأنهما أمران متعاضان متلازمان بحسب الأصل. وقد قام الباحث بتوزيع الدراسة على مسألتين: الأولى: محددات العلاقة بين الأمن والتنمية الاقتصادية.

الثانية: صور من الجرائم الخطيرة ذات التأثير المباشر على عمليات التنمية الاقتصادية. وقد أستهل الباحث الدراسة بتعريف الأمن والتنمية وبيان ميادين التنمية. ثم بدأ بالمسألة الأولى، فذكر أن للتنمية الاقتصادية جوانب متعددة أهمها : الجانب المالي، والجانب التجاري، والجانب الصناعي، والجانب الزراعي، والجانب البيئي، ثم استعرض الباحث بعض طرق قياس درجة الارتباط بين الأمن والتنمية الاقتصادية ومنها : أ) طرق قياس الحلقات المفرغة ب) طريق قياس العلاقة بين العوامل الاقتصادية والجريمة، واستعرض أثر الفقر على معدلات الجريمة، مبيناً أن كثيراً من الباحثين يرون أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والجريمة، تبدو في أمور ذكرها. ثم ذكر أثر الغنى على معدلات الجريمة، مبيناً بعض الجرائم التي قد يكون الغنى سبباً فيها. كما تحدث الباحث عن أثر التقلبات الاقتصادية على التصرفات من خلال مظهرين من مظاهر التقلبات الاقتصادية هما : تقلبات الأسعار، وتقلبات الدخل.

أما المسألة الثانية فقد استعرض الباحث فيها صوراً من الجرائم الخطيرة ذات التأثير المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية فذكر أهم تلك الجرائم، وهي جرائم الحراية، وجرائم التهرب الضريبي، وجرائم التأثير على البيئة، مبيناً أهم الآثار التي تحدثها هذه الجرائم على التنمية الاقتصادية.

## الموضوع الثاني : واقع التنمية والأمن (تجارب وطنية)

وقد قدمت حول هذا الموضوع سبعة بحوث على النحو التالي.

### البحث الأول : الحرب والتنمية "دراسة لحالة السودان"

أ.د. حاتم با بكر هلاوي

بدأ الباحث ورقته بالكلام عن علاقة الحرب بالتنمية بتوجيه سؤال مضمونه: هل كانت الحرب هي السبب في التخلف التنموي، أم هل التخلف التنموي هو الذي يقود للحرب بواسطة الفئات المتضررة؟. وقد بين الباحث الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية، لدرجة أنه لا يمكن تصور وجود مجتمع آمن بلا تنمية، أو وجود مجتمع نام يفقد للأمن، وللتدليل على علاقة الأمن بالتنمية تناول الباحث في ورقته أثر الحرب في جنوب السودان على التنمية فيه وفي السودان قاطبة، على افتراض أن التهديدات العسكرية والصراعات قد كان لهما دور سلبي في تحقيق الأمن للمواطنين، حتى مع توافر الموارد الطبيعية في البلد.

وقد عرف الباحث الأمن الشامل، وبين مفهوم التنمية، ثم تكلم عن معوقات التنمية، مبيناً أن بعضها ثقافي، وبعضها اجتماعي وسياسي، بجانب المعوقات الاقتصادية والإدارية. ثم تحدث عن الحرب والتنمية، مع التركيز على تأثير الحرب في الإقليم الجنوبي للسودان على التنمية، واختتم الورقة ببعض التوصيات.

### البحث الثاني : الجوانب الاقتصادية للجريمة

أ.د. نائل عبدالرحمن صالح

في هذه الورقة تحدث الباحث عن الجوانب الاقتصادية للجريمة، من خلال خمس نقاط رئيسة هي:

١- النظرة الاقتصادية للجريمة.

٢- النمو الاقتصادي وعلاقته بظاهرة الإجرام في المجتمع.

٣- الجريمة المنظمة بوصفها مشروعاً اقتصادياً استثمارياً.

٤- الأسباب الاقتصادية لاتساع دائرة الإجرام في المجتمع.

٥- الأسباب القانونية للإجرام الحديث.

وفي ختام البحث أشار الباحث إلى أن المجتمعات الإنسانية، وهي تحاول مكافحة الجريمة إنما تهدف إلى تحقيق الأمن بالمفهوم الشامل، ويتفق علماء التنمية على أن الأمن مطلب أساسي للانطلاق في التنمية، فإذا فقد الأمن بمفهومه الشامل تراجعت خطوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البحث الثالث : دور الثقافة في التنمية والأمن ما بعد العولمة

أ.د. حسن عبد الله العايد

تستعرض هذه الورقة بعض المفاهيم الرئيسة المتعلقة بالموضوع مثل: مفهوم الثقافة وناقش الاتجاهات المختلفة لتعريف الثقافة، ثم استعرض مفهوم التنمية وعلاقته بالثقافة. ثم تناول تعريف مفهوم الأمن، مستعرضاً عناصره الأساسية المتمثلة بالمعتقدات، واتباع نمط سلوكي حميد، والإحساس والشعور الوطني، والاستقرار السياسي، والأمن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. وبعد تعريفه لمفاهيم الثقافة والأمن والتنمية قام الباحث بتحليل الأبعاد المشتركة بين تلك المفاهيم من خلال مناقشة البعد الإنساني، والبعد الديني والبعد السياسي، والبعد الاجتماعي، والبعد التنموي، والبعد الثقافي، والبعد البيئي. تحدث الباحث بعد ذلك عن العولمة من الناحية الثقافية وعرفها بأنها سيادة ثقافة واحدة على جميع ثقافات الأمم الأخرى، مما يؤدي إلى صهر ثقافات هذه الأمم وتذويبها في ثقافة العولمة. كما تناول



الباحث في هذه الورقة موضوع الأمن الثقافي، مستعرضاً في هذا الإطار التحدي الثقافي الخارجي، وأثر العولمة على الثقافة الاستهلاكية، وأثر البعد الثقافي في التنمية. وأخيراً اعتبر الباحث أن الثقافة هي سر تقدم الأمة، وأن حالة الأمن العام في أي مجتمع هي انعكاس للرقى الثقافي والتقدم التنموي في المجالات الحياتية كافة.

#### البحث الرابع: الأمن وعلاقته بالتنمية في جنوب السودان

د. الأصم عبد الحافظ الأصم

تتناول هذه الورقة مقدمة وثلاثة محاور رئيسة وخلاصة، إذ يقوم هذا البحث بمحاولة لمناقشة العلاقة بين الأمن والتنمية في بعض مناطق الجنوب السوداني. ففي المحور الأول: استعرض الباحث موقع جنوب السودان جغرافياً، وما تميزت به هذه المنطقة من تضاريس، والأعراق التي تسكن جنوب السودان، والقبائل الرئيسية. وفي المحور الثاني: بين الباحث مسيرة التنمية والأمن من بداية اتصال الجنوب بالشمال السوداني وحتى الوقت الحاضر. وفي المحور الثالث: استعرض الباحث المشكلات التنموية والأمنية الراهنة، وأجملها في ثلاث عشرة مشكلة كل منها يمثل متغيراً تنموياً أو أمنياً أو أنه مزدوج. وختم البحث بخلاصة جاء فيها أن الأمن غير مستتب في معظم مناطق الجنوب، بسبب الحرب الدائرة هناك، فضلاً عن وجود مشكلات بيئية وحضرية ولوجستية بحتة، تجعل الدخول في مشروعات تنمية طموحة فيها غير ممكن، فالحرب أوقفت كل محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.

#### البحث الخامس: الأمن والتنمية في الوطن العربي: تنمية مستدامة أم تنمية آمنة

د. أحمد فراس العوران

حددت هذه الورقة مفهوم الأمن، ومفهوم التنمية، والعلاقة بينهما، والحاجة إلى

إعادة النظر في هذه المفاهيم، وردها إلى أصولها الثقافية، لا سيما وأن الأمة العربية والإسلامية لم تحقق نتائج مرضية في هذا الميدان (ميدان التنمية والأمن) بعد كل المحاولات التي قامت بها. وقد فصل الباحث في الحديث عن العلاقة بين الأمن والتنمية لا سيما أثر انعدام الأمن على التنمية. وقد بين من جهة أخرى أن ما يجب أن تسعى إليه أمتنا هو التنمية الآمنة التي تشير إلى الارتباط العضوي الوثيق بين القضيتين. ويخلص إلى أن الإشكالية الأساسية التي تعاني منها المسيرة التنموية العربية إنما هي قضايا ثقافية أولاً وأخيراً، وأن النموذج الغربي في التنمية لم يثبت قط نجاحه خارج حدوده الثقافية، وأن إصرار النموذج العربي على السير تبعاً للنموذج الغربي هو عبث لن يقودنا إلى التنمية والأمن الحقيقي.

#### البحث السادس: التنمية الاجتماعية والأمن

اللواء / محمد محمود درويش

تناول الكاتب موضوع التنمية الاجتماعية والأمن من خلال مناقشة عدة نقاط هي:

- ١- أبعاد التنمية الاجتماعية .
  - ٢- أهداف التنمية الاجتماعية.
  - ٣- صور المؤشرات الاجتماعية للتنمية ومشكلاتها.
  - ٤- تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للإنسان بتوفير الأمن والعدل والأمان الاجتماعي.
  - ٥- واقع التنمية الاجتماعية والأمن.
- وينتهي الباحث إلى وضع مجموعة من التوصيات التي تحقق للهدف.

## البحث السابع : مرتكزات التنمية الثقافية والأمن الشامل في الوطن العربي

أ.د. سليمان عثمان محمد

يهدف هذا البحث إلى بيان علاقة الارتباط المشتركة بين قضايا التنمية والثقافة، والأمن الشامل، ويعرض الباحث المفاهيم التي تساعد في وضوح معالجة البحث.

كما يعرض البحث موجّهات التنمية الثقافية في الوطن العربي، ومستخلص بحوث ودراسات، وندوات ومؤتمرات عربية، عالجت قضية الثقافة العربية من جوانب متعددة، لا تحتاج إلى مزيد بقدر ما تحتاج إلى تطبيق على واقع الثقافة والأمن الشامل في الوطن العربي، من منطلق أن الأمن مسئولية الجميع. وتميزت الدراسة بعرض (رؤية إسلامية) حول بعض المباحث، تنطلق من أن الإسلام دين الله القويم، ودين الحياة للناس كافة (فكراً وقيماً وتشريعاً وعملاً) وهو مصدر الثقافة العربية، كما أنه أهم مكونات الهوية الحضارية العربية. وتشمل خطة البحث المباحث التالية:

- (١) مفاهيم حول التنمية والثقافة والأمن. (٢) موجّهات التنمية الثقافية في الوطن العربي.
- (٣) مرتكزات تنمية الثقافة العربية. (٤) مرتكزات الأمن الشامل.

## الموضوع الثالث : الإسهامات المتبادلة بين الأمن والتنمية في الوطن العربي.

وقد قدم حول هذا الموضوع عشرة بحوث في جلستين نذكر منها ما يلي:

### البحث الأول : التنمية والأمن الغذائي من منظور إسلامي

د. كمال توفيق الحطاب

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة، وعلاقة هذا المفهوم بتحقيق الأمن والاستقرار بشكل عام، وتحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص. وتفترض هذه الدراسة أن تطبيق الإسلام سوف يحقق السلام والأمن في الجوانب

الحياتية كافة، كما أنه سوف يحق الاكتفاء الذاتي، ويوصل الفرد إلى حد الكفاية، وبالتالي يتحقق الأمن الغذائي في المجتمع.

وللوصول إلى هذا الهدف فقد ركزت الدراسة على اختيار مفهوم التنمية السائد في الأدب الاقتصادي وفقاً للمعايير الإسلامية من خلال التعرف على المعايير والضوابط الإسلامية للتنمية، وكذلك أوضحت الدراسة المفهوم الصحيح للأمن الغذائي من خلال التعرف على الضوابط الإسلامية للأمن الغذائي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية الحقيقية التي توصل إلى الأمن الحقيقي في المجالات كافة هي التنمية المنضبطة بأخلاقيات الإسلام وقيمه، المستمدة من الإيمان، والتي تركز على تكوين الإنسان وبنائه، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

#### البحث الثاني: التنمية الزراعية والأمن في المملكة العربية السعودية

##### د/ خلف بن سليمان النمري

يتكون البحث من ثلاثة فصول رئيسة عدا المقدمة والخاتمة، يتناول الفصل الأول من البحث مدخلاً نظرياً يشمل مبحثين، تكلم الباحث في المبحث الأول عن أهمية التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الزراعي، من خلال بيان مفهوم الأمن الزراعي، ثم بيان أهمية التنمية الزراعية من خلال الكلام عن الأهمية الشرعية والاقتصادية والعسكرية والغذائية والأمنية والحضارية والبيئية. وتكلم في المبحث الثاني عن المبادئ الشرعية اللازمة لاستمرار التنمية والأمن، ومنها الإيمان بالله، وشكره، والاستغفار والتوبة، وتحقيق عبادة الله، وحفظ المقاصد الشرعية، وتحقيق المصلحة الشرعية. أما الفصل الثاني فكان عن دور التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الزراعي بالمملكة العربية السعودية، استعرض الباحث في هذا الفصل مؤشرات تدل على الدور المهم للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول: تطور مساهمة الإنتاج الزراعي المختلفة في تحقيق الأمن الزراعي .  
المبحث الثاني: يختص باستعراض مؤشرات تطور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

أما الفصل الثالث فكان عن أجهزة الأمن الزراعي في المملكة العربية السعودية. وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول كان عن الأجهزة الأمنية الحكومية . وتناول في المبحث الثاني أجهزة أمن المنشآت الزراعية، فتحدث عن أهميتها وأنواعها، والخطار التي تؤثر على المنشآت الزراعية، وأهداف الأجهزة الأمنية الخاصة بالمشروعات الزراعية.

أما المبحث الثالث فكان عن الأمن الزراعي والتنمية مسؤولية الجميع. ومن ثم ختم الباحث البحث ببيان أهم التوصيات والنتائج.

### البحث الثالث : العلاقة بين التنمية والجريمة في الوطن العربي

د. ذياب موسى البداينة

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين التنمية والجريمة في الوطن العربي للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩م). وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات أولية تم جمعها من الدول العربية من خلال مكاتب الاتصال بوزارات الداخلية العربية، كما تم اعتماد بيانات التنمية عن الوطن العربي الصادرة عن البنك الدولي والمنشورة في كتاب مؤشرات التنمية في العالم ولسنوات متفرقة.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة سلبية بين مستوى التنمية البشرية (عال ، متوسط ، منخفض ). وغالبية أنماط الجرائم في الوطن العربي . كما تبين وجود علاقة إيجابية بين مستوى التنمية البشرية وجرائم المخدرات ، وجرائم السطو ، وجرائم سرقة السيارات . كما تبين وجود علاقة إيجابية بين الإقليم الجغرافي وأنماط

الجرائم جميعها. كما تبين وجود علاقة في غالبيتها سلبية بين كل من مؤشرات التنمية وأدلتها.

وقد استعرض الباحث من خلال البحث بعض الإحصائيات ، وعرض بعض التوصيات .

#### البحث الرابع : التنمية وعلاقتها بالجريمة

##### ١.د أكرم نشأة إبراهيم

تناول هذه الورقة استعراض مفهومي التنمية والأمن، والتحضر وعلاقته بالجريمة، وتوضح أنه مع أن عملية التحضر تعتبر من الظواهر الاجتماعية السليمة التي يصاحبها نمو وتحول في حياة الإنسان نحو الأفضل، فإنها لا تخلو من بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ينشأ عنها ارتفاع معدلات الجريمة. وقد لخصت الورقة تلك المشكلات بحركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ونشوء المدن الكبيرة واكتظاظها بالسكان. بالإضافة إلى استخدام الوسائل التقنية الحديثة وظهور أنواع جديدة من الجرائم. أما المبحث الثاني فقد خصص لمناقشة علاقة التصنيع بالجريمة، حيث أكد الباحث على أن عملية التصنيع نتيجة لارتباطها بالنمو الحضري، فإنها تفرز نفس المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يفرزها التحضر، إلى جانب مؤثرات أخرى تنفرد عملية التصنيع بإفرازها، مثل اتساع الفوارق بين الطبقات الناتج عن التنازع الناشئ عن تعارض مصالح العمال مع أصحاب العمل، والتي قد تدفع الطرفين إلى مخالفة القوانين والإخلال بمقومات الأمن، بالإضافة إلى أن اتساع عملية التداول الاقتصادي الناتج عن حركة التصنيع قد تؤدي - في كثير من الأحيان - إلى أزمات اقتصادية ينتج عنها انتشار البطالة والعوز، وهي من أقوى المؤثرات الاقتصادية المولدة للجريمة.

**البحث الخامس : توظيف العلم والتكنولوجيا لتحقيق التنمية والأمن في الوطن العربي**  
أ.د. نبيل موسى النجار

أكد الباحث في ورقته أن الرائد للتوجهات على الساحة العربية يمكنه أن يلحظ أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عمليات التنمية تتمثل في الترابط بين أقاليم الدولة نتيجة لتطور المواصلات وسرعتها، وسهولة الاتصالات وكفاءتها. والتوجه العام نحو تطبيق الاقتصاد الحر، وتحرير التجارة في ظل الاتفاقيات العالمية من الجات ومنظمة التجارة العالمية، ودعم التقدم والتطور التكنولوجي وتأثيراته المذهلة المتلاحقة على المجتمع، والاتجاه الأكيد نحو الاعتماد على العلم والتكنولوجيا لخلق الميزات، والقدرات التنافسية بين السلع، وتقديم الخدمات، واقتحام مجال المشروعات الكبرى التي تمكن من ملاحقة النمو السكاني المتزايد والاحتفاظ بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي المزدهر.

ويؤكد الباحث أن مستقبل بلادنا العربية -ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين- مرتبط إلى حد كبير بمقدار ما تحيط به منظومة العلم والتكنولوجيا من دعم ورعاية، وما نعبئها من موارد وإمكانات، بحيث يتم توظيفها بفاعلية في تحقيق غاياتنا الكبرى في التنمية المستدامة والأمن العربي الشامل، ويهيئ السبيل إلى الانتقال إلى مصاف الدول مرتفعة الأداء الاقتصادي.

**البحث السادس : التعليم العالي مدخل للتنمية والأمن القومي للدول المغاربية " رؤية واقعية وآفاق مستقبلية"**  
أ.د. العجيلي عصمان سرگز

أكد الباحث في ورقته أن التعليم العالي يعتبر جزءاً من النظام التعليمي في أي بلد. ولذا فإنه يقع على مؤسساته، ومراكزه البحثية مسؤولية توفير العنصر البشري وتأهيله لعبور فجوة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والوصول إلى معدلات مناسبة

من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تسهم \_ دون شك \_ في تعزيز أمنها .  
والسؤال الذي تتناوله الورقة هو أي نوع من التعليم العالي تريده الاقطار  
المغربية، وأي تنمية تسعى لتحقيقها ؟

وقد تناول الباحث من خلال ورقته الموضوعات التالية:

- ١- أهمية التعليم العالي للتنمية والأمن القومي.
- ٢- واقع التعليم العالي والتنمية في الاقطار المغربية.
- ٣- الملامح المستقبلية للتعليم العالي والتنمية والأمن.

البحث السابع : مكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والتنمية البديلة.

لواء د/ محمد فتحي عيد

قسم الباحث البحث إلى ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول مكافحة الزراعات غير  
المشروعة للمخدرات، والنباتات المنتجة للمخدرات، ومناطق زراعتها، وكيفية تحديد  
مواقع الزراعة، وكيفية التخطيط وتنفيذ الحملات الموجهة لضبطها، وبيان طرق القضاء  
على الزراعات غير المشروعة، وأخيراً التنمية البديلة لهذه المناطق. ويتناول المبحث الثاني:  
مكافحة التصنيع غير المشروع للمخدرات، والتشديد غير المشروع للمؤثرات العقلية،  
كما يتناول كيفية رصد أماكن الصنع، والتشديد وكيفية مكافحتها، والإجراءات الواجب  
اتخاذها لضبط المختبرات السرية لإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية.

ويتعرض المبحث الثالث للاستراتيجية العالمية لمكافحة المخدرات التي اعتمدتها  
الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية العشرين (يونيو ١٩٩٨م).  
وينتهي الباحث إلى أن مكافحة والتنمية وجهان لعملة واحدة، وأنه لا مكافحة بدون  
تنمية، ولا تنمية بدون مكافحة. ويوصى الباحث الدول الغنية بالخبرات والمال عربية  
كانت أم أجنبية ، والمنظمات ، والمؤسسات ، ورجال الأعمال بتقديم الدعم للدول العربية



التي توجد بها زراعات غير مشروعة للمخدرات، مساهمة منها في إبادة هذه الزراعات.

### الموضوع الرابع: دور المنظمات العربية والدولية في التنمية والأمن في المجتمع العربي

وقد قدم حول هذا الموضوع سبعة بحوث في جلستين نذكر منها:

#### البحث الأول : المنظمات الدولية ودورها في التنمية والأمن في الوطن العربي

د. محمد محمود الصقور

يعرض الباحث في ورقته لمنظمات الأمم المتحدة بصفتها أوسع وأكبر المنظمات، وهي تشمل مجموعة من المنظمات منها : اليونيسيف، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مكتب مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج الغذاء العالمي اليونسكو، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،.....إلخ، وقد بدأ الباحث ورقته بعرض للأمم المتحدة وجهودها وكالاتها، ثم تكلم عن المنحى الجديد في أعمال المنظمات الدولية، وتطرق لبرامج التصحيح الهيكلي والدور الأكبر في التنمية والأمن، مقدماً بعض المقترحات والتوصيات في هذا الشأن.

#### البحث الثاني: دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة

د. عبد العزيز بن عبد الله السنبلي

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، وهو التربية المستدامة، الذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر، الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته، حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولة وتأثيراتها السلبية. وقد سلط الباحث الضوء في بحثه على قضية التنمية ومفاهيمها المتعددة، خاصة

مفاهيم التنمية، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية المستدامة، هذه المفاهيم الثلاثة المتداولة والتي يتم الخلط بينها في الغالب وإيضاح العلاقة بينها.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي في مناقشة الأسئلة المنبثقة عن مشكلتها، وذلك بتوظيف أدبيات التنمية المتعلقة بأسئلة الدراسة، والاستفادة منها في الإجابة على تلك الأسئلة. وقد قسم الباحث خطة سير الدراسة إلى قسمين:

القسم الأول: التعرف على مفاهيم وأسس ومقومات ومبادئ التنمية المستدامة، والتنمية البشرية المستدامة وبيان العلاقات بينها.

القسم الثاني: التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات العربية في التنمية المستدامة ويعرض الباحث من خلال البحث بعض المقترحات والتوصيات التي تحقق الهدف.

### البحث الثالث: دور المنظمات الدولية في التنمية المستدامة

عقيد، د/ محسن عبد الحميد أفكيرين

تناولت الورقة العلاقة بين التنمية بجوانبها المختلفة ومشكلات البيئة، فمشكلات البيئة في الدول النامية تعني أساساً الفقر وسوء التغذية، ومن ثم فإن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى لمشكلات التنمية في تلك الدول. واستعرض الباحث في المبحث الثاني الحق في البيئة. فالبيئة السليمة والمتوازنة والملائمة هي من اللوازم الضرورية لحياة الإنسان وكرامته، بل هي حق من حقوقه الأساسية التي ينبغي تمكينه منها، والتمتع بها والدفاع عنها. وخصص الباحث المبحث الثالث لدور المنظمات الدولية لحماية البيئة، وهذا يتطلب دراسة بحوث ودراسات وتجارب تكلف نفقات كثيرة، ويصعب على دولة بمفردها القيام بها، وكذلك فإن الخبرة العلمية والفنية والتقنية اللازمة لتحقيق مثل هذه الحماية لا تتوافر لكثير من الدول، خاصة دول العالم الثالث، من أجل تقييم الأثر

البيئي للمشكلات. وتحدث عن دور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ودور كل منها بالتفصيل.

#### البحث الرابع : المنظمات العربية التنموية ودورها في تحسين نوعية الحياة

د. زهير عثمان حطاب

أشار الباحث في ورقته إلى أن البشرية قد حققت تقدماً مذهلاً على الصعيد العلمي والتقني، ولكن هذا التقدم التكنولوجي يقابل بفشل واضح في إيجاد الحلول الناجعة للآزمات الاجتماعية، والنتيجة تكون العجز عن توفير التوازن بين ما تحرزه البشرية من تقدم في المجالات العلمية والتكنولوجية، وعجز في المجالات الإنسانية. من هنا كان الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية، وبالأدوار التي يمكن أن تقوم بها في هذا المجال. ومع أن الباحث يشير إلى تجدد وقدم مثل هذه المنظمات في الوطن العربي، لكنها في النهاية لا تستطيع إنجاز الكثير بالنظر لضعف إمكاناتها، وللعلقة مع المنظمات الرسمية، كما أن هذه المنظمات تعمل في ظل مفاهيم الإحسان التي تترجم إلى برامج خدمات تلبى حاجات لا تغير من ظروف حياة المستفيدين منها كثيراً ولا تحسن معيشتهم.

وقد عرضت هذه الورقة إلى أهم النشاطات، والمؤتمرات الدولية التي اهتمت بهذا الموضوع، كما حددت في النهاية ولخصت الأدوار المطلوب تفعيلها حتى تستطيع هذه المنظمات تحقيق أهدافها.

#### البحث الخامس: دور المنظمات الأهلية والعربية والدولية في التنمية والأمن العربيين

أ.د/ الهادي محمد الوحيشي

أكد الباحث في ورقته أنه نظراً لما تمثله التنظيمات الأهلية في المجالات الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية والإنسانية عموماً فقد تزايد الاهتمام -على مستويات عدة، وبمضامين مختلفة- بموضوع التنظيمات الأهلية، مما أدى لانتشارها في الوطن العربي بصورة لافتة للنظر إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن هذه التنظيمات تبلغ خمساً وعشرين ألف منظمة في الدول العربية، تضم عدداً كبيراً من المنتسبين إليها. وقد طرح الباحث من خلال ورقته بعض الأفكار التي وصل إليها من خلال تعامله مع بعض التنظيمات الأهلية والمهتمين بها خلال النقاط التالية.

١- المنظمات الأهلية ودورها في التنمية.

٢- مجالات وأبعاد التنمية لدى المنظمات الأهلية.

٣- مجالات وأبعاد المشاركة في العلاقات الدولية.

البحث السادس: مدخل سبل المعيشة المستدامة وعلاقته بتحقيق الأمن بالمجتمع المحلي.  
أ.د رشاد أحمد عبداللطيف

تناول الباحث في ورقته برامج التنمية المستدامة، مؤكداً أنها تستهدف الارتقاء بالمجتمع من خلال تحديد نماذج السلوك الملائمة، والأسس التي يعتمد عليها عند اختياره لأفراد المجتمع، أو جماعات معينة مسؤولة عن تحقيق برامج التنمية، وذلك من خلال الإلمام بالبدائل أو الاختيارات المتاحة للتنمية ونتائجها، والإلمام بالوسائل الإعلامية المناسبة للتعامل مع المجتمع، وتعرفه بأسس برامج التنمية المستدامة، وعلاقتها بتحقيق الاستقرار للمجتمع.

وقد أشار الباحث في بداية بحثه إلى ضرورة التنمية والمفاهيم المرتبطة بها، ثم عرض لأهمية التنمية المستدامة من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها بإحدى المجتمعات المحلية غير المخططة، كما تضمن البحث دراسة لأبعاد التخلف، وضرورة التنمية والمناهج المرتبطة بها، ومعرفة المقصود بسبل المعيشة المستدامة، وعلاقته بالأمن،

والإجراءات المنهجية للبحث، وأهم النتائج، وتحليل متغيرات الدراسة، ووضع خطة العمل، وأيضاً دراسة سبل المعيشة المستدامة، ومواجهة المشكلات التي تؤثر على الأمن بالمجتمع المحلي.

### **التقرير الختامي والتوصيات**

في ختام المؤتمر تمت تلاوة التقرير الختامي للمؤتمر والتوصيات. وقد انتهى المؤتمر إلى وضع التوصيات التالية:

- ١- دعوة كافة المؤسسات العلمية الرسمية والخاصة والأهلية ومراكز البحوث والباحثين العرب إلى توثيق ربط الأمن والتنمية بالقيم والمثل العليا المستمدة من العقيدة الإسلامية والتراث العربي والإسلامي لإعطاء التنمية أبعاداً إنسانية أرحب .
- ٢- دعوة الجامعات والهيئات العلمية والأكاديميات العربية- ومن بينها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية- إلى تنظيم عدد من الندوات واللقاءات العلمية لدراسة علاقة التنمية بالأمن بشكل تخصصي (كالتربية، والتعليم، والتدريب، ومستوى الحياة والبيئة، والصحة والجريمة وغيرها).
- ٣- دعوة المنظمات والهيئات العربية المعنية إلى رسم المزيد من السياسات والاستراتيجيات العربية التنموية الكفيلة بتحقيق التعاون المشترك بين الدول العربية في شتى المجالات في ظل تنمية شاملة ومتكاملة.
- ٤- القيام بدراسات علمية دقيقة للأثار البيئية الاجتماعية لمختلف مشاريع التنمية الاقتصادية قبل البدء بتنفيذها، حفاظاً على مستوى ونوعية

- الحياة على نحو يدعم الأمن ويحفظ حق الإنسان في حياة سليمة.
- ٥- الاستفادة من القوى البشرية العربية، وتسهيل انتقالها بين الدول العربية، مما يدعم الأمن العربي.
- ٦- الطلب من أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية نشر أعمال المؤتمر تعميماً للفائدة.
- ٧- الدعوة إلى المزيد من الاهتمام بعنصر الثقافة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع، باعتبارهما من مكونات الأمن والتنمية؛ وصولاً إلى تكامل الأداء الفاعل بين الأمن والتنمية والثقافة في المجتمع العربي .

**عرض كتاب**  
**(حقوق الانسان في الاسلام)**  
**تأليف الدكتور: عبد اللطيف بن سعيد الغامدي**

---

**الدكتور/ صالح بن عبدالله الشثري**  
**عضو هيئة التدريس بكلية الملك خالد العسكرية**  
**الرياض - المملكة العربية السعودية**

---





## هذا الكتاب:

الكتاب الذي نستعرض صفحاته، ونتأمل فصوله كتاب له أهمية خاصة، نظراً لأهمية الموضوع الذي يتناوله، فهو الموضوع القديم المتجدد، موضوع حقوق الإنسان. ومما يزيد في أهميته ما يحمله من قيمة علمية من حيث التأصيل الشرعي. لقد أصبح الإسلام في قفص الاتهام من في هذا الزمن، إنذيتهم زوراً وبهتاناً بعدم العناية بحقوق الإنسان، وتأصيل تلك الحقوق، وباتهام فاضح للمجتمع الإسلامي بانتهاك حقوق الإنسان. وللأسف تزداد الحملة شراسة يوماً بعد يوم، مما يتطلب وقفة صادقة تجاه هذه الحملة الخطيرة.

وهذا الكتاب جاء ليبين أن الإسلام - ومنذ أربعة عشر قرناً - جاء ليقرر جبهة أن للإنسان حقوقاً ينبغي أن تراعى، كما أن عليه واجبات ينبغي أن تؤدي. لقد قرر الإسلام حق الحياة، وحق الكرامة، وحق التفكير، وحق الدين والاعتقاد، وحق التعبير، وحق التعلم وحق التملك، وحق الكفاية من العيش، وحق الأمن من الخوف لكل إنسان أيّاً كان من دون تمييز أو تحديد.

وهذا الكتاب القيم يبين هذه الحقيقة، ويوضح معالم هذه القضية التي تتجدد كل فترة من الزمن، وهو كتاب وفق المؤلف فيه، وحرى بكل باحث عن الحقيقة عن هذا الموضوع أن يطلع عليه، ليجد فيه بغيته.

## مفردات الكتاب

الكتاب من تأليف الدكتور عبد اللطيف بن سعيد الغامدي، عضو هيئة التدريس بقسم العلوم الشرعية في كلية الملك فهد الأمنية، وقد صدر عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية عام: ١٤٢١هـ ويقع الكتاب في ٢٩٢ صفحة، مقاس ٢٤×١٧، وجاء في أربعة فصول بعد التقديم والمقدمة.

الفصل الأول: الإنسان ونظرية الحق.

الفصل الثاني: أسس حقوق الإنسان في الإسلام.

الفصل الثالث: حقوق الإنسان في الإسلام.

الفصل الرابع: حقوق بعض الأشخاص بحكم وضعيتهم.

هذه هي الفصول الأربعة، وتحت كل فصل مفردات جزئية، أحكم المؤلف تفاصيلها، ثم ختم المؤلف كتابه بخاتمة بين فيها أهم النتائج التي توصل إليها، ثم ذكر المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

وسم الكتاب بتقديم معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، الذي تحدث عن الهجوم الإعلامي على العالم الإسلام ممثلاً في منظمات حقوق الإنسان، تلك المنظمات التي لم تقف من الإسلام وقفة عادلة، ثم بيّن أن حقوق الإسلام تعتمد على أمرين مهمين هما، الحرية والعدالة، واستدل بآيات كثيرة تحت على العدل وتحرم الظلم، كما بين أن الحرية المطلقة التي لا يحكمها شرع ولا قانون لا توجد في أي دولة ولا في أي شريعة، ولأجل ذلك أعطى الإسلام الناس حريتهم في حدود في القول والفعل، وحرّم عليهم الغيبة والنميمة، والبهتان وقول الزور، والقذف والاستهزاء.

ووقف عند أمرين مهمين أحدهما: أن العباد خلق الله، وهو أعلم بما خلق وبما يحقّق العدل بينهم، فهو أرحم الراحمين وأحكم الحاكمين، وهو أعلم بما يصلح العباد في معاشهم ومعادهم. فالكون ملكه، والعباد خلقه، فكيف يريد منا هؤلاء الجاهلون أن نتخلّى عن شرع ربنا وخالقنا إلى قوانينهم الوضعية. الآخر: أن هذه المنظمات وأشباهها لا تعرف من صور الظلم إلا ظلم العباد، ولا من الحقوق إلا حقاً واحداً، بينما يراد بالظلم في الإسلام ثلاثة أجناس هي: الشرك -وهو أعظمها-، وظلم العباد،

وظلم الإنسان نفسه، ويقابل هذه الثلاثة المحرمة ثلاثة واجبة، أُولها: حق الله على العباد، والثاني حق الإنسان على نفسه، والثالث حق حقوق العباد.

أما المؤلف -الدكتور عبد اللطيف الغامدي- فقد قدّم لكتابه بمقدمة مختصرة مفيدة، أكد فيها على أن كتاب الله تعالى حوى الأفكار الأساسية المهمة، وترك تفاصيلها وممارستها وتطبيقاتها للأمة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، فاهتم بالكليات، وفتح المجال لعقول علماء الإسلام.

ثم قال: (لا مرأى في أن الإسلام قد أصل لحقوق الإنسان انطلاقاً من احترام الذات البشرية وتكريمها، برهان ذلك قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (الاسراء: من الآية ٧٠)، وهو بذلك قد حاز قصب السبق على غيره من الأديان الأخرى، وحتى القوانين الوضعية).

كما أكد على أن تأسيس حقوق الإنسان على الدين فيه تأمين لها وصيانة لتلك الحقوق، لأن الوازع الديني أقوى على الردع، لأنه ينبع من داخل الفرد، وليس من خارجه، وختم بما بدأ به وهو التأكيد على أن القرآن الكريم أعرض عن التفاصيل واهتم بالكليات، وفتح المجال للعقل حتى يجتهد، وبين أن هذه حكمة إلهية ليتمكن الإنسان من اكتشاف هذه الحقوق وفق مقاصد الشريعة الإسلامية المطهرة، وأوضح أنه اعتمد في دراسته على مصادر متنوعة أبرزها وأهمها كتب التفسير والحديث، فهما المعين الذي لا ينضب.

الفصل الأول: تحدث المؤلف في هذا الفصل عن الإنسان ونظرية الحق، فعرض لجملة من الموضوعات، فتحدث أولاً عن الإنسان (خلقه، وماهيته، وطبيعته، والغاية من وجوده)، وبين أن الإنسان مادة وروح، وأن الإسلام وازن بينهما حتى لا يطغى جانب على جانب، فجمع بين مطالب الروح والجسد، فلا إفراط ولا تفريط، فهو المنهج الوسط

الذي ارتضاه الإسلام. والإنسان هو الكائن الذي اختصه الله بالوعي، فهو قيمة الكائنات التي تعيش على الأرض، ولذلك استخلفه الله فيها (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) (التين: ٤)، وكلفه بحمل الأمانة، وهذا هو المعنى الشامل للعبادة، فعمارة الأرض إذا قصد بها وجه الله عبادة، والسعي في الأرض ابتغاء وجه الله عبادة، ولذلك كانت قصة خلق الإنسان واستخلافه في الأرض أصلاً من أصول الاعتقاد في الإسلام، لأنها تهدي لعبادة الله وحده.

بعد ذلك تحدث المؤلف عن نظرية الحق، وقدم لها نبذة تاريخية عن حقوق الإنسان عبر التاريخ، فأوضح أن للرسالات السماوية التي نزلت على أنبياء الله ورسله أثر كبير وتأثيراً مباشراً في البشر. فالدعوة كانت دعوة الانبياء قاطبة، ولذلك جاءت دعوة الإسلام لتقرر هذا المعنى، وتكمل رسالة الرسل جميعاً، فجاء هذا الدين العظيم، فأسس لهذه الحقوق، وأعطى الإنسان مكانته السامية بين المخلوقات في أحسن بيان، وأجمل صورة. ومصدّقاً لذلك نرى أن البشرية -عبر تاريخها- بقدر إيمانها تملو الإنسانية وتزكو، وتعرف حقوقها، وبقدر كفرها وبعدها عن الرسالة تترتد إلى حيوانيتها ووحشيتها. ومن يتأمل الميراث الحديث لحقوق الإنسان يلحظ أنه ليس جهداً بشرياً محضاً، ففي الرسالات السماوية تأثير لا يمكن لعقل أن يجهله.

ووقف المؤلف وقفة عند حقوق الإنسان في الدساتير والمواثيق الدولية، وبين أن الإسلام لما أصل الحقوق وربط الإنسان بوحدة النشأة والعقيدة، ومبدأ الاستخلاف في الأرض، طبق هذا التأصيل على واقع الحياة، وهذه هي الثمرة، فليست شعارات ترفع كالذي نراه في كثير من المواثيق والدساتير والقوانين الوضعية. وقد ذكر المؤلف من الوثائق الدستورية: العهد الأعظم في القرن الثالث عشر الميلادي، ووثيقة الحقوق في القرن السابع عشر، وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر،

وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا. وذكر من الوثائق الدولية لحقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م، العهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العهد الأوروبي لحماية حقوق الإنسان ١٩٥٠م، لجنة إقليمية عربية دائمة، بالجامعة العربية ١٩٦٨م، البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام ١٩٨٠/١٩٨١م.

أما نظرية الحق في الفقه الإسلامي فقد أوضح المؤلف أن كلمة الحق إطلاقات متعددة من أبرزها: أن المراد به المولى سبحانه، وأنه أيضاً صفة له، وقد يراد به العدل، أو الإسلام، أو الصدق. أما في الاصطلاح فهو مصلحة مستحقة شرعاً. ولذلك عرفه علماء القانون بأنه مصلحة يحميها القانون، فالحق في ظل القوانين مصلحة يحميها القانون. وفي ظل الإسلام مصلحة يحميها الشرع.

وبين المؤلف أن أنواع الحقوق في الفقه الإسلامي ثلاثة هي: مصالح عامة للمجتمع، ومصالح خاصة للأفراد، ومصالح مشتركة بينهما. أما عند علماء القانون فأحد أمرين: حق بالنظر إلى صاحبه، وحق بالنظر إلى محله. الحق بالنظر إلى صاحبه أربعة أقسام هي: حق خالص لله، وحق الإنسان الخالص، و ما اجتمع فيه الحقان وحق الله غالب: كحد القذف، وما اجتمع فيه الحقان وحق الفرد غالب: كحق القصاص.

أما الحق بالنظر إلى محله، فهو يتعلق بشؤون الأسرة، وحقوق تتعلق بالعبادة، وحقوق تتعلق بالشؤون الاجتماعية العامة، وختم المؤلف حديثه بأن الحق في الفقه الإسلامي ذو معنى شامل، يدخل فيه معنى الحرية، فتكون الحريات العامة نوعاً من الحقوق. فإذا وردت في الشريعة الإسلامية أو في الفقه الإسلامي -كلمة حق- فقد تعني حقاً مالياً، أو حقاً لله، أو حقاً شخصياً، أو حرية من الحريات حسب ما يدل عليه

معناها.

وختم المؤلف الفصل ببيان الآثار المترتبة على تقسيم الحقوق في الإسلام، وتتمثل هذه الآثار في المفهوم، والحماية، والإسقاط، والوراثة، والتصدي، ورفع الدعوى.

الفصل الثاني: تحدث المؤلف في هذا الفصل عن أمرين هما: الوحدة الإنسانية، وتكريم الإسلام للإنسان.

وقد عرض في الأول لوحدة النشأة، ووحدة الطبيعة، ووحدة المصير، ووحدة العقيدة، والدعوة إلى مكارم الأخلاق. فبيّن أن البشر جميعاً ينحدرون من أصل واحد (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا رَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً) (النساء: ١). إنها المساواة المشتركة بين بني البشر في القيمة الإنسانية التي تعتمد على الأصل الواحد والنسب الواحد (أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لأدم وأدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم..).

أما الطبيعة فهي الفطرة التي فطر الله الناس عليها، والإسلام دين الفطرة، وهي الجبلّة والطبيعة. فالإسلام هو الدين المتفق مع ما جُبل عليه الإنسان بصفته إنساناً مميّزه الله عن غيره من المخلوقات بالعقل، وهذه الطبيعة الإنسانية واحدة لا تختلف من إنسان لآخر من حيث علاقتها بالأرض واستعدادها للخير والشر، والصلاح والفساد، وشكر نعمة الله وكفرها.

أما وحدة المصير فإنه الإيمان باليوم الآخر، وما يتبعه من بعث وحساب وجزاء، وهذا هو الذي يكيف السلوك البشري، وهذا الإحساس يولد الرقابة الذاتية نتيجة الإيمان العميق بالله واليوم الآخر، فيحترم القيم والمبادئ التي جاءت بها الأديان، وعلى رأسها الإسلام، ومنها احترام حقوق الإنسان، ومنع الظلم، وعدم الاعتداء. وإذا كان الخلق واحداً في نشأته وتكوينه فإنه أيضاً واحداً في مصيره ومآله، وهذا إحدى مقومات

التصور في الإسلام، وفي هذا ضمان لحماية حقوق الإنسان وإثرائها بحكم تغير حركة الزمان والمجتمع في الاتجاه الذي يجعلها ترقى بالذات البشرية إلى أعلى المراتب.

فإذا عرفنا أن الإنسانية واحدة في نشأتها وطبيعتها ومصيرها، فلا بد أن تكون واحدة في عقيدتها، لا بد أن تنزل عليها رسالة واحدة تكون فيها العبادة لإله واحد هو الله سبحانه، وقد فطرت على ذلك. فأساس الإسلام التوحيد، وبها جاء تكريم الإنسان في الأرض، وبها تكون الرحمة، والتسامح بين جميع الناس.

ولأجل ذلك جاءت الدعوة إلى مكارم الأخلاق في الإسلام، وهي دعوة الأنبياء قاطبة، قال صلى الله عليه وسلم (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، إن مكارم الأخلاق تعني عدم الإفساد في الأرض، وإقامة الخلافة وفق المنهج الرباني الذي أراده الله سبحانه لعباده. فالأخلاق في الإسلام ليس لها حد ولا نطاق معين، بل تشمل كل نشاط إنساني بلا استثناء، بل تتعدى مكارم الأخلاق بني الإنسان، لتشمل غير البشر من الكائنات الحية، وهذه الأخلاق الفاضلة تولد مجتمعاً متميزاً ومنظماً، يحكم بقواعد إسلامية منضبطة، نابعة من أصل هذا الدين.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل -وهو تكريم الإسلام للإنسان- فقد تحدث فيه المؤلف عن تكريمه بالإيمان، وبالعبادة، وبالعلم، وبالعقل، وبالبيان، وبجعل النبوة من جنسه.

الفصل الثالث. تحدث المؤلف فيه عن حقوق الإنسان في الإسلام، وهو لب البحث والغاية منه. وقد جاء في مئة صفحة، وقد استعرض فيها ثلاثة محاور هي: الحقوق الأساسية، الحقوق الاجتماعية والثقافية، والحقوق السياسية والمدنية. وسنتحدث عن كل محور بالتفصيل.

### المحور الأول: الحقوق الأساسية

تناول المؤلف في هذا المحور حق المساواة، وحق الحياة، وحق الإنسان العيش بأمان، وحق الكرامة، وحق العدالة، وإليك ومضات من حديثه.

أولاً: حق المساواة: أوضح المؤلف أن المساواة إنما تكون في أصل الخلقة وابتداء الحياة، مهما تعددت الأعراق، واختلقت اللسان والألوان. أما المساواة فيما يكسبه الأفراد والجماعات في إطار الكسب الذاتي سواء كان الكسب علماً أو عملاً، فهذا أمر لا يمكن المساواة فيه، لأن طبيعة البشر أصلها التفاوت في الملكات الفكرية بين الأفراد، سواء في الاستعداد بين الأفراد، أو تادية العمل، أو مقدار إتقان ذلك العمل، وهذا أمر ضروري لقيام الخلافة في الأرض. فلا يمكن المساواة بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون، ولا بين العاملين والخاملين، ولا بين الكرام واللثام.

ثانياً: حق الحياة: إن حفظ الحياة أثمن ما يملكه الإنسان. ولذلك أمرت جميع الأديان -وعلى رأسها الإسلام- بحفظ هذا الحق. وحق الحياة قاعدة أساسية بنى الإسلام عليها كثيراً من الأحكام. فالإسلام يعد إزهاق الروح التي بها الحياة جريمة ضد الإنسانية كلها، وفي المقابل يعد تنجيتها من الهلاك نعمة على الإنسانية كلها. قال تعالى (أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) (المائدة: من الآية ٣٢).

إن المسلم وغير المسلم في نظر الإسلام سواء في حرمة الدم، واستحقاق الحياة. ولذلك جعل الاعتداء على المسلمين من أهل الكتاب في نكره وقحشه كالاعتداء على المسلمين، وله سوء الجزاء في الدنيا والآخرة. كما حرم الإسلام كل عمل ينتقص من حق الحياة، سواء كان ذلك العمل تخويفاً أو إهانة أو ضرباً أو اعتقلاً أو تطاولاً، أو طعنًا في العرض، لأنها نعمة وهبها الخالق سبحانه لهذا الإنسان، وأحاطها بسياج منيع



## عرض كتاب (حقوق الإنسان في الإسلام)

من الضمانات لحمايتها من أي عدوان. فحياة الإنسان المادية والأدبية موضع الرعاية والاحترام في الإسلام، وهو حق يتمتع به الجميع دون تمييز أو تفرقة.

لقد اعتبرت الشريعة عقوبة القصاص -مع أنها إزهاق للروح التي بها الحياة- حياة، لما يترتب عليها من القضاء على الإجرام، واستئصال شأفة المجرمين الذين بفعلهم يمهدون الطريق لغيرهم لارتكاب جرائم مماثلة، إذا لم يكن لهم رادع في إيقاع العقوبة عليهم. قال تعالى (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة: ١٧٩).

ثالثاً: حق الإنسان في العيش بأمان. إن حق العيش بأمان لا يكون إلا بالمحافظة على الكليات الخمس التي قررتها الشرائع السماوية، وعلى رأسها الإسلام، وتسمى (مقاصد الشريعة). وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، وإن كل ما تضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة.

وقد نهج الإسلام لحماية هذه المصالح نظامين: الأول: وقائي، والثاني: عقابي. الأول: نظام الأمن الوقائي. ويكون ذلك بأحد الأمور التالية: تربية الضمير الإنساني، إقامة مجتمع فاضل، تكون الرأي العام الفاضل، ربط أوامر الله ونواهيه بالجزاء الأخروي، وأخيراً التوبة. الثاني: النظام العقابي. وهذه الوسيلة فرضها الإسلام لحماية المصالح الأساسية للإنسان، كي يعيش بأمان، وذلك لمن لم تنفع معه الوسائل التي نهجها الإسلام في أسلوبه الوقائي. فقد شرع الإسلام في نظامه العقابي لكل اعتداء ما يناسبه من عقوبة، كل بحسبه، سواء كان حداً، أو قصاصاً، أو دية، أو تعزيراً، لأن أي اعتداء لا يخرج عن كونه موجهاً إلى إحدى هذه الكليات الخمس. رابعاً: حق الكرامة. لقد كرّم الله الإنسان بحرية الإرادة التي هي الأداة للعمل

المسؤول، وفق المنهج الرباني، فيما يحقق عمارة الأرض وصلاح النوع الإنساني، ولذلك بنى الإسلام جلّ الحقوق -إن لم تكن جميعها- على الكرامة الإنسانية، فلو لم يكن الإنسان مكرماً بتكريم الله ذله ما استحق هذه الحقوق، فكيف يهدر حق الإنسان في الكرامة، وهي أخص خصائص الإنسانية.

خامساً: حق العدالة: العدل أو القسط شعار الديانات السماوية، فهو شريعة النبيين والمرسلين عليهم السلام. وسمة الإسلام العدالة، وهي ميزان الاجتماع في الإسلام، وهذه السمة هي التي يقوم عليها بناء الجماعة والمجتمع، وبدونه كل بناء مصيره الزوال والانحيار.

وقد أوضح المؤلف أن العدالة تنقسم إلى شعبتين:

الشعبة الأولى: العدالة النفسية. ويسمى هذا القسم الإنصاف من النفس، وهي قمة العدالة المنشودة.

الشعبة الثانية: العدالة التي تنظمها الدولة. وبين أن هذه الشعبة لها أقسام ثلاثة:

- ١- المساواة أمام النص التشريعي، ويسمى العدالة القانونية.
- ٢- العدالة الاجتماعية: وموجبها كشف التسوية بين الناس.
- ٣- العدالة الدولية: وتقوم على أساس المودة والرحمة، كما بينها كتاب الله.

#### المحور الثاني: الحقوق الاجتماعية والثقافية:

تحدث المؤلف في هذا المحور عن ستة حقوق هي: حق التكافل الاجتماعي، حق بناء الأسرة، حق التعليم والثقافة، حق الإنسان في بيئة سليمة، حق الرعاية الصحية، وحق الإنسان في التنمية.

الحق الأول: وهو حق التكافل الاجتماعي. اعتنى الإسلام فيه بترسيخ عاطفة الحب والرحمة في نفوس الأفراد، الحب الخالص لكل الناس والرحمة بهم والشفقة

عليهم، كيف لا يكون ذلك ورسول هذه الأمة هو الرحمة المهداة والنعمة المسداة، صلوات ربي وسلامه عليه.

والإسلام يوسع دائرة التكافل لتشمل الفرد وذاته، والفرد وأسرته القريبة، والفرد مع الفرد، والفرد مع الجماعة، والأمة مع الأمم، والجيل والأجيال المتعاقبة. الحق الثاني: حق بناء الأسرة. والأسرة في الإسلام تشمل الأصول والفروع، فهذا هو المعنى الواسع، لتشمل الزوجين والأقارب جميعاً. فالأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع، وهي المحضن الذي يتربى فيه الطفل ويكبر، ويتلقى رصيده من الحب والتعاون والتكافل والبناء. وقد أحاط الإسلام كيان الأسرة بسياج من الفضيلة، وسن أقصى العقوبات لمن يحاول النيل من هذا الكيان أو خلخلته، بارتكاب السلوكيات المخرفة التي تؤدي إلى هدم هذا البناء.

الحق الثالث: حق التعليم والثقافة. من الأمور التي قررها الإسلام للإنسان أنه يجب أن يتحلى المجتمع الإسلامي بحق التعلم، وفي هذا دعوة لتحرير العقل الإنساني من ظلام الجهل والخرافة، ودعوته إلى المعرفة والتربية، وهي أحد معالم هذا الدين. الحق الرابع: حق الإنسان في بيئة سليمة. من مبادئ الإسلام السامية أنه يهدف لإسعاد الإنسانية، ومن ذلك حق الإنسان في بيئة سليمة، وهو ينطلق في ذلك من حق الكرامة الإنسانية، والاستخلاف في الأرض، ومن مكارم الأخلاق ومقاصد الشريعة التي تأبى الفساد في الأرض بكل أنواعه.

ويؤكد المؤلف على أن الإسلام -بنظرة الشمولية- يقصد إلى إيجاد بيئة سليمة بأبعادها الأربعة: الطبيعي، الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي.

الحق الخامس: حق الرعاية الصحية. وهذا يفضي إلى مجتمع خالٍ من الأمراض، قوي في دينه وجسمه وعقله. ولهذا حرم الإسلام الخمر، والزنا، ونهى عن كل ما يضر

بصحة الإنسان وينهك قوته، ونهاه عن كثرة الأكل، وحثه على النظافة، والعناية بالغذا الصحي والشراب النقي، ونهى عن الشرب في فم السقا، منعاً للعدوى، كما حُث في الرياضة، ورُخِّص في العبادات للمريض والمسافر. إنها العناية الإلهية.

الحق السادس: حق الإنسان في التنمية. فقد جعل الإسلام الإنسان الثروة الأغنى والأجدى في مجال التنمية، بل هو موضوع التنمية ورائد الإنماء، ولأجل ذلك حرص الإسلام على تنمية الإنسان، وبدأ بأخص خصائصه وهي التنمية الجادة للشخصية الإنسانية، وإذا تم الإنماء فإن ذلك كفيل بتحقيق التنمية البيئية بأبعادها الأربعة: الطبيعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، لأن ما في هذا الكون مسخر للإنسان.

#### المحور الثالث: الحقوق السياسية والمدنية:

في هذا المحور من هذا الفصل تحدث المؤلف عن أربعة حقوق نذكرها إجمالاً ثم نتحدث عن كل حق باختصار:

١) حق الحرية. ٢) حق العمل. ٣) حق المشاركة السياسية. ٤) حق الملكية.  
الحق الأول: حق الحرية. وقد تحدث المؤلف عن الحرية الشخصية، وحرية العقيدة، وعن حرية الفكر والتعبير عن الرأي. وأوضح أن الحرية الشخصية هي أن يكون الفرد قادراً على التصرف في شؤون نفسه، وهي تنفرع إلى عدة فروع تشكل مجموعها تلك الحرية، وهي أخص خصائص الإنسان وهي:

١- حرية الذات. ٢- حرية التنقل وحق لهجرة واللجوء.

٣- حق الأمن. ٤- حرمة المأوى.

٥- حق سرية المراسلات.

أما حرية الاعتقاد فهي أول حقوق الإنسان التي يثبت بها وصف إنسان. فالذي

يسلب إنساناً حرية الاعتقاد إنما يسلبه إنسانيته ابتداءً، وفيها يتجلى تكريم الله للإنسان، واحترام إرادته وفكره ومشاعره.

أما حرية الفكر والتعبير عن الرأي فهي من أهم الحريات التي يجب أن يتمتع بها الإنسان، لأن الفكر أثمن المواهب الإنسانية، وهو وسيلة المرء لاكتساب العلم والمعرفة والحكمة، كما أنه أداة تعبير عن حرية إرادة الإنسان، وتمكنه من التمييز بين الفضائل والردائل، وبين الخير والشر.

الحق الثاني من الحقوق السياسية والمدنية حق العمل. يقول المؤلف: (وخلاصة ما يهدف إليه الإسلام أن يضمن للعامل حق المعيشة في مستوى لائق، ويشمل ذلك التغذية والملبس والسكن، والعناية الصحية، وذلك بتوفير فرص العمل له وإعطائه أجره كاملاً لقاء عمله، وأن يكون أجره مساوياً لعمله، إن لم يكن زائداً عليه، وتشجيعه من خلال الحوافز، وتنمية مهاراته ومواهبه، وتحسين مستوى أدائه المهني وصقل مواهبه، وألا يكلف ما لا يطيق من العمل...).

الحق الثالث حق المشاركة السياسية. وتعني أحد أمرين.

الأول: حق كل إنسان في تولي الوظائف الإدارية -صغارها وكبارها- ما دام بكفايته أهلاً لتوليها.

الثاني: حق كل إنسان أن يبدي رأيه في سير الأمور العامة وتخطئتها أو تصويبها وفق ما يعتقد، ويراه في إطار الضوابط الشرعية.

إذن الأمر الأول لتحقيق فيه المشاركة بين المجتمع المسلم، وتحقيق فيه الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية الهادفة إلى تكوين مجتمع المودة والرحمة. أما الأمر الثاني -وهو إبداء الرأي- فصاغ الإسلام ذلك في أمور ثلاثة.

١-إنه جعل أمر المسلمين شورى بينهم.

٢- إنه ليس في الإسلام ذات مصونة لا تمس، بل الجميع في ذات الله وأمام شرعه

سواء، كل يصيب ويخطئ.

٣- ما أوجبه الإسلام من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الحق الرابع، وهو الحق الأخير من الحقوق السياسية والمدنية، وهو حق الملكية.

وقد تحدث المؤلف عن موقف الإسلام من الملكية، والقيود الواردة على الملكية، والحقوق المترتبة على الملكية.

لقد وقف الإسلام موقفاً وسطاً في حق الملكية، مما يحقق التوازن بين الفرد والجماعة، فلا يطغى جانب الفرد على جانب الجماعة، فيزداد الغني غنى، ويزداد الفقير فقراً، ولا يطغى جانب الجماعة على الفرد، فيصبح مهمشاً لا قيمة له أشبه بعجلة في آلة، فتموت في نفسه جميع الحوافز الإنتاجية.

أما القيود الواردة على الملكية فذكر المؤلف منها ثلاثة.

الأول: من حيث الحصول عليها. فاشتراط الإسلام أن تكون ناشئة عن أسباب

مشروعة، وتتمثل في الآتي:

١- العمل بكل أنواعه. ٢- العقود والتصرفات الناقلة.

٣- التولد من المملوك. ٤- الميراث.

الثاني: من حيث تنميتها. وقد نظم الإسلام طرق تنمية المال وفق الضوابط

المشروعة. فحرم الغش بكل أنواعه، وحرم الربا، وحرم الاحتكار.

الثالث: من حيث إخراجها. فقد شدد الإسلام في إخراج الملكية حتى لا تتعرض

للسفاهة. ولذلك وضع الإسلام طرقاً صحيحة مبنية على أسس وقواعد شرعية، وحرم

كل طريق يتنافى مع ذلك. ومن الوسائل التنظيمية التي قررها:

١- أن الإسلام حرم التبذير والتقتير، وجعل الاعتدال صفة للمؤمنين.

٢- فرض الإسلام الحجر على صاحب الملكية، إذا لم يحسن التصرف فيها، كان

يكون صغيراً، أو مجنوناً، أو سفيهاً مبذراً.

٣- توظيف الملكية بإخراجها مقابل ثمن عالٍ، كإنفاقها في الجهاد في سبيل الله،

ومقابل ذلك الجنة.

٤- استخدام المال، وذلك بتوظيفه في المشروعات التي تعود على المسلمين بالخير

والنفع.

٥- الميراث، وهو سبب من أسباب الحصول على الملكية.

وقد رتب الإسلام حقوقاً على الملكية بما يضمن العيش الكريم لكل الأفراد، فأمر

رب الأسرة بالنفقة على من تلزمه نفقته، وكذا النفقة على القريب الفقير، وصلة الرحم،

وهكذا. وقد ذكر المؤلف بعض الحقوق المترتبة على الملكية منها:

١- الزكاة. ٢- الصدقات. ٣- الوقف. ٤- الوصية.

الفصل الرابع، وهو الجزء الأخير من الكتاب. فقد تحدث فيه المؤلف عن حقوق

بعض الأشخاص بحكم وضعيتهم، وجاء حديثه عن المحاور التالية:

المحور الأول: حقوق الوالدين.

المحور الثاني: حقوق المرأة

المحور الثالث: رعاية الصغار وحقوقهم.

المحور الرابع: حقوق المتهم.

المحور الخامس: حقوق المسجونين في الإسلام.

في المحور الأول (حقوق الوالدين) وقف المؤلف ثلاث وقفات، الوقفة الأولى عن بر

الوالدين، أما الوقفة الثانية فعن طاعتهما، والثالثة عن تحريم عقوبتهما، وأكتفي في هذا

المقام يذكر ما دونه المؤلف عن ثمرات بر الوالدين.

- ١- أن يصبح الإنسان مستجاب الدعوة.
- ٢- أن بر الوالدين سبب في طول العمر، وسعة الرزق.
- ٣- ومن ثمرات البر أن يُصَرَّفَ السوء عن الإنسان البار بوالديه.
- ٤- ومن الثمرات أن يبره أبناؤه، فيرزقه الله ذرية صالحة بارة، كما كان باراً بوالديه، فتتصل سلسلة البر من الأبناء بالآباء عبر الأجيال.
- ٥- أن بر الوالدين سبب في تكفير الذنوب.

المحور الثاني: حقوق المرأة. وقد استعرض المؤلف في هذا المحور ما يلي:

أولاً: المساواة بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية.

ثانياً: أهلية المرأة.

ثالثاً: دور المرأة في بناء المجتمع.

المحور الثالث: رعاية الصغار وحضانتهم. وفي هذا المحور تناول المؤلف حماية الجنين وحقوقه، وبين أن الإسلام اهتم بالطفل وبسعادته وحقوقه قبل أن يكون جنيناً في بطن أمه، وحين يكون جنيناً، وجعل ذلك له حقاً على الوالدين.

أما حقوقه فلخصها المؤلف في خمسة أمور هي:

- ١- النسب إلى أبيه.
- ٢- الإرث ممن يموت من مورثه.
- ٣- استحقاق ما يوصى له به.
- ٤- استحقاق ما يوقف عليه.
- ٥- النفقة.

كما تناول المؤلف حقوق الطفل بعد الولادة، وتحدث عن حق الطفل في النسب، وحق الطفل في تسميته اسماً حسناً، وحق الطفل في العقيقة والختان، وحق الطفل في



الرضاع، وحق الطفل في الحضانة والنفقة، وعدم تكليفه ما لا يطيقه. وختم هذا الموضوع بالحديث عن عناية الإسلام بالأطفال الذين لا آباء لهم ولا أولياء.

وختم المؤلف هذا المحور بالحديث عن اللقيط في الإسلام. فأوضح أن الإسلام اهتم بالطفل اللقيط، وذلك لأنه دين الرحمة. فاللقيط يستقبل الحياة منبؤاً من والديه -أيّاً كان السبب في نبذه- فتركه حرام، وهو من أعظم الإثم، لأنه هلاك لنفس محرمة مصونة، ولا عذر في تركه

المحور الرابع: حقوق المتهم. وقد تناول فيه المؤلف الموضوعات التالية:

أولاً: التهمة وأنواعها في الفقه الإسلامي.

ثانياً: معنى المتهم والفرق بينه وبين الجاني ومشروعية حبسه.

ثالثاً: حكم تعذيب المتهم.

وقد عرض المؤلف ثلاثة تقسيمات للعقوبة وهي:

أولاً: تقسيم الجرائم على حسب تقدير الشارع للعقوبة. فتنقسم إلى جرائم

مقدرة، وهي جرائم الحدود والقصاص والديات. وجرائم غير مقدرة، وهي غير محددة العدد التي يحددها الشارع أو ولي الأمر، ثم أوضح خصائص الحدود، والغرض منها.

ثانياً: جرائم القصاص والديات. وهي جرائم القتل، وجرائم الاعتداء على ما دون النفس، كالجوارح وقطع الأطراف، وعقوبة هذه الجرائم هي القصاص أو الدية.

ثالثاً: جرائم التعزير. وهي الجرائم التي تكون عقوبتها غير مقدرة شرعاً، فهي محظورات شرعية، فهي أفعال نهت عنها الشريعة، ولكنها لم تشرع لها عقاباً محدداً، مثل: أكل الربوا، والرشوة، والشتم، والسب، والتطفيف في الكيل والميزان، وشهادة الزور. وبعبارة أخرى: هي كل المعاصي التي لا تستوجب قصاصاً ولا حداً.

وأوضح المؤلف بعد ذلك معنى المتهم وفرق بينه وبين الجاني، ومشروعية

حبسه، وبين أن الفقهاء فرقوا في مراتب الدعوى أو المحاكمة، وجعلوها ثلاث مراتب: الأولى وهي الثبوت، أي قيام الحجة وثبوت السبب عند القاضي وأساسه الصدق. والحكم وهو الرتبة الثانية وأساسه العدل. والمرتبة الثالثة هي التنفيذ.

وختم المؤلف هذا المحور ببيان حكم تعذيب المتهم، وذكر اختلاف العلماء حول تعذيب المتهم المعروف بالفجور أو ضربه.

المحور الخامس: حقوق المسجونين في الإسلام. وقد تحدث فيه المؤلف عن الأمور

التالية:

- ١- معنى الحبس (السجن) ومشروعيته.
- ٢- أنواع الحبس في الشريعة الإسلامية:
- ٣- حظر تعذيب المسجونين.
- ٤- مراعاة حالة المحكوم عليه.
- ٥- مراعاة الحقوق الدينية والاجتماعية للمحكوم عليهم بالسجن.

## أهم النتائج

أوضح المؤلف في خاتمته للكتاب جملة من النتائج التي توصل إليها، وهي نتائج كلية، وإلا فلن في الكتاب نتائج ودروسا لا يمكن حصرها ولا عدها، وتلك تبين قيمة الكتاب العلمية. ومما ذكره المؤلف ما يلي:

- ١- إن موضوع كرامة الإنسان يمثل القاعدة الأساسية لحقوق الإنسان في المنظور الإسلامي، وهو يضيف على هذه الحقوق صبغة الشمولية والاحترام.
- ٢- إن مبدأ التسامح الذي جاء به الإسلام يؤكد على أن التباين والاختلاف بين البشر في الجنس، أو اللون، أو العقيدة، أو الجاه، أو الغنى والفقر، لا يحط من

كرامة الإنسان، وبالتالي لا يهدر حقوقه.

٣- إن مبدأ الحرية حق أصيل من وجهة النظر الإسلامية، وهو يبرز أصالة الإسلام في تقرير هذا الحق، لما يترتب عليه من قيم إنسانية وأصول تشريعية.

٤- إن الارتباط وثيق بين التنمية وحقوق الإنسان. ذلك أن التنمية في المنظور الإسلامي بشقيها المادي والمعنوي غايتها أساساً إسعاد الإنسان وتكريمه، ولا يتم ذلك في هذا العصر إلا بتطبيق مبدأ التكافل، وهو واجب الدولة في التعاون لتحقيق هذا الغرض.

٥- ربط هذا البحث حقوق الإنسان بالإطار العقدي الإسلامي بعداً عن كل تبرير أو إسقاط، مما أخرج الإسلام من الدعاوي التي بلغت الحد في هذا الشأن.

### من وحي الكتاب

أولاً: يعد هذا الكتاب بحق معلماً من معالم قضية حقوق الإنسان، حيث البحث الجاد، الباحث عن الحقيقة، المتميز بالشمولية والوضوح، والالتزام بالمنهج من حيث التأسيس والتأصيل.

ثانياً: اعتمد المؤلف في كل قضية أوردها على ما جاء في الشرع المطهر، فالتزم بالدليل، وهو المنهج السليم، الذي تركه كثير من الباحثين، ويتضح هذا بنظرة فاحصة لكل قضية بحثها في الكتاب.

ثالثاً: يزخر الكتاب بكثير من المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف، لا سيما مصادر التفسير والحديث وأصول الفقه، وهذا يوضح لنا بجلاء ثراء الكتاب، واعتماده على قواعد متينة صلبة.

رابعاً: أقترح أن يترجم الكتاب إلى اللغة الإنجليزية ليطلع عليه كل منصف من

المثقفين الغربيين، لا سيما الذين لهم اهتمام واسع بالقضايا الإسلامية، وبهذا نبرز للعالم عظمة هذا الدين، لا سيما في مثل هذه القضايا التي يكثر فيها الجدل.





**Using Geographic Information Systems in  
Distributing Public Security Stations  
in Dammam Metropolitan Area**

Dr. Fawzi S. Kobbara

**Abstract.** In order to provide the best services for the public, specialists in both security and planning sectors are concerned with the proper distribution of security stations such as police, traffic, and civil defense. Recently, it happened that scientific theories and statistics have been used for such distribution, which turned these stations to be more efficient.

With the development of computer technology and the increase of geographic and statistic information, specialists began to use the Geographic Information Systems (GIS). The use of GIS helps to locate police stations effectively. By utilizing the GIS available at King Faisal University in Dammam at the College of Architecture and Planning, this paper is to design a GIS database for Dammam Metropolitan Area in order to study the distribution of police stations there.

By using ARC/INFO/GIS software, all information about roads and locations of police stations were entered into a geographical database. Arc View Network Analyst software service was also used to find the shortest route, locate the closest service station to a hypothetical accident and to identify the served areas that are 3.5 and 10 km away of the stations in Dammam area. It seems that most of police stations are in Dammam, Dhahran and Khubar, whereas there are areas unserved around them.

## **Spies and Espionage in The Prophet's Era**

Dr. Sulaiman A. Al-Suwaiket

**Abstract.** Most nations have been concerned with spies throughout history. In the prophet's era, this concern became obvious between the prophet and his enemies before and after Hejrah. However, the clearest use of spies began with the armed Jihad between the two parties. This research traces this phenomenon in a chronological order, which is a concise means for analyzing events and revealing the similarities and differences between the various sections of the study.

The study begins with the linguistic definition of espionage and then, it lists some of the best characteristics of a spy. Afterwards, it collects most of espionage cases during the Meccan period. This is followed by a detailed analysis of the campaigns that involved spies sent by the prophet or by his enemies. Special attention is paid to cases related to major battles such as: Bader, Uhod, AL-Ahzab, AL-Hudaibia, the Conquest of Mecca, and Hunin. Moreover, the paper highlights some cases where spies played important roles. It also draws attention to the patronage of Khzalah tribe to the prophet.

The conclusion lists the most important findings of the study such as the prophet's policy in benefiting from spies by employing them in news distortion. It also shows the role of spies in drawing sound defense plans, in gaining firsthand control over current events, in taking precautions against the enemy and in overcoming perilous situations. In general, a careful reader would realize the attempt in this paper to investigate the success and failure of spies whether sent by the prophet or by his enemies.



**Sex Differences in Moral  
Values and Behavior:  
A Field Study on An Egyptian Youth Sample**

PROF. A. R. M. ESSAWI

**Abstract.** This study was designed to shed light on moral values and moral behavior among a group of university students, in order to evaluate and estimate the moral standards prevailing in the present time as compared with the past.

The sample was asked to predict moral situations in the five years ahead, and to express their satisfaction or dissatisfaction with the prevailing moral standards. They sample was also asked to show how much moral standards are affected by some factors such as the economic level, television, press, schools, families and religion. They were also asked to judge the moral values and the bearing of responsibility. Finally, the group was asked to compare between the danger of war and the degeneration of morality in the society.

A questionnaire was designed by the researcher and validated by a number of professors in psychology, education, sociology and anthropology. Then, it was administered to the sample. The results were statistically analyzed and then discussed from an educational perspective.

A major finding of the study was that morals at he present time are worse by 53.5% than they were in the past. Moreover, the majority of the subjects believed that, in the five years ahead, morals will improve in some aspects and will degenerate in others. The percentage of those who were, to an extent, satisfied with the level of morals was 58%. The percentage of those putting the blame on the economic level as a reason for the degeneration of morals was 64.5%. The vast majority of the subjects believed that degeneration of morals was more dangerous on society than war. The researcher calls for further research in this highly important area in our Arab society today. He also stressed the importance of the development of moral behavior, moral values and judgment.

## **The Youth and Voluntary Work: A Field Study on University Students in Riyadh City**

Dr. Rashid Al-Baz

**Abstract.** Nowadays voluntary work is becoming important as a vital support for governmental efforts in providing services to the public. The youth, as an important and increasing sector, especially in the Kingdom of Saudi Arabia, have a major role in voluntary work. Therefore, this study deals with some issues related to the Saudi youth and voluntary work. A sample of 163 university students has been socially surveyed in order to achieve this goal.

The study revealed that most of these youths are not participating in voluntary work even though they have ample leisure time. Most of these students expressed their desire to participate in voluntary work in order to serve their society. This indicates that there are obstacles that curb such participation.

The study tackled some factors that encourage the youth to participate in voluntary work, as they perceive it. The study adopted the theory of social exchange in interpreting the relationship between the youth's desire in voluntary work and some factors related to this desire. This helps to develop voluntary work in the kingdom and expands the youth's participation in it.

## The Civil Responsibility of Physicians For Their Medical Mistakes

Dr. Mansour Omar Al-Ma'aith

**Abstract.** People's health and safety are among the matters that Islam and laws call for. Since there has been a great and rapid development in medical sciences, and there has been a great mass of medical and biological works that directly affects man's life and body, medical mistakes committed by physicians against their patients have increased in the recent years. This phenomenon has become a daily subject matter known all over the world. Therefore, this issue is discussed in this study, which aims at defining the physician's duties towards patients, according to the medical legislations that regulated the practice of medicine. The study also makes clear the conditions that have to be considered by medical legislators who regulate this profession. It also shows the physician's commitment towards his patients, a commitment based on care, not on material gain. Medical care should be honest, vigilant and one that is bound by stable legislations that have a common theoretical and practical ground among physicians. The study also shows the legal bases for questioning a physician. These bases represent a mistake that directly leads to a harm to a patient. The study details the kinds of harm that affect the patient as a result of such a mistake; these are physical, material and psychological harm. The study recommends that it is necessary to take the issue of medical mistakes seriously, especially in the Arab world, in order to define the problem and to face it. The study also recommends that the medical cadre should be aware of the duties towards patients, and physicians should be protected against these mistakes. The patients also have to get their rights through insurance against medical mistakes.

## IN THIS ISSUE

- The Civil Responsibility of Physicians For Their Medical Mistakes

*Dr. Mansour Omar Al-Ma'aitah*

- The Youth and Voluntary Work: A Field Study on University Students in Riyadh City

*Dr. Rashid Al-Baz*

- Sex Differences in Moral Values and Behavior: A Field Study on An Egyptian Youth Sample

*Prof. A. R. M. Essawi*

- Spies and Espionage in The Prophet's Era

*Dr. Sulaiman A. Al-Suwaiket*

- Using Geographic Information Systems in Distributing Public Security Stations in Dammam Metropolitan Area

*Dr. Fawzi S. Kobbara*



**General Supervisor**

**General/ Abdulrahman A. Alfadda**

**Editor –in-Chief**

**Dr. Mofarrej S. Alhoqbani**

**Managing Editor**

**Major/ Abdulhafiz A. Almalki**

### **Advisory Board**

Dr. Abdul Aziz S. Alghamdi

Dr. Khalid A. Alhomodi

Dr. Fahhad M. Alhamad

Gen. Dr. Ali H. Alharithi

Gen. Dr. Khalid S. Alkhilwai

Dr. Ali A. Alshehri

### **Editorial Board**

Col. Dr. Mohammad A. Alqahtani

Dr. Faisal A. Alyousef

Dr. Fawzan A. Alfawzan

Maj. Dr. Fayez A. Alshehri

Dr. Mohammad A. Arafah

Dr. Naji M. Hilal

**Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Interior  
King Fahd Security College  
Research & Studies Centre**



# **Security Research Journal**

Published by:  
Research & Studies Centre at King Fahd Security College  
Devoted to research & studies in security issues

**Vol. 10      Issue 20      march, 2002**

For correspondence:  
Send to the Editor

**Security Research Journal**  
P.O. Box: 46461 Riyadh 11532 Saudi Arabia





ينظم مركز البحوث والدراسات بالتنسيق والتعاون مع عدد من الجهات الأكاديمية والأمنية سلسلة من حلقات النقاش وورش العمل العلمية خلال العام الأكاديمي ١٤٢٢ / ١٤٢٣ هـ وتشمل:

- التدريب الأمني: المعوقات والحلول
- الجريمة المنظمة: رؤية تحليلية
- معوقات البحث العلمي في القضايا الأمنية
- الإنترنت كظاهرة أمنية
- العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية: الواقع والتطلعات
- التوعية المرورية: أين المشكلة؟
- مراكز البحوث الأمنية: وقفة للمراجعة؟
- تكامل العمل الأمني: نحو رؤية أمنية استراتيجية شاملة
- ماذا يريد المجتمع من رجال الأمن؟
- العلاقات الإنسانية في الأجهزة الأمنية
- مناهج التعليم الأمني: هل حققت أهدافها؟

• للاستفسار يرجى الاتصال على: ٣٤٦٤٤٤٤ - ٣٤٦٠٨٠٠



## IN THIS ISSUE

- **The Civil Responsibility of Physicians For Their Medical Mistakes**
- **The Youth and Voluntary Work: A Field Study on University Students in Riyadh City**
- **Sex Differences in Moral Values and Behavior: A field Study on An Egyptian Youth Sample**
- **Spies and Espionage in The Prophet's Era**
- **Using Geographic Information Systems in Distributing Public Security Stations in Dammam Metropolitan Area**